The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Gradute Studies
Faculty of Arts
PhD of Arabic Language

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب
دكتوراة اللغة العربية

اسْتِدْرَاكَاتُ أَبِي حَيَّانٍ وَتَلاَمِيذِهِ شَارِحِي التَّسْهِيلِ عَلَى كِتَابِ التَّسْهِيلِ وَشَرْحِهِ لابْنِ مَالِك دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيْلِيَّةٌ

The Remarks of Abi –Hiayyn and his Students on the Tasheel and Sharhoh "by Ibn Malek " A descriptive Analytical Study

إِعدَادُ البَاحِثِ

أحمد عاطف مُحمد كُلاب

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود مُحمد أحمد العامودي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الدكتوراة
فِي النحو والصرف بِكُليةِ الآداب فِي الجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أكتوبر/2017م – صفر/1439هـ

إقـــــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

اسْتِدْرَاكَاتُ أَبِي حَيَّانٍ وَتَلاَمِيذِهِ شَارِحِي التَّسْهِيلِ
عَلَى كِتَابِ التَّسْهِيلِ وَشَرْحِهِ لابْنِ مَالِك
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيْلِيَّةٌ

The Remarks of Abi –Hiayyn and his Students on the Tasheel and Sharhoh "by Ibn Malek " A descriptive Analytical Study

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	أحمد عاطف كُلاب	اسم الطالب:
Signature:	أحمد كُلاب	التوقيع:
Date:	2017/10/25م	التاريخ:

بســم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية-غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

Ref: ج س غ/35/ الرقم:
Date: 2017/10/25م التاريخ:

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أحمد عاطف محمد كلاب** لنيل درجة الدكتوراة في **كلية الآداب/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على كتاب التسهيل وشرحه لابن مالك- دراسة وصفية تحليلية

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 05 صفر 1439هـ، الموافق 2017/10/25م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمود محمد العامودي	مشرفاً و رئيساً	....
أ.د. كمال أحمد غنيم	مناقشاً داخلياً	....
د. فوزي ابراهيم أبو فياض	مناقشاً داخلياً	....
د. محمد مصطفى القطاوي	مناقشاً خارجياً	....
د. حسين موسى أبو جزر	مناقشاً خارجياً	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية

ملخص الرسالة باللغة العربية

يتناول هذا البحث الحديث عن "اسْتِدْرَاكَاتُ أَبِي حَيَّانٍ وَتَلَامِيذِهِ شَارِحِي التَّسْهِيلِ عَلَى كِتَابِ التَّسْهِيلِ وَشَرْحِهِ لابْنِ مَالِك: دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيْلِيَّةٌ" حيث سيتم الحديث عن مدرسة نحوية بقيادة أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل من خلال جهودهم العظيمة في استدراك مسائل كثيرة قد أضفوها بمجهوداتهم النحوية والصرفية البارعة، وقد بلغت (858) مسألة، وهي مليئة بالشرح والتفصيل. وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، تناولت في المقدمة أهمية البحث وأهدافه، وسبب اختيار هذه الدراسة، وأهم الصعوبات التي واجهتني في البحث، إضافة إلى الدراسات السابقة والمنهج العلمي المتبع.

بدأت التمهيد بالتعريف بابن مالك وكتابه التسهيل وشرحه، وذكر أهم شروح التسهيل، والتعريف بالاستدراكات وعرض أهميتها البارزة في اللغة العربية. ثم انتقلت إلى الفصل الأول متحدثاً فيه عن شروح أبي حيان وتلاميذه على تسهيل ابن مالك- دراسة موازنة، فقسمته إلى مبحثين، الأول: ترجمة لشارحي التسهيل والتعريف بالشروح، والثاني يشتمل على الموازنة بين الشروح من حيث المنهج والأصول والشواهد والمصادر. ثم تناولت في الفصل الثاني مسائل الاستدراك بحسب تبويب التسهيل مبيناً رأي الشراح في كل مسألة، وقسمته إلى ستة مباحث، الأول: مسائل في مقدمات النحو، والثاني: مسائل في المرفوعات، والثالث: مسائل في المنصوبات. والرابع: مسائل في المجرورات. والخامس: مسائل في توابع النحو. والسادس: مسائل في الصرف.

ثم وصلت إلى الفصل الثالث والأخير، فقمتُ بتقديم معلومات إحصائية لمسائل الاستدراك، وأتبعتها بتحليل قواعد البيانات الإحصائية مقدماً موازنة بين مناهج الشراح في الاستدراك على التسهيل وشرحه، ومدى تأثر كل شارح بغيره من الشراح. مبيناً أيضاً أنواع هذه الاستدراكات والتي تعددت إلى (آراء نحوية وصرفية- وشواهد- وأصول- ومسائل خلافية- وأوزان صرفية، وغيرها).

وختمت البحث بذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث، مع التذييل بقائمة المصادر والمراجع، والفهارس الفنية.

Abstract

This research considers the curriculum of the The remarks of Abi – Hiayyn and his Students on " The Tasheel and Sharhoh " - by Ibn Malek descriptive An Analytical study.

Where he will talk about the school Nahhiyyah led by Abi Hayyan and his students, who facilitated the facilitation through their great efforts in solving the many issues they have added with their grammatical and clever efforts, and reached (858) question, and is full of explanation and detail.

The research was divided into an introduction, a preface, three chapters and aconclusion, which dealt with the importance of the research and its objectives, the reason for choosing this study, the most important difficulties encountered in the research, in addition to the previous studies and the scientific method followed.

The introduction began with the introduction of Ibn Malik and his book facilitation and its explanation, and mentioned the most important explanations of the facilitation, and the definition of astrology and presentation of its importance in Arabic. Then I moved to the first chapter, where I spoke about the explanations of Abu Hayyan and his disciples on facilitating the son of Malik, a study of the budget. He divided it into two sections: the first is a translation of the facilitators and the introduction of the explanations; the second includes the balance between the explanations in terms of curriculum, assets.

Then, in the second chapter, it dealt with the questions of reasoning according to the classification of the facilitation, indicating the opinion of the shariah on each issue, and divided it into six topics. First: issues in the introduction to grammar, and second: matters in arrays. Fourth: Issues in fraud. V: Issues in grammar. Sixth: Issues in exchange.

Then I came to the third and final chapter, so I provided statistical information to the questions of recovery, followed by the analysis of the statistical databases in advance, a balance between the approaches of the commentators in understanding the facilitation and explain it, and the extent of the impact of each of the other commentators. He also pointed out the types of these astrology, which have varied to "grammatical and morphological views," "evidence," "origins", "controversial" issues.

The research concluded by mentioning the main findings and recommendations of the research, with the appendix in the list of sources and references, and technical indexes.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى

روح

والدي الشهيد

اللهم أدخله جنات الفردوس الأعلى

وإلى

أمي

الحبيبة

لكِ

خالص

البر

وإلى

أختي

العزيزة

الغالية

شكر وتقدير

﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[1]

وانطلاقاً من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم "لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ"[2]. فإني أجد لزاماً عليَّ أن أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الأستاذ الدكتور محمود محمد أحمد العامودي أستاذ النحو والصرف في الجامعة الإسلامية بغزة الذي أفاض عليَّ من علمه الكثير، وكان خير سند وعون في إنجاز هذا البحث وكان لي حظ وافر من أخلاقه الرفيعة فقد فتح لي قلبه، وعقله، ومكتبته فله مني كل الحب والوفاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس قسم اللغة العربية الدكتور/ أسامة خالد حماد في الجامعة الإسلامية، وأشكر أيضاً عميد كلية الآداب الدكتور/ رائد أحمد صالحة، والشكر موصول أيضاً إلى عميد البحث العلمي والدراسات العليا الأستاذ الدكتور/ مازن إسماعيل هنية، على جهودهم المبذولة في خدمة مسيرة البحث العلمي ودعمها.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة المناقشين الأفاضل/ الأستاذ الدكتور كمال أحمد غنيم، والدكتور فوزي إبراهيم أبو فياض، والأستاذ الدكتور حسين موسى أبو جزر، والأستاذ الدكتور محمد مصطفى القطاوي على تشريفهم لي بالمناقشة وعلى جهودهم في قراءة هذه الرسالة العلمية، وإثرائها من فيض خبرتهم، فحفظهم الله ورعاهم، كما أتقدم بعظيم امتناني وخالص شكري وعرفاني لأساتذتي في الجامعة الإسلامية، الذين درست على أيديهم مساقات الدكتوراه في قسم اللغة العربية، وأخص منهم :

الأستاذ الدكتور نبيل أبو علي، والأستاذ الدكتور كمال غنيم، والأستاذ الدكتور جهاد العرجا، والأستاذ الدكتور محمد علوان، والأستاذ الدكتور محمد البع، والدكتور أحمد الجدبة، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء.

ولا يفوتني أنْ أشكر موظفي مكتبة الجامعة الإسلامية، على جهودهم المبذولة في خدمة طلاب العلم، وتوفير سبل الراحة للباحثين، حفظهم الله جميعاً ورعاهم.

(1) [إبراهيم: 7].

(2) [ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل322/13: رقم الحديث7939].

فهرس المحتويات

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أوحى إليه أن اقرأ، فقرأ، وهو خير من قرأ ونطق وأفصح. اللهم صلّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

فلقد شرف الله سبحانه وتعالى اللغة العربية وأهلها عندما أنزل بهذه اللغة المباركة كتابه العزيز فقال: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[1]، وكفل لها الحفظ والخلود ما دام هذا القرآن يُتلى فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[2]، ومما لا شك فيه أن الحفاظ على اللغة العربية من اللحن له أهمية بالغة في رفعتها في حياة الأمة حتى صارت لغة التواصل والحوار الرسمية بين الشعوب، ليتعرف الأجيال على تراث علمائها ولينتفع به الناس.

ولقد حظيت علوم اللغة بعناية كثير من العلماء، فألفوا فيها مؤلفات جمة، ومن أولئك العلماء جمال الدين ابن مالك الأندلسي (ت672هـ) – رحمه الله– ذلك الإمام الذي عكف العلماء من بعده على كتبه ناهلين من فيض علمه، وحسن تأليفه، فمنهم من شرح، ومنهم من اختصر، ومنهم من وضع حواشي على كتبه.

ويأتي كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) من أهم مؤلفاته – رحمه الله – إذ هو متن نحوي صاغه ابن مالك وفق رؤيته، وباح فيه بمكنون فكره وصريح رأيه، غير مقلد لرأي سابقيه معلناً فيه بالاجتهاد، وبلغت شروح هذا الكتاب أكثر من ستين شرحاً.

والذي سيكون بعضٌ من شروحه محور عمل هذه الدراسة، فهي بعنوان: (استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على كتاب التسهيل وشرحه لابن مالك: دراسة وصفية تحليلية)، وذلك لما لمسته من عمقٍ في طريقة عرض استدراكات شراح التسهيل على ابن مالك من خلال تناولهم شرح كتاب (التسهيل)، حيث استطاعوا بكل ثقة أن يبرزوا الدور الوظيفي للنحو العربي.

ولا شك أن مثل هذه الاستدراكات جديرة بالدراسة والبحث؛ لأنها تمثل لبنة جديدة في طريقة تناول أصحاب هذه الشروح آراء ابن مالك في كتابه (التسهيل) من خلال شروحهم، مجسدة موقفهم النحوي حول هذه الآراء.

---

(1) [يوسف: 2].

(2) [الحجر: 9].

وسوف أتناول في هذه الدراسة حياة الإمام ابن مالك من خلال التعرف على عصره، ونسبه، ومولده، وصفاته وأخلاقه، ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه وشعره، ووفاته، وأهم مؤلفاته التي أثرى بها علوم العربية. مبيناً كتابه التسهيل مبرزاً قيمته العلمية وأهم شروحه، وسأعرض لمحة عن أهمية الاستدراك على ابن مالك.

وسوف أتعرض إلى التعريف بشراح التسهيل من حيث حياتهم وشروحهم ومناهجهم وسوف أتعرض أيضاً إلى دراسة شروح تسهيل ابن مالك دراسة موازنة من حيث المنهج والأصول والشواهد والمصادر.

وسأتطرق أيضاً إلى توضيح مسائل الاستدراك مسألة مسألة بالدراسة والتحليل مرتبة على حسب ترتيب التسهيل، وكذلك سأتطرق إلى منهج شراح التسهيل في استدراكاتهم على ابن مالك، وسأتعرض أيضاً إلى عرض أنواع استدراكات شراح التسهيل. سائلاً الله العلي القدير أن يوفقني إلى ذلك وأن أصل إلى نتائج مرضية في هذا السبيل ولله الحمد أولاً وآخراً.

أولاً : موضوع الدراسة:

وسأتناول في هذا البحث استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، والشروح التي سأقف عليها وستكون مجال الدراسة هي :

1- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان (ت745هـ)
2- شرح التسهيل للمرادي (ت749هـ)
3- شرح خطبة التسهيل لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)
4- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت769هـ)
5- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي (ت770هـ)
6- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت778هـ)

ثانياً : أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي :

1- أنه يغوص في أعماق النحو وأصوله، ليبين لنا الآراء النحوية التي تتعلق بعلماء النحو.
2- أنه يناقش استدراكات شراح التسهيل قوة، أو ضعفاً، أو أصالة، أو تأثراً، وبيان مصادرها، وأسبابها، وأساليبها، وتقويمها إبرازاً للاتجاه النقدي في الدراسات النحوية.
3- أنه يشمل على أهم الشراح الذين قاموا بشرح تسهيل ابن مالك.
4- أنه يدرس حياة ابن مالك – صاحب التسهيل – وجهوده العلمية.

5- أنه يشتمل على دراسة حياة شراح التسهيل، ممن عثرت على شروحهم المطبوعة ووقفت عليها، والتعرف على مناهجهم وأساليبهم من خلال شروحهم.

6- الموازنة بين شروح تسهيل ابن مالك، والوقوف على أهمية كل شرح منها.

7- أنه يرفد المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة.

ثالثاً : سبب اختيار الموضوع:

1- الوقوف على أهم الدراسات التي درست التسهيل في القرن الثامن الهجري وهم أبو حيان وتلاميذه شراح التسهيل.

2- التعرف على أساليب شراح التسهيل، وآرائهم، والنهل من معين علمهم، والاستفادة من آثارهم العلمية.

3- التعرف على أصحاب الشروح المشهورة للتسهيل، والاستفادة من مناهجهم وآرائهم النحوية.

4- جمع مسائل استدراك بعض شراح التسهيل للتسهيل.

5- الموازنة بين الاستدراكات من خلال التعرف على سمات مناهج شراح التسهيل في استدراكاتهم على ابن مالك في شروحهم أمثال أبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسلسيلي، وناظر الجيش.

رابعاً : الصعوبات التي واجهت الباحث:

1- عدم وجود دراسة نحوية شاملة لشراح التسهيل الذين وقفت على شروحهم.

2- فقر مكتباتنا في قطاع غزة إلى كثير من الكتب المتعلقة بشروح التسهيل، وكتب النحو الأخرى.

3- البحث في الكتب القديمة يحتاج إلى جهد ومشقة.

خامساً : الدراسات السابقة:

لم تكن هنالك دراسات سابقة حول هذا الموضوع في حدود اطلاع الباحث؛ ولكن وجدت دراسات تتعلق بموضوع الاستدراك على الشبكة العنكبوتية، ولكن لم أستطع الوقوف عليها، وهي:

1- استدراكات الشيخ خالد الأزهري في كتابه موصل النبيل إلى نحو التسهيل على ابن مالك- عرض ودراسة – رسالة دكتوراه للباحث: عبد العزيز بن عيد بن عبد الله الأحمدي، لم تناقش حتى الآن.

2- استدراك شُرَّاح الألفيّة على ابن مالك حتى القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير- للباحث: علي بن حمد الريامي عُمان (مسقط)-2013م.

3- استدراكات أبي حيان اللغوية والنحوية في تفسيره (البحر المحيط) على ابن عطية، رسالة ماجستير- للباحثة : نور علي عزيز عبد - كلية الآداب بجامعة البصرة - 2014م.

4- استدراكات أبي حيان في التفسير وعلوم القرآن في البحر المحيط على ابن عطية في المحرر الوجيز - عرض ودراسة - رسالة دكتوراه في التفسير للباحث علي بن ابراهيم طوهري - السعودية 2010م.

5- استدراكات ابن النحاس الحلبي النحوية والتصريفية في كتابه التعليقة على المقرب على ابن عصفور الإشبيلي - رسالة ماجستير- للباحثة: سائرة بنت ناصر العجمي - السعودية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - 1432هـ.

6- استدراكات البغدادي على الرضي في خزانة الأدب - عرض ودراسة - رسالة ماجستير- للباحثة: أمل بنت محمد بن عبد المجيد تلمساني - السعودية - جامعة أم القرى-1429هـ. هذه الدراسة لقد وقفت عليها.

7- مآخذ شراح ألفية ابن مالك على الألفية: دراسة تحليلية موازنة- رسالة دكتوراة (جامعة الجنان)- للدكتور: باسم عبد الرحمن البابلي- ط1- دار الكتب العلمية- بيروت- 2014م.

سادساً : منهج البحث:

تبعاً لطبيعة الموضوع فإنني سأتبع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة التعامل مع الاستدراكات عند شراح التسهيل ممن وقفت على شروحهم.

سابعاً : خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

•**المقدمة** : وسيتم الحديث فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

تمهيد : ويشتمل على :

التعريف بابن مالك وكتابه التسهيل وشرحه، وذكر أهم شروح التسهيل، وعرض أهمية الاستدراك.

الفصل الأول

شروح أبي حيان وتلاميذه على تسهيل ابن مالك – دراسة موازنة

ويشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : ترجمة لشارحي التسهيل والتعريف بالشروح.

المبحث الثاني : الموازنة بين الشروح. المنهج والأصول والشواهد والمصادر.

الفصل الثاني

استدراكات أبي حيان وتلاميذه على التسهيل وشرحه

ويشتمل على استدراكات أبي حيان وتلاميذه حسب ترتيب كتاب التسهيل وقد تضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول : مسائل في مقدمات النحو.

المبحث الثاني : مسائل في المرفوعات.

المبحث الثالث : مسائل في المنصوبات.

المبحث الرابع : مسائل في المجرورات.

المبحث الخامس : مسائل في توابع النحو.

المبحث السادس : مسائل في الصرف.

الفصل الثالث

استدراكات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول : يشتمل التحليل :

المطلب الأول : ما اتفق فيه أغلب الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه.

المطلب الثاني : ما اتفق فيه بعض الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه.

المطلب الثالث : ما انفرد فيه كل شارح في استدراكاته على التسهيل وشرحه.

المبحث الثاني : منهج الاستدراك : منهج الشراح في الاستدراك – كل شارح وبيان أثره .

المبحث الثالث : أنواع استدراكات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه (شواهد – أصول– مسائل خلافية – آراء نحوية وصرفية...).

•الخاتمة : وفيها نتائج البحث، ثم التوصيات.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي

أولاً : حياة ابن مالك وسيرته :

– اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة الأوحد كبير النحاة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي نسباً، الجياني المنشأ، النحوي اللغوي المقرئ المحدِّث الفقيه الشافعي حجة العرب، وواحد عصره، وإمام زمانه في علم العربية[1].

– مولده:

ولد ابن مالك في مدينة جيان[2] نحو سنة ستمائة للهجرة (600هـ) أو إحدى وستمائة (601هـ)[3].

---

(1) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص320) والذهبي، تذكرة الحفاظ (ج188/4) والذهبي، تاريخ الإسلام (ج108/50–109) والذهبي، العبر في خبر من غبر (ج326/3) والكتبي، فوات الوفيات (ج407/3) والصفدي، الوافي بالوفيات (ج285/3–286) والسبكي، طبقات الشافعية (ج67/8) وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والإبناسي، الدرة المضية في شرح الألفية (ق1ب) والجزري، غاية النهاية (ج180/2) وابن كثير، البداية والنهاية (ج312/13) والفيروزآبادي، البلغة (ص269) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج149/2) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص133) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج243/7–244) وابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (ج390/8) والسيوطي، بغية الوعاة (ج130/1) والمقري، نفح الطيب (ج222/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج590/7) والغزي، ديوان الإسلام (ج239/4) والقنوجي، التاج المكلل (ص162) والزركلي، الأعلام (ج233/6) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج234/10).

(2) جَيَّان: مدينة أندلسية جميلة شرقي قرطبة، كانت من أعظم مدن الأندلس منعة وخصبة وخضرة، وقد لقبت بجَيَّان الحرير لكثرته فيها، وهي معروفة بالمحارث والأخشاب، وهي بين غرناطة وطليطلة ومرسية، انظر: السمعاني، الأنساب (ج450/3) وياقوت الحموي، معجم البلدان (ج195/2) وابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب (ص320) وابن سعيد المغربي، المُغرِب في حُلَى المغرِب (ج49/2).

(3) انظر: والذهبي، تاريخ الإسلام (ج109/50) والكتبي، فوات الوفيات (ج407/3) والسبكي، طبقات الشافعية (ج67/8) وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والإبناسي، الدرة المضية في شرح الألفية (ق1ب) والجزري، غاية النهاية (ج180/2) وابن كثير، البداية والنهاية (ج312/13) والفيروزآبادي، البلغة (ص270) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج149/2) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص133) وابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (ج390/8) والسيوطي، بغية الوعاة (ج130/1) والمقري، نفح الطيب (ج222/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج591/7) والقنوجي، التاج المكلل (ص162) والزركلي، الأعلام (ج233/6).

- **نشأته وطلبه للعلم:**

نشأ ابن مالك في مدينة جيان مُكباً على طلب العلم منذ نعومة أظافره، فأخذ القراءات والحديث والنحو على يد كبار علماء عصره أمثال ثابت بن خيار، وأبي علي الشلوبين، ثم هاجر إلى بلاد المشرق الإسلامي لمتابعة تحصيله العلمي فتنقل في بلاد الشام، واتصل بعلمائها وشيوخها فأخذ عنهم علوم العربية، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، ثم توقف في مصر، وأقام في حلب فترة لازم فيها مجلس ابن يعيش وغيره، ثم انتقل إلى حماة، ثم استقرَّ بدمشق مدرساً للعربية والقراءات، فتصدر حلقات العلم في الجامع الأموي، وعُيّن إماماً في المدرسة العادلية الكبرى، وولي مشيختها[1].

- **صفاته وأخلاقه:**

لقد اتسم ابن مالك مع سعة علمه بصفات حميدة لا تنبو إلا عن عالم ذو أخلاق قويمة والتي تجسدت في تدينه المتين، وحسن الخُلُق، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة، والورع والديانة، والحفظ، والذكاء والفطنة، والصبر، والأمانة العلمية التي تجلت في التحري لما ينقله والتحرير فيه، والجود والكرم، وهو مالكي المذهب حين كان بالمغرب، شافعي حين انتقل إلى المشرق الإسلامي[2].

- **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

يُعَدُّ الإمام ابن مالك من أبرز علماء عصره لما اشتهر به من العلم والفضل والتصنيف والتأليف، ويتضح ذلك من خلال ثناء العلماء عليه بأقوال كثيرة، منها:

قال اليماني[3] : "إمامٌ في العربية واللغة طالع الكثير، وضبطَ الشواهد، مع ديانة وخير، وقرأ القراءات، وكان مبرزاً في صناعة العربية".

وقال الذهبي[4] : "صرف همّته إِلَى إتقان لسان العرب حَتَّى بلغ فِيهِ الغاية، وحاز قَصَب السَّبْق، وأربى على المتقدِّمين، وكان إماماً فِي القراءات وعِللها... وأمّا اللّغة فكان إليه المُنَتَهى فِي الإكثار من نقل غريبها، والاطّلاع على وحشِيّها، وأمّا النّحْو والتّصريف فكان فِيهِ بحراً لا يُجارى، وحَبْراً لا يُبارى. وأمَا أشعار العرب الّتي يُستشهَد بها على اللّغة والنّحْو فكانت

(1) السيوطي، بغية الوعاة (ج130/1).

(2) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج134/1) والمقري، نفح الطيب (ج223/2).

(3) عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص320).

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج109/50-110).

الأئمّة الأعلام يتحيّرون فِيهِ، ويتعجّبون من أَيْنَ يأتي بها، وكان نظْم الشِّعر سهلاً عليه، رجْزه وطويله وبسيطه، وغير ذلك".

وكذلك يقول تاج الدين السبكي[1] : "الأستاذ المقدم في النحو واللغة جمال الدين أبو عبد الله صاحب التصانيف السائرة... مسير الشمس ومقدمها الذي تصغي له الحواس الخمس وكان إماماً في اللغة إماماً في حفظ الشواهد وضبطها".

وقال ابن الجزري[2] : "وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف وبذلك يصير أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه".

وقال الإبناسي[3] : "هو الشيخ الإمام العلامة البحر النحوي إمام أهل العربية واللغة حجة الأدباء بقية السلف طراز الخلف... سادت بتصانيفه الركبان وخضع له العلماء الأعيان".

وذكر المقري[4] أنه قد "حاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب".

- شيوخه:

تلقى ابن مالك العلم علي يد مجموعة من كبار علماء عصره من التقى بهم في الأندلس وبلاد المشرق الإسلامي، وأخذ عنهم القراءات، والحديث، والنحو، والصرف، واللغة، ومن أشهر شيوخه[5]:

1- أبو الحسن ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي اللبلي الجياني، توفي بغرناطة سنة (628هـ)[6].

2- أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري الكاتب، كان أديباً صالحاً فاضلاً جليلاً

---

(1) السبكي، طبقات الشافعية (ج8/67).

(2) الجزري، غاية النهاية (ج2/181).

(3) الإبناسي، الدرة المضية في شرح الألفية (ق1ب).

(4) المقري، نفح الطيب (ج2/228).

(5) السخاوي، جمال القراء (ج1/35-36) والذهبي، تاريخ الإسلام (ج50/109) والسبكي، طبقات الشافعية (ج8/67) وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والإبناسي، الدرة المضية في شرح الألفية (ق1ب) والجزري، غاية النهاية (ج2/180) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص133) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/130) والمقري، نفح الطيب (ج2/222-223).

(6) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص72) والفيروزآبادي، البلغة (ص99-100).

توفي بدمشق سنة (632هـ).[1].

3- أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، النحوي المقرئ الشافعي، كان عالماً بالقراءات وعللها، إماماً في النحو واللغة والتفسير، ومن مؤلفاته: (شرح المفصل)، و(سفر السعادة)، وتوفي بدمشق سنة (643هـ)[2].

4- أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي من أهل إشبيلية المعروف بالشلوبين، ولد سنة (562هـ)، وهو من كبار العلماء باللغة والنحو، ومن مؤلفاته: (شرح المقدمة الجزولية)، و(شرح كتاب سيبويه) توفي بإشبيلية سنة (645هـ).[3].

5- أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد النحوي الحلبي المولد والموصلي المنشأ، من كبار أئمة العربية، كان ماهراً في النحو والتصريف، ولد بحلب سنة (553هـ)، ومن مؤلفاته: (شرح كتاب المفصل)، و(شرح التصريف الملوكي لابن جني)، وتوفي سنة (643هـ)[4].

6- أبو عبد الله جمال الدين محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبي النحوي، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به، وتصدر لإقرائه وتخرج به جماعة، وشرح المفصل، وتوفي سنة (649هـ)[5].

- تلاميذه:

كان ابن مالك محباً للعلم وطلابه، وخير دليل على ذلك أنه كان يحث الطلاب على العلم من خلال تفقده من يحضر حلقته في المدرسة العادلية، وينتظر من يحضر ليأخذ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشباك ويقول: "القراءات القراءات، العربية العربية، ثم يدعو ويذهب

---

(1) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج260/7).

(2) انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج311/2-312) والسيوطي، بغية الوعاة (ج192/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج385/7-386).

(3) انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج332/2-333) وعبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص241) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج402/7).

(4) انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج45/4-50) والسيوطي، بغية الوعاة (ج351/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج394/7-395).

(5) انظر: الذهبي، تهذيب سير أعلام النبلاء (ج288/3) والصفدي، الوافي بالوفيات (ج161/1).

ويقول: "أنا لا أرى ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالسٌ في هذا المكان لذلك"[1]، فانتفع به كثير من الطلاب والعلماء، ومن تلاميذه[2] :

1- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مِرَى بن جمعة النووي، إمام أهل اللغة والأدب وفقيه الأمة، وعلم الأئمة وأحد الأعلام المبرزين، من مؤلفاته: (تهذيب الأسماء واللغات)، و(رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين)، توفي سنة (676هـ).[3].

2- شمس الدين محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان الحافظ، كان من كبار أصحابه، وهو إمام في اللغة والنحو، وكان حسن البزة، مليح الشكل، حسن العشرة، توفي وهو شاب سنة (682هـ)[4].

3- ابنه بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك المعروف والمشهور بـ(ابن الناظم) أو (ابن المصنف) الإمام البليغ النحوي، تتلمذ على أبيه الناظم للألفية، فشرح الألفية وبعض كتبه، وتوفي سنة (686هـ)[5].

4- بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الأصل المعروف بابن النحاس شيخ الديار المصرية في علم اللسان، وهو مشهور بالدين والصدق والعدالة، ومن مصنفاته: (إملاء على كتاب المقرب لابن عصفور) توفي سنة (698هـ)[6].

5- أبو عبد الله شمس الدين بن أبي الفتح البعلي الفقيه الحنبلي المحدث النحوي اللغوي، صنف عدة تصانيف منها: (شرح ألفية ابن مالك)، و(كتاب المطلع على أبواب المقنع في غريب ألفاظه ولغاته)، توفي بالقاهرة سنة (709هـ)[7].

---

(1) الجزري، غاية النهاية (ج181/2).

(2) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج110/50) وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والسيوطي، بغية الوعاة (ج130/1) والمقري، نفح الطيب (ج225/2).

(3) انظر: السبكي، طبقات الشافعية (ج395/8) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج618/7-621) والزركلي، الأعلام (ج149/8).

(4) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج224/1).

(5) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج165/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج225/1) والزركلي، الأعلام (ج31/7).

(6) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص286-287) والصفدي، فوات الوفيات (ج294/3-295) والجزري، غاية النهاية (ج46/2) والسيوطي، بغية الوعاة (ج13/1-14).

(7) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج207/1-208) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج38/8-39) والزركلي، الأعلام (ج326/6).

6- علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان أبو الحسن بن العطار الشافعي، كتب الكثير من المصنفات المفيدة، توفي في دمشق سنة (724هـ)[1].

7- زين الدين أبو بكر بن يوسف المزي بن الحريري الشافعي، كان عالماً متواضعاً ومقرئاً توفي في دمشق سنة (726هـ)[2].

8- ناصر الدين شافع بن علي بن عباس العسقلاني المصري، كان إماماً أديباً فاضلاً كثير النظم والنثر، من مصنفاته: (قلائد الفرائد فيما للعصر من الفوائد)، توفي سنة (730هـ)[3].

- شعره:

تميز ابن مالك ببراعته الفائقة في نظم الشعر قصيده ورجزه، والتي تجسدت من خلال توظيفه للشعر في وضع المتون النحوية والصرفية واللغوية كالألفية (الخلاصة)، والكافية الشافية، ولامية الأفعال، وغيرها، خدمة لتعليم الطلاب علوم العربية. ولكن لم يتعد هذا النظم إلى أغراض الشعر الأخرى، إذ لم تذكر كتب التراث والتراجم بوجود ديوان شعر له، أو قصائد شعرية، والذي وجد من هذا اللون الشعري لا يتعدى ثمانية أبيات، وهي:

قوله في أسماء الذهب:

نَضْـــرٌ نَضِـــيْرٌ نِضَـــارٌ زَبْـــرَجٌ ســـيرا ... وزُخْـــرُفٌ عَسْـــجَدٌ عِقْيَـــانٌ الـــذَّهَبُ

والتِّبْـــرُ مَـــا لَـــمْ يُـــذَبْ وأشْـــرَكُوْا ذَهَبـــاً ... وفِضّـــةً فـــي نَسِـــيْكٍ هَكَـــذَا الغَـــرَبُ[4]

وقوله أيضاً:

إذا رَمَـــدَتْ عَينَـــيَّ تَـــدَاوَيْتُ مِـــنْكُم ... بِنَظْـــرَةِ حُسْـــنٍ، أو بسَـــمْعِ كَـــلامِ

فَـــإنْ لَـــمْ أجِـــدْ مَـــاءً تَيَمَّمْـــتُ باســـمِكُم ... وَصَـــلَّيْتُ فَرضِـــي، والـــدِّيَارُ إمَـــامِي

---

(1) انظر: وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/114-115) والزركلي، الأعلام (ج4/251).

(2) انظر: وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/127).

(3) انظر: الصفدي، فوات الوفيات (ج2/93) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/334-337) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج9/284-285) والزركلي، الأعلام (ج3/152).

(4) السبكي، طبقات الشافعية (ج8/68).

وأخلَصْــتُ تكبِيــرِي عَــنْ الغَيــرِ مُعرِضَــاً وَقَابَلْـــتُ أعْـــلامَ السِّـــوَى بِسَـــلامِ
ولَـــــمْ أرَ إلا نُــــورَ ذاتِــــكَ لائِحــــاً فَهَـلْ تَـدَعْ الشَّـمسُ امْتِـدَادَ ظَلامِـي[1]

وقوله أيضاً في الحلبة:

خَيْــلٌ السِّــبَاق المُجَلِّــي يقتفيــه مُــصَ لٍّ والمُسَــلِّي وتعــالٍ قبــل مُرْتَــاح
وعَــــاطِفٌ وحَظِــــيٌّ والمؤمّــــلٌ وال لطــيمٌ والفســكلٌ السُّــكَيْتُ يــا صَــاحِ[2]

– مؤلفاته:

رزق الله ابن مالك عمراً طويلاً، وصبراً جميلاً، وعقلاً راجحاً، وقدرة فائقة على القراءة والبحث والاطلاع، فعاش طيلة عمره معلماً، ومصنفاً التصانيف المفيدة في علوم العربية وغيرها، فجاء إنتاجه غزيراً، وميراثاً ضخماً، أثرى المكتبة العربية بما سطره من العلوم المفيدة في شتى العلوم والمعارف المختلفة، كالقراءات القرآنية، والتفسير، والحديث الشريف، والنحو، والصرف، واللغة، وغيرها، فمؤلفاته قد بلغت ستة وأربعين كتاباً، وردت في منظومة شعرية لتاج الدين بن مكتوم، منها:

سَــقَى اللهُ رَبُّ العَــرْش قَبْــرَ ابْــن مَالِــكٍ سَـــحَائِبَ غُفْـــرَان تُغَّادِيــــهِ هُطَّــــلا
فَقَـدْ ضَـمَّ شَـمْلَ النَّحْـو مِـنْ بَعْـدِ شَـتَّهِ وَبَــــيّنَ أقْــــوَال النُحَــــاةِ وَفَصَّــــلا
بِأَلْفِيّـــةٍ تُسَـــمَى الخُلَاصَـــة قَــدْ حَــوَتْ خُلَاصَــةَ عِلْــم النَّحْــو وَالصَّــرْفِ مُكْمِــلا
وَكَافِيّـــةٍ مَشْـــرُوْحَةٍ أَصْـــبَحْتْ تَفِـــى لَعَمْـــرِي بِـــالعِلمَين فيهـــا تَسَـــهلا
وَمُخْتَصَـــــر سَـــــمَّاهُ عُمْـــــدَة لاقـــــطٍ يَضُــمُّ أُصــولَ النَّحْــو لا غيــرَ مُخْمــلا
وَبَـــيْن مَعْنَـــاهُ بِشَـــرْح مُـــنَقَح أَفَــادَ بِــهِ مَــا كَــانَ لَــوْلَاهُ مُهْمَــلا
وَآخَـــر سَـــمَّاهُ بِإكْمَـــالِ عُمْـــدَة فَــزَادَ عَلَيْهَــا فِــيْ البُحــوْثِ وَعَلْــلا
وَصَـــنَّفَ لِلْإِكْمَـــالِ شَـــرْحاً مُبْيْنـــاً مَعَانِيْــه حَتَّــى غَــدَتْ ربّــة أَنْجَــلا
وَلَا سِـــيْمَا التَسْـــهِيْل لَـــو تَـــمَّ شَـــرْحُهُ لَكَــانَ كَبَحْــر مَــاجَ عَــذْبًا وَسَلْسَــلا[3]

(1) المقري، نفح الطيب (ج226/2).
(2) المرجع السابق، ص225.
(3) السيوطي، بغية الوعاة (ج131/1–132).

ومن مؤلفاته التي شكلت ثروة ضخمة لمجالس العلم والعلماء بمختلف موضوعاتها[1]:

1- الخلاصة المشهورة بالألفية .

2- الكافية الشافية.

3- شرح الكافية الشافية.

4- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

5- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ولم يتمه، وقد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي، وذكرت كتب التراجم أن ابنه بدر الدين قد أكمله من بعده.

6- المقدمة الأسدية.

7- عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

8- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

9- إكمال العدة وشرحها.

10- لامية الأفعال.

11- شرح لامية الأفعال.

12- الاعتقاد في نظائر الظاء والضاد.

13- الإعلام بمثلث الكلام (المثلث المنظوم أو المثلث في اللغة).

---

(1) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص321) والذهبي، تاريخ الإسلام (ج110/50) والكتبي، فوات الوفيات (ج408/3) والصفدي، الوافي بالوفيات (ج286/3) وابن كثير، طبقات الشافعيين (ص908) والجزري، غاية النهاية (ج180/2) وابن كثير، البداية والنهاية (ج312/13) والفيروزآبادي، البلغة (ص270) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج151/2) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص134-135) والسيوطي، بغية الوعاة (ج132/1-134) والسيوطي، تحفة الأديب في نُحاة مغني اللبيب (ج755/2) والمقري، نفح الطيب (ج225/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج591/7) والقنوجي، التاج المكلل (ص162) والزركلي، الأعلام (ج233/6).

14- إكمال الأعلام بتثليث الكلام.

15- فعل وأفعل.

16- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز.

17- تحفة المودود في المقصور والممدود.

18- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.

19- الضرب في معرفة لسان العرب.

20- الموصل في نظم المفصل (سبك المنظوم وفك المختوم).

21- شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح.

22- إيجاز التعريف في علم التصريف.

23- العروض.

24- إعراب مشكل البخاري.

25- نظم الفوائد.

- **وفاته:**

توفى ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثاني عشر من شعبان، سنة اثنتين وسبعين وستمائة (672هـ)[1]، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح جبل قاسيون، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقد نيف على السبعين[2].

وقد رثاه شرف الدين الحصيني بقوله:

---

(1) انظر: عبد الباقي اليماني، إشارة التعيين (ص321) والذهبي، العبر (ج326/3) والصفدي، فوات الوفيات (ج408/3) والسبكي، طبقات الشافعية (ج67/8) والفيروزآبادي، البلغة (ص270) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص135) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج150/2) والسيوطي، بغية الوعاة (ج134/1).

(2) انظر: وابن كثير، البداية والنهاية (ج313/13) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص135) والمقري، نفح الطيب (ج226/2).

يَـــا شَــــتَّاتَ الأسْــــمَاءِ والأَفْعَـــالِ   بَعْـــدَ مَـــوْتِ ابْـــنِ مَالِـــكِ المِفْضَـــالِ
وَانْحِـــرَاف الحُـــرُوفِ مِـــنْ بَعْـــدِ ضَـــبْطٍ   مِنْـــهُ فِـــي الانْفِصَـــالِ والاتِّصَـــالِ[1]

(1) الصفدي، فوات الوفيات (ج408/3).

ثانياً: كتاب التسهيل لابن مالك:

ويعد ابن مالك من علماء العربية الذين بارك الله في جهودهم وطاقاتهم. فقد ترك لأبناء العربية، ثروة ضخمة من المؤلفات المفيدة القيمة، عرف العلماء المتعلمون قيمتها، فأقبلوا عليها دارسين شارحين؛ ليسهل فهمها وتناولها من الجميع. ومن أهم مؤلفاته – رحمه الله – كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) الذي وضع فيه خلاصة علمه ودراساته وخبراته في هذا الفن، ولا غرابة، فهو إمام زمانه في العربية، ووحيد دهره في هذا المجال.

وكتابه (التسهيل) من أهم كتبه لاشتماله على اجتهادات كثيرة في هذا العلم، وقد دلل ابن مالك[1] على ذلك، بقوله في مقدمة التسهيل : "هذا كتابٌ في النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله، مستولياً على أبوابه، وفصوله؛ فسميته لذلك: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فهو جدير بأن يلبي دعوته الألباء، ويجتنب منابذته النجباء، ويعرف العارفون برشد المغرى بتحصيله، وتألف قلوبهم على تقديمه وتفضيله، فليثق متأمله ببلوغ أمله، وليتلق بالقبول، ما يردِ من قبله، وهآنا ذا شارعٌ فيما انتدبتُ إليه، مستعيناً بالله عليه، ختم الله لي ولقارئيه بالحسنى، وختم لي ولهم الحظَ الأوفى في المقرِ الأسنى، بمنه وكرَمه". لهذا وجد أن أصحاب هذا الفن يكتفون به عن المطولات التي يصعب فيها جمع القواعد وحصرها.

ومن العلماء الذين أشادوا بهذا الكتاب: أبو حيان[2]، فقد قال في تفسيره البحر المحيط : "أحسن كتاب موضوع في علم النحو وأجله، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام، كتاب : تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي المقيم في دمشق".

ويقول أيضاً في كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل: "فإن كتاب (تسهيل الفوائد) في النحو لبلدينا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني مقيم دمشق – رحمه الله– أبدع كتاب في فنه ألف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف"[3]. ويمدحه أيضاً قائلاً:

أَلَا إنَّ تَسْـــهِيْلَ الفَوَائِـــد فِـــيْ النَحْـــوِ   كِتَـــابٌ غَرِيْـــب كُـــلَّ نَـــادِرَةٍ يَحْـــوِي

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص1–2).

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج6/1).

(3) المرجع السابق، ص6.

هَــلْ الكُتْــب إلَاْ أنجُـــمٌ وَهُـــوَ شَمْسُـــهَا سَـــنَاهُنَ يُمْحَـــى إنْ بَـــدَتْ أَيَّ مَحْـــوِ[1]

وقال السلسيلي[2] : "فإن كتاب التسهيل الذي صنفه الشيخ الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجياني، أعظم كتاب في هذا العلم صنف، ولم يصل غوره في زمن من الأزمان مؤلف...".

ويقرر ناظر الجيش[3] أنَّ ابن مالك في كتابه (تمهيد القواعد) بأنَّ كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك "جامع مفيد ومختصر سعيد، قل أن تسمح بمثله القرائح أو تطمح إلى النسج على منواله المطامح، بهر مصنفه به الألباب، وأتى فيه بالعجب العجاب، وأبرز مخبآت المسائل بيض الوجوه كريمة الأحساب، أبدع فيه التأليف، ووشاه بحسن الترصيع والترصيف، وجمع فيه متفرقات علم النحو الشريف؛ فرتب قواعده، وأحكم معاقده، وأوضح مراشده، وسهل مصادره وموارده، وأودع المعاني الغزيرة الألفاظ الوجيزة، وقرب المقاصد البعيدة بالأقوال السديدة؛ فهو يساجل المطولات على صغر حجمه، ويباهل المختصرات؛ لغزارة علمه، ويطلع كالقمر سناً، ويشرق كالشمس بهجةً وضياءً، جزى الله مؤلفه عن صنيعه جزءًا موفوراً وجعل عمله متقبلاً وسعيه مشكوراً"، ويؤكد ابن خلدون[4] – أيضاً – أن كتاب (التسهيل): استوعب فيه ابن مالك جميع ما نقل من القواعد. وهذا أيضاً ما قرره تاج الدين بن مكتوم بقوله:

أَلَا إنَّ التَسْـــــهِيْلَ روضٌ لِــــذِي العِلْـــــمِ وَمَنْثُـــورِهِ يُرْبَـــى عَلَـــى اللُؤْلُـــؤ الـــنَظْمِ

حَــوَى كُــلَّ حَسْــنَاءٍ مِــنْ النَحْــوِ زُيِنَــتْ بِجَـــوْدَةِ تَـــأْلِيْفٍ تَـــرُوْقُ أَخَـــا الفِهْـــمِ

لَـــئِنْ قَـــلَ حَجْمـــاً فَـــالغِنَى بِصَـــغِيْرِهِ أَوْ اِعْتَــاصَ لَفْظــاً فَــالزُّلَال مِــنْ الصَــمِّ[5]

وحقاً يعد كتاب التسهيل من أهم مؤلفات ابن مالك، إذ بلغ فيه الذروة التي وصل إليها في دراساته النحوية، وتنبع أهميته في كونه يمثل خلاصة تجربته النحوية العميقة الخصبة التي وقف عليها ابن مالك طوال حياته واهباً لها كل جهده ووقته حتى يجعلها السراج المنير الذي يهتدي به العلماء الدارسون في بناء قواعدهم النحوية على أكمل وجه.

---

(1) السيوطي، تحفة الأديب (ج757/2).

(2) السلسيلي، شفاء الغليل في إيضاح التسهيل (ج94/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج108/1).

(4) انظر: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون (ج369/2).

(5) السيوطي، تحفة الأديب (ج757/2).

ثالثاً: كتاب شرح التسهيل لابن مالك:

يعد كتاب شرح التسهيل لابن مالك من أبرز المؤلفات وأشهرها في تراثنا النحوي بعد كتابيه الألفية المشهورة بـ(الخلاصة)، والتسهيل؛ لكونه شرح يجمع بين طياته آراء نحوية وصرفية، ومسائل خلافية مدعماً لها بالشواهد القرآنية والحديث الشريف والشعر العربي والأمثال والأقوال العربية، واللغات المتعددة، كما ويشمل المدارس النحوية بمختلف أطيافها من البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والمغاربة، والأندلسيين، وغيرهم معززاً ومفنداً أقوالهم بالحجج والبراهين.

إذ ألفه استجابة لطلب بعض الفضلاء بشرحه لإيضاح مشكله، وتبيين غامضه، وتنبيه ما أهمله، وهذا ما نلحظه تماماً في مقدمة شرحه عند ذكره سبب تأليفه هذا الشرح، فيقول : "أما بعد، فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله، على وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغني فيه بالخبر عن العيان، فأحمدت ما أشار إليه، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه؛ لأن الملتمس بعون الله هين، وإسعاف ذوي الأهلية متعين، والله المرجو لانقياد الحقائق، وإبعاد العوائق، لا اقتدار إلا بتقديره، ولا استبصار إلا بتبصيره..."[1]. وبذلك يكون ابن مالك هو أول من تصدى لشرح هذا الكتاب، ولكن القدر حال دون إتمامه شرح كتابه، فأتم شرح أبوابه الأخيرة ولده بدر الدين المعروف بابن الناظم (ت686هـ).

ويصف ناظر الجيش[2] شرح ابن مالك، بقوله: "ولقد أردفه بشرح كشف منه المغمّى وجلا المعمّى، وفتح به مقفل أبوابه، ويسر لطالبيه سلوك شعابه، وضمنه ما يملأ الأسماع والنواظر ولم يسمع مقال القائل: كم ترك الأول للآخر؟ إلا أن القدر لم يساعده على إتمامه وعاقه عن ذلك المقضي من محتوم حمامه".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/1).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج108/1-109).

رابعاً: شروح التسهيل:

يحظى كتاب التسهيل لابن مالك بعناية العلماء، واهتمام الدارسين، فتناولوه بالدراسة والتعليق والشرح، وقد استولى على اهتمامهم على مر السنين حتى نضج عندهم على سوقه، وهذا ما يتضح في كتب النحاة والتراجم من سجل شروحه التي بلغت حوالي ستة وستين شرحاً، ومنها:

1- شرح ابن مالك نفسه الذي وصل فيه إلى باب (مصادر الفعل) (ت672هـ)، ثم كمل هذا الشرح ابنه بدر الدين (ت686هـ)، وكمله أيضاً صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ)[(1)]، وهو كتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون.

2- شرح التسهيل لمحمد بن علي المعروف بابن هانئ السبتي (ت733هـ)[(2)].

3- شرح تسهيل الفوائد لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي(ت744هـ)[(3)].

4- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأثير الدين أبي حيان (ت745هـ)[(4)] وهو كتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي- دار القلم- دمشق، ودار كنوز إشبيلية- الرياض.

5- التكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان[(5)].

6- التنخيل الملخص من شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين لأبي حيان[(6)].

7- شرح التسهيل لحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت749هـ)[(7)].وهو كتاب مطبوع.

---

(1) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(2) انظر: ابن الخطيب الغرناطي، الإحاطة في أخبار غرناطة (ج109/3) والسيوطي، بغية الوعاة (ج192/1) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج378/8).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج62/5) والسيوطي، بغية الوعاة (ج29/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج83/2) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(4) انظر: أبو الفداء الأيوبي، المختصر في أخبار البشر 143/4 والصفدي، أعيان العصر (ج346/5) والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج279/9) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج69/3) والسيوطي، الأشباه والنظائر (ص50) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(5) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج253/8).

(6) انظر: الصفدي، نكت الهميان (ص269) والصفدي، أعيان العصر (ج346/5) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج254/8) والداودي، طبقات المفسرين (ج290/2) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(7) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج227/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج32/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج536/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج275/8) والداودي، طبقات المفسرين (ج143/1) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

8- شرح التسهيل لمحمد بن محمد بن محارب الصريمي المالقي المعروف بابن أبي الجيش (ت750هـ)[1].

9-شرح تسهيل الفوائد في النحو لأبي العباس سنان الدين أحمد بن سعد الله بن أحمد العسكري الأندرشي الأندلسي الدمشقي النحوي (ت751هـ)[2].

10- حاشية على شرح التسهيل لبدر الدين محمد بن علي بن أحمد الإربلي الموصلي الشافعي أبي المعالي ابن الخطيب (ت755هـ) [3].

11- شرح التسهيل لزين الدين علي بن الحسين بن القاسم بن علي الموصلي المعروف بابن شيخ العوينة (ت755هـ)[4].

12- شرح التسهيل لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)[5].

13- شرح التسهيل لمحمد بن محمد بن المقري الجد (ت759هـ)[6].

14- التقييد الجليل على التسهيل لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحسيني الشريف السبتي قاضي الجماعة (ت760هـ)[7].

15- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت762هـ)[8].

16- شرح التسهيل لابن هشام الأنصاري[9].

---

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج519/5) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج286/8).

(2) انظر: الصفدي، أعيان العصر (ج216/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج157/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج42/1) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج309/5) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(4) انظر: الصفدي، أعيان العصر (ج345/3) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج52/4) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(5) انظر: وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج403/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج102/1) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(6) انظر: المقري، نفح الطيب (ج310/5).

(7) انظر: ابن الخطيب الغرناطي، الإحاطة في أخبار غرناطة (ج113/2) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(8) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج94/3) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(9) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج94/3).

17- حواشي على التسهيل لابن هشام الأنصاري[1].

18- شرح خطبة التسهيل لابن هشام الأنصاري. وهو مطبوع.

19- شرح التسهيل لأبي أمامة محمد بن علي عبد الواحد المغربي الدكالي المعروف بابن النقاش (ت763هـ)[2].

20- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل القرشي الهاشمي(ت769هـ)[3]. وهو كتاب مطبوع بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات – دار الفكر– دمشق 1400هـ – 1980م.

21- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت770هـ)، وهو كتاب مطبوع بتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي – المكتبة الفيصلية– الطبعة الأولى – مكة المكرمة 1406هـ –1986م.

22- شرح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد المالقي (ت771هـ)[4].

23- شرح التسهيل لأبي الوليد إسماعيل بن محمد بن علي بن عبد الله بن هانئ اللخمي الغرناطي (ت771هـ)[5].

24- شرح التسهيل شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد الأصبحي العناني (ت776هـ)[6].

25- شرح التسهيل لجمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري النقرة كار المعروف بالشريف (ت776هـ)[7].

---

(1) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج325/5) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج132/3) والداودي، طبقات المفسرين (ج203/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج339/8) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(3) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج328/2) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج97/3) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج241/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج368/8) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج453/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج87/1) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(5) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج352/2) والسيوطي، بغية الوعاة (ج456/1).

(6) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج128/1) وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج83/3) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج414/8) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(7) انظر: ابن فرحون، الديباج المذهب (ج268/2) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج69/3) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

26- شرح التسهيل لعماد الدين محمد بن الحسن الأسنوي (ت777هـ)[1].

27- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي (ت778هـ)[2]، وهو كتاب مطبوع حققه مجموعة من المحققين وهم: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر والأستاذ الدكتور جابر محمد البراجة والأستاذ الدكتور جابر السيد مبارك والأستاذ الدكتور علي السنوسي محمد والأستاذ الدكتور محمد راغب نزال – دار السلام- الطبعة الأولى – القاهرة 1428هـ – 2007م.

28- شرح تصريف التسهيل لأبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي(ت782هـ)[3].

29- شرح التسهيل لناصر الدين أحمد بن محمد الزبيري الإسكندراني المالكي المعروف بابن عطاء الله التنسي (ت801هـ)[4]، وقد حقق هذا الشرح في رسالتين علميتين هما: رسالة دكتوراة للباحثة فريدة معاجيني، وأخرى للباحث: ماهر بن دخيل الله بن دخيل الصاعدي.

30- مختصر التسهيل المسمى بالقوانين لعز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن سعد الله بن جماعة (ت819هـ)[5].

31- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن سليمان الإسكندري المالكي المعروف بالدماميني (ت827هـ)[6]. وهو كتاب مطبوع.

32- نظم التسهيل لشهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي الحنفي المعروف بالطرابلسي (ت820هـ)[7].

33- شرح التسهيل لأحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن هشام وهو حفيد ابن هشام المشهور (ت835هـ)[8].

---

(1) انظر: السيوطي، حسن المحاضرة (ج430/1) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(2) انظر: السيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج281/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج446/8) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(3) انظر: ابن عمر التكروري، نيل الابتهاج (ص359) ومخلوف، شجرة النور الزكية (ج332/1).

(4) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج192/2) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(5) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج97/2) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(6) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج97/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج263/9) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(7) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج246/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج212/9) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(8) انظر: إسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج124/1).

34- شرح التسهيل لشهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الله الدلجي (ت838هـ)[1].

35- شرح التسهيل لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخطيب محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني (ت842هـ)[2].

36- جلاب الموائد في شرح تسهيل الفوائد لشمس الدين محمد بن عمار بن محمد بن أحمد القاهري المالكي المعروف بابن عمار (ت844هـ)[3].

37- مختصر شرح التسهيل لأبي حيان لأبي عبد الله محمد الشريف التلمساني (ت847هـ)[4].

38- شرح التسهيل لجلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد المحلي المصري (ت864هـ)[5].

39- شرح التسهيل (مطول) لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)[6].

40- شرح التسهيل (مختصر) للبدر العيني أيضاً[7].

41- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل لمحيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم بن عبد المعطي الأنصاري الخزرجي العبادي المالكي المكي (ت880هـ)[8]. وهو كتاب مطبوع.

42- النبيل إلى نحو التسهيل لزين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت905هـ). وهو كتاب مطبوع.

43- شرح التسهيل لشمس الدين محمد بن علي بن هلال الحلبي العرضي (ت933هـ)[9].

44- نتائج التحصيل في شرح التسهيل لأبي عبد الله محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر المغربي الفشتالي الدلائي (ت1089هـ). وهو كتاب مطبوع.

---

(1) انظر: الزركلي، الأعلام (ج177/1).

(2) انظر: ابن عمر التكروري، نيل الابتهاج (ص504) والشوكاني، البدر الطالع (ج120/2).

(3) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج204/1) وابن عمر التكروري، نيل الابتهاج (ص519) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1). والزركلي، الأعلام (ج311/6).

(4) انظر: ابن عمر التكروري، نيل الابتهاج (ص526).

(5) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج85/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج448/9) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(6) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج419/9).

(7) انظر: المرجع السابق، ص419.

(8) انظر: المرجع السابق، ص493 وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج406/1).

(9) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج69/11).

45- حاشية على التسهيل في النحو لمحمد بن محمد بن سليمان الروداني السوسي المغربي (ت1094هـ)[1].

46- شرح التسهيل لأبي زكريا يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن شبل الشاوي الملياني الجزائري (ت1096هـ) [2].

47- حاشية على التسهيل لمحمد بن إسماعيل المكناسي (ت1116هـ)[3].

48- دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل لعلي باشا الأول بن محمد بن علي بن تركي من أمراء تونس (ت1169هـ)[4].

49- الجامع بين التسهيل والخلاصة والمانع من الحشو والخصاصة للمختار بن بونه الشنقيطي (ت1230هـ)[5].

50- التكميل لخاتمة التسهيل لعبد الله بن محمد بن حامد بن عمر السقاف[6] وهو شرح لمنظومة محمد بن أحمد باكثير (ت1355هـ) وقد طبع هذا الكتاب بمصر في مطبعة حجازي سنة 1350هـ.

---

(1) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج221/11).

(2) انظر: الزركلي، الأعلام (ج169/8).

(3) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج118/11).

(4) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج215/7).

(5) انظر: إسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج423/2).

(6) انظر: الزركلي، الأعلام (ج81/7).

خامساً: أهمية الاستدراك في اللغة العربية:

•مفهوم الاستدراك لُغةً:

للاستدراك عدة معانٍ منها، قول الجوهري[(1)] : "الإِدْراكُ: اللُحوقُ. يقال: مشيت حتّى أَدْرَكْتُهُ... واستدركت ما فات وتَدارَكْتُهُ. بمعنىً. وتَدارَكَ القومُ، أي تلاحقوا، أي لحق آخرهم أوَّلَهم".

وقول ابن فارس[(2)] : "درك الدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه. يقال أدركت الشيء أدركه إدراكاً. ويقال: فرس درك الطريدة، إذا كانت لا تفوته طريدة. ويقال: أدرك الغلام والجارية، إذا بلغا. وتدارك القوم: لحق آخرهم أولهم".

وقول الزمخشري[(3)] : "وتدارك خطأ الرأي بالصواب واستدركه. واستدرك عليه قوله".

وقول ابن منظور[(4)] : "وتَدَارَكَ القومُ: تَلَاحَقُوا، أي: لَحِق آخرُهم أَولَهم. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيها جَمِيعاً ﴾[(5)]".

وجاء في المعجم الوسيط[(6)] : "استدرك مَا فَاتَ تَدَارُكه وَالشَّيْء بالشَّيْء تَدَارُكه بِهِ وَعَلِيهِ القَوْل أصلح خطأه أَو أكمل نَقصه أَو أَزَال عَنهُ لبساً".

• مفهوم الاستدراك اصطلاحاً:

فقد عرفه الشريف الجرجاني[(7)] تعريفاً علمياً بقوله: "رفع توهُّمٍ توَلَّدَ من كلام سابق... وأن الِاسْتِدْرَاك: هُوَ دفع توهم يتَوَلَّد من الْكَلَام الْمُتَقَدّم دفعا شَبِيها بِالِاسْتِثْنَاءِ"، يتضح من تعريف الجرجاني أن الاستدراك عبارة عن وهم ينشأ عنه فهم خاطئ، ولكنه لم يحدد هل الفهم الخاطئ من السامع اللاحق أم المتحدث السابق، وهل هو خطأ في ترتيب الكلام الحادث، أو من خطأ حاصل من الفهم، أو من خطأ نشأ في قصور التعبير أو قِصرٍ فيه.

---

(1) الجوهري، الصحاح (ج1582/4).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج269/2).

(3) الزمخشري، أساس البلاغة (ج285/1).

(4) ابن منظور، لسان العرب (ج419/10).

(5) [الأعراف: 38].

(6) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (ج281/1).

(7) الجرجاني، التعريفات (ص21) وانظر: الكفوي، الكليات (ص115).

ومن هنا تبين لنا أن الاستدراك مفهومه أوسع من الاعتراض فالثاني جزء من الأول، فالاستدراك لا يحتمل الخطأ في الكلام فربما كان شيء فات المتكلم، أما الاعتراض فهو نقض لكلام السابق وليس هذا في الاستدراك. فالاعتراض يحمل معنى التضاد، أما الاستدراك فأوسع من التضاد، فهو أعم من الاعتراض.

إذاً فالاستدراكات هي إضافة أو زيادة إلى الحقيقة العلمية المسبوق إليها، لعدم علم المصنف بها.

- **قيمة الاستدراك العلمية:**

لا شك أن للاستدراك قيمة علمية في إثراء العلوم عموماً، ولطالما كانت الاستدراكات دافعة لتطور العلم ووضع المصنفات، فطبيعة تلك العصور كثرة الجدل والمناظرات فيها وأيضاً إذا نظرنا إلى تاريخ العلماء، فإننا نجد أن كل واحد منهم يسدد الآخر ويصوبه ويرد خطأه، فما من عالم كتب مصنفاً إلا وتعقب على كلامه واستدرك عليه، وقد قيل قديماً : "من ألّف فقد استهدف فإن أحسن فقد استشرف، وإن أساء فقد استقذف"[1]. في حين أصبحت كثير من القضايا موضوعاً للنقاش سبباً لوضع كثير من المؤلفات، وفي تراثنا العربي ألف العلماء كثير من الكتب التي استدرك اللاحق على السابق منها:

استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، لأبى بكر الزبيدي.

الاستدراك لما أغفله الخليل لابن المراغي.

الاستدراك على الخليل لأبى تراب.

الاستدراك على أبى على في الحجة، لجامع العلوم الباقولي.

القول المأنوس في الاستدراك على القاموس، لزين الدين المناوي.

استدراكات ابن الخشاب على مقامات الحريري

استدراك الزبيدي على سيبويه في الأبنية والزيادات.

لا شك أن تلك النقاشات المستدركة لها أهمية كبيرة منها :

1- تصويب خطأ إما في التعريف أو الاصطلاح أو التقسيم أو التمثيل.
2- تكميل نقص.

(1) الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج61/1).

3- توسيع لمفهوم.

4- توضيح لرأي استغلق فهمه.

5- كثرة التمثيل لتقريب الرأي.

6- بيان مجمل.

7- تخصيص عام أو تعميم خاص.

8- إطلاق مقيد أو تقيد مطلق.

وقد حدد أبو حيان أنواع الاستدراكات التي وقف عليها في شرحه لكتاب التسهيل يقول: "فدونك – أيها السائل – من هذا الشرح كتاباً غريب المثال، قريب المنال، هبت عليه النفحاتُ اليمانية، واجتمعت فيه المعاني الثمانيةُ، التي يُصنَفُ فيها العلماء، ويتطلبها من التأليف الفهماء: معدوم قد اخترع، ومفترق قد جمع، وناقص قد كمل، ومجمل قد فصل، ومسهب قد هذب، ومخلط قد رتب، ومبهم قد عين، وخطأ قد بين"[1].

وبما أن الاستدراكات أوسع مفهوماً من الاعتراضات فتأتي لاحتمالية وجود آراء أخرى صحيحة، وهي سنة كونية لحكمة أرادها الله عز وجل، فقال في كتابه العزيز: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[2].

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/1).

(2) [هود: 118].

الفصل الأول

شروح تسهيل ابن مالك

دراسة موازنة

الفصل الأول: شروح تسهيل ابن مالك– دراسة موازنة–

المبحث الأول : ترجمة شراح التسهيل:

أولاً: التعريف بأبي حيان النحوي:

– اسمه ونسبه ولقبه:

هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني الأندلسي النفزي الإمام الحافظ العلامة المحدث البارع فريد عصره وشيخ زمانه وإمام النحاة وحجة العرب ولسان أهل الأدب(1).

ـ مولده:

ولد أبو حيان في مطشخارش وهي مدينة مسورة من حواضر غرناطة في أواخر شهر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة(2).

ـ نشأته وطلبه للعلم:

نشأ أبو حيان بغرناطة مقصد العلماء وحاضرة العلم والفكر والأدب، فأقبل على طلب العلم منذ مقتبل عمره بجد ونشاط بهمة عالية، ونفسٍ طامحة إلى نيل العلا، كما يصف ذلك بقوله : "وَمَا زِلْتُ مِنْ لَدُنْ مَيَّزْتُ أَتَّلْمَذُ لِلْعُلَمَاءِ، وَأَنْحَازُ لِلْفُهَمَاءِ، وَأَرْغَبُ فِي مَجَالِسِهِمْ، وَأُنَافِسُ فِي نَفَائِسِهِمْ، وَأَسْلُكُ طَرِيقَهُمْ، وَأَتْبَعُ فَرِيقَهُمْ، فَلَا أَنْتَقِلُ إِلَّا مِنْ إِمَامٍ إِلَى إِمَامٍ، وَلَا أَتَوَقَّلُ إِلَّا ذِرْوَةَ عَلَّامٍ. فَكَمْ صَدْرٍ أَوْدَعْتُ عِلْمَهُ صَدْرِي، وَحَبْرٍ أَفْنَيْتُ فِي فَوَائِدِهِ حِبْرِي، وَإِمَامٍ أَكْثَرْتُ بِهِ الْإِلْمَامَ، وَعَلَّامٍ أَطَلْتُ مَعَهُ الِاسْتِعْلَامَ"(3).

---

(1) انظر: الصفدي، نكت الهميان (ص266) والصفدي، الوافي بالوفيات (ج175/5) والصفدي، أعيان العصر (ج325/5) والعز بن جماعة، منتخب نزهة الألباء (ص147) والفيروزآبادي، البلغة (ص251) وابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص289) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج302/4) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج111/10–115) والسيوطي، بغية الوعاة (ج280/1–285) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج462/1) والمقري، نفح الطيب (ج535/2–584) والداودي، طبقات المفسرين (ج287/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج145/6) والشوكاني، البدر الطالع (ج288/2–289) والزركلي، الأعلام (ج152/7) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج130/12) وحاجي خليفة، كشف الظنون (ج1107/2).

(2) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج185/5) والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج277/9) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج145/6).

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج11/1).

واجتهد أبو حيان في طلبه وتحصيله للعلوم المختلفة على شيوخ عصره ، وعلماء بلده، حتى ظهرت نباهته، وذاع صيته بين أقرانه ، وكثر ثناء شيوخه عليه، وهذا ما أكده الصفدي[1]: "واجتهد وَطلب وَحصل وَكتب وَقيد وَلم أر فِي أشياخي أَكثر اشتغالاً مِنْهُ؛ لِأَنِّي لم أره إِلَّا يسمع أَو يشْتَغل أَو يكْتب وَلم يكْتب وَلم أره على غير ذَلِك".

وقال لسان الدين بن الخطيب[2] : "كان أثير الدين أبو حيان نسيج وحده في ثقوب الذهن، وصحة الإدراك، والاضطلاع بعلم العربية والتفسير وطريق الرواية".

وقد عنى أبو حيان – رحمه الله – بطلب الحديث، والفقه، والتفسير، واللغة، والنحو، ورحل في سبيل ذلك، فقرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس، وبلاد إفريقية، وبلاد مصر، والحجاز، وحصل الإجازات من الشام، والعراق، وغير ذلك[3].

وكان من أسباب رحيله عن غرناطة غير غاية طلب العلم هو أنه نشأ بينه وبين شيخه أحمد بن علي الطباع شر وحزازة، فألف أبو حيان كتاباً أسماه (الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع) فرفع ابن الطباع أمره إلى السلطان، فأمر بإحضاره وتنكيله، فاختفى، ثم ركب البحر ولحق بالمشرق[4].

وقد أفاد أبو حيان من رحلاته الشيء الكثير؛ حيث تعددت شيوخه، وغزر علمه، مما كان له الأثر الكبير في مسيرته العلمية، حتى حط رحاله بالقاهرة فذاع صيته، وعلت مكانته ومنزلته بين الناس، وليس هذا فحسب بل زادت براعته في إتقان لغات أخرى غير العربية، فيقول: "وقد اطلعت على جملة الألسن: كلسان الترك، ولسان الفرس، ولسان الحبش، وغيرهم وصنفت فيها كتباً في لغتها، ونحوها، وتصريفها، واستفدت منها غرائب"[5].

---

(1) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/175).

(2) المقري، نفح الطيب (ج2/580).

(3) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/175) والكتبي، فوات الوفيات (ج4/72) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج10/112).

(4) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج2/288) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/281) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج6/146).

(5) أبو حيان الأندلسي، منهج السالك (ص230).

ـ صفاته وأخلاقه:

كان معتدل القامة، ليس بالطويل، ولا بالقصير، وجهه مستدير، مليح، ظاهر اللون مشرباً بحمرة، كبير اللحية، حسن العمة، طلق اللسان، فصيح الكلام بلغة أهل الأندلس، جهوري الصوت، مليح الحديث[1].

له من الصفات ما يكشف عن رقة نفسه، وجمال أخلاقه، فلقد كان حسن اللقاء، جميل المؤانسة، بعيداً عن الانقباض، وكان طيب النفس، كثير الخشوع والتلاوة والعبادة، وكان متواضعاً، وكان يداعب ويلاطف تلاميذه وأصدقائه، وكان مقتصداً مع نفسه، ومع هذه الصفات الرقيقة كان مهيباً ذا وقار ورزانة، وكان رقيق النفس، يبكي إذا سمع القرآن الكريم، وتؤثر فيه أشعار الغزل والحماسة، ولقد كان أبو حيان يميل إلى العزلة ، ويحب الانفراد بنفسه بعيداً عن الناس[2].

ـ مذهبه واعتقاده:

كان أبو حيان ظاهري المذهب في الأندلس لكونه المذهب الشائع فيها، ولما قدم مصر اعتنق مذهب الإمام الشافعي، إلا أنه ظل متأثراً بالمذهب الظاهري، وفي هذا الشأن يقول الصفدي[3] : "وكان أولاً يرى رأي الظاهرية، ثم إنه تمذهب للشافعي رضي الله عنه، وتولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية والإقراء بالجامع الأقمر"، ويذكر ابن حجر العسقلاني[4] "أن أبا البقاء كان يقول: إنه لم يزل ظاهرياً، وانتمى إلى الشافعية"، كما أنه كان ثبتاً قيماً عارفاً باللغة صدوقاً حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية، ومال إلى محبة الإمام علي رضي الله عنه وكان يتأول قوله: لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق، وكان كثير الخشوع عند قراءة القرآن[5]، وينقل ابن حجر العسقلاني[6] قوله: "كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه".

---

(1) انظر: الصفدي، نكت الهميان (ص267) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج145/6) والسيوطي، بغية الوعاة (ج280/1–285) والمقري، نفح الطيب (ج535/2–584).

(2) انظر: المقري، نفح الطيب (ج535/2–584) والشوكاني، البدر الطالع (ج291/2).

(3) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج176/5) وانظر: والشوكاني، البدر الطالع (ج290/2).

(4) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج307/4).

(5) انظر: المرجع السابق، ص306–307.

(6) المرجع السابق، ص304 وانظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج281/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج253/8).

ـ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

وقد أثنى على أبي حيان الكثير من العلماء ثناء عظيماً ينبئ عن منزلته العظيمة، ومكانته الرفيعة، وسعة علمه، وفضله، ورجاحة عقله، وصدق قوله، ومدى تأثيره بالحركة العلمية، وسأعرض جانباً من أقوال العلماء فيه، لنستبين هذه المنزلة العالية: فهو "نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه"[(1)].

قال ابن الجزري[(2)] : "الإمام الحافظ الأستاذ شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة".

وهو "الحَافِظ المُفَسّر النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ فريد الدَّهْر وَشَيخ النُّحَاة فِي عصره وَإِمَام الْمُفَسّرين فِي وقته وَصَاحب التصانيف الْمَشْهُورَة الَّتِي سَارَتْ شرقاً وغرباً"[(3)].

قال الصفدي[(4)] : "هُوَ ثَبت فِيمَا يَنْقُلهُ مُحَرر لما يَقُوله عَارِف باللغة ضَابِط لألفاظها وَأما النَّحْو والتصريف فَهُوَ إِمَام الدُّنْيَا فيهمَا لم يذكر مَعَه فِي أقطار الأَرْض غَيره فِي الْعَرَبيَّة وَله اليَد الطُّولى فِي التَّفْسِير والحَدِيث والشروط وَالْفُرُوع وتراجم النَّاس وطبقاتهم وتواريخهم وحوادثهم خُصُوصًا المغاربة وَتَقْيِيد أسمائهم على مَا يتلفظون بِهِ".

وقال الذهبي[(5)] : "ومع براعته الكاملة في العربية له يد طولى في الفقه والآثار والقراءات واللغات، وله مصنفات في القراءات والنحو وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم".

وَقَالَ الأسنوي[(6)] : "كَانَ إِمَام زَمَانه فِي علم النَّحْو إِمَاماً فِي اللُّغَة عَارِفاً بالقراءات والْحَدِيث شَاعِراً مجيداً صَادِق اللهجة كثير الإتقان والاستحضار".

وقال الشوكاني[(7)] : "تبحر فِي اللُّغَة والعربية وَالتَّفْسِير وفَاق الأقران وَتفرد بذلك فِي جَمِيع أقطار الدُّنْيَا وَلم يكن بعصره من يماثله".

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة (ج280/1).

(2) الجزري، غاية النهاية (ج285/2).

(3) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج67/3).

(4) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج175/5).

(5) الجزري، غاية النهاية (ج286/2).

(6) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج65/6).

(7) الشوكاني، البدر الطالع (ج288/2).

ـ شيوخه:

كان أبو حيان جاداً في طلب العلم ومجتهداً في تحصيله من أجل ذلك بذل جُلّ وقته في تلقى علوم اللغة والحديث والقراءات والنحو على مجموعة كبيرة من العلماء والشيوخ حتى بلغوا أربعمائة وخمسين شيخاً[1]، فمن أشهرهم:

1- علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتابي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في النحو، وله فهم لكتاب سيبويه وتصرف لم يُسبق إليه، وله مع مشكلاته عجائب، من مصنفاته: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، (ت680هـ)[2].
2- علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذي، كان نحوياً حافظاً لعلوم العربية، يُعَدُ من أعرف أهل عصره بِكِتَاب سِيبَوَيْه والواقفين على غوامضه (ت680هـ)[3].
3- أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو جعفر الفهري اللبلي المقرئ، كان إماماً فاضلاً نحوياً لغوياً، روى عنه أبو حيان كتاب سيبويه (ت691هـ)[4].
4- محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، أبو عبد الله، بهاء الدين بن النحاس الشافعي، كان شيخ العربية والأدب بالديار المصرية (ت698هـ)[5].
5- أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي الغرناطي، أحد نحاة الأندلس ومحدثيها، وكان علامة عصره في الحديث والقراءة، له عدة تصانيف (ت708هـ)[6].

- تلاميذه:

فقد كثر تلاميذ أبي حيان، وأخذ عنه أكابر عصره، وذاع صيتهم، وتقدموا في حياته، ومن أشهرهم:

---

(1) انظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج130/12).
(2) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج204/2).
(3) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج10/2) والسيوطي، بغية الوعاة (ج13/1)
(4) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج280/5) والسيوطي، بغية الوعاة (ج402/1).
(5) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج199/2).
(6) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج32/1-33) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج16/6) والسيوطي، بغية الوعاة (ج291/1-292).

1- الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي النحوي اللغوي، بدر الدين الشهير بابن أم قاسم المرادي، كان إماماً في العربية والقراءات، من مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح الألفية، وشرح التسهيل(ت749هـ)[1].

2- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ين محمد الحلبي، شهاب الدين أبو العباس، المعروف بالسمين الحلبي، كان فقيهاً بارعاً في النحو والتفسير وعلم القراءات (ت756هـ)[2].

3- خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، أديب ومؤرخ، أخذ النحو عن أبي حيان، وحصل منه على إجازة بمروياته وشيوخه وتصانيفه، من مؤلفاته: الوافي بالوفيات، وأعيان العصر وأعوان النصر (ت764هـ)[3].

4- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي، قاضي القضاة نحوي الديار المصرية، كان إماماً في العربية والبيان (ت769هـ)[4].

5- محمد بن عيسى بن عبد الله السلسيلي، شمس الدين أبو عبد الله، كان عالماً نحوياً ماهراً (ت770هـ)[5].

6- محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، محب الدين المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)[6].

- مؤلفاته:

لقد قدم أبو حيان للمكتبة العربية تصانيف كثيرة في أنواع من العلوم، واللغة والنحو، أبدي فيها تحقيقات جيدة، وفوائد بديعة، ومن تصانيفه حسب العلوم[7]:

التفسير :

1- الْبَحْر الْمُحِيط فِي تَفْسِير الْقُرْآن الْعَظِيم.

2- إتحاف الأريب بِمَا فِي الْقُرْآن من الْغَرِيب.

---

(1) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج277/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج517/1).

(2) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج402/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج101/1) والزركلي، الأعلام (ج274/1).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج207/2) والشوكاني، البدر الطالع (ج243/1).

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج42/3).

(5) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج205/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج223/2).

(6) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج275/1).

(7) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج184/5-185) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج304/4-305) والسيوطي، بغية الوعاة (ج282/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج254/8).

3- النهر الماد من البحر المحيط.

القراءات:

4- النافع فِي قِرَاءَة نَافِع.

5- الْأَثِير فِي قِرَاءَة ابْن كثير.

6- المورد الْغمر فِي قِرَاءَة أبي عَمْرو.

7- الرَّوْض الباسم فِي قِرَاءَة عَاصِم.

8- المزن الهامر فِي قِرَاءَة ابْن عَامر.

9- الرمزة فِي قِرَاءَة حَمْزَة.

10- تقريب النائي فِي قِرَاءَة الْكسَائي.

11- غَايَة الْمَطْلُوب فِي قِرَاءَة يَعْقُوب.

12- الْمَطْلُوب فِي قِرَاءَة يَعْقُوب.

13- قصيدة النير الْجَلِيّ فِي قِرَاءَة زيد بن عَليّ.

14- الْحلَل الحالية فِي أَسَانِيد الْقُرْآن الْعَالِيَة.

الحديث:

15- فهرست مسموعاتي.

16- جُزْء فِي الحَدِيث.

الفقه وأصوله:

17- الْوَهَّاج فِي اخْتِصَار الْمِنْهَاج.

18- الْأَنْوَار الأجلي فِي اخْتِصَار المجلي.

19- مَسْلَك الرشد فِي تَجْرِيد مسَائِل نِهَايَة ابْن رشد.

اللغة:

20- الارتضاء فِي الْفرق بَين الضَّاد والظاء.

21- الأبيات الوافية فِي علم القافية.

22- الْإِدْرَاك للسان الأتراك.

23- زهو الْملك فِي نَحْو التّرْك.

24- نفحة الْمسك فِي سيرة التّرْك.

25- الْأَفْعَال فِي لِسَان التّرْك.

26- منطق الخرس فِي لِسَان الْفرس.

27- نوافث السحر فِي دمائث الشّعْر.

28- الشذرة.

29- رجز نور الغبش فِي لِسَان الْحَبَش.

30- المخبور فِي لِسَان اليخمور.

النحو والصرف والبلاغة :

31- الْأَسْفَار الملخص من كتاب الصفار شرحاً لكتاب سِيبَوَيْهٍ.

32- التَّجْرِيد لأحكام سِيبَوَيْهٍ.

33- التذييل والتكميل فِي شرح التسهيل.

34- كتاب التنخيل الملخص من شرح التسهيل.

35- ارتشاف الضرب من لسان العرب.

36- إعراب القرآن.

37- التَّذْكِرَة.

38- الْمُبْدع فِي التصريف.

39- الموفور في شرح ابن عصفور.

40- التَّقْرِيب.

41- التدريب.

42- كتاب غَايَة الْإِحْسَان.

43- النكت الحسان.

44- الشذا فِي مَسْأَلَة كَذَا.

45- الْفَصْل فِي أَحْكَام الْفَصْل.

46- اللمحة البدرية في علم العربية.

47- عقد اللآلي.

48- نكت الأمالي.

49- كتاب مَنْهَج السالك فِي الكَلَام على ألفية ابْن مَالك.

50- نِهَايَة الإغراب فِي علمي التصريف وَالْإِعْرَاب.

51- خُلَاصَة التِّبْيَان فِي علمي البديع وَالبَيَان.

كتب عامة:

52- الْإِعْلَام بأركان الإِسْلَام.

53- نثر الزهر ونظم الزهر.

54- قطر الحبي فِي جَوَاب أسئلة الذَّهَبِيّ.

55- تحفة الندس فِي نحاة الأندلس.

56- مشيخة ابْن أبي مَنْصُور.

57- مجاني الهصر فِي آدَاب وتواريخ لأهل الْعَصْر.

58- النُّضار في المسألة عن نُضار.

59- نقبة الظمآن من فوائد أبي حيان.

- وفاته:

عاش أبو حيان سنوات طويلة امتدت قرابة تسعين عاماً حافلة بالجد والنشاط والتحصيل، والعطاء في سبيل طلب العلم، وتدريسه وتصنيفه، مكثراً من التنقل والترحال في البلدان، حتى انتهى به المقام في القاهرة حيث توفي بمنزله خارج باب البحر في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من شهر صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة (745هـ)، ودفن خارج باب النصر بتربة الصوفية[1].

وقد رثاه تلميذه صلاح الدين الصفدي بقصيدة قال فيها:

مَاتَ أثِيْرُ الدّيْنِ شَيْخ الوَرَى ... فَاسْتَعَرَ البَارِقُ وَاسْتَعْبَرَا

وَرَقَ مَنْ حَزِنَ نَسِيْمُ الصِّبَا ... وَاعْتَلَ فِيْ الأَسْحَارِ لَمَا سَرَى

وَصَادِحَاتُ الأَيْكِ فِيْ نُوْحِهَا ... رَثَتْهُ فِيْ السَجَع عَلَىْ حَرْفٍ رَا

يَا عَيْنُ جُوْدِيْ بِالدُمُوْع الَّتِيْ ... يَرْوِيْ بِهِ مَا ضَمَهُ مَنْ ثَرَى[2]

---

(1) انظر: ابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين (ص292) والسيوطي، بغية الوعاة (ج282/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج462/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج254/8) والشوكاني، البدر الطالع (ج291/2) والزركلي، الأعلام (ج152/7).

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج185/5).

ثانياً: التعريف بابن أم قاسم المرادي:

ـ اسمه ونسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي المصري المولد، المراكشي الآسفي المغربي، الفقيه البارع المالكي النحوي اللغوي(1).

ـ نشأته وطلبه للعلم:

نشأ المرادي في بيت علمٍ وفضل، شديد العناية بتنشئة أبنائه على هَدْي الإسلام ومكارم الأخلاق، وحب العلم، ألا وهو بيت جدته أم أبيه، وكانت امرأة ورعة تقية، وأنه لما استوى عوده، واشتد، وبَرَزَ، عاش مُكباً على العلم والعمل متصلاً بكبار العلماء والأئمة في عصره أمثال أبي حيان، فنهل من معين معارف عصره حتى أصبح نابغة من نوابغ النحو، وشغف بالتدوين والتصنيف، وعلى الرغم من نبوغه في هذا الفن إلا أنه لم تكن ثقافته وقفاً على هذا الفن، بل كانت مزيجاً من العلوم السائدة في عصره، فهو عالم متقن للعربية، عارف بالفقه المالكي، نابغ في القراءات، متفنن فيها ومجيد، ولم يكتف المرادي بالنحو والفقه المالكي بل نبغ أيضاً في علم الأصول، فكان أصولياً ماهراً متيناً فيه مُجيداً، وهكذا تَشَرَّبَ سائر العلوم حتى جلس لتدريس النحو والقراءات بجامع مصر العتيق(2).

ـ صفاته وأخلاقه:

كان المرادي ذو خلق كبير صالحاً متديناً تقياً ورعاً محباً للخير، كثير المروءة والتواضع غير مزاحم على المناصب، زاهداً في الدنيا، متعبداً حسن الشمائل كثير المحاسن، عظيم الوفاء، والسكينة، حسن العشرة، رحب الصدر.

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1314/3) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1532/3) والجزري، غاية النهاية (ج227/1–228) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج138/2–140) والسيوطي، بغية الوعاة (ج517/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج536/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج274/8–275) والزركلي، الأعلام (ج211/2) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج271/3).

(2) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1314/3–1315) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1532/3) والجزري، غاية النهاية (ج227/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج139/2–140) والسيوطي، بغية الوعاة (ج517/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج536/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج274/8–275) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج271/3).

وَله كرامات كَثِيرَة مِنْهَا أَنه رأى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي النّوم فَقَالَ لَهُ: "يَا حسن اجْلِسْ انفع النَّاس بمَكَان الْمِحْرَاب بِجَامِع مصر الْعَتِيق بجوار الْمُصحف"[1].

ــ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

كان المرادي ذا كعب عالٍ في العلم والحفظ والتفنن؛ من أجل ذلك؛ تمتع بثقافة علمية كبيرة فأثنى عليه العلماء بجملة من الأوصاف تنبئ عن عظيم فضله، وعلو مرتبته، واستقامة دينه، وطيب أخلاقه، منها:

قال الذهبي بأنه : "الفقيه النحوي اللغوي التصريفي البارع الأوحد في فنون من العلم"[2].

وقيل عنه بأنه "كَانَ إِمَاماً فِي الْعَرَبِيَّة"[3].

وأثنى عليه ابن حجر العسقلاني والسيوطي[4] بأنه : "أتقن الْعَرَبِيَّة والقراءات... وصنف وتفنن، وأجاد".

وقال عمر كحالة[5] بأنه كان "عالم مشارك في النحو والتفسير والفقه والأصول والقراءات والعروض".

ــ شيوخه:

تتلمذ المرادي على يد كبار العلماء في عصره، منهم[6]:

1- يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله الغماري التّونسِيّ أَبُو زَكَرِيَّا الصُّوفِي (ت724هـ)[7].
2- أبو حيان الأندلسي(ت745هـ).

---

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج139/2).

(2) الذهبي، طبقات القراء (ج1314/3) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1532/3).

(3) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج139/2).

(4) المرجع السابق، (ج140/2) والسيوطي، بغية الوعاة (ج517/1).

(5) عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج271/3).

(6) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1315/3) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1532/3) والجزري، غاية النهاية (ج227/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج139/2) والسيوطي، بغية الوعاة (ج517/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج274/8).

(7) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/200-201) والسيوطي، بغية الوعاة (ج231/2).

3- محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقي (ت749هـ)[1].

4- عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين الدمنهوري المصري الشافعي العلامة الأوحد المقرئ الفقيه المفتي شيخ القراء (ت752هـ)[2].

5- مُحَمَّد بن عبد الله بن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن يُوسُف اللوائي الطنجي أبو عبد الله ابْن بطوطة (ت770هـ)[3].

ـ تلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم – التي وقفت عليها – أحداً من تلاميذ المرادي سوى الشيخ الإمام العلامة جلال بن أحمد المعروف بالتباني الحنفي وكان فقيهاً، أصولياً، نحوياً بارعاً توفي بالقاهرة سنة (793هـ)[4].

ـ مؤلفاته:

أضاف المرادي – رحمه الله – إلى المكتبة العربية مؤلفات نيرة في النحو واللغة والتفسير والقراءات والتي تضئ بنورها على طلاب العلم، وهي[5]:

1-إعراب القرآن.

2-الجني الداني في حروف المعاني.

3-باب وقف حمزة على الهمز.

4-تفسير القرآن في عشر مجلدات.

5-شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وهو ما نحن بصدد الحديث عنه لاحقاً.

6-شرح المفصل للزمخشري في النحو.

---

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج6/200-201) والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/231).

(2) انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1533) والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/94).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج5/227).

(4) انظر: المرجع السابق، (ج2/97-99) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج5/3-6) وابن قطلوبغا، تاج التراجم (ص148).

(5) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج3/1315) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج3/1532-1533) والجزري، غاية النهاية (ج1/227-228) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج2/139-140) والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/517) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج1/536) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج8/274-275) والزركلي، الأعلام (ج2/211) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج3/271).

7-شرح الشاطبية في القراءات.

8-شرح الِاسْتِعَاذَة والبسملة، وهي كراس قال السيوطي إنه ملكها بِخَطِّهِ.

9-شرح الجزولية.

10- شرح الكافية الشافية.

11- شرح الفصول لِابْنِ معط.

12- شرح الحاجبية النحوية.

ـ وفاته:

توفي المرادي – رحمه الله – يَوْم عيد الْفطر سنة تسع وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة، ودفن بالخانقاه الناصرية بسرياقوس في مصر[1].

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1315/3) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1532/3) والجزري، غاية النهاية (ج228/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج140/2) والسيوطي، بغية الوعاة (ج517/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج536/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج275/8) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج271/3).

ثالثاً: التعريف بابن هشام:

ـ اسمه ونسبه:

جمال الدّين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري نسبًا، المصري مولداً ومنشأً، الحنبلي مذهباً، النحوي شهرةً[1].

ـ مولده:

اتفق العلماء ممن ترجم لابن هشام أن مولده كان في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة للهجرة[2].

ـ صفاته وأخلاقه:

كان ابن هشام إماماً فاضلاً اشتهر بالورع، والصلاح، وسعة الاطلاع، وجودة التأليف، فقد فاق أقرانه، وأعيى من أتى بعده، وكان بارعًا في عدة علوم، ولا سيما أشهرها العربية فهو يُعدُ فارسها ومالك زمامها، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وقد تصدر لنفع الطالبين، فانفرد بفائدته الفائدة العظيمة، وذلك من خلال مباحثه الدقيقة، واستدراكاته العجيبة، وتحقيقاته البارعة، واطلاعه الدائب المستمر، وقدرته على تصريف الكلام حسبما يريد، ومع ذلك كان متواضعاً باراً، دمث الخُلُق، شديد الشفقة، رقيق القلب[3].

---

(1) انظر: المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (ج248/4) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج93/3) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج336/10) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج131/7) والسيوطي، بغية الوعاة (ج68/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج536/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج329/8) والشوكاني، البدر الطالع (ج400/1) والزركلي، الأعلام (ج147/4) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج465/1) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج163/6).

(2) انظر: المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (ج248/4) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج93/3) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج132/7) والسيوطي، بغية الوعاة (ج68/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج536/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج329/8) والشوكاني، البدر الطالع (ج400/1) والزركلي، الأعلام (ج147/4) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج465/1) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج163/6).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج93/3–94) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج336/10).

ـ **مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

لقد تمتع ابن هشام بمكانة علمية عالية بين علماء عصره، وقد طارت شهرته إلى أقصى البلاد؛ فتميز بفضله، وعلو كعبه، ورسوخ قدمه في النحو، وهذا ما بدى واضحاً في ثناء العلماء عليه، ومن ذلك قولهم:

قال ابن حجر العسقلاني[1] : "وأتقن العربية، ففاق الأقران، بل الشيوخ ... وتصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط".

قال ابن خلدون[2] : "وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه".

قال ابن تغري بردي[3] : "وكان بارعاً في عدة علوم، لا سيما العربية فإنه كان فارسها ومالك زمامها".

وكذلك يقول: "وأتقن العربية حتى صار فارس ميدانها، والمقدم في السبق على أقرانه، وبرع أيضاً في الفقه والأصول. وأما العربية فكان هو المشار إليه فيها في زمانه، والمعول على كلامه"[4].

وقال أيضاً: "وتصانيفه في غاية الجودة، وذوقه في العربية ورده كلام من تقدمه من النحاة في الطبقة العليا من الحسن والقوة"[5].

وقال ابن العماد الحنبلي[6] : "وأتقن العربية ففاق الأقران ولم يبق له نظير... وتفرد بهذا الفن وأحاط بدقائقه وحقائقه وصار له من الملكة فيه ما لم يكن لغيره واشتهر صيته في الأقطار وطارت مصنفاته في غالب الديار".

---

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج93/3-94).

(2) المرجع السابق، ص94 وانظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج69/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج536/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج330/8) والشوكاني، البدر الطالع (ج402/1) والزركلي، الأعلام (ج147/4).

(3) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج336/10).

(4) ابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج132/7).

(5) المرجع السابق، ص132.

(6) الشوكاني، البدر الطالع (ج400/1).

وأشار عمر رضا كحالة[1] بأنه : "نحوي مشارك في المعاني والبيان والعروض والفقه وغيرها".

ـ شيوخه[2]:

لقد تفقه ابن هشام على حلقات العلم في القاهرة وتتلمذ على شيوخها، ومنهم:

1- تاج الدين عمر بن علي بن سالم اللخمي بن الفاكهاني المالكي (ت731هـ)[3].
2- الشيخ الإمام شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المرحل الحراني النحوي المقرئ (ت744هـ)[4].
3- أبو حيان النحوي (ت745هـ).
4- تاج الدين أبو الحسن علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي الشافعي (ت746هـ) [5].
5- شمس الدين محمد بن السراج (ت747هـ)[6].

ـ تلاميذه:

لقد تصدر ابن هشام للعلم منذ صغره؛ لذلك كان مقصد طلبة العلم في حياته الذين قصدوه من كل حدب وصوب، ومن هؤلاء التلاميذ:

1- عبد الرحمن بن عمر بن عبد الرحمن بن حسن اللخمي المصري الحموي المعروف بالقبابي (ت738هـ)[7].
2- أبو علي حسن بن أبي القاسم بن باديس (ت787هـ)[8].

---

(1) عمر كحالة، معجم المؤلفين (ج163/6).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج93/3) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج132/7) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج536/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج68/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج329/8) والشوكاني، البدر الطالع (ج401/1).

(3) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج335/18) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج93/3) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج169/8).

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج93/3) والسيوطي، بغية الوعاة (ج68/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج329/8).

(5) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج171/2).

(6) انظر: المرجع السابق، ص235.

(7) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج113/4-114).

(8) انظر: ابن قنفذ، الوفيات (ص376).

3- الشيخ جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم الأميوطي (ت790هـ)[1].

4- ابنه مُحب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (ت799هـ)[2].

ـ مؤلفاته:

لقد ترك ابن هشام تراثاً زاخراً تتغنى به الأجيال، وتفتخر به العلماء بعده، فكان منهلاً عذباً لطلاب العربية، ومن أهم تآليفه – رحمه الله تعالى- ما يلي[3]:

الإعراب عن قواعد الإعراب.

أوضح المسالك إِلى ألفية ابن مالك.

التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل فِي النحو.

التوضيح على الألفية.

التيجان.

المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية في النحو.

المسائل السفرية فِي النحو.

القواعد الكبرى.

القواعد الصغرى.

تَلْخِيص الانتصاف من تَفْسِير الكَشَّاف.

الجَامع الصَّغِير فِي النَّحْو.

جمل في النَّحْو.

الرَّوْضَة الأدبية فِي شَوَاهِد عُلُوم الْعَرَبيَّة.

---

(1) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج427/1).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج540/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج148/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج616/8).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج94/3) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج336/10) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج132/7) والسيوطي، بغية الوعاة (ج69/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج320/8) والشوكاني، البدر الطالع (ج401/1) والزركلي، الأعلام (ج147/4) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج465/1) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج163/6-164).

شرح الجَامِع الصَّغِير للشيباني فِي الفُرُوع.

شرح شَوَاهِد الجمل الكَبِيرَة للزجاجي في النَّحْو.

شرح قصيدة البردة.

شوارد الملح ومورد المنح.

كفاية التعريف في علم التصريف.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وحاشية عليه وكذلك شرح لشواهده.

رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة.

عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.

شرح التسهيل في النحو.

شرح الشواهد الكبرى والصّغرى.

الجامع الكبير.

شرح اللّمحة لأبي حيّان.

شرح بانت سعاد.

التذكرة في النحو.

حواش على الألفية والتسهيل.

شذور الذَّهَب وشرحه.

قطر الندي وبل الصدى وشرحه.

تَعْلِيق على ألفية بن مَالك.

نزهة الطرف في علم الصرف.

موقد الأذهان.

الألغاز النحوية.

ــ وفاته:

توفي ابن هشام – رحمه الله – ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفيّة خارج باب النصر من القاهرة[1].

ورثاه ابن نباتة بقوله:

سَـقَى ابْـنَ هِشَـامٍ فِـي الثَّـرَى نُـورُ رَحْمَـةٍ   تَجُـــرُّ عَلَـــى مَثْـــوَاهُ ذَيْـــلَ غَمَـــامِ
سَـــأَرْوِي لَـــهُ مِـــنْ سِـــيرَةٍ الْمَـــدْحِ مُسْـــنَداً   فَمَـــا زِلْـــتُ أَرْوِي سِـــيْرَةَ ابْـــنِ هِشَـــامِ[2]

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين:

تَهَنَّـــأْ جَمَـــالَ الـــدِّيْنِ بِالخُلْـــدِ إِنَّنِـــي   لِفَقْـــدِكَ عَيْشِـــي تِرْحَـــةٌ وَنَكَـــالُ
فَمَـــا لِـــدُرُوسٍ غِبْـــتَ عَنْهَـــا طَـــلَاوَةٌ   وَلَا لِزَمَـــانٍ لَسْـــتَ فِيـــهِ جَمَـــالُ[3]

(1) انظر: المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (ج248/4) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج95/3) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج336/10) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج132/7) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج536/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج69/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج331/8) والشوكاني، البدر الطالع (ج402/1) والزركلي، الأعلام (ج147/4) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج163/6).

(2) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج94/3) وانظر: والشوكاني، البدر الطالع (ج402/1).

(3) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج94/3-95).

رابعاً: التعريف بابن عقيل:

ــ اسمه ونسبه:

هو بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عقيل القرشِي الهَاشِمِي الْعقيلِيّ من نسل عقيل بن أبي طالب الهمذاني الأَصْل، الْمصْرِيّ، الشَّافِعِي قَاضِي الْقُضَاة إمام النحاة في عصره[1].

ــ مولده:

اختلف المترجمون في تحديد سنة ولادة ابن عقيل، فقد نقل ابن حجر العسقلاني[2] عن الشيخ بدر الدين الزركشي أنه ولد سنة أربع وتسعين وستمائة للهجرة، وقد ذهب الذهبي[3] الأتابكي[4] وابن الجزري[5] ونقل السيوطي[6] عن ابن حجر العسقلاني والصفدي: أنه ولد يَوْم الجُمُعَة تَاسِع المحرم سنة ثَمَان وَتِسْعين وسِتمِائَة للهجرة، غير أن ابن حجر العسقلاني[7] ذكر أنه ولد سنة سَبْعمِائَة للهجرة، وإليه ذهب الشوكاني[8]، وابن عماد الحنبلي[9].

ــ نشأته وطلبه للعلم:

قدم ابن عقيل – رحمه الله – إلى القاهرة حتى نشأ وترعرع فيها، وحرص على طلب علوم اللغة حرصاً شديداً إلى أن مهر وصار إماماً بارعاً متفنناً متفقهاً في علوم العربية والبيان والأصول والفقه والقراءات والتفسير، وقد تقلد مناصب عدة منها: أنه تولى التدريس بالقطبية والخشابية والجامع الناصري بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان، وقد تولى أيضاً قضاء القضاة بالديار المصرية، ولازم أبا حيان وقرأ عليه النحو وبرع فيه حتى كان من

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1317/3) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1534/3) والجزري، غاية النهاية (ج428/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج42/3–44) والسيوطي، بغية الوعاة (ج47/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج101/11) والشوكاني، البدر الطالع (ج386/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج368/8) والزركلي، الأعلام (ج96/4).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج42/3).

(3) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1317/3) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1534/3).

(4) انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج100/11).

(5) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج428/1).

(6) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج47/2).

(7) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج42/3).

(8) انظر: الشوكاني، البدر الطالع (ج386/1).

(9) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج368/8).

أجل تلامذته وحتى صار يشهد له بالمهارة في العربية[1] حتى قال فيه: "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"[2].

ـ صفاته وأخلاقه:

كان ابن عقيل مَحْمُود التَّصَرُّفَات في الشُئون المَالِيَّة، حاد الخلق، جواداً مهيباً، لَا يتَرَدَّد إِلَى أحد ولَا يَخْلُو في مجلسه من المترددين إليه، كريماً، كثير العطاء لتلاميذه، في لسانه لثغة، وكان يتمتع بالذكاء والفهم والفطنة، وَكَانَ قوي النَّفس ينتبه على أَرْبَاب الدولة وهم يخضعون لَهُ ويعظمونه وكان يتعاني التأنق الْبَالِغ فِي ملبسه ومأكله ومسكنه وعنده حشمة بالغة وَمَات وَعَلِيهِ دين وَكَانَ لَا يبقي على شَيْء رَحمَه الله[3].

ـ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد برع ابن عقيل في حياته العلمية حتى فاق علماء عصره واشتهر اسمه وعلا ذكره حتى بلغ في العلم المكانة السامية والغاية التي لا بعدها، فأخذ العلماء يثنون عليه كل الثناء ويعظمونه كل التعظيم، فمن ذلك:

قال الذهبي[4] : "هو القاضي الإمام الأوحد الصدر العلامة بهاء الدين فريد دهره، مقدم العلماء والأفاضل بالديار المصرية في عصره ومصره".

وقال عنه أيضاً أنه: "بقي طرفة في وقته يشار إليه في العلوم والفضائل"[5].

وقال ابن الجزري[6] أنه : "أتقن العلوم وانفرد بالرئاسة وبرع في العربية والفقه والتفسير والأصولين".

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1317/3-1318) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1534/3-1535) والجزري، غاية النهاية (ج428/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج42/3) والسيوطي، بغية الوعاة (ج47/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج100/11) والشوكاني، البدر الطالع (ج386/1) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج367/8) والزركلي، الأعلام (ج96/4).

(2) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج42/3).

(3) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1317/3) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1534/3) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج43/3-44) والسيوطي، بغية الوعاة (ج47/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) والشوكاني، البدر الطالع (ج386/1-387) والزركلي، الأعلام (ج96/4).

(4) الذهبي، طبقات القراء (ج1317/3-1318) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1534/3).

(5) الذهبي، طبقات القراء (ج1318/3) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1535/3).

(6) الجزري، غاية النهاية (ج428/1).

وقَالَ الأسنوي[1] فِي طبَقَاته : "وَكَانَ إِمَاماً فِي العَرَبيَّة والمعاني وَالبَيَان وَيتَكَلَّم فِي الفِقْه وَالأُصُول كلَاماً حسناً".

ـ شيوخه:

لازم ابن عقيل جماعة من أكابر علماء عصره، منهم[2]:

1- الشَّيْخ تَقِيّ الدّين مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبد الْخَالِق بن عَليّ بن سَالم بن مكي الْمصْرِيّ المعروف بابْن الصَّائِغ شيخ المقرئين حَامِل راية الرِّوَايَة والإسناد (ت725هـ)[3].

2- الشَّيْخ عَلَاء الدّين عَليّ بن إِسْمَاعِيل بن يُوسُف القونوي الْفَقِيه الشَّافِعِي(ت727هـ)[4].

3- زين الدّين عمر بن أبي الحزم بن عبد الرحمن بن يونس، المعروف بابن الكتّاني شيخ الشافعية (ت738هـ)[5].

4- محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضي القضاة جلال الدين القزويني (ت739هـ)[6].

5- أبو حيان النحوي(ت745هـ).

ـ تلاميذه:

لقد تتلمذ على ابن عقيل عدد من التلاميذ، منهم[7]:

1- سراج الدّين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني الكناني الشافعي(ت805هـ)[8].

2- وليّ الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الإمام الحافظ الفقيه المصنف قاضي القضاة (ت826هـ)[9].

---

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج44/3) والسيوطي، بغية الوعاة (ج47/2) والشوكاني، البدر الطالع (ج386/1).

(2) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1317/3) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1534/3) والسيوطي، بغية الوعاة (ج47/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج48/5-49).

(4) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (ج319/18) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج29/4-33).

(5) انظر: السيوطي، حسن المحاضرة (ج425/1-426) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج205/8-206).

(6) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج158/9-160).

(7) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج48/2).

(8) انظر: ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج245/2) والسخاوي، الضوء اللامع (ج85/6-89) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج80/9).

(9) انظر: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ج80/4-82) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج311/3) والشوكاني، البدر الطالع (ج72/1-74).

3-سبطه جلال الدين.

4-الجمال بن ظهيرة.

ـ مؤلفاته :

لقد ترك ابن عقيل عدة تصانيف، منها(1):

1- شرح ألفية ابن مالك.
2- المساعد على تسهيل الفوائد.
3- الجامع النفيس على مذهب الإمام محمد بن إدريس.
4- الإملاء الوجيز على الكتاب العزيز.
5- المقتصر من المختصر لابن الحاجب.

ـ وفاته:

وَتوفى ابن عقيل – رحمه الله – بِالقَاهِرَةِ لَيْلَة الْأَرْبَعَاء ثَالِث عشر ربيع الأول سنة تسع وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة، وَدفن بالقرافة بِالقربِ من الإِمَام الشَّافِعِي(2).

---

(1) انظر: الذهبي، طبقات القراء (ج1317/3-1318) والذهبي، معرفة القراء الكبار (ج1534/3-1535) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج43/3-44) والسيوطي، بغية الوعاة (ج48/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج101/11) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج367/8) والشوكاني، البدر الطالع (ج386/1) والزركلي، الأعلام (ج96/4).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج45/3) والسيوطي، بغية الوعاة (ج48/2) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1 وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج100/11) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج369/8) والشوكاني، البدر الطالع (ج387/1) والزركلي، الأعلام (ج96/4).

خامساً: التعريف بالسلسيلي:

ـ اسمه ونسبه:

محمد بن عيسى السلسيلي شمس الدّين أبُو عبد الله المصري الشَّافِعِي الإمام العالم المفتي النَّحْوِيّ الصرفي الناظم الفقيه[1].

ـ نشأته وطلبه للعلم:

لم تذكر كتب التراجم أي شيء عن نشأة السلسيلي، وأما طلبه للعلم فيبدو أنه سعى في طلبه منذ صغره حتى أصبح عالماً من علماء العربية مما جعله يتصدر التدريس والإفتاء في جامع دمشق وكذلك في الخانقاة الشهابية، وهذا مما يدل على مكانة السلسيلي العلمية، وأنه أهل لتلك الصدارة، ولما تحمله من معانٍ كالإفتاء والتدريس، كما أنه أجاد كثيراً من العلوم وقام بتدريسها فحفظ التنبيه والألفية، فكان منارة لطلاب العلم في عصره[2].

ـ صفاته وأخلاقه:

لقد كان السلسيلي رجلاً صالحاً فاضلاً كثير العِبَادَة من صلاة وصيام وصدقة حسن الابتسامة في ملاقاة طلاب العلم حتى كان الفقهاء من أصحابه ورفقائه والطلبة يترددون إليه ويحبونه وينشرحون لحديثه وكان عذباً دائم الزيارة لمقابر الباب الصغير كل سبت لا يترك ذلك شتاءً ولا صيفاً[3].

ـ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

حظي السلسيلي – رحمه الله – بمكانة علمية سامية، تدلنا على جلالة قدره عند العلماء، فمن ذلك:

قال ابن حجر[4] : "مهر في العربية، وشغل الناس بها، وكان كثير المطالعة والمذاكرة".

---

(1) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج342/2) والداودي، طبقات المفسرين (ج223/2) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج127/2) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج163/2).

(2) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج342/2–343) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج388/5) والسيوطي، بغية الوعاة (ج205/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج223/2) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج127/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج325/8).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج388/5) والداودي، طبقات المفسرين (ج224/2) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج127/2).

(4) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج388/5).

وقال النعيمي[1] : "وكان كثير المطالعة والمذاكرة والاشتغال بمنزله والجامع".

وقال تلميذه ابن حجي[2] : "كان رجلاً فاضلاً في العربية".

ـ شيوخه:

يبدو أن كتب التراجم لم تذكر من شيوخه – فيما أعلم – سوى الشيخ عبد الرحيم بن أبي اليسر[3]. وقد جاء في شرح السلسيلي على التسهيل شيخاً آخر وهو أبو حيان النحوي فقد ذكره أكثر من عشر مرات، بقوله :"وزاد الشيخ أبو حيان"[4] كما كان اسمه غالباً في الشرح فمرة يذكره بأبي حيان[5] ومرة يذكره بالرمز (ح) يعني أبي حيان[6]. وهناك احتمال آخر أن أبا حيان هو فعلاً شيخ السلسيلي لكون أن أبا حيان توفي سنة (745هـ) بينما السلسيلي قد توفي سنة (770هـ) بينهما فترة قريبة توحي بأن السلسيلي قد تتلمذ على أبي حيان. وبدليل أن السلسيلي قد أفرغ من كتابة شرح التسهيل سنة (748هـ)[7] أي بعد وفاة أبي حيان بثلاث سنوات، وهذا دليل قاطع يوحي بأنه شرح كتابه في حياة شيخه أبي حيان.

ـ تلاميذه:

على الرغم أن السلسيلي قد خرج على يديه الكثير من طلبة العلم إلا أن كتب التراجم لم تذكر من تلاميذه سوى ابن حجي الذي قال عنه: "صاحبنا وشيخنا "[8]، وقد جاء في آخر شرح السلسيلي على التسهيل تلميذاً آخر قرأ شرح التسهيل على السلسيلي من أوله إلى آخره ألا وهو أبو بكر بن علي بن خطيب كفر عامر المصري الكناني[9].

---

(1) النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج127/2).

(2) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج223/2) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج127/2).

(3) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج343/2) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج388/5) والسيوطي، بغية الوعاة (ج205/1) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج127/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج325/8).

(4) السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل (ج895/2)، وانظر: (ج137/1-169-170-199-273)، (ج765/2-794).

(5) انظر: المرجع السابق، (ج120/1-134- 191- 429-495)، (ج974/3).

(6) انظر: : المرجع السابق، (ج95/1-104-107-113-114-133-134-265).

(7) انظر: : المرجع السابق، (ج1146/3).

(8) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج223/2) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج127/2).

(9) انظر: السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل (ج1146/3).

ـ مؤلفاته:

صنف السلسيلي عدة علوم تدل على سعة علمه، ووفرة اطلاعه، ونفاذ بصيرته، فمن مؤلفاته[1]:

1- شفاء العليل في إيضاح التسهيل.

2- أرجوزة في التصريف.

3- أسئلة في العربية سأل عنها تقي الدين السبكي.

4- تعليق في التفسير.

5- شرح المنهاج في الفقه.

ـ وفاته :

اختلف أصحاب التراجم في وفاة السلسيلي، منهم من جعل وفاته سنة سِتِّينَ وَسَبْعمائة[2]، ومنهم من قرر وفاته سنة خمس وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة[3]، ولكن أغلب المترجمين ذكر أنَّ وفاة السلسيلي يَوْم الْجُمُعَة في الثَّالِث عشر من شهر ربيع الأول سنة سبعين وسبعمائة بالخانقاه الشهابية بِدِمَشْق وَصُلي عَلَيْهِ عقيب صلاة الجُمُعَة بجامعها وَدفن بمقبرة بَاب الصَّغِير[4].

---

(1) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج343/2) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج388/5) والسيوطي، بغية الوعاة (ج205/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج223/2-224) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج127/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج325/8) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج163/2) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج106/11).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج388/5) والسيوطي، بغية الوعاة (ج205/1) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج106/11).

(3) انظر: إسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج163/2).

(4) انظر: ابن رافع، الوفيات (ج342/2) والداودي، طبقات المفسرين (ج224/2) والنعيمي، الدارس في تاريخ المدارس (ج127/2).

سادساً: التعريف بناظر الجيش:

ـ اسمه ونسبه:

محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم محب الدين المعروف بناظر الجيش التميمي الحلبي الأصل الشافعي المصري المولد والدار القَاضِي الإِمَام الْعَالم الفَاضِل البليغ النحوي البياني[1].

ـ مولده:

ولد ناظر الجيش بالقاهرة فِي جُمَادَى الأولى سنة سبع وَتِسْعين وستمائَة[2].

ـ نشأته وطلبه للعلم:

نشأ ناظر الجيش في بلدة حلب، حتى كبر واشتغل فيها، ثم انتقل إلى القاهرة مُقبلاً على طلب العلم على أشهر العلماء في عصره من أئمة اللغة أمثال أبي حيان، وغيرهم من القراء والمفسرين والمحدثين والفقهاء، حتى نبغ وبرع فيها، وَمهر فِي الْعَرَبيَّة وَغَيرهَا، وأصبح ذا ثقافة متعددة؛ جعلته مناراً لطلبة العلم آنذاك، وَحدث وَأَفَاد، وَخرج لَهُ الياسوفي مشيخة، وَرفع قدره، ودرس التفسير بالمنصورية وكانت له في الحساب يد طولى، وولي نظارة الجيش، والبيوت، والديوان، واشتغل وَحصل فنوناً كثيرة من العلم[3].

(1) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج192/5) وتقي الدين الحسني، ذيل التقييد (ج279/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج45/6) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج147/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج275/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج280/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج446/8) والزركلي، الأعلام (ج153/7) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج169/2) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج121/12).

(2) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج192/5) وتقي الدين الحسني، ذيل التقييد (ج279/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج45/6) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج147/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج275/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج280/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج446/8) والزركلي، الأعلام (ج153/7) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج121/12).

(3) انظر: وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج45/6) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج147/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج275/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج280/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج446/8) والزركلي، الأعلام (ج153/7) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج121/12).

ـ صفاته وأخلاقه:

كان ناظر الجيش عالي الهمّة، نافذ الكلمة، كثير البذل والجود والرفد للطلبة والرفق بهم، وكان من عجائب الدنيا ومحاسنها في عصره، وكان كثير الظّرف والنّوادر، وكان ذا رياسة وحشمة متديناً مصوناً شجاعاً، وكان صاحب مروءة في مساعدة من يقصده ولا سيما طلبة العلم الذين كانت لهم في أيامه من المكارم والأفضال ما لا يعبر عنه ولا يحصى، وكان رجلاً صالحاً فاضلاً أميناً كريماً[1].

ـ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد شهد جميع العلماء لناظر الجيش بالفضل والخير وببراعته العلمية في شتى العلوم مما جعلته من أهم علماء عصره، فأثنوا عليه كل الثناء، فمن ذلك:

قال ابن العميد[2]: "كان إماماً في العربية والتفسير، وله مباحث جيدة دقيقة، واعتراضات وأجوبة، وكان نسيج وحده، ووحيد عصره، وفريد دهره".

وقال عنه الصفدي[3]: "وَمَا أَرَاهُ إِلَّا من محَاسِن الديار المصرية لكَمَال أدواته وعلومه فقهاً وأصولاً ومنطقاً وعربية وغير ذَلِك".

ـ شيوخه[4]:

لقد تتلمذ ناظر الجيش على علماء أجلاء كثيرين في شتى الفنون، منهم:

1- جلال الدين القزويني (ت739هـ).
2- أبو حيان النحوي (ت745هـ).
3- الشيخ تاج الدين أبو الحسن علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي الشافعي الصوفي الإمام العلامة المفتن المفتي المتكلم (ت746هـ)[5].

---

(1) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج192/5) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج45/6) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج147/1-148) والسيوطي، بغية الوعاة (ج275/1-276) والداودي، طبقات المفسرين (ج280/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج446/8) والزركلي، الأعلام (ج153/7).

(2) انظر: الداودي، طبقات المفسرين (ج281/2).

(3) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج192/5).

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج45/6).

(5) انظر: الصفدي، أعيان العصر (ج406/3-408) والسيوطي، بغية الوعاة (ج171/2).

4- الشَّيْخ شمس الدّين أبو الْحسن مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن عَليّ بن الزمردي بن الصَّائِغ الحَنَفِيّ النَّحْوِيّ (ت776هـ)(1).

- **تلاميذه:**

لقد أخذ عن ناظر الجيش عدة تلاميذ، منهم:

1- الشَّيْخ الإِمَام العَلامَة نجم الدّين الباهي الحنبلي الْمصْرِيّ(ت802هـ)(2).
2- الشيخ فخر الدين الضرير عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الرحمن البلبيسي إمام جامع الأزهر شيخ الديار المصرية، عالم القراءات(ت804هـ)(3).
3- شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري الدمشقي الشافعي الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه (ت833هـ)(4).

- **مؤلفاته(5):**

لم يصنف ناظر الجيش سوى كتابان، هما:

1- شرح تسهيل ابن مالك في النحو الموسوم بـ(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد).
2- شرح تلخيص المفتاح للقزويني في المعاني والبيان.

- **وفاته:**

توفي ناظر الجيش في القاهرة يوم الثلاثاء ثاني عشر من ذي الحجة سنة ثمان وسبعين وسبعمائة(6).

---

(1) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج155/1-156).
(2) انظر: تقي الدين الحسني، ذيل التقييد (ج103/2) وابن مفلح، المقصد الأرشد (ج514/2).
(3) انظر: الجزري، غاية النهاية (ج506/1).
(4) انظر: السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ (ص249).
(5) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج192/5) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج45/6) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج147/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج276/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج281/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج446/8) والزركلي، الأعلام (ج153/7) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج169/2) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج121/12-122).
(6) انظر: تقي الدين الحسني، ذيل التقييد (ج279/1) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج46/6) وابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر (ج148/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج276/1) والسيوطي، حسن المحاضرة (ج537/1) والداودي، طبقات المفسرين (ج281/2) وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج446/8) والزركلي، الأعلام (ج153/7) وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين (ج169/2) وعمر كحالة، معجم المؤلفين (ج121/12).

المبحث الثاني: مناهج شراح التسهيل:

*أولاً: منهج أبو حيان:

1- اعتمد أبو حيان وضع خطبة متكاملة قبل الشروع في شرح كتاب التسهيل، تألفت من :

- المقدمة : التي تصدرها أبو حيان في شرحه مبتدئاً بالحمد لله ذاكراً فضائل الله على الإنسان بأن منحه إدراك مختلف العلوم ومنها علم النحو الذي يعد المرقاة إلى فهم القرآن الكريم والسبيل الوحيد لمعرفة معانيه، ثم عرج كلامه بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه أجمعين[1] مثنياً القول على كتاب (تسهيل الفوائد) لمصنفه ابن مالك، قائلاً: "أبدعُ كتابٍ في فنه أُلف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صُنِف"[2]. مُظهراً جهد ابن مالك الجهيد في تصنيف هذا الكتاب وما واجهه من صعوبات في إنجاز هذا الكتاب وقيامه بشرحه لما وجد فيه من الإيجاز المفرط وسيطرة الغرابة على مصطلحاته وحشده المسائل دون ترتيب وإغفاله نوادر الفوائد النحوية حتى صعب على الناس فهمه وكثر الخلاف عليه فعرج على تحريره وتهذيبه وتغييره إما بالزيادة أو بالنقص[3].
- العرض: ويشمل ما يلي:

- ذكر أبو حيان السبب الداعي وراء تكملته شرح ابن مالك لكتاب (التسهيل) الذي وصل فيه إلى باب مصادر غير الثلاثي، في كتابه الذي أسماه بـ(التكميل لشرح التسهيل)، على رغم ما كان يعترضه من موانع لتكميل هذا الكتاب وشرح مضامينه، فيقول: "وكان المانع من وضع كتاب يتضمن شرح جميعه وتكميله، واستدراك ما أغفل من الأحكام وتذييله، ومناقشته فيما حرر، والانتقاد لما فيه قرر، ما كان قد تقسم الخاطر من الاشتغال بالاكتساب، المزري بذوي المعارف والأحساب، وأنى يكمل انتحال، لمن توالى عليه أمحال، أو يتحصل إقبال، لمن تقسم منه البال. ومع ذلك فطالما سألني سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه وتكميله، وانتقاده وتذييله، ليكون ذلك عجالة يحظى بها المستوفز، ويرضى ببلوغ موعودها المستنجز، وتجلو عرائسه في منصة التوضيح، وتبرز نفائسه من التلويح والتصريح ... فحين كثر تسآلهم، وتعلقت بالإجابة آمالهم، أسعفتهم فيما طلبوا، وانتدبت لما إليه رغبوا"[4].

---

(1) انظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/1).

(2) المرجع السابق، ص6.

(3) انظر: المرجع السابق، ص6.

(4) المرجع السابق، ص7-8.

- أبان أبو حيان منهجه في تكملة شرح ابن مالك في كتابه (التكميل لشرح التسهيل)، فيقول: "فاستخرجت فص هذا الكتاب مما أودعه في الشرح إلى حيث انتهى، وجمعت على باقي الكتاب نسخاً إليها في الصحة المنتهى؛ لأنها طرزت بخطه، وحررت بين يديه بضبطه، فثقفته حتى استقام مناده، وظفر بمطلوبه منه مرتاده. وأخذت في إقراء هذا الكتاب، أنبه حامله، وأنوه خامله، وأفتح مقفله، وأوضح مشكله، وأحيي منه ما كان مواتاً، وأجدد ما عاد رفاتاً"[1].
- ويعرج على ذكر سبب تأليف كتابه (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) الذي نحن بصدده، فيقول: "ولما تكمل شرح الخمسين اللذين لم يشرحهما المصنف على المنهج الذي قصدناه، والمنزع الذي أردناه، في كتاب سميناه بـ(التكميل لشرح التسهيل)، كان من بعض المعتنين بهذا العلم تشوف إلى أن أشرح الكتاب كاملاً، ولا أترك منه مكان حلي عاطلاً، ليكون الكتاب كله جارياً في الشرح على نسق واحد، وحاوياً ما أغفل من الزوائد والفوائد، فالشارح لكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه، ذلك ينظر إليه بعين الاستدراك والانتقاد، وهذا يشرح كلام نفسه، وله في حسن الاعتقاد"[2].
- ثم شرع في تبيين منهجه الذي سار عليه في كتابه (التذييل والتكميل)، فيقول: "فأخذت الآن في ابتداء الشرح من أول الكتاب، وانتدبت إليه أحق الانتداب، إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت، وعوائق الاكتساب قد ارتفعت، فحصل ما فيه نقع غليل، وبرء عليل، وانشراح صدر، وارتفاع قدر، بتيسير ما فيه لمقتنع كفاية، وتفسير كتاب الله آية آية... فدونك – أيها السائل– من هذا الشرح كتاباً غريب المثال، قريب المنال، هبت عليه النفحات اليمانية، واجتمعت فيه المعاني الثمانية، وهي التي يصنف فيها العلماء، ويتطلبها من التأليف الفهماء: معدوم قد اخترع، ومفترق قد جمع، وناقص قد كمل، ومجمل قد فصل، ومسهب قد هذب، ومخلط قد رُتِب، ومبهم قد عين، وخطأ قد بين"[3].

- الخاتمة: وتتضمن ما يلي:

- توجيهه رسالة لقراء هذا الشرح بالدعاء له بالخير والرحمة؛ لكونه أزال الغموض عن كتاب (التسهيل) وشرحه لابن مالك، فيقول: "وإذا واجهك من هذا الشرح مُحياً يفوق الشمس حسناً، وشافهك خطابٌ يروع لفظاً ويروق معنى، فادع الله بالرحمة لمن كشف لك قناع محياه، وأنشقك أريج رياه، وأعلقك بسني الرتب، وأوصلك إلى مقصودك من كثب"[4].

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/7).

(2) المرجع السابق، ص9.

(3) المرجع السابق، ص9–11.

(4) المرجع السابق، ص11–12.

- يختم كلامه بعبارة يجلو فيها معالم ما توصل إليه في شرحه، فيقول: "ولما علقت ذهب هذا الكتاب على نار الفكر حتى خلص، وكملت بمحسن الصنعة ما كان قد نقص، وذيلت على فص (التسهيل) وشرحه ما قد قلص، سميته بـ(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل). ومن الله استمد التأييد والعون، وأسأل العصمة فيما أرومه والصون، لا رَبَّ غيرُه، ولا مرجو إلا خيره"[1].

2- لقد سار أبو حيان على المنهج التنظيمي والترتيبي الذي وضعه ابن مالك في تقسيم الموضوعات على وفق الأبواب والفصول فبدأها بالمرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات. ولكنه كان معترضاً على بعضها، كاعتراضه على تبويب المصنف وتقسيمه في تقديم المعرفة على النكرة بقوله: "فنبدأ بالنكرة لأنها أسبق من المعرفة، بخلاف ما ذكره المصنف، فإنه في التبويب قدم المعرفة على النكرة، وكذلك في التقسيم، وكُلٌّ واسعٌ"[2].

3- تابع أبو حيان في شرحه للمتن طريقة ابن مالك التي تعتمد على تجزئة المتن إلى فقرات صغيرة عند الشرح مستهلاً كلامه بعبارة متن التسهيل بحرف (ص)، ويبدأ الشرح بحرف (ش) مع اختلاف مقدار النص الذي يذكره، فقد يكون فقرة أو عبارة مكونة من عدة أسطر قد لا تتعدى الثلاثة، أو تصل إلى أكثر من ذلك، غير أنه انماز عنه بتفصيل القول فيما قاله مجملًا من المتن، مساوياً مقدار ابن مالك في الشرح الذي يذكره في الغالب مصدراً ذلك بـ(وقوله:)، فمن ذلك قوله في باب الكلمة والكلام: "ص: الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه كذلك، وهي اسم وفعل وحرف. ش: قوله: الكلمة... فقوله: لفظ... وقوله: مستقل... وقوله: دال بالوضع... وقوله: تحقيقاً أو تقديراً... وقوله: أو منوي معه..."[3].

4- يُبادر أبو حيان في كتابة تمهيد للباب قبل البدء في شرحه، وذلك نحو قوله في باب الفاعل: "لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عنه نواسخ، ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه الفعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، وفرغ من المبتدأ ونواسخه شرح في باب الفاعل"[4].

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/1).

(2) المرجع السابق، (ج102/2).

(3) المرجع السابق، (ج13/1-20).

(4) المرجع السابق، (ج173/6).

5- إكثاره من صيغة السؤال والجواب، مستعملاً ألفاظاً متنوعة نحو: (فإن قيل. فالجواب)[1]، و(فإن قلتَ. قلنا)[2]، و(فإن قلتَ. قلتُ)[3]، و(فإن قلتَ. فالجواب)[4]، و(فإن قلتَ. إذا قلتَ. قُلتُ)[5].

6- إظهاره براعة فائقة في مناقشة القضايا والآراء والمذاهب المختلفة، مما دل على اطلاعه الواسع ووقوفه على كثير من كتب التراث، وهو يناقش القضية أو يذكر المسألة.

7- مناسبته في الربط بين أبواب الكتاب بعضها ببعض؛ حيث كان لا يكرر الكلام، وإنما كان يحيل على أبواب متقدمة سبق الكلام عنها، أو يؤخر الحديث حتى يصل إلى باب كذا مما سيأتي؛ فراراً من تكرار لا داعي إليه، مستخدماً ألفاظاً متنوعة نحو: (وسيأتي ذلك)[6]، و(سنتكلم على ذلك)[7]، و(سنتعرض لذلك... إن شاء الله)[8]، و(قد تقدمت)[9]، و(قد تقدم)[10]، و(فسيأتي)[11]، فتراه مثلاً يقول: "ويأتي تمام القول في المصدر العامل في بابه إن شاء الله"[12].

8- اهتمامه كثيراً بالحث على البحث، وهو ما تراه في مواطن كثيرة من شرحه، وتشعر أنه لا يكاد يفارقه، مستخدماً ألفاظاً متنوعة ومعبرة نحو: (وفيه نظر)[13]، و(في هذه الدلائل بحث ونظر)[14]، و(يحتاج إلى شرح طويل)[15]، و(فُيطالع في ذلك الكتاب)[16].

(1) انظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/3-14).
(2) انظر: المرجع السابق، (ج219/4).
(3) انظر: المرجع السابق، ص262.
(4) انظر: المرجع السابق، (ج13/3).
(5) انظر: المرجع السابق، (ج132/6).
(6) انظر: المرجع السابق، (ج18/1).
(7) انظر: المرجع السابق، ص33.
(8) انظر: المرجع السابق، (ج16/3).
(9) انظر: المرجع السابق، (ج70/6).
(10) انظر: المرجع السابق، ص349.
(11) انظر: المرجع السابق، ص230.
(12) المرجع السابق، ص361.
(13) انظر: المرجع السابق، (ج21/1).
(14) انظر: المرجع السابق، ص22.
(15) انظر: المرجع السابق، ص46.
(16) انظر: المرجع السابق، ص49.

9- عنايته كثيراً بالتنبيه على انتهاء كلام منقول، أو شرح ما، بكتابة كلمة (انتهى) في نهايته، نحو قوله: "قال المصنف في الشرح: وهذا يدل على أنَّ الألف قد تُحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هراوي منقلبة عن لام الكلمة. انتهى"[1].

10- اهتم أبو حيان كثيراً بذكر الحدود التي تحصن المصطلحات من اللبس، وتعطي الإضاءات اللازمة لتوضيح المفاهيم العامة، ويظهر ذلك من خلال تبنيه جملة حدود للنحو وكُلها تصبُ في كشف المحدود وبيانه، فيقول: "فالنحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى"[2].

11- استخدامه تلك الألفاظ التي تدور على ألسنة المعلمين مع تلامذتهم، مثل: (قيل)[3]، و(ألا ترى أنه)[4]، و(فينبغي أن يكون)[5]، و(لقائل أن يقول)[6]، و(لتعلم أنَّ)[7]، و(اعلم أنه)[8]، و(تقول)[9]، و(الذي يقتضيه النظر)[10]، و(أقول)[11].

12- اعتماده أسلوب التمثيل بكثرة، وهو مما يحتاجه المعلمون لإيصال علومهم لطلابهم، وقد أوفى أبو حيان ذلك حقه، فيلاحظ عليه إعطائه لكل جزئية حقها من التمثيل وخير مثال على ذلك قوله في حذف الألف الزائدة من التثنية: "مثال حذفها في التثنية خامسة قولهم في القَهْقَرى والخَوْزَلى والهِنْدَبى في لغة من قصر: قَهْقَرانِ وخَوْزَلانِ وهِنْدَبانِ"[12].

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج36/2).
(2) المرجع السابق، (ج13/1).
(3) انظر: المرجع السابق، ص19.
(4) انظر: المرجع السابق، (ج24/2).
(5) انظر: المرجع السابق، ص37.
(6) انظر: المرجع السابق، (ج18/1).
(7) انظر: المرجع السابق، (ج44/3).
(8) انظر: المرجع السابق، (ج35/2).
(9) انظر: المرجع السابق، (ج123/6).
(10) انظر: المرجع السابق، ص134.
(11) انظر: المرجع السابق، ص155.
(12) المرجع السابق، ص361.

13- اطلاعه المتعمق على كافة النسخ المتعلقة بمتن التسهيل، حتى أنه لا يترك منها صغيرة أو كبيرة إلا وأوفاها في الشرح، وهذا ما تراه مثلًا في قوله: "ثبت في بعض النسخ : (ولا يغني العطف عن التثنية)، وفي بعض النسخ: (عن التثنية والجمع)"[1].

14- عنايته بشرح المصطلحات النحوية التي تحتاج إلى تفسير، من ذلك قوله في تعليل تسمية الفعل المضارع بهذا الاسم: "وأما المضارع فهو في اللغة المُشابِه، يقال: فلان يُضارع الأسَد، أي يُشابِهُه، ولمَّا شابَهَ الاسم سُمي مضارعاً، كأنه رَضِعَ معه ضَرْعاً واحداً"[2].

15- تمييزه بين مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية، ومن ذلك قوله في باب المضمر: "البصريون يقولون المضمر، والكوفيون يقولون الكناية والمكنى"[3]. لم يكتفِ بذكرِ ذلك فحسب بل بين سبب تسمية المصطلحات بهذا الاسم، ومثال ذلك قوله في همزة النقل وتسمياتها: "هذه الهمزة تُسَمَّى همزةَ النقل، وهمزة التعدية، فتُسَمَّى همزةَ النقل لأنها تَنقُل الفعل من اللزوم إلى التعدية لواحد، ومن التعدية لواحدٍ إلى التعدية إلى اثنين، ومن التعدية إلى اثنين إلى التعدية إلى ثلاثة، وذلك أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به. وتُسَمَّى همزة التعدية لأنها تُعَدِّي بدخولها اللازمَ إلى واحد، والمتعديَ لواحدٍ إلى اثنين، والمتعديَ إلى اثنين إلى ثلاثة"[4].

16- عنايته بتفسير المفردات غايةً في التوضيح وبساطةً في الفهم، ومثال ذلك قوله في ما أُعرب كالمثنى، وليس بمثنى لعدم صلاحيته للتجرد: "وقولُ أعرابي: جَنَّبَكَ اللهُ الأمَرَّيْنِ– أي: الفَقْر والعُرْي– وكفاكَ شَرَّ الأَجْوَفينِ،– أي البَطْن والفَرْج – وأَذاقَكَ البَرْدَيْنِ، أي: الغِنى والعافية"[5].

17- براعته التامة في تلخيص آراء النحاة وأقوالهم، مستعملاً ألفاظاً متنوعة، نحو: (وفيه بعض تلخيص)[6]، و(ملخص هذا الذي ذكره)[7]، و(وتلخص من كلام المصنف)[8]، (انتهى ما ذكره ملخصاً)[9]، و(تلخص من هذا كله)[10]، و(تلخص أن)[11]، ومثال ذلك قوله:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج261/1).
(2) المرجع السابق، ص67.
(3) المرجع السابق، (ج128/2).
(4) المرجع السابق، (ج153/6).
(5) المرجع السابق، (ج252/1).
(6) انظر: المرجع السابق، ص134.
(7) انظر: المرجع السابق، (ج30/2).
(8) انظر: المرجع السابق، ص67.
(9) انظر: المرجع السابق، (ج48/3).
(10) انظر: المرجع السابق، (ج82/5).
(11) انظر: المرجع السابق، ص186.

"انتهى كلام السهيلي. وتلخص منه أن (أنَّ) وما بعدها لا تتقدر بالمصدر، خلافاً لأكثر النحويين"[1].

18- سعيه المتدفق بتوضيح وتفسير كلام ابن مالك، ومثال ذلك قوله: "وظاهر قول المصنف (وقد تُشَدَّدُ ياءاهما مكسورتين) أنَّهما يُبنيان على الكسر، وأنّ ذلك جائز في الذي والتي"[2].

19- عنايته بالنص باللغات وتأصيلها سواء أكان ذلك نقلاً عن علماء تقدموه، أم كان ذلك نصاً منه على ذلك، والشرح يعجُ بأمثلة كثيرة على نسبته اللغات إلى أهلها، فمن ذلك قوله في حذف النون من تثنية الذي والتي "وحذف النون من تثنية الذي والتي لغة لبني الحارث وبعض ربيعة، والإثبات لغة الحجاز وأسد"[3].

20- استخدامه كثيرًا لمهارة الإعراب، ساعياً لتبيين وتوضيح الخفايا التي تكتنف متن التسهيل، وذلك نحو قوله في إعرابه ذلك المتن: "قوله: (أو بِنُونٍ له عظيماً) مثالُه قوله تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ ﴾[4]. وانتصب (عظيماً) على الحال كما انتصب (مفرداً)، وهما حالان من الضمير الذي في المتكلم، والتقدير: بهمزة تكون لم تكلم في حال الإفراد، أو بنونٍ لمن تكلم في حال عظمته"[5].

21- درايته التامة بتراجم النحاة وحياتهم ومصنفاتهم، وهذا ما حصل تماماً عند تفسيره كلام ابن مالك لرجل يقال له ابن أفلح: "ولا أعلم أحداً من النحاة يقال له ابن أفلح، لكن في شيوخ الأعلم رجل اسمه مُسَلَّم بن أحمد بن أفلحَ الأديب، يُكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن أبي الحُباب"[6]. وهذا ما نراه أيضاً عند ترجمته لأبي علي الشَّلَوْبِيْن النحوي، فقد ترجم له بمقدار صفحة ونصف[7].

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج67/5).
(2) المرجع السابق، (ج21/3-22).
(3) المرجع السابق، (ج244/1).
(4) [القصص: 5].
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج71/1).
(6) المرجع السابق، (ج43/6).
(7) انظر: المرجع السابق، (ج155/4-156).

*ثانياً: منهج المرادي:

يتميز منهج المرادي في شرحه لكتاب التسهيل في النقاط الآتية :

1-بدأ شرحه بخطبة مختصرة يسيرة على خلاف الشرح، شرع في مقدمتها بالحمد لله والصلاة على رسول الله، ثم عرض أن شرحه "تعليقٌ على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد يُذللُ فوائده، ويوضح مقاصده أعفيته من الإكثار ، وملتُ فيه إلى الاختصار والله المسئول أن يبلُغ به المأمول وهو حسبي وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب"[1].

والواضح أن المرادي أوضح المنهج الذي سار عليه في شرحه وهو الميل إلى الاختصار وهذا ظاهر في باب التثنية وجمعي التصحيح ولكن الناظر في شرحه يجد أنه مزج هذا اللون من الإيجاز والاختصار بلونٍ آخر معنون بالإطالة والإسهاب كما في باب المبتدأ. ولعل هذا يرجع إلى طبيعة الأبواب النحوية التي يعالجها المرادي فهو يقوم بشرح متن ابن مالك فيتطلب منه الجمع بين الإسهاب والإيجاز لبلورة فوائده وبيان مسائله على أتم وجه.

2- التزم المرادي بالأبواب والفصول التي قدمها المصنف، فلم يقدم في النص ولم يؤخر، بل جاء شرحه على ترتيب المصنف نفسه، وكل ما جاء من مسائل وتنبيهات وفوائد وتعليقات، إنما هو مما يندرج ضمناً تحت هذه الأبواب، وقد شذَّ عن التزامه هذا في بابٍ واحدٍ هو باب التحذير والإغراء، إذ تناوله المرادي بالشرح على الرغم من سقوطه من نسخة المصنف، قال: "لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف، ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه"[2].

3- لقد قام المرادي بتقسيم المتن إلى أجزاء صغيرة ، وقد رمز للمتن بالحرف (ص) إشارة إلى أنه كلام المصنف، ثم يبدأ بعد ذلك في شرح هذا الجزء، وقد رمز له بالحرف الأبجدي (ش) إشارة إلى أنه كلام الشارح، ويُلاحظ على شرح المرادي بالمقارنة بشرح ابن مالك لكلامه أنه لم يلتزم بشرح فقرة ابن مالك كاملة، وإنما الفقرة التي كان يشرحها ابن مالك في موضع، كان المرادي يشرحها في أكثر من موضع، ويدل ذلك على عمق المرادي في فهمه واستيعابه لجميع الجزئيات وتحليلها والتعليق عليها، وإبداء رأيه فيها، سواء كانت بالتبعية أم بالاعتراض.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص64).

(2) المرجع السابق، ص858.

4-لجوئه إلى ضبط المفردات وشرحها موضحاً معانيها وخاصة المفردات التي يرى أنها في حاجة إلى شرح، ومن أمثلة ذلك: عندما يذكر (الحمُ) في الأسماء الستة، يقول: "والحمُ: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يُطلق على أقارب الزوجة"[1].

5- يعرض المرادي تلخيصاً بعد سرد المسألة وشرحها ورأي العلماء فيها؛ ليقربها إلى الأفهام، فقال في إلحاق نون الوقاية بقد وقط: "والذي تلخص من نقل الكوفيين أن من جعلها اسمي فعل. قال: قدني وقطني بالنون، وتكون الياء في محل نصب، ومن جعلهما بمعنى حسب. قال: قدي وقطي بغير نون"[2].

6- ويذكر المرادي الآراء المختلفة، ويرجح ما يراه ويستدل عليه، فقد برزت في هذا الكتاب شخصيته بشكل واضح، فلم يرتض كل قول أو رأي للنحاة، وإنما عقب على الآراء برأيه الخاص الذي اقتنع به، دون النظر إلى شخصية المردود عليه ومكانته العلمية.

7- استخدم المرادي مصطلحات البصريين والكوفيين في موضع واحد مع ذكره مبررات كل مصطلح على وجه يبرر سبب تسميته عند كل فريق، من ذلك ذكره في تسمية المضمر أن: "عبارة البصريين المضمر والضمير، وعبارة الكوفيين: الكناية والمكنى"[3]، واستخدامه لضمير الشأن قال: "يسميه البصريون ضمير الشأن إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً... ويسميه الكوفيون: ضمير المجهول؛ لأنه لا يدري عندهم على ماذا يعود؟"[4]، واستخدامه لضمير الفصل قال: "وجه تسميته فصلاً أنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً، وهذا أحسن؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم؛ لأن الضمير لا ينعت، ووجه تسميته عماداً أنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به تبين أن الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام، أي: يقويه ويؤكده، وسماه بعض المتقدمين صفة"[5].

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص89-90).
(2) المرجع السابق، ص151.
(3) المرجع السابق، ص140.
(4) المرجع السابق، ص169-170.
(5) المرجع السابق، ص172.

8- شرح المرادي كتاب التسهيل بكلام ابن مالك، لكثرة اطلاعه على كتبه وفوائده، فكان شرحاً كافياً شافياً، أفاد منه كل من تعرض لشرح هذا الكتاب، وإن غير الألفاظ، ومن أمثلة ذلك: قال ابن مالك – في باب المضمر – : "تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة أو جر بـ(من) أو (عن) أو (قد) أو (قط) أو (بجل) أو (لدن)، نون مكسورة للوقاية"[(1)].

قال المرادي – عند قوله – : "نون مكسورة للوقاية: هذا هو فاعل قوله : تلحق قبل ياء المتكلم وسميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر وأصل اتصالها بالفعل، وإنما اتصلت بغيره للشبه به، وقال المصنف: أولى الأفعال بها فعل الأمر فإنه إذا اتصل بياء المتكلم لزم محذوران: أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة.

الثاني: التباس أمر المذكر بأمر المؤنث، فبهذه النون توقى هذان المحذوران، فسميت نون الوقاية لا لأنها وقت الفعل من الكسر إذا الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة، ولما صحبت الأمر؛ صحبت أخويه واسم الفعل وجوباً ليدل لحاقها على نصب الياء، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلاً لم يمتنع؛ لأنها صانته من خفاء الإعراب وتوهم بنائه"[(2)].

9- تعرضه إلى ذكر المناسبة بين الأبواب والفصول ومن أمثلة ذلك: قوله في باب الإخبار: "مناسبة هذا الباب لما قبله أنَّ فيه محافظة على أحوال الاسم كما في الحكاية..."[(3)].

وقوله أيضاً في باب ألفي التأنيث: "لما تكلم في الباب السابق على تاء التأنيث شرع يتكلم على ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، وبدأ بالمقصورة، فقال ..."[(4)].

10- إشارته كثيراً إلى تعدد نسخ التسهيل التي اعتمد عليها المرادي في شرحه عن طريق مقابلة بعضها ببعض، وإكمال ما ينقص من بعضها، أو الاستدراك على المتن، وتصويب بعض عباراته، ومثال ذلك قول ابن مالك في باب المعرفة والنكرة : "وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم..."[(5)]. فقال المرادي: "وينبغي أن يقيد بالخاص كـ(زيدٍ ليخرج) نحو: (أسامة)، وكذا هو في بعض النسخ"[(6)].

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص25) وانظر: المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص150-151).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص151).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج651/1).

(4) المرجع السابق، (ج683/2).

(5) ابن مالك، التسهيل (ص21).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص138).

11- قيامه بتصويب ما هو بحاجة إلى التوضيح من كلام ابن مالك، وأقرب مثال على ذلك: قول ابن مالك في باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه: "والذي يتصرف ولا ينصرف كغُدوة وبُكرة عَلَمين"[1]. فقال المرادي معقباً على قول ابن مالك السابق: "الأحسن إسقاط الكاف إذ لا نظير لهما والمشهور أن منع من صرفها للعلمية الجنسية كأسامة"[2].

12- براعته في ربط مسائل الأبواب والفصول بعضها ببعض؛ لكي يعين القارئ على متابعة تلك المسائل دون تكرار أو إطالة، وكان يعبر عن ذلك ببعض الألفاظ نحو: (وسيأتي)[3]، و(كما سبق)[4]، و(تقدم بيان ذلك في بابه)[5]، و(وقد تقدم)[6]، و(كما تقدم)[7] ومثال ذلك: ذكر ابن مالك في باب النائب عن الفاعل أنه يجب وصل الفعل بالمفعول عند الأكثرين في نحو:(ضرب غلامه زيداً)، فنقول على هذا: (ضرب زيداً غلامه) والصحيح جوازه على قلة"[8]. فقال المرادي: "قال المصنف: لوروده في كلام العرب الفصحاء وأنشد ستة أبيات وتقدم الكلام على هذه المسألة في أوائل الفصل الرابع من باب المضمر "[9].

13- يشير المرادي في أثناء شرحه إلى اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد، ومن أمثلة ذلك: قوله في باب الكلمة والكلام وما يتعلق به: "في الكلمة ثلاث لغات: (كَلِمَةٌ) على وزن نبقة، وهي لغة الحجاز، و(كِلْمَةٌ) على وزن سدرة وهي لغة تميم، و(كَلْمَةٌ) على وزن جفنة"[10].

14- عناية المرادي وحرصه الشديد في توثيق المعلومات ونسبة الآراء إلى أصحابها، ومن ذلك: ذكره في إعراب الأسماء الستة آراء سيبويه، والفارسي وقطرب، والزيادي، وهشام بن معاوية، وابن أبي الربيع، والمازني، والزجاجي، والربعي، والأعلم، وابن أبي العافية، والكسائي، والفراء، والجرمي، وابن هشام الخضراوي، والسهيلي، والرندي، والأخفش، والسيرافي، وابن السراج[11].

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص91).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص479).

(3) المرجع السابق، ص90.

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1105/2) ؛ (ج1133/2).

(5) المرجع السابق، ص991.

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص605).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج997/2).

(8) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص78-79).

(9) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص420).

(10) المرجع السابق، ص64.

(11) انظر: المرجع السابق، ص94-95.

15- عُني المرادي كثيراً في ذكر الحدود وتعريف المصطلحات من خلال رسم الحدود لتوضيح المفاهيم العامة، وتبيين المحترزات التي تنبثق من وراء تلك المفاهيم، فمن أمثلة ذلك: تعريفه للفعل في اللغة والاصطلاح، فيقول: "الفعل في اللغة: هو المعنى الصادر عن الفاعل، وفي الاصطلاح: ما ذكر – يعني كلام ابن مالك– أن الفعل كلمة تسند أبداً قابلة لعلامة فرعية المسند إليه"[1].

16- استخدامه لألفاظ المعلمين المنبهة للطلبة، ككلمة (تنبيه)، كقوله: "تنبيه: الخلاف في جملة ليس ولا يكون في الاستثناء كالخلاف في جملة عدا وأخواتها، وقد سبق"[2].

17- تحديده لمواضع نهايات كلام العلماء عند النقل عنهم بكلمة (انتهى)، كقوله: "قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس: وجه ابن الدهان رفع الأخفش قائماً بأن جعل أخطب مضافاً إلى أحوال محذوفة تقدير أخطب أحوال كون الأمير قائم فلا مجاز في قائم حينئذٍ. انتهى"[3].

18- استعانته بأسلوب الحوار، نحو قوله: (واعلم أن)[4]، و(فليتأمل)[5]، و(ألا ترى أنك لو قلت:)[6]، و(يقال:)[7]، و(فتقول:)[8]، و(الأفصح أن يقال:)[9].

19- كان المرادي مقلاً جداً في شرحه من استخدام صيغة السؤال والجواب فكانت له إشارتين واحدة في باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما وهي قوله: "فإن قلت: لا يكون زيد خبراً عن المصدر، فالجواب: إن ثم مضافاً محذوفاً والتقدير: كلامك كلام زيد، وذكرك ذكر زيد..."[10].

وأخرى في باب إعراب صحيح الآخر، وهي قوله: "قيل: لو كانت الحركات إعراباً، لم تضف إلى الإعراب في قولهم: حركات الإعراب، وأجيب بأن إضافة ما هو نوع أو بعض إلى ما هو جنس أو كل ثابتة، وكلا التقديرين هنا ممكن، ولأنَّ الحركات تنقسم إلى: إعرابية وبنائية فأضيفت للتخصيص"[11].

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص69).
(2) المرجع السابق، ص548.
(3) المرجع السابق، ص249.
(4) المرجع السابق، ص124.
(5) المرجع السابق، ص68.
(6) المرجع السابق، ص663.
(7) المرجع السابق، ص664.
(8) المرجع السابق، ص678.
(9) المرجع السابق، ص605.
(10) المرجع السابق،ص864.
(11) المرجع السابق، ص82-83.

ثالثاً: منهج ابن هشام:

يتلخص منهج ابن هشام في شرحه لخطبة التسهيل في النقاط الآتية :

1- لقد بدأ ابن هشام شرحه بمقدمة تصدرها بالبسملة والصلاة والسلام على رسوله – صلى الله عليه وسلم–[1] ثم يستظهر سبب تأليف شرح خطبة التسهيل لابن مالك في أنه أراد أن يتمم نقص عمل أبي حيان في شرحه أي– التذييل والتكميل– وهو شرح الخطبة دون بقية الكتاب، وذلك يُفهم من قوله: "شرح خطبة التسهيل وهو ما أغفله أبو حيان – رحمه الله تعالى– بمنه وجوده وكرمه"[2]، والناظر لهذا الشرح يرى أنه من أهم شروح التسهيل بجانب شرح ناظر الجيش، والتي حظيت بشرح خطبة التسهيل دون غيرهما.

ولقد أشاد ابن هشام في نهاية شرحه بخاتمة يشير فيها إلى انتهاء مراده وبلوغ مقصده، فيقول: "وقد أتيت على ما اشتملت عليه هذه الخطبة البديعة من لفظ رائق، ومعنى فائق، ونظمٍ مؤتلف متناسق"[3].

2- انتهج ابن هشام في شرحه طريقة التجزئة في الفصل بين كلام ابن مالك وشرحه بوضعه أقواس حول قول ابن مالك، ومثال ذلك قوله: "(وصحابته) الصحابة والصحبة في الأصل مصدراً: صحب ثمَّ سُميَّ بهما الأصحاب"[4].

3- عنايته بتعريف المصطلحات والحدود النحوية في شرحه، ومثال ذلك تعريفه للنحو قائلاً: "وأما النحو في الاصطلاح... علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[5].

4- تميزه بالأمانة العلمية التي تجلت في نسبته الأقوال إلى أصحابها، ومن ذلك نسبته رأي منع إضافة (آل) إلى الضمير لكل من ابن النحاس، والزبيدي، والكسائي[6].

---

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص436).

(2) المرجع السابق، ص436.

(3) المرجع السابق، ص490.

(4) المرجع السابق، ص446.

(5) المرجع السابق، ص452.

(6) انظر: المرجع السابق، ص444–445.

5- استخدامه الألفاظ المنبهة للطلبة، نحو: (هاهنا نظران)[1]، و(فاته أن يقول)[2]، و(نزيد ها هنا)[3].

6- استخدامه طريقة السؤال والجواب في عرض المسائل النحوية مُعبراً عنها بعدة ألفاظ، منها: (لا يقال: لأنا نقول:)[4]، و(فإن قلت: قلت:)[5]، و(فإن قيل: قلت:)[6]، ومثال ذلك قوله: "فإن قلت: أليس الجار والمجرور من قولك: (جديرٌ بكذا) في محل نصب، وأن الخافض إذا زال صح إيصال العامل بنفسه وحينئذٍ يظهر لك المحل؟ قلت: لا يلزم من إعمال الشيء في المحل إعماله في اللفظ ..."[7].

7- إشارته إلى تعدد نُسَخ المصادر النحوية التي ينقل عنها الآراء والأحكام النحوية المتعلقة بالمسألة المراد تحليلها ومناقشتها، ومن ذلك رجوعه لرأي نحوي قاله ابن عصفور في كتابه (المقرب) من خلال الرجوع إلى نُسَخِهِ المختلفة للتأكد من صحته، وذلك عند حديثه عن حد النحو، فيقول: "وفي النُسَخَة القديمة: الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ليست وزنية"[8].

حيث أن العبارة التي نقلها عن ابن عصفور في تعريف حد النحو هي: "الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[9]. وبالتالي هي غير مطابقة تماماً للعبارة التي ذكرها ابن هشام من خلال رجوعه إلى أصل النص في إحدى نُسَخ كتاب (المقرب) المختلفة.

ومن ذلك أيضاً إشارته إلى تعدد نُسَخ متن المصنف أي – ابن مالك – ويُلاحظ ذلك من قوله: "(أنْ) أو (بأنْ) كذا يوجد في بعض النُسَخ"[10].

---

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص438).

(2) انظر: المرجع السابق، ص443.

(3) انظر: المرجع السابق، ص447.

(4) انظر: المرجع السابق، ص438.

(5) انظر: المرجع السابق، ص450-455-469-470.

(6) انظر: المرجع السابق، ص479-480.

(7) المرجع السابق، ص467.

(8) المرجع السابق، ص453.

(9) المرجع السابق، ص452.

(10) المرجع السابق، ص466.

8- إكثاره من توظيف الإعراب في شرحه، وذلك نحو إعرابه كلمة (حامداً)، فيقول: "(حامداً) حال من فاعل"[1]. وكذلك نجده مُهتماً بإعراب مفردات الأبيات الشعرية، ومثال ذلك قوله معلقاً على قول الشاعر:

خَرّجْـــتُ بِهَـــا أمْشِـــي تَجُـــرُّ وَرَاءَنَـــا عَلَـــى أَثَرَيْنَـــا ذَيْـــلَ مِـــرْط مُرَجّـــلِ[2]

"فـ(أمْشِي): حال من الفاعل، و(تَجُرُّ): حال من المفعول، الأول للأول، والثاني للثاني"[3].

9- عنايته بتفسير المفردات اللغوية في شرحه، وهذا ما نلحظه تماماً من خلال تبيينه معنى (جعلته) في متن ابن مالك، فيقول: "(جعلته) أنشأته لا صيرته، أو (أجعله)، فعبر بالماضي تفاؤلاً بتحقق ذلك في الخارج"[4].

10- إحالته إلى شرح بعض المسائل في مواضعها سعياً في الحفاظ على ترتيب الأفكار النحوية، وترابطها، وعدم تكرارها، ومن ذلك يقول: "وفي (أنْ) و(أنَّ) بعد الحذف خلاف الرجلين: سيبويه والخليل – رحمهما الله تعالى– وسيُشرح في موضعه إن شاء الله تعالى"[5].

11- استخدامه أسلوب الحوار في شرحه مُعبراً عنه بألفاظ مختلفة، نحو: (ولك أن تجيب عن)[6]، و(فاعتبر بما ذكرته)[7]، و(ألا ترى أنك تقول:)[8]، و(وينبغي)[9]، و(كما تقول)[10]، و(لا يقال)[11].

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص436).

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص38) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص125) والزوزني، شرح المعلقات (ص50) وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ج398/2) وابن مالك، شرح التسهيل (ج350/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج137/9) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2316/5) وابن عرفة، تفسير ابن عرفة (ج89/2) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج602/1) وأبي الفتح العباسي، معاهد التنصيص (ج8/1).

(3) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص457).

(4) المرجع السابق، ص456.

(5) المرجع السابق، ص466-467.

(6) انظر: المرجع السابق، ص439.

(7) انظر: المرجع السابق، ص460.

(8) انظر: المرجع السابق، ص467.

(9) انظر: المرجع السابق، ص467.

(10) انظر: المرجع السابق، ص480.

(11) انظر: المرجع السابق، ص488.

12- عنايته بذكر المادة اللغوية للكلمة، ومثال ذلك يقول: "(جديرٌ) وخليقٌ، وحفيٌ، وقمنٌ، وحريٌ مترادفة، وهو من مادة (الجِدار)، و(الجَدَر)، وهي دالة على الثبوت"[1].

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص466).

رابعاً: منـهج ابن عقيل:

يتلخص منهج ابن عقيل في شرحه لكتاب التسهيل في النقاط الآتية :

1- صدر ابن عقيل مقدمته بالحمد ثم الصلاة على رسوله – صلى الله عليه وسلم- مُبيناً منهجه الذي سار عليه في شرحه، وكانت غايته من ذلك التسهيل على القارئ، فيقول: "فهذا تعليق مختصر جمعته على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للشيخ والعلامة جمال الدين بن مالك، رحمه الله تعالى، يسهل اقتناص شرائده، ويعين على استخراج فوائده، ويتكفل بتكميل عوائده، وتوضيح مقاصده، ومزجته بأصله، حتى صار ككتاب واحد؛ ليكون هذا الكتاب على الحقيقة لتسهيل الفوائد "[1]. ثم أعقبها بخاتمة يعبر فيها عن غايته في تحقيق مقصده من هذا الشرح، فيقول: "وإلى الله أرغب في أن يجعله بالنفع عائداً، وعلى تسهيل الفوائد وتحصيل المقاصد مساعداً. فليلقب هذا الكتاب بعونه (بالمساعد على تسهيل الفوائد). وهأنا أبدأ ما ذكرت بخطبة التسهيل، مُعتمداً على الله، فهو حسبي ونعم الوكيل"[2].

2- لم يختلف ابن عقيل عما اختطه المصنف لنفسه من التبويب، فقسم الأبواب تقسيماً يناسب المادة العلمية وإيصالها إلى المتعلم ، من ذلك قوله في باب الجزم : "وهي قسمان: ما يجزم فعلًا واحدًا، وما يجزم فعلين ..."[3]. إلا أنه يذكر للباب أسمائه الأخرى من مثل قوله في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر: "إنما قال: الأحرف ولم يقل الحروف؛ لأن الموضع موضع قلة، وقول سيبويه وغيره، الحروف من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة"[4]. وقد يتطرق إلى مسميات الباب، كقوله في باب التنازع: "هذا الباب يُسمَّى باب التنازع كما ذكر المُصنف، ويُسمَّى أيضاً باب الإعمال كما ذكر غيره"[5].

3- استخدم ابن عقيل طريقة التجزئة بين المتن وشرحه مُميزًا المتن من الشرح بوضع أقواس عليه؛ لتمييزه عن الشرح، فنجده يقول: "وجعلت بين الشرح والأصل هيئة دوارة لغرض الفصل"[6]. ومن ذلك قوله: "(الكلمة لفظ) هذا جنس مخرج للخط ونحوه... (مستقل) أخرج به ما هو بعض اسم كياء نسب نحو: زيدي، أو بعض فعل كألف ضارب..."[7].

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج1/1-2).

(2) المرجع السابق، ص2.

(3) المرجع السابق، (ج121/3).

(4) المرجع السابق، (ج305/1).

(5) المرجع السابق، ص539.

(6) المرجع السابق، ص2.

(7) المرجع السابق، ص4.

4- يبين كلام المصنف ويوضحه، ومثال ذلك قوله بخصوص ما قاله ابن مالك في وصف إلا وتاليها: "وفهم من كلامه أنه لا يوصف بها وبتاليها مفردة محض فلا يقال، قام رجلٌ إلا زيدٌ، ولا معرفة محضة. فلو قلت: جاء الرجال. تريد جماعة معهودين. لم يجز، إلا زيدٌ بالرفع"[1].

5- اهتمامه بذكر التعريفات المصطلحات، وذلك نحو قوله: "والإنشاء في اللغة مصدر أنشأ، وفي الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزوجتُ، والتطليق بطلقتُ، والبيع والشراء ببعتُ واشتريتُ"[2].

6- عنايته بشرح معاني المفردات، ومثال ذلك قوله: "والمهموز غير الممدود كرشَا، وهو ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى... والذي همزته للإلحاق نحو: عِلباء، وهو عصب العنق واسم رجل. ويقال: شَيْخٌ عِلباء للرجل إذا أَسَن"[3].

7- ذكره اللغات في لهجات العرب، مثال ذلك قوله في لغات (هي) : "وكذلك في هي، والتسكين فيها لغة أهل نجد، والتثقيل فيها لغة الحجاز، والتخفيف بعد الواو والفاء واللام أكثر في كلام العرب"[4].

8- يعرض ويناقش الآراء النحوية للنحاة في كل مسألة تم الخلاف فيها، ومثال ذلك قوله: "فإذا قلت: مررت بهند ضاحكة، امتنع عند أكثر النحويين، ومنهم سيبويه، وأكثر البصريين، تقديم ضاحكة على هند؛ ونقل ابن الأنباري الاتفاق على أن ذلك خطأ؛ وزعم ابن هشام أنه لم يسمع تقديمه من لسان العرب؛ وفي كلاميها إن لم يؤولا نظر. فمذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الجواز..."[5].

9- تميزه بقدرة فائقة في الإعراب وخاصة إعراب الأبيات الشعرية، ومن ذلك قوله في إعراب بيت الشعر:

قنَافِـــذُ هَـــدَّاجُونَ حَـــوْلَ بُيُـــوتِهِمْ   بِمَـــا كَـــانَ إِيَّـــاهُمْ عَطِيَّـــةُ عَـــوَّدَا[6]

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج579/1).

(2) المرجع السابق، ص16.

(3) المرجع السابق، ص58.

(4) المرجع السابق، ص100.

(5) المرجع السابق، (ج21/2).

(6) البيت للفرزدق في ديوانه (ص162) والمبرد، المقتضب (ج101/4) والعيني، المقاصد النحوية (ج592/2) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج247/1) ولكن اختلفت رواية الشطر الأول في الديوان بقوله: (قنَافِذُ دَرَّامُونَ خَلْفَ جِحَاشِهِمْ).

"فظاهره أنَّ عطية اسم كان، وعود خبرها، وإيَّاهم معمول عود تقدم على المبتدأ الواقع بعد اسم كان المضمر، ويحتمل أن تكون زائدة"[1].

10- تعرضه لنسخ متن الكتاب مقتنياً الأصح منها، ومن ذلك قوله في باب المعرفة والنكرة : "(ثم الموصول وذو الأداة) – جعلهما في رتبة واحدة. لأن التعريف فيهما بالعهد. وفي بعض النسخ، ثم الأداة. فجعله بعد الموصول"[2].

11- مناسبته في الربط بين الفصول والأبواب دون تقديم وتأخير مستخدماً عدة ألفاظ منها: (وسيأتي)[3]، و(كما سبق)[4]، و(سبق ذكرها)[5]، و(كما سيأتي)[6]، و(كما تقدم)[7].

12- استعانته بأسلوب الحوار نحو كلمة (فإذا قلت)[8]، و(فكما تقول)[9]، و(وينبغي أن)[10]، و(فتقول)[11]، و(يقال)[12]، و(لو قلت)[13].

13- استخدامه لكلمة (انتهى) للإشارة إلى موضع انتهاء موضع النقل، نحو قوله: "قال سيبويه: وزعم يونس أنك تقول: أعطيتكمه كما تقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف. انتهى"[14].

14- كثرة ذكره الأمثلة في كل مسألة من مسائل الشرح للتسهيل والتوضيح، ومثال ذلك قوله في حال انصراف الماضي إلى الحال بكونه صلة : "مثال المضي: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾[15] ومثال الاستقبال: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾[16]"[17].

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج277/1).

(2) المرجع السابق، ص78.

(3) انظر: المرجع السابق، ص48.

(4) انظر: المرجع السابق، ص57.

(5) انظر: المرجع السابق، ص76.

(6) انظر: المرجع السابق، ص79.

(7) انظر: المرجع السابق، ص252.

(8) انظر: المرجع السابق، ص47.

(9) انظر: المرجع السابق، ص69.

(10) انظر: المرجع السابق، ص78.

(11) انظر: المرجع السابق، ص100.

(12) انظر: المرجع السابق، ص257.

(13) انظر: المرجع السابق، ص290.

(14) المرجع السابق، ص84.

(15) [الأحزاب: 173].

(16) [الأحزاب: 34].

(17) ابن عقيل، المساعد (ج100/1).

15- إكثاره من الإشارة إلى الضمائر وتبيينها، وخاصة الضمير (أي) نحو قوله في أحوال أصلها العطف: "(وتركت البلاد حيث بيث) – أي مبحوثة، يقال: استحاث الشيء تطلبه وقد ضاع في التراب، وباث عن الشيء يبوث بَوثاً، واستباث عنه بحث عنه، ويقال: تركتهم حيث بيث، أي متفرقين متبددين"[(1)].

16- حثه على البحث كثيراً، كلفظه (وفيه بحث)[(2)]، ومثال ذلك قوله: "فتقدر زيادة أل، وينوي بالإضافة الانفصال، ويحكم بتنكير المضاف، كما قال سيبويه في قولهم: كل شاة وسخلتها بدرهم، أن المراد: كل شاة وسخلة لها، قاله المصنف، وفي الثاني بحث"[(3)].

17- إشارته إلى التلخيص، نحو قوله: "ويتلخص من هذا في التوسط ثلاثة أقوال، وفي التقدم كذلك: المنع فيهما: وهو قول جمهور البصريين. والجواز فيهما: وهو قول الأخفش: والتفرقة بين الظرف ونحوه وغيرهما: وهو قول ابن برهان فيهما. وقول المصنف في التوسط فقط. وفي الصورتين، قول رابع، وهو للكوفيين: التفرقة بين الظاهر فيمتنع، والمضمر فيجوز"[(4)].

18- شرحه معاني الأبيات الشعرية ، وذلك نحو قوله في بيت الشعر القائل :

تُعَيِّرنَـــــــا أَنَّنَـــــــا عَالَـــــــةٌ   وَنَحْـــنُ صَـــعَالِيكَ أَنْـــتُم مُلوكَـــا[(5)]

"أي نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم"[(6)].

19- عدم اعتماده أسلوب السؤال والجواب في شرحه، ويبدو أنه لم يألفه بأي شكلٍ من الأشكال.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج101/1).

(2) انظر: المرجع السابق، ص334.

(3) المرجع السابق، (ج66/2).

(4) المرجع السابق، ص33.

(5) البيت بلا نسبة في السخاوي، سفر السعادة (ج555/2) وابن مالك، شرح التسهيل (ج346/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج116/9) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص574) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3309/5).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج31/2).

خامساً: منهج السلسيلي:

يتميز منهج السلسيلي في شرحه لكتاب التسهيل في النقاط الآتية :

1- بدأ السلسيلي كلامه بمقدمة خصها بالحمد والصلاة على رسوله – صلى الله عليه وسلم- مُبيناً سبب تأليفه هذا الشرح لكون أن "فيه تعقيد على الفهم فأردتُ أنْ أكتبَ عليه أمثلة ليسهل ذلك عليَّ في أقصر زمان سميته (شفاء العليل في إيضاح التسهيل)". ثم يبرز منهجه في هذا الشرح، قائلاً: "ولم أكتب عليه من سؤالات الشيخ رحمه الله إلا قليلاً فإن أكثرها قد أجيب عنها في تعليقة كتبها من كان قبلنا فلا حاجة إلى سؤال وجواب مخافة التطويل". ثم ختمها بخاتمة يدعو بها بمنفعة هذا الشرح له ولكل من أمعن النظر فيه، فيقول: "والله تعالى أسأل أن ينفعني به ومن نظر فيه، وأن يغفر لي ولوالديّ وأن يجيرنا من النار، ولسائر المسلمين آمين وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً إنه على كل شيء قدير".

2- يُعدُّ السلسيلي من أكثر الشراح متابعة لابن مالك في ترتيبه وتبويبه للأبواب وتفريعاته الفصول، فقلما نجده معترضاً أو ناقداً أو معللاً، كما فعل غيره من الشُرّاح، اللهم إلا أربعة فصول قد دمجها مع الفصول التي قبلها، ومن ذلك فصل (وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال)[1] الذي ألحقه بفصل الحال واجب التنكير[2]، وكذلك فصل (المعطوف بحتى بعض متبوعه أو كبعضه)[3]، الذي أُلحق بباب المعطوف عطف النسق[4]، وفصل (قد يلي عند غير المبرد لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب)[5] الذي ألحقه بسابقه[6]، وكذلك فصل (وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي)[7] إذ حذف السلسيلي منه لفظة فصل، وأُلحق هذا الفصل بسابقه[8].

3- نهج السلسيلي في شرحه طريقة التجزئة في الفصل بين المتن والشرح، من خلال وضعه المتن بين أقواس كبيرة، تميزه عن الشرح، ومثال ذلك قوله: "(ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة) تاء التأنيث الساكنة تميز الفعل الماضي متصرفاً وغير متصرفاً لم يكن فعل تعجب"[9].

---

(1) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص109).

(2) انظر: السلسيلي، شفاء العليل (ج546/2).

(3) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص175).

(4) انظر: السلسيلي، شفاء العليل (ج873/2).

(5) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص148).

(6) انظر: السلسيلي، شفاء العليل (ج738/2).

(7) انظر: ابن مالك، التسهيل (ص153).

(8) انظر: السلسيلي، شفاء العليل (ج765/2).

(9) المرجع السابق، (ج101/1-102).

4- حُسنِ ملائمته في الربط بين الفصول والأبواب، مستخدماً ألفاظاً كثيرة نحو (كما سيأتي قريباً)[1]، و(تقدم أن)[2]، و(فيما تقدم آنفاً)[3]، و(قد تقدم)[4]، و(كما يأتي)[5]، و(كما سيذكر)[6]، و(سنبين ذلك)[7].

5- استخدامه أسلوب الحوار، نحو كلمة (قلت)[8]، و(فقولك)[9]، و(تقول)[10]، و(فيقال)[11]، و(كأن قائلاً قال)[12]، و(افهم)[13]، و(فليتأمل ذلك)[14].

6- إشارته إلى مواضع انتهاء آراء النحاة من خلال وضعه أقواس صغيرة عند بداية القول ونهايته، ومثال ذلك قوله: "فقال الجرمي: الإعراب انقلاب الألف التي كانت حالة الرفع في المثنى والواو في حالة الجمع"[15].

7- اهتمامه بتعريف المصطلحات النحوية، نحو تعريفه النداء بقوله: "هو تنبيه المدعو ودعاؤُه ليجيب ويمنع"[16]، وتعريفه أيضاً الاستغاثة بقوله: "الاستغاثة دعاءُ المستنصَرِ به والمستعينِ بالمستعانِ به"[17].

8- استخدامه لألفاظ المعلمين المنبهة، ككلمة (تنبيه)، ومثال ذلك قوله: "تنبيه : إعمال المضاف لا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين"[18].

---

(1) انظر: السلسيلي، شفاء العليل (ج146/1).

(2) انظر: المرجع السابق، ص149.

(3) انظر: المرجع السابق، ص233.

(4) انظر: المرجع السابق، ص257.

(5) انظر: المرجع السابق، (ج929/2).

(6) انظر: المرجع السابق، (ج992/3).

(7) انظر: المرجع السابق، ص1069.

(8) انظر: المرجع السابق، (ج929/2).

(9) انظر: المرجع السابق، ص111.

(10) انظر: المرجع السابق، ص241.

(11) انظر: المرجع السابق، ص370.

(12) انظر: المرجع السابق، ص415.

(13) انظر: المرجع السابق، ص446.

(14) انظر: المرجع السابق، (ج929/2).

(15) المرجع السابق، (ج929/2).

(16) المرجع السابق، (ج929/2).

(17) المرجع السابق، ص815.

(18) المرجع السابق، ص650.

9- شرحه للمفردات وذكر اللغات: وأما شرحه للمفردات يكمن في تفسيره معاني المفردات، من ذلك قوله عقب بيت الشعر:

وقَــدْ نَغْنَــى بهَــا ونَــرَى عُصُــوراً بهَــا يَقْتَــدْنَنا الخُــرُدَ الخِــدَالَا[1]

"الخُرْدُ: الحبيباتُ من النساءِ، والخِدَال الغِلاظُ الساقين"[2].

وأما ذكره للغات يكون من خلال قوله اللغات في (نِعْمَ وبِئْسَ) : "هذه أربع لغات: نَعِمَ وبَئِسَ ونَعْمَ وبَأْسَ ونِعِمْ وبِئِسْ ونِعْم وبِئْس"[3].

10- قيامه بتصويب متن التسهيل لابن مالك، من ذلك قوله بعد قول ابن مالك: (ولا تستعمل إحدى في تنييفٍ وغيرِهِ دون إضافة) "هذا ليس بجيد والصواب في إصلاح لفظ التسهيل أن يقال ولا تستعمل إحدى في تنييف دون إضافة ..."[4].

11- إشارته إلى فن الإعراب مع تصحيحه لإعراب النحاة للشواهد النحوية، من ذلك قوله في زعم بعض النحاة أن (رُبَّ) "اسم بدليل الإخبار عنها في قول الشاعر:

إن يَقْتُلُــوكَ فــإنّ قَتْلَــكَ عــارٌ عَلَيْــكَ ورُبَّ قَتْــلٍ عَــارُ [5]

فرُبَّ مبتدأ وعارٌ خبر. والصحيح أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة لقتل والتقدير رُبَّ قَتْلٍ هُو عار"[6].

12- بعده عن الإطالة في الكلام الذي لا فائدة في ذكره مع تجنبه التكرار، وهذا ما نلحظه في قوله: "من عند قوله ناصبةً لاسم إلى آخر الأحمر قد كرره المصنف في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر وكتبنا شواهد هذه الألفاظ المتقدمة كلها فلا يمكن إعادتها هنا لأنها ليس فيها

---

(1) البيت للمرار الأسدي في سيبويه، الكتاب (ج78/1) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج248/1) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج705/4) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج186/3).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج448/1).

(3) المرجع السابق، (ج585/2).

(4) المرجع السابق، ص570.

(5) البيت لثابت قطنة العتكي في شعره (ق3/18 ص49) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج276/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج89/1). ولكن رواية البيت في شعره على خلاف ما ورد في هذا البيت بقوله:

إن يَقْتُلُــوك فَــإن قَتلــك لَــمْ يَكُــن عــاراً عَلَيْــكَ وَبَعْــضَ قَتْــلٍ عَــارُ

(6) السلسيلي، شفاء العليل (ج674/2-675).

فائدة"[1]. وقوله أيضاً: "قُلْتُ وهذه المسألة معروفة للشيخ رحمه الله فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها والله أعلم"[2].

13- تفسيره وتوضيحه كلام ابن مالك، مثال ذلك قوله في باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً: "ظاهر قوله فصاعداً جوازُ تنازُعِ أكثر من ثلاثةٍ وكذا ظاهرُ كلام ابن عصفور والمسموع إنما هو ثلاثةٌ"[3].

14- شرحه معنى الأبيات الشعرية مبيناً مغزى فهمه هذه الأبيات، وذلك نحو قوله في بيت الشعر القائل:

نَحْـــــنُ الأُلَـــــى فَـــــاجْمَعْ جُمُـــــو عَـــــكَ ثُـــــمَّ وجِّههـــــم إلينَـــــا[4]

"أي نحنُ الأولى عرفتَ عدمَ مبالاتهم بأعدائهم وفُهِمَ هذا مِنْ قوله فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وجِّههم إلينَا"[5].

15- إكثاره من الإشارة إلى الضمير (أي) وتبيينه، وذلك زيادة للتوضيح والتبسيط للقارئ، وذلك نحو قوله: "(ثم أولئك وقد يُقصران) أي أُلاءِ فيقال أُلَى وتُقصرُ أولئك فيقال أولاك وألا للرُّتبةِ القريبة وأوليك للرُّتبةِ الوُسْطى"[6].

16-إكثاره من الأمثلة في كل مسألة من مسائل الشرح، ومثال ذلك قوله: "(تحقيقاً أو تقديراً) مثال التحقيق رجل فهو دالٌ على مسماه تحقيقاً ومثال التقدير أحد جزأي العلم المضاف كامرئ القيس"[7].

17-إشارته إلى مسائل الخلاف ومذاهب النحاة فيها، وذلك نحو قوله: "وأما المنون ففيه خلافٌ. ذهب البصريون إلى جواز إعماله. والكوفيون إلى المنع"[8].

---

(1) السلسيلي، شفاء العليل (ج917/2).

(2) المرجع السابق، ص793.

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج445/1).

(4) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ق12/46 ص119) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج183/2) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج42/1) وابن الشجري، مختارات شعراء العرب (ج39/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج458/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج289/2) والزبيدي، تاج العروس (ج381/40).

(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج251/1).

(6) المرجع السابق، ص256.

(7) المرجع السابق، ص96.

(8) المرجع السابق، (ج650/2).

18- اعتماده على صيغة السؤال والجواب، متمثلاً في استعماله مجموعة من الألفاظ نحو (فإن قلت. قلت)[1]، و(فإن قيل. قيل)[2]، أو عبارة عن أسئلة وأجوبة بينه وبين شيخه السُبكي، من مثل (سألت. فأجاب)[3]، و(فقلت له. فقال)[4]، و(قال. فقلت له)[5]، و(فسألت. فكتب لي)[6].

(1) انظر: السلسيلي، شفاء العليل (ج286/1).
(2) انظر: المرجع السابق، ص117.
(3) انظر: السلسيلي، شفاء العليل (ج293/1).
(4) انظر: المرجع السابق، ص293.
(5) انظر: المرجع السابق، ص293.
(6) انظر: المرجع السابق، (ج698/2).

سادساً: منهج ناظر الجيش:

يتميز منهج ناظر الجيش في شرحه لكتاب التسهيل في النقاط الآتية :

1- بدأ ناظر الجيش شرحه بمقدمة خصها بالحمد ثم أعقبها بالصلاة والسلام على رسوله- صلى الله عليه وسلم- مُثنياً القول على التسهيل وشرحه لابن مالك، وكذلك على شرح شيخه أبي حيان[1]، مُظهراً سبب تأليف شرحه في أنه أراد أن يضع شرحاً على التسهيل يجمع بين شرح ابن مالك وشرح أبي حيان، من بعد ما رآه من تحامل أبي حيان على ابن مالك في الرد والمؤاخذات، وإطالته في شرحه عن المقصود، ومن غموض فهم شرح ابن مالك من بعد ما اتصف بالقصور في عدم تتميمه، ووضوح مقاصده[2]، فيقول: "وأن أضع على هذا التصنيف ما هو جامع لمقاصد الشرحين وأتوخى الجواب عما يمكن من مؤاخذات الشيخ ومناقشته بالبحوث الصحيحة والنقود الصريحة، مع ذكر زيادات انفرد بها هذا الكتاب وتنقيحات يرغب فيها المتيقظون من الطلاب؛ فشرعت في ذلك مستمداً من الله تعالى أن يوفقني لسبيل الرشاد، وأن يهديني للتبصر والسداد، وأن يعينني بتوفيقه على بلوغ الغرض وإكمال المراد. وسميته: تمهيد القواعد، راجياً أن المقتصر عليه يستغني به عن مراجعة سواه ويدرك منتهى أمله من هذا العلم وغاية متمنّاه"[3]. ثم أردفها بخاتمة تحدث فيها عن مدى انشغاله في تأليف هذا الشرح على رغم ما واجهه من صعوبات في إتمام شرحه، فيقول: "فعند ذلك بادرت إلى الشروع في إتمام هذا الكتاب رغبة في انتفاع الطلاب، وجزيل الأجر والثواب، وأسهرت الجفن في إكماله، وأيقظت العزم من سنة الكرى، وإن كان لم يقف في سائر أحواله، وتوجهت إلى ذلك مستعينا بالله تعالى؛ فإنه ذو الفضل الجزيل وهو حسبنا ونعم الوكيل"[4].

2- ترسم ناظر الجيش خُطى ابن مالك في الأبواب والفصول التي جاءت في التسهيل، فهو يعرضها كما هي من غير تقديم ولا تأخير، وإن كان يسردُ مجموعة من الأبحاث والتنبيهات التي قد تصل إلى عشرة أبحاث، أو أمور تتعلق بالباب. كما ويستغني ناظر الجيش عن شرح أحد الفصول؛ لأنَّ المُصنف استوفى ذلك، كقوله في فصل ما يُلحق بالتحذير والإغراء:

(1) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج107/1).

(2) انظر: المرجع السابق، ص109-110.

(3) المرجع السابق، ص110.

(4) المرجع السابق، ص112.

"وكلامه في هذا الفصل جليٌّ مستغنٍ عن الشرح"[1] أو يتم الأقسام التي ترك المُصنف الحديث عنها.

3- اتبع ناظر الجيش طريقة ذكر المتن مسبوقاً بالحرف (ص)، ثم القيام بالشرح مسبوقاً بالحرف (ش)، ثم أنه بعد أن يذكر المتن يبدأ مباشرة بقول ابن مالك في شرحه للمتن شرحاً حرفياً، وقد يصل إلى صفحات متعددة، ثم يورد بعد ذلك مجموعة من الأبحاث والتنبيهات، أو أمور تتعلق بالمسألة. وقد صرح بعمله هذا، بقوله: "ثم أنا أورد كلام المصنف أولاً، فإذا انتهى أتبعته بما يتعين الإشارة إليه، والتنبيه عليه"[2].

4- يذكر ناظر الجيش كلام المصنف في كتبه الأخرى، ولاسيما كتابه شرح الكافية الشافية، ثم يعرج على ذكر ما قاله ابنه بدر الدين الذي أكمل شرح والده، ثم يذكر الأمور التي تتعلق بالنص المشروح، وهذا ما نلمسه في قوله: "وبعد فأنا أورد كلامه في شرح الكافية، ثم كلام ولده، ثم أشير إلى ما لا بدَّ منه مما يتعلق بالكلمة المذكورة أعني (إذن)"[3]. وأيضاً قوله في مسألة إضمار (أن) وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بالأجوبة الثمانية: "ولنبدأ بذكر كلامه في شرح الكافية ثم بذكر كلام الإمام بدر الدين ثم نعود إلى لفظ الكتاب وذكر ما تيسر إن شاء الله تعالى"[4].

5- اعتماده على صيغة السؤال والجواب بكثرة من أجل تقريب المسائل للقارئ في أثناء الأسئلة القائمة على الافتراض العقلي، ثم الإجابة عنها، ومن الألفاظ التي عبر بها عن هذا الأسلوب (قيل. والجواب عن ذلك)[5]، و(فقيل. والجواب)[6]، و(فإن قيل. قيل)[7]، و(فإن قيل. فالجواب)[8]، و(قد يقال . والجواب)[9]، و(فيقال . وقد يجاب عن ذلك)[10]. ومثال ذلك قوله:

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3689/6).

(2) المرجع السابق، (ج1772/4).

(3) المرجع السابق، (ج4154/8).

(4) المرجع السابق، ص4191-4192.

(5) انظر: المرجع السابق، (ج151/1-152).

(6) انظر: المرجع السابق، ص152-153.

(7) انظر: المرجع السابق، ص184.

(8) انظر: المرجع السابق، (ج1777/4).

(9) انظر: المرجع السابق، (ج2363/5).

(10) انظر: المرجع السابق، (ج4318/9).

"فإن قيل: إذا كان المراد ما ذكرت، فلأي شيء قدم لفظ مستقل؟ أجيب عنه: بأنه لو لم يقدمه لوليه تحقيقاً أو تقديراً، فيوهم ذلك أنهما راجعان إليه وهما قسمان للدال لا للمستقل"[1].

6- اهتمامه كثيراً بالتنبيه على انتهاء كلام منقول، أو شرحٍ ما، بكتابة كلمة (انتهى)[2] في نهايته، نحو قوله: "قال سيبويه: ومن العرب من يقول هَنُوكَ وَهَنَاكَ وَهَنِيكَ، ويقولون: هَنَوَانِ فيُجرونه مجرى الأبِ"[3].

7- استعانته بأسلوب الحوار، نحو: كلمة (واعلم)[4]، و(لك أن تقول:)[5]، و(وقد علمت)[6]، و(الذي ينبغي)[7]، و(لقائل أن يقول:)[8]، و(نعود إلى)[9]، و(الذي علمناه)[10].

8- إصداره أحكاماً على صحة الآراء النحوية تدلل على براعته في الصناعة النحوية فهو ليس مجرد ناقل للآراء، وأمثلة هذه الأحكام عبارة (وهو نقد جيد)[11]، و(هو جيد)[12]، و(هو اعتذار جيد صحيح)[13]، و(هذا باطل)[14]، و(ليس هذا القول بصحيح)[15]، و(ليس بجيد)[16]، و(هو مردود)[17]، و(ليس هذا استدراكاً)[18].

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج134/1).

(2) انظر: المرجع السابق، ص134-136-143-146-147-148-149.

(3) المرجع السابق، ص184.

(4) انظر: المرجع السابق، ص265.

(5) انظر: المرجع السابق، ص240.

(6) انظر: المرجع السابق، ص143.

(7) انظر: المرجع السابق، ص155.

(8) انظر: المرجع السابق، ص166.

(9) انظر: المرجع السابق، ص173.

(10) انظر: المرجع السابق، ص229.

(11) انظر: المرجع السابق، ص168.

(12) انظر: المرجع السابق، ص228.

(13) انظر: المرجع السابق، ص225.

(14) انظر: المرجع السابق، ص247.

(15) انظر: المرجع السابق، ص297.

(16) انظر: المرجع السابق، ص306.

(17) انظر: المرجع السابق، ص346.

(18) انظر: المرجع السابق، ص176.

9- عنايته الشديدة في استخدام ألفاظ جزلة توحي بحرصه على ربط موضوعات الشرح ببعضها البعض بطريقة منظمة دون تقديم أو تأخير، وذلك نحو:(قد تقدم)[1]، و(تقدم أن)[2]، و(كما تقدم)[3]، و(كما سيأتي)[4]، و(فيما تقدم)[5]، و(كما ستعرف)[6].

10- عنايته بذكر المناسبة بين الأبواب والفصول والفروع وذلك نحو قوله في باب المضمر:" وإنما أخر المنادى والمضاف فذكرهما في أثناء الكتاب؛ لأنَّ الأول منصوب، والثاني يجر ما بعده؛ فناسب ألا يذكرا إلا بعد الدخول في أبواب المعربات وذكر المرفوعات والمنصوبات"[7].

11- شروعه بعمل مقدمة قبل البدء في الشرح لكل باب من الأبواب النحوية، وذلك مثل قوله في باب إعراب الصحيح الآخر: "لما فرغ من شرح الكلمة وذكر أقسامها، وشرح الكلام وما يتعلق بذلك، وكان المقصود من علم النحو تصحيح الكلام، وكان ذلك لا يتم إلا بالإعراب شرع في ذكره، ويلزم من ذلك التعرض لذكر المعرب والمبني من الكلمات الثلاث..."[8].

وقوله أيضاً في باب العدد: "لما كان العدد مفتقراً إلى التمييز وصل بابه ببابه، وقدَّم فيه الكلام على العدد المميز بمنصوب ولا بدَّ في الترجمة من مضاف محذوف والتقدير: باب اسم العدد، واسم العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء، وأصوله اثنتا عشرة كلمة..."[9].

12- تفسيره وتوضيحه لكلام ابن مالك من خلال استخدامه ألفاظاً تساعد في تبسيط وتقريب الأحكام النحوية لدى القارئ، نحو (ومفهوم كلامه)[10]، و(المراد)[11]، و(مقصود المصنف من هذا الكلام)[12]، ومثال ذلك قوله: "وأفاد بقوله: من حركةٍ أو حرفٍ أو سُكونٍ أو حذفٍ أمرين: أحدهما: إيضاح الإجمال الذي في لفظ ما. الثاني: الإعلام بأن الإعراب منحصر فيما ذكره"[13].

---

(1) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج132/1).
(2) انظر: المرجع السابق، ص133.
(3) انظر: المرجع السابق، ص144.
(4) انظر: المرجع السابق، ص142.
(5) انظر: المرجع السابق، ص207.
(6) انظر: المرجع السابق، ص280.
(7) المرجع السابق، ص447.
(8) المرجع السابق، ص223.
(9) المرجع السابق، (ج2399/5).
(10) انظر: المرجع السابق، (ج352/1).
(11) انظر: المرجع السابق، ص396.
(12) انظر: المرجع السابق، (ج2806/6).
(13) المرجع السابق، (ج225/1).

13- اهتمامه بذكر اللغات المتعلقة باللفظ الواحد، من ذلك قوله: "واعلم في مرء ثلاث لغات: إحداها: فتح الميم مطلقاً وهي لغة القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾(1) الثانية : ولم يذكرها المصنف إنما ذكرها الشيخ : (كسر الميم مطلقاً).الثالثة : إتباع الميم الهمزة في حركات الإعراب"(2).

14- عنايته بتعريف المصطلحات والحدود ، وذلك نحو قوله: "واعلم أن اللفظ هو الصوت الذي يعتمد على مقاطع الحروف، واحترز بذلك من الصوت الساذج"(3).

15- إشارته لكافة نسخ كتاب التسهيل لابن مالك متخيراً النسخة الأصح في إتمام الآراء النحوية وإكمال النقص فيها، ومثال ذلك قوله في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به: "والضمير في (به) يرجع إلى شرح لا إلى الكلام، كما توهمه بعضهم، وقد وقفت على هذه الترجمة في نسخة من نسخ هذا الكتاب، ذكر المصنف بخطه عليها أنها النسخة الأولى فقال فيها: "باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام"(4).

16- استخدامه لألفاظ المعلمين المنبهة للطلبة، نحو: (ثم ها هنا أبحاث)(5)، و(ثم ها هنا تنبيه)(6)، و(ثم ها هنا بحثان)(7)، و(ثم ها هنا تنبيهات)(8)، و(ثم ها هنا أمور ينبه عليها)(9).

17- استخدام ناظر الجيش مصطلحات البصريين والكوفيين في موضع واحد مع ذكره مبررات كل مصطلح على وجه يبرر سبب تسميته عند كل فريق، ومن ذلك قوله في ضمير الفصل: "الضمير المسمى فصلاً عند البصريين، وعماداً عند الكوفيين كهو من قولك: حَسِبْتُ زَيْداً هُوَ الكريم. فسمي فصلاً للفصل بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً. وسمي عماداً لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان"(10).

---

(1) [الأنفال: 24].

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج271/1).

(3) المرجع السابق، ص128.

(4) المرجع السابق، ص127.

(5) انظر: المرجع السابق، ص131.

(6) انظر: المرجع السابق، ص154.

(7) انظر: المرجع السابق، ص156.

(8) انظر: المرجع السابق، ص487.

(9) انظر: المرجع السابق، (ج643/2).

(10) المرجع السابق، (ج565/1).

18- إشارته إلى التلخيص بعد ذكر المسألة واستيفاء آرائها وما يتعلق بها من أحكام، مستخدماً ألفاظاً دالة على ذلك نحو (انتهى مُلخصاً)[1]، و(فتلخص)[2]، و(تبين من هذا)[3]، و(فحاصله)[4]، ومثال ذلك قوله: "ومُلخص ما ذكره المصنف أن المحمول على المثنى في الإعراب بالنسبة إلى المدلول: ثلاثة أقسام: ما مدلوله واحد وما مدلوله اثنان وما مدلوله أكثر من اثنين..."[5].

19- تعرضه كثيراً لمسائل الخلاف التي تدور بين النحاة البصريين والكوفيين، وذلك نحو قوله في ضمير من الضمائر المنفصلة وهو الضمير(أنا) "أما أنا فذهب البصريون إلى أن أصله الهمزة والنون، وأن الألف فيه زائدة يؤتى بها للوقف، كما يؤتى بها السكت؛ بدليل حذفها في الوصل، وبأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم الطائي: هَذا فَزْدِي أَنَّه. وذهب الكوفيون إلى أن الألف أصل أيضاً؛ بدليل إثباتها في قول حميد بن ثور[6] :

أَنَــــا سَــــيْفُ العَشِــــيرَةِ فَــــاعْرِفُونِي حُمَيْــــداً قَــــدْ تَــــذَرَّيْتُ السَّــــنَامَا"[7]

20- إبرازه الشواهد النحوية التي تتمحور عليها الأبيات الشعرية، من ذلك قوله في بيت الشعر:

عَــلَا زَيْــدُنَا يَــومَ النَّقَــا رَأْسَ زَيْــدكُم بَــأَبْيَضَ مَاضِــي الشَّــفْرَتَينِ يَمَــانِي[8]

الشاهد فيه: إضافة زيد إلى ضمير المتكلم، وكذا إضافة زيد الثاني إلى ضمير الخطاب"[9].

---

(1) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج146/1).
(2) انظر: المرجع السابق، ص485.
(3) انظر: المرجع السابق، ص161.
(4) انظر: المرجع السابق، ص340.
(5) المرجع السابق، ص325.
(6) البيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه (ص133) والزمخشري، أساس البلاغة (ج312/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج194/2-195) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج499/1) والزبيدي، تاج العروس (ج208/34) وبلا نسبة في ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج124/2) والفارابي، معجم ديوان العرب (ج132/4) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج205/1) وابن جني، المنصف (ج10/1-11) والأصبهاني، المجموع المغيث (ج37/1) وابن يعيش، شرح المفصل (ج304/2) وابن الأثير، البديع (ج7/2) وزين الدين الرازي، مختار الصحاح (ص24) وابن منظور، لسان العرب (ج37/13) والقسطنطيني، خير الكلام (ص21)..
(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج498/1-499).
(8) البيت لرجل من طيء في العيني، المقاصد النحوية (ج1297/3) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج165/1) والبيت بلا نسبة في ابن الأثير، البديع (ج37/2) وابن مالك، شرح التسهيل (ج147/1) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج119/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج620/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج224/2).
(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج620/2).

المبحث الثالث : ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول : موازنة بين الشروح.

- **أسماء الشروح:**

من الجميل أن أغلب شروح التسهيل قد حفظت لابن مالك فضله وذكره، فعند الحديث عن أسماء كتب أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل، فإنها تتوزع إلى قسمين، هما:

أولاً: أربعة منها تناغمت أسماؤها مع مسمى كتاب تسهيل الفوائد لابن مالك، وهي:

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش.

ثانياً: كتابان منها سُميا بالشرح فقط، وهما:

- شرح التسهيل للمرادي.
- شرح خطبة التسهيل لابن هشام الأنصاري.

- **خُطب الشروح:**

اتجه أبو حيان وجميع تلاميذه شارحو التسهيل في وضع خُطبة في مقدمة شروحهم، عازمين الخُطى في بيان مناهجهم وأهدافهم من الشرح، إضافةً إلى تسميتهم الشرح مع تنوع بين الشروح في ذكر الخُطبة من حيث الإطالة والاختصار، وذلك بحسب ما تقتضيه طبيعة منهج كل شارح منهم للخُطبة.

- **عرض متن الشروح:**

انتهج أبو حيان وتلاميذه شارحو التسهيل طريقة واحدة في شرحهم متن التسهيل، إلا أنَّ هناك اختلاف يسير بينهم في طريقة تناول بعض الجزئيات، وهي طريقة تتبع الكتاب بنصه أي – طريقة التجزئة – وهي الطريقة التي يأخذ فيها شارح المتن فقرة أو فقرات تطول عند بعضهم، وتقصر عند بعضهم الآخر، وقد يكون الشارح متابعاً للمصنف في مقدار الفقرة التي يتناولها، وقد يكون غير ذلك. ولكن نوع الفصل بين قول المصنف والشارح بفاصل محدد تختلف من شرح لآخر، ويظهر ذلك في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يستخدم الرموز الحرفية للفصل بين كلام المصنف والشارح كـ(ص) للدلالة على كلام المصنف، والرمز (ش) للدلالة كلام الشارح.

ومن الشراح الذين اتبعوا هذه الطريقة: أبو حيان وتلميذيه المرادي وناظر الجيش.

الاتجاه الثاني: يستخدم نظام الأقواس ( ) للفصل بين كلام المصنف والشارح من خلال وضع الأقواس حول قول مصنف المتن.

ومن الشراح الذين اتبعوا هذه الطريقة: ابن هشام، وابن عقيل، والسلسيلي.

- **أسلوب الشروح:**

تنوعت أساليب شروح التسهيل بتنوع سعة العلم، وغزارة المعلومات التي تتباين من شارح لآخر، ومن أهم مميزات هذه الشروح ما يلي:

أولاً: مقدمة المتن (الخُطبة):

انقسم شارحو التسهيل في اهتمامهم بخُطبة التسهيل، على النحو الآتي:

1– اثنان قاما بشرح خُطبة التسهيل لابن مالك، والتعليق عليها، وهما: ابن هشام، وناظر الجيش.

2– ثلاثة تجاوزا خُطبة التسهيل، ولم يشرحوها، وهم: أبو حيان وتلميذيه المرادي، والسلسيلي.

3– واحد قام بذكر خُطبة التسهيل دون أن يشرحها، وهو: ابن عقيل.

ثانياً: آلية شرح متن التسهيل:

لم تسرْ آلية شروح أبي حيان وتلاميذه على نسق واحد، بل تنوعت إلى ثلاثة أقسام:

الأولى: طريقة تسير وفق نسق منظم في شرح كل باب أو فصل من متن التسهيل، فتبدأ بتمهيد، ثم تفصيل يتعلق بتوضيح القضايا الخاصة بالشرح، وتفسير المفردات، ثم تقدم إجمالاً في نهاية الشرح، ومن أصحاب هذه الطريقة: أبو حيان، وناظر الجيش.

الثانية: طريقة تعددت فيها الطرق والآليات في الشرح فتارةً يذكر فيها تمهيد للباب أو الفصل وتارةً تتجه إلى الإجمال، وتارةً أخرى تتجه إلى التفصيل، وقد تمثل هذه الطريقة: المرادي.

الثالثة: مباشرة الشرح دون نسق معين، وقد ارتاد هذه الطريقة: ابن هشام، وابن عقيل، والسلسيلي.

ثالثاً: متن الشروح:

تباينت شروح التسهيل عند أبي حيان وتلاميذه من حيث الحجم والسهولة والصعوبة فتارةً يميل بعض منها إلى التسهيل والإيجاز وتارة أخرى تميل إلى الإطالة والاستفاضة، ومنها ما يجمع بين الاثنين، فتتوزع الشروح وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

الأول: موجز مباشر: وهو الذي انماز بالإيجاز الشديد الذي قد يصل إلى أن يكون إيجازاً مخلاً كشرح ابن هشام، والسلسيلي.

الثاني: متوسط: وهو الذي يجمع بين الإطالة والاختصار والسهولة والصعوبة، ويمثله المرادي، وابن عقيل.

الثالث: مطول: وهو الذي يميل إلى الصعوبة لكثرة مسائله، واتساع قضاياه، وافتراضاته، وتنوع علومه كالتذييل والتكميل لأبي حيان الذي أحس بهذه الإطالة فاختصره في كتاب آخر سماه ارتشاف الضرب من لسان العرب. وكذلك شرح ناظر الجيش الذي بُعد بمنزلة ثلاثة شروح؛ لأنه جمع فيه كلام ابن مالك، وكلام أبي حيان، وكلام الشارح نفسه.

رابعاً: الشواهد والأمثلة:

من المعلوم أن شروح أبي حيان وتلاميذه مليئة بالشواهد والأمثلة على مختلف أشكالها وألوانها متراوحة في قلتها وكثرتها على حسب حجم الشرح، وسعة علم الشارح وثقافته. وعلى العموم لقد اتسمت كتب أبي حيان وتلاميذه بأنها مدرسة الشواهد، وصناعة الأمثلة، والاستدلال بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأقوال العرب، وأمثالهم وأشعارهم.

وما يلفت الانتباه أن السمة العامة على هذه الشروح أن الشواهد والأمثلة لم تختلف فيها إلى حد كبير؛ فهي في الغالب الأعم متشابهة، ومكررة.

خامساً: مصادر الشروح:

لا شك في أن نظرة يسيرة إلى الشروح بكل دقة وتمعن وتأمل ستظهر الفارق في المصادر، ونوعيتها، ويتصدرها أبو حيان، ثم ناظر الجيش، ثم المرادي وابن عقيل والسلسيلي وابن هشام.

سادساً: التنظيم والترتيب لأبواب وفصول الشروح:

لقد سار أبو حيان وتلاميذه شارحو التسهيل على المنهج التنظيمي والترتيبي الذي وضعه ابن مالك، وهذا أمرٌ منطقي؛ لأنهم شراح لكتابه، فتوزعوا إلى قسمين:

الأول: سار على نفس نهج ابن مالك صاحب متن التسهيل في ترتيب الموضوعات، وما يتعلق بها من أبواب وفصول إلا أنهم أدرجوا عليه عدد من الاستدراكات، والردود والاعتراضات؛ بسبب إدراجه بعض الأبواب في غير محلها، أو مخالفته النحاة في عنوان الباب، أو عدم إفراده باباً لبعض الموضوعات، وقد تمثل هذا القسم: أبو حيان.

الثاني: التزم بالأبواب والفصول التي وضعها المصنف دون تقديم أو تأخير فيها، أو تعليق على مسميات الأبواب وترتيبها، ولكن مع إضافة العديد من المسائل، والأبحاث، والتنبيهات، والفوائد، والتعليقات، التي تندرج ضمناً تحت هذه الأبواب، والفصول، وقد انتهج هذا القسم تلاميذ أبي

حيان، وهم: المرادي، وابن عقيل، والسلسيلي الذي دمج أربعة فصول في شرحه في فصول أخرى قبلها، وناظر الجيش.

المطلب الثاني : أهمية الشروح:

أولاً: أهمية كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:

يُعدُ كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل من أوفى الشروح وأوسعها قد جمع فيه أبو حيان كل ما تناثر من آراء النحاة المتقدمين على اختلاف مشاربهم ومنازعهم، ووسمه بأنه كتابٌ "قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وفَرَعَ بما حازه تآليف الأصحاب"[1]. فشرح أبو حيان التسهيل شرحاً مفصلاً، وهو الذي فتح الباب على مصراعيه لمن جاء بعده، وكان قد التزم أن لا يقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه، أو التسهيل، أو مصنفاته، فقد قال القدماء عن هذا الشرح وكتاب (ارتشاف الضرب) إنه لم يؤلف في العربية أعظم منهما، ولا أحصى للخلاف والأحوال[2].

وقد وصف ناظر الجيش[3] شرح شيخه أبي حيان بقوله: "أمتع الله تعالى بفوائده الجمة، وأهدى إلى روحه روح الرضا والرحمة، ففتح مغالقه المعضلة، وفك تراكيبه المشكلة، وعمل على تفصيل مبانيه المجملة، فتم بذلك التكميل الأرب، وأقبل المشتغلون ينسلون إليه من كل حدب، ثم اقتضت هممه العلية ومقاصده المرضية أن يضيف إلى ما شَرَحَ شَرْحَ بقية الكتاب؛ ليكون مصنفاً مستقلاً وغماماً على المتعطشين مستهلاً؛ فوضع كتاباً كبيراً سابغ الذيول جمّ النقول، غزير الفوائد كثير الأمثلة والشواهد أطال فيه الكلام ونشر الأقسام".

وقد وسم عبد القادر المكي[4] شرح أبي حيان بأنه قد: "فتح مقفله، وأوضح مشكله، وأحيا منه ما كان مُواتاً، وجدد ما عاد رُفاتاً، وجَسَّر الناس على قراءته، وحضَّهم عليه، ورغبهم فيه، وأرشدهم إليه، وشرحه الشرح الذي سارت به الركبان، وعَمَّ النفع به سائر الأقطار والبلدان".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب (ج3/1-4).

(2) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج282/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج109/1).

(4) عبد القادر المكي، هداية السبيل (ج2/1).

وقال المرابط الدلائي[1] عن أبي حيان في شرحه: "بأنه عميد من خاض غمار هاتيك اللجج، وغاص في قعر تيار ذلك الثبج، لاستخراج فرائده المكنونة، واحتياز فوائده المصونة، فإنه المسهل لما وعر من مسالكه، وعسر على سالكه".

ويعد شرح أبو حيان الركيزة الأساس لأي شرح على التسهيل، إذ كان الشراح يستنيرون به، فيزيدون، أو يقللون، أو يعترضون، أو يوافقون، فلم يخل شرح من ذكر أبي حيان وشرحه، وكان حضوره القوي واضحاً في شروح النحاة كعالم، ونحوي من أكابر العلماء والنحاة.

فالشيخ أبو حيان لم يترك شاردة، ولا واردة إلا وذكرها في شرحه، وليس هذا فحسب بل حلل التسهيل تحليلاً شاملاً، ناقش فيها آراء ابن مالك، واستدرك عليه في كثير من المسائل، واعتذر في بعض المسائل التي تبين من ظاهرها أنها تخالف ما ذهب إليه في كتبه مثل الألفية وشرح التسهيل، وشرح الكافية.

كما احتوى شرحه على الكثير من المسائل الخلافية بين البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والأندلسيين، والمغاربة، ناهيك عن ذكره آراء العلماء التي لا عد لها ولا حصر، ولا سيما أنه يعد موسوعة شاملة حفظت أغلب آراء نحاة الأندلس ومؤلفاتهم النحوية واللغوية التي طوى عليها الزمن فأفقدها أثرها عبر التاريخ، فساهم في ذكره لهذه الآراء في الحفاظ على الثروة النحوية والصرفية واللغوية التي يمتلكها نحاة الأندلس منذ قرون والتي من شأنها رفع النحو العربي إلى أعلى مستوياته في ازدهار اللغة العربية وتطورها. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل قوة شخصيته، ومكانته العلمية، وقدرته على حفظ وفهم آراء النحاة، واستنباط عللها وأحكامها، وما ذهبوا إليه، فلم يكتف بنقل ما ورد عنهم فقط، بل كان يناقش آراءهم وعللهم، ويبين موقفه منها، مستنداً إلى الدليل الواضح، والنظر الثاقب.

ثانياً: أهمية كتاب شرح التسهيل للمرادي:

يعد شرح المرادي شرحاً مفيداً جعل فيه تسهيل ابن مالك يسيراً للقارئ والباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرابه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفاً دانياً طيب الرائحة حلو المذاق، ومفتاحاً لكل طارق لأبواب النحو. فكان مصدراً وثيقاً للنحاة والصرفيين ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعته وحسن لباقته واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والاقتداء بهم.

---

(1) المرابط الدلائي، نتائج التحصيل (ج90/1).

هذا وقد ظهرت شخصية المرادي في شرحه، وبانت قوته وعلمه، وتجلت فيه مواهبه وأفكاره، وآراؤه، فقد أكثر فيه من ذكر المسائل الخلافية، والآراء النحوية، وبيان نسبتها لأصحابها، وهذا الشرح يميل إلى الاختصار والإيجاز، ويبتعد عن المناقشات النحوية والصرفية التي دارت في بعض شروح التسهيل، لخص فيه المرادي شرح التسهيل لابن مالك عن كتاب التذييل والتكميل بإيجاز، مع ذكره آرائه في مؤلفاته كالألفية وشرح التسهيل وغيرها مما يدل على مدى اطلاعه على مصنفات ابن مالك ومدى تأثره بها. وتأثر أيضاً بشرح أبي حيان، فأخذ عنه مادته ومصادره.

ولأهمية شرحه نجد الكثير من علماء النحو قد نقلوا الكثير من شرح المرادي في مؤلفاتهم كالدماميني، والشمني، والأشموني، وخالد الأزهري، والسيوطي، وغيرهم.

ثالثاً: أهمية كتاب شرح خطبة التسهيل لابن هشام:

هو شرح في غاية الإيجاز والاختصار عكف فيه مؤلفه على شرح خُطبة التسهيل لابن مالك في أوراق عدتها أربع وخمسين ورقة سعى ابن هشام فيها إلى تتبع ألفاظ ابن مالك، وإن كان لم يستوعبها كلها بالشرح والتفصيل، ويغلب على هذا الشرح استدراكات على ابن مالك صاحب المتن في شرحه، وكذلك على شيخه أبي حيان في كتابه التذييل والتكميل في كونهما لم يشرحا خطبة كتاب التسهيل. الأمر الذي دعاه في الإفاضة بذكر تلك الاستدراكات، وعلى الرغم من صغر حجمه إلا أنه يشتمل على نكت وفوائد نحوية وصرفية، ولغوية، وبلاغية، وإملائية تتعلق برسم الحروف وكتابتها.

ومن الجديد الذي يلفت نظر القارئ رفع سمو ابن هشام في مشاركاته في العلوم البلاغية في هذا الشرح على نحو لا يظهر في سائر كتبه، كما ويشيع في هذا الشرح الموجز تأملات بارعات في المعاني، ودروس عملية في العناية بالمعنى مع اللفظ.

رابعاً: أهمية كتاب المساعد في شرح تسهيل الفوائد لابن عقيل:

يعد كتاب المساعد لابن عقيل شرح موجز وتعليق مختصر يجمع بين الإطالة والاختصار إلا أنه يُوفي بحاجته، ويحقق مقصوده ومراده بأسلوب مبسط في غاية الوضوح والبيان لكونه يمتاز بفوائد ووقفات نحوية، وصرفية، ولغوية، وإحاطته بتقارير وافية ومناقشات موضوعية هادئة لمذاهب النحاة وآرائهم.

وقد أظهر ابن عقيل في شرحه اهتماماً واضحاً بالشواهد النحوية بمختلف أنواعها من القرآن الكريم، والقراءات، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العرب المأثورة، ولغاتهم المتعددة. سبيله في ذلك سبيل ابن مالك في تسهيله وشرحه.

خامساً: أهمية كتاب شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي:

يعد كتاب شفاء العليل للسلسيلي من الشروح المهمة لتسهيل ابن مالك، التي تجلت فيه براعة مؤلفه في عرض المادة العلمية بأسلوب يسير بعيد عن التعقيد، إلا أنه يميل إلى الاختصار والإيجاز، ويبتعد عن المناقشات النحوية فهو يبرز آراء نحوية وصرفية، ولغوية، ومسائل خلافية مكللة بالشواهد بمختلف أنواعها تعزيزاً للقاعدة النحوية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعة ثقافة السلسيلي واطلاعه على المصادر النحوية لدى المتقدمين والمتأخرين إلى عصره على حد السواء.

سادساً: أهمية كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش:

يعد هذا الكتاب موسوعة نحوية شاملة تضمنت شروح التسهيل، فهو شرح مع ذكر خلاصة لأهم الشروح، كشرح ابن مالك، وشرح أبي حيان، وشرح الشارح نفسه، بالإضافة لكونه جامعاً للمباحث النحوية التي جمعت من مصادر متعددة ومتنوعة من مؤلفات النحاة وأقوالهم سواء أكانت مشهورة أو مغمورة، والتي تشتمل على الآراء والأحكام النحوية والصرفية، والمسائل الخلافية، والفوائد والتنبيهات المهمة والمفيدة في معرفة دقائق النحو.

كما ويحتوي على الأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان على ابن مالك التي تظهر مدى انتصاره لابن مالك وفق رؤيته الصحيحة في بلورة الأحكام النحوية من خلال تفنيدها وتحليلها مُحتجاً بالأدلة الساطعة والبراهين القاطعة والشواهد القوية المناسبة لذلك، فهو لم يكتف بسرد آراء السابقين ومذاهبهم وإنما تعرض لها بالشرح والتعليق؛ وحججه قوية سواء أَردَّ المذهب أم أخذ به.

ويتميز هذا الكتاب بقيمة علمية عظيمة تتمثل في أنه مرجع مهم لكل باحث أراد الوقوف على أراء النحاة المتقدمين أو المتأخرين إلى عصره على حد سواء، فقد حرص صاحبه على جمع آراء النحاة ما أمكنه: من بصريين وكوفيين وأندلسيين ومغربيين، ومصريين وغيرهم.

الفصل الثاني

استدراكات أبي حيان وتلاميذه

على التسهيل وشرحه

ويشتمل على استدراكات أبي حيان

وتلاميذه حسب ترتيب كتاب التسهيل

المبحث الأول

مسائل في مقدمات النحو

الباب الأول: شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

1-حد النحو اصطلاحاً

قال ابن مالك[1] : "باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به".

ويقول أبو حيان[2] : "وكان ينبغي أن يبدأ أولاً بشرح النحو وبيانه، وحينئذٍ يشرع في شرح ما ذكر؛ لأن الناظر في علم من العلوم لا بد له أولاً من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل. وقد كَثُر ما صنف الناسُ من الكتب في هذا العلم، وما تَعَرَّض أحدٌ منهم لحده إلا القليل، قال صاحب المستوفي[3] : (النحو صناعة علمية يَنظرُ بها صاحبُها في ألفاظِ العربِ من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى). وقال صاحب البسيط[4] : (النحو هو علمٌ بالتغييرات اللاحقة للكلِم ومدلولاتها). وقال ابن هشام: (النحو علمٌ بأقيسةِ تَغَيُّرِ ذواتِ الكَلِم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب). وقال صاحب المباحث[5] : (النحو علمٌ يُبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً فقط). وقال صاحب المقرب[6] :

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/1-14).

(3) الفرخان، المستوفى في النحو (ج11/1).

هو كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان القاضي صاحب كتاب المستوفى في النحو. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج206/2).

(4) هو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن العلج، وكان ممن أقام باليمن وصنف بها، ومن تصانيفه: كتاب (البسيط في النحو). انظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج420/9) والسيوطي، بغية الوعاة (ج370/2).

(5) هو علم الدين أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي النحوي، وتعلم القرآن والنحو على علماء عصره، منهم : محمد بن نوح الغافقي، والتاج الكندي، وأبي البقاء العكبري ومن تصانيفه: (شرح المفصل)، و(المباحث الكاملية في شرح الجزولية)، و(شرح الشاطبية). وتوفي في دمشق سنة إحدى وستين وستمائة للهجرة. انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج2188/5-2189) والسيوطي، بغية الوعاة (ج250/2) والزركلي، الأعلام (ج172/5).

(6) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بابن عصفور إمام العربية وعالمها، وحامل لوائها. تتلمذ على علماء عصره أمثال أبي الحسن الدباج، وأبي علي الشلوبين، ومن مصنفاته الجليلة التي سارت إليها الركبان: (المقرب في النحو)، و(الممتع في التصريف)، و(شرح الجزولية)، وتوفي في تونس سنة ثلاث وستين وستمائة للهجرة. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج165/22-166) والفيروزآبادي، البلغة (ص218-219) والسيوطي، بغية الوعاة (ج210/2).

(النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها).

وقال صاحب البديع[1] : (النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً واصطلاحَ ألفاظٍ حداً ورَسْماً)".

التوضيح والتحليل:

لقد استدرك أبو حيان على ابن مالك في هذه المسألة، حد النحو بشتى تعريفاته المختلفة، واتبعه في ذلك ابن هشام الأنصاري[2] إلا أنه ذكر في شرحه حد المقرب، أي- ابن عصفور- من بين هذه الحدود الستة التي ذكرها شيخه أبي حيان لكونه الحد الأشهر، واتبعه أيضاً ناظر الجيش[3] منتقياً من بين هذه الحدود حد صاحب المباحث، وبالرجوع إلى كتب النحو لتتبع تعريف حد النحو نجد أبا بكر محمد بن السراج النحوي[4] يقول : "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب".

ويطالعنا أيضاً ابن جني[5] الذي يعرف النحو في باب القول على النحو، فيقول هو: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك: قصدت قصداً ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ثم خص به علم الشريعة".

---

(1) ابن الأثير، البديع (ج7/1).

هو مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن الأثير الجزري الموصلي، أخذ النحو عن ابن الدهان. وولي ديوان الإنشاء في الموصل، ومن تصانيفه : (البديع في شرح فصول ابن الدهان في النحو)، و(صناعة الكتاب)، و(الفروق والأبنية)، وتوفي بالموصل سنة ست وستمائة للهجرة. انظر: ابن الفوطي، مجمع الآداب (ج497/4-498) والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج366/8-367) وابن الملقن، العقد المذهب (ص341).

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص452).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج114/1).

(4) ابن السراج، الأصول في النحو (ج35/1).

(5) ابن جني، الخصائص (ج35/1).

وأما تعريف ابن عصفور لحد النحو فقد انتقده ابن الحاج بأنه "ذكر ما يُستخرج به النحو، وتبيين ما يُستخرج به الشيء ليس تبييناً لحقيقة النحو، وبأنَّ فيه: أن المقاييس شيء غير النحو، وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو"[1].

وبالتمعن في النصف الأول من تعريف ابن عصفور نجده متأثراً بتعريف أبي علي الفارسي: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم. والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها"[2].

ويرى السيوطي[3] أن تعريف ابن جني أليق حد من حدود النحو.

2-لغات العرب في (كلمة)

قال ابن مالك[4] : "الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام".

ويقول أبو حيان[5] : "ولغة الحجاز (كَلِمة) على وزن نَبِقة، ويجوز في (الكَلِمة) تسكينُ اللام مع فتح الكاف وكسرها، قيل: وهي لغة تميم".

وأضاف المرادي[6] : "وكِلْمة على وزن سِدْرة، وهي لغة تميم، وكَلْمة على وزن جَفْنة".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر لغات العرب في (كلمة) واتبع المرادي ما قاله أبو حيان تماماً إلا أنه ألحق كلامه بمثال على ما جيء على وزن (الكِلْمة) و(الكَلْمة) على لغة تميم.

---

(1) السيوطي، الاقتراح (ص24).
(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة (ج182/1).
(3) السيوطي، الاقتراح (ص23).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/1).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج15/1).
(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص64).

ووافق أبو حيان ابن يعيش[1] فيما ذهب إليه في ذكر لغات العرب في (كلمة)، واتبعهما الشاطبي[2] أيضاً.

3-حد اللفظ

قال ابن مالك[3] : "الكلمة لفظٌ".

ويقول المرادي[4] : "وقوله: (لفظ) جنس يشمل المحدود وغيره، وهو في الأصل مصدر لفظ الشيء أي: رماه، ثم أطلق على الصوت المعتمد على المقطع، فلو جئت بالصوت ساذجاً، لم يسم لفظًا".

وأضاف ناظر الجيش[5] : "وأما اللفظ... وهو أعم الخمسة لصدقه على المستعمل والمهمل".

التوضيح والتحليل:

انفرد كل من المرادي، وناظر الجيش[6] بالاستدراك على ابن مالك في تعريف (اللفظ) إلا أن ناظر الجيش أشار أن اللفظ أعم الألفاظ الخمسة المذكورة مع بيانه سبب ذلك.

ويسير ركن الدين الحديثي[7] عكس ما ذهب إليه كل من المرادي وناظر الجيش في تعريفهما للفظ، فيقول : "اللفظ صوت يعتمد على مخرج الحروف فالصوت الساذج لا يسمى لفظاً وإن خرج من الفم إذ لم يعتمد على مخرج الحروف".

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج71/1).
(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج42/1).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/1).
(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص64-65).
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج137/1).
(6) المرجع السابق، ص128 ؛ ص137.
(7) ركن الدين الحديثي، الكتاب الركني (ق4أ).

4-تصدير حد الكلمة بالقول لا باللفظ

قال أبو حيان[1] : "فقوله (لفظ) جنس يشمل المحدود وغير المحدود، وهكذا شأن الحدود، تبدأ أولاً بالجنس، ثم تأتي بالفصل، لكن المصنف أخذ جنساً أبعد وترك جنساً أقرب، وهو (القول)؛ إذ اللفظ ينطلق على المهمل كـ(ديز) مقلوب (زيد)، و(رفعج) مقلوب (جعفر)، وينطلق على الموضوع، فلو أخذ الجنس الأقرب كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمةُ قولٌ".

ويقول في مقام آخر أيضاً: "واحتيج إلى أن يتحرز بـ(مستقل) من بعض اسم وبعض فعل لأنه أخذ جنساً بعيداً، وهو اللفظ، فلو أخذ أقرب منه – وهو القول- لم يحتج إلى التحرز بقوله: (مستقل) لأن بعض اسم وبعض فعل لا يقال له (قول)"[2].

ويقول المرادي[3] : "قال ابن الخباز: القول أخص من اللفظ؛ لأنه لابد له من دلالة: إما وضعية كما في المفردات الحقيقية، وإما عقلية كما في المؤلفات والمجازات".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بأن يبدأ الكلمة بالقول لا باللفظ؛ لكونه يتضمن الجنس الأقرب، وعبر المرادي[4] عن تأييده لقول شيخه أبي حيان مُدعماً كلامه بقول ابن الخباز السابق ذكره، وأيدهما السيوطي[5] أيضاً في هذه المسألة.

ويرى السيوطي[6] أيضاً أنَّ القول أولى من اللفظ، وهذا ما نلاحظه في قوله : "وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لإطلاق القول على غيره كالرأي ممنوع لعدم تبادره إلى الأذهان إذ هو مجاز".

5-ما يقتضي للكلمة في حال الوضع

قال ابن مالك[7] : "دال بالوضع".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج15/1).

(2) المرجع السابق، ص18.

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص65).

(4) المرجع السابق، ص65.

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج23/1).

(6) المرجع السابق، ص23.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/1).

وقال أبو حيان[1] : "وقال غيره: احترز بالوضع مما يدل بالطبع كقول النائم إخّ، فإنه يدل على استغراقه في النوم، وعند السعال إحّ إحّ، فيُفهم منه أذى الصدر، واللفظِ المُصَحَّف إذا فُهم منه معنى فكل هذا لا يُسمى كلمة لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع".

التوضيح والتحليل:

لقد استدرك أبو حيان قسمان آخران غير ما ذكره ابن مالك في الدلالة على الوضع الذي يخرج منه ثلاثة أقسام، هي:

فأحدهما : المهمل وهذا ما ذكره ابن مالك تماماً.

وثانيهما : ما يدل بالطبع، نحو قولنا: (إخّ) التي تدل على قول النائم عند استغراقه في النوم، وكذلك (إحّ إحّ) التي تدل على السعال عند الإحساس بألم في الصدر.

وثالثهما : اللفظ المصحف الذي يُفهم منه المعنى.

وتابع المرادي[2] شيخه أبا حيان في هذه المسألة.

ويرى ابن يعيش[3] أنَّ هذه الألفاظ تكون دالّةً على معنى بالطبع لا بالوضع، لكونها "مركَّبةٌ من حروفٍ ملفوظٍ بها، ولا يقال لها كَلِمٌ، لأنّ دلالتها لم تكن بالتواضُع والاصطلاح".

بينما يرى أن اللفظ المصحف إذا فُهِمَ منه معنى ما لا يدل على معنى الوضع وذلك لأنَّ؛ "اللفظة إذا صُحّفت وفهِم منها مُصحِّفُه معنًى ما، فلا تسمَّى كلمةً صناعيَّةً، لأنّ دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع"[4].

6-الصيغ التي تجيء لغير اللفظ منوية مع اللفظ

قال ابن مالك[5] : "أو مَنْوِيٌّ معه".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج19/1).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص65).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج71/1).

(4) المرجع السابق، ص71.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/1).

ويقول أبو حيان[1] : "هذا قسيمٌ لقوله: (لفظٌ) لأن الكلمة على قسمين: ملفوظ بها، ومنوية مع اللفظ، كالفاعل في افْعَلْ، وأَفعَلُ، ونَفْعَلُ، فلو لم يذكر هذا لكان بعض المحدود- وهو ما لا يُلفظ به – قد خرج عن الحد، والمعنى: أو غيرُ لفظٍ منويٌّ مع اللفظ".

وقال المرادي[2]: "الكلمة قسمان: أحدهما: لفظ صفته ما ذكر، والآخر: غير لفظ منوي مع اللفظ، ومثاله الفاعل في نحو: أَفعَلُ وتَّفْعَل ونَفْعَلُ وافْعَلْ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصيغ التي تجيء لغير اللفظ منوية مع اللفظ كالفاعل في افْعَلْ، وأَفعَلُ، ونَفْعَلُ، واتبعه المرادي[3]، وابن عقيل[4]، والسلسيلي[5]، في هذا الجانب، ولكن المرادي أضاف صيغة رابعة على مثال الفاعل، وهي: صيغة (تَّفْعَل).

وتابع الشاطبي[6] ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

7-دلائل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف

قال ابن مالك[7] : "وهي اسم وفعل وحرف".

ويقول أبو حيان[8] : "ذكر النحويون دلائل لحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف:

أحدها: دليل الاستقراء، وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو تتبعوا ألفاظ العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة.

الدليل الثاني: أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها، أو تدل على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، والذي قبله هو الفعل، فلا رابع.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج20/1).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص66).

(3) المرجع السابق، ص66.

(4) ابن عقيل، المساعد (ج4/1-5).

(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج96/1).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج96/1).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/1).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج21/1-22).

الدليل الثالث: قالوا: المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف.

وفي هذه الدلائل بحث ونظر، وأجودها الثاني.

وذكر المصنف– رحمه الله – دليلاً رابعاً، وهو أن الكلمة إن لم تكن رُكناً للإسناد فهي حرف، وإن كانت رُكناً فإن قَبِلَت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل.

وهذا الدليل الذي ذكره راجع إلى الاستقراء، وأيضاً فهو استدلال بالعوارض لا بالذاتيات لأن الإسناد إنما يكون حالة التركيب، وإذا ذكر دليل الحصر فإنما يكون التردد فيما يكون ذاتياً لا فيما يكون عارضاً".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان دلائل أخرى لحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف لم يتطرق لها ابن مالك في متن كتابه (التسهيل) وشرحه.

وقد تابع ناظر الجيش[1] شيخه أبا حيان بذكر دليل واحد من الدلائل التي ذكرها وهو الدليل الثاني.

ونجد ابن الخباز[2] يذهب إلى أن انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ليس قاصراً على اللغة العربية بل هو ماثل في جميع اللغات؛ لأنَّ الأساس الذي قام عليه هذا التقسيم هو أساس عقلي. ولما كان كذلك فاللغات في هذا سواء أي أن الكلمة في أي لغة من اللغات جنس يقع تحته هذه الأنواع الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. فيقول: "ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأنَّ الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج136/1).

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب (ص11).

8-مصطلح الخالفة

يقول أبو حيان[1] : "وأجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف. وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر[2]، أنه كان يذهب إلى أن ثم رابعاً، وهو الذي نسميه نحن (اسم فعل)، وكان يسميه (خالفة) إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثةً. حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة ".

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان دون تلاميذه بذكر قسم رابع من أقسام الكلمة وهو اسم الفعل أو ما يسمى بالخالفة، وهذا على وجه غريب ومستندر نقله عن شيخه أبو جعفر بن الزبير عن صاحبه أبي جعفر أحمد بن صابر النحوي؛ لكون أنَّ النحويين أجمعوا أنَّ الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام فقط، هي: الاسم، والفعل، والحرف.

وهذا ما أكده الإمام عبد القاهر الجرجاني[3] في قوله : "الكلم ينقسم ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وليس ثمة قسم رابع وهذا هو القسمة في سائر اللغات، وذلك لأنه من الحقائق، والحقائق لا تختلف باختلاف اللغات".

ويؤكد على ذلك أيضاً ما قاله ابن زيد العاتكي[4] : "وهذه القسمةُ مُجمَعٌ عليها عند العلماء بهذا الفن لا تزيدُ، ولا تَنقُص".

وما ذكره أبو حيان فيما يخص اسم الفعل قد ذكره السيوطي[5] دون أن يعلق عليه.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج22/1-23).

(2) هو أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي المغربي، وكان إماماً بارعاً، فاضلاً كاتباً، مترسلاً شاعراً، حسن الخط فاضلاً نبيلاً. خرج من الأندلس، ونزل مصر بعد السبعمائة، وسمع بها الحديث حتى توفى. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج257/6-258) وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة (ج163/1) وابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج317/1-318) والسيوطي، بغية الوعاة (ج311/1) والمقري، نفح الطيب (ج655/2).

(3) عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النحو (ص127).

(4) ابن زيد العاتكي، الفضة المضية (ص6).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج25/1) والسيوطي، بغية الوعاة (ج311/1).

بينما أيد ابن الحاج[1] ما ذهب إليه ابن صابر النحوي تماماً بأن يكون اسم الفعل قسم رابع من أقسام الكلام. وفي ذات الإطار نفسه عارضه الشاطبي[2] بأنَّ ذلك "غير صحيح لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله إذ هو فيما أحسب متأخر جداً عن أهل الاجتهاد المعتبرين من النحويين، ولأن خواص الأسماء موجودة لأسماء الأفعال، فكيف يدعى خروجها عن الأسماء، وتسميتها أسماء أفعال يدل على ذلك أيضاً. فإن قيل: أين الإجماع وقد خالف الفراء في المسألة وهو من الصدر الأول الذين لا ينعقد إجماع دونهم، لأنه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين، ألا ترى أنه يقول في (كلا) إنها ليست: باسم ولا فعل ولا حرف، بل هي بين الأسماء والأفعال، فهي إذا عنده نوع رابع؟ فالجواب: أن قول الفراء في (كلا) هو الوقف عن الحكم عليها بأنها اسم أو فعل لما تعارضت عنده فيها أدلة الاسمية وأدلة الفعلية، فلم يحكم عليها بشيء لا أنه حكم عليها غير ثلاثة، فالوقف ليس بحكم وإن عد في الأصول قولاً".

9-حد القول

قال ابن مالك[3] : "وقد سمي الاعتقاد قولاً".

وقال ناظر الجيش[4] : "أما القول: فهو اللفظ الدال على معنى؛ فهو أخص من اللفظ؛ لصدقه على المستعمل فقط. لكنه أعم من الثلاثة الباقية؛ لصدقه على الكلمة، والكلم، والكلام. وقد يطلق على ما يفهم من حال الشيء، وعلى الإشارة، وكل ذلك على سبيل المجاز".

التوضيح والتحليل:

انفرد ناظر الجيش في استدراكه على ابن مالك بتعريف القول، وهذا ما يؤكده أيضاً ابن يعيش[5] في قوله: "وأما (القولُ) فهو أعمُّ منهما، لأنّه عبارةٌ عن جميع ما ينطق به اللسانُ، تاماً كان وناقصاً".

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج40/1).

(2) المرجع السابق، ص40-41.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج138/1).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج75/1-76).

10- حد الكلم

قال أبو حيان[1] بأنه : "جنس يشمل سائر المركبات من الكلام وغيره ويشمل ما تألف من كلمتين فأكثر".

ويقول ناظر الجيش[2] : "وأما في الاصطلاح: فهو عبارة عن ثلاث كلمات، سواء أحصلت فائدة أم لا".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر حد الكلم، ثم أعقبه ناظر الجيش بتعريف آخر.

ووافق أبو حيان كلام سيبويه[3] فيما ذهب إليه في تعريف الكلم، فيقول: "هذا باب علم الكلم من العربية فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". ووافقهما السلسيلي[4] في ذلك.

11- الخلاف في الكلم هل هو جمع للكلمة أم اسم جنس لها؟

قال ابن مالك[5] : "الكلم اسم جنس جمعي كالنبق والطرف واللبن، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات".

ويقول أبو حيان[6] : "وتبع في ذلك ابن جني، زعم أن اسم الجنس أقل ما يقع على ثلاثة، فلذلك أطلق النحويون الكلم على الاسم والفعل والحرف، قال س: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم وفعل وحرف"، وقال أبو علي : "ما يأتلف من هذه الكلم الثلاث كان كاملاً مستقلاً" ومن رأى أن اسم الجنس إذا كان بغير تاء كان للكثير، وبالألف والتاء كان للقليل، استعذر على إطلاق الكلم على الاسم والفعل والحرف... ومن قال إن اسم الجنس إذا كان بغير الهاء كان للكثير استعذر عن إطلاق الكلم على الاسم والفعل والحرف. فقال الأستاذ أبو علي الشلوبين : "أرادوا بها الأجناس، والأجناس لا تنحصر أفرادها". ورد عليه بأن اسم

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج28/1).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج138/1).

(3) سيبويه، الكتاب (ج12/1).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج96/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج7/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج18/1) ؛ (ج28/1-29).

الجنس إنما يقع على ما فوق العشرة من آحاده، وآحاد (الكلم) هنا إنما هي (الكلمة) التي يراد بها جنس الأسماء، و(الكلمة) التي يراد بها جنس الأفعال، و(الكلمة) التي يراد بها جنس الحروف، فـ(الكلم) إذا لم يقع مما يقع عليه واحده إلا على ثلاثة خاصة.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "إنما أوقعت العرب اسم الجنس على ما فوق العشرة، والجمع بالألف والتاء على ما دون ذلك، تفرقةً بين القليل والكثير حتى لا يلبس أحدهما بالآخر، وهذه التفرقة لا تتصور هنا؛ لأن الكلم إذا كان جمعاً للكلمة الواقعةً على كل واحد من الأجناس الثلاثة لم يكن لها جمع قليل ولا كثير فيفرق بينهما؛ ألا ترى أنه ليس لـ(الكلم) الذي هو اسم جنس ولا لـ(كلمات) ما يقعان عليه إلا الأجناس الثلاثة خاصة، فلما لم تتصور التفرقة ساغ وقوع اسم الجنس موقع الجمع بالألف والتاء لأن اللبس إذ ذاك قد أُمن، وأيضاً فإنك إن جمعت بالألف والتاء فلأن الثلاثة قليل، وإن أتيت باسم الجنس فلان هذه الثلاثة هي جميع ما يقع عليه (كَلِمٌ)، كما أنك تقول: التمرُ أطيبُ من الزَّبِيب، فتوقع التمر على جميع ما يقع عليه تمر. انتهى كلامه".

وقال ناظر الجيش[1]: "واختلف النحاة فيه: هل هو جمع للكلمة أو اسم جنس لها؟

فذهب جماعة منهم الجرجاني: إلى أنه جمع وكذا يقولون في كل ما الفرق بينه وبين واحده التاء كنبق وتمر.

وظاهر كلام ابن جني يقتضي أنه جمع؛ لأنه قال: "قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربيّة، ولم يقل: ما الكلام؛ لأنّه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف. فجاء بما لا يكون إلّا جمعاً وترك ما لا يخصّ الجمع وهو الكلام".

وذهب الفارسي وغيره من المحققين: إلى أنه اسم جنس، وكذلك كل ما شابهه كنبق وسدر.

ويدل على ذلك تصغيرهم إياه على لفظه. ولو كان جمعاً لكان للكثرة وجموع الكثرة لا تصغر على لفظها".

التوضيح والتحليل:

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج138/1-139).

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه الخلاف عند النحاة في الكلم هل هو جمع للكلمة أم اسم جنس لها؟ في حين أن ابن مالك اكتفى بذكر رأيه فقط في أن الكلم اسم جنس جمعي كالنبق والطرف واللبن، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات.

واتبع ناظر الجيش ما ذكره أبو حيان تماماً إلا أنه زاد مذاهب النحويين في هذه المسألة.

بينما يرى ابن يعيش[1] إلى أنَّ (الكَلِم) هو جمع، وهذا ما نلاحظه في قوله: "وأمّا الكَلِمُ فجماعةُ (كلمةٍ)، كـ(لَبِنَةٍ)، و(لَبِنٍ)، و(ثَفِنَةٍ)، و(ثَفِنٍ). فهو يقع على ما كان جَمْعاً، مفيداً كان أو غيرَ مفيدٍ. فإذا قلت: (قام زيدٌ) أو(زيدٌ قائمٌ)، فهو كلامٌ، لحُصولِ الفائدة منه. ولا يقال له: كَلِمٌ. لأنّه ليس بجمعٍ، إذ كان من جُزْأَيْن، وأَقلُّ الجمع ثلاثةٌ. ولو قلت: (إنَّ زيداً قائمٌ)، و(ما زيدٌ قائمٌ)، كان كلاماً من جهة إفادته، وتسمَّى كَلِماً لأنّه جمعٌ".

12- حد الإسناد

قال ابن مالك[2] : "إسناداً مفيداً".

وقال أبو حيان[3] : "وقال بعض أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك".

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان في استدراكه على ابن مالك بتعريف الإسناد.

وما ذهب إليه أبو حيان قريب من تعريف عبد القاهر الجرجاني[4] للإسناد بأنه : "إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعله مُتصِلاً ومُلامِساً".

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج74/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج32/1).

(4) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح (ج53/1).

13- أقسام الكلام عند النحاة

قال ابن مالك[1] : "وقد قسم سيبويه الكلام إلى: "مستقيم حسن نحو: أتيته أمس، وإلى مستقيم كذب نحو: حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح نحو: قد زيداً رأيت، وإلى محال نحو: أتيتك غداً، وإلى محال كذب نحو: سأحمل الجبل أمس".

ويقول أبو حيان[2] : "وقد قسم النحويون الكلام إلى خبر وغير خبر، فالخبر جائز ومحال، فالجائز مستقيم وخطأ. وغير الخبر اختلفوا فيه : فذهب أبو الحسن إلى أنه الاستخبار، والتمني، والطلب، وهما الأمر والنهي، وهما واحد عند س والكسائي والفراء وجماعة. وزاد الفراء وابن كيسان الدعاء -وهو النداء- والطلب، وهو المسألة. وزاد قطرب التعجب والعرض والتحضيض.

وفي كتاب (الضروري): "الأقاويل المركبة من المفردات تام كاف بنفسه، وهو المسمى كلاماً، وغير تام هو بمنزلة الاسم المفرد نحو: غلام زيد، وزيد العاقل، وهو إنما يقع جزءاً من قول تام أو من تمام قول تام، ويسمى عند قوم تركيب تقييد.

والتام جملة خبرية، وهو ما يمكن فيه الصدق والكذب، وجملة لا يمكن ذلك فيها، وهو النداء وطلب الفعل وطلب الترك، فإن كان من رئيس إلى مرؤوس قيل له: أمر أو نهي، أو من مرؤوس إلى رئس قيل له: رغبة، وإن كان إلى الله قيل له: دعاء، كان من مساو إلى مساو خُص باسم الطلب، والعرض والتمني والترجي والتحضيض داخلةً في هذا النوع لأنها طلب، والاستفهام بوجه ما داخل أيضاً في الطلب إلا أنه طلب قول لا فعل، وقد جعله قوم على حدته جنساً داخلاً تحت القول التام الذي لا يصدق ولا يكذب.

وكذلك التعجب، جعله قوم أيضاً جنساً على حدته داخلاً تحت القول الذي لا يصدق ولا يكذب، وجعله قوم داخلاً تحت الخبر لأنه خبر متعجب منه. انتهى، وفيه بعض تلخيص".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر أقسام الكلام عند النحاة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج6/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج32/1-33).

ولقد أكد السيوطي[1] على ما ذكره أبو حيان في أقسام الكلام تماماً ولكن مع تفصيله أكثر في ذكر هذه الأقسام بمختلف أنواعها وتقسيماتها عند النحويين وأهل البلاغة والبيان، وهذا ما نلاحظه في قوله: "وقال بعضهم عشرة نداء ومسألة وأمر وتشفع وتعجب وقسم وشرط ووضع وشك واستفهام وقال بعضهم تسعة فإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة وقال بعضهم ثمانية بإسقاط التشفع لدخوله فيها وقال بعضهم سبعة بإسقاط الشك لأنه من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر أمر ونهي وخبر واستخبار وطلب وجحود وتمن وإغلاظ وتلهف واختبار وقسم وتشبيه ومجازاة ودعاء وتعجب واستثناء والتحقيق انحصاره في القسمين الأولين ورجوع بقية المذكورات إليهما".

14- حد الكلام اصطلاحاً

قال ابن مالك[2] : "والكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته".

قال أبو حيان[3] : "وقد حد أصحابنا الكلام بحدود، قال أبو بكر بن طاهر: "الكلامُ مفيدٌ مؤلَّفٌ من الكَلِم". وقال أبو إسحاق بن ملكون: "الكلام ما أُلِّفَ من مُفرد الكَلِم، وأفاد معنى من المعاني التي أُلِّفت الكَلِم إليها". وقال ابن هشام: الكلامُ ما قام من مُسْنَد ومُسْنَد إليه واستقلَّ بمعناه. وحَدَّه الجُزُولي- وتبعه ابن عصفور- "بأنه اللفظ المُركب المفيد بالوضع"، وهذا من أجود ما حَدُّوه به.

وقد أُورِدَ على كل قيد منها، ولسنا الآن نشرح هذا الحد، إلا أنّا نذكر ما ذهب إليه الأستاذ أبو بكر بن طلحة من أن هذا الحد الذي حده أصحابنا بالنظر إلى الاصطلاح فاسد، قال: لأنه غير مانع؛ إذ قد يدخل تحته ما ليس بكلام كـ(بعلبك) فإنه لفظ مركب مفيد لمسماه، وإفادته له بالقصد، وهو مع ذلك ليس بكلام. وإصلاح الحد عنده بأن يزاد فيه "الذي يدل جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه" ليخلص بذلك من (بعلبك) وأمثاله؛ ألا ترى أن قولك (قامَ زيدٌ) معناه الإخبار بقيام ماضٍ عن شخص مُعين اسمُه زيدٌ، و(قام) الذي هو جزءٍ منه يدل على جزءٍ من ذلك المعنى، وهو القيام الماضي، والجزء الآخر الذي هو (زيد) يدل على ذلك

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج52/1-53).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج38/1-39).

الشخص المعين الذي أُخبر عنه بالقيام الماضي، وليس كذلك (بعلبك)، فإن بَعلاً على انفراده وبَكّاً على انفراده لا يدل واحد منهما على جزء من معنى بعلبك.

قال ابن عصفور: "وهذه الزيادة التي زادها في الحد غيرُ محتاج إليها لأن (بعلبك) وأمثاله غير داخلة تحته لأنها ليست مُفيدة كما توهم؛ لأن الإفادة لا يُعنى بها دلالة اللفظ على معناه، إذ لو عُني بها ذلك لكان الاثنان أكثر من الواحد مفيداً لأن هذه الألفاظ لها معان تدل عليها، وإنما المفيد الذي يحصلُ منه للمخاطب عِلْمُ ما لم يكن يعلمه قبلُ، وذلك لا يُتَصور في بعلبك وأمثاله؛ ألا ترى أن المخاطب إن كان يجهل ما يقع عليه بعلبك لم يعلم إذا سمعه منك ما تُريد به، وإن كان قد علم ما يقع عليه قبل سماعه منك بقي على علمه، ولم يستجد أمراً زائداً" انتهى رد ابن عصفور على ابن طلحة".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على أبو حيان ذكر تعريفات أخرى لحد الكلام عند النحويين.

ونجد أبا حيان قريب في تعريفه للكلام من تعريف ابن يعيش[1] في قوله: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارةٌ عن كلّ لفظٍ مستقلٌ بنفسه، مُفيدٍ لمعناه، ويسمّى: (الجملة)، نحو: (زيدٌ أخوك)، و(قام بكرٌ)".

15- ما يأتلف منه الكلام

يقول أبو حيان[2] : "والمؤتلفُ كلاماً فعلٌ وفاعلٌ، وفعلٌ ومفعولٌ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، واسمان مبتدأ وخبر، واسمان ليسا مبتدأً وخبراً، وذلك نَزالِ وشبهها، واسمان مع حرف نحو: أقائمٌ الزَّيدانِ؟ واسمان دون حرف نحو: قائمٌ الزَّيدانِ، على مذهب أبي الحسن. واسمٌ وحرفٌ على مذهب أبي علي في النداء، نحو: يا زيدُ. وحرفٌ وما هو في تقدير الاسم، وهو: أما أنَّكَ مُنطلقٌ، بفتح أنَّ، وزعم ابن خروف أنه من باب (يا زيدُ) على مذهب أبي علي. ورُدَّ عليه بأنَّ (أنَّ)- وإنْ كانت في تقدير مفرد- فإن في الكلام مُسنداً ومُسنداً إليه، وتقع (أنَّ) موقع المفعولين. ومن فعل واسمين في مذهب جماعة من النحويين، نحو: كان زيدٌ قائماً لأن الاسم لا يستغني عن الخبر: هنا، و(كان) لا تستغني عنهما. ورد بأن (كان) تُحذف، ويبقى الكلام تاماً،

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج72/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج43/1).

فهي في هذا كـ(إن)، وكل ما يجوز حذفه ويبقى الكلام مستقلاً بعده لا يُعدُّ من التأليف، ولو ذهبنا إلى هذا لم تنحصر وجوه التأليفات".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر وجوه ائتلاف الكلام مع بعضه البعض في السياق، ولم يتطرق إليه ابن مالك.

وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة قد نحاه الإمام عبد القاهر الجرجاني[1] قبله في مسألة تعليق الكلم ببعضه البعض، والتي استحضرت لديه في ثلاثة أقسام انبثق منها وجوه التأليف المختلفة بتفصيلاتها الكثيرة في السياق اللغوي والتي تشكل معاني النحو وأحكامه، وهذه الأقسام هي : تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما.

وهذا ما تقوم عليه نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني[2]، إذ يقول : "معلومٌ أنَّ ليس النظمُ سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها من بعض".

ومال أبو حيان إلى ما ذهب إليه ابن يعيش[3]، إلا أنَّ ابن يعيش[4] علل أسباب تآلف بعض هذه الوجوه في الكلام في أن "التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين، نحو: (زيدٌ أخوك)، و(الله إلهنا)، لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه فقد يكون خبراً، أو من فعل واسم، نحو: (قامَ زيدٌ)، و(انطلقَ بكر)، فيكون الفعل خبراً، والاسم المخبر عنه. ولا يتأتى ذلك من فعلين، لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه. ولا يتأتى من فعل وحرف، ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجزء منهما، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً، ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد؛ وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت فيه الإمالة".

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص4-8).

(2) المرجع السابق، ص4.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج73/1).

(4) المرجع السابق، ص73.

16- لغات الاسم

قال ابن مالك[1] : "فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها".

ويقول أبو حيان[2] : "في الاسم لغات: اسم بكسر همزة الوصل وضمها، وسم بكسر السين وضمها، وسُماً كهُدًى، فإن كانت هذه مستدلاً عليها بقوله:

والله أَسْـــــمَاكَ سُـــــماً مُبَارَكـــــاً[3]

فلا حجة فيه لجواز أن لا يكون مقصوراً، بل تكون حركة الميم حركة إعراب".

وقال المرادي[4] : "وسمي بالوجهين أيضاً".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان أن للاسم لُغات خمسة، هي: (إِسم) بكسر همزة الوصل و(أُسم) بضمها، و(سِم) بكسر السين، و(سُم) بضمها، و(سما) كهدى.

واتبع المرادي[5] شيخه أبا حيان في اللغات الأربع الأولى إلا أنه أضاف لغتين أخريتين هما: (سِمي) بكسر السين، و(سُمي) بضم السين. ولكن الغالب على كتب النحو أن للاسم خمس لغات فقط كما ذكر أبو حيان تماماً، وهذا ما وُجِدَ عند أبي البركات الأنباري[6]، وابن

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج9/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج43/1-44).

(3) البيت لأبي خالد القناني في العيني، المقاصد النحوية (ج204/1) وعجزه:

آثَـــــــرَكَ اللهُ بِـــــــهِ إيثَارَكَـــــــا

والبيت بلا نسبة في أبي بكر الأنباري، الزاهر (ج53/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج19/5) والجوهري، الصحاح (ج2383/6) والماوردي، تفسير الماوردي (ج75/3) وابن سيده، المحكم625/8 وأبي البركات الأنباري، أسرار العربية (ص38) وأبي البركات الأنباري، الإنصاف14/1 وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ص16) وابن يعيش، شرح المفصل (ج84/1) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج100/1) والبيضاوي، أنوار التنزيل (ص26) وابن منظور، لسان العرب (سمو) (ج401/14) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج44/1) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج554/6) وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك (ج60/1) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج128/1) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج49/1) والسيوطي، نواهد الأبكار (ج120/1) والزبيدي، تاج العروس (سمو) (ج305/38).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص68).

(5) المرجع السابق، ص68.

(6) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج15/1-16).

يعيش[1]، والبدر العيني[2]. وهاتان اللغتان التي ذكرهما المرادي لم يذكرها أحد من قبل، وهذا ليس بغريب على المرادي فهو عالم بلغات العرب ولهجاتها.

ويبين أبو البركات الأنباري[3] سبب كسر وضم (اسم) بلغاته المختلفة مع ذكره أوزانها، فيقول: "وكسرت الهمزة في (اسم) لَمحاً لكسرة سينه في: (سِمْو)؛ لأنه الأصل، وضمت الهمزة في "اسم" لَمحاً لضمة سينه في (سُمْو)؛ لأنه أصل ثانٍ، والذي يدل على ذلك اللغتان الأخريان وهما (سِمٌ) و(سُمٌ) فإنهما حذفت لامهما، وبقيت فاؤهما على حركتها في الأصلين. ووزن (اسم) بضم الهمزة: أُفْع، ووزن (سِم): فِع، ووزن (سُم): فُع، ووزن (سُمًى): فُعَلٌ".

وأما بالنسبة للغة الأخيرة التي ذكرها أبو حيان أي – (سُمَا) كهُدَى– بأن ما استشهد عليها من بيت الشعر المذكور لا حجة فيه؛ لجواز أن لا يكون مقصوراً، بل تكون حركة الميم حركة إعراب ، وهذا ما أكده ابن يعيش[4] مضيفاً بقوله: " ولا حجة في ذلك؛ لاحتمال أن يكون على لغة من قال: (سُم) ونصبه، لأنه مفعول ثان. فإن صحت هذه اللغة من جهة أخرى فمجازها أنه تمم الاسم، ولم يحذف منه شيئا، كما تمم الآخر في (غدا)".

ويقرر العيني[5] أيضاً أن ما استشهد به على اللغة الخامسة "لا يتم به دعواه؛ لاحتمال أن يكون هذا على لغة من قال: (سُم) بضم السِّين ثم نصبه مفعولاً ثانياً لأسماك كما قلنا. وفي شرح كتاب سيبويه أنَّه قد يكون (سماً) في البيت غير المقصود سيكون ألفه ألف التنوين بدليل رواية: سِماً فيه بالكسر".

17- حد الاسم

وقال ابن مالك[6] : "كلمة يُسندُ ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها".

ويقول أبو حيان[7] : "وأحسن ما حد به الاسم أن يقال: "الاسم كلمة دالةً بانفرادها على معنى غير متعرضة ببنيتها للزمان". فقولنا: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج83/1-85).

(2) العيني، المقاصد النحوية (ج205/1).

(3) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص38).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج85/1).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج205/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج9/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج46/1).

(دالة بانفرادها على معنى) احتراز من الحرف، فإنه لا يدل على معناه إلا بضميم. وقوله: (غير متعرضة إلى آخره) احتراز من الفعل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر أحسن ما حد به الاسم عند النحويين.

ونجد أبا حيان قريب مما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[1] في ذكره ما حد به الاسم، فيقول: "فإن قيل: ما حدّ الاسم؟ قيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل، وقيل: ما دل على معنى، وكان ذلك المعنى شخصاً، أو غير شخص".

ومال السيوطي[2] أيضاً إلى ما ذهب إليه أبو حيان في تعريف هذا الحد.

18- حد الفعل اصطلاحاً

قال ابن مالك[3] : "والفعل كلمة تسند أبداً".

ويقول أبو حيان[4] : "وأحسن ما حد به الفعل أن يقال: "الفعل كلمة معترضة ببنيتها لزمان معناها". فقولنا: (كلمة)، جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: (متعرضة إلى آخره)، فصل يخرج الاسم والحرف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر أحسن ما حد به الفعل عند النحاة.

وأكد السيوطي[5] ما قاله أبو حيان تماماً من خلال تعريفه الفعل بأنه "ما دل على معنى في نفسه واقتران". أي اقتران الفعل بزمان معين.

---

(1) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص38).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج25/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج9/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج48/1).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج25/1).

19- الخلاف في دلالة الفعل على الزمان أو الذات أو الحدث

قال ابن مالك[1] : "قابلة لعلامة فرعية المسند إليه".

ويقول أبو حيان[2] : "وقد ذكر خلاف في دلالة الفعل على الزمان، فقيل: بالذات، واستدل بتغيير البنية بتغيير الزمان. ومنهم من قال: البنية لا تدل على الزمان بذاتها، وإنما تدل على أن الحدث ماضٍ أو غير ماضٍ، فينجر الزمان الماضي مع الحدث الماضي، والزمان غير الماضي مع الحدث غير الماضي. وإلى هذا ذهب أبو الحسين بن الطراوة، وزعم أنه مذهب س، واختاره ابن عصفور في بعض تصانيفه، قال: وهو المرضي عند كثير من النحويين المحققين، انتهى كلامه. والاستدلال في هذه المسألة يطول، ولم يتعرض لذلك المصنف رحمه الله، فيذكر دلائل القولين فيها، وقد أمعن الكلام فيها صاحب كتاب (المباحث) فيطالع في ذلك الكتاب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف في دلالة الفعل على الزمان أو الذات أو الحدث عند النحويين.

بينما يرى ابن يعيش[3] أنَّ الفعل يدل على شيئين فقط، هما: الحدث، والزمان؛ لكون أنَّ الأحداث تدل على أزمنة مبهمة إذ لا يكون حدث إلا في زمان، وتكون دلالة الفعل على زمان معلوم: إما ماضٍ، وإما غير ماض.

20- حد الحرف اصطلاحاً

قال ابن مالك[4] : "والحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير".

ويقول أبو حيان[5] : "وقد عدل المصنف في حد الحرف عما حده به النحويون إلى هذا الذي اختاره، كما فعل في حد الاسم وحد الفعل. وأحسن ما قيل في حد الحرف: "الحرف كلمة

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج9/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج48/1-49).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج81/1-82).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج10/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج50/1).

دالة على معنى في غيرها فقط". فقولنا: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وقولنا: (دالة على معنى في غيرها) احتراز من الاسم والفعل. وقولنا: (فقط) احتراز من أسماء الشرط والاستفهام، فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر تعريف حد الحرف على أحسن وجه قاله النحاة.

واتبع السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في تعريف حد الحرف بأنه "ما دل على معنى في غيره".

21- الخلاف في هل المنادى مفعول من جهة المعنى أم من اللفظ والمعنى معاً؟

قال ابن مالك[2] : "وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول في المعنى".

ويقول أبو حيان[3] : "وهذه مسألة خلاف: ذهب الكوفيون – وتبعهم السيرافي وابن كيسان وابن الطراوة – إلي أن المنادى مفعول من جهة المعنى فقط. وذهب س والجمهور من البصريين إلي أنه مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى... وما سبيله هكذا فهو مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وإن كان المصنف هنا وافق س فيكون قد أساء العبارة حيث خصص جانب المفعولية بالمعنى دون اللفظ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف بين النحاة في هل المنادى مفعول من جهة المعنى أم من اللفظ والمعنى معاً؟، وتابعه السلسيلي[4] في ذكر مذهب سيبويه وجمهور البصريين دون أن يُبدي رأيه في هذه المسألة.

ويؤكد السيوطي[5] أيضاً ما ذهب إليه أبو حيان بقوله : "إنما اختص به لأنَّ المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ أيضاً".

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج25/1).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج11/1).
(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج52/1-53).
(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج98/1).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج27/1).

22- حصر معاني الحروف

يقول أبو حيان[1] : "وحصر المتأخرون، معاني الحروف، فإن منها ما يدل على معنى في الاسم خاصة، كـ(لام) التعريف وحرف النداء، أو في الفعل خاصة كالسين ونون التوكيد، أو للربط بين اسمين كحرف العطف، أو بين فعلين كحرف العطف وإن الشرطية، أو بين جملتين كحرف العطف، أو بين فعل واسم كحرف الجر، أو لقلب معنى جملة تامة كـ(ما) النافية وهل وهلا، أو لتأكيده نحو إنَّ، أو لزيادة معنى في آخر الاسم كألف الندبة والتعجب، أو للإنكار، أو على آخر الكلمة للتذكر، أو للزيادة المحضة كما في قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[2]، أو للجواب كـ(نعم) و(لا)، أو لاستفتاح نحو ألا وأما، وللتنبيه نحو (ها)، وللجواب نحو الفاء في جواب الشرط، ولا، واللام في جواب القسم، وللتفسير نحو أي، وللخطاب كالكاف في ذلك وأرأيتك".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر وجوه حصر معاني الحروف عند النحاة المتأخرين.

وهذا الذي تداوله أبو حيان قد سبق إلى تناول بعضه الإمام عبد القاهر الجرجاني[3] بشيء من التفصيل ضمن قسم الاشتراك والاختصاص فيما يتضمن الاسم والفعل والحرف إلا أنه أضاف أقساماً أخرى تشتملها الحروف بمعانيها المختلفة، والتي تتمحور من حيث الإفراد والتركيب، فالمفرد يتمثل بـ(عن، وعلى، وإلى، وقد، وسوف، وواو العطف، وباء الجر) وما يجري مجراها. بينما المركب يتمثل بـ(لولا، وهلا).

وأما انقسامها إلى العمل وغير العمل، يتمثل في خمسة أقسام هي :

1- ما يعمل لفظاً ومعنى كحروف الجر.
2- ما يعمل معنى لا لفظاً كـ(هل)، و(همزة الاستفهام).
3- ما يعمل لفظاً ولا يعمل معنى كحروف الجر إذا كانت زائدة، كـ(الباء) في : (ألقى بيده).
4- ما يعمل معنى ولفظاً ولا يعمل حكماً، كـ(اللام) في قولهم : (لا غلامي لزيد).
5- ما يعمل حكماً ولا يغير معنى ولا يؤثر لفظاً، كـ(اللام) نحو قولهم : (علمت لزيد منطلق).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/50-51).

(2) [آل عمران: 159].

(3) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج1/64-69).

23- الإخبار عن الجملة

قال ابن مالك[1] : "وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه".

يقول أبو حيان[2] : "وأما الإخبار عن الجملة فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب المبرد والفارسي وجمهور البصريين، وصححه بعض أصحابنا.

والثاني: أنه يجوز، وإليه ذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين، أجازوا: يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو. واستدلوا بتلك الدلائل التي سبقت.

والثالث: مذهب الفراء وجماعة من النحويين، وهو التفصيل، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله لفعل من أفعال القلوب والفعل معلق عنها، نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو، وعلم أقام عبد الله أم بكر. ولا يجيزون: يسرني يخرج عبد الله، فإن جاء ما ظاهره ذلك تأولوه. وقد نسب هذا القول إلي س، وكلام س محتمل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر مذاهب النحاة في الإخبار عن الجملة.

ووافق أبو حيان ابن عصفور[3] فيما ذهب إليه في هذه المسألة، وتابعهما كل من المرادي[4] وناظر الجيش[5] في ذكر هذه المذاهب.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج10/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج55/1-56).

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج94/1-96).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص70).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج162/1).

24- حد العمدة اصطلاحاً

قال ابن مالك[1] : "مع انتفاء الحرفية لكونهما عمدتين، والحرف لا يكون عمدة".

ويقول أبو حيان[2] : "وقد تقرر أن العمدة في الاصطلاح هو ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل".

التوضيح والتحليل:

لقد ذكر أبو حيان تعريف العمدة بوجهٍ لم يسبق إليه من قبل، وهو "ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل" وتابعه ناظر الجيش[3] في هذا التعريف. بينما ذكر ابن مالك[4] في مواضع أخرى من شرحه في باب اسم الإشارة بأنَّ العمدة هي: "عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به". ويعرف العمدة أيضاً في باب الحال بأنها "ما عدمُ الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض، كالمبتدأ والخبر"[5].

ونجد السيوطي[6] يمزج بين تعريف ابن مالك وأبي حيان في تعريف مصطلح العمدة بأنه: "عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابه الرفع". وكأن تعريف السيوطي للعمدة قريب من تعريف أبي حيان.

25- الخلاف في أسماء الأفعال نحو (وَشْكَانَ) و(بُطْآنَ) أهي في موضع رفع أم نصب؟

قال ابن مالك[7] : "ومن دلائل الاسمية موافقة ثابت الاسمية في وزن يخص الاسم نحو: وشكان، وبطآن".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج12/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج58/1).
(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج165/1).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج265/1).
(5) المرجع السابق، (ج321/2).
(6) السيوطي، همع الهوامع (ج359/1).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج12/1).

ويقول أبو حيان[1] : "ولا أدري ما معنى قوله في وَشْكَانَ وبُطْآنَ إنهما عمدتان... ولا يصح ذلك في وَشْكَانَ وبُطْآنَ لأنه لم يذهب أحد إلى أنهما في موضع رفع، ومن ذهب إلى أن لأسماء الأفعال موضعاً من الإعراب فإنما ذهب إلى أنه نصب... وأما الكوفيون فإن ذلك عندهم من قبيل الأفعال، وإن خالفت أوزان الأفعال سواها".

وقال ناظر الجيش[2] : "أما قوله: إنه لم يذهب أحد إلى أنهما في موضع رفع فقد ذكر ابن الحاجب رحمه الله تعالى، في موضع أسماء الأفعال أنه يجوز أن يكون رفعاً وأن يكون نصباً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر مذاهب النحاة في أسماء الأفعال نحو: (وَشْكَانَ)، و(بطآن) أهي في موضع رفع أم نصب؟، بينما زاد تلميذه ناظر الجيش أنَّ مثل هذه الأسماء يجوز فيها الرفع والنصب معاً كما ورد ذلك عند ابن الحاجب.

وبالرجوع إلى ابن الحاجب[3] في شرحه على الكافية في باب أسماء الأفعال نجده يبين جواز الرفع والنصب معاً في أسماء الأفعال، فيقول: "وللنّحويين في موضعها من الإعراب مذهبان: أحدهما: أنها في موضع نصب على المصدر، كأنك قلت في (رَوْيدَ زَيْداً) إرْوَاداً زَيْداً، أي: أرْوِدْ إرْوَاداً زَيْداً. والثاني: أن تكون في موضع رفع على الابتداء، وفاعله ضمير مستتر".

ويتضح مما سبق صحة ما قاله ناظر الجيش تماماً، فهو ليس مجرد ناقل، بل يتحرى القواعد والمسائل النحوية بدقة.

26- أصل (أريْت)

قال ابن مالك[4] : "وقيد نون التوكيد بالشائع احترازاً من شذوذ لحاقها اسم الفاعل في قول الراجز، أنشد ابن جني:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج58/1-59).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج165/1).

(3) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب (ج744/3).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج14/1).

أَرَيْـــــتَ إنْ جَـــــاءَتْ بِـــــهِ أمْلُـــــودَا

مُـــــــرَجَّلاً وَيْلـــــــبَسُ البُـــــــرُودَا

أَقَـــــائِلُنَّ أَحْضِـــــرُوا الشُّـــــهُودَا[1]

ويقول ابن عقيل[2] : "وأصل (أريْت) أرأيت فحذفت همزة الماضي كما حذفت همزة المضارع، والمشهور في لغة العرب عدم حذف همزة الماضي".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك ذكر أصل (أريْت) في لغات العرب.

وهذا الذي ذكره أكده العيني[3] في مقاصده لكون أنَّ الهمزة في (أريْت) حذفت للتخفيف.

27- العلامات التي يختص بها الاسم

قال ابن مالك[4] : "ويتناول اعتبار الاسم بتعريفه التعريف بالأداة نحو: الرجل والغلام، وبالإضافة نحو: معاذ الله، ويا ويح من ليس له ناصر".

ويقول أبو حيان[5] : "وقوله: و(بتعريفه) يشمل أنواع التعريف... وكذلك تعريف الإضمار والعلمية والإشارة. وهذا أحسن من قول من قال: (ينفرد الاسم بدخول الألف واللام عليه) وكان ينبغي إذ عمم التعريف هنا أن يعمم المفعولية عوض ذكره النداء، فكان يقول: ويعتبر الاسم بكونه مفعولاً".

---

(1) هذه الأبيات لرؤبة بن العجاج في ابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص444) والعيني، المقاصد النحوية (1810/4) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج35/1) ولم أقف عليها في ديوانه. ونسبت هذه الأبيات لرجل من هذيل في عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج5/6) وبلا نسبة في الجريري، الجليس الصالح (ص283) ؛ (ص678) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1412/3) وابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج14/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج65/1-66) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3936/8).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج9/1).

(3) العيني، المقاصد النحوية (ج180/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج11/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج53/1-54).

وقال المرادي[1] : "يشمل تعريفه بالألف واللام، وبالألف والميم في لغة".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان علامات أخرى تدل على الاسم وتختص به دون غيرها، وهي: تعريف الإضمار، والعلمية، والإشارة، والمفعولية. وزاد المرادي في تعريف الاسم، شيئاً آخر وهو: الألف والميم في لغة من يعد ذلك. ووافق ناظر الجيش[2] شيخه أبا حيان فيما ذهب إليه.

وأيد أبو حيان الحريري[3] في هذا المقام بذكر علامة من علامات الاسم، وهو اختصاصه بالمفعولية، إلا أنَّ الحريري[4] ذكر دليلاً يبرهن على اختصاصه بالمفعولية، فيقول: "ومن علامته أيضاً جواز كونه مفعولاً، وبه استدل على أن (إيَّاك) اسم كقولك: (إيّاكَ قَصَدت)".

وأضاف الحريري[5] أيضاً علامة أخرى، وهي: جواز أن يكون فاعلاً مُستدلاً بأنَّ "الضمائر المتصلة بالفعل أسماء في قولك: (قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، وقمنَا)".

28- أقسام الاسم

قال ابن مالك[6] : "اسماً أو وصفاً".

ويقول أبو حيان[7] : "وقد قسم بعضهم الاسم إلي فاروق ومفارق ومضاف ومقتض ومشتق، فالفارق نحو رجل وفرس، والمفارق نحو طفل، والمضاف نحو كل وبعض، والمقتضي نحو الشريك والخصم، والمشتق قسمه إلي قسمين: مبني علي فعل نحو كاتب، وغير مبني عليه نحو قولنا الرحمن، هو مشتق من الرحمة، وليس مبنياً عليه.

وقال أيضاً: (يسمي الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، والأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، والشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام). قال : (والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد، وهو (السيف)، وما بعده من الألقاب صفات. وقد خالف في ذلك قوم،

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص70).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج161/1).

(3) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص28).

(4) المرجع السابق، ص28.

(5) المرجع السابق، ص28.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج13/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج62/1-64).

فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلي معنى واحد. وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا : وكذلك الأفعال نحو مضي وذهب وانطلق. وهو مذهب أبي العباس ثعلب. ويسمى المتضادان باسم واحد نحو الجون للأسود والجون للأبيض. وأنكر ناس هذا المذهب. انتهي ما لُخِصَ من كلامه.

وهذا الذي قاله هو المصطلح عليه في علم المنطق وغيره بالمتباين والمترادف والمشترك، وقد ذكر هذه س رحمه الله في أوائل كتابه في (هذا باب اللفظ للمعاني)... وقد قسم بعض النحويين الاسم بحسب معناه إلي جوهر كالحيوان، وعرض كالحركة، ومحسوس كالأرض والسواد، ومعقول كالعلم، ومفيد كالإنسان، ولقب كزيد، وتام كالجسم، وناقص كالذي وإذ".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر أقسام الاسم عند النحاة بمختلف أقسامه.

ووافق أبو حيان الأندلسي فيما ذهب إليه أبو حيان التوحيدي[1] في ذكر بعض أقسام الاسم المتمثلة فيما يكون مبني ومعرب، ومشتق وغير مشتق. إلا أنَّ أبا حيان التوحيدي[2] أضاف أقساماً أخرى، فيقول : "قال شيخ من أهل الأدب: الاسم ينقسم ثلاثين قسماً، وهذه الأقسام خمسة عشر جنساً، كل جنس له ضد، وتعدادها أنه ينقسم إلى: معرب ومبني، وظاهر ومكني، ومعرفة ونكرة، وإنسي ومبهم، وعربي وعجمي، وذكر وأنثى، وممدود ومقصور، وعامل وغير عامل، ومشتق وغير مشتق، ومضارع وغير مضارع، ومعتل وصحيح، وزائد وناقص، ومنصرف وغير منصرف، ومفرد ومضاف، ومدعم ومظهر؛ فهذه أقسام الاسم".

29- الخلاف حول أقسام الأفعال

قال ابن مالك[3] : "وجعل الماضي أولاً في الذكر، والأمر ثانياً والمضارع ثالثاً".

ويقول أبو حيان[4] : "وعند الكوفيين أن الأمر مقتطع من المضارع، فإذاً تكون القسمة ثنائية. وقد زعم بعضهم أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأن المضارع تلحقه زوائد علي الماضي، والأمر قد تلحقه في بعض، فدل ذلك علي أن الماضي هو الأصل... والذي يقتضيه

(1) أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر 25/4-26

(2) المرجع السابق، ص25-26.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج15/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج67/1-68).

الترتيب الوجودي أن يبدأ بالأمر الدال بوضعه على الاستقبال، ثم بالمضارع لأنه على ما يقرر يكون للحال ويكون للاستقبال، ثم بالماضي لأنه منتهى الفعل، إذ الفعل يكون معدوماً غير مسبوق بوجود، ثم يصير موجوداً، ثم يصير معدوماً مسبوقاً بوجود، ولذلك كان الأمر في كثير من اللغات غير العربية هو الأصل، إذ هو المجرد في تلك اللغات وغيره مزيد فيه علي ما يدل على كونه ماضياً أو حالاً".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ الأمر مقتطع من المضارع، وبذلك تكون هذه القسمة ثنائية تشمل: الماضي، والمضارع فقط. وأنَّ هناك من زعم أن الفعل الماضي هو الأصل في الأفعال.

واتبع كل من المرادي[1] والسلسيلي[2] وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في مذهب الكوفيين وغيرهم. بينما انفرد أبو حيان بذكر أنَّه من الأولى البدء في تقسيم الأفعال بالأمر أولاً لدلالته بوضعه على الاستقبال، ثم يتلوه المضارع لدلالته على الحال والاستقبال، ثم أخيراً بالماضي؛ لأنه يدل على انتهاء الفعل.

وها هو السيوطي[4] يؤصل لما ذهب إليه أبو حيان ويؤكده إلا أنه يضيف سبب ذهاب الكوفيين في كون أنَّ الأمر مقتطع من المضارع، فيقول : "ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وأن الأمر مقتطع من المضارع إذ أصل افعل ليفعل كأمر الغائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه معرب والبصريون على أنه أصل برأسه وما ذكر في أصله فممنوع".

وكأنَّ السيوطي يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص72).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج103/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج171/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج45/1).

30- أقسام الفعل

يقول أبو حيان[1] : "والفعل ينقسم بانقسامات غير هذا، منها انقسامه إلى الزمان، وإلى التعدي واللزوم، وإلى التصرف والجمود، وإلى التمام والنقصان، وإلى الخاص والمشترك، وإلى المفرد والمركب. وفي علم التصريف إلى صحيح ومهموز ومثال وأجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف، وغير ذلك من الانقسامات.

وقال بعض المصنفين : (إنه ينقسم إلي مُعْلَم وساذج). قال: (أما المُعْلَم فالماضي إذا كان مصوغاً للمؤنث الغائب مفرداً أو مثنى، وجميع أصناف المستقبل وما يجري مجراه، أعني النهي. فالعلامات هي التاء في آخر الماضي للمؤنث، وفي أول المستقبل لمن يتوجه إليه الخطاب، سواء أكان واحداً أم كثيراً، مذكراً أم مؤنثاً، وللغائب المؤنث مفرداً أو مثنى. والياء للغيبة مع التذكير كيف اجتمعا، ومع التأنيث مع الجمع، ومع الهمزة للمتكلم. والنون له مع غيره. ثم ما سوى هذه الحروف التي يبنى معها الفعل فضمائر إن ميزت فبالعرض، وأما قولهم أكلوني البراغيث فالوجه فيه الإبدال) انتهي كلامه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بذكر انقسامات أخرى للفعل.

وترسم أبو حيان خطى الأولين أمثال الإمام عبد القاهر الجرجاني[2] في هذه المسألة.

بينما يضيف الشاطبي[3] أقسام أخرى للفعل، وتتمثل في كونه متصرف، وغير متصرف، ومظهر، ومضمر.

31- الخلاف حول (تاء) الغائبتين اللتين تأنيثهما تأنيثاً مجازياً

قال ابن مالك[4] : "والغائبتين".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج68/1).

(2) عبد القاهر الجرجاني، المفتاح (ص36).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج431/1-433).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج16/1).

ويقول أبو حيان[1] : "وكذلك في الغائبتين اللتين تأنيثهما مجازي، نحو العينان تدمعان، فإن كان ضميراً لغائبتين نحو: الهندان هما تخرجان، والعينان هما تدمعان فهل يكون ذلك بالتاء حملاً على ظاهرهما، أو بالياء حملاً على ضمير الغائبين المذكرين للاشتراك في الضمير الذي هو (هما)؟ في ذلك خلاف، وقد دارت هذه المسألة في الأندلس وسُئِلَ عنها أبو عبد الله محمد بن أبي العافية أحدُ أجلاء أصحاب الأعلم، والأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش واختلف قولهما، فأجاب ابن أبي العافية بما نَصُه: "علامة التأنيث ثابتة في المضارع الواقع خبراً عن المبتدأ ضميراً المؤنث، كما كانت تثبت في المظهر لأنه عقيبه، فيجري عليه ما يجري على ما عاقبه، فمن حيث تقول: الهندان تقومان، فمنه تقول: هما تقومان، كما أنك إذا قلت: هند تقوم، تقول: هي تقوم، ومن حيث تقول: الهندات يقمن، فمنه تقول: هن يقمن، فالمثنى لقربه من الواحد يُحمل عليه، ويرجع حكمه إليه، فغلب فيه معنى التأنيث على لفظ الغيبة، والمجموع لما كان بعيداً عن الواحد حيث كان فيه التكسير الذي لا يسلم بناء الواحد فيه، وللاسم جموع لا تجري على آحاده، غُلِّب لفظ الغيبة فيه على معنى التأنيث، فذُكِّر" انتهى كلامه.

وأجاب ابن الباذش بما نصه: "لا أعلم في هذه المسألة سماعاً من العرب ولا نصاً عن أحد من النحويين، والذي يقتضيه القياس عندي أن يقال في الاثنين مع المضارع: هما يقومان، حملاً على اللفظ كما يقال في المذكرين، وفي الماضي: هما قامتا، حملاً على المعنى ودليل ذلك أنَّ حرف المضارعة زائد للمعنى تبنى الكلمة عليه وحرف التأنيث زائد للمعنى مضموم إلى الصدر كما قاله إنه بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فالواجب أن يجري حرف المضارعة مجرى سائر ما كان مزيداً في البناء كسائر أخواته، وكالتاء في افتعل والألف في فاعل ونحوهما، فكما يشترك المؤنث مع المذكر في قولك: أنا أفعلُ، ونحن نفعلُ، وأنتما تفعلان، كذلك يشتركان في قولك: هما يفعلان، وإنما اشتركا في الضمير ليتصل المرتفع بالفعل، كما اشتركا في الضمير المنفصل العائد إليه ذلك الضمير المتصل وهو قولك: أنا ونحن وأنتما، فهما في الاشتراك بمنزله أنتما وما ذكر معه. وكذلك يجري الماضي مجرى المضارع إذا اتصلت به علامة الإضمار في قولك: أنا قمت، ونحن قمنا، وأنتما قمتما، لأن س قد شبه هذه العلامات بتاء افتعل، ألا ترى أن بناء قام متغير في قُمْتُ وأخواته، كما تغير بناء كَسَبَ في اكْتَسَبَ ولذا قال بعضهم:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج72/1-75).

وَفِــيْ كُــلِّ حَــيٍّ قَــدْ خَــبَطَّ بِنِعْمَــةٍ[1]   ...   .

كما تقول اطَّلَبَ، وفَحَصْطُ برجلي، كما تقول: اصْطَلَحَ وفُزْدُ في فُزْتُ كما تقول ازْدَجَرَ وازْدَانَ. أما التاء في قامتْ فبمنزلتها في قائمة فيما ذكرنا، وبمنزلة الألف بعدها في قامتا؛ لأن الألف هنا لم تُغَيِّر البناء كالتاء، فيجب أن يقال: هما قامتا، كما يقال: هما قائمتان وتزيد (قائمة) على (قامت) أنه يقال فيها: أنا قائمة، ونحن قائمتان ونحن قائمات، وأنتما قائمتان، فيمتنع فيها الحمل على المعنى لامتناع اتصال الضمائر بها التي يتأتى اتصالها بالفعل فإنما يكون الإضمار في اسم الفاعل على حد واحد، وهو ضمير الغائب فأما قولهم في المظهر: الهندان تقومان، فلك شبهة فيه لأن المظهر اسم مؤنث، وليس بمذكر يشترك معه المؤنث كما تقدم ذكره من الأسماء المضمرة وإذا كان المضمر للمؤنث فهو أيضاً بمنزلة المظهر، تثبت العلامات في فعله متصلة ومنفصلة، لأنه ليس له لفظ مذكر يحمل عليه، فتقول: أنتن تقمن، وأنتن قمتن، وهي قامت، وهن قمن، كما تقول: هند قامت والهندات قمن، وقوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾[2]. هما مثال: الهندان تقومان، ولو ثنى ضميرهما لم يكن إلا: فوجدهما يذودان، على ما قررنا وللكلام على هذه المسألة مجال أوسع من هذا وإنما اعتمدنا النُّكَت" انتهى كلامه.

والصحيح ما ذهب إليه أبو عبد الله بن أبي العافية من أنَّ الضمير يجري في ذلك مجرى ظاهره، فكما تقول: الهندان تخرجان بالتاء من فوق، فكذلك تقول: هما تخرجان وذلك لأن الإضمار يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وقد وُجِدَ السماع عن العرب في ذلك بالتاء، قال عُمر بن أبي ربيعة:

أَقُــصُ عَلَــى أُخْتَــيَّ بَــدْءَ حَــدِيْثِنَا   وَمَــا لِــيَ مِــنْ أنْ تَعْلَمَــا مُتَــأَخَّرُ

---

(1) هذا صدر بيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه (ق37/1ص48) وسيبويه، الكتاب (ج471/4) وابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص123) وابن يعيش، شرح المفصل (ج556/5) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج787/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد(ج5237/10) والزبيدي، تاج العروس(ج119/19) وعجزه:

...   .   فَحُــقَّ لشَــأْسٍ مِــن نَــداك ذَنُــوبُ

والبيت بلا نسبة في ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج230/1) وأبي العلاء المعري، رسالة الغفران (ص94) وابن سيده، المخصص (ج95/5) والزمخشري، المفصل (ص555) وابن الأثير، البديع (ج647/2) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص239) والرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج494/4) وأبي الفداء الأيوبي، الكناش (ج339/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج74/1).

(2) [القصص: 23].

لَعَلَّهُمَـــا أنْ تَبْغِيَـــا لَـــكَ حَاجَـــةً وأنْ تَرْحُبَـا سِـرْباً بِمَـا كُنْـتُ أَحْصَـرُ [1]

فقال: أنْ تَبْغِيَا، وأنْ تَرْحُبَا، بالتاء وقد تقدم لفظ (هما) وهو ضمير الأختين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف حول القول في (تاء) الغائبتين اللتين تأنيثهما تأنيثاً مجازياً في حال إسنادهما إلى ضمير الغائبتين نحو: (الهندان هما تخرجان)، و(العينان هما تدمعان) فهل يكون ذلك بالتاء حملاً على ظاهرهما، أو بالياء حملاً على ضمير الغائبين المذكرين للاشتراك في الضمير الذي هو (هما)؟. فقام أبو حيان ببيان هذه المسألة بنقل الحوار أو المناظرة التي دارت بين عالمين نحويين من نحاة الأندلس، وهما: ابن أبي العافية، وابن الباذش. وخلاصة رأيهما في هذه المسألة:

أنَّ ابن أبي العافية يرى أنَّ ذلك يكون بالتاء حملاً على الظاهر نحو: (الهندان تقومان)، و(هما تقومان).

وأما ابن الباذش يرى أنَّ ذلك يكون بالياء حملاً على اللفظ، وبه ورد القياس كقولهم: (هما يقومان).

وذهب أبو حيان مذهب ابن أبي العافية، وهذا ما ذهب إليه المرادي[2] وناظر الجيش[3] تماماً في هذه المسألة.

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحاة الأقدمين أمثال سيبويه[4]، وابن يعيش[5]، وابن عصفور[6]، والأبذي[7]، وأبي الفداء الأيوبي[8].

---

(1) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ق125/48-49 ص127) والمبرد، الكامل (ج184/2) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج450/1-451) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج75/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج319/5).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص73).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج174/1).

(4) سيبويه، الكتاب (ج471/4-472).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج555/5-556).

(6) ابن عصفور، الممتع (ص238-239).

(7) الأبذي، شرح الجزولية (ص271/1-272).

(8) أبو الفداء الأيوبي، الكناش (ج6/2-7) ؛ (ج339/2-340).

32- تضمين الفعل المضارع (تاء) الغائب وما يختص بها

قال أبو حيان[1] : "وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: (وللغائب إن حمل على مؤنث) نحو: تجيءُ كتابي، على معنى الصحيفة، (أو أضيف إلى مؤنث يجوز أن تلفظ بذلك المؤنث وأنت تريد المذكر) نحو: تجتمع أهل اليمامة وتذهب بعض أصابعه وقرئ ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾[2]، وتنكسر صدر القناة (أو كان فيه علامة تأنيث) نحو تقوم طلحة، وتعدل الخليفة وهذا قليل، (أو أسند إلى ظاهر الجمع المذكر غير السالم وأردت معنى الجماعة أو إلى ضميرهم أو ضمير غائبات)، نحو: تقوم الزيود وتنكسر الأجذاع وتنكسر الجذوع وتخرج الرجال والرجال تخرج والنساء تخرج".

وقال ناظر الجيش[3] : "وهذا الذي ذكره بعينه استدركه الأبذي على الجزولي فنقله منه. وأقول: ليس هذا استدراكاً على الجزولي، ولا على المصنف؛ وذلك أنهما أعطيا قانوناً كلياً أن التاء للغائبة، فمتى كان الفعل للغائبة جيء بالتاء فيه، وهذه المواضع المذكورة إنما جيء بالتاء في أفعالها؛ لتأولها بمؤنث كما تقدم؛ فلم تدخل التاء إلا في فعل مؤنث؛ فالصور التي أشار إليها مندرجة فيما ذكر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك في عرض متن كتابه (التسهيل) بأنْ يُزاد فيما يميز الفعل المضارع عن غيره من أمور لم يذكرها ابن مالك، وهي: (تاء) الغائب، وما تتضمنه من عدة صور تمثلها.

وأضاف ناظر الجيش أن هذا الاستدراك قد استدركه الأبذي على الجزولي قبل أبي حيان، ويرى أيضاً أنه لا يوجد استدراك في هذه المسألة على كل من الجزولي وابن مالك موضحاً أسبابه في ذلك.

وبالرجوع إلى الأبذي[4] نجده عازماً رأيه في ذكر هذا الاستدراك، وبذلك يكون أبو حيان معضداً الأبذي في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج76/1).

(2) [يوسف: 10].

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج175/1-176).

(4) الأبذي، شرح الجزولية (ج273/1).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

33-الخلاف في إسناد جمع المذكر السالم في حال إظهاره وإضماره هل يكون بالياء أم بالتاء؟

يقول أبو حيان[2] : "فإن كان الظاهر جمع سلامة في المذكر أو ضميراً يعود عليه فمذهب البصريين أنه لا يجوز إلا بالياء فتقول: (يقوم الزيدون)، و(الزيدون يقومون). وأجاز الكوفيون: (تقوم الزيدون)، و(الزيدون تقوم) قياساً على جمع التكسير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف في إسناد جمع المذكر السالم إلى الظاهر أو من خلال عود الضمير عليه فهل يكون بالياء أم بالتاء؟. موافقاً كل من الأبذي[3]، وابن أبي الربيع[4] في هذه المسألة.

34- ما يخص (ياء) الغائبات في الفعل المضارع

قال ابن مالك[5] : "والغائبات".

ويقول أبو حيان[6] : "وقوله: و(الغائبات أطلق)، ويقتضي ذلك أن الياء تكون في المضارع أسند إلى ظاهر أو مضمر عاقل أو غير عاقل، مُسَلَّم أو مُكَسَّر فتقول: يقوم الهنود، و﴿ يَكَادُ السَّمَاوَاتُ ﴾[7]. ويُسرع الجمال والهنود يقمن و﴿ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ ﴾[8]، والجمال يُسرعن والهندات يَخرجن.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج511/2).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج76/1-77).
(3) الأبذي، شرح الجزولية (ج274/1).
(4) ابن أبي الربيع، البسيط (ج226/1).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج16/1).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج77/1-78).
(7) [مريم: 90].
(8) [مريم: 90].

فإن كان الظاهر جمع سلامة في المؤنث لعاقل نحو الهندات، فمذهب البصريين أنه لا يجوز إلا التاء فتقول: تقوم الهندات ولا يجوز يقوم الهندات كما لا يجوز يقوم هند قاسوا هذا الجمع على مفرده بجامع ما اشتركا فيه من سلامة الواحد فأما: ﴿ يَكَادُ السَّمَاوَاتُ ﴾ ونحوه فإن ذلك جائز في مفرده لكون تأنيثه مجازاً فكان ذلك في جمعه وأجاز الكوفيون يقوم الهندات قياساً لجمع السلامة على جمع التكسير. فأما قوله:

فَقُلْــتُ لَهَــا: فِيْئِــيْ، فَمَــا يَسْــتَفِزُّنِيْ ذَوَاتُ العُيُــوْن والبَنَــان المُخَضِّــب[1]

في رواية من رواه بالياء، فخرج على الضرورة أو رُعِيَ الموصوف المحذوف أي: (فَمَا يَسْتَفِزُّنِيْ النِسَاء ذَوَاتُ العُيُوْنِ) فيكون إذ ذاك قد أسند إلى جمع التكسير المؤنث نحو: (يقوم الهنود)".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ما يخص (ياء) الغائبات في الفعل المضارع بما تمثله من صور. مؤيداً ما ذهب إليه الأبذي[2] في هذه المسألة، وتابعهما ناظر الجيش[3] في ذلك.

35- تضمين الفعل المضارع (ياء) الغائب وما يختص بها

يقول أبو حيان[4] : "وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: (وللغائبة إن كانت مضافة إلى مذكر هي بعضه، ويجوز أن تلفظ بالمذكر وأنت تريد المؤنث) نحو: يُقطع يد زيد، لأنك تقول: يُقطع زيد، وأنت تريد: يد زيد. (أو كانت فصل بينها وبين الفعل بشيء) نحو: يحضر القاضي اليوم امرأة وينفعك اليوم الموعظة... (أو كانت غير عاقلة إذا حملت على معنى المذكر) نحو: ينفع الموعظة لأن الموعظة وعظ في المعنى".

التوضيح والتحليل:

---

(1) البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه (ق10/3 ص83) والأخفش الأصغر، الاختيارين (ص51) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج437/2) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج435/2) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج103/4) وبلا نسبة في ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج352/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج78/1) ؛ (ج202/6) والعيني، المقاصد النحوية (ج964/2).

(2) الأبذي، شرح الجزولية (ج267/1-269).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج177/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج78/1).

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر ما يميز الفعل المضارع عن غيره من أمور لم يذكرها ابن مالك، وهي: إضافة (ياء) الغائبة، وما تتضمنه من صور تختص بها.

36- حروف الزيادة

يقول ناظر الجيش[1] : "واعلم أنه قد ذكر لزيادة هذه الأحرف الأربعة دون غيرها من حروف الزيادة مناسبة: قالوا: أولى الأحرف بالزيادة أحرف العلة لخفتها؛ لكن الألف لا تزاد أولاً فعوضوا منها الهمزة لاشتراكهما في المخرج. وجعلت للمتكلم؛ لأنها من أول المخارج والمتكلم أخص؛ فناسب كونها له، واشترك فيها المذكر والمؤنث؛ لعدم اللبس.

وأما الواو: فامتنع من زيادتها أولاً؛ لأنها معرضة لدخول واو عليها للعطف، وقد تكون آخر الكلمة المعطوف عليها واواً أيضاً؛ فتجتمع ثلاث واوات، وقد تكون أول الماضي واواً كوعد فتجتمع أربع واوات فيستثقل ذلك، وهي مقابلة للهمزة؛ إذ هي من آخر المخارج والهمزة من أولها، فاستحقها المخاطب مطلقاً؛ لأنه يقابل المتكلم. لكنها رفضت لما ذكر وعوضوا منها التاء؛ لأن التاء تبدل من الواو كثيراً في الأفعال. وتكون التاء للغائبة والغائبتين والغائبات؛ فقد شارك المخاطب غيره في التاء؛ وحينئذ يبطل التعليل الذي ذكروه لاستحقاق المخاطب إياها، لأنّا نقول:

التاء التي للغائبة والغائبتين والغائبات غير التاء التي للمخاطب؛ لأن هذه تدل على الخطاب، وتلك تدل على التأنيث عوضاً من التاء الساكنة اللاحقة آخر الماضي؛ فهما إن اشتركتا لفظاً فمدلولهما مختلف.

وتبين بهذا: أن التاء التي للمضارعة ثنتان: تاء خطاب وتاء تأنيث. وكذا يقال: أنت تفعلين فالتاء لمحض الخطاب والتاء للتأنيث.

وأما الياء: فجعلت للغائب مطلقاً، توفية للقسمة؛ لأن المتكلم خص بالهمزة، والمخاطب خص ببدل الواو، ولم يبق من حروف العلة إلا الياء، ولم يبق إلا الغائب فأعطيها.

ولما كان الفرق بين المفرد وضديه يحصل في المخاطب والغائب بالضمير، ولم يجعلوا في التكلم بين المفرد وضده ضميراً للفرق، أتي بالنون؛ لتدل على المتكلم غير المفرد، وكانت

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/177-178).

النون أولى من غيرها؛ لما بينها وبين أحرف العلة من الشبه؛ لأنها تدغم في الياء والواو، وتبدل منها الألف، ولهذا أعربت الأمثلة الخمسة بها عند تعذر الحركات وتعذر أحرف العلة".

التوضيح والتحليل:

زاد ناظر الجيش على ابن مالك الحروف التي تستحق الزيادة عند النحاة.

ووافق ديكنقوز [1] ما ذهب إليه ناظر الجيش في هذه المسألة.

37- حركات حروف المضارعة

يقول أبو حيان[2] : "واعلم أن حركات هذه الحروف- أعني حروف المضارعة – مع الرباعي الضم، سواء أكان مجرداً نحو يدحرج أم مزيداً يضارب ومع الثلاثي وما زاد على الرباعي الفتح نحو يضرب وينطلق ويستخرج، إذا كان مبنياً للفاعل وكان في هذين الفتح؛ لأن الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي ثقيل، فاختاروا الفتح للكثير والثقيل لخفة الفتح، واختاروا الضم للقليل لئلا يكثر استعمال القليل لو خففوه قاله أبو سعيد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر حركات حروف المضارعة.

ومال أبو حيان لرأي أبي الفداء الأيوبي[3] فيما ذهب إليه.

38- تسمية الألفاظ المشتقة والمشتق منها

يقول ناظر الجيش[4] : "وسميت الألفاظ المشتقة أفعالاً، وأما الألفاظ المشتق منها فسميت أحداثاً ومصادر، وقد تسمى أفعالاً باعتبار الأصل".

التوضيح والتحليل:

زاد ناظر الجيش على ابن مالك تسمية الألفاظ المشتقة والمشتق منها.

---

(1) ديكنقوز، شرح مراح الأرواح (ص26-31).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج78/1).

(3) أبو الفداء الأيوبي، الكناش (ج8/2).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج171/1).

ووافق ناظر الجيش ما ذهب إليه ابن خروف[1] في هذه المسألة.

39- لغات العرب في (اليَرْنَأ)

قال ابن مالك[2] : "ويرنأ الشيب إذا خضبه باليرناء وهو الحناء".

ويقول ابن عقيل[3] : "اليَرْنَأ واليُرْنَأ بالفتح والضم مهموزين بلا مَدٍّ، واليُرنَّاء بالضم ممدوداً".

التوضيح والتحليل:

أضاف ابن عقيل على ابن مالك ذكر لغات (اليرنأ).

40- من القرائن التي تخلص المضارع إلى الحال

قال ابن مالك[4] : "ويترجح الحال مع التجريد، ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن وما في معناه، وبلام الابتداء، ونفيه بليس وما وإن".

ويقول أبو حيان[5] : "وقد نقص المصنف من القرائن التي ذكرها أصحابنا أنها تخلص للحال: أن يعطف على الحال، أو يعطف الحال عليه، نحو: يقوم زيدٌ الآن ويخرج، ويقوم زيدٌ ويخرج الآن... ومن القرائن أيضاً وقوعه في موضع نصب على الحال، نحو: جاء زيْد يضحك. فلم يستوف المصنف ما يخلص المضارع للحال".

ويقول ناظر الجيش[6] : "وزاد أيضاً: أن يقع في موضع نصب على الحال، نحو: جاء زيد يضحك".

---

(1) ابن خروف، شرح الجمل (ج270/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج17/1).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج11/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج21/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج95/1).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج198/1).

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان قرينة من القرائن التي تخلص المضارع إلى الحال، وهي: أن يعطف على الحال، أو يعطف الحال عليه، نحو: (جاء زيّد يضحك). وهذا ما ذكره ناظر الجيش[1] تماماً إلا أنه برر عدم ذكر ابن مالك لهذه القرائن لكونه "يشترط في عطف الفعل على الفعل اتفاقهما في الزمان فالمعطوف والمعطوف عليه متفقان". وقد اتبع السيوطي[2] أبا حيان فيما ذهب إليه.

41- مما يعين المضارع إلى الحال

ويقول أبو حيان[3]: "وقد أهمل المصنف ما يعين المضارع للحال، وهو الإنشاء، تقول: أقسُم لأضربن عمراً، وأحلف ما خرج زيدٌ، وإذا كان يصرف الماضي إلي الحال فلأن يصرف المضارع أولى وأحرى. ولا يمكن أن يكون هذا مستقبلاً في هذا المقام؛ لأن الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر ما يعين المضارع إلى الحال.

42- من القرائن التي تخلص المضارع إلى الاستقبال

قال ابن مالك[4] : "ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل، وبإسناده إلى متوقع، وباقتضائه طلباً أو وعداً، وبمصاحبة ناصب، أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة، أو لو المصدرية، أو نون توكيد، أو حرف تنفيس وهو السين أو سوف أو سف أو سو أو سي".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج198/1).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج43/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج95/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج23/1).

ويقول أبو حيان[1] : "ونقص المصنف من القرائن التي تخلص المضارع للاستقبال عطفه على المستقبل، وعطف المستقبل عليه، نحو قولك: سيأكل زيدٌ ويشرب، أو يأكل زيدٌ وسيشرب".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك القرائن التي تخلص المضارع إلى الحال. وتابعه ناظر الجيش[2] في هذا الأمر.

43- من القرائن التي تصرف الماضي إلى الاستقبال

يقول ناظر الجيش[3] : "ومنها لو الشرطية: وهي نوعان: شرط في المستقبل... وقوله تعالى: ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ ﴾[4]".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك قرينة من القرائن التي تصرف الماضي إلى الاستقبال، وهي: لو الشرطية بإحدى استعمالاتها.

44- من القرائن التي تصرف المضارع إلى المضي

قال ابن مالك[5] : "وينصرف إلى المضي بلم، ولما الجازمة، ولو الشرطية غالباً، وبإذ، وبربما، وقد في بعض المواضع".

ويقول أبو حيان[6] : "ونقص المصنف من القرائن التي تصرف المضارع إلي المضي

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج102/1).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج204/1).

(3) المرجع السابق، ص206-207.

(4) [آل عمران: 159].

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج27/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج108/1-110).

عطفه على الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[1] أي: فأصبحت: وعطف الماضي على المضارع، نحو قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ، ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يَعْنِيْنِي[2]

(1) [الحج: 63].

(2) البيت لشمر بن عمر الحنفي في الأصمعي، الأصمعيات (الأصمعية 38) (ص126) ولكن أوله (لقد مررت) ونسب البيت لعنترة في الواحدي، التفسير البسيط (ج341/15) ولم أقف عليه في ديوانه. ونسب البيت لرجل من بني سلول في سيبويه، الكتاب (ج24/3) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج218/3) وأبي حيان التوحيدي، البصائر (ج111/8) والواحدي، التفسير البسيط (ج186/3) والعيني، المقاصد النحوية (ج1552/4) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج114/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج310/1) ونسب البيت لعميرة بن جابر الحنفي في بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح (ج178/1) والبيت بلا نسبة في الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج145/1) والمبرد، الكامل (ج61/3) والطبري، جامع البيان (ج351/2) وأبي البركات الأنباري، المذكر والمؤنث (ج178/1) وأبي جعفر النحاس، إعراب القرآن (ص289) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج207/2) وأبي علي الفارسي، المسائل البصريات (مسألة41) (ج443/1) وابن جني، الخصائص (ج333/3) ؛ (ج325/3) وابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص67) والجوهري، الصحاح (ج1882/5) وابن فارس، الصاحبي (ص167) وابن سيده، المحكم (ج511/10) وابن سيده، المخصص (ج80/5) وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص206) والأصفهاني، تفسير الأصفهاني (ج260/1) وتاج القراء، غرائب التفسير (ج766/2) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج241/3) والزمخشري، الكشاف (ج16/1) ؛ (ج556/1) ؛ (ج15/4) ؛ (ج530/4) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج48/3) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج123/2) وفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (ج197/11) ؛ (ج309/14) ؛ (ج540/30) والسكاكي، مفتاح العلوم (ص185) وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج631/2) وأبي شامة المقدسي، إبراز المعاني (ص340) وزين الدين، مختار الصحاح (ص50) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1271/3) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص351–352) وابن منظور، لسان العرب (ج81/12) والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ج24/2) والسفاقسي، المجيد (ص58) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج42/4) ؛ (ج316/5) ؛ (ج64/9) ؛ (ج172/10) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج109/1) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2023/4) ؛ (ج2033/4) والمرادي، توضيح المقاصد (ج948/2) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج164/2) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج88/2) وابن كيكلدي العلائي، الفصول المفيدة170 وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك (ج276/3) وابن هشام الأنصاري، مغني البيب (ص138) ؛ (ص845) وابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية (ج196/3) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج426/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج214/1) ؛ (ج3516/7) والكرماني، تحقيق الفوائد (ج316/1) والبقاعي، نظم الدرر (ج129/2) والأشموني، شرح الأشموني (ج168/1) والإيجي، تفسير الإيجي (ج560/1) والسيوطي، نواهد الأبكار (ج237/1) والسيوطي، الألغاز النحوية (ص17) والسيوطي، همع الهوامع (ج42/1) ؛ (ج224/3) والقوجوي، شرح قواعد الإعراب (ص60)؛ (ص175) وأبي الفتح العباسي، معاهد التنصيص (ج286/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج357/1) والزبيدي، تاج العروس (ج361/31).

أي: ولقد مررت. ووقوع المضارع خبراً لكان وأخواتها، نحو كان زيدٌ يقوم، وأصبح زيدٌ يقوم، وأصبح زيدٌ يضحك. وإعماله في الظرف الماضي نحو قوله:

يَجْزِيْـــــه رَبُّ العَـــــالَمِيْنَ إِذْ جَـــــزَى

جَنَّـــاتِ عَـــدْن فِـــيْ العَلَاْلِـــى العُـــلا[1]

كأنه قال: جزاه رب العالمين إذ جزى، وجعل الوعد بالجزاء جزاءً. وهذا أولى من أن يعتقد في إذ أنها بمنزلة إذا؛ لأن صرف معنى المبهم إلى الماضي لقرينة قد ثبت من كلامهم، ولم يثبت وضع إذ موضع إذا بقاطع.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن من القرائن الصارفة معنى المضارع إلي المضي (لما) المحتاجة إلي الجواب، قال: نحو قولهم: (لما يقُومُ زيدٌ قَامَ عَمْروٌ)، وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾[2]، أي جادلنا. انتهى.

ولا دليل في هذه الآية على مُدَّعاه؛ لأنَّ (لما) في الآية اتصل بها الماضي، فليست مطابقة للمثال الذي ذكره من قوله: لما يقوم زيدٌ قام عمرٌو، إنما جاء مضارعاً الجواب لا الذي اتصل بلمَّا. على أنه يحتمل أن يكون الجواب محذوفاً، أي: (شرع يجادلنا)، أو (أخذ يجادلنا)، وحذف لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدداً من القرائن التي تصرف المضارع إلي المضي.

واتبع ناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في القرائن السابقة الذكر، إلا أنه عد البند الخامس لا استدراك فيه.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في القرينتين الأولى والثانية التي تصرف المضارع إلى المضي.

---

(1) هذان البيتان لأبي النجم العجلي في ديوانه (ق105/26-27 ص463) والطبري، جامع البيان235/11 وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص119) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص209) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج126/2) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج303/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج109/1) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج49/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج215/1).

(2) [هود: 74].

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج213/1-215).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج42/1).

الباب الثاني: إعراب الصحيح الآخر

45- حد الصحيح الآخر

قال ابن مالك[1] : "باب إعراب الصحيح الآخر".

ويقول ناظر الجيش[2] : "والمراد بالصحيح الآخر: ما ليس آخره حرف علة وحروف العلة في باب الإعراب ثلاثة: الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها والألف. فما آخره واو ليس قبلها ضمة كدلو، وياء ليس قبلها كسرة كظبي، حكمه حكم الصحيح لقبوله للحركات".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك تعريف حد الصحيح الآخر.

وفي هذا الرأي يوافق ناظر الجيش ما قاله أبو علي الفارسي[3] في هذه المسألة.

46- حد الإعراب اصطلاحاً

قال ابن مالك[4] : "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل".

ويقول أبو حيان[5] : "وقال صاحب البسيط: "المختار في رسمه أن نقول: هو قبول الكلمة العوارض الحادثة في آخرها لفظاً أو تقديراً، المؤثرة عن العوامل المختلفة العمل، المكافئة لها تأثيراً لفظاً أو تقديراً". فقوله: (المكافئة لها) أحسن من قولهم: (الداخلة) لأنه يؤذن بخلوها عنه، وبعض المعمولات لا يخلو عن عامل. وقوله: (تأثيراً أولياً) ليخرج ما يكون تأثيراً ثانياً بسبب التأثير الأول، كالكسر لالتقاء الساكنين، وما يلحقه من التغيير بسبب التحريك للإعراب من الانقلاب نحو الكلو رفعاً والكلي جراً.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج33/1).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج223/1).

(3) أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح (ص77-78).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج33/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج117/1).

وقال بعض علمائنا: "الإعراب تشكل آخر الاسم بأشكال مختلفة لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم" انتهى. وقال ابن خروف أيضاً: "هو وضعك العلامة في آخر لفظاً أو تقديراً على وفق العامل دليلة على معناه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حدوداً أخرى للإعراب لم يذكرها ابن مالك، وذكرها بعض النحاة.

ووافق أبو حيان بما ذكره من حدود لتعريف الإعراب سائر النحاة في مضمونها وإن اختلفت تراكيبها أمثال عبد القاهر الجرجاني[1]، والحريري[2]، والزمخشري[3]، والجزولي[4]، وابن عصفور[5]، ووافقهم أيضاً يحيى العلوي[6]، بينما سلك ابن الحاجب[7] على خلاف ما ذهب إليه أبو حيان والنحاة في كونه عرف الإعراب بأنه : "المركب الذي لم يُشبه مبني الأصل". فهو يعد هذا التعريف أولى من حدهم الإعراب بأنه : "الذي يختلف آخره باختلاف العوامل".

وكذلك ذهب ابن الفخار[8] أيضاً على غير ما ذهب إليه أبو حيان والنحاة في كونه يرى أن تغيير آخر الكلمة بدخول العوامل عليها في الإعراب لا يحتاج أن يقال فيها : لفظاً أو تقديراً. معللاً ذلك بقوله: "لامتناع نسبة الابتداء إلى اللفظ به، وإن كان بعضهم قد زاده؛ لأنَّ اللفظ عام شامل للصنفين، فتأمل ذلك".

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، كتاب الجمل (ص41).

(2) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص60).

(3) الزمخشري، المفصل (ص33).

(4) الجزولي، المقدمة الجزولية (ص7).

(5) ابن عصفور، شرح الجمل (ج31/1).

(6) يحيى العلوي، المنهاج (ج162/1).

(7) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية (ج234/1-235).

(8) ابن الفخار، شرح الجمل (ج35/1-36).

47- الإعراب أهو لفظي أم معنوي؟

يقول أبو حيان[1] : "وهذا الذي ذهب إليه المصنف قول طائفة من النحاة، ذهبوا إلى أن الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال هي الإعراب بنفسه؛ لأنه لا شيء يتبين به إعراب المعرب غيرها، وعلى هذا فيكون الإعراب عند هؤلاء لفظياً.

وذهب متأخرو أصحابنا إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وهذا مذهب طائفة، وظاهر قول س، واختيار الأعلم. قالوا: لو كانت هي الإعراب، وحذفت لعلة حكيمة كالوقف وغيره، لوجب أن يكون الاسم أو الفعل غير معرب؛ لأنه لا واسطة بين المعرب والمبني، فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر.

وإلى أنه لفظي ذهب أبو الحسن بن خروف والأستاذ أبو علي. قال ابن خروف: "الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة". وهذا فاسد لأن الإعراب قد يكون بحذف لا بصوت، نحو لم يفعلا، ولم يفعلوا. ولما رأي الأستاذ أبو علي أن الإعراب قد يكون صوتاً وحذفاً قال في حده: "الإعراب حكْم يحدثه العامل في آخر الكلمة" ليعم جميع ذلك. وهذا الحد منقود من جهة أنه لا يفهم ما أراد؛ إذ قد يمكن أن يحد الإعراب به من مذهبه أن الإعراب تغير؛ لأن التغير حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة.

وجعل الإعراب معنوياً لا لفظياً أولى من حيث اللفظ؛ لأنا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغير، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظي- وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف- كان ذلك نقلاً للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وليس المصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان مختلف مذاهب النحاة في كون الإعراب لفظياً أو معنوياً مبيناً رأيه في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج115/1-116).

وذهب كل من المرادي[1] وابن عقيل[2] والسلسيلي[3] في ذكر ما أورده أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[4] أبا حيان في ذكر هذه المسألة إلا أنه خالفه في رأيه بأن الإعراب لفظياً وليس معنوياً.

48- الخلاف في إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما

قال ابن مالك[5] : "لأنَّ إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع".

ويقول أبو حيان[6] : "ليس كما ذكر، ولا أجمع النحويون على جواز إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما، بل المنقول عن البصريين أن ذلك لا يجوز وإن اختلف اللفظان. وقال الكوفيون: يجوز ذلك إذا اختلف اللفظان. وهي مسألة خلاف، ذكرها أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، وأبو البقاء العكبري، في كتابيهما في اختلاف النحويين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنَّ دعوى الإجماع على صحة إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى ليس دقيقاً بذكره أوجه الخلاف في هذه المسألة.

واتبع ناظر الجيش[7] شيخه أبا حيان في ذكر مذهب البصريين فقط.

وما استدركه أبو حيان على ابن مالك في هذه المسألة هو صحيح بعينه بدليل أن أبا البركات الأنباري[8] ذكر هذه المسألة بتفاصيلها معززاً إياها بآراء النحاة والأدلة والشواهد التي تخص كل مذهب.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص82).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج19/1).
(3) السلسيلي، شفاء العليل(ج113/1).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج59/1-60).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج34/1).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج119/1).
(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج227/1).
(8) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج356/2-358).

49- حد العامل

يقول أبو حيان[1] : "والعامل هو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، والأصل في أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول، ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيْد بجبانٍ، ولا يمتنع أن يكون له معمولات".

التوضيح والتحليل:

قام أبو حيان بتعريف حد العامل بأنه: ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف. ذاكراً شروط ذلك.

بينما عرف خالد الأزهري[2] العامل بوجهٍ قريب من تعريف أبي حيان، بأنه "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو ساكناً : نحو : جاء زيد. ورأيت زيداً. ومررت بزيد".

50- الخلاف في الحركة هل تكون مع الحرف أم بعد الحرف؟

قال ابن مالك[3] : "من حركة، أو حرف".

ويقول أبو حيان[4] : "والحركة مع الحرف، لا قبله ولا بعده؛ لأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر، فهي صفة، والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه، إنما توجد معه؛ إذ لا تقوم بنفسها، ولأن حروف العلة تنقلب إلي غيرها لتحركها، فلو كانت بعدها لم تقلب، ولم تنقلب الألف همزة عند التحرك، ولأنه إن لم تكن الحركة على الحرف كان عارياً منها، فكان ساكناً، حتى إنه لو كان ما قبله ساكناً لزم التقاء الساكنين من غير تحريك.

وذهب قوم منهم ابن جني إلى أن الحركة بعد الحرف؛ لأن الحرف المتحرك لم يدغم في مثله، وذلك للحيلولة، ولا حائل إلا الحركة، ولأنك إذا أشبعت الحركة تولد منها حرف، والحرف لا ينشأ عن الحرف، ولا يكون له شركة فيه، فهو عن الحركة، فالحركة بعده.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج119/1).

(2) خالد الأزهري، شرح العوامل المائة النحوية (ص73).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج33/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج120/1-121).

والجواب عن الأول أن عدم الإدغام تارة يكون للحاجز، وتارة يكون للتحصن بالحركة، فلا تكون علة عدمه الحيلولة خاصة. وعن الثاني أن حدوث الحرف إنما هو عن الحرف المتصف بالحركة المجانسة للحرف الحادث من حيث هو متحرك بالمجانس بشرط الإشباع؛ لأن الحروف كالموصوفات، وهي الجواهر، والحركات كالأعراض، والأعراض لا تنشيء الجواهر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف في الحركة هل تكون مع الحرف أم بعد الحرف؟.

وقد وافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني[1] في هذه المسألة بالتفصيل بالرغم من أنَّ وجهة نظر ابن جني تكمن في أنَّ الحركة تكون بعد الحرف كما هو موضح في المسألة والتي تختلف تماماً عما ذهب إليه أبو حيان في كون أنَّ الحركة تكون مع الحرف، إلا أنه يعضد ما ذهب إليه أبو حيان مستدلاً برأي أبي علي الفارسي، فيقول: "واستدل أبو علي على أن الحركة تحدث مع الحرف، بأن النون الساكنة إذا تحركت زال عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة، فدل ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف، وهو لعمري استدلال قوي".

51- أقسام الحذف

قال ابن مالك[2] : "أو سكون، أو حذف".

ويقول أبو حيان[3] : "وقوله: (أو سكون أو حذف) هكذا يقوله أكثر النحويين، وهذا عندي ليس كذلك، بل يكفي الحذف؛ لأن الحذف على قسمين: حذف حركة نحو يضرب، إذا أدخلت الجازم قلت لم يضربْ، فتحذف الحركة. وحذف حرف نحو لم يذهبا، أصله يذهبان، فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف، فلا يجعل ما كان قسماً من الشيء قسيماً له".

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/43-46).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/33).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/121).

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر أقسام الحذف.

واتبع السلسيلي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

52- الخلاف في الإعراب أهو أصل في الاسم أم فرع في الفعل؟

قال ابن مالك[2] : "وهو في الاسم أصل".

ويقول أبو حيان[3] : "وما ذهب إليه المصنف من أن الإعراب أصل في الأسماء لا في الأفعال هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، وحكي عن بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرع.

احتج جمهور أهل البصرة بأن قالوا: الإعراب يفتقر إليه في الأسماء في نحو: ما أحسن زيداً! إذا تعجبت، وما أحسن زيد، إذا نفيت عنه الإحسان، وما أحسن زيد؟ إذا استفهمت، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وحمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شرب زيد الماء، كما حمل أعد وتعد ونعد على يعد، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها.

واحتج أبو الحسن بن خروف لما ذهب إليه البصريون بأن أكثر الأسماء معرب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني، وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة، والقلة دليل الفرعية. وهذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع، وتقل الأصول.

واحتج أبو الحسن بن عصفور أيضاً لهم، فقال: الدليل على أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال أن الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنياً، والأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه منها المعرب، فارتباط الإعراب في الفعل بشبهه بالمعرب دليل على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لا من جهة أنه فعل؛ إذ لو كان الإعراب فيه من جهة أنه فعل لوجب أن يدخل الإعراب

---

(1) السلسيلي، شفاء العليل (ج113/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج33/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج122/1-124).

جميع الأفعال كلها، وارتباط البناء في الاسم بوجوده مشبهاً لمبني دليل على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني، ولذلك إذا لم يشبه مبنياً على أصله من الإعراب.

واحتج أهل الكوفة بأن العلة التي ادعاها البصريون موجبة لكون الإعراب أصلاً في الأسماء، وهو كونه يفتقر إليه في الأسماء في بعض المواضع، هي بعينها موجودة في الأفعال في بعض المواضع، تقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فبالجزم نهي عن الفعلين مجتمعين ومفترقين، وبالنصب نهي عن الجمع بينهما، وبالرفع نهي عن الأول وإباحة للثاني. وكذلك لام الأمر ولام كي، و (لا) في النهي و(لا) في النفي، لولا الإعراب لالتبست المعاني.

وأجاب البصريون عن ذلك بأن النصب في مسألة (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بإضمار (أن) في المذهب الصحيح، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني، ولم يحتج إلى الإعراب، فالإعراب في هذا الباب إنما دل على المعاني لما حذفت العوامل، وجعلت دليلاً عليها، وذاك فرع، والأصل ما ذكرنا من إظهار العوامل. وليس كذلك: ما أحسن زيداً! لأن الرافع والناصب والخافض لـ(زيد) على كل حال لفظ (أحسن) وأما لام الأمر ولام كي فالفرق بينهما أن لام الأمر تكون ابتداء، ولام كي لابد أن يتقدمها عامل.

وأما (لا) الناهية و(لا) النافية فالفرق بينهما أنه إذا خيف التباس بالنافية أتي بغيرها من حروف النفي نحو (ما) وإنما كان يلزم اللبس لو لم يكن للنفي أداة إلا (لا).

وذهب أبو علي قطرب إلى أن الإعراب لم يدخل للفرق بين المعاني، وإنما دخلت الحركات ليفرق بين وصل الاسم والوقف عليه".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان مذاهب النحاة وحججهم في مسألة الإعراب أهو أصل في الاسم أم فرع في الفعل؟ بينما اكتفى ابن مالك باتباع مذهب البصريين في أن الإعراب أصل في الأسماء لا في الأفعال دون أن يذكر حججهم في اختيار هذا المذهب، وكذلك آراء المذاهب الأخرى.

واتبع كل من المرادي[1] وابن عقيل[2] والسلسيلي[3] وناظر الجيش[4] أبو حيان فيما ذكره من مذاهب.

وقد وافق أبو حيان رأي معظم النحاة أمثال الزجاجي[5]، وأبو البركات الأنباري[6]، وأبو البقاء العكبري[7]، والأبذي[8]، في ذكر هذا الخلاف وتأصيله، ووافقهم أيضاً ابن جابر الهواري[9].

بينما ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني[10] سبباً آخر يبرهن أن الاسم هو الأصل في الإعراب، وذلك لكون أنَّ "الاسم يكون فيه معانٍ توجب الاختلاف كالفعالية، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تأت بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد، وليس كذلك الأفعال والحروف؛ لأنها تدل صيغها على معانيها، ألا ترى أنَّ (ضرب) للماضي، و(سيضرب) للمستقبل. وكذا (مِن) لابتداء الغاية، وليس فيها شيء من المعاني التي توجب اختلاف اللفظ".

وكذلك قد اشترط يحيى العلوي[11] شرطين على اقتضاء الاسمية في الإعراب، وهما: العقد والتركيب، فيقول: ولا بد من اشتراط هذين الأمرين، فالتركيب انتظام الجملة من جزأين. والعقد: هو إسناد أحدهما إلى الآخر، فمتى حصل هذا الأمر إن كانت الاسمية مقتضية الإعراب لا محالة".

53- إلحاق نون التوكيد بالفعل المضارع

قال ابن مالك[12] : "ما لم تتصل به نون توكيد".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص83).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج20/1).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج114/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج230/1-231).

(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص77-82).

(6) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص48).

(7) أبو البقاء العكبري، التبيين (ص153-155) وأبو البقاء العكبري، مسائل خلافية (ص87-89).

(8) الأبذي، شرح الجزولية (ج64/1-68).

(9) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج95/1).

(10) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج83/1).

(11) يحيى العلوي، المنهاج (ج163/1-164).

(12) ابن مالك، شرح التسهيل (ج33/1).

ويقول أبو حيان[1] : "أما نون التوكيد ففي المضارع إذا لحقته ثلاثة مذاهب: البناء مطلقاً، وهو مذهب الأخفش، سواء أكان المضارع مما اتصل به ألف الجمع أو واوه أو ياء المخاطبة أم لم يتصل به شيء من ذلك. والإعراب مطلقاً، وهو مذهب بعض النحويين. والتفصيل بين أن تتصل بالفعل – فيكون مبنياً – النون، أو لا تتصل به بحجز الضمير بينهما، فيبقى على إعرابه، وهو المشهور والمنصور".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان أنَّ في نون التوكيد إذا لحقت المضارع ثلاثة مذاهب دون المذهب الذي ذكره ابن مالك[2] وهو البناء مطلقاً.

ووافق كل من المرادي[3]، والسلسيلي[4]، وناظر الجيش[5] شيخهم أبا حيان في ذكر هذين المذهبين.

واتبع الشاطبي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

54- الفعل المضارع المتصل بنون الإناث بأنه معرب

قال ابن مالك[7] : "أو إناث".

ويقول أبو حيان[8] : "وما ذكره المصنف من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ليس بصحيح، بل المسألة خلافية: ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب، وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين. واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً قالوا: وإنما

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج126/1-127).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج36/1).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص83).
(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج114/1).
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج235/1).
(6) العيني، المقاصد الشافية (ج106/1-107).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج33/1).
(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج128/1-129).

منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدراً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنَّ اتصال الفعل المضارع بنون الإناث مسألة خلافية عند النحويين في كونهم ذهبوا إلى أنه معرب؛ بينما اكتفى ابن مالك بذكر بناء الفعل المضارع في حال اتصاله بنون الإناث وأنَّ المسألة لا خلاف فيها.

واتبع المرادي[1]، والسلسيلي[2]، ما ذكره أبو حيان تماماً بينما اكتفى ناظر الجيش[3] بذكر موضع الخلاف بأنه معرب فقط دون ذكر وجه الاستدلال لهذا الاتجاه.

واتبع كل من الشاطبي[4]، والعيني[5] ما ذهب إليه أبو حيان في ذكر هذه المسألة.

55- من أسباب البناء

قال ابن مالك[6] : "وهذا منتهى القول في المؤكد بالنون بالنسبة إلى بنائه وإعرابه".

ويقول أبو حيان[7] : "وأما غيره من النحويين فذكروا أسباباً للبناء: منها شبه الحرف، كالمضمر واسم الإشارة والموصول. ووجه الشبه أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.

ومنها تضمن معنى الحرف، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

ومنها وقوعه موقع المبني كأسماء الأفعال والمنادى المبني بسبب النداء.

ومنها مضارعة ما وقع موقع المبني وهو ما كان معدولاً لمؤنث نحو حذام ورقاش، ضارع نزال، ونزال وقع موقع انزل.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص84).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج114/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج235/1).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج110/1-111).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج1328/3).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج34/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج132/1-133).

ومنها ما خرج عن النظير وهو (أي) الموصول إذا اجتمع فيه شرط البناء، وذلك على مذهب س، نحو ما أنشد سلمة:

أَبَاهِـــلَ لَـــوْ أَنَّ الرجَـــالَ تَبَـــايَعُوا عَلَـــىْ أَيُّنَـــا شَـــرٌّ قَبِـــيْلاً وأَلَأَمُ[1]

بضم (أَيُّنَا) التقدير: على الذين هم شَرٌّ قَبِيْلاً

ومنها الإضافة إلى مبني نحو قوله:

عَلَىْ حِيْنِ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَىْ الصِّبَا[2] ... ...

...بفتح حين".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان أسباب أخرى للبناء لم يذكرها ابن مالك.

واتبع المرادي[3] وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان على وجه من الاختصار.

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه (ص544) وبلا نسبة في أبي بكر الأنباري، الزاهر (ج32/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج133/1) ؛ (ج55/3) ؛ (ج92/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج681/2).

(2) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني ولم أقف عليه في ديوانه ونسب إليه في ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1315/3) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص140) والنحاس، معاني القرآن (ج121/5) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ج65/2) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج166/2) والحصري، زهر الآداب (ج652/3) وابن رشيق القيرواني، العمدة (ج237/1) والواحدي، التفسير الوسيط (ج580/2) والزوزني، شرح المعلقات (ص40) والزمخشري، أساس البلاغة (ج632/1) والجواليقي، شرح أدب الكاتب (ص163) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج151/3) والغزنوي، باهر البرهان (ج449/1) والكرماني، مفاتيح الأغاني (ص214) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج133/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج553/6) والأشموني، منار الهدى (ج147/2) وعجزه :

... ... وَقُلْـــتُ أَلَمَّـــا تَصْـــحُ والشَّـــيْبُ وَازِعُ

وبلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ص327) وأبي بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء (ج351/1) وأبي بكر الأنباري، شرح القصائد السبع (ص34) وابن جني، المنصف (ص58) والمرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص498) والزمخشري، الفائق (ج110/1) وابن الأثير، النهاية (ج18/1) وابن هشام الأنصاري، شذور الذهب (ص6).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص85–86).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج236/1).

ووافق أبو حيان النحويين أمثال ابن يعيش[1]، والأبذي[2] في هذه المسألة، وتابعهم من النحاة المتأخرين كل من ابن جابر الهواري[3]، والسيوطي[4]، والصبان[5] فيما ذهبوا إليه من أسباب البناء.

بينما زاد الشاطبي[6] أسباباً أخرى للبناء ذكرها ابن الفخار، منها: كثرة موانع الصرف، نحو: (جعار) وأمثالها، والتركيب، نحو: (لا رجل)، (وخمسة عشر)، والقطع عن الإضافة، نحو: (لله الأمر من قبل ومن بعد)، وكثرة الاستعمال، نحو: (لهى أبوك).

56- الخلاف في إلحاق هاء السكت بالفعل الماضي

قال ابن مالك[7] : "لم يجز أن تلحقه هاء السكت".

ويقول أبو حيان[8] : "فهذه مسألة مختلف فيها إذا وقفت على الفعل الماضي، نحو قعد، وفيه ثلاثة مذاهب يفرق في الثالث بين أن يكون متعدياً فلا تلحق، وبين أن يكون لازماً فتلحق وقد استوفينا الكلام على ذلك في باب الوقف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في إلحاق هاء السكت بالفعل الماضي.

واتبع ناظر الجيش[9] ما ذهب إليه أبو حيان.

وذهب الشاطبي[10] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج207/2).

(2) الأبذي، شرح الجزولية (ج227/1-232).

(3) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج98/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج66/1).

(5) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج76/1).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج94/1-98).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج38/1).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج130/1-131).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج242/1).

(10) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج522/5).

57- الخلاف حول إعمال أسماء الأفعال

قال ابن مالك[1] : "كلها غير عاملة في شيء ولا معمولة لشيء".

ويقول أبو حيان[2] : "وأما قوله: (وكونها عاملة غير معمولة) فقد كرر ذلك في كتبه، وأن أسماء الأفعال ليست معمولة لشيء فلا محل لها من الإعراب. وكأنه لم يعرف في ذلك خلافاً. وقد ذكرنا في باب أسماء الأفعال من شرح هذا الكتاب الخلاف في ذلك، وأن مذهب س والمازني وأبي علي الدينوري وأبي علي الفارسي في تذكرته أن الأسماء الأفعال منصوبة بأفعال مضمرة وقيل: هي في موضع رفع مبتدأة والضمير الذي فيها مرفوع بها سد مسد خبر المبتدأ، كما في قولك: أقائم زيد؟ ومذهب الأخفش والفارسي في حلبياته أنها لا موضع لها من الإعراب. وأمعنا الكلام على ذلك، فأغنى عن إعادته هنا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة حول الخلاف في إعمال أسماء الأفعال.

ووافق أبو حيان كل من ابن الحاجب[3]، وأبي الفداء[4] فيما ذكروه في هذه المسألة. واتبعهم ناظر الجيش[5] في ذلك.

58- سبب تسمية التمكن ومتمكن غير أمكن

قال ابن مالك[6] : "والسلامة منها تمكن".

ويقول أبو حيان[7] : "وقوله: و(السلامة منها تمكن) أي من مناسبة الحرف، وسمى ذلك تمكناً لأنه تصرف في الكلمة بحركات أو بحروف على من يرى ذلك، بخلاف المبني، فإنه فاقد لهذا التصرف.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج38/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج131/1).
(3) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج365/1-367).
(4) أبو الفداء الأيوبي، الكناش (ج274/1).
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج242/1).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج37/1).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج136/1-137).

والمتمكن على قسمين: متمكن أمكن وهو الاسم المنصرف، ومتمكن غير أمكن وهو الاسم الذي لا ينصرف وسمي بذلك لأنه نقصه من جهات التمكن شيء واحد، وهو الجر".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية المصطلحات النحوية كالتمكن، والمتمكن غير أمكن.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3]، ما ذكره أبو حيان تماماً.

ووافق أبو حيان كمال الدين الفرخان[4] فيما ذهب إليه ، وتابعهما يحيى العلوي[5] في هذه المسألة.

59- مما يجب قياساً

قال ابن مالك[6] : "وخص الجر بالاسم".

ويقول أبو حيان[7] : "والذي يجب قياساً خفض المضارع إذا أضيفت إليه أسماء الزمان نحو قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[8]، لأنه فعل معرب وقد دخل عليه عامل خفض ولم يؤثر فيه.

وكذلك أيضاً يجب قياساً جزم الأسماء التي لا تنصرف أنها لما أشبهت الفعل فزال منها التنوين والخفض، وجب أن تكون – إذا دخل عليها عامل من عوامل الخفض- دون علامة لزوال علامة الخفض بالشبه، والجزم هو أن يدخل عامل، فلا يحدث علامة، بل يكون ترك العلامة علامة له".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص86).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج22/1).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج114/1).

(4) كمال الدين الفرخان، المستوفى في النحو (ج30/1-31).

(5) يحيى العلوي، المنهاج (ج181/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج39/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج140/1).

(8) [هود: 119].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأمور التي يجب فيها القياس في القواعد النحوية موافقاً أبي البقاء العكبري[1] فيما ذكره. وأيد النحاة المتأخرون أمثال الشاطبي[2]، وخالد الأزهري[3]، ومرعي المقدسي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

60-الخلاف في حركة كل من ما لا ينصرف والمجموع بالألف والتاء المزيدتين في حالة الجر أهما حركتا بناء أم إعراب؟

قال ابن مالك[5] : "وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف".

ويقول أبو حيان[6] : "اختلف النحويون في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر، وفي حركة المجموع بالألف والتاء المزيدتين، فذهب الجمهور إلى أنهما حركتا إعراب وذهب الأخفش والمبرد إلى أنهما حركتا بناء، وزعما أن هذين الصنفين من الأسماء يُعربان في حالين، ويُبنيان في حال فما لا ينصرف يُعرب في حال الرفع والنصب وينبي في حال الجر، وكذلك الجمع يُعرب في حال الرفع والجر، ويُبني في حال النصب.

وهذا القول مرغوب عنه لأنه لا يُبنى إلا لسبب، وقد تقدم ذكر الأسباب التي للبناء، وهذان النوعان ليس فيهما سبب منها، وأيضاً فلم نجد اسماً يُعرب في حالين أو حالة، ويبنى في حالة أو حالين. فأما احتجاجُهما بأمس، وقولهما إنها تُبني تارة، وتُعرب تارة، وتشبيهُ ذينك بأمس، فهو فاسد لأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معني الحرف، وهو لام التعريف، وتضمن معني الحرف من موجبات البناء، ويُعرب إذا لم يتضمنه، وذلك معدوم فيما لا ينصرف وفي ذلك الجمع؛ ألا ترى أنَّ أمس إذا كانت نكرة أو مضافة أو معرفة بلام التعريف هي معربة بالاتفاق، فإن كانت معرفة بغير أداة التعريف، نحو قولك: خرجت أمس، تريد اليوم الذي قبل يومك بليلة، ينبت لتضمنها معنى أداة التعريف".

---

(1) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج392/1).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج80/4).

(3) خالد الأزهري، موصل الطلاب (ص41).

(4) مرعي المقدسي، دليل الطالبين (ص90).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج41/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج145/1-146).

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان اختلاف النحاة في حركة ما لا ينصرف وفي حركة المجموع بالألف والتاء المزيدتين في حالة الجر أهما حركتا بناء أم إعراب؟.

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان تماماً في الخلاف في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر فقط. بينما انفرد أبو حيان في ذكر الخلاف في حركة المجموع بالألف والتاء المزيدتين في حالة الجر.

61- من شروط نيابة الحرف عن الحركة في إعراب الأسماء الستة

قال ابن مالك[3] : "وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم".

ويقول أبو حيان[4] : "ش: لما ذكر المصنف نيابة الحركة عن الحركة أخذ يذكر نيابة الحرف عن الحركة، فذكر أن حروف العلة تنوب فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم، فشمل ما أضيف إلى الظاهر والمضمر غير الياء نحو: قام أخو زيد، ورأيت أخاه، ومررت بأخيك. وهذا شرط واحد ذكره، وأهمل شرطين:

أحدهما: أن لا يكون شيء منها مصغراً فإنه إذ ذاك لا تنوب فيه الحروف بل تقول: جاء أخي زيد، وهذا أبي خالد، وحمي جعفر، وفويه عمرو.

الثاني: أن يكون مفرداً أي: ليس مثنى ولا مجموعاً لأنه إذ ذاك يصير حكمه حكم المثنى والمجموع.

والعذر للمصنف في إهمال هذين الشرطين هو أنه علق الحكم بعين لفظ أب وأخواته، فإذا صغر أو ثني أو جمع فليس نفس اللفظ المعلق عليه الحكم، وأصحابنا يقولون: مادامت مكبرة مفردة مضافة لغير الياء".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص87).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج251/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج43/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج157/1).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرطين من شروط نيابة الحرف عن الحركة في إعراب الأسماء الستة.

ومع هذا الاستدراك الذي استدركه أبو حيان فإنه يقدم العذر لابن مالك لإهماله هذين الشرطين؛ وذلك لكونه علق الحكم عليها بموجب أنها وردت كذلك في اللفظ.

واتبع المرادي(1)، وناظر الجيش(2) ما ذكره أبو حيان تماماً.

ووافق ابن جابر الهواري(3) فيما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة إلا أنه زاد شرطاً آخر، وهو: "ألا يكون منسوباً إليها (كَأَبَوِيّ، وَأَخَوِيّ)، فإنها –حينئذٍ– تعرب بالحركات".

62- اللغات في حم

قال ابن مالك(4) : "ويلزمها النقص".

ويقول أبو حيان(5) : "وأما نَقصُ حَمٍ فحكى الفراءُ أنه يقال: هذا حَمُكَ. وأنكر هذه اللغة البصريون قال س في النسب إلى حَمٍ: حَمَوِيّ، قال: "ولا يجوزُ إلا ذا" ولو جاز أن تقول (هذا حَمُكَ) لجاز أن تقول في النسب: حَمِيّ، كما تقول إلى يَدٍ: يَدِيّ ويَدَوِيّ...

وترتيب لغات حم في الجودة: مصاحبة الحروف، فالإتمام على فَعْلٍ بالواو كدَلْو، فالقصر، فالنقص، فالإتمام على فَعْلٍ بالهمز، فعلى فَعَلٍ بالهمز، ذكره بعض أصحابنا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أربع لغات أخرى لـ(حم) غير لغة القصر.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص89).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج259/1).

(3) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج122/1–123).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج45/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج166/1–167).

وتابع المرادي[1] أبو حيان في ذكر هذه اللغات بينما اكتفى السلسيلي[2]، وناظر الجيش[3] بذكر لغة النقص فقط.

ووافق أبو حيان ما قاله ابن أبي الربيع[4] فيما يخص لغات (حم).

63- لغات مرء

قال ابن مالك[5] : "ففي مرء لغتان: إحداهما فتح الميم مطلقاً، وهي لغة القرآن، والثانية إتباعها الهمزة في حركات الإعراب".

ويقول أبو حيان[6] : "في فاء مرء لُغاً ثلاث: ...الثانية الكسر على كل حال... وقرأ الحسن بكسر الميم، يعني في قوله: ﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك بذكر لغة أخرى لـ(مرء) غير لغتي الفتح والإتباع.

وتابع المرادي[7]، وناظر الجيش[8] أبو حيان في هذه اللغة.

وقد نسب السُّكَّرِي[9] هذه اللغة إلى هُذيل، مُستدلاً على ذلك بقول أبي خراشة:

جَمَعْــتَ أُمُــوراً يُنْفِــذُ المِــرْءَ بَعْضُــها   من الحِلْمِ والمَعْرُوفِ والحَسَبِ الضَّخْمِ[10]

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج120/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج266/1).

(4) ابن أبي الربيع، البسيط (ج196/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج48/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج172/1).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص93).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج271/1).

(9) ابن سيده، المحكم (ج294/10).

(10) البيت لأبي خراشة في ابن سيده، المحكم (ج294/10) وابن منظور، لسان العرب (ج156/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج81/5) والزبيدي، تاج العروس (ج429/1).

64- الخلاف في تثنية (فمويها)

قال ابن مالك[1] : "وحكى ابن الأعرابي في تثنيته فموان وفميان، وهذا يدل على أن الفرزدق ليس مضطراً في قوله:

هُمـــا نَفَثـــا فِـــي فِـــيّ مِـــنْ فمَوَيْهِمـــا[2] ... ...

ويقول أبو حيان[3] : "ولأبي العباس في هذا البيت قولان:

أحدهما: أن قوله: (فمويهما) لحن، لأنه جاءت الميم مع الواو، والميم بدل منها، فالجمع بينهما خطأ.

والقول الآخر: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها للين وهذا إنما قاله أبو العباس لاعتقاده أن الميم ليست من أصل بنية الكلمة، وإنما هي بدل من الواو. قال أبو العباس: تقول في الإفراد فَمٌ فاعلم، فتبدل الميم من الواو لأنهما من مخرج واحد. وإنما الميم والباء والواو من الشفة، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء لأن الواو من الشفة، ثم تهوي في الفم لما فيها من المد واللين حتى تنقطع عند مخرج الألف، والميم تهوي في الفم حتى تتصل بالخياشيم لما فيها من الغنة والباء لازمة لموضعها" انتهى كلامه.

وعلى ثبوت لغة القصر تكون الميم من أصل بنية الكلمة، وانقلبت الألف في التثنية واواً وياء اعتباراً لما انقلبت عنه من ياء أو واو".

التوضيح والتحليل:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج48/1).

(2) هذا صدر بيت للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه وعجزه:

... ... علـــــى النَّـــــابِحِ العـــــاوِي أشَـــــدَّ رِجـــــامِ

ونسب البيت إليه في الفراهيدي، الجمل (ص240-241) وسيبويه، الكتاب (ج622/3) وابن جني، المحتسب (ج238/2) وابن جني، الخصائص (ج149/3) والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص240) والحريري، درة الغواص (ص82) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج7/3) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج329/2) وابن مالك، شرح التسهيل (ج48/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج169/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج270/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج462/4).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج169/1-170).

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما قاله أبو العباس المبرد[1] في تعليقه على ما يتعلق في مجيء كلمة (فمويها) في بيت الفرزدق.

واتبع المرادي[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق أبو حيان ما قاله النحاة أمثال أبو علي الفارسي[3]، وابن خالويه[4]، وأبي سعيد السيرافي[5]، وابن جني[6]، والثمانيني[7]، وأبي البقاء العكبري[8] في هذه المسألة.

65- من لغات امرؤ

قال ابن مالك[9] : "وفي امرئ وابنم أيضاً لغتان: إحداهما فتح راء امرأ ونون ابنم مطلقاً، والثانية إتباعهما الهمزة والميم في حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين".

ويقول أبو حيان[10] : "وحكى الجوهري أن من العرب من يضم الراء على كل حال، فيقول: رأيتُ امْرُؤاً ومررتُ بامْرُؤٍ".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك لغة أخرى لـ(امرؤ) غير لغتي الإتباع والفتح.

واتبع المرادي[11]، وناظر الجيش[12] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[13] ما ذهب إليه أبو حيان فيما استدركه على ابن مالك.

---

(1) المبرد، المقتضب (ج158/3).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص92).

(3) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج193/3-194).

(4) ابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص216-217).

(5) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج126/5-127).

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج92/2-93).

(7) الثمانيني، شرح التصريف للثمانيني (ص345-346).

(8) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج329/2-330).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج48/1).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج173/1).

(11) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص93).

(12) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج272/1).

(13) السيوطي، همع الهوامع (ج143/1).

66- دخول (أل) على امرؤ

يقول أبو حيان[1] : "ولا تدخل أل على امْرِئ، استغنوا بدخولها على مَرْءٍ. وقال الفراء: بعض نُوَيس يقولون: الامْرُؤْ الصالح والامْرَأة الصالحة فيُدخلون اللام على امرِئ. وقال أبو علي: ولعلَّ هذا الذي سمعها منه لم يكن فصيحاً. لأن قول الأكثر على خلافه".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان آراء النحاة في دخول (أل) على امرؤ.

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وذهب ابن يعيش[4] إلى جواز دخول (أل) على امرؤ معللاً أوجه ذلك بقوله: "وأما (امرؤ) و(امرأة)، فإنما أسكنوا أولهما وإن كانا تامين غير محذوفين؛ لأنك إذا دخلت الألف واللام، فقلت: (المرء) و(المرأة)، وخففت الهمزة، حذفتها، وألقيت حركتها على الراء، فقلت: (جاءني المر) و(رأيت المر)، و(مررت بالمر)".

ووافق السيوطي[5] أيضاً ما ذهب إليه ابن يعيش في جواز دخول (أل) على امرؤ، نحو: (جاء المرء)، و(رأيت المرأ) و(مررت بالمرئ).

يبدو مما سبق أنَّ ابن يعيش، والسيوطي يتفقان مع الفراء فيما ذهب إليه، ومن جهة أخرى يختلفان مع كل من أبي علي وأبي حيان في هذه المسألة.

67- تثنية وجمع ابنم

قال ابن مالك[6] : "وابنم".

---

(1) أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل (ج173/1-174).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص93).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج272/1-273).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج304/5).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج143/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج47/1).

ويقول أبو حيان[1] : "فإذا ثنيتَ فتحت النون والميم، تقول ابْنَمَانِ. ولم تجمعه العرب فتقول ابْنَمُون، وإن كانوا قد جمعوا ابْناً فقالوا بَنُونَ. ولم يسمع بتأنيثه، وإن كان قد سمع تأنيث ابْن نحو ابْنة، وقال المُتَلَمِّس:

وهـــلْ لِـــي أُمٌّ غيرُهـــا إنْ ذكرْتُهَـــا   أَبَـــى اللَّهُ إلَّا أنْ أكـــونَ لهـــا ابْنَمَـــا[2]

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان ما يوجب عند تثنية وجمع (ابْنُم) عند العرب الفصحاء.

واتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان تماماً بينما اكتفى ابن عقيل[5] بتثنية (ابن) فقط.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه الصاحب بن عباد[6] من أنَّ تثنية (ابْنُم) : (ابْنَمَانِ)، ولكن الصاحب بن عباد خالفه في أنَّ (ابْنُم) تجمع على (ابْنَمُون).

68- الخلاف في حركة راء امرئ ونون ابنم أهي حركة اتباع أم إعراب؟

يقول أبو حيان[7] : "وهذا الذي ذكرناه من أن الحركة التي في راء امرِئ ونون ابْنم إذا وافقت حركة الآخر وهي حركة إتباع لا حركة إعراب هو مذهب البصريين.

وذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أنها حركة إعراب، وأن الاسم معرب من مكانين، قال يعقوب: يقال: هو امْرُؤٌ فيعرب من مكانين من الراء ومن الهمزة، وقال الفراء: وأما ابْنُم

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج174/1).

(2) البيت للمتلمس في ديوانه (ق10/1 ص30) والأصمعي، الأصمعيات (الأصمعية92) (ص245) والمبرد، المقتضب (ج93/2) والخفاجي، سر الفصاحة (ص157) وابن الشجري، مختارات شعراء العرب (ج29/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج174/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج2088/4) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج59/10) وبلا نسبة في النحاس، إعراب القرآن (ج116/2) وابن جني، الخصائص (ج184/2) وابن جني، المنصف (ص58) وابن الأثير، البديع (ج316/2) وابن يعيش، شرح المفصل (ج304/5).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص94).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج273/1).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج29/1).

(6) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة (ج471/2).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج174/1-)175.

فيعرب من مكانين. وكذلك أَبُوك وأَخُوك وحَمُوك وفُوك وذُو مالٍ، هي معربة عندهم من مكانين وسيأتي تبيين ذلك عند ذكرنا المذاهب التي في هذه الأسماء إن شاء الله تعالى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر خلاف النحاة في حركة راء امرئ ونون ابنم أهي حركة اتباع أم إعراب؟.

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان، ولكنه اكتفى بذكر مذهب الكوفيين فقط في هذه المسألة. ونحا أبو حيان إلى ما ذهب إليه النحاة أمثال الجوهري[2]، وسلمة العوتبي[3]، ورضي الدين الاستراباذي[4]، وابن منظور[5] في هذه المسألة. وتابعهم أيضاً كل من العيني[6]، والسيوطي[7].

69- مذاهب النحويين في إعراب الأسماء الستة

قال ابن مالك[8] : "ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبي علي، وهو مذهب قوي من جهة القياس، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة".

ويقول أبو حيان[9] : "ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب غير هذين المذهبين وفي هذه الأسماء عشرة مذاهب: منها هذان المذهبان.

والثالث: مذهب المازني وأصحابه، واختاره الزجاج، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وهذه الحروف إشباع.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص94).

(2) الجوهري، الصحاح (ج2287/6).

(3) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج216/1).

(4) الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج252/2).

(5) ابن منظور، لسان العرب (ج92/14-93).

(6) العيني، المقاصد النحوية (ج560/1).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج143/1).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج48/1).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج177/1-185).

الرابع: مذهب قوم، منهم الربعي، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف.

الخامس: مذهب قوم من المتأخرين، منهم أبو الحجاج الأعلم وأبو عبد الله بن أبي العافية، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفاً لأجل الفتحة.

السادس: مذهب الكسائي والفراء، وهو أنها معربة بالحركات والحروف معاً وهو الذي يعنون به أنه إعراب من مكانين.

السابع: مذهب الجرمي وهشام في أحد قوليه، وهو أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع.

الثامن: مذهب أبي زيد السهيلي وتلميذه أبي علي الرُّندي، وهو أنَّ (فاك) و(ذا مال) معربان بحركات مقدرة في الحروف وأنَّ أباك وأخاك وحَماك وهَناك معربة بالحروف.

التاسع: مذهب الأخفش أنها دلائل إعراب. وقال كذلك في المثنى والمجموع على حده. واختُلِفَ في تفسير قول الأخفش إنها دلائل إعراب على قولين:

فقال أبو إسحاق والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السراج وابن كيسان: معنى قول الأخفش أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.

فعلى هذا الاختلاف في فهم قول الأخفش في المثنى يمكن أن يفسر قوله في هذه الأسماء إنها دلائل إعراب فيكون قولاً التفسير مذهبيين، وهما التاسع والعاشر.

وقال صاحب البسيط: "قال الأخفش: هي زوائد دوالٌ على الإعراب كالحركات. وظاهر هذا القول أنها ليست حروفاً للإعراب ولا إعراباً كما قال قُطْرُب.

وقال أبو علي وجماعة من أصحابه: هي حروف إعراب ودَوالٌ على الإعراب. وكأنه جمع بين قول الأخفش وسيبويه، فحكموا بأنها حروف إعراب، وصورها المختلفة تغني عن تقدير

الإعراب فهي لامات. والجمع لا يصح؛ لأن كونها دوال يقتضي كونها زائدة على مذهب الأخفش، وكونها حرف إعراب يقتضي كونها غير زائدة " انتهى...

وأما المذهب الثالث فرده أصحابنا بأنَّ الإشباع بابُه الشعر، نحو قوله في إشباع الواو:

وأنَّنِــى حَيثُمَــا يَثنِــى الهَــوَى بَصَــري   مِــن حَيثُمَــا سَــلكُوا أدنُــو فــأنظُورُ[1]

وفي إشباع الألف:

أَعُــــوذُ بِـــــالله مِـــــن العَقْـــرَابِ   الشـــــائلات عقـــــد الأذنـــــاب[2]

وفي إشباع الياء:

يُحِبُّــكِ قَلْبِــيْ مَــا حَيِيْــتُ، فَــإنْ أَمُــتْ   يُحِبَّــكِ عَظْــمٌ فِــيْ التُّــرَابِ تَرِيْــبُ[3]

يريد: فأنظر، والعقرب، وتَرِب. وهذه الحروف تكون في هذه الأسماء في فصيح الكلام.

وأما المذهب الرابع فرده أصحابنا بأن النقل لا يكون إلا في الوقف بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً، والمنقول منه صحيحاً، نحو قوله:

---

(1) البيت بلا نسبة في ابن السكيت، كتاب الألفاظ (ص409) وأبي بكر الأنباري، الزاهر (ج298/2) والأزهري، تهذيب اللغة (ج479/15) وابن الأثير، البديع (ج525/2) والعكبري، شرح ديوان المتنبي (ج91/2) وابن يعيش، شرح المفصل (ج492/5) والمهلبي، المآخذ (ج96/1) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص109) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص35) وابن منظور، لسان العرب (ج429/15) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج182/1) والفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص484) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج220/8).

(2) البيت بلا نسبة في الفراهيدي، الجمل (ص262) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص33) وابن سيده، المحكم (ج425/8) وابن منظور، لسان العرب (ج460/1) والسفاقسي، المجيد (ص43) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2391/5) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج182/1) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج432/3) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص487) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج589/5) والشربيني، السراج المنير (ج195/4) والعيني، المقاصد النحوية (ج1731/4) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج795/2) والزبيدي، تاج العروس (ج58/3).

(3) البيت بلا نسبة في ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص36) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2391/5) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج182/1) ؛ (ج74/10) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج112/7) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج397/11).

أَنَــا ابــنُ ماويَّــةَ إِذْ جَــدَّ النَّقُــرْ[1] ... ...

يريد النَّقْرُ. وهذه الأسماء ينطق بها هكذا في الوصل والوقف، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضاً. وضعفه المصنف في الشرح بأنه يلزم فيه جعل حرف الإعراب غير آخر والتباس فتحة الإعراب بالفتحة النى تستحقها البنية.

وأما المذهب الخامس فهو فاسد لأنه إما أن تكون الحروف لامات الكلمات ردت إليها حالة الإضافة، أو تكون زائدةً نشأت عن الحركات، فإن كانت زائدةً نشأت عن الحركات فهو المذهب الثالث، وقد تبين فساده. وإن كانت لامات الكلمات ردت إليها فيلزم من ذلك جعل الإعراب في عينات الكلمات أو في فاءاتها مع وجود اللامات التي هي حروف الإعراب، أو العينات التي هي محل الإعراب عند فقد اللامات، وذلك لا يجوز لأن الإعراب إنما يكون في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً.

وأما المذهب السادس فهو فاسد بما فسد به قول من قال: "الإعراب بالحروف". وأيضاً ففيه خروج عن النظير؛ إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد.

وقال عبد الرحمن بن إسحاق: "مُعْرَبٌ من مكانين مُحَال عند البصريين؛ لأنه لو جاز أن يُجعل في اسم واحد رفعان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان" انتهى كلامه.

وإذا بنيت على هذا المذهب مِن أَوَى مثل أَبُوك لقلت: آيُكَ، أو مِن وَأَى قلت: وَؤُوْكَ، أو مِنْ هَوِيَ قلت: هايُكَ. فإن جمعت قلت: آيُوك وهايُوك ووَؤُوْك، فيختلف في الأوليين المفرد

---

(1) هذا صدر بيت لبعض السعديين في سيبويه، الكتاب (ج173/4) والعيني، المقاصد النحوية (ج2078/4) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج843/2) ونسب البيت لعبيد بن ماوية الطائي في ابن منظور، لسان العرب (ج231/5) ونسب البيت لامرئ القيس في ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج504/19)، ولم أقف عليه في ديوانه. ونسب البيت لفدكي المنقري في الزبيدي، تاج العروس (ج278/14) وعجزه :

وَجَــاءَت الخَيْــلُ أَثَــابِيَّ زُمَــرْ ... ...

وبلا نسبة في المبرد، الكامل (ج120/2) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص527) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج210/4) وأبي البركات الأنباري، أسرار العربية (ص283) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج198/2) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص19) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج183/1) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج323/10) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص568) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج293/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج114/3) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج625/2).

والجمع، ويتفقان في وَؤْوك. وإذا ثنيت قلت: هذان آياك، ووَؤُياك واختلف الكسائي والفراء في تثنية هايُوك، فقال الكسائي: هَوُياك، وقال الفراء: هاياك.

وأما المذهب السابع فرد بأنه يلزم فيه عدم النظير؛ إذ لم يوجد في الأسماء المفردة معتلة الآخر كانت أو صحيحةً ما إعرابه كذلك، وإذا أمكن حملُ إعرابها على ما له نظير كان أولى. وبأنَّ عامل الرفع لا يكون أحدث فيها شيئاً، ويكون عدم التأثير إذ ذاك علامة للرفع، والعدم لا يكون علامة للإعراب. ولما أحسن ابن عصفور بهذا عدل في التثنيةً والجمع إلى قوله: إن علامة الرفع فيهما بقاء اللفظ على حاله قبل دخوله ليأخذ ذلك ثبوتياً لا عدمياً.

وأما المذهب الثامن فرُدَّ كونُ أبيك وأخيك وحميك وهنيك معربة بالحروف بما رد به الأول.

وأما المذهب التاسع – وهو أن يقدر أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة – فرد بما رد به المذهب الخامس.

وأما المذهب العاشر فهو ظاهر الفساد؛ إذ لا يكون حرف إعراب إلا ويكون فيه الإعراب إما ظاهراً وإما مقدراً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في إعراب الأسماء الستة والتي بلغت ثمانية مذاهب، مع مناقشته المسهبة لآراء النحاة حول هذه الأسماء.

واتبع المرادي[(1)]، والسلسيلي[(2)]، وناظر الجيش[(3)] ما ذكره أبو حيان من مذاهب في هذه الأسماء مبرهناً على ذلك بالحجج والأدلة والشواهد.

ووافق أبو حيان ما قاله أبو البركات الأنباري[(4)] في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص95-96).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج122/1-123).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج253/1-259).

(4) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج17/1-28).

70- سبب فتح النون بعد الواو أو الياء في الأفعال الخمسة

قال ابن مالك[1] : "مفتوحة بعد أختيها".

ويقول أبو حيان[2] : "وقوله: (مفتوحةً بعد أُخْتَيْهَا) يعني بعد الواو نحو تَفْعَلُوْنَ، وبعد الياء نحو تَفْعَلِيْنَ. وكانت مفتوحةً طلباً للتخفيف، فلم يكسروها على أصل التقاء الساكنين استثقالاً للجمع بين الواو والكسرة، أو بين الياء والكسرة، أو حملاً على نون الجمع؛ لأن الأفعال فرع عن الأسماء بدليل افتقارها إليها في التركيب، فكما فُتِحَت في زَيْدُوْنَ وزَيْدِيْنَ فكذلك فُتِحَت في تَفْعَلُوْنَ وتَفْعَلِيْنَ".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان السبب الرئيس وراء فتح النون بعد الواو أو الياء في الأفعال الخمسة.

واتبع المرادي[3]، والسلسيلي[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

ونحا كل من ابن الأثير[6]، والشاطبي[7] إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

71- جواز حذف نون الوقاية إذا اتصلت بما يشبه الفعل لاجتماع الأمثال

قال ابن مالك[8] : "فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه: أحدها أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج50/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج189/1).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص97).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج124/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج280/1).

(6) ابن الأثير، البديع (ج98/2).

(7) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج221/1).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج52/1).

ويقول أبو حيان[1] : "ويمكن أن يستدل له بأنَّ نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو إنَّني وكأنَّني، وهذه الحروف إنما لحقها نون الوقاية تشبيهاً بالفعل، فلو لم يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في إنَّ وكأنَّ وشبههما، ولكان يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في ذلك".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك دليلاً آخر على جواز حذف نون الوقاية.

واتبع المرادي[2]، والسلسيلي[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان فيما استدراكه على ابن مالك النحاة أمثال ابن عصفور[4]، وابن الصائغ[5]، واتبعهم السيوطي[6]، والبغدادي[7] في هذه المسألة.

72- إعراب (ساحران)

قال ابن مالك[8] : "ومن حذفها في الرفع نثراً قراءة أبي عمرو من بعض طرقه ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَّاهَرَا ﴾[9] بتشديد الظاء".

ويقول أبو حيان[10] : "وأصله تَتَظاهران، فأدغم التاء في الظاء، وارتفع (سَاحِرَان) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قالوا أنتما سَاحِرَان تَظَّاهرا".

التوضيح والتحليل:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج194/1-195).
(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص98).
(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج125/1).
(4) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص113).
(5) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج545/2).
(6) السيوطي، شرح شواهد المغني (ج488/1).
(7) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج324/5).
(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/1).
(9) [القصص: 48].
(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج196/1).

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (سَاحِرَان) في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾.

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

73- من حركات الإعراب في آخر الكلمة

قال ابن مالك[2] : "فهو بناء".

ويقول أبو حيان[3] : "فتلخص من كلامه أن حركات الآخر ست. ونقصته حركة سابعة، وهى حركة المضاف إلى ياء المتكلم غير مثنى ولا مجموع على حده على مذهب الجمهور، فإنها ليست حركة بناء عندهم، ولا هي من الحركات التي عدها".

وقال ناظر الجيش[4] : "والظاهر: أن حركة ما قبل ياء المتكلم حال الإضافة كأنها تصير من الكلمات التي بنيت الكلمة عليها لشدة امتزاج الكلمة المضافة إلى الياء بها، ولهذا لزم ما قبل الياء حركة واحدة وهي الكسرة؛ فلم تعد حركة مستقلة لأنها ليست مقصودة في نفسها بخلاف الحركات فيما تقدم ذكره".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان حركة سابعة من حركات الإعراب في آخر الكلمة لم يذكرها ابن مالك.

واتبع المرادي[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان، إلا أنَّ ناظر الجيش أضاف تعليلاً على هذه الحركة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص99).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج198/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج287/1).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص99).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج286/1-287).

وذكر السيوطي[1] ما استدركه أبو حيان على ابن مالك، ولكنه يخالفه فيما ذهب إليه؛ وهو أن يقال: حركة مناسبة بدلاً من حركة المضاف إلى ياء المتكلم؛ لكونها تشملها وما يجري مجراها.

74- الخلاف في ألقاب الإعراب

قال ابن مالك[2] : " وأنواعه: ضم وفتح وكسر ووقف".

ويقول أبو حيان[3] : "وقوله: (وألقابه ضم وفتح وكسر ووقف) وهذه التسمية لألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والوقف، ولألقاب الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم هي لـ(س)، ولذلك قال في كتابه: "وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرق"، فذكر أنه ذكر ذلك لتفرق بين ما يحدث بعامل وبين ما وضعت عليه الكلمة فلا يزول. وكثير من النحويين البصريين والكوفيين يقولون: إنها تجري على أربعة مجارٍ، ولا يفرقون في الحركات كما فرق س. وقد غلط أبو عثمان س في قوله: "وهى تجري على ثمانيةً مجارٍ"، قال: لأن المبني لا يتغير، فكيف تكون له مجارٍ" ذكر ذلك عن أبي عثمان أبو يعلى بن أبي زُرْعة. ولابنِ كيسان والزجاج وعلي بن سليمان ومحمد بن الوليد كلام في تصحيح كلام س ليس هذا موضعه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اختلاف النحاة في ألقاب الإعراب.

واتبع المرادي[4]، والسلسيلي[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج78/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج198/1).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص99).

(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج126/1).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج287/1).

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه النحاة أمثال أبي سعيد السيرافي[1]، وابن أبي الربيع[2]، والسيوطي[3] في هذه المسألة.

الباب الثالث: إعراب المعتل الآخر

75- حد المعتل الآخر

يقول ناظر الجيش[4] : "لما أنهى الكلام على إعراب الصحيح الآخر شرع في الكلام على إعراب مقابله وهو المعتل الآخر، وقد تقدم أن نحو دلو وظبي حكمها حكم الصحيح الآخر، فالمراد بالمعتل الآخر في باب الإعراب ما آخره ألف، أو ياء قبلها كسرة، أو واو قبلها ضمة".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك تعريف المعتل الآخر.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه ناظر الجيش في هذا التعريف.

76- الإعراب منوي ومعتبر

قال ابن مالك[6] : "يظهر الإعراب بالحركة والسكون، أو يقدر في حرفه وهو آخر المعرب".

ويقول أبو حيان[7] : "ش: مثال الظهور المذكور: زيدٌ لَمْ يَخْرُجْ، ومثال التقدير: قَامَ الفَتَى، فالضمة مقدرةً فيه. هذه عبارة أكثر النحويين، يقولون: في التقدير. وقال أبو علي:

---

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج1/21-22).

(2) ابن أبي الربيع، البسيط (ج1/175).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/79).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/289).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/203).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/55).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/199).

"والاختلاف الكائن في الموضع" والموضع عند النحويين غيره للمبنى. وقال بعض أصحابنا: الإعراب ملفوظ به ومقدر نحو المَلْهَى؛ لأن الألف منقلبة عن ياء متحركة، ومنوي نحو حُبْلَى وأَرْطَى لأن ألفهما لم تنقلبا عن شيء، فالإعراب فيهما منوي. وكذلك غُلامِي؛ لأن تقدير حركة يؤول إلى اجتماع حركتين، ولا يصح، فالإعراب منوي لا مقدر ومعتبر، وهو في موضع الاسم المبني نحو (هذا)، فإذاً الإعرابُ مَلْفُوْظٌ به ومُقدَّرٌ ومَنْوِيٌ ومُعْتَبَرٌ".

ويقول المرادي[1] : "وحكى ابن إياز عن بعضهم أنَّ المقصور لا يقدر في ألفه حركة إعراب. ثم بين المصنف أنَّ حرف الإعراب هو آخر المعرب كالدال من زيد، والميم من يقوم، والمبني لا حرف إعراب له. قال ابن يعيش: وربما سمي آخر الكلمة مطلقاً حرف إعراب. قال: فعلى هذا حرف الإعراب من ضرب: الباء على معنى أنه لو أعرب، أو كان مما يعرب لكان محل الإعراب".

ويقول ابن عقيل[2] : "وقيل آخر الكلمة مطلقاً، والصحيح الأول".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان أنَّ الإعراب لا يقتصر فقط على كونه ظاهر ومقدر كما ذكر ابن مالك، بل إنَّ الإعراب يكون منوي ومعتبر على السواء مُستدلاً على ذلك بأقوال النحاة.

واتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان. إلا أنَّ المرادي زاد كلاماً لأقوال النحاة فيما يخص المعتبر الذي يكون موضعه في آخر الكلمة. وهذا ما ذهب إليه ابن عقيل أيضاً.

وذهب السيوطي[5] ما إلى ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه، إلا أنه أضاف شيئاً يخص المعتبر، وهو المسمى لديه بالمحلي أنه إلى جانب اختصاصه بموضع الاسم المبني الذي يكمن في آخر الكلمة، أنه يختص أيضاً بما نزل منزلته، فيقول : "وفسر المحلي بموضع الاسم المبني ص ومحله آخر الكلمة أو ما نزل منزلته ش المراد بآخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم وبما نزل منزلته الأفعال الخمسة فإن علامة الإعراب فيها النون وحذفها وليست هي آخر

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص100).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج34/1).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص100).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج289/1-290).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج61/1-62).

الكلمة ولا متصلة بالآخر بل الضمير الذي هو الفاعل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثني عشر فإن الإعراب فيهما في حشو الكلام قال ابن جني في الخاطريات لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه وقال ابن هشام الذي يظهر في الجواب أن عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين".

77- الخلاف فيما آخره ياء تشبه الألف أيقدر بالرفع أم بالضمة؟

قال ابن مالك[1] : "وإن كان ياءً أو واواً يشبهانه قدر فيهما الرفع وفي الياء الجر".

ويقول أبو حيان[2] : "ودل كلام المصنف أيضاً على أن ما آخره ياء تشبه الألف يقدر فيه الرفع، وقد بينا ذلك بنحو يرمي، وهذا كما ذكر، إلا أن في نحو يُعْيِي ويُحْيِي خلافاً، فمذهب الجمهور أنه تُقَدَّر فيه الضمة، وزعم الفراء أن الياء قد تكون في آخر الفعل وما قبلها ساكن، فتظهر علامة الرفع فيها إذ ذاك؛ لأن الياء إذا سكن ما قبلها جرت مجرى الحرف الصحيح، وأنشد من ذلك قول الشاعر:

وكأنَّهـــا بَـــينَ النِّســـاءِ سَـــبِيكةٌ ... تَمشِـــي بِسُـــدَّةِ بَيتِهـــا فتُعِـــيُّ[3]

والصحيح أنه لا يقال تُعِيُّ، وإنما يقال تُعْيِي، هكذا هو السماعُ وقياس التصريف، من جهة أن الفعل إذا كان معتل العين واللام جرت عينه مجرى الحرف الصحيح، فلم تعل، فلا فرق بين الياء التي هي عين الكلمة في تُعْيِي وبين الدال في تُجْدِي، فكما أن الضمة تقدر في ياء تُجْدِي، فكذلك تقدر في ياء تُعْيِي، ولا نقول إنها مثل العين في يُقِرُّ، وذلك أنه يقول إن أصله يُعْيِي، فتنقل حركة العين التي هي الياء في يُعْيِي إلى العين التي هي الفاء، فتسكن العين، فيصير نظير يُقِرُّ، فكما أدغمت الراء في الراء إذ أصله يُقْرِرُ، فنقلت، فالتقى المثلان

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج55/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج201/1).

(3) البيت بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج412/1) والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج418/2) والأزهري، تهذيب اللغة (ج184/5) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز(ج534/2) وابن عصفور، الممتع (ص370) وابن مالك، إيجاز التعريف (ص202) وابن منظور، لسان العرب (ج211/14) وركن الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج757/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج201/1) والمرادي، توضيح المقاصد (ج1644/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5272/10) والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج158/4) والسيوطي، همع الهوامع (ج214/1).

والأول ساكن، فوجب الإدغام، فكذلك تدغم الياء الساكنةً في الياء التي هي لام الفعل. والبيت الذي أنشده الفراء لا يعرف قائله، بل لعله مصنوع، وإن ثبت كان شاذاً لا يُعتدُّ به".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في تقدير نحو: (يُعْيِي) و(يُحْيِي) التي آخرها ياء تشبه الألف أيقدر بالرفع أم بالضمة؟، والذي تمثل بمذهبين:

1- ذهب الجمهور إلى أنه يُقَدَّر فيها الضمة.
2- وذهب الفراء إلى أنها ظاهرة بوجود علامة الرفع فيها؛ لكون أنَّ الياء تكون في آخر الفعل وما قبلها ساكن، فأجريت مجرى الحرف الصحيح مُستشهداً بقوله: (فتُعِيُّ) بالبيت السابق ذكره.

ونحا السيوطي[1] إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة تماماً. كما أضاف أن الفعل المضارع الذي آخره واو أو ياء لثقلها أو خفتها نحو (يُعْيِي) و(يُحْيِي) تعدُ من النوع الذي يقدر فيه حركة واحدة[2].

وتتضمن هذه المسألة مسألة أخرى فرعية هي: الخلاف في الواو والياء أهي بالقلب أم بالإقرار

78- الخلاف في الواو والياء أهي بالقلب أم بالإقرار؟

يقول أبو حيان[3] : "فإن أدى القياس في معرب غير ما ذكر أو عارض بناء إلى ذلك قلبت الواو ياء، والضمة قبله كسرةً، إلا إن كان منقولاً من لسان العجم أو من الفعل، ففي قلبه وإقراره مذهبان: القلب مذهب البصريين، والإقرار مذهب الكوفيين، وذكرنا توضيح هذا في التصريف".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك الخلاف في الواو والياء أهي بالقلب أم بالإقرار؟.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج214/1-215).

(2) المرجع السابق، ص211.

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج202/1).

79- الخلاف في حذف حروف العلة

قال ابن مالك[1] : "وينوب حذف الثلاثة عن السكون".

يقول أبو حيان[2] : "يعني بالثلاثة الألف والواو والياء المذكورات، فتقول: لم يَخْشَ، ولم يَغْزُ، ولم يَرْمِ. وإنما حذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمةً، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته، فكما أن الضمةً تحذف في نحو لم يخرج، فكذلك تحذف هذه الحروف بالجازم، هكذا قرر الشيوخ.

ونقول: الذي يقضيه النظر أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم. يدل على أنها لم تحذف للجزم شيئان:

أحدهما: أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامةً للرفع، وإنما علامةً الرفع ضمة مقدرةً فيها.

والآخر: أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو يغزو ويرمي من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغَزْو والرَّمْي، والألف في نحو يَغْشَى منقلبةً من أصل؛ لأنه من الغِشْيَان، وقد يكون الحرف منقلباً عن حرف ملحق بأصل، نحو يَسْلَنْقِي ويَغْرَنْدِي، ماضيهما اسْلَنْقَى، واغْرَنْدَى، وهما ملحقان باحْرَنْجَمَ، وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بالأصلي، فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرةً في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذف الجازم الضمةً المقدرةً، وحذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون الصورة تكون واحدةً، فلذلك قلنا إن هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم. وفي كتاب س إيماء إلى هذا المعنى.

وظاهر قول المصنف : "وينوب حذف الثلاثة عن السكون" أنه متى كان الفعل آخره ياء أو واو أو ألف مطلقاً تُحذف هذه الحروف للجازم الذي يدخل عليها. وهذا تحته قسمان: أحدهما: أن لا تكون تلك الحروف بدلاً من همزة. والآخر: أن تكون بدلاً من همزةً. فإن لم تكن بدلاً من همزةً فالحكم كما ذكر. وإن كانت بدلاً من همزةً نحو يَقْرَا في يَقْرَأُ ويُقْرِي في يُقْرِئ، ويَوْضُو في يَوْضُؤُ. قال بعض أصحابنا: فهذا إما أن يقدر أن الجازم دخل عليه قبل البدل، فسكن الهمزة، ثم أبدلها حرفاً مناسباً لحركة ما قبلها، فيصير يقرأُ المجزوم: يَقْرَا، ويُقْرِئ: يُقْرِي، ويَوْضُؤُ: يَوْضُو، كما أبدلت في كأس وبِئْر وبُؤْس، فقلت: كاس وبِيْر وبُوْس، فعلى هذا الإبدال

(1) ابن مالك، التسهيل (ص11) وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج55/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج202/1-206).

لا يجوز حذف حروف العلةً لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمةً من الهمزة قبل الإبدال. وإما أنك تبدل قبل أن يدخل الجازم، فتقول في يَقْرَأ ويُقْرِئ ويَوْضُؤُ: يَقْرَا ويَوْضُو ويُقْرِي، فتصير شبيهة بِيَخْشَى ويَغْزُو ويَرْمِي، فإذا دخل الجازم حذف هذه الحروف. هذا مذهب الأستاذ أبي الحسن بن عصفور، وظاهر كلام المصنف.

وقد ردَّ أصحابنا على ابن عصفور في جواز الحذف، وقالوا: لا يجوز إلا الإقرار لأن البدل المحض الذي ليس على التسهيل القياسي لا يجوز إلا في الضرورة، نص على ذلك س وغيره من النحاة، وقد ذكر هذا أبو علي في التذكرة والحُجَّة، وابن جني في (المعرب) له، وأفرد له في الخصائص باباً ذكر فيه أنه لا يجوز إلا في الضرورة، فما نص عليه س وأصحابه أنه لا يجوز إلا في الضرورة لا يُسَوَّى بينه وبين ما اتفق عليه أنه جائز في الكلام فصيح، وما كفى ابن عصفور ما ذكر فيه من جواز الحذف حتى قدمه على الإثبات.

وقال أبو عبد الله بن هشام: يَقْرَا ويُقْرِي ويَوْضُو صرف الفعل تصريف المعتل على ما حكاه الأخفش من نحو قَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ ورَفَوْتُ، والأصل قَرَأْتُ وتَوَضَّأْتُ ورَفَأْتُ. وكلتا اللغتين ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجد إلا حرف العلة مسكناً، فيحذفه كما يحذفه من يرمي ويخشى ويغزو، والإثباتُ أحسن، وعليه قوله:

عَجِبْتُ من لَيلاكَ وانتِيابِها ... من حيثُ زارَتْني وَلم أُورا بِها[1]

يريد: ولم أُوْرَأْ بها، أي: لم أشعر بها من ورائي. وعلى الثاني البيت الذي أنشده ابن عصفور، وهو:

جَرِيءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِهِ ... سريعاً وإلاّ يُبْدَ بالظلم يَظْلِمِ[2]

---

(1) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج3/544) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/277) وابن سيده، المخصص (ج4/201) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج3/109) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/204) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/206).

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص109) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص174) والشيباني، شرح المعلقات التسع (ص207) وأبي بكر بن الأنباري، الزاهر (ج1/516) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/369) والزوزني، شرح المعلقات السبع (ص146) والتبريزي، شرح القصائد العشر (ص122) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص252) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج2/397) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج1/269) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج15/533) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج7/13).

ولا حُجة في هذا البيت الذي ظنه ابن عصفور وابن هشام حجة لأنه ثبتت لغة في بدأ: بَدِيَ على وزن بَقِيَ، ومضارعه يَبْدَى، فيحتمل أن يكون قوله: (وإلا يُبْدَ) من هذه اللغة، فلا تكون إذ ذاك ألفه بدلاً من همزة، وإنما تكون بدلاً عن ياء كألف يَبْقَى.

وقال ابن هشام أيضاً: الهمزات هنا لا تُبدل حرف علة في رفع ولا نصب إلا إن أَدَّى إلى شيء من ذلك ضرورةُ شعر، فمثل هذا لا يجعل قياساً مطرداً يعمل عليه، ويُساوى بينه وبين المطرد. فإذا دخل الجازم، وسكنت الهمزة، انقلبت من جنس حركة ما قبلها، فساوت في اللفظ حروف العلة، ولا تحذف حينئذ لأن الجازم قد سكن الآخر قبل، فلو حُذف الآن كان له عملان، وما من عامل يكون له في لفظ واحد عملان.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن علي بن يوسف الكُتامي الإشبيلي، عُرف بابن الضائع، وهو من جلة أصحاب الأستاذ أبي علي : "ما في آخره همزة فكالحرف الصحيح، جزمه بسكون الهمزة، ومن سهل الهمزة فأبدلها حرف لين لم يحذف حرف اللين للجزم؛ لأن حكم الهمزة المسهلة حكم الهمزة نفسها مخففةً، فلا يجوز إلا: لم يَقْرَا زيد، بألف ساكنة على لغة من سهل، فأما قوله: (وإلاّ يُبْدَ بالظلم يَظْلِم) فضرورة، ووجهها مراعاةُ اللفظ بعد التسهيل؛ ألا ترى أن منهم من يدغم رُؤْيا بعد التسهيل، فيقول رُيًّا، ولا يراعي أصله. أو يكون أبدل الهمزة بدلاً محضاً لا على قياس التسهيل، وكأنه على لغة من يقول في قَرَأْتُ: قَرَيْتُ، وهي ضعيفة" انتهى كلامه.

ونص ابن عصفور في (شرح المقرب) أنَّ من حذف حروف العلةَ في مثل لم يَقْرَ، ولم يُقْرِ، ولم يَوْضَ، إنما جاء على ما حكاه الأخفش من هذه اللغةً، أنهم يُبدلون الهمزة حرف علة محضاً، وليس ذلك بقياس، وهي لغة ضعيفة. فكان ينبغي على هذا الذي حكاه وقرره من ضعف هذه اللغة وعدم اطرادها أن لا يبني الحكم عليها في (المُقَرَّب)، ولا يبدأ بها على الإثبات، فيُشعر بجوازها على الإطلاق".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك بذكر الخلاف في حذف حروف العلة.

واتبع المرادي(1)، وناظر الجيش(2) ما ذكره أبو حيان.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص101).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/291-296).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

80- الخلاف فيما حذفه الجازم

قال ابن مالك[2] : "إلا في الضرورة، فيقدر لأجلها جزمها".

ويقول أبو حيان[3] : "واختلف النحويون فيما حذفه الجازم، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوف هي الضمة الظاهرة التي كانت على الواو والياء؛ إذ هما جاءا مضمومين ضمةً ظاهرة في الشعر، نحو قوله:

إذا قُلْـتُ عَـلَّ الْقَلْـبَ يَسْـلُوُ قُيِّضَـتْ هَـوَاجِسُ لا تَنْفَـكُّ تغْرِيـه بِالوجْـدِ[4]

ونحو قوله:

فَعَوّضَـني منهـا غِنَـاي ولـم تكـنْ تُسـاويُ عَنْـزِي غَيْـرَ خَمْـسَ دَّرَاهِـمِ[5]

وانبنى على هذا الخلاف هل يجوز إقرارُ مثل ألف يخشى إذا دخل عليه الجازم في الضرورة، فمن زعم أن المحذوف هي الضمة الظاهرة لم يُجز إقرار الألف للجازم لأن الألف لا تظهر فيها الضمة ولا حركة غيرها. ومن زعم أن المحذوف هي الضمة المقدرة أجاز ذلك، وقد استدل مُجيز ذلك بقوله:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (203/1-206).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج55/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج207/1-210).

(4) البيت لرجل من طيء في ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج299/1) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج207/1) والمرادي، توضيح المقاصد (ج354/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج267/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج212/1).

(5) البيت بلا نسبة في المبرد، الفاضل (ص32) وابن منقذ، لباب الآداب (ص100) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص46) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2378/5) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج207/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج299/1).

إذا العَجُـــــوزُ غَضِـــــبَتْ فَطَلِّـــــقِ

ولا تَرَضَّـــــــــــاهَا ولا تَمَلَّـــــــــقِ[1]

فقوله: (ولا تَرَضَّاهَا) نهيٌ، وقد أثبت الألف.

ومن مع ذلك تأول البيت على أن قوله (لا تَرَضَّاهَا) جملة حالية، أي: فطلقها غير مُتَرَضٍّ لها، أو الواو للعطف على الاستئناف، أخبر أنك لا ترضاها، أي: وأنت لا ترضاها.

وظاهر كلام ابن عصفور في (المقرب) أن إقرار هذه الألف يجوز للضرورة مع الجازم، والذي نصره أنه لا يجوز، وأن الجازم إذا دخل على ما آخره ألف حذفها، ولا يُقِرُّها لا في ضرورة ولا غيرها، قال: لأن الألف لا تقبل الحركة، فلا يجوز لذلك إجراء ما هي فيه مجرى الصحيح، وأيضاً فإن الجازم إذ ذاك ليس له ما يحذف إلا الحركة المقدرة في الألف، وإذا حذفها وجب أن يرجع حرف العلة إلى أصله، فيقال: لم يَخْشَيْ؛ لأن انقلابها ألفاً إنما كان لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا ذهبت الحركة للجزم وجب أن تَصِحَّ لذهاب الحركة منها، فلما لم يُصححوها في حال الجزم دلَّ ذلك على أنهم لم يحذفوا الحركة المقدرة.

ونقل غيرُه من النحويين أنَّ لغةً لبعض العرب إقرار هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام، وأن بعضهم لا يُقِرُّها مع الجازم إلا في ضرورة الشعر.

وذهب بعض النحويين إلى أن ما ورد في ضرورة الشعر من نحو (لم تهجو)، و(ألم يأتيك)، و(لا ترضاها)، ليست هذه الحروف فيها هي من نفس الفعل الذي ينبغي حذفها منه للجازم، بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، وأن مثل هذه الأفعال مجزومة بحذف حروف العلة التي من نفس الفعل.

فأما قوله تعالى: ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾[2] فاستدل به بعضهم على جواز إقرار الألف مع الجازم لأنه عنده نهي.

---

(1) البيت بلا نسبة في أبي علي الفارسي، الحجة (ج93/1) وابن جني، الخصائص (ج308/1) والزمخشري، المفصل (ص539) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج129/1) وأبي البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص101) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص343) وابن يعيش، شرح المفصل (ج489/5) وابن مالك، شرح التسهيل (ج56/1) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج362/7) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج207/1) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج552/6) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج294/1) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج202/11) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج359/8).

(2) [طه: 77].

وتأوله السيرافي على أنه مجزوم بحذف الألف، وهذه الألف جيء بها لمراعاة الفواصل، كما جاءت في قوله: ﴿ الظُّنُونَا ﴾[1] و﴿ السَّبِيلَا ﴾[2] في قراءة من أثبت الألف. وهذا تأويل حسن.

وتأوله بعضهم على أنه مرفوع لا مجزوم، وهي جملة استئنافيةً، التقدير: وأنت لا تخشى، أخبر تعالى موسى حين نهاه عن الخوف أنه لا يخشى، فـ(لا) حرف نفي لا حرف نهي.

وأما قول الشاعر:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأَنْ لَمْ تَرا قَبْلِي أَسِيْراً يَمَانِيَا[3]

في رواية من رواه بالألف، فقيل: الألف إشباع، إذ الأصل: كأن لم تَرَ.

وتأوله أبو علي الفارسي على أن أصله تَرْأَى في لغة من قال رَأَى يَرْأى بإثبات الهمزة في المضارع، فلما دخل الجازم – وهو لم – حذف الألف، ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء، وأبدل الهمزة ألفاً، كما قالوا في المَرْأَة والكَمْأَة: المَرَاة والكَمَاة، ولم يحذف الهمزة على قياس النقل والتخفيف الكثير في كلامهم.

ومن روى (كأنْ لم تَرَيْ) فالتاء للخطاب، والتفتَ من الغَيبة إلى الخطاب، وعلامةُ الجزم فيه حذف النون إذ أصله تَرَيْنَ.

ويجوز في الشعر الجزم بعد حذف هذه الحروف تشبيهاً بما لم يُحذف منه شيء، تقول: لم يَغْزْ ولم يَخْشْ، ولم يَرْمْ، فتُسكن بعد الحذف لأنك تشبه الكلمة بعد الحذف بما لم يُحذف منه

---

(1) [الأحزاب: 10].

(2) [الأحزاب: 67].

(3) البيت لعبد يغوث الحارثي في المفضل الضبي، المفضليات (ص158) وابن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق (ج324/1) والجاحظ، البيان والتبيين (ج184/2) وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج344/3) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص214) ؛ (ص423) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج199/1) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج90/1) والتلخيص (ص134) والنهشلي، الممتع في صنعة الشعر (ص195) وابن سيده، المحكم (ج301/6) والجواليقي، شرح أدب الكاتب (ص289) والحميري، شمس العلوم (ج3596/6) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص47) وابن منظور، لسان العرب (ج517/3) والنويري، نهاية الأرب (ج411/15) والعيني، المقاصد النحوية (ج1689/4) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج196/2) والزبيدي، تاج العروس (ج173/16) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج209/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج295/1).

شيء، فكما أنك تجزم يضربُ إذا أدخلت عليه الجازم، فكذلك تفعل بتلك، ومن ذلك قولُ الشاعر:

ومَـــــنْ يَتَّـــــقْ فـــــإنَّ اللهَ مَعَـــــهُ ورِزْقُ اللهِ مُنْتَـــــابٌ وغـــــادِ[1]

حذف الياء من يَتَّقِي، ثم حذف حركة القاف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف فيما حذفه الجازم عند النحويين بمختلف مذاهبهم.

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما استدركه أبو حيان.

وأكد كل من يحيى العلوي[4]، والسيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

81- تقدير الحركات الثلاثة

قال ابن مالك[6] : "ورفع الحرف الصحيح وجره".

ويقول أبو حيان[7] : "وقد أغفل المصنف ذكر مسائل تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح، وجاء بهذه المسألة التي ذكر أنه يُقَدَّر فيها الرفع والجر قليلاً، وفيها الخلاف الذي ذكرناه.

---

(1) البيت بلا نسبة في الفارابي، معجم ديوان العرب (ج234/4) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج223/1) وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص263) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج409/1) وابن جني، المحتسب (ج361/1) وابن جني، الخصائص (ج307/1) وابن فارس، الصاحبي (ص25) وزين الدين الرازي، مختار الصحاح (ص25) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص97) وابن منظور، لسان العرب (ج218/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج210/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج297/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج203/1).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص101-102).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج297/1-300).

(4) يحيى العلوي، المنهاج (ج184/1-185).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج203/1-206).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج55/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج217/1-218).

فإحدى المسائل: أن يسكن الحرف للإدغام، كقوله تعالى: ﴿ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ ﴾[1]، ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾[2]، ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾[3].

الثانية: الحكاية إذا قلت: مَنْ زيداً؟ لمن قال: ضربتُ زيداً، ومن زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيد، ومَنْ زَيْدٌ؟ لمن قال: قَامَ زَيْدٌ، وذلك على مذهب البصريين، وعنهم في حال الرفع خلاف، أهي حركة إعراب أم حركة حكاية، والثاني أصح.

الثالثة: المضاف لياء المتكلم، نحو: قَامَ غلامِي، ورأيتُ غلامِي، ومررتُ بغلامِي، على أصح الأقوال فيه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر ثلاث مسائل تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح.

ونحا السيوطي[4] إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاتجاه.

الباب الرابع : إعراب المثنى والمجموع على حده

82- حد المثنى اصطلاحاً

يقول ناظر الجيش[5] : "لم يذكر المصنف حد المثنى وكان بالذكر أحق من ذكر حدّ التثنية؛ لأنه هو المقصود بالكلام عليه ولأن ترجمة الباب له. فالمثنى: هو ما دل على اثنين بزيادة صالحاً للتجريد منها وعطف مثله عليه".

التوضيح والتحليل:

أضاف ناظر الجيش على ابن مالك بتعريفه للمثنى.

---

(1) [البقرة: 251].

(2) [الحج: 2].

(3) [العاديات: 1].

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/208).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/312).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه ناظر الجيش في تعريفه حد المثنى.

83- ما لا يثنى من الأسماء

قال ابن مالك[2] : "وأسماء العدد غير مائة وألف". وقال أيضاً في باب أفعل التفضيل: "ويلزم أفعل التفضيل عارياً الإفراد والتذكير"[3]، وكذلك يقول في باب التوكيد: "ولا يثنى أجمع ولا جمعاء خلافا للكوفيين ومن وافقهم"[4].

ويقول أبو حيان[5] : "وزاد بعض أصحابنا: مما لا يثنى من الأسماء (كُلّ) و(بَعْض)، وأجمع وجمعاء وأخواتهما، خلافاً للكوفيين في جواز تثنية ذلك، فتقول أجمعان وجمعاوان، وكذلك باقي أخواتهما، وأَفْعَل مِن وأسماء الأفعال، وثواني نحو أبي بكر وأم بكر علمين، والأسماء المحكية التي هي جمل في الأصل نحو تَأَبَّط شَراً وبَرْقَ نَحْرُه، والأسماء المختصة بالنفي نحو أَحَدٍ وعَرِيب، واسم الشرط وإنْ كان معرباً نحو أي، واسم الجنس ما دام على جنسيته، واسم الجمع، وجمع التكسير إلا في ضرورة كما بيناه، وكل اسم مبني نحو مَنْ وما، وحَذامِ في لغة مَن بَنَى، فأما قولهم مَنانِ ومَنَينِ فليست الألف والياء علامتي تثنية، وإنما لحقتا للحكاية، يدل على ذلك حذفهما وصلاً، وعلامة التثنية تثبت وصلاً ووقفاً، وأما يا زيدان ولا رَجُلينِ لك فإنما وقعت التثنية في حالة الإعراب، ثم طرأ البناء بعد ذلك لدخول حرف النداء ولا... وكذلك أيضاً لا تُثَنَّى الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود نحو شَمْسٍ وقَمْرٍ إذا أردت بهما الكوكبين النَّيِّرين، ولا الأسماء الجارية مجرى الفعل إذا رفعت الظاهر في اللغة الفصيحة، نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أبَوَاه، ومضروبٍ عَبْدَاه، ولا يجوز قائمين أبواه، ولا مضروبينِ عَبْدَاه، إلا في لغة (أكلوني البراغيث). وما كان من المصادر قد أُزيل عن المصدرية، وأُريد به الشخص، نحو زَوْر وفِطْر وخَصْم، الأفصحُ فيه أن لا يُثَنَّى، فيقال: هما زَوْرٌ، وهما خَصْمٌ. و(أي) في غير أبواب الحكاية لا يثنى إلا في لغة ضعيفة، وأما في باب الحكاية فالأفصح أن يُثَنَّى، وقد بين ذلك في بابه. والعَلَمُ لا يُثَنَّى إلا إن نُكِر، ولذلك لا تُثَنَّى الكنايات عن الأعلام نحو فُلان وفُلانة لأنهما لا يقبلان التنكير، فمتى بقي العلم على علميته، وضُمَّ إليه آخر، عُطف عليه".

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج145/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج59/1).

(3) المرجع السابق، (ج50/3).

(4) المرجع السابق، ص291.

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل(ج224/1-226).

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ما لا يثنى من الأسماء التي اكتفى فيها ابن مالك بذكر ثلاثة أنواع، هي: أسماء العدد إلا مائة وألف، وأجمع وجمعاء وأخواتهما، وأفعل التفضيل. وأما الأنواع الأخرى قد استدركها عليه أبو حيان.

واتبع المرادي(1)، وناظر الجيش(2) ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي(3) ما قاله أو حيان في ذكر هذه الأنواع.

84- المشارات والموصولات هل هي صيغ وضعت حقيقة للمثنى أم لغير المثنى؟

يقول أبو حيان(4) : وأما المشارات والموصولات نحو قولك هذان وهذين واللذان واللذين فإنهما عند أكثر النحويين من قبيل غير المثنى حقيقة. وهو الصحيح بدليلين:

أحدهما: أن الاسم لا يُثنى حتى يُنَكَّر، ولذلك تقول الزيدان في تثنية زيد، فتدخل الألف واللام، وأسماء الإشارة والموصولات لا تُفارق التعريف.

والثاني: أنهما لو كانا من قبيل المثنى حقيقة لكنت تقول في تثنية الذي: الذيان، كما تقول في تثنية الشَّجِي: الشَّجِيان، وكنت تقول في تثنية هذا: هذيان، كما تقول في مُوسَى: مُوسَيان، ولما رآها بعض النحويين بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر كالأسماء المثناة حقيقة توهم أنها مثناه حقيقة، وذلك باطل لما ذكرناه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر القول في المشارات والموصولات نحو: (هذان وهذين واللذان واللذين) هل هي صيغ وضعت حقيقة للمثنى أم لغير المثنى؟.

واتبع المرادي(5) شيخه أبا حيان فيما ذكره.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص105).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج307/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج155/1-156).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج224/1-225).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص105).

وبالرجوع إلى النحاة القدماء نجد ابن يعيش[1] يؤكد صحة ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسالة، فيقول: "وذهب آخرون إلى أنها ليست تثنية صناعية، وإنما هي صيغة للتثنية، كما صيغت (اللذان)، و(اللتان) للتثنية، وليست النون عوضاً من الحركة والتنوين، ولا عوضاً من الحرف المحذوف، وذلك أن أسماء الإشارة لا تصح تثنية شيء منها، من قبل أن التثنية إنما تأتي في النكرات، وأسماء الإشارة لا يصح تنكيرها بحال، فلا يصح أن يثنى شيء منها، وهو الصواب".

85- الخلاف في كيفية تثنية العلم وجمعه عند إلحاقه بالألف واللام

يقول أبو حيان[2] : "وذكر صاحب البديع خلافاً في كيفية تثنية العلم وجمعه، فقال: منهم من يُلحقه الألف واللام عوضاً عما سلبه من التعريف، فيقول الزيدانِ والزيدُونَ، وهم الأكثر، ومنهم من لا يدخلهما عليه، ويُبقيه على حاله قبل التثنية والجمع، فيقول: زيدانِ وزيدُونَ. وهذا القول الثاني غريب جداً، لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر الخلاف في كيفية تثنية العلم وجمعه عند إلحاقه بالألف واللام.

بينما يرى السيوطي[3] أن المذهب الأول هو الأجود، فيقول: "والأجود إذا ثني العلم أو جمع أن يحلى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية".

86- أنواع ما لفظه لفظ تثنية وليس بتثنية في المعنى

قال ابن مالك[4] : "التثنيةُ جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين".

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج354/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج226/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج156/1-157).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج59/1).

ويقول أبو حيان[1] : "وقوله: (دليل اثنين) احتراز من الجمع المُسَلَّم، وخرج بذلك ما لفظه لفظ تثنية، وليس بتثنية في المعنى. قال بعض أصحابنا: وذلك أربعة أنواع:

الأول: ما أريد بلفظ التثنية فيه التكثير لا ما يشفع الواحد، نحو حَنَانَيْكَ وهَذَاذَيْكَ، إذ المراد اتصال الحنان والهذ، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[2]، المعنى كرات.

والثاني: ما جعل لفظ التثنية فيه لشيء واحد نحو المِقَصَّينِ والجَلَمَيْنِ.

والثالث: ما كان إلحاق العلامة فيه تأكيداً لمعنى التثنية، وذلك اثنان واثنتان، معنى التثنية مفهوم من لفظ الاسم دون العلامة، وإنما لحقت تأكيداً، كما ألحقوا ياءي النسب في قولهم كَلَّابِيّ تأكيداً لمعنى النسب الذي كان يعطيه كَلَّاب قبل لحاق الياءين.

والرابع: أن تلحق علامة التثنية غير ما أريدت تثنيته على القلب، كما قال:

... ... كَمَـا دَحَسْـتَ الثَّـوْبَ فِـيْ الوِعَـاءَيْنْ[3]

المعنى: كَمَا دَحَسْتَ الثوبينِ في الوعاء".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك أنواع ما لفظه لفظ تثنية وليس بثنية في المعنى التي اكتفى فيها ابن مالك[4] في موضع آخر بذكر نوع واحد فقط، وهو ما يراد به التكثير.

واتبع المرادي[5] شيخه أبا حيان في ذكر النوع الأول فقط.

وأما السيوطي[6] لم يذكر أي نوع من هذه الأنواع إلا أنه اكتفى بذكر ما قاله ابن مالك فيما يخص النوع الأول. وبهذا نستطيع القول أنَّ أبا حيان انفرد بذكر الأنواع الثلاثة الأخيرة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج226/1-227).

(2) [الملك: 4].

(3) هذا عجز بيت بلا نسبة في ابن سيده، المخصص (ج316/1) وابن سيده، المحكم (ج178/3) وابن الأثير، البديع (ج77/2) وابن منظور، لسان العرب (ج77/6) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج553/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج227/1) ؛ (ج155/2) وصدره :

يَؤُزُّهـا بُمصْـمَغِدِّ الجَنْبَـيْن ... ...

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج63/1-64).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص105).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج148/1).

87- الشروط التي وضعت في المثنى والمجموع

يقول أبو حيان[1] : "وشرط أصحابنا في المثنى والمجموع شروطاً خمسة: أن يكون مفرداً، أي: غير مركب ولا مثني ولا مجموع، مُعرباً، مُنكراً، متفقاً في اللفظ، متفقاً في الدلالة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الشروط التي وضعت في المثنى والمجموع.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن أبي الربيع[2] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[3] فيما ذكره من شروط.

88- الخلاف في علة كسر نون المثنى

قال ابن مالك[4] : " تليهما نون مكسورة".

ويقول أبو حيان[5] : "واختلفوا في علة الكسر: فذهب س إلي أن ذلك للفرق بينها وبين نون الجميع. هكذا قاله النحاس عنه. وقال الكسائي: كُسرت كما كُسرت في دَراكِ. وقال الفراء: اختاروا للنون الكسر لأن الألف التي قبلها قد تكون في معنى حركة ولا يمكن من الحركة إلا بالهمز، والواو قد تحرك إلي النصب والياء بغير همز، فألزموا كل جزم جاء بعد ألف ساكنة كأنه ساكن جاء مع متحرك، فخفض الذي بعده كما خفضوا الميم من قوله:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج236/1).

(2) ابن أبي الربيع، البسيط (ج245/1-246).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج154/1-156).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج59/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج236/1-237).

... ... لــــم تكلـــــم ... ...[1]

وكانت الألف كالحركة، وليست الواو والياء كذلك، فلما سكنتا عوملتا معاملة الساكنين.

وقال الجرمي: كُسرت لالتقاء الساكنين، وهو أحد قولي أبي العباس، وحق الساكنين إذا التقيا أن يحرك أحدهما إلي الكسر. وبهذا التعليل علل أصحابنا كسر نون المثني، ونسب بعضهم هذا لسيبويه".

التوضيح والتحليل:

لقد استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في علة كسر نون المثنى.

واتبع المرادي[2] والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ولكن يرى أبو علي الشلوبين[5] أنَّ الأجود في علة كسر النون يكون لأجل الفرق بينها وبين نون الجمع، فيقول : "أجود هذين الوجهين هنا القول بأن الكسر فرق بينها وبين نون الجمع فإن التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر".

بينما يرى ابن هشام الأنصاري[6] أنها كسرت لعلة التقاء الساكنين، فيقول : "نون المثنى وما حمل عليه مكسورة على أصل الساكنين، ولم يحفظ البصريون فيها غير ذلك".

---

(1) هذا جزء من صدر بيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص102) والمبرد، الكامل (ج69/2) ابن دريد، جمهرة اللغة (ج447/1) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص372) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج141/1) والثعالبي، الإعجاز والإيجاز (ص130) والثعالبي، خاص الخاص (ص96) والزوزني، شرح المعلقات السبع (ص133) والتبريزي، شرح القصائد العشر (ص102) والميداني، مجمع الأمثال (ج126/1) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج420/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج1156/3) وأبي الفتح العباسي، معاهد التنصيص (ج325/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج528/8) والبيت:

أَمِـــــنْ أُمّ أَوْفَـــــى دِمْنَـــــةٌ لــــم تكلـــــم بحَوْمَانَــــــــــــةِ الــــــــــدَّرَّاج فــــــــــالمُتَثَلَّم

وبلا نسبة في الرماني، رسالة منازل الحروف (ص28) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج237/1).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص106).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج136/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج313/1).

(5) أبو علي الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير (ج414/1).

(6) ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص78).

89- الخلاف في سبب علة كسر نون المثنى

قال ابن مالك[1] : " مكسورة".

ويقول أبو حيان[2] : "واختلف النحويون لم كان ذلك، فقال الكوفيون: لأن الخفض أخو الجزم. وذهب س إلي أن أصل هذا في قولهم: اضرب الرجل؛ لأن الفعل لا حَظَّ له في الجر في حال سلامته، فأعطي حركة ليست له. وقال أبو العباس: إنما وجب هذا لأن الضمة والفتحة قد تكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين، والكسرةُ لا تكون إعراباً إلا بتنوين. يعني: أو ما عاقبه من الألف واللام أو الإضافة، فلما اضطررته إلي حركة جئت بحركة لا تكون في المعرب إلا بتنوين، يعني: أو ما عاقبه. وهذا معنى قول من قال إنها حركة لا توهم إعراباً.

وما ذكرناه من أن أصل التحريك إذا التقى الساكنان الكسر هو مذهب كافة النحويين إلا الأستاذ أبا علي، فإنه وافق الجماعة إلا إن كان الساكن الأول ألفاً، فإن أصل التحريك إذ ذاك عنده الفتح إلا أن يمنع من ذلك مانع، وادَّعى أنه مذهب س. والحجة له وعليه تُذكر في غير هذا الموضع... بل مذهب البصريين أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر اختلاف النحاة في سبب علة كسر نون المثنى.

واتبع المرادي[3] ما ذهب إليه أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذكره ابن بابشاذ[4] في هذا الاستدراك، والذي يكمن في قوله: "وكسرتها على أصل التقاء الساكنين؛ لأن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يحرك الثاني منهما بالكسر، كهؤلاء وأمس ونزال ودراك وتراك".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج59/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج237/1-238).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص106).

(4) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (ص129).

90- الخلاف في فتح نون المثنى

قال ابن مالك[(1)] : "وفتحها لغة".

ويقول أبو حيان[(2)] : "وأجاز الكسائي والفراء فتح نون المثنى في حالة النصب والخفض. ونَصَّا على أن ذلك لا يجوز مع الألف. فقول المصنف: (فتحُها لغة) منتقد من وجهين: أحدهما أنه لم يَحْكِ مذهب البصريين في منع ذلك. والثاني أنه أطلق، وكان ينبغي أن يقيد بحالة النصب والجر مع الياء، وبالمنع مع الألف. وزعم الكسائي أن فتحها مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس، وكان لا يزيدك علمهم فصاحة. وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد، إذا تغيرت الألف إلي الياء في النصب والخفض نصبوا النون، أنشدني بعضهم:

عَلــى أَحْــوذِيَّيْنَ اســتَقَلَّتْ عَلَيْهِمَــا ... فَمَــا هــيَ إلا لمحــةٌ فَتَغِيــبُ[(3)]

انتهى. وقال الآخر:

يــا رُبَّ خــالٍ لــك مــن عُرَيْنــه ... حَــجَّ علــى قُلَــيِّصٍ جُوَيْنــهْ

فَسْــوَتُهُ لا تَنقضــي شَــهْرَيْنَه ... شَــهْرَيْ رَبيــعِ وجُمادَيَيْنَــه[(4)]

وقال ابن كيسان: "من فتح نون الاثنين في النصب والخفض استخف الفتحة بعد الياء، فأجراها مجرى أين وكيف، ولا يجوز عند أحد من الحُذاق عَلِمتُه فتحُها مع الألف، وإنشادُهم:

أَعــرِفُ مِنْهَــا الأَنْــفَ والعَينَانَــا ... ...

لا يُلتفت إليه لأنه لا يُعرف قائلُه، ولا له وجه" انتهى.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج59/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج238/1).

(3) البيت لحميد بن ثور في ديوانه (ق(و)/25 ص55) والخطابي، غريب الحديث (ج268/1-269) وبلا نسبة في ابن جني، علل التثنية (ص87) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج151/2) والجوهري، الصحاح (ج563/2) وابن فارس، مجمل اللغة (ج256/1) وابن منظور، لسان العرب (ج486/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج238/1).

(4) هذان البيتان لامرأة من فقعس في ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج152/2) وابن يعيش، شرح المفصل (ج191/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج240/1) وبلا نسبة في ابن دريد جمهرة اللغة (ج1311/3) وأبي البركات الأنباري، الإنصاف (ج622/2) وابن الأثير، البديع (ج87/2) وابن عصفور، الممتع الكبير (ص386) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص217) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج239/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج456/7).

ولو ثبت أنه من لسان العرب لكان له وجيه من القياس؛ لأنها ألف نابت عن الياء؛ لأنها ليست للرفع، بل الكلمة منصوبة، وكان القياس أن يقول: والعينين، فلما نابت عن الياء، واضطر إلي ذلك لأن ما قبله من النظم مفتوح الآخر، عامل هذه الألف معاملة الياء، بخلاف قولك: قام الزيدان، فالألف لم تَنُبْ عن الياء لأن الاسم مرفوع.

وذكر بعض أصحابنا عن بعض النحويين إجازة فتحها مع الألف، واستدل بقوله:

أَعــــرِفُ مِنْهَـــا الأَنْـــفَ والعَينَانَــــا ومُنْخَـــــرِيْنِ أَشْــــبَها ظَبْيَانَــــــا[1]

ورد بأنه لا يُعرف قائله.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "ومن العرب من يفتحها مع الألف، إلا أن ذلك لم يجئ إلا في لغة من يجعل التثنية بالألف على كل حال، ولا يُحفظ في هذه اللغة فتحها إلا في حال النصب، وكأنهم أجروا الألف في ذلك مجرى الياء، ومن ذلك قول الشاعر:

أَعــــرِفُ مِنْهَـــا الأَنْـــفَ والعَينَانَــــا ... ...

وقولُ الآخر:

ألقـــــى عليـــــه المُقْـــرَم الأَوْنانــــا[2] ... ...

وقال ابن جني: "وفتحها بعضهم في الثلاثة حملاً للواحد علي الحالتين لأنهما أكثر، قرأتُ على أبي علي في نوادر أبي زيد:

أَعــــرِفُ مِنْهَـــا الأَنْـــفَ والعَينَانَــــا ومُنْخَـــــرِيْنِ أَشْــــبَها ظَبْيَانَــــــا

وروينا عن قطرب لامرأة من فقعس:

---

(1) البيت لرجل من بني ضبة في أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص123) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج300/13) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج452/7) وبلا نسبة في أبي جعفر النحاس، عمدة الكتاب (ص251) والنحاس، إعراب القرآن (ج110/4) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج143/1) وابن جني، علل التثنية (ص88) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج152/2) وابن يعيش، شرح المفصل (ج356/2) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص218) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2435/5) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج239/1-240) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص80) وابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج105/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج314/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج266/1).

(2) هذا صدر بيت بلا نسبة في ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص218) وأبي حيان النحوي، التذييل والتكميل (ج240/1) ولم أقف على عجزه.

يـــا رُبَّ خـــالٍ لـــك مـــن عُرَيْنـــه حَـــجَّ علـــى قُلَـــيِّص جُوَيْنـــهْ
فَسْـــوَتُهُ لا تَنقضـــي شَـــهْرَيْنَه شَـــهْرَيْ رَبيـــعِ وجُمادَيَيْنَـــه

قال ابن جني: "وقد حُكي أنَّ من العرب من يرفع النون في نحو الزَّيْدان والعَمْران. وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما غيرهما" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في فتح نون المثنى، والتي اكتفى فيها ابن مالك[1] بذكر الشاهد الذي مثل به الفراء على فتح نون المثنى فقط دون مناقشة وتفصيل.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ولكن أبا علي الفارسي[5] وَجَهَ فتح نون المثنى بعدة توجيهات، فيقول : "فتحريك النون بالفتح، يحتمل غير وجه: منها أن حركتها لما كانت لالتقاء الساكنين، ورأى التحريك في التقائهما من المنفصل والمتصل، لا يحرك بضرب واحد من الحركة، جعل التثنية مثل ذلك؛ ألا ترى أنهم قالوا: رد، ورد، ورد، وقالوا: عوض، وعوض، ونحو ذلك، فلم يلزموا في المتصل ضرباً واحداً من التحريك، فكذلك جعل نون التثنية بمنزلته.

ويجوز أن يكون شبه التثنية بالجمع، لما رآهم يقولون: مضت سنون، ويقولون: مضت سنين، فيجعلون النون في الجمع، حرف الإعراب، جعلها في التثنية كذلك.

ويجوز أن يكون شبه غير العلم بالعلم، ألا ترى أن النحويين قد أجازوا في رجل يسمى بتثنية، أن يجعلوا النون حرف الإعراب، فيقولوا: هذا زيدان وعمران. وكان القياس ألا يعرى من شيء يدل على التثنية، كما أنه إذا سمي بجمع بالألف والتاء، لم يعروه مما يدل على حكاية ذلك؛ إلا أنهم لما قالوا: السبعان، في الاسم المخصوص، فلم يبقوا شيئاً يدل على حكاية التثنية، جاز على ذلك تغيير ما سمي بتثنية.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج61/1-62).
(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص106-107).
(3) ابن عقيل، المساعد (ج39/1).
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج313/1-314).
(5) أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص123-124).

وقد حكى البغداديون تحريك نون التثنية بالفتح، إذا وقعت بعد الياء، وأنشدوا: على أحوذيين.

ويشبه أن يكونوا شبهوا التثنية بالجمع، فكما فتحوا النون بعد الياء، في الجمع، كذلك فتحوا ما بعد الياء في التثنية، وهذا مما يقوى فتح النون، في قوله: العينانا؛ ألا ترى أنه ليس يلزمها على رأيهم، وعلى ما أنشدوه، حركة واحدة. وما عليه الجمهور أولى، من جهة القياس أيضاً، وهو الأكثر في الاستعمال، وذلك أن هذه الياء لا تلزم الكلمة".

ووافق عبد القادر البغدادي[1] ما ذكره أبو حيان في هذا الاستدراك.

91- مجيء (خظاتا) فعل

قال ابن مالك[2] : "وقال :

لَهـــــا مَتْنَتـــــان خَظاتـــــا كَمـــــا أكَـــــبَّ علـــــى ســــاعِدَيْهِ النَّمِـــرْ [3]

ويقول أبو حيان[4] : "وقال الكسائي وأحمد بن يحيى في خَظاتا : إنه فعلٌ، وإنما حُذفت الألف من خَظَتْ لسكونها وسكون التاء، فلما تَحركت التاء رجعت الألف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر مذهب كلاً من الكسائي وثعلب بأنَّ (خَظاتا) جاءت فعلاً.

---

(1) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج456/7-458).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج62/1).

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص107) والفراهيدي، الجمل (ص236) والجاحظ، الحيوان (ج180/1) والأزهري، تهذيب اللغة (ج217/14) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج147/2) والجوهري، الصحاح (ج2328/6-2329) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج295/5) وابن القطاع، كتاب الأفعال (ج506/1) والسخاوي، سفر السعادة (ج770/2) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص108) وابن منظور، لسان العرب (ج232/14-233) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج637/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج176/9) وبلا نسبة في القاضي الجرجاني، الوساطة (ص5) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص61) وابن مالك، شرح التسهيل (ج62/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج242/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج242/1).

ومال ابن هشام الأنصاري[1] إلى ما ذهب إليه شيخه أبي حيان فيما ذكره مؤكداً ذلك بقوله : "إذاً قيل إنَّ خظاتا فعل وفاعل".

92- حذف نون المثنى لغير الضرورة

قال ابن مالك[2] : "وللضرورة".

ويقول أبو حيان[3] : "وكون النون في هذه الأبيات حُذفت ضرورة هو مذهب البصريين، وأما الكسائي فإنه يجوز عنده حذف هذه النون، ولا يعتد حذفها ضرورة، فيجوز عنده: قام الزَّيْدا، بغير نون، وأنشد:

أَقُــولُ لِصَــاحِبَيَّ وَقَــدْ بَــدَا لِــي   مَعَــالِمُ مِنْهُمَــا وَهُمَــا نَجِيَّــا[4]

يريد: نَجِيَّان.

وزعم الفراء أنه لا شاهد في هذا البيت لأنه يريد به الظرف، أي: حيث يَنتجيان نَجْوةً، كقولك: هما قريباً، أي: مكاناً قريباً، وكذلك تقدير هذا، أي: وهما مكانَ انتجاء.

ويشهد لمذهب الكسائي ما جاء من كلام العرب مما عزي إلي الحَجَلة تخاطب القَطا (قَطا قَطا، بَيْضُكِ ثِنْتا، وبَيْضي مِائتا)، أي: ثِنْتَانِ ومِائتَانِ".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك حذف نون المثنى لغير الضرورة والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر حذف النون عند التثنية ضرورة، وهذا مذهب البصريين بعينه بينما لم يتطرق لذكر حذفها لغير الضرورة.

واتبع المرادي[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص260).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج62/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج242/1-243).

(4) البيت بلا نسبة في الأزهري، تهذيب اللغة (ج136/11) وابن منظور، لسان العرب (ج309/15) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج242/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج192/1).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص108).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج316/1).

ووافق أبو حيان ما قاله ابن جني[1] من خلال ترجيحه لهذه المسألة: "ومذهب الكسائي في خظاتا أقيس عندي من قول الفراء، لأنَّ حذف نون التثنية شيء غير معروف".

بينما يرى ابن عصفور[2] أنه "لا يحفظ شيء من ذلك في كلام العرب، إلا ما نسبوه إلى كلام الطير، وهو قول الحجلة للقطاة: (قَطا قَطا، بَيْضُكِ ثِنْتا، وبَيْضي مِائتا)، أي: ثِنْتَانِ ومِائتَانِ".

93- اللغات في حذف النون وإثباتها عند تثنية الذي والتي

يقول أبو حيان[3] : "وحذف النون من تثنية الذي والتي لغة لبني الحارث وبعض ربيعة، والإثبات لغة الحجاز وأسد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اللغات في حذف النون وإثباتها في تثنية (الذي)، و(التي).

وقد وافق أبو حيان ما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي[4] في لغة حذف النون عند تثنية (الذي)، فيقول: "وأما قول الأخطل:

أَبَنِـــــى كُلَيْـــــبٍ إنّ عَمَّـــــىَّ الَّلـــــذَا سَـــلَبَا المُلـــوكَ وفَكَّكَـــا الأَغْـــلاَلاَ[5]

أَرَادَ اللَّذَان فَحذف النُّون".

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج148/2).

(2) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص109).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج244/1).

(4) الفراهيدي، الجمل (ص235).

(5) البيت للأخطل في ديوانه (ص246) والفراهيدي، الجمل (ص235) وسيبويه، الكتاب (ج186/1) وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج229/1-230) والمبرد، المقتضب (ج146/4) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج243/1) والمرزباني، الموشح (ص174) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج43/2) والأزهري، تهذيب اللغة (ج215/7) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج190/2) وابن جني، المحتسب (ج80/2) والجوهري، الصحاح (ج2481/6) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص114) والبكري، سمط اللآلي (ج35/1) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص14) والزمخشري، المفصل (ص184) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج55/3) وفخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (ج169/31) وابن منظور، لسان العرب (ج349/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج389/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج143/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج7/6).

وكذلك وافق أبو حيان في هذه المسألة سائر النحاة أمثال سيبويه[1]، وابن خالويه[2]، والمبرد[3]، وابن الصائغ[4]، وتابعهم السيوطي[5] أيضاً.

بينما ذكر ابن الشجري[6] اللغتان سواء كان حذف النون مستشهداً بالبيت السابق أو إثباتها، فيقول: "فإن ثنّيت الذي، ففيه ثلاث لغات: اللّذان بتخفيف النون، واللّذانّ بتشديدها، والتشديد لغة قريش، واللّذا بحذف النون، قال الأخطل...".

94- الخلاف في حذف نون المثنى لتقصير الصلة

قال ابن مالك[7] : "وسقوطها لتقصير صلة".

ويقول أبو حيان[8] : "وفي حذف النون لتقصير الصلة خلاف: ذهب س والفراء إلى أنه يجوز حذف النون مطلقاً. قال الفراء: إنما جاز ذلك لأنهم وجدوا الواحد لا نون فيه، وقد نصب، فأجروا الاثنين مجرى الواحد. وقال الفراء أيضاً: إنما جاز ذلك في اللذين لأن الوقف على الموصول دون صلته لا يكون، فصارت الصلة عوضاً من النون، وهم يحذفون مما طال في كلامهم.

وذهب أبو العباس إلي أنه لا يجوز حذف النون إلا مع الموصول غير الألف واللام نحو اللذان لطول الاسم، كما تحذف الهاء في قولك: الذي ضربتُ زيدٌ، ولم يُحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى، ولم يُنشدوا شاهداً علي ذلك، لكنه قد سُمع في الجمع، وقياس المثني على الجمع قياسٌ جَلِيّ، والاحتياط أن لا يُقال إلا بسماع من العرب، فإنَّ لكل تركيب خصوصياتٍ وضعية تُبطل قياس المختلفي التركيب بعضه علي بعض".

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/186).

(2) ابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص336).

(3) المبرد، المقتضب (ج4/146).

(4) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج2/783).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/188).

(6) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج3/55).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/62).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/244-245).

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك الخلاف في حذف نون المثنى لتقصير الصلة.

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي[3] في ذكر جوانب مما استدركه أبو حيان في هذه المسألة مستنداً برأيه، فيقول: "القياس جلي وخفي، فمن الأول: قياس حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني. قال أبو حيان: وقياس المثنى على الجمع قياس جلي".

95- مواضع حذف النون

قال ابن مالك[4] : "وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة".

ويقول أبو حيان[5] : "ونقص المصنف من مواضع حذف النون أنها تُحذف لشبه الإضافة، وذلك في موضعين: أحدهما في قولك: اثنا عشر، واثنتا عشرة.

والثاني في قولهم: لا غُلامي لك، على مذهبه، ... وذهب أبو الحجاج الأعلم إلي أن نون التثنية تحذف لغير ما ذكر المصنف من الإضافة والضرورة وتقصير الصلة، وذلك هو حذفها لشبه الإضافة، وذلك في قولك لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ودَوالَيْكَ وهَذاذَيْكَ، فالكاف عنده ليست ضميراً، وإنما هي حرف خطاب، كما هي في قولهم: أبصرك زيداً، وحُذفت النون في لبيك وأمثالها لشبه الإضافة؛ لأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة نحو: ذاك، والنون تمنع من ذلك، فحذفت لذلك.

واستدل الأعلم علي ذلك بأن هذه انتصبت انتصاب المصادر، والعامل فيها أفعال مضمرة، وإذا أضيف المصدر إلي ضمير الخطاب فلا بد أن يكون ذلك الضمير مغايراً لفاعل الفعل الناصب ذلك المصدر؛ إذ فاعل ذلك الفعل هو ضمير المتكلم، فيلزم علي هذا كله أن يكون المصدر مصدراً تشبيهياً، فيصير نحو: ضربتُ ضَرْبَكَ، المعنى: ضَرْباً مثل ضَرْبِكَ،

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (108).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج317/1).

(3) السيوطي، الاقتراح (ص347).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج59/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج245/1-249).

ويكون معني هذه المصادر في سَعْدَيْكَ: أَجَبْتُكَ إجابةً مثلَ إجابتِكَ، وفي لَبَّيْكَ: أَلْزَمُ طَاعَتَكَ مثلَ لُزُومِكَ الطاعةَ، وفي دَوَالَيْكَ: تَداوَلْنا مثل مُدَاوَلَتِكَ. وليس معني هذه المصادر هذا الذي لزم إذا جعل مصدراً تشبيهياً، وإذا كانت الكاف حرف خطاب استقام المعنى.

وقد رد ما ذهب إليه الأعلم بأنَّ ذلك علي المصدر التشبيهي، ولا يفسد المعنى لأنه يكون في سَعْدَيْكَ: أَجَبْتُكَ إجابتِكَ لغيرك إذا أجبتَه، وفي لَبَّيْكَ: ألزمُ طاعتَك لزومَك طاعةَ غيرِك، وفي دَوَالَيْكَ: تَداوَلْنا مُدَاوَلَتِكَ إذا دَاوَلْتَ، كما قالوا: دَقَقْتُهُ دَقَّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ الفُلْفُل، المعنى: مثل دَقِّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ الفلفلِ إذا دَقَقْتَ. وأما دعواه أنَّ كاف الخطاب شديدة الاتصال بالاسم، والنون تمنعها من ذلك، فحذفت، فباطل بدليل قولهم ذانِك وتانِك، فالكاف للخطاب، ولم تحذف نون التثنية لها.

وذهب أبو الحسن الأخفش وهشام إلي أنه تحذف نون التثنية لغير ما ذكر، وهو لطافة الضمير، فقالا: إذا قلت ضارباك فهذا الضمير منصوب المحل لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجر الإضافة، وهي غير محققة، إذ لا دليل عليها إلا حذف النون، ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صونُ الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً.

والذي ذهب إليه س والمحققون هو أن الضمير في موضع جر اعتباراً بالظاهر، ولا ينسب إلي الضمير إعراب لا يكون للظاهر، فحذف النون هو للإضافة لا للطافة الضمير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع حذف النون في حال شبه الإضافة.

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

ويبدو لي أنَّ أبا حيان انفرد عن النحاة بذكر هذه المسألة.

96- لغات كلا وكلتا

قال ابن مالك[3] : "مضافين إلى مضمر، ومطلقاً على لغة كنانة".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص108).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج317/1-318).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج63/1).

ويقول أبو حيان[1] : "احترز بقوله: (إلى مضمر) من أن يضافا إلى ظاهر، فإنهما إذا أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقاً، وإذا أضيفا إلى مضمر كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والخفض، هذا الحكم المجمع عليه من السماع عن العرب، ولا يجيز البصريون غيره... فعلى ما نقل غيرُ البصريين يكون في كِلا وكِلتا ثلاث لغات".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اللغات في (كلا) و(كلتا)، والتي اكتفى فيها ابن مالك[2] بذكر لغة كنانة فقط وهي: إلحاقها بالمثنى مطلقاً سواء أَأُضيف إلى ظاهر أم مضمر. بينما لم يذكر اللغات الأخرى فيهما.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذكره النحاة أمثال ابن جني[6]، وأبو البركات الأنباري[7] في هذه المسألة، ووافقهم ابن هشام الأنصاري[8] أيضاً.

97- العطف في موضع الجمع

قال ابن مالك[9] : "ولا يغني العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير...".

ويقول أبو حيان[10] : "واتضح من هذا الشرح أنه إنما تكلم في التثنية لا في الجمع، إذ لم يتعرض إلى التكثير في الجمع ولا إلى الفصل فيه لا الظاهر ولا المقدر.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/254-255).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/67).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص109).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج1/42).
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/326-327).
(6) ابن جني، اللمع (ص85-86).
(7) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص210-211).
(8) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب (ص35-36).
(9) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج1/68).
(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/264-265).

وقال بعض أصحابنا : إذا استوفت الأسماء الشروط المسوغة للتثنية والجمع لزمت التثنية والجمع، فلا يجوز العطف إلا في موضعين:

أحدهما: أن تريد الكثرة نحو قوله:

لَــوْ عُــدَّ قَبْــرٌ وَقَبْــرٌ كَــانَ أكْــرَمَهُم مَيْتــاً، وَأَبْعَــدَهم عَــنْ مَنْــزِلِ الــذَامِ[1]

ألا ترى أن المعنى على التكثير لا على التثنية بدليل قوله: (أكْرَمَهُم) وبدليل أنه مادح والمدح لا يتصور معه الاقتصار على اثنين. ومن ذلك قول الحكم بن المنذر بن الجارود للحرمازي الشاعر لمَّا قال له: ما تريد؟ فقال: مائة. قال له الحكم: بل مائة ومائة فعطف لما أراد المبالغة والتكثير لأن العرب كثيراً ما تستعمل العطف في موضع التهويل والتكثير قال عز وجل: ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾[2]، وقال الشاعر:

... ... والبحــر يــدعو هَيْقَمَــا وهَيْقَمَــا[3]

والآخر: أن تريد التفصيل والتنويع نحو قوله:

وَكُنْــتُ كَــذِي رِجْلَــينْ رِجْــلِ صــحِيحَةٍ وَرِجْــلٍ رَمَــى فِيهَــا الزَّمَــانُ فَشَــلَّتِ[4]

ومن ذلك قول إسماعيل بن أبي الجهم، وقد قال له هشام بن عبد الملك: وما يَجْبُر كسرَك ويَشفي ضرَّك؟ قال له إسماعيل: ألفُ دينار وألفُ دينار وألفُ دينار. ثُم ذكر لكل ألف وجهاً يصرفه فيه. وماعدا هذين الموضعين فالتثنية أو الجمع، ولا يجوز العطف إلا في ضرورة" انتهى".

---

(1) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج64/1) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج222/10) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج250/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج321/1) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج230/19) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج473/7).

(2) [القيامة: 34-35].

(3) هذا عجز بيت لرؤبة بن العجاج في ابن منظور، لسان العرب (ج616/12) وصدره :

ولـــم يَـــزَلْ عِـــزُّ تمـــيم مُـــدْعَما ... ...

وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج264/1) ولم أقف عليه في ديوانه.

(4) البيت لكثير عزة في ديوانه (ق18/3 ص99) والفراهيدي، الجمل (ص207) وسيبويه، الكتاب (ج432/1) وأبي علي القالي، أمالي القالي (ج108/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج324/2) والسهيلي، نتائج الفكر (ص244) والجراوي، الحماسة المغربية (ج944/2) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج123/2) والصفدي، تصحيح التصحيف (ص340) والعيني، المقاصد النحوية (ج1686/4) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج814/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج211/5) واليوسي، زهر الأكم (ج337/1).

التوضيح والتحليل:

لقد زاد أبو حيان على ابن مالك مواضع العطف في موضع الجمع.

واتبع ابن عقيل[1]، والسلسيلي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في الموضع الأول فقط.

وقد وافق الجوجري[4] أبا حيان فيما ذهب إليه في النوع الثاني.

98- أسباب العدول عن التثنية بالعطف

قال ابن مالك[5] : "وأما الاستغناء به بفصل مقدر فكقول الحجاج، وقد نعي له في يوم واحد محمدٌ أخوه ومحمد ابنه: سبحان الله، محمد ومحمد في يوم".

ويقول أبو حيان[6] : "وأما تمثيل المصنف الفصل المقدر بقول الحجاج وقول الفرزدق فليس العدول عن التثنية لأجل الفصل المقدر، وإنما ذلك لأنه فات شرط من شروط التثنية، وهو أن يكون المثنى نكرة، لأن الاسم لا يثنى حتى يكون نكرة فلما بقي هذان الاسمان على علميتهما، ولم ينكرا، لم تجز التثنية. وعلى هذا خَرَّجَ أصحابنا كلام الحجاج والفرزدق.

وقال أبو عبد الله محمد بن هشام الفهري المَرَوِي في كتابه (المقرب) في النحو في باب التثنية: وأصلها العطف، وعدلوا عن الأصل إيجازاً، ولم يلفظوا به إلا في الشعر ضرورة كقوله:

(1) ابن عقيل، المساعد (ج43/1).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج140/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج332/1).

(4) الجوجري، شرح شذور الذهب (ج794/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج69/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج265/1-266).

... ... فقْـــدانُ مثـــلِ مُحَمَّـــدٍ وَمُحَمّـــدِ[1]

فصار في هذا ثلاثة أقوال: أحدها هذا. والثاني: ما ذهب إليه أكثر أصحابنا أنه امتنع من التثنية لأنه باق على علميته. والثالث: قول المصنف إنه عدل عن التثنية للعطف للفصل المقدر".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك أسباب العدول عن التثنية بالعطف والتي أورد فيها ابن مالك سبب واحد ألا وهو العطف لأجل الفصل المقدر، بينما هناك سببان آخرين لم يذكرهما.

واتبع المرادي[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذكره ابن عصفور[3] فيما يخص هذا الاستدراك.

99- سبب تسمية جمع التكسير بهذا الاسم

قال ابن مالك[4] : "وهو التكسير".

ويقول أبو حيان[5] : "وقوله: (وهو التكسير) يعني أن هذا الجمع الذي ذكره بهذه القيود يُسمى جمع تكسير. شبه تغيير المفرد عن بنيته إلى بنية أخرى وإفادته مما يدل عليه المفرد دلالة واحدة ثلاثة فأكثر أو ما أصله ذلك بكسر الإناء الذي تغير شكله، وتفككت أجزاؤه، وعاد إلى هيئة أخرى، وذلك بخلاف جمع السلامة... قال ابن الطراوة : وإنما اشتقاق التكسير في الجمع من قولهم: بيت كسير، أي: واسع".

---

(1) هذا عجز بيت للفرزدق في ديوانه (ص146) والمبرد، الكامل (ج80/2) والمدائني، التعازي (ص205) والزمخشري، ربيع الأبرار (ج141/5) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج263/4) وابن مالك، شرح التسهيل (ج69/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج226/1) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص465) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج333/1) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج159/2) والسيوطي، همع الهوامع (ج188/3) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج775/2) وصدره :

إنّ الرزِيَّـــــــة لاَ رزِيَّـــــــةَ مِثْلُهـــــــا ... ...

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص111).

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ص70).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج69/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج271/1-272).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية جمع التكسير بهذا الاسم.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان.

بينما يرى الخوارزمي[3] أنَّ جمع التكسير سميَّ بذلك "لأنَّ لفظ الواحد تغير عن حاله".

ووافق النحاة أمثال ابن الأثير[4]، وأبي البقاء العكبري[5]، وابن الصائغ[6]، وابن القيم الجوزي[7]، والكفوي[8] ما ذكره أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

100- مذاهب النحاة في (سنين)

قال ابن مالك[9] : "سنين ونحوه فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح".

ويقول أبو حيان[10] : "وذكر الأستاذ أبو جعفر ابن الأستاذ أبي الحسن بن الباذش أن مذهب س أنَّ سِنين جمع سَنة بالواو والنون كثِبِين وقِلِين ورِئِين، وهذا شيء قد كثر في الأسماء المحذوفة اللام المؤنثة بالهاء، أعني أن تُجمع بالواو والنون؛ لأن هذا الجمع له مزية وبابُه ما يعقل، فجُعل في هذا الباب عوضاً من لام الفعل المحذوفة.

وذهب بعض أصحابنا إلى أنَّ سِنين اسم جمع، وليس بجمع سلامة لتغير لفظ سَنة، ولا جمع تكسير لكونه غير مطرد في نظائره نحو هَنة وشَفة، ألا ترى أنهما لا يُجمعان بالواو والنون، فهو- وإن كان له واحد من لفظه- اسمُ جمع كرَكْب في مذهبنا، ألا ترى أنه اسم جمع وإن كان واحده راكِباً لكونه لم يطرد أعنى جمع فَاعِل على فَعْل.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص112).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج44/1).

(3) الخوارزمي، مفاتيح العلوم (ص78).

(4) ابن الأثير، البديع (ج106/2).

(5) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج178/2).

(6) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج205/1).

(7) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج893/2).

(8) الكفوي، الكليات (ج332).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج69/1).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج276/1).

والذي أذهب إليه أنَّ سِنيناً وبابه مما شاع فيه هذا الجمع مما لم يكسر أنه جمع سلامة وإن كان قد فاته بعض شروط ما ينقاس فيه جمع السلامة في المذكر، ولا يدل فوات شرط منها على أنها ليست بجمع تصحيح ولذلك لا ينقاس هذا الجمع فيما أشبه سَنة لأنه فات شرط من شروط قياسه".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في (سِنين) التي ذهب فيها ابن مالك بأنها جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح. بينما لم يتطرق لذكر مذاهب النحاة الأخرى في هذه المسألة.

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2]، ما ذكره وذهب إليه أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[3] في هذه المسألة.

101- الخلاف في المثنى أهو مبني أم معرب؟

قال ابن مالك[4] : "وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء، ولا مقدراً في الثلاثة، ولا مدلولاً بها عليه مقدراً في متلوها".

ويقول أبو حيان[5] : "اختلف الناس في المثنى: فذهب الزجاج فيما نقل عنه إلى أنه مبني. وذهب الجمهور إلى أنه معرب. وشُبهة الزجاج في ذلك أنه عنده تضمن معنى الحرف، فإذا قلت قام الزيدان فأصله قام زيدٌ وزيدٌ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بُنِيَ كما بُني خمسة عشر لتضمنه معنى الحرف، إذ أصله خمسة وعشرة".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر خلاف النحاة في المثنى أهو مبني أم معرب؟.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص112).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج340/1-341).

(3) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص67).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج73/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج287/1-288).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

102-خلاف النحاة في النون أهي عوض أم لا؟

قال ابن مالك[2] : "ولا النون عوضاً من حركة الواحد ولا من تنوينه ولا منهما، ولا من تنوينين فصاعداً خلافاً لزاعمي ذلك، بل الأحرف الثلاثة إعراب، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد".

ويقول أبو حيان[3] : "وذهب أبو الفتح إلى أن النون قد تكون عوضاً من الحركة والتنوين الذي في المفرد، وذلك فيما فيه حركة وتنوين حالة الإفراد، وقد تكون عوضاً من الحركة فقط إذا كان تثنية ما لا ينصرف نحو أَحْمران، ومن التنوين فقط نحو عصاً وقاضٍ، ولا عوضاً من واحد منهما نحو حُبْلى وحُبْلَيانِ وهذانِ واللذانِ. قال بعض أصحابنا: وهذا كله تخليط.

وذهب الفراء إلى أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ لأنك لو قلت: (زيداً) لالتبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عله، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك، وحذفت للإضافة لشبهها بالتنوين، ولم تحذف مع الألف واللام لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأن الوقف عارض، وبابُ العارض أن لا يُعتد به، وأيضاً فإنَّ حمل التثنية على التثنية قد يَسُوغ، وأما الجمع فباب آخر. ولم يذكر المصنف مذهب الفراء هذا.

وهذا الخلاف في النون أهي عوض أو كالعوض هو على أنها ليست نفس التنوين.

ومن النحويين من ذهب إلى أن هذه النون هي التنوين نفسه لأن الأصل بعد لحوق العلامة للتثنية أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للاعتلال، ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين، فثبت نوناً. ولا يرد على هذا المذهب بثبوته في نحو أحمران، والتنوين في مفرده مفقود؛ لأنه لما ثُنِّي زال شبه الفعل، فرجع إليه التنوين الذي كان منع لأجل

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج75/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج73/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج298/1-299).

الشبه، ولا بقولهم هذان واللذان؛ لأنه يمكن ادعاء إعرابهما لأن علة بنائهما شبههما بالحروف، والتثنية تزيل ذلك الشبه، فرجعا إلى الأصل، وهو الإعراب؛ لأن الحروف لا تُثَنَّى، ولما أعربا دخلهما التنوين الذي كان ممنوعاً حالة البناء.

وكون هذه النون هي التنوين نفسه نقله ابن هشام عن الفراء، قال: ولم يحذفوا ما قبله لذهاب عَلَم التثنية والجمع، فكسروه وفتحوه، وقوي بالحركة فلم يُحذف حيث حُذف ساكناً إلا في الإضافة لأنه يَفْصِل".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر ثلاثة مذاهب أخرى للنحاة في النون أهي عوض أم لا؟، والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر خمسة مذاهب تتلخص بما يلي:

1- ذهب الزجاج أنها عوض عن حركة.

2- وذهب ابن كيسان أنها عوض من تنوين الواحد لحذفها في الإضافة.

3- وذهب ابن ولاد وأبي علي وابن طاهر وأبي موسى أنها عوض من الحركة والتنوين معاً؛ لوجود حكم الحركة مع الألف واللام، وحكم التنوين في الإضافة.

4- وذهب ثعلب أنها عوض من تنوينين في التثنية، ومن ثلاثة فصاعداً في الجمع فثبتت مع الألف واللام.

5- ذهب ابن مالك إلى أنَّ النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد.

واتبع المرادي(1)، وناظر الجيش(2) ما ذكره أبو حيان.

وأيد ابن الفخار (3) ما قاله أبو حيان من مذاهب في هذه المسألة.

103-مذاهب النحاة في الألف والتاء

قال ابن مالك(4) : "وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيد ألف وتاء".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص115-116).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج349/1-351).

(3) ابن الفخار، شرح الجمل (ص94-98).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج76/1).

ويقول المرادي[1] : "وحكى ابن إياز في الألف والتاء ثلاثة مذاهب:

الأول: أن كلا الحرفين يدل على الجمع والتأنيث.

الثاني: أن التاء تدل عليهما والألف إنما جيء بها فرقاً بين الواحد والجمع، واختاره ابن الدهان.

الثالث: أن الألف للجمع والتاء للتأنيث".

التوضيح والتحليل:

زاد المرادي على ابن مالك ذكر ما أورده ابن إياز حول مذاهب النحاة في الألف والتاء.

ووافق المرادي ما ذكره ابن يعيش[2] في المذاهب الثلاثة إلا أنَّ ابن يعيش[3] قد رجح المذهب الأول بذكره الدليل على ذلك، فيقول: "والذي عليه الأكثر أن الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل. والذي يدل على ذلك أمران: أحدهما: إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك: (مسلمات)، فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع؛ لم تسقط التاء الأولى، لئلا يجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث. والأمر الثاني: أنك لو أسقطت أحدهما، لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث".

104-الخلاف في جمع وتثنية ما ختم بـ(وَيْه)

قال ابن مالك[4] : "أو مزج".

ويقول أبو حيان[5] : "وقوله: (أو مزج) مثاله مَعْدِي كَرِب وسِيْبَوَيْه، فلا يجوز: جاء مَعْدِي كَرِبُونَ ولا: جاء سِيْبَوَيْهُون. ومن النحويين من أجاز جمع ما خُتِمَ بـ(وَيْه) واختلفوا: فمنهم من ألحق العلامة الاسم بكماله فيقولون: جاءني سِيْبَوَيْهُونَ. ومنهم من يحذف (وَيْه) فيقول: جاءني سِيْبُونَ، ورأيت سِيْبِيْنَ، ومررت بسِيْبِيْنَ. والخلاف في تثنية ما ختم بـ(وَيْه) كالخلاف في

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص116).
(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج218/3).
(3) المرجع السابق، ص218-219.
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج76/1).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج306/1-307).

جمعه. والصحيح أن ذلك لا يجوز للشبه الذي بينها وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب، ولأنه لم يرد بذلك سماع".

ويقول المرادي[1] : "وفي الصحاح ذكر المبرد في تثنية عمرويه وجمعه العمرويهان والعمرويهون، وذكر غيره أنَّ من قال: هذا عمرويه، ورأيت عمرويه ثناه وجمعه ولم يشترطه المبرد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في جمع وتثنية ما خُتم بـ(وَيْه).

واتبع المرادي[2]، والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان. بينما زاد المرادي قول المبرد وغيره ما قيل في تثنية وجمع ما خُتم بـ(وَيْه) معاً.

ذكر السيوطي[5] ما ذكره أبو حيان تماماً إلا أنه خالفه في رأيه من خلال اختياره مذهب الكوفيين في جواز تثنية وجمع ما خُتم بـ(وَيْه) ذاكراً مذهبهم، فيقول: "وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك وجمعه واختاره ابن هشام الخضراوي وأبو الحسين بن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما ختم ب ويه وجمعه وهو اختياري".

ويزيد السيوطي[6] أيضاً على أبي حيان رأياً آخر لخطاب فيما يخص تثنية ما خُتم بـ(وَيْه)، فيقول: "قال خطاب في الترشيح فإن ثنيت... على من أعرب إعراب المتضايفين قلت حضرا موت وحضري موت".

105-الخلاف في جمع العلم المعدول نحو (عُمَر)

قال ابن مالك[7] : "علماً".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص117).

(2) المرجع السابق، ص117.

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج146/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج355/1).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج156/1).

(6) المرجع السابق، ص156.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج76/1).

ويقول أبو حيان[1] : "(وقوله: علماً) فمثل رَجُل وغُلام وفَتى لا يجوز جمعه بالواو والنون، وإن كان قد اجتمعت فيه الشروط غير العلمية.

وقد منع المازني من جمع العلم المعدول نحو عُمَر، ومن تثنيته فلا يجمعه جمع سلامة ولا جمع تكسير، وقال: أقول جاءني رَجُلان كِلاهما عُمَرٌ، ورِجالٌ كُلُّهم عُمَرُ.

ولا أعلم أحداً منع من تثنيته ولا جمعه، بل يجوز أن تقول عُمَران وعُمَرُون، وقالت العرب (سُنُّوا بِنا سُنَّة العُمَرَين) وقال الشاعر:

... ... والعُمَــــرانِ أبـــو بَكْـــرٍ ولا عُمَـــرُ[2]

وإذا كان قد يُثني على سبيل التغليب فَلأن يثنى مع اتفاق اللفظ والمعنى أولى وأحرى.

فإن قلت: إذا كانت العلمية شرطاً في الاسم المُكَبَّر فما وجه قول العرب في الحكاية (أَيُّون) بالواو والنون، وليس بِعَلَمٍ؟

فالجواب: أنه من باب حَرُّون، وليس بجمع سلامة، بل جمعه بالواو والنون عوض من النقص المتوهم بالإدغام، هكذا أجابوا في جمع أَيُّون".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في جمع وتثنية العلم المعدول نحو (عُمَر).

واتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان من استدراك في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج308/1-309).

(2) هذا عجز بيت لجرير، ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت لجرير في المبرد، الكامل (ج119/1) والسمعاني، تفسير القرآن (ج103/5) والقرطبي، الجامع (ج91/16) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج228/1) وصدره :

مَـــا كَـــانَ يَرْضَـــى رَسُـــولُ اللَّهِ فِعْلَهُـــمُ ... ...

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص117).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج357/1).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج158/1).

106-سبب عدم جمع المُكَبَّر

قال ابن مالك[1] : "مُصغراً".

ويقول أبو حيان[2] : "ولم يجمع مُكَبَّره- لتعذر تكسيره؛ لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله، فلما تعذر التكسير لم يبق إلا التسليم".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك سبب عدم جمع المُكَبَّر.

واتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

107-من شروط الجمع بالواو والنون

قال ابن مالك[6] : "أو صفة تقبل تاء التأنيث".

ويقول أبو حيان[7] : "وأغفل صفة لا تقبل تاء التأنيث، ويجوز جمع مذكرها بالواو والنون بلا خلاف، وذلك ما كان من الأوصاف مختصاً معناه بالمذكر، نحو مَخْصِيّ وأفعل التفضيل إذا كان معرفاً بالألف واللام أو مضافاً إلى نكرة، فإنه يجوز جمعه بالواو والنون، فتقول الأَفْضَلُون وأَفْضَلُو بني فلان، وهو صفة لا تقبل التاء، وكذلك مؤنثه لا يقبل التاء بل تقول في مؤنثه الفُضْلَى، فيكون تأنيثه بالألف لا بالتاء، فهذه صفة لا تقبل التاء بلفظها ولا بلفظ مؤنثها، وهي تجمع بالواو والنون".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان شرط من شروط جواز الجمع بالواو والنون لم يتطرق ابن مالك لذكره.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج76/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج309/1).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص117).
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج358/1).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج169/1).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج76/1).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج310/1).

واتبع المرادي[1]، والسلسيلي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وذكر السيوطي[4] رأي أبو حيان فيما ذهب إليه؛ ولكنه خالفه في هذه المسألة، فيقول: "فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة كرجل وفتى وغلام ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث كأحمر وسكران وعانس وصبور وجريح وقتيل ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة وفروق وفروقة فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث".

108- عدم جمع بعض الصفات التي قبلت تاء التأنيث بالواو والنون

قال ابن مالك[5] : "أو صفة تقبل تاء التأنيث باطراد".

ويقول أبو حيان[6] : "وثبت في بعض النسخ بعد قوله: (أو صفة تقبل تاء التأنيث) قوله: (باطراد) وهو قيد حسن محتاج إليه لأنه قد وجد صفة قبلت تاء التأنيث لقصد معناه ولكنه لا يطرد، فلا تجمع بالواو والنون، وذلك مِسْكين فإنهم قالوا مِسْكينة للمؤنث، ومع ذلك فالقياس أن لا يقال مِسْكِينون، وإن كانوا قد قالوه؛ لأن دخول التاء في مِسْكينة لا ينقاس لأنه على وزن مِفْعِيل، وما كان على وزن مِفْعِيل فإنه لا تدخله تاء التأنيث، فدخولها في مِسْكينة شاذ، شبهوا مِسْكِيناً بفقير، فأدخلوا التاء للمؤنث كما قالوا فقيرة، ولما قالوا مِسْكِينة ومِسْكِينات قالوا مِسْكِينُون، وقولهم امرأة مِسْكِين على الأصل في هذه البنية.

وذكر بعضهم أنه لا يُجمع هذا الجمع من الصفات ما كان على وزن مِدْعَس ومِهْذار ومِحْضِير وجَواد وغَفُور وجَرِيح. والعلة في ذلك عدم قبول التاء لقصد التأنيث".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان في هذه المسألة بشرحه كلمة (باطراد) التي ذكرها ابن مالك في بعض نسخ متن كتابه (التسهيل)، ولكن لم يتطرق إلى ذكرها وشرحها في المتن وشرحه.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص118).
(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج146/1).
(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج359/1-361).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج167/1).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج76/1).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج310/1-311).

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق أبو حيان رأي النحاة، وهم: سيبويه[2]، وابن السراج[3]، وأبي سعيد السيرافي[4]، وابن الأثير[5]، ورضي الدين الاستراباذي[6] في استدراكه على ابن مالك.

109- علة جمع (إوزة)

قال ابن مالك[7] : "وإوزة وإوزون".

ويقول أبو حيان[8] : "وقد طول النحاة في تعليل جمع إِوَزَّة وحَرَّة هذا الجمع، ومُلخص ما حَوَّموا عليه أن العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضاً من شيء نقص حقيقة، كالذي حذف لامه أو فاؤه، أو ما كان يجب له من كونه كان يكون مؤنثاً بالتاء، أو نقص توهماً كإِوَزَّة وإحَرَّة، فبالإدغام الذي فيه كأنهما قد نقصا. وطلبُ التعليل في مثل هذه الأشياء لا يُحَصِّلُ طائلاً، ولا يُوقِف من ذلك على ما يَثْلَجُ به الصدر، وإنما تلك خيالات وسواسية وضياع وقت في غير حاصل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة جمع النحاة (إوزة) بالواو والنون.

واتبع ناظر الجيش[9] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص118).

(2) سيبويه، الكتاب (ج640/3).

(3) ابن السراج، الأصول (ج23/3).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج386/4).

(5) ابن الأثير، البديع (ج152/2).

(6) رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج179/2-180).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج84/1).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج328/1).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج267/1).

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه النحويون أمثال سيبويه[1]، وابن السراج[2]، وأبي علي الفارسي[3]، وأبي سعيد السيرافي[4].

110-ما يجمع بالواو والنون نحو: (فاك، وثدي، وعزهاة)

قال ابن مالك[5] : "ونحو: رقة، وأضاة، وإوزة".

ويقول أبو حيان[6] : "وحكى صاحب المُوعَب عن ثعلب أنَّ (فاك) يجمع بالواو والنون، فيقال: فُوْنَ وفِيْنَ. وهذا في غاية الغرابة، وكأن هذا الجمع عوض عما ذهب منه من لام الكلمة، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع ويائه.

ومن غريب هذا الجمع قولهم في ثَدْي: ثِدُونَ وثِدِينَ، قال الشاعر:

فأَصْـــــبَحَت النِّســـــاءُ مُسَـــــلِّباتٍ   لهُـــنَّ الوَيْـــل يَمْـــدُدْن الثُّـــدِينا[7]

شبه الثُّدِيّ بالقُنِيّ. وقولُهم في عِزْهاة: عِزْهُون بضم الهاء، ذكره في (العين) قال: (والعِزْهاة). اللئيم، والعِزْهاة: الذي لا يطرب للسماع). وقال غيره: هو الذي لا يقرب النساء. وقيل: لا يصح ضم الهاء في عِزْهُون في الجمع، وإنما هو عِزْهَوْنَ بفتح الهاء من جمع المقصور".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك في ذكر النحاة كلمات تجمع بالواو والنون نحو: (فاك، وثدي، وعزهاة).

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج3/599-600).

(2) ابن السراج، الأصول (ج2/447).

(3) أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص142).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/330).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/83).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/329).

(7) البيت بلا نسبة في ابن دريد، جمهرة اللغة (ج3/1335) وابن سيده، المخصص (ج1/155) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/329).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه كل من ابن سيدة[1] وابن منظور[2] في جمع (ثدي) على (ثدين).

الباب الخامس : كيفية التثنية وجمعي التصحيح

111-تثنية المقصور على اللغة المشهورة

قال ابن مالك[3] : "الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة".

ويقول أبو حيان[4] : "وقوله: (لازمة) ليس ذلك على الإطلاق، بل لغة لبعض العرب قلبها ياء إذا أضيف الاسم المقصور إلى ياء المتكلم، فتقول: هذه عَصَيَّ، ورأيت عَصَيَّ، ومررت بعَصَيَّ، لكن المصنف لم ينظر إلى هذه الحالة التي للمقصور مع ياء المتكلم لأنها ليست اللغة المشهورة للعرب".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك لغة مشهورة تخص تثنية الاسم المقصور.

واتبع ابن عقيل[5] والسلسيلي[6] ما ذهب إليه أبو حيان.

وذهب الشاطبي[7] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

112- سبب تسمية المقصور

قال ابن مالك[8] : "مقصور".

---

(1) ابن سيده، المخصص (ج155/1).
(2) ابن منظور، لسان العرب (ج109/14).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج89/1).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/2).
(5) ابن عقيل، المساعد (ج57/1).
(6) السلسيلي، شفاء العليل (ج151/1).
(7) العيني، المقاصد الشافية (ج196/4).
(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج89/1).

ويقول المرادي[1] : "وسُمِيَّ مقصوراً؛ لأنه قد قصر عن الإعراب، وقيل: لأنه لم يمد".

التوضيح والتحليل:

أضاف المرادي على ابن مالك ذكر سبب تسمية الاسم المقصور بهذا الاسم.

ووافق المرادي ما قاله أبو البقاء العكبري[2] تماماً، ولكن زاد أبو البقاء العكبري[3]، ثلاثة أوجه أخرى على سبب تسمية الاسم المقصور، فيقول: "وفي معنى تسميته (مقصوراً) أربعة أوجه أحدها أن الإعراب قصر فيه فيكون تقديره المقصور فيه الإعراب ثم حذف وجعل اسماً للاسم الذي هذه صفته... والثالث أن صوت الألف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة فكان صوتها محبوساً عن صوت الألف التي بعدها همزة، والرابع أنه نقيض الممدود".

113-سبب تسمية الاسم المنقوص بالعرفي

قال ابن مالك[4] : "والمنقوص العرفي الاسم الذي حرف إعرابه ياء لازمة تلي كسرة".

ويقول أبو حيان[5] : "وإنما قال: (العرفي) لأن ما حذف منه حرف ينطلق عليه منقوص، ولاسيما الذي حذفت لامه، ولذلك قسم أبو موسى المنقوص إلى منقوص بقياس ومنقوص بغير قياس، وجعل من المنقوص بغير قياس أَباً وأَخاً ويَداً ودَماً وما أشبهها".

ويقول المرادي[6] : "وسُمِيَّ منقوصاً؛ لذهاب يائه مع التنوين، وقيل لذهاب ضمته وكسرته بالتقدير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه المرادي على ابن مالك سبب تسمية الاسم المنقوص بهذا الاسم، وأقسامه. وكذلك سبب تسميته بالعرفي.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص123).

(2) اللباب في علل البناء والإعراب (ج84/1).

(3) المرجع السابق، ص84-85.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج89/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/2).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص123).

وذهب الشاطبي[1] إلى ما ذكره أبو حيان في سبب تسمية الاسم المنقوص بالعرفي وذكر تقسيماته.

وقد وافق المرادي ابن يعيش[2] في استدراكه.

114-وجود فعل آخره همزة قبلها ألف زائدة

قال ابن مالك[3] : "إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلي ألفاً زائدة".

ويقول أبو حيان[4] : "وهذا الذي ذكر أنه (لا يوجد فعل آخره همزة) إلى آخره، قد وجد ذلك في الإشباع في قول الشاعر:

فلَـــــم أَرَ معشَـــــراً أَسَـــــرُوا هَـــــدِيّاً   وَلـــــم أَرَ جَـــــارَ بَيْـــــتٍ يُســـــتباءُ[5]

وإنما هو: يُسْتَبَاءُ. بنى افْتَعَلَ من (سَبَأ) من قول الشاعر:

وَلَـــم أَسْـــبَأ الـــزِقَّ الـــرَويَّ وَلَـــم أَقُـــل   لِخَيلِـــيَ كُـــرِّي كَـــرَّةً بَعـــدَ إِجفـــالِ[6]

فَيُسْتَبَاءُ مضارع آخره همزة قبلها ألف زائدة. وهذا في أحد تأويلي: يُسْتَبَاءُ.

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج373/7) ؛ (ج439/6-440).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج163/1-164).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج89/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج15/2).

(5) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص19) والفراهيدي، العين (ج412/8) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1109/2) والطبري، جامع البيان35/3 والنحاس، إعراب القرآن (ص100) والأزهري، تهذيب اللغة (ج201/6) والجوهري، الصحاح (ج2534/6) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج314/1) وابن سيده، المحكم (ج375/4) وابن منظور، لسان العرب (ج38/1) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج233/2) والزبيدي، تاج العروس (ج157/1) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج15/2).

(6) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص138) وابن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق (ج326/1) والبندنيجي، التقفية (ص39) وابن طباطبا، عيار الشعر (ص209) وأبي هلال العسكري، الصناعتين (ص144) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص235) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج274/2) وابن الأثير، الجامع الكبير (ص217) والنويري، نهاية الأرب (ج103/4) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج456/4) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج565/4) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج62/8) والقلقشندي، صبح الأعشى (ج296/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج236/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج329/1).

والقول الآخر ذكره الأعلم من أن وزنه يُسْتَفْعَلُ من الباءة، وهو النِّكاح. وقيل: معنى يُسْتَبَاءُ من البواء، وهو القَوَدُ، وكان هذا الرجل قد أتاهم، وقامرهم مراراً، فردوا عليه ماله، ثم قامرهم، فلم يردوه، فقامر على امرأته، فغُلِب، فأُخذت امرأته. فعلى هذا يصح أن يكون بنى من السَّبْء، وهو الشِّراء، فيكون افْتَعَلَ لأن أخذها في القمار كأنه اشتريت منه امرأته. ويصح أن يكون من الباء، أي: يُسْتَنْكَح، أي: تُؤْخَذ امرأتُه، وتُنْكَح. وأما من جعله من البَواء – وهو القَوَد– فقيل: إنه جاءهم يستجير بهم، فقتلوه برجل منهم".

التوضيح والتحليل:

استدراك أبو حيان على ابن مالك بذكر في وجود فعل مضارع آخره همزة قبلها ألف زائدة.

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

115-الألف في نحو (لَقَى) و(خَسَا) و(الدَّدا) أهي مجهولة الأصل أم منقلبة عن ياء أو واو؟

قال ابن مالك[2] : "أو كانت مجهولة الأصل كـ(خَسَا) بمعنى فرد، ولَقَى بمعنى مَلْقًى لا يعبأ به".

ويقول أبو حيان[3] : "وليست ألف (لَقَى) مجهولة الأصل، بل هي منقلبة عن ياء، قاله ابن جني، ولامُه ياء، والجمع أَلْقاء، وهو على وزن فَعَلٍ بمعنى مَفْعُول كالقَبَض والنَّقَض بمعنى المَقْبُوض والمَنْقُوض، فـ(لَقَى) بمعنى مَلْقِيّ لا بمعنى مُلْقًى، والمعنى أنه لِخَسَاسَتِه وكونه تافهاً يلقاه كل أحد فلا يأخذه، فيبقى لأجل ذلك مَلْقِياً.

وأما (خَسَاً) ففي المخصص: "خَسا: فَرْد، وزَكا: زَوْج. ويجوز: زَكاً وخَساً منوَّنين، وتُكتب بالألف لأنها من خَسَأ مهموز" انتهى. فعلى هذا تكون الألف فيه ليست مجهولة الأصل، وإنما ينبغي أن تُمثل الألف المجهولة الأصل بـ(الدَّدا) وهو اللهو، وهذا الاسم استُعْمِلَ منقوصاً، كما جاء في الحديث: "لَسْتُ مِنْ دَدٍ، وَلَا الدَّدُ مِنِّي"[4]، واستعمل صحيحاً متماً بالنون، فقالوا:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص123).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج91/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج19/2).

(4) [البخاري، الأدب المفرد، باب الغناء واللهو، 274: رقم الحديث785].

دَدَنٌ، وبالدال فقالوا: دَدَدٌ، واستعمل مقصوراً، قالوا: دَدَاً، فهذه الألف مجهولة لا يُدرى هل هي منقلبة عن ياء أو واو، إذ الألف في الثلاثي المعرب لا بُدَّ أن تكون منقلبة عن ياء أو واو".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك نوع الألف الموجودة في (لَقَى)، و(خَسَا)، و(الدَّدا) أهي مجهولة الأصل أم منقلبة عن ياء أو واو ؟، والتي اكتفى فيها ابن مالك بأنها مجهولة الأصل في نحو(لَقَى)، و(خَسَا) فقط دون تعليق أو مناقشة.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ونحا أبو حيان إلى ما ذهب إليه النحويون أمثال الجوهري[5]، والمطرزي[6] في هذه المسألة، وتابعهم السمين الحلبي[7] أيضاً.

116-مذهب رابع حول تثنية الألف في الاسم المقصور ياء

قال ابن مالك[8] : "فيما كان من هذين النوعين أن يعتبر حاله في الإمالة فإن أمالته العرب كبَلَى ومَتَى ثُنِّيَ بالياء إذا سمي به، وإن لم تمله العرب كإلى وأما بمعنى حقاً ثُنِّيَ بالواو. ومن النحويين من لا يعدل عن الياء في النوعين ثبتت الإمالة أو لم تثبت، ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي، لأنه أصل في الألف المجهولة أصلاً يقتضي ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين، وردها إلى الياء إذا كانت موضع اللام، وعلل ذلك بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمر الثالثة بالعكس".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص124).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج59/1).
(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج152/1).
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج377/1).
(5) الجوهري، الصحاح (ج1109/3).
(6) المطرزي، المغرب (ص371).
(7) السمين الحلبي، الدر المصون (ج157/8).
(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج91/1).

ويقول أبو حيان[1] : "وفي الإفصاح: ما لم يسمع فيه تفخيم ولا إمالة، ولا عرف له اشتقاق، نص أبو الحسن أنه يُثَنَّى بالياء لأن الياء أغلب على الطرف وأكثر في كلامهم، ولا أعلم له مخالفا في ذلك".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب رابع حول تثنية الألف في الاسم المقصور.

وقد وافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش الأوسط[2] في هذه المسألة.

117-لغة تثنية الممدود سواء بإقرار الهمزة أو قلبها ياء أو واو

قال ابن مالك[3] : "وبعض العرب يبقي الهمزة، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها، وكلاهما نادر".

ويقول أبو حيان[4] : "أما إقرارها همزة فهو شاذ، وحكاه أبو حاتم وابن الأنباري عن العرب. وأما قلبها ياء فهي لغة لفزارة، ففرق بين النقلين. وهكذا نصوص أكثر النحويين على أن ما آخره همزة التأنيث تقلب واواً في التثنية. وحكي عن العرب في زكرياء الإبدال واواً والإقرار همزة، فتقول: زكرياوان، وزكرياءان".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك لغات ذكرت عن العرب توجب تثنية الممدود سواء كان بإقرار الهمزة أو قلبها ياء أو واو.

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج22/2).

(2) الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج228/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج93/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج24/2-25).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص125).

(6) ابن عقيل المساعد (ج60/1).

والذي ذهب إليه أبو حيان هو الشائع عند النحويين واللغويين أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي[1]، والفارابي[2]، والجوهري[3]، وسلمة العوتبي[4]، وابن منظور[5]، والفيروزآبادي[6]، والكفوي[7]، والزبيدي[8].

118-الخلاف حول وقوع الألف بين واوين عند تثنية الممدود

قال ابن مالك[9] : "وتبدل واواً همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث، وربما صححت أو قلبت ياء، وربما قلبت الأصلية واواً".

ويقول أبو حيان[10] : "وقال أبو سعيد: مما استثقل وقوع الألف بين واوين، فعدلوا به عن القياس، قولهم في تثنية لأواء وعشواء: لأواءان وعشواءان، وهمزة التأنيث تقلب في التثنية واواً، فيقال: حمراوان، وكرهوا لأواوان لأجل الواوين، فهمزوا.

وقال صاحب المخصص: "واستحسنوا- يعني الكوفيين- في الممدود إذا كان قبل الألف واو أن يثنوا بالهمز وبالواو، فقالوا في لأواء وحلواء: لأواءان ولأواوان، وأجازوا في سَوْآء- وهي المرأة القبيحة- سَوْآءان وسَوْآوان.

وفي الإفصاح: وإذا ثنيت حَوَّاء فالاختيار حَوَّاءان لأن قبل الهمزة واواً مشددة، والواو المشددة واوان، فكرهوا الجمع بين ثلاث واوات. وكذلك اللأواوان بالواو، والهمز أكثر في كلام العرب. قاله ابن الأنباري".

---

(1) الفراهيدي، العين (ج319/5).

(2) الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج270/2).

(3) الجوهري، الصحاح (ج671/2).

(4) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج184/3).

(5) ابن منظور، لسان العرب (ج327/4).

(6) الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص400).

(7) الكفوي، الكليات (ص491).

(8) الزبيدي، تاج العروس (ج438/11).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج92/1).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج25/2).

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في وقوع الألف بين واوين عند تثنية الممدود.

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبو حيان فيما ذكره من رأي أبي سعيد السيرافي[2].

وأكد خالد الأزهري[3] ما ذهب إليه أبو حيان تماماً في هذه المسألة.

119-ما شذ عن حكم المقصور نحو (مَقْتَوِين)

قال ابن مالك[4] : "وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحبلُون ومررت بالحبلِين، فإن كان المقصور أعجمياً أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها".

ويقول أبو حيان[5] : "وذكر بعض أصحابنا أنه شذ عن هذا الحكم من المقصور قولهم: (مَقْتَوِين) قال:

... ... مَتَـــى كُنَّـــا لأُمِّـــكَ مَقْتَوِينـــا[6]

وكان القياس في (مَقْتَوِين) أن يقال: (مَقْتَيْنَ)، فيجمع (مَقْتىً)- ووزنه (مَفْعَل) بفتح الميم والعين- كما يجمع (مَلْهَىً)، لكنهم جاؤوا به على الأصل شذوذاً.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج381/1).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج142/4).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج509/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج95/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج33/2-34).

(6) هذا عجز بيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه (ق62/32 ص79) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص287) وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج229/1) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص120) والخطابي، غريب الحديث (ج54/3) والثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (ص258) وابن سيده، المحكم (ج64/5) والزمخشري، أساس البلاغة (ج53/2) وابن منظور، لسان العرب (ج356/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5068/10) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج428/7) وصدره :

تهـــــدَّدْنا وأَوْعِـــــدْنا رُوَيْـــــداً ... ...

وبلا نسبة في القالي، البارع (ص520) وابن القطاع، كتاب الأفعال (ج127/2) وابن فورجة، الفتح على أبي الفتح (ص42) وابن عدلان، الانتخاب (ص43) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج33/2).

قال: ويحتمل أن يكون مما حذفت منه ياء النسب، وكان الأصل مَقْتَوِيِّينَ، فحذف ياءي النسب، وهو يريدهما، فيكون كالأَعْجَمِينَ والأَشْعَرِينَ؛ ألا ترى أن المعنى الأَعْجَمِيّيْنَ والأَشْعَرِيّيْنَ.

وقوله: (مَقْتَوِين) يريد خُدَّاماً، من القَتْو، وهو الخِدْمة، كأنه جمع مَقْتَوٍ، يريد به خَدِيماً، والعرب تُدخل ياءي النسب على الصفة للمبالغة، فيقولون: دَوَّاريّ في دَوَّار، وأَحْمَرِيّ في أَحْمَر".

وفي البسيط: "قالوا: رجل مَقْتَوِيّ، وفي الجمع: مَقْتَوُونَ. وأما تصحيحهم الواو فإن شئت قلت صححوها في الجمع على حد التثنية، كما صححوها في جمع التكسير حيث قالوا: مَقَاتِوة.

وحكى أبو زيد الفتح والكسر في الواو فيما قبل الياء فيمن جعل النون حرف الإعراب، وحكى جعل النون حرف إعراب كما جعلت في سِنين هو وأبو عبيدة. وحَكَيا: رجُل مَقْتَوِينٌ، ورَجُلانِ مَقْتَوِينٌ، ورجال مَقْتَوِينٌ. قال أبو زيد: (وكذلك المرأة والنساء) انتهى قول أبي زيد.

وحَسَّنَ ذلك أنه مصدر في الأصل؛ لأنه مَفْعَل من القَتْو، فجاز فيه أن يكون للواحد والجمع، ولا يضرُّه ما دخله من علامة؛ لأنها لما عاقبت الياءين للنسبة صارت كأنها ليست للجمع، كما في ثُبة، وكأنه مصدر على أصله غير مجموع. هذا فيمن جعل الواو حرف إعراب. وأما من جعل النون حرفه فهو في إرادته الجمع كالذي لم يجعلها حرف إعراب". انتهى ملخصاً".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر ما شذ عن حكم المقصور نحو (مَقْتَوِين).

ونحا أبو حيان إلى ما ذهب إليه النحويون أمثال ابن قتيبة[1]، وكراع النمل[2]، وأبي بكر بن الأنباري[3]، وأبي منصور الأزهري[4]، وأبي علي الفارسي[5]، وابن سيده[6] في هذه المسألة.

---

(1) ابن قتيبة، الجراثيم (ج387/1).

(2) كراع النمل، المنتخب (ج413/1).

(3) أبو بكر الأنباري، الأضداد (ص120-121).

(4) الأزهري، تهذيب اللغة (ج197/9).

(5) أبو علي الفارسي، المسائل البصريات (ج690/1-691).

(6) ابن سيده، المحكم (ج540/6).

120- أمثلة على حذف الألف الزائدة إذا كانت أكثر من خمسة في التثنية والجمع بالألف والتاء

قال ابن مالك[1] : "وربما حذفت خامسة فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء".

ويقول أبو حيان[2] : "ومثال ذلك فيما كان زائداً على خمسة قولهم في الضَّبَغْطَرى- وهو الأحمق الذي لا يعجبك- ضَبَغْطَرانِ، والقياسُ قلبُها ياء كما قالوا في تثنية جُمَادَى: جُمادَيانِ، قال:

... ... شَـــهْرَيْ رَبِيــــع وجُمَـــادَيَيْنِ

وإنما حذفت خامسة للطول... ومثال حذفها فيما كان زائداً على خمسة في الجمع بالألف والتاء قولهم في جمع قَبَعْثَراة: قَبَعْثَرات".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أمثلة على حذف الألف الزائدة إذا كانت أكثر من خمسة في التثنية.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، والسلسيلي[5]، شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما قاله ابن عصفور[6] في هذه المسألة بالكمال والتمام.

121- علة ترجيح الجمع على التثنية والإفراد

قال ابن مالك[7] : "وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى وإن لم يكن مثنى اللفظ... فإذا وجدت الشروط في المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج95/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج35/2-36).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص127).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج63/1).
(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج155/1).
(6) ابن عصفور، الممتع الكبير (ص386).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج106/1).

ويقول أبو حيان[1]: "وعلة ترجيح الجمع عند البصريين على ما سواه أنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، إذ بينهما اتصال من جهة المعنى، ولما كان لفظ الجمع قد يُعَبَّر به عن الاثنين كرهوا هنا تثنيتين، فاختاروا لفظ الجمع مع فهم المعنى، ولذلك شُرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد؛ لأنه إذا كان له أكثر التبس، لو قلت: قطعتُ آذانَ الزيدَينِ، تريد أُذُنَيْهِما، لم يجز لأجل الالتباس".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة ترجيح الجمع على التثنية والإفراد عند البصريين.

واتبع المرادي[2]، ناظر الجيش[3] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وذهب كل من السيوطي[4]، وعبد القادر البغدادي[5] مذهب أبي حيان في هذه المسألة.

122-شواهد في أن التثنية أقوى من الإفراد

قال ابن مالك[6] : "وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود".

ويقول أبو حيان[7] : "وسمع من إقرار التثنية على حالها ما حكاه يونس من قولهم (ضربتُ رأْسَيْهما) ... وقول الآخر:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج67/2).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص132).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج407/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج197/1).

(5) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج534/7).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج106/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج73/2-74).

ظَهْرَاهُمـــا مَثْـــلُ ظُهُـــور التُّرْسَـــيْنِ[1]

وقوله:

بمـــا فـــي فؤادينـــا[2] ... ...

وقوله:

... ... إذا كَـــانَ قَلْبانـــا[3] ... ...

... فهذه جملة من المسموع تقوي أن التثنية أولى من الإفراد هذا مع أن الأصل في هذه المسألة هو التثنية".

التوضيح والتحليل:

---

(1) هذا عجز بيت لخطام المجاشعي في سيبويه، الكتاب (ج48/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج378/2) وابن سيده، المحكم (ج300/3) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج331/5) وابن يعيش، شرح المفصل (ج211/3) وابن منظور، لسان العرب (ج89/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج1579/4) ونسب البيت لهميان بن قحافة في سيبويه، الكتاب (ج622/3) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج16/1) وأبي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج575/2) وصدره :

وَمَهْمَهَـــيْنِ قَـــذَفَيْنِ مَـــرْتَيْنِ

وبلا نسبة في الزمخشري، المفصل (ص233) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص250) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج70/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج320/1) ؛ (ج409/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج198/1).

(2) هذا جزء من صدر بيت للفرزدق في سيبويه، الكتاب (ج623/3) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج365/4) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج16/1) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص502) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص450) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج467/1) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج576/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج70/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج539/7) والبيت:

بمـــا فـــي فؤادينـــا مـــن الشَـــوْقِ والهَـــوى فَيُجْبَـــرُ مُنْهـــاضُ الفُـــؤَادِ المُشَـــعَّفُ

ولم أقف عليه في ديوانه.

(3) هذا جزء من عجز بيت لأم ضيغم البلوية في أبي علي القالي، أمالي القالي83/2 وتكملة صدر البيت وعجزه :

نَـــذُودُ بِـــذِكْرِ اللهِ عَنّـــا مِـــنَ السّـــدَى إذا كَـــانَ قَلْبانـــا بنـــا يَجِفـــانِ

وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج70/2)؛ (ج74/2) والسيوطي، همع الهوامع (ج197/1).

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد سمعت من كلام العرب تدلل أن التثنية أقوى من الإفراد.

واتبع السلسيلي[1]، شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان النحويين أمثال سيبويه[2]، وأبي سعيد السيرافي[3]، وابن الشجري[4]، وأبي علي القيسي[5] ما ذكروه في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي[6] أيضاً على نفس ذات النمط.

123-شواهد على وقوع المفرد موقع المثنى

قال ابن مالك[7] : "ويعاقب الإفراد التثنية في كل اثنين".

ويقول أبو حيان[8] : "فمما وقع فيه المفرد موقع المثنى قوله:

كأنَّه وجهُ تركيَّينِ قدْ غَضِبَا[9] ... ...

(1) السلسيلي، شفاء العليل (ج163/1).

(2) سيبوبه، الكتاب (ج622/3-623).

(3) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج364/4-365).

(4) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج16/1).

(5) أبو علي القيسي، شرح شواهد الإيضاح (ج575/2-576).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج197/1-198).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج109/1).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج82/2-83).

(9) هذا صدر بيت للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه، ونسب البيت للفرزدق في عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج540/7) وعجزه :

... ... مُسْتَهْدَفٌ لِطِعَانٍ غَيْرُ تَذْبيب

وبلا نسبة الفراء، معاني القرآن (ج308/1) والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج83/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج378/2) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج17/1) وأبي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج577/2) وابن يعيش، شرح المفصل (ج212/3) والقرطبي، الجامع (ج190/1) وابن منظور، لسان العرب (ج266/13) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج69/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج409/1).

وتقدم الكلام فيه مع المصنف. وما أنشده الفارسي من قول الشاعر:

وَلَكِـن هُمَـا ابـن الأَرْبَعِـيْنَ قَـدْ التَقَـتْ أَنَابِيْبَــه مَــرْدَى حُــرُوبٍ عَلَــى ثَغْــرِ [1]

وحمل على ذلك الفارسي قوله:

يَـــدَاكَ يَـــدٌ إِحْـــدَاهُمَا النَّيْـــلُ كُلُّـــهُ وَرَاحَتُـــكَ الأُخْـــرَى طَعَـــانٌ تُغَـــامِرُهْ[2]

يريد: ابنا الأربعين، ويدان".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد على وقوع المفرد موقع المثنى.

وقد وافق أبو حيان ما ذهب إليه النحويون أمثال أبي بكر بن الأنباري[3]، وأبي علي الفارسي[4]، وتابعهم عبد القادر البغدادي[5].

124-شواهد على وقوع المفرد موقع الجمع

قال ابن مالك[6] : "ويعاقب الإفراد التثنية في كل اثنين".

ويقول أبو حيان[7] : "ومما وقع فيه المفرد موقع الجمع قول علقمة:

---

(1) البيت للفرزدق في أبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص211) ولم أقف عليه في ديوانه. وبلا نسبة في أبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج243/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/2).

(2) البيت للفرزدق في أبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص196) ؛ (ص209) ؛ (ص 308) ولم أقف عليه في ديوانه. وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/2).

(3) أبو بكر بن الأنباري، المذكر والمؤنث (ج243/2).

(4) أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص196).

(5) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج532/7-533).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج109/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/2).

بهــا جِيَــفُ الحَسْــرَى فأمَّــا عِظامُهــا فَبـــيِضٌ وأَمـــا جِلْـــدُها فصَـــلِيبُ[1]

وقول الآخر:

كُلُـــوا فـــي بَعْـــضِ بَطـــنِكُمُ تَعِفُّـــوا فـــإِنّ زمـــانَكُمْ زَمَـــنٌ خَمِـــيصُ[2]

وقول الآخر:

لَا تُنكِـــرُوا القَتـــلَ وقَـــدْ سُـــبِينا فِـــي حَلقِكُـــمْ عَظْـــمٌ وقَــدْ شُــجِينا[3]

التوضيح والتحليل:

استدراك أبو حيان على ابن مالك شواهد على وقوع المفرد موقع الجمع.

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبا حيان فيما ذهب إليه.

---

(1) البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه (ق20/1 ص40) والمفضل الضبي، المفضليات (ص394) وسيبويه، الكتاب (ج209/1) والمبرد، المقتضب (ج173/2) والطبري، جامع البيان (ج423/18) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج101/2) والجريري، الجليس الصالح (ص375) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج36/2) والباقولي، إعراب القرآن (ج848/3) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص252) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/2) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج140/8) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج406/1) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج464/13).

(2) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج210/1) والفراء، معاني القرآن (ص307) والأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج249/1) والطبري، جامع البيان (ج361/1) والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج93/5) وابن السراج، الأصول (ج314/1) والنحاس، إعراب القرآن (ج72/4) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج104/2) وابن الوراق، علل النحو (ص516) وابن جني، المحتسب (ج87/2) وابن يعيش، المفصل (ص268) وأبي البركات الأنباري، أسرار العربية (ص170) وابن يعيش، شرح المفصل (ج222/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/2) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص157) وبهاء الدين السبكي، عروس الأفراح (ج295/1) والزركشي، البرهان (ج428/2).

(3) البيت للمسيب بن زيد مناة الغنوي في أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج102/2) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج325/3) وابن منظور، لسان العرب (ج423/14) وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج209/1) وابن الوراق، علل النحو (ص512) وابن سيده، المحكم (ج303/4) وابن يعيش، شرح المفصل (ج12/4) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص252) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج416/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج416/1).

وما استدركه أبو حيان على ابن مالك هو الشائع عند النحويين أمثال سيبويه[1]، والزجاج[2]، وابن الوراق[3]، وأبي سعيد السيرافي[4]، وأبي الفرج الجريري[5]، وابن عصفور [6].

125-شواهد على وقوع المثنى موقع المفرد والجمع

قال ابن مالك[7] : "ويعاقب الإفراد التثنية في كل اثنين".

ويقول أبو حيان[8] : "ومما وقع فيه المثنى موقع المفرد قول الشاعر:

أَأَطْعَمْـــــــتَ الْعِـــــــرَاق ورَافِدَيْـــــــه فَزَارِيًّـــــا احَـــــذَّ يَـــــد الْقَمِـــــيصِ[9]

يريد: ورافده، لأن العراق ليس له إلا رافد واحد.

وموقع الجمع قولهم: حنانيك، وأخواته".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد على وقوع المثنى موقع المفرد.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/209-210).

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج5/93).

(3) ابن الوراق، علل النحو (ص511).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/101-102).

(5) الجريري، الجليس الصالح (ص375).

(6) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص251-252).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/109).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/84).

(9) البيت للفرزدق في ديوانه (ص338) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1/597) والمبرد، الفاضل (ص111) والصولي، أدب الكتاب (ص113) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/202) وابن سيده، المحكم (ج2/513) والحميري، شمس العلوم (ج4/2571) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج2/9) وابن مالك، شرح التسهيل (ج3/92) وابن منظور، لسان العرب (ج3/483).

وما ذهب إليه أبو حيان هو الدارج عند النحويين أمثال ابن السكيت[1] ، وأبي منصور الأزهري[2] ، وابن فارس[3] ، والثعالبي[4] ، وابن يعيش[5] ، وعلم الدين السخاوي[6].

126–وقوع الجمع موقع المثنى والمفرد

قال ابن مالك[7] : "وقد يقع افْعَلَا ونحوه موقع افْعَل ونحوه".

ويقول أبو حيان[8] : "ومما وقع فيه الجمع موقع المثنى من غير المقيس ما حكى يونس: (ضع رحالهما وغلمانهما) وهم يريدون: رحليهما، وغلاميهما.

وقد حُمل قوله تعالى: ﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا ﴾[9]، و ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾[10]، على أنه من هذا الباب لقوله: ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾[11]، وقوله: ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾[12]. وموقع المفرد قولهم: (شابَتْ مَفَارِقُه)، وقول امرئ القيس:

يُطِيـرُ الغُـلامَ الخِـفَّ عَـنْ صَـهَوَاتِهِ[13] … … … …

وليس إلا مَفْرِق واحد وصَهْوة واحدة".

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص279).
(2) الأزهري، تهذيب اللغة (ج72/14).
(3) ابن فارس، الصاحبي (ص196).
(4) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (ص268).
(5) شرح المفصل لابن يعيش (ج289/1).
(6) السخاوي، سفر السعادة (ج28/1).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج109/1).
(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج84/2–85).
(9) [ص: 21].
(10) [الشعراء: 15].
(11) [ص: 23].
(12) [طه: 46].
(13) هذا صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص57) وكراع النمل، المنتخب (ج642/1) والقالي، البارع (ص145) والأزهري، تهذيب اللغة (ج8/7) وابن سيده، المحكم (ج522/4) والجراوي، الحماسة المغربية (ج1112/2) وأبو حسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج272/1) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص255) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج85/2) وعجزه :

… … … … وَيَلْـــوِي بِـــأَثْوَابِ العَنِيـــفِ المُثَقَّـــلِ

فهذه جملة مسموعة من وضع كل واحد من المفرد والمثنى والمجموع موضع قسيمه، لم يقس النحويون على شيء منها، إذ الأصل ما ذكرناه من استعمال كل واحد موضوعه، ولا يخرج عنه، ولو اقتيس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، ولاختلطت الموضوعات".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر وقوع الجمع موقع المثنى والمفرد والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر وقوع الجمع موقع المثنى بإيراده شاهد شعري فقط بينما ذكر أبو حيان شواهد متنوعة تعتمد على السماع دون اللجوء إلى القياس.

وقد ذهب سائر النحويين أمثال سيبويه[1]، والزجاج[2]، وأبي سعيد السيرافي[3]، وابن الشجري[4]، وابن سيده[5]، وابن عصفور[6]، وأبي البقاء العكبري[7] مذهب أبي حيان في هذه المسألة.

127-ما لا يجمع بالألف والتاء

قال ابن مالك[8] : "مطلقاً".

ويقول أبو حيان[9]: "ومما فيه تاء التأنيث أسماء لا يجوز جمعها بالألف والتاء، ومن تلك الأسماء شَفَة وشاة وأمَة ومَرْأة وامْرَأة وفُلَة مؤنث فُل المختص بالنداء، فهذه مؤنثات بالتاء، ولا تجمع بالألف والتاء، فكان ينبغي أن يحترز منها، ولا يقول (مطلقاً) فقد أطلق في مكان التقييد... فإن كان مصغر مؤنث لم يجمع بالألف والتاء، نحو: أُرَيْنِب وخُنَيْصِر، لا يقال فيهما: أُرَيْنِبات ولا خُنَيْصِرات... واحترز بقوله: (بالألف) من أن يكون مؤنثاً بغير علامة، نحو: قِدْر وشَمْس وناقة سُرُح، فلا يقال: قِدْرات ولا شَمَسيات ولا نِياق سُرُحات".

(1) سيبويه، الكتاب (ج622/3).

(2) الزجاج معاني القرآن وإعرابه (ج325/4).

(3) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج379/2-380) ؛ (ج366/4).

(4) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج290/1).

(5) ابن سيده، المخصص (ج269/4).

(6) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص255).

(7) أبو البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص129).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج112/1).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج93/2-95).

وقال أبو حيان[1] في مقام آخر: "إما أن يكون المذكر المكبر جُمِعَ جَمْعَ تكسير أو لا، وكذلك أيضاً المؤنث المكبر الذي ليس بعلم، ولا فيه علامة تأنيث، إما أن يكون جُمِعَ جَمْعَ تكسير أو لا، فإن كان النوعان جُمِعا جمع تكسير فلا يجوز أن يُجْمَعا بالألف والتاء، وذلك نحو: جُوالِق وأَرْنَب وخِنْصِر، لا يقال: جُوالِقات ولا أَرْنَبات ولا خِنْصَرات؛ لأنهم قالوا: جَوالِق وأَرانِب وخَناصِر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأسماء التي لا تجمع بالألف والتاء.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3] أبو حيان في ذكر البند الأخير فقط.

ووافق كل من ابن سيده[4]، والسيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

وكذلك أكد الصبان[6] أيضاً فيما ذهب إليه أبو حيان إلا أنه أضاف اسمين من الأسماء التي لا تجمع بالألف والتاء، وهما: "أُمّة بالضم والتشديد وملة". وليس هذا فحسب بل يخالف أبو حيان فيما ذهب إليه بأنَّ كل من (شفة)، و(أمَة) لا تجمعان بالألف والتاء مستدلاً على ذلك بقول بعضهم، فيقول: "وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات".

128-من شروط جمع الاسم المؤنث بلا علامة

قال ابن مالك[7] : "وعلم المؤنث".

ويقول أبو حيان[8] : "وذكر الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع شرطين في جمع الاسم المؤنث بلا علامة: أحدهما: أنْ يكون علماً. والثاني: أنْ يكون عاقلاً. فعلى هذا لو سميت ناقة

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج100/2).
(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص135).
(3) ابن عقيل، المساعد (ج75/1).
(4) ابن سيده، المخصص (ج274/4).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج85/1-86).
(6) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج137/1).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج112/1).
(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج94/2).

بـ(عَناق) أو شاة بـ(عَقْرَب) لم يَجُزْ جمعه بالألف والتاء لأنه واقع على غير عاقل. ولا أعلم أحداً ذكر هذا الشرط الثاني غيره".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط جمع الاسم المؤنث بلا علامة والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر شرط واحد فقط وهو أن يكون علماً.

واتبع المرادي[1] شيخه أبو حيان فيما ذكره وذهب إليه.

129-جواز جمع (أحمر) بالألف والتاء وبالواو والنون

قال ابن مالك[2] : "واستثنيت فَعْلى وفَعْلاء المقابلين لفَعْلان وأفْعَل لأنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون. ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم: امرأة عجزاء، وديمة هطلاء، وحُلة شوكاء، لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعهما بالألف والتاء".

ويقول أبو حيان[3]: "قال بعض أصحابنا: وإن جاء شيء منه في الكلام فشاذ يحفظ، ولا يقاس عليه. ويقتضي قياس قول الكوفيين في جمع أحمر بالواو والنون أن يجيزوا جمع مؤنثه بالألف والتاء".

ويقول ناظر الجيش[4]: "أما إذا صغر نحو سكرى وحمراء، فإنه يجوز جمعها بالألف والتاء قياساً، ذكر ذلك ابن الضائع – رحمه الله تعالى – فيقال: سكيريات وحميراوات، وقد تقدم عنه أن مذكرهما يجمع بالواو والنون إذا كان مصغراً أيضاً، فيقال: سكيرانون وأحيمرون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بذكر ما قيل في جواز جمع (أحمر) بالألف والتاء وبالواو والنون.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص135).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج113/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج95/2-96).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج423/1).

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي[2] في هذه المسألة.

130-مثال على نقل (فَعْلى) إلى الاسمية حقيقة

قال ابن مالك[3] : "غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكماً".

ويقول أبو حيان[4]: "مثال ما نقل إلى الاسمية حقيقة حَمْراء وسَكْري مسمى بهما مؤنث، فتقول في الجمع حَمْرَاوات وسَكْرَيات".

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان في استدراكه على ابن مالك بمثال على نقل (فَعْلى) إلى الاسمية حقيقة.

واتبع ناظر الجيش[5]، وابن عقيل[6] ما ذكره أبو حيان في تمثيله على هذه المسألة.

131-ما يجمع بالألف والتاء قياساً

قال ابن مالك[7] : "وما سوى ذلك مقصور على السماع".

ويقول أبو حيان[8] : "وهذا شيء اضطرب فيه أصحابنا فمنهم من ذهب إلى أن جمع هذا بالتاء لا يقال إلا حيث سُمع، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أولاً.

وفي البسيط: "القياس المطرد أن لا تُجمع أسماء الأجناس المذكرة بالألف والتاء، وشذ منها أسماء جمعتها العرب بالألف والتاء بدلاً من تكسيرها وهي حمام وساباط وسُرادِق وإيوان وهاوُوْن وخَيال وخوان وسجل ومكتوب ومقام وأوان، وهي حديدة تكون للرائض، وبوان بكسر

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص135).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج385/4-386).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج113/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج98/2).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج424/1).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج76/1).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج 112/1).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج99/2-101).

الباء وضمها، وهو عمود في الخباء وشعبان ورمضان وشوال ومُحَرَّم، ولا يستعمل هذا في غيرها" انتهى.

وبعض هذه الأسماء كُسِّرَ. ومنهم من فَصَّل في ذلك، فقال: إما أن يكون المذكر المكبر جُمِعَ جَمْعَ تكسير أو لا، وكذلك أيضاً المؤنث المكبر الذي ليس بعلم، ولا فيه علامة تأنيث، إما أن يكون جُمِعَ جَمْعَ تكسير أو لا، فإن كان النوعان جُمِعا جمع تكسير فلا يجوز أن يُجْمَعا بالألف والتاء، وذلك نحو: جُوالِق وأَرْنَب وخِنْصِر، لا يقال: جُوالِقات ولا أَرْنَبات ولا خِنْصَرات، لأنهم قالوا: جَوالِق وأَرانِب وخَناصِر. وقد شذ من ذلك بُوان وبُوانات وعُرْس وعُرُسات وضِفْدِع وضِفْدِعات، لأن العرب قد كسرتها، فقالوا: بُوْنٌ وأَعْراس وضَفادِع، ولذلك لحن أبو الطيب في قوله:

إذا كَـانَ بَعْـضُ النَّـاسِ سَـيْفَاً لِدَوْلَـةٍ ففـي النَّـاسِ بُوقَـاتُ لهـا وَطُبـولُ[1]

فجمع بُوْقاً على بُوْقات وقد كَسَّرته العرب فقالوا: أَبْواق.

وإن لم يكونا جُمِعا جَمْعَ تكسير جاز أن يُجْمَعَا جَمْعَ سلامة بالألف والتاء قياساً مطرداً. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أخيراً، فتقول في: حَمَّام وسِجِل وسُرادِق وإِصْطَبْل: حَمَّامَات وسِجِلَّات وسُرادِقات وإِصْطَبْلات. وهذا المذهب هو ظاهر كلام س.

وسواء في ذلك مُكَبَّرُ الذي لا يعقل وصفته إذا لم يُكَسَّرا، قالوا: جَمَل سِبَحْل وجِمال سِبَحْلات لأنهم لم يُكَسِّروا سِبَحْلا، وكذلك رِبَحْل وسِبَطْر، تقول: جِمال رِبَحْلات وسِبَطْرات.

وقد اتضح بهذا أن المجموع بالألف والتاء المنقاس ستة أنواع على ما شرحناه وبيناه".

ويقول ناظر الجيش[2]: "واعلم أن ابن الضائع ذكر في نحو صبور أنه إذا صغر جاز جمعه بالألف والتاء قياساً، فيقال صُبَيِّرَات... فعلى ما ذكره ابن الضائع وظهر من كلام سيبويه، يكون الذي يجمع بالألف والتاء قياساً سبعة أنواع".

---

(1) البيت للمتنبي في ديوانه (ص359) والقاضي الجرجاني، الوساطة (ص87) والثعالبي، أبو الطيب المتنبي (ص69) وابن الإفليلي، شرح شعر المتنبي (ج164/2) والزوزني، قشر الفسر (ج245/2) وابن رشيق القيرواني، العمدة (ج291/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج100/2) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج526/6) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج80/20) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج426/1) ؛ (ج4759/9).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج425/1-427).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجمع بالألف والتاء قياساً، في حين اكتفى ابن مالك بذكر فيما يجمع بالألف والتاء سماعاً فقط.

واتبع المرادي[1]، والسلسيلي[2]، وناظر الجيش[3] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

وقد وافق أبو حيان في هذه المسألة ما سار عليه النحاة أمثال أبي سعيد السيرافي[4]، والحريري[5]، ورضي الدين الاستراباذي[6]، وتابعهم السيوطي[7] أيضاً.

الباب السادس : المعرفة والنكرة

132-حد المعرفة

قال ابن مالك[8] : "الاسم معرفة".

وقال أبو حيان[9] : "وقد حد أصحابنا المعرفة، فقالوا: المعرفة هي الاسم الموضوع على أن يخص مسماه. وقالوا أيضاً : "المعرفة هي الذي علق في أول أحواله على أن يخص مسماه". وقيل: هي الاسم الموضوع على أن يخص الواحد من جنسه".

ويقول ناظر الجيش[10] : "وإذ قد عرفت هذا فلنذكر حدي المعرفة والنكرة، وأحسن ما قيل إن المعرفة: هي ما وضع لشيء بعينه، فما وضع لشيء: يشمل المعرفة والنكرة. وبعينه: يخرج النكرة، ولا يعني بالتعريف أن يكون المدلول معيناً للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره، وإنما

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص136).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج169/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج425/1-427).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج354/4).

(5) الحريري، درة الغواص (ص232-233).

(6) رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج207/2).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج87/1).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج115/1).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج110/2).

(10) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج431/1).

يعني به أن يكون اللفظ موضوعاً لمعين، على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد المعرفة عند النحويين، بينما زاد تلميذه ناظر الجيش تعريفاً آخر.

ما سار إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في استدراكهما على ابن مالك في تعريف المعرفة هو الشائع عند النحويين أمثال ابن جني[(1)]، والحريري[(2)]، وأبي الحسن الباقولي[(3)]، وأبي البركات الأنباري[(4)]، وأبي البقاء العكبري[(5)] ومرعي المقدسي[(6)].

133-حد النكرة

قال ابن مالك[(7)] : "ونكرة".

ويقول أبو حيان[(8)] : "لما كان كثير من الأحكام النحوية تبتنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية، شرع المصنف في الكلام عليهما، ولم يتعرض لحد شيء منهما، بل حصر المعرفة بالعد، وحد بعض أقسامها، ونحن نذكر شيئاً من الحدود التي ذكرها النحويون، فنبدأ بالنكرة لأنها أسبق من المعرفة، بخلاف ما ذكره المصنف، فإنه في التبويب قدم المعرفة على النكرة، وكذلك في التقسيم، وكلٌ واسع.

فنقول : النكرة هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه إن اتفق أن يوجد له جنس. وقيل: النكرة هي اللفظ الموضوع على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يتصور أن

---

(1) ابن جني، اللمع (ص99).

(2) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص40).

(3) الباقولي، شرح اللمع (ص273).

(4) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص241).

(5) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج472/1).

(6) مرعي المقدسي، دليل الطالبين (ص31).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج115/1).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج102/2).

يوجد منه أكثر من شخص واحد. وقيل: "النكرة ما عُلِّقَ في أول أحواله على الشياع في مدلوله". وقيل: هو الاسم الصالح لكل واحد من جنسه على طريق البدل".

ويقول ناظر الجيش[1] : "وإن النكرة : هي ما وضع لشيء لا بعينه، أي لواحد شائع في أمته لا يخص واحداً دون آخر باعتبار الوضع وبخلاف المعرفة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش على ابن مالك تعريف حد النكرة عند النحويين.

ونحا أبو حيان في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه النحويون أمثال ابن جني[2]، الحريري[3]، وأبي الحسن الباقولي[4]، وأبو البركات الأنباري[5]، وابن يعيش[6]، ووافقهم كل من خالد الأزهري[7]، ومرعي المقدسي[8] في ذلك أيضاً.

134- أقسام النكرات من حيث العموم والخصوص

يقول أبو حيان[9] : "وقد تكلم النحويون هنا في النكرات بالنسبة إلى العموم والخصوص، فقالوا: أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نامٍ ثم حيوان ثم ماشٍ ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل. فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد منها ما هو في مرتبته، فشيء ليس له ما هو في مرتبته لأنه أعم النكرات، ومتحيز في مرتبته غير متحيز، وهو الله تعالى، وجسم في مرتبته هيئة، ونام في مرتبته غير نام كالحجر، وحيوان في مرتبته جماد، وماش في مرتبته سابح وطائر، وذو رجلين في مرتبته غير ذي رجلين وذو أرجل، وإنسان في مرتبته بهيمة، ورجل في مرتبته امرأة. وضابط هذا أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولا تدخل تحت غيرها،

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/431-432).
(2) ابن جني، اللمع (ص98).
(3) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص38).
(4) الباقولي، شرح اللمع (ص272).
(5) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص241).
(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/351).
(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/93).
(8) مرعي المقدسي، دليل الطالبين (ص31).
(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/102-105).

فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها، فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: المعاني المدلول عليها بالألفاظ قد تكون متباينة حتى لا يكون بينها تداخل أصلاً كفرس وأسد وحمار، فهذه لا ينسب بعضها لبعض بعموم ولا بخصوص، وقد يكون بينها تداخل، ولا تخلو إذ ذاك أن تكون متساوية في العموم والخصوص حتى لا يكون أحد المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أعم من الآخر ولا أخص منه، مثل قولك إنسان وضاحك وفرس وصاهل، وتختبر ذلك بأن تُدخِل كُلاً على أحد الاسمين، فتخبر عنه بالاسم الثاني، ثم تعكس، فَتُصَيِّر الخبر مع كل مبتدأ، وتُخبِر عنه بالاسم الآخر، فإذا صدق كل واحد من الكلامين فليس أحد اللفظين بالنظر إلى ذلك المعنى أعم من الآخر، بل هما فيه متساويان، نحو: كُلُّ إنسانٍ ضاحِكٌ، وكُلُّ ضاحكٍ إنسانٌ.

أو لا تكون متساوية، بل يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم، والآخر أخص. وهذا القسم قسمان:

أحدهما: أن يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم من وجه وأخص من وجه كإنسان وأبيض، فتدخل كلاً على كل واحد من الاسمين، وتُخبر عنه بالثاني، فيَكذِب كل من الكلامين، كقولك: كلُّ إنسانٍ أبيضُ، فهذا كذبٌ لأن الزنجي إنسانٌ، وليس بأبيض. وكذا: كلُّ أبيضَ إنسانٌ، فإنَّ كثيراً من الحيوان أبيضُ، وليس بإنسانٍ.

والقسم الثاني: أن يكون أحد المعنيين بالنظر إلى دلالة اللفظ أعم بالإطلاق، والآخر أخص كذلك، وتختبره بأن تُدخِل كلاً على أحد الاسمين، وتخبر عنه بالثاني، فإذا صدق ذلك فاعلم بأنَّ الخبر ليس بأخص من المخبر عنه، وهو الذي أدخلت كلاً عليه، ثم اعكس، فصير الداخل عليه كلٌ خبراً، وصَيرِّ الخبر مخبراً عنه مضافاً إليه كُلٌ، فإن كذب فالداخل عليه كلٌ أولاً – وهو المخبر عنه – أخص من الخبر، والخبر أعم منه بإطلاق، وهذا هو الذي يعني النحويون بقولهم: أنكر الأشياء كذا ثم كذا. فتقول: كُلُّ جوهرٍ شيءٌ، وهذا صادق لأنَّ الشيء هو الموجود، وكلُّ جوهر موجود، ونعني بالجوهر المتحيز الذي قد شغل حيزاً ومكاناً، فلو عكست، فقلت: كل شيء جوهر، أي: كل موجود جوهر متحيز، لكان كذباً لأنَّ الأعراض أشياء موجودة، وليست بجواهر متحيزة، بل كان يكون كفراً لأنَّ الله تعالى موجود، وليس بجوهر، تعالى الله عن ذلك.

فمعنى قولهم: (أنكرُ النكرات شيءٌ) يعنون: أنكر النكرات الداخل بعضها تحت بعض المتفاضلة في العموم والخصوص. ولذلك لا يرد عليهم أن يقال: ليس (شيء) أنكر من (موجود).

فإن قيل: (معلوم) أنكر من (شيء) لأن المعلوم يقع على المعدوم. قيل: رُبَّ شيءٍ ليس بمعلوم لنا، فلفظة (معلوم) من حيث هي فقط لا بالنظر إلى العالِم ليست بأعم من (شيء) على الإطلاق، فلا يرد علينا أنَّ كل شيء معلوم لله تعالى؛ فإن من الأشياء ما هو مجهول عندنا، فيصدق عليه أنه ليس بمعلوم، فلفظة (معلوم) إضافية، لا ينبغي أن تقرن بما هو موضوع على ذات من حيث هي تلك الذات لا بالنظر إلى غيرها".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك أقسام النكرات من حيث العموم والخصوص.

ووافق أبو حيان في هذه المسالة ما قاله النحويون أمثال ابن جني[1]، والحريري[2]، وأبي الحسن الباقولي[3]، وأبي البقاء العكبري[4]، وابن يعيش[5].

135-الخلاف في النكرة المعرفة أيهما أصل أو فرع ؟

ويقول أبو حيان[6] : "واعلم أن النكرة هي الأول، والمعرفة بعدها وطارئة عليها، هذا مذهب س؛ ألا ترى أن غلاماً تدخل عليه أل والإضافة، والمضمر اختصار تكرير المظهر، والمشار ناب مناب المظهر، فـ(هذا) استغني به عن : زيد الحاضر، ولذلك لا يتناول اسم الشخص إلا حاضراً. ويدل على أنه في موضعه قولهم: يا هذا العاقل، برفع العاقل، ومن حيث اسم الإشارة مبنى كان لا يجوز فيه إلا النصب لأنه ليس له لفظ ضم يحمل عليه، فلولا نيابته مناب ما يظهر فيه لفظ البناء المشبه للإعراب ما جاز الرفع في النعت.

---

(1) ابن جني، اللمع (ص98-99).
(2) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص38).
(3) الباقولي، شرح اللمع (ص273).
(4) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج471/1-472).
(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج351/3).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج105/2-106).

وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أن الأمر ليس علي ما ذهب إليه س، قالوا: لأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيدٍ وزيدٍ آخر، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف. ومنها ما لا يفارقه التعريف أصلاً كالمضمرات. ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف كما قال س، فضم الجميع إلى هذا الضرب الواحد غير صحيح.

وانفصل عن هذا الأستاذ أبو علي بأن قال: لم يلتفت س هنا في التعريف والتنكير إلا إلى حال الوجود لا ما تخيله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نظر إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحاً لأنَّ الأجناس هي الأول ثم الأنواع، ووضعهما على التنكير إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع، فالذي قاله س صحيح، لا اعتراض عليه، إذ الذي حصل له التعريف تناوله النكرة قبل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في النكرة والمعرفة أيهما أصل أو فرع ؟.

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وما ذكره أبو حيان فيما يخص هذه المسألة وكذلك ما اختاره في كون أنَّ النكرة هي الأصل، والمعرفة هي الفرع. يوافق ما عليه النحاة كالحريري[2]، وأبي الحسن الباقولي[3]، وأبو البركات الأنباري[4]، وابن جابر الهواري[5]، والسيوطي[6].

وهذا ما ذهب إليه خالد الأزهري[7] أيضاً إلا أنه ذكر علة ذلك بأنَّها "لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص137).

(2) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص38).

(3) الباقولي، شرح اللمع (ص273).

(4) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص241).

(5) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج148/1).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج219/1).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي)137

136-الخلاف في الموصول في المعرفة

قال ابن مالك[1] : "وموصول".

ويقول أبو حيان[2] : "وأما الموصول ففي المعرف له خلاف: ذهب الفارسي إلى أنه تعرف بالعهد الذي في الصلة. وذهب أبو الحسن إلى أنه تعرف بالألف واللام، وما ليس فيه ألف ولام فهو في معنى ما فيه الألف واللام، وأما (أيهم) فإنه تعرف بالإضافة. واستدل الفارسي بوجود من وما ونحوهما من الموصولات.

وأجيب بالذي ذكرناه من أنها في معنى ما فيه الألف واللام. ورُدّ مذهبه أيضاً بأنَّ الصلة تتنزل من الموصول منزلة الجزء منه، فكما أنَّ جزء الشيء لا يعرف الشيء، كذلك ما تتنزل منزلته".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في الموصول في المعرفة.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

وذهب السيوطي[6] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

137-الخلاف في المضاف أهو أعرف المعارف أم لا؟

قال ابن مالك[7] : "والمضاف بحسب المضاف إليه".

ويقول أبو حيان[8] : "وأما المضاف فلم يذهب أحد إلى أنه أعرف المعارف. وسبب ذلك أنه إنما يكتسى التعريف مما أضيف إليه، فكيف يدعى أحد أنه أعرف مما اكتسى التعريف منه. والذي تلقناه من الشيوخ أن أعرف المعارف هو المضمر، ويليه العلم، ويليه اسم الإشارة، ويليه

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج115/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج111/2-112).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج93/1).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج77/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج433/1).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج220/1).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج115/1).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج113/2- 119).

ذو الألف واللام، وأما المضاف فإنه في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم، هذا الذي اتفق عليه شيوخنا، وقرروه، وبنوا عليه مسائل النعوت على ما سيأتي تبيينه في باب النعت إن شاء الله، وهو مذهب س... بل قال أصحابنا: إن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى مضمر، فإنه في رتبة العلم. وإنما قالوا ذلك لئلا يكون مساويا للمضمر في التعريف والغرض، على ما اختاروه من المذاهب في أن أعرف المعارف هو المضمر فقط، فلو كان المضاف إليه أعرف المعارف لكان أعرف المعارف شيئان: المضمر، والمضاف إلى المضمر، وليس بعد المضمر رتبة تليه إلا رتبة العلم، فقالوا: هو في رتبة العلم في التعريف، وهذا مذهب س.

وذهب أبو العباس، إلى أن كل مضاف إلى واحد من هذه المعارف الأربعة فإنه دون ما أضيف إليه في التعريف حملاً على المضاف إلى المضمر، فكما أن المضاف إلى المضمر دون المضاف إليه في التعريف، فكذلك المضاف إلى العلم دونه في التعريف، والمضاف إلى اسم الإشارة دونه في التعريف، والمضاف إلى ذي الأداة دونه في التعريف.

وقد رد مذهب أبي العباس بقوله تعالى: ﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ ﴾(1) وبقول الشاعر:

كَتَـيْس الظِّبَـاءِ الْأَعْفَـر انْضَـرَجَتْ لَـهُ   عُقَـابٌ تَـدَلَّتْ مِـنْ شَـمَاريخ ثَهْـلَان(2)

وقوله:

... ...   كَتَـيسِ ظِبَـاءِ الحُلَّـبِ العَـدَوَانِ(3)

وقوله:

---

(1) [طه: 80].

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص160) والأزهري، تهذيب اللغة (ج293/10) وابن منظور، لسان العرب (ج314/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج375/1) والزبيدي، تاج العروس (ج78/6) وبلا نسبة في ابن دريد، جمهرة اللغة (ج460/1) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج177/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج117/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج439/1).

(3) هذا عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص159) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج432/2) وصدره :

مِكَـرٍّ مِفَـرٍّ مُقْبِـلٍ مُـدْبِرٍ مَعـاً   ... ...

وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج117/2).

...   .   يَمُــرّ كخُــذرُوفِ الوَلِيــدِ المُثَقَّــبِ[1]

وقوله:

كشــاة الكنــاس الأعفــر انضــرجت لــه   كــلاب رآهــا مــن بعيــد، فأحضــرا[2]

ووجه الدلالة عن هذه الشواهد أنه قد تقرر أن النعت يكون إما مساوياً للمنعوت في التعريف آو أقل منه تعريفاً، وإذا كان كذلك فقد وُصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام؛ ألا ترى أن (الأيمن) صفة لـ(جَانِبَ الطُّورِ)، و(الْأَعْفَرِ) صفة لـ(تَيْسِ الظِّبَاءِ) و(الحُلّبِ العَدَوَانِ) صفتان لـ(تَيْسِ الظِّبَاءِ) أيضاً، و(المُثَقَّبِ) صفة لـ(خُذرُوفِ الوَلِيدِ)، فكان يلزم من قوله أن يكون النعت أعرف من المنعوت، وذلك لا يجوز.

وفي الإفصاح: اختلفوا في المضاف، فمنهم من جعله بمنزلة المضاف إليه في كل شيء اعتماداً على قول س فيما أضيف إلى اللام، ويلزم على هذا أن تكون الأعلام بمنزلة المضمرات لأنه أجاز في الصفة: (مررت بزيد أخيك)، فإذا كان المضاف إلى الضمير مثله في التعريف، وقد وصف به العلم، فلا أقل من أن يكون مساوياً. وقد التزم هذا جماعة، وبه قال ابن طاهر وابن خروف وجماعة ممن أدركنا.

ومن النحويين من جعل المضاف دون المضاف إليه في التعريف سوى ما أضيف إلى اللام. وقال أبو العباس: كل مضاف إلى معرفة فهو دونها في التعريف، فمن هنا تعرف ما يكون نعتا للشيء.

وقال في الإفصاح أيضاً: والذي عندي أن س لم يطلق التسوية إلا في اللام، ويمكن أن تكون تختص بهذا لأنها أقل وجوه التعريف، فلا انحطاط بعدها".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك الخلاف في المضاف أهو أعرف المعارف أم لا؟

---

(1) هذا عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص77) والجراوي، الحماسة المغربية (ج1114/2) وصدره :

فَــأَدْرَكَ لَــمْ يَجْهَــدْ وَلَــمْ يَــثْنِ شَــأْوَهُ   ...   .

وبلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج369/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج118/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج439/1).

(2) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج118/2).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[5] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[6] أيضاً.

الباب السابع : المضمر

138-مصطلحا الكناية والمكني عند الكوفيين

قال ابن مالك[7] : "المضمر".

وقال أبو حيان[8] : "البصريون يقولون: (المضمر)، والكوفيون يقولون: (الكناية) و(المكني)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلحا الكناية والمكني عند الكوفيين.

ويوافق السيوطي[9] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في تسمية هذا المصطلح عند النحويين، ولكن مع زيادة منه في ذكر مسمى آخر للمضمر عند البصريين فيقول: "هذا مبحث المضمر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكنى".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص138).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/78).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/172).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/435-438).

(5) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص244).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/222).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/120).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/128).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج1/223).

139-من مواضع وجوب الخفاء في المضمر

قال ابن مالك[1] : "واسم فعل الأمر مطلقاً"

وقال أبو حيان[2] : "ونقص المصنف قسم لم يذكره، والضمير فيه واجب الخفاء كهذه الخمسة، وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو: أوه بمعنى أتوجع، وأف بمعنى أتضجر، ونحوهما، فكان ينبغي أن يقول: وهو المرفوع بالمضارع ذي النون أو الهمزة أو اسم فعله، ويأتي بباقيها".

وقال ناظر الجيش[3] : "وقد استدرك غير الشيخ أيضاً المصدر الآتي بدلاً من فعل الأمر؛ فإنه يجب معه استتار الضمير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك موضع من مواضع وجوب الخفاء في المضمر. وقد اتبع المرادي[4]، والسلسيلي[5]، ما ذهب إليه أبو حيان. بينما ذكر ناظر الجيش موضعاً آخر زيادة على ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[6] ما ذكره أبو حيان تماماً، ولكنه زاد مواضع أخرى يستتر فيها الضمير، فيقول: "من الضمائر ما يجب استتاره وهو ما لا يخلفه ظاهر وهو المرفوع بفعل... والتعجب كـ(ما أحسن زيداً) والتفضيل كـ(زيد أفضل من عمرو) وأفعال الاستثناء كـ(قاموا ما خلا زيداً وما عدا عمرو ولا يكون خالداً"[7].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج120/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج130/2).
(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج450/1).
(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص140).
(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج174/1).
(6) السيوطي، همع الهوامع (ج245/1).
(7) المرجع السابق، ص244-245.

140-الخلاف في علة رفع وفتح وكسر الضمير البارز المتصل

قال ابن مالك[1] : "وإن رفع بفعلٍ ماض (فتاء) تضم للمتكلم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، وتُوصل مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين، وبنون مشددة للمخاطبات".

وقال أبو حيان[2] : "وتمثيل ما ذكر انه رفع بالفعل الماضي: ضَرَبْتُ ضَرَبْتَ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُنَّ، وحُكي (ضَرَبْتِي) بياء بعد الكسرة للمؤنث.

واختلفوا في التعليل: فمن النحويين من قال: فُعل هذا للفرق. ومنهم من قال: كان المتكلم أولى بالضمة لأنَّ الكلام منه، وإخبارُه عن نفسه أكثر من إخباره عن غيره، فاستحق أن يكون حظه من الحركات الحركة الأولى.

وقال ابن كيسان: إذا أخبر فليس يكون أبداً إلا واحداً، وإذا خاطب جاز أن يخاطب واحداً واثنين وأكثر، فألزم الحركة الثقيلة اسمُه، وفُتح اسم من يخاطبه لأنه يكثر، ويُعطف بعضه على بعض، فتقول: أنت تكلمتَ وأنت وأنت، فتعد جماعة كلهم اشتركوا في الكلام.

قال ابن كيسان: وكسروا المؤنث، لأن الكسرة من علامة التأنيث.

وقيل: كسروا لأنها لم تبق حركة غير الكسرة.

وأما ضم التاء من ضَرَبْتُما وضَرَبْتُم فإجراء للميم مجرى الواو لمضارعتها لها في قربها في المخرج منها. وكانت الزيادة ألفاً بعد الميم في التثنية ليفرق بينها وبين الجمع. وزدت حرفين في ضَرَبْتُنَّ لما زدت حرفين في المذكر في ضَرَبْتُمُو.

والذي أذهب إليه أن هذه التعاليل لا يُحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات ينبغي أن لا تُعَلَّل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في علة رفع وفتح وكسر الضمير البارز المتصل.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج121/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج132/2-133).

وقد اتبع المرادي[1] ما قاله أبو حيان.

وأيد السيوطي[2] ما ذكره أبو حيان في هذا الاستدراك، ولكنه يرى أنَّ هذه التعاليل السابق ذكرها يُحتاج إليها بخلاف ما ذكره أبو حيان في أنه لا يحتاج إليها.

141- الخلاف في وقوع الضمير المتكلم في موضع التاء في (فعلتُ)

قال ابن مالك[3] : "(فتاء) تضم للمتكلم".

وقال أبو حيان[4] : "وقوله: (فتاء تضم للمتكلم) قد مثلناه بقولك: ضَرَبْتُ، قال س نصاً: لا يقع أنا في موضع التاء التي في فَعلتُ، لا يجوز أن تقول فَعَلَ أنا؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا".

وأجاز غير س: فَعَلَ أنا. واختلف مجيزوه: فمنهم من قصره على إجازته في الشعر. ومنهم من أجازه في الشعر وغيره. قال الجرمي: يجوز في الشعر: قام هو، وقام أنا. وأجازه أبو العباس في الشعر وغيره، وادَّعي أن إجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب، ومعناه ما قام إلا أنا، وأنشد علي بن سليمان تقويةً لذلك قول الشاعر:

أصَــرَمْتَ حَبْــلَ الحَــيّ أم صَــرَمُوا إلا يزيــدُهُم حُبّــاً إلــيّ هُــمُ[5]

رفع قوله: (هم) بـ(صَرَمَ)، ولا يجوز فيه غير هذا، فعلى هذا: قام أنا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في علة رفع وفتح وكسر الضمير البارز المتصل.

وقد اتبع المرادي[6] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص141).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج223/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج121/1).

(4) التذييل والتكميل (ج133/2).

(5) البيت لطرفة بن العبد ولكن لم أقف عليه في ديوانه. والبيت في ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج58/1) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص260) وبلا نسبة في السيوطي، همع الهوامع (ج237/1).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص140-141).

ويؤكد أبو حيان ما ذكره ابن عصفور[1] في هذا الاستدراك، ووافقهما السيوطي[2] أيضاً.

142-اللغات في ميم الجمع

قال ابن مالك[3] : "وتسكين ميم الجمع إن لم يليها ضمير متصل".

وقال أبو حيان[4] : "وفي البسيط: العرب فيها – يعني ميم الجمع – على ثلاثة مذاهب: منهم من يثبت الواو مطلقاً، ومنهم من يحذفها مطلقاً، ومنهم من يثبتها إذا وقعت بعدها همزة لأنها من آخر الحلق، فمد ما قبلها ليتوصل بالمد إلى تحقيقها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اللغات في ميم الجمع.

وقد اتبع المرادي[5] ما ذكره أبو حيان.

وذهب أبو حيان إلى ما قاله كل من ابن الأثير[6]، وابن منظور[7] في اللغات التي تخص ميم الجمع. لكنهما تطرقا لذكر اللغتين الأولى والثانية بينما اللغة الثالثة انفرد أبو حيان بذكرها.

143-سبب زيادة الميم في الضمير

قال أبو حيان[8] : "والتاء والألف في ضَرَبْتُما هو الضمير، والميم فيه وفي ضَرَبْتُمْ زائدة لتقوية الضمير، كما عملوا في ذا، فقالوا: هذا.

وقال الصقلي: زيدت الميم وقاية للضمة كما زيدت النون في ضَرَبَنِي وقاية للفتحة.

---

(1) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص260-261).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج237/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج121/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج136/2).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص142).

(6) ابن الأثير، النهاية (ج178/2).

(7) ابن منظور، لسان العرب (ج304/14).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج136/2).

وأما الجمع فضميره: (تُمُو) فرقوا فيه بين التثنية والجمع، بالواو هنا، والألف هناك، واخْتَصَّا بذلك لأن الألف للتثنية والواو للجمع في الإعراب، وضمت الميم لأجل الواو، وقد تحذف الواو، وإن كانت جزءًا من الضمير، تشبيهاً بما ليس جزءًا كالصلة من فِيْهِ وعَلَيْهِ".

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان في استدراكه على ابن مالك سبب زيادة الميم في الضمير.

ووافق ديكنقوز[1] ما ذهب إليه أبو حيان فيما يخص علة زيادة الميم في الضمير نحو: (تُمُو) في (ضربتمُ).

144- عودة الضمير على الجمع الغائب

قال ابن مالك[2] : "ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات".

وقال أبو حيان[3] : "ونقص المصنف أن يقول كما قال غيره من النحويين: إنه قد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[4]".

التوضيح والتحليل:

استدراك أبو حيان على ابن مالك عودة الضمير على الجمع الغائب.

وقد اتبع المرادي[5] ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذكره كل من ابن يعيش[6]، وابن الحاجب[7] في هذه المسألة.

---

(1) ديكنقوز، شرح مراح الأرواح (ص32).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج129/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج155/2).

(4) [النحل: 66].

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص146-147).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج226/3).

(7) ابن الحاجب أمالي ابن الحاجب (ج438/1).

145- الخلاف في لحاق نون الوقاية فعل التعجب

قال ابن مالك[1] : "تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة أو جر بمن أو عن أو قد أو قط أو بجل أولدن، نون مكسورة للوقاية".

وقال أبو حيان[2] : "واختلفوا في لحاقها فعل التعجب، نحو: ما أَحْسَنَنِي، وما أَجْمَلَنِي: فذهب البصريون إلى أن حكمه في ذلك حكم سائر الأفعال في لزوم نون الوقاية. وذهب الكوفيون- واختاره بعض أصحابنا - إلى أن لحاق النون له هو على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم، فأجاز أن تقول: ما أَجْمَلِي! وما أَظْرَفِي! وما أَجْمَلَنِي! وما أَظْرَفَنِي!.

قال بعض أصحابنا: ولعلهم قالوا ذلك بالقياس فإنه عندهم اسم، فإن كان ما أجازوا من ذلك مسموعاً فوجهه شبهه بالأسماء من حيث لم يتصرف. انتهى.

وما أجازه الكوفيون من ذلك هو سماع عن العرب صرحوا بذلك فوجب قبوله. وقد استعمله بعض مشايخنا النحاة الأدباء في شعره فقال:

يـــا حَسَـــناً مالَـــكَ لـــم تُحْسِـــنِ ... إلـــى نُفُـــوسٍ فـــي الهَـــوى مُتْعَبَـــه؟

طَــــرَّزْتَ بِــــالوَرْدِ وبالسَّوْسَـــــنِ ... صَـــفْحَةَ خَـــدَّ بالسَّـــنا مُذْهَبَـــهْ

يـــا حُسْـــنَهُ إذ قَـــالَ: مـــا أَحْسَـــنِي! ... ويـــا لِـــذاكَ اللفـــظِ مـــا أَعْذَبَـــهْ!

قلـــتُ لـــه: كُلُّـــكَ عِنْـــدي سَـــنِي ... وكُـــــلُّ أَلْفَاظِـــــكَ مُسْـــــتَعْذَبَهْ[3]

في أبيات ذكرها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في لحاق نون الوقاية فعل التعجب.

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج134/1).

(2) أبو حيان لأندلسي، التذييل والتكميل (ج177/2-178).

(3) الأبيات لأبي عبد الله محمد بن الفراء الضرير في الدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج194/2) والمقري، نفح الطيب (ج386/3) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج178/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج488/1) والأبشيهي، المستطرف (ص419).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج487/1-488).

وأيد أبو حيان في هذه المسألة ما ذكره النحويون أمثال أبي سعيد السيرافي[1]، وأبي البركات الأنباري[2]، وابن يعيش[3]، ووافقهم كل من الشاطبي[4]، وخالد الأزهري[5].

146-الخلاف في المحذوف في نون الوقاية أهو النون الأولى أو الثانية أم الوسطى؟

قال ابن مالك[6] : "وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز".

وقال أبو حيان[7] : "وذهب بعضهم إلى أن الساقط هي النون الثانية، والأولى مدغمة في نون الوقاية. واحتج بأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنني وغُلامي، ولشبه إنني بضربني، وما دخل للفرق فسبيله أن يبقى ولا يسقط، كما أن الذي يقول: أنت تتكلم، والمرأة تتكلم، إذا قال: أنتَ تَكَلَّمُ، والمرأةُ تَكَلَّمُ، أسقط التاء الثانية ولم يُسقط الأولى لأنها هي الفارقة بين الخطاب والغيبة، وهذا كإسقاط الأولى من ظَلْتُ وهَمْتُ وعَلْماءِ عبدُ الله، الأصل: ظَلِلْتُ وهَمَمْتُ وعلى الماء. ويدل أيضاً على أن الساقط هي الثانية قولُهم: عَلِمْتُ إنْ زيداً قائم، فقد عُهد حذفُها قبل نون الوقاية، فلتكن المحذوفة إذا لَحِقت.

وقيل: المحذوف هي الأولى لأنها ساكنة، ويُسرع إلى الساكن الاعتلال بدلالة مِيزان ومُوسر وصحة خِوَان. وأما إنَّا وأنَّا ولكنَّا وكأنّا فالمحذوفة الوسطى لأن الأخيرة اسم، وليست للوقاية. وقيل: المحذوف الأولى".

التوضيح والتحليل:

---

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج135/3).

(2) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج104/1-108).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج412/4).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج439/4-440).

(5) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج116/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج134/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج184/2-185).

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في المحذوف في نون الوقاية أهو النون الأولى أو الثانية أم الوسطى؟.

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

وأبو حيان قريب مما ذكره المالقي[3] في هذا الخلاف.

147-مذهب البصريين في الضمير (أنا)

قال ابن مالك[4] : "من المضمر منفصل في الرفع، منه للمتكلم (أنا)".

وقال أبو حيان[5] : "ومذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون، وأما الألف بعدها فزائدة، بدليل حذفها في الوصل إذا قلت: أنا فَعَلتُ، وإنما تُزاد للوقف كزيادة هاء السكت، وتُعاقبهما الهاءُ كقول حاتم: "هذا فَصْدِي أَنَهْ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب البصريين في الضمير (أنا).

وقد اتبع المرادي[6]، وناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي[8] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص152).
(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج489/1).
(3) المالقي، رصف المباني (ص360).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج140/1).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج194/2).
(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص154).
(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج498/1-499).
(8) السيوطي، همع الهوامع (ج235/1-236).

148- آراء النحاة في اسمية (تاء) الضمير (أنت)

قال ابن مالك[1] : "ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالإسمية لفظاً وتصرفاً".

وقال أبو حيان[2] : "وذهب الفراء إلى أنَّ (أَنْتَ) بكماله هو الاسم، قال الفراء: أُخذت التاء من قولك: ذهبتَ، فضُمَّت إليها أَنْ، وجُعلا اسماً واحداً.

وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي كانت في فعلتَ، وكُثِّرَتْ بـ(أَنْ)".

وهذا الذي أختاره لأنه قد ثبتت اسمية التاء في ضربت وفروعه بلا خلاف، وفائدتها هنا في أنت وفروعه فائدة فعلت وفروعه، ولم يثبت في كلام العرب أن التاء للخطاب فيحمل عليه هذا، وقد ثبتت الإسمية، فيحمل هذا عليه، ولا يمكن أن يكون (أن) الضمير هو ضمير الخطاب زيد عليه حرف خطاب للتدافع؛ لأنه من حيث هو موضوع للمتكلم يُنافي الخطاب، ومن حيث التاء تدل على الخطاب تُنافي التكلم، فالذي نختاره هو أنَّ (أن) المكثر به التاء حتى يصير ضميراً مستقلاً منفصلاً هو غير ضمير المتكلم، وأنه وافقه لفظاً لا مدلولاً، وهذا نظير ما قال بعضهم في (إيَّاك)".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك آراء النحاة في اسمية (تاء) الضمير (أنت).

وقد اتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[5] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[6].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج140/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج196/2-197).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص155).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج501/1).

(5) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج574/2-575).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج236/1).

149-أصل الضميرين (أنت) و(أنا)

قال أبو حيان[1] : "وذهب بعض المتقدمين إلى أن (أنت) مركبة من ألف أقوم ونون نقوم وتاء قمت، وأن (أنا) مركب من ألف أقوم ومن نون قمنا. وهذا قول ينبغي أن لا يتشاغل به".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك أصل الضميرين (أنت) و(أنا).

وأكد السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

150- سبب ضم التاء في الضمير (أنت) في التثنية والجمع

قال أبو حيان[3] : "وفي التثنية أَنْتُما زيدت الميم تقوية كما في المتصل، والألف أصلية، وضمت التاء هنا لأنهم لا يحتاجون إلى الفرق لعزمهم على الاشتراك، وكانت الضمة لأنها حركة ما لا يكون في الأصل. وفي الجمع أنتُمو، والواو أصلية، وتُحذف كما تُحذف في المتصل. وفي المؤنث أنتُنَّ، والنون الأولى زائدة، وضُمت التاء هنا وإن كان لا اشتراك في هذا الجمع لأن التفرقة قد حصلت بالنون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب ضم التاء في الضمير (أنت) في التثنية والجمع

وقد اتبع المرادي[4] ما ذكره أبو حيان.

وأكد السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج197/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج237/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج197/2).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص155).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج237/1).

151- الخلاف في علة بناء (نحن) بالضم

قال ابن مالك[1] : "ولفاعل نفعل نحن".

وقال أبو حيان[2] : "قال الفراء وثعلب: لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي، فأعطي أقوى الحركات كما ضموا (حيثُ) حيثُ قالوا: الخِصْبُ حيث المطر، فتضمنت محلين. وكذا قبلُ وبعدُ عند الفراء، لما تضمنا معناهما في أنفسهما ومعنى المحذوف بعدهما حُمِّلَتا أثقل الحركات.

وقال هشام: الأصل نَحُنْ، فقلبت حركة الحاء على النون، وأُسكنت الحاء.

وقال أبو العباس: نَحْنُ مثل قَبْلُ وبَعْدُ لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين وأكثر، فأشبهت قَبْلُ وبَعْدُ.

وقال أبو إسحاق: "نحنُ لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو، والضمةُ من جنس الواو، فلما اضطروا إلى حركة نحن لالتقاء الساكنين حركوها بما يكون للجماعة". قال: "ولهذا ضَمُّوا واو الجماعة في: ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ ﴾[3]".

وقال علي بن سليمان: "نحن للمرفوع، فَحُرِّك بما يُشبه الرفع" انتهى ما نقلناه في تعليل بناء (نَحْنُ) على الضم، وهو تعليل وَضْع، وليس فيه كبير فائدة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في علة بناء (نحن) بالضم.

وقد اتبع المرادي[4] ما ذكره أبو حيان.

ونحا السيوطي[5] ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج140/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج197/2-198).

(3) [البقرة: 16].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص155).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج238/1-239).

152-الخلاف في (هو) و(هي) أهما اسم أم ضمير؟

قال ابن مالك[1] : "وللغيبة هو وهي".

وقال أبو حيان[2] : "هو للمذكر، وهي للمؤنث. والمعروف عند البصريين أن الاسم هو وهي بجملتهما، وليست الواو والياء زائدة للمد لأنها متحركة، ولو كانت للمد لم تحرك كما في ضربَهُ، ولذلك ثبتت في الوقف، وتبين حركتها بالهاء نحو: (هُوَهْ) كما يوقف على النون في ضربهنَّ، لكنها قد تُشَبَّهُ بالمتصل المنصوب، فتُحذف في الضرورة.

وذهب الكوفيون وابن كيسان والزجاج إلى أن الهاء من هُوَ وهِيَ هي الاسم، والواو والياء مزيدان للتكثير. وتأوله ابن كيسان على س لأن س أنشد:

بَينَــاهُ فــي دَارِ صِــدقٍ قَــد أَقَــامَ بِهــا[3] ... ...

وأنشد:

دارٌ لِسُـــعْدى إذْ هِــ مِـــن هَواكَـــا[4]

فحذف الواو والياء، فدل على أنهما زائدان على لغة من قال: هُوَ وهِيَ.

قال ابن كيسان: ويدلُّ على ذلك حذفُها في التثنية، تقول: هُما قاما. وبذلك استدل الكوفيون. وهو ضعيف لأن التثنية والجمع ألفاظ مرتجلة، قالوا: والأصل هُوْ ما، وهُوْ مو، فحُركت الواو بالضم، كما فعلوا في تاء أنتما وأنت، فاستثقلوا الضمة عليها، فحذفوها، فسُكِّنت، فحذفت استخفافاً، وحُذفت الواو من هُمُو، ولم تحذف الألف من هُما. والميم في هُما وهُمُو زائدة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/140).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/198-200).

(3) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج1/31) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/281) وأبي البركات الأنباري، الإنصاف (ج2/557) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص126) وابن مالك، شرح التسهيل (ج1/143) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/199) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/504) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/239) وعجزه:

... ... حينــــاً يُعَلِّلنــــا ومَــــا نُعَلِّلُــــهُ

(4) البيت بلا نسبة في ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص126) وابن منظور، لسان العرب (ج15/476) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/199) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/239).

وحُكي عن أبي علي أنه قال: هُما وهُم ضمير بجملته. ولم يجعل الميم زائدة.

وجمع المؤنث: هُنَّ، وأصله هُونَّ، والنون الأولى كالميم، والثانية كالواو، ولم يحذفوا النون كما قالوا هُمْ لأنها ليست بحرف مدّ".

وقال ناظر الجيش[1] : "قال ابن عصفور: والاسم بعدهما وَهُمْ إنّما هو الهاء والواو المحذوفة، ومن هُمَا المؤنث وهُنَّ إنَّما هو الهاء والياء المحذوفة، والميم والألف والميم والواو والنّون زوايد كما أنَّهنَّ زوايد في أنتما وأنتم وأنتن".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (هو) و(هي) أهما اسم أم ضمير؟.

وقد اتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3]، والسلسيلي[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان إلا أنَّ ناظر الجيش أضاف رأي ابن عصفور في هذه المسألة.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[6] في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي[7] أيضاً.

ولكن السيوطي[8] اختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة مخالفاً أبا حيان الذي اختار مذهب البصريين.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج502/1).
(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص155).
(3) ابن عقيل، المساعد (ج99/1).
(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج188/1).
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج502/1).
(6) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج577/2-563).
(7) السيوطي، همع الهوامع (ج239/1-242).
(8) المرجع السابق، ص239-240.

153-مذاهب النحاة في الضمير المنفصل (إيّا)

قال ابن مالك[1] : "(إيّا) ضمير لا ظاهر خلافاً للزجاج".

وقال أبو حيان[2] : "في المنفصل المنصوب خلاف:

فمن النحويين من ذهب إلى أنَّ (إيَّا) هو الضمير، والمتصل به حروف تبين أحوال الضمير، وهو مذهب س، واختاره الفارسي، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش...

ومنهم من ذهب إلي أنه بجملته هو الضمير، أعني إيَّا ولواحقه، ونُسب إلى الكوفيين.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ اللواحق هي الضمائر، وإيَّا دعامة زيادة، تعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل، وهو مذهب الفراء.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ إيَّا اسم ظاهر، واللواحق ضمائر أضيف إليها إيَّا، وهُنَّ في موضع خفض بالإضافة، ونسبه ابن عصفور إلى الخليل.

فأما المذهب الأول- وهو مذهب س- فهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في الضمير المنفصل (إيّا).

وقد اتبع المرادي[3]، والسلسيلي[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، ولكنه زاد مذهباً آخراً لابن درستويه الذي يرى أنَّ الضمير المنفصل (إيّا) يكون بين الظاهر والمضمر.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج144/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج205/2-206).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص159).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج190/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج507/1).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج243/1).

154- وجوه إعراب الضمير (أنت)

قال ابن مالك[1] : "ومثال انفصاله لإضمار العامل قوله:

فَـإِنْ أَنْـتَ لَـمْ يَنْفَعْـكَ عِلْمُـكَ فَانْتَسِـبْ لَعَلَّـــكَ تَهْـــدِيكَ القُـــرُونُ الأَوَائِـــلُ[2]

وقال أبو حيان[3] : "وخرجه السهيلي علي وجهين:

أحدهما: أن يكون (أنتَ) مبتدأ، وذلك على ما أجازه س من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط و(إذا) إذا كان في الجملة التي هي مطلوب الشرط فعل هو خبر، نحو: إن الله أمكنني من فُلان. والذي سهل هذا وجود الفعل في الجملة الشرطية، فكأنَّ حرف الشرط لم يعدم الفعل وإن وليه الاسم المبتدأ.

والوجه الثاني: أن يكون (أنتَ) في موضع نصب، وهو مما وُضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب، كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع، قالوا: لم يَضْربني إلا إيّاه، وفي الحديث: "من خرج إلي الصلاة لا ينهزه إلا إياها"، وفي المحكي من كلام العرب: (إذا هو إيّاها، وإذا هي إيّاه)".

التوضيح والتحليل:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج149/1).

(2) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص85) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1211/3) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص492) وابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص198) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج626/2) وابن مالك، شرح التسهيل (ج140/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج312/6-313) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1662/4) والعيني، المقاصد النحوية (ج290/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج136/3) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2178/4) والمرادي، توضيح المقاصد (ج369/1) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ج44/1) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج108/1) والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج429/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج254/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج224/2).

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه إعراب الضمير (أنت).

وأكد العيني[1] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في وجوه إعراب الضمير (أنت).

155-من مواضع وجوب انفصال الضمير

قال ناظر الجيش[2] : "لكن ذكر ابن عصفور صورة يجب فيها الانفصال، ولم يذكرها المصنف وهي ما إذا كان الضمير منصوباً بمصدر مضاف إلى الفاعل، ومثل لذلك بقوله: عجبت من ضرب زيد إياك، ومن ضربك إياه".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك موضعاً من مواضع وجوب انفصال الضمير.

وأكد عبد القادر البغدادي[3] ما ذهب إليه ناظر الجيش تماماً في هذه المسألة.

156-مسميات مصطلح (ضمير الشأن) عند البصريين

قال ابن مالك[4] : "أو كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين".

وقال أبو حيان[5] : "وتسمية البصريين له ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك مسميات مصطلح (ضمير الشأن) عند البصريين.

---

(1) العيني، المقاصد النحوية (ج291/1-292).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج526/1).

(3) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج309/5).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج162/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج271/2).

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان تماماً في هذه المسألة.

157-مذهب الكوفيين في (نِعْمَ)

قال ابن مالك[5] : "أو رُفع بنعم أو شبهها".

وقال أبو حيان[6] : "وذهب الكوفيون إلى أنه لا فاعل مضمر في نعم، بل الاسم المرفوع بعد نعم هو الفاعل بنعم".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب الكوفيين في (نِعْمَ).

وقد اتبع المرادي[7]، والسلسيلي[8] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذكره أبو البركات الأنباري[9] حول مذهب الكوفيين في (نِعْمَ) بالتفصيل مبرهناً ذلك بالأدلة والشواهد التي تثبت حجج كل فريق.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص169).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/114).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1/557).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/272).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/162).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج2/267).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص169).

(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/202).

(9) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج1/81-103).

158-الخلاف في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أم لا؟

قال ابن مالك[1] : "ويبرز مبتدأ".

وقال أبو حيان[2] : "وفي البسيط: اختلفوا في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أو لا، نحو: هو زيد قائم، فمنعه الفراء وأبو الحسن، فلم يُجوزاه إلا أن يكون معمولاً. وجوزه النحويون لأنَّ كان وإنَّ يضمر فيهما، وهي داخلة على المبتدأ، فهو جائز في المبتدأ. وقيل: منه ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[3]، ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[4] هذا مذهب الجمهور. وقد روي عن الفراء وأبي الحسن منعه. وهذا غريب، مع كثرته في كلام الله تعالى وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾[5]، و﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾[6]، و﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾. وفي الشعر:

وَلَا أُنْبَــــأَنَّ أنَّ وَجْهَـــــكِ شَـــــانَهُ   خُمُـــوشُ وَإِنْ كَـــانَ الحَمِـــيْمُ حَمِـــيْمُ[7]

إلى غير ذلك مما كثر في كلامهم في النظم. وإن تؤول بعضه، كما قيل في ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ إنهم كانوا يتكلمون في توحيد الله، فقيل لهم: (هو) أي التوحيد الذي يجب أن تعتقدوه، وإنهم تكلموا في الحشر وما يكون بعده، فقيل لهم: إن ما تكلمتم به كذا، فهذا لا يطرد في كل موضع. انتهى من الإفصاح.

وفي البسيط: وضمير الأمر والشأن قال الفراء: لا يكون إلا معمولاً، ولا يكون في الابتداء، وقوله تعالى ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فأحد عنده بمعنى واحد على البدل من اسم الله كقوله تعالى ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[8] وأجاز البصريون أن يكون غير معمول.

ومثاله اسم (ما) قول الشاعر:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج164/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج279/2-281).

(3) [الإخلاص: 1].

(4) [البقرة: 85].

(5) [الحج: 46].

(6) [طه: 74].

(7) البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي في أبي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج137/1) وبلا نسبة في أبي علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص258) والواحدي، التفسير البسيط (126/17) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج280/2).

(8) [هود: 72].

وَمَــا هُــوَ مَــنْ يَأْسُــو الكُلُــومَ وتُتَّقَــى بِــهِ نائِبَــاتُ الــدَّهْرِ كالــدَّائِمِ البُخْــلِ[1]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحاة في المبتدأ هل يكون ضمير شأن أم لا؟.

وقد اتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وأكد السيوطي[4] ما ذكره أبو حيان تماماً في هذه المسألة.

159- الخلاف في (ما) هل يلحقها ضمير الشأن أم لا؟

قال ابن مالك[5] : "واسم ما".

وقال أبو حيان[6] : "وقال في البسيط: اختلفوا في (ما) إذا عملت هل يلحقها ضمير الأمر والشأن أو لا. وقال فيه: وأما إضمار الشأن فقيل يجوز على جهة الانفصال، فتقول: ما هو زيد قائم، ويجوز دخول إلا كما في الخبر، لكنه لا بد من تقدم إلا على الجملة، فتقول: ما هو إلا زيد قائم؛ لأن معناه: ما الحديث إلا هذا، قال الراجز:

مَــــا هِــــيَ إلاَّ شَــــرْبَةٌ بِــــالْحَوْأَبِ فَصَــعِّدِي مِــنْ بَعْــدِهَا أَوْ صَــوِّبِي[7]

وكذلك في الاستفهام: هل هو إلا زيدٌ قائمٌ".

---

(1) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج281/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج562/1).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص171).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج561/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج273/1-274).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج164/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج281/2).

(7) البيت بلا نسبة في ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص112) والأزهري، تهذيب اللغة (ج175/5) والجوهري، الصحاح (ج117/1) والهروي، إسفار الفصيح (ج778/2) والزوزني، قشر الفسر (ج290/2) وابن سيده، المحكم (ج411/3) وابن منظور، لسان العرب (ج289/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج281/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج562/1).

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (ما) هل يلحقها ضمير الشأن أم لا؟.

وقد اتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذكره النحويون كأبي سعيد السيرافي[2]، والجوهري[3]، وابن منظور[4]، وأبي الفداء الأيوبي[5] في هذه المسألة.

160- الخلاف فيما يكون فيه ضمير الشأن مُستكناً

قال ابن مالك[6] : "واستكنانه في باب كان".

وقال أبو حيان[7] : "واختلف النحويون في هذا التركيب: فذهب الجمهور إلى أنه يجوز. وأنكر الفراء سماعه. وهو محجوج بقول بعضهم: (كَانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْه)، وبقول الشاعر:

أَمِــنْ سُــمَيَّةَ دَمْــعُ الْعَــيْنِ مَــذْرُوْفُ　　　لَـوْ كَـانَ ذَا مِنْـكَ قَبْـلَ الْيَـوْمِ مَعْـرُوفُ[8]

والقائلون بالجواز اختلفوا: فذهب الجمهور إلى أن فيها ضمير الأمر مستكناً. وذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى أنها غير عاملة في شيء، ولا أضمر فيها أمر وشأن ولا غير ذلك".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك الخلاف فيما يكون فيه ضمير الشأن مُستكناً.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص171).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج349/1).

(3) الجوهري، الصحاح (ج2558/6-2559).

(4) ابن منظور، لسان العرب (ج479/15).

(5) أبو الفداء الأيوبي، الكناش (ج259/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج166/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج282/2-283).

(8) البيت لعنترة في ديوانه، تحقيق: خليل شرف الدين (ص24) والجاحظ، المحاسن (ص262) والمرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص500) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج296/4) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج320/8) وبلا نسبة في الطبري، جامع البيان (ج609/19) والتنوخي، نشوار المحاضرة (ج227/7) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج283/2) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج8 /690) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج282/15).

وقد اتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذكره النحويون أمثال سيبويه[2]، وأبي علي الفارسي[3]، وأبي علي المرزوقي[4]، وابن يعيش[5] في هذه المسألة.

161-الخلاف في تسمية المضمر عند الكوفيين

قال ابن مالك[6] : "وعند الكوفيين عماداً"

وقال أبو حيان[7] : "وقوله وعند الكوفيين عماداً هذه تسمية الفراء وأكثر الكوفيين. وبعض الكوفيين سماه دعامة، كأنه يدعم به الكلام أي: يقوي ويثبت ويؤكد. ويسمى عند المدنيين صفة، ويعنون به التوكيد.

وقد رد عليهم س بامتناع: مررت بعبد الله هو نفسه، وبإجازة: إن كان زيدٌ لهو الظريف، قال س: "وقد زعم ناس أنَّ (هو) ههنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من عربي يجعلها ههنا صفة، لو كان ذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، فـ(هو) ههنا مستكرهة لا تكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم: إن كان زيدٌ لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفة لم يجز أن تدخل عليه اللام؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة، ولا يكون هو ونحن صفة وفيها اللام" انتهى كلام س".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك الخلاف في تسمية المضمر عند الكوفيين.

وقد اتبع المرادي[8] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص171).

(2) سيبويه، الكتاب (ج71/1).

(3) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص220).

(4) المرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص500).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج338/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج167/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج287/2).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص172).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

162- عدم وقوع الفصل بين الخبرين

قال أبو حيان[2] : "مسألة: لا يقع الفصل بين الخبرين، فلا تقول: ظننت هذا الحلو هو الحامض، لأن الثاني ليس بالمعول عليه وحده. وقيل: بدخوله بينهما".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر عدم وقوع الفصل بين الخبرين.

وقد اتبع المرادي[3] ما ذكره أبو حيان.

وذهب السيوطي[4] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

163- الخلاف في جواز إضافة (آل) إلى الضمير

قال ابن مالك[5] : "آله".

ويقول ابن هشام الأنصاري[6] : "(آله) أجاز الجمهور الصلاة على غير الأنبياء تبعاً، وإضافة (آل) إلى الضمير، ومنع الثاني ابن النحاس والزبيدي والكسائي، وهم محجوجون بقول أبي طالب:

وَانْصُـــــرْ عَلَـــــى آلِ الصَّــــلِيْبِ وَعَابِدِيْــــــهِ اليَــــــومَ آلَــــــكْ[7]"

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج275/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج304/2).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص175).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج278/1).
(5) ابن مالك، التسهيل (ص1).
(6) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص444-446).
(7) البيت لعبد المطلب ابن هاشم في ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج37/1) والدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج313/2) والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج20/1).

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك خلاف النحويين في جواز إضافة (آل) إلى الضمير.

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في هذه المسألة.

الباب الثامن : الاسم العلم

164- القياس فيما يوجبه وزن (مفعل) في الإدغام

قال ابن مالك[2] : "بفك ما يدغم".

وقال أبو حيان[3] : "وقوله (بفك ما يدغم) مثال ذلك مَحْبَبٌ. وهو مفعل من الحُبِّ، والقياس يقتضي أن يكون مَحَبّاً بالإدغام، لأن ذلك حكم مَفْعَلٍ مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد، كما قالوا: مَرَدٌّ ومَفَرٌّ ولا يجوز أن تكون الميم أصلية، فيكون وزنه فَعْلَلاً ويكون ملحقاً بِجَعْفَر كَقَرْدَد، فلا يكون الفك شاذاً إذ الإلحاق مانع من الإدغام لأن الميم إذ كانت أول كلمة، وبعدها ثلاثة أحرف فالقياس جعلها زائدة، لأنه لم تجيء أصلية فيما عرفت له اشتقاق أو تصريف إلا نادراً، نحو: مِعْزّى، بدليل قولهم: مَعْزٌ. وإذا ثبت أن الميم زائد وجب الإدغام.

فإن قيل: يجب جعل الميم أصلية حتى لا يكون الفك شاذاً، لأن ذلك أوسع من فك ما يجب إدغامه لأن بابه أن يجيء ضرورة، نحو قوله:

الْحَمْــــــدُ لِلَّهِ الْعَلِـــــــيِّ الأَجْلَـــــــلِ[4]

ولذلك جعل النحاة الميم في مأجج ومهدد أصلية حتى يكون الفك قياساً ورأوا أنَّ أصالة الميم- وإن كان شذوذاً- أوسع من فك ما يجب إدغامه.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج516/2).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج171/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج311/2-312).

(4) هذا بيت لأبي النجم العجلي في ديوانه (ق80/1 ص337) والمرادي، توضيح المقاصد (ج1643/3) والعيني، المقاصد النحوية (ج2134/4) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج766/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج449/1) وأبي الفتح العباسي، معاهد التنصيص (ج18/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج390/2).

فالجواب: أنه لما تعارض في مَحْبَبٍ شذوذ جعل الميم أصلية مع شذوذ فك المدغم كان شذوذ فك المدغم أولى، لأنك إذا جعلت الميم زائدة كان اللفظ من تركيب (ح ب ب) وذلك موجود، ويكون مشتقاً من الحُبِّ وإذا جعلت الميم أصلية كان من تركيب (م ح ب) وذلك مفقود في كلامهم، فلما تعارض الشذوذان كان الحمل على التركيب الموجود أولى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يوجبه القياس في وزن (مفعل) في الإدغام.

وقد اتبع المرادي[(1)]، وابن عقيل[(2)] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان وتلميذيه المرادي، وابن عقيل ما ذهب إليه النحويون أمثال ابن عصفور[(3)]، والشاطبي[(4)]، والعيني[(5)] في هذه المسألة.

165-المناظرة النحوية بين المبرد والمازني فيما يخص أفعل

قال ابن مالك[(6)] : "ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها".

وقال أبو حيان[(7)] : "ولم يذكر المصنف ما رَدَّ به المبرد على أبي عثمان ولا ما صَوَّبَ به قول سيبويه. والذي قال المازني: إنَّ أَفْعَلَ هنا مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى أنه يجب صرف أَفْعَل في قولنا: كُلُّ أَفْعَلٍ إذا كان صفة فإنه لا ينصرف. قال: فكذلك إذا قلنا: (هذا رجل أَفْعَل) يجب صرفه لأنه ليس بصفة، بل هو مثال للوصف.

ورَدَّ أبو العباس على أبي عثمان فقال: أَفْعَل في قولنا: (هذا رجل أَفْعَل) في اللفظ صفة وليس في قولنا (كُلُّ أَفْعَل) صفة في اللفظ فليس المُرَاعَى ما مُثِّلَ به، بل المُرَاعَى حكمُه في اللفظ.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص178).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج126/1).

(3) ابن عصفور، الممتع الكبير (ص412-413).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج442/9-445).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج2134/4).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج183/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج330/2-331).

وقال أبو سعيد: ما رَدَّ به أبو العباس على أبي عثمان صحيح إلا أنه مصروف خلافاً لـ (س) وذلك أنَّ أَفْعَل هنا صفة، وكان ينبغي منع صرفه للوزن والوصف إلا أن أَفْعَل أقصى أحواله في الوصف أن يكون كَأَرْبَع إذا وُصِفَ به، فهو اسم وُصِفَ به وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "ما قاله أبو سعيد مُختل والصحيح في النظر قول س، وذلك أنَّ أَرْبَعاً وُضِعَ على أن يكون اسماً ليس بصفة فعرض فيه الوصف، فلم يُعتد به وأَفْعَل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فينبغي أن يُراعى فيه حكمُه الحاضر له، وقد وجدنا العرب تحكم للكناية بحكم المكني عنه، إلا تراهم يمنعون صرف (فُلانة) وليس في الحقيقة باسم عَلَم، لما كان كناية عن عَلَم وكذلك يحذفون التنوين في قولهم: (فلانُ بن فلان) إلى غير ذلك من الأحكام، وهذا في قولنا: (رجل أَفْعَل) ليس في الحقيقة بصفة بل هو كناية عن صفة، فينبغي أن يحكم له بحكم ما كُني به عنه، فَيُمْنَع.

فإن قيل: قد تكون الصفة على هذا الوزن مصروفة كأَرْمَلٍ.

قلت: علة صرف أرْمَلٍ معدومة في أَفْعَل هذا، ومع ذلك فإن الأكثر في أَفْعَل الوصف أن لا ينصرف لأن ما جاء دون شرطي منه صرفه- وهما أن لا تدخله تاء التأنيث ولا يكون اسماً في الأصل- قليل جداً.

فإن قيل: فَأَفْعَل أيضاً في قولنا: (كُلُّ أَفْعَل صفة لا ينصرف) كناية عن صفة.

قلت: بل هو اسم مُثِّلَ به الوصف، ولم يَجْرِ في اللفظ صفة على موصوف فيُمنع ولا فيه معنى وصف فيراعى وإن لم يَجْرِ صفة، فصح مذهب س" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المناظرة النحوية التي دارت بين المبرد والمازني فيما يخص أفعل.

وأيد أبو حيان ما ذكره كل من أبي سعيد السيرافي[1]، وأبي علي الفارسي[2] فيما يخص هذه المناظرة النحوية.

---

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/467-468).

(2) أبو علي الفارسي، التعليقة (ج3/21-24).

الباب التاسع : الموصول

166-الجمل الطلبية الواقعة صلة الموصول

قال ابن مالك[1] : "غير طلبية".

وقال أبو حيان[2] : "وما ذكره المصنف من أن الجملة الواقعة صلة تكون غير طلبية هو مذهب الجمهور، وفي ذلك خلاف:

أما جملة الأمر والنهي فذهب الكسائي إلى جواز ذلك، فتقول: الذي أضربه، أو لا تضربْه زيدٌ.

وأما جملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر فحكمها عند المازني حكم الجملة الأمرية والنهيية عند الكسائي، فيجوز عند المازني أن تقول: الذي يرحمه الله زيدٌ، وكأنه راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ معناه. ويقتضي مذهب الكسائي موافقة المازني، بل هو أحرى بذلك لأنه إذا أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن يجيزه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء أولى وأحرى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الجمل الطلبية الواقعة صلة الموصول.

وقد اتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، والسلسيلي[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان.

وذهب السيوطي[7] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج186/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/3).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص187).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج137/1).

(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج219/1).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج644/2).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج334/1).

167-ما يقع صلة الموصول في الجملة الإنشائية

قال ابن مالك(1) : "ولا إنشائية".

وقال أبو حيان(2) : "وما ذهب إليه من أن جملة الإنشاء لا تقع صلة هو مذهب الجمهور. وذهب هشام إلى أنه يجوز في ليت ولعل وعسى أن يقعن صلة للموصول، فتقول: الذي ليته منطلقٌ زيدٌ، والذي لعله منطلقٌ زيدٌ، والذي عسى أن يخرج عمرو.

ومما يستدل به لهشام في وقوع (لعل) صلة للموصول قوله:

وَإِنِّـــي لَـــرَامٍ نَظْـــرَةً قِبَـــلَ الَّتِـــي لَعَلِّـــي وَإِنْ شَـــطَّتْ نَوَاهَـــا أَزُورُهَـــا(3)

والمشهور أنَّ (عسى) إنشاء لأنه ترجٍ، فهي نظيرة (لعل)، ولذلك لا يجوز وصل الموصول بها، لكن دخول (هل) الاستفهامية عليها في نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾(4) ووقوعها خبراً لـ(إنَّ) في قول الراجز:

أَكْثَـــرْتَ فـــي العَـــذْلِ مُلِحَّـــاً دائمـــاً لا تُكْثِـــرَنْ إنـــي عَسَـــيْتُ صـــائِماً(5)

دليل على أنها فعل خبري، وإذا ثبت كونها فعلاً خبرياً فينبغي أن يجوز وقوعها صلة للموصول بلا خلاف.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج186/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/3-10).

(3) البيت للفرزدق في أبي على الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص400) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج117/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج151/6) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/3) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج131/9) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص507) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج565/15) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج645/2) والسيوطي، همع الهوامع (ج334/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج810/2) ولم أقف عليه في ديوانه.

(4) [البقرة: 246].

(5) البيت لرؤبة بن العجاج في العيني، المقاصد النحوية (ج678/2) ولم أقف عليه في ديوانه وبلا نسبة في ابن جني، الخصائص (ج99/1) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص265) وابن يعيش، شرح المفصل (ج222/4) وأبي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج82/1) وابن مالك، شرح التسهيل (ج393/1) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج451/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/3) والمرادي، الجنى الداني (ص463) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج387/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج645/2) والسيوطي، المزهر (ج181/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج374/8).

ويحتمل أن تكون (عسى) صلة لـ(ذا) المراد به (الذي) على أحد محتملات (ذا) في قول الشاعر:

وَمَــاذَا عَسَـــى الْوَاشُـــونَ أَنْ يَتَحَـــدَّثُوا ... سِـــوَى أَنْ يَقُولُـــوا إِنَّنِـــي لَـــكِ عَاشِـــقُ[1]

وقول الآخر:

وَمَــاذَا عَسَـــى الحَجَّـــاجُ يَبْلُـــغُ جَهْـــدُهُ ... إِذَا نَحْـــنُ جَاوَزْنَـــا حَفِيْـــرَ زِيَـــادِ[2]

ومن منع ذلك تأول هذا السماع، وقد تأولوا قوله (قبل التي لعلي) على إضمار القول بعد (التي)، أي: قبل التي أقول لعلي، أو على إضمار خبر (لعلي) وجعل (أزورها) صلة لـ(التي)، والتقدير: قبل التي أزورها وإن شطت نواها لعلي أبلغ ذلك، وفصل بين الصلة والموصول بجملة الاعتراض التي هي: لعلي أبلغ ذلك".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ما يقع صلة الموصول في الجملة الإنشائية.

وقد اتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

---

(1) البيت لجميل بثينة في ديوانه (ص77) وابن سيده، المحكم (ج596/6) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج148/2) وابن منظور، لسان العرب (ج385/10) والزبيدي، تاج العروس (ج484/26) وبلا نسبة في الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج110/2) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج377/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/3).

(2) البيت للفرزدق في ديوانه (ص145) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص481) والعيني، المقاصد النحوية (ج688/2) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج281/1) واليوسي، زهر الأكم (ج279/2) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1234/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج646/2).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص187-188).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج137/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج645/2).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج334/1).

168-شروط الجملة الواقعة صلة

قال أبو حيان[1] : "وذكر أصحابنا شروط الجملة الواقعة صلة، فزادوا فيها أنها لا تكون تعجبية ولا مستدعية كلاماً قبلها.

أما اشتراط انتفاء كونها تعجبية فإن التعجب عندهم خبر من الأخبار يقبل التصديق والتكذيب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسنه! وعلة ذلك أن التعجب إنما يكون من خفي السبب، والصلة موضحة، فتنافيا.

وأما من يذهب إلى أن التعجب إنشاء فوجه المنع ظاهر، وذلك أن الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبدا إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز.

وفي الإفصاح: "جملة الشرط والجزاء ونعم وبئس وجملة التعجب كلها تكون صلة لـ(الذي) باتفاق إلا جملة التعجب فإن فيها خلافاً" انتهى.

وفي البسيط: "وفي التعجب والقسم من غير إضمار القول خلاف، ووجه جوازه أنهما خبر يوضحان الموصول كما يوضح الموصوف، فكما تقول: مررت برجل ما أحسنه! وبرجل لتكرمنه، كذلك تقول: مررت بالذي لتكرمنه، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾[2] أي: للذي ليبطئن".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك شروط الجملة الواقعة صلة.

وقد اتبع ناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وذهب كل من الشاطبي[4]، السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/3).

(2) [النساء: 72].

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج647/2).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج477/1-478).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج334/1-335).

169- السماع والقياس في وصل الموصول بجملتي القسم وجوابه والشرط والجزاء

قال أبو حيان[1] : "وذهب جماعة من قدماء النحويين إلى أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول؛ فلا يجوز أن تقول: جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه.

وذهبوا أيضاً إلى أنه لا يجوز الوصل بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فلا يجوز: جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه.

قال أصحابنا: وذلك جائز قياساً وسماعاً:

أما القياس فإنَّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتفي فيهما بضمير واحد كما يُكتفى في الجملة الواحدة.

وأما السماع فقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾، فـ(لَيُبَطِّئَنَّ) جواب قسم، والقسم جوابه في موضع صلة لـ(مَنْ)، التقدير: وإنَّ منكم للذي والله ليبطئنَّ.

فإن قلت: لعل (مَنْ) نكرة أي: لإنساناً ليبطئنَّ؟

فالجواب: أنَّ (مَنْ) النكرة لابد لها من صفة، والجملة إذا وقعت صفة فلابد فيها من رابط يربطها بالموصوف، فإذا ثبت في جملة القسم والجواب أنها تقع صفة فكذلك تقع صلة.

ومن السماع قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[2]، فـ(ما) موصولة في موضع خبر (إنَّ)، واللام الداخلة عليها لام (إنَّ)، و(لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) جواب القسم المحذوف، والقسم وجوابه في صلة (ما).

فإن قيل: لعل (ما) حرف زائد، وليست بموصولة؟

فالجواب: أن ذلك يؤدي إلى دخول لام التوكيد على مثلها، حتى كأنك قلت: لَلَيُوَفِّيَنَّهُمْ، وذلك لا يجوز.

وقد رد شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع هذا، وقال: "الممتنع أن تدخل اللام على اللام، فإذا فصل بينهما جاز؛ ألا ترى أن القسم أيضاً فاصل في التقدير". وقال أيضاً: "لا يمنع: (جاءني الذي والله لأضربنه) من عنده أدنى مسكة من اللغة، ثم إنَّ هذا ليس للغة فيه مجال،

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/3-15).

(2) [هود: 111].

بل هو معنى لا يصح أن يخالف فيه أحد من العقلاء لأن الفطرة السليمة تقبل مثل هذا الإخبار، وهو أن تقول: زيدٌ واللهِ لأضربنه، وكذا: زيد أقسم بالله لأضربنه، وكذا: زيدٌ إن يكرمني تَحْسُنْ حالي، وقال الشاعر:

وَأَنـــت إذا اسْـــتَدْبَرْتَهُ سَـــدَّ فَرْجَـــه   بِضَــافٍ فُوَيْــقَ الأرض لَـيْس بــأعزَلِ[1]

ومثله كثير في الكلام، ومعنى صحيح في كل لغة".

"ثم أي فرق بين الوصل والخبر؟ فكما يجوز الخبر بجملة الشرط والجواب كذلك يجوز الوصل، ولهذا إذا ارتبطت الجملتان بالفاء جاز أيضاً أن يكون الضمير في إحداهما وإن لم يكن في الأخرى؛ كإجازة أبي علي (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) على أن يكون الضمير العائد على الموصول في (يغضب)، والجملة الأولى خالية عنه، لكن لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة جاز. وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي يجيز في قوله:

إنَّ الخِلِــيطَ أَجَــدَّ البَــيْن فانْفَرَقــا[2]   ...   .

رفع (البَيْن) على أن يكون فاعلاً بـ(أَجَدَّ)، ويكون الضمير العائد على اسم (إنَّ) في (انفرقا)، وجاز لارتباطهما بالفاء" انتهى".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ما ورد بالسماع والقياس في وصل الموصول بجملتي القسم وجوابه والشرط والجزاء.

ونحا الشاطبي[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة تماماً.

---

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص78) وأبي بكر الأنباري، شرح القصائد السبع (ص91) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج3/209) وبلا نسبة في ابن سيده، المحكم (ج7/398) وابن منظور، لسان العرب (ج2/342) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/14).

(2) هذا صدر بيت لزهير بن أبي سلمى في أبي بكر الأنباري، شرح القصائد السبع (ص433) وابن الشجري، مختارات شعراء العرب (ج2/3) وعجزه :

...   .   وَعَلَّــقَ القَلْــبُ مِــنْ أســماءَ مــا عَلِقــا

وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/15) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/980).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/473-475).

170- الخلاف في أصل (الذي) و(التي)

قال ابن مالك[1] : "فمن الأسماء الذي والتي للواحد والواحدة".

وقال أبو حيان[2] : "واللام والياء في (الذي) أصلان لأنه اسم ظاهر، فلم يكن على حرف واحد كسائر الأسماء الظاهرة.

وقال الكوفيون: الاسم الذالُ وحده لأنَّ الياء تسقط في التثنية، ولو كانت أصلاً لم تسقط، ولحذفها في الشعر وتسكين الذال، واللام زيدت ليمكن النطق بالذال ساكنة، ولتدخل اللام على متحرك.

وقالوا: والجواب عما قاله الكوفيون أنه ليس بتثنية حقيقة، وحذفها في الشعر من الشذوذ لا يدل على زيادتها، وقد حذف كثير من الأصول في الشعر. والألف واللام في (الذي) زائدتان لا للتعريف، والتعريف بالصلة بدليل تعرف مَنْ وما بها إذ لا لام فيهما، ولأنهما لو حصلا التعريف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة؛ إذ جميع ما تدخل عليه لام التعريف كذلك، وَرُبَّ زائد يلزم كالفاء في: خرجتُ فإذا زيد. انتهى هذا الرد، وفيه مناقشة.

وفي البسيط ما ملخصه: "مذهب س أن أصل الذي لَذِي كعَمِي، ومذهب الفراء أن أصله (ذا) التي لاسم الإشارة". "وكذا التي أصلها عند س لَتِي، وعند الفراء تي. ومذهب السهيلي أنَّ أصل الذي ذو بمعنى صاحب". وللفراء والسهيلي تقديرات حتى صارت (الذي) في غاية الاضمحلال والتعسف، ضربنا عن كتابتها صفحاً".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك الخلاف في أصل (الذي) و(التي).

وقد اتبع المرادي[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان وتلميذه المرادي ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[4] في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج188/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج19/3-20).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص188-189).

(4) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج551/2-556).

171-الخلاف في تشديد النون مع الياء في تثنية (الذي) و(التي)

قال ابن مالك[1] : "مجوزاً تشديد نونها".

وقال أبو حيان[2] : "وأما مع الياء ففيه خلاف: مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع الياء. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وبه قرأ بعضهم في قوله ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾[3]".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف البصريين والكوفيين في تشديد النون مع الياء في تثنية (الذي) و(التي).

وقد اتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5]، والسلسيلي[6] ما ذكره أبو حيان.

وذهب ابن القيم الجوزية[7] ما نحا إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

172- حذف النون من (اللائين) و(اللاؤون)

قال ابن مالك[8] : "واللائين مطلقاً، أو جراً ونصباً، واللاؤون رفعاً".

وقال أبو حيان[9] : "ويجوز حذف النون من اللائين واللاؤون، قرأ ابن مسعود ﴿ لِلَّائِي آَلْوا مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾[10] وابن مسعود هُذَلي. وسمع الكسائي هذيلاً تقول: (هم اللاؤو صنعوا كذا). وحكي الفارسي في (الشيرازيات) عن بعض البغداديين أنه حكى: (هم اللائي فعلوا كذا)، فاستعمله بالياء في حالة الرفع محذوف النون كقراءة عبد الله".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج189/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج26/3).
(3) [فصلت: 29].
(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص190).
(5) ابن عقيل، المساعد (ج141/1).
(6) السلسيلي، شفاء العليل (ج222/1).
(7) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج142/1-143).
(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج193/1).
(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج37/3).
(10) [البقرة: 226].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حذف النون من (اللائين) و(اللاؤون).

وقد اتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان وتلميذه المرادي ما ذهب إليه الفراء[2] في هذه المسألة.

173- إعراب (ذات)

قال ابن مالك[3] : "وتاء ذات وذوات مضمومة أبداً".

وقال أبو حيان[4] : "وتثنى ذات: ذواتا في الرفع وذواتي في الجر والنصب، فتعرب كإعراب تثنية (ذات) بمعنى صاحبة... وحكى غيره إعراب (ذات) الموصولة بالحركات إعراب (ذات) بمعنى (صاحبة). ونقل لنا شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي شُهر بابن النَّحاس أنه حكى إعراب (ذوات) الموصولة إعراب (ذوات) بمعنى (صواحب)، فترفع بالضمة، وتجر وتنصب بالكسرة، قال: وهذا غريب. والأفصح في (ذات) أن لا تثنى ولا تجمع، بل تكون (ذات) للمؤنثة المفردة ومثناها ومجموعها، وأن تُبنى على الضم حالة الرفع والنصب والجر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (ذات) عند النحويين.

وقد اتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6]، وناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[8] ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص192).

(2) الفراء، كتاب فيه لغات القرآن (ص141).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج196/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج41/3).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص194).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج146/1).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج670/2).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج327/1).

174-الخلاف في وقوع (ذا) موصولة بعد (مَنْ)

قال ابن مالك[1] : "بعد استفهام بما أو مَنْ".

وقال أبو حيان[2] : "وأما بعد (مَنْ) الاستفهامية ففيه خلاف، فأكثر أصحابنا أجازوا ذلك، ومن النحويين من لا يجيز ذلك... وفي البسيط: "وقيل: لا تكون (ذا) موصولة مع (مَنْ) لأنَّ (مَنْ) تخص من يعقل، فليس فيها إبهام كما في (ما)، وإنما صارت بالرد إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت (ذا) من التخصيص إلى الإبهام، وجذبتها إلى معناها، ولا كذلك (مَنْ)، لتخصيصها، فلذلك لا تستعمل استعمالها، وإنما تستعمل حيث قال س: "وأكثر ما تستعمل في الإنكار على معنى: ما أحدٌ خيراً منك، كما تقول: مَنْ ذا أرفعُ من الخليفة"، قال تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾[3]، فوصف (ذا) بـ(الذي)، ولم يرد أن يشير إلى إنسان قد عُرِفَ فَضْلُه على المسؤول، ولو أردتَ ذلك لنصبت" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في وقوع (ذا) موصولة بعد (مَنْ).

وقد اتبع المرادي[4] ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

175-الخلاف في استعمال أسماء الإشارة موصولات

قال أبو حيان[6] : "ولا يجوز عند البصريين أن يستعمل اسم الإشارة موصولاً إلا (ذا)، إمَّا بانفرادها وإمَّا مركبة مع (ما) وزعم الكوفيون أنَّ أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات، ومن ذلك عندهم ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾[7] فـ(تلك) عندهم موصول، و(بيمينك) صلته، كأنه قيل: وما التي بيمينك؟ وقال الشاعر:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج196/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج42/3-44).

(3) [البقرة: 255].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص195).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج327/1-329).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج49/3-50).

(7) [طه: 17].

عَـــدَسْ مـــا لِعَبّـــادٍ عَلَيْـــكِ إمَـــارَةٌ   أَمِنْـــتِ وَهَـــذَا تَحْمِلِـــيَن طَلِيـــقُ[1]

كأنه قال: والذي تَحْمِلِيَن.

ولا حجة في هذا لأنه يتخرج على أن يكون (بيمينك) متعلقاً بما في (تلك) من معنى الإشارة؛ لأن المعنى: وما المشار إليها بيمينك؟ أو حالاً من المشار إليه، أو متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان، كأنه قال: أعني بيمينك. وعلى أن يكون (تَحْمِلِيَن) في موضع الحال، أي: وهذا محمولاً لك طليق، أو في موضع خبر لـ(هذا)، و(طليق) خبر ثان كقولهم: هذا حُلْوٌ حَامِضٌ، و:

... ... فَهُـوَ يَقْظَـانُ هَـاجِعُ[2]

وهذه تخاريج ابن عصفور. والبصريون حملوا (بيمينك) و(تَحْمِلِيَن) على الحال. وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "تقديره (أعني بيمينك) بعيدٌ، ولا يتعدى أعني بالباء، فهو تقدير ضعيف جداً، فلا ينبغي أن يُعَوَّل عليه، فالحال أشبه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في استعمال أسماء الإشارة موصولات.

---

(1) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه (ق1/40 ص170) والبندنيجي، التقفية (ص465) والمفضل، الفاخر (ص282) وكراع النمل، المنتخب (ج655/1) والطبري، جامع البيان (ج292/18) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج645/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج111/3) والأزهري، تهذيب اللغة (ج42/2) والجوهري، الصحاح (ج947/3) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج174/1) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج47/2) وابن منظور، لسان العرب (ج47/6) والدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج158/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج38/1).

(2) هذا جزء بيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه (ص105) والمفضل، أمثال العرب (ص19) والجاحظ، البرصان (ص529) وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج379/1) والعوفي، الدلائل في غريب الحديث (ج91/1) والعسكري، المصون في الأدب (ص74) والأفطسي، المجموع اللفيف (ص456) والميداني، مجمع الأمثال (ج226/1) والزمخشري، المستقصى (ج61/1) وابن الصيرفي، المختار من شعر شعراء الأندلس (ص58) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص90) والعيني، المقاصد النحوية (ج44/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج292/4) والبيت :

يَنَـــامُ بإِحْـــدَى مُقْلَتَيْـــهِ ويَتَّقِـــي   بِـــأُخْرَى الأَعَـــادِي فَهُـــوَ يَقْظَـــانُ هَـــاجِعُ

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق النحويون أمثال الشاطبي[3]، وخالد الأزهري[4]، والسيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان واختاره في هذه المسألة. إلا أنَّ الشاطبي[6] ذكر العذر الذي قدمه البصريون في هذا المقام مُفنداً رأيهم ببيان حجتهم، فيقول : "واعتذر البصريون عن حذف الضمير بأنه قد يجوز حذفه من الخبر والصفة والحال، والذي دعاهم إلى هذا التأويل الهرب من إثبات ما لم يثبت في كلام العرب، فالصحيح ما ذهب إليه البصريون والناظم، حين اشترط في وقوعها موصولة أن تقع بعد (ما) أو (مَنْ)".

176- الخلاف في استعمال الأسماء المعرفة بأل والنكرة موصولة

قال ابن مالك[7] : "وبمعنى الذي وفروعه (الألف واللام) خلافاً للمازني".

وقال أبو حيان[8] : "وزعم الكوفيون أن الأسماء المعرفة بأل كلها يجوز أن تستعمل موصولة، واستدلوا علي جواز ذلك بقول الشاعر:

لَعَمْـــرِي لأَنْـــتَ البَيْـــتُ أُكْـــرِمَ أَهْلَـــهُ   وَأَقْعُـــدُ فِـــي أَفْيَائِـــهِ بِالأَصَـــائِلِ[9]

فـ(البَيْتُ) خبر أنت، و(أُكْرِمَ) صلة لـ(البَيْتُ)، كأنه قال: لأنت الذي أُكْرِمُ أَهْلَهُ، أي: البَيْتُ الذي أُكْرِمَ أَهْلَهُ. وزعموا أن النكرة توصل نحو: هذا رَجُلٌ ضربته، فـ(ضربتُه) –عندهم– صلة (رَجُل). وكذلك إذا أضفت نكرة إلي نكرة يجوز أن تصلهما وأن تصل أيهما شئت، فتقول

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص195).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/677-678).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/461-462).

(4) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/165-166).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/327-328).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج1/462).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/196).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/69-70).

(9) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ق9/12 ص86) وقطرب، الأزمنة وتلبية الجاهلية (ص65) وابن المثنى، مجاز القرآن (ص239) والمبرد، الكامل (ج3/54) والطبري، جامع البيان (ج16/405) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/185) وابن فارس، مجمل اللغة (ج1/98) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج3/235) وابن منظور، لسان العرب (ج11/16) والزبيدي، تاج العروس (ج27/449).

(هذه دارُ رَجُلٍ دخلتُ) إن وصلت الأُولى، و(هذه دارُ رَجُلٍ أكرمتُ) إنْ وصلت الثانية، و(هذه دارُ رَجُلٍ أكرمتُ دخلتُ) إنْ وصلتهما.

وفي البسيط: "وقد جعلوا – يعني الكوفيين– النكرة موصولة كالمعرفة، لكنَّ صلتها تجري صفة عليها، فتقول: أنت رجلٌ يأكل طعامنا. وخالفوا هذا، فجوزوا فيه تقديم معمول الصلة، فتقول (أنت طعامنا رجلٌ يأكل) لاستقلال النكرة بنفسها" انتهي.

وكذلك أجازوا وصل النكرة إذا أضيفت إلي معرفة، نحو قولك: هذه دارُ زيد بالبصرة، فـ(بالبصرة) صلة (دار) إذا كانت له دارٌ بالبصرة ودارٌ بغيرها. وجعلوا من ذلك قول الشاعر:

يَـــا دَارَ مَيَّـــةَ بالْعَلْيَـــاءِ فَالسَّـــنَدِ[1] ... ...

وهذا كله لا يجوز عند البصريين.

وهذه المواضع التي استدلوا بها حملها البصريون علي غير ذلك. أما (لَأنْتَ البَيْتُ أُكْرِمَ أَهْلَهُ) فَخُرِجَ على حذف صفة، وجعل (أُكْرِمَ) خبراً ثانياً، التقدير: لَأنْتَ البَيْتُ المَحْبُوبُ عِنْدِي أُكْرِمَ أَهْلَهُ. وأما ما جاء بعد النكرة فهو عند البصريين صفة لا صلة. وأما (هذه دارُ زيد بالبصرة) فـ(بالبصرة) في موضع الحال. وكذلك (يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ) بالعلياء: في موضع حال من المنادى على مذهب من يُجيز الحال من المنادى. وأمَّا على مذهب مَنْ لا يُجيزه فمتعلق بإضمار فعلٍ على جهة البيان، التقدير: أعني بالعلياء. كما كان (لَكَ) بعد (سَقياً) من قولهم (سَقياً لَكَ) متعلقاً بإضمار فعل تقديره: لك أعني".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في استعمال الأسماء المعرفة بأل والنكرة موصولة.

وقد اتبع المرادي[2] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص9) وسيبويه، الكتاب (ج321/2) وابن ولاد، المقصور والممدود (ص83) أبو سعيد السيرافي، وشرح كتاب سيبويه (ج65/3) والمطرزي، المغرب (ص17) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج117/3) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج126/5) والعيني، المقاصد النحوية (ج1791/4) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج5/4) وعجزه :

... ... أَقْـــوَتْ وَطَـــالَ عَلَيْهَـــا سَـــالِفُ الأَبَـــدِ

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص200).

وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة هو المتداول عند النحويين أمثال أبي البركات الأنباري[1]، وخالد الأزهري[2]، والسيوطي[3]، وعبد القادر البغدادي[4].

177-من شروط جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل

قال ابن مالك[5] : "ويجوز حذف عائد غير الألف واللام إن كان متصلاً منصوباً بفعل".

وقال أبو حيان[6] : "وأغفل المصنف شرطين في جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل:

أحدهما أن يكون الضمير متعين الربط به، نحو: جاءني الذي ضربته. فإن لم يتعين للربط لم يجز حذفه، نحو: جاءني الذي ضربته في داره، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي ضربت في داره؛ لأنه لا يدري أهو المضروب أم غيره.

الثاني أن يكون الفعل تاماً، فإن كان ناقصاً لم يجز حذف الضمير المنصوب، تقول: جاءني الذي ليسه زيدٌ، ولا يجوز: ليس زيد، وكلما طالت الصلة كان الحذف أحسن، نحو: جاءني الذي ظننت قائماً، وجاءني الذي أعلمتُ بكراً منطلقاً، أي: ظننته قائماً، وأعلمته بكراً منطلقاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرطين من شروط جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل.

وقد اتبع المرادي[7]، والسلسيلي[8] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج594/2-597).
(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج166/1).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج331/1).
(4) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج484/5-485).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج203/1).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج74/3).
(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص200).
(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج230/1-231).

وأكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور[1] في هذه المسألة.

178-الخلاف في توكيد ونسق حذف الضمير المنصوب بشروطه

قال أبو حيان[2] : "وإذا حذفت هذا الضمير المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف، مثاله: جاءني الذي ضربتُ نفسَه، وجاءني الذي ضربتُ وعمراً، تريد: ضربتُه نفسَه، وضربتُه وعمراً، فأجاز ذلك الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر أصحابه، واختُلف عن الفراء في ذلك. واتفقوا علي جواز مجيء الحال من الراجع المحذوف إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير، واختلفوا إذا كانت في التقدير مقدمة عليه، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في توكيد ونسق حذف الضمير المنصوب بشروطه.

وقد اتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذهب إليه أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

179-شروط جواز حذف العائد المجرور بحرف الجر والضمير منه

قال ابن مالك[6] : "أو بحرف جُرّ بمثله معنى ومُتَعَلِقاً الموصول أو موصوف به".

وقال أبو حيان[7] : "ولم يستوف المصنف ما يجوز حذف حرف الجر والضمير منه إذ ذكر الموصول والموصوف بالموصول، وترك قسماً آخر، وهو أن يكون الحرف دخل على

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل (ج128/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج74/3).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص201).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج696/2-697).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج350/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج203/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج80/3-81).

المضاف للموصول، فإنَّ حكمه حكم الموصول والموصوف بالموصول، مثاله: مررت بغلام الذي مررت به، فيجوز حذف (به) في هذه المسألة.

ونقصه شروط أُخَر في المسألة:

أحدهما أن لا يكون الضمير وحرف الجر في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله، فإنه إذ ذاك لا يجوز الحذف وإن استوفى الشروط التي ذكرها المصنف، مثاله: مررت بالذي مُرَّ به، وغَضبتُ على الذي غُضب عليه، لا يجوز حذف (به) ولا حذف (عليه) لأنه في موضع رفع.

الثاني: أن لا يكون ثَمَّ ضمير آخر يصلح للربط، نحو: مررت بالذي مررت به في داره، فلا يجوز حذفه.

الثالث: أن لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور، نحو: مررت بالذي ما مررت إلا به، ومررت بالذي إنما مررت به".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز حذف العائد المجرور بحرف الجر والضمير منه.

وقد اتبع المرادي[1] ما ذكره شيخه أبي حيان.

ووافق خالد الأزهري[2] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

180- الخلاف في الضمير العائد أهو منصوب أم مجرور؟

قال ابن مالك[3] : "قد يحذف منصوب صلة الألف واللام".

وقال أبو حيان[4] : "وهذا على خلاف في هذا الضمير أهو منصوب أو مجرور: فمذهب الأخفش أنه منصوب، ومذهب الجرمي والمازني أنه مجرور، ومذهب الفراء أنه يجوز أن يكون منصوباً وأن يكون مجروراً، ومذهب س اعتباره بالظاهر، فحيث جاز في الظاهر النصب والخفض جاز في الضمير مثل ذلك، نحو: جاء الضاربا زيداً، ويجوز: الضاربا زيد،

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص202).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج350/1).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج178/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/3).

فإذا قلت (الضارباهُما غلامُك الزيدان) جاز أن يكون (هما) في موضع نصب وفي موضع جر، وحيث وجب في الظاهر النصب وجب في الضمير، نحو: جاء الضاربُ زيداً، فإذا قلت (الضاربُه زيدٌ غلامُك) فالضمير في موضع نصب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الضمير العائد أهو منصوب أم مجرور؟.

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان.

وذهب السيوطي[3] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

181-شروط جواز حذف المبتدأ العائد في (الذي)

قال ابن مالك[4] : "ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفاً" .

وقال أبو حيان[5] : "وقد نقص المصنف في جواز حذف هذا المبتدأ شروط:

أحدها: أن لا يكون معطوفاً على غيره، فإنه إن كان معطوفاً على غيره لم يجز حذفه، نحو: جاءني الذي زيدٌ وهو منطلقان.

الثاني: أن لا يكون معطوفاً عليه غيره، نحو: جاءني الذي هو وزيدٌ فاضلان. وفي هذا خلاف للفراء، أجاز حذفه، فتقول: جاءني الذي وزيد فاضلان، ولم يسمع من كلامهم، ولئلا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً.

الثالث: أن لا يكون محصوراً، نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو.

الرابع: أن لا يكون في معنى المحصور، نحو: جاءني الذي إنما في الدار هو.

الخامس: أن لا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو قائم.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص202-203).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج149/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج345/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج204/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج87/3-88).

السادس: أن لا يكون بعد (لولا) نحو: جاءني الذي لولا هو لقمتُ.

ومع حصول هذه الشروط فقال بعض أصحابنا: إنَّ حذفه في غير أيّ قليل. هذا حكم الضمير المشتمل عليه الصلة إذا كان أحدَ جُزْأَيْهَا أو معمولاً لها.

فإن كان بعض معمول الصلة حذفت المعمول، فينحذف الضمير بحذفه، فتقول: أين الرجل الذي قلت؟ وأين الرجل الذي زعمت؟ تريد: أين الرجل الذي قلت إنه يأتي، أو زعمت أنه يأتي، أو نحو ذلك مما يكون المعنى عليه، قال تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[1] أي: تزعمون أنهم شركائي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز حذف المبتدأ العائد في (الذي).

وقد اتبع المرادي[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأكد السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان، وتلميذه المرادي في هذه المسألة في جميع الشروط ما عدا الشرط السادس لقد انفرد به أبو حيان، وتلميذه المرادي.

182- الخلاف في الجمع بين الحملين

قال ابن مالك[4] : "ودون التشبيه يجوز الأمران إن وُجد ضميران".

وقال أبو حيان[5] : "وقد أطلق المصنف في هذه المسألة، وفيها تفصيل، وذلك أنه إما أن تفصل بين الحملين أو لا تفصل، فإن فصلت جاز ذلك باتفاق، وإن لم تفصل بين الحملين فلا يجوز الجمع بين الحملين عند الكوفيين، فلا يجوز عندهم: أنا الذي قمت وخرج. وأجاز البصريون ذلك، ولا يجعلون للفصل تأثيراً والسماع إنما جاء فيما فيه فصل بين الحملين كالأبيات التي استشهدنا بها على مجيء الحملين".

(1) [الأنعام: 22].

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص203-204).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج346/1-348).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج209/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج103/3-104).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في الجمع بين الحملين.

قد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] شيخهما أبي حيان فيما ذهب إليه.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور[3] في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي[4] في ذلك أيضاً.

183-أقسام (ما) التي تجري مجرى الصفة

قال ابن مالك[5] : "واختلف في (ما) من نحو قولهم: (لأمرٍ مَا جَدَعَ قَصِيْرٌ أَنْفَه)، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحل. وقال قوم: هي اسم موصوف به"

وقال أبو حيان[6] : "ولم يذكر أصحابنا خلافاً في أنَّ (ما) تكون صفة. قال الأستاذ أبو محمد بن السيد: "ومنها (ما) التي تجري مجرى الصفة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل به، كنحو ما أنشد سيبويه:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[7]

أي: السيد إنما يسود لأمر عظيم يوجب له ذلك. ومنه قول امرئ القيس:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص206).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج736/2-737).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج135/1-139).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج337/1-338).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج216/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج122/3-123).

(7) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي في ابن المثنى، مجاز القرآن (ج201/2) والعوفي، الدلائل في غريب الحديث (ج443/2) والجوهري، الصحاح (ج380/1) والزمخشري، المفصل (ص124) وابن يعيش، شرح المفصل (ج170/2) وابن منظور، لسان العرب (ج503/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج274/7).

...   .   وَحَـــــدِيثٌ مَّـــا عَلَـــى قِصَـــرِهْ[1]

أي: حديث طويل وإنْ كان قصيراً.

وقسم يراد به التحقير كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه: وهل أعطيت إلا عطية ما.

وقسم لا يراد به تحقير ولا تعظيم، ولكن يراد به التنويع، كقولك: ضربت ضرباً ما، أي: نوعاً من الضرب، وفَعَلَ فِعْلاً ما، أي: نوعاً من الفعل. ومن هذا قول العرب: (افعَلْه آثِراً ما)[2]، كأنه قال: نوعاً من الإيثار، و(آثراً) مصدر جاء على فاعل".

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "مثال كونها صفة قولك: فعلتُ هذا لأمرٍ ما، إذا قصدت التعظيم، أي: لأمر عظيم، فـ(ما) لإبهامها ضمنت معنى (عظيم)؛ لأن العرب تستعمل الإبهام في موضع التعظيم، كقوله تعالى ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[3]، وكقوله سبحانه ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[4]، ومن كلامهم (لأمرٍ مَا جَدَعَ قَصِيْرٌ أنْفَه). ومن ذلك أيضاً قوله:

...   .   لِأَمْـــرٍ مَـــا يُسَـــوَّدُ مَـــنْ يَسُـــودُ

أي: لأمر عظيم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أقسام (ما) التي تجري مجرى الصفة.

وقد اتبع المرادي[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره شيخهما أبو حيان.

---

(1) هذا عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص101) وابن قتيبة، الجراثيم (ج380/1) والجوهري، الصحاح (ج2561/6) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج68/6) والحميري، شمس العلوم (ج6991/10) والزمخشري، الكشاف (ج75/4) وابن منظور، لسان العرب (ج485/15) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج127/4) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج223/1) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج463/1) وصدره:

وَحَـــــدِيثُ الرَّكْـــــبِ يَـــــوْمَ هُنَـــــا   ...   .

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج272/1) وأبي بكر بن الأنباري، الزاهر (ج285/1) وابن سيده، المحكم (ج176/10) وابن سيده، المخصص (ج42/4) وابن منظور، لسان العرب (ج9/4).

(3) [طه: 78].

(4) [الحاقة: 1-2].

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص209-210).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج696/2-697).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذاه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة.

184-من أقسام (أي) أنها موصولة ومنادى

قال ابن مالك[2] : "وتقع (أي) شرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة مذكورة غالباً، وحالاً لمعرفة".

وقال أبو حيان[3] : "ولم يذكر أصحابنا كون (أي) تقع حالاً، وإنما ذكروا لها خمسة أقسام: موصولة، وشرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة، ومنادى".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك قسمين من أقسام (أي) وهما: أنها تكون موصولة ومنادى.

وأقرَّ الشاطبي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في أقسام (أي) تماماً.

185-(أي) مضافة إلى المفرد المعرفة جنساً أو معطوفاً عليه غيره بالواو

قال ابن مالك[5] : "وحالاً لمعرفة".

وقال أبو حيان[6] : "ونقص المصنف أن تكون (أي) مضافة إلى المفرد المعرفة جنساً أو معطوفاً عليه غيره بالواو، مثاله: أيُّ الدينارِ دينارُك؟ وأيُّ البعيرِ بعيرُك؟ ومثال المعطوف: أي زيدٍ وعمرو وجعفرٍ قام؟".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (أي) مضافة إلى المفرد المعرفة جنساً أو معطوفاً عليه غيره بالواو.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج354/1).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج220/1).
(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج142/3).
(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج119/4).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج220/1).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج146/3).

ووافق ناظر الجيش[1] شيخه أبا حيان فيما ذهب إليه.

وذهب أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش إلى ما ذكره ابن الأثير[2] في هذه المسألة.

186-وجوه تخريج ما تقدمت فيه الصلة على الموصول في الألف واللام

قال ابن مالك[3] : "ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها كقوله تعالى ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[4]... أي: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين".

وقال أبو حيان[5] : "فأما ما ظاهره أن يعمل فيه متقدماً ما كان صلة للألف واللام ففي تخريجه وجوه:

أحدها: أنَّ هذا من الاتساع في الظروف والمجرورات، فإنَّها قد جاز فيها أشياء لا تجوز في غيرها، واختاره شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع.

والثاني: أنَّ (أل) ليست موصولة، وإنما هي للتعريف؛ ألا ترى أنك تقول: نِعْمَ القَائِمُ زَيْدٌ، ولا يجوز: نعم الذي قامَ زيدٌ، فإنما هو بمنزلة: نِعْمَ الرجلُ زَيْدٌ، وهو مذهب المازني في (أل) أنها للتعريف، وإلى هذا الوجه مال المبرد.

والثالث: أنه يتعلق بإضمار فعل تقديره: أعني فيه من الزاهدين، ويكون الخبر هو (من الزاهدين)، وكذلك باقيها. ورُوي هذا التخريج عن المبرد أيضاً. ويُعبرون عن هذا بالتبيين، وليس الجار والمجرور داخلاً في الصلة، بل هو على جهة البيان كـ(لك) بعد (سَقْياً)".

وقال ناظر الجيش[6] : "وكان شيخي برهان الدين إبراهيم الرشيدي رحمه الله تعالى يقول: "لو قيل: إنَّ الجار والمجرور في ذلك متعلق بما تعلّق به حرف الجر الداخل على الموصول لكان قولٌ، والتقدير: كانوا كائنين فيه من الزاهدين وأنا كائن على ذلكم من الشّاهدين".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج753/2).

(2) ابن الأثير، البديع (ج221/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج237/1).

(4) [يوسف: 20].

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج176/3-177).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج794/2).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه تخريج ما تقدمت فيه الصلة على الموصول في الألف واللام.

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره شيخهما أبي حيان، ولكن أضاف ناظر الجيش تخريجاً آخراً.

ويؤكد أبو حيان وتلميذيه المرادي، وناظر الجيش ما ذهب إليه المبرد[3] في هذه المسألة.

الباب العاشر : اسم الإشارة

187-حد اسم الإشارة

قال ابن مالك[4] : "وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه".

وقال أبو حيان[5] : "وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة: اسم الإشارة هو الموضوع لمعين في حال الإشارة. فـ(الموضوع لمعين) جنس يشمل المعارف، و(في حال الإشارة) فصل يُخرج سائر المعارف، ويخص اسم الإشارة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد اسم الإشارة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص222).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج793/2-794).

(3) المبرد، الكامل (ج34/1).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص39).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج181/3).

188- الخلاف في ألف (ذا)

قال ابن مالك[1] : "(ذا)".

وقال أبو حيان[2] : "وألفه منقلبة عن أصل عند البصريين، وزعم الكوفيون أن الألف زائدة، ووافقهم السهيلي على ذلك، واحتجوا بقولهم في التثنية (ذان)، فالألف والنون هي للتثنية، فلم يبق سوى الذال.

وأجيبوا عن هذا بأنها ليست تثنية، بل هي صيغة موضوعة للتثنية. والدليل على ذلك عدم تنكيرها، ولو سلمنا أنها تثنية حقيقة لقلنا: سقطت الألف الأولى لالتقاء الساكنين، ولأنه قد عوض من الذاهب تشديد النون، فكأنه لم يذهب.

ورُدَّ مذهب الكوفيين بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد.

واختلف البصريون في ألف (ذا)، فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء، فالعين واللام المحذوفة ياءان، وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم: الألف منقلبة عن واو وجعلوه من باب طَوَيْتُ.

واحتج البصريون على أنها منقلبة عن أصل بقولهم في التصغير ذَيّا، وأصله عندهم: ذَيَيَّا، فقد انقلبت الألف ياء، وأُعيدت لام الكلمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير على ما قُرِّر في باب التصغير.

ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ (ذا) ثنائي الوضع نحو (ما)، وأن الألف أصل بنفسها، وليست منقلبة عن شيء؛ إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف واحد أو على حرفين، لكان قد ذهب مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى. وهذا الذي قدرنا أن لو قيل به وقفت عليه بعد ذلك للسيرافي، قال: ذا على حرفين كـ(ما)، فلما صغروا ألحقوا ياء ليتم التصغير، وكانت ياءً لأنها أكثر ما تلحق.

وذكر الخشني في شرحه كتاب س أنَّ (ذا) لا يطلب له وزن ولا أصل، كما لا يُطلب للحروف، وأنَّ قوماً ذهبوا إلى ذلك، فالألف أصل على قول هؤلاء، كما هي أصل في (ما) و(لا)، قال: إلا أنه لما كان اسماً يُثنى ويُجمع ويُحقر وجب أن يغلب عليها حكم الاسمية، وأن

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج181/3-183).

يطلب أصلها ووزنها، فنقول: هو اسم على حرفين، وأقل ما يكون الاسم على ثلاثة أحرف، فالساقط حرف، والأظهر أن يكون اللام، وأن يكون ياء لأن الياء تغلب على اللام، والواو على العين، إلا أن الإمالة سُمعت فيه، فوجب أن يكون ياءً، على أنه قد تُمال ذوات الواو، فمن جعل الألف منقلبة عن ياء لم يُجز في اللام أن تكون واواً؛ لأن مثل حَيوت غير موجود في الكلام إلا على مذهب أبي عثمان.

ثم هذه الألف تحتمل أن تكون العين، وأن تكون اللام: فمن قال هي العين قال: لأن الإعلال يسبق إلى اللام، فهي أحق بالحذف من العين. ومن قال الياء فيه هي العين قال: حكم اللام أن تكون ساكنة نحو ذَيْ، فلا يجب قلبها ألفا، فلما وجدنا هذه الألف استدللنا على أنها منقلبة عن حرف متحرك، وهي العين، إلا أن الذي يقول إنها اللام قلبت وإن كانت ساكنة لما دخل هذه الكلمة من الإعلال لم يبالوا بقلبها ألفاً وإن كانت ساكنة، كما قلبوها ساكنة في ياجَلُ وطائي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في ألف (ذا).

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان وتلاميذه ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[4] في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي[5] أيضاً.

189-ما يشار للواحد المذكر القريب

قال ابن مالك[6] : "وهو في القرب مفرداً مذكراً (ذا)".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص224).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج182/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج796/2-797).

(4) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج551/2-556).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج294/1-295).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/1).

وقال أبو حيان[1] : "ولم يستوف المصنف ما يشار به للواحد المذكر القريب، إذ يقال فيه (ذاءِ) بهمزة مكسورة بعد الألف، و(ذائهِ) بهمزة بعد ألف وهاء تليها مكسورة، قال الراجز:

هـــا ذائِــــهِ الــــدِّفْترُ خَيْـــرُ دِفْتَـــرِ [2]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما توجبه (ذا) من الإشارة إلى الواحد المذكر القريب. وقد اتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق كل من خالد الأزهري[5]، والسيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذيه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة. لكنهما زادا وجهاً آخراً يُشار به للقريب، وهو (ذاؤه) بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة[7].

وكذلك أضاف خالد الأزهري[8] تعليلاً يوضح سبب تحريك الهاء فيما سبق، فيقول: "وفي كتاب أبو الحسن الهيثم إنما حركت الهاء فيهما للضرورة".

190-شواهد على ألفاظ الإشارة التي للتأنيث

قال ابن مالك[9] : "ثم (تِلْكَ) و(تَلْكَ) و(تِيْلِكَ) و(تَالِكَ)".

وقال أبو حيان[10] : "و(تِلْكَ) بكسر التاء هي الأفصح، وأما (تَلْكَ) بفتحها فحكاها هشام، و(تِيْلِكَ) أنشد الفراء:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج184/3).

(2) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج184/3).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص224).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج796/2).

(5) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج142/1).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج295/1).

(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج142/1) وانظر: السيوطي، همع الهوامع (ج294/1).

(8) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج142/1).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/1).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج184/3-185).

فأيَّـــــةُ تِيْلَـــــكَ الـــــدِّمَنُ الخَـــــوالِي عَجْبـــــتُ مَنـــــازلاً لـــــو تَنْطِقِينَـــــا[1]

و(تَالِكَ) أنشد الفراء للقطامي:

تَعَلَّـــــمْ أَنَّ بَعْـــــدَ الْغَـــــيِّ رُشْـــــداً وَأَنَّ لِـــــذَلِكَ الْغَـــــيِّ انْقِشَـــــاعَا[2]

وأنشد غيره:

إِلَـــى الجُـــودِيِّ حَتَّـــى صَـــارَ حِجْـــراً وَحَـــانَ لِتَالِـــكِ الغُمَـــرِ انْحسَـــارُ[3]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد على ألفاظ الإشارة التي للتأنيث.

واتبع المرادي[4] ما ذكره شيخه أبي حيان.

ووافق أبو حيان وتلميذه المرادي ما ذكره ابن الصائغ[5] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[6] أيضاً.

(1) البيت بلا نسبة في أبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج338/2) والصغاني، الشوارد (ص205) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (185/3).

(2) البيت للقطامي في ديوانه (ق2 ص35) والبندنيجي، التقفية (ص416) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج338/2) والأزهري، تهذيب اللغة (ج29/15) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج335/2) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج54/2) وابن منظور، لسان العرب (ج454/15) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج185/3) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج34/2) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج342/2).

(3) البيت للقطامي في ديوانه (ق22 ص144) وابن منظور، لسان العرب (ج30/5) والزبيدي، تاج العروس (ج261/13) وبلا نسبة في ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج791/2) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج541/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج185/3).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص225).

(5) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج791/2).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج295/1).

191-مذهب البصريين في تشديد النون مع الألف عند التثنية نحو (ذان) و(تان)

قال ابن مالك[1] : "مجوزاً تشديد نونها".

وقال أبو حيان[2] : "وظاهر كلام المصنف تجويز تشديد النون مطلقاً، أعني في الرفع والنصب والجر، وهذا هو مذهب الكوفيين.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة، ولا يجوز مع الياء، فتقول: ذانِّ وتانِّ، ولا يجوز: ذَيْنِّ ولا تَيْنِّ بالتشديد".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب البصريين في تشديد النون مع الألف عند التثنية نحو (ذان) و(تان).

وقد اتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4] ما ذكره أبو حيان.

ويؤكد أبو حيان وتلميذيه المرادي، وابن عقيل ما ذهب إليه الأبذي[5] في ذكر مذهب البصريين فيما يخص هذه المسألة. مُضيفاً ما ينبغي جوزاه عند البصريين، فيقول: "وإنما ينبغي أن يقال: فذَيْنَك، أو يلتزم الإبدال كراهة الجمع بين ساكنين وليس الأول حرف مد ولين".

192-ما يقال في الحالة البُعدى نحو (تانيك)

قال ابن مالك[6] : "وتليها الكاف وحدها في غير القرب".

وقال أبو حيان[7] : "وقد يقال ذانِيك: ظاهر كلام المصنف أنه في الحالة الوُسطى والحالة البُعدى تقول: ذانِك وتانِك وذانِّك وتانِّك وذانِيك.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج186/3).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص225).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج183/1).
(5) الأبذي، شرح الجزولية (ج585/1).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/1).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج186/3).

وأصحابنا يقولون في الحالة الوُسطى: ذانِك وتانِك بالنون خفيفة، وفي الحالة البُعدى: ذانّك وتانّك، وذانِيك وتانِيك بإبدال إحدى النونين ياء. ولم يذكر المصنف تانِيك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يقال في الحالة البُعدى نحو (تانيك).

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3] ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان وتلاميذه ما ذهب إليه الأبذي[4] فيما جاء نحو (تانيك) دلالة على الحالة البُعدى. مُضيفاً أنه لا يجوز أن يقال: (تِيْنِّك) بالتشديد في حالتي النصب والجر إلا عند الكوفيين فإنه يجوز ذلك عندهم، وإنما يجوز فيها أن يقال: (تَيْنِك) بإبدال إحدى النونين ياء.

193-سؤال في النون المزيدة نحو (هذانِّ) أهي النون الأولى أم الثانية؟

قال ابن مالك[5] : "ويبطل هذا القول جواز التشديد في نون (ذين وتين)، بل التشديد جابر لما فات من بقاء الألف التي حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور. ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون (اللذين واللتين) ليكون جابراً لما فات من بقاء ياء (الذي والتي)، كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى".

وقال أبو حيان[6] : "وسألني شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي -رحمه الله- عن قولهم (هذانِّ) بالتشديد: ما النون المزيدة؟ قلت له: الأولى. قال: قال الفارسي في التذكرة: هي الثانية لئلا يفصل بين ألف التثنية ونونها، ولا يُفصل بينهما. قلت له: يَكْثُر العمل في ذلك لأنَّا نكون زدنا نوناً متحركة، ثم أسكنَّا الأولى، وأدغمنا، أو زدناها ساكنة، ثم أسكنَّا الأولى، وأدغمنَّا، فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وعلى ما ذكرته نكون زدنا نوناً ساكنة، وأدغمنا فقط، فهذا أولى عندي لقلة العمل ثم ظهر لي

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص225).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/183).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/256).

(4) الأبذي، شرح الجزولية (ج1/587).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/240-241).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/187-188).

تقوية هذا الذي ذكرته بأن الألف والنون ليستا متلازمتين، فيكره الفصل بينهما؛ ألا ترى إلى انفكاكها منها بالحذف في الإضافة وتقصير الصلة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سؤالاً مفيداً دار بينه وبين شيخه بهاء الدين بن النحاس فيما يخص النون المزيدة نحو (هذانِّ) أهي النون الأولى أم الثانية؟.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره شيخه أبي حيان إلا أنه رجح المسألة بقوله: "والأظهر ما قاله الفارسي للعلة التي ذكرناها، وأما كثرة العمل فلا يضر، وليس ذلك بمانع".

ووافق الصبان[2] ما ذهب إليه أبو حيان تماماً في مضمون هذه المسألة.

194-لغات كاف الخطاب المتصل باسم الإشارة

قال ابن مالك[3] : "وقد يغني ذلك عن ذلكم".

وقال أبو حيان[4] : " وما ذكره المصنف من أن الكاف المذكورة تغني عن الكاف والميم وليس مختصاً إغناؤها بذلك، بل لغة للعرب يكتفون في خطاب المثنى والمجموع والمؤنث بخطاب المفرد المذكر إذا كان مع اسم الإشارة. قال الزجاجي: "كاف الخطاب قد تجيء في مثل هذا موحدة في الاثنين والجمع، تترك على أصل الخطاب".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك لغات كاف الخطاب المتصل باسم الإشارة.

وقد اتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6] ما ذكره شيخهما أبي حيان.

وذهب السيوطي[7] مذهب أبي حيان وتلميذيه المرادي، وابن عقيل في هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج800/2).

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج215/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج244/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج200/3-201).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص228-229).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج189/1).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج296/1).

195-وجه إعراب (ثَمَّ)

قال ابن مالك[1] : "ويشار إلى المكان بـ(هُنا) لازم الظرفية أو شبهها، معطى ما (لذا) من مصاحبة وتجرد. وكـ(هُنالك) (ثَمَّ)".

وقال أبو حيان[2] : "وقوله وكـ(هُنالك) (ثَمَّ) أي: أنها ظرف مكان يشار بها للبعيد منه، وتلتزم ظرفيته، وتجر بـ(مِنْ) وبـ(إلى)، فتقول: مِنْ ثَمَّ، وإلى ثَمَّ، قال تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾[3] ولا يجوز أن تعرب (ثَمَّ) في الآية مفعولاً به، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم لأن (ثَمَّ) ظرف لا يُتصرف فيه بغير ما ذكرناه من حرف الجر، وإنما مفعول (رأيت) محذوف إما اختصاراً فيكون التقدير: وإذا رأيت ثَمَّ الموعود به، أو اقتصاراً أي: وإذا وقعتْ رؤيتُك في ذلك المكان وقعتْ على نعيم ومُلْكٍ كبير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه إعراب (ثَمَّ).

وقد اتبع المرادي[4] ما ذكره شيخه أبي حيان.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه كل من الأخفش الأوسط[5]، والزجاج[6] في تخريج إعراب (ثَمَّ) تماماً.

بينما يرى الفراء[7] أنَّ (ثَمَّ) في الآية الكريمة مفعولاً به لأنَّ المعنى فيها هو: (إذا رَأيْت مَا ثمّ رَأيْت نَعِيماً).

وردَّ الزجاج[8] ما ذهب إليه الفراء، بقوله: "وهذا غلط، لأن (ما) موصولة بقوله: (ثَمَّ) على هذا التفسير. ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة، ولكن (رأيت) يتعدى في المعنى إلى (ثَمَّ)".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج250/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج210/3-211).

(3) [الإنسان: 20].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص231).

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج261/5).

(6) الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج561/2).

(7) الفراء، معاني القرآن (ج218/3) وانظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج53/15).

(8) الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج561/2).

الباب الحادي عشر : المعرف بالأداة

196-مذهب جمهور النحاة في المعرف بالأداة

قال ابن مالك[1] : "وهي (أل) لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه".

وقال أبو حيان[2] : "أحدهما: مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان وهو أن الحرف المعرف إنما هو اللام وأما الألف فهمزة وصل جيء بها وصلة للساكن فكان ينبغي أن تكسر لالتقاء الساكنين كسائر همزات الوصل، ونذكر علة فتحها... وقال الجمهور: الذي يقطع بأن الهمزة وصل أنها تُحذف عند الوصل، فتقول: مررت بالرجل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب جمهور النحاة في المعرف بالأداة.

وقد اتبع المرادي[3]، والسلسيلي[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

197-الزائد في (أل) أهو الهمزة أم الألف؟

قال ابن مالك[6] : "وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه".

وقال أبو حيان[7] : "وفي البسيط: "واختُلف فيها على القول بزيادتها هل هي همزة أو ألف؟

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج253/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج218/3-222).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص233).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج265/1).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج306/1-307).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج253/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج229/3).

فقيل: هي همزة، ولذلك إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لم تحرك للاعتماد على همزة الاستفهام، فلزم إثباتها فرقاً بين الاستفهام والخبر، فثبتت ساكنة فأبدلوها ألفاً على قياس البدل.

وقيل: هي ألف فتثبت مع ألف الاستفهام من غير بدل، لأنه لا حاجة إلى تحريكها لتصير همزة". و"آلة التعريف قيل هي الألف واللام معاً". "وقال المحققون: إنها اللام خاصة" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يكون زائداً أهو الهمزة أم الألف؟.

ووافق الشاطبي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

198- الشروط التي تكون فيها (أل) للحضور

قال ابن مالك[2] : "فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي أو علمي".

وقال أبو حيان[3] : "وذكروا أنَّ (أل) للحضور تكون في أربعة مواضع:

أحدها: بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسدُ.

الثاني: أن تقع بعد أسماء الإشارة نحو: مررت بهذا الرجل.

الثالث: في النداء في نحو: يأيُّها الرجل.

والرابع: في نحو الآن والساعة وما في معناها من الزمان الحاضر.

وماعدا ما ذُكر لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك نحو قول الشاعر:

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج550/1-551).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج257/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج234/3).

فأنْــــتِ طَــــلاقٌ والطَّــــلاقُ عَزيمــــةٌ   ثَلَاثــاً وَمــنْ يَخْــرُقْ أَعَــقُّ وأَظْلَــمُ[1]

في رواية من رفع ثلاثاً إذ لا يمكن أن يريد جنس الطلاق فإنَّ جنسه ليس عزيمةً وثلاثاً فلم يبق إلا أن يريد الطلاق الواقع في الزمان الحاضر الذي ليس يعطيه قولك **(**فأنْتِ طَلاقٌ**)** كأنه قال: وطلاقي هذا عزيمة ثلاث".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك الشروط التي تكون فيها **(**أل**)** للحضور.

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

199- أقسام (أل)

قال ابن مالك[5] : "فهي عهدية، وإلا فهي جنسية".

وقال أبو حيان[6] : "وقد قسم بعض أصحابنا **(**أل**)** ستة أقسام:

الأول: أن تكون لتعريف العهد في شخص أو جنس.

الثاني: أن تكون لتعريف الحضور.

الثالث: أن تكون للغلبة.

الرابع: أن تكون للمح الصفة.

الخامس: أن تكون بمعنى الذي والتي.

---

(1) البيت بلا نسبة في أبي حيان التوحيدي، البصائر والذخائر (ج129/5) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج314/2) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج986/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج234/3) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص76) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج168/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج461/3) والكفوي، الكليات (ص969).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص238).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج826/2).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج310/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج257/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج234/3-235).

السادس: أن تكون زائدة.

فهذه أقسام لـ(أل). وعلى هذا التقسيم لا يقال: يعرض في الجنسية الحضور، ولا يقال: يعرض في العهدية الغَلَبة ولمح الصفة لأنَّ قسماً من الشيء لا يكون قسيماً له".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أقسام (أل).

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق كل من الشاطبي[3]، والسيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذيه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة.

بينما زاد الشاطبي[5] أنَّ (أل) الزائدة قسمان، هما: إما (أل) زائدة لازمة البتة، وإما (أل) زائدة اضطرارية.

وأضاف السيوطي[6] أيضاً أنَّ (أل) تكون للحقيقة.

وعموماً لقد ذكر المرادي[7] أربعة عشر قسماً لـ(أل)، ومما لم يذكره أبو حيان ومن اتبعه من النحويين في أنها تكون: "للكمال وهي نوع من الجنسية...، والتي هي عوض من الضمير، والتي هي عوض من الهمزة، والتي للتفخيم، وبقية الذي، والموصولة، وكلها عند التحقيق، راجعة إلى ثلاثة أقسام: معرفة وزائدة وموصولة".

200-دخول (أل) الجنسية على المثنى والمجموع

قال ابن مالك[8] : "وإن أفرد فباعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص238).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج826/2-827).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج553/1-558).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج309/1).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج557/1-558).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج309/1).

(7) المرادي، الجنى الداني (ص203-204).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج258/1).

وقال أبو حيان[1] : "إنما قال (وإذا أفرد) لأنَّ (أل) تدخل على المثنى وعلى المجموع وتكون فيه للجنس، فمثال دخولها على المثنى قولهم: نِعْمَ الرجلانِ الزيدانِ فأل جنسية وقد دخلت على المثنى وقال الشاعر:

فَـــإِنَّ النَّـــارَ بِـــالْعُودَيْنِ تُـــذْكَى   وَإِنَّ الْحَـــرْبَ أَوَّلُهَـــا الْكَـــلَامُ[2]

ومثال دخولها على الجمع ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[3]، وهو كثير".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ما جيء في دخول (أل) الجنسية على المثنى والمجموع.

وقد اتبع المرادي[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

وذهب ابن عادل الحنبلي[6] إلى ما قاله أبو حيان في دخول (أل) على المثنى فقط بينما دخولها على الجمع هذا ما انفرد به أبو حيان.

201-مذهب بعض النحويين في عدم زيادة (أل) في الحال

قال ابن مالك[7] : "وعروض زيادتها في الحال".

وقال أبو حيان[8] : "فزاد (أل) في الحال. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب بعض النحويين إلى أن الحال تكون معرفة ونكرة فعلى مذهب هذا لا تكون (أل) زائدة في الحال".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج235/3-236).

(2) البيت لنصر بن سيار في الجاحظ، البيان والتبيين (ج146/1) والجاحظ، رسائل الجاحظ (ج271/2) والجاحظ، البغال (ص58) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج210/1) والنحاس، عمدة الكتاب (ص39) والبكري، فصل المقال (ص233) والزمخشري، ربيع الأبرار (ج277/2) والهمذاني، الكشكول (ج277/2).

(3) [المؤمنون: 1].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص236).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج830/2).

(6) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج77/12).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك260/1

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج238/3).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أقسام مذهب بعض النحويين في عدم زيادة (أل) في الحال.

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

ويؤكد أبو حيان ما ذكره مكي بن أبي طالب[3] في هذه المسألة.

202-مثال زيادة (أل) في التمييز عند البغداديين

قال ابن مالك[4] : "وعروض زيادتها في التمييز...".

وقال أبو حيان[5] : "وحكى البغداديون: الخمسةَ العشرَ الدرهمَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مثالاً على زيادة (أل) في التمييز عند البغداديين.

وقد اتبع ابن عقيل[6] ما ذكره أبو حيان.

وما ذكره أبو حيان وتلميذه ابن عقيل هو الشائع عند النحاة أمثال ابن قتيبة[7]، وأبي البقاء العكبري[8]، لكنهما ذكرا أنَّ مثل هذا القول لا يقاس عليه أبداً.

203-مذهب الكوفيين في عدم زيادة (أل) في التمييز

قال ابن مالك[9] : "وعروض زيادتها على ما أضيف إليه تمييز...".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص237).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج830/2).

(3) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن (ج736/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج258/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج238/3).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج199/1).

(7) ابن قتيبة، أدب الكاتب (ص273).

(8) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج493/1).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج260/1).

وقال أبو حيان[1] : "وزيادتها في التمييز هو على مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجيزون تعريف التمييز، فلا تكون (أل) عندهم زائدة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب الكوفيين في عدم زيادة (أل) في التمييز.

وقد اتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

204- الخلاف في أيهما الأصل في المرفوعات أهو المبتدأ أم الفاعل؟

قال ابن مالك[4] : "وأصلها المبتدأ، أو الفاعل، أو كلاهما أصل".

وقال ناظر الجيش[5] : "واعلم أن النحاة اختلفوا في أن أصل المرفوعات ما هو على ثلاثة مذاهب:

فقيل: المبتدأ هو الأصل وما عداه فرع. وقيل الفاعل هو الأصل وما عداه فرع.

وقيل: المبتدأ والفاعل هما الأصل وما عداهما فرع عليهما، وقد أشار إليها المصنف.

قال ابن الخباز: "والصحيح أنَّ الأصل الفاعل؛ لأن عامله لفظي وهو أقوى من المبتدأ والخبر؛ لأن عاملهما معنوي، وعامله فعل أو شبهه، فهو أقوى من خبر إنَّ واسم ما، وعامله فعل حقيقي، فهو أقوى من اسم كان وأخواتها وعامله مبقي على صيغته الأصلية، فهو أقوى من الفعل الذي لم يُسم فاعله وأيضاً فعامله الموصوفُ بالصّفات المذكورة يقتضي منصوبات كثيرة يعمل فيها، وليس كذلك بقية عوامل المرفوعات".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك خلاف النحويين في أيهما الأصل في المرفوعات أهو المبتدأ أم الفاعل؟.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج239/3).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص237).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج830/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج265/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج844/2-845).

وأيد السيوطي[1] ما ذهب إليه ناظر الجيش في هذه المسألة.

205-ما تتضمنه المرفوعات

قال ابن مالك[2] : "فالرفع للعمدة، وهي: مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيه به لفظاً".

وقال أبو حيان[3] : "والذي ينبغي أن يُذهب إليه أنَّ هذه التي في العدد المعطوف أو المعطوف عليه ليست حركات إعراب، وهي شبيهة بحركات الإعراب، وحدثت عند حصول هذا التركيب العطفي. ومن قال إن الإعراب حادث عن عامل لا يمكن أن يقول في هذه إنها حركات إعراب.

وعد البصريون في المرفوعات اسم ما الحجازية والتابع لمرفوع أو لجار مجرى المرفوع، ولم يعدهما المصنف... وزاد الأعلم في وجوه الرفع بالإهمال، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾[4]، فارتفاع (إبراهيم) عنده بالإهمال من العوامل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما ينبغي أنْ تتضمنه المرفوعات عند النحويين.

وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج359/1).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج264/1).
(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج245/3-247).
(4) [الأنبياء: 60].
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج843/2).
(6) السيوطي، همع الهوامع (ج592/1).

206-أيهما الأصل والفرع في المنصوبات؟

قال ابن مالك[1] : "والنصب للفضلة، وهي: مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به".

وقال ناظر الجيش[2] : "وأما المنصوبات: فاتفقوا على أن المفاعيل الخمسة منها أصل، وما عداها فرع عليها ولم يتعرض المصنف للتنبيه على ذلك".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك ما هو أصل وفرع في المنصوبات.

207-أيهما الأصل والفرع في المجرورات؟

قال ابن مالك[3] : "والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه".

وقال ناظر الجيش[4] : "وأما المجرورات: فقد علمت أنها قسم واحد، فلا يمكن فيه دعوى فرعية، بل هو أصل لم يتفرع عليه غيره، وقد ذكر ابن الخباز أن هنا في المجرورات فرعاً، قال: وأصل الجر المضاف إليه، وينقسم إلى مجرور بحرف وإلى مجرور باسم، والأصل منهما الذي ينجرّ بحرف لا يجوز إسقاطه، نحو: مررتُ بزيدٍ، والذي ينجر بمضاف لا يجوز أن يفصل منه كقولك: غلام عمرو. والمحمول عليه الذي جُر بحرف جر زائد، كقولك: ما جاءني من أحدٍ، والّذي ينجر بمضاف يجوز أن يفصل منه، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ وَحَسَنُ الوَجْهِ، ألا ترى أنك لا تقول في الأصل مررت زيداً ولا غلام عمراً، وتقول ها هنا: مَا جَاءنِي رَجُلٌ وضَارِبٌ زيداً وَحَسَنٌ الوَجْهَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك ما هو أصل وفرع في المجرورات.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج265/1).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج845/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج265/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج845/2).

المبحث الثانـي

مسائل في المرفوعات

الباب الثاني عشر : المبتدأ

208-وجوه إعراب (سواء) عند النحويين

قال ابن مالك[1] : "ومن الإخبار باعتبار المعنى والمخبر عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[2] أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه".

وقال أبو حيان[3] : "وظاهر كلام المصنف أن (سَوَاءٌ) خبر مقدم، والجملة في موضع المبتدأ. وقد أجازوا العكس، وهو أن يكون (سَوَاءٌ) مبتدأ، والجملة في موضع الخبر. والقولان عن أبي علي الفارسي. وقال في (الإغفال): (سَوَاءٌ) مبتدأ، والجملة خبره، ولم تحتج لضمير لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل. وبه قال الزجاج.

وأجاز بعض النحويين أن يكون (سَوَاءٌ) مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر، والتقدير: استوى عندي أقمتَ أم قعدتَ، فيكون نحو قولهم (نَوْلُك أنْ تَفْعَلَ) لما كان في معنى (ينبغي)".

وقال أبو حيان[4] في مقامٍ آخر: "وللسهيلي في هذه المسألة مذهب غريب قال ما نصه: "ومما لا يجوز تقديمه باتفاق: سَوَاءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ فـ(سَوَاءٌ) مبتدأ، والجملة خبر. و(سَوَاءٌ) ليس بمبتدأ في المعنى، إذ لو كان مبتدأ لكان في الجملة عائد فالجملة إذاً ليست خبراً على الحقيقة لأن المعنى: سَوَاءٌ عليَّ القيامُ والقعودُ فالقيامُ مبتدأ معنى ولا يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر البتة، فكذلك في هذه الجملة الواقعة موقع المبتدأ الذي هو (الإنذار). هذا تفسير مذهب أبي علي ومن قال بقوله.

ولا يصح ذلك لأنك تقول: سِيَّانِ زيدٌ وعمروٌ، ولا تقول: سِيَّانِ أقمتَ أم قعدتَ، ولا: سَوَاءٌ أقمتَ أم قعدتَ حتى تقول: عليَّ أو عليهم لأنك لا تريد استواء الشيئين في صفة هي لهما، كما إذا قلت: سَوَاءٌ زيدٌ وعمروٌ إذا سويتَ بينهما في حُسْن أو قُبْح أو نحوهما وإنما المساواة في عدم المبالاة فمعنى ذلك: لا أبالي أكان هذا أم هذا فقد عاد معنى المساواة إلى فعل القلب، وهو عدم الالتفات والمبالاة وإذا عُدِم الالتفات بالقلب إلى الشيء عُدم العلم به فصار معنى (سَوَاءٌ

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج267/1).

(2) [البقرة: 6].

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج251/3-252).

(4) المرجع السابق، ص348-350.

عليَّ): لا أبالي، ولا ألتفت، وصارت الجملة الاستفهامية في موضع المفعول بـ(لا أبالي) كما تكون في موضع المفعول إذا قلت: لا أدري، وصار الفعل نحو الضمير المخفوض في عليَّ وعليهم، ولولا قوله (عليَّ) و(عليهم) ما جازت المسألة، وإنما أتى بـ(على) دون غيرها لأن المعنى: هَيِّنٌ عليهم، أي: لا يبالون، فالضمير في (عليهم) هو الفاعل في (يُبالون) فلا بُدَّ منه في هذه المسألة كما لا بُدَّ منه في ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ ﴾[1] فقوله (لَيَسْجُنُنَّهُ) و(أَأَنْذَرْتَهُمْ) كلام لا يكون في موضع رفع أبداً، إنما يكون في موضع نصب بعد فعل القلب، وذلك أنَّ معنى بدا: ظهر وهو هنا ظهور للقلب لا للعين ولا بُدَّ له من فاعل وفاعلُه هو الاسم المجرور باللام من قوله (لَهُمْ) قال: المعنى إلى العلم ورؤية القلب فكأنه قال: ثم رَأَوْا لَيَسْجُنُنَّهُ فالفاعل في (رَأَوْا) هو المجرور باللام، كما أنَّ الفاعل في (لا يبالون) هو المجرور بـ(على) إذا قلت: سَوَاءٌ عليهم وقد قال س في قولهم (له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ): بنصب الثاني إنَّ (صوتَ حمار) مفعول، وإنَّ الفاعل هو المجرور باللام من قولك (له) وإنه الضمير الذي في يُصَوِّت أو يُبدي صوتَ حمار، فكذلك الفاعل هو المخفوض بـ(على) وباللام من قوله (سَوَاءٌ عَلَيهم) و(بَدالَهُم) والجملة المستفهم عنها أو المؤكدة باللام هي المفعول بالمعنى الذي بيناه فـ(سَوَاءٌ) على هذا مبتدأ في اللفظ دون المعنى ولذلك لم يكن له خبر في الحقيقة كما كان في قولهم (حَسْبُك يَنَمِ الناسُ) معناه: اكْفُفْ فخالف باطنُ الكلام ظاهرَه، فلم يكن له خبر كما أنَّ قولك (اكْفُفْ) لا يُخبر عنه. وكذلك أقائمٌ زيدٌ؟" قائمٌ: مبتدأ في اللفظ، وزيدٌ: فاعل به ولا خبر لـ(قائم) لأن معنى الكلام: أيقوم زيدٌ؟ وكلُّ مبتدأ معناه معنى الفعل فخبرُه متروك مراعاة للمعنى الذي تضمنه الكلام، ولهذا نظائر في أبواب كثيرة من العربية" انتهى كلامه.

وتلخص من هذا كله أنَّ الجملة بعد (سَوَاءٌ) إما مبتدأ، و(سَوَاءٌ) الخبر، وإما خبر، و(سَوَاءٌ) المبتدأ، وإما فاعل بـ(سَوَاءٌ)، و(سَوَاءٌ) مبتدأ، وإما مفعول، و(سَوَاءٌ) مبتدأ".

وقال أبو حيان[2] : "فأما (سَوَاءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدتَ) فمذاهب:

الأول: أن (سَوَاءٌ) مبتدأ، والجملة خبر، ولم تحتج إلى رابط لأنها المبتدأ في المعنى والتأويل؛ إذ التقدير: سَوَاءٌ عليَّ قيامُك أو قُعودُك، وهو مذهب الزجاج وأبي علي.

الثاني: أنَّ الجملة هي المبتدأ، وهي في تقدير اسم مفرد، و(سَوَاءٌ) الخبر، وبه قال جماعة، وهو ظاهر قول أبي علي في (الإيضاح)، ومذهب الزمخشري.

---

(1) [يوسف: 35].

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/30-31).

والثالث: أن (سَوَاءٌ) مبتدأ، والجملة في موضع الفاعل، والتقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت، أي: قيامُك وقعودُك، كقولهم: (نَوْلُك أنْ تَفْعَلَ)، في معنى: ينبغي لك أن تقوم، قاله بعض النحويين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه إعراب (سواء) عند النحويين.

ويوافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي[1] في هذه المسألة، وتابعهم كل من السمين الحلبي[2]، والسيوطي[3] أيضاً.

209-دخول (رُبَّ) على المبتدأ وهي حرف غير زائد

قال ابن مالك[4] : "واحترزت بقولي: أو حكماً، من المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو (هل من خالق غير الله)".

وقال أبو حيان[5] : "بل من الحروف ما ليس بزائد، وجُعل حكمه في دخوله على المبتدأ حكم الحرف الزائد، وذلك (رُبَّ)، تقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا، فـ(رجل) موضعه رفع بالابتداء، وهو مبتدأ، وقد جُر بحرف جر غير زائد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما جيء من دخول (رُبَّ) على المبتدأ وهي حرف غير زائد.

وقد اتبع المرادي[6]، وابن عقيل[7]، وناظر الجيش[8] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج435/3).

(2) السمين الحلبي، الدر المصون (ج105/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج388/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج267/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج251/3).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص241).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج203/1).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج850/2).

ووافق السيوطي[1] ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

210-ما يجيء بعد (سواء) من الجمل

قال أبو حيان[2] : "وأكثر ما جاء (سَوَاءٌ) بعده الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بـ(أم)، وقد تُحذف تلك الجملة للدلالة عليها، نحو قوله تعالى ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾[3] أي: سَوَاءٌ عليكم أصبرتم أم لم تصبروا.

ويأتي بعدها الجملة الفعلية المتسلطة على اسم الاستفهام، نحو: سَوَاءٌ علي أيَّ الرجال ضَربتَ، قال:

سَـــــوَاءٌ عَلَيْـــــهِ أَيَّ حِـــــينٍ أَتَيْتُـــــهُ   أَسَـــاعَةَ نَحْـــسٍ تُتَّقَـــى أَمْ بِأَسْـــعَدِ[4]

وقد جاء بعد ما عري عن الاستفهام، وهو الأصل، قال:

... ...   سَــوَاءٌ صَــحِيحَاتُ العُيُــونِ وَعُورُهَــا[5]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنواع الجمل التي تجيء بعد (سواء).

ووافق السمين الحلبي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج360/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج252/3).

(3) [الطور: 16].

(4) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص40) وابن المثنى، مجاز القرآن (ج157/2) والعسكري، جمهرة الأمثال (ج143/1) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج78/1) وبلا نسبة في المبرد، المقتضب (ج288/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج252/3).

(5) هذا عجز بيت لمضرس بن ربعي في العسكري، ديوان المعاني (ج343/1) والنويري، نهاية الأرب (ج142/1) وصدره:

وَلَيْـــــلٍ يَقُـــــولُ المَـــــرْءُ مِـــــنْ ظُلُمَاتِـــــه   ... ...

وبلا نسبة في أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج354/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج252/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج957/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج18/5).

(6) السمين الحلبي، الدر المصون (ج108/1).

211-حد المبتدأ

قال ابن مالك[1] : "وهو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى".

وقال أبو حيان[2] : "وقد حددته بحد مختصر، وهو: المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة". فقولي (المنتظم) يشمل المخبر عنه والوصف الرافع للمنفصل المغني. وقولي (مع اسم مرفوع به) يشمل الخبر المسند للمبتدأ، فإنه مرفوع بالمبتدأ على ما يبين، والمرفوع بالوصف فاعلاً أو مفعولاً لم يُسم فاعله. وقولي (جملة) يشمل مثل: زيدٌ قائمٌ، وأقائمٌ زيدٌ، وأبوه قائمٌ، من قولك: زيدٌ أبوه قائمٌ. واحترز بقوله (جملة) من نحو (قائمٌ أبوه) من قولك: زيدٌ قائمٌ أبوه، فإنَّ قولك (قائمٌ أبوه) لا يُسمى جملة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد المبتدأ.

212-من مذاهب النحاة في الرافع للمبتدأ والخبر

قال ابن مالك[3] : "وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر، خلافاً لمن رفعهما به".

وقال المرادي[4] : "ونقل ابن أبي الربيع عن بعضهم أنَّ المقدّم منهما مرفوع بالابتداء والمؤخّر منهما مرفوع بالخبر".

وقال ناظر الجيش[5] : "وذكر ابن عصفور مذهباً ثامناً: وهو أن المبتدأ ارتفع لشبهه بالفاعل، ولا أعلم ما الرافع للخبر على هذا القول، والظاهر أنه المبتدأ".

التوضيح والتحليل:

استدرك كل من المرادي، وناظر الجيش على ابن مالك مذهبين من مذاهب النحاة في الرافع للمبتدأ والخبر.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج267/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج256/3-257).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج267/1).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص244).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج860/2).

وما ذكره المرادي، وناظر الجيش من مذاهب قد تناولها النحويون أمثال أبي البركات الأنباري[1]، وابن الأثير[2]، وأبي البقاء العكبري[3]، وابن الفخار[4]، والسيوطي[5] بالتفصيل مدعمين كلامهم بالأدلة والحجج.

213-تخريج قول الشاعر (غير مأسوف)

قال ابن مالك[6] : "وعلى ذلك وجه الزمخشري قول الشاعر:

غَيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالحَزَنِ[7]

وقال أبو حيان[8] : "وسأل عالي بن أبي الفتح أباه أبا الفتح بن جني عن قوله (غَيرُ مَأْسُوفٍ) البيت، فأجابه بأنَّ المقصود ذَمُّ الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زَمَانٌ ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فزمان: مبتدأ، و(يَنْقَضِي): صفته، و(غَيرُ): خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف، لأنك إنما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار:

غَيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالحَزَنِ

وهذا التخريج بعيد جداً مُتَكَلَّف، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المُتَمَحَّلة المتكلفة التي لا يكاد يلحظها العرب.

قال أبو الفتح: وإن شئت قلت: هو محمول على المعنى، كما حملت (أَقَلُّ امْرَأَةٍ تَقُول ذاك) على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبراً لأنه مبتدأ، وقد أضفت (أَقَلُّ) إلى (امْرَأَةٍ)، ووصفت

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج38/1-43).

(2) ابن الأثير، البديع (ج66/1-67).

(3) أبو البقاء العكبري، التبيين (ص224-232).

(4) ابن الفخار، شرح الجمل (ج261/1-266).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج363/1-365).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج275/1).

(7) البيت لأبي نواس ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت لأبي نواس في ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج637/2) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص211) والعيني، المقاصد النحوية (ج482/1) وبلا نسبة في ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج47/1) وابن مالك، شرح التسهيل (ج33/4) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج277/3).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج278/3).

المرأة بـ(تَقُول ذاك)، كأنك قلت: قَلَّ امرأةٌ تقول ذاك، فلم تحتج (أَقَلَّ) إلى خبر لأنها في معنى (قَلَّ). وكذلك حمل س على المعنى قول من قال (خَطِيئةُ يومٍ لا أراك فيه) على معنى: يومٌ خطأٌ لا أراك فيه. وما حُمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام. انتهى هذا التخريج الثاني وهو الذي أخذه منه ابن الشجري، وخرج البيت عليه. ويعضده البيت الثاني، وهو (غيرُ لاهٍ عِداك)، فإنه لا يُتصور فيه التخريج الأول. ولأبي عمرو بن الحاجب في هذا البيت كلام طويل وترديد، ثم خرجه على تَخْرِيجَيْ أبي الفتح".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب تخريج قول الشاعر (غير مأسوف).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الحاجب[2] في هذه المسألة تماماً، وتابعهم في ذلك السيوطي[3] أيضاً.

214-الخلاف في الضمة نحو (حَسْبُك) أهي ضمة بناء أم إعراب؟

قال أبو حيان[4] : "ومما اختلفوا فيه قول العرب (حَسْبُك يَنَمِ الناسُ):

فقيل: الضمة في (حَسْبُك) ضمة بناء، وهو اسم سُمي به الفعل، والكاف حرف خطاب، وبُنيت على الضم لأنَّ حَسْباً كان معرباً قبل ذلك، فَحُملت على قبلُ وبعدُ ويا حَكَمُ. وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، نقله عنه أبو زرعة أحد أصحاب المازني.

وذهب الجمهور إلى أنها ضمة إعراب. واختلفوا: فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حَسْبُك السكوتُ يَنَمِ الناسُ. وذهب جماعة إلى أنه مبتدأ لا خبر له لأن معناه: اكْفُفْ، وهو اختيار أبي بكر بن طاهر".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج867/2).

(2) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج637/2-640).

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج289/5-294).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج286/3).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الضمة التي في (حسبُك) أهي ضمة بناء أم إعراب؟.

ووافق ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي[2] إلى ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

215-ما يسلم عند وجوب إضمار الخبر قبل الحال

قال ابن مالك[3] : "وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها".

وقال أبو حيان[4] : "يعني أنه يجب إضمار الخبر قبل حال مشروط فيها ما ذكر، وهذا يستدعي تسليم أربعة أشياء مختلف فيها:

أحدها: أنَّ ذلك المصدر أو معموله مرفوع بالابتداء.

الثاني: أنه مبتدأ محتاج إلى خبر.

الثالث: أنَّ خبره محذوف لا ملفوظ به.

الرابع: أنه مقدر قبل تلك الحال".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك المواضع التي يسلم بها عند وجوب إضمار الخبر قبل الحال.

وتندرج تحت عبارة ابن مالك السابقة الذكر عدة مسائل استدراكية استدركها أبو حيان، وهي:

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج877/2-878).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج394/1-395).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج275/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج287/3).

216- علة كون الخبر ظرفاً

قال أبو حيان[1] : "وإنما كان الخبر ظرفاً دون غيره في مذهب س لأنَّا نُقدر الخبر محذوفاً، والحذف مجاز وتوسع، فالظروف أحمل لذلك من غيرها".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك علة كون الخبر ظرفاً.

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذهب إليه.

وذهب السيوطي[3] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

217- علة تقدير ظرف الزمان حالاً دون غيره

قال أبو حيان[4] : "وقُدر ظرف زمان دون ظرف المكان لأنَّ الحال عوض منه كما ذكرنا، والحال لظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى، كما أنَّ الزمان توقيت للفعل، ولذلك قدر س الحال بـ(إذ) في قوله تعالى: ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾[5]، فقال: (إذ طائفة في هذه الحال)، ولأنَّ المبتدأ هنا حدث، وظرف الزمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجُثة، فهو أخص به من ظرف المكان".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك العلة في تقدير ظرف الزمان حالاً دون غيره.

واتبع ناظر الجيش[6] شيخه أبي حيان فيما استدركه.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج293/3-294).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج890/2).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج397/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج294/3)

(5) [آل عمران: 154].

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج890/2-891).

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني[1] في هذه المسألة، ووافقهم كل من الشاطبي[2]، والسيوطي[3] أيضاً.

218- علة تقدير (إذ) و(إذا) في دخولهما على الفعل

قال أبو حيان[4] : "وكان الظرف الزماني المقدر (إذ) و(إذا) دون غيرهما لأنَّ (إذ) تستغرق الماضي، و(إذا) تستغرق المستقبل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة تقدير (إذ) و(إذا) في دخولهما على الفعل.

واتبع ناظر الجيش[5] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وتابع السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

219- علة تقدير (كان) التامة في دخولها على الفعل

قال أبو حيان[7] : "وكان المقدر بعدهما (كان) التامة دون غيرهما لأنَّ الظرف المقدر لا بُدَّ له من فعل أو معناه ليكون ظرفاً له، والحال لا بُدَّ لها أيضاً من عامل، والأصل في العمل للفعل، فَقُدرت (كان) التامة لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة تقدير (كان) التامة في دخولها على الفعل.

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج284/2).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج502/3).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج396/1-397).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج294/3).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج891/2).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج397/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج294/3).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[2] إلى ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

220- علة عدم تقدير نصب (قائم) على الخبر لـ(كان)

قال أبو حيان[3] : "ولم يعتقد في (قائم) الخبرية للزومه التنكير، وحكى ابن خروف أن الفراء أجاز أن يكون منصوباً على خبر (كان)، وأنشد قول الشاعر:

لَـــــــــذُو الرُّمَّـــــــــــة ذَا الـــــــــرُّ   مـــــــَّة أَشْــــــهَرُ مِنْـــــه غَيْلَانَـــــا[4]

فنصب (ذَا الرُّمَّة) و(غَيْلَان) -وهما علمان- على الخبرية. وهذا نادر لا يُعتد به".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة عدم تقدير نصب (قائم) على الخبر لـ(كان).

واتبع ناظر الجيش[5] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب كل من الشاطبي[6]، والسيوطي[7] إلى ما قاله أبي حيان وتلميذه ناظر الجيش فيما ذهبا إليه.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج891/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج397/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج294/3).

(4) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج294/3) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1563/3) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج435/3) والسيوطي، همع الهوامع (ج301/2).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج891/2).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج435/3).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج301/2).

221-الخلاف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو

قال ابن مالك[1] : "ولا جملة اسمية بلا واو وفاقاً للكسائي".

وقال أبو حيان[2] : "اختُلف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو: فنقل عن س والأخفش أنه لا يجوز ذلك، وأنَّ الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسماً منصوباً. وأجاز ذلك الكسائي والفراء. وقد ورد السماع بما منعه س، قال الشاعر:

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيْعَ وفيهِمُ ... قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ[3]

وقال آخر:

خيرُ اقتِرَابِي مِنْ المَوْلَى حَلِيْفَ رِضاً ... وشرُّ بُعْدِيَ عنْهُ وَهوَ غَضْبَانُ[4]

ولم ينقل المصنف خلافاً في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال، بل حكى عن ابن كيسان ما ظاهره الجواز في كل الأحوال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في وقوع الجملة الاسمية حالاً مصحوبة بالواو.

وقد اتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6]، والسلسيلي[7]، وناظر الجيش[8] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج283/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج306/3).

(3) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه (ص105) وسيبويه، الكتاب190/1 وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج47/2) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج21/1) وابن منظور، لسان العرب (ج198/4) وبلا نسبة في أبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج594/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج306/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج905/2).

(4) البيت بلا نسية في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل306/3 والمرادي، توضيح المقاصد (ج489/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج878/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج565/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج399/1).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص252-253).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج214/1).

(7) السلسيلي، شفاء العليل (ج278/1).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج904/2-905).

ويؤكد أبو حيان ما ذكره النحويون أمثال أبي علي القيسي[1]، وابن يعيش[2]، وابن منظور[3] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[4] في ذلك أيضاً.

222-الخلاف في دخول (كان) الناقصة على المصدر

قال ابن مالك[5] : "ويجوز إتباع المصدر المذكور وفاقاً له أيضاً".

وقال أبو حيان[6] : "وقد أغفل المصنف ذكر مسائل تتعلق بهذه المسألة: الأولى: أجاز السيرافي وابن السراج دخول (كان) الناقصة على هذا المصدر، فتقول: كان ضربي زيداً قائماً.

وقال ابن عصفور: هو قبيح لأنَّ تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر (كان) قبيح".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول (كان) الناقصة على المصدر.

واتبع ناظر الجيش[7] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي[8] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

وتندرج تحت عبارة ابن مالك السابقة الذكر عدة مسائل استدراكية استدركها أبو حيان عليه فيما يخص المصدر، وهي:

---

(1) أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج594/2).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج77/4).

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج108/4).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج399/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج283/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج307/3-308).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج906/2).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج399/1).

223- الخلاف فيما يكنى عن المصدر في حال سدت الحال مسد خبره

قال أبو حيان[1] : "الثانية: إذا كنيت عن المصدر الذي سدت الحال مسد خبره قبل ذكر الحال، نحو (ضربي زيداً هو قائماً) فأجاز ذلك البصريون والكسائي، وإعراب (هو) مبتدأ، و(قائماً) حال سدت مسد خبره. وعند الكسائي يرتفع الضرب بالراجع من (هو)، ويرتفع (هو) بقائم، وهذا جار على مذهبه. وقال الفراء: لا يجوز ذلك لأنَّ المكني مثل (زيد) لا يرفعه إلا ما يرفع زيداً وعمراً، والحال لا ترفع زيداً ولا عمراً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف فيما يكنى عن المصدر في حال سدت الحال مسد خبره

واتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره شيخه أبي حيان.

وذهب السيوطي[3] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

224- الخلاف في تقديم الحال على المصدر

قال أبو حيان[4] : "الثالثة: اختلفوا في جواز تقديم هذه الحال على المصدر:

فقال الفراء: لا يجوز ذلك سواء أكانت من ظاهر أم من مضمر، فيمنع: مُسرعاً قيامُك، وإن كان يجيز: مُسْرِعاً قُمْتَ، لأنَّ الحال مبنية على الشرط، والشرط يرفع آخراً، ولا يُعرَبُ أولاً، فيقال: قيامُك إن أسرعت، وسُكُوتُك إن أنصفتَ، ولا يقال: أن أنصفتَ سكوتك.

وقال الكسائي وهشام: يجوز ذلك إذا كانت من مضمر لا من ظاهر، فيجوز: مسرعاً قيامُك، كما يجوز: مُسرعاً قُمتَ، ومُسرعاً تقوم، ولا يجوز: مُسرعاً قيامُ زيد.

فإن كان المصدر متعدياً نحو (شُرْبُك السَّويقَ ملتوتاً) فمنع التقديم الكسائي والفراء وهشام، فلا يجيزون: ملتوتاً شُربُك السَّويقَ.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج308/3).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج906/2).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج400/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج308/3-309).

وأجاز ذلك البصريون سواء أكان المصدر متعدياً أم لازماً، نقلاً عنهم، خلافاً لمن قال: لا نقل عن البصريين، بل مقتضى قولهم جواز تقديمها إن قدر الخبر مقدماً على المصدر، ووجوب التأخير إن قدر مؤخراً.

وقال ابن الدهان: لا يمتنع في القياس تقديمها، ومن نقل وعلم حجة على من لم ينقل ولم يعلم.

وفي الإفصاح: ذكر السيرافي أن الزجاج أجاز: قائماً ضربي زيداً، قدم الحال كقولك: اليومَ القتالُ، كأنك قلت: إذا كان قائماً ضربي زيداً يقع".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الحال على المصدر.

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

225- الخلاف في تقديم الحال على مفعول المصدر

قال أبو حيان[3] : "الرابعة: تقديم الحال على مفعول المصدر، نحو: شُربُك ملتوتاً السَّويقَ، أبطل ذلك الكسائي والفراء وهشام، وحكي عن البصريين جواز ذلك. ولعله لا يصح، وإجازة ذلك تُشْكِلُ لأنَّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله بالحال التي سدت مسد الخبر، بخلافها إذا تقدمت، فإنه لا يلزم في ذلك فصل بين المصدر ومعموله".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الحال على مفعول المصدر.

ووافق السيوطي[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج906/2-907).

(2) السيوطي، همع الهوامع398/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج309/3).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج399/1).

226-الخلاف في تقديم الحال إذا كانت بالواو على المصدر

قال أبو حيان[1] : "الخامسة: إذا كانت الحال بالواو فهل يجوز تقديمها على المصدر؟ أبطل ذلك الكسائي وهشام والفراء إن كان المصدر متعدياً لمفعول، نحو قولك: وهو ملتوت شُربي السَّوِيقَ، وإن كان لازماً جاز ذلك عند الكسائي، نحو: وأنتَ راكبٌ حُسْنُك، ولم يجز ذلك عند الفراء لأنَّ الحال لا ترفع مقدمة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الحال إذا كانت بالواو على المصدر.

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأكد السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

227-الإجماع على إبطال: (أَكْلُكَ مُتَّكِئاً الطَعامَ)

قال أبو حيان[4] : "السادسة: أجمعوا على إبطال: أَكْلُكَ مُتَّكِئاً الطعامَ، لأنَّ الطعامَ في صلة الأكل، ومتكئاً خبره، والصلة لا تأتي بعد الخبر، وقد تقدم الخلاف في جواز نحو: شُربُك مَلْتُوتاً السَّويقَ ، فيُنظر ما الفرقُ بين المسألتين".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك إجماع النحاة على إبطال قولهم: (أَكْلُكَ مُتَّكِئاً الطَعامَ).

واتبع ناظر الجيش[5] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج309/3-310).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج907/2).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج398/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج310/3).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج907/2).

228-جواز دخول (إن) وفاء (أما) على المصدر

قال أبو حيان[1] : "السابعة: اتفقوا على جواز دخول (إنَّ) وفاء (أمَّا)، تقول: إنَّ حُسْنَكَ راكباً، وأمَّا حُسْنُك فراكباً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز النحويين دخول (إن) وفاء (أما) على المصدر.

وأيد ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

229-الاتفاق على منع (ما حُسْنُك براكبٍ)

قال أبو حيان[3] : "الثامنة: اتفقوا على منع: ما حُسْنُك براكبٍ، لأنَّ الباء تغير نصب الحال، فتفسُد المسألة لذلك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اتفاق النحاة على منع (ما حُسْنُك براكبٍ).

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذهب إليه.

230-الخلاف في (أمَّا ضربيك فإنه حسناً) و(أمَّا ضربيك فكان حسناً)، و(أمَّا ضربيك فظننته حسناً)

قال أبو حيان[5] : "التاسعة: أما ضَرْبِيك فإنه حسناً، على أن الهاء ترجع إلى الضرب، وخبر إنَّ حسناً، وحكم كان وظن حكم إنَّ في هذا المعنى، فأجازوا: أما ضربيك فكان حسناً، وأمَّا ضربيك فظننته حسناً، على أن حسناً صفة الضرب. وأبطلها الفراء على أنَّ حسناً صفة للياء والكاف. والكسائي يجيزهن كلهن".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج310/3).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج907/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج310/3).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج907/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج310/3).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الجمل المختلفة الأتية: (أمَّا ضربيك فإنه حسناً) و(أمَّا ضربيك فكان حسناً)، و(أمَّا ضربيك فظننته حسناً).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

231- الخلاف في قولهم (عبدُ الله وعَهْدي بزيد قديمين)، (عبدُ الله والعهدُ بزيد قديمين)

قال أبو حيان[3] : "العاشرة: أجاز الكسائي وهشام: عبدُ الله وعَهْدي بزيد قديمين، وكذلك: عبدُ الله والعهدُ بزيد قديمين. ترتيب المسألة: العهدُ بعبد الله وزيد قديمين، فقدم (عبد الله)، ورفع بما بعده، وثني (قديمين) لأنه لـ(عبد الله) و(زيد)، وكانا خبراً للعهد كما تكون الحال خبر المصدر.

وسَوَّى الكسائي وهشام بين قولك: إنَّ عبدَ الله والعهدَ بزيدٍ قديمين، وعبدَ الله وإنَّ العهد بزيد قديمين.

ولا يُعلم أنَّ الفراء أجاز شيئاً من هذا، وأصحابه يردون على الكسائي وهشام ما جوزاه من هذه المسائل. وقياس البصريين يقتضي المنع.

ولا يجوز في قول الكسائي وهشام: عبدُ الله فالعهدُ بزيدٍ قديمين، ولا يصلح عندهما في هذا المعنى العطف إلا بالواو الجامعة".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (عبدُ الله وعَهْدي بزيد قديمين)، (عبدُ الله والعهدُ بزيد قديمين).

وأيد ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج907/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج400/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج310/3-311).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج907/2).

ووافق السيوطي[1] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

232- الخلاف في تقديم معمول الحال السادة مسد خبر المصدر على الحال

قال أبو حيان[2] : "الحادية عشرة: أجاز الكسائي والبصريون تقديم معمول الحال السادة مسد خبر المصدر على الحال بعد تمام المصدر بما هو من صلته، نحو: ضربي زيداً فرساً راكباً، تقديره: راكباً فرساً.

ومنع ذلك الفراء، قال: لأنَّ راكباً لا يرد إلى الاستقبال، وما لم يرد إلى الاستقبال لم تقدم صلته عليه، وإنما يجيز الكسائي تقديم صلته عليه إذا كانت إلى جنبه، فإنْ فُرق بينهما لم يجز ذلك عنده. وقياس قول البصريين الجواز".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم معمول الحال السادة مسد خبر المصدر على الحال.

ووافق ناظر الجيش[3] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وتابع السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

233- الخلاف في قولهم (عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام)

قال أبو حيان[5] : "والثانية عشرة: أجاز الزجاج: عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام، وقال: لا يجوز غيره. ومنعها المبرد".

التوضيح والتحليل:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج400/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج311/3).
(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج908/2).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج399/1).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج311/3).

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وواف أبو حيان ما ذكره أبو سعيد السيرافي[2] في هذه المسألة.

234- الخلاف في قولهم (أكثرُ ضربي زيدٌ)

قال أبو حيان[3] : "الثالثة عشرة: (أكثرُ ضربي زيدٌ) منعها الكوفيون، وأجازها البصريون. قيل: ولا خلاف نعلم في جواز: أكثرُ لبسي الكَتّانُ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أكثرُ ضربي زيدٌ).

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

235- الخلاف في قولهم (أمَّا ضربي زيداً فكان قائماً نفسُه نفسُه)

قال أبو حيان[5] : "الرابعة عشرة: أجاز ابن كيسان: أمَّا ضربي زيداً فكان قائماً نفسُه نفسُه، فتكون الأولى لذكر زيد، والثانية لذكر الضرب. وحكى أبو جعفر النحاس أن ذلك جائز على مذهب البصريين والكسائي، وغير جائز على مذهب الفراء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أمَّا ضربي زيداً فكان قائماً نفسُه نفسُه).

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج908/2).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج291/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج311/3).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج908/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج311/3).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

236-الخلاف في قولهم (علمي بزيد كان ذا مال)

قال أبو حيان[2] : "الخامسة عشرة: (علمي بزيد كان ذا مال) منعها أبو علي على أن يكون (علمي) مبتدأ، و(بزيد) متعلق به، و(كان) في موضع خبره، واسمها مستتر فيها، وهو عائد على علمي، و(ذا) خبر كان من حيث إنه يصير التقدير إلى: علمي ذُو مال، و(ذو مالٍ) ليس نفس العلم، ولا منزل منزلته.

وتجوز المسألة على وجوه: منها ما جوزه بعضهم من أن تكون من باب: ضربي زيداً قائماً، أي: كائناً ذا مال، وقد كان ذا مال، وذلك على تقدير الكوفيين في نقل من نقل عنهم أنهم يقدرون الخبر متأخراً محذوفاً، أي: علمي بزيد كان قائماً واقعٌ، أو على تقدير العضد: علمي بزيد علمي به ذا مال، وأما على تقدير من قدر (إذا كان) فلا يصح. ويمكن أن يكون خبر علمي، أي: علمي ملتبس كان قائماً واقع، أو على تقدير العضد: علمي بزيد علمي به ذا مال، وأما على تقدير من قدر (إذا كان) فلا يصح. ويمكن أن يكون خبر علمي، أي: علمي ملتبس بزيد أو واقع به ذا مال، أي: غنياً، ويمكن أن تكون (كان) زائدة، ويكون المعنى: علمي بزيد ذا مال.

وزعم بعض النحويين أنه يجوز: علمي بزيد كان ذا مال، على تقدير: إذ كان، وحذف (إذا) للدلالة عليها.

وهذا ضعيف لأن العرب إنما حذفت هنا الظرف والفعل معاً، واطرد ذلك في كلامهم، ولم تحذف أحدهما دون الآخر.

وأجاز الأستاذ أبو علي في بعض تقاييده على الإيضاح أن تكون (كان) ناقصة، واسمها مضمر يعود على العلم، و(ذا مال) حال تسد مسد خبر (كان) كما تسد مسد خبر المبتدأ.

قال بعض أصحابنا: واتفقوا على منع ما أجازه الأستاذ أبو علي، واختلفوا في التعليل: فقيل: امتنع ذلك لأنه باب حذف واختصار وتعويض، ولم يجعل العرب ذلك إلا مع المصدر أو

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج908/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج311/3-313).

مع مضاف إلى المصدر، وعلى أن يكون بعضه أو كله لا مع ضميره، وإن كان في المعنى مصدراً، وعلينا إتباعهم.

وقال أبو علي في التذكرة: لم يجز لأنك حُلْتَ بينه وبين معموله، يريد أن الحال القائمة مقام الخبر عن المصدر لا بد أن يكون في المصدر من الحال له، ويكون معمول المصدر، فإذا أضمرت المصدر لم يبق معموله لأن الضمير العائد على المصدر لا يعمل، فإذاً لا يصح أن تكون الحال سادة مسد الخبر عن مصدر مضمر لأنها لا تسد إلا عن مصدر معموله صاحب الحال، والمضمر لا يعمل، فليس له معمول.

وقيل: لم يسمع منهم: ضربي زيداً هو قائماً، فلا تدخل عليه كان، فيكون اسماً لها، وكل ما كان اسماً لـ(كان) يجوز أن يتقدم، ويضمر فيها ضميره، فتقول في كان زيدٌ قائماً: زيدٌ كان قائماً، وهذا لم يأت في نحو هذا، لم يُسمع: ضربي زيداً كان قائماً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين قولهم (علمي بزيد كان ذا مال).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

237- عدم جواز وقوع المصدر موقع الحال

قال ناظر الجيش[2] : "الخامس عشر: لا يجوز وقوع المصدر موقع هذه الحال؛ لأنه لا يناسبه بينه وبين الزمان، وهم إنما عدلوا إلى الحال المشتقة للمناسبة، وهذه المناسبة لا تجوز إلا مع صورة الحال الأصلية، ولا تجوز في الحال لكونها كالظرف؛ لأنه لا يتجوز في الشيء الواحد مرتين".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك في عدم جواز النحويين وقوع المصدر موقع الحال.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/908-909).

(2) المرجع السابق، ص909.

238-مواضع وجوب حذف المبتدأ

قال ابن مالك[1] : "ووجوباً كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بمخصوص في باب نعم، أو بصريح في القسم".

وقال أبو حيان[2] : "ومما يجب فيه إضمار المبتدأ مواضع:

أحدها أن يذكر الشاعر منزلاً أو منازل يتغزل بها، ثم يقول: دار فلانة، أو ديار فلانة، كما قال الشاعر:

أَتَعْـرِفُ رَسْـمَ الـدَّارِ قَفْـرًا مَنَازِلُـهْ كَجَفْـنِ اليَمَـانِي زَخْـرَفَ الوشْـيَ مَاثِلُـهْ

بِتثْلِيـثِ أَوْ نَجْـرَانَ أَوْ حَيـثُ نَلْتقِـي مِـنَ النَّجْـدِ فـي قِيعَـانِ جَـأْشٍ مسَـائِلُهْ[3]

ثم قال:

دِيـارٌ سُـلَيمى إذ تصِـيدُكَ بـالمُنى وإذْ حَبَـلُ سـلمى مِنـكَ دانٍ توَاصُـلُهْ[4]

أي: هي ديار، أو تلك ديار. وقال الآخر:

هَـلْ تَعْـرفُ اليـومَ رَسْـمَ الـدَّار والطَّلَـلَا كَمَـا عَرَفْـتَ بِجَفْـنِ الصَّـيْقَلِ الخِلَـلَا

دارٌ لِمَـرْوَةَ إذ أَهْلِـي وأَهْلُهُـمُ بالكَانِسِـيَّةِ نَرْعَـى اللَّهْـوَ والغَـزَلا[5]

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج286/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج315/3- 317).

(3) هذان البيتان لطرفة بن العبد في ديوانه (ص63) والزمخشري، أساس البلاغة (ج193/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج966/2) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج315/3- 316) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج914/2).

(4) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه (ص63) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3693/7) والسيوطي، همع الهوامع (ج19/2) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج316/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج914/2).

(5) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ق330/1-2 ص306) وسيبويه، الكتاب (ج282/1) وبلا نسبة في أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج180/2) وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص146) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج316/3).

وكذلك ما انتصب توكيداً لنفسه، نحو ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾[1]، و﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾[2]، و﴿ كِتَابَ اللَّهِ﴾[3] و﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾[4]، هذا كله يجوز رفعه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره.

قال بعض أصحابنا: "وكذلك سائر ما جاء من الفصل الأول". يعني ما ارتفع خبر مبتدأ، وأصله أن ينصب بفعل لا يجوز إظهاره. قال: "إلا أنه غير مقيس، لا تفعله". يعني ترفعه على خبر مبتدأ إلا فيما سمعت بخلاف ما جاء في الديار، وما قطع في النعوت، وفي مصادر التوكيد، لكن ما سمع منه لا يكون إلا على هذا، أي: على خبر مبتدأ، كقولهم: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟.

الثاني: قول العرب: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟ أي: مذكورُك زيدٌ، حذفت المبتدأ وجوباً لأنهم قالوا: من أنت زيداً؟ بالنصب، أي: تذكر زيداً، أضمروا في الرفع كما أضمروا في النصب.

الثالث: قول العرب (لا سَوَاءٌ) حكاه س، وتأوله على حذف المبتدأ، تقديره: هذان لا سَوَاءٌ، وقال س: "إنما دخلت لا هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سَوَاءٌ، ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سَوَاءٌ". والمبرد لا يمنع ظهوره، يعني ظهور المبتدأ. وقدره بعضهم بعد "لا"، أي: لا هما سَوَاءٌ. ومن كلام المختار بن أبي عبيد، وقد قتل حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، وأباه عمر بن سعد: "عمر بالحسين، وحفص بعلي بن الحسين، ولا سَوَاءٌ"، أي: ولا هما سواء. ولم تكرر (لا) لأن المعنى: ولا يستويان، فكما أن الفعل لا يلزم تكرير (لا) معه، فكذلك مع ما في معناه.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: س لا سَوَاءٌ ، يريد أنَّ هذه اللفظة تستعمل عندما تُسَوِّي بين شيئين أو أشياء، فيقول الرادُّ: لا سَوَاءٌ ، أي: هما لا سَوَاءٌ، لكن لم يظهر قط ما ارتفعت عليه سَوَاءٌ ، وعاقبه (لا)، فكما أنك لو قلت (هما سَوَاءٌ) لم يلزم تكرار، فكذلك ما عاقبه.

الرابع: قولُهم (لا سِيَّما زيدٌ) في من رفع زيداً، التقدير: لا سِيَّ الذي هو زيدٌ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع وجوب حذف المبتدأ.

---

(1) [النمل: 88].

(2) [النساء: 122].

(3) [النساء: 24].

(4) [البقرة: 138].

وقد اتبع كل من المرادي[1]، وناظر الجيش[2] شيخهما أبي حيان فيما استدركه على ابن مالك.

ووافق السيوطي[3] ما ذكره أبو حيان وتلميذيه المرادي وناظر الجيش في البندين الثالث والرابع فقط.

239-أيهما أعم من الآخر المبتدأ أم الخبر؟

قال ابن مالك[4] : "وقد يُعرفان".

وقال أبو حيان[5] : "وقد خيَّر بعض النحويين في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر. وقال بعضهم: هو بحسب المخاطب، فإنْ عُلم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو سأل عن أحدهما بقوله: مَن القائم؟ فقلت في جوابه: القائمُ زيدٌ، فلا اختيار هنا؛ لأنَّ الثاني كالمجهول، وأما لو أحضر الأمرين، فقال: هل أخوك زيدٌ؟ فحينئذ تكون بالخيار. وأما من خيَّر فلأنه لا فرق بين كونه في ذكره الأمران أو أحدهما إذا كان عالماً بذلك في الجملة.

وفي الإفصاح: قال بعض المتأخرين: محل الفائدة – وهو الذي كان غير معلوم عند المخاطب هو الخبر، والمعلوم عنده هو الاسم، يعني في (باب كان). قال: وكذلك جعلوه في المبتدأ والخبر، وألزم بعضهم تقديم الخبر علي هذا لئلا يلبس.

وقال بعضهم: إذا كان أحد الاسمين أعم من الآخر فالعموم هو الخبر، نحو: زيدٌ صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره، ولا يجوز على هذا: صديقي زيدٌ، كما لا يجوز: الحيوانُ زيدٌ، ولا: الكاتبُ عمروٌ، ولا: كاتبُ الأميرِ عمروٌ، إذا كان له كُتّاب، وتقول: عمروٌ كاتبُ الأمير. إذا لم يكن له كاتب سواه. وقال بعضهم: هذا على معنى الحصر.

والذي عليه المتقدمون قول أبي علي: إنَّك تجعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر، يعني في (باب كان وأخواتها) وكذا في المبتدأ والخبر.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص254).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج914/2-915).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج391/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج289/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج323/3-324).

وقد قال أبو بكر بن الصائغ في قول الشاعر:

أَرَدْتُ قَصِـــيرَاتِ الْحِجَـــالِ وَلَـــمْ أُرِدْ   قِصَــارَ الْخُطَــا شَــرُّ النِّسَــاءِ الْبَحَــاتِرُ [1]

إنَّ (الْبَحَاتِرُ) هو المبتدأ، و(شَرُّ النِّسَاءِ) الخبر لأنه أعم منه؛ لأن القِصَر من العيوب، والقصائر بعض معيبات النساء.

وسلم له ابن السيد هذا على أنه الوجه والأصل، وأجاز أن يكون مبتدأ لأن الأول هو الثاني، وإذا علمنا من أحد الشيئين أنه الآخر عُلم من الآخر أنه الأول، فوقعت الفائدة. واحتج بقول زهير:

وَإِمَّـــا أَنْ تَقُوْلُـــوْا: قَـــدْ أَبَيْنَـــا   فَشَـــرٌّ مَـــوَاطِنِ الحَسَـــبِ الإِبَـــاءُ[2]

قال: فدخول الفاء يدل علي أنه مبتدأ لأنها لا تدخل علي الخبر.

قال ابن هشام: "وهذا خطأ فاحش لأن الجواب إنما يكون في صدر الكلام، فإنْ تقدم الخبر كان صدراً، ودخلت عليه الفاء، كقولك: أمَّا زيدٌ ففي الدار، و: إنْ كان زيدٌ في السجن ففي الدار عمرو. والحجة في قوله تعالي ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ ﴾[3] انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك في خلاف النحويين حول أيهما أعم من الآخر المبتدأ أم الخبر؟.

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي[5] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

---

(1) البيت لكثير عزة في ديوانه (ق13/72 ص369) وابن رشيق، العمدة (ج2/96-97) وابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان (ص301) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء الإعراب (ج1/84) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج2/59) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج2/140) والنويري، نهاية الأرب (ج7/179) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج10/185) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج18/360).

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/324) ولم أقف عليه في ديوانه والبيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج1/244).

(3) [الأنفال: 22].

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/936-937).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/385).

240-مسوغات جواز الابتداء بالنكرة

قال ابن مالك[1] : "وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدر، أو عاملاً، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، أو مقصوداً به العموم. أو الإبهام، أو تالي استفهام، أو نفي، أو لولا، أو واو الحال، أو فاء الجزاء، أو ظرف مختص أو لاحق به، أو بأن يكون دعاء، أو جواباً، أو واجب التصدير، أو مقدراً إيجابه بعد نفي".

وقال أبو حيان[2] : "وقد انتهت المسوغات التي ذكرها المصنف، وهي ثمانية عشر. وزادوا: أن تكون موضع تفصيل، نحو قوله:

فَأَقْبَلْـــتُ زَحْفــاً علـــى الـــرُّكْبَتَيْنِ فَثَـــوْبٌ لَبِسْـــتُ وَثَـــوْبٌ أجُـــرْ [3]

وأن يكون اسم شرط، نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه. وهذا داخل تحت قول المصنف (أو واجب التصدير).

وأن يكون قارب المعرفة، نحو: أفضلُ مِنْ زيد عندنا. وهذا داخل تحت قول المصنف (أو عاملاً) لأنَّ (مِنْ) تتعلق بأفعل التفضيل.

وأن يكون مصغراً، نحو: رُجَيْلٌ عندنا. وهذا يمكن أن يدخل تحت قول المصنف (أو موصوفاً) لأن التصغير وصف في المعنى، فكأنك قلت: رجلٌ صغيرُ الجرم عندنا.

وأن يكون (كم) الخبرية، نحو: كم رَجُلٍ جاءني. وهذا يندرج تحت قوله (واجب التصدير).

وأن يكون فيه معنى التعجب ، نحو: عَجَبٌ لزيد. وعلى هذا يتخرج ما تقدم ذكره من قول المصنف (شجرة سجدت) وشبهه؛ لأن الناطق بذلك تعجب من هذا الخارق العظيم.

وأن يكون محصوراً بأداة الحصر، نحو: ما في الدار إلا رجل، وإنما في الدار رجل. وهذا في معنى ما تقدم عليه حرف النفي، أو تقدم عليه الظرف، وكلاهما مسوغ للابتداء.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج289/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج332/3-334).

(3) البيت لامرئ القيس في سيبويه، الكتاب (ج86/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج380/1) والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص166) والعيني، المقاصد النحوية (ج519/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج866/2) ولم أقف عليه في ديوانه.

وزاد الأخفش في مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون في معني الفعل، نحو: قائمٌ زيدٌ. وتقدم مذهبه في ذلك. وما استدل به أيضاً من قوله تعالى ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾[1] في قراءة من رفع (**دَانِيَةً**) لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً مقدماً.

وزاد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في المسوغات أن تكون النكرة لا تراد لعينها، نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة، يريد واحداً من هذا الجنس، أي واحد كان خير من كل واحدة من هذا الجنس، قال: "إلا أنَّ معناه يؤول إلي العموم، إلا أنه يخالف العموم في أنه يدل علي كل واحد علي جهة البدل، أعني أنه لا يتناول الجميع دفعة واحدة" انتهى.

وهذا الذي ذكره الأستاذ أبو الحسن يندرج تحت قول المصنف (ومقصوداً به العموم)؛ لأنَّ العموم علي قسمين، عموم شمول، نحو: كلٌّ يموت، وعموم بدل، نحو: (تمرةٌ خيرٌ من جرادة).

ولا يجوز أن يبتدأ بالنكرة إلا وفيها مسوغ من هذه المسوغات التي ذكرنا، فأما قوله:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبتَغِي أَرْنَبَا[2]

فزعم بعضهم أنه جاز الابتداء بالنكرة هنا لأنه فعل ذلك ضرورة.

ورد هذا بأنه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد.

وخرجه بعض أصحابنا علي أنها نكرة لا تراد بعينها؛ لأنه لا يراد مرسعة دون مرسعة، بخلاف قولك: رجلٌ قائمٌ، فإن رجلاً لا يقع هنا إلا على الذي وقع منه القيام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مسوغات جواز الابتداء بالنكرة.

وقد اتبع كل من المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره شيخهما أبي حيان.

---

(1) [الإنسان: 14].

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص79) وابن سلام، غريب الحديث (ج281/4) والجاحظ، الحيوان (ج504/6) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج211/1) وابن القطاع، كتاب الأفعال (ج75/3) وابن سيده، المحكم (ج484/1) والزمخشري، ربيع الأبرار (ج203/4) والمهلبي، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي (ج345/5) وابن منظور، لسان العرب (ج123/8) والعيني، المقاصد النحوية (ج521/1).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص257–258).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج929/2–930).

ويؤكد ابن الفخار[1] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذيه في هذه المسألة.

241-مواضع تأخير الخبر وجوباً

قال ابن مالك[2] : "والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرن بالفاء، أو بإلا لفظاً أو معنى في الاختيار، أو يكن لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى إحداهما".

وقال أبو حيان[3] : "فهذه المواضع التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تأخير خبر المبتدأ.

وزاد بعض أصحابنا أن يكون خبراً لـ(كم) نحو قولك: كم غلام عندي. أو لمضاف إليها نحو: وزيرُ كم ملكٍ زارني. أو لـ(ما) التعجبية نحو: ما أحسن زيداً! أو لمبتدأ مستعمل مُقدماً عليه في مثل نحو (الكلابُ على البقر) و(أَمْتٌ في الحجر لا فيك) و(عبدٌ صريخُه أَمةٌ).

أو يكون خبراً لضمير متكلم، أو مخاطب موصولاً يجوز تثنيته وجمعه أو نكرة والصلة والصفة قد عاد الضمير فيهما مطابقاً للمبتدأ في التكلم أو الخطاب مثاله: أنت الذي تضرب وأنا الذي أضرب وأنت رجل تضرب زيداً وأنا رجل أضرب فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المثل، خلافاً للكسائي فإنه يجيز التقديم.

أو خبراً لمبتدأ فيه معنى الدعاء: معرفة، نحو ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[4] والويل لزيد و﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾[5] والخيبة لزيد. فأما: لله الحمد وقول الشاعر:

لَـــهُ الْوَيْـــلُ إِنْ أَمْسَـــى وَلَا أُمُّ هَاشِـــمٍ   قَرِيـــبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَـــةُ اِبْنَـــةُ يَشْـــكُرَا[6]

---

(1) ابن الفخار، شرح الجمل (ج1/267-271).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/296).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/342-344).

(4) [الفاتحة: 2].

(5) [هود: 18].

(6) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص97) والنحاس، إعراب القرآن (ج2/57) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج1/346) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج7/228) وابن منظور، لسان العرب (ج1/663) والزبيدي، تاج العروس (ج4/6) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل(ج3/342-344).

فإنما خرج مخرج الخبر الثابت الذي لا يُرجى ولا يُطلب. أو نكرة نحو: ويحٌ لزيد وويلٌ له ولَبَّيْكَ وخيرٌ بين يديك وسلامٌ عليك وَوَيْسٌ لك، وويلةٌ لك وعَولةٌ، وخيرٌ لك وشرٌ لك وفِدى لك أبي وأمي وحِمى لك أمي ووِقاءٌ لك أمي من هذا عند س. أو جملة لا تحتمل الصدق ولا الكذب نحو: زيدٌ اضربه، وزيدٌ هلا ضربته.

قال بعض أصحابنا: وكذلك: ما زيدٌ بقائم يجب فيه تقديم (زيد) على اللغتين فلا يجوز: ما بقائم زيدٌ. ويعني بـ(اللغتين) لغة تميم ولغة الحجاز وسيأتي ذكر الخلاف في هذا إن شاء الله.

وزاد الجزولي أن يكون الخبر محذوفاً والمبتدأ معرفة ، ومثلوه بقولهم: لولا زيدٌ لأكرمتك فالنية بالخبر المحذوف التأخير.

ولا ينبغي أن يُجعل قوله (والمبتدأ معرفة) قيداً في المبتدأ، بل أُخرج مخرج الغالب، ألا ترى أنه يجوز أن يأتي المبتدأ نكرة بعد (لولا) وإنما قُدر مؤخراً لأنه خرج عن الأصل بالحذف فلا يُجمع عليه مع ذلك خروجه عن الأصل بنية التقديم، وقد تقدم الخلاف في الرافع للاسم بعد (لولا).

وزاد في (الإفصاح) قولهم: ضربي زيداً قائماً والمبتدأ بعد (أمَّا) نحو: أما زيدٌ فعالمٌ لأن الفاء لا تلي (أمَّا)".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مواضع تأخير الخبر وجوباً عند النحويين

وقد اتبع كل من المرادي(1)، وناظر الجيش(2) ما ذكره شيخهما أبي حيان.

ووافق السيوطي(3) ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذيه في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص260).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج941/2-942).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج386/1).

242-مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً

قال ابن مالك[1] : "يجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام، أو مضافاً إليها، أو مصححاً تقديمه الابتداء بنكرة، أو دالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير، أو مسنداً دون أما إلى أن وصلتها، أو إلى مقرون بإلا لفظاً أو معنى، أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر".

وقال أبو حيان[2] : "فهذه المواضع التي ذكر المصنف أنه يجب فيها تقديم خبر المبتدأ.

وزاد بعض أصحابنا أن يكون الخبر (كم) الخبرية نحو: كَمْ درهمٍ مالُك. أو يكون مضافاً إليها نحو: صاحبُ كَمْ غلامٍ أنتَ، أو يكون قد استعمل متقدماً في مَثَلٍ، نحو قولهم (في كل وادٍ بنو سَعْد). أو تكون الفاء دخلت على المبتدأ، نحو: أمَّا في الدار فزيدٌ.

وزاد بعض أصحابنا: إذا تقدم الخبر ودخله الوصل، نحو: والله لفي الدار أخوك وإن تَقُمْ ففي الناس من يُنْكِرُ قيامَك وإن قَدَّمتَ بعد الوصل جاز.

وزاد آخر أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً، نحو: ثَمَّ زيدٌ وهُنا جعفرٌ وقال: فهذا يتقدم على المبتدأ ولا يجوز تأخيره أصلاً لأنَّ فيها الإشارة، فقدمت كما تُقدم (هذا) على (زيد) في الإخبار ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ، ولا تقول: زيدٌ هذا ولما رآه الفراء مبدوءاً به جعله أعرف من العَلَم، وذلك أنَّ تقدمه إنما كان لأجل الإشارة، وقد ثبتت الإشارة مقدمةً في: ههنا زيدٌ، وثَمَّ عمروٌ، فكذلك: هذا زيدٌ. انتهى".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك مواضع تقديم خبر المبتدأ وجوباً.

وقد اتبع المرادي[3] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأكد السيوطي[4] ما ذكره أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج300/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج351/3-352).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص262).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج387/1).

243- الخلاف في تقديم الخبر

قال أبو حيان[1] : "ولما ذكر المصنف ما يجب فيه تأخير الخبر، وما يجب فيه تقديمه، واستدركنا عليه ما ذكره أصحابنا دل ذلك على أن ما سوى ما ذكر يجوز فيه التقديم والتأخير سواء أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ أم رافعاً سببيه، أو ناصباً ضميره أو سببيه، نحو: قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ أبوه زيدٌ، وقام أبوه زيدٌ، وضربته زيدٌ، وضرب أخاها زيدٌ هندٌ، وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر في هذه المسائل كلها ونُسب ذلك إلى الخليل.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، حكي س عن العرب: (مَشْنوءٌ من يَشْنَؤُكَ وتميميٌّ أنا وخَزٌّ صُفَّتُك وأَرَجُلٌ عبدُ الله)، وقال الشاعر:

إِلَـــى مَلِـــكٍ مَـــا أُمُّـــهُ مِـــنْ مُحَـــارِبٍ   أَبُـــوهُ وَلاَ كَانَـــتْ كُلَيْـــبٌ تُصَـــاهِرُهُ[2]

وقال الآخر:

قـــد ثَكِلَـــتْ أمُّـــه مَـــنْ كُنْـــتَ واحِـــدَه   وصَـــارَ مُنْتَشِـــباً فـــي بُـــرثُن الأسَـــدِ[3]

وقال:

فَتَـــىً مـــا ابـــنُ الأَغَـــرِّ إذا شَـــتَوْنا   وحُـــبَّ الـــزادُ فـــي شَـــهْرَيْ قُمـــاحِ[4]

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج352/3-354).

(2) البيت للفرزدق في العسكري، الصناعتين (ص162) وابن جني، الخصائص (ج396/2) وابن الأثير، الجامع الكبير (ص113) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج182/4) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1127/3) والقلقشندي، صبح الأعشى (ج209/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج530/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج431/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج357/1) ولم أقف عليه في ديوانه.

(3) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (ص70) والمبرد، الكامل (ص161) والخطابي، غريب الحديث (ج524/1) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج352/3) وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج229/1).

(4) البيت لخالد بن مالك الهذلي في الأزهري، تهذيب اللغة (ج51/4) والمرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص129) وابن سيده، المحكم (ج29/3) وابن سيده، المخصص (ج91/5) والزمخشري، أساس البلاغة (ج100/2) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج92/1) وابن منظور، لسان العرب (ج474/2) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج248/9) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج173/16) والزبيدي، تاج العروس (ج64/7).

التقدير: من يَشْنَؤُك مَشْنوءٌ، وأنا تميميٌّ وصُفَّتُك خَزٌّ وأعبدُ الله رجُلٌ؟ وأبوه ما أمُّه من مُحارِب ومن كنتَ واحدَه قد ثَكِلَتْ أُمُّه وابنُ الأَغَرِّ فتىً إذا شَتَوْنا.

ونقل بعض أصحابنا عن الكسائي والفراء أنهما يجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعا نحو: ضربته زيدٌ، ويمنعان ذلك مع المرفوع نحو: قائمٌ زيدٌ.

والصحيح عن الكوفيين المنع مفرداً كان الخبر أو الجملة وفرقوا بيم: قائمٌ زيدٌ، وضربته زيدٌ فمنعوا، وبين: في داره زيدٌ فأجازوا. قالوا: لأن هذا الضمير غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود: في الدار زيدٌ، وحصل هذا الضمير بالعرض كما أنهم أجازوا: ضربَ غلامَه زيدٌ لأن المقصود: ضَربَ الغلامَ، واتفق أن كان المضروب غلامه. وهم محجوجون بالسماع السابق ذكره.

وذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى مذهب غريب في تقديم الخبر بناه على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع فالواجب عنده: رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود ولا ينفك الوجود عنه. والممتنع: لا قائمَ ولا رجلَ إذ يمتنع الوجود أن يكون لا رجلَ فيه ولا قائمَ. والجائز مثل زيد وعمرو، لأنه جائز أن يكون وجائز أن لا يكون. قال: فكلامٌ مركب من واجبين لا يجوز، نحو: رجلٌ قائمٌ، لأنه لا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، مثل: لا رجلٌ لا قائمٌ لأنه كذب، ولا فائدة فيه، وكلامٌ مركب من واجب وجائز صحيحٌ نحو: زيدٌ قائمٌ وكلامٌ مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع، نحو: زيدٌ لا قائمٌ ورجلٌ لا قائمٌ لأنه كذب إذ معناه: لا قائمَ في الوجود، وكلامٌ مركب من جائزين لا يجوز نحو: زيد أخوك، لأنه معلوم لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب، فالجائز يصير بتأخيره واجباً. وإذا ثبت هذه كله انبني عليه أن لا يجوز: قائمٌ زيدٌ، لأن زيداً صار بتأخيره واجباً فصار الكلام مركباً من واجبين فصار بمنزلة: قائمٌ رجلٌ. فلا يجوز عنده تقدم الخبر إذ كان واجباً.

وتأول المُثُل التي أوردها س، فقال:"(مَشْنوءٌ من يَشْنَؤُكَ) دعاء، كأنه قيل: شُنئَ من يَشْنَؤُك فكأنك ابتدأن بفعل. ورد هذا التأويل بأنه دعوى، ولو كان على معنى الدعاء لنقله س.

وقال: (تميميٌّ أنا) هو جواب لمن قال: ما أنت؟ فقال: تميميٌّ على معنى: أنا تميميٌّ وحذف المبتدأ، ثم أتى بـ(أنا) توكيداً. ورد بأن قوله (إنه جواب) دعوى، ولم يقله أحد، ولا يجوز حذف المؤكد للتناقض.

وقال: (خَزٌّ صُفَّتُك) على معنى: مِنْ خَزٍّ صُفَّتُك فابتدأت بمجرور. وكذا عمل في: هذا درهمٌ ضَرْبُ الأمير أي: مِنْ ضَرْبِ الأمير، فهو صفة للنكرة. وخرجه الخليل على إضمار (هو) أي: هو ضَرْبِ الأمير، ورد بأنه يلزمه: هذا راقودٌ الخَلَّ، لأنه في معنى: مِنَ الخَلِّ والعرب لا تقول ذلك.

وقال: (أَرَجُلٌ عبدُ الله؟) عبدُ الله: فاعل وكأنك قلت: أكاملٌ عبدُ الله؟ قال: والدليل على هذا أنك لم تُرد أن تسأل عن كونه رَجُلاً لأن ذلك معلوم. ورد ذلك بأنَّ قولهم: (أَرَجُلٌ عبدُ الله؟) وإن كان على معنى الكمال كما ذكر فهو يخالف (أكاملٌ) في العمل، غايته أن يعمل في الحال في نحو: أنت الرجلُ علماً أمَّا أن يعمل رفعاً فلا لضعفه.

وأما قوله "إن الجائز بتأخيره يصير واجباً" فرد عليه بأنه لا يصير الجائز بالتأخير واجباً، ومعناه مقدماً ومؤخراً واحد أي: هو مخبر عنه قدمته أم أخرته، كما لا يصير الفاعل بتأخيره عن المفعول مفعولاً ولا المفعول بتقديمه فاعلاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الخبر.

واتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الدارج عند النحويين أمثال أبي البركات الأنباري[2]، وابن يعيش[3]، والسيوطي[4].

244-مطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وإفراده وفروعهما

قال ابن مالك[5] : "وقد يستكن إن أمن اللبس، وفاقاً للكوفيين".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص262).

(2) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج1/56-59).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش (ج1/235).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج1/389).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/306).

وقال أبو حيان[1] : "ولم يتعرض المصنف لمطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وإفراده وفروعهما. ونقول: بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان الأول هو الثاني من جهة المعنى فالمخالفة تجوز بحسب اللفظ، نحو: الاسمُ كلمة، وفاطمةُ هذا الرجلُ، إذا كان (فاطمةُ) اسمَه. وإن كان غيره صفة فالموافقة، وقد يُخالف إن كان التأنيث غير حقيقي، كقوله:

... ... والعــينُ بالإثمِــدِ الحــاريّ مَكْحُــولُ[2]

على تقدير: والعضو أو شيء مكحول.

وإن كان جامداً فلا يكون إلا على التحقير نحو: هذا الرجلُ امرأةٌ، أو التنكير نحو: هذه المرأةُ رجلٌ.

وأما بالنسبة إلى الإفراد والجمع فإن كان المبتدأ مفرد اللفظ والمعنى فالمطابقة، نحو: زيدٌ قائمٌ، إلا إذا كان ذا أجزاء، فتجوز المخالفة حيث سُمع، نحو: هذا الثوبُ أخلاقٌ، وهذه البُرْمةُ أعْشَارٌ، ولا يقاس عليه: هذا الرجلُ أعضاءٌ، وإن كان منقسماً إلى أعضائه.

وإن كان عكسه: فإن كان الخبرُ مما يقبلُ التثنية والجمع جامداً فلا يجوز إلا على نحو: هذا الرجلُ أسدٌ، فتقول: الرجالُ رجلٌ واحدٌ، تريد في أنهم على قلب واحد أو على مذهب واحد. أو مشتقاً فالمطابقة، نحو: الرجالُ قيامٌ، ولا يكون مفرداً إلا بتقدير موصوفٍ مفرد اللفظ دون المعنى، نحو قوله:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/23-26).

(2) هذا عجز بيت لطفيل الغنوي في ديوانه (ق3/4 ص75) وسيبويه، الكتاب (ج2/46) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج1/366) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/376) وأبي علي الفارسي، المسائل البصريات (ج1/661) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج2/308) وأبي العلاء المعري، رسالة الغفران (ص189) وأبي علي الفارسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/506) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص277) وابن منظور، لسان العرب (ج3/251) وصدره :

إذْ هِــيَ أحْــوَى مِــنَ الرِّبعــيّ حَاجبُــهُ ... ...

أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادِحُ[1]

أي: جمع رائح، وليس جيداً. وقيل: إن أرادت بالجمع كُلِّيَّه جاز إفراد الخبر، نحو قوله:

نَصَبْنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ[2]

أي: وكلٌ واحدة منهن صديق. قيل: ومنه ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾[3]، لم تأت (رُفَقاء) لأنه أراد: كلٌ واحد منهم رفيق.

وإن لم يقبل كأفعل التفضيل: فإن كان بـ(مِنْ) فهو في معنى الجمع، أو مضافاً إلى جامد اسم جمع جاز، نحوه: هؤلاء أول حِزْبٍ، وأحسنُ قَبِيْلٍ. أو غيرِه لم يجز أن تقول: هؤلاء أَوَّلُ رجلٍ، بل: أولُ الرجالِ. أو إلى مشتق فمجيز بلا تأويل، نحو: هؤلاءِ أولُ طاعِمٍ، ومجيز بتأويل حذف اسم الجمع، أي: أولُ حِزْبٍ طاعِمٍ، وهو المبرد. أو على معنى الفعل، أي: أولُ مَنْ طَعِمَ.

وإن كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى، والخبرُ صفة، جاز أن يُفرد، نحو: الجيشُ منهزمٌ، أو جامد فلا يفرد إلا بحسب القصد، قال الزجاج: "الجيش رَجُلٌ، يُكرَهُ لتوهم التقليل. أما إذا عُرف المعنى فيسوغ، نحو: جيشُهم إنما هو فَرَسٌ ورجُلٌ، تريد: خيلٌ ورِجال، أي: ليسوا بكثيري الأتباع".

وإن كان عكسه، أي: مجموع اللفظ مفرد المعنى، كرجل يسمى زيوداً، فحكمه حكم ما هو مفرد في اللفظ والمعنى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مطابقة الخبر للمبتدأ في تذكيره وإفراده وفروعهما.

---

(1) البيت لحيان بن جبلة المحاربي في أبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج840/2) والسيوطي، الألغاز النحوية (ص30) وبلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج130/1) وأبي بكر الأنباري، الزاهر (ج281/2) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج356/6) وابن جني، المحتسب (ج154/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج24/4) والسيوطي، همع الهوامع (ج370/3).

(2) البيت لجرير في ديوانه (ص315) وابن منظور، لسان العرب (ج195/10) وبلا نسبة في الجوهري، الصحاح (ج1506/4) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج25/4) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج864/2) والدميري، شرح لامية العجم (ص24) والعيني، المقاصد النحوية (ج488/1) والزبيدي، تاج العروس (ج7/26).

(3) [النساء: 69].

وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحويين أمثال الفراء[1]، والزجاج[2]، وابن سيده[3]، وأبي الفضل الميداني[4]، وأبي البركات الأنباري[5]، وابن الفخار[6]، وابن هشام الأنصاري[7].

245-وجوه إعراب قول الشاعر (غناء نفس العفاف المغنى)

قال ابن مالك[8] : "ومثال المنصوب بصفة لفظاً قول الراجز:

غَنِـــيُّ نفـــسٍ العَفَـــافُ المُغْنِـــي والخَـــائِفُ الإمـــلاقِ لا يَسْـــتَغْنِي[9]

وقال أبو حيان[10] : "التقدير: العَفَافُ المُغْنِيه ، أي: الذي يغنيه هو غَنِيُّ نفسٍ، فالعفافُ: مبتدأ، والمُغْنِي: مبتدأ ثان، وخبره (غَنِيُّ نفسٍ)، وفي (المُغْنِي) ضميران: أحدهما عائد على العفاف، وهو الفاعل باسم الفاعل. والآخر ضمير نصب، وهو المحذوف العائد على أل، و(المُغْنِي) وصف جرى على غير من هو له، ولم يبرز الضمير، ولو برز لقال: المُغْنِيه هو. ومعنى هذا الكلام: الذي يُغْنِيه العفافُ غَنيُّ نفسٍ.

ويحتمل وجهاً آخر من الإعراب، وهو أظهر وأقل تكلفاً، وهو أن يكون (غَنِيُّ نفسٍ) مبتدأ، وسوغ الابتداء فيه -وإن كان نكرة- كونه متخصصاً بالإضافة، أو كونه نعتاً لمنعوت، أي: إنسانٌ غنيّ، والعفافُ: مبتدأ ثان، وخبره (المُغْنِي)، وهو وصفٌ جارٍ على مَنْ هو له؛ إذْ هو خبرٌ عن (العفاف)، فالجملة من قوله: (العَفَافُ المُغْنِي) في موضع خبر المبتدأ الذي هو

---

(1) الفراء، معاني القرآن للفراء (ج130/1) ؛ (ج268/1).
(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج123/1).
(3) ابن سيده، المخصص (ج55/5).
(4) الميداني، مجمع الأمثال (ج159/2).
(5) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج638/2).
(6) ابن الفخار، شرح الجمل (ج272/1-273).
(7) ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص184).
(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج312/1).
(9) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج312/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج38/4) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج984/2).
(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج38/4).

(غَنِيُّ نفسٍ)، والعائد من الجملة محذوف، وهو الضمير المنصوب؛ إذ التقدير: المُغْنيه، والمعنى: غَنِيُّ النفسِ العفافُ يُغْنيه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تخرج وجوه إعراب قول الشاعر (غناء نفس العفاف المغنى).

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

246-الخلاف في قولهم (زيدٌ وحدَه)

قال ابن مالك[4] : "فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه".

وقال أبو حيان[5] : "مسألة: أجاز يونس وهشام: زيدٌ وحدَه، ومنعه الجمهور، أجراه يونس وهشام مجرى عندَه، وتقديره: زيد موضع التفرد، وعلى هذا يجوز تقديمه، فيقال: وحدَه زيدٌ، كما يقال: في دارِهِ زيدٌ.

وقال هشام قولاً آخر، قال (زيدٌ وحدَه) وحدَه نصب بفعل مضمر، يخلف الفعل المضمر وحده، كما قيل: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، والمعنى: يُقبل إقبالاً، ويُدبر إدباراً، والتأويل عند هشام: زيدٌ وَحَدَه وَحْدَه. وقال هشام: حكى الأصمعي عن العرب وَحَدَ يَحِدُ. يذهب هشام إلى أن وَحْدَه خَلَفَ وَحَدَ كخلافة الإقبال والإدبار أقبل وأدبر.

قال هشام: ومثلُ زيدٌ وَحدَه في مثل هذا المعنى: زيدٌ أمرَه الأول، وسَعدٌ قصتَه الأُولى، وحالَه الأُولى. يذهب هشام إلى خلافة هذا المنصوب الناصب كما خلف الوَحْدُ وَحَدَ، وكان يسمي هذا منصوباً على الخلاف. وقال: لا يجوز: وحدَه عبدُ الله، كما لا يجوز: إقبالاً وإدباراً عبدُ الله، ولا يصلح قصتَه الأُولى زيدٌ، من قبل أن الفعل لا يضمر إلا بعد الاسم.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص269).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/233).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/984-985).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/323).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/77-79).

وقال أحمد بن يحيى: لا يضمر الفعل إلا بعد الاسم لأنه ثان للاسم، ترتيب الاسم أن يكون، ثم يفعل، فلم يضمر إلا في مكانه الأصلي السابق ليكون ذلك أقرب إلى الفهم وأبعد من اللبس. انتهى.

ويعني بقوله: "ترتيب الاسم أن يكون، ثم يفعل" أن ترتيب الاسم في الابتداء أن تنطق به أولاً، ثم تخبر عنه بقولك يَفْعَلُ في نحو: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، وما جرى مجراه، فلذلك لا يجوز تقديم المصدرين على المبتدأ لأنَّ العامل فيهما المحذوف رتبته أن يكون بعد المبتدأ، فكما لا يجوز تقديم الفعل كذلك لا يجوز تقديم ما خلفه، وهو معموله.

وحجة الجمهور أنَّ (وَحْدَه) اسم جرى مجرى المصدر. قال س في: (مررتُ بعبدِ الله وحدَه): تأويله أفردت عبد الله بالمرور به، فالوَحْد صفة عبد الله، وتقديره: إفراده.

وقال بعض النحويين: وَحْدَه مما نصب على الحال، وهو في لفظ التعريف، كما فُعل ذلك في: رَجعَ عَوْدَه على بَدْئه، وإذا كان اسماً جرى مجرى المصدر أو مجرى الحال لم يصح أن يقع خبراً عن زيد.

وقد رد على الجمهور بما نُقل عن العرب من أنهم قالوا: (زيدٌ وحدَه)، فجعلوا وحدَه خبراً، وإذا جَعَلَتْه العرب خبراً لم يصلح أن يقع حالاً من حيث لم يجز: زيدٌ قائماً، ولا: عمروٌ جالساً، ونصُّ العرب على قولهم: (زيدٌ وحدَه) هو حجة هشام ويونس".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (زيدٌ وحدَه).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأقرَّ السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1024/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج379/1-380).

247- الخلاف في قولهم (القومُ خَمْسَتُهم وخَمْسَتَهم)

قال أبو حيان[1] : "مسألة: قال الكسائي: العرب تقول: القومُ خَمْسَتُهم وخَمْسَتَهم، وكذلك عَشرتُهم وعَشرتَهم، من رفع الخمسة رفعها بالقوم، ومن نصبها ذهب بها مذهب وحدهم، ولم يقل وحده إلا بالنصب في هؤلاء الأمكنة.

وقال س: "مررت بالقوم خمستِهم وخمستَهم، خمستِهم تقديره كلهم، لم أدع منهم أحداً إلا مررت به، وخمسَتَهم تقديره وحدهم، مررت بهم إفراداً أفردتهم بالمرور دون غيرهم" انتهى.

وعلى ما قدره س لا يصلح أن يكون (خمستهم) خبراً، سواء أكان بمعنى كلهم أم بمعنى وحدهم على مذهب س في وحدهم، من جهة أنه لا يصح أن تقول: زيدٌ وحده، وقد نقلوا أن العرب قالت: زيدٌ وحدَه، والقومُ خمستُهم بالرفع والنصب، فوجب قبوله وإن خالف رأي س أو غيره".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (القومُ خَمْسَتُهم وخَمْسَتَهم).

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

248- الخلاف في قولهم (زيدٌ دُونُك)

قال أبو حيان[3] : "مسألة: لا يجوز (زيدٌ دُونُك) بالرفع عند س، وأنت تريد المكان، وأجازه غيره، قاله ابن أصبغ.

وقال الفراء: سِواكَ ومَكَانَكَ وبَدَلَكَ ونَحْوَكَ ودُوْنَكَ لا تُجعل أسماء مرفوعة، فإذا قالوا قام سِواكَ وبَدَلَكَ ومَكَانَكَ ونَحْوَكَ ودُوْنَكَ نصبوا، ولم يرفعوا على اختيار، وربما رفعوا، قال أبو ثروان: أتاني سَواؤُك، فرفع سواءَك.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج79/4).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1024/2-1025).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج79/4-80).

وقال الفراء أيضاً: الرفع في سِوَى وبَدَل وغيرهما أقوى منه في دُون لأنَّ انفراد هذه الحروف أكثر من انفراد دُون، فقد قالوا: هُما سواءٌ، وقد يُفْردون دُونَ، فيقولون: هذا رجلٌ دُوْنٌ، يريدون خسيساً، وإذا قصدوا هذا أعربوا دُوناً بوجوه الإعراب.

وقال س: "أما دُوْنَك فلا تُرفع أبداً لأنها مَثَلٌ، وإن قيل: (هو دُونَك في السِّنِ والنَّسَب)؛ لأنَّ هذا مَثَلٌ، كما أنَّ قولهم: (هذا مكانَ هذا) في البدل ذُكِرَ مثلاً".

قال ابن الأنباري: يذهب س إلى أن كونه وصفاً لم ينقله عن مذهب الظرف الذي يجب له فيه النصب، فعارضه أحمد بن يحيي بأنه لما جوز (زيدٌ خلفُك) وجب عليه أن يلزم دُونك من جواز الرفع ما ألزمه خلفَك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (زيدٌ دُونُك).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

249-الخلاف في قولهم (زيدٌ مثلَ عمرو)

قال أبو حيان[2] : "مسألة: لا يجوز : زيدٌ مثلَ عمرو ، بالنصب عند أحد من البصريين، وأجازه الكوفيون، وذلك أنَّ (مِثْلَك) عندهم من القسم الثاني من القسمة التي قسموها المحال، وهو الذي يُعرب في مواضع النعوت والأخبار بتعريب الأسماء، وينصب في كل حال، وإذا وقع موقع أسماء الفاعلين من الناس رُفع، ولم يُنصب.

وهذا القسم هو عندهم هذه الأسماء: قِرنُك وسِنُّك وشِبهُك ولِدتُك ومِثْلُك، قالوا: يقال: عبدُ الله سِنُّك وسِنَّك، ومِثْلُك ومِثْلَك، وهذا رجل شبهُك وشبهَك، ومررت برجل مثلِك ومثلَك، فإذا قالوا قام مثلُك، وجاءني سِنُّك وشبهُك ولِدتُك، رفعوا ولم ينصبوا. ولتجويزهم أنَّ مِثْلَك يكون محلاً أجازوا أن يقع صلة لموصول.

ولا يجيز البصريون أن يكون مِثْلَك محلاً، فإن نُقل عن العرب (زيدٌ مِثْلَك) بالنصب، وكثر، وجب قبوله، وأما ما استدلوا به في صلة الموصول فقد تأوله البصريون".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1025/2)،

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج80/4-81).

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (زيدٌ مثلَ عمرو).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

250- الخلاف في الظرف المقتطع (قَبْلُ) و(بَعْدُ)

قال أبو حيان[2] : "مسألة: الظرف المقتطع قَبْلُ وبَعْدُ لا يُخبر به، ولا يُوصف به، ولا يُوصل به، ولا يكون حالاً، ولم يعتلوا لذلك إلا بضعفها حَسْبُ، وشبهها سيبويه والفارسي بالأصوات.

قال ابن الدهان: والصحيح عندي أنهم لم يجمعوا عليها حذف العامل فيها ومعمولها وجعلها معتمداً لفائدة، فأما قوله:

فأضحت زُهَيْرٌ فِي السِنِيْنَ التي خَلَتْ وَمَا بَعْدُ لا يُدْعَوْنَ إلا الأشَائِمَا[3]

فـ(ما): زائدة، وبعد منصوب الموضع عطفاً على موضع الجار والمجرور.

وقوله تعالى ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾[4] فليست ﴿ مَا ﴾ موصولة ﴿ وَمِنْ قَبْلُ ﴾ الخبر، وإنما ﴿ مَا ﴾ زائدة.

فإن قيل: ما العامل في ﴿ وَمِنْ قَبْلُ ﴾؟ فالجواب أنَّ المعني بالعامل هو الفعل هنا، وإنما حرف جر موصل له، فموضعها نصب. انتهى.

وقد نص س على أنَّ الظرف المتقطع عن الإضافة لا يقع خبراً للمبتدأ، وقد هم الزمخشري وغيره في تجويزه ذلك في قوله ﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾، إذ جعل ﴿ مَا ﴾ مصدرية في موضع المبتدأ، و﴿ وَمِنْ قَبْلُ ﴾ خبر، أي: ومن قبل تفريطكم في يوسف، وقد رددناه عليه في (البحر المحيط) في التفسير من تأليفنا".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1025/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج81/4-82).

(3) البيت لغلاق بن مروان في المرزوقي، شرح الحماسة (ص329) وبلا نسبة في الباقولي، إعراب القرآن (ص279) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج81/4) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1026/2).

(4) [يوسف: 80].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الظرف المقتطع (قَبْلُ) و(بَعْدُ).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السمين الحلبي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

251-جواز دخول الفاء في اسم آخر

قال ابن مالك[3] : "أو موصوف بالموصول المذكور".

وقال أبو حيان[4] : "مسألة: إن أعملت هذه العوامل في اسم آخر جاز دخول الفاء، نحو: إنَّه الذي يأتيني فله درهمٌ، وإنَّ زيداً كُلُّ رجلٍ يأتيه فله درهمٌ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز النحويين دخول الفاء في اسم آخر.

واتبع ناظر الجيش[5] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي[6] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

252-الخلاف في العطف على الخبر بالفاء التي تحمل معنى الجزاء

قال أبو حيان[7] : "مسألة: إذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين، وأجازه ابن السراج".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1026/2).

(2) السمين الحلبي، الدر المصون (ج539/6-541).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج328/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج113/4-114).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1059/2).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج407/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج114/4).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في العطف على الخبر بالفاء التي تحمل معنى الجزاء.

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[2] ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

الباب الثالث عشر : الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

253- الخلاف في رافع الاسم في (كان) وأخواتها

قال ابن مالك[3] : "الرافعة الاسم".

وقال أبو حيان[4] : "قوله (الرافعة الاسم) هذه المسألة فيها خلاف: ذهب البصريون إلى أنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه. والصحيح الأول، ويدل على ذلك اتصال الضمائر بها، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله. وأيضاً فيلزم في قول الكوفيين أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل، وهو أجنبي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رافع الاسم في (كان) وأخواتها.

وقد اتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6]، وناظر الجيش[7]، ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1059/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج407/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج115/4).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص284).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج248/1).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1069/3).

وأيد السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

254- عمل الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

قال أبو حيان[2] : "وكان القياس في هذه الأفعال أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذي بُنيت له، فقولك: (كان زيدٌ قائماً) بمنزلة (أمسِ زيدٌ قائمٌ)، و(يكون زيدٌ قائماً) بمنزلة (غداً زيدٌ قائمٌ). وإنما عملت، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، تشبيهاً بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو ضَرَبَ، من حيث إنها تطلب اسمين أو اسماً وما هو في تقديره".

وقال ناظر الجيش[3] : "وللأئمة سؤال هاهنا وهو أن يقال: إن شأن العوامل أن تحدث العمل في المفردات السالم أواخرها من الحركات نحو زيد وعمرو وما أشبههما وليس للعوامل تأثير في الجمل فكيف نسخت هذه الأفعال حكم الابتداء أو المبتدأ فأزالت عملهما والجملة ليست محلاً لتأثير العوامل؟

ويجيبون عن ذلك: بأن كان وأخواتها لها شبه بالفعل المتعدي لواحد كضرب ووجه الشبه الذي ذكروه يحتاج إلى تقدير وهو أنَّ الأفعال المذكورة في هذا الباب المقصود من وضعها الدلالة على تلبس الفاعل الذي أسندت هي إليه بصفة وتلك الصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند من إثبات أو نفي أو صيرورة أو تقييد بزمان مخصوص ونحو ذلك.

فمعنى قولنا: أمْسَى زيدٌ مُسَافراً أنَّ زيداً متلبس بالسفر في وقت المساء ومن ثمَّ كان ذكر الخبر لازماً؛ لأنه هو المقصود".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية عمل الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر. بينما أضاف ناظر الجيش سبباً آخر لعمل هذه الأفعال.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج408/1-409).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج115/4-116).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1067/3-1068).

ووافق أبو حيان ما ذكره ابن أبي الربيع[1] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[2] في ذلك أيضاً.

255- الخلاف في منصوب الخبر لـ(كان) وأخواتها

قال أبو حيان[3] : "فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه، ونصب الخبر تشبيها بالمفعول، هذا مذهب س وأصحابه.

زعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأنَّ الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ(كان زيدٌ ضاحكاً) مُشَبَّهٌ عنده بـ(جاء زيدٌ ضاحكاً). واستدل بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به. وبدليل أنَّ الماضي لا يحسن وقوعه خبراً لـ(كان) إلا مع (قد) كما لا يحسن وقوعه حالاً إلا مع (قد). وبدليل أنك لا تكني عنه كما لا تكني عن المفعول به؛ ألا ترى أنك تكني عن قولك ضربت زيداً، فتقول: فعلتُ به، ولا يسوغ ذلك في (كان) وأخواتها، بل إن كنيت في باب (كان) قلت: كان زيدٌ كذا، كما تكني عن الحال: جاء زيد كذا.

ورُدَّ على الفراء بأن الجمل تقع في موضع المفعول وفي موضع الحال، نحو: قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، وقال زيد يقومُ عمروٌ، والمجرور في موضع المفعول نحو: مررتُ بزيدٍ، والظرف في موضع المفعول إذا اتسعت فيه. وأما قبح وقوع الماضي خبراً لـ(كان) بغير (قد) لشبهه بالحال فليس كما زعم، بل جاء وقوع الماضي خبراً لـ(كان) في القرآن وفي كلام العرب ما لا يُحصى كثرةً. ولئن سَلَّمنا ما قال فليس سببه شبهه بالحال، بل من حيث إن (كان) يدل على المضي، فإذا كان الخبر ماضياً لم يكن للإتيان بـ(كان) كبير فائدة؛ لأنَّ المُضي قد فهم من الخبر، فإن أتيت بـ(قد) حسن ذلك لتقريبها له من الحال. وأما الكناية فإنه يُكنى عن المفعول في باب القول بقولك كذاك، يقول القائل: قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، فتسأل عن قول زيد: كيف كان؟ فتقول: قال زيدٌ كذا.

---

(1) ابن أبي الربيع، البسيط (ج662/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج409/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج116/4-117).

ومما يدل على صحة مذهب س أنه مشبه بالمفعول مجيء الخبر مضمراً كما يجيء المفعول، والحال لا تضمر، ومجيئه معرفة كالمفعول، والحال بابها أن لا تكون إلا نكرة، ومجيئه جامداً، والحال بابها الاشتقاق، وكونه لا يستغنى عنه، والحال بابها أن يستغنى عنها".

وقال أبو حيان[1] في مقامٍ آخر : "وأما الكوفيون فزعموا أنه منصوب على الحال. وكذلك ثاني (ظننت) لأنه فعل لا يتعدى، فلا ينصب وإنما لم يكن متعدياً لأنه لا يقع على الواحد والجمع من الواحد والجمع، لا تقول: كانا قائماً، ولا: كانوا قائماً، كما تقول: ضربا رجلاً، ولأنا لم نجد فعلاً يعمل في مفعولين أحدهما هو الفاعل إلا الحال، فليحمل على النظائر الأكثرية، ولأنك تقول: ضربت بزيد، أي: فعلتُ به، ولا تقول: كنت بقائم.

واستدل البصريون على أنه ليس حالاً بجواز جموده وتعريفه وإضماره وعدم انتقاله، وبوجوب كونه لا يُستغنى عنه، فروعي الخواص الأكثرية، فَحُمل على التشبيه بالمفعول به، وأُلغيت قلة خواص الحال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في منصوب الخبر لـ(كان) وأخواتها.

وقد اتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وذهب السيوطي[4] إلى ما قاله أبي حيان وتلميذيه في هذه المسألة.

256-تسمية (كان) وأخواتها بأنها أفعال ناقصة

قال ناظر الجيش[5] : "ووجب رسم الأفعال المذكورة بالنقص فسميت ناقصة من حيث أنها لم تكتف بمرفوعها إذ ليس المقصود من قولنا كان زيد ذاهباً، وأمسى زيد مسافراً نسبة الفعل إلى الفاعل لا باعتبار شيء آخر كما هو المقصود من الأفعال التامة إذا أسندت إلى فاعليها نحو: ضرب، بل المقصود نسبتها إلى الفاعل باعتبار صفة اتصف بها وثبتت له مقيدة بمعنى ذلك الفعل فبمقتضى هذا التقرير صار كل من هذه الأفعال من حيث إنه يستدعي صفة

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج131/4).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص284).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1069/3).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج409/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1068/3).

وصاحبها يشبه الفعل التام المتعدي إلى واحد لاستدعائه شيئين كضرب، والفعل المتعدي إلى واحد يرفع الفاعل وينصب المفعول فكانت هذه الأفعال الناقصة كذلك ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك سبب تسمية (كان) وأخواتها بأنها أفعال ناقصة.

وأيد السيوطي[1] ما ذهب إليه ناظر الجيش في هذه المسألة. ولكنه زاد سبباً آخر يخص هذه التسمية، وهو أنها "لا تدل على الحدث بناءً على القول به".

257- الخلاف في (كان) وأخواتها أهي حرف أم فعل؟

قال ابن مالك[2] : "فبلا شرط".

وقال أبو حيان[3] : "وكلها أفعال بلا خلاف إلا ليس، فمذهب أبي بكر بن شقير وأبي علي الفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، أنها حرف، ولم يجعلا اتصال الضمائر المرفوعة بها وتاء التأنيث دليلاً على فعليتها لأن حد الفعل لا ينطبق عليها ومذهب الجمهور أنها فعل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كان) وأخواتها أهي حرف أم فعل؟.

واتبع المرادي[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره شيخهما أبو حيان.

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج339/3) وانظر: السيوطي، همع الهوامع (ج424/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج117/4).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص284).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1078/3).

وما ذكره أبو حيان وتلميذيه في هذه المسألة هو الشائع عند النحويين أمثال ابن برهان العكبري[1]، وابن بابشاذ[2]، وابن عصفور[3]، وابن أبي الربيع[4]، وابن الفخار[5].

258-أيهما أولى بالدخول على (كان) وأخواتها أهمزة التقرير أم الاستفهام؟

قال ابن مالك[6] : "ومنفية بثابت".

وقال أبو حيان[7] : "احتراز من أن تدخل عليه همزة التقرير، نحو: ألست تزال تفعل، وألم تزل تفعل، فإنه لا يجوز لأنَّ التقرير إثبات، فإن أريد مجرد الاستفهام عن النفي جاز".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حول أيهما أولى بالدخول على (كان) وأخواتها أهمزة التقرير أم الاستفهام؟.

وقد اتبع المرادي[8]، وناظر الجيش[9] شيخهما أبي حيان فما ذكره.

259-شروط حذف أداة النفي من (كان) وأخواتها

قال ابن مالك[10] : "مذكور غالباً".

---

(1) ابن برهان العكبري، شرح اللمع (ص53-54).

(2) ابن بابشاذ، شرح كتاب الجمل (ص121).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج373/1).

(4) ابن أبي الربيع، البسيط (ج661/2-662).

(5) ابن الفخار، شرح الجمل (ج311/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج119/4).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص285).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1073/3).

(10) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).

وقال أبو حيان[1] : "قال بعض أصحابنا: لا تحذف منها أداة النفي وتراد إلا بشرطين: أحدهما أن يكون الفعل مضارعاً. والآخر أن يكون جواب قسم، وقد حذفت منها أداة النفي في حال المُضي في جواب القسم شاذاً، قال:

لَعَمْــرُ أَبِــي دَهْمَــاءَ زَالَــتْ عَزِيــزَةً[2] ... ...

أي: لا زالت عزيزة.

وقد استعملت (أبرح) بغير أداة نفي في غير جواب القسم، وذلك ضرورة، قال:

وَأَبْــــرَحُ مَــــا أَدَامَ اللَّهُ قَــــوْمِي بِحَمْــــدِ اللَّهِ مُنْتَطِقــــاً مُجِيْــــداً[3]

وفيه قولان: أحدهما أنَّ (لا) محذوفة، أي: لا أبرح. والثاني أنه غير منفي لا لفظاً ولا تقديراً، والمعنى: أزول عن أن أكون منتطقاً مجيداً، أي: صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي، فإنهم يكفونني ذلك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط حذف أداة النفي من (كان) وأخواتها.

واتبع المرادي[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج120/4-121).

(2) هذا صدر بيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1160/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج120/4) والسيوطي، همع الهوامع (ج277/3) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج239/9) وعجزه:

... ... عَلَــى قَوْمِهــا مَــا فَتَّــلَ الزَّنْــدَ قَــادِحُ

(3) البيت لخداش بن زهير في شعره (ق18/1 ص42) وابن المثنى، مجاز القرآن (ص316) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج82/1) والأزهري، تهذيب اللغة (ج25/9) والزمخشري، الفائق (ج347/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج618/2) وبلا نسبة في ابن دريد، جمهرة اللغة (ج275/1) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج238/1) والزمخشري، أساس البلاغة (ج155/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج120/4).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص285).

وذهب كل من السيوطي[1]، وعبد القادر البغدادي[2] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

260- جواز تقديم نفي (زال) على (ظن) وأخواتها

قال ابن مالك[3] : "أو تقديراً".

وقال أبو حيان[4] : "وقال الفراء في (كتاب الحد): يجوز أن يقدم نفي (زال) على (ظن) وأخواتها، فيقال: لا أظنك تزال تقول ذلك. قال: وكذلك: ما أظنك تُبالي بشدة، معناه أظنك لا تُبالي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز تقديم نفي (زال) على (ظن) وأخواتها.

واتبع ناظر الجيش[5] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

261- أصل (زال)

قال ابن مالك[6] : "زال ماضي يزال".

وقال أبو حيان[7] : "قلت: وحكى الكسائي أيضاً في مضارع زال الناقصة يَزيلُ على وزن يبيع. وحكى أحمد بن يحيي عن الفراء (لا أزيل أقول ذلك)، فتكون زال الناقصة مما جاءت على فَعِلَ يَفْعَلُ وفَعَلَ يَفعِل كنَقِمَ يَنْقَمُ ونَقَمَ يَنْقِمُ.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج411/1).
(2) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج243/9).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج121/4).
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1075/3).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج122/4-123).

وزعم الفراء أنَّ (زال) التي هي ناقصة مُغَيَّرة من (زال) التامة، بَنوها على فَعِلَ بكسر العين بعد أن كانت مفتوحة فرقاً بين التمام والنقصان، فعينُها واو.

وأجاز ابن خروف أن تكون (زال) الناقصة من زالَه يَزيلُه إذا مازه منه، فعينُها ياء.

وما ذهبا إليه باطل لأنه لم يوجد فعل من باب (كان) وأخواتها إلا ووزنه في حال نقصانه كوزنه في حال تمامه، فتبين أنَّ (زال) الناقصة ليست من زال يزول، ولا من زال يزيل؛ لأن مضارعها ليس كمضارع أحد منهما. والصحيح أنها قسم ثالث، وأن معناها معنى برح، وعينُها ياء لقولهم: زايلته، أي باينته، وقالوا أيضاً: زيلته، قال:

سـائِلْ مُجَـاوِرَ جَـرْمٍ هَـل جَنَيْـتَ لَهُـم حَرْبــاً تُفَــرِّقُ بَــيْنَ الجِيــرَةِ الخُلُــطِ[1]

وزَيَّلَ فَعَّلَ بدليل مصدره، قالوا: تزييلاً، وزايل وزيل من زال الناقصة كجالسه من جلس، وإلى هذا ذهب س".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أصل (زال) عند النحويين.

واتبع المرادي[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذكره أبو علي الفارسي[3]، وتابعهم السيوطي[4] أيضاً.

262-معاني (كان) وأخواتها حال استعمالها ناقصة

قال ابن مالك[5] : "كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وليس، وصار".

---

(1) البيت لوعلة الجرمي في الجوهري، الصحاح (ج1124/3) والجراوي، الحماسة المغربية (ج660/1) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج232/3) وابن منظور، لسان العرب (ج294/7) والزبيدي، تاج العروس (ج260/19).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص286).

(3) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص277).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج422/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).

وقال ناظر الجيش[1] : "أما معانيها حال استعمالها ناقصة: فلم يتعرض إلى ذكره المصنف ولكن النحاة تعرضوا لذلك وها أنا أذكر ما ذكروه لتتبين دلالة كل منها: -

أما كان: فتغير الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان (الماضي) هذا إن لم تكن بمعنى صار وإن كانت بمعنى صار فتفيد ما تفيده صار وسيأتي.

وأما أصبح وأمسى وأضحى: فهي للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف وإن كانت بمعنى صار فمعناها معناها.

وأما ظل: فللدلالة على مصاحبة الصفة للموصوف نهاره كما أن بات لمصاحبته إياه ليله وإن كانت بمعنى صار فمعناهما معناها.

وأما صار: فللدلالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى.

وأما ليس: فلانتفاء الصفة عن الموصوف.

وأما ما دام: فللدلالة على مقارنة الصفة للموصوف في الحال".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك معاني (كان) وأخواتها حال استعمالها ناقصة.

ويؤكد ناظر الجيش ما ذهب إليه الجزولي[2] في هذه المسألة.

263-دلالات (ما زال) وأخواتها

قال ابن مالك[3] : "ما زال".

وقال أبو حيان[4] : "و(ما زال) وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مُذْ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها، فإن كان الموصوف قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيدٌ عالماً، وإن كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد يُعطي

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1078-1079).

(2) الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو (ص102-105).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/333).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/123).

الدنانيرَ، ألا ترى أن إعطاءه للدنانير كان في أوقات متفرقة، وأن ذلك دام له، وكذلك اتصافه بالعلم كان متصل الزمان، ودام له أيضاً كذلك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دلالات (ما زال) وأخواتها.

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذيه في هذه المسألة.

264-مجيء (ما برح) بمعنى (ما زال)

قال ابن مالك[4] : "زال ماضي يزال، وانفك، وبرح، وفتئ".

وقال أبو حيان[5] : "ولا خلاف بين النحويين في أنَّ معاني هذه الأفعال الأربعة متفقة إلا شيء ذكره أبو علي عن بعض أهل النظر أنه فصل بين ما زال وما برح بأن قال: "إن برح لا تستعمل في الكلام إلا أن يراد بها البراح من المكان، فتذكر المكان أو تحذفه للدلالة". قال أبو علي: "وهذا لا يصح، قال تعالى: ﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾[6]، فلا يجوز أن يراد بها البراح من المكان بدلالة ﴿ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾، ومحال أن يبلغ هذا الموضع وهو لم يبرح من مكانه، فثبت أنَّ ما برح بمعنى ما زال من غير فرق".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (ما برح) بمعنى (ما زال) عند النحوين.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص287).
(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1079/3).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج412/1).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج124/4-125).
(6) [الكهف: 60].

ووافق أبو حيان النحويين أمثال الأخفش الأوسط[1]، وأبي بكر بن الأنباري[2]، والزجاج[3]، وسلمة العوتبي[4]، وابن يعيش[5] في هذه المسألة.

265-الخلاف في تلقي القسم في نحو (ما زال) وأخواتها

قال أبو حيان[6] : "واختلفوا في تلقي القسم بها، فمنعه بعضهم، فلا يقولون: والله ما زال زيدٌ قائماً. والصحيح جوازه، قال تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[7] أي: لا تفتأ، وقال الشاعر:

فَآلَيْــتُ لَا أَنْفَــكُّ أَحْــدُو قَصِــيدَةً[8] … … … …

وقال:

لَعَمْــرُ أَبِــي دَهْمَــاءَ زَالَــتْ عَزِيــزَةً … … … …

أي: ما زالت عزيزة، روعي لفظ الحرف النافي صورة، فتلقي به القسم. ولكونها موجبة المعنى لا تدخل (إلا) في خبرها، وسيأتي ذكر ذلك. ومن منع أن يتلقى بها القسم جعل الفعل تاماً لا ناقصاً، والمنصوب حال".

التوضيح والتحليل:

---

(1) الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج432/2).
(2) أبو بكر بن الأنباري، الأضداد (ص141).
(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج298/3).
(4) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج278/2).
(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج361/4).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج127/4).
(7) [يوسف: 85].
(8) هذا صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ق30/5 ص118) والبكري، فصل المقال (ص394) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج241/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج515/8) وعجزه :

… … … … تَكُــونُ وَإِيَّاهَــا بِهَــا مَــثَلًا بَعْــدِي

وبلا نسبة في الحميري، شمس العلوم (ج7320/11) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج127/4) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج516/1) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج108/1).

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تلقي القسم في نحو (ما زال) وأخواتها.

وأيد أبو حيان ما قاله أبو علي الفارسي[1] في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي[2] أيضاً.

266- الخلاف في جواز جعل (كم) الخبرية اسماً لـ(كان)

قال ابن مالك[3] : "ولم يلزم التصدير".

وقال أبو حيان[4] : "وقوله (لم يلزم التصدير) كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء. وخالف الأخفش في (كم) الخبرية، فأجاز جعلها اسماً لـ(كان) لأنها بمنزلة (كثير)، فلا تلزم الصدر. والصحيح أن ذلك لا يجوز لأنها للمباهاة والافتخار، والحرف الموضوع لهذا المعنى له الصدر، وهو (رُبَّ)، فكذلك (كم)، مع أنَّ السماع لم يرد بما ذكر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز جعل (كم) الخبرية اسماً لـ(كان).

وقد اتبع المرادي[5] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

267- معاني (صار)

قال ابن مالك[6] : "وبصار رجع أو ضمَّ أو قطع".

وقال أبو حيان[7] : "وقال غيره: بمعنى انتقل، فتتعدى بإلى، ومن ذلك قوله:

---

(1) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص267).
(2) السيوطي، همع الهوامع (ج411/1).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج335/1).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج127/4-128).
(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص286).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج341/1).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج141/4-142).

وَصِــرْنا إلـــى الحُســـنى وَرَقّ كَلامُنَـــا[1] … … … …

وقال ابن هشام: ومعنى صار الانتقال، وذلك على وجهين: انتقال بالذات كقولك: صار الماءُ بخاراً، والميتُ تراباً، والطعامُ عذرةً. وانتقال بالعرض كقولك: صار الغنيُ فقيراً، والجوادُ شحيحاً، ومنه: صار هذا الفرس إلى عمرو، وكلٌ حي صائر إلى الزوال.

وقال ابن الدهان في الغرة ما معناه: صار تامة، فتتعدى إلى المفعول بحرف الجر، ولا بُدَّ، نحو: صرت إلى البلد الفلاني. وناقصة، وفيها اتساع من وجهين: سلبها الدلالة على المصدر وإلزامها الخبر. والثاني جعلها تدل على زمن الوجود دون الزمن الماضي، نحو: كان فقيهاً فصار نحوياً.

ولم تستعمل زائدة فيما علمت، وقد زعم قوم أنه لا يمتنع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (صار).

وقد اتبع المرادي[2] شيخه أبي حيان فيما ذكر.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه الأبذي[3] في هذه المسألة.

268- (فَتِئَ) تامة بمعنى (نسي)

قال ابن مالك[4] : "وتتم فتئ إذا أراد بها كسر وأطفأ".

---

(1) هذا صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص137) وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج136/1) والصولي، أدب الكتاب (ص169) والحميري، شمس العلوم (ج6472/10) ويحيى العلوي، الطراز (ج199/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2915/6) وعجزه :

… … … … وَرُضْـــــــتُ فـــــــذَلّتْ صَـــــــعبَةً أيَّ إذْلالِ

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص291).

(3) الأبذي، شرح الجزولية (ج961/1-962).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج343/1).

وقال أبو حيان[1] : "وأما (فتئ) بكسر التاء فلا أعلم أحداً ذكر أنها تكون تامة إلا الصاغاني، فإنه ذكر أنَّ في نوادر الأعراب: (فَتِئْتُ عن الأمر فَتْئاً إذا نسيتَه)، فتكون على هذا (فَتِئَ) تامة بمعنى نسي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (فَتِئَ) تامة بمعنى (نسي).

وقد اتبع المرادي[2] شيخه أبي حيان فيما ذكر.

وأيد السيوطي[3] ما قاله أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

269- الخلاف في جعل أسماء الإشارة نحو (هذا) و(هذه) من أخوات (كان)

قال ابن مالك[4] : "ولا أسحر وأفجر وأظهر".

وقال أبو حيان[5] : "وذهب الكوفيون إلى أنَّ (هذا) و(هذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، وذلك نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة؟ وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتي باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، ويبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة مخبر عنه بالمنصوب أنك لو أسقطت اسم الإشارة، فقلت: الخليفةُ قادمٌ، والشمسُ طالعةٌ، لم يختل المعنى، كما أنك إذا أسقطت كان من: كان زيدٌ قائماً، فقلت: زيدٌ قائمٌ، لم يختل المعنى. ولو قلت (هذا الصياد أشقى الناس) كان تقريباً، وكذلك ما أشبهه مما الاسم الواقع فيه بعد اسم الإشارة معبراً به عن جنسه لا عن واحد بعينه، نحو قولك: ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً؛ لأنك لم تقصد إلى شخص بعينه، ولو أسقطت اسم الإشارة صح الكلام.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج146/4).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص292).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج424/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج344/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج167/4-168).

وما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح، إلا أنَّ الإعراب على غير ما ذكروه، بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر، والمنصوب حال، والمعنى قد يكون على خلاف اللفظ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب، ولا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب.

فإن قلت: يكون لا موضع له من الإعراب على مذهب من يرى أنَّ الفصل اسم، ولا موضع له من الإعراب.

قلت: يدل على أنه يرتفع على الابتداء دخول النواسخ عليه، حكى الكسائي عن العرب: أَوَلَيْسَ هذان الليل والنهار يختلفان علينا؟ بنصب الليل والنهار، فدل هذا على أنَّ اسم الإشارة قبل دخول (ليس) كان مبتدأ، والليل والنهار خبراً لاسم الإشارة وإن كان تقريباً؛ لأنَّ الليل والنهار يُراد بهما الجنس. ويدل على أنه حال التزام التنكير فيه، فلو كان خبراً لجاء معرفة، وإجازتهم التعريف فيه هو بالقياس، وإن حفظ شيء منه دخلت عليه (أل) جعلت زائدة كَهِيَ في: الجماء الغفير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جعل أسماء الإشارة نحو (هذا) و(هذه) من أخوات (كان).

وقد اتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكر.

وذهب أبو حيان إلى ما قاله الأبذي[2] في هذه المسألة.

270-مواضع زيادة (كان)

قال ابن مالك[3] : "تختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضي، متوسطة بين مسند ومسند إليه، نحو: ما كان أحسن زيداً، أو: لم ير كان مثلهم. أو بين صفة وموصوف".

وقال أبو حيان[4] : "وبين المتعاطفين قول الفرزدق:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص297).

(2) الأبذي، شرح الجزولية (ج949/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج360/1-361).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج212/4-213).

فِــــي لُجَّـــةٍ غَمَـــرَتْ أَبَـــاكَ بِحُوْرُهَـــا فِـــي الْجَاهِلِيَّـــةِ كَـــانَ وَالإِسْـــلاَمِ[1]

وبين (نعم) وفاعلها، أنشد الفراء:

ولَبِسْــــتُ سِـــرْبالَ الشـــبابِ أَزورُهـــا وَلَـــنِعْمَ "كـــانَ" شَـــبيبَةُ المُختـــالِ[2]

وحُكِي من كلامهم: "ولدت فاطمة بنت الخُرْشُبِ الكَمَلةَ من بني عبسٍ لم يوجد كان أفضلُ منهم".

وقال المرادي[3] : "وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس. ونقل ابن الخباز في كان بعد ما التعجبية ثلاثة أقوال: قال: أقبح الأقوال أنها تامة، وأن أشد في موضع نصب على الحال وقبحه من حيث إن أشد لا يبقى له تعلق بما، وقيل: هي ناقصة وأشد في موضع خبرها وقبحه أقل من الأول، وهو قبيح أيضاً؛ لأنَّ أشد خبرها فلا تعلق له بما يعني في نحو: ما كان أشد خالداً، والقول الثالث: أنها زائدة وهو الصحيح".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش على ابن مالك مواضع زيادة (كان).

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره، ولكنه أضاف موضع آخر تزاد فيها (كان)، وهو زيادتها بعد ما التعجبية.

ووافق الأشموني[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

بينما ذهب ابن يعيش مذهب المرادي فيما ذهب إليه.

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه (ص609) وابن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق (ج439/2) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص77) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج212/4) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج436/5).

(2) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج213/4) والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج243/1).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص304).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1156/3).

(5) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج242/1-244).

271-الخلاف في تقديم معمول الخبر في (كان) وأخواتها

قال أبو حيان[1] : "وبقي علينا الكلام في معمول الخبر بالنظر إلى جواز تقديمه على هذه الأفعال ومنعه، فنقول: إن قدمته مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر، وذلك نحو: في الدار قائماً كان زيدٌ، وإن قدمته وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول: في الدار كان زيد قائماً، ولا: يوم الجمعة كان زيدٌ ذاهباً، ولا: طعامَك كان زيدٌ آكلاً، لكثرة الفصل بين المعمول الذي هو فضلة الخبر والعامل الذي هو الخبر. هذه نقل بعض أصحابنا.

وقال ابن السراج: "جميع ما جاز في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فهو جائز في (كان) إلا أن يفصل بينهما وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه". قال: "وأصحابنا يجيزون: غُلامَه كان زيدٌ يضربُ، ينصبون الغلام بيضرب؛ لأنَّ كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم معموله" انتهى.

وفي البسيط: وأما تقديم معمول الخبر على هذه الأفعال التي يتقدم خبرها عليها إذا كان غير ظرف نحو: زيداً كان عمروٌ ضارباً، وغُلامَه كان زيدٌ يضربُ، فقيل: لا يجوز لأنه قد حال بين المعمول وعامله بجمله أجنبية، وإن كانت محتاجة إلى خبر، لكنها في صورة التام كالفعل والفاعل. وفيه نظر، قال تعالى ﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾[2]، وقال في الظرف والمجرور: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[3]، وقال: ﴿ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾[4].

والصحيح عند النحويين جوازه ظرفاً كان أو غير ظرف، ونص النحويون عليه، ولا تراعى الصورة، بل يُلاحظ المعنى. وقد تقدم مذهب الكوفيين في منعهم تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان يتحمل الضمير، وتخريج مثل: قائماً كان زيدٌ، وكان قائماً زيدٌ على مذهب الكسائي ومذهب الفراء.

وأما التفريع على مذهبهم في تقديم المعمول على الفعل أو على الاسم فإما أن تقدمه بعد الخبر أو قبله، فإن قدمته بعد الخبر، نحو: قائماً في الدار كان زيدٌ، وكان قائماً في الدار زيد، فالأمر على ما كان عليه لو لم يكن له معمول. وإن قدمته قبل الخبر، نحو: في الدار

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/244-245).

(2) [سبأ: 40].

(3) [هود: 8].

(4) [التوبة: 65].

قائماً كان زيدٌ، وكان في الدار قائماً زيدٌ، فالأمر عندهم على ما كان عليه إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفاً من الموصوف؛ لأن الصفة إذا تقدمها معمولها لم يجز أن تخلف الموصوف عند الكسائي كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف.

وفصل الفراء، فقال: إن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن تكون الصفة خلفاً، وإن كان غيرهما لم يجز أن تكون خلفاً، نحو: طعامك آكلاً كان زيدٌ، وكان طعامك آكلاً زيدٌ. والصحيح عندنا في جميع ذلك أنه خبر مقدم لم يخلف موصوفاً يُثنى ويُجمع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم معمول الخبر في (كان) وأخواتها.

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكر.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور[2] في هذه المسألة، وتابعهم النحاة المتأخرين أمثال السمين الحلبي[3]، والشاطبي[4]، وخالد الأزهري[5]، والسيوطي[6].

272-الخلاف في تقديم الخبر وتأخير المعمول

قال أبو حيان[7] : "مسألة: إذا قدمت الخبر وأخرت المعمول، نحو (آكلاً كان زيدٌ طعامَك)، فهذا لا يجوز للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، أعني ما ليس بمعمول لآكل. هذا مذهب الكوفيين ومقتضى مذهب البصريين، إلا إن جعلت (طعامك) مفعولاً بفعل مضمر يُفسره هذا الظاهر، كأنك قلت بعد قولك آكلاً كان زيدٌ: يأكلُ طعامَك، فإنه يجوز على كل مذهب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الخبر وتأخير المعمول.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1185-1186).

(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/377-380).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (ج9/196-197).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج2/191-192).

(5) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/247).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/431-432).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/245-246).

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وذهب أبو حيان إلى ما قاله ابن عصفور[3] في هذه المسألة، ووافقهم كل من خالد الأزهري[4]، والسيوطي[5] أيضاً.

273- الخلاف في قولهم (كان كائناً زيدٌ قائماً)

قال أبو حيان[6] : "مسألة: إذا قلت: (كان كائناً زيدٌ قائماً) فالكسائي يجعل في (كان) ضمير الشأن، وكائناً خبر كان، وزيدٌ اسم كائن، وقائماً خبر كائن. والفراء يجعل كائناً خبر كان، وزيدٌ مرفوع بكان وكائن على أنه اسمهما، وقائماً خبر كائن وخبرها - وهو قائم - بأجنبي، ولا يجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان في: آكلاً كان زيدٌ طعامَك؛ لأن كائناً ناقص لا يتم إلا بخبر، وإنما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما يتم دونه.

ولا يجوز عند أهل الكوفة (كان يقومُ زيدٌ) على أن يكون خبراً مقدماً؛ لأنه لا يتصور أن يكون خلفاً؛ لأن الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جُعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه، فلا يجوز عندهم إلا على أن يكون في (كان) ضمير الشأن، ويقوم في موضع الخبر على مذهب الفراء، وزيد مرفوع بِيَقومُ. ولا يجوز عندهم تقديم (يقوم) على الفعل، فتقول: (يقومُ كانَ زيدٌ) على وجه من الوجوه؛ لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظروف والمجرور جاريان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا يتحمل الضمير جاز توسيطه وتقديمه عندهم، نحو: كان أخاك زيدٌ، وأخاك كان زيدٌ، إذا أردت أُخُوَّة النسب لا أُخُوَّة الصداقة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (كان كائناً زيدٌ قائماً).

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص312).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1186/3-1187).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج380/1).

(4) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج247/1).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج432/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج246/4).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكر.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور[2] في هذه المسألة.

274- الخلاف في نصب خبر (كان) وأخواتها إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً

قال أبو حيان[3] : "مسألة: خبر هذه الأفعال إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فهو في موضع نصب على ما تقرر في عمل هذه الأفعال. وإذا كان مفرداً انتصب، ولا يجوز أن يرتفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لا تقول: كنتُ قائمٌ، تريد: أنا قائمٌ؛ لأنه إضمار لا فائدة في تكلفه، وقد نص الخليل على ذلك، ولَحَّنُوا زياداً الأعجم في قوله:

هَـــلْ لَــكَ فِـــيْ حَـــاجَتِي حَاجَـــةٌ ... أَمَ أَنْـــتَ لَهـــا تَـــارِكٌ طَـــارِحُ

أَمِتْهـــا، لَـــكَ الخَيْـــرُ، أَوْ أَحْيِهَـــا ... كَمَـــا يَفْعَـــلُ الرَجُـــلُ الصَـــالِحُ

إِذَا قُلْـــتُ: قَـــدْ أَقْبَلَـــتْ، أَدْبَـــرَتْ ... كَمَـــنْ لَـــيْسَ غَـــادٍ وَلَا رَائِـــحُ[4]

أراد: كمن ليس غادياً ولا رائحاً، فرفع على إضمار هو، أي: كمن ليس هو غادٍ ولا رائحٌ. قالوا: (ولا حجة في كلامه عند أكثر العلماء لأنه نزل بإصْطَخْرَ من بلاد فارس، ففسد لسانه بها، ولذلك لقب الأعجم، فكثيراً ما يوجد اللحن في شعره) انتهى.

وهذا الذي قالوا ليس بجيد لأن إمام الصنعة س قد استشهد في كتابه بشعره.

وأما البيت الذين زعموا أنه لحن فليس على ما زعموا، وله وجه صحيح في العربية، وهو أن يرتفع غادٍ ورائح على أنه اسم ليس، ويكون خبرها محذوفاً على حد قولهم:

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1187/3).

(2) ابن عصفور، شرح الجمل (ج380/1-381).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج246/4-250).

(4) الأبيات لزياد الأعجم في ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج423/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج247/4)

... ... حِــينَ لَــيْسَ مُجِيــرُ [1]

تقديره: كمن ليس له غادٍ ولا رائح، أي: ليس له من يغدو عليه ولا من يروح، فلا يكون على هذا اسم ليس ضميراً يعود على مَنْ، فيلزم منه أن ينتصب غادٍ ورائح على خبرها، والمعنى: أن حاجته لا تنبتُّ ولا ينقضي أمرها، فهي كشيء ليس له من يغدو عليه ولا من يروح فيبقى هملاً كحاجته.

ووهم ابن عصفور في إنشاد شعر زياد، فركَّب نصفاً من بيت على نصف بيت آخر، وأنشد:

أَمِتْهـــا، لَــــكَ الخَيْـــرُ، أَوْ أَحْيِهَـــا كَمَـــــنْ لَـــــيْسَ غَـــــادٍ وَلَا رَائِــــحُ

وإذا كان له توجيه صحيح في العربية فلا يكون لحناً.

فأما قول الآخر:

كَــمْ مِــنْ لَئـيْمٍ رَأينَــا كَــانَ ذَا إِبِــلٍ فَأَصْــبَحَ الْيَــوْمَ لَا مُعْــطٍ وَلَا قَــارِ [2]

فينبغي أن يُتأول على أنه أراد: لا مُعطياً ولا قارياً، وحذف الياء للضرورة، فيكون نحو قوله:

وكَسَــوتَ عَــارِ لَحمُــهُ، فتَرَكتُـــهُ جَــــذْلانَ، يَســـحَبُ ذَيلَـــهُ ورِدَاءَهُ [3]

يريد: عارياً، وهذا أولى من ادِّعاء (هو) مضمرة، فيقدر: لا هو مُعْطٍ ولا هو قارٍ.

---

(1) هذا جزء من بيت للشمردل الليثي في أبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج230/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج644/2) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج270/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج927/2) ونسب البيت إلى التيمي في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص670) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص182) والبيت:

لَهفِـــي عَلَيْـــكَ لِلَهْفَـــةٍ مِـــنْ خَـــائِفٍ يَبْغِـــي جِـــوَارَكَ حِـــينَ لَـــيْسَ مُجِيـــرُ

(2) البيت بلا نسبة في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص1183) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج252/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج248/4).

(3) البيت بلا نسبة في ابن عصفور، الممتع الكبير (ص354) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص93) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج214/1) ؛ (ج248/4) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج277/8) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج93/14).

وفي البسيط: أكثر النحويين اتفقوا على أن الاسم الثاني من معمولي (كان) وأخواتها خبر بنفسه، ولا يكون في موضع رفع بتقدير مبتدأ، كقولك: كان زيدٌ قائماً، ولا يجوز رفعه على الإضمار، فأما قوله:

... ... فَأَبِيْتُ لا حَرِجٌ وَلاَ مَحْرُوْمُ[1]

فهو عند الخليل على الحكاية أي: أبيتُ كالذي يُقالُ له لا حَرِجٌ ولا محروم. وقال بعض النحويين: يجوز أن يكون في موضع خبر، أي: لا أنا حرجٌ. انتهى.

وقال س بعدما حكى تخريج البيت على الحكاية ما نصه: (وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي، كأنه قال: فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به) قال س: (والتفسير على النفي كأنه أسهل) انتهى. ويعني بالنفي النفي العام، وإذا كان لا حَرِج ولا محروم نفياً عاماً لكل حَرِج ومحروم لزم منه أن يكون الثابت لا حَرِجاً ولا محروماً لأنه فرد من أفراد العام.

فإن كان الموضعُ موضعَ تفصيل جاز النصب، وجاز الإضمار، نحو قولك: كان الزيدان قائماً وقاعداً؛ لأن موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار، والمعنى على أن المراد أحدهما كذا والآخر كذا، وما أشبه ذلك، وقد نص س على جواز ذلك، ومنه قول الشاعر:

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ الْتَقَيْنَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعَفُ[2]

التقدير: أحدُهم طليقٌ، والآخر مكتوفُ اليدين، والآخر مُزْعف، أو: منهم طليقٌ، ومنهم مكتوفُ اليدين، ومنهم مُزْعف.

---

(1) هذا عجز بيت للأخطل في ديوانه (ص305) وسيبويه، الكتاب (ج84/2) وابن السراج، الأصول (ج324/2) وأبي سعيد السيرافي شرح كتاب سيبويه (ج411/2) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص348) وابن سيده المحكم (ج200/8) والأشموني، منار الهدى (ج14/2) وصدره:

وَلَقَدْ أَكُوْنُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ ... ...

(2) البيت للفرزدق في ديوانه (ص389) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص707) وسيبويه، الكتاب (ج10/2) وابن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق (ج721/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج343/2) وأبي علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج226/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج543/8).

وفي البسيط: "فإن كان في موضع تقسيم جاز، كقولك: كان الزيدان قائمٌ وقاعدٌ، أي: أحدهما. وخالف بعض الكوفيين. أما ما عدا أفعال المقاربة فقالوا هو منصوب على الحال، وليس مشبهاً بالمفعول به" انتهى.

وقد تقدم ذكر حجج الكوفيين والبصريين في أوائل هذا الباب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في نصب خبر (كان) وأخواتها إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور[1] في هذه المسألة، ووافقهم النحويون أمثال العيني[2]، والسيوطي[3]، وعبد القادر البغدادي[4].

275- الخلاف في رفع الاسمين بعد (كان)

قال أبو حيان[5] : "مسألة: أجاز الجمهور رفع الاسمين بعد (كان). وأنكر الفراء سماعه. وهو محجوج بثبوت ذلك عن العرب، نحو قوله:

إِذَا مِـتُّ كَـانَ النَّـاسُ صِـنْفَانِ: شَـامِتٌ وَآخَـرُ مُـثْنٍ بِالَّـذِي كُنْـتُ أَصْـنَعُ[6]

في رواية من رواه (صنفان) بالألف، وقوله:

---

(1) ابن عصفور، الممتع الكبير (ص354).

(2) العيني، المقاصد النحوية (ج4/1661).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/426).

(4) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج6/139-140).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/250-251).

(6) البيت للعجير السلولي في أبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج1/99) والعيني، المقاصد النحوية (ج2/631) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج9/72).

هِـــيَ الشِّـــفَاءُ لِــدَائِي لَــوْ ظَفِـرْتُ بِهَــا   وَلَــيْسَ مِنْهَــا شِـــفَاءُ الــدَّاءِ مَبْــذُولُ[1]

وإذا ارتفع الاسمان بعد كان فمذهب الجمهور أنَّ في (كان) ضمير الشأن، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونُقل عن الكسائي أنَّ كان ملغاة، ولا عمل لها. وإلى ذلك كان يذهب أبو الحسين بن الطراوة. نقله عن السهيلي وغيره. قال السهيلي: والصحيح ما ذهب إليه النحويون، يدل على ذلك قول العرب: (إنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ)، فتبين ضمير الأمر في (إنَّ) لما كان نصباً، ولم يتبين في (كان) لما كان رفعاً، وصارت الجملة في موضع خبر.

فإن قيل: هلا كانت تامة مكتفية باسم واحد، وهو المضمر فيها، وكانت الجملة بدلاً؛ لأنَّ الجملة حديث، والمضمر فيها حديث؟.

قلنا: قولهم: (إنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ) يبين أن الجملة في موضع خبر؛ إذ لا يصح في (إنَّ) أن تكتفي باسم واحد، فبان أنَّها في موضع خبر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رفع الاسمين بعد (كان).

واتبع السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

276- الخلاف في (كان) إذا أضمر فيها ضمير الشأن أهي ناقصة أم غير ناقصة؟

قال أبو حيان[3] : "مسألة: (كان) إذا أُضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها، وليست غير الناقصة فتكون قسماً برأسها، هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو القاسم خلف بن فرتون الشنتريني، عُرِف بابن الأبرش، إلى أنها قسم غير الناقصة".

---

(1) البيت لهشام بن عقبة أخي ذي الرّمة في سيبويه، الكتاب (ج71/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج352/1) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج279/1) والجريري، الجليس الصالح (ص282) والسراج القاري، مصارع العشاق (ج190/2) والسخاوي، سفر السعادة (ج797/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج704/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج409/1-410).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج251/4).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كان) إذا أضمر فيها ضمير الشأن أهي ناقصة أم غير ناقصة؟.

277- الخلاف في قولهم (ما كان أحدٌ زائلاً يذكرك، ولا أظن أحداً زائلاً يذكرك)

قال أبو حيان[1] : "مسألة: أجاز هشام: ما كان أحدٌ زائلاً يذكرك، ولا أظن أحداً زائلاً يذكرك. وأباهما الفراء".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما كان أحدٌ زائلاً يذكرك، ولا أظن أحداً زائلاً يذكرك).

278- الخلاف في قولهم (ما يزال أحد يقول ذلك) ونحوها

قال أبو حيان[2] : "مسألة: أجاز الكسائي وهشام: ما يزال أحدٌ يقول ذلك، ونحوها من المستقبل. وانفرد هشام بإجازتها مع الماضي. ومنعها الفراء فيهما.

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما يزال أحد يقول ذلك) ونحوها.

279- الخلاف في عمل (كان) في الظروف والمجرورات والأحوال

قال أبو حيان[3] : "مسألة: اختلفوا: هل تعمل في الظروف والمجرورات والأحوال أو لا؟.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج251/4).

(2) المرجع السابق، ص251.

(3) المرجع السابق، ص251.

فقيل: لا تعمل لأنها لا استدعاء لها لذلك، والعامل مستدع. وقيل: تعمل لأنها فعل، وإذا عمل (هذا) في الحال بتأويل الفعل فأحرى (كان)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عمل (كان) في الظروف والمجرورات والأحوال.

280- الخلاف في حذف الخبر

قال أبو حيان(1) : "مسألة: لا يجوز الاقتصار على الفاعل دون الخبر كما لا يجوز في المبتدأ والخبر، وأما حذف الاختصار فيمتنع في اسمها لأنه هنا كالفاعل، وأما في الخبر ففيه خلاف، أجازه في البسيط، قال: تقول في جواب من قال: ألم تكن غنياً؟ كنتُ، ويقول: أكاد زيدٌ يقوم؟ فتقول: قد كاد.

وقال ابن عصفور ما معناه: "ما المانع من حذف الخبر، وأنت إن حكمت له بحكم لفظه فإنه يشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، أو بحكم أصله فهو خبر في الأصل، والخبر يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال؟.

والجواب أنه قد صار عوضاً من المصدر، فلا يجمع بينهما كراهة الجمع بين العوض والمعوض، وإنما عوض منه لأنه في معنى المصدر؛ ألا ترى قولك: (كان زيدٌ قائماً) أن القيام كون من أكوان زيد، فلما كان الخبر المصدر في المعنى استغني عنه كما استغني بـ(ترك) عن (وَذَرَ) لما كان معناهما واحداً، ولولا أنه عوض لصرح بالمصدر إذ لا فعل إلا له مصدر أخذ منه، وقام الدليل على ذلك، فلما صار عوضاً من المصدر صار كأنه من تمام الفعل، وكأنه جزء من أجزائه. وأيضا فالأعواض لازمة لا يجوز حذفها، وقد يحذف الخبر في الضرورة، نحو:

... ... حِـــينَ لَـــيْسَ مُجِيـــرُ

وهذا تلخيص من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن المعروف بابن شقير في (كان) واسمها وخبرها ومعموله وما يتصور فيه من التراكيب: كان زيدٌ آكلاً طعامَك، كان آكلاً طعامَك زيدٌ، آكلاً طعامَك كان زيدٌ، كان زيدٌ طعامَك آكلاً، طعامَك كان زيدٌ آكلاً، طعامَك كان آكلاً

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/251-253).

زيدٌ، كان آكلاً زيدٌ طعامَك، زيدٌ كان آكلاً طعامَك، زيدٌ آكلاً طعامَك كان، آكلاً طعامَك زيدٌ كان، زيدٌ كان طعامَك آكلاً، طعامَك زيدٌ كان آكلاً، زيدٌ طعامَك كان آكلاً. قال ابن شقير: كل هذا جائز من كل قول.

كان طعامَك آكلاً زيدٌ، كان طعامَك زيدٌ آكلاً، جائزتان من قول الكوفيين، وخطأ من قول البصريين.

آكلاً كان زيدٌ طعامَك، زيدٌ آكلاً كان طعامَك، آكلاً زيدٌ كان طعامَك، الثلاث جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي.

طعامَك آكلاً كان زيدٌ، زيدٌ طعامَك آكلاً كان، طعامَك آكلاً زيدٌ كان، هذه الثلاث جائزة من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان مقدماً من قبل أنه لو أراد رده إلى فَعَلَ ويَفْعَلُ لم يجز عنده. والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال.

طعامَك زيدٌ آكلاً كان جائز، من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين. آكلاً كان طعامَك زيدٌ خطأ من كل قول".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف الخبر.

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

281- (لا) تعمل عمل زيادة (ليس)

قال ابن مالك[3] : "ولا كثيراً"

وقال أبو حيان[4] : "ومن وقفنا على كلامه ممن ذكر أنَّ (لا) تعمل عمل (ليس) لم ينص على أن ذلك بالنسبة إلى لغة مخصوصة، إلا ما في كتاب (المغرب) لأبي الفتح ناصر

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1187-1189).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/432-433).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/374).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/284-285).

بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي، فإنه ذكر فيه ما نصه: "ما ولا بمعنى ليس ترفعان الاسم، وتنصبان الخبر، نحو: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلٌ أفضلَ منك، وعند بني تميم لا تعملان". فظاهر هذا أن غير تميم يعملونها.

وفي البسيط: "وأما بنو تميم فالقياس عندهم عدم الحمل على ليس، وكذلك في الثاني" يعني في نحو: لا رجل قائمٌ. قال: "لأنهم إذا امتنعوا من الحمل الموافق فالمخالف أولى، وهو ظاهر كلام الزمخشري؛ لأنه قال: "هي في قول أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك، وأما قول حاتم:

... ... ولا كَـــرِيمَ مِـــنَ الوِلْـــدانِ مَصْـــبُوحُ[1]

فيحتمل أن يترك طائيته إلى الحجازية، ويحتمل أن لا يكون خبراً، لكنه صفة على موضع لا وما بعدها" انتهى. ويحتمل أن يقال: وافق بنو تميم أهل الحجاز على هذا النحو من العمل، لكن القياس يقتضي أن يكون الحمل فيها على إنَّ وأخواتها، شبهوها بنقيضها" انتهى.

وأكثر من أجاز إعمالها إعمال (ليس) اشتراط أن تعمل في النكرات، نحو: لا رجلٌ قائماً، ولم يجيزوا: لا زيدٌ أخاك، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض النفي، فلو قلت: لا قائمٌ رجلٌ، ولا رجلٌ إلا أفضلُ منك، وجب الرفع. ونَصُّوا أيضاً على أنه لا يجوز الفصل بين (لا) وما عملت فيه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنَّ (لا) تعمل عمل زيادة (ليس).

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) هذا عجز بيت لحاتم الطائي في ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج239/1) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج6/2) والزمخشري، المفصل (ص51) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج285/4) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص423) ولم أقف عليه في ديوانه. وصدره :

إذا اللّقـــــاحُ غـــــدتْ مُلقـــــىً أصِـــــرَّتُها ... ...

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج458/1).

282-اختلاف النحاة في (لات)

قال ابن مالك[1] : "وتكسع بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه".

وقال أبو حيان[2] : "واختلف النحويون في لات:

فذهب س إلى أنها مركبة من (لا) والتاء، وعلى هذا لو سميت بها حكيته كما تحكي لو سميت بـ(إنما).

وذهب الأخفش والجمهور إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت على (ثُمَّ)، فقيل: ثُمَّتَ...

وذهب الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع إلى أن الأصل في (لات) (ليس)، قال: ويظهر لي أنَّ الأصل في (لات) (ليس)، فأبدل من السين التاء، كما فعل ذلك في سِت، ثم قُلبت الياء ألفاً لأنه كان الأصل في ليس لاسَ لأنها فَعِلَ، وكأنهم كرهوا أن يقولوا ليت، فيصير لفظُها لفظ التمني، ولم يُفعل هذا إلا مع الحين، كما أنَّ (لَدُنْ) لم تشبه نونها بالتنوين إلا مع غُدْوة، ويجب على هذا أن يُوقفَ عليها بالتاء، وكذا وقف جميع القراء إلا الكسائي، فَرُوِيَ عنه الوجهان، فمن وقف بالهاء فهي (لا) التي للنفي لحقتها تاءُ التأنيث، نحو ثُمَّتَ، وجاء الحين بعدها مرفوعاً، حكاه س، فهو اسمها، والخبر محذوف" انتهى.

وفي البسيط: ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس كما في سِت، وانقلبت الياء ألفاً على القياس فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (لات).

وقد اتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي[5] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذيه في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج374/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج287/4-289).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص320).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1223/3-1224).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج458/1-459).

283- الخلاف في قولهم (ما نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله ولا قريبٌ من ذلك)

قال أبو حيان[1] : "مسألة: زعم الأخفش أنك تقول: ما نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله ولا قريبٌ من ذلك، وأجاز غيره نصب (قريب) على الظرف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله ولا قريبٌ من ذلك).

ذكر ابن السراج[2] هذه المسألة مخالفاً فيها أبي حيان؛ لكونه وافق ما ذهب إليه الأخفش في رفع (قريبٌ) معللاً ذلك بقوله: "لأنك عطفته على (نعم) ونعم في موضع رفع لأنه خبر مقدم".

284- الخلاف في إضمار (ما)

قال أبو حيان[3] : "مسألة: أجاز الكسائي إضمار (ما)، وأنشد:

فَقُلْـــتُ لَهَـــا: والله يَـــدْرِي مُسَـــافِرٌ إِذَا أَضْـــمَرَتْهُ الأَرْضُ مَـــا اللهُ صَـــانِعُ[4]

فأضمر (ما). قال الفراء: فسألته عن: والله أخوك قائماً، قال: فرأيته كالمرتاب من إدخال الباء.

وأجاز الكسائي والفراء: من قائمٍ، وألا قائمٍ، وأنشد الكسائي قول الشاعر:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج324/4).

(2) ابن السراج، الأصول (ج117/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج324/4-325).

(4) البيت للكميت في عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج524/7) ونسب البيت لقيس بن الحدادية في اليزيدي، أمالي اليزيدي (ص153) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج139/2) ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1205/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج324/4) والسيوطي، همع الهوامع (ج452/1).

أَلاَ رَجُــــــــلٍ جَـــــــزَاهُ اللَّهُ خَيْـــــــراً   يَـــــدُلُّ عَلَـــــى مُحَصِّـــــلَةٍ تَبِيْـــــتُ[1]

والبصريون ينشدونه: ألا رجلاً، وفيه عندهم قولان: أحدهما أن التقدير: ألا تُرُونَني رجلاً. والثاني أن رجلاً منصوب على التبرئة، ونُوِّن اضطراراً كما نُوِّن ما لا ينصرف.

وزعم الكسائي أنه إذا خفض ما بعد (ألا) وبعد (مِنْ) فهو على تأويل: أما مِنْ رجلٍ يتصدق، وألا من رجلٍ، ولا يقولون: أما رجلٍ، ولا: ما رجلٍ. ولا يجوز عند البصريين من هذا شيء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إضمار (ما).

وأيد السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

285-الخلاف في تأخير الاسم موجباً وتقديم معمول الخبر

قال أبو حيان[3] : "مسألة: إذا أخرت الاسم موجباً بـ(إلا)، وقدمت معمول الخبر على الخبر، نحو: ما طعامَك آكلٌ إلا زيدٌ، لم يجز ذلك عند الكسائي والفراء، وأجازها البصريون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تأخير الاسم موجباً وتقديم معمول الخبر.

---

(1) البيت لعمرو بن قنعاس المرادي في السيوطي، شرح شواهد المغني (ج215/1) وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج308/2) وابن السكيت، إصلاح المنطق (ص306) والفارابي، معجم ديوان العرب (ج319/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج41/3 والأزهري، تهذيب اللغة (ج142/4) والجوهري، الصحاح (ج1669/4) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج324/3) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج82/1) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج582/10) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1451/3) والمكودي، شرح المكودي على الألفية (ص298).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج452/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج325/4).

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري[1] تماماً، ولكن أبا البقاء العكبري[2] بين حجج كل فريق والتي تكمن في أن حجة المجوزون البصريون تكون في "أنَّ المقتضي للنصب موجود، والمانع منتف، فجاز النصب، فجاز النصب، أما المقتضي فهو الفعل الذي هو أكل، والفعل متصرف يعمل فيما قبله، وفيما بعده، وأما المانع فمنتف فإن المنصوب هنا لم يقدم على ما له صدر الكلام و(ما) النافية قبل الطعام، فقد تصدر ما له الصدر". بينما حجة المانعون من الكوفيين تكمن في أنَّ "المانع موجود فيمتنع النصب، وبيانه أن قولك: ما طعامك أكل إلا زيد في معنى ما أكل أحد طعامك إلا زيد، فلو قدمته لقدمت ما في حيز النفي عليه، وللكلام تعلق بالاستثناء والاستثناء لا يتقدم ما بعده عليه".

286- الخلاف في قولهم (اليومَ ما زيدٌ إياه منطلقاً)

قال أبو حيان[3] : "مسألة: أجاز أكثر النحويين: اليومَ ما زيدٌ إياه منطلقاً، ومنعها بعضهم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (اليومَ ما زيدٌ إياه منطلقاً).

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد أبو حيان ما قاله أبو علي الفارسي[5]، إلا أنَّ أبا علي الفارسي[6] علل سبب الجواز وعدمه في هذه المسألة، قائلاً: "وجه الجواز عندي أنه مثل الفصل المتقدم المرفوع وأن المنصوب قد تبعه كما تجيزه في قولك: اليوم كأنه زيد منطلقاً، وكان زيد إياه منطلقاً، فتشبهه بـ(كان) كما شبهته بها في نصب الخبر. وإن شئت لم تجزه؛ لأن الفعل المتعدي إلى مفعولين يجوز تقديم مفعوليه وتأخيرهما، وتقديم مفعول هذا لا يجوز فإذا لم يجز فيه علمت أنه لا يشبه

---

(1) أبو البقاء العكبري، التبيين (ص330).

(2) المرجع السابق، ص330.

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج325/4).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1256/3).

(5) أبو علي الفارسي، المسائل البصريات (ج504/1).

(6) المرجع السابق، ص504.

الفعل المتعدي إلى مفعولين، وإذا لم يشبهه لم يجزه ولم يجز فيما حكى عنه: اليوم ليته زيداً منطلق؛ لأنه حرف".

287-جواز حذف الخبر بعد (ما) المكفوفة بـ(إن)

قال أبو حيان[1] : "مسألة: يجوز حذف الخبر بعد (ما) المكفوفة بـ(إنْ) داخلاً على المبتدأ النكرة (مِنْ)، قال الشاعر:

حَلَفْــتُ لَهَــا بــاللهِ حلْفَــةَ فَــاجِرٍ   لنَــامُوا فمَــا إنْ مِــنْ حَــدِيْثٍ ولا صَــالِ[2]

التقدير: فما حديثٌ ولا صالٍ مُنْتَبِه، وهو على حذف مضاف، أي: فما إنْ مِنْ ذي حديثٍ ولا صالٍ، وقال آخر:

العَــاطِفُونَ تَحِــينَ مَــا مِــنْ عَــاطِفٍ[3]   ...   .

شُبهت في ذلك (ما) بـ(لا)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز حذف الخبر بعد (ما) المكفوفة بـ(إن).

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج325/4).

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص137) والأزهري، تهذيب اللغة (ج43/5) وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج52/2) وابن الشجري، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية (ص25) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج151/1) وأبي البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص139) وابن يعيش، شرح المفصل (ج139/5) وأبي الفداء الأيوبي، الكناش (ج30/1) والزركشي، البرهان (ج75/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3117/6) وخالد الأزهري، موصل الطلاب (ص139) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج341/1).

(3) هذا صدر بيت لأبي وجزة السعدي في الفراهيدي، الجمل (ص297) وأبي بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء (ج293/1) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج184/1) والنحاس، إعراب القرآن (ج304/3) وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ج559/3) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج309/2) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج321/1) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج368/16) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج176/4) وعجزه :

...   .   والمَطْعِمُــونَ زَمَــانَ مَــا مِــنْ مُطْعِــمِ

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1256/3).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

288-شذوذ بناء النكرة مع (ما)

قال أبو حيان[2] : "مسألة: شذ بناء النكرة مع (ما) تشبيهاً لها بـ(لا)، روي من كلامهم: ما بأس عليك، كما قالوا: لا بأس عليك، وأنشد الأخفش:

وَمَـــا بَـــأسَ لَـــوْ رَدَّتْ عَلَيْنـــا تَحِيَّـــةً   قَلِيْـلٌ عَلَـى مَـنْ يَعْـرِفُ الحَـقَّ عَابُهـا[3]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين شذوذ بناء النكرة مع (ما).

وقد اتبع المرادي[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

289- عدم جواز حذف اسم (ما)

قال أبو حيان[6] : "مسألة: لا يجوز حذف اسم (ما)، لو قلت: زيدٌ ما منطلقاً، تريد: ما هو منطلقاً، لم يجز لأن ما مشبهة في العمل بليس، فكما لا يجوز حذف اسم (ليس) وأخواتها، فكذلك لا يجوز حذف اسم (ما).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز حذف اسم (ما).

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج452/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج325/4-326).

(3) البيت بلا نسبة في ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص310) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1206/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج326/4) والمرادي، الجنى الداني (ص330) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص399) والفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص1353) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج715/2) والسيوطي، همع الهوامع (ج453/1) والزبيدي، تاج العروس (ج498/40).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص326).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج453/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج326/3).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ومال السيوطي[2] لرأي أبي حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

290-نوع (ما) في (ما هو طعامَك زيدٌ بآكلٍ)

قال أبو حيان[3] : "مسألة: ما هو طعامَك زيدٌ بآكلٍ، هو: ضمير الشأن، فإن كانت (ما) حجازية لم تجز هذه المسألة، وإن كانت تميمية جازت".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك نوع (ما) في (ما هو طعامَك زيدٌ بآكلٍ).

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

291-دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية

قال أبو حيان[5] : "مسألة: يجوز دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية فتعمل، تقول: أمَا زيدٌ قائماً؟ كما تقول: ألستَ بقائمٍ؟".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية.

واتبع ناظر الجيش[6] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأكد السيوطي[7] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1256/3).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج452/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج326/3).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1256/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج326/3).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1256/3).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج452/1).

الباب الرابع عشر : أفعال المقاربة

292-الخلاف في (عسى) أهي فعل أم حرف؟

قال ابن مالك[1] : "ولرجائه: عسى".

وقال أبو حيان[2] : "وقسم مختلف فيه، وهو (عسى): فذهب الجمهور إلى أنها فعل. وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، ونُسب ذلك إلى ابن السراج، وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيي نصاً، نقله عنه غلامه أبو عمر الزاهد.

والدليل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع بها، وهي لا تتصل إلا بالأفعال، ولحاق علامة التأنيث لها على حد ما تلحق الأفعال بثبوتها في فعل المؤنث وعدم دخولها في فعل المذكر، نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، وعَسَتْ هندٌ أن تقوم، كما تقول: قام زيدٌ، وقامت هندٌ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (عسى) أهي فعل أم حرف؟.

وقد اتبع المرادي[3] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[4] فيما يخص هذه المسألة ذكراً واختياراً.

293-سبب تسمية أفعال المقاربة بهذا الاسم

قال ابن مالك[5] : "باب أفعال المقاربة".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج389/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج327/4).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص327).

(4) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص108).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج389/1).

وقال أبو حيان[1] : "وسُميت أفعال المقاربة لأنَّ فيها ما هو للمقاربة لا أنها كلها للمقاربة، لأن فيها ما هو للشروع في الفعل، وما هو للتراخي، فلا مقاربة في هذين، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفراده".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية أفعال المقاربة بهذا الاسم.

وقد اتبع المرادي[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

بينما زاد الشاطبي[4] سبباً آخر لهذه التسمية، فيقول: "وإنما سُمّيت أفعال المقاربة لأنها جِيء بها لتدل على تقريب الخبر من المخَبرِ عنه، فإنما أتت لمعنى في المبتدأ والخبر، كما جاءت كان وأخواتها لمعنى فيهما، وهو كون ذلك في الزمان المعين؛ فلذلك عُدّت من النواسخ".

294- الأفعال التي تعد أفعال مقاربة

قال ابن مالك[5] : "وجملتها ستة عشر فعلاً".

وقال أبو حيان[6] : "وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيي البَهاري في كتابه المسمى (الإملاء المنتخل) في أفعال هذا الباب قارَبَ وكارَبَ وقَرَّبَ وأحالَ وأقبلَ وأظَلَّ وأشْفَى وشارَفَ وقَرُبَ ودَنا وأثِر وقامَ وقَعَدَ وذَهَبَ وازْدَلَفَ ودَلَفَ وأزْلَفَ وأشْرَفَ وتَهَيَّأَ وأسَفَّ. وزاد غيرهما: طارَ وانْبَرى وألَمَّ ونَشِبَ".

التوضيح والتحليل:

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج328/4).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص327).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج468/1).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج261/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج389/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج328/4).

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأفعال التي تعد من ضمن أفعال المقاربة.

وقد اتبع المرادي[(1)]، وابن عقيل[(2)]، وناظر الجيش[(3)] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[(4)] مذهب أبي حيان وتلاميذه فيما يخص هذه المسألة.

295- (حرًى) اسم مُنوَّن لا يُثنى ولا يُجمع

قال ابن مالك[(5)] : "وأغربها حرى، يقال: حرى زيد أن يجيء، بمعنى: عسى زيد أن يجيء".

وقال أبو حيان[(6)] : "فإن كان هذا نقلاً عن اللغويين فهو صحيح، فالمحفوظ أن (حَرى) اسم مُنوَّن. قال ثعلب: أنت حَرّى من ذلك، أي: خليق وحقيق. وقال أبو سهل محمد بن علي الهروي في كتاب (إسفار الفصيح): لا يُثنى ولا يُجمع، ومنه قول الشاعر:

وهُـــنَّ حَـــرىً أَن لَا يُثِبْنَـــكَ نَقْـــرَةً وأَنْـــتَ حَـــرىً بالنـــارِ حـــينَ تُثِيـــبُ[(7)]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (حرًى) اسم منون لا يُثنى ولا يُجمع.

وقد اتبع المرادي[(8)]، وناظر الجيش[(9)] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص327).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج292/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1263/3).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج468/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج389/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج330/4).

(7) البيت بلا نسبة في ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص80) والجوهري، الصحاح (ج2311/6) والأزهري، تهذيب اللغة (ج137/5) والهروي، إسفار الفصيح (ج562/1) وابن منظور، لسان العرب (ج173/14) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج330/4) والزبيدي، تاج العروس (ج418/37).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص327).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ص1263/3).

وما ذكره أبو حيان هو الشائع عند النحويين أمثال الجوهري[1]، والهروي[2]، وابن منظور[3]، وابن جابر الهواري[4]، والشاطبي[5] فيما يخص هذه المسألة.

بينما خالف السيوطي[6] أبا حيان في هذه المسألة لكون أنَّ السيوطي يذهب إلى أنَّ (حرى) تفيد الترجي لا غير ذلك.

296-الخلاف في السبب المانع من تصرف (عسى)

قال ابن مالك[7] : "ويلازمهن لفظ المضي".

وقال أبو حيان[8] : "اختُلف في السبب المانع من تصرف عسى:

فقال أبو الفتح: لما أُريد بها المبالغة في القرب أُخرجت عن بابها، وهو التصرف. قال: وكذلك كلُّ فعلٍ يُراد به المبالغة نحو نِعْمَ وبئسَ وفعلِ التعجب.

فإن قلت: قد تصرف ما هو أشدُّ مبالغة في القرب منها نحو (كاد).

فالجواب: أنَّ في (عسى) ما ليس في غيرها إذ قد تستعمل واجبة، وكذلك وردت في القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا ﴾[9]، وفي قول ابن مُقْبِل:

---

(1) الجوهري، الصحاح (ج2311/6).
(2) الهروي، إسفار الفصيح (ج562/1).
(3) ابن منظور، لسان العرب (ج173/14).
(4) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج10/2-11).
(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج273/2).
(6) السيوطي، همع الهوامع (ج468/1).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج389/1).
(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج332/4-334).
(9) [التحريم: 5].

ظَـــنٌّ بِهِـــمْ كَعَسَـــى وَهُـــمْ بِتَنُوفَـــةٍ   يَتَنَـــــازَعُونَ جَـــــوَائِزَ الْأَمْثَـــــالِ[1]

أي: ظَنَّ بهم كاليقين، فلما استعملت واجبة بخلاف غيرها من أفعال المقاربة كانت أشَدَّ مبالغة في القرب من غيرها؛ إذ الواجب الوقوع أقرب مما ليس كذلك.

وقال ابن يسعون: "استغنوا بلزوم الفعل الذي هو خبرها عن أن يبنوا منها مستقبلاً لأنها للتراخي، واستعمل الماضي فيها دون الحاضر والآتي لخفته ولما حاولوه من وقوع ما أملوه".

وقال الأستاذ أبو علي: لما كانت عسى في معنى قَرُبَ وقارَبَ استغنوا عن أن يبنوا منها مستقبلاً بقولهم سَيَقرُبُ وسَيُقَّاربُ، كما استغنوا بـ(تَرَكَ) عن وَذَرَ وَوَدَعَ لما كانت بمعناها.

وقال ابن عصفور: "أتَتْ على صيغة الماضي لمَّا كان معناها ماضياً؛ ألا ترى أنك لا تقول عسى زيدٌ أن يقوم إلا وقد استقرَّ الرجاءُ في نفسك لقيامه قبل ذلك، ولا تلتفت إلى كون القيام غير واقع، فإنَّ ذلك لا يرجع إلى معنى عسى بل إلى المترجَّى.

فإن قلت: إذا كان المعنى مستقراً في نفسك فهو في الحال أيضاً مستقر، فهلا كانت لها صيغة بالنظر إلى ذلك؟

فالجواب أنها لكثرة الاستعمال اختير لها الماضي لخفتها، وسوغ ذلك إرادتهم بها معنى الاتصال والدوام، وصيغة الماضي يجوز استعمالها فيما يراد به ذلك، ومنه ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾[2]، وقول الكميت:

مَـــــا ذَاقَ بُـــؤْسَ مَعِيْشَـــةٍ ونَعِيْمَهَـــا   فِيْمَـــا مَضَـــى أَحَـــدٌ إِذَا لَـــمْ يَعْشَـــقِ[3]

ألا ترى أن المراد بـ(ذَاقَ) الدوامُ، ولذلك ساغ أن يعملها في (إذا)، وهي لما يُستقبل" انتهى.

---

(1) البيت لابن مقبل في ديوانه (ق28/33 ص191) وابن المثنى، مجاز القرآن (ص134) وابن منذر، كتاب تفسير القرآن (ج811/2) والجوهري، الصحاح (ج2426/6) وابن سيده، المحكم (ج521/7) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج468/3) وابن بنين الدقيقي، اتفاق المباني (ص213) وابن منظور، لسان العرب (ج327/5) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج332/4-333) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج314/9) والزبيدي، تاج العروس (ج77/15).

(2) [النساء: 96].

(3) البيت للكميت بن زيد في ديوانه (ق11/410 ص246) والفراء، معاني القرآن (ج244/1) والوشاء، الموشى (ص86) والجريري، الجليس الكافي (ص242) وأبي الفرج الجوزي، أخبار النساء (ص67) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج226/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج333/4-334).

وهذه العلل كلها تلفيقات لشيء وضعي، والوضعيات لا تُعلَّل. ولو قيل إنَّ (عسى) لمَّا كانت مشاركة لـ(لعل) في الرجاء أُلزمت عدم التصرف لكان قولاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في السبب المانع من تصرف (عسى).

وقد اتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه كل من أبي بكر الأنباري[2]، وابن يعيش[3] في هذه المسألة، ووافقهم أيضاً النحاة المتأخرين أمثال ابن عادل الحنبلي[4]، والسيوطي[5]، وعبد القادر البغدادي[6].

297-الخلاف في خبر أفعال المقاربة

قال ابن مالك[7] : "وعملها في الأصل عمل كان".

وقال أبو حيان[8] : "وفي البسيط: "أمَّا خبر أفعال المقاربة فقال الكوفيون: هو بدل من الاسم بدل المصدر. وأظن قولهم مبنياً على أن هذه الأفعال ليست ناقصة، فيكون المعنى عندهم: قَرُبَ قيامُ زيد، وكَرَبَ خروجُ عمرو، ثم قدمت الاسم، وأخرت المصدر، فقلت: قَرُبَ زيدٌ قيامُه، ثم جعلته بالفعل. ويحتج على هذا بقولهم: عسى أنْ يقومَ زيدٌ، وأن هذا هو الأصل، وهي تامة، ثم إن تقدم الاسم فهو على البدل حملاً لها على طريقة واحدة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص328).

(2) أبو بكر الأنباري، الأضداد (ص22-23).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/377-378).

(4) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج3/528).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج1/471).

(6) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج9/316).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/389).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/334-336).

ورُدَّ بأنَّ تقديم الفعل يغير (أنْ) لا يكون إلا باسم الفاعل، ولو قدرناه به لم يكن البدل، وإن لم نقدره بالاسم لزم بدل الفعل بالاسم إلا أن تجعله من باب (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ)، وهو شاذ، ولأنَّ البدل لا يكون لازماً، وهذا لازم، ولأنه إخراج لعسى عن معناها رأساً إلى تأويل القرب.

وذهب بعض النحويين إلى أنه مفعول لأنها في معنى: قاربَ زيدٌ الفعلَ، وهي تامة. وحمله على ذلك كون المصادر لا تكون أخباراً، وكون المصدر بمعنى فاعل لا يكون قياساً مع (أنْ).

وقيل: موضعها نصبٌ بإسقاط حرف الجر لأنها تسقط كثيراً مع أنْ، فمعنى عَسى زيدٌ أنْ يقومَ: عسى زيد للقيام؛ لأن معناها: اخْلَولَقَ، وكَرَبَ يَفعلُ: تَهَيَّأَ للفعل.

وهذه التأويلات تُخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة، فلا معنى لها، وأيضاً فلا يسوغ هذا في جميعها" انتهى.

وقيل: هو من باب الإعمال، على إعمال الأول. وهو فاسد لقولهم: عسى أنْ يقوم إخوتُك، وعسى أنْ يقوم الزيدان، ولا يصح إضمار مفرد في موضع الجمع لأنه نادر قليل لا يقاس عليه باتفاق، وإنما يُحكى ما جاء منه على الندرة، وهذا قياس مستمر كثير لا ينحصر، ولم يسمع الوجه الأجود فيه بوجه. ويقطع ببطلان هذا المذهب قوله تعالى: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾[1] لأن فاعل فعل لا يتصل بفعل آخر. وكذلك لا يكون على إعمال الثاني لوجوب الإضمار في (عسى) وبروزه في التثنية والجمع، إلا على مذهب الكسائي، وهو باطل لما نُبينه في بابه.

وقوله (لكن التزم كون خبرها مضارعاً مجرداً مع هَلْهَلَ وما قبلها) إنما كان مضارعاً مجرداً من (أنْ) لأنها للأخذ في الفعل، فخبره في المعنى حال، فلذلك جعلوا في موضع خبره فعل الحال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في خبر أفعال المقاربة.

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) [البقرة: 216].

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1264/3-1265).

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري[1] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[2] أيضاً.

298- الخلاف في حذف (أنْ) من خبر (عسى)

قال ابن مالك[3] : "وورود عسى في الرجاء كثير".

وقال أبو حيان[4] : "وأما (عسى) فذهب جمهور البصريين إلى أنَّ حذف (أنْ) من خبرها لا يكون إلا في الضرورة، قال أبو علي الفارسي: "وربما اضطر الشاعر، فحذف (أنْ) من خبر (عسى) تشبيهاً لها بكاد، كما شبه كاد بعسى، قال الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِيْ أَمْسَيْتَ فِيْهِ ... يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ[5]

وأنشد س:

عَسَى اللّهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[6]

وقال آخر:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ ... إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيْرَ زِيَادِ

وقال أبو علي في التذكرة: "إنَّ دخول أنْ في خبر عسى هو الأكثر، ولا يلزم، وتقول: (عسى زيدٌ يقومُ) في الكلام. وظاهر كلام س أن استعمال خبر عسى بغير أنْ جائز في الكلام

---

(1) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج192/1-193).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج474/1-476).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج390/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج340/4).

(5) البيت لهدبة بن خشرم العذري في شعره (ق5/1 ص59) وسيبويه، الكتاب (ج159/3) وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج257/6) وابن عبد ربه، طبائع النساء (ص151) والقالي، أمالي القالي (ج72/1) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج113/1) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج491/3) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج455/1) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص754) والعيني، المقاصد النحوية (ج691/2) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج283/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج277/1).

(6) البيت لهدبة بن خشرم العذري في شعره (ق1/10 ص81) وسيبويه، الكتاب (ج139/4) وابن السراج، الأصول (ج168/3) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج6/5) ونسب البيت لسماعة بن أسول النعامي في أبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج137/2) وابن منظور، لسان العرب (ج55/15).

لأنه قال: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: عسى يفعلُ، تشبيهاً بكاد يفعل". فأطلق القول، ولم يقيد ذلك بالشعر". قال ابن عصفور: "وينبغي أن لا يحمل كلامه على عمومه لأنها لم تحفظ بغير أنْ إلا في ضرورة" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف (أنْ) من خبر (عسى).

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو ما عليه سائر النحاة المتقدمين والمتأخرين على السواء أمثال أبي البركات الأنباري[1]، ابن عصفور[2]، وأبي علي القيسي[3]، وأبي البقاء العكبري[4]، والمرادي[5]، والسيوطي[6]، وعبد القادر البغدادي[7].

299-دخول (أنْ) على أفعال المقاربة نحو (قارب ودنا وألم)

قال ابن مالك[8] : "ومقروناً بأنْ مع أولى وما بعدها".

وقال أبو حيان[9] : "وزعم أبو القاسم الزجاجي أن (قارَبَ) مما الأجود فيه أنْ يُستعمل بأنْ.

وُردَّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تُستعمل إلا بأنْ، وليست من هذا الباب لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام، تقول: قارَبَ زيدٌ القيامَ.

قال بعض أصحابنا: "وكذلك اخلولق". يعني أنها مثل (قارَبَ) ليست من هذا الباب.

---

(1) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص109-110).

(2) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص152-153).

(3) أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/113-115).

(4) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/194).

(5) المرادي، الجنى الداني (ص462).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج1/475-476).

(7) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج9/328).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/389).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/341).

وأما (دَنا) فذكر س اقتران الفعل بأنْ في قولهم: دنوت أنْ تفعل. وأمَّا (أَلَمَّ) فجاء في الحديث "لَوْلَا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ لَأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ"[1]، وفي الحديث أيضاً: "إِنَّ كُلَّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ" يريد: أو يُلِمَّ أنْ يقتل"[2].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دخول (أنْ) على أفعال المقاربة نحو قولهم (قارب ودنا وألم).

واتبع ابن عقيل[3] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان فيما يخص هذه المسألة.

300-جواز تعويض السين من (أنْ) في خبر (عسى)

قال أبو حيان[5] : "وقد تعوض السين من (أنْ) في خبر (عسى)، قال الشاعر:

عَسَى طَيِّئٌ مِن طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ ... سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوَانِحِ[6]

وفي البسيط: ولم تُوضع مكانها -يعني مكان أنْ- سوف، وتقرب منها السين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز النحويين تعويض السين من (أنْ) في خبر (عسى).

---

(1) القاسم بن سلام، غريب الحديث (ج90/1) وابن الأثير: النهاية (ج272/4).

(2) [البخاري، صحيح البخاري، فضل النفقة في سبيل الله، 26/4: رقم الحديث2842] و[مسلم، صحيح مسلم، تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا، 727/2: رقم الحديث1052] و[ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل84/17: رقم الحديث11035] و[ابن ماجه، سنن ابن ماجه، فتنة المال، 131/5: رقم الحديث3995].

(3) ابن عقيل، المساعد (ج293/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج477/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج342/4).

(6) البيت لقسامة بن رواحة السنبسي في التبريزي، شرح ديوان الحماسة (ص398) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1227/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج342/4) والمرادي، الجنى الداني (ص460) والمرادي، توضيح المقاصد (ج129/1) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص203) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج445/1).

وأيد السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

301-دخول الباء على خبر أوشك المقرون بـ(أنْ)

قال أبو حيان[2] : "وقد تدخل الباء على خبر أوشك المقرون بأن، قال:

أعَــــاذِلَ، تُوشِـــكِيْنَ بـــأنْ تَرَيْنِـــي صَــــــــــرِيْعاً، لَا أزُوْرُ، وَلَا أُزَارُ [3]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إمكانية دخول الباء على خبر أوشك المقرون بـ(أنْ).

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

302-الخلاف في إعراب خبر (عسى)

قال ابن مالك[5] : "ومثال جعل خبر عسى مفرداً منصوباً قول العرب: عسى الغُوَيْر أبْؤُساً".

وقال أبو حيان[6] : "وقالت العرب: (عَسى الغُوَيْر أبْؤُساً)، فَأَبْؤُس منصوب على أنه خبر (عسى) عند س والبصريين، وهو على حذف مضاف، أي: ذا أَبْؤُس. وقال ابن كيسان: أَبْؤُساً مصدر، والتقدير: أنْ يبأَسَ. قال مصعب بن أبي بكر الخشني: وهذا حسن. ونظره بقوله ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾[7]. وقال الكسائي: أَبْؤُساً خبر (يكون) مضمرة، التقدير: أنْ يكون. وفي هذين التقديرين حذف مضاف، أي: أهل. وقال أبو عبيد: "التقدير: أنْ يأتي بأَبْؤُس". وفي هذين القولين حذف (أنْ) وصلتها، وقد منع ذلك س والأكثرون.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج477/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج342/4).

(3) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1226/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج342/4) والسيوطي، همع الهوامع (ج477/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج477/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج393/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج343/4-344).

(7) [ص: 33].

وقيل: هي في هذا المثل بمعنى (صار) لأنه أخبر بالمصدر، ولا يكون في الرجاء.

وقال أبو عمر الزاهد: "قال أبو العباس –يعني أحمد بن يحيي–: كلام العرب كله: عسى زيدٌ قائمٌ، فتجعل زيداً مبتدأ وقائماً خبره، ومن العرب من يجعلها في معنى كان، فيقول: عسى زيد قائماً ولهذه العلة جاء الخبر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال للرجل الذي وجد منبوذاً: "عسى الغُوَيْر أبْؤُساً"[1] انتهى.

فظاهر هذا النقل عن أحمد بن يحيى أنه يجوز: عسى زيدٌ قائمٌ، بالرفع، وأنه كلام العرب، ولا يكون لعسى عمل البتة، وهذا شيء لا يعرفه البصريون.

وظاهر كلامه أيضاً أنه يجوز: عسى زيدٌ قائماً، ولذلك أثبتها لغة للعرب لا ضرورة ولا نادراً. وهذا أيضاً مخالف لرأي البصريين، ولو كان كما زعم أحمد بن يحيي من رفع الاسمين بعد عسى وأنه كلام العرب لكان ذلك ثابتاً في نثرهم ونظمهم، ولا نحفظه جاء من كلامهم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعراب خبر (عسى).

ويؤكد كل من الشاطبي[2]، وخالد الأزهري[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

303–مذهب جمهور النحاة في المقرون بـ(أنْ) الواقع بعد أسماء أفعال المقاربة

قال ابن مالك[4] : "وليس المقرون بأن في هذا الباب خبراً عند سيبويه، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر، أو بتضمين الفعل معنى قارب... قلت: والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى أنْ والفعل وجه بما يوجه وقوع حسب عليها في نحو: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾[5] فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ بل يقال في الموضعين: سدت أن والفعل مسد الجزأين. ويوجه

(1) [البخاري، صحيح البخاري، باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه، 176/3: رقم الحديث2661].

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج262/2).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج278/1–279).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج394/1).

(5) [العنكبوت: 2].

نحو: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾[1] بأن المرفوع اسم عسى، وأن والفعل بدل سد مسد جزأي الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه".

وقال أبو حيان[2] : "والثاني: أنه في موضع الخبر لهذا الأفعال، وموضعه نصب إذ أصله المبتدأ والخبر، وعملت عمل كان، وصححه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وهو مذهب الجمهور".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب جمهور النحاة في المقرون بـ(أنْ) الواقع بعد أسماء أفعال المقاربة.

وقد اتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، والسلسيلي[5]، وناظر الجيش[6] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[7] في هذه المسألة.

304-لغات (عسى) في حال اتصال الضمير بها

قال ابن مالك[8] : "وإن أسندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر".

وقال أبو حيان[9] : "وفي البسيط: "وفيها لغتان: فَعِلَ وفَعَلَ إذا كان فاعلها ضمير متكلم أو مخاطب، وإذا كان فاعلها- وهو اسمها- غيره لم يكن إلا فَعَلَ بفتح العين، كذا ذكر أبو عثمان، وقد قيل: إنها لم يُسمع فيها إلا ما ذكر. وسائغ أن تستعمل كل واحدة في موضع

---

(1) [المائدة: 52].

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج347/4).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص330).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج299/1).

(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج346/1).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1272/3).

(7) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص108).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج396/1).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج358/4).

الأخرى كما قالوا: وَرَى الزَّنْدُ ووَرِيَتْ بك زنادي، ولمَّا قالوا في المخاطب فَعَلَ وفَعِلَ نحو: ﴿ عَسَيْتُمْ ﴾[1] على القراءتين لا يبعد في (عسى زيدٌ) أنْ يُفعل مثلُه.

وحكى ابن الأعرابي: عَسِيَ فهو عَسٍ، وما أَعْساه! وأَعْسِ به!" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك لغات (عسى) في حال اتصال الضمير بها.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن سيده[2] في هذه المسألة.

305-لغات (كاد)

قال ابن مالك[3] : "وتنفى كاد إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً".

وقال أبو حيان[4] : "وفي البسيط: فيها لغتان كِدْتَ وكُدْتَ تَكَادُ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك لغتين من لغات (كاد).

ومال أبو حيان إلى ما قاله الثمانيني[5] في هذه المسألة.

306-الأمر من (أوشك)

قال ابن مالك[6] : "وشذ استعمال اسم فاعل أوشك".

وقال أبو حيان[7] : "وفي شعر زهير الأمر من أوشك، قال يصف قطاةً وصقراً:

---

(1) [البقرة: 246].

(2) ابن سيده، المحكم (ج220/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج396/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج369/4).

(5) الثمانيني، شرح التصريف (ص442).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج401/1).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج371/4).

حَتَــــى إِذَا قَبَضَـــتْ أُوْلَــــى أَظَـــافِرِهِ وَأَوْشَـــكَ بِمَـــا لَـــمْ تَخْشَـــهُ يَقَـــعُ[1]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الأمر من (أوشك).

وقد اتبع كل من المرادي[2]، وناظر الجيش[3] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ونحا السيوطي[4] إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

307- أفعل التفضيل من (أوشك)

قال أبو حيان[5] : "وفي شعره أيضاً استعمال أفعل التفضيل منه، قال:

وَمَـــا مُخْـــدِرٌ وَرْدٌ عَلَيـــهِ مَهَابَـــةٌ يَصِـــيْدُ الرِّجَـــالَ كُـــلَّ يَـــوْمٍ يُنَـــازِلُ

بأَوشَـــكَ مِنْـــهُ أن يُسَـــاوِرَ قِرْنَـــهُ إِذَا شَـالَ عَنْ خَفْضِ العَـوَالِي الأسَـافِلُ[6]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء أفعل التفضيل من (أوشك).

واتبع ناظر الجيش[7] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[8] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

---

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص66) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج371/4) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1289/3).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص335).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1289/3).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج473/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج371/4).

(6) البيتان لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص99) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج941/2) وابن الشجري، مختارات شعراء العرب لابن الشجري (ج18/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج371/4) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1289/3).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1289/3).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج473/1).

308–اسم الفاعل من (كاد)

قال المرادي[1] : "واسم فاعل كاد كقول كثير:

أَمُــوْتُ أَسًــى يَــوْمَ الرِّجَــامِ وَإِنَّنــي   يَقِينــاً لَــرَهْنٌ بِالَّــذِي أَنَــا كَائِــدُ[2]

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك اسم الفاعل من (كاد).

واتبع ابن عقيل[3]، والسلسيلي[4]، وناظر الجيش[5] المرادي فيما ذكره.

ووافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الخامس عشر : الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

309–الخلاف في رافع الخبر في (إنَّ) وأخواتها

قال ابن مالك[7] : "الرافعة الخبر".

وقال أبو حيان[8] : "وقوله الرافعة الخبر هذا مختلف فيه، فمذهب البصريين أنه هي الرافعة للخبر كما هي الناصبة للاسم، وأنها عملت عملين. ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل هو باق على رفعه قبل دخولها.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص335).

(2) البيت لكثير عزة في ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج459/1) والمرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص335) وابن عقيل، المساعد (ج304/1) والسلسيلي، شفاء العليل (ج350/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1288/3) والعيني، المقاصد النحوية (ج700/2) ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج287/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج473/1).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج304/1).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج350/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1288/3).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج473/1).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/2).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/5–7).

ومن حجتهم ما حكاه س عن العرب حين قال: "واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنَّك وزيدٌ ذاهبان". جعل هذا غلطاً لأنَّ من مذهبه أنَّ خبر (إنَّ) مرتفع بها، فإذا قلت (وزيدٌ) بالرفع فقد أعملت الابتداء في الخبر، ولا يعمل في اسم عاملان. والكوفيون لا يغلطون العرب في مثل هذا، بل هو شاهد لهم، والمعنى: أنت وزيدٌ منطلقان.

قال السهيلي: "ومما يدل على صحة قولهم أنه لو كان مرفوعاً بها لجاز أن يليها كما يلي كل عامل ما عمل فيه، وإنَّما الممتنع ما عمل فيه غيره.

ومن حجتهم أنَّ هذه الحروف أضعف من (كان) و(ظننتُ)؛ لأنَّ تلك أفعال، فرفعت ونصبت كما تعمل الأفعال، وهذه حروف، والحروف إنما تعمل في اسم واحد أو في فعل خاصة، إلا أنَّ حروف الشرط في عملها في الجواب نظر واختلاف" انتهى.

وقال أبو إسحاق الزجاج: إنما لم يل (إنَّ) إلا المنصوب لأنهم قد فرقوا بين ما كان موضوعاً موضع الفعل مؤدياً عن معناه وبين ما ضُورع به الفعل من غير أن يكون في موضع الفعل؛ فالذي جُعل في موضع الفعل قولك: ما زيدٌ منطلقاً، فهذا في موضع: ليس زيدٌ منطلقاً، وهو مؤد عن معناه. والذي ضُورع به الفعل وليس موضوعاً موضعه: إنَّ زيداً منطلقٌ.

وقال علي بن سليمان: جُعل في الحروف ما في الفعل من العمل إلا موضعاً واحداً ليكون للفعل فضيلة، فقيل: ما زيدٌ منطلقاً، كما قيل: ضرب زيدٌ عمراً، وقيل: إنَّ زيداً منطلقٌ، كما قيل: ضرب زيداً عمرو، والذي فضل به الفعل لتصرفه: زيداً ضرب عمرو".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رافع الخبر في (إنَّ) وأخواتها.

واتبع كل من المرادي[(1)]، وناظر الجيش[(2)] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[(3)] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[(4)] أيضاً.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص336).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1298/3).

(3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج144/1-150).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج490/1).

310- أنواع (إنَّ)

قال ابن مالك[1] : "إنَّ للتوكيد".

وقال أبو حيان[2] : "ومن مُلَح القول في (إنَّ) ما ذكره في (الغرة) من أنَّ (إنَّ) لها عشرة أنحاء: للتحقيق. وبمعنى نَعَمْ. وأمراً مِنَ الأنين. وماضياً مبنياً للمفعول من الأنين على لغة رد، تقول: إنَّ في هذا الأنين. وأمراً من الأَيْن، تقول للنساء: إنَّ، أي: اتْعَبْنَ. وأمراً للأنثى مِن وَأَى، لحقه نون التوكيد. وأمراً للنساء من آنَ، أي: قَرُبَ، أي: اقْرُبْنَ. وإخباراً عن المؤنث المجموع، أي: قَرُبْنَ. وإنَّ قائمٌ، الأصل: إنْ أنا قائمٌ، فنقل وحذف. وعلى من أعمل (إنْ) قال: إنَّ قائماً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنواع (إنَّ) عند النحويين.

واتبع المرادي[3] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

311- الخلاف في إفادة (أنَّ) التأكيد

قال أبو حيان[4] : "وذكروا أنَّ (أنَّ) المفتوحة أيضاً معناها التوكيد. ولا يظهر لي هذا المعنى لأنَّها ينسبك منها مصدر، ولو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يكن ثَمَّ في النسبة توكيد، لو قلت في بَلَغني أنَّك منطلقٌ: بَلَغني انطلاقُك، لم يكن فيه توكيد البتة.

وفي (البسيط): "قال النحويون: (أنَّ) المفتوحة تكون للتوكيد، وتفيد السبك. قلت: وعلى هذا إشكال، وهو أنَّها إذا كانت للتأكيد كان معناها تحقيق الخبر وتأكيد النسبة، وإذا كانت سابكة كان في ذلك إبطال الخبرية لأنَّ سبكها يُبطل الخبرية؛ لأنَّ في السبك عدم قبول الصدق والكذب.

والجواب: أنَّ المفتوحة أصلها الكسر، والمؤكِّدة هي المكسورة ليس إلا، لكنَّ فتحها يكون لصيرورتها في تأويل المفرد المؤكِّد ثبوتُه، فإذا قلت: إنَّ زيداً منطلقٌ، ثم قلت: عَلمتُ أنَّ زيداً

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/8).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص337).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/8-9).

منطلقٌ، فمعناه: علمت أن المؤكِّد الثابت، فعلى هذا لا تكون إلا علامة على السبك لا للتأكيد والسبك" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إفادة (أنَّ) التأكيد.

واتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

312-(لكن) للتوكيد

قال ابن مالك[2] : "لكن للاستدراك".

وقال أبو حيان[3] : وقوله و(لكن) للاستدراك زاد غيره: وللتوكيد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (لكن) للتوكيد.

واتبع المرادي[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي[5] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

313-حد الاستدراك

قال أبو حيان[6] : "ومعنى الاستدراك الذي فيها أنك تنسب حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها، ولذلك لابد أنْ يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولابد أن يكون الكلام الذي قبلها نقيضاً لما بعدها أو ضداً، فإنْ كان خلافاً ففي وقوعها بين الخلافين خلاف، وإنْ كان وفاقاً فالإجماع على أنه لا يجوز. فمثال النقيض: ما هذا ساكنٌ لكنه متحركٌ. ومثال

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص337).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/5).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص337).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج485/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/9-10).

الضد: ما هذا أسودُ لكنَّه أبيضُ، ومثال الخلاف: ما هذا قائمٌ لكنَّه شاربٌ. ومثال الوفاق: ما زيدٌ قائمٌ لكنَّ عمراً قائمٌ.

وفي (البسيط): "معناها الاستدراك لخبر توهم أنه موافق لما قبله في الحكم، فأتى به لرفع ذلك التوهم، أو تقريره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه، نحو: ما قائمٌ زيدٌ لكنَّ عمراً قاعدٌ، لمَّا قيل (ما قائمٌ زيدٌ) فكأنه توهم أنَّ عمراً مثلُه لشبهٍ بينهما أو ملابسة، فرفعت ذلك التوهم، واستدركت في كلامك ذلك، ونحو: لو قامَ فلانٌ لفعلتُ لكنَّه لم يَقُمْ، فأكدتَ ما دَلَّت عليه (لو)، وكأنَّها في المعنى مُخرِجة لما دخل في الأول توهماً، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾[1]، ثم قال: ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾[2] أي: ما أراكَهُم كثيراً. وكذلك: ما قامَ زيدٌ ولكنَّه قَعَدَ، فيها معنى التأكيد لمضمون الجملة الأولى. فإنْ لم تتضمن مخالفة في المعنى، واللفظ مخالف، والمعنى يمكن أنْ يوافق، نحو: ما قامَ زيدٌ لكن ما أتى يضحك، فقد يقال إنه لا يجوز لأنه لا فائدة في الاستدراك، فيضيع معنى لكنَّ. وقد يقال هو جائز لأنه استدراك فائدة مخالفة الأول في الثبوت والنفي، فأشبهت الأول" انتهى، وفيه تلخيص وبعض زيادة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الاستدراك عند النحويين.

واتبع كل من المرادي[3]، وناظر الجيش[4] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

والسيوطي[5] قريب من مذهب أبي حيان في هذه المسألة.

314- الخلاف في (لكن) هل هي بسيطة أم مركبة؟

قال أبو حيان[6] : "واختلفوا أهي بسيطة أم مركبة: فذهب البصريون إلى أنَّها بسيطة، وأنَّها منتظمة من خمسة أحرف، وهي أقصى ما جاء عليه الحرف.

---

(1) [الأنفال: 43].

(2) [الأنفال: 43].

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص337).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1299/3).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج485/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/5-11).

وذهب الفراء إلى أنَّها مركبة، وأنَّ أصلها: لكنْ أنَّ، فطُرحت الهمزة مِن (أنَّ)، وسقطت نون (لكنْ) حيث استقبلت ساكناً، كما قال الشاعر:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[1]

فحذف نون (لكنْ) لالتقائها ساكنة مع سين (اسْقِنِي).

ونقل صاحب (اللباب) عن الكوفيين أنَّها مركبة من (لا) و(إنَّ) والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، قال: "وهذا ضعيف جداً".

وفي (البسيط): "قيل: هي غير مؤلفة، وهو مذهب الأكثرين. وقيل: هي مؤلفة من (لا) و(كأنَّ)، والكاف للتشبيه، و(أنَّ) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لما فيه من نفي لشيء وإثبات لغيره، وهو رأي أي زيد – يعني السهيلي – فإذا قلت (قامَ زيدٌ لكنَّ عمراً قاعدٌ) فكأنك قلت: لا كأنَّ عمراً قاعدٌ، ويتأول في المعنى: فِعلُ زيدٍ لا كفِعلِ عمرو، ثم رُكبت هذه الحروف الثلاث، فانتشر تغييرها، فكُسرت الكاف، وحُذفت همزة (أنَّ)، ولم يقع التغيير في الأول منها لأنه الصدر، والتغيير في الأواخر والأوساط. وقال أبو زيد – يعني السهيلي – (كُسرت الكاف للدلالة على المحذوف)، يعني أنَّ الأصل (إنَّ) المكسورة، وهو رأي بعض الكوفيين، فما دخلت الكاف فتحت، فلما حُذفت الهمزة غُيرت الكاف بالكسر لتدل على المحذوف لكثرة التغيير. وهذا المذهب لا دليل عليه" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (لكن) هل هي بسيطة أم مركبة؟.

واتبع المرادي[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه (ق7/50 ص56) والفراهيدي، الجمل (ص233) وسيبويه، الكتاب (ج27/1) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج207/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج254/1) والمرزباني، الموشح (ص124) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج135/1) والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج707/2) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج167/2) والحميري، شمس العلوم (ج7017/10) وأبي الحسن البصري، الحماسة (ج250/2) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص115) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج260/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج419/10).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص336).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

315- الخلاف في (كأنَّ) هل هي بسيطة أم مركبة؟

قال ابن مالك[2] : "وكأنَّ للتشبيه".

وقال أبو حيان[3] : "وقوله و(كأنَّ) للتشبيه ذهب الخليل وس والأخفش وجمهور البصريين والفراء إلى أنَّها مركبة من كاف التشبيه ومن (إنَّ)، فأصل كأنَّ زيداً أسدٌ: إنَّ زيداً كأسدٍ، فالكاف للتشبيه، و(إنَّ) مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوا الكاف على (إنَّ) وجب فتحها لأنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة لا يتقدمها حرف الجر، ولا تقع إلا أولاً أبداً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة كحالة فيها وهي متقدمة.

وقال بعض البصريين: "هذا خطأ لأنه يلزم قائله أن يأتي بخبر الكاف" انتهى.

وقول ابن هشام: "لا خلاف في أنَّها مركبة من إنَّ وكاف التشبيه" ليس بصحيح لوجود الخلاف فيها.

والأولى أن تكون (كأنَّ) حرفاً بسيطاً وُضع للتشبيه كالكاف، وألا تكون مركبة من الكاف و(إنَّ)؛ لأنَّ التركيب على خلاف الأصل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كأنَّ) هل هي بسيطة أم مركبة؟.

واتبع كل من المرادي[4]، وناظر الجيش[5] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج485/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/5-12).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص336).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1299/3).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج487/1).

316- الخلاف في كاف (كأنَّ) هل هي متعلقة بالفعل أم لا؟

قال أبو حيان[1] : "واختلف القائلون بالتركيب: هل تتعلق هذه الكاف بشيء أم لا؟ فقال أبو الفتح: "الكاف لمَّا تقدمت بَطَلَ أنْ تكون متعلقة بفعل ولا معنى فعل لأنَّها فارقت الموضع الذي يُمكن أنْ تتعلق فيه بمحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال في حال توسطها".

قال: "وليست هنا زائدة لأنَّ معنى التشبيه موجود فيها، وإنْ كانت قد تقدمت فأزيلت عن مكانها، وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في (أنَّ) التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة".

قال: "فأقوى الأمرين فيها عندي أن تكون مجرورة بالكاف.

فإن قلت: إنَّ الكاف الآن ليست متعلقة بفعل.

فليس ذلك بمانع من الجر فيها؛ ألا ترى أنَّ الكاف في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[2] غير متعلقة بفعل، وهي مع ذلك جارة".

قال: "ويؤكد عندك أنَّ الكاف هنا جارة فتحهم الهمزة بعدها كما يفتحونها بعد العوامل الجارة وغيرها، وذلك نحو: عَجِبتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ، وأَظُنُّ أنَّكَ منطلقٌ، وبَلَغَنِي أنَّكَ كريمٌ".

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ الكاف الجارة في موضع رفع، فإذا قلت (كأنِّي أخوك) ففي الكلام عند حذف، وتقديره: كأُخُوَّتي إياك موجودٌ؛ لأنَّ (أنَّ) وما عملت فيه بتقدير مصدر، فلا تكون الكاف على هذا مقدمة من تأخير.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر من جهة أن العرب لم تُظهر قط ما ادعى أبو إسحاق إضماره؛ ألا ترى أنه لا يحفظ من كلامهم: كأنِّي أخوك موجودٌ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في كاف (كأنَّ) هل هي متعلقة بالفعل أم لا؟

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/12-13).

(2) [الشورى: 11].

واتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ومال السيوطي[2] لرأي أبي حيان في هذه المسألة.

317-معاني (كأن)

قال ابن مالك[3] : "وللتحقيق أيضاً".

وقال أبو حيان[4] : "وذهب الزجاجي والكوفيون إلى أنَّ (كأنَّ) إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه، وإذا كانت مشتقاً كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت. وإلى هذا ذهب ابن الطراوة وابن السيد، قال ابن السيد: "إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو صفة فهي للظن والحسبان". قال: "والنحويون يقولون: هي للتشبيه، وليس كذلك إلا إذا كان الخبر مما يُمَثَّل به الأول إما أحَطَّ أو أرْفَعَ، نحو: كأنِّي بِكَ مَلِكٌ، فإذا قلت: كأنَّ زيداً قائمٌ، لم يستقم أن يكون تشبيهاً لأنَّ الشيء لا يُشَبَّهُ بنفسه"... وذهب الكوفيون إلى أنَّ (كأنَّ) تكون للتقريب، وذلك في نحو: كأنَّك بالشتاء مقبلٌ، وكأنك بالفرج آتٍ، وفي قوله:

فَكَـــأَنَّنِي بِكُمَـــا إذاً قَـــدْ صِـــرْتُمَا[5] ... ...

وقول الحسن البصري: "كأنَّك بالدنيا لم تكُن، وبالآخرة لم تَزَل". والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفَرَج، وتقريب ألا يبقى لكما ما تجب فيه فريضة ولا شَنَقٌ، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة... وقد تدخل (كأنَّ) في التنبيه والإنكار والتعجب، تقول: فعلتَ كذا وكذا كأنِّي لا أعلم، وفعلتم كذا كأنَّ الله لا يعلم ما تفعلون، ومنه قوله تعالى ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[6]".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص336-337).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج487/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج15/5-20).

(5) هذا صدر بيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج15/5-20) وعجزه :

... ... لَا فِـــــيْ فَرَائِضِـــــهِ وَلَا أَشْـــــنَاقِهِ

(6) [القصص: 82].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (كأنَّ) عند النحويين.

واتبع كل من المرادي[1]، وناظر الجيش[2] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وأيد السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

318- (لت) لغة في (ليت)

قال ابن مالك[4] : "و(ليت) للتمني".

وقال أبو حيان[5] : "ويقال (لَتَّ) بإبدال الياء تاء وإدغام التاء في التاء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (لت) لغة في (ليت).

واتبع المرادي[6] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأكد السيوطي[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه اللغة التي تخص (ليت).

319-الخلاف في تعلق الماضي خبراً لـ(ليت) و(لعل)

قال ابن مالك[8] : "و(لعل) للترجي، وللإشفاق، والتعليل، والاستفهام".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص338).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1299/3-1300).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج486/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج21/5-22).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص338).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج487/1).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/2).

وقال أبو حيان[1] : "والترجي والتمني من باب الإنشاء، فيُشكل تعلقهما بالماضي، وقد جاء الماضي خبراً لهما، قال تعالى ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾[2]، وقال:

فَلَيْتَ اليَوَمَ كَانَ غِرَارَ حَوْلٍ[3] ... ...

والتمني قد يقع لما مضى ندامة، وقال:

لَعَلَّكَ فِيْ حَدْرَاءَ لُمْتَ عَلَى الذِيْ تَخَيَّرْتِ المِعْزَى عَلَى نَجْلِ حَالِبِ[4]

ومنع وقوع الماضي خبراً لـ(لعل) مبرمان.

وقال في (الغرة): تقول: أُريد المُضِيَّ إلى فلانٍ لعلَّه خلا بنفسه وأمضي إلى داره التي اشتراها لعلَّه سكن فيها. قلنا: هذه حكاية حال، يدل عليه أنَّكَ تعطف عليه المضارع، فتقول: لعلَّه خلا بنفسه فأُحدثه أو فيُحدثني، رفعاً ونصباً، ولو قلت (فحَدَّثتُه) كان خطأ، ولا أرى الماضي يمتنع من ذلك، وتقول: صَفَحتُ عن فلان، فيقال لك: لعلَّه خَدَمك، ولا يَحُسن: لعلَّه يَخدِمك. وكذلك تقول في الخبر يرد عليك: لعلِّي سمعتُ هذا. فالموضع لـ(كأنَّ)؛ ألا ترى أنَّ المعنى: كأنِّي سَمعتُ هذا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تعلق الماضي خبراً لـ(ليت) و(لعل).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/22-23).

(2) [مريم: 23].

(3) هذا صدر بيت بلا نسبة في ابن الأثير، البديع (ج1/564) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/23) وعجزه:

... ... وَلَيْتَ اليَوَمَ أيّاماً طِوَالاً

(4) البيت للفرزدق في ديوانه (ص90) وابن المثنى، شرح نقائض جرير والفرزدق (ج3/935) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1/517) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص343).

320- (دام) لا تدخل على ما خبره فعل ماض

قال ابن مالك[1] : "وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف".

وقال ناظر الجيش[2] : "وقد استدرك بعض الفضلاء على المصنف هنا فقال: إن دام لا تدخل على ما خبره فعل ماض. ولا شك في جواز (إنَّ) عليه وهو استدراك لطيف".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك عدم جواز النحويين دخول (دام) على ما خبره فعل ماض.

321- الخلاف في الجمع بين (ليت) و(سوف)

قال أبو حيان[3] : "وقد امتنعوا من الجمع بين (ليتَ) و(سوفَ)، فلا يقولون: ليتَ زيداً سوف يقوم؛ لأنَّ (ليتَ) لِما لم يَثبُت، وسوف لما ثَبَت. وقد جاءت مع (لعلَّ)، قال الشاعر:

فَقُــــوْلَا لَهَـــــا قَــــوْلاً رَفِيْقــــاً لَعَلَّهَـــــا سَــــتَرْحَمُنِيْ مِــــنْ زَفْــــرَةٍ وَعَوِيْــــلِ[4]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الجمع بين (ليت) و(سوف).

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني[5] في هذا الاستدراك.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج10/2).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1315/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج23/5).

(4) البيت لعبد الله بن مسلم في ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص168) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1241/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج23/5) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص380) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج695/2) والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز (ج433/4) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج345/5).

(5) ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص168).

322-الخلاف في قولهم (إنَّ رجلاً وزيداً)

قال أبو حيان[1] : "فرع: (إنَّ رجلاً وزيداً) لا يجيزه الكوفيون لأنه قد اختلط بالنكرة المعرفة، ولا يجيزون حذف الخبر إلا مع النكرة. ويجوز ذلك على مذهب البصريين. فلو أبدلت فقلت: (إنَّ رجلاً أخاك) على حذف الخبر لم يُجزه الفراء لأنَّ الاعتماد هو على البدل، وخبر المعرفة لا يضمر عنده. وأجاز هذا هشام على الترجمة. والجواز مذهب البصريين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ رجلاً وزيداً).

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني[3] في هذه المسألة، وتابعهم كل من السيوطي[4]، وعبد القادر البغدادي[5] في ذلك أيضاً.

323-الخلاف في قولهم (إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً)

قال أبو حيان[6] : "مسألة: (إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً): قال س: "غيرَها: اسم إنَّ، وإبلاً وشاءً تمييز، والخبر محذوف، أي: إنَّ لنا غيرَها إبلاً وشاءً". ولا يجوز أن يكون (إبلاً وشاءً) اسم إنَّ، و(غيرَها) حال، والخبر محذوف تقديره: إنَّ لنا إبلاً وشاءً في حال أنَّها غير هذه؛ لأنه لا عامل إلا (لنا)، والمعاني لا تعمل مضمرة بإجماع إلا المبرد، فإنه أجاز ذلك في:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج52/5).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1318/3).

(3) ابن جني، الخصائص (ج376/2).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج495/1).

(5) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج462/10).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج52/5-53).

... ... وَإِذْ مَـا مِـثْلَهُمْ بَشَـرُ [1]

ولا يجوز أن يكون (غيرَها) اسم (إنَّ)، و(إبلاً وشاءً) بدل، والتقدير: إنَّ لنا غيرَها إنَّ إبلاً، أي: إنَّ لنا إبلاً؛ لأنه متى اجتمع تابع ومتبوع فالباب أن يُقَدَّم الجامد منهما، وقد نص على ذلك س في قوله (فيها قائماً رجلٌ) حين عدل إلى النصب، ولم يجعل رجلاً بدلاً من قائم، فلهذا عدل هنا إلى النصب على التمييز".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً).

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد النحويون أمثال ابن السراج[3]، وأبي علي الفارسي[4]، وابن الأثير[5]، وابن يعيش[6]، والسمين الحلبي[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) هذا جزء بيت للفرزدق في المبرد، المقتضب (ج191/4) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج329/1) وابن سيده، المخصص (ج107/5) وابن الأثير، البديع (ج569/1) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج395/1) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص104) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج266/4) والمرادي، الجنى الداني (ص189) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص783) وابن كيكلدي العلائي، الفصول المفيدة (ص251) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1204/3) والعيني، المقاصد النحوية (ج639/2) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج264/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج419/6) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج138/4) ولم أقف عليه في ديوانه، والبيت :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1319/3).

(3) ابن السراج، الأصول (ج248/1).

(4) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص194).

(5) ابن الأثير، البديع (ج538/1).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج260/1).

(7) السمين الحلبي، الدر المصون (ج406/9).

324- الخلاف في (إنَّ) هل هي عاملة في الظرف أم لا؟

قال أبو حيان[1] : "مسألة: قول الشاعر:

صَـــــوِّبَنْهُ، ولا تَمِـــــيْلَنَّ، واحْـــــذَرْ إنَّـــــهُ اليَـــوْمَ إنَّمَـــا هُـــوَ نَـــارُ[2]

زعم بعض أصحابنا أنَّ (إنَّ) عاملة في الظرف، قال: "ولا يجوز أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، فيكون التقدير: إنَّه نارٌ اليومَ؛ لأن س منع: أنتَ ظالمٌ فإنْ فَعلتَ، ويُحذف الجواب لدلالة (أنتَ ظالمٌ) عليه؛ لأنَّ الفاء تقطع، وكذلك (إنَّ) أيضاً مستأنفة بمنزلة الفاء، فلا يجوز ذلك مع ما فيه من إعمال المعنى مضمراً؛ لأنه لا يعمل (نار) إلا بما فيه من معنى الفعل، فلذلك لم يجد بُداً من إعمال (إنَّ) فيه، كأنه قال: أُوَكِّد هذا في اليوم" انتهى.

وما ذكره لا يجوز لأنَّ (إنَّ) حرف كـ(ما) النافية وهمزة الاستفهام، ويأتي الكلام في ذلك في (باب الحال) حيث ذكر عمل الحرف في الحال. ويتخرج هذا البيت على أنَّ (اليومَ) منصوب بإضمار (أعني)، وتكون الجملة اعتراضية، وخبر (إنَّ) الجملة بعده، وهو: إنَّما هو نار، كما خَرَّجوا:

فَـــلاَ تَلْحَنِـــي فيهَـــا فـــإنَّ بحُبِّهَـــا أَخَـــاكَ مُصَـــابُ القَلْـــبُ جَـــمٌّ بلابِلُـــهْ[3]

وأما تمثيله إياه بمسألة (أنتَ ظالمٌ فإنْ فَعلتَ) فتمثيل فاسد، لم يتقدم في البيت شرط، ولا حذف جواب شرط، بل تركيب البيت مثل قولك: احْذَرْ زيداً إنه شِرّيرٌ، وأَكْرِمْ زيداً إنه عالمٌ، فإنَّما فيه من جهة المعنى تعليل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (إنَّ) هل هي عاملة في الظرف أم لا؟.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/53-54).

(2) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/53).

(3) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج2/133) وابن السراج، الأصول (ج1/205) وأبي علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص258) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج3/411) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص240) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص909) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/54) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج5/163) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج10/256) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1207) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/969) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج8/453).

ووافق أبو حيان ما قاله أبو علي الفارسي[1] في هذه المسألة، واتبعهم النحويون أمثال السمين الحلبي[2]، وابن عادل الحنبلي[3]، والشاطبي[4]، وعبد القادر البغدادي[5] أيضاً.

325-دلائل أخرى تفيد أنَّ الكسر في (إنَّ) هو الأصل من الفتح

قال ابن مالك[6] : "(إنَّ) بالكسر أصل لأنَّ الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد، و(أنَّ) بالفتح فرع لأنَّ الكلام معها مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه، أصل لكونه جملة من وجه. ولأنَّ المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه. ولأنَّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، كقولك في عرفت أنَّكَ بَرّ: إنَّكَ بَر، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، كقولك في إنَّكَ بر: عرفت أنَّكَ بر، والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة، ولكون المكسورة أصلاً قلت: يستدام كسر إن".

وقال أبو حيان[7] : "وقال غيره: الأصل المكسورة لأنَّها تفيد معنى واحداً، وهو التأكيد، والمفتوحة تفيده، وتعلق ما بعدها بما قبلها، ولأنَّها أشبه بالفعل إذ كانت عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل، والمفتوحة عاملة ومعمول فيها كالمركب، والمكسورة كالمفرد، والمفرد أصل للمركب، ولأنَّها مستقلة، والمفتوحة كبعض اسم إذ كانت وما عملت فيه بتقديره. وقال قوم: المفتوحة أصل للمكسورة. وقال آخرون: كل واحدة أصل بنفسها. والصحيح الأول.

وفي (البسيط): قيل: إنَّ المفتوحة مُغَيَّرةٌ من المكسورة، فتُفتح دليلاً على اتصال العامل بما دخلت عليه، وهو قول الفراء. وتميم وقيس يبدلون من همزتها عيناً، فيقولون: أشهدُ عَنَّ محمداً رسولُ الله".

---

(1) أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص86).
(2) السمين الحلبي، الدر المصون (ج163/5).
(3) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج256/10).
(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج195/2).
(5) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج110/11).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج19/2).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج66/5).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دلائل أخرى تفيد أنَّ الكسر في (إنَّ) هو الأصل من الفتح.

واتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وما ذكره أبو حيان في هذا الاستدراك هو الشائع عند النحويين أمثال المبرد[2]، وابن الوراق[3]، والزمخشري[4]، وابن يعيش[5]، والسيوطي[6].

326-مذاهب (إنَّ) إذا وقعت جواباً للقَسَم

قال ابن مالك[7] : "وجواب قسم".

وقال أبو حيان[8] : "وقوله وجواب قسم هذه المسألة -وهي: والله إنَّ زيداً قائمٌ- فيها أربعة مذاهب:

أحدها: إجازة الكسر والفتح واختيار الفتح، وهو مذهب الكسائي والبغداديين.

والثاني: إجازتهما واختيار الكسر.

والثالث: وجوب الفتح، وهو مذهب الفراء، وقال أبو جعفر الصفار: "قال الكسائي والطوال: تقول: واللهِ أنَّ زيداً منطلقٌ، بفتح أنَّ".

والرابع: وجوب الكسر، وهو الذي صححه أصحابنا، وهو مذهب البصريين، وهو القياس وبه ورد السماع، قال تعالى ﴿ حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾[9]، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ، يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص344-345).

(2) المبرد، المقتضب (ج340/2).

(3) ابن الوراق، علل النحو (ص446-447).

(4) الزمخشري، المفصل (ص390).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج574/4).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج501/1-502).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج18/2).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج69/5-72).

(9) [الدخان: 1-3].

وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ، وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[1] قال أبو الحسن بن خروف: "ولم يُسمع فتحها بعد اليمين، ولا وجه له في القياس" انتهى.

وقد سمع من لسان العرب (حَلَفتُ أنَّ زيداً قائمٌ) بالفتح والكسر، فغلط سماع ذلك من أجاز الفتح والكسر في قولك: باللهِ إنَّ زيداً قائمٌ؛ لأنَّ التقدير: حَلَفتُ باللهِ إنَّ زيداً قائمٌ، فكما يجوز الكسر والفتح مع التصريح بالفعل فكذلك يجوز مع إضماره. وبيان الغلط فيه أنَّ مَن كسرها بعد (حلفت) لم يجعل (حلفت) إلا قَسَماً، و(إنَّ) وما بعدها جواباً لها، ومَن فتحها بعد (حلفت) جعل (حلفت) إخباراً عن قَسَم متقدم، ولم يجعلها قَسَماً وتكون (أنَّ) وما بعدها في موضع معمول لها، ولا يُتصَوَّر هذان التقدير إذا كانت (حلفت) مضمرة، لأنَّ العرب لا تُضمر (حلفت) وتريد بها غير القَسَم، بل إذا أضمرتها بل إذا أضمَرتْها كانت قَسَماً لا إخباراً عنه، فلذلك كُسرَت (إنَّ) بعد (حلفت) المضمرة.

وقد خالف المصنف قوله هنا في أرجوزته حيث قال:

بَعْـــــــدَ إِذَا فُجَـــــــاءَةٍ أَوْ قَسَــــــــمِ   لاَ لاَمَ بَعْـــــدَهُ بِــــــوَجْهَيْنِ نُمِـــــــي[2]

فيعني بقوله (نُمِي) أن ذلك مَرويّ، وليس كذلك، بل السماع إنَّما ورد بالكسر.

وإلى جواز الفتح والكسر ذهب أبو القاسم السهيلي من أصحابنا، كما ذهب إليه المصنف في الأرجوزة قال السهيلي: "جواز فتحها وكسرها بعد القَسَم لأنَّ القَسَم جملة تؤكد أخرى فإنْ كسرت (إنَّ) فلأنَّها في حكم الجملة المستأنفة، وإنْ فُتحت فلأنَّها تؤدي عن حديث محلوف عليه، يعمل فيه أحلِفُ وأُقْسِمُ" انتهى.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع شيخنا: "إذا كانت جواباً للقَسَم في اللفظ كُسرت، وهي في قولهم (حَلَفْتُ أنَّ زيداً منطلقٌ) جوابٌ في المعنى ومعمولةٌ لفعل الحلف في اللفظ فلذلك تُفْتَح".

وفي (البسيط): وأمَّا القَسَم فذهب البصريون إلى أنه يَكسر ليس إلا، وذهب غيرهم إلى الفتح. وأصل هذا الخلاف أنَّ جُملَتَي القَسَم والمُقْسَم عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكون المُقْسَم عليه مفعولاً لفعل القَسَم أو لا؟ فذهب بعضهم إلى أنه في موضع مفعول، ففتح (أنَّ)

---

(1) [سبأ: 1-3].

(2) ابن مالك، الألفية (ص21).

بتقدير: أَحلِف على كذا. ومنهم مَن جعل القَسَم تأكيداً للمُقْسَم عليه لا عاملاً فيه، فانتفى ألا يكون به تعلُّق فكَسر ليس إلا، ومَن جَوَّزَ الأمرين أجاز الوجهين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في (إنَّ) إذا وقعت جواباً للقَسَم.

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

327-مواضع كسر (إنَّ) وجوباً

قال ابن مالك[3] : "أو قبل لام معلقة".

وقال أبو حيان[4] : "ونقصه موضع آخر وهو أنه يجب كسرها بعد (حيثُ) نحو: اجْلِسْ حيثُ إنَّ زيداً جالسٌ. وقد أُولِعَ عوام الفقهاء في قراءاتهم بفتحها يقولون: مِن حيثُ أنه، بالفتح".

وقال ناظر الجيش[5] : "وذكر بعض الفضلاء موضعين آخرين وهما: بعد إذ وبعد موصوف بجملة مصدرة بـ(أنَّ) نحو: جئتك إذ إن زيداً أمير، ومررت برجل إنه فاضل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش على ابن مالك مواضع كسر (إنَّ) وجوباً.

واتبع كل من المرادي[6]، وناظر الجيش شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق كل من ابن القيم الحوزي[7]، السيوطي[8] ما ذهب إليه أبي حيان في هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1344/3-1345).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج499/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج18/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج74/5).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1328/3).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص345).

(7) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج236/1).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج499/1).

328- الخلاف في سبب رفع (أنَّ) فيما دخلت عليه

قال ابن مالك[1] : "وللزوم تأويل المصدر بعد (لو) و(لولا) لزم الفتح... ومنه قول الشاعر:

فَلَـــوْ أَنَّ قَـــوْمِي أَنْطَقَتْنِـــي رِمَـــاحُهُمْ نَطَقْـــتُ وَلَكِـــنَّ الرِّمَـــاحَ أجَـــرَّتِ[2]

وقال أبو حيان[3] : "والتقدير: ولو صبرهم، ولو إنطاق رِماحِ قَوْمِي إياي، فموضع (أنَّ) وما دخلت عليه رفع.

واختلفوا على ماذا ارتفع:

فذهب الكوفيون وبعض البصريين، منهم المبرد والزجاج وتبعهما الزمخشري وجماعة إلى أنه مبني على فعل محذوف.

قال ابن هشام: وقول الكوفيين عديم النظير لأنَّ الفعل لم يُحذف بعد (لو) قط إلا أنْ يكون مُفَسَّراً، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾[4] وقولهم في المثل: "لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي".

قال:" وزعم البصريون أنَّ الخبر لـ(أنَّ) بعد (لو) لم يجيء إلا فعلاً أو اسم فاعل ليكون بمعنى الجملة الاسمية، ولا يجوز: لو أنَّ زيداً أخوك لأكرَمتُك" انتهى.

وليس مذهب البصريين بصحيح إنْ كان يصح نقله عنهم. فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، وهكذا ذكر الأستاذ أبو علي أنه مذهب البصريين".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/21-22).

(2) البيت لعمرو بن معد يكرب في شعره (ق11/10 ص73) وابن السكيت، إصلاح المنطق (ص186) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص301) والزجاجي، أمالي الزجاجي (ص228) والأزهري، تهذيب اللغة (ج256/10) والخالديين، حماسة الخالديين (ص60) والجوهري، الصحاح (ج612/2) وابن فارس، مجمل اللغة (ج171/1) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج411/1) والباقلاني، إعجاز القرآن (ص79) والخفاجي، سر الفصاحة (ص214) وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص157) والبكري، التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (ص49) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج721/4) والغزنوي، باهر البرهان (ج760/2) وابن أبي الإصبع العدواني، تحرير التحبير (ص205) والعيني، المقاصد النحوية (ج895/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج437/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج74/5-75).

(4) [الإسراء: 100].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في سبب رفع (أنَّ) فيما دخلت عليه.

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة. ولكن السيوطي[2] وجد أنَّ المختار في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين أمثال المبرد والزجاج والزمخشري في أنَّ الاسم بعد (لو) مبني على فعل محذوف؛ وذلك "لإغنائه عن تقدير الخبر وإبقاء لو على حالها من الاختصاص بالفعل".

329- (جَرَمَ) فعل بمعنى (حَقَّ)

قال ابن مالك[3] : "قال الفراء: لا جرم، كلمة كثر استعمالهم إياها... وأصلها من جرمت أي كسبت".

وقال أبو حيان[4] : "فذهب س إلى أنَّها فعلٌ بمعنى (حَقَّ) قال س: "قال تعالى ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾[5] و(جَرَمَ) عملت لأنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حَقَّ أنَّ لَهُمُ النارَ، ولقد استحقَّ أنَّ لهم النار".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (جَرَمَ) فعل بمعنى (حَقَّ).

ووافق المرادي[6]، وابن عقيل[7]، والسلسيلي[8]، وناظر الجيش[9] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج502/1).

(2) المرجع السابق، ص502.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج24/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج90/5).

(5) [النحل: 62].

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص347).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج318/1).

(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج361/1).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1342/3).

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي[1] في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي[2] أيضاً.

330-مواضع إعراب (أنَّ) بعد (لا جَرَمَ)

قال ابن مالك[3] : "وإذا وقعت بعد (لا جَرَمَ) فالمشهور الفتح".

وقال أبو حيان[4] : "وزعم الخليل أنَّ (جَرَمَ) إنَّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فتقول: لا جَرَمَ أنَّهم سيندمون أو سيكون كذا وكذا" انتهى كلام س.

فـ(أنَّ) بعد (جَرَمَ) في موضع الفاعل بها، والوقف على (لا) عند س، ولا يجوز أن توصل بـ(جَرَمَ) لأنَّها ليست نفي (جَرَمَ)... وأما على مذهب الفراء فيظهر أنَّ التقدير عنده: لا جَرَمَ مِنْ كذا كما تقول: لا بُدَّ أنَّك ذاهبٌ، أي: مِنْ أنَّكَ ذاهب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع إعراب (أنَّ) بعد (لا جَرَمَ) عند النحويين.

واتبع المرادي[5]، وناظر الجيش[6]، وابن عقيل[7]، والسلسيلي[8] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه كل من أبي سعيد السيرافي[9]، وابن الحاجب[10] في هذا الاستدراك.

---

(1) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/357).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج1/499).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/24).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/90-92).

(5) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص347).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1342-1343).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج1/318).

(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/361).

(9) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/358).

(10) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج1/233-234).

331-مواضع فتح (أن) وجوباً

قال ابن مالك[1] : "وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام".

وقال أبو حيان[2] : "وأغفل المصنف وقوع (أَنَّ) بعد (مُذْ) و(مُنْذُ) فنقول: اتفق النحويون على فتح (أَنَّ) بعدهما، فتقول: ما رأيتُه مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي واختلفوا في جواز الكسر بعدهما: فمنهم مَن صرح بإجازته، وهو مذهب الأخفش. ومنهم من صرح بامتناعه ومنهم من صرح بجواز الفتح، وسكت عن إجازة الكسر وامتناعه كـ(س) وابن السراج.

فحجة من أجاز الكسر أنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) يجوز وقوع الجملة الاسمية والفعلية بعدهما نحو: ما رأيتُه مُذْ قامَ زيدٌ، ومُنْذُ زيدٌ قائمٌ، والموضع الصالح للجملتين تُكسَر فيه (إنَّ).

وحجة مانع الكسر أنَّ الجمل بعدهما تتقدر بمصدر والتقدير: منذُ قيام زيد، ووضع الجملة موضع المصدر إنَّما جاء بعد أسماء الزمان أو (ذي) في قولهم: (اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ) أو (آية) في قولك: ائْتِنِي بآيةِ يقومُ زيدٌ، ومن ذلك قوله:

بآيَـــةِ الخَـــالُ مِنْهَـــا عِنْـــدَ مَفْرِقِهَـــا وَقَـــوْلُ رُكْبَتِهَـــا قِـــضْ حِـــينَ تَثْنِيهَـــا[3]

ولا ينقاس فيما عدا ذلك، لا يجوز: بَلَغَنِي يقومُ زيدٌ، ولا: عَجِبتُ من يقومُ زيدٌ، تريد: بَلَغَنِي قيامُ زيد، ومن قيامِ زيد. فلمَّا كان وضع الجملة موضع المصدر غير منقاس إنَّما يُتبع فيه السماع، امتنع من جواز وضع (إنَّ) واسمها وخبرها موضع المصدر لأنه لم يُسمع وقوعها موقع المصدر في موضع.

قال ابن عصفور: والصحيح عندي أنَّ ذلك جائز، لأنَّ وضع الجملة موضع المصدر بعد أسماء الزمان قد صار مطرداً فجاز لذلك أن يقاس في (إنَّ) وإنْ لم يُسمع ذلك فيها قياساً على غيرها من الجمل الاسمية...

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج18/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج93/5-95).

(3) البيت لمزاحم بن عمرو السلولي في الأزهري، تهذيب اللغة (ج319/3) وأبي الفتح العباسي، معاهد التنصيص (ج165/1) وبلا نسبة في ابن منظور، لسان العرب (ج223/7) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1834/4) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج94/5) والسيوطي، همع الهوامع (ج519/2) والزبيدي، تاج العروس (ج31/19).

والعجب للأخفش أنه يُجيز كسر (إنَّ) بعد (مُذْ) و(مُنْذُ) مع اعتقاده أنَّ اسم الزمان محذوف قبلها، وإذا قدر اسم زمان قبل (إنَّ) انبغى أن تكون مفتوحة لأنَّ اسم الزمان مضاف إليها، فهي في تقدير مفرد، فَتُفْتَح".

وقال ناظر الجيش[1] : "وكذا ذكر ثلاثة مواضع أُخر في القسم الثاني، أعني ما يلزم فيه الفتح وهي: إذا وقعت خبراً عن اسم معنى نحو: اعتقادي أنه فاضل وإذا وقعت معطوفة على شيء لو كانت (إنَّ) في موضعه لكانت مفتوحة كالمعطوفة على فاعل أو مفعول أو مجرور بحرف أو إضافة نحو: ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾[2] وإذا وقعت مبدلة من شيء من ذلك نحو: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾[3].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع فتح (أنَّ) وجوباً عند النحويين.

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب كل من الشاطبي[5]، والسيوطي[6] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش في هذه المسألة.

332-الخلاف في دخول (مذ) و(منذ) على الجمل الاسمية

قال أبو حيان[7] : "وفي دخول (مُذْ) و(مُنْذُ) على الجمل الاسمية خلاف: ذهب س إلى أنَّهما اسما زمان، فجازت إضافتها إلى الجمل كسائر أسماء الزمان. وذهب الأخفش إلى أنه لا بُدَّ من تقدير اسم زمان محذوف لأنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بها أو مقدراً.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1328/3).
(2) [البقرة: 47].
(3) [الأنفال: 7].
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1345/3).
(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج239/2-240).
(6) السيوطي، همع الهوامع (ج501/1).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج95/5).

والصحيح مذهب س من أنَّهما يضافان إلى الجمل تارة، ويدخلان على أسماء الزمان أخرى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول (مُذْ) و(مُنْذُ) على الجمل الاسمية.

ووافق أبو حيان النحاة أمثال الزمخشري[1]، وأبي البقاء العكبري[2] في هذه المسألة، وتابعهم الشاطبي[3]، والسيوطي[4] أيضاً فيما آلوا إليه.

333–وقوع (إنَّ) بعد (أمّا) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور

قال أبو حيان[5] : "وأغفل المصنف أيضاً وقوع (إنَّ) بعد (أمّا) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور، نحو: أمّا في الدار فإنَّ زيداً قائمٌ، الكسر على تقدير: فزيدٌ قائمٌ، ويتعلق المجرور بما في (أمَّا) من معنى الفعل، والفتح بتقدير: فقيامُك ، والمجرور في موضع الخبر. ويمكن اندراج هذه المسألة تحت قوله (وفاء الجواب) فلا يكون المصنف أغفلها لأنَّ (أمّا) في معنى الشرط، لكن التنصيص عليها أولى لأنَّ المصنف لم ينص عليها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مسألة وقوع (إنَّ) بعد (أمّا) إذا جاء بعدها ظرف أو مجرور.

واتبع ناظر الجيش[6] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) الزمخشري، المفصل (ج386/1).

(2) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج369/1).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج572/3).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج501/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج95/5).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1345/3).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج501/1).

334-مواضع فتح وكسر (أن) جوازاً

قال ابن مالك[1] : "ولإمكان الحالين أجيز الوجهان بعد: أول قولي، وإذا المفاجأة، وفاء الجواب".

وقال ناظر الجيش[2] : "وكذا أيضاً خمسة مواضع أخر في القسم الثالث، أعني ما يجوز فيه الفتح والكسر، وهي: إذا وقعت في موضع التعليل نحو: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾[3]، قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾[4]، وإذا وقعت بعد (واو) مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾[5] قُرئ بالكسر إما على الاستئناف أو العطف على جملة (إن) الأولى، وبالفتح بالعطف على (أن لا تجوع). وإذا وقعت بعد (حتى)، قال: فيختص بالكسر بالابتدائية نحو: مرض حتى إنهم لا يرجونه والفتح بالجارة والعاطفة نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، وإذا وقعت بعد (أمَّا) نحو: أما أنك فاضل قال: فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة ألا والفتح على أنها بمعنى أحقاً، وإذا وقعت بعد (لا جَرَمَ)".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك مواضع فتح وكسر (أن) جوازاً.

ونحا خالد الأزهري[6] إلى ما قاله ناظر الجيش في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج18/2).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1328/3-1329).

(3) [الطور: 28].

(4) [التوبة: 103].

(5) [طه: 118-119].

(6) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج305/1-309).

335- علة الابتداء بـ(إنَّ)

قال ابن مالك[1] : "يجوز دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة".

وقال أبو حيان[2] : "وقال الأخفش: وإنَّما بدأوا بـ(إنَّ) لقوتها وقوتها أنَّها عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ وأخروا اللام على معناها مبتدأة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة الابتداء بـ(إنَّ).

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

336- الخلاف في قولهم (إنَّ بك كَفيلَينِ لأخَواك)

قال أبو حيان[4] : "فرع: إنَّ بك كَفيلَينِ لأخَواك. أجاز ذلك الكسائي، ومنعه الفراء لأنَّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا يحول بينهما باللام، وأجاز ذلك البصريون على أنَّ (أخويك) خبر (إنَّ)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ بك كَفيلَينِ لأخَواك).

337- الخلاف في الجمع بين لامي توكيد وأن

قال أبو حيان[5] : "فرع: أجاز الفراء الجمع بين لامي توكيد وأن تقول: إنَّ زيداً لَلَقَدْ قامَ، وأنشد:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج25/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج97/5).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج507/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج101/5).

(5) المرجع السابق، ص 101-102.

فَلَــــئِنْ قَـــــوْمٌ أَصَـــــابُوْا غِـــــرَّةً وَأَصَـــــبْنَا مِـــــنْ زَمَـــــانٍ رَفَقَـــــا
لَلَقَـــــدْ كَـــــانُوا لَـــــدَى أَزْمَانِنَـــــا لَصَـــــنِيعيْنِ لِبَـــــأْسٍ وَتُقَـــــى[1]

وهذا خطأ عند البصريين، والرواية: فَلَقَدْ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الجمع بين لامي توكيد وأن.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

338-من المواضع التي لا تدخل اللام فيها بعد (إن) المكسورة

قال ابن مالك[3] : "ولا تدخل على حرف نفي إلا في ندور، ولا تدخل على أداة شرط، ولا فعل ماض متصرف خال من قد، ولا على معموله المتقدم خلافاً للأخفش. وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبراً لإن، ولا على جواب الشرط خلافاً لابن الأنباري، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافاً للكسائي".

وقال أبو حيان[4] : "وقد أغفل المصنف مما ذكره أصحابنا مواضع:

أحدها: أن يكون الخبر جملة قَسَمية، فلا يجوز دخول اللام عليها، نحو: إنَّ زيداً لَوَ الله لَيَقومَنَّ؛ لأنَّ الخبر إذ ذاك ليس المبتدأ في المعنى ولا مُشَبَّهاً بما هو المبتدأ في المعنى.

الثاني: أنَّها لا تدخل على واو الحال السادة مسد الخبر، وأجاز ذلك الكسائي، فأجاز: إنَّ شَتْمي زيداً لَوَ الناس يَنظرون، كما أجاز إدخالها على واو (مع)، نحو: إنَّ كلَّ ثوبٍ لَوَ قِيمَتُه.

الثالث: أنَّها لا تدخل على الحال الصريحة التي تسد مسد الخبر، نحو: إنَّ أَكْلِي التفاحةَ نضيجةً. وأجاز ذلك الكوفيون، فأجازوا: إنَّ أَكْلِي التفاحةَ لَنَضيجةً".

---

(1) البيتان بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج67/1) والأزهري، تهذيب اللغة (ج48/9) والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص296) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج102/5) والسيوطي، همع الهوامع (ج507/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج331/11).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج507/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج25/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج119/5).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المواضع التي لا تدخل اللام فيها بعد (إن) المكسورة. وذهب السيوطي[1] إلى ما قاله أبو حيان في استدراكه على ابن مالك.

339-الخلاف في دخول (علمت) على (إن) المخففة من الثقيلة

قال أبو حيان[2] : "ومن دخول (علمت) علي (إن) المخففة من الثقيلة ما جاء في الحديث المشهور من قوله –صلى الله عليه وسلم – "قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً"[3] بكسر (إنْ) علي مذهب أبي الحسن، وبفتحها علي مذهب أبي علي، والصحيح الكسر لما ذكرناه".

وقال أبو حيان[4] في مقام آخر : "وثمرة الخلاف دخول (علمت) وأخواتها، فإنْ كانت للفرق لم تُعَلِّق، وإنْ كان للابتداء عَلَّقت، ولهذا اختلف ابن الأخضر وابن أبي العافية في الحديث المشهور "قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً"، كما اختلف فيه الأخفش الصغير والفارسي. فقال الأخفش: لا يجوز إلا الكسر. وقال الفارسي: لا يجوز إلا الفتح، كما قال ابن أبي العافية. وقال ابن الأخضر: قد ثبتت اللام في الرواية بلا شك، وهي لا تكون مع (أَنَّ) المفتوحة أصلاً كما لا تكون مع (إنْ) إذا عملت لأنه لا احتياج للفرق. وقال ابن أبي العافية: كسر (إنْ) هو الأصل، فلما فُتحت بسبب (علمت) أبقيت اللام إشعاراً بأصلها.

ورُدَّ عليه بأنَّ هذا بعيد لأنَّ (علمت) لا تدخل إلا على ما كان قبلها في موضع الابتداء، فإذا دخلت غَيَّرَت ذلك، ولم يُشعروا على الأصل بشيء، ونظير ما قال دخول اللام في: ظننت إنَّ زيداً لقائمٌ، ولا قائل به.

قال بعض أصحابنا: وهذا لا يلزمه لأنَّ (ظننت) لا تدخل علي اللام إلا مُعلّقة، ولا يقال أذهبت اللام بعد ما دخلت. وقد نوقض بأنَّ كل مفتوحة من مشددة أو مخففة أصلها الكسر، وإنما يفتحها العامل، وكان ينبغي أن تكون اللام مع كل مفتوحة، ولم توجد مع المفتوحة. وهذا لا أراه يلزمه، فقد يعتقد خلاص هذا المذهب، ولا حجة تقطع به.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج506/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج138/5).

(3) [البخاري، صحيح البخاري، من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل، 48/1: رقم الحديث184].

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج138/5-139).

واحتج بن أبي العافية أيضاً: بأنَّها إذا خُففت فهي حرف ابتداء بلا خلاف، بمنزلة إنَّما وكأنَّما ولعلَّما وسائر حروف الابتداء الداخلة علي الجملتين؛ ولا شيء هنا تدخل عليه لام الابتداء، فكذلك (إنْ) هاهنا.

وهذا لا يلزم عندي لأنَّ اللام من حروف الصدر، وتكون جواب القسم، فلا يتقدمها شيء كحرف النفي والجزاء والاستفهام والشرط في الصدر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول (علمت) على (إن) المخففة من الثقيلة.

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد النحويون أمثال المرادي[2]، وابن عقيل[3]، والأشموني[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

340- الخلاف في لام (لَعَلَّ)

قال ابن مالك[5] : "وقد يقال في لَعَلَّ: عَلَّ، ولَعَنَّ، وعَنَّ، ولَأَنَّ، وأَنَّ، ورَعَنَّ، ورَغَنَّ، ولَغَنَّ ولَعَلَّتْ".

وقال أبو حيان[6] : "واختُلف في لام (لَعَلَّ) الأولى: فقيل: اللام للتوكيد، وقيل: حذفت لأنَّ كل ما زاد على ثلاثة في الحروف ليس بأصل، كما أنَّ ما زاد على أربعة في الأفعال وعلى خمسة في الأسماء ليس بأصل.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1355/3).
(2) المرادي، الجنى الداني (ص225-226).
(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج380/1-381).
(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج317/1).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج39/2).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج176/5-177).

وقال السهيلي: "اللام الأولى أصل في (لَعَلَّ) في أقوى القولين لأنَّ الزيادة تصرف، والحرف وضع اختصاراً، والزيادة عليه تنافيه، ومجيئها بغير لام لغة، أو حُذف الحرف الأصلي، والحذف من جنس الاختصار، فهو أولى من الزيادة". انتهى.

وفي (البسيط): "وأما لام (لَعَلَّ) فهي أصلية عند الكوفيين وأكثر النحويين، وذهب قوم إلى زيادتها، وبعضهم إلى أنَّها لام الابتداء".

وفي شرح الخفاف: "(لَعَلَّ) مركبة لأنَّهم قالوا (عَلَّ) في معناها، فلا يخلو أن تجعل اللام من أصل الكلمة، وتجعل (عَلَّ) محذوفة منها، أو يُدَّعَى أنَّ اللام زائدة، ضمت إلى (عَلَّ)، فالأول لا ينبغي أن يقال به لأنَّ الحروف لا يُتصرف فيها، فلم يبق إلا أن تكون زائدة لغير معنى إلا لمجرد التكثير، ضمت إلى (عَلَّ)، وهذا القدر ليس بتصرف لأنَّا لم نَضُمها إليها على أن تكون من الكلمة على حد اللام في عَبْدَل، بل ركبناها معها كما ركبنا (بَعْلَ) مع (بَكّ)، وهذا ليس بتصرف لأنه ضم كلمة إلى كلمة" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في لام (لَعَلَّ).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[1]، وأبو البقاء العكبري[2] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[3] أيضاً.

341- (لَعَلَّ) أهي مركبة أم بسيطة؟

قال أبو حيان[4] : "وفي شرح الخفاف: "(لَعَلَّ) مركبة لأنَّهم قالوا (عَلَّ) في معناها، فلا يخلو أن تجعل اللام من أصل الكلمة، وتجعل (عَلَّ) محذوفة منها، أو يُدَّعَى أنَّ اللام زائدة، ضمت إلى (عَلَّ)، فالأول لا ينبغي أن يقال به لأنَّ الحروف لا يُتصرف فيها، فلم يبق إلا أن تكون زائدة لغير معنى إلا لمجرد التكثير، ضمت إلى (عَلَّ)، وهذا القدر ليس بتصرف لأنَّا لم نَضُمها إليها على أن تكون من الكلمة على حد اللام في عَبْدَل، بل ركبناها معها كما ركبنا (بَعْلَ) مع (بَكّ)، وهذا ليس بتصرف لأنه ضم كلمة إلى كلمة" انتهى".

---

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف (ج177/1-183).

(2) أبو البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج112/2).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج488/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج177/5).

والذي اختاره أنها بسيطة، وقد تصرف فيها أنواعاً من التصرف إذ ذكروا فيها عشر لغات".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (لَعَلَّ) أهي مركبة أم بسيطة؟.

واتبع السيوطي(1) ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

342- (غَنَّ) و(رَعَلَّ) لغتان في (لَعَلَّ)

قال ابن مالك(2) : "فالستة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قليلة. وأقلها استعمالاً لعلت. ذكرها أبو علي في التذكرة".

وقال أبو حيان(3) : "وزاد بعض أصحابنا (غَنَّ) بالغين المعجمة والنون، وفي الغرة (رَعَلَّ) بالراء بدلاً من اللام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (غَنَّ) و(رَعَلَّ) لغتان عند العرب في (لَعَلَّ).

واتبع المرادي(4) شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي(5) ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

343-حمل (عسى) على (لَعَلَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر

قال ابن مالك(6) : "وقد يُستباح في لَعَلَّ حملاً على عسى".

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج488/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج46/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج179/5).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص358-359).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج489/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج47/2).

وقال أبو حيان[1] : "كما حملوا (عسى) على (لَعَلَّ) في نصب اسمها ورفع الخبر في قوله:

فَقُلْـتُ عَسَـاها نَـارُ كَـأسٍ وعَلَّهَـا[2] ... ...

وقوله:

... ... يَـا أَبَتَـا عَلَّـكَ أَوْ عَسَـاكَا[3]

وذلك للمشاركة بينهما في الترجي، إلا أنَّ الترجي في (عسى) مشروط بمعنى المقاربة، والمقاربة إخبار، فمن ثَمَّ كانت من الله –سبحانه– واجبة لأنَّ الخبر منه واجب، والترجي لا يجوز على الله تعالى، إنما هو مصروف إلى المخاطب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حمل النحويين (عسى) على (لَعَلَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر مع توضيح العلة التي تقف وراء ذلك.

وأكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو محمد السيرافي[4] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[5] أيضاً.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج180/5).

(2) هذا صدر بيت لصخر بن العود الحضرمي في العيني، المقاصد النحوية (ج720/2) ونسب إلى صخر بن جعد الخضري في السيوطي، شرح شواهد المغني (ج447/1) وعجزه :

... ... تَشَـكَّى فَـآتِي نَحْوَهَـا فأَعُودُهَـا

(3) هذا عجز بيت لرؤبة بن العجاج في مجموع أشعاره (ق1/75 ص181) وسيبويه، الكتاب (ج375/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج135/3) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص494) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج391/4) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج158/2) والواحدي، التفسير الوسيط (ج600/2) وابن يعيش، شرح المفصل (ج345/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج443/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج180/5) وصدره :

تَقُـوْلُ بِنْتِـيْ قَـدْ أَنَـا أَنَاكَـا ... ...

(4) أبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج158/2).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج481/1–482).

344-الخلاف في قولهم (إنَّ زيداً اختصمَ وعمراً)

قال أبو حيان[1] : "فرع: إنَّ زيداً اختصمَ وعمراً: قال أبو جعفر الصفار: لم يُجزها أحد من النحويين علمتُه إلا محمد بن يزيد وابن كيسان، فإنَّهما أجازاه لأنَّ الثاني يدخل في معنى الأول وإنْ أفرد الفعل. قال ابن كيسان: وإنما لم يَجُز (إنَّ زيداً اختصمَ) لأنَّ الاختصام لا يكون إلا من اثنين، وأنت إنْ نصبت الاثنين فقد تَمَّ المعنى، فلا يُلتَفتُ فيه إلى إفراد الفعل. قال ابن كيسان: ويجوز: إنَّ زيداً اختصما وعمراً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ زيداً اختصمَ وعمراً).

345-مذاهب النحاة في رفع المعطوف على اسم (إنَّ)

قال ابن مالك[2] : "يجوز رفع المعطوف على اسم إنَّ، ولكن بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقاً، خلافاً للكسائي".

وقال أبو حيان[3] : "المذهب الثاني: المنع مطلقاً، فلا يجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحققين؛ لأنَّ المفتوحة وما عملت فيه تتقدر باسم مفرد، فإذا قلت (بلغني أنَّ زيداً قائمٌ وعمرو) على أن يكون (عمرو) مبتدأ، والخبر محذوف، لم يجز أن تكون الجملة معطوفة على موضع (أنَّ) وصلتها؛ لأنَّها بتقدير اسم مفرد مرفوع على أنه فاعل، فلو عطفت عليه الجملة لزم من ذلك أن تكون فاعلة بـ(بَلَغَ) من حيث كان المعطوف شريك المعطوف عليه، وذلك غير سائغ.

وفي (البسيط): وأمَّا (أنَّ) فلا يعطف على موضعها عند المحققين كأبي علي الفارسي وغيره؛ لأنَّها لا بُدَّ لها من عامل غير أنَّ، فلا يبقى للابتداء فيها مساغ لدخول العامل اللفظي القوي، ولأنَّ الفعل لا يتسلط إلا على ما عمل فيه (أنَّ)، فلا تدخل على المبتدأ، وأنت لو عطفت على الموضع لجعلت الجملة الابتدائية في موضع معمول الفعل، ولا يكون موضعه إلا بشرط دخول (أنَّ)، فامتنع لذلك.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/193-194).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/47).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/203-204).

المذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون الموضع الذي وقعت فيه يجوز وقوع المفرد فيه ووقوع الجملة أو يكون لا يقع فيه إلا المفرد:

فإنْ كان مما لا يقع فيه إلا المفرد فلا يجوز العطف على موضع (أنَّ) وصلتها، نحو: بَلَغَنِي أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فإذا ورد مثل هذا كان الخبر محذوفاً، والجملة من المبتدأ للخبر معطوفة على الجملة التي هي (بَلَغَنِي أنَّ زيداً قائمٌ) عطف جملة اسمية على جملة فعلية.

وإنْ كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف على موضع (أنَّ) وصلتها، نحو قولك: أتقول أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، تريد، وعمرٌو قائمٌ؛ لأنَّ (أتقول) يقع بعدها المفرد، نحو: أتقول أنَّ زيداً قائمٌ، والجملة نحو: أتقول عمرٌو قائمٌ. وهذا المذهب اختيار ابن عصفور".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في رفع المعطوف على اسم (إنَّ).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

346-الخلاف في قولهم (إنَّ فيها جالسَينِ أخَوَيك) ونحوها

قال أبو حيان[2] : "وهذه مسائل من أبواب (إنَّ): الأولى: أجاز الأخفش: إنَّ فيها جالسَينِ أخَوَيك بنصب (جالسَينِ) على الحال. قال أبو العباس: وهذا خطأ. قال: ولا أعرفه للأخفش إلا في هذا الكتاب. يعني (الأوسط). وإنَّما جاز في الظرف لأنَّ الحال في الظرف، فهو أعم.

وحكى الكسائي: إنَّ ههنا يلعبون صِبياناً، يجعل (يلعبون) في موضع الحال. قال ابن كيسان: فقلت لأبي العباس: لِمَ تكره هذا والفعل قبل اسم (إنَّ) أقبح من الاسم في الحال؟ قال: إنَّما كرهتُ ذلك لأنَّ حال المنصوب لا تحسن؛ ألا ترى أنك تقول: ضربت يضحك زيداً، ويقبح: ضربتُ ضاحكاً زيداً؛ لأنَّ الاسم يوهمك أنه مفعول، وهذا يوهمك الحال أنها اسم (إنَّ).

وأجاز أبو العباس ذلك على أن (جالسَينِ) اسم (إنَّ) و(أخَوَيك) بدل. وأجاز ذلك الكوفيون على أن يكون (أخويك) ترجمة".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1399/3-1400).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج210/5-211).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ فيها جالسَينِ أخَوَيك) ونحوها.

347- الخلاف في قولهم (إنَّ فيها قائماً ويقعدُ أخَوَيك)

قال أبو حيان(1) : "والثانية: أجاز ابن كيسان: إنَّ فيها قائماً ويقعدُ أخَوَيك. قال: كما أقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه، فيكون في المعطوف ما لا يكون في المعطوف عليه.

ومنع الكوفيون، قالوا: لأنَّ (قائماً) لا يقع موقعه هنا (يقوم)، فامتنع كما امتنع: سوف يقوم وقاعدٌ عبدُ الله".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ فيها قائماً ويقعدُ أخَوَيك).

348- الخلاف في تقديم الظرف أو المجرور نحو قولهم (إنَّ فيها زيداً قائماً)

قال أبو حيان(2) : "الثالثة: إذا قدمت الظرف أو المجرور، فقلت: إنَّ فيها زيداً قائماً، وإنَّ أمامَك عمراً جالساً، اختار س والكوفيون النصب في قائم وجالس. فإنْ بدأت بالاسم، نحو (إنَّ زيداً فيها قائمٌ) اختاروا الرفع. وزعم أبو العباس أنَّ التقديم والتأخير في هذا سواء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الظرف أو المجرور نحو قولهم (إنَّ فيها زيداً قائماً).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن السراج(3) في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج211/5).

(2) المرجع السابق، ص211.

(3) ابن السراج، الأصول (ج244/1).

349- الخلاف في تكرار الظرف نحو قولهم (إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها)

قال أبو حيان[1] : "الرابعة: إذا تكرر الظرف، نحو (إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها) جاز الرفع والنصب عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا النصب.

وحجة البصريين أنك إنَّما تجيء به مؤكداً، فإن اختلف فهو يجرى هذا المجرى، نحو: إنَّ عبدَ الله في الدار جالساً في صدرها، وجالسٌ، عند البصريين، وهذا زيدٌ في الدار راغباً في شرائها، كما قال:

وَالزَّعْفَــــــرَانُ عَلَــــــى تَرَائِبِهَــــــا شَــــرِقاً بِـــــهِ اللَّبَّـــات والنَّحْــــرُ[2]

والفراء لا يجيز إلا النصب، ويجعل (اللَّبَّات والنحر) كأن معهما عائداً على التَّرائب. قال ابن كيسان: والرفع عندي جائز. وإنَّما أرادوا: وَالزَّعْفَرَانُ عَلَى التَرَائِبِ في حال شُروقِ اللَّبَّةِ والنَّحرِ به، وإذا رفع أراد: وَالزَّعْفَرَانُ شَرِقٌ به لَبَّتُها ونَحْرُها على التَّرائبِ منها، فَبَّين موضع شروقه، كأن موضع النحر واللَّبَّة شَرِقٌ بالزَّعْفَرَانِ على هذا الموضع الآخر، أعني التَّرائب".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تكرار الظرف نحو قولهم (إنَّ زيداً في الدار واقفاً فيها).

350- الخلاف في مجيء الفعل بعد (ليت)

قال أبو حيان[3] : "الخامسة: أجاز الفراء أن يلي الفعل (ليت) لأنَّها بمعنى (لو)، فتقول: ليتَ قام زيدٌ، وليتَ خرج عمرٌو، فلا يكون لها إذ ذاك عمل في شيء، كما أنَّ (لو) لا عمل لها في شيء، وقد جاء في كلام العرب ما يدل على ظاهره، نحو قوله:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج211/5-212).

(2) البيت للمخبل السعدي في ابن سيده، المحكم (ج165/6) وابن منظور، لسان العرب (ج177/10) والزبيدي، تاج العروس (ج505/25) وبلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج146/3) والنحاس، إعراب القرآن (ج265/4) وابن سيده، المخصص (ج154/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج212/5) والسيوطي، الإتقان (ج97/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج212/5).

فَلَيْـــتَ دَفَعْـــتَ الْهَـــمَّ عَـــنِّ سَـــاعَةً فَبِتْنَـا عَلَـى مـا خَيَّلَـتْ نَـاعِمِي بَـالِ[1]

ولا يجوز ذلك عند البصريين، وتأولوا ما ورد مما ظاهره ذلك على أنه مما حُذف فيه اسم (ليت)، إمّا على أن يكون ضمير الشأن، وإمّا على أن يكون ضمير الخطاب، أي: فليتَك، كما جاز الحذف في قوله:

... ... وَلَكِـــنَّ زِنْجِـــيٌّ عَظِـــيمُ الْمَشَـــافِرِ[2]

أي: ولكنَّك زَنجيٌّ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء الفعل بعد (ليت) نحو (ليتَ قام زيدٌ) وأمثالها.

وأيد السيوطي[3] ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

351- الخلاف في قولهم (إنَّ زيداً وعمراً قائمانِ)

قال أبو حيان[4] : "السادسة: إذا عطفت على اسم (إنَّ) وأخواتها فالخبر على حسب المتعاطفين، تقول: إنَّ زيداً وعمراً قائمانِ، ولا يجوز (قائم) إلا حيث سُمع، نحو قوله:

---

(1) البيت لعدي بن زيد في ديوانه (ق1/106 ص162) وابن رشيق، العمدة (ج2/271) وأبي البقاء العكبري، التبيين (ص339) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج2/697) والسيوطي، همع الهوامع (ج1/496) وبلا نسبة في أبي علي الفارسي، الحجة (ج2/174) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص180) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/212) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص381) والصفدي، الشعور بالعور (ص84) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1308) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج10/451).

(2) هذا عجز بيت للفرزدق في سيبويه، الكتاب (ج2/136) وابن السراج، الأصول (ج1/247) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/466) وابن الأثير، البديع (ج1/563) وابن يعيش، شرح المفصل (ج4/567) وأبي البقاء العكبري، التبيين (ص340) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج10/399) ولم أقف عليه في ديوانه، وصدره :
فَقُـــوْلَا لَهَـــا قَـــوْلاً رَفِيْقَـــاً لَعَلَّهَـــا ... ...

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج1/496).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/213-215).

فَمَـــنْ يَـــكُ سَـــائِلًا عَنِّـــى فَـــإِنِّى وَجِـــــرْوَةَ لَا تَـــــرُودُ وَلَا تُعَـــــارُ[1]

وقوله:

فَمَـــنْ يَـــكُ أَمْسَـــى بالمَدِينَـــةِ رَحْلُـــهُ فَـــــإِنِّي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَرِيـــبُ[2]

ونحو قوله:

إِنَ شَـــرْخَ الشَّـــبَابِ والشَّـــعْرِ الأَسْـــوَدِ مَـــا لَـــمْ يُعَـــاصَ كَـــانَ جُنُونَـــا[3]

والوجه أن يكون: لا نَرودُ ولا نُعارُ، بالنون، ولَغَريبانِ، وما لم يُعاصَيا.

واختُلف في تخريج هذه الأبيات:

فذهب الفارسي إلى أنَّهما لتلازمهما أخبر عنهما إخبار الواحد، فجعله من باب قوله:

لِمَـــــــنْ زُحْلُوقَـــــــــةٌ زُلٌّ بِهَـــــا الْعَيْنَـــــانِ تَنْهَـــــلُّ[4]

---

(1) البيت لشداد بن معاوية العبسي وهو أبو عنترة في سيبويه، الكتاب (ج302/1) وابن المثنى، مجاز القرآن (ص243) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج200/2) والغندجاني، أسماء خيل العرب (ص62) ونشر الدر (ج269/6) وابن سيده، المحكم (ج542/7) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج77/1) وابن منظور، لسان العرب (ج140/14) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2061/4) والزبيدي، تاج العروس (ج341/37).

(2) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في سيبويه، الكتاب (ج75/1) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج278/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج365/1) والجوهري، الصحاح (ج801/2) وابن سيده، المحكم (ج500/6) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج446/1) والأصبهاني، المجموع المغيث (ج826/1) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج246/6) وزين الدين الرازي، أنموذج جليل (ص101) وابن منظور، لسان العرب (ج125/5) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج358/4) والعيني، المقاصد النحوية (ج780/2).

(3) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (ص246) والأصمعي، الإبل (ص84) وابن سلام، غريب الحديث (ج17/3) والفارابي، معجم ديوان العرب (ج101/1) والجوهري، الصحاح (ج424/1) والواحدي، التفسير السيط (ج453/2) والحميري، شمس العلوم (ج3411/6) والإبانة (ج447/1) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج42/2) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج28/3) وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ج255/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج86/2) وابن هشام الأنصاري، أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن (ص35) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج418/1) والزبيدي، تاج العروس (ج281/7).

(4) البيت لامرئ القيس في ابن دريد جمهرة اللغة (ج59/1) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج144/2) وابن منظور، لسان العرب (ج26/11) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج80/2) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج257/4) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج474/7) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج413/1) والسيوطي، المزهر (ج83/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج556/7) ولم أقف عليه في ديوانه.

وقوله:

وَلَـوْ رَضِـيَتْ يَـدَايَ بِهَـا وَضَـنَّتْ[1] ... ...

وخرجه أكثر النحويين على أنه من الحذف للدلالة، فحُذف الخبر من الأول لدلالة الثانية عليه، فالتقدير: فإنَّي لا أَرودُ، وجِروةُ لا تَرودُ. ولمَّا كان باب الحذف أن يكون من الثاني لدلالة الأول عليه، وكان هذا بالعكس، لم يَنْقَسْ.

وأما الكوفيون فجعلوا مقيساً على أن تكون الواو عندهم واو (مع)، ولو كانت للعطف للزمت المطابقة من الخبر للمتعاطفين. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فَإِنَّـكَ وَالْكِتَـابَ إِلَـى عَلِـيٍّ كَدَابِغَـةٍ وَقَـدْ حَلِـمَ الأَدِيْـمُ[2]

ألا ترى أنَّ (كدابغة) لا يكون إلا خبراً عن الكاف، ولو أخبر عن المتعاطفين لقال: كدابغةٍ ودَبْغِها، فيشبه الكتاب بالدابغة وكتابه بالدَّبْغ، لكنه لمَّا لم يُرِد بالواو إلا معنى (مع) لم يُخبِر إلا عن الاسم الأول.

قال أصحابنا: ولا حجة في هذا لاحتمال أن يكون من حذف المعطوف، كقولهم: راكبُ الناقةِ طَليحانِ، أي: والناقةُ طَليحانِ.

قال بعض أصحابنا: والصحيح أنَّ واو (مع) كالواو العاطفة في التشريك في الخبر بدليل قول العرب: كان زيدٌ وعمراً كالأخَوَينِ، فعلى تقدير أن تكون واو (مع) وجبت المطابقة".

---

(1) هذا صدر بيت للفرزدق في ابن جني، الخصائص (ج259/1) وابن جني، المحتسب (ج181/2) وأبي علي القيسي، الإيضاح شواهد الإيضاح (ج276/1) ولم أقف عليه في ديوانه، وعجزه :

... ... لَكَـانَ عَلَـيَّ لِلْقَـدَرِ الخِيَـارُ

والبيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج214/5).

(2) البيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط في الفراهيدي، العين (ج247/3) وابن سلام، الغريب المصنف (ج444/2) وابن قتيبة، الجراثيم (ج311/1) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج565/1) وأبي بكر الأنباري، الزاهر (ج92/1) والفارابي، معجم ديوان العرب (ج250/2) والأزهري، تهذيب اللغة (ج69/5) والجريري، الجليس الصالح (ص413) والعسكري، جمهرة الأمثال (ج159/2) والزمخشري، المستقصى (ج216/2) والحميري، شمس العلوم (ج1556/3) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج84/3) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج116/1) وابن منظور، لسان العرب (ج147/12) والدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج337/1).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ زيداً وعمراً قائمانِ).

352- الخلاف في قولهم (إنَّ في الدار عبدَ الله بك واثقاً)

قال أبو حيان[1] : "السابعة: إذا جمعت بين ظرفين تام وناقص وقدمت التام، نحو: إنَّ في الدار عبدَ الله بك واثقاً، أو إنَّ زيداً في الدار بك واثقاً، جاز الرفع والنصب.

وزعم محد بن سعدان أنَّ هذا لا يجوز لأنَّ (بك) في صلة (واثق). قال: ولا يجوز: إنَّ فيك زيداً راغبٌ.

وقال ابن كيسان: الرفع الاختيار لأنَّ الحال في تقدير الأسماء، وتمامها يجب أن يكون بعدها، فلمَّا قدمت (بك) – وهو من تمامها- اخترت إخراجها عن الحال لأن تجعلها خبراً، وكذا: إنَّ زيداً في الدار عليك نازلٌ، وفيك راغبُ.

فإن قدمت الناقص، فقلت: إنَّ فيك زيداً في الدار راغبٌ، أو إنَّ فيك في الدار زيداً راغبٌ، أو إنَّ زيداً فيك في الدار راغبٌ، جاز الرفع والنصب.

والكوفيون لا يُجيزون النصب لأنك حين بدأت بما هو من تمام الخبر قبل الظرف التام صرت كأنك بدأت بالخبر، أي كأنك قلت: إنَّ عبد الله راغبٌ فيك في الدار.

وهذا لا يلزم لأنَّ الظرف إنَّما هو تبيين عن موضع الفعل، فكأنه في تقدمه مؤخر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ في الدار عبدَ الله بك واثقاً).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/215).

353- الخلاف في قولهم (إنَّ عبدَ الله في الدار طعامَك آكلٌ)

قال أبو حيان[1] : "الثامنة: إنَّ عبدَ الله في الدار طعامَك آكلٌ: أجاز أكثر النحويين الرفع والنصب. وقال ابن كيسان: لا يجوز عندي النصب لأنَّ الظرف لاشتماله على الفعل تقديمه كتأخيره، والمفعول إنَّما هو تمام الفعل كبعض حروفه، فليس هو قبله مثله بعده".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ عبدَ الله في الدار طعامَك آكلٌ).

354- الخلاف في قولهم (إنَّ مِن خيرِ الناس أو خيرُهم زيدٌ)

قال أبو حيان[2] : "التاسعة: إنَّ مِن خيرِ الناس أو خيرُهم زيدٌ: فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه الكسائي وشيبة بن الوليد، وهو أنه برفع (خيرهم) وبنصب (زيد)، تجعل زيداً اسم (إنَّ)، و(مِن خير الناس) في موضع الخبر، و(خيرُهم) مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: إنَّ مِن خيرِ الناس زيداً أو خيرُهم هو. وجَوَّزا ارتفاع (خيرهم) على أنه خبر مبتدأ محذوف، التقدير: أو هو خيرُهم، ففي التقدير الخبر أو المبتدأ محذوف لفهم المعنى، وفصل بين خبر (إنَّ) واسمها بالجملة المعطوفة من الابتداء والخبر، فصار العطف قبل تمام معمول (إنَّ).

وفي جواز مثل هذا نظر، وهو من عطف الجمل، ولا جائز أن يكون من الإعمال، ولا من باب عطف المفردات:

أما الإعمال فإنه لا يتأتَّى في الحروف ولا في المعاني لأنَّ (إنَّ) حرف، و(أو خيرُهم) مرفوع بالابتداء، فيقال إنَّ (إنَّ) تطلب زيداً منصوباً، و(أو خيرُهم) يطلبه مرفوعاً لما ذكرناه.

وأما كونه من باب عطف المفردات فلا يَجوز لأنه إمَّا أنْ تعطفه على موضع اسم (إنَّ)، وهو زيد، أو على موضع (من خيرِهم)، وهو الخبر:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/215-216).

(2) المرجع السابق، ص216-218.

لا جائز أن يكون معطوفاً على موضع اسم (إنَّ) لأنه لم يُذكر بعد، إنَّما جاء اسمها متأخراً، فيكون قد عطف على ما أتى بعد، والعطف من التوابع، لا يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه إلا في الشعر، وبشروط هي مذكورة في موضعها، وليس هذا منها.

ولا جائز أنْ يكون معطوفاً على الخبر الذي هو (من خيرِ الناس) لأنه يلزم من ذلك تقدُّم الخبر الذي ليس بظرف ولا مجرور على اسم (إنَّ)، وذلك لا يجوز بإجماع.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه أبو أحمد البلخي، وهو رفع (خيرهم) ورفع (زيد)، فرفع (زيد) على الابتداء، و(مِن خيرِ الناس) في موضع الخبر، و(أو خيرُهم) معطوف على الخبر، واسم (إنَّ) محذوف ضمير الأمر، وحذفه في مثل هذا قليل، حكى الخليل عن العرب (إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ)، التقدير: إنَّه مِن خيرِ الناس أو خيرُهم زيدٌ، والعطف هنا من عطف المفردات لأنَّ (أو خيرُهم) معطوف على الخبر المتقدم. والكلام كله على هذا جملة واحدة، وعلى مذهب الكسائي يكون الكلام جملتين. وهذا المذهب حسن.

المذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وهو نصب (خيرهم) ورفع (زيد)، فاسم (إنَّ) محذوف لفهم المعنى ولدلالة ما بعده عليه، و(خيرهم) منصوب بإضمار (إنَّ) لدلالة (إنَّ)، التقدير: إنَّ مِن خيرِ الناس زيداً أو إنَّ خيرَهم زيدٌ، فحذف (زيداً) لدلالة (زيد) الأخير بعده عليه، وحذف اسم (إنَّ) لفهم المعنى جائز، فحذف من الجملة الأولى اسم (إنَّ) للدلالة فيما بعده عليه، وحذف من الجملة الثانية (إنَّ) للدلالة في الجملة الأولى عليها، وكل ذلك جائز، وقد أنشد أبو المُطَوَّق الأعرابي مثل هذا التركيب، وهو قول بعض المحدثين:

وإنّ مِـــــنْ خَيــــــرهمْ وَأَفْضَــــــلَهُمْ   أَو خَيْـــرَهُمْ بِتـــــةً أَبُـــــو كَـــــرِبِ[1]

فوافق عليها، وأجازها، وكان أبو المُطَوَّق ممن تُؤخَذ عنه العربية لفصاحته".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ مِن خيرٍ الناس أو خيرُهم زيدٌ).

---

(1) البيت لليزيدي في الزجاجي، أمالي الزجاجي (ص61) والجريري، الجليس الصالح (ص685) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج218/5).

355-الخلاف في قولهم (إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ)

قال أبو حيان[1] : "العاشرة: أجاز س: إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ، جعل (فيها) ملغاة. وهذا لا يجوز عند الكوفيين لأنَّ (فيها) لو كانت لغواً لم تؤكد. والحجة لـ(س) قول العرب: إنَّ زيداً لَبِكَ مأخوذٌ".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ).

356-الخلاف في قولهم (إنَّ بك لَكَفيلَين لأَخَواك)

قال أبو حيان[2] : "الحادية عشرة: أجاز الكسائي: إنَّ بك لَكَفيلَين لأَخَواك. ومنعه الفراء لأنَّ الاسم مرفوع بالفعل، فلا تحول بينهما اللام. وهو جائز عند البصريين على أنَّ ارتفاع (أخَوَيك) هو على الخبر لـ(إنَّ)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ بك لَكَفيلَين لأَخَواك).

357- الخلاف في دلالات المعاني التي تفيدها (إنَّ) وأخواتها

قال أبو حيان[3] : "الثانية عشرة: المعاني التي جاءت لها الحروف كلها لا تعمل في ظرف ولا حال، ولا يتعلق حرف جر. والدليل على ذلك أنك لو قلت (ليت زيداً اليوم ذاهبٌ غداً) لم يجز، وذكر بعض أصحابنا في ذلك الإجماع.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/218).

(2) المرجع السابق، ص218.

(3) المرجع السابق، ص218-220.

وقد نص الزمخشري في (مفصله) على أنَّ ليتَ ولعلَّ وكأنَّ ينصبن الحال، بخلاف أخواتها، أمَّا (كأنَّ) فبالاتفاق عليها.

وقد علل منع ذلك الفارسي في (الحلبيات) بأنَّها في دلالتها على المعاني قُصد بها غاية الإيجاز، فالألف تُغني عن: أَستَفهِمُ، و(ما) عن: أنفي، و(إنَّ) عن: أُؤَكِّد، فلو أُعلمت في الظرف والحال، ومُكِّنت تمكين الفعل، لكان نقصاً لما قُصد من الإيماء. انتهى.

قال بعض أصحابنا: ليس من الحروف ما يعمل في ظرف أو حال إلا (كأنَّ) وكاف التشبيه، قال:

كَأَنَّـــهُ خَارِجـــاً مِـــنْ جَنْـــبِ صَـــفْحَتِهِ سَـــفُّودُ شُـــرْبٍ نَسُـــوهُ عِنْـــدَ مُفْتَـــأَدِ[1]

وتقول: كأنَّ زيداً اليوم أسدٌ. والفرق بينهما وبين سائر الحروف أنَّ كل حرف معناه معنى الفعل، فمعناه في نفس المتكلم، فالمتمني هو الناطق بـ(ليت)، والمستفهم هو الناطق بـ(هل)، والفعل بخلافه، معناه مسند إلى ما دخل عليه من الاسم، فإذا قلت (قام زيدٌ) فالقائم (زيد) لا المتكلم، فهذا فرقُ ما بين الحرف والفعل. وأمّا (كأنَّ) ففيها دلالة على التشبيه والشبه، فالتشبيه معنى في نفس المتكلم، فمن هذا الوجه هي كسائر الحروف، والشبه مسند إلى (زيد) إذا قلت (كأنَّ زيداً أسدٌ) أي: أَشْبَهَ زيدٌ كذا، فشاركت الأفعال من هذا الوجه، فعمل ذلك المعنى الذي هو الشبه المسند إلى (زيد) في الحال والظرف، وتعلق به حرف الجر، وليس ذلك في التمني ولا التأكيد ولا النفي ونحوها، فمن هنا فارقت (كأنَّ) أخواتها، فعملت بلفظها كعمل أخواتها في الأسماء، وعمل معناها في الحال والظرف، وفارقتها أيضاً في وقوعها نعتاً للنكرة حالاً من معرفة وخبراً لـ(كان) وأخواتها، قال:

---

(1) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص12) والفراهيدي، الجمل (ص103) وابن المثنى، مجاز القرآن (ج132/2) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج760/2) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص281) وابن جني، الخصائص (ج277/2) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج82/3) والهروي، إسفار الفصيح (ج607/2) وابن السيد البطليوسي، الاقتضاب (ج33/3) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج10/3) والحميري، شمس العلوم (ج3759/6) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج257/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2299/5) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج187/3).

فَبِــــتُّ كَــــأَنِّي سَــــاوَرَتْنِي ضَــــئِيلَةٌ[1]   ...   .

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دلالات المعاني التي تفيدها (إنَّ) وأخواتها.

358- الخلاف في تعدد خبر (إنَّ) وأخواتها

قال أبو حيان[2] : "الثالثة عشرة: هل يجوز تعداد خبر هذه الحروف أم لا تقتضي إلا خبراً واحداً؟ اختلف في ذلك:

فالذي يلوح من مذهب س المنع؛ لأنه يزعم أنك إذا أتيت بالاسمين أتبعت الأول منهما، ثُمَّ رفعت الآخر، نحو: إنَّ زيداً الظريفَ منطلقٌ، فإن لم تذكر الآخر رفعت، فنُسب المنع إليه من حيثُ لم يذكر رفعهما، وهو الذي يدل عليه القياس، لا يقال: كما يجوز أن يكون للمبتدأ خبران يجوز لهذه الحروف؛ لأنَّها إنَّما شُبِّهت بالفعل، فكما لا يقتضي الفعل مرفوعين فكذلك هذه، قيل: مع أنَّا لم نسمعه في موضع مِن المواضع فينبغي ألا يجوز".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تعدد خبر (إنَّ) وأخواتها.

---

(1) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص54) وسيبويه، الكتاب (ج89/2) وابن سلام، غريب الحديث (ج317/3) وابن قتيبة، غريب الحديث (ج493/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج416/2) والحريري، مقامات الحريري (ص278) والزمخشري، أساس البلاغة (ج571/1) وابن عمرون اليحصبي، مشارق الأنوار (ج230/2) والحميري، شمس العلوم (ج4035/6) وابن بنين الدقيقي، اتفاق المباني (ص184) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج399/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج1565/4) والزبيدي، تاج العروس (ج439/12) وعجزه :

...   .   مِــــنَ الــــرَّقْشِ فِــــي أَنْيَابِهــــا السَّــــمُّ نــــاقِعُ

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج220/5).

359- عدم جواز قولهم (إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقان)

قال أبو حيان[1] : "الرابعة عشرة: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقان: لا يجوز من جهة أنَّ الخبر إذ ذاك يكون معمولاً لعاملين، وهو لا يجوز.

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك عدم جواز النحويين قولهم (إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقان).

360- الخلاف في قولهم (إنَّ زيداً فيها قائماً)

قال أبو حيان[2] : "الخامسة عشرة: أجاز الجمهور: إنَّ زيداً فيها قائماً. ومنع ذلك ابن الطراوة لأنك إنْ جعلته خبراً فلا اعتنيت به، وجعلته أولاً، ولا أخرته في موضعه جرياً على مذهبه في منع: ضربَ عمراً زيدٌ. انتهى. كذا هذه المسألة في (شرح أبي الفضل الصفار)، وينظر ذلك في (المقدمات) لابن الطراوة".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ زيداً فيها قائماً).

الباب السادس عشر : لا العاملة عمل إنَّ

361- معاني (لا)

قال ابن مالك[3] : "باب (لا)".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج220/5).

(2) المرجع السابق، ص220.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/2).

وقال أبو حيان[1] : "ش: (لا) علي أربعة أقسام: تكون للنهي، وتختص بالمضارع، نحو: لا تَقُمْ. وللدعاء، نحو: لا عَذَّبَ اللهُ زيداً. وزائدة، نحو ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[2]. ونافية، فتنفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تُهمل ويجوز أن تُعمَل، وإذا أُعملت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتقدم ذلك في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إنَّ) بشروطه التي تذكر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (لا) المتداولة في النحو العربي.

وذهب كل من ابن هشام الأنصاري[3] ومرعي المقدسي[4] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

362- شرط بناء (لا) العاملة عمل (إنَّ)

قال ابن مالك[5] : "يليها".

وقال أبو حيان[6] : "وقوله يليها احتراز من ألا يليها، وأنها إذ ذاك لا تعمل، نحو قوله تعالى ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[7].

وفي (البسيط): شرط بنائها ألا يُفصل بينها وبين (لا) بشيء، فإنْ فُصلت رُفعت وكُررت، قال س: وإنَّما كان ذلك لوجهين: أحدهما: أنه صار بمنزلة خمسةَ عشرَ، فامتنع كما امتنع فيه. والثاني: أنه محمول علي السؤال، وأنت لا تقول فيه: هل مِن فيها رجلٍ.

وذهب الرماني إلى أنه يجوز الفصل، ويُرجَع على النصب والعمل، ويَبْطُل البناء لحصول الفصل، ويكون جواباً لمن قال: هل فيها مِن رجلٍ؟

ويدل عليه قولهم: لا كذلك رجلاً، ولا كزيدٍ رجلاً، و:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج221/5).
(2) [الأعراف: 12].
(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص375).
(4) مرعي المقدسي، دليل الطالبين (ص86).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/2).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/224-225).
(7) [الصافات: 49].

...   .   لَا كَالعَشِـــــــــيةِ زَائِـــــــــراً[1] ...

أمّا الأول فعلى التمييز، كما تقول: لا مِثلَه رجلاً، والمنصوب بـ(لا) محذوف، أي: لا أحدَ كذلك رجلاً، أو يكون محمولاً على المحذوف. وأمَّا الثاني فقال س: "على معنى: لا أرى كالعشيةِ زائراً، كما تقول: ما رأيتُ كاليومِ رجلاً" أي: ما رأيتُ رجلاً كرجلٍ رأيتُه اليومَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط بناء (لا) العاملة عمل (إنَّ).

واتبع المرادي[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

363-شرط عمل (لا) العاملة عمل (إنَّ)

قال ابن مالك[4] : "عمل (إن)".

وقال أبو حيان[5] : "زاد غير المصنف شرطاً آخر، وهو ألا تقع بين عامل ومعمول، نحو قولك: جئت بِلا زادٍ؛ لأنَّها لم تُكرر، وقُصد بها قصد العموم بنكرة وليت (لا)، ومع ذلك لا تعمل عمل (إنَّ)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط عمل (لا) العاملة عمل (إنَّ).

---

(1) هذا جزء بيت لجرير في ديوانه (ص223) وسيبويه، الكتاب (ج293/2) وابن السراج، الأصول (ج404/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج31/3) وابن يعيش، شرح المفصل (ج117/2) وأبي علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج39/2) وابن الأثير، البديع (ج581/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج95/4) والبيت:

يَـــا صَـــاحِبَيَّ دَنَـــا الـــرَّوَاحُ فَسِـــيْرَا   لَا كَالعَشِـــــــيةِ زَائِـــــــراً ومَـــــــزُوْرا

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص362).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج526/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج225/5).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

364-حد مصطلح المُطَوَّل والمَمْطُوَل

قال ابن مالك[3] : "إلا أنَّ الاسم إنْ لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به رُكِّبَ معها".

وقال أبو حيان[4] : "والشبيه بالمضاف يُسمى في الاصطلاح المُطَوَّل والمَمْطُوَل، مِن قولهم: مَطَلْتُ الحديدةَ، أي: مددتُها. والمُطَوَّل في هذا الباب هو الاسم الذي يعمل فيما بعده عمل الفعل. فإذا لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به فهو المسمى عندهم بالمفرد، والمفرد في هذا الباب وباب النداء هو قسيم المضاف والمُطَوَّل إذ المفرد يقال باصطلاحات".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد مصطلح المُطَوَّل والمَمْطُوَل.

واتبع كل من المرادي[5]، وابن عقيل[6] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

365-الخلاف في علة بناء المفرد مع (لا) نحو (لا رجل)

قال ابن مالك[7] : "ركب معها دليل".

وقال أبو حيان[8] : "وذهب أكثر البصريين الأخفش والمازني والمبرد والفارسي إلى أنَّها حركة بناء، واختلفوا في موجب البناء:

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1417/3).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج526/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج226/5).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص362).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج340/1).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/2).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج226/5-228).

فقيل: بُنيت لتضمنها معنى (مِنْ)، كأنَّ قائلاً قال: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجلَ في الدار، ولأنَّ (لا) نفيٌ عامٌ فينبغي أنْ تكون جواباً لسؤال عام، ولذلك صرح بـ(مِنْ) في بعض المواضع، وصححه ابن عصفور.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "كان يصح ما ذكر لو كان الاسم بعد (لا) هو المتضمن معنى الحرف، وليس كذلك. فيقال له: (لا) هي المتضمنة معنى (مِنْ) لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إذا سلم أنَّ الاستغراق في (لا) لنيابتها مناب (مِنْ)، بل قد قال السيرافي: إنَّ (لا) لا تقتضي في النفي عموم النفي".

وقيل: بُني لتركبه مع (لا)، وصارا كالشيء الواحد مثل خمسةَ عشرَ.

قال ابن عصفور: "والصحيح الأول لأنَّ ما بني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بُني لتركيبه مع الحرف، نحو قوله:

أَثَـــوْرَ مَـــا أَصِـــيدُكُمْ أَمْ ثَـــوْرَيْنْ   أَمْ هَـــذِهِ الْجَمَّـــاءُ ذَاتُ القَـــرنَيْنْ[1]

وقال ابن الضائع: "ويُقوي البناء للتركيب بناء الاسم مع صفته، على ما سيأتي"، وهو ظاهر كلام س.

وقال ابن هشام: "مذهب س والجماعة أنَّ العرب ركبت (لا) مع الاسم، وجعلتها كلمة واحدة، فبنوا الاسم للتركيب كخمسةَ عشرَ. ودليل ذلك أنه إذا فُصل بينهما أعربوا الاسم، نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، وأنَّ قوماً من أهل الحجاز يقولون (لا رجلَ أفضلُ مِن زيدٍ) في التزام التنكير وترك تقديم الخبر وعدم الفصل، وأنَّ المعنى استغراق الجنس وقد أعربوا، لكنهم لم يعتقدوا التركيب وفيها معنى (مِنْ) في هذه المواضع كلها لأنَّها تُعطي الاستغراق" انتهى.

وزعم بعضهم أنه بُني لتضمنه اللام التي لاستغراق الجنس. وهو فاسد بوصفه بالنكرة، ولو كان علي ما زعم لوصف بالمعرفة، كما قالوا: لقيتُه أَمْسِ الدَّابِرَ".

---

(1) البيت بلا نسبة في أبي علي الفارسي، الحجة (ج220/6) وابن جني، الخصائص (ج182/2) وابن سيده، المحكم (ج207/10) والواحدي، التفسير البسيط (ج447/20) وابن منظور، لسان العرب (ج333/13) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج227/5) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج48/10) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج78/18) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج344/1).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في علة بناء المفرد مع (لا) نحو قولهم: (لا رجل).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

وأيد كل من خالد الأزهري[5]، والسيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

366- علة كثرة حذف الخبر بعد (لا)

قال ابن مالك[7] : "وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين".

وقال أبو حيان[8] : "وإنما كثُر الحذفُ في الخبر بعد (لا) هذه لأمرين:

أحدهما: أنَّها مُشَبَّهة في العمل بـ(إنَّ)، وخبر (إنَّ) النكرة يكثُر حذفه.

والآخر: أنَّ (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولذلك يكتفون بـ(لا)، وبـ(نَعَمْ) في الجواب، ويحذفون الجملة رأساً بعدهما".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة كثرة حذف الخبر بعد (لا).

ووافق السيوطي[9] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص362-363).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج340/1).
(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج380/1).
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1419/3).
(5) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج343/1-344).
(6) السيوطي، همع الهوامع (ج526/1-527).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/2).
(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج240/5-241).
(9) السيوطي، همع الهوامع (ج530/1).

367- علة قلة حذف اسم (لا)

قال ابن مالك[1] : "وربما أُبقى وحُذف الاسم".

وقال أبو حيان[2] : "وإنَّما قَلَّ حذفُ اسم (لا) لأنَّ (لا) قد تنزلت من النكرة منزلة (مِنْ) منها في السؤال، فكما لا يجوز حذف النكرة وإبقاء (مِنْ) فكذلك لا يجوز حذف النكرة وإبقاء (لا)، بل ما سُمع من ذلك حُفظ، ولم يقس عليه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة قلة حذف اسم (لا).

368-مذاهب النحاة في قولهم (لا غُلامَ لك، ولا بَنِيْ لك، ولا بَناتِ لك، ولا عِشْرِيْ لك)

قال ابن مالك[3] : "ولا تختص هذه المعاملة بالمثنى وأخ وأب وأخواتها، بل هي الجائزة في كل ما وليه لام جر معلقة بمحذوف غير خبر، حتى في: لا غُلامَ لك، ولا بَنِيْ لك، ولا بَناتِ لك، ولا عِشْرِيْ لك، وقد فهم ذلك من قولي: وقد يعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين".

وقال أبو حيان[4] : "وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه هشام وابن كيسان، واختاره المصنف، من أنَّ هذه أسماء مفردة ليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، فيتعلق بمحذوف، وشُبِّهَ غيرُ المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد، والنون من المثنى والمجموع على حده.

المذهب الثاني: ما ذهب إليه الجمهور من أنَّها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، وأنَّ اللام مُقْحَمَة لا اعتداد بها، وليست اللام متعلقة بشيء، لا بمحذوف ولا بغير محذوف، بل هي كاللام في قوله:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج245/5).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج62/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج254/5-256).

يَـــــا بُـــــؤْسَ لِلْحَـــــرْبِ الَّتِـــــي   وَضَـــــعَتْ أَرَاهِـــــطَ فَاسْـــــتَرَاحُوا[1]

والخبر على هذين المذهبين محذوف.

والمذهب الثالث: ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في أحد قوليه، وأبو الحجاج بن يسعون وأبو الحسين بن الطراوة ومن أخذ بمذهبهما في (لا أبا لك) و(لا أخا لك)، وشبههما من أنَّها أسماء مفردة، والمجرور باللام هو في موضع الخبر، وأنَّ قولهم: لا أبا لك، ولا أخا لك، جاء على لغة مَن قَصَرَ الأب والأخ في الأحوال كلها، فقال: جاء أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك".

واستدل ابن يسعون على امتناع الإضافة بما وقع في (الكتاب) من قولهم (لا أخا – فاعلم– لك) من جهة أنه لا يسوغ عنده الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وزعم أنَّ قولهم (لا يَدَيْ لك) إنَّما قاله النحويون بالقياس، وليس من كلام العرب.

واستدل ابن الطراوة بأنْ قال: لو كانا مضافين لكان الخبر محذوفاً، وذلك الخبر المحذوف لا يكون إلا زماناً أو مكاناً، وذلك باطل لأنك لم تُرد أن تنفي الأب والأخ في مكان أو وقت فيكونا واجبين في غير ذلك المكان والوقت. قال: ويدل على أنَّ ذلك خبر على كل حال قولُ سليمان بن عبد الملك وقد سمع أعرابياً يقول:

رَبَّ العبَـــادِ مَـــاْ لَنَـــا وَمَـــاْ لَكَـــا   قـــد كُنْـــتَ تَسْـــقِينا فَمَـــا بَـــدَا لَكَـــا

أَمْطِــرْ عَلَيْنَــا الغَيْــثَ، لَا أَبَــا لَكَــا[2]

فأخرجها سليمان أحسنَ مُخْرَج، فقال: "أشهدُ أنه لا أبَ له ولا صاحبةَ ولا وَلَدَ"، فبيَّن في هذا ما قصد الأعرابي".

---

(1) البيت لسعد بن مالك في الخالديين، حماسة الخالديين (ص49) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج421/1) وابن رشيق، العمدة (ج87/1) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج282/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج671/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج582/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج468/1) والزبيدي، تاج العروس (ج313/19).

(2) الأبيات بلا نسبة في المبرد، الكامل (ج159/3) والرازي، نثر الدر (ج41/3) والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج490/2) والميداني، مجمع الأمثال (ج133/1) والزمخشري، أساس البلاغة (ج19/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج256/5) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج103/4).

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في قولهم (لا غُلامَ لك، ولا بَنِيْ لك، ولا بَناتِ لك، ولا عِشْرِيْ لك).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي[4]، وابن يعيش[5] في هذه المسألة.

369- لا يجوز تركيب الاسم المركب من قبيل المشبه بالمضاف مع (لا)

قال ابن مالك[6] : "وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تنوينه".

وقال أبو حيان[7] : "فرع: الاسم المركب من قبيل المشبه بالمضاف من جهة أنه لا يجوز تركيبه مع (لا) وجعلهما كاسم واحد لما يلزم من جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وذلك لا نظير له في المركب، كما لا يجوز تركيب الاسم العامل فيما بعده مع (لا) وجعلهما كالشيء الواحد لطوله، فإذا قلت (لا خمسةَ عشرَ لك) فـ(خمسةَ عشرَ) في موضع نصب بـ(لا)، وليست مركبة مع (لا)، والفتحة التي في راء (عَشَرَ) هي الفتحة التي كانت فيها قبل دخول (لا) عليها، وليست حادثة بسبب (لا). ومما يبين ذلك أنك لو أدخلت (لا) على (عَمْرَوَيْه) على حد دخولها على (هَيْثَم) في قوله:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص364-365).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج343/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1411/3-1415).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج17/3).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج100/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج53/2).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج276/5).

لَا هَيْـــــــثَمَ اللَّيْلَـــــــةَ لِلْمَطِـــــــيِّ[1] … … … …

لقلت: لا عَمْرَوَيْه، فأبقيت الاسم على كسره، ولم تفتح الآخر بسبب (لا)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز تركيب الاسم المركب من قبيل المشبه بالمضاف مع (لا).

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب أبو حيان إلى ما قاله ابن جني[3] في هذه المسألة، وتابعهم السمين الحلبي[4] أيضاً.

370- (ألا) مركبة أم بسيطة

قال ابن مالك[5] : "وإذا قصد بألا العرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر".

وقال أبو حيان[6] : "وظاهر كلام النحويين أنَّ (ألا) التي للتحضيض مركبة من همزة الاستفهام و(لا) التي للنفي، ودخلها معنى التحضيض.

والذي أذهب إليه أنها بسيطة، وضعت لمعنى التحضيض، كما هي بسيطة إذا كانت للتنبيه والاستفتاح، وليست مركبة".

---

(1) هذا صدر بيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج296/2) والمبرد، المقتضب (ج362/4) وابن السراج، الأصول (ج382/1) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج140/5) وأبي علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص311) وابن الأثير، البديع (ج584/1) والزمخشري، المفصل (ص106) والبونسي، كنز الكتاب (ج664/2) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج258/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج276/5) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج384/5) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج608/2) والسيوطي، همع الهوامع (ج524/1) وعجزه :

… … … … وَلَا فَتَــــــــى إلاَّ ابْـــــــنُ خَيْبَـــــــرِيِّ

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1427/3-1428).

(3) ابن جني، الخصائص (ج58/3-59).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج309/3).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج70/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج306/5).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك (ألا) مركبة أم بسيطة عند النحويين.

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي[2] مذهب أبي حيان في هذه المسألة بالتفصيل التام.

الباب السابع عشر : الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

371- علة دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر

قال ابن مالك[3] : "باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر".

وقال المرادي[4] : "ذهب الجمهور أنَّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر لوجهين: أحدهما: أنه يجوز أن يتقدر من مفعوليها مبتدأ وخبر.

والثاني: أنهما يرفعان مبتدأً وخبراً عند الإلغاء".

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك علة دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر عند جمهور النحويين.

372-شاهد نبوي وشعري على مجيء (زعم) بمعنى (كفل)

قال ابن مالك[5] : "ومصدر زعم هذه زعم وزعم. ويقال زعم – بمعنى كفل- زعامة".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1452/3).

(2) السيوطي، نواهد الأبكار (ج396/1-397).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج72/2).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص372).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج78/2).

وقال أبو حيان[1] : "ومنه قوله عليه السلام: "الزَّعِيمُ غَارِمٌ"[2]، وبهذا المعنى قال الشاعر:

تَقُـــولُ هَلَكْنَـــا إنْ هَلَكْـــتَ وَإنَّمـــاً　　　عَلَـــى اللهِ أَرْزاقُ العِبـــادِ كَمَـــا زَعَـــمْ[3]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شاهد نبوي وآخر شعري على مجيء (زعم) بمعنى (كفل).

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحويين أمثال أبي الفرج الجريري[4]، وزين الدين الرازي[5]، وابن هشام الأنصاري[6] ، والسمين الحلبي[7]، والسيوطي[8].

373-معاني (زعم)

قال ابن مالك[9] : "ويقال زعمت الشاة، بمعنى سمنت، وبمعنى هزلت، فلا يتعدى".

وقال أبو حيان[10] : "وفي الإفصاح: و(زَعَمَ) قد قلنا إنَّها قد تكون بمعنى عَلِمَ، وهو قول س. وقال غيره: تكون بمعنى اعتقد، فقد تكون علْماً، وقد تكون تقليداً، وتكون أيضاً ظناً

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج23/6).

(2) [عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، الكفلاء، 173/8: رقم الحديث14767] و[ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل633/36: رقم الحديث22295] و[ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الكفالة، 482/3: رقم الحديث2405] و[البيهقي، السنن الكبرى، وجوب الحق بالضمان، 131/5: رقم الحديث11392].

(3) البيت لعمرو بن شأس في ابن منظور، لسان العرب (ج265/12) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج140/2) والزبيدي، تاج العروس (ج313/32).

(4) الجريري، الجليس الصالح (ص612).

(5) زين الدين الرازي، مختار الصحاح (ص136).

(6) ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص388).

(7) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج140/2).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج539/1).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج78/2).

(10) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج25/6).

غالباً. وقيل: تكون بمعنى الكذب، كقوله تعالى ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾[1]، وقوله ﴿ هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾[2]".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (زعم) عند النحويين.

وأكد كل من السمين الحلبي[3]، السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

374- (رأى) تتعدى إلى اثنين

قال ابن مالك[5] : "ويقال: رأيت الشيء بمعنى أبصرته، ورأيت رأى فلان بمعنى اعتقدته، ورأيت الصيد بمعنى أصبته في رئته، فهذه متعدية إلى واحد".

وقال أبو حيان[6] : "وما ذهب إليه المصنف من أنَّ (رأى) إذا كان بمعنى اعْتَقَدَ يتعدى إلى واحد هو مذهب الفارسي. وذهب غيره إلى أنَّها تتعدى إلى اثنين، وجاء في كلام العرب ما يدل على ذلك، قال الشاعر:

رَأَى النَّـــاسُ إِلَّا مَـــنْ رَأَى مِثْـــلَ رَأْيِـــهِ   خَـــوَارِجَ تَـــرَّاكِيْنَ قَصْـــدَ الْمَخَـــارِجِ[7]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعدية (رأى) إلى اثنين.

واتبع المرادي[8] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) [التغابن: 7].

(2) [الأنعام: 136].

(3) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج140/2).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج539/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج81/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج38/6).

(7) البيت لسُمرة بن الجعد الخارجي في الجريري، الجليس الصالح (642) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج49/3) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2284/5) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج38/6) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج55/3) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج69/5) والسيوطي، همع الهوامع (ج543/1).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص378).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

375- الخلاف في قولهم (ظننتُ يقومُ زيداً) و(ظننتُ قامَ زيداً)

قال ابن مالك[2] : "ظننت زيدٌ قائمٌ".

وقال أبو حيان[3] : "وقد اختلف من هذا الأصل – وهو أنْ تتصدر أول الكلام – في مسائل:

الأولى: ظننتُ يقومُ زيداً، وظننتُ قامَ زيداً: ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا يجوز النصب في زيد، وأجاز ذلك سائر البصريين لأن النية بالفعل التأخير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظننتُ يقومُ زيداً) و(ظننتُ قامَ زيداً)، وذلك لتصدر (ظننتُ) أول الكلام.

ومال السيوطي[4] لرأي أبي حيان في هذه المسألة.

376- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ نِعْمَ الرجلُ زيداً) و(وجدتُ نِعْمَ الرجلُ زيداً)

قال أبو حيان[5] : "الثانية: أَظُنُّ نِعْمَ الرجلُ زيداً، ووجدتُ نِعْمَ الرجلُ زيداً: ذهب الفراء إلى جواز ذلك، وهو مقتضى مذهب البصريين، ولم يُجز الكسائي ذلك في أَظُنُّ، وأجاز ذلك في وجدتُ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظُنُّ نِعْمَ الرجلُ زيداً) و(وجدتُ نِعْمَ الرجلُ زيداً).

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج543/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج85/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج59/6).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج553/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج59/6).

وذهب السيوطي[1] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

377- الخلاف في قولهم (ظَننتُ قائماً زيداً)

قال أبو حيان[2] : "الثالثة: ظَننتُ قائماً زيداً: ذهب البصريون إلى جوازها، ومنعها الكوفيون إن أردت بقائم الفعل، وإن أردت الخلف جازت عندهم أكثرهم. قال ابن كيسان: هي قبيحة لأنَّ الخبر يكون الاسم، فَقَبُحَت لأنَّ الخبر مخالف للاسم، لأنه يقع موقع الجملة، ويلزم مَن أجازها أن يقول: ظَننتُ يقومُ زيداً، فيُولي الظن الفعل، فيحل الفعل محل المفعول الأول، والفعل لا يُكنى عنه بالهاء كما يُكنى عن المفعول، وكذلك الجمل. وذلك كله جائز عند البصريين على التقديم والتأخير كما جاز في كان".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظَننتُ قائماً زيداً).

378- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ آكلاً زيداً طعامَك)

قال أبو حيان[3] : "الرابعة: أَظُنُّ آكلاً زيداً طعامَك، أجازها البصريون، ومنعها الكوفيون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظُنُّ آكلاً زيداً طعامَك).

واتبع ناظر الجيش[4] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج553/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج59/6-60).
(3) المرجع السابق، ص60.
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1491/3).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج553/1).

379- الخلاف في قولهم (طعامَك أَظُنُ آكلاً زيداً)

قال أبو حيان[1] : "الخامسة: طعامَك أَظُنُ آكلاً زيداً، أجاز ذلك البصريون والكسائي. وقال الكسائي: النية فيه: أظُنُّ زيداً آكلاً طعامَك. وقال الفراء: لا يجوز لأنك أوقعت الظن على فاعل الظن على فاعل لم يكن عنده معنى لفعل، فصار لا يتقدم عليه، و(طعامَك) صلته، فلا يفرق بينهما بشيء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (طعامَك أَظُنُ آكلاً زيداً).

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

380- الخلاف في علة جواز الإلغاء والإعمال في (ظن) حال تأخرها أو توسطها عن المفعولين

قال ابن مالك[3] : "وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت، وزيد ظننت قائم".

وقال أبو حيان[4] : "يعني أنه يجوز الإلغاء والإعمال إذا تأخرت عن المفعولين، أو توسطت بينهما. قال ابن عصفور: والسبب في جواز إلغائها متأخرة ومتوسطة أنك إذا ابتدأت بغيرها تكون قد بنيت كلامك على الإخبار من غير أن تقصد جعل ذلك الخبر مما تَعلَمه أو تَظُنُّه، ثم تريد بعد أنْ يتبين أنَّ ذلك في علمك أو في ظنك، فتأتي بالفعل مُعترضاً بين أجزاء الكلام، أو مُلحِقاً له آخر الكلام لتبين ما قصدت من ذلك.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج60/6).
(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1491/3-1492).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج85/2).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج62/6-63).

وأجاز الأستاذ أبو علي أن يكون السبب في إلغائها متوسطة أو متأخرة كونها ضعيفة العمل لما تقدم ذِكرُه من أنَّ عملها إنما هو بحق الشبه بأعطيت وأخواتها، والعامل إذا تقدم معموله عليه يضعُف عمله، ولذلك يجوز أن تقول: لزيدٍ ضَربتُ، فتُوصل ضَربتُ إلى زيد باللام لمَّا ضَعُفَتْ بتأخيرها عنه، ولو كانت متقدمة عليه لم يَحسُن ذلك. قال: فَلمَّا كانت ظَنَنتُ وأخواتها ضعيفة في العمل، وازدادت ضعفاً بتأخرها عن المعمول- جاز لذلك ألا يراعى شبهها بأعطيت، فتُلغَى عن العمل.

وقال ابن عصفور: هذا التوجيه باطل عندي، بل سبب الإلغاء ما قدمناه من أنه يجوز إلغاؤها مع تقدمها على المفعولين إذا وقعت حشواً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في علة جواز الإلغاء والإعمال في (ظن) حال تأخرها أو توسطها عن المفعولين.

381-شروط جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط

قال أبو حيان[1] : "وهذا الذي ذكره المصنف من جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط له شرطان، أهملهما:

أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإنْ دخلت فلا يجوز إلا الإلغاء، نحو: لَزيدٌ قائمٌ ظَننتُ، ونحو: لَزيدٌ- ظَننتُ- قائمٌ.

الشرط الثاني: ألا تكون منفية، فإنْ كانت منفية فلا يجوز إلا الإعمال، نحو: زيداً منطلقاً لم أَظُنَّ، وزيداً لم أَظُنَّ منطلقاً؛ لأنه لا يجوز لك إذ ذاك أن تبني كلامك على المبتدأ والخبر، ثم تعترض بالظن المنفي؛ ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول (زيدٌ منطلقٌ) إلا وأنت عالم بصحة ذلك أو ظان له، وهذا المعنى لا يُتصور مع قولك لم أَظُنَّ أو لم أَعْلَمْ، فلم يبقَ إلا أنْ يكون الكلام مبنياً على الظن المنفي أو العِلم المنفي، ولا يبطُل هذا الذي ذكرناه بقول الشاعر:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/64-66).

...   .   وَمَـــا إخَـــالُ لَـــدَيْنَا مِنْـــكَ تَنْوِيـــلُ[1]

بإلغاء (إخَالُ) مع دخول أداة النفي عليها ظاهراً؛ لأنَّ أداة النفي إنما هي داخلة في المعنى على ما بعد (إخَالُ) لا على (إخَالُ)، كما تقدم تبيينُه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز الإلغاء مع التأخر والتوسط.

واتبع كل من المرادي[2]، وناظر الجيش[3] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وأيد الشاطبي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

382- الخلاف في الإلغاء والإعمال نحو قولهم (زيدٌ ظَننتُ مالُه كثيرٌ)

قال أبو حيان[5] : "فرع: زيدٌ ظَننتُ مالُه كثيرٌ، يجوز فيه الإلغاء والإعمال: فإنْ ألغيتَ رَفعتَ زيداً، و(مالُه كثيرٌ) خبر عنه لأنَّ الظنَّ متوسط. وإنْ أعلمتَ نَصبتَ زيداً، وكانت الجملة من قوله (مالُه كثيرٌ) في موضع نصبٍ على أنها المفعول الثاني.

وزعم الفراء أنَّ الإلغاء هنا قبيح، قال: لأنَّ بعد الظن حرفين، فكأنها مبتدأة. يعني أنَّ بعد (ظَنَّ) ما يمكن أنْ يعمل فيه، وهما جُزْآ الجملة، فكأنك هيأتَها للعمل، ثم ألغيتها".

---

(1) هذا عجز بيت لكعب بن زهير في أبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص638) وأبي بكر الأنباري، الأضداد (ص17) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج557/2) وابن مالك، شرح التسهيل (ج86/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج68/6) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج301/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج867/2) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج375/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج310/11) ولم أقف عليه في ديوانه، وصدره :

أرْجُـــو وَآمُـــلُ أنْ تَـــدْنُوْ مَوَدَّتُهَـــا   ...   .

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص382).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1493/3).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج470/2-471).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج66/6).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الإلغاء والإعمال نحو قولهم (زيدٌ ظَننتُ مالُه كثيرٌ).

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

383-القياس جواز الإلغاء دون الإعمال وإن جاء سماعاً

قال ابن مالك[2] : "وزعم الكوفيون أنَّ إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب، فلا يجوز عندهم نصب زيد في قولك: قام أظن زيدٌ، ويقوم أظن زيدٌ. والصحيح جواز النصب والرفع، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثان، وإذا رفعت فظاهر، وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر:

شَـــجَاكَ أَظُـــن رَبْـــعَ الظَّاعِنِيْنَـــا وَلَـــمْ تَعْبَـــأ بِعَـــذْلِ العَاذِلِيْنَـــا[3]

وقال أبو حيان[4] : "والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء؛ لأنَّ الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً، والجزآن هنا لا يكونان مبتدأ وخبراً البتة؛ لأنَّ النحويين منعوا من تقديم الخبر إذا كان رافعاً ضمير المبتدأ المُسْتَكِن أو البارز المتصل على المبتدأ، والإعمال يؤدي إلى ذلك، فلا يجوز".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما جاء به القياس من جواز الإلغاء دون الإعمال وإن جاء في السماع.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1496/3).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج87/2).

(3) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج87/2) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص148) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج70/6) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص446) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1498/3) والعيني، المقاصد النحوية (ج876/2) والسيوطي، همع الهوامع (ج554/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج806/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج70/6).

وأيد كل من المرادي[1]، وناظر الجيش[2] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة تماماً.

384-الخلاف في جواز الإلغاء والإعمال عند تقديم الخبر في حال مجيئه فعلاً

قال أبو حيان[4] : "وفي البسيط: وأمَّا إنْ كان الخبر فعلاً وتقدم، نحو: يقومُ ظَننتُ زيدٌ- فالبصريون على جواز الإلغاء والإعمال، لكنْ عند الإلغاء يجب على مذهبهم أنْ يرتفع الاسم بالفعل كما كان في الابتداء. وينبغي أنْ يَقْبُحَ للفصل بالأجنبي؛ لأنه ليس معمولاً للفعل ولا مؤكداً لمعناه، والأحسن التأخير.

وقال الكوفيون: لا يكون إلا إلغاء ظَننتُ في هذا؛ لأنَّ الأول يطلب فاعله، والاسم فاعل له في المعنى، فلا يُمنع عنه؛ لأنه يكون إلغاء لما لا يجوز إلغاؤه.

وقال بعض المتأخرين: إنَّ صورة هذه المسألة تكون من باب إعمال الفعلين، فينبغي أنْ تجري على الخلاف فيه. وهذا الذي ذكره لا يصح؛ لأنَّها لا تدخل في باب الإعمال إلا بتقدير أنْ تُعمَل ولا تُلغَى، وأمَّا بتقدير الإلغاء فلا تدخل؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار فيها ولا حذف، فليست هذه الصورة داخلة في الإعمال مطلقاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز الإلغاء والإعمال عند تقديم الخبر في حال مجيئه فعلاً.

385-الخلاف في الرفع والنصب في قولهم (قامَ ظَننتُ زيداً) و(يقومُ خِلْتُ محمداً)

قال أبو حيان[5] : "وفي الإفصاح: منع الكوفيون: قامَ ظَننتُ زيداً، أو يقومُ خِلْتُ محمداً، وأجازوا الرفع على الفاعل لا على الابتداء، وقالو: لا يُنصب إلا ما كان مبتدأ قبل

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص383).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1498/3).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج554/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج71/6).

(5) المرجع السابق، ص71.

ظَننتُ، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل. والبصريون: أجازوا النصب لأنَّ العامل الآنَ فعلٌ، فلا يكون فعلٌ أقوى منه. والمسألة عندي من إعمال الفعلين، فأمَّا الرفع فاختلفوا فيه، والصحيح ما رآه الكوفيون؛ لأنَّ الظن كلا شيء، والفعل قد تفرغ لما بعده".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الرفع والنصب في قولهم (قامَ ظَننتُ زيداً) و(يقومُ خِلْتُ محمداً).

386- الخلاف في مجيء (ظان) مصدراً

قال ابن مالك[1] : "بكون المصدر ضميراً أو اسم إشارة نحو: زيد ظننته أو ظننت ذاك منطلق".

وقال أبو حيان[2] : "وأجاز هشام: زيدٌ ظانٌّ أنا قائمٌ. وكذا: زيدٌ أنا ظانٌّ قائمٌ، يلغي الظن- يعني: وإنْ كان في جملة اسمية- كما يلغيه في جملة فعلية. قال: فإنْ أراد المصدر جاء بالهاء، فقال: زيدٌ ظانُّه أنا قائمٌ، وإن شاء قال: أنا ظانُّها، يريد: الظَّنَّة، وظانُّهُنَّ، يريد: الظَّنَّات.

وقال الفراء: كلام العرب: زيدٌ ظاناً أنا قائمٌ، بالنصب لأنَّ الظَّنَّ مُعَلَّقٌ بالجملة.

قال النحاس: جعل الفراء ظاناً مصدراً مثل "اللَّهُمَّ عَائِذاً بِكَ مِنَ النَّارِ"[3]، أي: عوذاً.

وهذا كله خطأ عند البصريين، و(فاعلٌ) مصدراً لا يُقاسُ عليه.

والذي أجازه هشام لا يحسُنُ إلا أنْ يكون من كلامين، فتقول: زيدٌ ظانٌّ أنا قائمٌ، أي: زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ ذلك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء (ظان) مصدراً.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج87/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج73/6-74).

(3) [عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، القول في السفر، 157/5: رقم الحديث9236].

387- الخلاف في أيهما أحسن في الإلغاء اسم الإشارة أم الضمير؟

قال أبو حيان[1] : "واختلفوا أهو أحسن في الإلغاء من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما في ذلك سواء: فظاهر كلام س أنه أضعف في الإلغاء من الضمير لأنه اسمٌ ظاهرٌ منفصل، فهو أشبه بلفظ المصدر. وقال الزجاج: الهاء أضعف لأنه يُتَوَهَّمُ منها أنها راجعة إلى زيد. وما قاله الزجاج لا يظهر لأنَّ (ذلك) يمكن أن يكون إشارة إلى(زيد) أيضاً".

وقال ناظر الجيش[2] : "وقد جعل التوكيد بالضمير أو باسم الإشارة في رتبة، وابن عصفور يقول: الإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر، وعلل ذلك بأنَّ الضمير وإنْ كان مبنيّاً أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كان صيغة الضمير تبني عن النصب، فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر واسم الإشارة ليس فيه إعراب ولا صيغة تقوم مقام الإعراب فبعد شبهه من المصدر.

قال: وإنما جاز الإلغاء مع الضمير واسم الإشارة ولم يجز مع المصدر لكونهما مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عمل، فلا يكون مع الإعمال كأنك معمل ملغ في حال واحد بل يكون الفعل ملغى بالنظر إلى المفعولين وكالملغى بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر له عمل فيهما. انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان وتلميذه ناظر الجيش على ابن مالك خلاف النحويين في أيهما أحسن في الإلغاء اسم الإشارة أم الضمير؟.

388- علة تعلق الفعل بـ(ما) النافية

قال أبو حيان[3] : "وفي البسيط : ذهب الخليل وجماعة إلى أنه يُعَلَّقُ بـ(ما) النافية لأنها لها الصدر كالاستفهام، تقول: عَلِمتُ ما عبدُ الله قائمٌ، ولأنها تُشبه إنْ واللام؛ لأنها يُتَلَقَّى بها القَسَم".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج74/6).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1501/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/6).

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك علة تعلق الفعل بـ(ما) النافية.

389-الخلاف في جواز العمل والإلغاء أيكون بـ(ما) التميمية أم الحجازية؟

قال أبو حيان[1] : "وفي البسيط : ... وهل يجوز ما تقدم من العمل في بعض والإلغاء عن بعض، كقولك: عَلِمتُ زيداً ما أبوه قائمٌ؟ واختلف المجوِّزون: فقيل: لا تكون إلا التميمية؛ لأنَّ الحجازية كالفعل، والفعل لا يدخل على الفعل، فلا تقول: علمتُ ليس زيدٌ قائمٌ. وقيل: يجوز لأنها ليست بفعل.

وقيل إنَّ (لا) بمعنى (ما) يجوز أن تُعَلَّق، نحو: عَلِمتُ لا رجل في الدار ولا امرأة. وهل تكون فيه (لا) التبرئة؟ فيها ما في الحجازية لأنها عاملة، لكنَّها دونها لأنها محمولة على إنْ، وإنما تكون كـ(ما) التي بمعنى ليس".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز العمل والإلغاء أيكون بـ(ما) التميمية أم الحجازية؟.

واتبع المرادي[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب السيوطي[3] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

390-الخلاف في المعلقات التي تعلق بالفعل في جواب القسم

قال أبو حيان[4] : "وفي كتاب الصفار: الذي يُعَلَّق به اللام الداخلة على المبتدأ والخبر، واللام المقرونة بإنَّ، واللام الداخلة على الفعل، نحو لَيَقُومَنَّ في جواب القَسَم، و(ما) و(لا) في جوابه، على خلاف في (ما) و(لا).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/6).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص386).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج558/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج83/6-84).

وهذه المُعَلَّقاتُ كلها تكون في جواب القَسَم، ويُحذفُ القَسَمُ، وتبقى دونه إلا (ما) و(لا)، فإنهما لا تبقى واحدة منهما دون القَسَم؛ لأنه لا يُفهَمُ القَسَم، بخلاف اللام وإنْ.

والمُعَلَّقُ عن هذه الأشياء قيل: هذه الأشياء في موضع المفعول للفعل. وقيل: لمَّا ضمنت معنى القَسَم لم تحتج إلى معمول. وقيل: القَسَم مضمر بعد الأفعال، وهو وجوابه في موضع المعمول للفعل المُعَلَّق.

والصحيحُ الأولُ. ورُدَّ الثاني بأنه يحتاج الفعل إلى معمول ضرورة، والثالث أنهم عَلَّقوا الفعل عما أوله (ما)، وقد قلنا إنَّ القَسَم لا يُحذف مع (ما)، فثبت أنَّ الأفعال مُضَمَّنة معنى القَسَم" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في المُعَلَّقات التي تعلق بالفعل في جواب القسم.

واتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

391- (لَعَلَّ) يعلق بها الفعل

قال أبو حيان[3] : "وكنت قد ذكرت في (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) أنه ظهر لي أنَّ من المُعَلَّقات (لعلَّ)، ومنه ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾[4]، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾[5]، ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾[6]، ورأيت مَصبَّ الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي، فهي في موضع نصب بالفعل المُعَلَّق، إلى أنْ وقفت لأبي علي الفارسي

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص386).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج557/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج84/6).

(4) [الأحزاب: 63].

(5) [عبس: 3].

(6) [الأنبياء: 111].

على شيء من هذا، قال وقد ذكر ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ما نصه: والقول في لعلَّ وموضعها إنه يجوز أنْ تكون في موضع نصب، وأنَّ الفعل لمَّا كان بمعنى العِلْم عُلّقَ عَمَّا بعده، وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام؛ ألا ترى أنه بمنزلته في أنه غير خبر، وأنَّ ما بعده منقطع مما قبله، ولا يعمل فيه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه، فعلى هذا تكون لعلَّ وما بعدها بعد هذه الأفعال في موضع نصب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعليق (لَعَلَّ) بالفعل.

واتبع ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ونحا السيوطي[2] إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

392- الخلاف في مجيء (إنَّ) وفي خبرها لام الابتداء والقسم أو (ما) النافية أو (لا) بعد (عَلِمْتُ وظَنَنْتُ)

قال ابن مالك[3] : "أو لا".

وقال أبو حيان[4] : "وكسرُ إنَّ وفي خبرها اللام بعد علمتُ وظننتُ على سبيل التعليق هو قول جميع النحاة، إلا أنَّ أبا العباس حكى عن المازني إجازة الفتح مع اللام في ذلك، وحكى أنَّ سعيد بن جُبَيْر قرأ ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ﴾[5] بالفتح.

وأجاز الفراء الفتح إذا طال الكلام، وأنشد لطرفة:

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1509/3-1510).
(2) السيوطي، همع الهوامع (ج557/1).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج88/2).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج85/6-87).
(5) [الفرقان: 20].

وَأَنَّ لِسَـــانَ المـــرْءِ مَـــا لَـــمْ يكـــنْ لَـــهُ حَصَـــاةٌ عَلَـــى عَوْراتِـــهِ لَـــدَلِيلُ[1]

وزعم أنه قرئ ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾[2].

وفي هذه الجمل التي هي مصدرة بإنَّ المكسورة وفي خبرها اللام، أو بلام الابتداء، أو بلام القسم، أو بـ(ما) النافية، أو بـ(لا) خلاف: فمذهب س والبصريين وابن كيسان أنها في موضع نصب. والحجة لـ(س) أن الاعتماد على خبر الظن، فصار المعنى إذا قلت ظَننتُ ما زيدٌ منطلقاً: في ظني، قال تعالى ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾[3]. قال ابن كيسان: ما هنا جحد، وهي وما بعدها في موضع مفعول الظن لأنه جملة، والجملة فيها اسم وخبر، فقد أدت عن مفعولي الظن، كما تقول: ظَننتُ أنْ يقومَ زيدٌ. وقال الكوفيون: أُضمر بين الظن وبين هذه الحروف القَسَم. فعلى قولهم لا يكون لهذه الجمل موضع من الإعراب؛ لأنَّ الجمل المتلقى بها القَسَم لا موضع لها من الإعراب، فإنْ كان مسموعاً من لسان العرب: عَلِمتُ لَزيدٌ منطلقٌ وعمراً مقيماً، بالنصب كان ذلك حجة واضحة على الكوفيين، وإلا فيحتمل ما قالوه.

وقال أصحابنا: إنَّ هذه الأفعال تضمن معنى القَسَم، فتتلقى بما يتلقى به القَسَم، وتُعلق إذ ذاك عن العمل. وهذا جنوح لمذهب الكوفيين. وإذا ضمنت معنى القَسَم لم تكن تلك الجمل لها موضع من الإعراب؛ لأنه- وإنْ كان متعدياً- ضُمِن معنى ما لا يتعدى، فلم يتعد، كما أنْ نُبِئْتُ في الأصل، لا تتعدى، فلمَّا ضُمِّنَتْ معنى ما يتعدى إلى ثلاثة تعدت تعديته.

وهذا الذي صححه ابن عصفور في (شرح الجمل)، وهو ضعيف جداً؛ لأنَّ هذه الأفعال تحتاج بوضعها إلى معمول، ولا تقول إنها خرجت بالكلية عن معناها حتى لم تبق تطلب معمولاً، وأنت ترى مضمون الجملة مُقيداً بالعلم أو بالظن، فلم تتنزل منزلة جملة القسم من كل جهة.

---

(1) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه (ص67) والأزهري، تهذيب اللغة (ج5/107) وابن منقذ، لباب الآداب (ص115) وابن منظور، لسان العرب (ج1/323) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/85) واليوسي، زهر الأكم (ج3/63) والزبيدي، تاج العروس (ج2/297) وبلا نسبة في الفراهيدي، العين (ج3/268) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج2/113) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص346) والوطواط، غرر الخصائص الواضحة (ص233) وابن علان، إتحاف الفاضل (ص57).

(2) [العاديات: 11].

(3) [فصلت: 48].

والصحيح مذهب س، وهو أنَّ الجملة إذ ذاك لها موضع من الإعراب على حسب الفعل في التعدي إلى واحد أو إلى اثنين. وأمَّا مذهب الكوفيين – وهو إضمار القَسَم بين هذه الأفعال والحروف– فلا أنقُلُ عنهم أنَّ تلك الجملة القَسَمية وجوابها في موضع المعمول.

ونقل بعض أصحابنا أنَّ القَسَم مُضمر بين هذه الأفعال وهذه الحروف، لكنه لم يَعْزُه للكوفيين ولا لمعين، ونقل أنَّ مذهب هذا القائل أنَّ القَسَم وجوابه في موضع معمول الفعل.

وأبطل هذا المذهب بأنه عُلِّقَ الفعل عن الجواب الذي أوَّلُه (ما) و(لا)، والقَسَم لا يُحذف مع (ما) و(لا) البتة؛ لأنَّ القَسَم لا يُفهَم مع واحدة منهما إنْ حُذف، بخلاف اللام وإنَّ، فإنهما لا يكونان إلا في القَسَم، فلذلك ساغ أنْ يُحذَفَ القَسَم معهما".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء (إنَّ) وفي خبرها لام الابتداء والقسم أو (ما) النافية أو (لا) بعد (عَلِمْتُ وظَنَنْتُ).

وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة هو المتداول عند النحويين أمثال أبي علي الفارسي(1)، وسلمة العوتبي(2)، وأبي البقاء العكبري(3)، وابن عادل الحنبلي(4)، وخالد الأزهري(5)، والسيوطي(6)، وعبد القادر البغدادي(7).

393– الخلاف في قولهم (أَظُنُّ أنَّكَ قائمٌ) و(أَظُنُّ قيامَك)

قال أبو حيان(8) : "ذكر مسائل من هذا الباب: المسألة الأولى: أجاز س وأصحابه والفراء: أَظُنُّ أنَّكَ قائمٌ، ولم يجيزوا: أَظُنُّ قيامَك. وأجاز ذلك الكسائي، قال: كما أقول: أَظُنُّ

(1) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص73).
(2) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج113/2).
(3) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج250/1).
(4) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج479/11).
(5) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج377/1).
(6) السيوطي، همع الهوامع (ج556/1).
(7) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج377/10).
(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج116/6).

ذلك. ورُدَّ عليه بأنَّ (ذلك) يُشارُ به إلى اثنين، قال تعالى: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[1]، أي: بين الفارِضِ والبِكْرِ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظُنُّ أنَّكَ قائمٌ) و(أَظُنُّ قيامَك).

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد كل من الشاطبي[3]، والأشموني[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

394- الخلاف في الحذف نحو قولهم (ظَننتُ أنَّكَ قائمٌ)

قال أبو حيان[5] : "الثانية: إذا قلتَ ظَننتُ أنَّكَ قائمٌ فمذهب س أنه لا حذف فيه، وأنه لمَّا جرى ذِكرُ المسند والمسند إليه اكتُفي به، واستُغني عن الحذف. وذهب أبو الحسن وأبو العباس إلى أنَّ الخبر محذوف، والتقدير عندهما: أَظُنُّ أنَّ زيداً قائمٌ مستقراً أو ثابتاً. ورُدَّ عليهما بأنَّ تقدير المفعول المحذوف يقتضي إحالة على قيام معهود، و(زيدٌ قائمٌ) ليس بينك وبين مخاطبك عهد في القيام، فإذا تقرر هذا عَلِمتَ أنَّ ظَنَنتُ أنَّ زيداً قائمٌ معناه عندهم على القطع: ظَننتُ زيداً قائماً: فهذا القيام المظنون غير معهود، والذي يُقَدِّرُ مستقراً أو ثابتاً إنما يكون هذا القيام معهوداً عنده، وذلك تحريف لمقصود اللفظ، وهو أنَّ القيام غير معهود، وأيضاً فيؤدي إلى حذف في الكلام لا دليل عليه. وحكى الفراء: أَظُنُّ أنَّكَ قائمٌ خيراً لك، وأَظُنُّ خيراً لك أنَّكَ قائمٌ، بمعنى: أَظُنُّ خيراً لك قيامَك. وإنما احتيج إلى تصريح بالمفعول الثاني هنا لأنه ليس كوناً مطلقاً، أمَّا إذا كان كوناً مطلقاً فلا يحتاج إليه ولا إلى تقديره؛ لأنَّ (أنَّكَ قائمٌ) قد انطوى على مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه".

---

(1) [البقرة: 68].

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1539/3).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج101/4).

(4) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج289/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج116/6-117).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الحذف نحو قولهم (ظَننتُ أنَّكَ قائمٌ).

وأيد ناظر الجيش[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

395- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ أنْ يذهبُ زيدٌ)

قال أبو حيان[2] : "الثالثة: أجاز الكسائي والفراء: أَظُنُّ أنْ يذهبُ زيدٌ. ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا أنْ تأتي بعوض، نحو قد والسين وسوف ولا".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظُنُّ أنْ يذهبُ زيدٌ).

396- الخلاف في قولهم (أَظُنُّ يذهبُ زيدٌ)

قال أبو حيان[3] : "الرابعة: أَظُنُّ يذهبُ زيدٌ، لا يجوز إلا على مذهب من مذاهب الفراء في قراءة من قرأ ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾[4] بمعنى: أنْ سَبَقُوا، وحذف (أنْ) لمَّا عاد الذكرُ على الفاعلين، و(الَّذِينَ) في موضع رفع، وشبهه بقوله: يريدُ يقومُ، بمعنى: يريدُ أنْ يقومَ.

وهذا الذي قاله مخالف لأقواله؛ لأنه قال: إذا حذفت أنْ لم يُكْتَفَ بشيء واحد حتى يستبين، و(سَبَقُوا) شيء واحد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظُنُّ يذهبُ زيدٌ).

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1539/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج117/6).

(3) المرجع السابق، ص117.

(4) [الأنفال: 59].

397- الخلاف في كسر (إنَّ) وفتحها في (ظَنَنتُ زيداً إنَّه قائمٌ)

قال أبو حيان[1] : "الخامسة: ظَنَنتُ زيداً إنَّه قائمٌ، بكسر إنَّ في مذهب البصريين لا غير؛ لأنها في موضع الابتداء. وقال ابن كيسان: يجب فتح أنَّ على البدل، قال الشاعر:

... ... وَجِئْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَجِينَا[2]

جعل أنْ بدلاً من الكاف على أحد ما وُجِّهَ عليه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في كسر (إنَّ) وفتحها في (ظَنَنتُ زيداً إنَّه قائمٌ).

واتبع ناظر الجيش[3] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي[4] في هذه المسألة، وتابعهم الأشموني[5] أيضاً.

398- الخلاف في جواز حذف حرف الاستفهام مع الشك

قال أبو حيان[6] : "السادسة: أجاز الفراء حذف حرف الاستفهام مع الشك، قال الفراء: وتُضمره العرب في حروف الشك خاصة، فيقولون: تُراكَ منطلقاً؟ يريدون: أَتُراكَ؟ وكذلك: تَظُنُّكَ تخرجُ؟ لأنَّ الاستفهام شكٌّ، وهذه شك، فاكتفى بواحد من صاحبه، وامتنع في ضَربتُ وقَتَلتُ

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج118/6).

(2) هذا عجز بيت بلا نسبة في الطبري، جامع البيان (ج301/17) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج388/1) والنحاس، إعراب القرآن (ج261/2) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص286) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص194) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص241) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج349/4) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج811/2) وصدره :

لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا ... ...

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1539/3).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج351/3).

(5) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج299/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج118/6-119).

وسائر الأفعال لأنها إخبارٌ، لا شك فيها. وتابعه قطرب على هذا القول، وزاد عليه أنه أجاز ذلك في غير هذه الأفعال.

وذهب س إلى أنَّ ذلك لا يجوز، قال س: إذا حذفت حرف الاستفهام انقلب المعنى، وهذا أقبح ما يقع فيه الغلط لأنه ذهاب البيان، وهو اللحن الحقيقي. وقد قيل: لم يؤخذ على ابن أبي ربيعة لحن إلا قوله:

ثُـــمَّ قَـــالُوا: تُحِبُّهَـــا، قُلْـــتُ بَهْـــراً عَـــدَدَ الـــنَّجْمِ والحَصَـــى وَالتُّـــرَابِ[1]

أي: أَتُحِبُّها؟.

وقال أبو العباس: ليس الأمر عندي كذلك إنما هو إلزام، أي: ثُمَّ قالوا: أنتَ تُحِبُّها.

وزعم الأخفش الصغير أنَّ ما ذهب إليه الفراء إنما أخذه من كلامِ العامة؛ لأنهم يقولون: تُرَى ذلك؟ فأمَّا عن العرب فلا يُعْرَفُ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز حذف حرف الاستفهام مع الشك.

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ق10/50 ص73) والجاحظ، المحاسن والأضداد (ص289) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج331/1) وابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص350) والأزهري، تهذيب اللغة (ج154/6) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص331) والحصري، زهر الآداب (ج292/1) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج269/2) والحميري، شمس العلوم (ج641/1) وأبي البقاء العكبري، التبيان (ج1094/2) وابن يعيش، شرح المفصل (ج297/1) وابن مالك، شرح التسهيل (ج184/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج118/6) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1540/3).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1539/3–1540).

399- الخلاف في قولهم (لَزيدٌ ظَنَنتُ ظناً قائمٌ) أهي بالرفع أم بالنصب؟

قال أبو حيان[1] : "السابعة: لَزيدٌ ظَنَنتُ ظناً قائمٌ، المسألة ممتنعة لا بالرفع ولا بالنصب؛ لأنك إذا رفعت جمعت بين متعاقبين، وإنْ نصبت أدخلت لام الابتداء على الجملة الفعلية. ذكر هذه المسألة صاحب (المُلَخَّص)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (لَزيدٌ ظَنَنتُ ظناً قائمٌ) أهي بالرفع أم بالنصب؟.

400- الخلاف في قولهم (أَظَنَّ زيدٌ ذاهباً بحقي باطله)

قال أبو حيان[2] : "الثامنة: تقول: أَظَنَّ زيدٌ ذاهباً بحقي باطله، بنصب الباطل، والتقدير: أَظَنَّ زيدٌ باطله ذاهباً بحقي. وأجاز الفراء رفع الباطل، وأنشد لذي الرمة:

أَظُــنّ ابْــنُ طُرْثُــوثٍ عُتَيْبَــةُ ذَاهِبــاً ... بِعَــــادِيَّتِي تَكْذَابُــــهُ وَجَعَائِلُــــهْ[3]

برفع التَّكْذَابِ والجَعَائِل، ونصبه بِظَنَّ، وزعم أنَّ المعنى: أَظَنَّ ابنُ طُرْثُوثٍ أنْ يذهب بِعادِيَّتِي، وجَعل ذاهباً بمعنى أنْ يذهب، كما قال (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً)، أراد: أنْ يَبْأَسَ، فلمَّا حذف أنْ نصبَ أَبْؤُساً. وقال: لا يجوز أنْ تقول: أَظَنَّ زيدٌ قائماً، وأنت تريد: أنْ يقومَ؛ لأنَّ (أنْ) تكتفي من شيئين، فلا بُدَّ من شيئين إذا حذفتها، فتقول: ظَنَنتُ قائماً أنا، وأَظَنَّ زيدٌ قائمٌ هو.

قال ابن كيسان: ويجوز أنْ تنصب تَكْذابه بِظَنَّ، وترفع جَعَائله إنْ كانت القافية مرفوعة على المعنى، أي: ويذهب بها جَعائلُه. وشبهه بقول الشاعر:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج119/6).

(2) المرجع السابق، ص119-120.

(3) البيت لذي الرمة في الفراء، معاني القرآن (ج415/1) والطبري، جامع البيان (ج29/14) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج119/6) ولم أقف عليه في ديوانه.

وَجَـــدْنَا الصَّـــالِحِينَ لَهُـــم جَـــزَاءٌ وَجَنَّـــاتٍ وَعيْنـــاً سَلْسَـــبِيْلَا[1]

لمَّا تم الكلام على قوله (لَهُم جَزَاءٌ) أَضمر فعلاً للثاني، فكأنه قال: وَجَدْنَا لهم جَنَّات وعيناً سَلَسَبِيلا. وقد تقدم لنا الكلام على شيء من هذه المسألة في باب إنَّ، وأمعنا هنا فيها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أَظَنَّ زيدٌ ذاهباً بحقي باطله).

وهذا الذي استدركه أبو حيان ارتآه النحويون قبله أمثال ابن السراج[2] ، وأبي علي الفارسي[3]، وأبي البقاء العكبري[4].

401-الخلاف في قولهم (عبدُ اللهِ ما رأيتُ عالمٌ، أو ما ظَنَنتُ)

قال أبو حيان[5] : "التاسعة: عبدُ اللهِ ما عَلِمتُ عالمٌ، أجمعوا على جوازها. واختلفوا في: عبدُ اللهِ ما رأيتُ عالمٌ، أو ما ظَنَنتُ، فمنع من ذلك الفراء وابن كيسان، وأجاز ذلك غيرهما. وقدَّر الفراء ذلك: عبدُ اللهِ فيما أَعلَمُ. قيل له: وكذلك يُقدر في الظن والحِسبان. وقال ابن كيسان: المعنى: عبدُ اللهِ مُدَّةَ عِلْمي عالمٌ، وليس للظن هنا مشاركة للعلم؛ لأنَّ الظن شيء يقع في النفس، يجوز أنْ يبطل وأنْ يحق، فلا تكون له مدة توجب الظن بثبات علم عبدِ الله".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (عبدُ اللهِ ما رأيتُ عالمٌ، أو ما ظَنَنتُ).

---

(1) البيت لعبد العزيز بن زرارة الكلابي في سيبويه، الكتاب (ج288/1) وأبي علي الفارسي، المسائل البصريات (ج318/1-319) وبلا نسبة في المبرد، المقتضب (ج284/3) وابن السراج، الأصول (ج474/3) وابن عدلان، الانتخاب (ص64) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج120/6) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1752/4).

(2) أبو علي الفارسي، المسائل البصريات (ج481/1-482).

(3) ابن السراج، الأصول (ج186/1).

(4) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج254/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج120/6).

402- الخلاف في النصب نحو قولهم (أَزيدٌ زعمتَ أنَّه منطلقٌ؟)

قال أبو حيان[1] : "العاشرة: أَزيدٌ زعمتَ أنَّه منطلقٌ؟ هذا لا خلاف في جوازه. فإنْ نصبتَ زيداً فهو خطأ عند البصريين، وأجاز ذلك الكسائي لأنه وجد (أنَّ) تدخل وتخرج والكلام على معناه، فالمعنى عنده: أزيداً زَعَمتَه أخاك؟ وحكى عن العرب دليلاً على صحة ذلك: كم زَعمتَ أنَّك سائرٌ؟ على أنَّ كم في موضع نصب، وحكى أيضاً: مَنْ زَعَمتَ أنَّك ضاربٌ؟.

ولا حجة فيما ذكر لأنه يحمل على أنَّ كم في موضع رفع على أن تريد: سائره، وكذا: مَنْ زَعَمتَ أنَّك ضاربٌ، أي: ضارِبُه، كما أنشد س:

عَلَـــيَّ ذَنْبـــاً كُلُّـــهُ لَـــمْ أصْـــنَعِ[2]

أي: لم أَصْنَعْه. وقال البصريون: (أنَّ) لا تعمل في شيء قبلها، فلا تُفسر عاملاً".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في النصب نحو قولهم (أَزيدٌ زعمتَ أنَّه منطلقٌ؟).

403- الخلاف في (كم) نحو (كَمْ زَعمتَ أنَّ الحَرُوريَّةَ رجلاً) أهي في موضع رفع أم نصب؟

قال أبو حيان[3] : "الحادية عشرة: كَمْ زَعمتَ أنَّ الحَرُوريَّةَ رجلاً، حكاه الكسائي على أنَّ كمْ في موضع رفع. فقياسها: أبو مَنْ زَعمتَ أنَّ عَمراً؛ لأنك هنا يمكنك: أَزعمتَ أنَّ زيداً قائمٌ، ولا يمكنك في مَنْ وما وكَمْ أنْ تجعل مثلها.

وتابعه الأخفش، فقال: ومن قال هذا- يعني من قال:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/121).

(2) هذا بيت لأبي النجم العجلي في ديوانه (ق56/2 ص256) وسيبويه، الكتاب (ج1/85) وابن المثنى، مجاز القرآن (ج2/84) والبسيلي، التقييد الكبير (ج1/364) وابن جني، المحتسب (ج1/211) وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز (ص278) وأبو البقاء العكبري، التبيان (ج1/443) والسكاكي، مفتاح العلوم (ص393) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج4/295) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج7/374) والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز (ج4/373) والعيني، المقاصد النحوية (ج4/1703) والسيوطي، عقود الجمان (ص41) والزبيدي، تاج العروس (ج11/244).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/121-123).

...		...		...		...		وَلَكِــــنَّ زِنْجِيـــاً عَظِــــيمُ الْمَشَــــافِرِ

فنصب (زِنْجِياً) أضمر الخبر. قال: وإنْ شِئتَ رَفعتَ زِنْجِياً، فأضمرت الهاء. قال: ومن قال هذا قال: كَمْ زَعمتَ أنَّ الحَروريَّةَ رجلاً، ينصب الحَروريَّةَ، ويُضمر الخبر، كأنك قلت: أنَّ الحَروريَّةَ هو، ويكون هو ضمير كَمْ، وكل ذلك قبيح.

قال ابن كيسان: وهذا بعيد جداً في القياس والحكم؛ لأنك إذا أدخلت أنَّ وجب أنْ يكون ما بعدها صلتها، وأنْ يكون حكمها وما بعدها حكم اسم واحد، وإذا قدمت شيئاً مما حكمه أنْ يكون بعدها فقد قدمت بعض الاسم، وأخَّرتَ بعضه، ولعلَّ الذي سمع هذا سمعه بغير أنَّ، وتوهَّم غير ما سمع، أو يكون المتكلم بها تكلم على الغلط. قال: ولو اعتذرنا لهذا لوجدنا له وجيهاً على أنه لم يعتد بـ(أنَّ)، وأجراها مجرى أنْ التي في قوله عز وجل ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا ﴾[1]، أو يكون على أنْ يحذف اسم أنَّ، ويرفع الحَروريَّةَ على خبر أنَّ، وتكون زَعمتَ وما بعدها في موضع خبر كَمْ، فتكون كَمْ رفعاً بالابتداء، يريد: كَمْ زعمتَ أنَّهم الحَروريَّةَ رجلاً، قال:

...		...		...		...		وَلَكِــــنَّ زِنْجِـــيٌّ عَظِــــيمُ الْمَشَــــافِرِ

أي: وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ. وينشد: ولكنَّ زِنْجِياً، على حذف الخبر، أي: ولكنَّ زِنْجِياً لا يعرف قرابتي.

ولو قلت: كَمْ زَعمتَ أَنَّهم الحَرُوريَّةُ، وأظهر ضمير كَمْ لجازت المسألة، وكانت كَمْ رفعاً. وكذا (لو) قلت: كَمْ زَعمتَ أنَّ الحَروريَّةَ هُمْ، وأَنَّهم الحَروريَّة. وحسن الابتداء بالنكرة لأنَّ فيها معنى الاستفهام.

ولا يجوز أن تقول: كَمْ زَعمتَ أَنَّهم رجلاً الحَرُوريَّةُ، ولا: كَمْ زَعمتَ أنَّ الحَروريَّةَ رجلاً هُمْ، ولا: كَمْ زَعمتَ رجلاً أنَّ الحَروريَّةَ، لا يكون المفسّر إلا بعد الجملة أو قبل زعمت.

وتقول: كَمْ رجلاً زَعمتَ أنَّ الحَرُوريَّةَ هُمْ، وكَمْ زَعمتَ أَنَّهم الحَرُوريَّةُ رجلاً. فإنْ قلتَ رجالاً كان توسيطه بين اسم أنَّ وخبرها، وهو قبيح إلا مع الأفعال، نحو قولك: كَمْ زَعمتَ أنَّ الحَرُوريَّة رجالاً يخرجون هم، فيكون رجالاً حالاً مما في يخرجون، ويكون يخرجون خبراً للحَرُوريَّة، ويكون هُمْ مبتدأ، وهي مكنيٌّ من كَمْ، ويكون من زعمت التي موضع هم جملة، وكم خبر مقدم على هم، كأنك قلت: كم هم زَعمتَ أنَّ الحَرُوريَّةَ يخرجون.

---

(1) [العنكبوت: 33].

وتقول: كَمْ زَعمتَ أنَّ الحَرُورِيَّة خَرَجوا رجلاً، فاسدة على التقدير؛ لأنه ليس في قولك (أنَّ الحرورية خرجوا) عائد على كمْ، ورجلاً مفسر على كَمْ، و(كم) ابتداء لا خبر له. فإنْ قلت رجالاً جازت المسألة، وصارت (كم) سؤالاً عن الزعم، كأنه قال: كَمْ مرةً زَعمتَ أنَّ الحَرُورِيَّةَ، فإن جعلت رجالاً مفسِّرين كَمْ فسدت المسألة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كَمْ) نحو (كَمْ زَعمتَ أنَّ الحَرُورِيَّةَ رجلاً) أهي في موضع رفع أم نصب؟.

404- الخلاف في النصب والرفع نحو قولهم (ظَنَنْتُه زيدٌ منطلقٌ)

قال أبو حيان[1] : "المسألة الثانية عشرة: ظَنَنْتُه زيدٌ منطلقٌ، لا خلاف في جوازها. فإنْ قدمت منطلقاً على زيد، فقلت: ظَنَنْتُه منطلقٌ زيدٌ، فالبصريون يرفعون على التقديم والتأخير، والكوفيون ينصبون منطلقاً، وهو خطأ عند البصريين لأنَّ الهاء إذا كانت كناية عن الأمر لم يفسره إلا جملة، وقد تقدمت هذه المسألة في وسط الفصل الرابع من باب المضمر في أوائل الكتاب، وشرحناها هناك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في النصب والرفع نحو قولهم (ظَنَنْتُه زيدٌ منطلقٌ).

405- الخلاف في قولهم (ظَننتُ زيداً ظناً حسناً قائماً)

قال أبو حيان[2] : "الثالثة عشرة: ظَننتُ زيداً قائماً ظناً حسناً، لا خلاف في جوازها. فلو قلت ظَننتُ زيداً ظناً حسناً قائماً أجازها البصريون، وقالوا: لو قلت زيدٌ ظَننتُ قائمٌ جاز أنْ يعترض بالظن، فإذا كان الفعل بنفسه يقع هذا الموقع لم يمتنع أنْ يقع مصدره. ومنع ذلك الكوفيون، وقالوا: المفعول الأول والثاني بمنزلة مفعول واحد، فلا يقع مصدر الظن إلا قبلهما أو بعدهما".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/123).

(2) المرجع السابق، ص123.

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظَننتُ زيداً ظناً حسناً قائماً).

406- الخلاف في الظرف أيكون للمفعول أم للشك؟

قال أبو حيان[1] : "الرابعة عشرة: ظَننتُ زيداً يومَ الجمعةِ قائماً، وظَننتُ زيداً خلفَك قائماً، إنْ جعلت الظرف ظرفاً للمفعول جازت بلا خلاف، وإنْ جعلته ظرفاً للظن أجاز ذلك البصريون، ومنعه الكوفيون، وحجتهم ما تقدم في المسألة قبلها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الظرف أيكون للمفعول أم للشك؟.

407- جواز قولهم (ظَننتُ أنَّ زيداً ظناً حسناً قائمٌ)

قال أبو حيان[2] : "الخامسة عشرة: ظَننتُ أنَّ زيداً ظناً حسناً قائمٌ، لا خلاف في منعها لأنَّ (أنَّ) جازت الاسم والخبر، فصارت كشيء واحد".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك جواز قولهم (ظَننتُ أنَّ زيداً ظناً حسناً قائمٌ) عند النحويين.

408- الخلاف في قولهم (طعامَك ظَننتُ أنَّ عبدَ اللهِ آكلٌ)

قال أبو حيان[3] : "السادسة عشر: طعامَك ظَننتُ أنَّ عبدَ اللهِ آكلٌ، اختلفوا في جوازها: فمنعها الجمهور، وأجازها الكسائي، وحجته أنَّ دخول (أنَّ) وخروجها هنا سواء. وغَلَّطوه في ذلك لأنك قدمت بعض الصلة".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج124/6).

(2) المرجع السابق، ص124.

(3) المرجع السابق، ص124.

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (طعامَك ظَننتُ أنَّ عبدَ اللهِ آكلٌ).

409- الخلاف في قولهم (ظَننتُ زيداً إنَّه منطلقٌ)

قال أبو حيان[1] : "السابعة عشرة: ظَننتُ زيداً إنَّه منطلقٌ، أوجب البصريون كسر إنَّ، وأجازه الكوفيون مع الفتح، فتقول: ظَننتُ زيداً أنَّه منطلقٌ. واستدلوا بقراءة حمزة بن حبيب ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ ﴾[2].

وقد لحن البصريون هذه القراءة إلا بعض متأخريهم، فإنه تأولها، واحتج لها. وأجاز ابن كيسان النصب على أنْ يجعل (أنَّه) بدلاً من زيد، كقوله:

... ... وَحِنْــتَ وَمَـا حَسِــبْتُكَ أَنْ تَحِينَـا

قال: كأنه قال: وما حَسِبتَ أنْ تَحين، فجعل أنْ بدلاً من الكاف. وتقدم قبل أنَّ ابن كيسان أوجب الفتح".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظَننتُ زيداً إنَّه منطلقٌ).

410- الخلاف في قولهم (ظَنَنتُه إنَّ زيداً قائمٌ)

قال أبو حيان[3] : "الثامنة عشرة: ظَنَنتُه إنَّ زيداً قائمٌ، لا يجوز إلا كسر إنَّ عند البصريين.

وأجاز ابن كيسان الفتح، قال: تجعلها بدلاً من الهاء، وتجعل الهاء كناية عن الخبر، كأنك قلت: ظَنَنتُ ذلك أنَّ زيداً قائمٌ، فـ(أنَّ زيداً قائمٌ) هو (ذلك).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج124/6).

(2) [آل عمران: 178].

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج124/6-125).

وقال البصريون: وقع الظن على الهاء، والجملة الخبر، كما أنهم قد أجمعوا على أَظُنُّه زيدٌ منطلقٌ، فإذا جئت بـ(إنَّ) وجب أنْ تكسرها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ظَنَنتُه إنَّ زيداً قائمٌ).

411- الخلاف في نصب (زيد) نحو قولهم (أَظُنُّ عبدَ الله مختصاً وزيدٌ)

قال أبو حيان[1] : "التاسعة عشرة: أَظُنُّ عبدَ الله مختصاً وزيدٌ، قال الفراء وأكثر النحويين: لا يجوز في زيد النصب. وأجازه بعض النحويين على أن يكون مفعولاً معه، أي: مع زيد، كما تقول: اسْتَوَى الماءُ والخشبة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في نصب (زيد) نحو قولهم (أَظُنُّ عبدَ الله مختصاً وزيدٌ).

412- الخلاف في مجيء (إنَّ) (لا) بعد (علمت وظننت)

قال أبو حيان[2] : "العشرون: أَظُنُّ عبدَ الله مختصاً فزيداً، وثُمَّ زيداً، وأو زيداً، لا يجوز شيء من هذا عند الفراء والبصريين لأنَّ هذا موضع الاجتماع، فلا يكون إلا بالواو. وأجاز الكسائي: أَظُنُّ عبدَ اللهِ ثُمَّ زيداً مُخْتَصِمَينِ، وكذلك الفاء وأو. وأنكر الفراء عليه، وقال: يلزمه أنْ يقول: اختصمَ زيدٌ فبكرٌ، بالفاء وبأو".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء (إنَّ) (لا) بعد (علمت وظننت).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج125/6).

(2) المرجع السابق، ص125.

413-الخلاف في تكرار (ظن) في الجملة

قال أبو حيان[1] : "الحادية والعشرون: أَظُنُّ عبدَ اللهِ وأَظُنُّ زيداً مُخْتَصِمَينِ، أجاز الفراء على أنْ تُلغى أَظُنُّ الثانية، قال: فإنْ توهمت التكرار كان محالاً. والقول عند البصريين أنهما واحد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تكرار **(ظن)** في الجملة.

414-الخلاف في حذف التنوين

قال أبو حيان[2] : "الثانية والعشرون: أنا ظانٌّ أنْ يقومَ زيدٌ، وإنْ شئت حذفت التنوين وأضفت. فإنْ قلت (أنا ظانٌّ أَنَّكَ تقومُ) كان حذف التنوين قبيحاً لأنَّ (أنَّ) التي تعمل في الأسماء لا تتمكن تمكن الخفيفة التي تعمل في الأفعال. قال الفراء: وإنْ جاءتك في شعر أجزتها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف التنوين.

415-الخلاف في الإضافة نحو قولهم (أنا ظانٌّ إنَّكَ لَقائمٌ)

قال أبو حيان[3] : "الثالثة والعشرون: أنا ظانٌّ إنَّكَ لَقائمٌ، لم تجز الإضافة، فإنْ قلت: أنا قائلٌ إنَّكَ لَقائمٌ، ولَتَقُومَنَّ، وما زيدٌ بقائمٍ، جاز حذف التنوين والإضافة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الإضافة نحو قولهم **(أنا ظانٌّ إنَّكَ لَقائمٌ)**.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج125/6).

(2) المرجع السابق، ص125.

(3) المرجع السابق، ص125.

416- الخلاف في قولهم (أخَواك مَظْنونانِ أنْ يَذْهَبا)

قال أبو حيان[1] : "الرابعة والعشرون: أخَواك مَظْنونانِ أنْ يَذْهَبا، قال الفراء: هي خطأ لأنَّ الظن لا يقع على ثلاثة أشياء، وإذا وقع على أنْ فكأنه وقع على شيئين، فلا يجوز أن يقع على ثالث؛ ألا ترى أنَّ المرفوع في مَظنون قد ارتفع بوقوع الظن عليه. وهذا جائز على مذهب البصريين، كما تقول: أخَواك يُظَنَّانِ أنْ يَذهبا، غير أنَّ الأجود أنْ تقول: أخَوَاكَ يُظَنُّ أنْ يَذهبا، وأخَوَاك مَظْنونٌ أنْ يَذهبا، أي: مَظنونٌ ذهابُهما، فإنْ قلت (مَظنُونان) كانت أنْ بدلاً من الألف، كما قال:

... ... وَجِئْـــتَ وَمَـــا حَسِـــبْتُكَ أَنْ تَجِينَـــا

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أخَواك مَظْنونانِ أنْ يَذْهَبا).

417- الخلاف في دخول العلم على ما صورته الاستفهام

قال أبو حيان[2] : "الخامسة والعشرون: قول العرب: عَرَفتُ أَيُّهم في الدار، فـ(عرفتُ) يقتضي حصول المعرفة، و(أَيُّهم في الدار) استعلام من الدار، وهذا الكلام يُدافع أوله آخره؛ لأنَّ حصول المعرفة ينافي طلبها، لأنَّ الحاصل لا يُطلب تحصيله، بخلاف قولك: عَرفتُ ما زيدٌ قائمٌ، ولعمرٌو منطلقٌ، فالعرفان معلق بالنسبة من إثبات أو نفي إذ هي خبرية، بخلاف النسبة الإسنادية في الاستفهام. والجواب عن هذا أنه في الصورة استفهام، وليس باستفهام في الحقيقة.

وقال س في عَلمتُ أَزَيدٌ ثَمَّ أَمْ عمرٌو: "أردت أنْ تُخبرَ أنَّكَ قد عَلمتَ أَيُّهما ثَمَّ، وأردتَ أنْ تُسَوِّيَ عِلمَ المخاطَب فيها كما استوى علمُك في المسألة حين قلتَ: أزيدٌ ثَمَّ أم عَمرٌو" انتهى. فهذا نص على أنه لا يراد معنى الاستفهام. وقول س: "وأردت أنْ تُسَوِّيَ عِلمَ المخاطَب فيها" معناه أنك إذا أخبرت أنك قد علمتَ أَيُّهما ثَمَّ استوَى عنده أنَّ أحدهما ثَمَّ وإنْ لم يتعين له. ثم قال: "كما استوَى عِلمُك في المسألة" أي: حين كنت مستفهماً حقيقة، ولم تدخل علمتُ لأنك لا تسأل هذا السؤال إلا وأنت قد علمتَ أنَّ أحدهما ثَمَّ، وإنما سألت عن تعيين مَنْ ثَمَّ. وجميعُ المُثُل

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج126/6).

(2) المرجع السابق، ص126-129.

التي أوردها س الاستفهامية في الصورة ليس المعنى على الاستفهام، نحو: قد علمتُ أعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ، وقد عرفتُ أَيُّهم أبوك، وأمَّا ترى أيُّ بَرْقٍ هنا، وليتَ شِعْري أعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ، وليتَ شِعْري هل رأيتَه، و﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[1]، ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى ﴾[2]، إلى غير ذلك، المعنى: قد علمتُ مَنْ ثَمَّ مِن زيدٍ ومِن عمرٍو، وقد عرفت الشخص الذي هو زيدٌ أبوه، وقد عرفت الشخص الذي هو أبوك، وأما ترى البرق الذي هنا، وليتني أَشْعُرُ بمِنْ ثَمَّ مِن عبد الله ومِن زيد، وليتني أشعُر برؤيتك ذلك، ولنعلم الحزب الذي هو أحصى، وفلينظر الطعام الذي هو أزكى، وكذلك ما ورد من نحو ذلك، وكثير في لسان العرب ما يكون لفظ الكلام مخالفاً للمعنى الذي قُصد به، كالأمر بصورة الخبر وعكسه.

وكلام العرب على ثلاثة أقسام:

أكثره وأعلاه أنْ يُطابق اللفظ معناه الذي وُضع له أولاً.

والقسم الثاني: أنْ يُغَلَّبَ اللفظ على المعنى، نحو: أَظُنُّ أنْ تقومَ، اتفقت العرب والنحاة على صحتها، وأبطل أكثر النحويين (أَظُنُّ قيامَك)، ومعنى أنْ تقومَ: قيامَك، وإنما جاز ذلك لأن الظن لا يكتفي بكلمة واحدة، و(أنْ تقومَ) كلمتان، فكأنك أتيت بما أصله المبتدأ والخبر الذي يكتفي بهما الظن، بخلاف (قيامك)، فإنه كلمة واحدة في اللفظ.

والقسم الثالث: تغليب المعنى على اللفظ، ومن ذلك مسألتنا في الاستفهام. وإذا كانوا قد أتوا بصورة الاستفهام والمعنى غيره، ولم يُدخلوا عليه ما يُغَيِّره من العوامل اللفظية- فأحرى وأولى أن يغير المعنى معها، وذلك نحو: أيُّ رجل أنت؟ المعنى: ما أكملَك رجلاً! فهو بصيغة الاستفهام، ومعناه التعجب، ولذلك لا يُجاب مثل هذا الاستفهام. وكذلك (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) هو من تغليب المعنى على اللفظ.

وقد نص الأستاذ أبو الحسن بن الباذش على ما يدل على قلناه، فقال: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو، و﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ ﴾ ليس حرف الاستفهام هنا لمعنى الاستفهام لأنه يستحيل أن يستفهم عما أخبر أنه يعلمه، وإنما معناه التسوية عند المخاطب لأنك لم تُبَيِّن له مَنْ ثَمَّ، وأبهمت عليه، فنقلت بـ(علمتُ) معنى التسوية من نفسك إلى المخاطب؛ لأنك حين قلت (أزيدٌ عندك أم عمرٌو) هما مستويان عندك، وإنما تطلب بالاستفهام العلم بأحدهما، فالتسوية أملك بالألف من الاستفهام وأخص؛ لأنَّ الاستفهام لا يخلو من التسوية، والتسوية تخلو من

(1) [الكهف: 12].

(2) [الكهف: 19].

الاستفهام، ويبين أنَّ المراد به التسوية المجردة قوله تعالى ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾، ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾[1].

وكان الأستاذ أبو علي يحكي عن بعض المتأخرين أنَّ هذا الكلام على حذف مضاف، أي: قد علمتُ جواب هذا الكلام، وكان يراه في بعض إقراءاته.

وقال أبو عثمان المازني: "سأل مروان أبا الحسن الأخفش، فقال: إذا قلت (أزيدٌ عندك أم عمرٌو) ألستَ قد علمتَ أنَّ ثَمَّ كوناً ثابتاً، ولكن لا تدري من أَيُّهما هو؟ قال: بلى. قال: فإذا قلت: (قد علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو) أليس قد علمتَ ما جَهِلتَ؟ قال: بلى. قال: فَلِمَ جئتَ بالاستفهام؟ قال: جئتُ به لأُلْبِسَ على المخبر مَن علمتُ. فقال له مروان: وإذا قلت (قد علمتُ مَن أنتَ) أردتَ أنْ تَلبِس عليه لأنه لا يعرف نفسه؟ قال: فسكت. يعني الأخفش. قال أبو عثمان: لا يريد أنْ يَلبس عليه لأنه يعرف نفسه، ولكنه أراد: قد علمتُ مَن أنتَ أَخَيرٌ أمرُك أم شَرٌّ، كما تقول: قد علمتُ أمرَك، وكقولك: ما أَعْرَفَنِي بك، أي: قد علمتُ ما تُذكَر به، أو ما تُثْلَبُ به". انتهى. فكأنه راجع إلى حذف مضاف، أي: علمتُ أحوالَ مَن أنتَ، ولذلك أبدل مِن (أَخَيرٌ أمرُك أم شَرٌّ).

وهذه المسألة – أعني مسألة دخول العلم على ما صورته الاستفهام– كان سألني عنها قاضي القضاة أبو الفتح محمد بن علي بن مطيع القشيري بديار مصر، فأجبته بما ذكرت، وقد أمعنت الكلام فيها في كتابي المسمى بـ(التذكرة) بأشبع من الكلام هنا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول العلم على ما صورته الاستفهام.

واتبع ناظر الجيش[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ولعل الشاطبي[3] قريب جداً مما تضمنه أبو حيان في ذكر هذه المسألة.

---

(1) [الأعراف: 193].

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3/1512-1515).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/57).

418-جواز الفصل بمعمول المعمول

قال ابن مالك[1] : "بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو جار ومجرور، أو أحد المفعولين".

وقال أبو حيان[2] : "فرع: إذا فصلت بينهما. بمعمول معمول لهما، نحو: أهنداً تقولُ زيداً ضارباً، فالذي تقتضيه الأصول جواز الإعمال؛ لأنه كما جاز الفصل بالمعمول يجوز الفصل بمعمول المعمول".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الفصل بمعمول المعمول.

وأيد كل من المرادي[3]، وناظر الجيش[4] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

419-من شروط إجراء القول مجرى الظن أنه ألا يعدى الفعل باللام

قال ابن مالك[6] : "ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع الحاضر المخاطب، بعد استفهام".

وقال أبو حيان[7] : "وقد نقص المصنف والنحويين شرط آخر، نبه عليه أبو زيد السهيلي، فقال: "يعود القول بمعنى الظن بأربعة شرائط، ذكر النحاة منها ثلاثة، والرابعة تدل عليه أصولهم مع استقراء كلام العرب: الأولى أن يكون الفعل لمخاطب.

الثانية أن يكون مضارعاً. الثالثة أن يكون مستفهماً عنه بأي حرف كان من حروف الاستفهام. الرابعة ألا يُعَدَّى الفعل باللام، نحو: أتقولُ لزيدٍ عمرو منطلقٌ؛ لأنك إذا عَديتَّه باللام

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج93/2).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج139/6-140).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص393).
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1548/3).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج568/1).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج93/2).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج140/6).

بَعُدَ عن معنى الظن، ولم يكن إلا قولاً مسموعاً؛ لأنَّ الظن من أفعال القلب" انتهى كلامه. ولم يشترط ألا يُفصل بما ذُكر، ولعله على مذهب من لا يعتبر الفصل البتة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرطاً من شروط إجراء القول مجرى الظن، وهو: ألا يعدى الفعل باللام.

واتبع كل من المرادي[1]، وناظر الجيش[2] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد خالد الأزهري[3]، والسيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

420- الخلاف في عمل مجيء (إن) بعد القول أيكون بالظن أم الحكاية؟

قال ابن مالك[5] : "فإنْ عدم شرط رجع إلى الحكاية ويجوز إنْ لم يعدم".

وقال أبو حيان[6] : "فرع: إذا جاءت (إنَّ) بعد القول فالذي يقتضيه قياس من أعمله إعمال الظن أنْ يفتحها كما يفتحها بعد الظن. ومن أجاز الحكاية بعد القول يكسرها كما يكسرها بعد القول عارياً من شروط الإعمال".

ويقول المرادي[7] : "ويجوز كسرها على الحكاية، ومنه قراءة بعضهم: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾[8]".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عمل مجيء (إن) بعد القول أيكون بالظن أم الحكاية؟

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص393).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1548/3).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج384/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج568/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج93/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج140/6).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص394).

(8) [البقرة: 140].

وذهب خالد الأزهري[1] مذهب أبي حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

421-مذاهب النحاة في التعدية بالهمزة

قال ابن مالك[2] : "وزاد الأخفش أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد".

وقال أبو حيان[3] : "وفي البسيط: التعدية بالتضعيف وحرف الجر ليس قياساً، فلا يقاس على ما سمع منه وأما الهمزة فأربعة مذاهب:

1. ليس بقياس كالتضعيف والحرف.

2. قياس في كل فعل، وهو مذهب الأخفش والأعلم.

3. قياس من كل فعل إلا في باب عَلِمْتُ، وهو رأي أبي عمرو وغيره.

4. قياس من كل فعل غير متعد لم تدخله الهمزة لمعنى ما. وقيل: هذا رأي س، قال: "ليس كل فعل بمنزلة أَوْلِنِي، فلا تقول آخِذْنِي" أي: اجْعَلْنِي آخذاً.

ويظهر من كلامه في موضع آخر أنه قياس؛ لأنه ذكر أنَّ الهمزة للتعدية، وذكر أمثلة، وقال: هو كثير، ومستند القياس الكثرة ، وهو ظاهر رأي أبي علي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في التعدية بالهمزة.

---

(1) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج384/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج99/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج169/6).

الباب الثامن عشر : الفاعل

422-الخلاف في مجيء الفاعل اسماً أو مقدراً به

قال ابن مالك[1] : "المسند إليه فعل".

وقال أبو حيان[2] : "والمسند إليه أعم من أن يكون ظاهراً أو مضمراً، مصرحاً باسميته أو مقدراً، فمثال المقدر أنَّ وأنْ وما ولو عند من يُثبت ذلك، فتقول: يُعجبني أنَّكَ تقوم، وأنْ تقوم، وما قُمْتَ، و:

مَـــا كَـــانَ ضَـــرَّكَ لَـــوْ مَنَّنَــتْ[3] ... ...

التقدير: قيامُك، ومنُّك، ولا يقدر بالاسم إلا حرف مصدري مع ما دخل عليه، وهذا مذهب أبي العباس وأبي علي وجمهور البصريين، لا يكون عندهم الفاعل إلا اسماً أو مقدراً به مع ما ذكر.

وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى أنه يجوز أن يسند الفعل للفعل، فأجازوا: يُعجبني يقومُ زيدٌ، وظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ أم عمروٌ.

واستدلوا بقوله ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[4]، وقول الشاعر:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج105/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج173/6-174).

(3) هذا صدر بيت لقتيلة بنت النضر في الجوهري، الصحاح (ج1176/3) وابن فارس، مجمل اللغة (ج254/1) وابن عربي، أحكام القرآن (ج132/4) وابن منظور، لسان العرب (ج450/7) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج157/3) والمرادي، الجنى الداني (ص288) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص350) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج189/3) والبقاعي، نظم الدرر (ج271/8) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج416/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج649/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج239/11) والبيت :

مَـــا كَـــانَ ضَـــرَّكَ لَـــوْ مَنَنْـــتَ وَرُبَّمَـــا ... مَـــنَّ الْفَتَـــى وَهُـــوَ الْمَغِـــيظُ الْمُحْنَـــقُ

(4) [يوسف: 35].

وَمَـــا رَاعَنِـــي إلا يَسِـــيْرُ بِشُـــرْطةٍ وَعَهْـــدِي بِـــهِ قَيْنـــاً يَفُـــشُّ بِكِيْـــرِ [1]

وقول الآخر:

فَـإِنْ كَـانَ لا يُرْضِـيكَ حَتَّـى تَرُدَّنِـي إِلَـى قَطَـرِيٍّ، لا إِخَالُـكَ رَاضِـيَا[2]

وذهب الفراء وجماعة إلى جواز ذلك بشرك أن يكون العامل فعلاً قلبياً.

والصحيح المنع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء الفاعل اسماً أو مقدراً به.

واتبع المرادي[3] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن جني[4] في هذه المسألة، واتبعهم أيضاً النحاة أمثال السمين الحلبي[5]، والشاطبي[6]، وابن عرفة التونسي[7]، وخالد الأزهري[8].

---

(1) البيت بلا نسبة في أبي علي الفارسي، الحجة (ج157/4) وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج544/2) والواحدي، التفسير البسيط (ج173/21) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص263) وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/3) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص490) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج174/6) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4258/8) والعيني، المقاصد النحوية (ج1884/4) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج840/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج364/5).

(2) البيت لسوار بن المضرب في المبرد، الكامل (ج77/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج912/2) وبلا نسبة في ابن جني، الخصائص (ج435/2) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج284/1) وابن يعيش، شرح المفصل (ج213/1) وأبي شامة المقدسي، إبراز المعاني (ص654) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج600/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج174/6) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1606/4) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج398/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج55/7).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص400).

(4) ابن جني، الخصائص (ج435/2).

(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج125/7).

(6) العيني، المقاصد الشافية (ج538/2).

(7) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة (ج205/2).

(8) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج416/2).

423-بم يرفع الفاعل؟

قال ابن مالك[1] : "مضمن معناه".

وقال أبو حيان[2] : "الذي يرفع الفاعل غير الفعل هو اسم الفاعل وما أُجرى مُجراه في العمل من الأوصاف والجوامد بشرط الاعتماد، والصفة المشبهة وغير المشبهة، والأمثلة، والمصدر المنحل بحرف مصدري والفعل، والاسم الموضوع موضع الفعل مصدراً كان أو غير مصدر، واسم الفعل، والظرف والمجرور إذا اعتمدا، خلافاً للأخفش في الاعتماد؛ لأنه لا يشترطه لا في اسم الفاعل ولا في الظرف والمجرور".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك رافع الفاعل.

وذكر السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة ولكنه رجح رأي الكوفيين في أنَّ عامل رفعه يكون معنوياً.

424-الخلاف في تقديم الفاعل نحو قولهم (الزيدان قام، والزيدون قام)

قال ابن مالك[4] : "مقدم".

وقال أبو حيان[5] : "وثمرة الخلاف تظهر في نحو: الزيدان قام، والزيدون قام، فالكوفيون يحيزون ذلك، والبصريون لا يجيزونه، هكذا ذكر الخلاف في هذه المسألة أصحابنا، وابن الدهان في (الغرة)، وكذا ذكر ابن كيسان عن ثعلب ما يدل على جواز ذلك.

وقد رأيت في بعض التعاليق عن أبي القاسم الزجاجي أنه قال: "أجمع النحويون على أنَّ الفاعل إذا قُدِّم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، ويصير الفعل خبراً عنه، وضميره في الفعل يرتفع به، وللكوفيين فيه ثلاثة أقوال: قال بعضهم: زيدٌ يُرفع بالمضمر الذي في قام، وقال آخرون: هو رفع بما عاد عليه من ذلك المضمر، وقال آخرون: هو رفع

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج105/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج176/6).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج576/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج105/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج178/6-179).

بموضع قام؛ لأن الموضع موضع خبر، وبه كان يقول ثعلب، ويختاره" انتهى ما لخصناه من كلام الزجاجي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم الفاعل نحو قولهم (الزيدان قام، والزيدون قام).

واتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري[2] في هذه المسألة، ووافقهم الشاطبي[3] أيضاً.

425-جواز الكوفيين قولهم (قامت الزيدون)

قال ابن مالك[4] : "وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً".

وقال أبو حيان[5] : "وكما لا تقول فصيحاً قامَ هندُ لا تقول قامَ الهنداتُ، وكما لا تقول قامتْ زيدٌ كذلك لا تقول قامتِ الزيدونَ؛ لأنه بمنزلة: قامَ زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ.

وأجاز الكوفيون: قامت الزيدون، أجروا جمع المذكر السالم بالواو والنون مجرى جمع التكسير منه، فكما تجوز التاء في جمع التكسير كذلك تجوز في هذا الجمع.

والصحيح أنه لا يجوز؛ إذ لم يُسمع من كلامهم: قامت الزيدون، والقياس يأباه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الكوفيين قولهم (قامت الزيدون).

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص401).

(2) أبو البركات الأنباري، أسرر العربية (ص81-82).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج546/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج110/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج200/6-201).

واتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد الشاطبي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

426-شواهد على لغة أكلوني البراغيث في التثنية والجمع

قال ابن مالك[3] : "من ظاهر".

وقال أبو حيان[4] : "وقوله من ظاهر مثال ما جاء من ذلك في التثنية في الفعل الماضي: (التَقَتا حَلْقَتا البِطان)... وفي الحديث من كلام وائل بن حجر: "ووَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ عَلَى الأرْضِ"[5].

ومما جاء من ذلك فيها المضارع قول وائل بن حجر: "قَبْلَ أَنْ تَقَعَا كَفَّاهُ"[6]...ومما جاء من ذلك فيه المضارع قول الشاعر:

يَلُومَـــونَنِي فِـــي اشْـــتِرَاءِ النَّخِيـــــلِ أَهْلِـــي، فَكُلُّهُـــمُ أَلْـــوْمُ[7]

... ومما جاء من ذلك المضارع قول الشاعر:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص405).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج584/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج110/2).

(4) التذييل والتكميل (ج203/6-205).

(5) [أبو داوود السجستاني، سنن أبو داوود، افتتاح الصلاة، 56/2: رقم الحديث736] و[العظيم آبادي، عون المعبود، كيف يضع ركبتيه قبل يديه؟، 48/3: رقم الحديث839].

(6) [أبو داوود السجستاني، سنن أبو داوود، افتتاح الصلاة، 56/2: رقم الحديث736] و[العظيم آبادي، عون المعبود، افتتاح الصلاة، 306/2: رقم الحديث736].

(7) البيت بلا نسبة في القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص218) وتاج القراء، غرائب التفسير (ج734/2) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج201/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج204/6) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج354/3) وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك (ج90/2) وابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج300/1) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج475/5) والعيني، المقاصد النحوية (ج922/2) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج404/1).

ولكِـــــنْ دِيـــــافِيٌّ أَبُـــــوهُ وأُمُّـــــهُ بِحَـــوْرَانَ يَعْصِـــرْنَ السَّـــلِيْطُ أَقارِبُـــهْ[1]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد على لغة أكلوني البراغيث في التثنية والجمع في الفعلين الماضي، والمضارع على السواء.

واتبع كل من المرادي[2]، وابن عقيل[3] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وذهب كل من العيني[4]، والسيوطي[5] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

427- الخلاف في إجراء الصفة مجرى الفعل في لغة أكلوني البراغيث

قال أبو حيان[6] : "فرع: الصفة تجري في هذه اللغة مجرى الفعل، قال س: "قال الخليل: فإن ثنيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول: مررتُ برجلٍ قُرَشِيَّانِ أبَواه، وبرجلٍ كَهْلُونَ أصحابُه". قال الخليل: "من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله، فقال: مررتُ برجلٍ حَسَنَيْنِ أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرَشِيِّيْنَ آباؤهم. وكذلك أفْعَلُ، نحو أعْوَرَ وأحْمَرَ، تقول: مررتُ برجلٍ أعْوَرَ أبَواه، وإن شئت قلت: برجلٍ أحْمَرانِ أبَواه، تجعله اسماً. ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حد قوله: مررتُ برجلٍ أعْوَرَيْنِ أبَواه" انتهى.

ولم يأت في هذا التمثيل إلا نكرة، فإن عرفت الوصف بأل فهل يجري هذا الوصف على لغة أكلوني البراغيث مجراه نكرة، فيرفع الظاهر، فيه خلاف:

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه (ص44) وسيبويه، الكتاب (ج40/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج149/1) وابن سيده، المحكم (ج404/9) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج201/1) والواحدي، التفسير البسيط (ج513/5) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج495/1) وابن يعيش، شرح المفصل (ج298/2) وابن منظور، لسان العرب (ج321/7) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج237/5) والزبيدي، تاج العروس (ج372/19).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص406).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج393/1).

(4) العيني، المقاصد النحوية (ج923/2).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج578/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج206/6-207).

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: كل صفة ترفع الاسم الظاهر فالأفصح فيها ألا تُثَنَّى ولا تجمع جمع السلامة، ويجوز أن تُثَنَّى وتُجمَع على لغة أكلوني البراغيث، فتقول: إنَّ القائمين أبواهما كانتا مُنْطَلِقَتَيْن جاريتاهما، وفي الجمع: إن القائمين آباؤهم كُنَّ منطلقاتٍ جواريهم.

وقال ابن عصفور: ويجوز في مسألة أبي القاسم –يعني الزجاجي– إنَّ القائمَ أبوه كان مُنطلقةً جاريتُه، تثنية القائمة ومُنطَلِقة وجمعهما على لغة من قال أكلوني البراغيث؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا رفع الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رفع الظاهر، فتقول: إنَّ القائمين أبواهما كانا منطلقتين جاريتاهما، وإنَّ القائمين آباؤهم كانوا منطلقات جواريهم.

وحُكي عن ابن عصفور أيضاً أنه إذا عُرِّفَ هذا الوصف بأل لم يرفع الظاهر في هذه اللغة. وكأنَّ علة ذلك –والله أعلم– أنه إذا عُرِّف بأل لم يقع موقع الفعل لأنَّ الفعل نكرة، وقد تقدم لنا في أوائل باب الابتداء أنَّ الوصف الرافع ما يغني عن الخبر لا يجوز تعريفه، فتقول: أقائمٌ الزيدانِ؟ ولا يجوز: القائمُ الزيدانِ؟ وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وقد ذكرنا أنها لغة طيئ، وهي لغة أزد شنوءة، فلا تكون ضعيفة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إجراء الصفة مجرى الفعل في لغة أكلوني البراغيث.

ولعل أبا حيان قريب مما ذهب إليه أبو علي الفارسي[1] في هذه المسألة.

(1) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج245/1–246).

الباب التاسع عشر : النائب عن الفاعل

428-مصطلح المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله

قال ابن مالك[1] : "باب النائب عن الفاعل".

وقال أبو حيان[2] : "هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله بالنائب لم أره لغير هذا المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أنْ يقولوا: باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، ولا مُشَاحَّة في الاصطلاح".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح المفعول الذي لم يسم فاعله.

واتبع المرادي[3] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

لقد انفرد ابن مالك بتسمية مصطلح **(النائب عن الفاعل)** بهذا الاسم دون غيره من النحويين الذين وسموه باسم **(المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله)** أمثال أبي سعيد السيرافي[4]، والحريري[5]، والجزولي[6]، وابن يعيش[7]، وابن الصائغ[8]، وابن آجروم[9]، ويحيى العلوي[10]، والمكودي[11].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج124/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج225/6).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص409).

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج290/1).

(5) الحريري، ملحة الإعراب (ص30).

(6) الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو (ص141).

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج306/4).

(8) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج315/1).

(9) ابن آجروم، الآجرومية (ص12).

(10) يحيى العلوي، المنهاج (ج363/1).

(11) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص95).

429-مذاهب النحاة في قيام الجار والمجرور مقام الفاعل

قال ابن مالك[1] : "أو جار ومجرور".

وقال أبو حيان[2] : "وهذا الذي ذكره المصنف لم يذهب إليه أحد، وهو أن يكون الجار والمجرور يقوم مقام الفاعل، فيكونان معاً في موضع رفع، بل في ذلك مذاهب، ليس قول المصنف واحداً منها:

أحدها: مذهب جمهور البصريين، وهو أن المجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت (ما قامَ مِنْ أحد) فالمجرور بِمِنْ في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجر بحرف زائد، نحو: ما ضُرِبَ مِن أحدٍ، أو بحرف جر غير زائد، نحو: سِيْرَ بِزيدٍ.

الثاني: مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أنَّ ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو (أحد) من قولك: ما ضُرِبَ مِن أحدٍ.

وأما إذا كان غير زائد فلا يجوز ذلك. واختلف هؤلاء في الذي يُقامُ مُقامَ الفاعل إذا كان حرف الجر غير زائد على أربعة مذاهب:

الأول: ذهب بعض البصريين – ونص بعضهم على أنه ابن درستويه – إلى أنَّ المفعول الذي لم يسم فاعله هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير في نحو سِيْرَ بزيد: سِيْرَ هو، أي: السير. وإلى هذا ذهب أبو زيد السهيلي وتلميذه أبو علي الرندي. واستدل السهيلي على امتناع إقامة المجرور مقام المفعول الذي لم يسم فاعله بأنَّ المفعول الذي لم يسم فاعله إذا تقدم صار مبتدأ، كما أن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ، فتقول: زيدٌ ضُرب، كما تقول: زيدٌ ضَرب، وأنت لا تقول: بزيدٍ سِيرَ، فيكون بزيدٍ مبتدأ، فإذا وجد من كلام العرب سِيْرَ بزيدٍ جُعل المقام مقام الفاعل ضمير المصدر.

وقال السهيلي أيضاً: ما ذهب إليه أبو القاسم – يعني الزجاجي – وزعم أنه قول الأكثرين، وهو أن يقام المجرور مقام الفاعل فيكون في موضع رفع، فيكون هو المخبر عنه – غير صحيح، ولو صح لقيل: سِيْرَتْ بهند، وجُلِسَتْ في الدار. ولأنَّ الظرف لا ينوب وهو ظرف مقدر بـ(في) حتى يُجعل مفعولاً على السعة، فإذا لم يَنُبْ من أجل أنَّ حرف الجر مقدر فيه فكيف ينوب وحرف الجر ظاهر ملفوظ به، وأي شيء ينوب إذا قلت: جُلِسَ عندَك، وعندَك لا

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج124/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج227/6–231).

يكون إلا ظرفاً، فلم يبق إلا المصدر. ولأنه لا يحسن: سِيْرَ بزيدٍ العاقل، كما حَسُنَ ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[1]، فيرفع الفاعل كرفع غيره. ولأنه لو كان في موضع الفاعل لما جاز: بزيدٍ سِيْرَ، وعن زيدٍ سُئِل، لأنَّ النائب إذا قُدِّمَ كان مبتدأ كالفاعل إذا قُدِّمَ، والمبتدأ لا يكون مجروراً، وجاء في التنزيل ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾[2]، أي: مسؤولاً عنه، فليس (عنه) في موضع رفع كما زعموا، ولو كان كذلك ما جاز تقديمه وهو مجرور.

وهذا الذي ذكره السهيلي في سِيْرَ بزيدٍ يرد عليه في: لم يُضْرَبْ مِن رجلٍ، فإنَّ هذا المجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل، ولو قَدَّمتَه لم يَجُزْ، نحو: مِنْ رجلٍ لم يُضْرَبْ، فينبغي ألا يجوز ذلك.

قال أصحابنا: والدليل على بطلان هذا المذهب أن العرب تقول: سِيْرَ بزيدٍ سيراً، بنصب المصدر، فدل ذلك على أنَّ المجرور هو الذي يُقام مقام الفاعل. وإنما امتنع أن يكون (بزيد) مبتدأ لأن المبتدأ مُعرى من العوامل اللفظية، فلا يتقدمه عامل لفظي أصلاً، إلا أن يكون حرف جر زائداً، والباء في (بزيد) ليست بزائدة، فلذلك امتنع أن يكون مبتدأ.

وأما ما ذكره من امتناع (سِيْرَ بزيدٍ العاقلُ) بالرفع على الموضع فلأنَّ هذا الموضع لا يجوز أن يُلفَظ به، وما كان هكذا فلا يجوز الإتباع عليه؛ ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ بزيدٍ الظريفَ، بالنصب؛ لأنه لا يجوز: مررتُ زيداً، فكذلك هذا، وذلك بخلاف ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[3]. لأنه يجوز: ما لكم إلهٌ غيرُه، ففرق بين الموضع الذي يَصِحُّ أنْ يُصرَّح به والموضع الذي لا يجوز أنْ يُصرَّح به. وأمَّا تجويزه (بزيدٍ سِيْرَ) فسيأتي ذكر اتفاق النحويين على منعه، وأنهم أجمعوا على منع التقديم، والإجماع حجة.

وقال ابن طلحة: يقول السهيلي: يجوز أن يفرق بين وقوع هذا المجرور مبتدأ وبين وقوعه بعد الفعل، فإنه إذا وقع أولاً لم يكن للباء هناك معنى خبر، فلم يكن لها متعلق، ولا يقاس على قولهم: بحسبك درهمٌ، وإذا وقع بعد الفعل أمكن أن يكون للباء هناك معنى خبر، فأمكن أن يكون لها متعلق، كما كان لها في قولك ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾[4]، وهي داخلة على الفاعل، ولا يصح أن تقول بالله كفى به شهيداً، وعلى أنَّ الباء في بحسبك زيدٌ في معنى المتعلق؛ لأن التقدير: اكتفِ بزيدٍ، وهذا فرق بَيِّنٌ يوجب إسناد الفعل إلى المجرور وبناء المجرور عليه، ويمنع من بناء

(1) [المؤمنون: 32].
(2) [الإسراء: 36].
(3) [الأعراف: 59].
(4) [الرعد: 43].

الفعل على المجرور، وبهذا المعنى بعينه لم يصح تأنيث الفعل له؛ ألا ترى أنك تقول: كفى بهند من فاضلة، فلا تؤنث الفاعل، والباء زائدة على فاعل مؤنث.

والمذهب الثاني: ذهب الكسائي وهشام إلى أنَّ مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعلا الضمير مبهماً من حيث كان محتملاً أن يُراد ما يدل على الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان، ولم يقم دليل على أنَّ المراد به بعض ذلك دون بعض.

المذهب الثالث: ذهب الفراء إلى أن حرف الجر في موضع رفع، كما أن الفعل في (زيدٌ يقومُ) في موضع رفع. وهذا ينبني على قولهم: مَرَّ زيدٌ بعمرو، فمذهب البصريين أن المجرور في محل نصب، فإذا بُني مثل هذا للمفعول كان المجرور في موضع رفع. وذهب الفراء إلى أنَّ حرف الجر في موضع نصب، فلذلك ادَّعى أنه إذا بُنِى للمفعول كان حرف الجر في موضع رفع.

المذهب الرابع: ذهب قوم إلى أنَّ قولك (سِيْرَ بزيدٍ) هو على إضمار الطريق؛ لأنَّ السَّير لا يكون إلا في مكان، والمعنى: قُطِعَ به طريقٌ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في قيام الجار والمجرور مقام الفاعل.

واتبع المرادي[1]، والسلسيلي[2]، وناظر الجيش[3] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، وذلك مع ترجيحه مذهب الجمهور في أنَّ المجرور يكون في محل رفع وهو النائب عن الفاعل.

فالسيوطي[4] في ترجيحه هذا يخالف أبي حيان الذي رأى أنه لم يذهب أحد من النحويين إلى أنَّ الجار والمجرور ينوبان عن الفاعل فيكونا في موضع رفع.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص409-410).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج418/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1620/4-1622).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج587/1-588).

430- علة منع البصريين والكوفيين تقديم الجار والمجرور على الفعل

قال أبو حيان[1] : "واتفق النحويون على أن هذا الجار والمجرور في نحو سِيْرَ بزيدٍ، وزيدٌ مُتَعَجَّبٌ منه لا يجوز تقديمه، فلا يجوز: بزيدٍ سِيْرَ، ولا: زيدٌ منه مُتَعَجَّبٌ. وعلة امتناعه عند البصريين أنه قد قام مقام الفاعل، فإنْ قَدَّمتَه احتجت إلى أنْ تُضمِر مثله، فتضمر الخافض والمخفوض. وعلة الكوفيين أنه صلة، فلا تتقدم. ذكر هذا الاتفاق أبو جعفر النحاس. وقال ابن اصبغ: هي جائزة في القياس. يعني التقديم. وتقدم خلاف السهيلي في ذلك والرد عليه بالإجماع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة منع البصريين والكوفيين تقديم الجار والمجرور على الفعل.

واتبع المرادي[2] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

431- الخلاف في جعل المفعول له لما لم يسم فاعله

قال أبو حيان[3] : "وأما المفعول له فقيل: لا يجوز أن يُبنى لما لم يسم فاعله مطلقاً، وهو رأي أبي علي، وابن جني، ولذلك لم يكن في قوله:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه ... فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ[4]

أعني: من مهابته مفعولاً لم يسم فاعله؛ لأنه مفعول من أجله.

واحتجوا بوجهين:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج232/6).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص410).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج232/6).

(4) البيت للفرزدق في ديوانه (ص512) والجريري، الجليس الصالح (ص680) والحصري، زهر الآداب (ج104/1) وابن رشيق، العمدة (ج138/2) وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج63/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج126/11) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2890/6) والعيني، المقاصد النحوية (ج967/2) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج640/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج733/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج162/11).

أحدهما: أن المجرور لا يقام مقام الفاعل، وهذا كذلك إمَّا لفظاً أو معنى.

الثاني: أنه بيان لعلة الشيء، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه.

وقيل: يجوز إذا كان بحرف جر بناء على جواز الأصل، ولا يجوز إذا كان منصوباً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جعل المفعول له لما لم يسم فاعله.

واتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

ووافق النحويون أمثال الشاطبي[2]، وخالد الأزهري[3]، والسيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة تماماً.

432-قول العرب في جواز بناء (جُلس وقُعد) للمفعول

قال ابن مالك[5] : "أو مصدر".

وقال أبو حيان[6] : "وقد وجدت في لسان العرب ما يشهد بجواز جُلس وقُعد مبنياً للمفعول دون أن يسند إلى شيء في اللفظ، والفعل لازم، قال الشاعر:

وَقَالَــتْ مَتَــى يُبْخَــلْ عَلَيْــكَ وَيُعْتَلَــلْ　　　بِسُــوءٍ وَإِنْ يُكْشَــفْ غَرَامُــكَ تَــدْرُبِ[7]

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص410).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج39/3-40).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج428/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج588/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج124/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج236/6).

(7) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص74) والعيني، المقاصد النحوية (ج657/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج91/1) واليوسي، زهر الأكم (ج275/1) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج568/8) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج236/6) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج208/9) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج94/16) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1623/4).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك قول العرب في جواز بناء (جُلس وقُعد) للمفعول.

واتبع المرادي[1] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وذهب خالد الأزهري[2] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

433- قيام المصدر مقام الفاعل إذا كان متصرفاً

قال ابن مالك[3] : "أو مصدر".

وقال أبو حيان[4] : "وقد نقص المصنف في إقامة المصدر شرطاً، وهو أن يكون المصدر متصرفاً، وكان ينبغي أن يذكره، ذكره في الظرف، فإنه إنْ كان المصدر غير متصرف لم يَجُزْ أن يقوم مقام الفاعل، نحو: مَعاذَ اللهِ ورَيْحانَه، وعَمْرَكَ الله، وأمثال ذلك؛ لأنَّ العرب التزمت فيها النصب على المصدر".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك قيام المصدر مقام الفاعل إذا كان متصرفاً.

واتبع كل من المرادي[5]، وناظر الجيش[6] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور[7] في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص412).

(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج1/426-427).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/124).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/238-239).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص412).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1618).

(7) ابن عصفور، شرح الجمل (ج1/563).

434–شرط جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به

قال ابن مالك[1] : "أو ظرف مختص متصرف".

وقال أبو حيان[2] : "ونقل بعض أصحابنا عن الأخفش شرطاً في جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهو أن يتقدما على المفعول به، فإنْ تأخرا لم يجز أنْ يُقام إلا المفعول به، فأجاز أنْ يُقال: ضُرِبَ الضَّربُ الشديدُ زيداً، وضُرِبَ يَوْمُ الجمعةِ زيداً.

وقد أهمل المصنف ذكر هذا الشرط، وعليه تمثيل الأخفش المُثُل المذكورة في المسائل، ونقل ذلك الشرط عن الأخفش ابن الدهان وقال: هذا طريف جداً من الأخفش".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك شرط جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به.

وأيد المرادي[3]، وابن عقيل[4]، والسلسيلي[5] شيخهم أبي حيان فيما ذكره.

وأيد الشاطبي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

435– (قال) وما في معناها ليس لها معمول في اللفظ إلا في الجملة

قال ابن مالك[7] : "ولا ينوب خبر كان المفرد خلافاً للفراء".

وقال أبو حيان[8] : "ولم يتعرض المصنف لغير كان من الأفعال. والفعل جامد، فلا يُبني للمفعول، ومتصرف لازم لم يعتدَّ إلى شيء البتة، فقد مرَّ الخلاف فيه، ومُتعدٍّ، وتقدم

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج124/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج245/6–246).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص412–413).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج398/1).

(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج418/1).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج42/3).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج129/2).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج259/6–260).

الكلام فيه، وبقى شيء منه يُتَكَلَّمُ عليه، وهو (قال) وما في معناها إذا لم يكن لها معمول في اللفظ إلا الجملة، و(ظَنَّ) وأخواتها إذا سَدَّتْ أنَّ ومعمولاها مسد مفعوليها، فتقول:

الجملة بعد (قال) إمَّا أنْ تكون اسمية أو فعلية:

فإنْ كانت اسمية فإمَّا أنْ يكون فيها ضمير يعود على فاعل قال، أو لا يكون فيها ضمير: إنْ كان فيها ضمير، نحو: قال زيدٌ أبوه مُنطلقٌ- لم يَجُز أنْ يُبنَي للمفعول. وإن لم يكن فيها ضمير، نحو: قالَ زيدٌ عمروٌ مُنطلقٌ- فيجوز أن يُبنَى للمفعول، فيقال: قِيلَ عمروٌ مُنطلقٌ، فذهب الكوفيون إلى أنَّ الجملة في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه. وذهب البصريون إلى أنه ضمير المصدر الدال عليه قال، والجملة بعده في موضع التفسير لذلك الضمير، فلا محلَّ لها من الإعراب.

وإنْ كانت فعلية فإمَّا يكون فيها ضمير يعود على فاعل قال أو لا: إنْ لم يكن فيها ضمير، نحو: قالَ زيدٌ قامَ عمروٌ- جاز أنْ يُبنَى، فتقول: قِيلَ قامَ عمروٌ والخلاف بين البصريين والكوفيين في الذي يُقام على ما تقدم. وإنْ كان فيها ضمير، وهو غير غائب، نحو: قالَ زيدٌ أقومُ- فيجوز أن يُبنَى قالَ للمفعول، وأنت مُخَيَّر في الثاني، فإنْ شئتَ أقررته على حاله، فقلت: قِيلَ يُقامُ، وإنْ كان ضمير غائب، نحو: قالَ زيدٌ يقومُ- بنيتهما معاً، فقلت: قِيلَ يُقامُ ، هذا مذهب الكوفيين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك فيما أدى إلى أنْ يُغَيَّر الثاني لأجل تغيير الأول، سواء أكان التغير واجباً أم جائزاً. وحيث غُيِّرَ بناء الثاني لبناء الأول اختُلِف فيه: فذهب الكسائي إلى أنَّ فيه ضمير مجهول. وذهب بعض البصريين إلى أنَّ فيه ضمير المصدر. وذهب الفراء إلى أنه فارغ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (قال) وما في معناها ليس لها معمول في اللفظ إلا في الجملة.

436-تسد (أن) ومعمولاها مسد مفعولي (ظن)

قال أبو حيان(1) : "وإذا سدت (أنَّ) ومعمولاها مسد مفعولي ظنَّ فإن اشتملت الصلة على ضمير غيبة يعود على فاعل ظَنَّ، نحو: ظَنَّ زيدٌ أنَّه قائمٌ، أو ظَنَّ زيدٌ أنَّ القائمَ هو، أو أنَّ

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج260/6).

القائم أخوه- لم يَجُزْ بناء هذا للمفعول. وإنْ لم تشتمل جاز، نحو: ظَنَّ أَنِّي عالمٌ، أو أَنَّك عالمٌ، أو ظُنَّ أنَّ زيداً عالمٌ، و(أَنَّ): وما بعدها تتقدر بمصدر، فهو القائمُ مقام الفاعل. فلو سدت (أن) الخفيفة مسد المفعولين، نحو: ظَنَّ زيدٌ أنْ يَخرجَ عمروٌ- فيجوز أن يُبني، فتقول: ظُنَّ أنْ يَخرجَ عمروٌ. وإنْ كان في الصلة ضميرُ غيبة يعودُ على فاعل ظَنَّ، نحو: ظَنَّ زيدٌ أنْ يقومَ- فلا يجوز إلا بناؤهما معاً، فتقول: ظُنَّ أنْ يُقامَ. أو ضمير متكلم أو مخاطب، نحو: ظَنَنْتُ أنْ أقومَ، وظَنَنْتَ أنْ تَقومَ- فتقول: ظُنَّ أنْ أقومَ، وظُنَّ أنْ تَقومَ، ويجوز فيهما: ظُنَّ أنْ يُقامَ، هذا مذهب الكوفيين. وخلاف الكسائي والفراء وبعض البصريين في يُقام كهو في باب قال. والبصريون على مذهبهم في أنه لا يجوز تغيير بناء الثاني لتغيير بناء الأول، لا جوازاً ولا وجوباً، و(أنْ) وصلتها تتقدر بالمصدر، وهو القائم مقام الفاعل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك فيما جيء في سد (أنَّ) ومعمولاها مسد مفعولي (ظن).

437-الخلاف في جواز بناء الفعل (اشْتَكَى) للمفعول نحو قولهم (اشْتَكَى زيدٌ عينَه)

قال ابن مالك[1] : "ولا يجوز كين يقام ولا جعل يفعل، خلافاً له وللفراء".

وقال أبو حيان[2] : "ومما يلحق بهذا الباب من الأفعال مما في جواز بنائه للمفعول خلاف ما ذكره بعض أصحابنا، وهي مسألة: اشْتَكَى زيدٌ عينَه، ونحوه، قال: لا يجوز بناؤه للمفعول عند البصريين ولا الفراء، وأجازه الكسائي وهشام".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز بناء الفعل (اشْتَكَى) للمفعول نحو قولهم (اشْتَكَى زيدٌ عينَه).

واتبع ناظر الجيش[3] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج129/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج263/6).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1641/4).

438- الخلاف في تقديم وتأخير ما لم يُسَمَّ فاعله نحو قولهم (ضُرِبَ زيدٌ قياماً وقُعوداً)

قال أبو حيان[1] : "مسائل في هذا الباب: الأولى: يجوز في قولك (ضُرِبَ زيدٌ قياماً وقُعوداً) أن يتقدم قياماً وقعوداً - وانتصابهما على الحال- فتقول: قِياماً وقُعوداً ضُرِبَ زيدٌ؛ لأنَّ العامل فعل متصرف، وفعل ما لم يُسَمَّ فاعله يجوز أن يتعدى إلى الحال والظرف كفعل ما سُمِّيَ فاعله، والتقدم والتأخير في مثل هذا سواء، هذا مذهب البصريين، وسواء عندهم أكان ذو الحال مضمراً أم ظاهراً. ومنع التقديم هشام. وأجازه الكسائي إنْ كانت الحال من مُضمر، فإنْ كانت من مُظهر منع".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم وتأخير ما لم يُسَمَّ فاعله نحو قولهم (ضُرِبَ زيدٌ قياماً وقُعوداً).

439- الخلاف في تقديم وتأخير قولهم (يُضْرَبُ أيَّ رجل)

قال أبو حيان[2] : "المسألة الثانية: يُضْرَبُ أيَّ رجل- بالنصب في أي- يجوز فيه التقديم والتأخير لأنَّها حال عندهم. ومنع هشام التقديم، وقال: القطع لا يتقدم الاسم وفعله، ويجوز تأخيره. قال: تقطعه من المضمر. وأجاز التقديم الكسائي لأنه يُقدِّم حال المضمر خاصة. وفَصَّلَ الفراء، فقال: إنْ قَدَّرت الكلام لا يَتِمُّ إلا بالحال جاز التقديم، ومُنع إنْ قَدَّرتَه يَتِمُّ دونها؛ لأنَّ الحال عنده على ضربين، يُقدمها في الناقص، ولا يُقدمها في التام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم وتأخير قولهم (يُضْرَبُ أيَّ رجل).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج276/6).

(2) المرجع السابق، ص276.

440- الخلاف في صيغة الفعل المبني للمفعول أهو أصل مغير من صيغة الفاعل أم لا؟

قال أبو حيان[1] : "المسألة الثالثة: ذهب الكوفيون، والمبرد، وابن الطراوة إلى أنَّ صيغة الفعل المبني للمفعول أصل غير مغيَّر من صيغة الفاعل. ونسب هذا المذهب ابن الطراوة إلى س. وذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس بأصل، وأنه مغيَّر من فعل الفاعل. وهذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدة.

استدل للمذهب الأول بأنه قد جاءت أفعال مبنية للمفعول، ولم تُبْنَ قَط للفاعل، نحو جُنَّ زيدٌ، وزُكِمَ، ووُرِدَ، من ورد الحُمَّى، ولُقِيَ، من اللَّقْوة، وفُلِجَ، ورُهِصَتِ الدابَّةُ، ونحو ذلك، ولو كان فرعاً للزم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل. وبأنهم همزوا الواو المضمومة في أوله، فقالوا في وُعِدَ: أُعِدَ، في وُقِّتَت، أُقتَتْ، ولو كان مغيَّراً من باب الفاعل لكانت الضمة عارضة، فلم تُهمز؛ إذ كان يُحكم لها بحكم الأصل، وهو وَعَدَ ووَقتَتْ، وليس يهمزه أحد لخفة الفتحة؛ ألا ترى أنَّهم لم يهمزوا واو ﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾[2]، ولا ﴿ اشْتَرَوُا الضَّـلَالَةَ ﴾ لعروض الضمة فيها، فدل على أنَّ الضم أول الفعل أصل.

ورُدَّ الأول بأنَّ العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، الدليل على ذلك الجموع التي وردت ولا مفرد لها، كعَباديد وشَماطيط.

وأُجيب عن الثاني بأنه- وإنْ كان فرعاً- فقد صار بإزاء معنى، إذا استعمل ذلك المعنى كان هذا التغيير مُطَّرِداً لا بُدَّ منه، فصار كالأصل. وأيضاً فإنه كثيراً ما يُعتَدُّ بالعارض في لسان العرب، فهذا منه.

واستدل للمذهب الثاني بقول العرب بُويِعَ وسُويِرَ، فلم يدغموا ذلك، والقاعدة أنه متى اجتمع ياء وواو وسبقت أحدهما بالسكون أُدغم في الآخر، فلمَّا كان مغيَّراً من سايَرَ وبَايَعَ حُمل على أصله، فلم يدغم لعروض هذا الاجتماع.

وأجيب عن كونه لم يدغم- وإنْ كان أصلاً- بأنه كان لو أُدغم يلتبس فُوعِلَ بِفُعِّلَ، ولأنه يمكن أنْ يُحمَل سُويِرَ على سايَرَ وإنْ لم يكن أصلاً، كما حملوا عَوِرَ وصَيِدَ على اعْوَرَّ واصْيَدَّ، وليس ذلك أصلاً لهما، وسُويِرَ في معنى سايَرَ، بمعنى أنه إذا سَوِيرَ فقد سايَرَه مُسايِر.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/276-278).

(2) [التكاثر: 6].

واستدل أيضاً لهذا المذهب الثاني بقولهم مَدْعُوٌّ مراعاة للأصل الذي هو دعوت إذ زالت الكسرة، كما قالوا مَوازين جمع مِيزان حيث زالت الكسرة، وكما قالت مَياسير جمع مُوسر حيث زالت الضمة، وبأنَّ طلب الفعل للفاعل من جهة المعنى أولاً وللمفعول ثانياً، فينبغي أن تكون بِنْيَتُه له أولاً، وللمفعول ثانيةً عن بِنْيَتِه للفاعل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في صيغة الفعل المبني للمفعول أهو أصل مغير من صيغة الفاعل أم لا؟.

441- الخلاف في رد الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله إلى أصله

قال أبو حيان[1] : "المسألة الرابعة: تقول العرب: مررتُ برجلٍ كَفاكَ به رجلاً، فـ(به) في موضع رفع على الفاعلية، ولو سقطت الباء لاستكنَّ الضمير في كَفاك إذْ تقدم عليه مفسره، ولا يجوز رد هذا الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله في هذا الترتيب مع وجود (به). وأجاز ذلك الكسائي، فتقول: مررتُ برجلٍ كُفِيتَ به رجلاً. وغَلَّطه الفراء، وقال: الثاني في رفع، فكان ينبغي أنْ يسقط، وإنْ سقط ذهب المدح".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رد الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله إلى أصله.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن السراج[2] في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج278/6).

(2) ابن السراج، الأصول (ج35/2).

المبحث الثالث
مسائل في المنصوبات

الباب العشرون : اشتغال العامل

442–ما لا يدخل في اشتغال العامل

قال ابن مالك[1] : "إذا انتصب لفظاً أو تقديراً ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده".

ويقول أبو حيان[2] : "قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "لا يدخل هنا مما يعمل عمل الفعل ما عدا أسماء الفاعلين والمفعولين لامتناع تقدم معموله، فالصحيح ألا يفسر في هذا الباب إلا ما يجوز أن يعمل فيما قبله، فلا اشتغال في الصفات المشبهة، ولا في المصادر، ولا في أسماء الأفعال" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما لا يدخل في اشتغال العامل.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة تماماً.

443–الخلاف في دخول جمع أسماء الفاعلين والمفعولين في الاشتغال

قال ابن مالك[4] : "واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل نحو أزيداً ضربته، واشتغال غير الفعل نحو أزيداً أنت ضاربه".

ويقول أبو حيان[5] : "فأما جمع أسماء الفاعلين والمفعولين فإن كان مسلماً فالقياس يقتضي أن يدخل في أبواب الاشتغال، فنقول: زيداً أنتم ضاربوه، وزيداً أنتن ضارباته. وإن كان مُكسراً فتكسيره يبعده عن شبه الفعل، ويلحقه بالأسماء المحضة، فلذلك أحتاج س إلى شواهد لإعماله من الكلام ومن الشعر، فقال بعض أصحابنا: ينبغي ألا يدخل في الاشتغال لأن عمله ملفق ضعيف، والاشتغال كذلك باب ملفق، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يقوى على أن يفسر، ولذلك لم يمثل عليه س، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال، وإنما ذكره بحكم

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج136/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج292/6).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج130/3).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج136/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج292/6–293).

الانجرار؛ لأنه لما ذكر اسم الفاعل واسم المفعول، ومنه جارٍ وغير جارٍ- ذكر أيضاً جمعهما المكسر من حيث إنه غير جارٍ، وهو قد يعمل.

ومن الناس من جوز أن يدخل في الاشتغال، قال: لأنه قد ثبت أنه يعمل، وقد ذكرها س في أبواب الاشتغال، فينبغي أن يدخل فيه. والذي يقتضيه التحرز أنه لا يكون في الاشتغال إلا بسماع من العرب".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول جمع أسماء الفاعلين والمفعولين في الاشتغال.

وأيد السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

444-أنواع مُلابسة الضمير للفعل الشاغل

قال ابن مالك[2] : "أو مُلابِس ضميره".

ويقول أبو حيان[3] : "هو أن يكون مضافاً إلى الضمير، نحو: زيد ضربت أخاه، أو مشتملاً صفته عليه، نحو: هند ضربت رجلاً يُبغضها، أو الصلة عليه، نحو: هند أكرمت الذي يحبها، أو عطف عليه عطف بيان، نحو: زيد ضربت عمراً أخاه، أو عطف عليه عطف نسق بالواو خاصة، نحو: زيد ضربت عمراً وأخاه، أو مضاف إلى واحد من هذه الخمسة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنواع مُلابسة الضمير للفعل الشاغل.

وقد اتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، ووافقهما السيوطي[5] أيضاً.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج132/3).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج136/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج293/6-294).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1699/4-1700).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج135/3).

445-ما لا يُلابسه الضمير في الفعل الشاغل

قال أبو حيان[1] : "فلو أبدل منه لم يكن ملابساً، أو عطف عليه بغير الواو لم يكن مُلابساً، أما البدل فلأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الرابط، وأما العطف بـ(ثم) فلكون الفعل يستحيل أن يكون مُتحداً في المعطوف والمعطوف عليه، بخلاف الواو؛ لأنها إذ ذاك تكون جامعة بمعنى (مع)، فكأنك قلت: ضربت رجلاً مع أخيه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما لا يُلابسه الضمير في الفعل الشاغل.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

446-ما يجوز فيه العامل أن يعمل في الاسم الذي قبله في الاشتغال

قال ابن مالك[3] : "بجائز العمل فيما قبله".

ويقول أبو حيان[4] : "ولهذا يقول أصحابنا: ولولا ذلك - أي: عمله في الضمير أو السببي- لعمل في الاسم السابق أو في موضعه، وذلك نحو: إن زيد قام أكرمته، وأزيد قام؟ فيجيزون هنا الاشتغال وارتفاع زيد بفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وإن كان لا يجوز أن يعمل قام في زيد لو فرضناه فارغاً من الضمير. ويشترطون في هذا الضرب أن يتقدم الاسم ما يطلب الفعل إما على اللزوم وإما على الاختيار.

وذهب أبو القاسم حسين بن الوليد المعروف بابن العريف إلى أنه لا يشترط ما يطلب الفعل، فيجيز في نحو (زيدٌ قام) أن يرتفع زيد بإضمار فعل يفسره ما بعده، التقدير: قام زيدٌ قام، وهذه نزعة كوفية.

فإن قلت: كيف جاز أن يفسر ما لا يعمل؟

فالجواب: أنه لما قويت الدلالة هنا على الفعل بالحرف الطالب له جاز أن يفسر ما لا يعمل؛ إذ قد يعمل في اسم آخر في موضع ذلك الاسم، كالظرف مثلاً، فتقول: أخلفك زيد قام؟

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج294/6).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج135/3).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج136/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج295/6-296).

وقال الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدباج: "لا يبعد أن يقال إن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدماً عليه، وذلك مع أداة تطلب الفعل، وذلك أن العامل متصرف في نفسه، فكذلك يتصرف في معموله إلا أن يمنع من ذلك مانع، وذلك المانع في الفاعل هو أنه يلتبس بالمبتدأ في قولك قام زيد، وزيد قام، فإذا جاء حرف لا يليه إلا الفعل لفظاً أو تقديراً زال ذلك اللبس، فيصح أن يكون فاعلاً مقدماً إن قدرت الفعل فارغاً من الضمير، وفاعلاً بإضمار فعل إن قدرت الفعل مشغولاً بضمير".

وهذا الذي قاله هذا الأستاذ إنما هو بناء منه على أنَّ الفاعل لا يتقدم لأجل اللبس بالمبتدأ، فعلى هذا متى زال اللبس فينبغي أن يجوز تقديمه، ونحن نجد اللبس يزول، والفاعل مع ذلك لا يتقدم، وما سبب ذلك إلا أنه ينزل من الفعل كجزءٍ منه مع اللبس المذكور في بعض المسائل، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس، لكنه يسوغ أن يفسر وإن لم يعمل لقوة طلب الفعل".

ويقول أبو حيان(1) في مقام آخر : "ولو قال (بجائز العمل في ذلك الاسم) لكان أوضح، ولولا أنه فسر قوله "فيما قبله" بالاسم السابق لكنا نستنتج منه أن يدخل فيما قبله الاسم السابق، ومسألة: أزيد قام؟ فإن (قام) وإن لم يعمل في (زيد) الرفع فإنه يجوز أن يعمل في اسم آخر في موضعه، وقد بينا ذلك.

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجوز فيه العامل أن يعمل في الاسم الذي قبله في الاشتغال.

ووافق السيوطي(2) ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

447-من شروط العامل أن يكون متصرفاً

قال ابن مالك(3) : "بجائز العمل هذا متعلق".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج298/6).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج137/3-138).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج136/2).

ويقول أبو حيان[1] : "وشرط أصحابنا في العامل أن يكون متصرفاً، فإن كان غير متصرف لم يجز أن يفسر، وذكروا أنَّ (ليس) يجيء فيها الاشتغال، ففي كتاب س: (أزيداً لست مثله)، وقدروه: أباينت زيداً لست مثله. وهذا لا يتخرج إلا على مذهب من يجيز تقديم خبر ليس، وقد نسب ذلك إلى س، وسبق ذكر الخلاف فيها في باب كان وأخواتها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط العامل وهو أن يكون متصرفاً.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

448-من شروط الاشتغال تقدم الاسم وتأخر العامل

قال ابن مالك[3] : "فيما قبله".

ويقول أبو حيان[4] : "وظاهر كلام النحويين أنه يشترط في باب الاشتغال تقدم الاسم وتأخر العامل، فعلى ظاهر ما ذكروه لا يجوز (ضربته زيداً) على أن يكون انتصاب (زيد) على إضمار فعل يفسره ضربته، ويكون منوياً به التقديم، ومنوياً بـ(ضربته) التأخير؛ لأنه يلزم تقديم الضمير على ما يعود عليه، ولا مقتضي لتأخره عنه، وليس التفسير كالخبر؛ لأن الأصل في التفسير أن يتقدم على المفسر، ورتبة الخبر التأخير، وإن لم يكن ذلك شرطاً فينبغي أن يجوز، ووجهه أن المفسر هو في المعنى خبر. ويجوز رفع الاسم على الابتداء، وجعل هذه الجملة خبراً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط من شروط الاشتغال ألا وهو تقدم الاسم وتأخر العامل.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج297/6).
(2) السيوطي، همع الهوامع (ج132/3).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج136/2).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج298/6).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج130/3).

449- المواضع التي يرتفع فيها الاسم المشغول عنه الفعل

قال ابن مالك[1] : "ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل ولا تالي استثناء أو معلق أو حرف ناسخ أو كم الخبرية أو حرف تحضيض أو عَرْض أو تمنّ بألَا".

ويقول أبو حيان[2] : "ونقص المصنف من الأشياء التي يرتفع الاسم المشغول عنه الفعل ولا يجوز أنْ ينتصب مجيء الفعل المشغول غير مصحوب بقَدْ لا لفظاً ولا تقديراً والاسم يلي واو الحال؛ نحو: جاء زيدٌ وعمرٌو يَضربُه بِشرٌ، فلا يجوز أنْ تقول: وعمراً يَضْربُه بِشرٌ؛ لأنه يكون التقدير: ويَضربُ عَمراً يَضربُه بِشرٌ، وواو الحال لا تُباشِرُ المضارع. أو مجيئه خبراً لذي لام ابتداء، نحو: لَزيدٌ يَضربُه عمرٌو، فلا يجوز فيها النصب لأنَّ لام الابتداء لا تلي الفعل إلا في خبر إنَّ، نحو: إنَّ زيداً لَيَقومُ.

وذكر المصنف مما يجب فيه الرفع بالابتداء مجيء الاسم بعد ليتما، نحو: ليتما زيدٌ أضربُه، بناء على أنه لا يليها الفعل، وتقدم ذلك في باب إنَّ، فيُنظَر هناك.

ونقص المصنف أيضاً من المواضع التي يجب فيها رفع الاسم ما إذا فُصل بين الاسم والفعل المشتغِل بالضمير أو السببي بأجنبي، نحو: زيدٌ أنتَ تَضْربُه، وهندٌ عمرٌو يَضربُها، فـ(س) وهشام لا يجيزان النصب بحال للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو لا يعمل فيه، فلا يفسّر، فوجب رفع الاسم.

وذهب الكسائي إلى أنه يجوز النصب قياساً على اسم الفاعل؛ لأنَّهم أجازوا: زيداً أنتَ ضارِبٌ.

فيقال للكسائي: بينهما فرق، وذلك أنَّ اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد، فصار أنتَ ضارِب بمنزلة أنت ضربت، فكأنك لم تفصل بين العامل والمعمول بشيء، بخلاف الفعل، فإنه يعمل غير مُعتمِد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بعض المواضع التي يرتفع فيها الاسم المشغول عنه الفعل.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج136/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج306/6-307).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

450-ما يشبه حرف العطف في موضع النصب

قال ابن مالك[2] : "وليس الغرض في ترجيح نصب ما بعد العطف إلَّا تعادُل اللفظ ظاهراً. ولولا ذلك لم يرجح بعد حتى لأنها لا تعطف بها جملة بل مفرد على كل".

ويقول أبو حيان[3] : "ولم يذكر المصنف مما يشبه حرف العطف غير (حتى)، وكأنه قصد التمثيل لا الحصر في شبيه العطف.

وذكر س حتَّى، ولكنْ، وبَلْ، قال س : "ومِمَّا يُختار فيه النصب قوله: ما لَقِيْتُ زيداً ولكنْ عمراً مررتُ به، وما رأيتُ زيداً بلْ خالداً لَقِيْتُ أباه، تُجريه على قولك: لَقِيْتُ زيداً وعَمراً لم أَلْقَه".

وقال س أيضاً : "ومِمَّا يُختار فيه النصبُ لِنَصبِ الأول، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثُمَّ، قولُك: قد لَقِيْتُ القومَ كُلَّهم حتى عبدَ اللهِ لَقِيْتُه، وضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُ أباه، وأتيتُ القومَ أجمعينَ حتى زيداً مررتُ به، ومررتُ بالقومِ حتى زيداً مررتُ به". وإنما اختير النصب لأنَّها حروف تشبه العاطفة من حيث إنَّها لا تكون إلا بعد كلام، ولا تبتدأ أصلاً، ولأنَّها أيضاً يُعطف بِها في المفردات، فاختيرت المشاكلة لذلك، كما اختير في حروف العطف".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ما يشبه حرف العطف في موضع النصب.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج130/3-131).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج142/2).
(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج325/6).

451-مجيء الوصف المخبر به عن المبتدأ منزلة الجملة الفعلية

قال ابن مالك[1] : "وإنْ ولى العاطف جملة ذات وجهين، أي اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقاً".

ويقول أبو حيان[2] : "وأهمل المصنف أنَّ الوصف المخبَر به عن المبتدأ يتنَزَّل منزلة الجملة الفعلية في ذلك، مثاله: هذا ضاربٌ عبدَ الله وزيدٌ يَمُرُّ به، وزيدٌ ضاربُ عمرٍو غداً وبِشرٌ سَيَضربُه، وهذا ضاربُ القوم حتى زيدٌ يضربُه، إذا أردت معنى التنوين فجميع هذه المُثُل التي سردناها يجوز فيها الرفع والنصب".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك موضع مجيء الوصف المخبر به عن المبتدأ منزلة الجملة الفعلية.

452-تفاوت النصب في قولهم (زيداً ضربتُه) وأمثاله

قال أبو حيان[3] : "مسائل من هذا الباب:

الأولى: النصب يتفاوت في هذا الباب، فـ(زيداً ضربتُه) أقوى من (زيدًا ضربتُ أخاه). و(زيداً ضربتُ أخاه) أحسن من (زيداً مررتُ به). و(زيداً مررتُ به) أحسن من (زيداً مررتُ بأخيه). وسبب هذا التفاوت أنَّ التفسير فيما عمل العامل في ضميره بنفسه يكون باللفظ والمعنى من غير أنْ يدخل الكلام مجاز، وفيما عمل في سببه بنفسه يكون باللفظ على المجاز، فتقدر: ضربتُ زيداً ضربتُ أخاه، فتجعل ضربَك أخا زيدٍ ضرباً له مجازاً، وإنْ شئت قدَّرت: أهَنتُ زيداً ضربتُ أخاه. وفي (زيداً مررتُ به) يكون التفسير من المعنى، إلا أنَّ الفرق بينه وبين (زيداً ضربتُ أخاه) أنَّ هذا فسَّر ناصب ناصباً، وهناك فسَّر متعدٍّ بحرف جر ناصباً، والتقدير: لقيتُ زيدًا مررتُ به. وتُقدِّر في (زيداً مررتُ بأخيه): لابستُ زيداً مررتُ بأخيه، إلا أنَّ دلالة (مررتُ) على (لقيتُ) أقوى من دلالتها على الملابسة؛ لأنَّ اللقاء هو المرور، وليس بالملابسة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج143/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج330/6).

(3) المرجع السابق، ص356.

وزعم ابن كيسان أنَّ النصب في (زيداً مررتُ به) أحسن منه في (زيداً ضربتُ أخاه). قالوا: ولم يحتجَّ بشيء. ويمكن أنْ يُحتجَّ لابن كيسان بأنه في مسألة (زيداً مررتُ به) اتحد متعلق الفعلين اللذين هما (مررتُ) و(لقيتُ)؛ لأنَّ الضمير هو الظاهر، غاية ما في هذا أنه فسر من المعنى، وكلاهما لمتعلق واحد في المعنى، وفي مسألة (زيداً ضربتُ أخاه) صار فيه تجوُّز في اللفظ وفي المعنى؛ لأنَّ الضرب حقيقة لم يحل إلا بأخي زيد، وفسَّر (ضربتُ) فعلًا ينصب زيداً، وسواء أكان (ضربتُ) أم (أهنتُ) فهو تجوَّز في الفعل المفسَّر وفي متعلقه، وأمَّا في المسألة الأولى فليس فيه تجوَّز إلا في الفعل فقط لا في متعلقه، فلهذا كان أحسن".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تفاوت النصب في قولهم (زيداً ضربتُه) وأمثاله.

453- ما يجوز وما لا يجوز من مسائل هذا الباب نحو(أزيداً ظَنَّ قائماً) و(أزيداً ظننتَه قائماً) وأمثالها

قال أبو حيان[1] : "المسألة الثانية: كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدَّي فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل، أو فعل الظاهر إلى مضمره المتصل- لا تجوز إلا في باب الظن والفقد والعدم. وكل مسألة تؤدي إلى تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب، نحو: أَزيداً ضربَه، وأزيداً ظَنَّ قائماً.

فعلى هذا الذي تقرر نقول: الفعل الذي اشتغل عن الاسم إمَّا أنْ يكون من الأبواب المستثناة أو غيرها. إنْ كان من الأبواب المستثناة فإمَّا أنْ يكون للاسم ضمير، أو سببي، أو ضميران، أو سببيَّان، أو ضمير وسببي:

فإنْ كان له ضمير أو سببي حَملتَ عليه، فقلت: أزيداً ظننتَه قائماً، وأزيداً ظننتَ أخاه قائماً.

وإن كان له ضميران فإمَّا أنْ يكونا متصلين، أو منفصلين، أو أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً: فإنْ كانا متصلين حَملتَ على المرفوع لا على المنصوب، فتقول: أزيدٌ ظَنَّه قائماً. وإنْ كانا منفصلين حَملتَ على أيِّهما شئت، فتقول: أزيداً إيَّاه لم يَظُنَّ إلا هو قائماً. وإنْ كان أحدهما

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/356-359).

متصلاً والآخر منفصلاً فإنْ كان المتصل مرفوعاً حَملتَ عليه لا على غيره، فتقول: أزيداً لم يَظُنَّ إلا إيَّاه قائماً. وإنْ كان منصوباً حَملتَ على أيهما شئت، فتقول: أزيداً ظَنَّ أخاه أبوه قائماً.

وإنْ كان له ضمير وسببي، والضمير متصل مرفوع، حَملتَ عليه لا على السببي، فتقول: أزيدٌ ظنَّ أخاه قائماً، أو منصوب حملت على أيِّهما شئت، فتقول: أزيدٌ لم يَظُنَّ أخاه إلا هو قائماً.

وإنْ كان من غير الأبواب المستثناة فذلك التقسيم:

فإنْ كان له ضمير أو سببي حملتَ عليه، نحو: زيداً ضربتُه، وزيداً ضربتُ أخاه.

أو ضميران متصلان فلا تجوز المسألة. أو منفصلان حملت على أيهما شئت، نحو: أزيدٌ إياه لم يضرب إلا هو. أو أحدهما متصل والآخر منفصل حملت على المنفصل، نحو: أزيدٌ لم يضربه إلا هو، وأزيداً لم يضرب إلا إياه.

أو سببيَّان حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً ضرب أخوه أباه، وأزيدٌ ضرب أخوه أباه.

أو ضمير وسببي، والضمير منفصل، حملت على أيهما شئت، فتقول: أزيداً إياه ضرب أخوه، وأزيدٌ إياه ضرب أخوه. أو متصل حملته عليه، ولا يجوز حمله على السببي، فتقول والضمير منصوب: أزيداً ضربه أخوه، وتقول والضمير مرفوع: أزيدٌ ضرب أخاه.

وخالف ابن الطراوة إذا كان الضمير منصوباً والسببي مرفوعاً، فزعم أنه جائز، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فَـإنْ أَنْـتَ لَـمْ يَنْفَعْـكَ عِلْمُـكَ فانتَسِـبْ ... ...

قال: ألا ترى أنه لا يجوز أنْ يكون الاسم المضمر بعد (إنْ) محمولاً على غير الفعل؛ لأنَّ الشرط لا يليه إلا الفعل، فهو محمول على فعل، وله سببي، فهو محمول عليه، فكأنه قال: فإنْ لم تَنفعك، فقد تعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل.

ولا يجوز ما ذكره عندنا، لا يجوز: أزيدٌ ضربه أخوه؛ لأنه يكون في تقدير: أضربَه زيدٌ؟ وذلك لا يجوز. وما ذهب إليه أبو الحسين بن الطراوة وهم منه، فإنه إذا تعذر فيه الابتداء لم يلزم أنْ يكون من باب الاشتغال أصلاً؛ ألا ترى قوله:

لَا تَجزَعِـــي إنْ مُـــنْفِسٌ أَهْلَكْتُــــهُ[1] ... ...

فرفع مُنْفِساً، وليس له ضمير مرفوع ولا سببي فيحمل عليه، فعلى الوجه الذي يتخرج هذا يتخرج ذلك، وهو إضمار الفعل في غير الاشتغال، كأنه قال: فإنْ ضَلَلتَ أو جَهِلتَ لم يَنْفَعَك عِلْمُك، فتكون هذه الجملة تفسيراً لهذا الفعل المضمر. وكذلك: إنْ مُنْفِسٌ أهلكتُه، أي: إنْ أُهلك مُنْفِسٌ، وقد تقدم تأويل هذا البيت على غير هذا الوجه.

واعتبار هذه المسائل بأنْ تضع الاسم السابق موضع ما حملتَه عليه إنْ أمكن، وإنْ لم يمكن حذفت ما حملته عليه، وتركته موضعه ناوياً به التأخير، فإنْ جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله، وإلا فهي ممتنعة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجوز وما لا يجوز من مسائل هذا الباب نحو(أزيداً ظَنَّ قائماً) و(أزيداً ظننتَه قائماً) وأمثالها.

وقد اتبع ناظر الجيش[2] ما ذهب إليه أبو حيان، ووافقهما الشاطبي[3] أيضاً في هذه المسألة.

454-تعدي الفعل إلى مفعوله بحرف جر

قال أبو حيان[4] : "المسألة الثالثة: إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، فقلت: زيداً مررتُ به، نصبت في الاشتغال زيداً، ولا يجوز أنْ تقول: زيدٍ مررتُ به، بالخفض؛ لأنه يؤدي إلى إضمار الخافض وإبقاء عمله، وهو أضعف العوامل، لا يجوز: بزيدٍ مررتُ به، فتأتي بحرف الجر؛ لأنَّ الخافض يُنَزَّل من الفعل منزلة الجزء منه؛ لأنه به يصل إلى معموله كما

(1) هذا صدر بيت للنمر بن تولب في ديوانه (ق28/4 ص84) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص111) والبكري، سمط اللآلي (ج468/1) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج71/3) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج321/1)، وعجزه:

... ... وَإِذَا هَلَكْـــتُ فَعِنْـــدَ ذَلِـــكَ فَـــاجْزَعِي

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1710/4-1717).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج72/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج359/6-360).

يصل بهمزة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها، فكذلك لا يجوز هذا، ولمَّا تعذر الخفض رجعوا إلى النصب بإضمار فعل لقرب النصب من الخفض؛ ألا ترى أنهما قد اشتركا في الضمير في نحو ضربتك، ومررت بك، وفي أنَّ كل واحد منهما فضلة، والمجرور منصوب من حيث المعنى؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولك: مررتُ بزيدٍ، ولقيتُ زيداً.

ومِن النحويين مِن لم يُراعِ هذا الشَّبَه، فأجاز: بزيدٍ مررتُ به، وعلى هذا حمل قراءة مَن قرأ ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[1]. ولا حجة في ذلك لاحتمال أنْ يكون ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ متعلقاً بـ ﴿ أَعَدَّ ﴾ هذه الملفوظ بها، و ﴿ لَهُمْ ﴾ بدل منها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعدي الفعل إلى مفعوله بحرف جر.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

455- الخلاف في دخول المصادر التي تعمل عمل الفعل في باب الاشتغال

قال أبو حيان[3] : "المسألة الرابعة: المصادر التي تعمل عمل الفعل اختلفوا في دخولها في باب الاشتغال على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يجوز دخولها فيه، وتفسِّر، سواء أكانت مما تنحلُّ بحرف مصدري والفعل أم كانت في باب الأمر والاستفهام، فتقول: زيداً ضَرْبَه قائماً، فتنصب زيداً على إضمار فعل يفسره المصدر، وتقول: أمَّا زيداً فضرباً أباه، وأزيداً ضرباً أخاه.

والثاني: أنه لا يجوز أنْ يُفسِّر مطلقاً، سواء أكان ينحلُّ أو يكون بدلاً من اللفظ بالفعل، ولا يتقدم عليه معموله، ولا يُفسِّر عاملاً فيه، وإنما يكون الاسم المشتغل عنه المصدر مبتدأ لا غير، ويصير من باب ما يتقدم كالاستفهام والصلة والشرط.

والمذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون منحلاً أو بدلاً، فإنْ كان منحلاً فلا يجوز أنْ يتقدم معموله، ولا يفسِّر، فلا ينصب الاسم، وإنْ كان بدلاً جاز أنْ يُفسِّر.

والمبرد أجاز أنْ يعمل فيما قبله إذا كان نكرة غير موصوف.

---

(1) [الإنسان: 31].

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج136/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج360/6-361).

قال ابن خروف: إذا كان بدلاً من فعله فسَّر، ولا يعمل فيما تقدم عليه لأنه اسم، فلم يَقْوَ قوة الفعل في ذلك، ولم يمتنع أنْ يُفسِّر لأنه معاقب للفعل وفي معناه، وليس في تأويل أنْ، وقد تُفسِّر أشياء، ولا تعمل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في دخول المصادر التي تعمل عمل الفعل في باب الاشتغال.

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

456- عدم جواز الشغل عما لا يقبل أنْ يضمر ويتقدم

قال أبو حيان[2] : "المسألة الخامسة: مِن شرط المشغول عنه أنْ يكون مما يقبل أنْ يُضمَر ويتقدم، فلا يصح الشغل عن الحال، والتمييز، والمصدر المؤكِّد، ومجرور كاف التشبيه وحتى، وغير ذلك مما امتنع إضماره، فالظرف إنْ كان على التوسع في الفعل جرى مجرى المفعول به، واتصل بالفعل، نحو: يوم الجمعة صُمتُه، رفعاً ونصباً، فينصب إمَّا على السعة، وإمَّا على الظرف، فإنْ كان على الظرف قلت: يومَ الجمعة ألقاك فيه، فرقاً بينه وبين المُتَّسَع فيه.

والمصدر إنْ كان مُتَّسَعاً فيه جاز الشغل عنه، نحو: ضربتُ زيداً الضَّرْبَ الشديدَ، فتقول: الضرب الشديد ضربته زيداً، رفعاً ونصباً. والمطلق بمنزلته لأنه مفعول. والمفعول معه بمنزلة المجرور، تقول: الخشبة استوى الماء وإياها، فيصير بمنزلة: زيداً ضربتُ عمراً وأخاه، أي: لابسَ الماءُ الخشبةَ. وأمَّا المفعول من أجله فإنْ كان اسماً فكالمجرور، نحو: الله أطعمتُ كذا، وإنْ كان مصدراً فإنْ جوَّزنا إضماره جاز، وإلا فلا، كمسألته في الإخبار. وتجري هذه المشغول عنها في الفصل والأدوات والأحكام على ما تقدم. ملخص من البسيط".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز الشغل عما لا يقبل أنْ يضمر ويتقدم.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج132/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج361/6).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

457-ينبغي عدم دخول جمع التكسير في الاشتغال

قال أبو حيان[2] : "المسألة السادسة: جمع التكسير من خواص الأسماء، فعمله ضعيف لأنه يُبعده عن الشبه بالفعل، ويُلحقه بالأسماء المحضة، ولذلك ساق له س شواهد من الكلام والشعر. وينبغي لهذا المكسَّر ألَّا يدخل في الاشتغال لأنَّ عمله ملفَّق ضعيف، والاشتغال كذلك باب ملفَّق، فيضعف عن الدخول فيه لأنه لا يَقوَى على أنْ يُفَسِّر، ولذلك لم يُمَثِّل عليه س، ولا عرض له في مسألة من الاشتغال، وإنما ذكره بحكم الانجرار؛ لأنه لَمَّا ذكر اسم الفاعل واسم المفعول، ومنه جارٍ وغير جارٍ، لكنه يعمل_ ذكر أيضاً جمعهما المكسَّر من حيث إنه جارٍ وغير جارٍ، وهو قد يعمل كما يعمل المسلَّم.

ومِن الناس مَن جوَّز أنْ يدخل في الاشتغال، قال: لأنه قد ثبَت له العمل، وقد ذكره س في باب من أبواب الاشتغال، فينبغي أنْ يدخل فيه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز دخول جمع التكسير في الاشتغال.

458-الخلاف في جواز أنْ يفسر إلا ما يصح له العمل

قال أبو حيان[3] : "المسألة السابعة: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أنْ يفسِّر إلا ما يصح له العمل. وذهب ابن خروف إلى أنه يجوز أنْ يُفسِّر ما لا يعمل، وزعم أنه مذهب س؛ لأنهم قالوا في (زيداً عليكَه): إنَّ زيداً انتصب بفعل محذوف، و(عليك) تفسير له، وإنْ كان (عليك) لا يجوز أنْ يعمل في (زيد) فقد قدَّروه مُفسِّراً للعامل".

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج138/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج361/6-362).

(3) المرجع السابق، ص362.

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز أنْ يفسر إلا ما يصح له العمل.

ووافق ابن القيم الجوزي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الحادي والعشرون : تعدي الفعل ولزومه

459- (كال) و(وزن) و(عدد) أفعال متعدية

قال ابن مالك[2] : "وإما متعد بنفسه تارة وبحرف جر تارة كشكر ونصح".

وقال أبو حيان[3] : "وذكروا من هذه الأفعال أيضاً كالَ ووزنَ، تقول: كِلت زيداً، وكِلت لزيدٍ، ووزّنت زيداً ووزّنت لزيدٍ، وعدَدت زيداً، وعدَدت لزيدٍ. وهذا النوع من الأفعال مقصور على السماع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بعض الأفعال المتعدية نحو: (كال) و(وزن) و(عدد).

وقد وافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني[4]، ووافقهما المرادي[5]، وابن عقيل[6]، وناظر الجيش[7] أيضاً.

---

(1) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج336/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج151/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/7).

(4) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج549/1).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص437).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج427/1).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1737/4).

460-الخلاف في أيهما أقوى الأفعال المتعدية يتعدى إلى اثنين أم إلى ثلاثة؟

قال أبو حيان[1] : "واختلف النحويون في أقوى الأفعال بالنسبة للتعدي بعد إجماعهم على أنَّ اللازم أضعف الأفعال، فقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى ثلاثة؛ لأنه قد صار إلى حالٍ عمل فيه ما لا يعمل غيره، وذهب عنه الإلغاء.

وقال بعضهم: أقواها ما تعدى إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما. قال النحاس: وهذا هو القول الصحيح؛ لأنَّ ما يتعدى إلى ثلاثة إنما هو مما يتعدى إلى مفعولين مما يلغى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أيهما أقوى الأفعال المتعدية يتعدى إلى اثنين أم إلى ثلاثة؟.

وقد اتبع المرادي[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

461-جواز ما يتعدى بنفسه أنْ يُعدى باللام

قال أبو حيان[3] : "ولم يتعرض المصنف إلى أنَّ ما يتعدى بنفسه قد يجوز في بعضه أنْ يُعَدَّى باللام في حال ما. ونقول: المتعدي بنفسه إلى واحد يجوز أنْ يتعدى إليه بحرف الجر، وهو اللام، وذلك إذا تقدم على الفعل، تقول: لِزيدٍ ضربت، ولا يجوز: ضربتُ لزيدٍ؛ بدخولها على المفعول متأخراً إلا ضرورة أو نادراً، قال الشاعر:

فَلَمَّـــــــا أنْ تَوَاقَفْنَـــــــا قَلِـــــــيْلاً أنَخْنَـــــا لِلْكَلاَكِـــــلِ فَارْتَمَيْنَـــــا[4]

وقال:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/28).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص439-440).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/28-29).

(4) البيت لعبد الشارق بن عبد العزى الجُهني في ابن طباطبا، عيار الشعر (ص102) والخالديين، حماسة الخالديين (ص49) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص322) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج1/171).

وَمَلَكْــتَ مَــا بَــيْنَ الْعِــرَاقِ وَيَثْــرِبَ مُلْكًــا أَجَــارَ لِمُسْــلِمٍ وَمُعَاهِــدِ[1]

أي: أنخنا الكلاكلَ، وأجارَ مُسلماً. قال الجرمي: قال الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيداً إذا قُدِّم المفعول، ولا يجوز في غير ذاك إلا إذا اضطر شاعر، نحو قول النابغة:

وَلَــمْ أَقْــذِفْ لِمُسْــلِمَةٍ حَصَــانٍ بِحَمْــدِ اللهِ مُوْجِبَــةً عُضَــالَا[2]

وظاهر كلام أبي الفتح أنَّ دخول اللام في غير الشعر جائز، قال في (التنبيه): (لك أنْ تجعل اللام موصلة إلى المفعول توكيداً، كقوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[3]، و﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[4]، غير أنَّ هذا قُدِّم فيه المفعول، فحَسُنت اللام لإعانة الفعل). انتهى. وكذا قال المبرد، قال: (هذه اللام يجوز أنْ تدخل تقدم أو تأخر، لكن أحسنها إذا تقدم، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾) انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز ما يتعدى بنفسه أنْ يُعدى باللام.

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان فيما استدراكه على ابن مالك النحاة أمثال ابن عصفور[7]، وابن الأثير[8]، واتبعهم السمين الحلبي[9]، والعيني[10]، والسيوطي[11] في هذه المسألة.

---

(1) البيت لابن ميادة في شعره (ق14/27 ص112) وحبيب الطائي، الوحشيات (ص270) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص67) أبو البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج343/3) والعيني، المقاصد النحوية (ج1223/3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج643/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج580/2).

(2) البيت للنابغة الذبياني في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج29/7)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(3) [النمل: 72].

(4) [يوسف: 43].

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص439).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج432/1).

(7) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص67).

(8) ابن الأثير، البديع (ج437/1-438).

(9) السمين الحلبي، الدر المصون (ج472/5-473).

(10) العيني، المقاصد النحوية (ج1223/3-1224).

(11) السيوطي، همع الهوامع (ج455/2).

462- مواضع تقديم المفعول على الفعل وجوباً

قال ابن مالك[1] : "وتقديمه إنْ تضمن معنى استفهام أو شرط أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواب أما".

وقال أبو حيان[2] : "ونقص المصنف مما يجب فيه تقديم منصوب الفعل عليه أنْ يكون ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله، ومثاله ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[3]، ولو تأخر فجاز اتصاله لم يلزم تقديمه؛ لأنه لو تأخر لم يجب اتصاله، بل يجوز، فتقول: الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيتُكه.

ونقص المصنف أيضاً أنْ يكون المعمول كم الخبرية، فإنه يجب تقديمها على العامل، فتقول: كم غلام ملكت! تريد: كثيراً من الغلمان ملكت.

وحكى الأخفش أنه يجوز تقديم العامل في كم الخبرية عليها في لغة رديّة للعرب، فتقول: ملكت كم غلامٍ! أي: ملكت كثيراً من الغلمان.

ونقصه أيضاً أنْ يكون الناصب فعل أمر دخلت عليه الفاء، نحو: زيداً فاضربْ، وجعفراً فاشتمْ، ذكر ذلك بعض أصحابنا فيما يلزم فيه تقديم المفعول".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع تقديم المفعول على الفعل وجوباً.

وقد اتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ووافقهم ابن جابر الهواري[6]، والسيوطي[7] أيضاً.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج152/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج38/7-39).

(3) [الفاتحة: 5].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص441).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج435/1).

(6) ابن جابر الهواري، شرح ألفية ابن مالك (ج183/2).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج9/2).

463-الخلاف في حذف الفاعل وأحد المفعولين اختصاراً

قال ابن مالك[1] : "يُحذف كثيراً المفعول به غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب منه والمجاب به والمحصور والباقي محذوفاً عامله".

وقال أبو حيان[2] : "وأنَّ الحذف في باب ظنَّ إما أنْ يكون اقتصاراً أو اختصاراً: إنْ كان الحذف اقتصاراً فإمّا على الفاعل دون المفعولين، وفيه ثلاثة المذاهب السابق ذكرها. وإمّا على الفاعل وأحد المفعولين، وذلك لا يجوز. وإنْ كان الحذف اختصاراً وحذفت المفعولين جاز، أو أحدهما فالجمهور على الجواز، وهو عزيز قليل. وخالف ابن ملكون، فقال: لا يجوز حذف أحدهما اختصاراً. وإنْ كان في باب أعلمَ فيجوز حذف ما شئت من الثلاثة اختصاراً وحذف ثلاثتها اختصاراً، وأما اقتصاراً ففيه المذهبان المذكوران في فصل أعلَمَ وأرى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف الفاعل وأحد المفعولين على سبيل الاختصار.

ونحا السيوطي[3] إلى ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

464-مذاهب النحاة في الأفعال التي أغنى التضعيف فيها عن الهمزة

قال ابن مالك[4] : "تدخل في هذا الباب على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين همزة النقل فَيُزاد مفعولاً إن كان متعدياً، ويصير متعدياً إنْ كان لازماً".

وقال أبو حيان[5] : "وظاهر كلام المصنف اقتياس التعدي بالهمزة فيما ذكر إلا في الأفعال التي أغنى التضعيف فيها عن الهمزة، وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه سماع في اللازم والمتعدي إلى واحد، وهو مذهب المبرد.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج161/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج55/7).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج550/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج163/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج58/7-60).

والثاني: أنه قياس فيهما، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي، وظاهر كلام المصنف في غير المتعدي.

والثالث: أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي، قال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع: وهذا ظاهر مذهب س.

والرابع: أنه قياس في كل فعل إلا في باب علمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة.

وقال السهيلي وقد ذكر الفعل اللازم فقال: والنقل بالهمزة مذهب س أنه مسموع، ومذهب غيره أنه مقيس على الإطلاق. قال: (والصحيح التفصيل، فينظر إلى كل فعل اكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل النقل، نحو قام وقعد ونام ومشى وجرى وفهم إلى غير ذلك، ففي مثل هذا يقال أفعلته، أي: جعلتُه على الصفة، نحو أَقَمتُه، وأنَمتُه، وأسمَعتُه الحديثَ، وأعلَمتُه الخبرَ، وأذكَرتُه ربَّه إنْ أردت الذِكر الذي هو ضد النسيان، فإنْ أردت الذِّكر الذي هو باللسان لم تقل أذكَرتُه فلاناً، كما لا تقول أمدَحتُه إياه، ولا أشتَمتُه، وكذلك لا تقول أذبَحتُه الكبشَ، أي: جعلتُه يذبحه؛ لأنَّ الفاعل في مثل هذه الأفعال لم يَصِر منها على هيئة لم يكن عليها، ولا حصل منها في ذاته وصف باقٍ فيه؛ ألا ترى كيف تقول: أشرَبتُ الرغيفَ اللبنَ، وأُشرِبت اليهودُ حُبَّ العجل؛ لأنه شيء خالط الفاعل، وهو الذي صار مفعولاً بعد دخول الهمزة، ويَقبُح أنْ تقول: أشرَبتُ زيداً ماءً، لكن تقول: أروَيتُه؛ لأنَّ الريَّ صفة حاصلة فيه بعد الشرب، كما تقول في ضدها: أعطَشتُه، فقس على هذا الأصل يتلئب هذا القياس) انتهى كلامه.

وذكر س في آخر الكتاب أنَّ العرب تزيد الهمزة للتعدي، فتقول: ذهبَ زيدٌ، وأذهَبتُه، وخَرَجَ، وأخرَجتُه، وأكثرَ هناك من المُثُل، وهي كلها غير متعدية، ثم قال في أثر مُثُله: (وهذا كثير) انتهى. ولا شك أنَّ مناط القياس الكثرة، فالظاهر أنَّ مذهب س أنه ينقاس في كل فعل لا يتعدى إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنًى آخر. وقال س: (وليس كل فعل كأوْلِنِي؛ ألا ترى أنك لا تقول: آخِذْني درهماً). فهذا نص أنه لا يقال آخِذْني بمعنى اجْعَلْنِي آخذ، وأخذَ متعدٍّ، فمذهبه أنه لا ينقاس في المتعدي، وينقاس في اللازم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في الأفعال التي أغنى التضعيف فيها عن الهمزة.

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[4] في ذلك أيضاً.

465-مذاهب التعدية بالتضعيف

قال ابن مالك[5] : "ويُعاقب الهمزة كثيراً ويُغني عنها قليلاً تضعيفُ العين ما لم تكن همزة".

وقال أبو حيان[6] : "في التعدية بالتضعيف مذهبان: أحدهما: أنه سماعي في المتعدي واللازم، وهو ظاهر مذهب س. والثاني: أنه قياس".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في التعدية بالتضعيف.

وقد اتبع المرادي[7]، وابن عقيل[8]، وناظر الجيش[9] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة ووافقهم السيوطي[10] في ذلك أيضاً.

466-من أفعال التضعيف (خَبَّر)

قال ابن مالك[11] : "ولذلك وجد في أفعل ما يتعدّى إلى ثلاثة دون حَمْل على غيره، ولم يوجد ذلك في فَعّلَ إلّا نَبَّأَ وحَدَّثَ وهما محمولان على أعلم بتضمين معناها".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص445-446).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج446/1).
(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1766/4-1767).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج11/3).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج163/2).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج60/7).
(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص446).
(8) ابن عقيل، المساعد (ج446/1).
(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1767/4).
(10) السيوطي، همع الهوامع (ج11/3).
(11) ابن مالك، شرح التسهيل (ج164/2).

وقال أبو حيان[1] : "ونقص المصنف خَبَّر، فإنها في التضعيف مثل نَبَّأَ وحَدَّثَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك فعل من أفعال التضعيف، وهو: (خَبَّر)، وأيدهم السيوطي[2] أيضاً.

467-ما يتم تعديته بالفعل

قال أبو حيان[3] : "ولم يذكر المصنف في هذا الفصل مِمّا يُعَدّى به الفعل إلا الهمزة والتضعيف للعين. وزاد بعضهم فيما يُعَدّي تضعيف اللام، وهو غريب، وذلك نحو صَعِرَ خدّهُ وصَعْرَرتُه. والسين والتاء، نحو حَسُنَ زيدٌ واسْتَحْسَنْتُه، وقَبُحَ الشيءُ واسْتَقْبَحْتُه، وطَعِمَ زيدٌ الخبزَ واسْتَطْعَمْتُه الخبزَ. وألف المفاعلة، نحو سَايَرْتُه وجَالَسْتُه ومَاشَيْتُه في سارَ وجلسَ ومَشى. والتغيير بحركة العين، وذلك في مذهب الكوفيين، قالوا: شَتِرْت عينُ الرجل، وشَتَرَها اللهُ، وكَسِيَ زيدٌ الثوبَ، وكَسا زيدٌ عمراً ثوباً. فهذه أربع معدِّيات، ولا يطَّرد شيء منها. وزادوا في المعدِّيات الباء، لكنَّها حرف جر، وإنما ذكرنا هنا ما يظهر به للمفعول النصب، أمّا الباء فإنها- وإنْ كان ما بعدها مفعولاً في المعنى- فإنه ليس مفعولاً في اللفظ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنواع ما يتم تعديته بالفعل.

وقد اتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[7] في ذلك أيضاً.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج62/7).
(2) السيوطي، همع الهوامع (ج572/1).
(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج62/7-63).
(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص447).
(5) ابن عقيل، المساعد (ج447/1).
(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1768/4).
(7) السيوطي، همع الهوامع (ج12/3).

الباب الثاني والعشرون : تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً

468-مصطلح الإعمال

قال ابن مالك(1) : "باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً".

وقال أبو حيان(2) : "هذا الباب مصطلح عليه بباب الإعمال، وبباب التنازع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تسمية أخرى لمصطلح التنازع ألا وهو مصطلح الإعمال.

وقد اتبع المرادي(3)، وابن عقيل(4)، وناظر الجيش(5) ما ذكره أبو حيان.

ووافق الشاطبي(6) ما ذكره أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

469-ما يُشترط في العاملين

قال أبو حيان(7) : "وشرَط ابن عصفور في العاملين كونهما متصرفين. قال: "وإنما شرطنا أنْ يكون العامل متصرفاً تحرزًا من إنَّ وأخواتها من العوامل غير المتصرفة؛ فإنه لا يجوز فيها الإعمال". واقتضى شرطه هذا أنَّ ذلك لا يكون في فعلي التعجب؛ لأنَّ فعل التعجب غير متصرف.

وقال بعض أصحابنا: قد لا يكون فيه فعل، نحو: هذا ضاربٌ وشاتمٌ عبدَ الله، وقد يكون أحدهما فعلاً والآخر غير فعل، نحو قوله تعالى ﴿ طَه ﴾(8)، وتقول: تَرَاكِ وبَلْهَ زيداً.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج164/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج64/7).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص448).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج448/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1771/4).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج167/3).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج64/7-65).

(8) [طه: 1].

وفي البسيط: "ولا يقال:

... هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ[1] ... ...

وشبهه من باب الإعمال كما قال الجرجاني، وقاله أبو علي. قال الجرجاني: (العقيق في البيت مرفوع بهيهات الثاني، والأول قد أُضمر له على شريطة التفسير، فكأنه قال: هيهاتَ العَقيقُ هيهاتَ العَقيقُ) انتهى. لأنه يلزم إما حذف الفاعل وإما إضماره، والأول لا يجوز، وأمّا الثاني فلأنَّ قولنا قامَ قامَ زيد ليس من باب الإعمال، إذ لا نسلم أنَّ الثاني عامل؛ لأنَّ هذا الباب لا بدَّ فيه من اجتذاب عاملين مختلفين، وهذا ليس كذلك) انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط لا بدَّ أنْ تُشترط في العاملين.

وقد اتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3] ما ذكره أبو حيان.

وأيد العيني[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

470-الخلاف في إعمال قولهم (أعطيتُ وأعطاني أخوك درهمين)

قال أبو حيان[5] : "مسائل من هذا الباب:

الأولى: أعطيتُ وأعطاني أخوك درهمين: مفعولاً أعطيت يجوز الاقتصار على كل واحد منهما، فهل يجوز أنْ يكون الأول مُعمَلاً بالنسبة إلى درهمين، فيُنصب الدرهمان به، ومُلغى بالنسبة إلى الفاعل الذي هو أخوك، ويكون الثاني مُعمَلاً بالنسبة إلى الفاعل، ومُلغى بالنسبة إلى الدرهمين، فتكون قد حذفت المفعول الأول للأول والمفعول الثاني للثاني، اختُلف في ذلك:

---

(1) هذا جزء بيت لجرير في ديوانه (ق55/1 ص56) والفراهيدي، العين (ج64/1) وأبي علي الفارسي، المسائل الحلبيات (ص241) والجوهري، الصحاح (ج2258/6) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج192/1) وابن يعيش، شرح المفصل (ج19/3) وابن منظور، لسان العرب (ج553/13)، والبيت هو:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَأهلُهُ ... وهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيْقِ نُوَاصِلُهْ

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص448).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج449/1).

(4) العيني، المقاصد النحوية (ج1013/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج120/7).

فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك؛ لأنَّ هذا الفعل مما يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما. وذهب البصريون إلى أنه خطأ؛ لأنَّ السبيل في هذا إذا أعملت الثاني أنْ تحذف ما كان الأول".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (أعطيتُ وأعطاني أخوك درهمين).

471- الخلاف في إعمال (كلَّمتُ وكَلَّمني أخوك كلمتين)

قال أبو حيان[1] : "المسألة الثانية: كلَّمتُ وكَلَّمني أخوك كلمتين: هذه المسألة من مادّة المسألة الأولى، فعند البصريين لا يجوز أنْ تنصب كلمتين إلى بالفعل الثاني، ويجوز عند الكوفيين أنْ تنصبهما بالفعل الأول إذا كانتا في آخر الكلام. وهذا خطأ عند البصريين؛ لأنك إنما شرطت إعمال الثاني، فكيف تؤكد الأول، وتعمله، ويجب أنْ تقول: وكلمتهما، فيذهب إعمال الثاني، وتصير كأنك أعملت الأول، ولو أردت إعمال الأول لقلت: كلَّمتُ وكلَّمتُهما كلمتين أخاك، فإنْ قلت: كلَّمتُ أو كلَّمني كلمتين أخوك، فجئت بهما متوسطتين- فلا اختلاف بين النحويين في أنْ تنصب كلمتين بالثاني لا غير. وسبب الاتفاق أنك لو نصبت كلمتين بالأول لكنت قد فصلت بين كلَّمني ومعموله الذي هو أخوك بأجنبي من كلَّمني وأخوك؛ لأنه معمول لكلَّمتُ، وهو لا يجوز".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (كلَّمتُ وكَلَّمني أخوك كلمتين).

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج120/7).

472- الخلاف في إعمال قول امرئ القيس:

فَلَــوْ أنّ مــا أســعَى لأدْنــى مَعِيشَــةٍ كَفـاني، وَلـمْ أطْلُـبْ، قَلِيـلٌ مِـنَ المَـالِ

قال أبو حيان[1] : "المسألة الثالثة: قول امرئ القيس:

فَلَــوْ أنّ مــا أســعَى لأدْنــى مَعِيشَــةٍ كَفانى، وَلـمْ أطْلُـبْ، قَلِيـلٌ مِـنَ المَـالِ[2]

اختلفوا فيه: فذهب جمهور البصريين إلى أنه ليس من الإعمال؛ لأنَّ شرطه أنْ يتنازع المعمول العاملان، قالوا: ولم يتنازعا لاختلاف المقتضى، وإنما لم يتنازعاه لأنك لو حذفت الجواب الأول وأقررت مكانه لم أطلب لفسد المعنى؛ إذ كان يكون التقدير: لو سعيتُ لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال، وليس كذلك، بل مَن سعى لأدنى معيشة طلب قليلاً من المال، وكفاه القليل، فلمّا كان جعله جواباً يُفسد المعنى لم يصح أنْ يكون من باب الإعمال. قال س: (لو نصب لفسد المعنى). وقال البصريون: المعنى: كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الملك؛ لأنه ينتظم لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب الملك. ويوضح أنَّ المراد هو هذا المعنى قوله بعد:

وَلَكِنّمَــــا أسْـــعَى لِمَجْـــدٍ مُؤثَّـــلٍ وَقـد يُـدرِكُ المَجـدَ المُؤثَّـلَ أمثَـالي[3]

وقدره الكوفيون: ولم أطلب الكثير. وهو تقدير صحيح أيضاً، ولكن تقدير البصريين أمكن في المدح.

فإن قلت: كيف جاء به أبو علي الفارسي على الإعمال؟

قلت: إنما أراد أنه يُشبه الإعمال بتداخل الجملتين بالعطف، ونظير ذلك إنشاده لكثير:

وَإنِّــي- وَإنْ صَــدَّتْ- لَمُــثْنٍ وَقَائِــلٌ عَلَيْهَــا بِمَــا كَانَــتْ إلَيْنَــا أَزَلَّــتِ

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج120/7-125).

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص139) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج340/1) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج30/1) وابن عدلان، الانتخاب (ص65) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج569/1) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج352/2) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج460/3) والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز (ج452/4) والعيني، المقاصد النحوية (ج237/1).

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص139) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج340/1) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج30/1) وابن عدلان، الانتخاب (ص65) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج569/1) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج352/2) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج460/3) والفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز (ج452/4) والعيني، المقاصد النحوية (ج237/1).

وَمَـــا أَنَـــا بالـــدَّاعِي لعَـــزَّةَ بـــالرَّدَى   وَلَا شَـــامتٍ إنْ نَعْـــلُ عَـــزَّةَ زَلَّـــتِ[1]

على أنه شبيه الإعمال؛ لأنه لّما عطف فصل بين مُثْنٍ ومعموله، وفصل أيضاً بين قائل ومعموله بمعمول مُثْنٍ، ففعل الفارسي في البيت ما فعل هنا، وليس قوله (ولم أطلب) أجنبياً من الكلام، ولهذا فصل به، وإنما هو تسديد؛ لأنَّ المعنى: ولم أطلب الملك. ولم يجيء به س على الإعمال، بل جاء به على أنه من غير الإعمال؛ ألا ترى إلى قوله: (فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما المطلوب عنده الملك)، فالطلب لا يتوجه على القليل مطلوباً؛ ألا تراه يقول: (ولو لم يُرِد ذلك ونَصب لفسد).

ونظيرُ هذا البيت قول الشاعر:

عِـــــدِيْنَا بِالتّوَاصِـــــلِ مِنْـــــكَ إنَّـــــا   نُحِـــبُّ- وَلَـــوْ مَطَلْـــتِ- الوَاعِـــدِيْنَا[2]

لأنَّ مَطَلتِ لا يطلب الواعِدِينا، إنما يطلبه نُحِبُّ، وإنما أراد: نُحِبَّ الواعدينا ولو مَطَلْتِنَا، فلم يتوجه الثاني لّما توجه الأول.

ومثله ما قال أبو علي في (التذكرة) في قوله تعالى: ﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[3]: إنَّ الباء متعلقة بامْنُنْ؛ لأنَّ المعنى: أعْطِ مِن سعة، كقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[4]، أي: يعطي مِن سعة، ولا يليق به الإمساك.

وذهب الأستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخُشَنّي، والأستاذ أبو إسحاق بن مُلكُون في أحد قوليه، والأستاذ أبو علي فيما حكاه عنه أبو الفضل الصَّفّار- إلى أنه من الإعمال، قالوا: لا يكون ولم أطلب جواباً لِلو معطوفاً على كفاني، بل يكون على استئناف الجملة، أي: وأنا لم أطلب قليلاً من المال، وتكون هذه الجملة مستأنفة كما ذكرنا معطوفة على الجملة المنعقدة من لو وجوابها.

وردَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور هذا القول (بأنَّ العاملين في هذا الباب لا بدَّ أنْ يشتركا، وأدنى ذلك أنْ يكون بحرف العطف؛ حتى لا يكون الفصل معتبراً، أو يكون الفعل

---

(1) البيتان لكثير عزة في ديوانه (ق33/3-34 ص101-102) والقالي، أمالي القالي (ج109/2) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج173/6) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج220/5).

(2) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ق68/2 ص208) والمرزباني، الموشح (ص197).

(3) [ص: 39].

(4) [آل عمران: 37].

الثاني معمولاً للأول، وذلك قولك: جاءني يضحك زيد، فتجعل في جاءني ضميراً، أو في يضحك، حتى لا يكون هذا الفعل فاصلاً، فتكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك، فيسهل الفصل، وأما إذا جعلت ولم أطلب معطوفاً على لو أنَّ ما أسعى فإنك تفصل بجملة أجنبية، ليست محمولة على الفعل الأول، فتكون إذ ذلك بمنزلة: أكرمتُ وأهنتُ زيداً، والعرب لا تتكلم بهذا أصلاً) انتهى.

وهذا الذي ذكره ابن عصفور من انحصار التشريك بين جملتي التنازع في العطف، وأنْ يكون الفعل معمولاً للأول، وأنه لا يقع الإعمال إلا على هذين الوجهين– ليس كما ذكر، وقد تتبعت موارد التنازع، فوجدته لا ينحصر فيما ذكر؛ ألا ترى أنهم جعلوا من التنازع قوله:

لَــوْ كَــانَ حَيَّــا قَــبْلَهُنَّ ظَعَائنــاً حَيّــا الحَطِــيمُ وُجُــوهَهُنَّ وَزَمْــزَمُ[1]

فتنازع حيًّا الأول وهو خبر كان، وحيًّا الثاني وهو جواب لو، ولا اشترك بينهما بحرف عطف، ولا حيًّا الثاني معمولاً لحيًّا الأول. وقول الآخر:

بِعُكَــاظَ يُعْشِــي النَّاظِريــنَ إذَا هُــمُ لَمَحُــوا شُــعَاعَهْ[2]

تنازع يُعشي ولَمَحُوا، وليس ثَمَّ حرف عطف، ولا عمل للفعل الأول في الثاني. وقول الآخر:

وَلْــم أمْــدَحْ لأُرْضِــيَهُ بِشِــعْرِي لَئِيمــاً أنْ يَكُــونَ أَصَــابَ مَــالَا[3]

تنازع أمدَح ولأُرضِيَه. وقول الآخر:

(1) البيت لعروة بن أذينة في المرزباني، الموشح (ص271) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج173/6) وأبي جعفر الأفطسي، المجموع اللفيف (ص242) ونسب البيت لعمر بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه ونسب البيت لعمر بن أبي ربيعة في الخالديين، حماسة الخالديين (ص82) والسراج القاري، مصارع العشاق (ج124/2).

(2) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في العيني، المقاصد النحوية (ج1015/3) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج484/1).

(3) البيت لذي الرمة، ولم أقف عليه في ديوانه. ونسب البيت لذي الرمة في ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص77) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج269/1) وأبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج106/1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج171/3).

عَلَّمُــــــونِيْ كَيْـــــفَ أَبْـــــــــكِيْهُمْ إِذَا خَـــفَّ القَطِـــيْنُ[1]

تنازع أبكي وخَفَّ. وقول الآخر:

أَلَا هَـــلْ أَتَاهَـــا عَلَـــى نَأْيِهَـــا بِمَـــا فَضَـــحَتْ قَوْمَهَـــا غَامِـــدُ[2]

تنازع أتى وفَضَحَتْ. وقول الآخر:

أَتَـانِيْ فَلَـمْ أُسْـرِرْ بِـهِ حِـيْنَ جَـاءَنِي كِتَـابٌ بِـأَعْلَى القُنَّتَـيْن عَجِيْـبُ[3]

تنازع أتاني وفَلَمْ أُسْرَرْ وجاءني. وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾[4]، تنازع ظَنُّوا وظَنَنْتُم.

وكذلك ما أجازه ابن أبي الربيع من الإعمال في قامَ قامَ زيدٌ. وكل هذه لا تشريك بينهما بحرف عطف، ولا أول العاملين عامل في الثاني.

وذهب بعض البصريين إلى أنَّ البيت من الإعمال على تقدير أنْ يكون (ولم أطلب) معطوفاً على (كفاني)، وأنه يصح أنْ يكون جواباً للو لو أفرد دون كفاني، ويكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال؛ لأنَّ قليل المال يمكنني دون طلب وكدّ لحصول القليل عندي، فلا أحتاج إلى تطلُّبه؛ لأنَّ امرأ القيس كان ابن ملك، فلم يكن سُبْرُوتاً البتة، بل كان عنده من ذخائر الملوك آبائه ما يغنيه عن طلب القليل، فالمعنى: لو كان غاية سعيي لقليل من المال لم أتعنَّ لطلبه لكونه حاصلاً عندي. وهذا معنى حسن سائغ يصح معه الإعمال.

وعلى هذا المعنى يكون أيضاً الإعمال جائزاً على وجه آخر، وهو ألا يكون (ولم أطلب) معطوفاً على (كفاني)، بل تكون الواو واو الحال، ويكون التقدير: لو كان غاية سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال غير طالب له لحصوله عندي".

---

(1) البيت بلا نسبة في القالي، أمالي القالي (ج163/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج124/6) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج517/1) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص182).

(2) البيت لامرأة من بني غامد في الجاحظ، البيان والتبيين (ج210/1) والجراوي، الحماسة المغربية (ج1370/2).

(3) البيت لجرير بن ضرار في العيني، المقاصد النحوية (ج1034/3).

(4) [الجن: 7].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم الشاعر امرئ القيس الذي تقدَّم ذكره.

وقد اتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان.

وأكد العيني[2]، والسيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

473- الخلاف في إعمال قولهم (متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً)

قال أبو حيان[4] : "المسألة الرابعة: تقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً، على إعمال الأول، تنصب الجزأين، وتحذف من الثاني، ولا تضمر فيه. وإنْ أعملت الأول رفعت الجزأين على الحكاية بقلت، وحذفت مفعولي رأيت، هذا مذهب س.

وزعم أبو العباس أنك تقول على إعمال الأول: متى رأيتَ أو قلتَ هو هو زيداً قائماً، قال: وذلك أنك إذا أعملت الأول أضمرت في الثاني جميع ما يحتاج إليه.

وما ذهب إليه س معتضد بالسماع والقياس:

أمّا السماع فإنه قال في كتابه ما نصه: (وقد يجوز ضربتُ وضربني زيداً؛ لأنَّ بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً. والوجه: متى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ). فهذا نص من السماع عن العرب أنها إذا أعملت الأول لم تضمر معمول القول المحكي.

وأمّا القياس فإنَّ الجملة إذا حُكيت بالقول فالمعمول في الحقيقة إنما هو مضمون الجملة لا آحاد أجزائها؛ وإذا كان المعمول مضمون الجملة كان المعمول واحداً، فلا يمكن أنْ يُضمَر واحد؛ لأنَّ واحداً لا يقوم مقام اثنين، ولا يمكن إضمار الجملة لأنَّ آحادها ليس هو المعمول، فلم يكن بدٌّ من الحذف".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1778-1784).

(2) العيني، المقاصد النحوية (ج3/1033-1034).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج3/123-124).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/125-126).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً).

واتبع الشاطبي[1]، والسيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

474-الخلاف في إعمال قولهم (ضربتُ وضربَني زيدٌ)

قال أبو حيان[3] : "المسألة الخامسة: إذا قلت: ضربتُ وضربَني زيدٌ، فأعملت الثاني- حذفتَ من الأول لأنه فضلة يجوز حذفها، وكان الأصل: ضربتُ زيداً وضربَني زيدٌ، فيكرر بلفظه، إلا أنَّ الأول هو كلام العرب الشائع، أعني أنْ تكون المسألة من الإعمال، ولا يجوز الأصل إلا على قلة وقبح، نحو قوله:

لَا يَحْـــذَرُ الرَّيْـــبَ إِذَا خِيْـــفَ الرَّيْـــبْ   يَمْنَعُهَــــا شَـــــيْخٌ بِخَدَّيْـــــهِ الشَّـــــيْبْ[4]

وأجاز بعض النحويين تأخير المفعول بعد المرفوع، وذلك على إعمال الفعلين في الاسمين الظاهرين، فتقول: ضربتُ وضربَني قومَك قومُك، تريد: ضربتُ قومَك وضربَني قومُك، والشائع في لسان العرب حذف مفعول الأول، ولا يؤتى به ظاهراً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (ضربتُ وضربَني زيدٌ).

وأيد أبو حيان ما ذكره سيبويه[5] في هذه المسألة.

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج177/3).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج126/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج126/7).

(4) البيت لحارثة بن سراقة الكندي في ابن سلام، الأمثال (ص107) والبكري، فصل المقال (ص154).

(5) سيبويه، الكتاب (ج73/1).

475- الخلاف في إعمال قولهم (ضربتُ وضربوني قومك)

قال أبو حيان[1] : "المسألة السادسة: ضربتُ وضربوني قومك: أجاز س رفع قومك على وجهين:

أحدهما: على أنه الفاعل، والواو علامة جمع، على لغة: أكلوني البراغيث، لا ضمير.

والثاني: على أنه بدل من المضمر، قال: (كأنه قال: ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلان)، فيكون الضمير يفسره البدل.

واستقبح هذا الوجه الفارسي، وذلك أنه إنما أجزنا الإضمار قبل الذكر في هذا الباب لضرورة إعمال الثاني، أمّا هذا فلا ضرورة تدعو إلى ذلك، فإمّا أنْ يكون س قال بمذهب الأخفش من تفسير الضمير بالبدل- والصحيح لا يجوز- وإمّا أنْ يكون أجاز البدل في هذا الباب خاصة لأنه عُهد فيه الإضمار قبل الذكر وإنْ كان لا يجيزه في: يقومان الزيدان، وإمّا لأنَّ المضمر يعود على المحذوف الذي قبله؛ لأنك حذفت قومك من الأول، وعاد عليه الضمير، وهذا يصير إلى أنَّ هذا المضمر يفسِّره ما بعده؛ لأنه عائد على ما يفسِّره ما بعده.

وقال س: (وعلى هذا الحدَّ تقول: ضربتُ وضربَني عبدَ الله، تُضمر في ضربني كما أضمرتَ في ضربوني)، أي: تجعل عبد الله بدلاً من الضمير المستكن في ضربني، ويفسره البدل. وهذا الذي ذكره لا يخلو أنْ يكون فيه تهيئة وقطع، وذلك مما يفرُّ النحويون منه؛ لأنَّ ضربني مهيَّأ أنْ يعمل في عبد الله، وهو قد قُطع عنه.

وأجاز س أيضاً: ضربوني وضربتُهم قومَك، بنصب قومك على البدل من ضمير النصب في وضربتُهم، فيكون البدل قد فسَّر ضميرين، أحدهما مرفوع، والآخر منصوب، وهذا غريب جداً أنْ يفسِّر واحدٌ ضميرين متقدمين عليه في الذكر، ولا يوجد ذلك في الضمائر التي يفسِّرها ما بعدها. وهذه المسائل وشبهها ينبغي التوقف في إجازتها حتى تُسمع من العرب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (ضربتُ وضربوني قومك).

ووافق أبو حيان ما ذكره سيبويه[2] في هذه المسألة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/126-127).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1/78).

476- الخلاف في إعمال قولهم (ضربتُ وضربَني، وضربَني وضربتُ)

قال أبو حيان[1] : "المسألة السابعة: تكلم س على الوجوه الجائزة في المسألتين اللتين يدور عليهما الباب، وهما: ضربتُ وضربَني، وضربَني وضربتُ:

فأمّا المسألة الأولى فأجاز فيها خمسة أوجه:

فعلى إعمال الثاني الرفع من ثلاثة اوجه: أحدها على الفاعل بضربَني، وهو الظاهر. والثاني على البدل من الضمير المستكنّ في ضربَني، والجمع والتثنية على هذين الوجهين. والثالث على أنَّ الواو والألف والنون علامة، والفاعل الاسم بعدها.

وعلى إعمال الأول وجهان: أحدهما مطابقة الضمير في ضربَني للمنصوب بعده. والثاني ألا يطابق في الجمع.

وأمّا المسألة الثانية فعلى إعمال الثاني وجهان: أحدهما: أنْ يُضمر في ضربَني ما يطابق المفسِّر، ويُنصب ما بعد ضربتُ به. الثاني: أنْ يُسلط ضربتُ على ضمير مطابق للمفسِّر مع نصب المفسِّر مع مطابقة الضمير في ضربَني.

وعلى إعمال الأول الرفع من ثلاثة اوجه: أحدها: انْ تُضمر في ضربتُ مطابقاً للمفسِّر، وترفع ما بعد ذلك الضمير بضربني. الثاني: أنْ تحذف ذلك الضمير المنصوب من الوجه الذي قبله. والثالث: أنْ تضمر في ضربَني مطابقاً للمفسِّر، والظاهر المرفوع المفسِّر بدل من ذلك الضمير، أو فاعل، والألف والواو والنون علامات للتثنية والجمع.

وهذا تمثيل الصور: ضربتُ وضربَني زيدٌ، الرفع من وجهين، ضربتُ وضرباني الزيدان، الرفع من وجهين، وكذلك الجمع. ضربتُ وضربَني زيداً، تضمر في ضربَني مطابقاً للمفسِّر، أو مفرداً على كل حال. ضربَني وضربتُ زيداً، وتضمر في ضربَني وفق المفسِّر. ضربَني وضربتُه زيداً، تطابق بين ضمير ضربَني وضمير ضربته وبين المفسِّر. ضربَني وضربتُه زيدٌ. ضربَني وضربتُ زيدٌ. ضربَني وضربتُه زيد. ضرباني وضربتهما الزيدان، فالرفع من وجهين في التثنية والجمع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إعمال قولهم (ضربتُ وضربَني، وضربَني وضربتُ).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج128/7-129).

ووافق أبو حيان ما ذكره سيبويه[1] في هذه المسألة.

الباب الثالث والعشرون : الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما جرى مجراه

477-سبب تسمية المفعول مطلق بهذا الاسم

قال ابن مالك[2] : "باب الواقع مفعولاً مطلقاً".

وقال أبو حيان[3] : "إنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه لم يقيد بشيء؛ ألا ترى أنَّ المفعول به والمفعول فيه والمفعول من أجله والمفعول معه كل واحد منها مقيد؛ بخلاف المصدر، وهو المفعول حقيقة لأنه هو الذي يُحدثه الفاعل؛ لأنَّ المفعول به هو محل للفعل خاصة، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محل للفاعل والمفعول، ويستلزم أنْ يكون محلاً للفعل، والمفعول من أجله علة لوجود الفعل، والمفعول معه مصاحب للفاعل أو المفعول... وتسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين فيما أعلم؛ إلا ما ذكره صاحب (البسيط) من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكد، وإلى متَّسَع فيه. والمفعول المطلق عنده ما كان من الأفعال العامة، نحو فعَلتُ وصَنعتُ وعَمِلتُ وأوقَعتُ، فإذا قلت فَعَلتُ فعلاً فالواقع ذات الفعل؛ لأنَّ الذوات الواقعة هنا هي هذا، ولا تقع هنا الجواهر والأعراض الخارجة عنا، فلا تكون مطلقة في حقنا، بل في حق الله تعالى، كقولك: خلق الله زيداً، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية المفعول مطلق بهذا الاسم.

وقد اتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5]، والسلسيلي[6] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج1/78-80).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/178).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/130-131).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص458).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج1/463).

(6) السلسيلي، شفاء العليل (ج1/453).

وقد أكد السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

478- حد المفعول مطلق

قال ابن مالك[2] : "المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل".

وقال ناظر الجيش[3] : "لم يذكر المصنف حد المفعول المطلق، مع أن هذا الباب إنما هو معقود له، بل عدل إلى ذكر حد المصدر الذي إذا نصب بما سنذكره كان مفعولاً مطلقاً، ولا شك أنَّ المفعول المطلق أخص من المصدر، ولا يلزم من تعريف الأعم تعريف الأخص. وأصح حدود المفعول المطلق ما ذكره ابن الحاجب رحمه الله تعالى، فقال: (هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه) فاحترز بقوله: اسم ما فعله فاعل، عن اسم ما لم يفعله فاعل، وهو ظاهر، وبقوله: مذكور من نحو: أعجبني القيام، فإنَّ القيام اسم ما فعله فاعل، ولكنه ليس فاعلاً لفعل مذكور، وبقوله: بمعناه من نحو: كرهت قيامي، فإنه اسم ما فعله فعل مذكور؛ لأنَّ القيام اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور، فلما قيل بمعناه وجعل وصفاً للفعل خرج: كرهت قيامي؛ لأنَّ كرهت ليس بمعنى قيامي، قال: وقلت ها هنا: اسم ولم أذكر لفظ اسم في غيره من الحدود؛ لأنني لو لم أذكره لورد على الحد ضربت؛ فإنه شيء فعله فاعل فعل مذكور غداً، وقد أورد على هذا ضُرِبَ ضرب شديد؛ فإنه اسم لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه، فيجب أنْ يدخل في الحد، وإذا دخل في الحد فيجب أنْ ينصب؛ لأنه إنما حُدَّ ليعرف فينصب، كما أنَّ الفاعل إنما حُدَّ ليعرف فيرفع، وهو غير وارد؛ لأنه عندنا داخل في الحد.

ولا شك أن ذكرنا تعريفه هنا لينتصب، ولكن بعد أنْ عرفنا أنَّ منه قسماً يجب – رفعه، وهو إذا قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزأين، فإذا حصل الإعلام بذلك ثم حد المفعول المطلق باعتبار ما هو مفعول مطلق، فيجب دخول المرفوع في الحد وإنْ كان الغرض من حَدِّه تعريف نصبه؛ لأنَّ ما تقدم يفيد تخصيصه؛ لأنه خاص، وقد ذكر أنَّ حكمه الرفع فكأنه قيل هاهنا: ينصب هذا المحدود في غير المحل الخاص الذي عرفنا أن رفعه واجب فيما تقدم، واستغني عن ذكره ها هنا؛ لأنَّ ذكره راجع إلى تكرير محض لا فائدة فيه زائدة؛ لأنا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم، فتبين أنه لا حاجة إلى الاحتراز منه، ولزم وجوب أنه لو ذكر كان خطأ،

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج94/2).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج178/2).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1811/4-1812).

ألا ترى أنه يكون مخرجاً من حد المفعول المطلق، وقد قلنا: إنَّ المفعول المطلق نفسه يرتفع إذا أقيم مقام الفاعل، فيصير حاصل الأمرين هو مفعول مطلق، وليس بمفعول مطلق من جهة واحدة، وهذا ظاهر الفساد غير خاف بالنظر المستقيم. وهو كلام يشهد لصاحبه بأنه في الرتبة العليا من التحقيق.

ثم ليعلم أنَّ المفعول المطلق هو المفعول حقيقة؛ لأنه هو الذي يحدثه الفاعل، أما المفعول به فهو محل الفعل خاصة، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محل الفاعل والمفعول، ويلزم من ذلك أنْ يكون محلاً للفعل والمفعول لأجله علة لوجود الفعل، والمفعول معه مصاحب للفاعل أو للمفعول".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك تعريف حد المفعول مطلق.

نجد ناظر الجيش في استدراكه على ابن مالك في هذه المسألة متأثراً كثيراً بما عرفه ابن الحاجب[1] لهذا الحد بمزيدٍ من المناقشة والتفصيل.

479- الخلاف في الفعل أيكون له مفعول واحد أم عدة مفاعيل؟

قال أبو حيان[2] : "وكون المفعول على هذه الأضرب من مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول معه ومفعول له هو مذهب البصريين. وأما الكوفيون فزعموا أنَّ الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما هو مشبه بالمفعول، وزعموا أنه يأتي بعد الفعل لأنه يؤكده، أو يدل على قلة الفعل أو كثرته ونقصانه وزيادته، ولذلك لا يُكنى عن المصدر، وهو آلة للفعل لتبيين المعاني المذكورة؛ لأنه لا يعطي تلك المعاني إلا وهو ظاهر غير مستور لا مكني عنه. والصحيح أنه يُكنى عنه، ويراد به التأكيد، قال الشاعر:

---

(1) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية (ج388/2-390).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج130/7-131).

مِـــنْ كُـــلِّ مَـــا نَـــالَ الفَتَـــى قَـــــدْ نِلْتُـــــهُ إلا التَّحِيَّـــــــةْ[1]

وقال آخر:

هَـــذَا سُـــــرَاقَةُ لِلْقُـــرآنِ يَدْرُسُـــــهُ وَالْمَـرْءُ عِنْـدَ الرُّشَـا إِنْ يَلْقَهَـا ذِيْـبُ[2]

أي: قد نلت النيل، ويدرس الدرس، فأضمر المصدر، ولو صرح به لكان تأكيداً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف البصريين والكوفيين في الفعل أيكون له مفعول واحد أم عدة مفاعيل؟.

480- الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال ابن مالك[3] : "تقييد الدلالة بالأصالة مخرج لأسماء المصادر، وهي عبارة عن كل اسم يساوي المصدر في الدلالة".

وقال ناظر الجيش[4] : "وقد فرق بين المصدر واسم المصدر بغير ما ذكره المصنف، فقيل: إنَّ المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، كقولنا: إنَّ ضرباً مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً، فيكون مدلوله معنى، وسموا ما يعبر عنه مصدراً مجازاً نحو ضرب في قولنا: إنَّ ضرباً مصدر منصوب إذا قلنا: ضربت ضرباً، فيكون مسماه لفظاً واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى بالتسبيح الذي هو صادر عن المسبح، لا لفظ (ت س ب ي ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الأحرف، ومعناه: البراءة

---

(1) البيت لزهير بن جناب الكلبي في أبي بكر الأنباري، الزاهر (ج61/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج266/3) وأبي حيان التوحيدي، البصائر والذخائر (ج91/4) والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج535/1) وابن منظور، لسان العرب (ج46/11).

(2) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج67/3) وابن السراج، الأصول في النحو (ج193/2) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1612/3) وابن هشام الأنصاري، المسائل السفرية (ص13) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج136/6) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج587/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج3/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج178/2).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1814/4).

والتنزيه، واستؤنس لهذا القول بقول الزمخشري: وقد أجروا المعاني في ذلك مجرى الأعيان، فسموا التسبيح بسبحان.

فنص على أنَّ المسمى هنا معنى لا لفظ، وقال ابن يعيش: اسم المصدر مسماه لفظ نحو: سبحان، عبارة عن التسبيح، وقيل: إنَّ المصدر يدل بالوضع، واسم المصدر وهو الذي لا يكون بصيغ المصدر المستعملة، يوضع موضع المصدر في بعض المواضع، فيستفاد منه ما يستفاد من المصدر، لكن لا بالوضع بل بالاستعمال كما يوضع المصدر في موضع اسم الفاعل واسم المفعول. انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك الفرق بين المصدر واسم المصدر.

481- الخلاف في (التَّكْليم) أهو مصدر أم اسم مصدر؟

قال ابن مالك[1] : "والكلام ما تضمن من الكلم".

ويقول أبو حيان[2] : "وعلى (التَّكْليم) بخلاف، أهو مصدر كَلَّمَ على حذف الزوائد أم هو اسم مصدر، وهو قول الأكثرين، قال الشاعر:

فــإنْ تُمْــسِ ابنــةُ السَّــهْمِيّ مِنَّــا ... بَعِيْــداً مَــا تُكَلِّمُنــا كَلامــا[3]

وقال آخر:

ألا هــل إلــى رَيَّــا ســبيلٌ وســاعةٌ ... تُكَلِّمُنــي فيهــا مــن الــدهر خاليــا

فأَشــفيَ نفســي مِــن تبــاريحِ مــا بهــا ... فــإنَّ كَلامِيهــا شِــفاءٌ لِمــا بِيــا[4]

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج23/1-25).

(3) البيت بلا نسبة في ابن المثنى، مجاز القرآن (ج216/1) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج441/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج23/1).

(4) البيتان لذي الرمة في ديوانه (ص292) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج103/11) وبلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل (ج74/1) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج203/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج24/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج143/1).

واحتجَّ بما حكى أبو علي: عَجِبتُ من كَلامِكَ عبدَ الله، ومَثَّلَ به س في باب الاستثناء، وبِعَمل الفعل فيه نحو كَلَّمته كَلاماً. قالوا وقد جاءت منه مُثُلٌ، نحو عَذَّبته عَذاباً، وسَلَّمت عليه سَلاماً، وجَوَّزته جَوازاً، وشَوَّرته شَواراً: أَخْجَلْته ف(س) والجماعة لا يرون هذه المُثُل إلا أسماء للمصادر لا أنفسها.

قال ابن هشام: وأصل ما جاء من الثلاثي الأصل على مثال دَحْرَجَ أن يكون مكسورَ الأول بألف قبل آخره نحو أَكْرَمَ إكراماً وضارَبَ ضِراباً وكَلَّمَ كِلَّاماً، وما جاء على غير هذا فبتعويض، وأصلُ فَعَّلَ الفِعَّال نحو كَلَّمَ كِلَّاماً، وكما قال تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[1] فيجوز في كلها الفِعَّال والتَّفْعِيل، الياء عوض من الحرف المضاعف، ولا حجة في النصب بعده، فقد يكون به حملاً على المعنى، أو بإضمار ما يدل عليه.

وأما عمل الفعل فيه فلأنه في معنى المصدر كما تقول ضربت كل الضرب وبعض ضرب، وأيما ضرب وضربته سوطاً وسوطين".

وقال المرادي[2] : "والكلام اسم مصدر لتكلم لا مصدر محذوف الزوائد خلافاً لبعضهم، فإن قيل فما الفرق بينهما من جهة المعنى؟ فالجواب، قال ابن يعيش: "إذا كان مصدراً كان عبارة عن فعل جارحة اللسان، وإذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكلم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان". وظاهر كلام ابن مالك: أنه لا فرق بين المصدر واسم المصدر في المعنى".

وقال ناظر الجيش[3] : "فمذهب البصريين: أنه اسم مصدر كالعطاء اسم للمعطى وهو الصحيح؛ لأن الفعل المستعمل من هذه المادة مراداً به معنى الحديث ليس إلا ثلاثة أبنية: كلم وتكلم وكالم، ومصادرها الجارية: التَّكْلِيمُ والتَّكَلُّمُ والمُكَالَمَة والكَلَامُ. وليس الكلام جارياً على واحد من الأفعال الثلاثة. ومذهب الكوفيين: أنه مصدر... فإن الكوفيين لا يمنعون إعمال اسم المصدر؛ بل لا يعمله إلا هم. قال ابن عصفور لما ذكر اسم المصدر: مذهب الكوفيين العمل وعند البصريين لا يعمل إلا في ضرورة. وإذا كان كذلك فكيف يستدل الكوفيون على المصدرية والعمل؟

(1) [النبأ: 28].

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص64) وابن يعيش، شرح المفصل (ج75/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج142/1-144).

وأشكل من ذلك قول الشيخ بهاء الدين مجيباً عن استدلال الكوفيين المذكور : "إنَّ اسم المصدر يعمل عمل المصدر بإجماع". وقد علمت خلاف الفريقين؛ اللهم إلا أن يقال: كون البصريين أجازوا عمله ضرورة يقتضي صحة جواز نسبة ذلك إليهم في الجملة؛ فلا يمتنع دعوى الإجماع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر بيان الخلاف في (التَّكْليم) أهو مصدر أم اسم مصدر؟ متتبعاً آراء النحاة وأقوالهم ومذاهبهم في هذه المسألة، بينما زاد المرادي على ابن مالك في تصدره قول ابن يعيش في بيان الفرق بين المصدر واسم المصدر.

في حين أضاف ناظر الجيش على ابن مالك تصنيفه الخلاف بين فريقين، هما: البصريين والكوفيين مع تبيينه سبب اختيار أهل البصرة والكوفة لما ذهبوا إليه، مُظهراً موقفه منهما.

وبذلك يكون أبو حيان موافقاً لابن يعيش(1) في تفصيله لهذه المسألة، ووافقهما في ذلك كل من المرادي وناظر الجيش.

بينما حسم السيوطي(2) المسألة دون تفصيل أو جدال فيها، وذلك من خلال اختياره بأنَّ (التَّكْلِيم) مصدر.

482-جملة (هذا كتابٌ) إنْ كانت عاملة فهل هي من باب المفعول به أم المفعول المطلق؟

قال ابن مالك(3) : "هذا كتابٌ".

ويقول ابن هشام الأنصاري(4) : "ونزيد ها هنا أنْ إذا قدرناها معمولة للقول، فهل هي من باب المفعول به، أو المفعول المطلق؟ قولان نقلهما ابن الحاجب في أماليه.

وقد يُرجح الثاني أنها نفس المقول؛ فاسم المفعول يُحمَل عليها غير مُقيد بالجار، ولا يَعنون بالمفعول المطلق إلا هذا، وعلى هذا فيكون من المفعول المطلق النوعي".

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج74/1-75).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج48/1).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(4) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص447-448).

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك جملة (هذا كتابٌ) إنْ كانت عاملة فهل هي من باب المفعول به أم المفعول المطلق؟.

483- الخلاف في عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين

قال ابن مالك[1] : "وإنْ زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويُسمَّى مُخْتَصاً ومؤقتاً ويُثنى ويُجمع".

وقال المرادي[2] : "مسألة: منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين، وذهب السيرافي وتبعه ابن طاهر إلى أنه يجوز أنْ ينصبهما، وأنْ ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها، وفي البديع: إذا قلت: ضربت ضرباً شديداً ضربتين كان ضربتين بدلاً من الأول، ولا يكونا مصدرين؛ لأنَّ الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فأما قول الشاعر:

وَوَطَئْنَا وَطْئاً عَلَى حَنَقٍ وَطِيءِ المُقَيَّدِ ثَابِتِ القِدَمِ[3]

فلا يكون الثاني فيه بدلاً فيه؛ لأنه غيره، ولكنه بمعنى وطيء القيد، أو على إضمار فعل. انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين.

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره المرادي في هذا المقام.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج178/2).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص462).

(3) البيت بلا نسبة في المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص462) والسيوطي، همع الهوامع (ج103/2).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1833/4-1834).

وقد أكد السيوطي[1] ما ذهب إليه المرادي في هذه المسألة.

484-اسم العدد يقوم مقام المصدر

قال ابن مالك[2] : "ويقوم مقام المؤكد مصدر مرادف واسم مصدر غير علم. ومقام المبين نوع أو وصف أو هيئة أو آلة أو كل أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت".

وقال أبو حيان[3] : "وكان ينبغي للمصنف أنْ ينص على أنه يقوم مقام المصدر اسم العدد، فإنه واقع موقع المبين، وليس شيئاً مما ذكر، تقول: ضربتُ ثلاثين ضربةً، فتعرب ثلاثين مصدراً، وليس بمصدر لكونه عدداً لما هو مصدر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك موضعاً آخر يقوم مقام المصدر ألا وهو اسم العدد.

واتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد أكد السيوطي[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

485-مجيء إقامة الأعيان مقام المصدر

قال أبو حيان[8] : "وقد جاء إقامة أعيان وليست بآلات مقام المصدر، وهي على حذف مضاف، وذلك نحو قول الشاعر:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج102/2-103).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج178/2).
(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج157/7).
(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص463).
(5) ابن عقيل، المساعد (ج470/1).
(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1822/4).
(7) السيوطي، همع الهوامع (ج101/2).
(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج157/7).

حَتَّـــىْ إِذَا اِصْـــطَفُّوا لَنَـــا جِـــدَارَا[1] ... ...

وقول الآخر:

... ... وَلَـمْ يَضَـعْ مَـا بَيْنَنَـا لَحْـمَ وَضَـمْ[2]

الأصل: اصطفافَ جِدار، وإضاعةَ لحمَ وَضَمْ، فحذف المصدر، وأُقيم الاسم الذي كان مُضافاً إليه مقامه، فأُعرب بإعرابه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إقامة الأعيان مقام المصدر.

486- ما يقوم مقام المصدر

قال أبو حيان[3] : "وقال بعض أصحابنا: وغير التأكيدي ما أفاد معنى لا يستفاد من الفعل، وهو على سبعة وجوه:

المحدود، نحو: ضربتُه ضربةً، وضربتين، وضَرَباتٍ.

والذي في معناه: ضربتُه سَوطاً، وسَوطَين، وثلاثةَ أَسْواط.

والنَّوعي: قعدَ القُرْفُصَاءَ.

والمصدر المعرَّف، وهو المعرَّف تعريف الجنس: زيد يجلس الجلوسَ، تريد الجنس، ويعني به التكثير، ويجلس لا يفهم منه الكثرة، إذ يكون للقليل والكثير، وتعريف العهد: جلستُ الجلوسَ الذي تعلم. ويكون علماً، نحو بَرَّهُ بَرّةَ، وفَجَرَ به فَجارِ، وهو معلَّق على الجنس.

---

(1) هذا صدر بيت للعجاج في ديوانه (ق34/89 ج115/2) وابن جني، الخصائص (ج325/3)، وعجزه:

... ... وَكَـــانَ مَـــا بَيْـــنَهُمْ طَـــوَارَا

(2) هذا عجز بيت للعجاج في ديوانه (ق7/23 ج427/1) وابن قتيبة، المعاني الكبير (ج1112/2) وابن جني، الخصائص (ج325/3) ، وصدره:

وَجَعَـــلَ الجِيْـــرَّانَ أَسْـــتَّارَ الحُـــرَمْ ... ...

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج157/7-158).

والخامس الموصوف: قَعَدَ قُعُوداً حَسَناً.

والجاري مجراه: ضَربتُ أيَّ ضربٍ، تريد: شديداً، ويَسيرَ ضربٍ، وبعضَ ضربٍ، وكلَّ ضربٍ، وهو السادس.

والسابع: التشبيهي: ضربتُ ضربَ الأميرِ اللِّصَ، وقد يرجع إلى معنى الموصوف، كقوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾[1]، المعنى: أخذاً شديداً، وقوله ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِن ﴾[2]، وقوله:

طَعَنْتُ ابْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ طَعْنَةَ ثَائِرٍ ... لَهَا نَفَذٌ لَوْلَا الشُّعَاعُ أَضَاءَهَا[3]

وهو الثائر نفسه، فالمعنى: وسَعَى لها سعياً يصلح للآخرة، وطَعَنتُ طَعنةً صالحةً لأخذ الثأر، وقد يريد: مثل ما يطعن الثائر غيري".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الوجوه التي تقوم مقام المصدر.

واتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5] ما ذهب إليه أبو حيان في الوجه الرابع، بينما وافقه ناظر الجيش[6] في الوجه الخامس من هذه المسألة.

وقد أكد السيوطي[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) [القمر: 42].

(2) [الإسراء: 19].

(3) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه (ق7/1 ص46) وابن طباطبا، عيار الشعر (ص78) والقالي، أمالي القالي (ج259/2) والمعافري، كتاب الأفعال (ج631/3) وابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان (ص23) وابن منظور، لسان العرب (ج515/3) والعيني، المقاصد النحوية (ج1177/3) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج35/7).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص463).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج470/1).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1823/4).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج101/2-102).

487-أوجه إعراب (ويل) إذا عرفت بـ(أل)

قال ابن مالك[1] : "وَوَيْل له وَيْلاً".

وقال أبو حيان[2] : "وأما المعرَّف بأل فالرفع فيه أحسن من النصب للتعريف، قال س: (وإنما استحبُّوا الرفع فيه لأنه صار معرفة، وهو خبر، فَقَوِيَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل). وهو في رفعه بمنزلة رفع النكرة من معنى الفعل، وما بعده خبره، وهو قياس فيما يعرب، تقول: الويلُ لك، والخيبةُ لك، لكن إدخال أل ليس مطرداً في جميعها، وإنما هو سماع. قال س: (ليس كل حرف تدخل فيه أل من هذا الباب، لو قلت: السَّقيُ لك، والرَّعيُ لك – لم يجز).

وقال الفراء والجرمي بجواز رفعهما وأخواتهما، وكأنهما رأياه قياساً في هذه. وفيه نظر؛ لأنَّ الموضع للفعل، فإخراجه عنه ليس أصلاً، فلا يكون قياساً. وقد قاسه بعضهم على: الحمدُ لله، وليس بشيء؛ لأنه ليس من مواضع الفعل؛ لأنه خبر، بخلاف الدعاء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (ويل) إذا عرفت بـ(أل) عند النحويين.

واتبع ناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد أكد السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

488-المصادر التي لا تتصرف كـ(حنانيك) وأمثالها

قال ابن مالك[5] : "ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم في إجابة الداعي: لبَّيْك ومعناه لزوماً لطاعتك. قال سيبويه: أراد بقوله لبَّيْك وسَعْدَيْكَ إجابة بعد إجابة".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج185/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج168/7-169).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1849/4-1850).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج107/2-108).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج186/2).

وقال أبو حيان[1] : "وهذان اللفظان من ألفاظ ذكرها النحاة مُثَنّاة، وأوردوها إيراداً واحداً، إلا أنَّ المصنف ذكر منها لبَّيْك وسَعْدَيْك؛ إذ هما عنده مصدران، ينتصبان على إضمار الفعل المهمل، وباقيها ينتصب على إضمار الفعل المستعمل. ونحن نتكلم على جميعها كما تكلم النحاة، فنقول: هذه الألفاظ هي: حَنَانَيْك، ولَبَيْكَ وسَعْدَيْكَ، ودَوَالَيْكَ، وهَذَاذَيْكَ، وحَجَازَيْكَ، وحَذَارَيْكَ وهي مصادر لا تتصرف، بمنزلة سُبْحَانَ الله وأخواته في كونها لا تتصرف، وهي مُلْتَزَم فيها الاضافة والتثنية، فإنْ أُفرد منها شيء كان متصرفاً، نحو قوله:

فَقَالَــتْ حَنَــانٌ مَــا أَتَــى بِــكَ هَاهُنَــا   أَذُو نَسَــبٍ أَمْ أَنْــتَ بِــالْحَيِّ عَــارِفُ[2]

وزعم ابن الطراوة أنَّ الرفع في حَنان أقيس، وأنَّ قولك: الواجب علينا– آنس من: حَنَنًّا عليك؛ لأنَّ هذا علاج.

ورُدَّ بأنه يمكن أن يكون حَنَنًّا عليك واقعاً، وليس بعلاج، فيكون على حد: الواجب علينا حنان، فهذا الباب لّما كان مناجاة لا يستقل أحد فيه بالإخبار قَوِيَ فيه النصب؛ لأنَّ الجامع بينه وبين الدعاء أنَّ فعله ليس ماضياً، وهو مناجاة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المصادر التي لا تتصرف نحو (حنانيك) وأمثالها.

واتبع ناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

489-الخلاف في المصادر نحو (حنانيك) وأمثالها أهي تثنية للواحد أم للتكثير؟

قال أبو حيان[5] : "واختلفوا في هذه المصادر أهي تثنية يُشفَع بها الواحد أم تثنية يُراد بها التكثير:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/177-178).

(2) البيت لمنذر بن درهم الكلبي في ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (ج4/8).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1865-1867).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/108-111).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/182-183).

فذهب السيرافي وجماعة إلى أنها يُراد بها التكثير ومداومة الفعل، كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾، أي: كَرّاتٍ؛ لأنَّ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين ثنتين، وكَنَى بالتثنية عن الكثير، كما كُني عن الكثير بالثنتين في قولهم: إيّاك ثم إيّاك، قال السيرافي: (وأصل التثنية العطف، وقد وجدناهم يريدون بعطف التثنية التكثير، كقولهم: جاؤوا رجلاً رجلاً، وادخلوا الأولَ فالأولَ، وأوّلاً فأوّلاً، ومرادهم في ذلك تكرير الشيء أبداً حتى يفنى بالغاً ما بلغ، فكذلك أرادوا تثنية هذه المصادر).

وذهب بعض النحويين إلى أنها تثنية حقيقية يُشفع بها الواحد، فالمراد: حَنان موصول بآخر، ومساعدة موصولة بأخرى، ولزوم طاعة موصول بآخر. وأما دَوَالَيْكَ وهَذَاذَيْكَ فَثُنِيا لأنَّ المُداولة المشبَّهة بدَوَالَيْكَ من اثنين. وكذلك الهَذّ المشبَّه بهَذَاذَيْكَ في البيت من اثنين، أي: هَذًّا منّا وهَذًّا منهم، ومُداولة منّا مثل مُداوَلتك، فجاء المصدران لذلك مُثَنَّيين حتى يكون المشبَّه وفق المشبَّه به. وإلى نحوٍ من هذا ذهب السهيلي، زعم في حَنَانَيْكَ أنَّ المراد رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة، وفي لَبَّيك إجابة في امتثال الأوامر وإجابة في الازدجار عن المناهي.

وهذا الذي ذهب إليه لا يطرد له، بل يَستعمل العرب ذلك في المخلوق الذي ليس له أخرى يُرحم فيها، ويَتكلم بذلك من لا يعتقد أخرى؛ ألا ترى إلى طرفة بن العبد – وهو جاهلي– يخاطب عمرو بن هند، وهو جاهلي أيضاً:

... ... حَنَانَيْكَ بَعضُ الشَّرّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[1]

فليس المعنى على أنه يطلب منه رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في المصادر نحو (حنانيك) وأمثالها أهي تثنية للواحد أم للتكثير؟.

---

(1) هذا عجز بيت لطرفة بن العبد في ديوانه (ص53) والفراهيدي، الجمل (ص175) وسيبويه، الكتاب (ج348/1) وابن فارس، مجمل اللغة (ج219/1) والثعالبي، التمثيل والمحاضرة (ص48) وابن سيده، المحكم (ج535/2) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج409/2) والغزنوي، باهر البرهان (ج1356/3) وأبي الفرج الجوزي، زاد المسير (ج122/3)، وصدره:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا ... ...

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

490- الخلاف في الفعل الناصب لـ(غفرانك) أهو بمعنى الطلب أم الخبر؟

قال ابن مالك[2] : "والمحذوف العامل وجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب منه مضاف نحو غفرانك".

وقال أبو حيان[3] : "واختلفوا في الفعل الناصب لها، أهو بمعنى الطلب أم هو بمعنى الخبر:

فذهب الزجاج- ونسبه السجاوندي إلى س- إلى أنَّ التقدير: اغْفِرْ غُفْرَانَك.

وقال الزمخشري: (غُفْرَانَكَ منصوب بإضمار فعل، يقال: غُفْرَانَكَ لا كُفْرَانَكَ، أي: نَستغفرك ولا نَكفرك).

فعلى التقدير الأول الجملة طلبية، وعلى التقدير الثاني الجملة خبرية.

وأجاز بعض النحويين أن ينتصب على المفعول به، أي: نَطلب أو نَسأل غُفْرَانَك.

وجوَّز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو إضمار الخبر، أي: غُفْرَانُك بغيتُنا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الفعل الناصب لـ(غفرانك) أهو بمعنى الطلب أم الخبر؟.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/111-112).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/186).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/191-192).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/120).

491- أوجه إعراب (هنيئاً) و(مريئاً)

قال أبو حيان[1] : "قال س: (هَنِيْئاً مَرِيْئاً صفتان، نصبوهما نصب المصادر المدعو بها بالفعل غير المستعمل إظهاره؛ المختزل للدلالة التي في الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثَبَتَ ذلك هَنِيْئاً مَرِيْئاً) انتهى. ومَرِيْئاً تابع لهَنِيْئاً.

وذهب الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾[2] إلى أنَّ انتصابه على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: فَكُلُوه أكْلاً هَنِيْئاً، أو على أنه حال من ضمير المفعول.

وهو قول مخالف لقول أئمة العربية س وغيره، فعلى ما قاله أئمة العربية يكون: ﴿ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ من جملة أخرى غير قوله: ﴿ فَكُلُوهُ ﴾[3]، ولا تعلق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى.

وجماع القول في هَنِيْئاً أنها حال قائمة مقام الفعل الناصب لها، فإذا قيل: إنَّ فلاناً أصاب خيراً، فقلت: هَنِيْئاً له ذلك- فالأصل: ثَبَتَ له ذلك هَنِيْئاً، فحُذف ثَبِتَ، وأُقيم هَنِيْئاً مقامه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (هنيئاً) و(مريئاً).

واتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأيد أبو حيان كل من أبي جعفر النحاس[7]، ومكي بن أبي طالب[8] فيما ذكروه حول هذه المسألة، وتابعهم السمين الحلبي[9] أيضاً.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/223-224).

(2) [النساء: 4].

(3) [النساء: 4].

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص471).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج1/482).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1873-1874).

(7) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (ج1/200).

(8) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن (ج1/188).

(9) السمين الحلبي، الدر المصون (ج3/576).

492- الخلاف فيما ارتفع به (هنيئاً) و(مريئاً)

قال أبو حيان[1] : "واختلفوا إذ ذاك فيما يرتفع به (ذلك):

فذهب السيرافي إلى أنه مرفوع بذلك الفعل المختزل الذي هو ثَبَتَ، وهَنِيْئاً حال من (ذلك)، وفي هَنِيْئاً ضمير يعود على (ذلك). وإذا قلت هَنِيْئاً، ولم تقل ذلك، بل اقتصرت على قولك هنيئاً ففي هنيء ضمير مستتر يعود على ذي الحال، وهو ضمير الفاعل الذي استتر في ثَبَتَ المحذوفة.

وذهب الفارسي إلى أنَّ (ذلك) في قولك (هَنِيْئاً له ذلك) مرفوع بـ(هَنِيْئاً) القائم مقام الفعل المحذوف؛ لأنه صار عوضاً منه، فعمل عمله، كما أنك إذا قلت زيدٌ في الدار رفع المجرور الضمير الذي كان مرفوعاً بمستقر لأنه عوض منه، ولا يكون في هَنِيْئاً ضمير؛ لأنه قد رفع الظاهر الذي هو اسم الإشارة. وإذا قلت (هَنِيْئاً) ففيه ضمير فاعل بها، وهو الضمير الذي كان فاعلاً لثَبَتَ، ويكون هَنِيْئاً قد قام مقام الفعل المختزل مفرَّغاً من الفاعل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين فيما ارتفع به (هنيئاً) و(مريئاً).

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأكد السمين الحلبي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

493- الخلاف في نصب (مريء) في قولهم (هَنِيْئاً مَرِيْئاً)

قال أبو حيان[5] : "وإذا قلت (هَنِيْئاً مَرِيْئاً) ففي نصب مَرِيء خلاف: ذهب بعضهم إلى أنه صفة لقولك هَنِيْئاً، وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن الحوفي. وذهب الفارسي إلى أنَّ انتصابه انتصاب هَنِيْئاً، فالتقدير عنده: ثَبَتَ مَرِيْئاً، ولا يجوز عنده أنْ يكون صفة لـ(هَنِيء) من

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج224/7).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص471).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1874/4).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج577/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج224/7-225).

جهة أنَّ هَنِيْئاً لّما كان عوضاً من الفعل صار حكمه حكم الفعل الذي ناب منابه، والفعل لا يوصف، فكذلك لا يوصف هو.

وقد ألَّم الزمخشري بشيء مما قاله النحاة في هَنِيْئاً، لكنه حرَّفه، فقال بعد أنْ قدَّم انتصابه على أنه وصف للمصدر أو حال من الضمير في فكلوه: (أي: كُلُوه وهو هَنِيء)، قال: (وقد يُوقَف على فَكُلُوه، ويُبتدأ هَنِيْئاً مَرِيْئاً على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أُقيمتا مقام المصدر، فانتصابهما على هذا انتصاب المصدر)، ولذلك كأنه قال: هَنِيْئاً ومَرِيْئاً، فصار كقولك: سَقْياً ورَعْياً، أي: هَنَأه ومَرَأه. والنحاة يجعلون انتصاب هَنِيْئاً على الحال، كما ذكرناه عنهم، وانتصاب مَرِيْئاً على ما ذكرناه من الخلاف، إمّا على الحال وإمّا على الوصف.

ويدلُّ على فساد ما حرَّفه الزمخشري وصحة قول النحاة ارتفاعُ الأسماء الظاهرة بعد: هَنِيْئاً مَرِيْئاً، ولو كانا منتصبين انتصابَ المصادر المراد بها الدعاء ما جاز ذلك فيها، تقول: سَقْياً ورَعْياً، ولا يجوز: سَقْياً اللهُ ذلك، وإنْ كان ذلك جائزاً في فعله، تقول: سَقَاكَ اللهُ، ورَعَاكَ اللهُ. والدليل على جواز رفع الأسماء الظاهرة بعدها قول الشاعر:

هَنِيْئـــاً مَرِيْئـــاً غَيْـــرَ دَاءٍ مُخـــامِرٍ   لِعِــزَّةَ مِــنْ أعْرَاضِــنَا مَــا اسْــتَحَلَّتِ[1]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في نصب (مريء) في قولهم (هَنِيْئاً مَرِيْئاً).

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأيد السمين الحلبي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً.

---

(1) البيت لكثير عزة في ديوانه (ص68) والقالي، أمالي القالي (ج108/2) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج216/2) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج142/1) والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء (ج471/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج864/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج66/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج214/5).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص471).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج482/1-483).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1874/4-1875).

(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج577/3-578).

الباب الرابع والعشرون : المفعول له

494-شروط انتصاب المفعول له

قال ابن مالك[1] : "وهو المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت ظاهراً أو مقدراً، والفاعل تحقيقاً أو تقديراً".

وقال أبو حيان[2] : "قال بعض النحويين: شرطوا في نصبه أربعة شروط: أنْ يكون مصدراً، وعلى غير لفظ الفعل الأول، وسبباً له أو مسبباً عنه، وفاعلهما واحد. فالأول قد نص عليه س بقوله: (ما ينتصب من المصادر). وعلى الثاني بقوله: (وليس منه)، وعلى الثالث بقوله: (لأنه عُذر له)، والعذر يكون سبباً ومسبباً. وعلى الرابع بقوله: (لأنه موقوع له). وإنما كان مصدراً لأنه علة، ولا يكون إلا معنى، ولو كان من لفظ الأول لانتصب انتصاب الأول لا السبب، ولو لم يكن عُذراً لانتصب انتصاب: أتيتُه رَكْضاً. ولو كان فاعلهما مختلفاً لبطل الربط بينه وبين الفعل الأول، فلم يصح نصبه لأنَّ الرابط إما لفظي أو معنوي، فاللفظي حرف الجر، وهو معدوم في النصب، فلم يبق إلا المعنوي، وهو ما ذكرنا. انتهى كلامه.

وزاد بعض النحويين في الشروط أنْ يكون المصدر غير نوع للفعل؛ إذ قد يكون المصدر من نوع الفعل وغير نوعه، فمثال ما تحرَّز منه: جاء زيدٌ ركضاً، فإنه إذا قصد بهذا أنْ يكون باعثاً على الفعل فلا بدَّ من اللام.

وزاد بعض المتأخرين شرطاً آخر، وهو أنْ يكون من أفعال النفس الباطنة، ولا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء زيدٌ خوفاً، ورغبةً، ولو قلت جاء زيد قراءة للعلم، وقتالاً للكافر، تريد جعل ذلك مفعولاً له- لم يجز لأنه من الأفعال الظاهرة.

وزاد بعضهم أيضاً ألا يكون المصدر من لفظ العامل، نحو: أجْلَلْتُك إجلالاً.

وإنما امتنع ذلك لأنَّ الشيء لا يكون علة لوقوع نفسه.

ويمكن ردُّ جميع هذه الشروط التي زيدت إلى معنى الشروط التي تقدمت".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج196/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج234/7-235).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط أخرى للنحويين في انتصاب المفعول له.

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

495- الخلاف في تقديم المفعول له على عامله

قال ابن مالك[4] : "ويستوي الأمران في المضاف".

وقال أبو حيان[5] : ويجوز تقديم المفعول له على عامله الفعل أو الجاري مجراه إنْ لم يكن فيه مانع، وما تلزم فيه اللام يقوى فيه اللزوم في التقديم لضعف العامل، وأمّا ما تُحذف منه فَيَقْوَى ذكر اللام عند التقديم، فتقول: لِلطمعِ جئتُك، ويجوز تركها. ومنه تقديمه مع أمّا، نحو: أمّا تقويماً فأنا أضربك. ويجوز أنْ يكون العامل فيه الفعل الذي دلّت عليه أمّا، ويكون أصله اللام، وحُذفت هنا سماعاً.

ومنع قوم تقديم المفعول له على العامل، منهم ثعلب. والسماع يردُّ عليهم، قال جحدر:

فَمَــا جَزَعــاً- وَرَبِّ النّــاسِ- أَبْكِــي وَلَا حِرْصــاً عَلَــى الــدُّنْيا اعْتَرَانِــي[6]

وهذه الإضافة محضة، خلافاً للجرمي والرياشي والمبرد؛ إذ ذهبوا إلى أنها غير محضة؛ لأنهم يلتزمون تنكيره قياساً على الحال والتمييز... وقال الكميت:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص472).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1887/4).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج130/2-132).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج196/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج246/7).

(6) البيت لجحدر، ولم أقف عليه. والبيت بلا نسبة في السيوطي، همع الهوامع (ج135/2).

طَرِبْـتُ، وَمَـا شَـوْقاً إِلَـى البِـيْضِ أَطْـرَبُ وَلَا لَعِبـاً مِنِّـي، وَذُو الشَّـيْبِ يَلْعَـبُ[1]

فقدَّم شَوْقاً- وهو مفعول له- على العامل فيه، وهو أَطْرَبُ.

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم المفعول له على عامله.

وقد اتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وقد أكد السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

496- عدم جواز أن يكون لعامل واحد منصوبان كل منهما مفعول له

قال أبو المرادي[5] : "لا يجوز أنْ يكون للعامل الواحد من المفعول اثنان إلا على جهة البدل أو العطف سواء جراً بحرف الجر أو أحدهما، أو نصباً فأما قوله تعالى: ﴿ **إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى** ﴾[6]، فمنصوب بفعل مضمر؛ قاله الفارسي".

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك مسألة عدم جواز مجيء المفعول له لمنصوبان من عامل واحد فقط.

وقد اتبع ناظر الجيش[7] ما ذكره المرادي.

---

(1) البيت للكميت بن زيد في الجريري، الجليس الصالح (ص507) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج399/1) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص20) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج109/5) والعيني، المقاصد النحوية (ج1089/3) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج34/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج313/4)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص475).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1888/4-1889).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج135/2).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص475).

(6) [طه: 3].

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1889/4).

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

497–مجيء المفعول له نكرة

قال ناظر الجيش[2] : "وذهب الجرمي والرياشي إلى أنَّ المفعول له لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب مردود لا ينبغي التشاغل بمثله".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك مذهب النحويين في مجيء المفعول له نكرة.

وقد نحا السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الخامس والعشرون : المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه

498–مذهب النحاة في نصب (دخل) في قولهم (دخلت البيت)

قال ابن مالك[4] : "فلو نصب المكان المختص بدخل على الظرفية لم ينفرد به دخل... فجعل أن نصب المكان المختص بدخل عند سيبويه على الظرفية".

وقال أبو حيان[5] : "وقوله في الشرح: إنَّ المكان المختص منصوب بدَخَلتُ نَصْبَ المفعول به لا نصب الظرف. ونقول: المذاهب في ذلك ثلاثة:...

الثالث: مذهب الأخفش وجماعة أنه مما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر. وحجته أنك تقول: دخلتُ البيتَ، ودخلتُ في البيتِ، ودخلتُ في أمرِ فلان، ودخلتُ أمرَ فلان، وكثرة ذلك فيها تقضي بكون ذلك فيها أصلين إلا أن يقوم دليل على خلاف ذلك. وأيضاً لو كان دخلَ زيدٌ الدارَ على تقدير إسقاط الحرف لوجب أن يكون أدخلتُ زيداً الدارَ على تقدير إسقاطه، وما

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج136/2).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1889/4).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج130/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج200/2–201).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج251/7).

حكمه كذلك لا يجوز أنْ يقام مقام الفاعل مع وجود ما ليس كذلك؛ ألا ترى أنه لا يجوز: اختير الرجالَ زيداً، بل: اختِيرَ زيدٌ الرجالَ، ويجوز: أُدخل الدارُ زيداً، وأُدخل فوه الحجرَ، فدلَّ على أنهما مفعولان صريحان، ليس الثاني منصوباً على إسقاط الحرف.

والجواب عن هذا أنَّ قولهم: أُدخِلَ فوه الحجر لا حجة فيه؛ لأنه إنما جاز بعد القلب، والتقدير: أُدخِلَ فوه (في) الحجر، وقد ثبت استعمال القلب في أَدخل في فصيح الكلام، حكى س عنهم أنهم يقولون: أَدخَلتُ القَلَنْسُوةَ في رأسي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب آخر للنحويين في نصب (دخل) في قولهم (دخلت البيت).

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

499- علة عدم تسمية الكوفيين المفعول فيه ظرفاً

قال ابن مالك[4] : "هو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان معنى في باطّراد، لواقع فيه مذكور أو مقدّر ناصب له".

وقال أبو حيان[5] : "وهذا التقسيم الذي قسمه المصنف في المفعول فيه أنه اسم وقت ومكان لا يصح إلا على مذهب البصريين؛ لأنهم يسمون المفعول فيه ظرفاً.

وأمّا الكوفيون فلا يسمونه ظرفاً لأمرين:

أحدهما: أنَّ العرب لم تُسَمِّ اسم المكان ولا اسم الزمان في موضع من كلامها بالظرف.

والآخر: أنَّ الظرف في اللغة اسم الوعاء، قالوا: والأوعية متناهية الأقطار، محاط بنواحيها، نحو الجِراب والعِدل، واسم المكان الذي يسمونه ظرفاً ليس متناهي الأقطار، نحو: زيدٌ

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص477).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1896/4).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج152/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج200/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج256/7).

خلفَك، وأمامَك؛ ألا ترى أنه إذا كان كذلك لم ينتصب على الظرف، تقول: زيدٌ في داره، وزيدٌ في الحَمّام، ولا تقول زيدٌ دارَه، ولا: زيدٌ الحَمّامَ.

ولا يلزم ما ذكروه؛ إذ لا مُشاحّة في الاصطلاح، مع أنه إنما يُسمَّى ظرفاً على سبيل المجاز تشبيهاً بالظرف الحقيقي من جهة اشتماله على الفعل، كما سُمي بالزِّمام الكتابُ لضبط ما فيه كما تُضبَط الدابّة بالزِّمام.

وسَمَى الفراء وأصحابه المفعول فيه مَحَلاً. والكسائي ومن أخذ بقوله يُسَمُّون الظروف صفات. ولا مُشاحّة في الاصطلاح".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة عدم تسمية الكوفيين المفعول فيه ظرفاً، ولكنهم أطلقوا عليه مسميان آخران هما: المحل، والصفات.

500-ما يقوم مقام ظرف الزمان

قال أبو حيان[1] : "وقد ذكر أصحابنا ظرف الزمان، فقالوا: هو اسم الزمان، نحو سرتُ اليومَ، أو عدده، نحو: سرتُ عشرين يوماً، أو ما قام مقامه مما حُذف قبله اسم الزمان وكان مضافاً إليه قبل حذفه، نحو: سرتُ قدومَ الحاجِّ، أي: وقتَ قدومِ الحاجِّ، وخُفوقَ النَّجم، أي: وقتَ خُفوقِ النجم، ونحو: لا آتيك مِعزَى الفِزْر، ولا آتيك القارِظَ العَنَزيّ، أي: زمنَ تفرقِ مِعزَى الفِزْر، وزمنَ فقدِ القارظِ العَنَزيّ، أو كان صفة له، نحو: مشى عليه طَويلاً، أي: زماناً طويلاً، فيجوز ذلك في صفة الظرف وإنْ لم تكن خاصة به ولا من الصفات التي استُعملت استعمال الأسماء؛ كما جاز ذلك في الصفة المنتصبة على الحال أو ما شُبِّه به، نحو قولهم: أحقاً أنك قائمٌ، قال:

أَلَا أَبْلِــغْ بَنِــي جُشَــمٍ رَسُــولاً ... أَحَقّــا أَنَّ أَخْطَلَكُــمْ هَجَــانِي[2]

وقولهم: ألحقَّ أنك قائمٌ؟ قال عمر بن أبي ربيعة:

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج257/7-258).

(2) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه (ق14/93 ص181) وسيبويه، الكتاب (ج137/3) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج357/3) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص176) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج584/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج472/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج277/10).

أَالحَـــقٌ أنْ دارُ الرَّبـــابِ تباعَـــدَتْ أو انْبَـــتَّ حبْـــلٌ أنَّ قَلْبَـــكَ طَـــائِر[1]

فأنَّ في موضع مبتدأ، وحقاً والحقّ ظرف لأنه في تقدير في. ويدل على الابتداء أنهم إذا أبدلوا من أنَّ أتوا بالمصدر بدل أنَّ ورفعوه، قال:

أحَقَـــاً عِبَـــادَ الله جُـــرْأةُ مُحلِـــق علـــيَّ، وَقَـــدْ أَعْيَيْـــتُ عَـــاداً وَتُبَّعَـــا[2]

والدليل على أنَّ حقاً منصوب على تقدير (في) تصريحهم بها في بعض الأماكن، قال:

أفــــي حَــــقٍّ مُواسَــــاتِي أخَــــاكُم بِمَــــالِي، ثُــــمَّ يَظلِمُنِــــي السَّــــرِيسُ[3]

وفي التصريح بـ(في) دليل على بطلان ما ذهب إليه أبو العباس في قولك: أحقاً أنك قائمٌ، منْ أنَّ قولك أنك قائمٌ في موضع رفع على الفاعلية. والصحيح ما ذهب إليه س من أنَّ انتصابه على الظرف، وما بعده مبتدأ، فحقّ ليس اسم زمان، ولا عدده، ولا قائم مقامه، وإنما هو مشبَّه به من جهة أنه اسم معنّى، كما أنَّ اسم الزمان اسم معنّى، وأنه مشتمل على المحقق كاشتمال الزمان على ما وقع. ويدل على أنه سلك به مسلك الزمان وقوعه خبراً عن المصادر لا عن الجثث.

ومثل حقاً أنك قائمٌ قولهم: غيرَ شَكٍ أنَّك قائمٌ، وجهدَ رأيي أنَّك قائمٌ، وظَناً مني أنَّك قائمٌ. وهذا النوع استعماله ظرفاً موقوف على السماع.

أو ما أضيف إليه بشرط أنْ يكون إياه في المعنى، نحو: سرتُ جميعَ اليومِ، أو بعضه، نحو: سرتُ بعضَ اليومِ.

وشرط أنْ يكون على تقدير في، واحترز بذلك من أنْ يكون مرفوعاً أو مخفوضاً أو منصوباً على غير تقدير في، فإنه لا يكون ظرفاً".

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ق2/128 ص132) وسيبويه، الكتاب (ج136/3) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج357/3) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج511/8) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج277/10).

(2) البيت بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج457/1) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج117/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج285/10) والزبيدي، تاج العروس (ج199/25).

(3) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ق4/34 ص101) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج360/3) والجوهري، الصحاح (ج937/3) وابن منظور، لسان العرب (ج106/6) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج280/10).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يقوم مقام ظرف الزمان فينتصب انتصابه.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

501-ما يقوم مقام ظرف المكان

قال أبو حيان[3] : "وذكروا أيضاً ظرف المكان، فقالوا: هو اسم المكان، نحو: خلفك وأمامك. أو عدده، نحو: عشرين ميلاً. أو ما قام مقامه: إما صفته، نحو: قعدتُ قريباً منك وأمامَك، وإمّا ما كان الظرف مضافاً إليه، نحو: تركتُه بِمَلاحِسِ البقرِ أولادَها، فمَلاحِسِ مصدر بدليل نصب أولادها به، وهو هنا ظرف مكان، تقديره: مكان مَلاحِس. أو ما شُبِّه به، نحو: زيدٌ فوقَ عمرو في الشرف، ودونَ زيد في العلم، فليسا اسمي مكان، ولكنهما شُبِّها بفوق ودون المكان. ومن ذلك ما حكاه الأخفش من قول العرب: هم هيئتَهم، فنصب على أنه ظرف مكان على تقدير في، أي: هم في هيئتهم، والهيئة ليست مكاناً، لكنها شبيهة بالمكان لاشتمالها على ذي الهيئة كاشتمال المكان على ما يحلّ فيه. ويدلّ على أنها ظرف مكان وقوعها خبراً عن الجثث، وهذا النوع يُحفظ، ولا يقاس عليه. وما أضيف إليه بشرط أنْ يكون إياه في المعنى نحو: سرتُ جميعَ الميل، أو بعضه، نحو: سرتُ نصفَ الميل.

وشرط أنْ ينتصب على تقدير (في) احتراز من رفعه أو جره أو نصبه لا على تقدير في، فإنه لا يكون ظرفاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يقوم مقام ظرف المكان فينتصب انتصابه.

وقد اتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1898-1901).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/170-171).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/259).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1901-1902).

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

502- مواضع حذف العامل في الظرف وجوباً

قال ابن مالك[2] : "أو مقدّر ناصب له".

وقال ناظر الجيش[3]: "وقد يكون تقديره واجباً يعني أنْ يُؤتى به مُقدراً ولا يُذكر لفظاً، وهذا هو الذي يعبر عنه النحاة بأنه يحذف وجوباً، وذلك في أربع مسائل وهي:

أنْ يكون الظرف صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً.

وذكر الإمام بدر الدين في شرح الألفية موضعاً خامساً وهي قولهم: حينئذٍ الآن، أي كان ذلك واسمع الآن، قال: لأنه مسموع بالحذف لا غير، يعني أنه لا علة لوجوب حذفه إلا السماع خاصة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع حذف العامل في الظرف وجوباً.

503- الخلاف في كلمة (سحر) أهو مبني أم معرب؟

قال ابن مالك[4] : "والذي ينصرف ولا يتصرف ما عين من سَحَر".

وقال أبو حيان[5] : "واختلف النحويون في سحر هذا أهو مبني أو معرب:

فذهب بعضهم إلى أنه مبني لتضمنه معنى أل، كما بُني أمْس لتضمنه معناها، وهو مذهب صدر الأفاضل.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبني، وعلة بنائه عدم التقارب، لا لتضمنه معنى الحرف؛ ألا ترى أنه لا يقع سَحَر إلا على سَحَرِ يومك، فلا تقول خرجتُ سَحَرَ إلا في يومك الذي

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج2/149-150).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/200).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4/1902-1903).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/202).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/263).

خرجتَ في سَحَره، ولا تقول سَحَر في سَحَرِ (أمْسِ) إلا أن تقيده، فتقول: خرجتُ يومَ الخميس سَحَرَ، فهذا هو الذي أوجب البناء. انتهى...

وذهب الجمهور إلى أنه معرب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في كلمة (سحر) أهو مبني أم معرب؟.

وقد اتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

504- الخلاف في سبب منع التنوين من كلمة (سحر)

قال أبو حيان[2] : "واختلفوا في سبب منع التنوين منه:

فذهب بعضهم إلى أنه منوي فيه الإضافة، وهو معرفة بالإضافة؛ لأنك تريد سحر ذلك اليوم، فحذف التنوين كما حُذف في أجمع وأكتع حيث كان مضافاً في المعنى.

وذهب السهيلي إلى أنَّ حذف التنوين منه لأنه معرفة بنية الألف واللام؛ قال: (كأنك حين ذكرتَ يوماً قبله، وجعلتَه ظرفاً- أردتَ السَّحَرَ الذي من ذلك اليوم، واستغنيت عن أل بذكر اليوم) وزعم أنه مذهب س.

وذهب الجمهور إلى أنه حُذف التنوين منه لأنه لا ينصرف، فأحد عِلّتَيه العدل عن تعريفه بأل، والعلة الأُخرى قيل: العَلَمِيّة، جُعل علماً لهذا الوقت. وقيل: التعريف المُشبِه لتعريف العلمية. وقيل: لم يصرفوه لعدله وتعريفه من غير أداة تعريف، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعيَّن، وليس تعريفه تعريف علمية؛ لأنه في معنى السَّحَر، وتعريف العلمية ليس في رتبة تعريف أل.

ولا يجوز أنْ يكون تعريفه بأل التي عُدل عنها؛ لأنَّ أل التي يُعدل عنها الاسم لا تعرفه؛ ألا ترى أنهم لما عدلوا أُخر عن أل استعملوه نكرة؛ بدليل وصف النكرة في نحو: مررتُ

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص478).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج7/263-264).

بنسوةٍ أُخَرَ، وإذا ثبت أنه غير متعرف بالعلمية ولا بأل التي عُدل عنها لم يبقَ إلا أن يكون تعريفه بالغلبة كما ذكرنا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في سبب منع التنوين من كلمة (سحر).

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

505-الخلاف في الجملة الواقعة بعد (بينا) و(بينما)

قال ابن مالك[3] : "ويلزم بينما وبينا الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة".

وقال أبو حيان[4] : "اختلف النحويون في الجملة التي تقع بعد بينا أو بينما على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنها في موضع خفض بالإضافة، وبَيْنَا وبَيْنَما مضافان إلي الجملة نفسها دون حذف مضاف له لكثرة وجود ذلك.

وذهب ابن جني وشيخه أبو علي إلى أنَّ إضافتها إلي الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلي الجملة؛ لأنَّ المضاف إلي الجمل ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولأنَّ (بَيْنَ) تقع على أكثر من واحد؛ لأنها وسط، فلا بُدَّ من اثنين فما فوقهما، وتقديره: بَينا أَوقاتِ زيدٌ قائمٌ أقبلَ عمرٌو، وهو اختيار أبي الحسن بن الباذش.

المذهب الثاني: أنَّ (ما) والألف كّافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

المذهب الثالث: أنَّ (ما) كافّة بدليل عدم الخفض بعدها. فإنْ وليها مفردٌ فبشرط المصدرية، ولا يجوز فيه فيما سَمِعَ الأصمعي غير الخفض. أو جملةٌ فلا موضع لها من الإعراب، وأنَّ ألف بَينا إنْ وَلِيَتْها الجملة فالألف إشباع- والجملة في موضع خفض بالإضافة-

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص478-479).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج139/2-140).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج206/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج304/7-306).

لا كافّة ولا للتأنيث، فوزنها فَعْلاً، خلافاً لزاعمي ذلك؛ لأنَّ كون الألف كافّة لم يَثبُت، وثَبت كونها إشباعاً في رواية:

بَيْنَـــا تُعَانِقُـــه الكُمَـــاةُ[1] … … … … … …

ولأنَّ كون الألف للتأنيث فاسد؛ لأنَّ الظروف كلها مذكَّرة إلا ما شذّ، وهو قُدّام ووَراء، والقول بذلك يؤدي إلى الدخول في الشاذّ من غير داعية. وهذا هو المذهب المختار عند أصحابنا.

ورَدُّوا على ابن جِنِّيْ بأمرين:

أحدهما: أنَّ العرب لا تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه إلا في المفردات.

والآخر: أنها لم تضفها لمفرد حتى يكون مصدراً، ولم تضفها لزمان، وقول ابن جني (إنَّ الظرف في الزمان يشبه المصدر). ليس بمسوِّغ إضافة بينا إليه؛ لأنه ليس فيه دلالة علي معنى الفعل المقتضي للجواب كما في المصدر دلالة عليه.

فإن قلت: إنما تضاف بينَ إلي شيئين فصاعداً، فلذلك لزم أن يقدر: بَينا أوقاتِ زيدٌ قائمٌ.

فالجواب: أنها قد تضاف إلى الواحد المتجزّئ، فكذلك تضاف إلي الجملة، فـ(بَينا زيدٌ قائمٌ) في المعنى بمنزلة: بَينا قيامُ زيد، وبَينا تضاف إلى المصدر لأنه متجزِّئ، فكذلك إلى الجملة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الجملة الواقعة بعد (بينا) و(بينما).

---

(1) هذا جزء بيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ق1/55 ص56) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص549) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج1/398) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص34) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص677) والصفدي، تصحيح التصحيف (ص176)، والبيت هو:

بَيْنَـــا تُعَانِقُـــهُ الكُمَـــاةُ، وَرَوْغُـــهُ يَوْمـــاً، أُتِـــيحَ لَـــهُ جَـــرِيءٌ سَـــلْفَعُ

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

506- الخلاف في (منذ) أهي بسيطة أم مركبة؟

قال ابن مالك[5] : "ومنها مذ ومنذ".

وقال أبو حيان[6] : "مُنذُ بسيطة، ومذُ محذوفة منها. وذهب الكوفيون إلى أنَّ منذُ مركبة، واختلفوا: فقال الفراء: أصلها: مِنْ ذُو، مِن الجارة، وذو التي بمعنى الذي في لغة طيئ. وقال غيره من الكوفيين: أصلها: مِنْ إذْ، فحذفت الهمزة، فالتقت نون مِنْ وذال إذْ، وهما ساكنان، فحُركت الذال لالتقاء الساكنين، وجُعلت حركتها الضمة لأنهم ضمنوها معنى شيئين، وهما مِن وإلى؛ لأنَّ تأويلها إذا قلت ما رأيتُه منذُ يومان: ما رأيتُه مِن أوّلِ هذا الوقت إلى آخره، فقامت منذُ مقام مِن وإلى، فقَوِيَتْ لذلك، فحَمَلت الضم الذي هو أثقل الحركات، ولهذه العلة نفسها قالوا: ما كلَّمتُه قَطُّ، فضموا الطاء لأنَّ المعنى: ما كلَّمتُه مِن أَوَّلِ دَهري إلى هذا الوقت، فنابت قَطُّ عن مِن وإلى، ثم ضَمُّوا الميم إتباعاً لحركة الذال. ومَن قال مُذْ، فحذف النونَ رَدَّ الذال إلى أصلها من السكون لزوال موجب تحريكها. ومَن قال مِنَ العرب: مُذُ يومان، ومُذُ اليوم أَتبَع.

ورُدَّ مذهب الفراء بعُرُوِّ الصلة عن رابط، وبأنَّ ذو موصولة لا يَتكلم بها إلا طيئ ومذْ ومنذُ يَتكلم بهما جميع العرب. ورُدَّ مذهب التركيب مِنْ (مِنْ) و(إذْ) بأنَّ مِن لا يجوز دخولها على إذ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (منذ) أهي بسيطة أم مركبة؟.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص487).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج504/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1933/4).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج205/2-207).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج215/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج332/7-333).

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

507- الخلاف في الموقع الإعرابي لجملتي (منذ) و(مذ) والمرفوع بعدهما

قال أبو حيان[4] : "فاختلفوا في الجملة من مذ أو منذ والمرفوع بعدهما هل لها موضع من الإعراب: فذهب الجمهور إلى أنها لا موضع لها من الإعراب. وذهب أبو سعيد إلى أنها في موضع الحال، كأنه قال: ما رأيتُه متقدماً. وليس هذا بالوجه؛ لأنها خرجت مخرج الجواب، كأنه قيل له: ما أمدُ ذلك؟ فقال: يومان. ومما يبطل كونها حالاً أنَّ الجملة إذا وقعت حالاً فلا بدَّ فيها من رابط يعود على ذي الحال، أو من واو الحال، وهذه الجملة خالية من الضمير ومن واو الحال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الموقع الإعرابي لجملتي (منذ) و(مذ) والمرفوع بعدهما.

وقد وافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

508- الخلاف في جر (مذ) و(منذ) الاسم الظاهر أو المضمر

قال ابن مالك[6] : "وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها".

وقال أبو حيان[7] : "ولنذكر مسائل من باب مُذ ومُنذ، تكون كالتتمة لكلام المصنف.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص492).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج512/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج223/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج340/7-341).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج226/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج216/2).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج347/7).

المسألة الأولي: مُذْ ومُنذُ لا يجرّان إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بُيِّن. وأجاز أبو العباس أنْ يجرّا مضمر الزمان، فتقول: يومْ الخميس ما رأيتك مُنْذُه أو مُذْه. والصحيح المنع لأنَّ العرب لم تقله".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جر (مذ) و(منذ) الاسم الظاهر أو المضمر.

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

509- الخلاف في اسم الزمان الواقع بعد (مذ) و(منذ) أهو بمعنى أول الوقت أم لا؟

قال أبو حيان[2] : "المسألة الثانية: اسم الزمان المخصَّص الواقع بعدهما إذا كان بمعنى أوَّل الوقت، نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة. ذهب الأخفش إلى أنَّ نفي الفعل لا يكون أبداً في جميعه بل في بعضه، فأنت قد رأيته في بعض يوم الجمعة، ثم فقدتَه بعد ذلك إلى الزمان الذي أنت فيه.

واختلف النقل عن المبرد: ففي (المقتضب) ما يدل على موافقة الأخفش، قال فيه: (إنْ قال قائل: ما بالي أقول: لم أرَك مُذْ يومِ الجمعة، وقد رأيتك يوم الجمعة؟ قيل: إنَّ النفي إنما وقع على ما بعد يوم الجمعة، والتقدير لم أَرَك مذ وقتِ رؤيتي لك يوم الجمعة، فقد أثبتَّ الرؤية، وجعلتها الحدَّ الذي لم تره منه.

وقال ابن السراج عن أبي العباس: (إنه يجوز أنْ يكون نفي الفعل في جميعه، وأنْ يكون في بعضه). قال: (فيقال: كيف اجتمعا في النفي والإيجاب على أنَّ الرؤية واقعة في يوم الجمعة؟ والجواب في هذا أنك تقول: رأيت زيداً يومَ الجمعة، وإنما رأيتَه في بعضه أو في جميعه، فهل يستقيم على هذا أنْ تقول: ما رأيته مذ يومِ الجمعة، فيقع النفي في جميعه كما كانت الرؤية مستقيمة في جميعه؟ ويجوز أنْ يكون النفي واقعاً على بعضه).

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج227/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج347/7-348).

والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن وأبو العباس في مقتضبه؛ لأنك لا تقول ما رأيته مذ يومِ الجمعة إلا وقد وقع فقد الرؤية بعد دخول الوقت الذي يقال له يوم الجمعة؛ إذ لو كان فقد الرؤية قبل طلوع الفجر لَمَا كان فاقداً للرؤية يوم الجمعة بل ليلة الجمعة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في اسم الزمان الواقع بعد (مذ) و(منذ) أهو بمعنى أول الوقت أم لا؟.

510- الخلاف فيما يجوز تقدمه في (مذ) و(منذ) من الأفعال المنفية والموجبة

قال أبو حيان[1] : "المسألة الثالثة: مذ ومنذ لا يتقدمهما من الأفعال إلا الأفعال المنفية لفظاً ومعنى، أو المنفية لفظاً، أو الأفعال الموجبة التي تقتضي الدوام، نحو: ما رأيتُ زيداً مذ يومِ الجمعة، وما زلتُ أَصحَبُك منذ سنةٍ، أو صَحِبتُه مذ يومِ الجمعة، وسرتُ مذ يومِ الجمعة إذا أردت اتصال السير.

قال أبو الحسن في (الكبير) له: لو قلت: رأيته مذ يومِ الجمعة، وأنت تعني أنك رأيته يوم الجمعة، ثم انقطعت الرؤية إلى ساعتك لم يجز. وقال أبو بكر في (الأصول) له: (تقول: أنا أراك مذ سنة تتكلم في حاله، إذا أردت أنك في حال رؤيته مذ سنة). قال: (ولذلك قلت أراك لأنك تخبر عن حال لم تنقطع، فإنْ أردت أنك رأيته ثم غَبَرتَ سنةً لا تراه قلت: رأيتك مذ سنة؛ لأنك أخبرت عن رؤيةٍ مضت وانقطعت).

وقال ابن عصفور: والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن من أنه لا يراد بما بعدهما تبيين مدة الانقطاع، أو تبيين أول مدة الانقطاع إلا بعد الفعل المنفي. وأمّا إذا وقعا بعد الفعل الموجب فإنما يراد بهما تبيين مدة دوام الفعل أو تبيين أول مدة دوامه، وسواء في ذلك كون الفعل على صيغة الماضي أو صيغة المضارع. ويدلُّ على صحة ذلك قول سَلَمة بن يزيم الفَهْمي:

رَأَيْـــتُ النّـــاسَ مُـــذْ خُلِقُـــوا وَكَـــانُوا   يُحِبُّـــونَ الغنِـــيّ مِـــنَ الرّجـــالِ[2]

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج348/7-349).

(2) البيت لسلمة بن زيد الفهمي في الجاحظ، المحاسن والأضداد (ص163) والبيهقي، المحاسن والمساوئ (ص161).

ألا ترى أنّ مراده أنه لم يزل يرى الناس مذ خُلق يحبون الغني إلى ساعته التي قال فيها هذا البيت. والنفي إذا كان في المعنى موجباً يجري مجرى الموجب في ذلك، نحو قول الفرزدق:

مَـــا زَالَ مُـــذْ عَقَـــدَتْ يَـــدَاهُ إِزَارَهُ فِسَـــماً، فـــأَدْرَكَ خَمْسَـــةَ الأَشْـــبَارِ

يُـــدْنِي خَوَافِـــقَ مِـــنْ خَوَافِـــقَ، تَلتَقِـــيْ فِـــيْ ظِـــلِّ مُعْتَـــرَكِ العَجـــاجِ مُثَـــارِ [1]

مراده الإخبار عن الممدوح بأنه مُذْ عَقَدت يداه إزارَه يُدني خَوَافِق من خَوَافِق. وكذلك أيضاً حكمهما إذا جَرّا الحال، نحو: ما رأيتُه مُذُ اليومِ، وأقامَ عندنا مُذُ اليومِ.

قال أبو الحسن: ولا يحسن: قَدِمَ فلانٌ مُذْ يومِ الجمعة، ولا: قَدِمَ فلانٌ مُذْ اليومِ، إلا أن تكون العرب تُجيز هذا، كأنك لم تذكر مذ، كما يقولون: رأيتُه مُذُ اليومِ، وهم يريدون: اليومَ. قال: وذلك قبيح إلا أنْ تدوم الرؤية. قال: وكذلك يقبح: ماتَ زيدٌ مُذُ اليومِ، إلا أنْ تجعل الموت شيئاً دائماً له، وهو قبيح؛ لأنك لو قلت ماتَ مُذُ اليومِ، إلا أنْ تجعل الموت شيئاً دائماً له، وهو قبيح؛ لأنك لو قلت ماتَ مُذُ اليومِ إلى الساعة لم يَحسُن".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين فيما يجوز تقدمه في (مذ) و(منذ) من الأفعال المنفية والموجبة.

وقد اتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

511- (مذ) و(منذ) أهما حرفين أم اسمين؟

قال أبو حيان[3] : "المسألة الرابعة: إذا كانا حرفين فلا إشكال في بنائهما، وإذا كانا اسمين فللزومهما طريقةً واحدة كالحرف".

التوضيح والتحليل:

---

(1) البيتان للفرزدق في ديوانه (ص267) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج446/1) وابن مالك، شرح التسهيل (ج217/2) وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج815/2) وابن الناظم، شرح ابن الناظم (ص267) وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج236/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج1255/3).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1961/4-1962).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج349/7).

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر (مذ) و(منذ) أهما حرفين أم اسمين؟.

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

512-مذاهب النحاة في اسم العدد الواقع بعد (مذ) و(منذ) أهي بمعنى الأمد أم لا؟

قال أبو حيان[2] : "المسألة الخامسة: اسم العدد الواقع بعدهما إذا كانا بمعنى الأمد فيه للعرب مذاهب:

أحدها: أنه لا يُعتَدُّ به إلا إذا كان كاملاً.

الثاني: أنه يُعتَدُّ بالأول والآخر وإن لم يكونا كاملين. قال أبو الحسن في (الكبير) له: يجوز أن يقول الرجل يومَ الاثنين لمن رآه يومَ الجمعة: ما رأيتُك مُذْ يومان، ولا يحتسب بالاثنين ولا بالجمعة؛ لأنه قد رآه فيهما، رأيت بعض العرب يذهب إلى هذا، وبعضهم يقول: مُذ أربعةٌ، يحتسب الاثنين والجمعة من الأيام التي لم يرهِ فيها لما كان قد ترك رؤيته في بعضها. وزعم أنَّ أرباب هذه اللغة لا يقولون: ما رأيتُه مُذ يومان، لم رآه أمس، وإنما يقولون: مُذ أمسِ إلى اليوم. وإنما لم يقولوا ذلك لأنه يقع فيه لبس من جهة أنَّ اليومين جميعاً لم يتمَا، فكل واحد منهما على المجاز، ولم يحسن لمّا اجتمعا على المجاز.

المذهب الثالث: أن يعتدَّ بالناقص الأول، ولا يعتد بالآخر، حكى أبو الحسن أيضاً في (الكبير) له أنه سأل بعض العرب عن قوله (لم أرهِ مُذْ يومان): متى رأيتَه؟ فقال: أولَ مِن أمسِ. وإنما حمل ذلك على الاعتداد بالناقص الأول لا الثاني أنهم لا يكادون يحتسبون بالذي هم فيه إذا كان ناقصاً؛ ألا ترى أنه إذا قال ما رأيتُه مُذْ اليوم كان قد فقد رأيته في اليوم، ولم يره في شيء منه؛ لأنَّ معناه: ما رأيتُه في اليوم. هذا هو المختار. وقد أجاز الأخفش بالقياس أنْ يحتسب بالناقص الثاني دون الأول، ويجعل العدد على الليالي، فإنَّ العدد على ذلك يقع، قال: وهو قياس حسن".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في اسم العدد الواقع بعد (مذ) و(منذ) أهي بمعنى الأمد أم لا؟.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج226/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج349/7-350).

513- الخلاف في النفي الواقع بعد (مذ) و(منذ) إذا جاء بمعنى أول الوقت

قال أبو حيان[1] : "المسألة السادسة: لمّا كان النفي واقعاً في جميع ما بعد مُذ ومُنذُ إذا كانا بمعنى أول الوقت منع أبو الحسن أن يُعطف على اسم الزمان الواقع بعدهما اسم زمان مختصّ متقدم عليه أو متأخر عنه؛ فلا يقال: ما رأيته منذ شهرُ رمضان وشهرُ شعبان، لأنّ قولك ما رأيته مذ شهرُ رمضان يقتضي أنك رأيته فيه، فكيف تقول: منذ شهرُ شعبان، وأنت لا تقول (من شهرُ شعبان) إلا وقد رأيتَه فيه، ثم لم تره إلى أنْ قلت: ما رأيته مذ شهرُ شعبان.

وكذلك أيضاً عنده: ما رأيتُه منذ شهرُ رمضان وشهرُ شوال؛ لأنك إذا قلت ما رأيتُه منذ شهرُ رمضان وقد جزت شهر شوال عُلم أنك لم تره في شهر شوال.

قال: وكذلك لو قلت: ما رأيته منذ يومُ الجمعة ويومُ السبت لم يجز، ولو نصبت يوم السبت لم يجز أيضاً؛ لأنك إنما تريد إذ ذاك: وما رأيته يومَ السبت، وأنت إذا قلت يومَ الأحد: ما رأيته مذ يومُ الجمعة عُلم أنك لم تره يوم السبت، فإن كان ما بعد حرف العطف متقدماً على الزمان الواقع بعدهما جاز عنده النصب، نحو: ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة ويومَ الخميس، تريد: وما رأيته يومَ الخميس.

قال ابن عصفور: ويجوز عندي بالقياس أنْ يقال: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة ويومُ السبت، بالعطف على أنْ تجعل مُذْ بمعنى أمد، والتقدير: أمَدُ انقطاع الرؤية يومُ الجمعة ويومُ السبت، وتكون الواو إذ ذاك لا تنوب مناب عامل يتكرر، مثلها في قولك: اختصَمَ زيدٌ وعمرٌو، وتكون إذ ذاك قد عرَّفت مخاطبك بعدّة مدة الانقطاع، وزدت مع ذلك تعريفاً لتلك المدة، إلا أنَّ الذي منع أبا الحسن أنْ يذكر هذا الوجه ما حكاه عن العرب من أنها لا تَستعمل اسم الزمان المعرفة في كلامها بعد مُذْ ومُنذُ إلا إذا كانا بمعنى أول الوقت".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في النفي الواقع بعد (مذ) و(منذ) إذا جاء بمعنى أول الوقت.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج350/7-351).

514-الخلاف في جواز عطف الاسمان بعد (مذ) و(منذ) إذا اختلفا بالتعريف والتنكير

قال أبو حيان[1] : "المسألة السابعة: منع أبو الحسن العطف إذا اختلف الاسمان الواقعان بعدهما بالتعريف والتنكير، فلا يجوز عنده: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة ويومان، ولا: ما رأيته مُذْ أمسِ ويومان، قال: لأنك لا تقول ما رأيتُه مُذْ أمسِ إلا وقد رأيته أمسِ، وكذلك: ما رأيتُه مُذْ يومانِ وأمسِ. وإنما منع ذلك لأجل المخالفة؛ لأنَّ اسم الزمان إذا كان معرفة بعدهما كانا بمعنى: أوَّل، ولزم إذ ذاك أن تكون الرؤية قد وقعت في ذلك الزمان، وإذا كان نكرة كانا بمعنى: أمَد، ولم يلزم إذ ذاك أن تقع الرؤية في الزمان الواقع بعدهما، فلمّا اختلف المعنى امتنع العطف.

قال ابن عصفور: والعطف عندي أيضاً جائز في القياس مع الاختلاف على الوجه الذي ذكرته مع الاتفاق؛ وذلك بأن تجعل مُذْ بمعنى: أمَد، ويكون التقدير في قولك ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة ويومان: أَمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعةِ ويومان، وتكون الواو مثلها في: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو.

وزعم ابن السَّرَاج في (الأصول) له أن يجوز أن تقول: ما رأيتُ زيداً مُذْ يومان ويومُ الخميس، فالرفع على تكرير مذ، والنصب كأنك قلت: وما رأيتُه يومَ الخميس. قال: وتنسق على المعرفة المعرفة، فترفع إذا اتفق، وهو أحسن، ويجوز النصب، وتنصب إذا اختلف، وهو أحسن، ويجوز الرفع.

قال ابن عصفور: والصحيح ما ذكره أبو الحسن مِن أنَّ العطف ليس من كلام العرب، اتفق الاسمان في التعريف أو اختلفا، فكان أحدهما معرفة والآخر نكرة للعلة التي تقدم ذكرها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز عطف الاسمان بعد (مذ) و(منذ) إذا اختلفا بالتعريف والتنكير.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج351/7-352).

515-الخلاف في وقوع اسم الزمان مختصاً بعد (مذ) و(منذ)

قال أبو حيان[1] : "المسألة الثامنة: إذا وقع بعدهما اسم الزمان مختصاً، ولم يفد عِدّة مدة الانقطاع لم يقع بعدها إلا إذا كان المعنى: أوَّل، نحو: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة، تريد أنَّ انقطاع الرؤية كان أوَّلُه يوم الجمعة، وإن أفاد فالمحفوظ من كلام العرب إذا وقع بعدهما أن يكونا بمعنى: أوَّلُ الوقت، فتقول: ما رأيتُه مُنذُ الشهران الماضيان، تريد أنك رأيته في الشهرين الماضيين، ثم انقطعت الرؤية من أحدهما إلى وقت إخبارك.

قال ابن عصفور: ويجوز في القياس وقوعه بعد مُذْ ومُنذُ إذا كان تخصيصه لا يُخرجه عن أن يفيد عِدّة مدة انقطاع الرؤية؛ إلا أنَّ العرب لم تَكَلّم بذاك.

قال أبو الحسن في (الكبير) له: ولو قلت: ما رأيتُه مُذُ الشهران كما تقول: ما رأيتُه مُذْ شهران تريد: بيني وبين لقائه الشهران الماضيان كان جائزاً في القياس وإن كان لا يُتَكلَّم به".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وقوع اسم الزمان مختصاً بعد (مذ) و(منذ).

516-أصل قط وبنائه

قال ابن مالك[2] : "ومنها قط للوقت الماضي عموماً".

قال أبو حيان[3] : "قط اسم مبني، وأصله التشديد، نقلت من القَط، وهو القطع إلى الطرف، ألا ترى أنك إذا قلت ما رأيتُه قَطُّ فمعناه: ما رأيتُه فيما انقطع من عمري.

وإنما بُنِي لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تقدَّم من الزمان؛ كما أنَّ مِنْ إذا أردت التبعيض أتيتَ بها في كل متبعِّض.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج352/7-353).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج220/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/8-11).

وقيل: بُنيت لأنَّها أشبهت الماضي؛ لأنها لزمانه، ولأنَّها تضمنت معنى في؛ لأنَّها لا تحسن فيها، بخلاف الظروف. وقيل: تضمنت معنى منذُ، فمعنى قولك ما رأيتُه قَطُّ: ما رأيتُه منذُ خُلِقت.

وبُنيت على حركة لأنَّ لها أصلاً في التمكن؛ لأنها منقولة من القَطِّ، وهو القَطْع كما قلناه. وكانت الحركة ضمة تشبيهاً لقَطُّ بِقَبْلُ. ووجه الشبه بينهما أنَّها تدلُّ على ما تقدَّم من الزمان كَقَبْلُ، وقَبْلُ حُرِّكَتْ للساكنين، وضُمَّت لأنَّها نائبة عن مُنْذُ وما بعدها. وقيل: لشبهها بِمُنْذُ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية أصل قط وبنائه.

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

517-مجيء القسم مع (عَوْض)

قال ابن مالك[4] : "ويقابله عَوْضُ".

قال أبو حيان[5] : "وقوله (ويقابله عَوْضُ) يعني أنه للوقت المستقبل عموماً، وقال ابن السيد في بيت الأعشى:

رَضِيــيْعَيْ لِبَــانٍ ثَــدْيَ أُمٍّ، تَحَالَفَــا بِأَسْــــحَمَ دَاجٍ لَا نَتَفَــــرَّقُ[6]

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص497).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج517/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج216/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج220/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/8-12).

(6) البيت للأعشى في ديوانه (ق53/33 ص225) والفراهيدي، العين (ج194/2) وابن سيده، المحكم (ج292/2) وابن منظور، لسان العرب (ج192/7) والصفدي، تصحيح التصحيف (ص96).

عَوْضُ: صنم كان لبكر بن وائل. وقيل: هو اسم من أسماء الدهر. وإذا كان من أسماء الدهر كان ظرفاً، كقولهم: لا آتيكَ عَوْضَ العائضين، كما تقول: دهر الداهرين، ثم كَثُرَ حتى أجروه مجرى القسم.

قال: "ومن جعل عَوض اسم صنم جاز أنْ يكون في موضع نصب على ألا تقدر فيه حرف الجر، وتحذفه، كقولك: يمينَ الله لأفعلنَّ.

ويجوز أنْ يكون في موضع خفض على إضمار حرف القسم، وهو أضعف الوجوه، والباء في بِأَسْحَم بمعنى في.

ومن جعل عَوْض من أسماء الدهر فوجهان:

أحدهما: أنْ يكون القسم به لا بالأسحم، فالقول فيه كالقول فيه إذا كان اسم صنم.

والثاني: أنْ يكون القسم بالأسحم، ويكون عوض ظرفاً، كأنه قال: لا نتفرق عوض، أي: لا نتفرق طولَ دهرنا" انتهى.

وذكرت مسألة القسم مع عوض هنا لأنَّ المصنف لم يتعرض لعَوْض في القسم، إنما ذكر هاهنا، فتنبهنا على ذلك حيث تعرض لها المصنف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك محيء القسم مع (عَوْض).

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

518-من ظروف المكان التي لا تتصرف (سِوى) و(سواء)

قال ابن مالك[2] : "وعادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدُن ومع وبَيْنَ بَيْنَ دون إضافة، وحوال وحول وحوالَى".

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج215/2-216).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج229/2).

وقال أبو حيان[1] : "وترك المصنف من ظروف المكان التي لا تتصرف سِوى وسَواء. وإنَّما لم يتصرفا لأنَّهما بمعنى مكانك الذي يدخله معنى عِوَضَك وَبَدّلَك؛ ألا ترى أنك تقول: مررتُ برجلٍ سِواك وبَدَّلَك، و(مكان) إذا أريد به هذا المعنى ليس بمكان حقيقي؛ لأنَّ مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعه ومُسْتَقَرُّه، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الظروف الحقيقية، وتقدم نقلنا عن الفراء أنهما لا يرفعان في الاختيار".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ظرفان من ظروف المكان التي لا تتصرف، وهما: (سِوى) و(سواء).

وقد اتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

وقد ذكر السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه قد أضاف آراء أخرى تتصل بهذه المسألة بما يتعلق بظرفية كل من (سوى)، و(سواء) مختاراً منها بأنها قد تُستعمل مرةً ظرفاً كثيراً ومرةً أخرى غير ظرف قليلاً. فيبدو من اختيار السيوطي لهذا الرأي أنه مخالف لما ذهب إليه أبو حيان، وهذا ما يتضح بالفعل من قول السيوطي[4] : "وذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أنها ظرف متمكن أي يستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً قال ابن هشام في التوضيح وإليه أذهب ونقله في البسيط عن الكوفيين.

وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفاً البتة فإنها اسم مرادف لـ(غير) فكما أنَّ (غير) لا تكون ظرفاً ولا يلتزم فيها النصب فكذلك (سوى) وحكم المقصورة والممدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الأبذي وحكم المكسورة والمضمومة أيضاً سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج63/8).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2021/4).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج160/2).

(4) المرجع السابق، ص160-161.

519-من ظروف المكان التي لا تتصرف (شَطْر)

قال أبو حيان[1] : "ومما أهمل ذكرَه أكثرُ النحويين من الظروف التي لا تتصرف (شَطْر) بمعنى (نحو) قال تعالى ﴿ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[2]، وقال ﴿ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾[3]".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ظرف من ظروف المكان التي لا تتصرف ألا وهو (شَطْر).

وقد اتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

520-العامل الذي يتوسع في الظرف معه

قال أبو حيان[6] : "ولم يُبَيِّن المصنف العامل الذي يُتَوَسَّع في الظرف معه، والظرف تارة يعمل فيه الفعل أو ما جرى مجراه من الأسماء، وتارة يعمل فيه الحرف أو الاسم الجامد بما فيه من معنى الفعل، وذلك قليل، فإذا عمل فيه الحرف أو الاسم الجامد بما فيه من معنى الفعل فلا يُتوسَّع فيه مع شيء منهما؛ لأنَّ الظرف المتوسَّع فيه مشبَّه بالمفعول به، والعامل في المفعول به لا يكون حرفاً ولا اسماً جامداً، فلا يعملان في المشبَّه به، وهو الظرف المتوسَّع فيه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك العامل الذي يتوسع في الظرف معه.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج63/8).

(2) [البقرة: 144].

(3) [البقرة: 144].

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2021/4).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج159/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج95/8-96).

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

521- الخلاف في (كان) أتعمل في الظرف أم لا؟

قال أبو حيان[2] : "فرع: هل يُتوسَّع في الظرف مع كان وأخواتها؟ هو مبني على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا، فإن قلنا لا تعمل فلا يُتوسع، وإنْ قلنا يجوز لها أنْ تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز التوسع في الظرف معها. وإنما قلنا ذلك لأنه يكثر المجاز فيها؛ لأنها إنما رَفعت المبتدأ ونَصبت الخبر تشبيهاً لها بالفعل المتعدي إلى واحد، فعملها بالتشبيه هو مجاز، فإذا نصبت الظرف على طريق الاتِّساع فهو مجاز أيضاً، فيكثر المجاز، فيُمنع منه. ونظير ذلك قولهم: دخلتُ في الأمر، لا يجوز حذف (في) لأنَّ هذا الدخول مجاز، ووصول دخلَ إلى الظرف بغير وساطة (في) مجاز، فلم يُجمع عليها مجازان. وقال ابن عصفور: وأمَّا كان وأخواتها فإنه يجوز معها، الاتِّساع في الظرف لأنها على كل حال فعل، والفعل قد يعمل في المفعول به".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كان) أتعمل في الظرف أم لا؟.

وقد اتبع المرادي[3] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

522- الخلاف في التوسع بالفعل لأكثر من واحد أيجوز أم لا؟

قال أبو حيان[5] : "فرع: إذا جوزنا التوسُّع مطلقاً أو خاصاً فهل يجوز في كل فعل أن يُتوسَّع فيه في أكثر من واحد؟ فإذا تَوسَّعنا معه في الظرف فهل يتوسَّع في المصدر؟ إنْ قلنا إنه

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج169/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج96/8).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص513).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج170/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج96/8).

توسع في اللفظ فلا يبعد، وإنْ قلنا إنه في المعنى فيبعد؛ لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد، بل إنْ توسَّعت في الظرف فلا تتوسَّع في غيره".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في التوسع بالفعل لأكثر من واحد أيجوز أم لا؟.

523- الخلاف في جواز التوسع في شيء من الأفعال

قال أبو حيان(1) : "فرع: إذا تُوُسِّع في واحد فلا يُتَوَسَّع فيه نفسه مرة أخرى، مثال ذلك أنْ تَتوسَّع فتضيف إليه مثلاً، ثم تنصبه نفسه نصب المفعول توسُّعاً.

ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنه لا يُتوسَّع في شيء من الأفعال إلا إذا حُذف المفعول الصريح إنْ كان التوسُّع في المعنى؛ وإنْ كان توسُّعاً في اللفظ فحينئذ يجوز مطلقاً. وسببه أنَّ التوسُّع في المعنى يجعل المتوسَّع فيه واقعاً به المعنى، ولا يكون معنى واحد في محلين من غير عطف ولا ما يجري مجراه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز التوسع في شيء من الأفعال.

524- الخلاف في الاتِّساع في المصدر

قال أبو حيان(2) : "مسألة: لا خلاف أنَّ الاتِّساع على وجهين:

أحدهما: أنْ يكون على حذف المضاف، فإذا قلت: صِيدَ عليه يومين، فأردتَ: وحش يومين- جاز بلا خلاف.

والآخر: أنْ تجعل اليومين مَصيدَين مجازاً.

وهذا مذهب س والجمهور.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج96/8-97).

(2) المرجع السابق، ص97-98.

وزعم ابن كيسان أنَّ هذا الاتِّساع لأمر يلطف إدراكه، وهو أنَّ القائل: يومُ الجمعة صُمْتُه– فإنما اتَّسعتَ على أنك اعتمدته بالصوم، ولم تصم غيره، ولو قلت صُمتُ فيه احتمل أنْ تكون صمت فيه وفي غيره، فالاتساع على معنى اختصاصه بالفعل، ودخل الفعل معنى اعتمدته بكذا، فانتصب على معنى اعتمدت. قال: والدليل على ذلك أنهم لا يفعلون ذلك إلا في الظرف

المختص، ولو قلت صُمتُ الدهرَ لم يجز أنْ ينتصب على السعة. وزعم أنك لا تقول: الدهرُ صُمتُه؛ لأنه لا يمكن الاعتماد في هذا، وأثار هذا الاختلاف.

أما إذا قلت (يومُ الجمعة صُمتُه) فمعناه على قول الأكثرين أنّ الصوم وقع بهذا اليوم؛ وعلى مذهب ابن كيسان لم يصم سواه.

ومذهبه في الاتِّساع في ظرف المكان كمذهبه في ظرف الزمان. ويَستدلُ بأنه لا يجوز ذلك إلا في المختص لا في المبهم، فإذا قلت سِيرَ عليه فرسخان فالمعنى: لم يُسَرْ عليه إلا هذين لا غيرهما، ولا يجوز: سِيْرَ عليه مكانٌ.

والمصدر إذا اتُّسِع فيه، فانتصب نصب الظرف، نحو: سِيرَ عليه خُفُوقَ النَّجمِ– فإما على إرادة: زَمَنَ خُفُوقِ النَّجمِ، وإما على جعل الخُفُوق حيناً. ولا يكون ذلك في ظرف المكان، لو قلت: سِيرَ عليه ضَرْبَ زيدٍ، تريد: مَكَانَ ضربِ بزيدٍ– لم يجز؛ لأنَّ ظرف المكان يقع فيه قليلاً وكثيراً، والزمان قدر للفعل، إن قليلاً فقليل، وإنْ كثيراً فكثير، فاستُسهل فيه ذلك، فصار يعبَّر بالمصدر عنه مطلقاً غير مقتصر بذلك على مصدر دون مصدر، وينبغي أنْ يرتكب في ذلك أنه على حذف المضاف لاطِّراده في جميع العربية.

وزعم ابن كيسان أنَّ الاتِّساع على الطريق الآخر، ويسهله ما ذكرناه من كونه مقداراً للزمان، ومعبراً عنه به. وينبغي أنْ يكون في (وُلِدَ له سِتُّون عاماً) أقوى؛ إذ ليس فيه إلا تجوُّز واحد، وهنا قد تجوَّزتَ قبل السعة بأنْ جَعلتَ المصدر حيناً، فينبغي أنْ يكون الاتِّساع أبعد. والاتِّساع عندنا على طريق الحذف، وعند ابن كيسان على أنْ يكون المصدر مفعولاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الاتِّساع في المصدر.

الباب السادس والعشرون : المفعول معه

525-الخلاف في نصب المفعول معه بـ(كان) الناقصة

قال ابن مالك[1] : "وانتصابه بما عمل في السابق من فعل".

وقال أبو حيان[2] : "وفي كان الناقصة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنَّ المفعول معه لا يكون بعدها لأنها ليس فيها معنى حدث يُعدَّي بالواو، ولا تعمل إلا في اسمها وخبرها لا غير، وتأوَّل ما ورد من ذلك بعد كان، نحو قوله:

فَآلَيْـــتُ لَا أَنْفَـــكُّ أَحْـــدُو قَصِـــيْدَةً تَكُـــونُ وإِيَّاهَـــا بِهَـــا مَـــثَلاً بَعْـــدِي[3]

وقول الآخر:

فَكُونُــــوا أَنْــــتُمُ وَبَنِـــــي أَبِـــــيكُمْ مَكَـــانَ الكُلْيَتَـــيْنِ مِـــنَ الطِّحَـــالِ[4]

وقول الآخر:

فَكَـــانَ وَإِيَّاهَـــا كَحَـــرَّانَ لَـــمْ يُفِـــقْ عَـــنِ المَـــاءِ إِذْ لاقَـــاهُ حَتَّـــى تَقَـــدَّدَا[5]

على أنَّ (كان) في هذه الأبيات تامة، ومثلاً والظرف والمجرور أحوالاً، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو علي.

وذهب الجمهور إلي جواز ذلك في (كان) الناقصة؛ لأنَّ الصحيح أنها مشتقة، وأنها تدل على معنى سوى الزمان، فعلى هذا تعمل في الظرف، ويتعلق بها الجار، وتنصب المفعول

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج247/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج101/8-102).

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه (ق5/30 ص118) والبكري، فصل المقال (ص394) والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح(ج243/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج515/8).

(4) البيت بلا نسبة في سيبويه، الكتاب (ج298/1) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج285/1) ابن جني، اللمع (ص60) والزمخشري، المفصل (ص83) وابن الأثير، البديع (ج175/1) والسيوطي، همع الهوامع (ج239/2).

(5) البيت لكعب بن جعيل في ابن السراج، الأصول (ج211/1) وابن كيكلدي العلائي، الفصول المفيدة (ص190) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج319/3) وبلا نسبة في السمين الحلبي، الدر المصون (ج254/4) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج314/7).

معه كسائر الأفعال، وأنت ترى افتقار (كان) في الأبيات المذكورة إلى ما بعدها افتقار المسند للمسند إليه، وجعل (مثلاً) و(مكانَ الكُلْيَتَيْن) و(كَحَرَّان) أحوالاً يُفَوِّت هذا المعنى. والذي ينبغي أن يكون ذلك مقيساً في كل اسم يصحُّ عطفه علي اسم كان الناقصة؛ لأنه كثُر هذا فيها، كتلك الأبيات وغيرها.

وقال في البديع: "المفعول معه يكون من الفعل المتعدي وغير المتعدي عند الأكثرين، تقول: لو خُلِّيْتَ والأسدَ لأَكَلَك، ولو تُرِكَت الناقةُ وفَصِيلَيْهَا لَرَضِعَها. وقال قوم: إنَّ هذا لا يكون إلا مع غير المتعدي؛ لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال ضربتُك وزيداً، وزيداً: مفعول معه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في نصب المفعول معه بـ(كان) الناقصة.

وقد اتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

526-مذهب الكوفيين والأخفش في أنَّ (الواو) تنصب المفعول معه على الظرف

قال ابن مالك[3] : "لا بمضمر بعد الواو خلافاً للزجاج، ولا بها خلافاً للجرجاني، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين".

وقال أبو حيان[4] : "وقوله (ولا بالخلاف)، خلافاً للكوفيين هذا الذي نسبه إلي الكوفيين هو قول بعضهم. ومعظم الكوفيين والأخفش ذهبوا إلي أن الواو مهيأة لما بعدها أنْ ينتصب انتصاب الظرف؛ لا بالخلاف كما نسبه المصنف إلى الكوفيين، قالوا: وذلك أنَّ الواو في قولك جاء البردُ والطَّيالِسة إنما هي واقعة موقع مَعَ، وكأنك قلت: جاء البردُ مَعَ الطَّيالِسة، فلما حذفت مَعَ، وقد كانت منتصبة على الظرف، ثم أَقمتَ الواو مقامها- انتصبت الطَّيالسة بعدها على معنى انتصاب مَعَ الواقعة الواو موقعها؛ إذ لا يصحُّ انتصاب الحرف، كما أنه في قوله تعالى

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص514).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج238/2-239).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج247/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج106/8-107).

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾[1] ارتفع (الله) إذ لا يمكن أنْ يظهر الرفع في إلا؛ إذ الأصل: غيرُ الله، فَجُعِلَ الرفع الذي في غير اسم الله.

وهذا المذهب باطل؛ إذ لو كان انتصاب هذا الاسم على الظرف لكان إذا أُضمر يتعدى إليه الفعل بوساطة في، وأنت لا تأتي به إلا منفصلاً، نحو قوله:

... ... تَكُـــونُ وإيَّاهَـــا بِهَـــا مَـــثَلاً بَعْـــدِي

ولم يقل: تكون وفيها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهباً آخر وهو مذهب الكوفيين والأخفش في أنَّ (الواو) تنصب المفعول معه على الظرف.

وقد اتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

527- الخلاف في (كان) المضمرة هل هي ناقصة أم تامة؟

قال ابن مالك[5] : "قال سيبويه...(ومن قال ما أنت وزيداً قال ما شأن عبد الله وزيداً، كأنه قال ما كان شأن عبد الله وزيداً) فعلم بهذا أنَّ مذهبه جواز النصب لكنه غير الوجه المختار".

وقال أبو حيان[6] : "واختلفوا في (كان) هذه المضمرة؛ فنص أبو علي الفارسي وغيره على أنها التامة؛ لأنَّ الناقصة مجردة للدلالة على زمان نسبة أمر إلى آخر فيما مضى، ولا تعمل، وإنما عملت في المبتدأ والخبر بالتشبيه، فلا تعمل في غيره. وهو اختيار الأستاذ أبي علي، وأبي عمرو بن تقي وعلى هذا (كيف) في موضع نصب على الحال، وأمَّا (ما) فلا تكون

---

(1) [الأنبياء: 22].

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص515).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2050/5).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج240/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج257/2-258).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج126/8).

حالاً؛ لأنها سؤال عن الذات لا عن الأحوال. وزعم بعضهم أنها مجردة عن أصلها إلى السؤال عن الحال.

والصحيح أنَّ كان المضمرة ناقصة، وأنها ليست مجردة من الحدث، فتكون كيف في موضع الخبر. وكذلك ما، التقدير: على أيِّ حال تكون مع قصعة من ثريد، وأيَّ شيء تكون مع زيد، وأيَّ شيء يكون شأنُ عبد الله مع زيد.

وقال ابن خروف: (إنَّ أنت ونحوه اسم كان، و(ما) الخبر، ولا يجوز أنْ تكون التامة؛ لأنه تكون ما مبتدأ، وما بعدها الخبر، ولا ضمير فيه. ويجوز فيها مع كيف الوجهان، يعني لأنَّ كيف تنتصب على الحال) انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كان) المضمرة هل هي ناقصة أم تام؟.

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

528- الخلاف في تقدير سيبويه (ما) و(كيف) على (كنت) و(يكون) مقصود أم لا؟

قال ابن مالك[4] : "والرفع في ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد هو الجيد، لعدم الفعل وما يعمل عمله. قال سيبويه: وزعموا أنَّ ناساً يقولون كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) و(كيف) ولكنهم حملوه على الفعل، لأنَّ كنت وتكون يقعان ههنا كثيراً".

وقال أبو حيان[5] : "واختلف في تقدير س مع (ما) (كنت)، ومع (كيف) (تكون): أذلك مقصود لـ(س) أم لا:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص519).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج242/5-244).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج240/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج258/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج127/8-128).

فزعم السيرافي أنه غير مقصود، ولو عُكس لأمكن.

وردَّ المبرد على س، وقال: يصلح في كل واحد منهما الماضي والمستقبل، نحو: ما تكون وزيداً، وكيف كنت وزيداً.

وتابعه ابن طاهر، وقال: إنما قدّر مع ما الماضي ومع كيف المستقبل لكثرة ذلك في الكلام، ولا يمنع في القياس العكس كما قال المبرد، إلا أنَّ الاستعمال ورد على ما ذكر س، وتوقف عنده.

وردَّ ابن ولاد على المبرد، فزعم أنه لا يجوز إلا ما قال س، وذلك أنَّ (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة، ولا يُنكَر إلا ما ثبت واستقرَّ، ولو كانت هنا لمجرد الاستفهام لجاز فيه الماضي والمضارع.

وقال بعضهم: إنَّ ذلك مقصود من س، وذلك أنَّ قولهم ما أنت وزيداً إنما يقال لمن أنكر عليه أنْ قال: خالطتُ زيداً، أو لابَستُه، فيقال له: ما كنتَ وزيداً؟ ولا يقال له إذا قال ما لابسته: ما أنت وزيداً؟ لأنه لا يُنكر ما لم يقع، إنما يُنكَر الواقع. وأما كيف أنتَ وقَصعةً من ثَريد فإنما يقال على معنى: كيف تكون، كذا يستعمل عندهم، ولم ينقل خلاف هذا، فهذا النصب إنما يقال منه ما سمع.

وقال ابن خروف: إذا قال ما أنت فهو منكِر عليه محقِّر أمره، وإذا قال كيف فهو يريد: على أيِّ حال، ولما حَقَّر أتى بـ(كان) ماضية مع ما، وأتى مع كيف بالمستقبل.

وقال غيره: لّما كان السواد إنما يقع في الأكثر عما يُستقبل قُرِنَ المستقبل بكيف، ولّما كان ما أنتَ وزيداً بمعنى التوبيخ على صحبته – وذلك في الأغلب إنما يقع على ما مضى– قُرِنَ الماضي بـ (ما)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقدير سيبويه (ما) بـ(كنت) و(كيف) بـ(يكون) أهو مقصود أم لا؟.

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص518–519).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2076/5–2077).

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

529-جواز الفصل بين الواو العاطفة ومعطوفها بالظرف

قال أبو حيان[2] : "فرع: يجوز الفصل بين الواو العاطفة وبين معطوفها بالظرف، فتقول: قام زيدٌ واليومَ عمرٌو، وضربتُ زيداً واليومَ عمراً، ولا يجوز ذلك في الواو التي بمعنى مع لا بظرف ولا بغيره، فإذا قلت قام زيدٌ وعمراً فلا يجوز فيه: واليومَ عمراً؛ لأنه قد صار بمنزلة معَ عمرٍو كالجار والمجرور، فمنعوا الفصل بينهما".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الفصل بين الواو العاطفة ومعطوفها بالظرف.

وقد اتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب السابع والعشرون : المستثنى

530-خلاف النحويين في ماهية المخرج بـ(إلا) في المستثنى

قال ابن مالك[6] : "وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا".

وقال أبو حيان[7] : "وظاهر قول المصنف أنَّ المستثنى مخرج من الاسم المستثنى منه مذكوراً كان أو متروكاً؛ وهذا مذهب الكسائي، زعم أنك إذا قلت قام القومُ إلا زيداً فمعناه الإخبار

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج244/2).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج150/8).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص522).
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2100/5).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج242/2).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج264/2).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج156/8-159).

بالقيام عن القوم الذين ليس فيهم زيد؛ وزيد مسكوت عنه، لم يُحكم عليه بقيام ولا بنفيه، فيحتمل أنه قام، ويحتمل أنه لم يقم.

وذهب الفراء إلى أنه لم يخرج زيد من القوم، وإنما أخرجت إلا وصف زيد من وصف القوم؛ لأنَّ القوم موجب لهم القيام، وزيد منفي عنه القيام.

وذهب س وجمهور البصريين إلى أنَّ الأداة أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول، وحكمه من حكمه.

وهذا الخلاف الذي ذكرناه هو في الاسم المتصل.

واحتج الكسائي لمذهبه بقولك: قام القوم إلا زيداً فإنه لم يقم، فلو كان قولك إلا زيداً يقتضي نفي القيام عن زيد لكان قولك فإنه لم يقم فضلاً لا يحتاج إليه، ويدل على جواز هذا التركيب قوله تعالى ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾(1)، وبقوله ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾(2).

وأجيب عن قوله ﴿ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾، وعن قولهم (إلا زيداً فإنه لم يقم) – بأنَّ ذلك جاء على طريقة التأكيد لا على جهة الإخبار بأحد المحتملين، وهو نظير قولهم: أكلتُ السمكة حتى رأسها أكلتُه، بخفض رأسها؛ ألا ترى أنَّ أكلتُه تأكيد لما دلّ عليه الكلام الأول من أنَّ الرأس مأكول؛ حتى إذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها كان داخلاً في حكم الأول إلا إنْ دل دليل على خلاف ذلك.

واعتُرض هذا بأنَّ المعاني التي تدل عليها الحروف لا تؤكد، فلا يقال: ما قام زيدٌ نفياً، ولا: أتقوم استفهاماً، فيكون نفياً تأكيداً لمعنى ما، واستفهاماً تأكيداً لمعنى الهمزة. ولا: ما قام زيد أنفي ذلك، ولا: أيقوم زيد أستفهم عن ذلك؛ لأنَّ الحروف وُضعت على الاختصار؛ ألا ترى أنَّ الهمزة أَخصَر من أستفهم، و(ما) أخصر من أنفي، والتأكيد مبني على الإطالة، فلم يُجمع بينهما للتناقض. وهذا الاعتراض قوي.

وأجيب عن قوله ﴿ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ بأنَّ في هذه الجملة زيادة معنى لا تدل عليه إلا، فليست لتأكيد نفي السجود عنه فقط، وهو دلالتها على أنَّ عدم سجوده إنما كان

---

(1) [الأعراف: 11].

(2) [الحجر: 31].

ناشئاً عن إبائه وتكبره، وهذا المعنى لا تدل عليه إلا، إنما تدل على انتفاء السجود، فلما كان في الجملة مزيد بيان جاز ذلك.

وهذا الذي أجيب به في هذه الآية مجاب به في قوله ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾؛ لأنَّ نفي كونه من الساجدين أبلغ من نفي السجود؛ إذ نفي الكون يقتضي نفي الأهلية، ففرق بين قولك: ما كان زيدٌ من الصالحين، وبين قولك: ما زيد صالح؛ لأنَّ في الأول نفي الكون، وهو مشعر بنفي الأهلية، وفي الثاني نفي الصلاح فقط.

قال بعض أصحابنا: "ويبطل مذهب الكسائي بالاستثناء المنقطع؛ لأنَّ إلا أخرجت الثاني من حكم الأول ضرورة، ولولا ذلك لم يكن في الاستثناء فائدة، ولم يخرج الاسم من الاسم؛ إذ لم يندرج تحته أصلاً، وإذا ثبت ذلك في الاستثناء المنقطع كان ذلك في المتصل؛ لأنَّ معنى إلا في الحالين واحد، وهو الاستثناء.

ويبطل أيضاً بقولك: لا إله إلا الله؛ إذ هذا اللفظ مُثبِت الأهلية لله وحده فقط بإجماع الأمة، ولو كان ما بعد إلا مسكوتاً عنه لم يكن المتلفظ بذلك مقراً لله بالإلهية، ولا مُثْبِتاً للربوبية، بل ساكت عن ذلك.

ويدل أيضاً على ذلك أنَّ الذي يتبادر إلى الفهم في قولك "لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار" هو الثناء على عليّ وعلى ذي الفقار؛ ولو كان ما بعد إلا مسكوتاً عنه لما تبادر ذلك إلى الفهم" انتهى ملخصاً.

والذي يقطع ببطلان مذهب الكسائي أنه لا يوجد من كلام العرب: قام القوم إلا زيداً فإنه قام؛ إذ لو كان يحتمل ما بعد إلا القيام ونفي القيام لجاز أن يرد ذلك من كلامهم كما زعم أنه وُجد: قام القوم إلا زيداً فإنه لم يقم.

وحجة الفراء أنه قد ثبت في الاستثناء المنقطع أنه من الحكم لا من الاسم؛ فوجب أن يكون كذلك في الاستثناء المتصل؛ لأنك إذا قلت ما رأيتُ أحداً إلا حماراً فمحال أن يستثنى الحمار من الأحدين؛ لأنه ليس منهم، وإنما استثنيت رؤيته من الرؤية المتقدمة لأنها من جنسها.

وأجيب بأنه قد يمكن أن يُستثنى الحمار من أحد وإن لم يكن من جنسه على أوجه من المجاز تأتي إن شاء الله.

قالوا: والصحيح مذهب س وجمهور البصريين؛ لأنه إذا ثبت أنَّ الإخراج من الحكم ثبت إخراج الاسم من الاسم؛ إذ محال أن يكون حكم ما بعد إلا خارجاً عن حكم ما قبلها، ويكون الاسم داخلاً تحت الاسم الذي قبلها؛ ألا ترى أنَّ معنى قام القوم إلا زيداً: إخراج زيد عن القيام، فيلزم من ذلك ألا يكون داخلاً في القوم المحكوم عليهم بالقيام؛ لأنه يكون غير قائم قائماً، وذلك لا يكون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في ماهية المخرج بـ(إلا) في الاستثناء المتصل.

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه شهاب الدين القرافي[4] في هذه المسألة.

531-مجيء (إلا) متصرفة

قال ابن مالك[5] : "بإلا أو ما بمعناها".

وقال أبو حيان[6] : "وبدأ المصنف بـ(إلا) لأنها أُمُّ الباب بدليل كثرة تصرفها في باب الاستثناء؛ إذ تستعمل وما قبلها تام وغير تام، ولا يستعمل غيرها إلا حيث يكون تاماً، إلا غيراً، فإنها تستعمل استعمال إلا، إلا أنَّ الغالب عليها الوصفية، بخلاف إلا، فإنَّ الغالب عليها الاستثناء. وتستعمل إلا بين الصفة والموصوف، وبين الحال وصاحبها، ويقع بعدها كل ما يصح أن يكون صفة، كالجمل الاسمية، والفعلية، ولذلك قال س: "فحرف الاستثناء إلا"، يعني أنه حرفه الموضوع له الأصلي فيه"

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص523).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج548/1-549).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2114/5-2116).

(4) شهاب الين القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء (ص373-374).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج264/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج162/8).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المواضع التي تجيء فيها (إلا) متصرفة.

وقد اتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة. ولكن السيوطي[3] ذكر العلة المقصودة من وراء جعل (إلا) أم الباب والأصل؛ وذلك لكونها "تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، ويكتفي بها عن ذكر المستثنى منه إذا قلت: ما قام إلا زيدٌ".

هذا وقد حمَّل ابن إياز[4] مجيء (إلا) أصل الأدوات وأمها؛ لوجهين، هما:

"أحدهما: أنها حرف والموضوع لإفادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء.

والثاني: أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرها في أمكنة مخصوصة بها وتُستعمل في أبواب أُخَر".

532-من مواضع ما لا يستثنى من النكرة

قال ابن مالك[5] : "ونبهت باشتراط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلاً، لعدم الفائدة".

وقال أبو حيان[6] : "وقال أصحابنا: لا يُستثني من النكرة غير العامة النكرة المجهولة عند السامع، نحو: قام رجالٌ إلا رجلاً، لا على الاتصال، ولا على الانقطاع، فإن تخصصتا جاز، نحو: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا رجلاً منهم، فإن عمَّت جاز، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا رجلاً.

ولا تستثنى المعرفة من النكرة التي لا تَعُمُّ ولم تُخَصَّص، نحو: قام رجالٌ إلا زيداً، فإن عمَّت، نحو: ما قام أحدٌ إلا زيداً، أو تخصَّصت، نحو: قام رجالٌ كانوا في دارك إلا زيداً منهم-

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2113/5).

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج166/3-167).

(3) المرجع السابق، ص166.

(4) المرجع السابق، ص166-167.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج269/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج162/8-163).

جاز. ولا من المعرفة النكرة التي لم تخصص، نحو: قام القومُ إلا رجلاً، فإن تخصصت جاز، نحو: قام القومُ إلا رجلاً منهم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المواضع التي لا تستثنى من النكرة عند النحويين.

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

533-خلاف النحويين في الاستثناء من العدد

قال ابن مالك[2] : "فإن دخلت فائدة جاز كقوله تعالى﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[3]".

وقال أبو حيان[4] : "واختلف النحويون في الاستثناء من العدد على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنه يجوز مطلقاً، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع.

والثاني: المنع مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور.

والثالث: التفصيل بين أن يكون المستثنى عقداً فلا يجوز، نحو: له عندي عشرون إلا عشرة، أو غير عقد فيجوز، نحو: له عندي عشرة دراهم إلا اثنين.

فأما من أجاز ذلك فاستدل بقوله تعالى ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾، فقد استثنى عدداً من عدد، وهو استثناء عَقْد، ففيه رد على من فضل فمنع استثناء عَقْد.

وأَمَّا مَن منع ذلك مطلقاً فقال: أسماء العدد نصوص، ولا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له، فكما لا يجوز أن تخرج عن النَّصِّية في غير الاستثناء فكذلك في الاستثناء، إلا إن كان اسم العدد قد أُخرج عن النَّصِّية إلى أن صار مما يُكَثَّر به ولا يراد به ظاهره، فيصير إذ ذاك ظاهراً في العدد، فيجوز أن يستثنى منه؛ لأنه صار كسائر الظواهر التي يُستثنى منها، وعلى ذلك جاء قوله تعالى ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾؛ إذ لو لم يستثن لجاز أن يكون قوله ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ يُراد به الزمان الطويل، بل كان يكون ذلك راجحاً من حيث العادة؛ لأنَّ

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج250/2).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج269/2).

(3) [العنكبوت: 14].

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج163/8-167).

حياة إنسان ألف سنة مما تحيله العادة، والألف والمئة والسبعون مما يُكَثَّر به من ألفاظ العدد، كما قال الشاعر:

هُـوَ المُنْـزِلُ الآلافَ مِـنْ جَـوّ نَـاعِطٍ بَنِـي أَسَـدٍ حَزْنـاً مِـنَ الأَرْضِ أوْعَـرَا[1]

وقال الآخر:

الوَاهِـبُ المِائَـةَ المِعْكَـاءَ زَيَّنَهَـا سَـعْدَانُ تَوْضِـحَ فِـي أَوْبَارِهَـا اللِّبَـد[2]

وقال تعالى ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾[3].

ولما اختار ابن عصفور هذا المذهب ردَّ عليه ابن الضائع على عادته معه؛ فقال: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، فقوله (أسماء العدد نصوص) يقال له: نعم، ما لم يقترن بها ما يزيل نصيتها، وقد سلم ذلك في الأعداد التي يراد بها التكثير، ثم الآية دليل عليه، فإنه لم يرد بها التكثير، فقد أوقع الألف على ما دونه، وإبداؤه بعد سبباً على ما ظن لا يقدح في أنَّ الألف ليس بنص إذا اقترن به الاستثناء؛ ثم ما ذكر ليس بسبب موجب، فلو كان يمتنع الاستثناء من العدد لنصيته لقال: تسعمئة وخمسين عاماً.

فإن قال: لما كان العدد للكثير قد صار غير نص لكونه يستعمل في التكثير ولا يراد به تحقيق العدد.

قلت: ما من عدد إلا ويتصور فيه التكثير بالنظر إلى ما دونه إذا كان المعدود يتعدد فيه، أو يقل مثل ذلك العدد، فقد يقول القائل لشخص ما: إنك لم تأتني اليوم، فتقول له: قد أتيتك عشر مرات، قاصداً بذلك التكثير، وهذا موجود في الفِطَر، لا ينبغي أن يكون مختصاً بلغة دون لغة، وقد تقول لشخص: لِمَ لَمْ تنتظرني؟ فيقول لك: قد انتظرتك عشر ساعات أو أكثر، وهذا لا ينكره أحد. ثم النحويون مجمعون على جواز: عندي عشرة إلا واحداً إلا ثلاثة، ثم

---

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص96) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص313) والجراوي، الحماسة المغربية (ج578/1) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج562/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج164/8).

(2) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص13) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج183/1) وابن سيده، المحكم (ج469/1) والتبريزي، شرح القصائد العشر (ص318) والميداني، مجمع الأمثال (ج275/2) والجراوي، الحماسة المغربية (ج122/1) وابن منظور، لسان العرب (ج216/3) السيوطي، شرح شواهد المغني (ج74/1).

(3) [التوبة: 80].

اختلفوا في المُقَرّ به: فزعم أكثرهم أنه أقرَّ بستة، وزعم آخرون أنه أقر باثني عشر، وسيأتي بيانه.

وقد تكلم ابن عصفور في هذه المسألة، وصحح الرأي الأول، ونسي مذهبه في امتناعه، إلا أن يكون تكلم على تسليمه على مذهب من أجازه". انتهى ما رد به ابن الضائع على ابن عصفور ومن قال بقوله.

وردُّه ليس بشيء، وفيه تحامل كبير على ابن عصفور، وكان أستاذنا أبو جعفر بن الزبير يقول لنا: من كثرة ولوعه بالرد عليه قد نزل في بعض رده عليه، وقد سلم ابن الضائع له أنها نصوص، وادَّعى أنه يقترن بها ما يزيلها عن النصية، وهذا أمر مدركه اللغة، ولا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في الآية الكريمة لما كانت الألف مما يكثر به؛ وقد طالعت كثيراً من دواوين العرب جاهليها وإسلاميها فلم أقف فيه على استثناء من عدد؛ وأول ما ردَّ به ابن الضائع هو من باب الجدال والمغالطة، ليس فيه شيء من التحقيق، وقوله "ما من عدد إلا يُتَصَوَّر فيه التكثير" إلى آخره دعوى، لا يكثر بأربعة عشر ولا بسبعة ولا بما أشبهها، إنما يكثر بما كثرت به العرب.

وأما قوله "وهذا موجود في الفِطَر السليمة" فلا يسلم له ذلك؛ لأنَّ اللغة ليست توجد من الفطر ولا من الذوق، بل هي تراكيب، وضعها أهلها، ولذلك نجد الفِطَر متساوية في نسب، ثم يختلف التركيب في تلك النسب بالتقديم والتأخير والحذف والإثبات وغير ذلك.

وأما قوله "ثم النحويون مجمعون" كيف ينقل الإجماع والخلاف موجود، هذا عجب!

وقال ابن عصفور: "فإن قال قائل: ما المانع من أن يقال: جاءني إخوتك العشرة إلا تسعة منهم، وعندي عشرة إلا واحداً، على أن يكون المخبِر قد توهَّم أولاً أنَّ الإخوة العشرة جاءوه، وأنَّ العشرة عنده، ثم تذكر بعد ذلك أنَّ الذي جاءه إنما هو واحد الإخوة، وأنَّ الذي عنده هو تسعة، فاستثنى من الإخوة الذي تحقق أنه لم يجئه، ومن العشرة الذي تحقق أنه ليس عنده.

فالجواب: أنَّ العرب إنما تستعمل في هذا المعنى بل، فتقول: جاءني إخوتك العشرة بل واحد منهم، وعندي عشرة بل تسعة، ولا يُحفظ من كلامهم استعمال إلا في هذا المعنى، فإن وُجد من كلامهم استعمالها في هذا المعنى ساغ ذلك" انتهى. وأحال في جواز ذلك على استعمال العرب، وهو الصحيح.

وأما من فصَّل، فمنع ذلك في العَقد، فلم يُجز: عندي مئة إلا عشرة – فلأنَّ الكلام مبني على الاختصار، فقولك (عندي تسعون) أخصر، ويجوز عنده: عندي مئة إلا خمسة؛ لأنه ليس

(عندي خمسة وتسعون) بأخصر منه. قال: ولذلك جاء في القرآن في الآية المتقدمة، وهذا مبني على جواز الاستثناء من العدد، وقد بينا أنه لا يجوز من الألفاظ التي يُكَثَّر بها لخروجها عن النصية إلى الظهور. وأيضاً يلزمه في غير العَقد مما يكون غيره أخصر منه ما يلزم في العَقْد من المنع؛ فتخصيصه العَقْد بالمنع غير سديد؛ ألا ترى أنه قال: له عندي تسعة إلا ثلاثة يقوم مقامه: له عندي ستة، وهو أخصر، فكان ينبغي له ألا يجوز الاشتراك هذا وما أشبهه مع العَقد في علة الاختصار".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في الاستثناء من العدد.

وقد اتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

534-حد الاستثناء المنقطع

قال ابن مالك[3] : "فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمنفصل".

وقال أبو حيان[4] : وقوله **(**فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمنقطع**)** أي: فإن كان المخرج. وهذا الذي ذكره المصنف من أنه إذا لم يكن بعض المستثنى منه حقيقة هو المنقطع هو مذهب الأستاذ أبي علي.

وردَّه بعض أصحابنا بقوله تعالى ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾[5] فالموتة الأولى هي بعض الموت، والاستثناء مع ذلك منقطع، ولا يمكن فيه الاتصال؛ لأنَّ الجنة لا موت فيها، ولأنَّ الموتة الأولى قد انقضت في الدنيا، وما انقضى في الدنيا لا يمكن أن يكون هو بعينه في الآخرة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2182/5-2183).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج267/2-268).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج264/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج167/8-168).

(5) [الدخان: 56].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الاستثناء المنقطع ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه؛ أي: لا يكون المستثنى من آحاد جنس المستثنى منه.

ورُدَّ ذلك بقوله ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ ، فهذا من جنس المستثنى منه، وهو منقطع. وبقولك: رأيت ريداً إلا وجهه، فالوجه ليس من جنس زيد؛ لأنه ليس من آحاد جنسه، وهو مع ذلك استثناء متصل باتفاق من النحويين.

والصحيح أن يقال: الاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه إلا أنَّ معنى العامل غير متوجِّه عليه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الاستثناء المنقطع عند النحويين.

وقد اتبع ابن عقيل[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان. ولكن ابن عقيل أيد الحد الذي قاله أبو علي الشلوبين وهو الذي اختاره ابن مالك بكماله وتمامه.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه شهاب الدين القرافي[3] في بعض ما ذكر في هذه المسألة.

535-من مواضع التفريغ في معمولات المستثنى

قال ابن مالك[4] : "وفرغ العامل له ما له مع عدمها".

وقال أبو حيان[5] : "والتفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول به وغيره إلا المصدر المؤكد؛ فإنه لا يكون فيه، ولذلك تؤول قوله تعالى ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[6] على حذف الوصف، أي: ظناً ضعيفاً. أو على تضمين نظن معنى نعتقد، فيكون مفعولاً. أو على وضع إلا غير موضعها، والتقدير: إنْ نحن إلا نَظُنُّ ظَناً".

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج550/1-551).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2124/5).

(3) شهاب الين القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء (ص101).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج264/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج174/8).

(6) [الجاثية: 32].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بعض المواضع التي يكون فيها التفريغ في معمولات المستثنى.

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

536-مجيء الاستثناء المفرغ الموجب لازماً في النفي نحو (لولا) و(لو)

وقال أبو حيان[4] : "فلو كان الموجب لازماً له نفي، نحو لولا ولو- فذهب المبرد إلى جواز التفريغ، تقول: لولا القومُ إلا زيدٌ لأكرمتك، ولو كان معنا إلا زيدٌ لغُلِبنا، قال: يقتضي القياس جوازه لأنه تفريغ كالبدل. ورُدَّ ذلك في لولا بأنَّ التفريغ يدخل في جملة بعد لولا، وهي ثابتة، والجواب خارج عما دخلت فيه إلا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مسألة جواز مجيء الاستثناء المفرغ الموجب لازماً في النفي نحو (لولا) و(لو).

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

537-توجيهات إعراب المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان ما قبل (إلا) تاماً في اللفظ

قال أبو حيان[6] : "ونقول: غير الموجب بالنسبة إلى تفريغه لما بعد إلا إمّا أن يكون ما قبل إلا تاماً في اللفظ، أو غير تام:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص525).
(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2129/5).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج252/2).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج176/8-177).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج251/2).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج179/8).

إنْ كان تاماً فإنه يقتضي منصوباً، أو مجروراً، نحو: ما ضربتُ إلا زيداً، وما مررتُ إلا بعمرو، فيجوز فيما بعد إلا وجهان:

أحدهما: أنْ يكون معمولاً لما قبل إلا على سبيل التفريغ، فيكون زيداً منصوباً بضربت، وبعمرو متعلقاً بما مررت.

والثاني: النصب فيهما على الاستثناء، ويكون معمول الفعل محذوفاً لأنه فضلة، والفضلات بابها أنْ يجوز فيها الحذف، ويكون مستثنى من ذلك المعمول المحذوف، ومن ذلك قوله:

نَجَا سَالِمٍ والنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إلا جَفْنَ سَيْفٍ ومِئْزَرَا[1]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك التوجيهات الإعرابية التي تكون في المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان ما قبل (إلا) تاماً في اللفظ.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

538-توجيهات إعراب المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان غير تام في اللفظ

قال أبو حيان[3] : "وإنْ كان غير تام فإمّا أنْ يمكن أنْ يُقدَّر له محذوف يَتِم به، أو لا يمكن:

فإنْ أمكن وجب أنْ يرفع ما بعد إلا إنْ لم يُقدر المحذوف، فإنْ قدرته جاز فيه الرفع والنصب، ومثال ذلك قوله:

(1) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي في ابن قتيبة، غريب الحديث (ج62/2) وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج97/6) والميداني، مجمع الأمثال (ج69/2) والزمخشري، أساس البلاغة (ج134/1) وابن منظور، لسان العرب (ج89/13).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج251/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج179/8-180).

هَـــلْ هُـــوَ إلا الـــذِّيْبُ لَاقَـــى الـــذِّيْبَا   كِلَاهُمَـــــا يَطْمَـــــعُ أنْ يُصِـــــيْبَا[1]

روي برفع الذِّيب، ونصبه على تقدير: هل هو شيء إلا الذِّيبَ، فحذف خبر المبتدأ لدلالة المعنى عليه، ويجوز رفع الذِّيب على أنْ تجعله خبراً للمبتدأ، ولا تقدر محذوفاً. فأمَّا قوله:

يُطَـــــالِبُنِي عَمْـــــرٌو ثَمَـــــانِيْنَ نَاقَـــــةً   وَمَـــا لِـــيَ – عَفْـــرَاءُ – إلَا ثَمَانِيـــا[2]

فيحتمل أنْ تكون (ما) استفهامية، فلا يُقَدر محذوف، وأنْ تكون نافية، فيقدر مبتدأ محذوف، أي: وما لي نوقٌ، كما قدر الخبر محذوفاً في: (هل هو إلا الذِّيبَ).

وإنْ لم يمكن وجب رفع ما بعد إلا، نحو: ما قام إلا زيد، وإنما وجب الرفع لأنه فاعل، ولا يمكن أنْ يقدر ما قبل إلا محذوف؛ لأنه يكون فاعلاً، والفاعل لا يُحذّف.

وأجاز الكسائي في نحو هذا الرفع على الفاعل، والرفع على البدل من الفاعل المحذوف، والنصب على الاستثناء وحذف الفاعل.

وما أجازه من البدل ومن النصب مبني على جواز حذف الفاعل، وهو لا يجوز. ولا يجوز أنْ يُضْمّر فيكون التقدير: ما قام هو– أي: قائمٌ – إلا زيدٌ؛ لأنه يلزم أن يكون أحد ركني الإسناد مستفاداً من الآخر، فكأنك لم تأت إلا بالفعل خاصة، والفعل لا يكون منه كلام، ولذلك منع النحاة: رَبُّ الجَارِيةِ سَيِّدُهَا؛ لَمّا كان أحد الجزأين مستفاداً من الآخر.

فأما قول الشاعر:

لَـــــمْ يَبْـــــقَ إلا المَجْـــــدَ وَالقَصَـــــائِدَا   غَيْـــرَكَ، يَـــا بـــنَ الأَكْـــرَمِيْنَ وَالِـــدَا[3]

فروي بنصب المجد وفتح غير، فلا حجة فيه، ولا يكون التقدير: لم يبق أحدٌ غيرَك، فحذف الفاعل؛ لاحتمال أنْ يكون غير مرفوعاً، وبُني لإضافته إلى مبني".

(1) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج179/8) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1505/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2128/5).

(2) البيت لعروة بن حزام في أبي بكر بن الأنباري، المذكر والمؤنث (ج66/1) وأبي العلاء المعري، رسالة الغفران (ص201) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج375/3) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج170/8) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2129/5).

(3) البيت بلا نسبة في أبي بكر الأنباري، الزاهر (ج55/1) وسلمة العوتبي، الإبانة (ج617/4) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج180/8) والسيوطي، همع الهوامع (ج252/2).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك التوجيهات الإعرابية التي تكون في المستثنى المفرغ غير الموجب إذا كان غير تام في اللفظ.

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

539-من مذاهب النحاة في ناصب المستثنى

قال ابن مالك[2] : "وإنْ لم يُترك المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصب مطلقاً، بها لا بما قبلها معدّى بها، ولا به مستقلاً، ولا بأستثني مضمراً، ولا بأنَّ مقدرة بعدها، ولا بإنْ مخففة مركباً منها ومن لا خلافاً لزاعمي ذلك، وفاقاً لسيبويه والمبرد".

وقال أبو حيان[3] : "وذكر شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع الخلاف في ناصب المستثني... المقصود في ذكر هذه العوامل ربط القوانين وتثبيتها في النفس، فأولى هذه بالنظر إلى ذلك المعنى أنْ يكون انتصابه بما تقدم أولاً على التشبيه، ويكون في ذلك كالتمييز، والأمر في ذلك قريب".

وقال المرادي[4] : "وزاد ابن عصفور في تقرير مذهب الفراء أنَّ من نصب إلا غلب حكم أنَّ والخبر محذوف، ومن رفع غلب حكم لا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب آخر للنحويين في ناصب المستثنى بينما يزيد المرادي مذهباً آخر فأيده ناظر الجيش[5] في هذا المذهب أيضاً.

ووافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج252/2).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج264/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج200/8).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص528).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2133/5).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج252/2-253).

540-تخريج رفع المستثنى على الصفة في الحديث (نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ البِيُوْت الأَبْتَرُ وَذُو الطُّفْيَتَيْن)

قال ابن مالك[1] : "وأشرت بالمشتمل عليه نهي أو معناه إلى قول عائشة رضي الله عنها "نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ البِيُوْت الأَبْتَرُ وَذُو الطُّفْيَتَيْن"[2] فإنه محمول على تقدير لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتر".

وقال أبو حيان[3] : "وقوله أو معناه أي: معنى النهي. ومثل المصنف بقول عائشة رضي الله عنها (نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ البِيُوْت الأَبْتَرُ وَذُو الطُّفْيَتَيْن)، فهو محمول على تقدير: لا يُقَتّل جِنّانُ البيوتِ إلا الأَبْتَرُ، هكذا مثل المصنف هذا المسألة، وخرج هذا الأثر على أنَّ التقدير: لا يُقَتّل جِنّانُ البيوتِ إلا الأَبْتَرُ، فالرفع على البدل من تقدير المرفوع الذي هو معمول لقوله (لا يُقَتّل) الذي هو معنى نهى. ويمكن أنْ يكون الرفع من تحريف الرواة؛ لأنه لا وجه له؛ لأنَّ ما قبله موجب. وإنْ صحت الرواية بالرفع فله تخريج غير الذي ذكره المصنف، وهو أن يرتفع صفة على الموضع؛ لأنَّ (جنّان البيوت) -وإنْ كان مجروراً- هو مرفوع الموضع بإضافة المصدر المقدَّر أنَّ ما ينحلُّ إليه مبني للمفعول، والتقدير: نَهَى عَنْ أنْ يُقتّل جِنّانُ البيوت إلا الأَبْتَرُ وَذُو الطُّفْيَتَيْن".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه تخريج رفع المستثنى على الصفة في الحديث الذي روي عن عائشة رضي الله عنها: (نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ البِيُوْت الأَبْتَرُ وَذُو الطُّفْيَتَيْن).

واتبع المرادي[4] ما ذكره أبو حيان في هذا التخريج.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج280/2).

(2) [مسلم، صحيح مسلم، قتل الحيات وغيرها، 1752/4: رقم الحديث127].

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج201/8-202).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص528).

541- علة مجيء الفعل (قل) في النفي المؤول

قال ابن مالك[1] : "ومن النفي المؤول: قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد، بمعنى ما رجل يقول ذلك إلا زيد، وكذا أقلّ رجل (يقول) ذلك إذا قُصِدَ به النفي".

وقال أبو حيان[2] : "وعلل الأستاذ أبو علي ذلك بأمرين:

أحدهما: أنَّ قَلَّ لا تعمل إلا في نكرة، ولذلك قيد س قوله: "وقَلّ مَن يقول ذلك" فقال "إذا جعلت مَنْ بمنزلة رجل" يعنى: نكرة.

والثاني: أنها لا تعمل إلا في منفي، فهو بدل من الضمير محمول على المعنى، ولا يجوز في أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ أنْ يكون (إلا زيدٌ) بدلاً من (أَقَلّ)؛ لأنَّ (أَقَلُّ رجلٍ) لا يمكن تفريغه لقولك إلا زيدٌ. وأجازه ابن خروف حملاً على المعنى. والمنع مذهب السيرافي، وهو الراجح؛ لأنَّ أَقَلَّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلا أنْ يكون المبدل منه يبقى في اللفظ المقدر المحمول عليه؛ وأَقَلَّ لا يبقى، فالبدل من الضمير.

فإذا أردت بِأَقَلّ رجلٍ التقليل لا النفي المحض فزعم ابن خروف أنه لا يجوز في إلا زيداً إلا النصب؛ لأنه موجب المحض. وأجاز السيرافي فيه البدل؛ لأنه نفي للكثير، فالمعنى: ما يقول ذلك كثيرٌ إلا زيدٌ، أي: ما يقوله إلا زيدٌ.

قال بعض شيوخنا: وظاهر كلام س قول السيرافي؛ لأنه لم يفصِّل في أَقَلَّ بين أنْ يكون للنفي المحض أو للتقليل.

ونقول: لا يحتاج فيه إلى التفصيل؛ لأنه قد تقرر أنَّ الموجب لا يكون فيه البدل، فالذي يظهر أنَّ مذهب ابن خروف هو الصواب".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك ذكر العلة التي يجيء فيها الفعل (قل) في النفي المؤول.

وقد اتبع ناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج281/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج202/8-203).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2138/5).

ووافق عبد القادر البغدادي[1] ما ذكره أبو حيان في هذا الاستدراك.

542- إعراب (إِلَّا قَلِيْلٌ) في قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلٌ ﴾

قال ابن مالك[2] : "ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلٌ ﴾[3]".

وقال أبو حيان[4] : "وزعم الفراء وتبعه ابن خروف أنَّ ارتفاع (إلا قليلٌ) على الابتداء، والخبر محذوف، التقدير: لكنْ قليلٌ منهم لم يشربوا منه، ونظيره ما حكى س من قولهم: والله لأفعلَنَّ كذا إلا حِلٌّ ذلك أنْ أَفعلَ كذا، أي: لكنْ حِلٌّ ذلك، وإلا منقطعة، وحِلّ مبتدأ.

وهذا الذي ذهبا إليه ضعيف؛ لأنه لا دليل على الخبر؛ لأنَّ شربوا لا يدل على أنَّ غيرهم لم يشربوا؛ ألا ترى أنه لو جاء هنا بخبر آخر غير لم يشربوا المقدر لأمكن، فيحتمل: إلا قليل اغترفوا غُرفة، ويحتمل: إلا قليل لم يشرب. ولا تدل قراءة النصب على الاستثناء على أن يكون التقدير: إلا قليل منهم لم يشرب... لأنَّ لكل قراءة حكمها؛ ألا ترى أنَّ س منع في: أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها، بالرفع على أن يكون مبتدأ محذوف الخبر؛ لاحتمال أن يكون الخبر لا يقدَّر بـ(مأكول) وإنْ كانت حتى إذا عطفت أو جَرَّت تدلُّ على أنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها؛ فلا تجعل قراءة الاستثناء دليلاً على تعين الخبر أنه: لم يشربوا، كما لم يجعل تعين الخبر بعد حتى أنه (مأكول) لأنها إذا جَرَّت أو عطفت كان بعدها داخلاً فيما قبلها، وإذا لم يتعين ذلك فلا دليل على الخبر.

وزعم الزمخشري أنه محمول على المعنى، أي: لم يبق إلا قليل منهم، كذا قدره. واستبعد ابن خروف قول الزمخشري لترك ظاهر اللفظ، وحذف فعل وفاعل، والبدل من شيء مقدر، ولا يكون البدل إلا من ملفوظ به.

وزعم ابن عصفور أنَّ قوله (إلا قليلٌ) صفة للضمير في (فشربوا)، وأنَّ الوصف بإلا يخالف جميع الأوصاف، فتكون صفة للضمير... .

---

(1) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج366/3).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج281/2).

(3) [البقرة: 249].

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج204/8-205).

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: "الأولى عندي أن تكون بدلاً من الضمير، حُكم لها بحكم غير، وأُبدلت كما أُبدلت غير، فلو قال فشربوا منه غير قليل منهم لجاز بالرفع على البدل، فكذلك يجوز في إلا.

فإن قيل: فليجز أنْ تقول: قام إلا زيدٌ، كما تقول: قام غيرُ زيد.

قلت: من شرط إجراء (إلا) مجرى (إلا) مجرى (غير) جواز الاستثناء في ذلك الموضع الذي تجري مجراها فيه؛ ومع ذلك يجوز الاستثناء؛ لأنَّ الاسم المستثنى منه مذكور، فلا يجوز: قام إلا زيدٌ؛ لأنه لا يجوز أن يكون استثناء هنا.

فإن قيل: ليس أصل غير أنْ تكون بدلاً، فكيف تُحمل على غير فيما ليس أصلاً فيها؟

قلت: (غير) صفة استُعملت استعمال الأسماء، فحكمها أن يجوز فيها كل ما يجوز في الأسماء، فلِمَ لا تكون (إلا) مثلها مع إبقاء جواز حكم الاستثناء فيها؟ ثم إنَّ البدل يجوز في إلا في الواجب إذا تُؤُوِّل فيه معنى النفي، فلِمَ لا يجوز هنا على أنْ يُتَأَوَّل فيها حكم غير؟ وهذا أقرب في تأويل الشاذ وتوجيهه" انتهى كلامه، وكان قد قدَّم أنَّ قراءة ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلٌ ﴾ شاذة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (إِلَّا قَلِيْلٌ) عند النحويين في قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلٌ ﴾.

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذا التخريج.

ووافق السمين الحلبي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

543- أقسام المستثنى من حيث الموجب وغير الموجب

قال ابن مالك[4] : "وغير متراخٍ الإتباع".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص529).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2139/5-2140).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (ج514/10-516).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج279/2).

وقال أبو حيان[1] : "وقوله وغير متراخ الإتباع مثاله: ما قام القومُ إلا زيدٌ، وما ضربتُ أحداً إلا زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ.

ونذكر تقسيم أصحابنا في المستثنى بالنسبة إلى الموجب وغير الموجب إذا ذُكر المستثنى منه وكان المستثنى متصلاً مؤخراً؛ فنقول:

الموجب: ما ليس بمنفي في المعنى، وسواء أكان في اللفظ منفياً أم لم يكن، فقام القوم إلا زيداً، واضرب القوم إلا زيداً، وإن قام القوم إلا زيداً، وإنْ قام القوم إلا زيداً قمت، وما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً، وما جاء القوم إلا ركباناً إلا زيداً، وأمثال هذه- كل هذا موجب، وكل هذا نصب.

وحكى الأخفش عن بعض العرب أنهم جعلوا الاستثناء من المخفوض مخفوضاً، فتقول: مررت بالقوم إلا بزيد. قال: "وهذا ضعيف؛ لأنَّ الباء مُعَدِّية، وإلا مُعَدِّية، ولا يُجمع بين مُعَدَّيَين" انتهى. وينبغي أنْ تجعل الباء زائدة؛ لأنَّ الجمع بين أداتي تعدية ليست إحداهما في معنى الأخرى لا يجوز؛ فإنْ كانت في معناها فربما جاء ذلك في الشعر، نحو قوله:

فَأَصْـبَحْنَ لاَ يَسْـأَلْنَنِي عَـنْ بِمَـا بِـهِ[2] ... ...

وغير الموجب: ما هو منفي في المعنى، وسواء أكان في اللفظ منفياً أم لم يكن، فما قام إلا زيدٌ، ولا تَضرب القومَ إلا زيداً، وهل قام أحدٌ إلا زيدٌ، وقَلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ- كل هذا غير موجب، وحكمه اختيار الإتباع على ما يبين. فأمّا إذا دخل حرف النفي على المبتدأ، أو على نواسخه، أو كانت أداة النفي هي الناسخة- فسنذكره عند تعرض المصنف لذلك".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك أقسام المستثنى من حيث الموجب وغير الموجب عند النحويين.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/208-209).

(2) هذا صدر بيت للأسود بن يعفر في ديوانه (ق4/4 ص21) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص303) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج5/2400) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج5/459) وعجزه:

... ... أَصَـــعَّدَ فـــي عُلُـــوِ الْهَـــوَى أَمْ تَصَـــوَّبَا

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الأثير[1] تماماً.

544-الخلاف في قولهم: (ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيداً) وأمثالها

قال أبو حيان[2] : "قال أبو علي: وتقول: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً. قال ابن هشام: هذا فصل عظيم المنفعة في هذا الباب، وذلك أنه قد تقدم أنَّ المخرج في هذا الباب من المنفي موجب، ومن الموجب منفي، والاستفهام الذي بمعنى النفي كالنفي، والاستفهام الحقيقي إعرابه كالنفي، يُفَرَّغ لِما بعد إلا العامل، ولا يُفَرَّغ، فإذا كان اللفظ نفياً والمعنى إيجاباً، أو كان الأمر بالعكس، أو التفتَّ هنا المعنى أم اللفظ- فالمُلتَفَت في هذا الفصل المعنى دون اللفظ، ولذلك لا يجوز في هذه المسألة إلا النصب وإن صدرت بالمنفي؛ لأنك إنما تستثنى زيداً ممن أوجبتَ لهم أكل الخبز، وأخرجتَ زيداً عنهم فيما أوجبته لهم، وصار المعنى: كلهم أكلوا الخبز إلا زيداً، فإنه لم يأكل الخبز، أو أكله وغيره من الأطعمة، أو لم يأكل شيئاً أصلاً؛ إذ المعنى خروجه من حكم الأول، وعلى كل واحد من هذه المعاني يخرج من حكم الأول، فهذا ما تقتضيه جميعه (ما) و(إلا) من الحصر.

ومثل هذا: ما مررتُ بأحدٍ إلا قائماً إلا زيداً، أوجَبتَ لكل واحد منهم حالة القيام، ونفيت عنهم كل ما يناقضه، وأخرجت زيداً منهم فيما أوجبت لهم من القيام، فلم يجز فيه إلا النصب.

ومثل ذلك: ما أتاني بنو محمد إلا بنو جعفر إلا خالداً، فنفيت عن بني محمد الإتيان سوى بني جعفر، وأوجبته لبني جعفر، ثم أخرجت خالداً- وهو منهم- مما أدخلتهم فيه من الإتيان، فلم يكن فيه إلا النصب لا غير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم: (ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيداً) وأمثالها.

---

(1) ابن الأثير، البديع (ج224/1-227).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج209/8-210).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه يرى أنَّ ما ذكره ابن هشام من أمثلة فيه نظر؛ لأنَّ الظاهر فيهما الانقطاع والأصل أنْ تكون في المتصل أو ما اتصل بتأويل.

وما ذهب إليه أبو حيان فيما يخص هذا الاستدراك هو الشائع عند النحويين الأوائل أمثال ابن السراج[2]، وأبي علي الفارسي[3]، والإمام عبد القاهر الجرجاني[4]، وابن الأثير[5]، وابن الحاجب[6].

545- الخلاف في قولهم: (أتاني بنو محمد إلا بني جعفر إلا خالدٌ)

قال أبو حيان[7] : "وعكس هذه المسألة: أتاني بنو محمد إلا بني جعفر إلا خالدٌ، ترفعه، تحمله على المعنى؛ لأنك حين استثنيت من إيجاب نصبت... فبنو جعفر قد نفيت عنهم الإتيان، فكأنك قلت: ما أتاني بنو جعفر، ثم استثنيت منهم خالداً، فأدخلته فيما نفيت، فصار موجباً له عن نفي، فرفعه على المعنى.

فإن قلت: قد رفعت، ولا ترفع هنا بعد (إلا) ما ترفعه قبلها، أو كان بدلاً من مرفوع.

قلنا: هذه القسمة غير حاصرة، العربُ تُبدل في هذا الباب على التوهم، كأنك قلت: ما أتاني بنو جعفر، فلذلك قلت: إلا خالدٌ، لاسيما البدل، فإنك تحمله على عامل آخر، فالتقدير: ما أتاني من بني عمك إلا خالدٌ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في قولهم: (أتاني بنو محمد إلا بني جعفر إلا خالدٌ).

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2140/5).
(2) ابن السراج، الأصول (ج302/1).
(3) أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح (ص207).
(4) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج18/2-19).
(5) ابن الأثير، البديع (ج225/1).
(6) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج714/2-715).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج210/8).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه يرى أنَّ ما ذكره ابن هشام في مثال هذه المسألة فيه نظر؛ لأنَّ الظاهر فيه الانقطاع والأصل أنْ يكون في المتصل أو ما اتصل بتأويل.

546-أوجه تأويل جواز البدل في الاستثناء المنقطع عند بني تميم

قال ابن مالك[2] : "أجاز التميميون إتباع المنقطع المتأخر".

ويقول أبو حيان[3] : "وفي قوله (وأجاز بنو تميم) دلالة على أنه لا يتحتم عندهم البدل، بل الأفصح عندهم النصب، وأما البدل فهو ضعيف؛ لأنه لا يتصور إلا على ضربين من التأويل:

أحدهما: أن يكون مجازاً، وتنزيل ما ليس من الجنس منزلة ما هو من الجنس، فإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ، جعلت الحمار في الدار قائماً مقام الأناسي، على حد قولهم: عِتابُك السَّيفُ، وقول أبي ذؤيب

فــإنْ تُمْــسِ فـــي قَبْــرٍ بِرَهْــوةَ ثَاوِيــاً أَنِيْسُـــكَ أَصْـــدَاءُ القُبُـــورِ تَصِـــيْحُ[4]

ويكون البدل في هذا الوجه من قبيل بدل بعض من كل.

والثاني: أن يكون الاسم الذي قبل إلا ذُكر توكيداً، فمراده: ما في الدار إلا حمارٌ، وذُكر أحد توكيداً لِيُعلم أنه ليس بها آدميّ. والبدل على هذا من قبيل بدل الإضراب، بمنزلة قوله: ما أعانه إخوانُه إلا إخوانُكم. وهذان الضربان عامان في كل ما أبدل من الأول وليس بعضه".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك أوجه تأويل جواز البدل في الاستثناء المنقطع عند بني تميم.

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2140/5-2141).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج285/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج226/8-227).

(4) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في سيبويه، الكتاب (ج320/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج64/3) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج184/2) وابن سيده، المحكم (ج419/4) وابن منظور، لسان العرب (ج344/14) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج227/8) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج315/3).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق النحاة المتأخرين ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً أمثال: السمين الحلبي[5]، وابن عادل الحنبلي[6]، وخالد الأزهري[7]، والسيوطي[8]، والخطيب الشربيني[9]، وعبد القادر البغدادي[10].

547-خلاف النحويين في الإبدال من اسم التفضيل (أقلَّ) في المستثنى

قال أبو حيان[11] : "واختلفوا: هل يجوز أن يكون بدلاً من أقَلَّ؟.

فذهب السيرافي إلى أنه لا يجوز أن يكون بدلاً من أقلَّ؛ لأنه لا يمكن التفريغ إليه.

وذهب ابن خروف إلى جواز ذلك حملاً على المعنى.

والصحيح ما ذهب إليه السيرافي؛ لأنَّ أَقَلَّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلا إن كان المبدل منه يبقى في اللفظ المقدَّر المحمول عليه، وأَقَلُّ لا يبقى، فـ(زيد) بدل من الضمير.

وإذا أردت بـ(أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) التقليل الذي يقابله التكثير لا النفي المحض".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الإبدال من اسم التفضيل (أقلَّ) في المستثنى.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص532).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج562/1-563).
(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج501/1).
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2149/5).
(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج633/8).
(6) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج190/15).
(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج548/1).
(8) السيوطي، معترك الأقران (ج388/2-389).
(9) الخطيب الشربيني، السراج المنير (ج70/3-71).
(10) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج315/3).
(11) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج235/8).

548- خلاف النحويين في فعل الكلام في قولهم (أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) أهو موجب أم غير موجب؟

قال أبو حيان[1] : "فاختلفوا: هل يجوز البدل من الضمير أم لا؟ فأجازه السيرافي، ومنعه ابن خروف، وأوجب النصب في: إلا زيداً. وهذا أظهر لأنه استثناء من موجب، فلا يجوز فيه البدل. وقال السيرافي: "المعنى: ما يقولُ ذلك كثيرٌ إلا زيدٌ"، أي: ما يقوله إلا زيدٌ.

والمسائل التي يجوز فيها الإبدال من الضمير يجوز فيها النصب على الاستثناء، والبدل أحسن من النصب، نص عليه السيرافي وغيره، وهو ظاهر كلام س.

ويظهر من كلام ابن عصفور أنهما مستويان؛ لأنه قال فيها: "حسُن النصب والبدل، النصب بالنظر إلى اللفظ، والبدل بالنظر إلى المعنى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في فعل الكلام في قولهم (أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) أهو موجب أم غير موجب؟.

واتبع ابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

549- مذاهب النحاة في تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل فيه إذا لم يتقدم وتوسط بين جزأي كلام

قال ابن مالك[3] : "ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً".

ويقول أبو حيان[4] : "وهذه المسألة أعني تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم، وتوسط بين جزأي كلام، فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق، سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف، فلا يجوز: القوم إلا زيداً قاموا، ولا: القومُ إلا زيداً قائمون، ولا: القومُ إلا زيداً في الدار؛ لأنَّ العامل الفعل واسم الفاعل والظرف بما فيه من معنى الفعل؛ وإنما لم يجز ذلك لأنَّ المستثنى يشبه المفعول معه في نصب العامل له بوساطة الحرف الذي هو إلا؛ كما نصب المفعول معه

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/235-236).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/566).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/285).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/245-247).

بوساطة الحرف الذي هو الواو، فكما لا يجوز التقديم مع الواو فكذلك لا يجوز مع إلا، وهذا مذهب من يرى العامل في المستثنى الفعل ومعنى الفعل.

المذهب الثاني: جواز ذلك على الإطلاق.

المذهب الثالث: التفصيل بين أن يكون العامل متصرفاً، فيجوز، نحو: القومُ إلا زيداً جاؤوا. أو غير متصرف، فلا يجوز، نحو: القومُ إلا زيداً في الدار، وهو مذهب الأخفش.

قال بعض أصحابنا: "والصحيح جواز ذلك على الإطلاق؛ لأنَّ الناصب للمستثنى إنما هو تمام الكلام، وإذا كان ذلك لم يتقدم على العامل؛ إذ قد تقدم جزء الكلام الذي انتصب التمييز عن تمامه، بل كان يتقدم على العامل لو كان أتى به أول الكلام، والدليل على جواز توسيطه- وإن أدى ذلك إلى تقديمه على المستثنى وعلى العامل فيه- قول ذي الرُّمة:

مُعرِّساً في بَيَاضِ الصّبْحِ وَقْعَتُهُ ... وَسَائِرُ اللّيْلِ إلاّ ذَاكَ مُنْجَذِبُ[1]

فـ(إلا ذاك) مستثنى من الضمير المستتر في منجذب، ومنجذب عامل فيه" انتهى...

والذي نختاره مذهب الأخفش؛ لأنَّ السماع إنما هو محفوظ فيما كان العامل في المستثنى منه متصرفاً، أما إذا كان غير متصرف، نحو: القومُ إلا زيداً في الدار- فينبغي ألا يُقْدَم على جوازه إلا بثبت من العرب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحويين في تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل فيه إذا لم يتقدم وتوسط بين جزأي كلام.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) البيت لذي الرمة في ديوانه (ص12) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص751) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة (ص96) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج264/4) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج246/8) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2162/5).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص534).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج568/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2162/5).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج261/2-262).

550-تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده

قال أبو حيان[1] : "وأما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، نحو: قامَ إلا زيداً القومُ – فلا خلاف في جوازه، ويصير الوجه الذي كان غير مختار في التأخير مختاراً في التقدم، وهو النصب. وإنما تبع في حال التأخر إعراب المستثنى منه لأنه شبيه ببدل بعض من كل، ولا يجوز في هذا التقدم، فكذلك لا يجوز فيما أشبهه.

وشبهه س بنعت النكرة المتقدم عليها، وهو تشبيه حسن، وذلك أنهما مؤخران تابعان ما قبلهما في الإعراب، ويجوز فيهما النصب على الاستثناء والحال ضعيفاً، فإذا تقدما لم يجز فيهما إلا النصب، وبطل التبع.

وعلل س لزوم النصب في الاستثناء المقدم وامتناع البدل بأنَّ الأصل في الاستثناء أنْ يأتي بعد المستثنى منه؛ فحدُّه أنْ يكون بدلًا لا مبدلاً منه؛ لأنَّ البدل ثانٍ عن المبدل منه، فلذلك لم يجز: ما أتاني إلا زيدٌ أحدٌ، على أنْ يكون أحدٌ بدلاً من إلا زيد، كأنه في التقدير: ما أتاني إلا زيدٌ ما أتاني أحدٌ، قال س: "فلما لم يكن حدُّه أنْ يكون مبدلاً منه بل بدلاً، ولم يمكن مع التقديم أنْ يكون بدلاً حملوه على وجه قد يجوز فيه وهو مؤخر، وهو النصب". ويظهر من س أنه يمكن أنْ يكون المستثنى منه بدلاً من المستثنى، ولذلك علله بذلك التعليل.

وقد عدل النحويون عن تعليل س، فقالوا: امتنع البدل لأنَّ الثاني أعمُّ من الأول، فلا يجوز أن يقع بدلاً منه؛ لأنه لا بدل كل من بعض في كلامهم، ولذلك قال ابن خروف: "كرهوا أنْ يبدلوا الأكثر من الأقل"، يعني كلاً من بعض.

فإن قلت: أقول: (إلا زيدٌ) أعمُّ من (أحد)؛ لأنَّ (إلا زيدٌ) بمعنى غيرُ زيد، وغيرُ زيد يكون من الأحدين ومن غيرهم، فإذا أبدلنا أحداً من إلا زيد كان من إبدال البعض من الكل.

فالجواب أنْ نقول: إنَّ العرب لا تستعمل (إلا زيداً) وتريد به كل ما عدا (زيد) من أي الأصناف كان؛ وإنما تريد ما عداه من صنفه؛ ألا ترى أنك لو قلت ما رأيتُ إلا زيداً إنما تريد: ما رأيتُ غيرَ زيد من الناس، ولولا ذلك لكان قولك ما رأيتُ إلا زيداً كذباً؛ لأنه معلوم أنك رأيت السماء والأرض وأشياء كثيرة هي غير زيد، وكذلك كل اسم يقع بعد إلا يُراد به: إلا غير ذلك الاسم من صنفه، لا غيره من أي صنف كان، وإذا ثبت أنَّ المراد بقوله (إلا زيدٌ) غير زيد من صنفه كان أحد أعمَّ منه؛ لأنه يقع عليه وعلى المغاير له من صنفه، ولم يجز لذلك إبداله منه.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/247-250).

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "وعندي أنهم لم يفهموا عن س، فاعلم أنَّ البدل في الاستثناء إنما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه، فإذا قلت ما قام أحدٌ إلا زيدٌ فليس (زيد) وحده بدلاً من (أحد)، و(إلا زيدٌ) هو الأحد الذي نفيت القيام عنه، فـ(إلا زيدٌ) بيان للأحد الذي عنيتَ؛ ألا ترى أنَّ (إلا زيدٌ) هو (غير زيد) في المعنى. وإذا قلت ما أتاني أحدٌ غيرُ زيد فـ(غيرُ زيد) بدل من (أحد)، بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، فـ(غير زيد) هو الأحد الذي عنيتَ، و(إلا زيدٌ) هو (غير زيد) في المعنى، فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء – وهما لعين واحدة – من بدل البعض من الكل.

والدليل على ذلك أنَّ بدل البعض من الكل إنما هو على أن وضعت الكل في موضع البعض مجازاً؛ ثم بيَّنت بالبعض الذي أردته بالكل بياناً، وليس كذلك في الاستثناء، بل البعض في الاستثناء ليس هو البعض الذي وضعت الكل موضعه، بل هو بعض آخر مخالف لذلك البعض في الحكم.

وأيضاً فالبدل من شرطه وقوعه مكان المبدل منه، والبعض في الاستثناء لا يقع موقع المبدل منه وحده إلا مع إلا، فليس البدل إلا الحرف مع الاسم.

والدليل على أنَّ س أراد هذا الذي فسَّرتُ تشبيهه – أعني البدل في الاستثناء – بقولك: مررتُ برجلٍ زيدٍ، وهذا ليس بدل بعض من كل، ولا تعرَّض حيث ذكر البدل لبدل البعض من الكل أصلاً، وتعليله في منع البدل في المستثنى المقدَّم دليل على ذلك، ولم يفهم عنه أحد مراده.

ولو قيل إنَّ البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الإبدال التي بينت في غير الاستثناء لكان وجهاً، وهو الحق وحقيقة البدل فيه؛ لأنه يقع موقع (إلا زيد) لا موقع (زيد) وحده" انتهى.

وأنشد س على تقديم المستثنى على المستثنى منه قول الشاعر، وهو كعب بن مالك:

النـــاسُ أَلْـــبٌ عَلَيْنـــا فِيـــكَ لَـــيْسَ لَنَـــا   إِلَا السُّـــيُوفَ وأَطْـــرَافَ القَنَـــا وَزَرُ [1]

وأنشد أبو القاسم الزجاجي قول الكميت:

---

(1) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في سيبويه، الكتاب (ج336/2) والمبرد، الكامل (ج69/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج80/3) والواحدي، التفسير البسيط (ج489/22) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج250/8) ونسب البيت لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه (ص120).

وَمَـــا لِـــــيَ إِلَّا آلَ أَحْمَــــدَ شِـــــيعَةٌ   وَمَــا لِــيَ إلاَّ مَشْــعَبَ الحــقِ مَشْــعَبُ[1]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده.

واتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأكد الشاطبي[3] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه في هذه المسألة.

551-حكم الاسم عند العطف على المستثنى المقدم المنصوب

قال أبو حيان[4] : "فرع: إذا عطفت على المستثنى المقدم المنصوب اسماً نصبت، نحو: قامَ إلا زيداً وعمراً القومُ، ولا يجوز غير النصب، فإنْ أَخَّرتَ المعطوف بعد المستثنى منه فالاختيار النصب، نحو: قامَ إلا زيداً القومُ وعمراً، ويجوز أنْ يُرفَع حملاً على المعنى؛ لأنَّ قامَ إلا زيداً القومُ في معنى: لم يقمْ زيدٌ من القوم، فكما يجوز: لم يقمْ زيدٌ من القوم وعمرٌو، فكذلك يجوز: قام إلا زيداً القومُ وعمرٌو".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حكم الاسم عند العطف على المستثنى المقدم المنصوب.

واتبع ناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) البيت للكميت بن زيد في ديوانه (ق16/2 ص517) والزمخشري، المفصل (ص97) وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج468/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج250/8) وابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد (ص82) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج549/1).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2159/5).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج368/3-370).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج250/8).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2164/5).

552-شاهد على جواز مجيء اسمين بدلاً من اسمين في المستثنى الموجب

قال ابن مالك[1] : "لا بدلان خلافاً لقوم".

وقال أبو حيان[2] : "وقد ورد السماع بإبدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله:

فَلَمَّـا قَرَعْنَـا النَّبْـعَ بـالنَّبْعِ بَعْضَـهُ بِـبَعْضٍ[3] ... ...

فالمنفى جائز فيه ذلك، وكذلك الإيجاب بعد النفي، فتقول: ما قرعنا النبع بالنبع إلا بعضه ببعضٍ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شاهد على جواز مجيء اسمين بدلاً من اسمين في المستثنى الموجب.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

553-أوجه إعراب المستثنى عند تكراره في حال تقدمه

قال ابن مالك[5] : "وإنْ لم يكن مُفرغاً فالنصب لجميعها إنْ تقدمت".

وقال أبو حيان[6] : "وقوله وإن لم يكن مفرغاً فلجميعها النصب إن تقدَّمتْ مثاله: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحدٌ، وما لي إلا اللهَ إلا إياك ناصرٌ، وقام إلا زيداً إلا عمراً القومُ، ويعني المصنف بقوله (فلجميعها النصب) أي: على الاستثناء.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج292/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج255/8).

(3) هذا صدر بيت لزفر بن الحارث الكلابي في العسكري، جمهرة الأمثال (ج300/2) والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص115) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج42/1) وأبي الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج52/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج835/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج930/2) وعجزه:

... ... بِـبَعْضٍ أَبَـتْ عيدَانُـه أَنْ تَكَسَّـرَا

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج262/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج295/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج273/8-274).

وزعم ابن السيد أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه:

أحدها: النصب على الاستثناء، كما نص عليه النحويون.

والثاني: النصب على الحال فيهما، قال: لأنهما متأخرين يجوز أن يكونا صفتين، تقول: ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، فيكون إلا زيدٌ صفة لأحد، كما تقول: قام القومُ إلا زيدٌ، فإذا تقدم إلا زيدٌ على موصوفه انتصب على الحال، وكذلك: قامَ إلا زيداً القومُ، يجوز أن يكون منصوباً على الحال.

الثالث: أن تجعل الأول حالاً والثاني منصوباً على الاستثناء.

والرابع: عكسه وهو جعل الأول منصوباً على الاستثناء والثاني حالاً، انتهي.

وهذا الذي ذهب إليه ابن السيد من جواز الحال لا يجوز؛ وذلك أنها غير متمكنة في الوصف بها، فلا تكون إلا تابعة لموصوفها في اللفظ، فلا يجوز تقديمها عليه أصلاً، كما لا يجوز: قامَ إلا زيدٌ، تريد: قامَ غيرُ زيدٍ، وإذا كان من شرط وقوعها صفة وقوعها بعد المستثنى منه امتنع فيها الحال عند التقدم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب المستثنى عند تكراره في حال تقدمه.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأكد السيوطي[3] ما ذكره أبو حيان من مذاهب، ولكن دون أنْ يُبدي رأيه، إلا أنه كما اعتدنا عليه كثيراً قد أضاف رأياً جديداً، يتمحور حول هذه المسألة، فيقول: "وجوز الأبذي نصب الكل استثناء ورفعها، وأحدها نعتاً، أو بدلاً أيضاً في النفي وحكمها معنى كالأول".

554- عدم جواز مجيء (إلا) صفة لـ(إلا) والعامل فيها تابعاً للموصوف

قال أبو حيان[4] : "ومما يدل على أنَّ إلا لا يجوز أن تكون صفة إلا والعامل فيها تبعُها للموصوف من كلام س قوله فيها (لا يجوز فيها ذلك إلا صفة)، فلا يعني هنا بالصفة إلا

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص538).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج575/1-576).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج264/2) و(ج266/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج274/8).

التابعة بدليل تنظيرها بأجمعين، ونصه على أنَّ أجمعين (لا يجري في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه رافع ولا ناصب)، يريد: إلا تبعها لاسم قبلها، وفي ذلك نظرها بأجمعين، وقد قال س في باب تثنية المستثنى: "وأمَّا إلا زيدٌ فلا يكون بمنزلة مثل إلا صفة"، وليس يعني بالصفة هنا إلا التابعة، ولا يريد الصفة المعنوية".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز مجيء (إلا) صفة لـ(إلا) والعامل فيها تابعاً للموصوف.

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

555-جواز إجراء (إلا) على المعرفة

قال ابن مالك[2] : "وحاصل هذا الفصل أنَّ (إلا) الموصوف بها لا يُوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة، ولا تقع في غير موضع صالح للاستثناء، إلا أن يمنع منه مانعٌ من خارج، فلا يجوز أن يقال: قام رجل إلا زيد، لأنَّ (رجلاً) مفرد محض، ولا يجوز جاء الرجال إلا زيد، على أنْ يكون الرجال معهودين لأنَّ تعريفهم حينئذ محض، فلو قُصد الجنس لم يمتنع وصفهم بإلا".

وقال أبو حيان[3] : "وفي البسيط: "جمهور النحويين على جواز كون غير تجري على المعرفة، فكذلك إلا"، وفيه أيضاً: والظاهر أنها تقع فيما تقع فيه غير إلا الموضع الذي لا يتقدمها موصوف، سواء أكان في النفي أم الإثبات، أو منفرداً، أو مجموعاً، أو منكراً، أو مُعرَّفاً على قصده في التعريف، ولما كانت غير من أخوات مِثل وشِبه، وكان يصح فيها قصد التعريف صحَّ جريها على المعرفة والنكرة، فكذلك إلا بمعناها، تجري على النكرة وعلى المعرفة، ويجوز فيها البدل إذا كانت بمعنى غير كما يجوز في غير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز إجراء (إلا) على المعرفة.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج268/2).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج301/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج287/8).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

556-الخلاف في الموقع الإعرابي لجملة (عدا زيداً) وأمثالها

قال أبو حيان[3] : "واختلف النحويون هل لجملة عدا زيداً، وخلا زيداً، وحاشا زيداً موضع من الإعراب أم لا:

فجوَّزَ السيرافي أنْ تكون في موضع نصب على الحال، والماضي يقع موقع الحال، وكأنك قلت: خالين زيداً، وعادين زيداً، ومُحاشين زيداً، أي: مجاوزاً هو – أي بعضهم – زيداً. وجوز أيضاً أنْ تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب وإنْ كانت جملة مفتقرة من جهة المعنى إلى الكلام الذي قبلها – من حيث كان معناها كمعنى إلا، ولا يُنكَر ذلك؛ ألا ترى أنَّ قولك (ما رأيتُه مُذْ يومان) الجملة الابتدائية التي هي (مُذْ يومان) لا موضع لها من الإعراب، وهي مفتقرة إلى ما قبلها، ولو قطعت (مُذْ يومان) من الكلام الذي قبله لم يكن له فائدة.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "والصحيح أنه لا يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنك إذا جعلتها حالاً احتاجت إلى رابط يربطها بذي الحال، ولا رابط؛ لأنَّ الضمير في عدا وخلا وحاشا ليس عائداً على المستثنى منهم، وإنما هو عائد على البعض المفهوم، وهو مضاف إلى القوم، ولا يقال: إذا كان البعض مضافاً إلى القوم فقد حصل الرابط لأنه كالمصرح به، وكأنك قلت: عدا بعضُهم زيداً؛ لأنَّ هذا هو ربط بالمعنى، والربط بالمعنى لا ينقاس؛ ألا تراهم قصروه على السماع في نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَين، ومنعوه في: مررتُ برجلٍ قائمينِ لا قاعدٍ أبواه، على إعمال قاعد في الأبوين، لأنَّ الرابط بالمعنى إنما سُمع في الصفة الثانية لا في الصفة الأولى، فلم يتجاوزوا به موضع السماع، وعدا وخلا وحاشا لا يجوز فيها أن تكون صفة لما قبلها إنْ كان مما يوصف بالجمل، بل يلزم الاستثناء، ولذلك كان الضمير الذي تحملته مفرداً مذكراً دائماً".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2194/5-2195).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج269/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج321/8-322).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الموقع الإعرابي لجملة (عدا زيداً) وأمثالها.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأكد الشاطبي[4] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه في هذه المسألة.

557- الخلاف في الموقع الإعرابي لجملتي (ليس) و(لا يكون)

قال أبو حيان[5] : "وذكر في البسيط الخلاف في (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء، أللجملة موضع من الإعراب أم لا. وحكمها في ذلك الخلاف حكم عدا وخلا وحاشا إذا نصبن، قال: "فقال قوم: لا موضع لها؛ لأنها جملة منفصلة، أُعطيت معنى الاستثناء بإعقابها الجملة الأخرى قياساً على غيرها من الجمل. وقال قوم: لها موضع من الإعراب؛ لأنَّ تغييرهم لها واختصاصهم هذه من سائر الجمل يدل على إرادة الاتصال كما بعد إلا. وإنما يكون ما ذكروه في الجمل التي لم تغير هذا النوع من التغيير. وأيضاً فإنه كلام يجري تابعاً لا يكون ابتداءً، فدلَّ على الافتقار إلى ما قبل وجعلها جزءًا منه. وهؤلاء قالوا: إنها في موضع الحال، والتقدير: أتوني غيرّ مُلابِسِيْنَ زيداً، أي: مُسْتَغْنِيْنَ عنه وغير كائنين معه. وفيه نظر، فإنَّ هذا التقدير يدفع التقدير المتقدم في حذف الاسم، وإنَّ الاسم البعض لا الأول، وسبك الجملة إنما يكون بما يبقي فيها المعنى الأول" انتهى.

وقال بعض أصحابنا ما معناه: يدلُّ على تشبث (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء بما قبلهما أنَّ العرب لو قَصدت أنْ تكونا جملتين منفصلتين يحصل منهما الاستثناء بحكم الانجرار أو أن تكونا حالاً لأتت بالواو فيهما؛ لأنَّ كلام العرب أنْ تذكر جملة بعد جملة حملتها الواو، فتقول: قام القومُ وخرجَ عمرٌو، ولا تستعمل بغير الواو إلا قليلاً، كذا قال الأخفش. وكذلك لو قصدوا الحال لأتوا بالواو، ولو في موضع واحد، فكونهم لم يُدخلوا عليهما الواو قطٌّ دليل على

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص544).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/588-589).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2216).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/409-410).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/322).

أنهم لحظوا فيهما معنى الاستثناء، فلم يُدخلوا فيهما الواو كما لا يُدخلونها على إلا وغير، ولو قلت: قامَ القومُ ولم يقمْ زيدٌ، أو: ونقصَ منهم زيدٌ، لجئت بالواو، فلم يلحظوا معنى الاستثناء إلا في هاتين الجملتين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الموقع الإعرابي لجملتي (ليس) و(لا يكون).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

558-الخلاف في جواز دخول (ما) المصدرية على (حاشا)

قال أبو حيان[3] : "وقد اختلف النحويون في جواز دخول (ما) المصدرية على (حاشا) في الاستثناء: فمنع من ذلك س، قال س: "لو قلت أتونِي ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً".

وأجاز ذلك بعضهم على قلة، وقد سُمع ذلك من كلامهم، ومن ذلك قول الشاعر:

رَأَيْـــتُ النَّـــاسَ مَـــا حَاشَـــا قُرَيْشـــاً فَإِنَّـــا نَحْـــنُ أَكْثَـــرُهُمْ فَعَـــالاَ[4]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز دخول (ما) المصدرية على (حاشا).

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص548).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج588/1-589).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج326/8).

(4) البيت للأخطل في العيني، المقاصد النحوية (ج1108/3) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج568/1) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج368/1) ولم أقف عليه في ديوانه.

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص546).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج586/1).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج282/2).

559- الخلاف في جواز دخول (إلا) على (حاشا)

قال أبو حيان[1] : "واختلف النحويون في جواز دخول إلا على حاشا:

فذهب الكسائي إلى جواز ذلك إذا جَرَّتْ حاشا، ومنع ذلك إذا نَصَبتْ، نحو: قامَ القومُ إلا حاشا زيدٍ.

ومنعَ البصريون ذلك على كل حال.

وحكى أبو الحسن الأخفش عن العرب أنهم يقولون: قام القوم إلا حاشا زيدٍ.

وهذا عندنا شذوذ لا ينبغي أنْ يقاس عليه غيره، وهو جمع بين أداتين على جهة التأكيد".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز دخول (إلا) على (حاشا).

واتبع المرادي[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأكد السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

560- إعراب (النساء) في قول العرب (كل شيء مهه ما النساء وذكرهن)

قال ابن مالك[4] : "كل شيء مهه ما النساءَ وذَكرهن" ومعناه: كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن. فحذفوا عدا وأبقوا عملها. وزعم بعض الناس أنَّ (ما) ههنا بمعنى إلا وليس بشيء".

وقال أبو حيان[5] : "وقال بعض أصحابنا: وزعم الفراء والأحمر أنَّ العرب تستثني بـ(ما)، وحكيا من كلامهم: كل شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذِكْرَهُنَّ، وهذا شيء لا يُحفظ منه غير هذا الذي حكيناه، وقد يتخرج على أن يكون (النساءَ) منصوباً بفعل استثناء مضمر يدل عليه

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج327/8).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص546).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج282/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج310/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج329/8-330).

المعنى، فالتقدير: ما خلا النساءَ وذِكْرَهُنَّ، فأبقى ما المصدرية والمفعولَ وحذف الفعل، كما قالوا: أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، أبقوا أن المصدرية، وحذفوا الفعل الذي هو كان، وأبقوا اسمها وخبرها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه إعراب (النساء) في قول العرب (كل شيء مهه ما النساء وذكرهن).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن منظور[3] في هذه المسألة، وتابعهم النحاة المتأخرين أمثال السيوطي[4]، والزبيدي[5].

561-أوجه رفع ونصب (يكون) نحو (قام القوم إلا أنْ يكون زيدٌ)

قال أبو حيان[6] : "وأما قولهم: قام القومُ إلا أنْ يكون زيدٌ، وما جاءني أحدٌ إلا أنْ يكون زيدٌ – فيجوز فيما بعد يكون الرفع والنصب، فالرفع على أنَّ (يكون) تامَّة، فرفعه على الفاعلية، هذا هو الظاهر والقول عن الجمهور.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها يجوز أن تكون ناقصة، ويجوز أن تكون تامَّة، قال في قولك: ما جاءني أحدٌ إلا أنْ يكون زيدٌ: إنما رفعت زيداً يكونه، وجعلت الخبر مضمراً في يكون، كأنك قلت: إلا أن يكونه زيدٌ. وإنْ شئت لم تجعل ليكون خبراً؛ لأنَّ كان قد تجيء ولا خبر لها، نحو: كان الأمرُ، وكان الرجلُ.

وهذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من تجويز أن تكون الناقصة، ويكون خبرها مضمراً محذوفاً – لا يجيزه أصحابنا؛ لأنه لا يجوز عندهم حذف خبر كان ولا أخواتها للعلة التي ذُكرت في باب كان. قال س: (فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلام العرب) انتهى.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص547).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج1/586-587).

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج13/541).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج2/283).

(5) الزبيدي، تاج العروس (ج40/498).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/337-338).

والنصب جائز، قال س: (وبعضهم ينصب، على وجه النصب في لا يكون، والرفع أكثر)، بمعنى أنه يضمر في يكون ضميراً مفرداً مذكراً، لا يبرز في تثنية ولا جمع، ولا يؤنث، كما لا يكون ذلك في (لا يكون) إذا استُثنِي بها، ويكون التقدير: إلا أنْ يكونَ هو- أي: بعضُهم- زيداً.

وقال الأخفش: (وقد يقول بعض العرب: ما ضربني أحدٌ إلا أن يكون زيداً، يضمر في يكون اسم الفاعل) انتهى. ويحتمل كلامه هذا أن يكون الفاعل الضمير العائد على أحد، ويحتمل أن يكون ضمير البعض المفهوم الذي في قولك: جاء القومُ لا يكون زيداً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أوجه رفع ونصب (يكون) نحو (قام القوم إلا أنْ يكون زيدٌ).

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السمين الحلبي[3]، وابن عادل الحنبلي[4] ما ذهب إليه أبو حيان.

562-أوجه الرفع والنصب في قراءة قوله تعالى ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾

قال أبو حيان[5] : "فأما قوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَة ﴾[6] فقرئ بالرفع والنصب وتأنيث (تكون)، والتأنيث ظاهر على قراءة الرفع. وأما مع نصب التجارة فالقياس لفظ التذكير؛ لأنَّ المراعى البعض، وهو مذكر؛ ألا ترى أنَّ الأول يكون مؤنثاً، والإضمار مذكر.

ولأنَّ المتقدم هنا (الذين) -وهو مذكر- فزعم السيرافي أنَّ التأنيث على إضمار الأموال، أي: إلا أنْ تكون الأموالُ تجارةً، وحسنه أنَّه اللفظ المستعمل مع الرفع الذي هو أكثر كلام العرب".

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص548-549).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2219/5).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (ج519/2).

(4) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج266/4).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج338/8).

(6) [البقرة: 282].

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه الرفع والنصب في قراءة قوله تعالى ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾.

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السمين الحلبي[3]، وابن عادل الحنبلي[4] ما ذهب إليه أبو حيان.

563- أوجه إعراب (أنْ يكون) في قولنا (إلا أنْ يكون)

قال أبو حيان[5] : "وأداة الاستثناء في (إلا أن يكون) هي إلا، و(أن يكون) في موضع اسم منصوب في لغة أهل الحجاز؛ لأنَّ الكون غير المستثنى منه، والتقدير: ما جاءني أحدٌ إلا كونَ زيد، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً- وهو في لغة بني تميم مرفوع على البدل من أحد، وهو أقيس، وكذا قاله الأخفش في (الأوسط).

وقال بعض شيوخنا: (ينبغي أن تكون هنا تامة حتى يكون المستثنى وجود زيد؛ لأنَّ وجود الشيء يعبر به عن ذاته، بل هو ذاته في الحقيقة، فيكون قولهم إلا أنْ يكون زيد في تقدير: إلا كونَ زيد، أي: إلا وجودَه، أي: إلا زيداً. ونظير التعبير بوجود الشيء عن ذاته في كلامهم قولهم: ما أحسنَ ما كان زيدٌ، بالرفع، أي: ما أحسنَ كونَه، أي: وجودَه، ولا يُتصور أنْ تكون هنا تامَّة إلا برفع الاسم الذي بعدها، فالرفع في التعجب وهنا هو الوجه) انتهى.

وهو استثناء منقطع؛ لأنَّ كون زيد ليس من جنس الذوات. وقد رام بعض أصحابنا أنْ يجعله استثناءً متصلاً، فقال: (أن يكون؛ في موضع نصب بإلا، كأنك قلت: إلا كونَ زيد.

فإن قلت: ليس المعنى على استثناء كون زيد، وإنما المعنى على استثناء زيد.

فالجواب: أنه يُتصور على أنْ تكون أنْ وصلتها في موضع مصدر منصوب على الاستثناء، ويكون واقعاً موقع الاسم، وكأنك قلت: قام القومُ إلا الكائنَ زيداً، والكائن زيداً هو زيد،

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص549).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2219/5).

(3) السمين الحلبي، الدر المصون (ج672/2-673).

(4) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج501/4-502).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج339/8-340).

وساغ لأنْ وصلتها أن تقع موقع الاسم كما يسوغ ذلك في المصدر الذي هي بتقديره، ومن ذلك قول الشاعر:

لَعَمْـرُكَ مَـا الْفِتْيَـانُ أَنْ تَنْبُـتَ اللِّحَـى وَلَكِنَّمَـا الْفِتْيَـانُ كُـلُّ فَتًـى نَـدَي[1]

فأوقع أنْ تَنْبُتَ اللِّحى موقع النابِتِي اللِّحَى) انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه من كونه استثناء متصلاً لا يسوغ؛ لأنَّ المشهور الأفصح هو رفع زيد بعد: إلا أنْ يكون، وإذا كان الأفصح ذلك، و(كان) كما قررنا تامة – فلا يمكن أن تتقدر أنْ والفعل في موضع مصدر، ويكون واقعاً موقع اسم الفاعل؛ لأنه يلزم من ذلك إضافة اسم الفاعل إلى الفاعل، وهو لا يجوز؛ إذ التقدير: إلا الكائنَ زيدٍ، والكائن اسم فاعل من كان التامة، فلا يجوز أنْ يضاف إلى الفاعل.

وأما إذا نُصب زيد فينبغي أيضاً ألا يسوغ؛ لأنَّ أنْ والفعل لا تجري مجرى المصدر في كل مكان، والمصدر أيضاً لا يجري مجرى اسم الفاعل بقياس، فلا يجرى المقدر به مجراه.

وأيضاً فلا حجة في البيت الذي قد استشهد به؛ لأنه يحتمل أنْ يكون على حذف مضاف، التقدير: لَعَمرُك ما كمالُ الفتيانِ أنْ تَنْبُتَ اللِّحى، فأنْ تَنْبُت اللحى باقٍ على وضعه، لا يراد به أنه يتقدر بالمصدر الموضوع موضع اسم الفاعل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (أنْ يكون) في قولنا (إلا أنْ يكون).

564–ما يجوز في المعطوف في المستثنى بـ(إلا)

قال أبو حيان[2] : "وإذا عطفت على المستثنى إلا فلا يجوز في المعطوف إلا مشاركة ذلك الاسم في الإعراب؛ فإذا قلت قام القومُ إلا زيداً وعمراً فلا يجوز عمرٍو، بالخفض على تقدير: قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو؛ لأنَّ زيداً بعد إلا لا موضع له يخالف لفظه، بل لفظه وموضعه واحد.

---

(1) البيت بلا نسبة الفراء، معاني القرآن (ج105/1) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج15/2) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج246/2) وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (ص907) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج196/3) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج964/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج347/8–348).

وقد ذهب بعض النحويين -ومنهم ابن خروف- إلى إجازة ذلك، وحمل عليه قول الشاعر:

ومـــا هـــاجَ هـــذا الشَّـــوْقَ إلَّا حَمَامَـــةٌ تَبَكَّـتْ علـى خَضْـراَء سُـمْرِ قُيودُهـا[1]

روي برفع سمر على لفظ حمامة، وبجره، قال: على معنى: وما هاج هذا الشوقّ غَيْرُ حَمَامَةٍ سُمْرٍ قُيُودُهَا.

ومَن مَنع ذلك تأوَّل الجرَّ في سُمر على أنه خفض على الجوار أو على أنَّ سُمراً نعت لخضراء، والمراد بالقُيود عروق الشجرة، وقد حُكي ذلك لغة.

وفي الاستدلال بقوله (سُمْرٍ قُيُوْدُها) على أنْ يكون نعتاً لحمامة، على تقدير (إلا حمامةٌ) بـ(غيرُ حمامةٍ) - دليلٌ على إجراء النعت مجرى العطف؛ فعلى هذا يجوز أنْ يُراعى المعنى في قولك: ما جاء غيرُ زيدٍ العاقلُ، برفع العاقل على معنى: ما جاء إلا زيدٌ العاقل، فلا تتقيد المسألة بالعطف كما قيدها المصنف وأكثر النحويين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين فيما يجوز في المعطوف في المستثنى بـ(إلا).

واتبع ابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

565- الخلاف في العطف ما بعد (غير) بـ(لا) إذا جاء استثناءًا

قال أبو حيان[4] : "وإذا كانت غيرٌ استثناءٌ ففي العطف بعدها بـ(لا) خلافٌ:

---

(1) البيت لعلي بن عميرة الجرمي في ابن بنين الدقيقي، اتفاق المباني (ص127) ونسب البيت لبعض الأعراب في أبو بكر الأنباري، الأضداد (ص240) والبيت بلا نسبة في وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج1544/3) وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج347/8) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (2224/5) والسيوطي، همع الهوامع (ج275/2).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج592/1-593).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2224/5).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج348/8-349).

فذهب أبو عبيدة والأخفش وابن السراج والزجاج وأبو علي والرماني إلى جواز ذلك، إما على تقدير زيادة لا، وإمّا على الحمل على المعنى؛ لأنَّ الاستثناء فيه معنى النفي، فإنَّ قولك جاءني القومُ إلا زيداً معناه: جاءني القومُ لا زيدٌ، وهو هنا أولى لأنَّ غيراً في أصلها تعطي النفي، ويدل عليه أنك تقول: أنت غيرُ القائمِ ولا القاعدِ.

وذهب الفراء وثعلب إلى أنه إذا كانت استثناء فلا يجوز العطف بعدها بـ(لا) كما لا يكون بعد إلا، فلا تقول: جاءني القومُ غير زيدٍ ولا عمرٍو، كما لا تقول: جاءني القومُ إلا زيداً ولا عمراً.

وأجاز النحويون: عندي غيرُ زيدٍ ولا عبدِ الله، ولم يجيزوا: عندي سِوى عبدِ الله ولا زيدٍ.

وأجاز بعضهم: أنت زيداً غيرُ ضاربٍ، ولم يجيزوا: أنت زيداً مثلُ ضاربٍ، لجعلهم غيراً بمنزلة لا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في العطف ما بعد (غير) بـ(لا) إذا جاء استثناءًا.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

566- أوجه رفع ونصب (عمر) في قولهم (ما لي إلا زيداً صديق وعمراً)

قال أبو حيان[2] : "مسألة: ما لي إلا زيداً صديقٌ وعمراً، بالنصب، وعمرٌو بالرفع، فالنصب عطف على إلا زيداً، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف لأنه تقدَّمه ما يدلُّ عليه، كأنه قال: وعمرٌو لي صديقٌ أيضاً، وحذفت لأنَّ معنى ما لي إلا زيداً صديق في معنى: زيدٌ صديقي، كما حذفت في: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو؛ لأنَّ معنى إنَّ زيداً قائمٌ: زيدٌ قائمٌ، وهذا تخريج الخليل.

وقال غيره: إلا زيداً كان يجوز فيه الرفع على أن يبدل منه صديق، كما جاز: ما لي إلا عمرٌو أحدٌ، وهو وضع العام موضع الخاص، وقد كان لو وقع في موضعه اختير فيه الرفع، فرفع الثاني حملاً عليه؛ ألا ترى أنَّ ما لي صديقٌ إلا زيدٌ كان يختار فيه الرفع، وهذا قد وقع

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2224/5).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج349/8).

موقعه، فرفعوه بالعطف على التوهم، ولا يجوز على هذا: ما لي صديقٌ إلا زيداً وعمرٌو، ويعطف على زيد لأنه قد يرتفع؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك، فإنما سُمع الرفع في الآخر على هذه الصورة، وهو الفصل بينه وبين المستثنى الأول، فوجهت على ما ذكر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه رفع ونصب (عمر) في قولهم (ما لي إلا زيداً صديق وعمراً).

ويبدو أنَّ أبا حيان متأثر في استدراكه على ابن مالك بما ذكره سيبويه[1]، وأبو سعيد السيرافي[2].

567-مجيء (بَيْدَ) بمعنى (عَلَى)

قال ابن مالك[3] : "ومثال مساواة (بَيْدَ) لغير في الاستثناء المنقطع...".

وقال أبو حيان[4] : "وذهب الأُموي إلى أنَّ معنى (بَيْدَ): (عَلَى)... وقال في البديع: وأما بَيْدَ فأكثر ما تُستعمل مع أنَّ، تقول: ذهب الناسُ بَيْدَ أنِّي لَمْ أذهب، ومعناه معنى غير، وقد تكون بمعنى على، وقد تُبدل من بائها ميم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (بَيْدَ) بمعنى (عَلَى).

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6]، وناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[8] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج2/338).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج5/126-127).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/314).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج3/82-83).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص550).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج1/593).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2225).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج2/277).

568-من لغات (سوى) كسر السين مع المد

قال ابن مالك[1] : "وقد تضم سينه وقد تفتح ويمد".

وقال أبو حيان[2] : "وذكر ابن الخباز الموصلي في (شرح ألفية ابن معط) لغة رابعة، وهي كسر السين مع المد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك لغة أخرى لـ(سوى) وهي مجيئها بكسر السين مع المد.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

569-مجيء (لا مثل ما) بمعنى (لا سِيَّما) في الاستثناء

قال ابن مالك[6] : "ولا سواء ما".

وقال أبو حيان[7] : "وحكى ابن الأعرابي في نوادره وأبو الحسن الهنائي في (المجرد) أنَّ العرب تقول: (لا مثلَ ما) بمعنى: لا سِيَّما، وأنهما بمعنى واحد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (لا مثل ما) بمعنى (لا سِيَّما) في الاستثناء.

واتبع ابن عقيل[8]، وناظر الجيش[9] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[10] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج312/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج360/8).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص553).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج595/1).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2232/5).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج312/2).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج371/8).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج598/1).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2240/5-2241).

(10) السيوطي، همع الهوامع (ج289/2).

570-أوجه إعراب (لو تَرَ ما)

قال أبو حيان[1] : "وذكر ابن الأعرابي (ولو تَرَ ما) بمعنى: لا سِيَّما، إلا أنه قال: (لا يكون فيها إلا الرفع)، يعني أنَّ الاسم الذي بعد (تَرَ ما) لا يكون فيه إلا الرفع. وذكر أنَّ الأحمر ذكر (ولو تَرَ ما). وإنما لم يكن بعد (تَرَ ما) إلا الرفع لأنَّ (تَرَ) فعل، فلا يمكن أن تكون (ما) بعدها زائدة، وينجر ما بعدها بالإضافة؛ لأنَّ الفعل لا يضاف فينجرّ ما بعده بالإضافة، فـ(ما) موصولة بمعنى الذي، وهي مفعولة بـ(تَرَ)، وزيد: خبر مبتدأ محذوف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أوجه إعراب (لو تَرَ ما).

واتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

571-أوجه إعراب (تَرَ) إذا جاء قبلها (لا) نحو (لا تَرَ ما)

قال أبو حيان[4] : "و(تَرَ) إنْ كان قبلها لا فتحتمل وجهين:

أحدهما: أنْ تكون مجزومة بـ(لا)، فتكون لا للنهي، والتقدير: لا تَرَ أيُّها المخاطب الذي هو زيد، فإذا قلت (قام القومُ لا تَرَ ما زيدٌ) فالمعنى: لا تُبْصِرِ الشخص الذي هو زيد، فإنه في القيام أولى به منهم.

والوجه الثاني: أن تكون (تَرَ) غير مجزومة، وتكون (لا) حرف نفي، وحُذفت ألف (تَرَ) على جهة الشذوذ، كما حُذفت ياء أدري وأُبالي في قولهم: لا أَدْرِ، ولا أُبَالِ، وهما منفيّان، ولهذا قالوا حين أدخلوا الجازم على أُبَالِ: لَمْ أُبَلْ، بجزم اللام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (تَرَ) إذا جاء قبلها (لا) نحو (لا تَرَ ما).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/371-372).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2241).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج2/289).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/372).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

572-العلة في مشاركة (لا تَرَ ما) و(لو تَرَ ما) لا سيَّما في الاستثناء

قال أبو حيان[3] : "فإن قلت: كيف أدَّت هذه الجملة الفعلية المركبة من (لا تَرَ ما زيد) أو من (لو تَرَ ما زيد) معنى لا سيَّما زيد، ولا سيَّما جملة اسمية؟

فالجواب: أنَّ الشيء قد يشارك الشيء في تأدية المعنى وإن كانا مختلفي الحد؛ ألا ترى أنَّ خلا وعدا وحاشا إذا انتصب ما بعدها، وليس ولا يكون- قد أدت معنى (إلا) في الاستثناء وإنْ كانت قد خالفت (إلا) في الحد، فكما جاز الاستثناء بهذه وتأديتها معنى إلا كذلك جاز أنْ يدلّ قولهم (ولو تَرَ ما) (ولا تَرَ ما) على معنى (لا سيَّما) في دخول ما بعدها في الحكم الذي قبلها على طريق الأولوية. ولم أرَ لأحد من النحويين كلاماً على (لا تَرَ ما) ولا (لو تَرَ ما)، وإنما خرَّجنا ذلك على قواعد ما اقتضته صناعة العربية".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك العلة في مشاركة (لا تَرَ ما) و(لو تَرَ ما) لا سيَّما في الاستثناء.

573-مجيء بعد (لا سيَّما) جملة شرطية

قال أبو حيان[4] : "ومن أحكام (لا سيَّما) أنه قد تجيء بعدها الجملة الشرطية، نحو قولك: السؤالُ يشفي من الجهل لاسيَّما إن سألتَ خبيراً، وقال الشاعر:

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2241/5).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج289/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج373/8).

(4) المرجع السابق، ص373.

أَرَى النَّيْـكَ يَجْلُــو الهَــمَّ والغَــمَّ والعَمَــى   وَلَا سِــيَّمَا إِنْ نُكْــتُ بِالمِدْسَــرِ الضَّــخْمِ[1]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء بعد (لا سيَّما) جملة شرطية.

واتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

574- عدم مجيء ما بعد (لا سيما) جملة بالواو

قال أبو حيان[4] : "ومن أحكامها أنه لا تجيء بعدها الجملة بالواو، نحو ما يوجد في كلام كثير من العلماء المصنفين من قولهم: لا سيَّما والأمر كذلك، أو: لا سيَّما والحالة هذه، وما أشبه هذا التركيب. ولا حذف (لا) من لا سيَّما، وقد أُولع بذلك كثير من المصنفين أيضاً، لأنَّ حذف الحرف خارج عن القياس، فلا ينبغي أنْ يقال بشيء منه إلا حيث سمع، وسبب ذلك أنهم يقولون إنَّ حروف المعاني إنما وُضعت بدلاً من الأفعال طلباً للاختصار، ولذلك أصل وضعها أنْ تكون على حرف واحد، أو على حرفين، وما وُضع مؤدياً معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذف، ولم يُسمع حذف لا من قولهم لا سيَّما في كلام مَن يُحْتَجُّ به، فلا يجوز حذفها، وإنما سُمِع ذلك في أشعار المولّدين، نحو قول الحسين بن الضَّحَّاك الخَليع:

كُــــــلّ مُشْــــــــتَاقِ إِلَيْــــــــهِ   فَمِــــــــنَ السُّــــــــوءِ فِــــــــدَاه

سِــــــيَّمَا مَــــــنْ حَالَــــــتِ الأَحْــــــ   ــــــرَاسُ مِــــــنْ دُوْنِ مُنَــــــاه[5]

يريد: لا سِيَّما".

---

(1) البيت لبعض نساء بني فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان في أبي حيان الأندلسي، تذكرة النحاة (ص58) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج373/8).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2241/5-2242).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج287/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج374/8).

(5) البيتان للحسين بن الضحاك في أبي الفرج الأصفهاني، الأغاني (ج169/7).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم مجيء ما بعد (لا سيما) جملة بالواو.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

575- خلاف النحويين في (بله) هل هي من أدوات الاستثناء أم لا؟

قال أبو حيان[3] : "وأمّا (بَلْهَ) فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وأجاز الكوفيون والبغداديون فيه النصب على الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ. وإنما جعلوه استثناءً لأنهم رأوا ما بعدها خارجاً عما قبلها في الوصف من حيث كان مرتَّباً عليه؛ لأنَّ معنى أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ أنَّ إكرامك للأحرار يزيد على العبيد.

والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء؛ بدليل انتفاء وقوع (إلا) مكانها، وأنَّ ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، وبجواز دخول حرف العطف عليها ولم يتقدمها استثناء، قال شيخنا ابن الضائع: "ومما يُضعف إدخال بَلْهَ ولا سِيَّما في أدوات الاستثناء أنهم لم يأتوا بـ(حتى) في الاستثناء؛ ألا ترى أنَّ قولهم قامَ القومُ حتى زيد قد أخرج زيداً عن القوم لصفة اختصَّ بها في القيام لم تَثبت لهم، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء للزم- ولا بُدَّ- ذكر حتى في أدوات الاستثناء" انتهى.

وما ذهب إليه الجمهور من البصريين من أنه لا يجوز فيما بعدها النصب ليس بصحيح، بل النصب بها محفوظ من لسان العرب، قال الشاعر:

تَمْشِي القَطُوفُ إِذَا غَنَّى الحُدَاةُ بِهَا ... مَشْيَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[4]

وأنشد أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي في كتاب (شجر الدُّر) لجرير في النصب بـ(بَلْهَ) يهجو الفرزدق:

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2242/5).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج287/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج374/8-377).

(4) البيت لإبراهيم بن هرمة في ابن سلام، غريب الحديث (ج187/1) والجوهري، الصحاح (ج2228/6) وابن منظور، لسان العرب (ج478/13) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج504/5) ولم أقف عليه في ديوانه.

وَهَل كُنْتَ يَا بنَ القَيْنِ فِيْ الدَّهْرِ مَالِكاً لِغَيْــرِ بَعيْــرٍ، بَلْـــهَ مَهْرِيَّـــةً نُجْبَـــا[1]

وقال آخر:

تَـــذَرُ الجَمَـــاجِمَ ضَـــاحِياً هَامَاتُهَـــا بَلْـــهَ الأَكُـــفِّ كأَنَّهَـــا لَـــمْ تُخْلَـــقِ[2]

روي بخفض الأكُفّ.

وقد روي الرفع بعد بَلْهَ على معنى كيفَ، فيرفع، ذكره قطرب، وأنكره أبو علي. وفي مختصر العين: بَلْهَ بمعنى كيفَ، وبمعنى دَعْ.

فأما الجرُّ بعدها– وهو المجمع على سماعه من لسان العرب– فذهب بعض الكوفيين إلى أنها إذ ذاك اسم بمعنى غير، فينجرّ ما بعدها بالإضافة، فمعنى قوله (بَلْهَ الأَكُفِّ): غيرَ الأَكُفِّ، فيكون هذا استثناء منقطعاً.

وذهب الفارسي إلى أنها مصدر لم يُنطق له بفعل، وهو مضاف لما بعده، وهي إضافة من نصب. وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر.

وأمّا النصب فيكون على أنه مفعول، وبَلْهَ مصدر موضوع موضع الفعل، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل، فإذا قلت (قامَ القومُ بَلْهَ زيداً) فكأنك قلت: تَركاً زيداً، أو دَعْ زَيداً.

وأما الرفع فعلى الابتداء، وبَلْهَ بمعنى كيف في موضع الخبر، وهو شبيه بقولهم: ما مررتُ برجلٍ مُسلمٍ فكيفَ رجلٌ راغبٌ في الصدقة.

وقال ابن عصفور: "فأمَّا بَلْهَ فإدخالها في باب الاستثناء فاسد؛ لأنك إذا قلت قام القومُ بَلْهَ زيداً فإنما معناه عندنا: دَعْ زيداً، ولا يتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى: إلا زيداً؛ ألا ترى أنَّ المعنى في البيت: دَع الأكُفَّ فهذه صفتها، ولم يُرد استثناء الأكُفّ من الجَماجم".

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "زعم– يعني ابن عصفور– أنَّ معناها في البيت: دَعِ الأَكُفَّ فهذه صفتها، وهذا مناقض لقوله (كأنها لم تخلق)، فإنما يريد: إذا كان فعلها

(1) البيت لجرير في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج375/8) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج231/6) ولم أقف عليه في ديوانه.

(2) البيت لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه (ق11/49ص77) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص26) وابن سيده، المحكم (ج327/4) وابن منظور، لسان العرب (ج478/13) والشاطبي، المقاصد الشافية (ج507/5) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج353/1).

في الجماجم كذا فالأكُفُّ أحرى بذلك، فكأنها لم تكن قَطُّ، فيقال إنها قطعتها، فلا فرق بين معنى لا سِيَّما وبَلْهَ" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (بله) هل هي من أدوات الاستثناء أم لا؟.

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

576-مجيء (بَهْلَ) من (بَلْهَ)

قال أبو حيان[4] : "وقالت العرب بَهْلَ في بَلْهَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (بَهْلَ) من (بَلْهَ).

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

577-وجه تخريج (لَمَّا) في القراءة القرآنية ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾

قال أبو حيان[6] : "فأمَّا قراءة حمزة: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ بتشديد (إنَّ) ونصب قوله (كلاً) وتشديد (لَمَّا) فهي قراءة صعبة التخريج، ولذلك قال المبرد: هذا لحن، لا تقول العرب: إنَّ زيداً لَمَّا خارجٌ، ولا: إنَّ زيداً إلا خارجٌ. وقال الكسائي: "ما أدري ما وجه هذه القراءة". وقال الفراء: "التقدير: لَمَنْ ما، فَلمّا كَثُرَتْ الميمات حذف منهن واحدة"، فعلى هذا القول هي لام التوكيد. وقال المازني: "إنْ بمعنى ما، ثم ثُقِّلت". قال أبو جعفر النحاس: "يذهب المازني إلى أنَّ

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص556).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3859/8-3860).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج290/2-291).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج377/8).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج291/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج378/8-379).

إنْ إذا كانت خفيفة كانت بمعنى ما، ثم تُثَقَّل، كما أنَّ (إنَّ) المؤكدة تخفف، ومعناها الثقيلة" انتهى".

والحكم على هذه القراءة بأنها لحن ضعيف جداً؛ لأنها قراءة تلقفتها الأمة بالقبول لتواترها، وتقدير الفراء والمازني في غاية من الضعف، وقد لاح لي تخريجها على قواعد العربية، والحمد لله، فنقول: (إنَّ) على حالها من كونها حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(كلاً) اسمها، و(لَمَّا) هنا حرف جزم حذف فعله لدلالة الكلام عليه، والتقدير: وإنَّ كلاً لَمَّا يُهْمَل، أو لَمَّا يُتْرَك سُدًى، وما أشبه هذا من التقدير، و(لَيُوَفِّيَنَّهُم) جواب قسم محذوف، والكلام يدل على هذا الفعل المحذوف بعد لَمَّا، وهذا جائز فصيح- أعني حذف المضارع المجزوم بعد لَمَّا لدلالة المعنى عليه- وذلك نحو قولهم: قاربتُ المدينةَ ولَمَّا، بخلاف حذفه بعد لم، فإنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وإذا كان الفعل بعد لَمَّا يجوز حذفه لدلالة الكلام عليه وَضَحَ تخريج هذه الآية عليه، ولم أر أحداً تنَبَّه لهذا التخريج الذي خرَّجناه، إلا أني بعد هذا وصلت في تفسيري للقرآن في كتابي المسمى بـ(البحر المحيط) إلى هذه الآية، فرأيت شيخنا مصنف كتاب (التحرير والتحبير) جمال الدين محمد بن سليمان بن حسن المقدسي-عُرِفَ بابن النقيب- حكى عن أبي عمرو بن الحاجب تخريج لَمَّا على نحو الذي خَرَّجناه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه تخريج (لَمَّا) في القراءة القرآنية ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ عند النحويين.

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الحاجب(1)، وتابعهم خالد الأزهري(2) في ذلك أيضاً.

(1) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج164/1-165).

(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج326/1).

الباب الثامن والعشرون : الحال

578-الخلاف في أي باب نصب الحال

قال ابن مالك[1] : "غير تابع".

وقال أبو حيان[2] : "واختلفوا من أيّ بابٍ نَصْبُ الحال:

فقيل: نَصْب المفعول به، وهو قول أبى القاسم، يجعلها من أصول المفاعيل.

وقيل: نَصْب الظرف؛ لأنَّ س قال: (لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل)، فقد دلَّ هذا على أنَّ الحال وقع فيها الفعل، فوجب أنْ يكون نَصْبها من نَصْب الظروف.

وقيل: نَصْب الشبيه بالمفعول به، وهو قول أبي على وأبي بكر، وهو ظاهر مذهب س، لأنه قال: (وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوتُ الثوبَ زيداً) ولأنَّ الظرف أجنبي من الاسم، والحال هي الاسم الأول".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أي باب نصب الحال.

واتبع المرادي[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

579-إعراب (أَرْبَعِينَ) في قوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾

قال ابن مالك[5] : "ومن ورود الحال بلفظ غير مشتق قوله تعالى... ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[6]".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج321/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج6/9).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص557).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج293/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج322/2).

(6) [الأعراف: 142] .

وقال أبو حيان[1] : "وانتصاب (أربعين) عندي على أنه تمييز منقول من الفاعل، والتقدير: فتمَّتْ أربعون لميقات ربه. ويجوز انتصابه على الظرف، لأنَّ التقدير في قوله ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾[2] : وواعَدْنا موسى المناجاةَ ثلاثين ليلة، فتمَّ ميقات ربه، وهو ما وقته وحَدَّده له من المناجاة في أربعين ليلة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (أَرْبَعِينَ) في قوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾.

وتأثر أبو حيان بما ذهب إليه ابن الحاجب[3] في هذه المسألة، علاوةً على ذلك أضاف أبو حيان وجهاً آخر لم يذكره ابن الحاجب وهو أنَّ (أَرْبَعِينَ) تُعرب: تمييز. وكذلك ذكر ابن الحاجب إعراباً آخر لم يذكره أبو حيان وهو مجيء (أَرْبَعِينَ) مفعولاً به.

580- إعراب (حامداً) حال

قال ابن مالك[4] : "حامداً لله".

ويقول ابن هشام الأنصاري[5] : "(حامداً) حال من فاعل: (قال) إنْ كان مذكوراً، أو مقدراً".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك إعراب (حامداً) حال.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/9).

(2) [الأعراف: 142] .

(3) ابن الحاجب أمالي ابن الحاجب (ج230/1).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(5) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص436).

581- الخلاف في جواز تقديم جملة الحال مصدرة بالواو على العامل المتصرف نحو (جاء زيد والشمس طالعة)

قال ابن مالك[1] : "يجوز تقديم الحال على عاملها إنْ كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تشبهه، ولم يكن نعتاً ولا صلة لأل أو حرف مصدري، ولا مصدراً مقدراً بحرف مصدري، ولا مقروناً بلام الابتداء أو القسم".

وقال المرادي[2] : "فرع: إذا كانت الحال جملة مصدرة بالواو نحو: جاء زيد والشمس طالعة؛ فمنع المغاربة تقديمها على العامل المتصرف، وحكى ابن أصبغ جواز تقديمها عن الجمهور، والمنع عن الفراء".

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في جواز تقديم جملة الحال مصدرة بالواو على العامل المتصرف نحو (جاء زيد والشمس طالعة).

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

582- عامل الحال في قولهم (ما شَأنُكَ قَائِماً)

قال ابن مالك[4] : "ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمّن معنى مشتق كأمّا وحرف التنبيه والتمني والترجي واسم الإشارة والاستفهام المقصود به التعظيم".

وقال أبو حيان[5] : "مسألة: (ما شَأنُكَ قَائِماً) يقال على معنيين: على السؤال المحض، لّما رآه قائماً وجهل السبب في قيامه الآن، وهو يعلم منه على الدوام أنه لا يقوم إلا لسبب – سأل عن السبب، فالعامل في الحال (شأنُك) وكأنه قال: أيُّ شيءٍ صنعك قائماً. والثاني أنْ يُنكر عليه القيام ، فالعامل فيه (ما شأنُك) كله، وكأنك قلت: لِمَ صِرتَ قائماً؟

فإن قلت: كيف يعمل في الحال معنى الكلام. وصاحبُ الحال قد عمل فيه (شأنُك)؟

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج342/2-343).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص570).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج310/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج344/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج107/9-108).

قلتُ: لأنه مُسَلَّط من طريق المعنى على الاسم ، لأنه إذا قال (لِمَ صِرتَ قائماً) فهو قد سَلَّط عليه العامل.

وعلى ذَينك المعنيين أيضاً: ما لأخيك قائماً، فعلى معنى الانكار العامل معنى الكلام، كأنه قال: لِمَ صار أخوك قائماً. وعلى المعنى الآخر الذي هو السؤال المحض عن السبب العامل المجرور لنيابته مناب الخبر، وكأنه قال: أيُّ شيء كائن لأخيك قائماً، أي: أيُّ صُنع له في هذه الحال ويكون الصُنع مُسَلَّطاً على ذي الحال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عامل الحال في قولهم (ما شَأنُكَ قَائِماً).

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحاة المتقدمين أمثال: سيبويه[1]، وأبي العباس المبرد[2]، وأبي سعيد السيرافي[3]، وابن الشجري[4].

583-وجوب تقديم الحال على عاملها إذا كان الحال اسم استفهام

قال ابن مالك[5] : "ولا يجري مجرى العامل الظرفي غيره من العوامل المعنوية".

وقال ناظر الجيش[6] : "القسم الثالث: ما يجب فيه تقديم الحال على عاملها وهو الذي لم يتعرض إليه المصنف، وذلك إذا كان الحال اسم استفهام نحو: (كيف جاء زيدٌ؟) و(كيف كَلَّمْتَ عمراً؟)".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك وجوب تقديم الحال على عاملها إذا كان الحال اسم استفهام.

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج60/2-61).

(2) المبرد، المقتضب (ج273/3).

(3) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج393/2).

(4) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج23/3).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج347/2).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2305/5).

وأيد ناظر الجيش في هذا الاستدراك ما ذكره ابن القيم الجوزي[1] تماماً.

584- الخلاف في حذف العامل إذا كان معنوياً

قال ابن مالك[2] : "أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره".

وقال أبو حيان[3] : "فرع: إذا كان العامل معنوياً- أي فيه معنى الفعل- كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه، فلا يجوز حذفه عاملاً في الحال لضعفه في نفسه، فُهم ذلك أو لم يُفْهَم، لأنه إنما عمل بالنيابة عن الفعل لفظاً أو معنى، والفرعُ لا يَقوَى قوة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تَجَوُّزان، فيَبْعُد المفهوم، أحدهما تنزل العامل منزلة الفعل، والثاني حذفه، فلا يجوز: الدارَ زيدٌ قائماً، تريد: فيها قائماً.

وأجاز المبرد ذلك في الظرف، لأنه حَمَلَ:

... ... وإذْ مَـــا مِـــثْلَهُمْ بَشَـــرُ

على أنَّ مِثلَهم منصوب على الحال، وأنَّ التقدير: وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم.

وأباه الأكثرون، كما لا تتقدم الحال عليه لضعفه، إلا في نحو: ضربي زيداً قائماً، وهي الحال التي تنزلت منزلة الخبر عن المصدر، فهنا حُذِف المعنوي ونابت الحال عنه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف العامل إذا كان معنوياً.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن القيم الجوزية، إرشاد السالك (ج413/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج348/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج147/9-148).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج334/2-335).

585-وجوه عدم عمل (ها) التنبيه

قال ابن مالك[1] : "فنصب الحال حرف التنبيه وليس له عمل في صاحبها".

وقال أبو حيان[2] : "وفي البسيط: (لا تعمل (ها) التنبيه لوجهين:

احدهما: أنها زيادة لا عُمدة، وإنما دخلت لإبهام الإشارة، ألا تراها لا تدخل على خاص، فلا تقول: ها زيدٌ، وما لا يكون عُمدة في الكلام فلا يكون العامل.

والثاني: أنها قد تُحذف والعمل موجود، فتقول: مَنْ ذا قائماً بالباب؟ وذلك الرجلُ ذاهباً)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه عدم عمل (ها) التنبيه.

586- عدم مجيء الحال جملة تعجبية

قال ابن مالك[3] : "تقع الحال جملة خبرية غير مفتتحة بدليل استقبال".

وقال أبو حيان[4] : "وترك المصنف قيداً آخر، وهو ألَّا تكون الجملة تعجُّبيَّة، فلا يجوز: مررتُ بزيدٍ ما أحسَنَه! على الحال. وهذا القيد إنما هو على مذهب مَن يرى أنَّ جملة التعجب خبرية".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم مجيء الحال جملة تعجبية.

واتبع المرادي[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق الصبان[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الموضع.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج355/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج152/9).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج359/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج165/9).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص578).

(6) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج277/2).

587- علة عدم جواز قولهم (زيدٌ خَلفَ هند ضاحكةً) و(قام غلامُ هند ضاحكةً)

قال ابن مالك[1] : "وثبوت قد قبل الماضي غير التالي لإلا والمتلو بأو أكثر من تركها إنْ وجد الضمير".

وقال أبو حيان[2] : "مسألة: (زيدٌ خَلفَ هند ضاحكةً) لا يجوز بإجماع، قاله بعض أصحابنا، لأنه لا يعمل الظرف في الحال إلا بالنيابة مناب الخبر، فلو قدَّرناه عاملاً في هند كان عاملاً دون نيابة وذلك لا يجوز. ولو قلت (زيدٌ خَلفَ هند ضاحكاً) جاز لأنه حال من الضمير في خَلف، فهو يعمل بالنيابة.

وكذلك أجمعوا على أنه لا يجوز: (قام غلامُ هند ضاحكةً)، لأنه لا يعمل في الحال إلا معنى الفعل، إلا أنْ تريد بغلام هند خادم هند فيجوز، كأنك قلت: يخدمها في هذه الحال، وكذلك (زيدٌ خَلفَ هند ضاحكةً) يجوز إذا أردت يخلفها، فيكون عاملاً بما فيه من معنى الفعل، وأمَّا إذا أخذته من طريق الظرفية فلا يكون عاملاً، لأنَّ الظروف لا تعمل في الحال إلا من طريق النيابة، وهو هنا ليس عاملاً في هند بالنيابة، فلا يكون عاملاً في حالها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة عدم جواز قولهم (زيدٌ خَلفَ هند ضاحكةً) و(قام غلامُ هند ضاحكةً).

588- الجمل التي لا محل لها من الإعراب

قال ابن مالك[3] : "لا محل إعراب للجملة المفسرة، وهي الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك، ولا للاعتراضية وهي المفيدة تقوية بين جزءي صلة أو إسناد أو مجازاة أو نحو ذلك".

وقال أبو حيان[4] : "والجملة التي لا موضع لها من الاعراب تنحصر في اثني عشر قسماً:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج359/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج191/9-192).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج375/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج202/9-203).

أحدها: أنْ تقع ابتداء كلامٍ لفظاً ونيّة ، نحو: زيدٌ قائمٌ ، وقامَ زيدٌ ، أو نِيَّة لا لفظاً، نحو راكباً جاءَ زيدٌ. فإنْ انعكس هذا نحو (أبوه قائمٌ زيدٌ) كان لها موضع من الإعراب.

الثاني: أنْ تقع بعد أدوات الابتداء ، فتشمل الحروف المكفوفة، و(إذا) الفجائية، وهل، وبل، ولكنْ، وإلا، وأمّا، و(ما) غير الحجازية، وبينما، وبَينا.

الثالث: أنْ تقع بعد أدوات التحضيض.

الرابع: أنْ تقع بعد أدوات التعليق غير العاملة، نحو لولا، ولو، ولَّما على مذهب س.

الخامس: أنْ تقع جواباً لهذه الحروف.

السادس: أنْ تقع صلة لاسم أو لحرف.

السابع: أنْ تقع اعتراضية.

الثامن: أنْ تقع تفسيرية علي المشهور.

التاسع: أنْ تقع جواباً للقسم.

العاشر: أنْ تقع توكيداً لِما لا موضع له.

الحادي عشر: أنْ تُعطف على ما لا موضع له.

الثاني عشر: أنْ تكون جملةً شرطيةً حُذِفَ جوابها لتقدُّم الدليل عليه نفسه، أو تقدُّم طالب الدليل عليه".

وقال المرادي[1] : "ونظمتها في أبيات وهي هذه:

وَأتِتْـكَ تِسْـعٌ مَـا لَهَـا مِـنْ مَوضِـع ... صِـلَة، ومُعْتَـرَضٍ، وَجُمْلَـة مُبْتَـدِ

وَجَـوَاب أَقْسَـام، وَمَـا قَـدْ فَسَـرَتَ ... فِـيْ أشْـهُرٍ وَالْخَلْـفَ غَيْـر مُبْعَـدِ

وَبَعِيْـد تَحْضِـيْض، وَبَعْـدَ مُعَلّـقِ ... لَا جَـازِم، وَجَـوَابَ ذَلِـكَ اِوْرِدِ

وَكَـذَاكَ تَابِعَـة لِشَـيْءٍ مَـا لَـهُ ... مِـنْ مَوْضِـعٍ، فَاحْفَظْـهُ غَيْـرُ مُفَنَـدِ"[2]

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص584).

(2) الأبيات للمرادي في المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص584) والمرادي، الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها (ص445) والعيني، عمدة القاري (ج252/1) والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج35/1).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه نظم هذه المواضع في أبيات شعرية.

ووافق العيني[2] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي بالتمام والكمال، وتابعهم السيوطي[3] أيضاً.

589- الجمل التي لها محل لها من الإعراب

قال أبو حيان[4] : "والجملة التي لها موضع من الإعراب تنقسم بانقسام نوع الإعراب:

ففي موضع رفع باتِّفاق الواقعة خبراً للمبتدأ، أو لـ(لا) التي لنفي الجنس، ولـ(إنَّ) وأخواتها، وصفة لموصوف مرفوع، ومعطوفة على مرفوع ، وبدلاً من مرفوع.

وباختلاف الواقعة في موضع فاعل، وفي موضع مفعول لم يُسَمَّ فاعله.

وفي موقعِ نصبٍ باتِّفاق الواقعةُ خبراً لكان وأخواتها، وثانياً لظننتُ، وثالثاً لأعلَمْتُ، وخبراً لـ(ما) الحجازية، ولـ(لا) أختها، ومحكيَّة للقول، ومُعَلَّقاً عنها العامل، ومعطوفة على منصوب، وصفة لمنصوب، وحالاً.

وباختلافٍ في الواقعة بعد مُذْ ومُنذُ: فذهب السيرافي إلى أنها في موضع نصب على الحال، وذهب الجمهور إلي أنه لا موضع لها من الإعراب. وفي الواقعة في الاستثناء بالفعل، فقيل: لا موضع لها من الإعراب. وقيل: هي في موضع نصب على الحال. وفي الجملة الواقعة استفهاماً بعد ما يتعدى إلى واحد، وقد أخذ مفعوله، فاتَّفقوا على أنها في موضع نصب، واختلفوا: أهي في موضع بدلٍ، أو مفعولٍ ثانٍ على التضمين، أو حال".

وفي موضع جر: فباتِّفاق أنْ تكون مضافاً إليها أسماء الزمان غير الشرطية التي لا تجزم، أو تقع صفةً لمجرور، أو معطوفة على مجرور، أو ما هو في موضع جر.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص583-584).

(2) العيني، عمدة القاري (ج252/1).

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج35/1-38).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج203/9-204).

وباختلاف في الواقعة بعد (ذو) في قول العرب (اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ)، فقيل: ذو موصولة، فلا موضع للجملة، وقيل ذو بمعنى صاحب، فهي في موضع جر. وفي الواقعة بعد (آية) بمعنى علامة، فقيل: الجملة في موضع جر بالإضافة. وقيل: (ما) المصدرية محذوفة. وفي الواقعة ابتداءً بعد حتى، فالجمهور علي أنه لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أنها في موضع جر بحتى.

وفي موضع جزم في الواقعة غير مجزومة جواباً للشرط العامل، أو عُطفت على مجزوم، أو على ما موضعه جزم".

وقال المرادي[1] : "وقد بسطت الكلام عليها في هذا غير الموضع ونظمتها في أبيات وهي هذه:

جُمَــلٌ أَتَــتْ وَلَهَــا مَحَــل مُعْــرَب ... سَــبْعٌ لِأَنْ حَلَــتْ مَحَــلَ الْمُفْــرَدْ

خَبَرِيّــــة، حَالِيَــــة، مَحْكِيّــــة ... وَكَــذَا المُضَــاف لَهَــا بِغَيْــرِ تَــرَدُدْ

وَمُعَلّــــقٌ عَنْهَــــا، وَتَابِعَــــة لِمّــــا ... هُــوَ مُعْــرَب، أَوْ ذُو مَحَــل فَاعْــدُدْ

وَجَــوَاب شَــرْطٍ جــازمٍ بِالفَــاءِ أَوْ ... بِــإذّا وَبَعْــض، قَــالَ: غَيْــر مُقَيّــدْ"[2]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الجمل التي لها محل لها من الإعراب.

واتبع المرادي[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه نظم هذه المواضع في أبيات شعرية.

وأكد العيني[4] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي بالتمام والكمال، وتابعهم السيوطي[5] أيضاً.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص583-584).

(2) الأبيات للمرادي في المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص584) والمرادي، الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها (ص437) والعيني، عمدة القاري (ج252/1) والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج35/1).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص583).

(4) العيني، عمدة القاري (ج252/1).

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج38/1-42).

590- الموقع الإعراب لجملة (هذا كتابٌ)

قال ابن مالك[1] : "هذا كتابٌ".

ويقول ابن هشام الأنصاري[2] : "فالجملة من قوله فيما بعد: (هذا كتابٌ) في موضع نصب بالقول الملفوظ أو المقدر، وعلى الثاني تحتمل وجهين:

أحدهما: أنْ يكون موضعها نصباً بقول مقدر.

والثاني: أنْ تكون لا موضع لها، على أنها مستأنفة، وهو أحسن".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك الموقع الإعراب لجملة (هذا كتابٌ).

الباب التاسع والعشرون : التمييز

591- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحال والتمييز

قال ابن مالك[3] : "وهو ما فيه معنى (من) الجنسية، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع".

ويقول ناظر الجيش[4] : "واعلم أنَّ التمييز مناسب للحال من وجوه ومفارق لها من وجوه:

أمَّا المناسبة: فكونهما نكرتين، ويأتيان بعد تمام الكلام، ويُبَيَّنُ بهما، فالتمييز يُبَيَّنُ به الذوات، والحال يبين بها الهيئات.

وأمَّا المفارقة: فمن جهة أنَّ الحال بابها الاشتقاق، والتمييز بابه الجمود. والحال يحسن معها تقدير (في)، والتمييز يحسن معه تقدير (مِنْ). والحال ليس في تقديمها على العامل

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص437).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج379/2).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2355/5-2356).

المتصرف خلاف بين البصريين، وفي التمييز خلاف. والحال تكون منتقلة في أحد أقسامها، والتمييز لا يكون منتقلاً. والحال تقع جملة، – والتمييز ليس كذلك".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحال والتمييز.

592–الخلاف في جواز العطف إذا كان المقدار مختلطاً من جنسين

قال ابن مالك[1] : "وتجب إضافة مفهم المقدار إنْ كان في الثاني معنى اللام، وكذا إضافة بعض لم تتغير تسميته بالتبعيض".

ويقول أبو حيان[2] : "فرع: إذا كان المقدار مختلطاً من جنسين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، بل تقول: عندي رطلٌ سَمناً عَسَلاً، إذا اردت أنَّ عندك من السمن والعسل مقدار رطل، لأنَّ تفسير الرطل ليس السمن وحده ولا العسل وحده، وإنما هو مجموعهما، فجعل سَمناً عَسَلاً اسماً للمجموع علي حد قولهم: هذا حُلوٌ حامِضٌ.

وذهب غيره إلي العطف بالواو، وتكون جامعة، والواو الجامعة تُصَيّر ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أنك تقول: هذان زيدٌ وعمرٌو، فصَيَّرت الواو الجامعة زيداً وعمراً خبراً عن هذان، ولا يمكن أنْ يكون زيد على انفراده خبراً، وعمرٌو خبر آخر عُطف عليه، لأنَّ كلاً منهما مفرد، وهذان مثنَّى، والمفردُ لا يكون خبراً عن المثنَّى. وكذلك: زيدٌ وعمرٌو قائمان، الواو جامعة، لا يجوز أنْ يكون زيد مبتدأ على انفراده، وعمرو معطوف عليه، لأنَّ كلاً منهما مفرد، ولا يكون المثنَّى خبراً عن المفرد.

قال بعض أصحابنا: وكلا القولين سائغ عندي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز العطف إذا كان المقدار مختلطاً من جنسين.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج382/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج233/9).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

593-ما يجوز إفراده وجمعه في التمييز

قال ابن مالك[2] : "وإفراد المباين بعد جمع إنْ لم يوقع في محذور أولى".

ويقول أبو حيان[3] : "فرع: طابَ الزيدانِ أباً وأخاً، تريد الأب لأحدهما والأخ للآخر، لا يجوز أنْ يُجمع ولا أنْ يُعطف، ولا يقال إنه يجوز كما كان في النعت، كقولك: قام الزيدان الضاحكُ والعاقلُ، لأنَّا نقول: الأصل في التمييز الإضافة، وأنت لو قلت: طابَ أخو الزيدَين وأبوهما- وأنت تريد أحدهما- لم يجز.

والتمييز في التعجب غير المبوَّب له، وفي باب نِعْمَ وبِئسَ، وفي حَبَّذا-يُطابق المتعجَّب منه والمخصوص بالمدح والذم في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: زيدٌ للهِ دَرُّه رجلاً! والزيدان للهِ دَرُّهُما رجلَين! والزيدون للهِ دَرُّهم رجالاً! وهندٌ للهِ دَرُّها امرأة! والهندانِ للهِ دَرُّهُما امرأتَين! والهنداتُ للهِ دَرُّهُنَّ نِساء! وكذلك: حَسْبُك، وشَرْعُك، وهَدُّك، وكَفْيُك، ووَيْحَه، وأبْرَحْتَ، وما أنتَ. وتقول: نِعْمَ رَجْلَينِ الزيدان، ونِعْمَ رجالاً الزيدون، ونِعْمَ امرأةً هندٌ، ونِعْمَ نساءً الهنداتُ. وحَبَّذا رجلاً زيدٌ، وحَبَّذا امرأةً هندٌ، وحَبَّذا رجلَينِ الزيدان، وحَبَّذا رجالاً الزيدون.

وأمَّا التعجب المبوَّب له في النحو فإنْ كان المتعجَّب منه عَيناً والتمييز معنى فالإفراد، إلا أنْ تقصد الأنواع فيُجمع، نحو: ما أحسنَ زيداً أدباً! وما أحسنَ الزيدَين أدباً! وما أحسنَ الزيدينَ أدباً! وكذلك أحْسِنْ بزيدٍ أدباً! إلى آخره. وإنْ كان التمييز عيناً طابق المتعجَّب منه في إفراد وفي تذكير وفروعهما، فتقول: ما أحسنَ زيداً رجلاً! وما أحسنَ الزيدَينِ رجلَينِ! وما أحسنَ الزيدينَ رجالاً! وكذلك: أكْرِمْ بزيدٍ رجلاً! إلى آخره.

وأمَّا أفْعَلُ التفضيل فإنْ كان التمييز معنى فكتمييز المتعجَّب منه، وإنْ كان عيناً جاز إفراده وجمعه، فتقول: الزيدون أحسنُ الناسِ وجهاً، وأحسنُ الناسِ وجوهاً، ومن كلام العرب: هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنْضَرُهُمُوها.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج338/2-339).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج383/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج252/9-253).

وأمَّا (كَفى بزيدٍ ناصراً) فيُطابق ما قبله في إفراد وفي تذكير وفي فروعهما، قال تعالى ﴿ وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾[1]، وتقول: كَفى بالزيدَين شاهِدَين. وكذلك هَدَّك وأحْسَبَك ونَهاك.

ويجوز في نحو (داري خلفَ دارِك فَرْسَخاً) أنْ يُثَنَّى ويُجمَع، فتقول: فَرْسَخَين، وفَرَاسِخ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجوز إفراده وجمعه في التمييز.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

594-توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه

قال أبو حيان[3] : "ولم يتعرض المصنف لتوسُّط التمييز بين الفعل ومرفوعه، نحو: طابَ نفساً زيدٌ، وكَرُمَ أصلاً عمرٌو، وحَسُنَ وجهاً عمرٌو، وضُرِبَ ظَهراً وبَطناً بكرٌ، ولا نعلم خلافاً في جواز ذلك في نحو هذا الفعل، قال زُفَرُ بن الحارث:

فَلَــو نُــبِشَ المَقَــابِرُ عَــنْ عُمَيْــرٍ ... فَيُخْبَــرَ عَــنْ بَــلاءِ أَبِــيْ الهُــذَيْلِ

يُطَــاعِنُ عَــنْهُم الأَقْــرَانَ حَتَّــى ... جَــرَى مِــنْهُم دَمــاً مَــرْجُ الكُحَيْــلِ[4]

وقال آخر:

تَضَــوَّعَ مِسْــكًا بَطْــنُ نَعْمَــانَ أَنْ مَشَــتْ ... بِــهِ زَيْنَــبٌ فِــي نِسْــوَةٍ خَفِــرَاتِ[5]

في أحد التوجيهين في مِسكاً. والتوجيه الآخر نصبه على الحال.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: (التمييز المنتصِب بعد تمام الكلام العامل فيه الفعل يجوز توسيطه، فتقول تَفَقَّأ شَحْماً زيدٌ، وحَسُنَ وجهاً عبدُ الله، وهو متَّفَق عليه) انتهى.

---

(1) [الأنبياء: 47] .

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج2/340-342).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/259-260).

(4) البيتان لزُفَرُ بن الحارث في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج9/259) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2394).

(5) البيت لمحمد بن عبد الله بن نمير الثقفي في المبرد، الكامل (ج2/78) والخالديين، حماسة الخالديين (ص72) والبكري، سمط اللآلي (ج1/658) والدميري، شرح لامية العجم (ص69).

وقياس توسُّطه مع الفعل توسُّطه مع الوصف، فتقول أطَيّبٌ نفساً زيدٌ، وما حَسَنٌ وجهاً عمرٌو، وما أحسنُ وجهاً منك أحدٌ.

ومَن زعم أنه يكون منقولاً من مفعول فقياس قوله أنْ يجيز التوسط، فيقول: غَرَستُ شجراً الأرضَ، وفَجَّرتُ عيوناً الأرضَ.

ومَن زعم أنَّ قولهم داري خلفَ دارك فَرْسَخاً هو من المنتصب عن تمام الكلام لا يجيز توسيطه بين الجزأين فلا يقول: داري فَرْسَخاً خلفَ دارك. وأمَّا مَن يجعله منصوباً عن تمام الاسم فهو أحرى بالمنع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه.

ووافق السيوطي[(1)] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

595-جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان غير منقول

قال ابن مالك[(2)] : "ولا يمنع تقديم المميز على عامله إنْ كان فعلاً متصرفاً".

ويقول أبو حيان[(3)] : "ونقص المصنفَ شرطٌ آخر في جواز التقديم على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً وهو أنْ يكون التمييز غير منقول، فإنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وإنْ كان فعلاً متصرفاً وهو قولك: كَفى بزيدٍ ناصراً، فإنه لا يجوز: ناصراً كَفى بزيدٍ، بإجماع، ولا: شَهيداً كَفى باللهِ. وقد عدَّه المصنف في مميّز الجملة، وأمَّا غيره فعدَّه فيما انتصب عن تمام الاسم، فامتنعَ التقديم كما امتنع فيما انتصب عن تمام الاسم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان غير منقول.

واتبع ابن عقيل[(4)] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج343/2).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج389/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج260/9).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج66/2-67).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

596-مواضع جواز حذف التمييز

قال أبو حيان[2] : "مسألة يجوز حذف التمييز إذا قُصد إبقاء الإبهام ،أو كان في الكلام ما يدلُّ عليه. ويجوز أنْ يُبدل كقوله تعالى ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[3]، و﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾[4].

قيل: ويكون في المعطوف عليه، نحو ثلاثةٌ وعشرون درهماً، ونحوه، الأصل: ثلاثةُ دراهم، لكنهم تركوه تشبيهاً بخمسةَ عشرَ لدلالة ما بعده عليه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع جواز حذف التمييز.

واتبع ناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

597-الخلاف في جواز حذف المميَّز

قال أبو حيان[7] : "ولا يجوز حذف المميَّز لأنه يزيل دلالة الإبهام، الا أنْ يُوضَع غيره موضعه، كقولهم: ما رأيتُ كاليومِ رجلاً. وقد يُحذف من غير بدل، كقولهم: تاللهِ رجلاً أي: تالله ما رأيتُ كاليومِ رجلاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الخلاف في جواز حذف المميَّز.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج343/2).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج270/9).
(3) [الكهف: 25] .
(4) [الأعراف: 160] .
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2398/5).
(6) السيوطي، همع الهوامع (ج345/2).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج271/9).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الثلاثون : العدد

598-جواز ما يكون للعدد والتمييز

قال ابن مالك[3] : "فإنْ وقع موقع تمييز شيء منها جمع فهو حال أو تابع".

ويقول أبو حيان[4] : "فرع: ذكره في البسيط: إذا أتيتَ بنعتٍ مفرد جاز فيه الحمل على المفسِّر كالصفة، نحو: عندي عشرون رجلاً صالحاً، وعشرون درهماً وازِناً، على اللفظ ، ووازِنةً على المعنى، ووَزنَ سبعة، على المصدر.

وما صحَّ منها أنْ يكون للعدد جارٍ عليه نحو: عندي عشرون درهماً وزنَ سبعةٍ، وإنْ شئتَ رفعت على عشرون.

وإنْ كان جمعاً: فإنْ كان سالماً فلا يكون إلا على العدد نحو: عندي عشرون رجلاً صالحون. وإنْ كان مكسَّراً جاز أنْ يكون للعدد وللتمييز نحو: عندي عشرون رجلاً كراماً، وقال:

فِيْهَــــا اثْنَتَـــــانِ وَأَرْبَعُــــونَ حَلُوبَــــةً   سُــــوْداً كَخَافِيَـــةِ الغُـــرَابِ الأسْـــحَمِ[5]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز ما يكون للعدد والتمييز.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2398/5).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج345/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج393/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج275/9-276).

(5) البيت لعنترة في ديوانه، تحقيق: محمد سعيد مولوي (ق15/1 ص193) والفراء، معاني القرآن (ج130/1) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج52/2) وابن سيده، المخصص (ج144/2) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج350/5) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج166/9) والعيني، المقاصد النحوية (ج1992/4). وابن سيده، العدد في اللغة (ص41).

فالمتمعن لهذا الاستدراك يجد أنَّ أبا حيان قد تأثر كثيراً بما ذهب إليه النحاة المتقدمون أمثال: ابن سيده[1]، وابن الأثير[2]، وابن الخباز[3]، وتابعهم من المتأخرين البدر العيني[4]، والسيوطي[5] في ذلك أيضاً.

599-الاستعمالات التي تمثل (أحد) نحو (طُورانِيّ) و(صافِر) وأمثالها

قال ابن مالك[6] : "ويختص أحد بعد نفي محض أو نهي أو شبههما بعموم مَن يعقل لازم الإفراد والتذكير ولا يقع في إيجاب يُراد به العموم خلافاً للمبرد. ومثله عريب وديّار وشَفر وكتيع وكرّاب ودُعْوى ونُمّى وداری ودُوری، وطُوری وطُوئی ودُبِّی ودُبیج ودَبیج وأرِيم وأرَم ووابر وواتن وتامور وتُؤْمور".

ويقول أبو حيان[7] : "وزاد غيره: طُورانِيّ، وصافِر، ولاعي قَرْوٍ، ونافِخ ضَرَمَةٍ، وآرِمٌ، وأيْرَميّ، وأرَميّ، وآبِر، وعَيَنٌ بفتح الياء، وعَيْن بسكونها، وعائن، وعائنة، وطارِف، وأنيس، ودُؤْرِيّ بالهمز، وقال اللحياني: الهمز غلط. فهذه ست عشرة كلمة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الاستعمالات التي تمثل (أحد) بعد نفي محض أو نهي أو شبههما، نحو (طُورانِيّ) و(صافِر) وأمثالها.

واتبع المرادي[8]، وابن عقيل[9]، والسلسيلي[10] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن سيده، العدد في اللغة (ص35-36).

(2) ابن الأثير، البديع (ج313/1).

(3) ابن الخباز، توجيه اللمع (ص441).

(4) العيني، المقاصد النحوية (ج1993/4).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج349/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج405/2).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج337/9).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص603).

(9) ابن عقيل، المساعد (ج87/2).

(10) السلسيلي، شفاء العليل (ج571/2).

600-تأنيث العدد (العشر) وجمعه

قال ابن مالك[1] : "ثم خلتا، ثم خلون إلى العشر".

ويقول أبو حيان[2] : "فرع: تقول: كتبته في العَشْر الأُولى والأُوَل، والوُسْطى والوُسَط، ولا تقول: في العَشر الأُوَّل ولا الأوْسَط؛ لأنَّ العَشْر مؤنث، ولها لفظ مفرد، فيُحمل عليه، فيقال الأُولى والوُسطى، وله معنى جمع، فيُحمل عليه، فيقال الأُوَل والوُسَط.

وقال بعض النحويين: وتقول: كتبتُ في العَشر الآخرة أو الأواخر، ولا تقل: الأُخرى ولا الأُخَر، لئلا يلتبس بالثواني".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تأنيث العدد (العشر) وجمعه.

601-جواز صياغة اسم الفاعل من العدد (خامس عشر)

قال ابن مالك[3] : "وقد يجاوز به العشرة فيقال رابع ثلاثة عشرة أو رابع عشر ثلاثة عشر ونحو ذلك، وفاقاً لسيبويه بشرط الإضافة".

ويقول أبو حيان[4] : "وترك المصنف وجهاً ثالثاً في هذه المسألة على مذهب س، وذلك أنه قال: (هذا المختلف مثل الموافق)، فكما جاز في حادي عشرَ أحدَ عشرَ وأخواته حذْفُ العَقد من الأول وإضافتُه إلى الموافق، وإثباتُه والإضافةُ إلى الموافق، وحذفُ العَقد من الأول وحذفُ نَيِّف الثاني- كذلك جاز هنا. والوجه الذي تركه المصنف هو: هذا خامس عشر، إما ببنائهما، وإما بإعرابهما، على الخلاف الذي مرَّ في الموافق".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز صياغة اسم الفاعل من العدد (خامس عشر).

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج410/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج357/9).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج413/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج373/9).

602-الخلاف في عدم جواز صياغة اسم الفاعل من العقود

قال أبو حيان[1] : "وبقي الكلام في العقود، فنقول: أمَّا عشرون وسائر العقود إلى تسعين والمئة والألف فلم يُسمَع من العرب بناء اسم فاعل منها، لم يقولوا عاشر عشرين، ولا: ثالث ثلاثين، ولا: رابع أربعين، والقياس يقتضي ألا يقال من ذلك إلا ما سُمِع؛ لأنَّ الاشتقاق من الأسماء الجامدة لا يقاس لقلته. والذي حُكي من ذلك: هذا عاشر عشرين. وقال الكسائى: (تقول: هذا الجزء العاشر عشرين)، وقياسه: الثالث ثلاثين، والرابع أربعين، إلى آخره.

وقال س والفراء: هذا الجزء العشرون، وهذه الورقة العشرون، على معنى: تمام العشرين، فتحذف التمام.

وقال بعضهم: تقول هذا متمم عشرين، أو مكمل عشرين. وهذا ليس بشيء لأنه يُلزم أنْ يُتَمِّمَ نفسَه أو يُكَمِّل نفسَه.

وقال أبو على في العقود كلها: هو المُوَفِّي كذا، وهي المُوَفِّية كذا، كقولك المُوَفِّي عشرين، والمُوَفِّية عشرين.

وقال بعض أصحابنا: والصحيح أنْ تقول: هو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو تأتي بأسماء العقود، فتقول: العشرون، والثلاثون، والأربعون، إلى تمام العقود".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عدم جواز صياغة اسم الفاعل من العقود.

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[4] ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج379/9).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص608-609).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2472/5-2473).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج262/3).

الباب الحادي والثلاثون : كم وكأين وكذا

603- الخلاف في جواز قولهم (كم رجلاً رأيتَ ونساءَه، أو نساءَهم، أو امرأته)

قال ابن مالك[1] : "لكن فصله جدير هنا في الاختيار، وهناك في الاضطرار".

ويقول أبو حيان[2] : "فرع: لا خلاف في جواز قولك: كم رجلاً رأيتَ ونساءَه، أو نساءَهم، فإنْ قلت (وامرأته) أجازها الجمهور، ومنعها الفراء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز قولهم (كم رجلاً رأيتَ ونساءَه، أو نساءَهم، أو امرأته).

604- الخلاف في مجيء التمييز منفياً في الجملتين الاستفهامية والخبرية

قال ابن مالك[3] : "وقد يجر في الشعر مفصولاً بظرف أو جار ومجرور لا بجملة ولا بهما معا".

ويقول أبو حيان[4] : "ولا يجوز أنْ يكون التمييز منفياً لا في الاستفهامية ولا الخبرية، لو قلت في الاستفهامية: كم لا رجلاً ولا رجلينِ جاءك؟ لم يجز، كما لا يجوز: له عشرون لا رجلاً ولا رجلين. ولو قلت في الخبر: كم لا رجلٍ ولا رجلينِ صحبتُ، لم يجز أيضاً، نصَّ على ذلك س.

وأجاز بعض النحويين: كم لا رجلاً ولا امرأةً عندك، وعندي عشرون لا رجلاً ولا امرأةً. فإنْ أراد: كم عندك غيرَ رجل وامرأة، أي: كم عندك بهيمةً غير رجل وامرأة، جاز. وإنْ أراد أنَّ لا رجل هو الممِيز فهو فاسد لانبهامه، ولا يظهر ذلك من مقصده. وإنْ أراد أنَّ المجموع هو المميِّز على معنى بهيمة أو شيء يصح العطف عليه بلا فهو شيء لا يوجد. وإنْ أراد أنَّ المميِّز محذوف للعلم به، فحُذف المعطوف عليه، وتُرك المعطوف- فهو سائغ. هكذا رَدَّد بعض

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج418/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/10).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج418/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج31/10-32).

أصحابنا في كلام هذا المجيز. والذي يظهر أنه قصد به التمييز لا أنه معطوف؛ ألا ترى أنه أورده مع قوله: له عشرون لا رجلاً ولا امرأةً، على أنَّ هذا مما يحتمل حذف التمييز، وهو المعطوف عليه. والذي يقال إنه لم يسمع ذلك من كلام العرب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء التمييز منفياً في الجملتين الاستفهامية والخبرية.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأيد أبو حيان ما ذكره سيبويه[2]، وأبي سعيد السيرافي[3] فيما يخص هذه المسألة.

605- جواز العطف على (كم) بالنفي

قال أبو حيان[4] : "ويجوز أنْ يُعطَف على كم بالنفي، فتقول: كم أتاني لا رجلٌ ولا رجلان، أي: كثيرٌ أتاني لا رجلٌ ولا رجلان. وكذلك: كم فَرَسٍ ركبتُ لا فرساً ولا فرسَين، أي: كثيراً من الأفراس ركبتُ لا قليلاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز العطف على (كم) بالنفي.

واتبع ناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق أبو حيان ما ذكره سيبويه[6]، وأبي سعيد السيرافي[7] فيما يخص هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2492/5).

(2) سيبويه، الكتاب (ج168/2).

(3) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج489/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج32/10).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2492/5-2493).

(6) سيبويه، الكتاب (ج168/2).

(7) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج489/2).

606-مواضع إعراب (كم)

قال ابن مالك[1] : "وتقع في حالتيها مبتدأ ومفعولاً ومضافاً إليها وظرفاً ومصدراً".

ويقول أبو حيان[2] : "فهذه خمسة مواضع ذكرها المصنف لموضع إعراب كم، وترك ثلاثة مواضع:

أحدها: أنْ تكون خبراً للمبتدأ، مثاله: كم درهمُك؟ في أحد الوجهين، فإنه يجوز أنْ تُعرب كم مبتدأة، ويجوز أنْ تُعرب خبراً، ودرهُمك هو المبتدأ، وهو أقيس الوجهين.

الثاني: أنْ تكون خبراً لـ(كان) وأخواتها المتصرفة في معمولها، نحو قولك: كم غلاماً كان غلمانُك؟ وكم كريمٍ كان قومُك.

الثالث: أنْ تكون مجرورة بحرف جر، بشرط أنْ يكون ذلك الحرف متعلقاً بالفعل بعدها، نحو قولك: بِكَمْ درهماً اشتريتَ ثوبك؟ وبِكَمْ جارية تمتعتُ، ولِكم غرضٍ قصدتَنِي. إلا أنَّ من قاس على اللغة التي حكاها الأخفش في الخبرية من أنه يتقدم عليها العامل في نحو (ملكتَ كم غلامٍ) يجوز في قوله أنْ يتقدم هنا الفعل الذي يتعلق به حرف الجر، فيقول: تمتعتُ بِكَمْ جارية".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مواضع إعراب (كم).

واتبع المرادي[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[4] ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج421/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج40/10).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص615).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج603/3).

607-جواز نصب (كم) الاستفهامية النكرة الواقعة بعدها

قال أبو حيان[1] : "وهذه تنبيهات: قال بعضهم: إذا كانت كم استفهاماً نصبت النكرة الواقعة بعدها التي تحسن فيها مِن كما تنصب في العدد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز نصب (كم) الاستفهامية النكرة الواقعة بعدها.

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الأثير[2]، وتابعهم المكودي[3] أيضاً.

608-صلاحية دخول (من) و(كم) المقدرة على التمييز

قال أبو حيان[4] : "وقال أيضاً: إذا قلت: كم درهماً عندك؟ فالتقدير: أيُّ عدد من الدراهم حاصل عندك؟ فاختير للتمييز بصلاحية دخول مِن عليه. وقدَّر كم في المثال المذكور بقوله: أيُّ عدد؟".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك صلاحية دخول (من) و(كم) المقدرة على التمييز.

ووافق المكودي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

609-مجيء ما بعد (إلا) في (كم) الاستفهامية بدلاً

قال أبو حيان[6] : "وتقول في الاستفهامية: كم مالُك إلا درهمان؟ وكم عطاؤك إلا عشرون؟ إذا كنت تستقلُّه، كما تقول: هل الدنيا إلا ظلٌّ زائل، فما بعد إلا بدل، ترفعه إذا كانت كم رفعاً، وتنصبه إذا كانت نصباً، نحو: كم أعطيتَ إلا درهماً؟ وتجرُّه إذا كانت جراً، نحو: بكم أخذتَ ثوبَك إلا بدرهمٍ؟ ولا يكون هذا البدل في الخبرية لأنه استثناء من موجب".

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج41/10).
(2) ابن الأثير، البديع (ج651/1).
(3) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص308).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج41/10).
(5) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص308).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج41/10).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء ما بعد (إلا) في (كم) الاستفهامية بدلاً.

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الأثير[1].

610-جواز دخول (من) على تمييز (كم) الخبرية

قال أبو حيان[2] : "وتقول في الخبرية: كم رجلٍ جاءك لا رجلٌ ولا رجلان، فتعطف على كم بـ(لا) لأنَّ الكلام موجب، ولا يكون هذا في الاستفهامية لأنَّ (لا) لا يُعطف بها في الاستفهام.

وتمييز كم يجوز دخول مِن عليه، سواء أكان متصلاً بها أم متأخراً عنها، وسواء أكانت خبرية أم استفهامية، إلا إذا كان قد دخل على كم الاستفهامية حرف جر، فلا يجوز أنْ تدخل على تمييزها مِن؛ لأنَّ ذلك الحرف جُعل عوضاً مِن (مِن)، فلا يجتمعان".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز دخول (من) على تمييز (كم) الخبرية.

ووافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه الزمخشري[3]، وابن الأثير[4].

611-الأصل في (كم) أنْ تكون استفهاماً

قال أبو حيان[5] : "وقال بعضهم: أصل كم أنْ تكون استفهاماً، والخبر داخل على الاستفهام، فالاستفهامية أصل للخبرية، والدليل على هذا أنها إذا كانت خبريةً تلزم الصدرَ، فلا يعمل فيها ما قبلها، فلولا أنَّ الاستفهامية أصل للخبرية ما امتنع أنْ يعمل في الخبرية ما قبلها؛ لأنها في معنى: كثير من كذا عندك. قال شيخنا أبو الحسن الأُبَّذِيّ: (وهذا يمكن أنْ يكون بالحمل للشبه اللفظي والمعنوي، فلا تكون إحداهما أصلاً للأخرى) انتهى".

---

(1) ابن الأثير، البديع (ج652/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج42/10).

(3) الزمخشري، المفصل (ص227)

(4) ابن الأثير، البديع (ج654/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج43/10).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأصل في (كم) أنْ تكون استفهاماً.

612-استعمال (كم) و(رُبَّ) في الماضي والمستقبل المتحقق الوقوع

قال أبو حيان[1] : "كلّ واحدة من (كم) و(رُبَّ) لا تُستعمل إلا في الماضي أو المستقبل المتحقق الوقوع، تقول: كم عالمٍ لقيتُه، ورُبَّ عالمٍ لقيتُه ولا تقول: كم عالمٍ سألقاه، ولا: رُبَّ عالمٍ سألقاه، وقال تعالى ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾[2]، و(يَوَدُّ) مستقبل متحقق الوقوع ثابت، كما أنَّ الماضي متحققٌ وقوعه.

ومثلُه قول الشاعر:

فَــــإِنْ أَهْلِـــكْ فَـــرُبَّ فَتَـــىً سَـــيَبْكِيْ عَلَـــيَّ، مُخَضَّـــبٍ، رَخْـــصِ البَنّـــانِ[3]

ولو وقعت كم هنا، فقيل: كم فَتى سيبكي ـ لساغ ذلك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك استعمال (كم) و(رُبَّ) في الماضي والمستقبل المتحقق الوقوع.

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق النحاة المتأخرين ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، أمثال: السمين الحلبي[5]، وابن عادل الحنبلي[6]، وخالد الأزهري[7]، وعبد القادر البغدادي[8].

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج43/10).

(2) [الحجر: 2] .

(3) البيت لجحدر بن مالك الحنفي في أبي علي القالي، أمالي القالي (ج282/1) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج464/6) وابن كيكلدي العلائي، الفصول المفيدة (ص265) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج209/11).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2505/5).

(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج139/7).

(6) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج424/11).

(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج667/1).

(8) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج210/11).

613-إعراب (كم) في قولهم (كم تُرى الحروريةَ رجلاً)

قال أبو حيان[1] : "وتقول: كم تُرى الحروريةَ رجلاً، إذا أعلمت تُرى، وهذا الكلام معزو إلى الحَجّاج بن يوسف. وكم يحتمل أنْ تكون استفهامية كما ذكره أبو علي في الإيضاح، وخبرية كما أجازه في تذكرته، ولا يكون إذ ذاك قصده السؤال عن مبلغهم، بل تكثير عددهم، وتُرى مبنيَّة للمفعول، وتقدم الكلام عليها في باب ظننت. ويجوز إلغاؤها وإعمالها، فإنْ أعملتها فـ(كم) في موضوع نصب مفعول ثانٍ لها، والحرورية الثالث، والضمير فيها المستكنّ هو المفعول الأول.

وأجاز أبو علي في تذكرته أنْ تكون كم المفعول الأول مما دخلت عليه تُرى، والحرورية المفعول الثاني مما دخلت عليه تُرى، قال: لأنَّ كم ترتفع بالابتداء في نحو هذا؛ ألا ترى أنَّ س قد قال في: كم جَريباً أرضك؟ إنَّ كم مبتدأ، ويكون في تُرى ضمير مرفوع بها مستتراً، وهو المفعول الأول الذي بُنيت له تُرى.

وإنْ ألغيتَها كانت كم في موضع رفع على الابتداء، والحرورية خبر، أو مبتدأ، وكم خبره. والأحسن: كم رجلاً تُرى الحرورية؟ أو كم رجلٍ تُرى الحَرورية. والحَروريّة صنف من الخوارج، يقال: إنّ علياً سّماهم بذلك نسبة إلى حَرُوراء- موضع- قالوا فيه حَرُوريّ، وهو من شاذّ النسب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (كم) في قولهم (كم تُرى الحروريةَ رجلاً).

واتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي الفارسي[3]، وعبد القاهر الجرجاني[4] فيما يخص هذا الاستدراك.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/43-44).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2505-2506).

(3) أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح (ص186).

(4) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح (ج2/56).

614- أوجه إعراب قولهم (بكم ثوبُك مصبوغاً؟)

قال أبو حيان[1] : "وتقول: بكم ثوبُك مصبوغاً؟ النصب على الحال، وهو يسأل: كم يساوي الثوب في تلك الحال؟ ويكون خبر الابتداء في المجرور الذي قبله. وإن قال: بِكَمْ ثوبُك مصبوغٌ؟ فهو يسأل: بِكَمْ صُبغ الثوبُ؟ فثوبُك: مبتدأ، ومصبوغٌ: خبره، وبِكَمْ: متعلق بمصبوغ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب قولهم (بكم ثوبُك مصبوغاً؟).

واتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأيد أبو حيان ما ذكره الحريري[3] في هذا الاستدراك، ووافقهم الصفدي[4] في ذلك أيضاً.

615- إعراب (كم) في حال تقدم عليها حرف جر أو لم يتقدم

قال أبو حيان[5] : "تقييد في إعراب كم: إنْ تقدم عليها حرف جر فهي مجرورة به، وإنْ لم يتقدم عليه حرف جر: فإنْ كانت كنايةً عن مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان فهي في موضع نصب على المصدر، أو الظرف. وإنْ لم تكن كناية عن ذلك: فإنْ لم يكن بعدها فعل، أو كان فعل لازم بعدها، أو فعل متعدٍّ مسندٌ إلى ضمير كم أو إلى سببيِّها- فهي في موضع رفع على الابتداء، أو مسندٌ لغير ضميرها وغير سببيِّها، ولم يأخذ معموله- فهي معمولة له، أو أخذ معموله، فيجوز في كم الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (كم) في حال تقدم عليها حرف جر أو لم يتقدم.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/44).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2506).

(3) الحريري، شرح ملحة الإعراب (ص237-238).

(4) الصفدي، تصحيح التصحيف (ص164-165).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/45).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأكد المرادي[2] في أحد مؤلفاته الأخرى ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً.

616-أوجه إعراب جواب (كم) الاستفهامية

قال أبو حيان[3] : "جواب كم الاستفهامية يجوز أنْ يكون مرفوعاً وإنْ اختلف موضع كم من الرفع والنصب والجر. ويجوز أنْ يكون على حسب موضعها، إنْ رفعاً فرفعٌ، وإنْ نصباً فنصبٌ، وإنْ جراً فجرٌ، وهذا هو الأولى والأجود. مثال ذلك: كم عبداً دخلَ في ملكك؟ وكم عبداً اشتريتَ؟ وبكم عبداً استعنتَ؟ فيجوز في جواب هذه كلها أنْ تقول: عشرون عبداً، ويجوز أنْ تقول في المثال الأول: عشرون، وفي المثال الثاني: عشرين، وفي المثال الثالث: بعشرين. وكذلك إذا كانت مما يَسوغ فيها الاشتغال، نحو: كم عبداً اشتريتَه؟ يكون في الجواب إنْ اعتقدت أنَّ كم مبتدأة الرفع، وإنْ اعتقدت أنها منصوبة بإضمار فعل يكون في الجواب الرفع والنصب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب جواب (كم) الاستفهامية.

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

617-الخلاف في تعليل تفسير (كائن) من (كأيِّن)

قال ابن مالك[6] : "ويقال كَيْءٍ وكاءٍ وكَأٍ وكَأيٍ".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2506/5).

(2) المرادي، توضيح المقاصد (ج1341/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج45/10).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2507/5).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج604/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج422/2).

ويقول أبو حيان[1] : "وأمَّا كائن فهي تلي كأيِّن في الفصاحة، واختلفوا في تعليل تغييرها من كأيَّن:

فقال المبرد: حذفوا الياء الأولى من كأيِّن، وجعلوا التنوين عوضاً من الياء المحذوفة. والذي يوجبه مذهبه أنهم بنوا من كأيّن اسماً على وزن فاعِل، الكاف منه فاء الفعل، وبعد الكاف ألف فاعِل، وبعدها الهمزة التي هي أوَّل أيّ في موضع عين الفعل، والياء الباقية في موضع لام الفعل، ودخل عليه التنوين الذي كان في أيّ، فسقطت الياء لاجتماع ساكنين، فصار كاءٍ، ولزمت النون عوضاً.

وقال الزجاج: لّما صَيَّروا الكاف مع أيٍّ كالكلمة الواحدة أبدلوا الهمزة ألفاً، على حدِّ قولهم في سألَ: سال، وخفضوا الياء، فصار كايٍ، فدخل في باب قائل وبائع، فهُمز.

وقال الفارسي: قلبوا، فصار: كَيَّأٍ، ولحق الهمزةَ التنوينُ كما لحق الياءَ المشددة، وجاز القلب فيما تركّب من كلمتين– وحكمُه أنْ يكون في كلمة واحدة، نحو قِسِيّ– لكونهما صارا كالكلمة الواحدة، ولكثرة الاستعمال، كما قالوا: رَعَمْلِي في لَعَمْرِي، ثم حُذفت الياء المتحركة كما حذفت من كَيَّنُونة، فقالوا: كَيْنونة، فصار كَيْءٍ، مثال كَيْعٍ، وإذا كانوا قد حذفوها من أيّ قبل التركيب في نحو قول الشاعر:

تَنَظَّــرتُ نَصْــراً والسِّــمَاكَيْنِ أَيْهُمَــا ... عَلَــيَّ مِــنَ الغَيْــثِ اسْــتَهَلَّتْ مَــوَاطِرُهْ[2]

فالأحرى بعد التركيب؛ لأنَّ الطول أدعى للتخفيف، ثم أبدلوا من الياء الساكنة ألفاً، كما قالوا في دُوَيْبَّة: دُوَابَّة، وكما قالوا طائيّ في النسب إلى طيِّئ. قال أبو علي في (البغداديات): (وهذا قول بعض البصريين. إلا أنه لم يشرحه هذا الشرح).

وقال ابن خروف: قلبوا الياء المتحركة قبل الهمزة، ثم قلبوها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفوا الياء الساكنة، وكسروا الهمزة لّما صارت طرفاً، وكان السبب في حذف الياء الساكنة على هذا اجتماعها مع النون، وهي ساكنة.

قال بعض أصحابنا: (وما ذهب إليه الفارسي أولى؛ لأنَّ ما ادَّعاه من القلب والتخفيف قد ثَبَتَ في هذه الكلمة سماعاً؛ بدليل قولهم فيه كَيْءٍ، فوجب أنْ يُجعل أصلاً لـ(كاءٍ) لقربه منه،

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/55-56).

(2) البيت للفرزدق في ديوانه (ص246) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج3/81) وابن سيده، المحكم (ج10/591) وابن منظور، لسان العرب (ج4/225) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2/752) والزبيدي، تاج العروس (ج11/118).

وأنْ يُقَدَّر أنَّ ألف كائن بدل من ياء على حدِّ دُوابَّة في دُوَيْبّة. وما ذهب إليه المبرد والزجاج وابن خروف لم يرد به سماع، وإنما أجازوه بالقياس من عندهم) انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تعليل تفسير (كائن) من (كأيِّن).

وتعرض المرادي[1] في أحد مؤلفاته الأخرى ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً.

618-ماهية (كذا)

قال ابن مالك[2] : "وقد ورود كذا مفرداً ومكرراً بلا واو".

ويقول أبو حيان[3] : "كنّا قد ألَّفنا كتاباً في أحكام كذا، سميناه بـ(كتاب الشَّذا في أحكام كذا) بسؤال قاضي القضاة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الوهاب الأنصاري الحنفي، عرف بابن الحريري، أولَ قدومه من الشام متولياً قضاء الديار المصرية، وجمعنا في آخره الأحكام مجردةً، ثم اخترنا منها ما قام عليه الدليل من لسان العرب، وأنا الآن أسرد تلك الأحكام، وأذكر ما اخترناه منها، حرفاً بحرف من ذلك الكتاب، فنقول:

أمَّا الكاف فأصلها التشبيه، و(ذا) أصلها أنها اسم إشارة للمفرد المذكر، فمتى أُبقيت كل واحدة منهما على موضوعها الأصلي فلا تركيب فيها، ولا تكون إذ ذاك كناية عن شيء، وإنْ أُخرجت عن موضوعها الأصلي فإنَّ العرب استعملتها كناية عن عدد وعن غير عدد، وفي كلتا الحالتين تكون مركبةً، ولذلك لا يُثنَّى ذا، ولا يُجمع، ولا يُؤنَّث، ولا يُتبَع بتابع، لا نعت، ولا عطف، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا تتعلق الكاف بشيء، ولا تدلُّ على تشبيه؛ لأنهما بالتركيب حدث لهما معنًى لم يكن قبله، ولا تلزم الصدر، ولا تكون مقصورة على إعراب خاص، بل تُستعمل في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جر بالإضافة وبالحرف.

ومِن النحويين مَن حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسماً. ومنهم مَن حكم عليها بالزيادة، ولزمتْ، وكل هذا فرار من دعوى التركيب فيها".

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد (ج1345/3).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج422/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج61/10–62).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية (كذا).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق ابن هشام الأنصاري[2] ما ذهب إليه أبو حيان تماماً.

الباب الثاني والثلاثون : نعم وبئس

619-مناسبة باب (نِعْمَ وبِئْسَ) لما قبله

قال ابن مالك[3] : "باب نِعْمَ وبِئْسَ".

ويقول أبو حيان[4] : "مناسبة هذا الباب لِما قبله هي أنَّ نِعمَ وبِئسَ قد يكون معهما تمييز كما كان ذلك في الباب الذي قبله، وقد ذكره بعض النحويين عقيب باب الفاعل، وهو مناسب وأُفرد بالذكر لأنه جرى الفاعل فيهما على طريقة لم يجر في غيرها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مناسبة باب (نِعْمَ وبِئْسَ) لما قبله.

620-أدلة الكوفيين في كون (نِعْمَ وبِئْسَ) اسمين

قال ابن مالك[5] : "وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما... فيحمل على أنه جعل (نعم) اسماً أُضيف إلى طير".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2516/5).

(2) ابن هشام الأنصاري، فوح الشذا بمسألة كذا (ص80-83).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج69/10).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج5/3-6).

ويقول أبو حيان[1] : "وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان. واستدلُّوا على ذلك بوجوه:

أحدها: كونهما لا مصدر لهما.

الثاني: كونهما لا يتصرفان.

الثالث: الإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ، قال الرؤاسي: سمعت العرب تقول: فيك نِعمَتِ الخَصلةُ.

الرابع: عطفهما على الاسم. قال الفراء: سمعت العرب تقول: الصالحُ وبئسَ الرجلُ في الحقِّ سواءٌ.

الخامس: دخول حرف الجر عليهما، قال رجل من بني عُقيل، وقد وُلدت له بنت، فقيل له: نِعمُ الولدُ، فقال: (واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نَصرُها بكاءُ، وبرُّها سَرِقةٌ)...

السادس: إضافتها إلى ما بعدها...

السابع: النداء، قالوا: (يا نِعمَ المولى ويا نِعمَ النَّصيرُ).

الثامن: دخول لام الابتداء عليها في خبر إنَّ، ولا تدخل على الماضي.

التاسع: أنه سُمع فيها: نَعِيمَ الرجلُ، على وزن فَعِيل، وهو من أوزان الأسماء لا أوزان الأفعال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أدلة الكوفيين في كون (نِعْمَ وبِئْسَ) اسمين.

وقد وافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

621-الخلاف في جواز الفصل بين نعمَ وبئسَ وفاعلهما بظرف ولا مجرور

قال ابن مالك[3] : "وقد يُوصف خلافاً لابن السراج والفارسي".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج70/10-71).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج24/3).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج8/3).

ويقول أبو حيان[1] : "وينبغي ألا يُفصل بين نعمَ وبئسَ وفاعلهما بظرف ولا مجرور ولا غيرهما إلا بسماع من العرب؛ وقد قال ابن أبي الربيع: (ولا يجوز أن يُفصل بين نعمَ وفاعلها بشيء ولا بالظرف ولا بالمجرور، لا تقول: نعمَ في الدار الرجلُ زيدٌ، وتقول: نِعمَ الرجلُ في الدار زيدٌ).

وقال في البسيط: (ويصحُّ الفصل بين الفعل والفاعل لتصرُّفه في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب) انتهى.

فإنْ كان معمولاً للفاعل، نحو: نعمَ فيك الراغبُ زيدٌ- فمنعَ ذلك عامة النحويين، وأجازه الكسائي. ورُدَّ لأجل الفصل، ولأنَّ فيه تقديم معمول صلة أل عليها، وقد جاء في الشعر ما يدلُّ على الجواز، قال رِفاعة الفَقعَسِي:

يُبَادِرْنَ الدِّيّارَ يَزِفْنَ فِيْهَا وَبِئْسَ مِنَ المَلِيْحَاتِ البَدِيْلُ[2]

ووجدتُ في شعر العرب الفصل بين بئسَ ومرفوعها بـ(إذاً)، قال الشاعر:

أَرُوحُ، وَلَمْ أُحْدِثْ لِلَيْلَى زِيَارَةً لَبِئْسَ إذاً رَاعِي المَوَدَّةِ وَالوَصْلِ[3]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز الفصل بين نعمَ وبئسَ وفاعلهما بظرف ولا مجرور.

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في استدراكه على ابن مالك.

وقد وافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج100/10-101).

(2) البيت لرِفاعة الفَقعَسِي في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج101/10) والبيت بلا نسبة في الزمخشري، ربيع الأبرار (ج409/5) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2046/4) والسيوطي، همع الهوامع (ج30/3).

(3) البيت لأبي هلال الأحدب في ابن المعتز، طبقات الشعراء (ص329) والبيت بلا نسبة في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص922) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج112/2) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2046/4) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج101/10) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2554/5) والسيوطي، همع الهوامع (ج30/3).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2554/5-2555).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج29/3-30).

622- الخلاف في تقديم التمييز على المخصوص

قال ابن مالك(1) : "وأمَّا ما روي من قول بعضهم نعم زيد رجلاً، على أنَّ الفاعل مضمر ورجلاً مفسرة وزيد مبتدأ خبره نعم وفاعلها فليس بشذوذ إلا بكون مميز الضمير مسبوقاً بالمبتدأ".

ويقول أبو حيان(2) : "وهذه المسألة فيها خلاف:

ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم التمييز على المخصوص، فلا يجوز: نِعمَ زيدٌ رجلاً، وقد منعَ من ذلك س في كتابه.

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وهو قبيح عند الفراء. وتقدَّم مذهبهم في ذلك، وهو أنه ليس في نِعمَ وبئسَ ضمير، وإنما هما رافعان لزيد، وانتصب رجلاً على الحال عند الكسائي، وعلى التمييز عند الفراء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم التمييز على المخصوص.

واتبع ناظر الجيش(3) ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي(4) ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

623- شرط إلحاق (فَعُلَ) بـ(نِعمَ) و(بِئسَ)

قال ابن مالك(5) : "وأمَّا أمثلة المحول من فَعَلَ وفَعُلَ فمنها قول العرب لقضُو الرجل فلان، وعلم الرجل فلان".

ويقول أبو حيان(6) : "وذكر خَطَّاب بن يوسف المارِدِيّ شرطاً في إلحاق فَعُلَ بِنعمَ وبِئسَ، وهو أنه لا يُبنَى مُتَوَصَّلاً به إلى ما يجوز التعجب منه، قال في كتابه (الترشيح) حين

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج14/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج123/10).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2555/5).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج32/3).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج21/3).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج145/10).

تكلَّم علي لَفَعُلَ ما نصه: (فإنْ تعجبت من الرباعي فصاعداً أو الألوان والعاهات فإنهم عدَلوا فيه عن الأصل في هذا البناء، واستغنوا عنه بقولهم: أَفْعَلُ الفعلِ فِعلُه، تقول: أَشَدُّ الحُمرةِ حُمرتُه، وأسْرَعُ الانطلاقِ انطلاقُه، وأَفْحَشُ الصَّمَمِ صَمَمُه، والاسم الأول مبتدأ، والثاني مضاف إليه، وما بعد المضاف خبر. وكان القياس أنْ يقولوا: لَفَحُشَ الصَّمَمُ صَمَمُه، ولَشَدَّتِ الحُمرةُ حُمرتُه، فيرفعوه من حيث رَفعوا: لَكَرُمَ الرجلُ زيدٌ، ولكنهم استَغنَوا عنه بما ذكرتُ لك) انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شرط إلحاق (فَعُلَ) بـ(نِعمَ) و(بِئسَ).

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان تماماً.

624- الخلاف في فاعل (فَعُلَ)

قال أبو حيان[2] : "واختلفوا في فاعلها: فقال الأكثرون كالأخفش وغيره: يكون بمْنزلة نِعمَ وبئسَ وحَبَّذا، يكون ظاهراً عاماً، ومضافاً، أو مضمراً مفسَّراً، أو حرف إشارة مفسَّراً وغير مفسَّر، والاسم بعدها كما تقدم فيها، كقولك: عَظُمَ رجلاً زيدٌ، وتقول: حَسُنَ ذا زيدٌ، وهو يقلُّ لقلَّة ما يُبنى من هذا، وإنما سُمع منه حَبَّذا، وشَدَّ ما أنك ذاهب، وعَزَّ ما أنك منطلق، بُني مع ما، وصارا معاً بمنْزلة مصدر في موضع الظرف، كما تقول: أحَقاً أنك ذاهب، أي: في الحقِّ أنك ذاهب، أي: في الشَّدِّ والعِزِّ أنك ذاهب، كما صارت قَلَّما غالبة عليها الحرفية لتركيبها معها.

وقال بعضهم: يجوز أنْ يكون فاعلها كل اسم، وأجاز: حَبَّ زيدٌ. والخاصّ كالعامّ، نحو: فَقُهَ رجلاً زيدٌ، وحَسُنَ رجلاً عبدُ الله. انتهي ما لخص من البسيط.

والصحيح جواز الاستعمالين، أعني استعماله استعمال نِعمَ وبِئسَ، فيكون فاعله وأحكامه كأحكامها. واستعماله استعمال فعل التعجب، فلا يلزم فاعله أنْ يكون كفاعل نِعمَ وبئسَ في كونه ذا أل أو مضافاً إليه أو مضمراً على شريطة التفسير، ويكون مخصوصه المرفوع به خاصة، حكى الأخفش الاستعمالين في الكبير له عن العرب.

وفي (الإيضاح): (ذكر أبو الحسن والفراء وأبو العباس وجماعة أنَّ العرب تنقل الثلاثي إلى فَعُلَ بالضم، وتجعله في العمل بمنزلة نِعمَ وبئسَ، فيكون فاعله جنساً فيه اللام، أو مضافاً

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج38/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج146/10-147).

إلى ما فيه اللام، أو مضمراً مبهماً مفسَّراً بنكرة منصوبة، والمعتل من الثلاثي يقدر فيه ذلك التقدير، فتكون ألفه منقلبة عن معتلٍّ مضموم، نحو: عَلُمَ الرجلُ زيدٌ، وجَهُلَ الرجلُ عمرٌو، وعَلُمَ رجلاً زيدٌ، وباع وقال على ذلك الحد. فإنْ كان على فَعُلَ بالضم تُرك على حدّه. وكثيراً ما تدخل اللام، فتقول: لَعَلُمَ رجلاً زيدٌ، وينبغي أنْ يكون جواب قسم، كما تقول لَنِعمَ الرجلُ زيدٌ) انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في فاعل (فَعُلَ).

واتبع الأشموني[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

625-كيفية بناء (فَعُلَ)

قال أبو حيان[2] : "وكيفية بنائه أنه إمَّا أنْ يكون صحيحاً عينه ولامه، أو معتلَّهما، أو معتلَّ أحدهما، أو مضعَّفَهما:

إنْ كان صحيحَهما على فَعُلَ وَضْعاً أو تحويلاً من فَعَلَ وفَعِلَ فإمَّا أنْ تُجريه مُجرى نِعمَ أو مُجرى فِعل التعجب، إنْ أَجريتَه مُجرى نِعمَ، نحو: حَسُنَ الوجهُ وجهك . فيجوز فيه إقرار ضمة العين، وتسكينها، ونقلها إلى فاء الكلمة. وإنْ أجريتَه مُجرى فِعل التعجب جاز الضم والتسكين، ولا يجوز النقل.

وإنْ كان مضعفاً فالإدغام، فتقول: لَحَبَّ الرجلُ زيدٌ، ويجوز النقل إلى الفاء، فتقول: لَحُبَّ الرجلُ زيدٌ.

وإنْ كان معتلَّهما من باب قُوَّة قلبتَ الضمة كسرةً واللامَ ياءً استثقالاً للواوين والضمة، فتقول: لَقَوِيَ الرجلُ زيدٌ. أو من باب شَوى، فتقلب الياءَ واواً لضمة ما قبلها، وتفعل بها ما فعلت بباب قُوَّة، فتقول: لَشَوِيَ الرجلُ زيدٌ. ويجوز التسكين فيهما، فتقول: لَقَوْيَ الرجلُ زيدٌ، ولَشَوْيَ الرجلُ عمرٌو، ولا يُدغم لأنه سكون عارض.

وإنْ كان معتلَّ العين، نحو جادَ وباعَ- لزم قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول للرجل إذا كان حسن القول أو البيع: قالَ الرجلُ زيدٌ، وباعَ الرجلُ عمرٌو.

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج292/2-293).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج147/10-148).

وإنْ كان معتلَّ اللام، وكان على فَعُلَ وضعاً، نحو سَرُوَ، قلت: سَرُوَ الرجلُ عمرٌو، ويجوز التسكين. وإنْ كان أصله فَعَلَ وفَعِلَ نحو غزا ورمى ولَهِيَ وخَشِيَ، ففي ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنه يُحَوَّل إلى فَعُلَ، فتظهر الواو فيما أصله الواو، نحو غَزُوَ، وتنقلب الياء فيما أصله ياءٌ واواً، فتقول: قَضُوَ.

وذهب بعض النحويين إلى أنه يُقَرُّ على حاله، فتقول: لَرَمَى الرجلُ زيدٌ، ولَغَزا الرجلُ عمرٌو؛ لأنَّ هذا الفعل يشبه الأسماء في عدم التصرف، فكما يُكره فيها أنْ يجيء في آخرها واو مضموم ما قبلها فكذلك كُرِه فيما أشبهها.

وإذا أسكنت عين الكلمة مما لامه ياء لم تردّ اللام إلى أصلها من الياء وإنْ ذهبت الضمة التي أوجبتْ قلبها؛ لأنَّ هذا سكون عارض، كما لم يعتدُّوا بسكون قولهم: دُنْيَ له، أي: دُنِيَ له، فيردّوها إلى الواو إذ زال موجب قلبها ياء– وهو الكسرة– لأنه سكون عارض أيضاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك كيفية بناء (فَعُلَ).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد اقتدى أبو حيان في هذه المسألة بما ذكره شيخه ابن عصفور[2] بكماله وتمامه.

الباب الثالث والثلاثون : حبذا

626- الخلاف في المنصوب بعد (حَبَّذا)

قال ابن مالك[3] : "فأمَّا التمييز فكثير ومتفق على استعماله".

ويقول أبو حيان[4] : "اختلف النحويين في هذا المنصوب بعد حَبَّذا:

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج5/2585-2586).

(2) ابن عصفور، الممتع (ص233-235).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/27).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/169).

فذهب الأخفش، والفارسي، والرَّبعيّ، وخَطَّاب المارِدِيّ، وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير؛ وسواء أكان جامداً أم مشتقاً.

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز لا غير، وسواء أكان جامداً أم مشتقاً. وأجاز نصبَه على التمييز الكوفيون وبعض البصريين.

وفَصَّل بعضهم، فزعم أنه حال إنْ كان مشتقاً، وتمييز إنْ كان جامداً.

وقبول الجامد والمشتقّ دخول مِن عليهما يرجِّح أنْ ينتصبا على التمييز؛ لأنَّ الحال لا تدخل عليها مِنْ.

والذي يظهر أنه إنْ كان جامداً كان تمييزاً، وإنْ كان مشتقاً فمقصدان للمتكلم: فإنْ أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان ذلك المنصوب حالاً، ولا يصح دخول مِنْ عليه إذ ذاك. وإنْ أراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالَغ في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزاً، مثال الأول: حَبَّذا هندٌ مُواصِلةً، أي: في حال مُواصلتها. ومثال الثاني: حَبَّذا راكباً زيدٌ، وهذا الذي تدخل عليه من.

وفي (البسيط) جواز نصب هذا المنصوب بإضمار (أعني). فلا يكون إذ ذاك لا تمييزاً ولا حالاً، بل هو مفعول بهذا الفعل المضمر، وهو قول غريب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في المنصوب بعد (حَبَّذا).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص639).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج144/2).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2601/5-2602).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج42/3-43).

الباب الرابع والثلاثون : التعجب

627-حد التعجب اصطلاحاً

قال ابن مالك[1] : "باب التعجب".

ويقول أبو حيان[2] : "والاصطلاحي: هو التعجب الاستعظامي بتغيير الفعل الدال على المتعجَّب منه إلى صيغة أخرى قصداً للتعجب لفظاً أو تقديراً، فـ(التعجب) جنس، وهو نوع من اللُغوي. و(استعظامي بتغيير إلى آخره) احتراز من اللفظ الذي وضع للتعجب من حيث هو تعجب، نحو عَجِبَ وتَعَجَّبَ، فإذا أرادوا ما يتعلق به عَدَّوه بـ(مِن)، نحو: عَجِبت من زيد، وتعجَّبت منه. واحتراز أيضاً من التعجب الذي ضُمِّنَه الكلام معنًى وإنْ لم يكن في أصل الوضع له، فكلا هذين ليس بتغيير للفعل إلى صيغة أخرى، وهذا الأخير لم يُبَوَّب له باب في النحو...

وقد رسم النحويون التعجب برسوم: فقال ابن طلحة في كتاب (الدلالة): التعجبُ إفراطُ التعظيم لصفةِ المتعجَّب منه. وقال غيره: (التعجبُ تغييرٌ يَلحق النفس لِما خفي فيه السبب مما لم تَجرِ به عادة). وقال ابن عصفور: (التعجب استعظامُ زيادة في وصف الفاعل، خَفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره). وقال غيره: (التعجبُ استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهرِ المَزِيَّة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد التعجب اصطلاحاً.

واتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج30/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج175/10-177).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص641).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2624/6).

ووافق الشاطبي[1]، والمكودي[2]، والفاكهي[3]، الأشموني[4] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذيه في هذه المسألة.

628- الخلاف في مجيء التعجب معرفةً بأل للعهد

قال ابن مالك[5] : "المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة، فيقال: ما أحسنك وما أكرم زيداً".

ويقول أبو حيان[6] : "وقد وقع الخلاف في مسائل: الأولى: إذا كان معرفةً بأل للعهد، نحو: ما أَحْسَنَ الابنَ! تعني به ابناً معهوداً بينك وبين المخاطب. ذهب الجمهور إلى جواز ذلك، ومنعه الفراء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء التعجب معرفةً بأل للعهد.

واتبع ناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي[8] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

629- الخلاف في صلة (أي) الموصولة أهي تجوز في الفعل الماضي أم المضارع؟

قال أبو حيان[9] : "الثانية: إذا كان أياً الموصولة، إذا كانت صلتها فعلاً ماضياً، نحو: ما أَحْسَنَ أيَّهم قال ذلك! منعها الكوفيون والأخفش، وأجازها غيرهم. فإنْ كانت صلتها مضارعاً جازت عند الجميع، نحو: ما أَحْسَنَ أيَّهم يقول ذلك".

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج4/432).

(2) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص200).

(3) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو (ص192).

(4) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج2/262).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/36).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/196).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج6/2626).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج3/50).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج10/196).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في صلة (أي) الموصولة أهي تجوز في الفعل الماضي أم المضارع؟.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

630- الخلاف في قولهم (ما أَحْسَنَ ما كان ما كان زيدٌ!)

قال أبو حيان[3] : "الثالثة: ما أَحْسَنَ ما كان ما كان زيدٌ! أجازها هشام، ومنعها غيره من الكوفيين. قال النحاس: وهي على أصل البصريين جائزة، أي: ما أَحْسَنَ ما كانت كينونة زيد، فالأُولى في موضع نصب، والثانية في موضع رفع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما أَحْسَنَ ما كان ما كان زيدٌ!).

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

631- الخلاف في (كان) نحو قولهم (ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ ضاحكاً) أهي ناقصة أم تامة؟

قال أبو حيان[5] : "الرابعة: ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ ضاحكاً. إذا كانت كان ناقصة أجاز ذلك الفراء، ومنعها البصريون. فإنْ جعلت كان تامة، ونصبت ضاحكاً على الحال- جاز عند الجميع".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2626/6).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج50/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج196/10).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2626/6).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج196/10).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (كان) نحو قولهم (ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ ضاحكاً) أهي ناقصة أم تامة؟.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

632- الخلاف في (قائماً) نحو (ما أَحْسَنَ ما ظننتُ عبدَ الله قائماً) أهي حال أم خبر؟

قال أبو حيان[2] : "الخامسة: ما أَحْسَنَ ما ظننتُ عبدَ الله قائماً. قال الفراء: إنْ شئت لم تأت بقائم لأنه نصب على الحال لا غير. وهو عند البصريين خبر، فلا يجوز حذفه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (قائماً) نحو (ما أَحْسَنَ ما ظننتُ عبدَ الله قائماً) أهي حال أم خبر؟.

واتبع ناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

633- الخلاف في قولهم (ما أَحْسَنَ أحداً يقول ذلك)

قال أبو حيان[4] : "السادسة: ما أَحْسَنَ أحداً يقول ذلك. أجازها الكسائي، ومنعها الفراء والبصريون. وألزمه الفراء أنْ يقول: اضربْ أحداً يقول ذلك، ولتضربَنَّ أحداً يقول ذلك، وعليك بأحدٍ يقول ذلك. وهو إلزام صحيح؛ لأنَّ الكسائي شبَّه أحداً بـ(أيّهم) من جهة الإبهام، وهو يجيز ما ألزمه في أيّهم، فإنْ جعلت أحداً في معنى واحدٍ صحَّت المسألة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما أَحْسَنَ أحداً يقول ذلك).

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2626/6).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج197/10).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2626/6-2627).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج197/10).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

634-الخلاف في قولهم (ما أَحْسَنَ ما ليس يذكرُك زيدٌ)

قال أبو حيان[2] : "السابعة: ما أَحْسَنَ ما ليس يذكرُك زيدٌ. قال بعض أصحابنا: يجوز. وقال: لا يجوز: ما أَحْسَنَ ما ليس زيدٌ قائماً. وهو مذهب البغداديين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (ما أَحْسَنَ ما ليس يذكرُك زيدٌ).

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

635-صيغ أخرى للتعجب نحو (لَفَعُلَ) وغيرها

قال ابن مالك[6] : "ولا يؤكد مصدر فعل تعجب ولا أفعل تفضيل".

ويقول أبو حيان[7] : "ولم يذكر المصنف في باب التعجب من صيغ التعجب إلا صيغتين: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به، وقد تقدَّم له في آخر باب نِعمَ وبئسَ صيغة فَعُلَ متضمّنة تعجباً، وتكلمنا عليها هناك.

وكذا ذكر بعض أصحابنا أنَّ للتعجب المبوَّب له ثلاثَ صيغ: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِل به، ولَفَعُلَ. وزاد الكوفيون أَفْعَلَ بغير (ما) مسندة إلى الفاعل، نحو قوله:

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2627/6).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج197/10).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص653).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج165/2).
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2652/6).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج30/3).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج200/10-201).

ومُـــــرَّةُ يَحْمِـــــيْهُمْ إذَا مَـــــا تَبَـــــدَّدُوا ويَطْعُـــنُهُمْ شَـــزْراً، فأَبْرَحْـــتَ فَارِسَـــا[1]

قال بعض أصحابنا: وما ذكروه فيه معنى التعجب، لكنه ليس من هذا الباب، بل من باب: لِلهِ دَرُّه فارساً، وكَفى بك فارساً، ولذلك فسَّره س بمعنى: كَفَيتَ فارساً، فكأنه تعجَّب أولاً من أمر، ثم بيَّن من ماذا تعجَّب، لكنه يُستعمل في التعجب، كقولهم: زيدٌ أَيُّما رجل! وإنما يكون من هذا الباب لو ثبتَ أنَّ العرب تُغير الفعل إلى أَفْعَلَ تدلُّ به على المتعجَّب منه، فتقول أَكْرَمْتَ بمعنى: ما أَكْرَمَك! وأَحْسَنْتَ بمعنى: ما أَحْسَنَك! ويكون ما ينتصب بعده تمييزاً إنْ كان التعجب له، كما تقول: أَكْرِمْ به أباً! فإنْ ثبت هذا فيكون من هذا بمعنى: وُجِدْتَ ذا كرم، ولا بُدَّ من السماع.

وزاد بعض النحويين في صيغ التعجب: أَفْعَل مِن كذا؛ لأنه بمعناه من الزيادة والمبالغة. وقال س: (والمعنى في أَفْعَلَ وأَفْعِلْ به وما أَفْعَلَه واحد). ولأنَّ قياسه فيما يُشتَقُّ منه كقياس ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به، ولذلك لا يجوز: زيدٌ أبيضُ من فلان، ولا: أَعْرَجُ منه، إلا شاذاً، فهو مرتبط به، فلذلك كان بمعناه.

قال بعض أصحابنا: (وردَّه المحققون بأنه موضوع للمفاضلة، ويدخله معنى التعجب كما دخل: لِلهِ دَرُّه فارساً، وليس من هذا الباب، وليس موافقته لأَفْعَلَ وأَفْعِلْ به تدلُّ على أنه موضوع للتعجب، بل لما كان فيه معنى المفاضلة، والتعجب كذلك، وباب المفاضلة هي التي يُشترط فيه تلك الشروط، سواء أكان تعجباً أم لا والاشتراك في الأعمِّ لا يوجب الاشتراك في الأخصّ، لكنه يُستعمل للتعجب، وهو أولى فيه من غيره للمشاركات) انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك صيغ أخرى للتعجب نحو (لَفَعُلَ) وغيرها.

636-تصغير (حَيِيَ) عند التعجب منه

قال ابن مالك[2] : "وشذ تصغير أفعَلَ مقصوراً على السماع".

---

(1) البيت لعباس بن مرداس في سيبويه، الكتاب (ج174/2) وابن السراج، الأصول (ج309/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/3) والبكري، سمط اللآلي (ج388/1) والزمخشري، أساس البلاغة (ج53/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج38/3).

ويقول أبو حيان[1] : "فرع: إذا تعجبت من نحو حَيِيَ، فقلت: ما أَحْيا زيداً! ثم صغَّرته- قلت: ما أُحيَّ زيداً! وذلك أنَّ أصله: ما أُحَيِّيَ زيداً! اجتمعت ثلاث ياءات: الياء التي للتصغير، والياء التي هي عين الكلمة، والياء التي هي لام الكلمة، فحذفت الأخيرة التي هي لام الفعل، وتحركت الياء التي بعد ياء التصغير بالفتح؛ لأنَّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح. ونظير ذلك أُحَيُّ ـ تصغير أَحْوى ـ عند من يحذف ويمنع الصرف؛ لأنه نوى ما حذف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تصغير (حَيِيَ) عند التعجب منه.

637- الخلاف في تصرف (أفْعَلَ) بعد (ما)

قال ابن مالك[2] : "ولا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب".

ويقول أبو حيان[3] : "وما ذكره المصنف من كونهما لا يتصرفان صحيح، لكنْ في أَفْعَلَ بعد (ما) خلافٌ: ذهب البصريون إلى أنه يلزم فيه لفظ المضيّ، لا خلاف عنهم في ذلك.

وأجاز هشام بن معاوية الضرير- وهو من أئمة الكوفيين- أنْ تأتي لهذا الماضي بمضارع في التعجب، فتقول: ما يُحْسِنُ زيداً! قال هشام: (لأنه قد أحاط العلم بأنه يكون). وما قاله قياس، ولم يُسمع من العرب، فوجب اطِّراحه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تصرف (أفْعَلَ) بعد (ما).

واتبع ابن عقيل[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق خالد الأزهري[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج208/10).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج40/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج209/10).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج156/2).

(5) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج64/2).

638-جواز الفصل بين بالحال بين فعل التعجب والمتعجب منه

قال ابن مالك[1] : "ولا خلاف في منع إيلائها ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور نحو ما أحسن زيداً مقبلاً".

ويقول أبو حيان[2] : "بل الخلاف في الحال موجود، ذهب الجرمي من البصريين وهشامٌ من الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بالحال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الفصل بين بالحال بين فعل التعجب والمتعجب منه.

639-الخلاف في جواز الفصل بالمصدر بين فعل التعجب والمتعجب منه

قال أبو حيان[3] : "وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر، فأجاز: ما أحسَنَ إحساناً زيداً! ومنع ذلك الجمهور لمنعهم أنْ يكون له مصدر، وإجازته هو أنْ ينصب المصدر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز الفصل بالمصدر بين فعل التعجب والمتعجب منه.

640-مذاهب النحاة في دخول (كان) بين (مَا) و(أفْعَلَ)

قال أبو حيان[4] : "و(كان) هذه الداخلة بين (ما) و (أَفْعَلَ) فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها أنها زائدة، لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، وهو مذهب أكثر الكوفيين والبصريين، واختاره الفارسي.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج40/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج210/10).

(3) المرجع السابق، ص211.

(4) المرجع السابق، ص217-218.

والثاني: أنها زائدة، وهي كان التامة، واسمها ضمير المصدر، أي: كان هو، أي: الكون، وهو مذهب السيرافي. وقيل: ضمير (ما).

والثالث: أنها كان الناقصة، واسمها ضمير يعود على ما، وخبرها فعل التعجب، وهو مذهب الجرمي، ونقله بعضهم عن البصريين، ولا يصحُّ ذلك عنهم.

وهذا أبعد هذه الأقوال من الصواب لظهور فساده، وذلك أنَّ العرب التزمت أنْ يكون خبر (ما) في التعجب على وزن أَفْعَلَ، ولأنَّ التعجب يكون واقعاً على كان، وليس مغيِّراً إلى ما يدل على التعجب؛ إذ لا تقول: ما قامَ زيدٌ، تريد التعجب من قيامه.

والأحسن مذهب الفارسي؛ لأنَّ زيادة المفرد أسهل من زيادة الجملة.

وحُكي عن العرب إدخال (يكون) بين (ما) وأفعَلَ، حُكي: ما – يكونُ– أهْوَنَ زيداً اليومَ! وما– يكونُ – أَحْسَنَ زيدًا!.

قال الفارسي: إنما جاز دخول كان على فعل التعجب لأنه يقتضي دلالته على الزمان لكونه كالاسم؛ والاسم لا يدلُّ على الزمان كدلالة الفعل، وإنما كان كالاسم لعدم تصرفه، ولأنه يصح، فتقول: ما أَقْوَلَه! كالاسم، فاحتيج إلى تبيين الزمان، ولذلك بُيِّن تامُّ الأفعال الدالة على الزمان المطلق، ولم يدخل في غيرها من أخواتها، نحو أصبح وأمسى وما يخصُّ وقتاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في دخول (كان) بين (مَا) و(أَفْعَلَ).

641–الخلاف في زيادة غير (كان) بين (مَا) و(أَفْعَلَ)

قال أبو حيان[(1)] : "واختلوا في زيادة غير (كان) بين (ما) و (أَفْعَلَ):

فذهب الأخفش والكسائي والفراء إلى جواز زيادة أمسى وأصبحَ بينهما، واستُدِلَّ بما حكي من كلامهم: ما – أصبَحَ – أَبْرَدَها! وما – أَمسى – أَدْفَأَها! وحَمل جمهور البصريين ذلك على الشذوذ والاقتصار في ذلك على ما سُمع.

وذهب الفراء إلى جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وفعل، يعني في كل فعل يحتاج إلى اسم وخبر.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج218/10–221).

وقال ابن عصفور: (وقاس الكوفيون عليها- أي: على كان- سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد معنى التعجب.

وذهب بعض النحويين إلى إجازة زيادة كل فعل لا يتعدى مما لا يناقض، نحو: ما- قامَ- أَحْسَنَ زيداً! إذا أردت: ما أَحْسَنَ قيامَ زيدٍ فيما مضى. وحكى الكسائي عن العرب: ما- مَرَّ- أَغْلَظَ أصحابَ موسى!)، وذلك أيام موسى أمير المؤمنين؛ لأنهم مَرُّوا بغلظ وجفاءٍ، والمعنى: ما أغْلَظَ مرورَ أصحاب موسى!.

وحكى الكسائي أيضاً: ما- يَخرجُ- أطْوَلَه! ولا يجوز شيء من هذا عند البصريين. ومنع الفراء: ما- مَرَّ- أَغْلَظَ أصحابَ موسى! وأجاز الكسائي: ما أظُنُّ أَظْرَفَك! وما ظَنَنتُ أظْرَفَك، يجعل أظُنُّ ناصبةً في المعنى لـ(ما) ولـ(أظْرَفَ)، ويوقع أظْرَفَ على الكاف. وأجاز ذلك هشام في الظن وأخواته.

وما ذهب إليه الكسائي فاسد؛ لأنه أعملَ ظَنَّ في (ما) التعجبية، و(ما) مُلتَزَم فيها الرفع على الابتداء، فلا يدخل عليها ناسخ، ليس من كلامهم: كان ما أحْسَنَ زيداً، ولا: ظننتُ ما أحْسَنَ زيداً، فإذا كان لا يجوز تقديم الناسخ على ما وأحْسَنَ فالأولى ألَّا يجوز التوسط. ثم في قوله هذا إبطالٌ لِما روي عنه أنه قال: لا موضع لـ (ما). قال: ونصبت عبد الله بالتعجب، وهو تقدير المفعول به، وهو في المعنى فاعل. وهذا كله اضطراب وتخليط، فكيف يقول: إنَّ (ما) لا موضع لها، ثم يجيز: ما أظُنُّ أَظْرَفَك! يجعل أظُنُّ ناصبة في المعنى لأظْرَفَ.

وقد تأوَّلَ بعض النحويين قول الكسائي (إنه لا موضع لها) على معنى أنها ليست مثل ما في قولك: ما عندك يُعجبني، وأنه لا يقع شيء في موضعها، فإنما أراد الإبهام، وهي عنده اسم، وقد تقدَّم ما حكيناه عن الفراء من جواز الفصل بين ما والفعل بكلِّ فعل يحتاج إلى اسم وفعل.

ثم رأيناه قد ناظرَ الكسائي في جواز ذلك على جهة الإنكار، قال الفراء: (أجاز الكسائي: ما ظننتُ أحْسَنَ زيداً! فرأيته يَلزمه أنْ يقول: ما مررتُ أحْسَنَ زيداً! فكَرِهَ ذلك الكسائي، وقال: (ما ليس باسم صحيح، إنما يدخل عليه ما يبطل عنه). واعتلَّ الكسائي أنه لا يدخل الخفض عليه، كما قالت العرب: ما ضربتُ ما خلا زيداً، وما قام ما خلا زيداً، ولا يجوز: ما مررتُ ما خلا زيداً؛ لأنَّ المخفوض لا يفارِق، والمرفوع والمنصوب يفارقان) انتهى ما نقله الفراء.

ودلَّ هذا النقل على وجوه:

أحدها: أنَّ الفراء حكي عن الكسائي إجازة: ما ظننتُ أحْسَنَ زيداً! وقد تقدَّم من قول الفراء جواز ذلك، فيحتمل أنْ يكون للفراء قولان: أحدهما الجواز، والآخر المنع. ويحتمل أنه لَمَّا ناظره الكسائي في جواز ذلك، واعتلَّ له بما قالت العرب- جوَّز الفراء ذلك، وكان قبلَ هذه المناظرة في حالة التوقف في إجازة هذه المسألة.

والثاني: قوله (إنما يدخل عليه ما يبطل عنه) أي: ما لا يعمل فيه، نحو كان وظننت، فدل ذلك على أنَّ ظننت ملغاة عن العمل نحو كان، فلا عمل لها في ما ولا في أظْرَفَ، بخلاف ما حكى عن الكسائي أنه يجعل ظننتُ ناصبة في المعنى لـ(ما) وللفعل، فيكون له في ظننتُ إذا فصل بـ(ما) قولاً: أحدهما أنها ملغاة، والثاني أنها مُعمَلة في ما وفي الفعل بعدها.

والثالث: أنْ يكون قول الفراء في جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وفعل ليس عامّاً، بل يعني به من باب كان، ولا يعني من باب كان وباب ظنَّ، ويفرق بين البابين بأنَّ باب كان إنما يزاد فيه الفعل خالياً من مرفوعه دلالة على تقييد التعجب بحدث ذلك الفعل، وأمَّا: ما ظننتُ أحْسَنَ زيداً، وما أظُنُّ أحْسَنَ زيداً- فإنما فصل به وهو متعلق بمرفوعه، فلا يجوز، وسُمع ذلك في باب كان في كان وأمسى وأصبح، فجاز القياس عليها في أخواتها، ولم يُسمع في باب ظنَّ فامتنع، ولم يصح قياس باب ظنَّ على باب كان- وإنْ اشتركا في النسخ للابتداء- لتباين أحكامهما، ولا يجيز جمهور البصريين أنْ يفصل بين ما والفعل إلا بـ(كان) فقط".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في زيادة غير (كان) بين (مَا) و(أفْعَلَ).

642- الخلاف في وقوع (كان) بعد (مَا أفْعَلَ) بصيغتي الماضي والاستقبال

قال أبو حيان[1] : "وإذا وقعت كان بعد ما أفْعَلَ بصيغة الماضي دلَّت على بيان الانقطاع، أو بصيغة يكون دَلَّت على الاستقبال، على الخلاف في جواز ذلك، ولا بُدَّ من (ما) المصدرية داخلة عليها، فتقول: ما أحْسَنَ ما كان زيدٌ! وما أحْسَنَ ما يكون زيدٌ! وما بعد (ما كان) و(ما يكون) يرتفع على الفاعلية، وأوقَعتَ الحُسن عليه، وأنت تريد ذات زيدٍ تجوُّزاً، كما تقول: أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، فـ(كان) هذه تامَّة.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج221/10-222).

وأجاز جماعة- منهم المبرد- أنْ تكون ناقصة، وينصب زيداً، ويجعل ما بمعنى الذي، كما تقول: ما أحْسَنَ الذي كان في الدار، أو يكون في الدار. ومَن منعَ وقوع ما على شخص مَن يعقل منعَ هذه المسألة، وجوَّزها فيما لا يتشخص.

وأما (مَنْ) فهل تقع هنا؟ الظاهر جواز ذلك، وقد جوَّزه جماعة، فتقول: ما أحْسَنَ مَنْ كان زيداً!".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وقوع (كان) بعد (مَا أفْعَلَ) بصيغتي الماضي والاستقبال.

643-الأقيس والأجود في العطف على قولهم (ما أحْسَنَ ما كان زيدٌ)

قال أبو حيان[1] : "ولو عطفتَ في مسألة (ما أحْسَنَ ما كان زيدٌ) فالأقيس والأجود عودُ الضمير على الكون لا على الفاعل؛ فتقول: ما أحْسَنَ ما كانت هندٌ وأجمَلَه! ليكون الفعل مع متعلَّقه معطوفاً على الفعل ومتعلَّقه، وهما لشيء واحد. ويجوز أنْ تقول: ما أحْسَنَ ما كانت هندٌ وأجمَلَها! قاله الأخفش. وتقدَّم لنا أنه متى تباين متعلَّق الفعلين فإنَّ العطف يَقبُح، فأمَّا قوله:

مَـــا شَـــدَّ أنْفُسَـــهُمْ وأعْلَمَهُـــمْ بِمَـــا ... يَحْمِـــيْ الـــذَّمَارَ بِـــهِ الكَـــرِيمُ المُسْـــلِمُ[2]

فإنَّ الأنفس هي الضمير من حيث المعنى، فكأنه قال: ما أشَدَّهم وأعْلَمَهم!.

وتقول: ما كان أحْسَنَ ما كان زيدٌ! فيجوز ذلك على القياس السابق والتوجيه في رفع زيد ونصبه، ولا تكون الثانية بخلاف الأولى، فلا يجوز: ما كانَ أحْسَنَ ما يكونُ زيدٌ! للتناقض".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأقيس والأجود في العطف على قولهم (ما أحْسَنَ ما كان زيدٌ).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج222/10).

(2) البيت بلا نسبة في أبي بكر الأنباري، الزاهر (ج253/1) وابن سيده، المخصص (ج206/4) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج291/3) وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص99).

644-شروط بناء فعل التعجب

قال ابن مالك[1] : "بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء. وقد يبنيان من فعل المفعول إنْ أُمِن اللبس، ومِن فِعْل أفْعَلَ مَفهم عسر أو جهل، ومن مزيد فيه. فإنْ كان أفعل قيس عليه وفاقاً لسيبويه. وربما بنيا من غير فعل، أو فعل غير متصرف".

ويقول أبو حيان[2] : "ذكر المصنف شروط ما يُبنى فعل التعجب منه، وهو ما اجتمع فيه سبعة شروط، وزاد غيره: أنْ يكون على وزن فَعُلَ أصلاً أو تحويلاً، وألَّا يكون قد استُغني عن البناء في هذا الباب بغيره. وزاد آخرون: أنْ يكون واقعاً. وآخرون: أنْ يكون دائماً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط بناء فعل التعجب.

واتبع المرادي[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

645-بعض أفعال التعجب التي تُبنى من فعل المفعول

قال ابن مالك[4] : "وقد يُبنى فعل التعجب من فعل المفعول إنْ أمن الالتباس بفعل الفاعل نحو ما أجنّه وما أبخته وما أشغفه".

ويقول أبو حيان[5] : "وزاد بعضهم فيها: ما أبْغَضَه! وما أمْقَتَه! من أُبْغِضَ ومن مُقِتَ. وقد قيل فيهما: إنهما من فعل الفاعل؛ لأنه سمع: بَغُضَ الرجلُ فهو بَغيض، ومَقُتَ مَقاتةً فهو مَقيت. فعلى هذا المسموع لا يكون ما أَفْعَلَه إلا مقيساً بلا خلاف. وتقدم لنا أنَّ الصحيح قول الجمهور، وهو قصر ذلك على السماع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بعض أفعال التعجب التي تُبنى من فعل المفعول.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج44/3).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج226/10).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص650).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج45/3).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج236/10).

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأيد الشاطبي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

646-حكم مصدر الأفعال كـ(يَذَرُ) و(يَدَعُ) في التعجب

قال ابن مالك[3] : "ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور".

ويقول أبو حيان[4] : "واحترز بقوله (ذي مصدر مشهور) من أنْ يكون الفعل قد فقد بعض الشروط، وليس له مصدر مشهور، وذلك نحو يَذَرُ ويَدَعُ، فإنهما ليس لهما مصدر مشهور، وقد روي لهما مصدر، وذلك الوَذْرُ والوَدْعُ، ولم يتعرض المصنف لحكم هذا، وحكمُه أنَّ الفعل يُجعَل صلةً لـ(ما) المصدرية، ويُتعجب منه، فتقول: ما أكْثَرَ ما يَذَرُ زيدٌ الشرَّ! وما أكْثَرَ ما يَدَعُه، وأكْثِرْ بما يَذَرُ زيدٌ الشرَّ، وأكْثِرْ بما يَدَعُه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حكم مصدر الأفعال كـ(يَذَرُ) و(يَدَعُ) في التعجب.

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

647-الخلاف في حذف همزة (أفْعَلَ)

قال أبو حيان[8] : "مسائل من هذا الباب:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص650-651).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج487/4).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج44/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج244/10).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص653).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج165/2).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج318/3).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج245/10-246).

الأولى: لا يجوز حذف الهمزة من أَفْعَلَ في هذا الباب، وشذَّ من كلامهم: ما خَيرَ اللَبنَ للصحيح! وما شَرَّهُ للمبطون! وأصلهما: ما أَخْيَرَه، وما أَشَرَّه.

فأمَّا ما خَيْرَهُ فإنه لَمَّا حذف الهمزة احتاج إلى أحد أمرين: إمَّا حذف ألف ما لالتقائها ساكنة مع الخاء الساكنة، وإمَّا تحريك الخاء وإبقاء الألف التي في ما، فينتفي التقاء ساكنين، فمنهم مَن حَذف الهمزة وألف ما، فقال: مَخْيَرَكَ! ومَحْسَنَكَ! وسَمع الكسائي: مَخْبَثَهُ! ومنهم مَن حرَّك الخاء بحركة الياء، وأبقى ألف ما، فقال: ما خَيْرَ اللبنَ! وسهّل ذلك في ما أَخْيَرَ وما أَشَرَّ تشبيهُهما بخَيرٍ وشَرٍ أَفْعَلَي التفضيل، وإنْ كان حذف الهمزة فيهما في التفضيل هو الفصيح المستعمل.

وأمَّا ما شَرَّهُ للمبطون! فإنه ليس فيه إلا حذف الهمزة، وليس فيه التقاء ساكنين ولا نقل حركة الراء إلى الشين لأجل حذف الهمزة، إنما كان النقل لأجل الإدغام، وقال الشاعر:

مَـــا شَـــدَّ أَنْفُسَـــهُمْ وأَعْلَمَهُـــمْ بِمَـــا ... يَحْمِـــيْ الـــذِّمَارَ بِـــهِ الكَـــرِيمُ المُسْـــلِمُ

ولا يقاس على شيء مما حُذفت فيه الهمزة، والقياس عليه خطأ عند البصريين، قاله النحاس".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف همزة (أَفْعَلَ).

واتبع ابن عقيل[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

648- الخلاف في اتصال ضمير المتكلم بـ(أَفْعَلَ) في التعجب

قال أبو حيان[3] : "المسألة الثانية: إذا اتَّصل بأَفْعَلَ في التعجب ضمير المتكلم، نحو: ما أَحْسَنَنِي! وما أَظْرَفَنِي! وما أَجْمَلَنِي! فالذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يجوز حذف نون

(1) ابن عقيل، المساعد (ج167/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج319/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج246/10-247).

الوقاية، كما لا يجوز في: أكرمَنِي زيدٌ، وضَربَنِي خالدٌ. وحكى الكوفيون: ما أحْسَنِي! بحذف نون الوقاية، فينبغي أنْ يُحمل على الشذوذ، ولا يقاس عليه.

وقال أبو الحسن بن عصفور: (واعلم أنَّ كل فعل يتصل به ضمير المتكلم فإنه تلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب، فإنك في إلحاقها بالخيار. ووجهُ حذفها شبهُه بالاسم، فإذا كانوا قد يتركونها في مثل:

... ... يَسُــــوْءُ الفَالِيّـــــاتِ إِذَا فَلَيْنِــــــيْ[1]

مع أنه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب ـ فأقلُّ مراتب هذا أنْ يجوز ذلك فيه) انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في اتصال ضمير المتكلم بـ(أفْعَلَ) في التعجب.

وذهب النحاة المتأخرين أمثال السمين الحلبي[2]، وابن عادل الحنبلي[3]، والشاطبي[4]، والعيني[5] إلى ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

649- جواز الفك والإدغام إذا كان آخر (أَفْعَلَ) نوناً التقيت مع نون الوقاية

قال أبو حيان[6] : "المسألة الثالثة: إذا كان آخر أَفْعَلَ نوناً، ولقي نون الوقاية، نحو: ما أحْسَنَنِي! وما ألْيَنَنِي! فيجوز فيه الفكُّ والإدغام، أمَّا الفكُّ فلكونهما غير لازمين؛ لأنهما من كلمتين. وأمَّا الإدغام فكراهة اجتماع المثلين.

---

(1) هذا عجز بيت لعمرو بن معدي كرب في شعره (ق66/2 ص180) وسيبويه، الكتاب (ج520/3) والفراء، معاني القرآن (ج90/2) وابن المثنى، مجاز القرآن (ص352) والأزهري، معاني القراءات (ج70/2) وأبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج265/2) والجوهري، الصحاح (ج2457/6)، وصدره:

تَـــــرَاهُ كَالثَّغَــــــامِ يُعَــــــلُّ مِسْـــــكاً ... ...

(2) السمين الحلبي، الدر المصون (ج145/2).

(3) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج529/2-530).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج340/1).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج344/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج247/10).

فإنْ جاء بعد هذا الفعل ضمير المتكلمين، نحو: ما أَحْسَنَنا! وجب الفكُّ، وإنما لم يَجز الإدغام كراهة الالتباس بقولهم ما أَحْسَنَّا إذا نفيتَ الإحسان عنك وعن غيرك. وإذا استفهمت قلت: ما أَحْسَنُنا؟ برفع النون، ويجوز الإدغام، فتقول: ما أَحْسَنُّا؟ فيكون الفرق بين النفي والاستفهام بلزوم الإشمام إذا أَدغمت لأنه مرفوع، قال بعض أصحابنا: ولذا اتَّفق القُرَّاء على الإشمام في ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾[1]، فهنا أولى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز الفك والإدغام إذا كان آخر (أَفْعَلَ) نوناً التقيت مع نون الوقاية.

وأيد أبو حيان ما قاله أبو سعيد السيرافي[2] فيما يخص هذه المسألة.

650- عدم جواز بناء (لَفْعُلَ) في التعجب من الشاذ

قال أبو حيان[3] : "المسألة الرابعة: ما شَذُّوا فيه، فقالوا فيه: ما أَفْعَلَه، نحو: ما أَمْلأَ هذه القِربةَ! وما أَمْكَنَه عند الملك! لا يجوز أن يُبنَى منه لَفَعُلَ في التعجب، فلا يقال: لَمَلُؤَتِ القِربةُ! ولا لَمَكُنَ زيدٌ! وذلك أنَّ فَعُلَ في التعجب قليلة الاستعمال، فلم يَجز لذلك استعمالها إلا حيث تُستَعمَل ما أَفْعَلَه بقياس".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز بناء (لَفْعُلَ) في التعجب من الشاذ.

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) [يوسف: 11] .

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج222/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج247/10).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2652/6).

651- عدم جواز بناء فَعُلَ للتعجب من أَفْعَلَ إذا لم تكن همزته للنقل

قال أبو حيان[1] : "المسألة الخامسة: مَن ذهب إلى أنه يجوز التعجب مما كان على وزن أَفْعَلَ وهمزتُه ليست للنقل؛ ويجعل ذلك مقيساً- لا يُجيز أنْ يُبنَى منه فَعُلَ للتعجب، فلا يُقال: لَخَطُؤَ الرجلُ! ولا: لَصابَ الرجلُ! وإنْ كانوا قد قالوا: ما أَخْطَأه! وما أَصْوَبَه!".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز بناء فَعُلَ للتعجب من أَفْعَلَ إذا لم تكن همزته للنقل.

واتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق الشاطبي[3]، والسيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

652- الخلاف في جواز قولهم (ما أحْسَنَ زيداً لا ما أشْرَفَه!) و(ما أحْسَنَ زيداً لا أشْرَفَه!)

قال أبو حيان[5] : "المسألة السادسة: ما أحْسَنَ زيداً لا ما أشْرَفَه! وما أحْسَنَ زيداً لا أشْرَفَه! مَنع من إجازتهما الكسائي. وقال أبو جعفر النحاس: وهذا جائز على أصول البصريين؛ لأنَّ حُكم (لا) أنْ تكون بعد الإيجاب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز قولهم (ما أحْسَنَ زيداً لا ما أشْرَفَه!) و(ما أحْسَنَ زيداً لا أشْرَفَه!).

واتبع ناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج247/10).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2649/6).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج468/4).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج317/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج248/10).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2653/6).

653-مذاهب النحاة في قولهم (ما أحْسَنَ وأجْمَلَ زيداً!)

قال أبو حيان[1] : "المسألة السابعة: ما أحْسَنَ وأجْمَلَ زيداً! فيها ثلاثة مذاهب. تفصيل في الثالث، فيجوز بشرط إعمال الثاني، ويُمنع على إعمال الأول".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذاهب النحاة في قولهم (ما أحْسَنَ وأجْمَلَ زيداً!).

وأيد الشاطبي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الخامس والثلاثون : أفعل التفضيل

654-حد أفعل التفضيل

قال ابن مالك[3] : "باب أفعل التفضيل".

ويقول أبو حيان[4] : "أَفْعَلُ التفضيل هو الوصف المصوغ على أَفْعَلَ الدالّ على زيادةِ وصفٍ في محلٍ بالنسبة إلى محلٍ آخر. ف(الوصف) جنس يشمل ما كان من الأوصاف على وزن أَفْعَلَ، وعلى غيره من الأوزان. و(المصوغ على أَفْعَلَ) احتراز مما ليس على وزن أَفْعَلَ و(الدالّ على زيادة إلى آخره) فصل يَخرج به أَحْمَرُ وأَرْمَلٌ.

وفي (البسيط): أَفْعَلُ التفضيل هو الاسم المشتقّ لموصوف قائم به معنًى ليدلَّ على زيادة فيه على غيره. فقولنا (لموصوف) خرج منه الزمان والمكان، وقولنا (ليدلَّ إلى آخره) يَفصله مما عداه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد أفعل التفضيل.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج248/10).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج500/4).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج50/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج249/10).

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ولعل تعريف خالد الأزهري[2] يوافق كثيراً ما تناوله أبو حيان من تعريفات لأفعل التفضيل، فيقول: "وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبة على غيره في أصل الفعل".

655-وجه تخريج قوله تعالى ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ في مجيء أفعل التفضيل مفرد وما بعده جمع

قال ابن مالك[3] : "مع كون الأول غير مفرد".

ويقول أبو حيان[4] : "فأمَّا قوله ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾[5] فيتخرج على أنْ يكون ما أُضيفت إليه أَفْعَلُ محذوفاً، وقامت صفته مقامه، أي: أَسفَلَ قومٍ سافلين، ولا خلاف في أنه يضاف إلى اسم الجمع، فتقول: أفضلُ القوم، وأفضلُ الناسِ، ويجوز: أفضلُ قومٍ، وأفضلُ ناسٍ، تريد: أفضلُ القومِ، وأفضلُ الناسِ. وجاز تنكير هذا ولم يَجُز في الجمع لأنَّ القوم ليس من ألفاظ الجموع، وإنما هو من الألفاظ المفردة، فلهم أنْ يخففوه بترك أل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجه تخريج قوله تعالى ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ في مجيء أفعل التفضيل مفرد وما بعده جمع.

وذهب السمين الحلبي[6]، وابن عادل الحنبلي[7] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص654).
(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج92/2).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج62/3).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج281/10).
(5) [التين: 5] .
(6) السمين الحلبي، الدر المصون (ج52/11).
(7) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج409/20).

656- علة تنكير أفعل التفضيل

قال أبو حيان[1] : "وقال بعض أصحابنا: عِلَّةُ لزوم التنكير أنَّ أَفْعَلَ بعضُ ما يُضاف إليه، فلا بُدَّ أنْ يكون المضاف إليه أفْعَلُ جمعاً؛ لأنَّ الواحد لا يكون بعضاً لواحد، فلما لزم أنْ يكون جمعاً، وعلم ذلك من جهة أفْعَلَ- اختُصر، فصُيّرَ المفرد في موضعه لعدم اللبس، ولم يمكن أنْ يكون فيه أل لأنه مفرد في معنى جمع، والمفرد إذا كان في موضع جمعاً لا بُدَّ أنْ يكون نكرة، فإنْ أتيت بالجمع فلا بُدَّ من أل؛ لأنهم إنْ آثروا الرجوع إلى الأصل من الجمع لم يكونوا ليرجعوا في بعض ولا يرجعوا في آخر؛ فلا يجوز: أفضلُ رجالٍ. وإنما لم يجز لأنه لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنَّ كل شخص لا بُدَّ أنْ تكون له جماعة مجهولة يفضلها، وهذا غير مستنكَر، وإنما الفائدة في أنْ تقول: أفضلُ الرجالِ، تريد الجنس أو جماعةً بأعيانهم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة تنكير أفعل التفضيل.

ووافق خالد الأزهري[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب السادس والثلاثون : اسم الفاعل

657-صياغة اسم الفاعل إلى عدة أوزان أخرى

قال ابن مالك[3] : "وتوازن في الثلاثي المجرد فاعلاً".

ويقول أبو حيان[4] : "وهذا الذي ذكر المصنف من أنَّ اسم الفاعل من الثلاثيّ يكون على فاعِلٍ شاملٌ لأَضرُبه الثلاثة: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.

وقال النحويون: قد جاء اسم الفاعل من فَعِلَ المتعدي على غير فاعِل، ولا ينقاس، فجاء على فَعِيل، نحو عَشِيق، وعلى فَعِلَة، نحو عَلِقَةٍ، وفَعَلْنة، نحو عَلَقْنة، من عَلِقَتْ نفسُه الشيء، وعلى فَعِلٍ، قالوا رَضِعَ فهو رَضِعٌ.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج280/10-281).

(2) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج100/2-102).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج70/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج298/10-300).

وأمَّا مِن فَعِلَ اللازمِ ففاعِلٌ فيه قليل، نحو: سَلِمَ فهو سالِمٌ. وقد جاء فيه فَعِيل، نحو حَزِين وسَمين. وقال المصنف في بعض تصانيفه: (قياسه فَعِلٌ وفَعْلانُ وأَفْعَلُ، نحو: أَشِرٍ وصَدْيانَ وأَجْهَرَ).

وقال بعض أصحابنا: قياسه أنْ يكون في الآفات والخِلَق والألوان على أَفْعَلَ، نحو: عَمِيَ فهو أَعْمَى، وشَنِبَ فهو أَشْنَبُ، وشَهِبَ فهو أَشْهَبُ. وفي الامتلاء وضدِّه على فَعْلانَ، نحو: رَيَّانَ وصَدْيانَ، وفيما سوى ذلك على فَعِلٍ نحو أَشِرٍ. وإذا كان معتلَّ اللامِ لَزِمَ فَعِيلاً، نحو: حَيِيَ فهو حَيِيٌّ، وغَنِيَ فهو غَنِيٌّ، وشَقِيَ فهو شَقِيٌّ.

وقد جاء اسم الفاعل من فَعَلَ على غير زنة الفاعِل، ففي المتعدي على فُعَلٍ، نحو قُطَعٍ، من قَطَعَ رَحِمَه، وفَيْعِلٍ، نحو سَيِّد، من سادَ قومَه. وفي اللازم على فَعِيلٍ، نحو عَرِيف وعَرِيج، من عَرَفَ وعَرَجَ. وفَعَّالٍ، نحو جَوادٍ، مِن جادَ. وفَيْعِلٍ، نحو مَيِّتٍ، من ماتَ، وفَيْعِلان، نحو بَيِّحان، من باحَ، وقد خُفِّفا، فقيل: مَيْتٌ وبَيْحان. وفَعْلان، قالوا: نَعْسان ونَعْسى، من نَعَسَ. وفَوْعَلٍ، نحو خَوْتَعٍ، مِن خَتَعَ: صار تحت الظُّلمة.

وأمَّا فاعِلٌ من فَعُلَ فقليل، قالوا في نحو حَمُضَ ومَثُلَ وكَمُلَ وطَهُرَ وفَرُهَ وفَضُلَ ووَدُعَ: حامِضٌ وماثِل وكامِل وطاهِر وفارِه وفاضِل وادِع، وقال ابن خالويه: لم يشذ إلا قولهم فَرُهَ فهو فارِه، وباقيها فيها الفتح والضم، فاستُغني باسم الفاعل من فَعَلَ عن اسم الفاعل من فَعُلَ.

وذكروا أنَّ باب اسم الفاعل من فَعُلَ بابه فَعِيل، وهو القياس، ولا ينقاس فيه غيره. وقال المصنف في بعض تصانيفه: جاء فيه فَعْلٌ، نحو: سَهْلٍ وحَزْنٍ وصَعْبٍ. ومَن قاسه لعدم السماع فمُصيب".

وقد جاء فيه على غير هذين الوزنين، فجاء فيه جَبَانٌ وشُجاعٌ وفُراتٌ وأَشْجَعُ وشُجَعَةٌ وصَرْعانُ وحَصِفٌ وحَسَنٌ ووُضَّاءٌ وعَفِرٌ وغَمْرٌ وحَصُورٌ، أي: ضاقَ مجرى لبنها، وماضيها كلها على فَعُلَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك صياغة اسم الفاعل إلى عدة أوزان أخرى.

658-وجوه الاعتماد لاسم الفاعل

قال ابن مالك[1] : "ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أو منوي أو على نفي صريح أو مؤول أو استفهام موجود أو مقدر".

ويقول أبو حيان[2] : "وذكر المصنف في غير هذا الكتاب من وجوه الاعتماد أنْ يعتمد على حرف النداء، وأنشد قول الشاعر:

فَيَـــا مُوقِــداً نَـــاراً لِغَيْـــرِكَ ضَـــوْءُهَا وَيَـا حَاطِبـاً فِـيْ غَيْـرِ حَبْلِـكَ تَحْطِـبُ[3]

ولم يذكر ذلك أصحابنا.

وقد نازع المصنفَ ابنُه بدر الدين، فقال: (المسوّغ في النداء هو اعتماده على موصوف محذوف، وليس حرف النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنَّ النداء من خواص الأسماء).

وزاد بعض النحويين في وجوه الاعتماد أنْ يعتمد على إنَّ، فأجاز: إنَّ قائماً زيدٌ، على أنْ يكون قائماً اسم إنَّ، وزيد فاعل به أغنى عن الخبر. ونسبه الصَّيْمَريُّ إلى البصريين. والصحيح أنَّ (إنَّ) حرفٌ غيرُ طالب للفعل، وأنه يختصُّ بالمبتدأ، ولا يُبطل عملَه تأخيرُه؛ لأنه قويٌّ كالفعل.

وذهب بعض النحويين إلى أنه إذا تباعد عنه معموله مقدَّماً عليه لم يعمل فيه، كقولك: عبدَ اللهِ جاريتُك أبوها ضاربٌ، وأكثر النحويين يجيزونه، كأبي العباس وغيره".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه الاعتماد لاسم الفاعل.

واتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج72/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج323/10).

(3) البيت للكميت بن زيد الأسدي في الفراهيدي، الجمل (ص81) والثعالبي، الإعجاز والإيجاز (ص143) والنويري، نهاية الأرب (ج74/3)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص669-670).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج195/2-196).

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

659- الخلاف في جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه

يقول أبو حيان[2] : "مسائل تتعلق باسم الفاعل:

الأولى: يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، فتقول: هذا زيداً ضاربٌ تريد: ضاربٌ زيداً، إلا إنْ كان موصولاً بـ(أل) فلا يجوز تقديم معموله عليه، وقد سُمع التقديم للظرف والمجرور عليه. وفي إجازة ذلك وتأوُّله خلاف. أو مجروراً بإضافةٍ أو بحرفِ جرٍّ غير زائد فكذلك، لا يجوز في: جاءني غلامُ ملازمٍ بابَك، ومررتُ بضاربٍ زيداً- إلا تأخيرُ المفعول.

وأجاز بعض النحويين التقديم إذا كان مضافاً إليه: غير، أو جِدّ، أو حَقّ، أو أَوَّل، فأجاز: هذا زيداً غيرُ ضاربٍ، وهذا زيداً جدُّ ضاربٍ، وهذا زيداً حَقُّ ضاربٍ، وهذا زيداً أَوَّلُ ضاربٍ. والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز.

وإنْ كان مجروراً بحرف جر زائد، نحو: ليس زيدٌ بضاربٍ عمراً- فالمشهور والصحيح جواز التقديم، فتقول: ليس زيدٌ عمراً بضاربٍ. وحُكِّي عن أبي العباس منعه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه.

وقد وافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

660- الخلاف في جواز تقديم المفعول على المبتدأ

قال أبو حيان[4] : "الثانية: يجوز تقديم المفعول على المبتدأ إذا عَرِيَ المبتدأ من مانعِ تقديم، مثاله: زيداً عمرٌو ضاربٌ، في: عمروٌ ضاربٌ زيداً. فإنْ كان المعمول لشيء من سبب

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج69/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج355/10).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج72/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج356/10).

المبتدأ، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً- ففي تقديمه على المبتدأ خلاف: أجاز ذلك البصريون والكسائي، فتقول: عمراً زيدٌ ضاربٌ أبوه، كما جاز ذلك حين رفع الضمير ولم يرفع السببِي. ومنع ذلك الفراء.

فإنْ كان اسم الفاعل خبرَ مبتدأ هو من سبب المبتدأ الأول، نحو: زيدٌ أبوه ضاربٌ عمراً- فمنعَ تقديَمه على المبتدأ الأوَّل الكسائي والفراء، وأجاز ذلك البصريون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز تقديم المفعول على المبتدأ.

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

661- عدم جواز تقديم المفعول على اسم الفاعل

قال أبو حيان[2] : "الثالثة: إذا كان اسم الفاعل وما عُطف عليه من اسمِ فاعلٍ خبراً عن مثنًّى أو جمع، نحو: هذان ضاربٌ زيدًا وتاركُه- فالمنصوص أنه لا يجوز تقديم المفعول على اسم الفاعل، فلا تقول: هذان زيداً ضاربٌ وتاركُه. قالوا: لأنَّ الفعل لا يصلح هنا، لو قلت: هذان يضربُ زيداً ويتركُه- لم يَجُز. وعلى هذا الذي نَصُّوا يجري المنع في: مررتُ برجلينِ ضاربٍ عمراً وتاركِه، وجاءني رجلانِ ضاربٌ عمراً وتاركُه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز تقديم المفعول على اسم الفاعل.

وقد وافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج72/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج356/10).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج72/3).

662-جواز جر معمول اسم الفاعل المتأخِّر باللام

قال أبو حيان[1] : "الرابعة: يجوز فصيحاً في معمول اسم الفاعل المتأخِّر أنْ يُجَرَّ باللام، ولا يجوز ذلك في الفعل إلا مع التقديم، وأمَّا مع التأخير فبابُه الشعر، قال:

وَمُشَقَّقَاتٍ لِلْجُيُوبِ، عَلَيَّ كَالبَقَرِ الحَوَائِمْ[2]

وكذلك في أبنية المبالغة، قال تعالى ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[3] ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[4]، وقال الشاعر:

... ... قَؤُوْلٌ لِمَا قَالَ الكِرَامُ فَعُولُ[5]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز تقديم المفعول على اسم الفاعل.

الباب السابع والثلاثون : الصفة المشبهة باسم الفاعل

663-الخلاف في زمان الصفة المشبهة

قال ابن مالك[6] : "والبواقي تجرى على مثلها لا ضدها".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج356/10-357).

(2) البيت لخُزّز بن لوذان السدوسي في الآمدي، المؤتلف والمختلف (ص128).

(3) [هود: 107] .

(4) [فصلت: 46] .

(5) هذا عجز بيت للسموأل بن عادياء الغساني في قدامة بن جعفر، نقد الشعر (ص73) والقالي، أمالي القالي (ج270/1) والبكري، سمط اللآلي (ج236/1) والعيني، المقاصد النحوية (ج626/2) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج532/2)، ونسب البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في ابن طباطبا، عيار الشعر (ص108)، وصدره:

إذَا سَيِّدٌ مِنَّا خَلَا قَامَ سَيِّدٌ ... ...

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج90/3).

ويقول أبو حيان[1] : "ولم يتعرض المصنف لزمان هذه الصفة، وذكر ذكر في أرجوزته، فقال:

وَصَـــــوْغُهَا مِــــــنْ لَازِمٍ لِحَاضِـــــرٍ كَطَــــاهِرِ القَلْــــبِ جَمِيْـــلِ الظَــــاهِرِ[2]

وهي مسألة خلاف:

ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أنْ تكون بمعنى الحال.

وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أنْ تقول: مررتُ برجلٍ حاضرِ الابنِ غداً، فتكون بمعنى المستقبل.

وذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي. وهو ظاهر كلام الأخفش، قال: الصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أنْ يُبنى منها قد فعل.

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي. وهو اختيار الأستاذ أبي علي، قال: (وسواء أرفعت أم نصبت، لأنك إذا قلت مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ فحسن الوجهِ ثابت في الحال، لا تريد مضياً ولا استقبالاً؛ لأنها لَمّا شُبّهت باسم الفاعل لم تَقْوَ قُوَّتَه في عملها في الزمانين).

وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأنْ قال: لا يريد السيرافي بقوله (إنها للماضي) أنَّ الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار. ولا يريد ابن السراج أنها إنما وُجدت وقت الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا.

وفي (البسيط): قال بعضهم: والصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً. وتقدم أنَّ ذلك ليس على جهة الشرط، بل إنَّ وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت، والثبوت من ضرورته الحال، وأما على جهة الشرط فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان، ولا يشترط إلا الحاضر لأنه المناسب. انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في زمان الصفة المشبهة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج11/14-15).

(2) البيت لابن مالك في ابن مالك، الألفية (ص42).

واتبع المرادي[1]، والسلسيلي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

664-تابع معمول الصفة المشبهة

قال أبو حيان[5] : "وقد أغفل المصنف الكلام على تابع معمول الصفة المشبهة، فنقول: يجوز أنْ يتبع بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنه لم يُسمع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج، فلا يجوز: جاءني زيدٌ الحسنُ الوجهِ الجميلِ، وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجَّال "أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى"[6]، فاليمنى صفة لعينه، وعينه معمول الصفة، فينبغي أنْ يُنظر في ذلك.

وعلَّل منع ذلك بعض شيوخنا بأنَّ معمول الصفة محال أبداً على الأول، فأشبه المضمر؛ لأنه قد عُلم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو: مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجه. وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس الحلبي- رحمه الله - عن عبد المنعم الإسكندراني من تلاميذ ابن بري، قال لي: وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا، وهو أنَّ الصفة هي في الحقيقة للوجه وإنْ أُسندت إلى زيد مثلاً، فقد تبين الوجه بالصفة، فلا يحتاج إلى تبيين.

قلت له: الصفة قد تكون لغير التبيين، كالمدح والذم وغيرهما، فهلَّا جاز أنْ يُوصف بصفات هذه المعاني؟

فقال: أصل الصفة أنْ تأتي للتبيين، ومجيئها لِما ذكرت هو بحق الفرع، وإذا امتنع الأصل فأحرى أنْ يمتنع الفرع.

وقال بعض أصحابنا: (امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل؛ لأنها عملت تشبيهاً باسم الفاعل العامل بشبهه للفعل، فلم تَقْوَ أنْ تعمل في الموصوف والصفة معاً) انتهى.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص683-684).

(2) السلسيلي، شفاء العليل (ج633/2-634).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2776/6-2777).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج79/3-80).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج34/11-36).

(6) [البخاري، صحيح البخاري، ذكر الدجال، 59/9: رقم الحديث7123].

ويضعف هذا بعملها في المؤكَّد والتوكيد، إلا إنْ فُرق بينهما بأنَّ المؤكَّد والتوكيد كأنهما شيء واحد؛ لأنَّ التوكيد لم يدل على معنى زائد في المؤكَّد، بخلاف الصفة.

فإذا أتبعتَ المعمول وهو مرفوع رَفعت، أو منصوب نَصبت، أو مجرور جَررت، ولا يجوز أنْ يُتبع المجرور على الموضع من نصب أو جر.

وأجاز الفراء أنْ يُتبع المجرورُ على موضعه من الرفع، فأجاز: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ نفسُه، وهذا قويٌّ اليدِ والرجل، برفع نفسه والرجل مع جر المعمول، كأنك قلت: الحسنِ وجهُه نفسُه، وقويٌّ يدُه ورِجلُه. وقد صرّح س بمنع ذلك، وأنه لم يُسمع منهم في هذا الباب.

وأمَّا أنْ يُعطف على معمولها المجرور نصباً فنصبُّوا على أنه لا يجوز، لا تقول: هذا حسنُ الوجهِ والبدنَ، وذلك بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز وإنْ اختلف التأويل فيه، فبعضهم يقول: هو عطف على الموضع، وبعضهم يقول: هو على إضمار فعل، وهو الصحيح. وأمَّا هنا فلا يجوز لا على الموضع ولا على إضمار الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يشبه، إنما يشبه الوصف لا فعله. ولا يجوز إضمار صفة تَنصب؛ لأنَّ الصفة المشبَّهة لا تعمل مضمرة، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل مضمراً، تقول: أنا زيداً ضاربُه، فتقديره: أنا ضاربٌ زيداً ضاربُه. فهذا من الفوارق التي بين الوصف المشبه واسم الفاعل المشبه به.

وأجاز البغداديون الخفض في المعطوف على المنصوب، فتقول: هذا حسنٌ وجهاً ويدٍ؛ لأنَّ الإضافة قد كَثُرت، فكأنها ملفوظ بها.

ومنها أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها، ولا الفصل بينهما، وأنه لا يكون إلا سببياً، وأنه يَقبُح أنْ يُضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره، وأنها إذا كانت ومعمولها داخلاً عليهما أل كان الأحسن الجرّ، وذلك إذا قدَّرْنا أل دخلت بعد الإضافة. وأمَّا اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه بشرطه المذكور في بابه، والفصل بينهما، فتقول: زيدٌ ضاربٌ– في الحرب– الأبطالَ. ومعموله يكون سببياً وأجنبياً، ولا يَقبُح أنْ يُضمر فيه الموصوف، ويُضاف معموله إلى ضميره. والأحسن في نحو (الضارب الغلام) النصب كما يكون أحسن في معمول الصفة المشبهة إذا قدَّرت دخول أل فيهما قبل الإضافة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تابع معمول الصفة المشبهة.

واتبع ناظر الجيش(1) ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي(2) ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

665- الخلاف في رفع (مَشْيُوخَاء) و(مَعْلُوْجَاء)

قال أبو حيان(3) : "مسألة: مَشْيُوخَاء ومَعْلُوْجَاء وصفان، واختلف في جواز الرفع بهما، فذهب الفارسي إلى جواز ذلك، ثم اعترض على نفسه بعدم الجريان، وانفصل بأنه قد يعمل غير الجاري، نحو: مررتُ بأعْوَرَ أبوه. ورُدَّ هذا بأنَّ أعْوَرَ وبابه- وإنْ كان غير جارٍ- مُشْبِهٌ للجاري؛ ألا ترى أنه يُثنَّى ويُجمع، وله مؤنث، ومَشْيُوخَاء لا يشبه الجاري؛ ألا ترى أنه لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث.

فإنْ قلتَ: ينبغي أنْ يرفع كما يرفع عُور، فإنه أيضاً لا يشبه الجاري.

قلتُ: هو وإنْ لم يشبه الجاري هو جمع لِما يشبه الجاري، فكيف ما كان يعمل، وأمَّا هذا فلا يشبه الجاري، ولا هو جمع للجاري ولا للمشبه للجاري، ومَشْيُوخَاء يوصف به لأنه من لفظ الشَّيخ، والشَّيخ صفة، فأمرُ الوصف به بَيِّن، وأمَّا مَعْلُوْجَاء فمن لفظ العِلْج، والعِلْجُ في الأصل هو الغليظ، لكن قد جرى مجرى الأسماء، فالوصف به على تَوَهُّم أصله".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رفع (مَشْيُوخَاء) و(مَعْلُوْجَاء).

666- الخلاف في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي

قال أبو حيان(4) : "مسألة نختم بها الباب: اختلفوا في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي كما شُبِّهَ وصفُه باسم الفاعل المتعدي؛ فأجاز ذلك بعض المتأخرين، فتقول: زيدٌ تَفَقَّأَ

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2804/6-2805).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج86/3-87).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج53/11-54).

(4) المرجع السابق، ص54.

الشَّحْمَ، أصله: تَفَقَّأَ شَحمُه، فأضمرتَ في تَفَقَّأ، ونصبتَ الشحم تشبيهاً بالمفعول به. واستدلَّ بما روي في الحديث: "امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ"[1].

ومَنع من ذلك الأستاذ أبو علي، وقال: لا يكون ذلك إلا في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين، وقد تأوَّلوا الأثر على أنه على إسقاط حرف الجر أو على إضمار فعل، أي: بالدماء، أو: يُهرِيق اللهُ الدماءَ منها. وهذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي.

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

الباب الثامن والثلاثون : إعمال المصدر

667-مجيء المصدر خبراً صرفاً

قال ابن مالك[5] : "يجيء بعد المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمولٌ عاملُه على الأصح البدل لا المبدل منه".

ويقول أبو حيان[6] : "وقد جاء المصدر خبراً صرفاً عارياً مما ذُكر، ومنه:

---

(1) [ابن مالك، الموطأ، المستحاضة، 84/2: رقم الحديث51/199] و[السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، وقوت الصلاة، 62/1: رقم الحديث105] .

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص685).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2820/6).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج12/3-13).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج125/3).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج112/11).

وُقُوْفــاً بِهَــا صَــحْبِيْ عَلَــيَّ مَطِــيَّهُمْ يَقُولُــوْنَ لَا تَهْلِــكْ أَسًــى وَتَجَمَّــلِ[1]

تقديره: وقفَ وُقُوفاً بها صحبي. ولا ينقاس مثل هذا لقلته".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء المصدر خبراً صرفاً.

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السمين الحلبي[4]، وابن عادل الحنبلي[5] ما ذهب إليه أبو حيان.

668-مجيء المصدر النائب عن الفعل مُصغراً

قال أبو حيان[6] : "وقد جاء نوع من هذا المصدر النائب عن الفعل مُصغراً، وذلك قولك رُوَيْداً في أحد استعمالاته، فيُعرب إذ ذاك، وتجوز إضافته إلى الفاعل، فتقول: رُوَيْداً زيداً، ورُوَيْدَكَ زيداً. وتجوز أيضاً إضافته إلى المفعول، فتقول: رُوَيْدَ زيدٍ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء المصدر النائب عن الفعل مُصغراً.

واتبع ناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق الأشموني[8] ما ذهب إليه أبو حيان في استدراكه على ابن مالك.

---

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص24) وأبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب (ص115) وأبي بكر الأنباري، شرح القصائد السبع (ص23) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج802/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج224/3).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص695).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2865/6-2866).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج649/7).

(5) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج154/13).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج112/11).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2867/6-2868).

(8) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج98/3-99).

669- الخلاف في جواز نصب المصدر المُصغر

قال أبو حيان[1] : "واختلفوا في النصب به: فذهب المبرد إلى أنه لا يجوز؛ لأنَّ تصغيره يمنع من ذلك كما منع اسم الفاعل من العمل؛ لأنَّ التصغير من خواص الأسماء، فالنصب بعده إنما يكون بالفعل الناصب لِرُوَيْداً. وذهب غيره إلى أنه يجوز النصب به".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز نصب المصدر المُصغر.

واتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق الأشموني[3] ما ذهب إليه أبو حيان في استدراكه على ابن مالك.

670- الخلاف في السبب الذي عمل لأجل المصدر وهو مُصغر

قال أبو حيان[4] : "واختلفوا في السبب الذي عمل لأجله وهو مُصغر، ولم يعمل اسم الفاعل المُصغر: فذهب الفارسي إلى أنه إنما عمل وهو مصغَّر حملاً على رُوَيْدَ اسم الفعل، لَّما شابَهَه في اللفظ عَمِل، كقوله:

رُوَيْدَ عَلِياً جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ ... إلَيْنَا وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَايِنُ[5]

وهذا يقتضي أنَّ أبا علي يمنع من إعمال المصدر الموضوع موضع الفعل المُصغر فيما عدا رُوَيْداً.

وزعم أبو بكر بن طاهر وابن خروف أنَّ السبب في جواز إعماله أنَّ عمله ليس بالشبه كاسم الفاعل، وإنما عمل لوضعه موضع الفعل، فلا يقدح التصغير في إعماله، بخلاف اسم

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج112/11).
(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2868/6).
(3) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج99/3).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج112/11-113).
(5) البيت لمالك بن خالد الهذلي في سيبويه، الكتاب (ج243/1) وابن السكيت، الكنز اللغوي (ص85) والأصمعي، الإبل (ص75) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج145/2) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج71/1).

الفاعل، فعمله لشبهه بالفعل المضارع، والتصغير يُبعده عن شبه الفعل، فوجب ألَّا يعمل مُصغراً.

قال بعض أصحابنا: وهذا هو الصحيح عندي، وسواء في ذلك رُوَيْداً وغيرها من المصادر المصغَّرة الموضوعة موضع الفعل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في السبب الذي عمل لأجل المصدر وهو مُصغر.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق أبو حيان في هذه المسألة ما ذهب إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني[2]، وتابعهم خالد الأزهري[3]، والأشموني[4] في ذلك أيضاً.

671- الخلاف في حذف المصدر وإبقاء معموله

قال أبو حيان[5] : "مسألة: اختلفوا في حذف المصدر وإبقاء معموله، فمنهم مَن منع ذلك لأنه موصول، والموصول لا يُحذف. ومنهم مَن أجاز حذفه إذا كانت الدلالة عليه قوية؛ لأنه في معنى المنطوق، كما قد يُحذف المضاف لدلالة الأول عليه، ويبقى عمله في المضاف إليه، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[6]، على قراءة الكسائي، التقدير: هل تستطيع سؤالَ ربِّك، حذف سؤال، وأقام ربَّك مقامه، فأعربه بإعرابه، و﴿ أَنْ يُنَزِّلَ ﴾[7] معمول للسؤال المحذوف؛ لأنه لا يتعلق بـ﴿ تَسْتَطِيعُ ﴾؛ لأنَّ الفعل للغير، ولا يقال: هل تستطيع أنْ يقوم زيد، فدلَّ على تعلقه بالسؤال المحذوف".

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2868/6-2869).
(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج507/1).
(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج287/2-288).
(4) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج98/3-99).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج113/11).
(6) [المائدة: 112] .
(7) [المائدة: 112] .

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في حذف المصدر وإبقاء معموله.

وقد وافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الاستدراك.

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج58/3).

المبحث الرابع
مسائل في المجرورات

الباب التاسع والثلاثون : حروف الجر سوى المستثنى بها

672-مصطلحا حروف الإضافة وحروف الصفات عند الكوفيين

قال ابن مالك[1] : "باب حروف الجر".

ويقول أبو حيان[2] : "ويسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تُضيف الفعل إلى الاسم؛ ألا تراه يربط بين الاسم والفعل، وحروف الصفات لأنها تُحدث صفة في الاسم، فقولك: جلستُ في الدار، فـ(في) دلَّت على أنَّ الدار وعاء للجلوس".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلحا حروف الإضافة وحروف الصفات عند الكوفيين.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ويوافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في تسمية هذا المصطلح عند النحويين.

673- علة عمل حروف الجر

قال أبو حيان[7] : "وعملتْ هذه الحروف لشبهها بالفعل في الاختصاص بما دخلت عليه. وكان عملها الجرَّ لأنَّ ما دخلت عليه فضلة، فلم تعمل رفعاً؛ لأنَّ الرفع من إعراب العُمَد، ولم تنصب لأنَّ ما دخلتْ عليه موضعه نصب؛ بدليل الرجوع إليه في الضرورة، فلو نصبتْ

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج130/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج115/11).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص696).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج245/2).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2871/6).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج413/2-414).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج115/11).

لاحتمل أنْ يكون النصب بالفعل، ودخل الحرف لإضافة معنى الفعل إلى الاسم، كما في: ما ضربتُ إلا زيداً، فلمَّا تعذَّر الرفع والنصب لم يبق إلا الجر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك علة عمل حروف الجر.

وأيد السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

674-من معاني (من) أنها تفيد التبيين

قال ابن مالك[2] : "والفعل والحرف ليسا كذلك".

ويقول أبو حيان[3] : "وأما الحرف فإنا نجد كثيراً من الحروف يكون لمعان كثيرة يفهم منه كل معنى منها حالة التركيب، وذلك نحو (من) فإنها تكون لابتداء الغاية، وللتبعيض، وللتبيين، عند من يرى ذلك، ولم يعرب شيء منها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر معنى من المعاني التي يفيدها الحرف (من)، ألا وهو التبيين.

675-الخلاف في (مُنْ) المضمومة الميم أهي اسم من بقية (ايْمُن) أم لا؟

قال ابن مالك[4] : "ومضمومتها في القسم بالربّ".

ويقول أبو حيان[5] : "والنحويون قد ذكروا الخلاف في (مُن) المضمومة الميم، هل هي بقية ايْمُن، فهي اسم أو حرف جر:

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج414/2).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج33/1).
(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج121/1-122).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج130/3).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج158/11-159).

فالذي ذهب إلى أنها بقية ايْمُن استدلَّ على ذلك بأنَّ هذه الكلمة قد اتَّسَعَتْ فيها العرب بالتغيير والحذف؛ فقالوا: ايْمُن وإيمُ وأيم، فـ(مُن) بقية (ايْمُن)، وهذا أولى من جعلها حرف خفض؛ لأنه لم يَستقر ذلك في موضع من المواضع.

واستدلَّ من ذهب إلى حرفيتها بدخولها على (الرَّبّ)، وهم لا يدخلون ايْمُن على الرَّبّ، فلو كانت بقية ايْمُن لما دخلت على الرَّبّ. وبأنها لو كانت بقية ايْمُن لكانت معربة؛ لأنَّ المعرب لا يُزيله عن إعرابه حذفُ شيء منه، فبناؤها على السكون دليل على حرفيتها وأنها ليست بقية ايْمُن".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (مُنْ) المضمومة الميم أهي اسم من بقية (ايْمُن) أم لا؟.

واتبع المرادي[(1)]، وابن عقيل[(2)] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[(3)] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

676-ضابط (حتى)

قال ابن مالك[(4)] : "ومنها (حتى) لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده. ومجرورها إمَّا بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً أو غير صريح، وإمَّا كبعض، ولا يكون ضميراً، ولا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقى آخر جزء خلافاً لمن زعم ذلك. ويختص تالي الصريح المنتهي به بقصد زيادة ما، ويجوز عطفه واستئنافه. وإبدال حائها عيناً لغة هذلية".

ويقول أبو حيان[(5)] : " قال بعض شيوخنا: (ضابط حتى أنْ تقول: إذا كان بعدها مفرد مخفوض أو فعل مضارع منصوب فهي حرف جر، وإذا وقع بعدها اسم مفرد مرفوع أو منصوب فهي حرف عطف، فإنْ وقع بعدها جملة فهي حرف ابتداء).

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص701).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج253/2).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج481/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج166/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج252/11).

وقال أيضاً: اعلم أنها إذا كانت حرفاً من حروف الابتداء فإنها تقع بعدها جملة من فعل وفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر. وإذا وقع بعدها إنَّ كانت مكسورة، بخلاف الجارة والعاطفة، فإنها تكون مفتوحة. وإذا قلت: سِرتُ حتى أدخلُ المدينة، ورفعتَ أدخُل-كانت حتى حرف ابتداء، وكان معناها معنى الفاء، كأنك قلت: سرتُ فأنا الآن أدخُلُها لا أُمنع من ذلك، وسِرتُ فدَخَلتُها، ثم وُضع المضارع موضوع الماضي، كما جاء:

لَعَمْــرِي لِقَــوْمٍ قَــدْ نَــرَى أَمْــسِ فِــيهُمُ مَــرَابِطَ للأَمْهَــارِ وَالعَكَــرِ الــدَّثِرْ[1]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الضابط في (حتى) في القواعد النحوية.

وأكد السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

677-أوجه الفرق بين (حتى) و(إلى)

قال ابن مالك[3] : "ومنها (حتى) لانتهاء العمل بمجرورها أو ضده".

ويقول ناظر الجيش[4] : "قال ابن هشام الخضراوي: بين (حتى) و(إلى) فروق ينبغي أنْ تعرف:

منها: أنَّ (حتى) ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن)، وأما (إلى) فلا ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) تقول: أسير حتى تطلع الشمس، ولا يجوز ذلك في (إلى).

ومنها: أنَّ (حتى) إذا نُصِبَ الفعل بعدها تخرج إلى معنى (كي)، وإلى معنى (إلا أن) كما يذكر في إعراب الفعل ولا يكون ذلك في (إلى).

ومنها: أنها لا تجر مضمراً، وما أجازه أبو العباس من ذلك باطل؛ لعدم سماعه.

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص100) والجريري، الجليس الصالح (ص475) وابن منظور، لسان العرب (ج277/4) والزبيدي، تاج العروس (ج270/11).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج428/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج166/3).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج2990/6-2991).

ومنها: أنك تقول: سرت إلى زيد، ولا تقول: سرت حتى زيد؛ لأنَّ ما بعد حتى يكون جزءًا مما قبلها، أو ملاقياً لآخر جزء، أو داخلاً مع ما ذكر قبلها بوجه شمله معه، أو فيما هو مقدر وإنْ لم يذكر فالأول قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، وضربت القوم حتى زيد، والثاني قولك: إنه لينام الليل حتى الصباح ويصوم الأيام حتى يوم الفطر، والثالث قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[1]

فالفعل داخل مع الزاد والصحيفة في أنه متاع وسبب ومتملك، والأخير قوله تعالى: سلام هي حتى مطلع الفجر؛ لأنَّ ذلك في حكم: سلام هي طول أمدها حتى مطلع الفجر، وكذلك قوله تعالى: قيل لهم تمتعوا حتى حين المعنى: طول ما تتركون حتى حين، وتستعمل (إلى) في هذا كله وتزيد بما يخرج عن هذا نحو: نمت النهار إلى ثلث الليل، وإلى نصفه، وجئت إلى عبد الله، وإنما هي غاية دون اشتراط، ولهذا قال سيبويه فيها: وهي أعم في الكلام من حتى.

ومنها: أنَّ (حتى) لا تكون إلا لتعظيم، أو تحقير، أو ضعف، ولا يلزم ذلك- في (إلى)، هذا هو المشهور، وقيل: إنما يلزم ذلك في العاطفة، وقيل: هذا لازم لها حيث وقعت، وتخرج (حتى) إلى العطف وإلى الابتداء ولا يكون ذلك في (إلى). وقد شذت (حتى) عن حروف الجر بكل ما فارقت به (إلى)، وهي بذلك شاذة عن العوامل؛ لأنَّ عامتها مختصة".

التوضيح والتحليل:

استدرك ناظر الجيش على ابن مالك أوجه الفرق بين (حتى) و(إلى).

678-ما يجوز في (كي) ولا يجوز في (حتى)

قال أبو حيان[2] : "فرع: اشتركت كي وحتى في أحد معانيها في أنهما للتعليل، مثال ذلك:

---

(1) البيت لأبي مروان النحوي في سيبويه، الكتاب (ج97/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج403/1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج97/5) والعيني، المقاصد النحوية (ج1620/4) وخالد الأزهري، شرح التصريح (ج166/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج247/7).

أسلمتُ كي أدخلَ الجنة، وأسلمتُ حتى أدخلَ الجنة، ومع ذلك يجوز في كي وما بعدها أن يكون مفعولاً له، ولا يجوز ذلك في حتى.

وإنما جاز ذلك في كي لأنَّ لها محملين في لسان العرب:

أحدهما: أنْ تكون حرف جر، فيكون النصب بإضمار أنْ بعدها، وهي في هذه الحال لا تكون مفعولاً له.

والثاني: أنْ تكون حرف نصب، فتكون مصدرية كأنْ، فتكون في هذه الحال مفعولاً له.

وأمّا حتى فلا تنصب بنفسها، إنما النصب بإضمار أنْ بعدها، فهي حرف جر لم ينسبك مصدر منها ومن الفعل الذي بعدها، إنما ينسبك من أنْ المضمرة بعد حتى ومن الفعل المنصوب بأنْ المضمرة، ولا يكون مفعولاً له إلا ما كان مصدراً أو مقدراً به منصوباً على الشروط التي تقدمت".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما ينبغي جوازه في (كي) ولا يمكن جوازه في (حتى).

وقد اتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

679-من لغات رُبَّ (رُبُّ) و(رُبَّتا)

قال ابن مالك[3] : "ويقال رُبَّ ورُبُ ورُبْ، ورَبّتْ ورُبّتْ ورَبَّ ورَبْ، ورَبّتْ".

ويقول أبو حيان[4] : "وزاد غيره رُبُّ رُبَّتا. وهذه أوردها مَن أوردها مِن النحويين على أنها لغات في رُبَّ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك من لغات رُبَّ (رُبُّ) و(رُبَّتا).

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص475).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1889/4-1890).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج174/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج278/11).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

680- الخلاف في المحذوف نحو قولهم (لاهِ أبوك)

قال أبو حيان[4] : "مسألة: قالت العرب: لاهِ أبوك، يريدون: للهِ أبوك، حذف لام الجر وألْ، وهو شاذ لا يقاس عليه. ثم قالوا: لَهْيَ أبوك، وأصله لاهِ أبوك، قلبوا، وأبدلوا من الألف ياء، كما قالوا في قلب قَفاً: قُوْفٌ، ووَجهٍ: جاهٌ، رَدُّوا اللام إلى موضع العين. وإنما قلبوا إلى الياء لأنهم لَمَّا أرادوا أنْ يكون على بناء لاهِ لزم تحريك الألف، وكانت إلى حرف الياء أخفّ، والفتح للبناء كأينَ، فصارت اللام في لَهْيَ فاء الكلمة؛ لأنه لا يصح أنْ تكون للتعريف؛ لأنَّ الاسم تضمَّنها، فلا تظهر، ولا تكون الجارة؛ لأنها تُكسَر مع المظهر، وهذه مفتوحة. ولا يُقال: فُتحت لأجل الألف في لاهِ؛ لأنَّا نقول: يجب أنْ تُكسر في لَهْيَ أبوك لزوال الألف. ولا يُقال: لَمَّا قُلب رُوعِي بناء الكلمة الأولى وأصلها؛ لأنَّا نقول: لا يُراعى في القلب ذلك؛ إذ لا يلزم في القلب أنْ يكون الثاني على مثال الأول؛ لأنهم قد قالوا في قلب قَفاً: قُوْفٌ، فثبت أنها فاء الكلمة. من (البسيط).

وزعم ابن ولاد أنَّ قولهم (لاهِ أبوك) محذوف من إله، ثم قالوا لَهْيَ أبوك، قُلب، وشُبِّهت الألف الزائدة بالمنقلبة عن الأصل. وهذا فاسد؛ لأنَّ الزائدة لا يُفعل بها هذا، ولا دليل عليه.

وزعم المبرد أنَّ المحذوف من لاهِ أبوك لام التعريف ولام الأصل، والباقية لام الجر، وبقي من الكلمة حرفان أصليان، وهما ما الألف منقلبة عنه والهاء. قال: لأنَّ لام الجر لمعنى، وفتحت للألف، وهذا أولى من أنْ يُقال: حَذف حرف المعنى- وهو حرف الجر- وأبقى عمله. وأيضاً فإنَّ حذف حرف الجر شاذٌّ جداً خارج عن القياس، وهو أيضاً حرف معنى، فلا يُحذف. وأمَّا اللام الأصلية فتُحذف تخفيفاً لأنها لا تُحرِز في الموضع معنى، وقد يَحذفون من الأصول كثيراً، كيدٍ ودمٍ، وأمَّا لام التعريف فلا معنى تُحرِزه في الموضع؛ لأنَّ الكلمة قد صارت علماً، فلا تفتقر إليها.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص718).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج284/2).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج429/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج324/11-325).

ورُدَّ على المبرد بقولهم: لَهْيَ أبوك؛ إذ كان ينبغي أنْ ترجع اللام لأصلها من الكسر، وقد نصَّ س على أنَّ هذه اللام الباقية هي الأصلية، وأنَّ المحذوف لام الجر ولام التعريف. وقد استُدِلَّ لـ(س) ببناء لَهْيَ، ولا وجه لبنائه إلا تضمنه معنى حرف الجر المحذوف، كما بنوا أمس لتضمنه معنى لام التعريف.

ولأبي العباس أن يقول: بُني لكثرة ما تُصُرِّفَ فيه من الإخراج عن وضعه، وإذا كانوا يبنون (أيّهم) لخروجه عن نظائره فأحرى هذا، وكان بناؤه على الفتح تخفيفاً؛ إذ كان آخره ياء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في المحذوف نحو قولهم (لاهِ أبوك).

وأيد السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الأربعون : القسم

681-استعمالات القسم

قال ابن مالك[2] : "باب القسم".

ويقول أبو حيان[3] : "القسم استُعمل منه فعلٌ غير جارٍ عليه، وهو أقْسَمَ، كأشبَهَ وأثْنَى من الشَّبَه والثَّناء. ويرادفه الحَلِف، واستُعمل منه فعلٌ جارٍ، تقول: حَلَفَ. والإيلاءُ: واستُعمل منه فعلٌ جارٍ، قالوا: آلَى. والألِيَّة: وليس له فعلٌ جارٍ، إنما الفعل آلَى.

واليمينُ: ولم يُستعمل منه فعلٌ لا جارٍ ولا غيره؛ لأنه ليس بمصدر في الأصل فيشتق منه، وإنما هو اسم للجارحة، ثم سُمِّي القَسَم يميناً؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا أكّدوا بأيمانهم بضرب كل واحد منهم بيمينه على يمين صاحبه تأكيداً للعقد؛ حتى سُمي الحَلِف يميناً".

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج472/2).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج195/3).
(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج329/11).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك استعمالات القسم.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

682- حد القسم

قال أبو حيان[4] : "فأمَّا القَسَم فهو جملةٌ تؤكَّد بها أُخرى خبريةٌ غير تعجُّبية. فقولنا (جملة) يعني في اللفظ، نحو: أقسَمتُ بالله، أو في تقدير، نحو: بالله، التقدير: أقسمتُ بالله. وتشمل الجملة الإنشائية، نحو: أقسَمتُ، والخبرية، نحو: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وأشهَدُ لَعَمرٌو خارجٌ، فالنحويون يقولون في هذا إنه جملة قَسَمية، وهي جملة خبرية تفيد الإخبار بالعلم وأنك شاهد وعالم، لكنَّها لَمَّا جاءت توكيداً وتثبيتاً لمعنى الجملة التي بعدها سُمِّيت قَسَماً.

وقولنا (تؤكَّد بها أخرى) احتراز من قولك: زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ، فإنه يصدق عليها أنها جملة، لكنها ليست أخرى، بل هي هي، وقولنا (خبرية) احتراز من غير الخبرية؛ لأنها لا تقع مُقْسَماً عليها. وقولنا (غير تعجبية) احتراز من التعجبية، فإنها خبرية تحتمل الصدق والكذب عند بعضهم، وأمَّا من لا يجعلها خبرية فلا يحتاج إلى ذكرها".

ويقول ناظر الجيش[5] : "أمَّا القسم: فقد حده الجزولي، وغيره من المغاربة بأنه: جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية. وهو حد ظاهر غني عن التفسير غير أنَّ قولهم فيه: كلتاهما خبرية؛ لا يظهر؛ لأنَّ جملة القسم إنشائية، فكيف يحكم عليها بأنها خبرية؟ وقد ذكروا أنَّ المراد بقولهم: كلتاهما خبرية؛ أنَّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا حصل منهما كلام محتمل للصدق والكذب. ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار؛ فإنَّ التصديق والتكذيب إنما يرجع كل منهما إلى مضمون جملة الجواب، وأمَّا جملة القسم فلا يرجع إليها تصديق ولا تكذيب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد القسم.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص727).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج302/2).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3066/6).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج329/11-330).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3065/6).

واتبع ابن عقيل[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، بينما قد أضاف ناظر الجيش حداً آخر للقسم على غير غرار ما ذهب إليه أبو حيان وابن عقيل.

ولقد أيد ناظر الجيش ما ذكره الجزولي[2]، وابن عصفور[3] في تعريف حد القسم.

ووافق الفاكهي[4] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه ابن عقيل في هذه المسألة.

683-حد المُقْسَم به

قال أبو حيان[5] : "والمقسّم به كلُّ اسم معظَّم إنْ كان المقسِم يريد تحقيقَ ما أقسَم عليه وتثبيتَه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد المُقْسَم به.

واتبع ناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وقد وافق أبو حيان في تعريفه للمقسم به ما ذكره ابن عصفور[7].

684-الخلاف في (ذا) هل هي من جملة ما أكد المقسم به أم جملة جواب القسم؟

قال أبو حيان[8] : "مسألة: قالت العرب: لا ها اللهِ ذا، فالخليل يَجعل ذا مِن جملة ما أُقسِمَ عليه، والتقدير: لَلأمرُ ذا. والاخفش يجعله توكيداً للقسَم، كأنه قال: ذا قسَمي. ويدلُّ على صحة هذا القول ذكر المقسَم عليه بعد (ذا)، فيقولون: لا ها اللهِ ذا ما كان كذا، وإتيانهم بعده بالمقسَم عليه نفياً، ولو كان هو المقسَم عليه لم يكن مطابقاً، وأنشد س:

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج302/2).

(2) الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو (ص136).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل (ج544/1).

(4) الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو (ص297-298).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج330/11).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3066/6).

(7) ابن عصفور، شرح الجمل (ج548/1).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج410/11-412).

تَعَلَّمَــنْ هَــا – لَعَمْــرُ اللهِ – ذَا قَسَــماً فَاقْــدِرْ بِــذَرْعِكَ وَانْظُــرْ أيْــنَ تَنْسَــلِكُ[1]

أي: لَعَمْرُ اللهِ لَلأمرُ ذا أُقسِم قَسَماً، فتأكيد القسَم بعده يدلُّ على أنه المحلوف عليه.

وقال الأستاذ أبو علي: (وأمَّا قولهم (ذا) فزعم غير الخليل أنها من جملة ما أكَّد المقسَم به، أي: هذا ما أُقسِم به، فإنْ جاء بعده جواب صحَّ هذا القول، وإنْ لم يجيء عنهم أصلاً صحَّ قول الخليل.

وتلخيصه أنَّ أصل الكلام: إي واللهِ للأمر هذا، ثم حُذف حرف القسَم، وقُدِّمت (ها) مِن (هذا) كما قُدِّمت في: ها أنا ذا، وحُذفت لام القسَم مع المبتدأ وإنْ كانت لا تُحذف وحدها، وهذا له نظائر بِحذف الشيء الذي لا يجوز حذفه مفرداً إذا حُذف معه ما يَسوغ حذفه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾[2]، هذا مذهب الخليل). انتهى.

وقال أبو عمرو بن تقي: جعلها الخليل إشارة إلي المحلوف عليه، وهو الجواب، أشار إليه قبل ذكره لأنه أمر وشأن. وجعلها الأخفش إشارة إلى المقسَم به؛ لأنَّ موضع الإشارة إنما هو الأسماء لا الجمل.

وقال السيرافي: (وأبو الحسن يجعل ذا هو المحلوف به، وهو من جملة القسَم، والتقدير عنده: ها اللهِ ذا قسَمي. قال: والدليل على ذلك أنهم يقولون: ها اللهِ ذا لقد كان كذا، وها اللهِ ذا لتَفْعَلَنَّ).

وقال الفارسي في (التذكرة): (الذي يعضد مذهب الخليل انه قد ورد: لا ها اللهِ ذا، فهذا إنْ كانت فيه ذا كما قال أبو الحسن فسيكون كمن يقول (واللهِ)، ولا يأتي بالمقسَم عليه، وهذا لا يجوز، فتعيَّن أنه مُقسَم عليه، فأمَّا (لا ها اللهِ ذا لأَفْعَلَنَّ) فعلى قسَم آخر، كما يجوز أنْ تقول مبتدئاً: لأَفْعَلَنَّ). انتهى.

---

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص81) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج110/3) والمرادي، الجنى الداني (ص350) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج34/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4492/9) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج451/5).

(2) [آل عمران: 106] .

والذي أختاره مذهب الأخفش، ويدلُّ عليه مجيء المقسَم عليه بعده، وحملُه على إضمار قسَم آخر خلاف الظاهر، وقال زهير:

تَعَلَّمَــنْ هَــا – لَعَمْــرُ اللهِ – ذَا قَسَــماً ... ...

وجوابه قوله بعد ذلك:

لَيَأتِيَنَّــــكَ مِنِّـــــي مَنْطِـــــقٌ قَـــــذَعٌ[1] ... ...

ووجه الدلالة أنه أكَّدَ مضمون الجملة القسمية– وهي: لَعَمْرُ اللهِ ذا– بقوله (قَسَماً)، كما تقول: له عليَّ دينارٌ اعترافاً. وجاز ذلك بعد قوله (ذا)، فلو كان (ذا) من الجملة المقسَم عليها لم يُفصل بين جملة القسَم ومصدره المؤكد به بالجملة المقسَم عليها، فدلَّ على أنَّ (ذا) إشارة إلى القسَم وتوكيد له كما أكّد بقوله قَسَماً. ويحققه الإتيان بجواب القسَم بعده.

وأمَّا إنْ سُمع (لا ها اللهِ ذا) مُقتصراً عليه فإنما ذلك من حذف الجملة المقسَم عليها لدلالة معنى الكلام عليه؛ وعليه (لا ها اللهِ ذا لا يَعمِد إلى أسَدٍ من أُسدِ اللهِ يُقاتل في سبيل الله، فيُعطي غيرَه سَلَبَه)، وهو من كلام أبي بكر الصديق، فالظاهر أنَّ (لا يَعمِد) هو الجواب.

وقال الأعلم: (تقديره: لَعَمْرُ اللهِ هذا ما أُقسم به). فاختار مذهب الأخفش".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (ذا) هل هي من جملة ما أكد المقسم به أم جملة جواب القسم؟.

واتبع ناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان فهذا المقام.

(1) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني في أبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج224/2) والجوهري، الصحاح (ج1261/3) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج51/5) وابن سيده، المحكم (ج181/1) وابن منظور، لسان العرب (ج373/7) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج454/5) ولم أقف عليه في ديوانه، وعجزه :

... ... بَــــاقٍ، كَمَـــا دَنَّــــسَ القُبْطِيَّــــةَ الـــوَدَكُ

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3141/6–3142).

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الشائع عند النحويين أمثال: سيبويه[1]، وأبي سعيد السيرافي[2]، وأبي محمد السيرافي[3]، وابن يعيش[4]، وابن عصفور[5].

685-جواز القسم عند إخبار الغير

قال أبو حيان[6] : "مسألة: إذا أخبرتَ عن قسَمِ غيرك فلك أنْ تقول: أقسَمَ زيدٌ لَيَضرِبَنَّ عمراً، ولك أنْ تحكي فتقول: لأضْرِبَنَّ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز القسم عند إخبار الغير.

واتبع ناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

686-الخلاف في الواو المكررة في جملة القسم أهي حرف عطف أم قسم؟

قال أبو حيان[8] : "مسألة: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾[9]، الواو في ﴿ وَالنَّهَارِ ﴾، وفي ﴿ وَمَا خَلَقَ ﴾ - للعطف لا للقسم؛ إذ لو كانت للقسَم لاحتاج كل قسَم إلى جواب على حدة، وكان كل قسم مستأنفاً منفصلاً مما قبله، ولمَّا كان المقسَم عليه واحداً لم يَقْوَ أنْ تُقدّر منه جواباً لكل قسَم؛ لأنَّ في ذلك من التكرار لغير فائدة ما لا خفاء به، وإنما أراد: وهذه الأشياء جملة إنَّ سَعْيَكُم لَشَتَّى. ولو نَويتَ بها القسَم مستأنفاً لكنت تأتي بواو العطف؛ ألا ترى أنك تقول: واللهِ لأفْعَلَنَّ، وَوَاللهِ لأفعلنَّ، فإذا كانت واو قسَم مستأنف لم تجيء بواو العطف قبل ذكر جواب الأول، وكما لا يجوز مررتُ بزيدٍ بعمرٍو إلا

(1) سيبويه، الكتاب (ج499/3-500).

(2) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج240/4-241).

(3) أبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج223/2-224).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج262/5-263).

(5) ابن عصفور، شرح الجمل (ج557/1-558).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج412/11).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3148/6).

(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج412/11-414).

(9) [الليل: 1-4] .

بالتشريك فكذلك هذا؛ لأنَّ المقسَم عليه واحد، وإنما يجوز ترك التشريك في الجمل، نحو: زيدٌ قائمٌ عمرٌو ذاهبٌ، وإنما أقسم على شيء واحد، فالكلام جملة واحدة.

ودليل ما قال الخليل أنَّ العرب لا تقول: تاللهِ بالنَّبِيِّ لأَفْعَلَنَّ كذا، فلا تأتي بقسَم حتى تُوفِيَ الأول جوابَه، فتقول: تاللهِ لأَفْعَلَنَّ، بالكعبةِ لأَفْعَلَنَّ.

وقال أبو الحسن: يجوز أنْ تجمع أيماناً كثيرة على شيء واحد، لو قلت (واللهِ تاللهِ لا أفعلُ) لجاز، كما تقول: واللهِ واللهِ لا أفعلُ.

قال الفارسي: (ليس هذا خلافاً لـ(س)؛ لأنه قد أجازه في آخر الباب على التأكيد، إلا أنه ضعيف) انتهى.

وليس كما قال، إنما أجاز ذلك مع اتحاد حرف القسَم والمقسَم به، قال: (ولو قال وَحَقِّكَ وحَقِّكَ على التوكيد جاز، وكانت الواو واو جر).

وقال الأستاذ أبو علي: تلخيص كلام الخليل أنه لا يجتمع مُقسَم بهما إلا أنْ يكون الثاني هو الأول على التوكيد؛ ودليله أنَّا إذا قلنا: وحَقِّكَ وحَقِّ زيدٍ لأَفْعَلَنَّ كذا، إذا لم تجعل الواو عاطفة فهو يحتمل وجوهاً أربعة:

الأول: أنْ تجعل (وحَقِّ زيدٍ) توكيداً لجملة المقسَم به. وهو فاسد؛ لأنه ليس توكيداً لفظياً ولا معنوياً؛ إذ ليس لفظ الأول ولا معناه.

والثاني: أنْ تجعله متعلقاً بمحذوف، والجملة توكيد لجملة المقسَم به. وفيه تأكيد الشيء قبل أنْ يتم، ولا يؤكَّد الشيء، ولا يُحمل عليه شيء من الأشياء إلا بعد استقلاله، والمؤكَّد هنا هو جملة القسَم والجواب، فهما في هذا القصد كالمفرد، فلا يؤكَّدان حتى يتمَّا ويتقدَّما، وأمَّا أنْ يُفْصل بالتوكيد فهو كالفصل بين أجزاء المفرد بالتوكيد، وذلك لا يجوز.

والثالث: أنْ تجعلهما جملتين منقطعتين، لكن جوابهما واحد. وهو واضح الفساد؛ إذ كل قسَم لا بدَّ من جواب لأنهما منقطعان، إذ ليس الثاني تأكيداً للأول.

والرابع: أنْ تقدِّرهما جملتين، ولكل واحد جواب، إلا أنه حُذف جواب أحدهما، وأُكِّدَتْ بإحداهما الأخرى بعد أخذ الجواب.

ولا يخلو في هذا الوجه أنْ تَجعل جواب الأول هو المحذوف، والذي في اللفظ جواب الثاني، أو تَعكس. فإنْ قدَّرت الأول ففيه مضعِّفان: حَذفُ الأوَّل لدلالة الثاني، وليس مطَّرداً، فإنه كالإضمار، فليس إلا في نحو أبواب الاشتغال، وبالجملة فهو لا ينبغي؛ إذ لا يُحذف الشيء حتى يكون قد عُلم. والمضعِّف الثاني التأكيد مع الحذف، وهما متناقضان. فقد امتنع أنْ تكون الواو هنا واو قسَم علي الوجوه الثلاثة من كل وجه، وعلي الرابع يضعف، ويكون شاذاً، فلم يبق إلا العطف. ولهذا الرابع تعرض الخليل أنْ يتكلم عليه، وضعَّفه، فتدبّره؛ لأنَّ الآخرَ بَيّنُ الفساد. انتهى، وفيه بعض تلخيص".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الواو المكررة في جملة القسم أهي حرف عطف أم قسم؟.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

687-الاستحلاف يجري مجرى اليمين

قال أبو حيان[2] : "مسالة: الاستحلاف يجري مجرى اليمين إلا فيما يذكر، ففاعل الفعل في الجواب على حسب الفاعل في غيبة وخطاب وتكلُّم، نحو: والله لَيَقُومَنَّ زيدٌ، واللهِ لَتَقُومَنَّ، واللهِ لَأَقُومَنَّ.

وفي الاستحلاف يجوز: أستحلفه لَيَفْعَلَنَّ، ولأَفْعَلَنَّ، هذا في الغائب، واستَحلَفْتُكَ لَتَفْعَلَنَّ، ولِأَفْعَلَنَّ، في المخاطب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بأنَّ الاستحلاف يجري مجرى اليمين.

واتبع ناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3144/6-3148).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج414/11).
(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3148/6).

الباب الحادي والأربعون : الإضافة

688-حد الإضافة

قال ابن مالك[1] : "باب الإضافة".

ويقول أبو حيان[2] : "وتُطلق في الاصطلاح على النسب، ومنه قول س: (هذا باب الإضافة، وهي النسبة)، وعلى هذا الباب... وحدَّ بعضهم الإضافة، فقال: (الإضافةُ نسبةٌ بين اسمين تقييدية، تُوجب لثانيهما الجر أبداً). ف(بين اسمين) احتراز من: قامَ زيدٌ. ولا تَرِد الإضافة إلى الجمل، نحو: يقومُ زيدٌ حيثُ قعدَ عمرٌو؛ لأنَّ تلك الجمل في تقدير الاسم. و(تقييدية) احتراز من قولك: زيدٌ قائمٌ، فإنهما اسمان بينهما نسبة إسنادية لا تقييدية. و(تُوجب لثانيهما الجر) احتراز من: زيدٌ الخياطُ، في قولنا: زيدٌ الخياطُ منطلقٌ، وكذلك في النصب. و(أبداً) احتراز من: مررتُ بزيدٍ الخياط، فهذه النسبة لا توجب له الجر أبداً، إنما توجبه إذا كان المنعوت مجروراً".

وقال ناظر الجيش[3] : "ولو قيل: الإضافة نسبة تقييدية بين شيئين: الأول منهما جار للثاني لفظاً أو محلاً لكان أقرب وأخصر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الإضافة وشرحه.

واتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. ولكن زاد ناظر الجيش إضافة بسيطة على هذا الحد حتى يكون أقوى وأقرب.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج221/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/12-6).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3160/6).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص742).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج329/2).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3160/6).

وأيد السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

689- الخلاف في إطلاق المضاف والمضاف إليه

قال أبو حيان[2] : "واختلفوا في إطلاق لفظ المضاف والمضاف إليه كما اختلفوا في المسند والمسند إليه؛ فقيل: المضاف هو الأول، والثاني مضاف إليه الأول. وقيل: بالعكس. وجوَّز بعضهم أنْ يُقال كل واحد منهما في الأول والثاني. والقول الأول مصطلح س؛ لأنَّ الأول هو الذي يُضاف إلى الثاني ليستفيد منه تخصيصاً، فكان ملصقاً. من (البسيط)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إطلاق المضاف والمضاف إليه.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

690- مجيء لفظ (قَرِيعُ) مُضافاً إلى (وَحْد)

قال ابن مالك[6] : "وفي الذم بإضافة جحيش وعُيَير فيُقال هو نسيج وحده، إذا قُصد قلة نظيره في الخير، وهذا جحيش وحده وعيير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر".

ويقول أبو حيان[7] : "ونقص المصنف لفظٌ آخر يُضاف إلى وَحْد، وهو قولهم: قَرِيعُ وَحْدِهِ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء لفظ (قَرِيعُ) مُضافاً إلى (وَحْد).

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج500/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/12).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص742).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج329/2).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج500/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج240/3).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج67/12).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

وأيد السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

691-أوجه تخريج (وَحْدَه) في قول العرب (زيدٌ وَحْدَه)

قال أبو حيان[5] : "وقالت العرب: زيدٌ وَحْدَه، فخرَّج هشام ذلك على وجهين:

أحدهما: أنْ يجري مجرى عندَه، ويكون التقدير: زيدٌ مَوضِعَ التَّفَرُّد، وهذا محكيٌّ عن يونس أيضاً. ويجوز على هذا التخريج أنْ يتقدم، فتقول: وَحْدَه زيدٌ، كما تقول: عندَك زيدٌ.

والوجه الثاني: أنْ ينتصب وَحْدَه بفعل مضمر يخلُفه وَحْدَه، والتقدير: وَحَدَ وَحْدَه، كما قيل: زيدٌ إقبالاً وإدباراً، المعنى: يُقْبِلُ إقبالاً، ويُدْبِرُ إدباراً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه تخريج (وَحْدَه) في قول العرب (زيدٌ وَحْدَه).

واتبع المرادي[6]، والسلسيلي[7] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[8] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

692-إضافة (كلا) إلى مفرد بشرط أنْ تتكرر

قال ابن مالك[9] : "ومنها كلا".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص752).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج342/2).
(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3204/6).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج513/2).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج67/12).
(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص752).
(7) السلسيلي، شفاء العليل (ج708/2).
(8) السيوطي، همع الهوامع (ج303/2).
(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/3).

ويقول أبو حيان[1] : "وأهمل المصنف مسألة ذكرها ابن الأنباري، وهي أنَّ (كلا) تضاف إلى مفرد بشرط أنْ تتكرر، وذلك قولك: كِلايَ وكِلاك مُحْسِنانِ، المعنى: كِلانا، وكِلا زيدٍ وكِلاك مُحْسِنانِ، وكِلايَ وكِلا عمرٍو مُنْصِفَانِ. ومثَّل بما أُضيفَ إلى مَكْنِيٍّ أو فيه مَكْنِيٌّ، وأوردها ابن الأنباريِّ على أنها من كلام العرب، وجعلَها مثلَ أيّ في قول الشاعر:

فَـــأَيِّي مَـــا وَأَيُّـــكَ كَـــانَ شَـــراً   فَقِيْـــدَ إِلَـــى المَقَامَـــةِ لَا يَرَاهَـــا[2]

ومثلَ قولهم: المالُ بين زيدٍ وبينَ عمرٍو، كما قال أعشى هَمْدان:

بَـــيْنَ الأَشَـــجِّ وَبَـــيْنَ قَـــيْسٍ بَـــاذِخٌ   بَـــخْ بَـــخْ لِوَالِـــدِهِ وَلِلْمَوْلُـــوْدِ[3]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إضافة (كلا) إلى مفرد بشرط أنْ تتكرر.

واتبع ابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

693-مذهب الكوفيين في أنَّ (كلا) و(كلتا) تضافان إلى نكرة

قال ابن مالك[7] : "إلا إلى معرفة".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج69/12).

(2) البيت لعباس ين مرداس في الطبري، جامع البيان (ج298/19) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج164/3) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ج101/2) والزمخشري، المفصل (ص118) وابن منظور، لسان العرب (ج506/12) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج367/4).

(3) البيت لأعشى هَمْدان في ديوانه (ق5/18 ص113) والطبري، جامع البيان (ج165/1) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج65/1) والجوهري، الصحاح (ج418/1) والزمخشري، أساس البلاغة (ج47/1) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج174/2) وأبو الحسن البصري، الحماسة البصرية (ج178/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3205/7).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج343/2-344).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3204/6-3205).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج514/2).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/3).

ويقول أبو حيان[1] : "وقوله (إلا إلى معرفة) هذا المنقول في كتب البصريين كسائر أسماء التوكيد المضافة. ومِن عِلم الكوفيين أنهما يُضافان إلى النكرة إذا كانت محدودة، فيقال: كِلا رجلينِ عندك قائمان، وحكي عن العرب: كلتا جاريتين عندك مقطوعةٌ يدُها، وزعموا أنَّ قطع اليد في هذا الكلام عُنِي به ترك الغزل. قالوا: فلولا توقيت النكرة لم يدخل عليها كِلا وكِلتا. وهذا لم يحفظه البصريون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب الكوفيين في أنَّ (كلا) و(كلتا) تضافان إلى نكرة.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

694-الخلاف في أيهما الأصل الحركة أم السكون؟

قال ابن مالك[5] : "وتُفتح الياء أو تُسكن".

ويقول أبو حيان[6] : "اختُلف أيهما هو الأصل: فقيل الحركة بالفتح لأنه على حرف واحد، فقياسه أنْ يكون متحركاً قياساً على الأكثر، نحو: ضربتُ وضربتَ وضربكَ ونحوه، ثم سَكَّنُوا على سبيل التخفيف.

وقيل: السكون لأنه حرف علة ضمير، فوجب السكون بحسب الأصل، كواو ضربُوا، ولأنَّ الذي بُنِيَ على حركة إنما كان لتعذُّر الابتداء به، وأمَّا إذا كان مُتصلاً بغيره، فلا يَبعُد أنْ يكون ساكناً كالتنوين".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج70/12).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص752).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج344/2).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج514/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج279/3).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج155/12-156).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في أيهما الأصل الحركة أم السكون؟.

واتبع ابن عقيل[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن عقيل، المساعد (ج375/2).

المبحث الخامس
مسائل في توابع النحو

الباب الثاني والأربعون : التابع

695- الخلاف في عامل التوابع

قال ابن مالك[1] : "وعامله مُطلقاً".

ويقول أبو حيان[2] : "يدلُّ على أنَّ التابع مُشارِكٌ في عامله، وهذه مسألة مختلف فيها:

فأمَّا النعت والتأكيد وعطف البيان فمن النحويين مَن ذهب إلى أنَّ العامل فيها هو بنفسه العامل في المتبوع، وأنَّ العامل يَنْصَبُّ عليهما انصِبابةً واحدة. ونصَّ صاحب البسيط على أنه مذهب الجمهور في النعت، ونسب إلى س.

وذهب الخليل وس والأخفش والجرمي وأكثر المحققين إلى أنَّ العامل فيها تبعيتها لِما جَرَتْ عليه، وهو الصحيح...

وأمَّا البدل فقيل هو على نِيَّة تكرار العامل. وقيل العامل في المبدل هو العامل بنفسه في البدل. ونُسب هذا المذهب إلى س، والمشهور الأول، وعليه الأكثرون،...

وأمَّا العطف فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّ حرف العطف هو العامل.

والثاني: أنه مُضمر بعد حرف العطف.

والثالث: أنه العامل في المعطوف بوساطة الحرف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عامل التوابع.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج286/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج170/12).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص775).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج381/2).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3277/7-3278).

ووافق السيوطي[1] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذيه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة.

696- التوابع التي لا يفصل بينها وبين متبوعها بشيء

قال ابن مالك[2] : "ويجوز فصله من متبوع إنْ لم يكن توكيد توكيد، أو نعت مبهم أو شبهه".

ويقول أبو حيان[3] : "وقد استغنت الشِّعْرى عن الصفة في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾[4]".

وقال المرادي[5] : "ذكر المصنف في الكافية في موضعين آخرين يمتنع فيهما الفصل:

أحدهما: المعطوف المتمم بما لا يستغنى عنه من الصفات نحو: إن امرأً ينصح ولا يقبل خاسر، فلو جعل خاسر بين ينصح ولا يقبل: لم يجز؛ لأنهما جرًّا صفة لا يُستغنى عنهما، ولا يُغني أولهما عن ثانيهما.

والثاني: كل نعت ملازم النعتية نحو: أبيض يقق. قال فيها:

أَوْ بَعْـــــضَ التَّمَــــامِ دُوْنَ عَــــدَمْ   أَوْ مَــــا بِتَابِعَيْـــهِ لَفْظـــاً لُـــزِمْ[6]"

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك موضع من المواضع التي يُمنع الفصل فيها بين التوابع، واتبع المرادي[7]، وابن عقيل[8] ما ذكره أبو حيان في هذا المقام، إلا أنه قد أضاف موضعين آخرين ذكرهما ابن مالك في أحد مؤلفاته وهو شرح الكافية الشافية. وإنْ دلَّ استدراك

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج3/141-142).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/286).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج12/174).

(4) [النجم: 49] .

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص776).

(6) البيت لابن مالك في ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج2/1148).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص776).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج2/383).

المرادي في هذا الموضع على شيء، فإنما يدل على دقته، وسعة اطلاعه على شتى مؤلفات ابن مالك النحوية واللغوية، فهو لم تفته فائتة أو شاردة أو واردة إلا وقد ذكرها.

وقد وافق ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان والمرادي.

وأيد السيوطي[2] ما ذهب إليه المرادي، وناظر الجيش في هذه المسألة.

الباب الثالث والأربعون : التوكيد

697-سبب تسمية التوكيد بهذا الاسم

قال ابن مالك[3] : "باب التوكيد".

وقال أبو حيان[4] : "وتسمية اللفظ التابع توكيداً هو تسمية بالمصدر، لَمَّا كان يفيد التوكيد أُطلق عليه اسم ما أفاده".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية التوكيد بهذا الاسم.

واتبع المرادي[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

698- إطلاق مصطلح الصفة على مصطلح التوكيد

قال ابن عقيل[7] : "وربما أطلق سيبويه والأخفش والمبرد على التأكيد الصفة".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3281/7-3282).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج144/3).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج289/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج176/12).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص777).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3283/7).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج384/2).

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك إطلاق مصطلح الصفة على مصطلح التوكيد عند بعض النحويين.

699- الخلاف في عطف التوكيدات بعضها على بعض

قال ابن مالك[1] : "وهو معنوي ولفظي، فالمعنوي التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع".

ويقول أبو حيان[2] : "واختلفوا في عطف التوكيدات بعضها على بعض بحروف العطف: فمنعه بعضهم- وهو المشهور- لأنه هو الأول بعينه من غير زيادة، بخلاف النعت؛ لأنَّ في كل صفة زيادة، والشيء لا يُعطف على نفسه.

وأجازه بعضهم. وقال الشيباني: يجوز كما يجوز عطف الشيء على نفسه، كقوله:

... ... وَهِنْـدٌ أَتَـى مِـنْ دُونِهَـا النَّـأْيُ وَالْبُعْـدُ[3]

و:

... ... قَدْ أَدْرَكَ سِنِّيْ وَمَوْلِدِيْ حُجُرا[4]

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج289/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج179/12-180).

(3) هذا عجز بيت للحطيئة في ديوانه (ص71) وكراع النمل، المنتخب (ج623/1) وأبو بكر بن الأنباري، الزاهر (ج62/1) وأبي هلال العسكري، الفروق اللغوية (ص23) وأبي هلال العسكري، الوجوه والنظائر (ص351) والمستعصمي، الدر الفريد (ج447/1)، وصدره:

أَلاَ حَبَّذَا هِنْدُ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ ... ...

(4) هذا عجز بيت للربيع بن ضبع الفزاري في أبي علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج795/2)، وصدره:

هَأَنْذَا آمُلُ الحَيّاة وَقَدْ ... ...

وأنكر جوازه بغير حرف؛ لأنَّ الشيء الواحد لا يتكرر ثلاث مرات. وفيه نظر لأنَّ التأكيد اللفظي ينقض عليه، وقد ورد في الحديث: "فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ"[1] ثلاث مرات.

وهذه التواكيد إذا تكررت فهي كلها للمؤكَّد، لا أنَّ الثاني تأكيد للتأكيد الأول، سواء ذلك في الشمول وغيره.

وقال الشيباني: إنَّ أجمعين وقع مجازاً في كلٍّ؛ إذ قد يُراد بها الأكثر، ثم كذلك تبقى فيه بقية حتى يستوفي الألفاظ، فلا يبقى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عطف التوكيدات بعضها على بعض.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش[2] في هذه المسألة، ووافقهما خالد الأزهري[3] أيضاً.

700- جواز قولهم (هَلُمَّ لكم أَنْفُسِكُم) دون تأكيد للفصل

قال ابن مالك[4] : "ولا يُؤكد بهما غالباً".

ويقول أبو حيان[5] : "فرع: إذا قلت (هَلُمَّ لكم أَنْفُسِكُم) جاز دون تأكيد للفصل الذي هو (لكم)؛ وهذا بلا خلاف، فلا يتوهَّم أنه لا بُدَّ فيه من التأكيد، وأنَّ هذا المجرور بمنزلة (كُمْ) مِن (رُوَيْدَكُم) الذي لم يُسَوِّغ العطف دون تأكيد؛ لأنَّ ذلك قد تنزل منزلة الجزء، بخلاف هذا، ذكره في شرح الصفار لكتاب س".

(1) [ابن ماجه، سنن ابن ماجه، لا نكاح إلا بولي، 77/3: رقم الحديث1879] و[أبي داود، سنن أبي داود، في الولي، 425/3: رقم الحديث2083].

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج54/1).

(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج142/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج289/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج182/12).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز قولهم (هَلُمَّ لكم أَنْفُسِكُم) دون تأكيد للفصل.

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

701-الخلاف في قولهم (مررتُ بالرجلينِ كِلاهما)

قال أبو حيان[2] : "مسائل لها مسيس بهذا الباب:

الأولى: أجاز الفراء: مررتُ بالرجلينِ كِلاهما، بالألف، ومنعها البصريون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (مررتُ بالرجلينِ كِلاهما).

ووافق أبو حيان في هذا المقام ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري[3] الذي علق على ذلك بما يوافق هذه المسألة، فيقول: "كلاهما بالألف وهو خطأ، والصواب (كليهما) بالياء؛ لأنَّ (كلا) هنا توكيد للمنصوب وهي مضافة إلى الضمير فتكون بالياء في الجر والنصب لا غير".

702- الخلاف في قولهم (كِلاكما يَنطلق، ويَنطلقان، وتنطلقان)

قال أبو حيان[4] : "الثالثة: أجاز البصريون: كِلاكما يَنطلق، ويَنطلقان، وتنطلقان، ومنع الأخفش الأخيرة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (كِلاكما يَنطلق، ويَنطلقان، وتنطلقان).

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج164/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج230/12).

(3) أبو البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص52)

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج230/12).

703- إعراب كلمة (أجمعين)

قال ابن مالك[1] : "أجمعين".

ويقول ابن هشام الأنصاري[2] : "(أجمعين) إمّا توكيد للمتعاطفين غير مسبوق بـ(كل)، وذلك قليلٌ على رأي المؤلف، وإمّا حال منهما، ونظيره في جواز الوجهين: (وآتيهم ثلاثتهم)، والحالية ضعيفةٌ في القياس فيهما؛ لتعريف (أجمعين) بنية الإضافة، و(ثلاثتهم) بصريحها".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك إعراب كلمة (أجمعين).

الباب الرابع والأربعون : النعت

704- مصطلحا الوصف والصفة عند البصريين

قال ابن مالك[3] : "باب النعت".

ويقول أبو حيان[4] : "يُقال فيه نعتٌ، وهو اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، ووصفٌ وصفة. ورُبَّما أطلق س والأخفش والمبرد على التأكيد الصفة. وكان المناسب أنْ يبدأ في التوابع بالنعت؛ لأنه إذا اجتمع مع غيره فالحكمُ أنْ يُبدأ به".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلحا الوصف والصفة عند البصريين.

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص446-447).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج306/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج231/12).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي[3] أيضاً على ذات الخطى.

705-مجيء النعت ثابتاً مصاحباً للمنعوت

قال ابن مالك[4] : "وضعاً أو تأويلاً".

ويقول أبو حيان[5] : "وشرَط بعض النحويين في النعت أنْ يكون ثابتاً مصاحباً للمنعوت؛ لأنَّ صفة الشيء ثابتة له؛ لأنها لو لم تكن ثابتة لكانت منفية، فلا يَصدُق على ما ليس أبيض أنه أبيض، ولهذا قالوا: إذا وُصف بالفعل العلاجي أو الأشياء الماضية المنقطعة فعلى تأويل وصفٍ آخَرَ حاصل دلَّ عليه هذا؛ ولأجل هذا لم يجعلوا الصفات المشبَّهة في تأويل زمان، كابن السرَّاج وغيره، ومنهم مَنْ جعلَها للحال لأنها ثابتة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء النعت ثابتاً مصاحباً للمنعوت.

706-الخلاف في رفع النعت السببي

قال أبو حيان[6] : "وزعم الفراء أنَّ النعت على مذهبين: أحدهما تكرير الاسم، فليس فيه راجعٌ مِن ذِكر الأوَّل. والثاني أنْ يتبع على نِيَّة الصلة، ففيه راجع. فإذا قلت: قامَ عبدُ اللهِ الظريفُ، فكان الظريف على نِيَّة التكرير- فلا شيء فيه، وإذا كان على نِيَّة الصلة ففيه راجع.

ولا يجوز عند البصريين أنْ يكون النعت ليس فيه ضمير يعود على المنعوت إذا لم يرفع السببي؛ لأنه تبين له، ولا يكون النعت عندهم صلة. والكوفيون يجعلون نعوتَ النكرات صلةً لها".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص785).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج401/2).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج145/3).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج306/3).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج232/12).
(6) المرجع السابق، ص241.

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رفع النعت السببي.

707- عامل النعت واحد غير متعدد

قال ابن مالك[1] : "فإنْ عُدِمَ الاتحاد وجب القطع".

ويقول أبو حيان[2] : "ولم يتعرض المصنف لكون العامل واحداً غير متعدد، ونقول: إذا كان متحداً فإمَّا أن يتحد عمله أو يختلف:

إنِ اتَّحَدَ عملُه جازَ الاتباع والقطع في أماكنه، نحو: قام زيدٌ وعمرٌو العاقلان.

وإنِ اختلف عمله فإمَّا أنْ تتحد النسبة إليهما مِنْ حيثُ المعنى أو تختلف: فإنِ اختلفتْ فالقطعُ، نحو: ضرب زيدٌ عمراً العاقلان أو العاقلين.

وإنِ اتحدت النسبة فالقطع مذهب البصريين، وذهب الكسائي والفراء وابن سعدان إلى جواز الاتباع على اختلاف بينهم، فالنص عن الفراء أنه يوجب إذا أتبعَ تغليب المرفوع. ونصَّ ابن سعدان على جواز اتباعِ أيِّ شئتَ منهما، فتقول: خاصمَ زيدٌ عمراً الكريمين والكريمان؛ لأنَّ كلاً منهما مُخاصِم مُخاصَم، فكلٌّ واحد منهما مفعولٌ لصاحبه وفاعلٌ لصاحبه.

والصحيح مذهب البصريين بدليل أنه لا يجوز: ضاربَ زيدٌ هنداً العاقلةُ، برفع العاقلة على أنْ تكون نعتاً لهند على المعنى باتفاق من البصريين والكوفيين، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أُفرِدَ الحملُ على المعنى، فكذلك لا يجوز إذا ضممته إلى غيره.

وهذا الخلاف في هذه المسائل مترتب على العامل في النعت ما هو، فذهب الخليل وس والأخفش والجرمي وأكثرُ المحققين إلى أنَّ العامل في النعت تبعيته للمنعوت. والدليل على ذلك أنك تقول: جاءني زيدٌ الكريمُ العاقلُ، وإنْ شئتَ: والعاقلُ، ومررتُ بزيدٍ الكريمِ العاقلِ، وإنْ شئتَ: والعاقلِ، فدلَّ ذلك على أنَّ الكريم والعاقل ليسا مجرورين بالباء ولا مرفوعين بجاء؛ إذ لو كانا كذلك لَمَا جاز العطف؛ لأنَّ العامل إذا وَصل إلى معموله بنفسه لم يجز إدخال حرف العطف عليه.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج316/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج283/12-285).

واختلف أرباب هذا المذهب:

فمنهم مَن لاحظ التبعية مِن حيث اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف، فإذا اختلف معنى الكلام فالقطع عند الجميع، نحو: قامَ زيدٌ ومَن عمرٌو الفاضلان؛ لأنَّ الجملة الأولى خبرية والثانية استفهامية.

ومنهم مَن شَرَطَ اتحاد الإعراب، ولا يُبالي باختلاف جهة الإعراب، كما ذهب إليه الجرمي.

ومنهم مَن فَصَّل، فَشَرَطَ مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته، فتكون العوامل مِن جنسٍ واحد، ويشترط ألّا تكون عوامل مختلفة. وإلى هذا ذهب س والخليل. وهذا الذي صححه أصحابنا.

وذهبَ المبرد وابن السراج وابن كيسان إلى أنَّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه يَنْصَبُّ عليهما انصِبابةً واحدة. فهؤلاء إذا كان العاملُ أكثرَ مِن واحد لا يُجيزون الاتباع لِمَا يَلزم عنه مِن إعمال عاملين في معمولٍ واحد".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عامل النعت واحد غير متعدد.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

708- الخلاف في قولهم (مررتُ برجلٍ ضاربِه زيدٌ) وأمثالها

قال أبو حيان[4] : "مسألة: مررتُ برجلٍ ضاربِه زيدٌ، أو ضاربٍ أباه رجلٌ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فالوصف إنْ كان منوناً فلا خلاف في جريانه على الموصوف، وإنْ كان غير منوَّن فكالمنوَّن يجري على الموصوف عند س، والفراء يوافق س إلا فيما كان علاجاً واقعاً نحو: مررتُ برجلٍ مُلازِمِه رجلٌ فيلتزم النصب.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص791).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج415/2).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3348/7-3354).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج322/12-323).

وعيسى يلتزم الرفع في العلاج مطلقاً، وغير العلاج إنْ كان واقعاً التزم فيه النصب أو غير واقع أجراه على الموصوف.

ويونس لا يُجري، بل يَنصب ما كان واقعاً علاجاً وغيره. والعلاجُ ما كان مِنَ المرفوع به فعلٌ فيما أُضيفَ إليه وغير العلاج ما لم يكن له فعلٌ يفعله نحو: مررتُ برجلٍ مُخالِطِه داءٌ، فليس للداء فعلٌ يفعله. والواقعُ ما كان حالاً، وغير الواقع ما كان مستقبلاً، ومَن نصبَ فعلى الحال ومَن رفعَ فعلى الابتداء.

والصحيح مذهب س للقياس والسماع. أمَّا القياس فحملُ المنوَّن وغيره على حدٍّ واحد كما حملوهما إذا كان الوصف للأول نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ، وبرجلٍ ضاربٍ غلامُه، وهذا باتِّفاق فكذلك ينبغي أنْ يكون ما كان معناه لِما بعدَه.

والسماع قوله:

وَنَظَــرْنَ مِــنْ خَلَــلِ السُّــتُوْرِ بِــأَعْيُنٍ مَرْضَــى، مُخَالِطِهَــا السَّــقَامُ، صِــحَاحِ[1]

فـ(مُخالِطِها) غير علاج، وهو واقع وهو مُجرًى على الأول. وحكى الكسائي: نظرتُ إلى شاةٍ آخِذِها الذئبُ، وقال:

... ... بِــهِ نَفَــسٌ عَــالٍ، مُخالِطُــهُ بُهْــرُ[2]

والخلاف إنما هو في الجريان فـ(س) يُجري، وهؤلاء على ما نقل عنهم، ولا يمنع س الرفع والنصب، وإنما يمنع التزام النصب أو الرفع والتفصيل الذي فصَّلوه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (مررتُ برجلٍ ضاربِه زيدٌ) وأمثالها.

---

(1) البيت لابن ميادة في شعره (ق7/18 ص100) والمبرد، الكامل (ج42/1) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج351/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج24/5).

(2) هذا عجز بيت للأخطل في ديوانه (ص127) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج356/1) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج26/5)، وصدره:

حَمَــيْنَ العَرَاقِيْــبَ العَصَــا، فَتَرَكْنَــهُ ... ...

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان.

واقتدى أبو حيان بما ذكره ابن السراج[2] في هذه المسألة.

709- الخلاف في قولهم (مررتُ بِسَرْجٍ خَزٍّ صُفَّتُه)

قال أبو حيان[3] : "مسألة : مررتُ بِسَرْجٍ خَزٍّ صُفَّتُه. هذا النوع موقوف على السماع، وهو الوصف بالأسماء الجوامد التي في معنى المشتق وأخرجها الوصف بها عن أصلها، بخلاف الذي والتي وذو وذات وأُولو وأُولات والمنسوب، فإنها جوامد في معنى المشتق، نُعِتَ بها ولم تَخرُج عن وضعها. وإذا قلت: مررتُ بصحيفةٍ طِينٍ خاتمها، وما أشبهه- فمذهب سيبويه أنَّ الخاتم ليس بطين، وأنَّ الصفة ليست خزاً وأنَّ معنى طين رديء، وخز لَيِّن. ومذهب غيره أنها باقية على مسماها ويُتَوَهَّم فيه معنى الاشتقاق".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (مررتُ بِسَرْجٍ خَزٍّ صُفَّتُه).

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذا المقام.

وما ذكره أبو حيان في هذه المسألة هو الدارج عند النحويين أمثال: سيبويه[5]، وأبي سعيد السيرافي[6]، والسهيلي[7].

710- أوجه إعراب (رَبِّ) نحو (رَبِّ العالمين)

قال ابن مالك[8] : "رَبِّ العالمين".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3374/7-3375).

(2) ابن السراج، الأصول (ج25/2-26).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج323/12).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3375/7).

(5) سيبويه، الكتاب (ج24/2-25).

(6) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج353/2).

(7) السهيلي، نتائج الفكر (ص189)

(8) ابن مالك، التسهيل (ص1).

ويقول ابن هشام الأنصاري[1] : "(رَبِّ): إنْ قُدِرَ صفة مشبهة، كـ(شَهْم)، و(ضَخْم)، فهو نعت مدح، لا نعت إيضاح؛ لعدم الشركة البتة في الاسم الأعظم، وإنْ قُدِرَ مصدراً لـ(ربّه)، مثل: (شَدَّه شَداً) و(تمَّ الحديثُ تَماً) فهو إمّا صفة على المبالغة، كـ(رجلٌ عَدْلٌ)، وإمّا بدل، ولا يَحسنُ الإبدال على الأول؛ لضعف إبدال المشتق".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك أوجه إعراب (رَبِّ) نحو (رَبِّ العالمين).

711- إعراب (خاتم النبيين) صفة

قال ابن مالك[2] : "خاتم النبيين".

ويقول ابن هشام الأنصاري[3] : "(خاتم النبيين): صفة مدح أيضاً، لا صفة تخصيص؛ لاندفاع الاشتراك عن الموصوف، بقرينة الذكر في هذا المقام الخاص.

وهذه الصفة قد يُستشهد بها ويُرجح كون (رَبِّ العالمين) صفة، لا بدلاً؛ لتوازي القرينتين توازياً أتم، وهذا قد يحتاج إلى ثبوت كون مثل هذا الاعتبار مراعى عند أهل اللسان ومقصوداً لهم، وهو متعذر".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك إعراب (خاتم النبيين) صفة.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص442-443).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص1).

(3) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص444).

الباب الخامس والأربعون : عطف البيان

712-سبب تسمية عطف البيان بهذا المسمى

قال ابن مالك[1] : "باب عطف البيان".

ويقول أبو حيان[2] : "سُمِّيَ عطف بيانٍ لأنه تكرار الأول لزيادة بيان، فكأنك رَدَدْتَه على نفسه، بخلاف النعت والتوكيد والبدل. وقيل إنما سُمِّيَ بذلك لأنَّ أصله العطف، فإذا قلت: جاء أخوك زيدٌ، فالأصل جاء أخوك وهو زيد، فحذفتَ حرف العطف والضمير، وأقَمْتَ زيداً مقامَ ذلك، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة. نقل من البسيط".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب تسمية عطف البيان بهذا المسمى.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

713-مصطلح الترجمة عند الكوفيين

قال أبو حيان[6] : "وعطف البيان يسميه الكوفيون الترجمة، قاله ابن كيسان".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح الترجمة عند الكوفيين.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج325/3).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج327/12).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص797).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج423/2).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج159/3).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج328/12).

واتبع ابن عقيل[1] ما ذكره أبو حيان.

وأكد السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

714-الصور التي يتعين فيها عطف البيان

قال ابن مالك[3] : "ويجوز جعله بدلاً إلا إذا قرن بأل بعد منادى أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بأل وهو غير صالح لإضافتها إليه، وكذا إذا أفرد تابعاً لمنادى".

ويقول أبو حيان[4] : "ونقص المصنف من الصور التي يتعين فيها عطف البيان قولهم: يا أيُّها الرجلُ عبدُ الله، فـ(عبدُ الله) عطف بيان على الرجل، ولو نُصب عبد الله في القياس لكان جائزاً، كأنك قلت: يا عبدَ الله، إلا أنَّ العرب لا تتكلم به نصباً، ولو نُصب على أنْ يكون بدلاً مِن أيّ لجاز؛ لأنَّ أياً في موضع نصب. ومنها قولهم: أيُّ الرجلين زيدٌ وعمرٌو أفضلُ. ومنها: يا أيُّها الرجلُ زيدٌ. ومنها كِلا أخَوَيك زيدٌ وعمرٌو قال ذلك. ومنها: يا زيدُ الرجلُ الصالحُ. ومنها: زيدٌ أفضلُ الناسِ النساءِ والرجالِ، أو الرجالِ والنساءِ. ومنها يا زيدُ هذا. ومنها زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه. فهذه كلُّها صُوَرٌ لا يجوز فيها البدل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصور التي يتعين فيها عطف البيان.

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6]، والسلسيلي[7] ما ذكره أبو حيان في هذا الموضع.

ووافق السيوطي[8] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج423/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج159/3).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج326/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج334/12-335).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص798-799).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج425/2-426).

(7) السلسيلي، شفاء العليل (ج765/2).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج162/3).

715-المواضع التي يتعين فيها عطف البيان دون إشراك مع غيره

قال ابن مالك[1] : "وكذا إذا أفرد تابعاً لمنادى فإنه ينصب بعد منصوب وينصب ويرفع بعد مضموم، وجعل الزائد بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً".

ويقول أبو حيان[2] : "ويتعيَّنُ أيضاً في مواضع غير هذين:

أحدها: أنْ يكون الكلام يُفتقر فيه إلى رابط، ولا رابط إلا التابع على عطفية البيان، مثاله: هندٌ ضربتُ الرجلَ أخاها، ومررتُ بهندٍ القائمِ الرجلُ أخوها، لا جائز أنْ يكون نعتاً؛ لأنه أعْرَفُ مِمَّا جَرَى عليه، ولا جائز أنْ يكون بدلاً؛ لئلا تَعْرَى الجملة الأُولى من رابط، فتعين عطف البيان.

والثاني: أنْ يُضاف أَفْعَلُ التفضيل إلى عام، ويُتْبَعَ ذلك العام، ويكون المفضل أحد قِسمَيْ ذلك العام، مثالُه: زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ، أو: النساءِ والرجالِ، فالرجال والنساء عطف بيان. ولا يجوز أنْ يكون بدلاً مِنَ الناس؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل كما قلنا، فيكون التقدير: زيدٌ أفضلُ الرجالِ والنساءِ، أو: النساءِ والرجالِ، وذلك لا يسوغ. فأمَّا قولُ مَن قال: أنا أَشْعَرُ الجِنّ والإنسِ- فقد غُلِّطَ في ذلك، وتأوَّلَه أبو علي على أنه أراد: أَشْعَرُ الخَلقِ، قال: (وهو قبيح، لا يجوز القياس عليه).

والثالث: أنْ يُتْبَعَ موصوفُ أيٍّ بمضاف، نحو: يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ، فـ(غلامُ زيد) لا يكون بدلاً مِنَ الرجل؛ لأنه ليس في تقدير جملتين ولا وصفاً؛ لأنَّ ما فيه أل لا يُوصَف بالمضاف إلى العَلَم.

والرابع: أنْ يُتبع مجرور (أيّ) بمفصل، نحو: بأيِّ الرجلين زيدٍ وعمرٍو مررتَ؟".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المواضع التي يتعين فيها عطف البيان دون إشراك مع غيره.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج326/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج336/12-337).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب السادس والأربعون : البدل

716-مصطلح الترجمة والتبيين والتكرير عند الكوفيين

قال ابن مالك[5] : "باب البدل".

ويقول أبو حيان[6] : "البدل اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فقال الأخفش عنهم: إنهم يُسَمُّونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يُسَمُّونه التكرير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح الترجمة والتبيين والتكرير عند الكوفيين.

واتبع المرادي[7]، وابن عقيل[8] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[9] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

717-ما يُشترط في بدل البعض

قال ابن مالك[10] : "ويُسمى بدل بعض إنْ دلَّ على بعض الأول".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص798-799).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/425-426).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج2/765).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج3/162).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/329).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/5).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص800).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج2/427).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج3/176).

(10) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/329).

ويقول أبو حيان[1] : "ولم يَذكر المصنفُ ما يُشترط في بدل البعض، وذلك ما ذكره أصحابنا، وهو أنْ تُرَدَّ المسألة إلى أصلها الذي اختُصرت منه، فإنْ ظهر العامل في البدل فيصير الكلام جملتين كما كان قبل أنْ تُختَصر، فإنْ ساغ الاكتفاء بكل واحدة من الجملتين جازت المسألة، وإلا امتنعت، فعلى هذا يجوز: جَدَعتُ زيداً أنفَه؛ لأنك لو قلت: جَدَعتُ زيداً جَدَعتُ أنفَه، لكان الاكتفاء بكل واحدة من الجملتين سائغاً، وقال جرير:

هَــذِيْ التِــيْ جَــدَعَتْ تَيْمــاً مَعَاطِسَــهَا ثُمَّ اقْعُدِي بَعْدَهَا –يَا تَيْمُ– أوْ قُوْمِي[2]

ولا يجوز: قطعتُ زيداً أنفَه؛ لأنك لو قلت قطعتُ زيداً قطعتُ أنفَه، لم يكن الاكتفاء بالجملة الأولى سائغاً. لأنك لا تقول قطعتُ زيداً وأنت تعني أنفه. ولا يجوز: ما أفصحَ كلامَ زيدٍ لسانَه؛ لامتناع: ما أفصحَ كلامَ زيدٍ ما أفْصَحَ كلامَ لسانِه؛ لأنه لا يُقال: ما أفصَحَ كلامَ لسانِه، إنما يُقال: ما أفصحَ لسانَه.

وقال صاحب (المخترع): شرطُ بدلِ البعض أنْ يكون ظاهراً، فيه ضميرٌ ملفوظٌ به أو مقدَّرٌ، يَصِحُّ التعبير عنه بالأول، لو قلت: رأيتُ أصحابَك أكثرَهم، صَحَّ لأنه يجوز: رأيتُ أصحابَك، وتعني بعضهم، ولو قلت: لقيتُ كلَّ أصحابِك أكثرَهم، لم يجز على بدل البعض".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يُشترط في بدل البعض.

واتبع ابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج26/13-27).

(2) البيت لجرير في ديوانه (394) وابن السكيت، الكنز اللغوي (ص190) والمبرد، الكامل (ج88/3) والمعافري، كتاب الأفعال (ج298/2) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3406/7).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج433/2).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3405/7-3406).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج176/3).

718-أوجه إعراب (مِنْ) نحو قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾

قال ابن مالك[1] : "ومنه على أجود أحد الوجهين قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[2]".

ويقول أبو حيان[3] : "فالوجه الآخر أنْ تكون (مَن) شرطية، والجواب محذوف، أي: فَعَلَيْهِ ذلك، وهو تخريج الكسائي. قال بعض أصحابنا: (وحذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل).

وفي الآية قول ثالث، وهو أنْ تكون (مَن) فاعلاً بالمصدر الذي هو (حِجّ)، كأنه قيل: أنْ يَحُجَّ البيتَ مَن استطاعَ. قالوا: وهو فاسد من طريق المعنى؛ لأنه يصير: ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أنْ يحج البيت مستطيعهم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (مِنْ) نحو قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾.

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق العيني[5]، وخالد الأزهري[6] ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/335).

(2) [آل عمران: 97] .

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/27).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3406-3407).

(5) العيني، المقاصد النحوية (ج3/1405).

(6) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج2/9).

719-من أنواع البدل: (بدل النسيان) و(بدل كل من بعض)

قال ابن مالك[1] : "ويختص بدلا البعض والاشتمال باتباعهما ضمير الحاضر كثيراً".

ويقول أبو حيان[2] : "وأهمل المصنف مما ذكره بعض أصحابنا بدل النِّسيان، وهو أنْ يكون ذِكْرُكَ للأول على سبيل النسيان، ومثاله: مررتُ برجلٍ امرأةٍ، نسيتَ، فتوهمت أنَّ الممرور به رجل، ثم تذكرتَ أنَّ الممرور به امرأة، فقلتَ امرأة على جهة البدل.

والذي ينبغي في بدل الغلط والنسيان أنْ يؤتى بـ(بل) المقتضية للإضراب.

وذكر بعضهم بدل كُل من بعض، وقد يَحتج المجوِّز بقولك: لقيتُه غُدْوةَ يومَ الجمعةِ، لا يكون ظرفاً ثانياً لأنَّ العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منه إلا على طريق الاتباع؛ فهو بدل مِن (غُدْوةَ) بدل كُل من بعض، ولا يكون غلطاً لأنَّ اللقاء لا يكون في كل اليوم بل في بعضه، ومنه:

كَـــأنِّي غَـــدَاةَ البَـــيْنِ يَـــوْمَ تَحَمَّلُـــوا[3] ... ...

وقد يُجاب بأنه على حذف مضاف، أي غداةَ البينِ غداةَ يوم تحملوا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك نوعان من أنواع البدل، هما: (بدل النسيان) و(بدل كل من بعض).

واتبع المرادي[4]، وابن هشام الأنصاري[5] وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج329/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج33/13-34).

(3) هذا صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه (ص23) والجوهري، الصحاح (ج1435/4) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج437/4) والعيني، المقاصد النحوية (ج1683/4) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج376/4)، وعجزه :

... ... لَـــدَى سَـــمُرَاتِ الحَـــيِّ نَـــاقِفُ حَنْظَـــلِ

(4) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص802).

(5) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص465).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3400/7-3401) و(ج3408/7).

ووافق النحاة المتأخرين أمثال: العيني[1]، والجوجري[2]، والأشموني[3]، والسيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

720-مجيء البدل من اسم الشرط

قال ابن مالك[5] : "إنْ تضمن متبوعه معناها".

ويقول أبو حيان[6] : "كان ينبغي للمصنف أنْ يضيف إلى هذه المسألة مسألة الشرط فإنها شبيهة بها، وذلك أنك إذا أبدلتَ مِن اسم شرط فلا بُدَّ أنْ تُدخل على البدل (إنِ) الشرطية، مثالُ ذلك:

متى تَقُمْ إنْ ليلاً أو نهاراً قُمُت معك، ومَنْ تَضربْ إنْ رجلاً أو امرأةً ضربتُه. فأمَّا قول الفرزدق:

مَتَــى مَــا تَــرِدَنْ يَوْمــاً سَــفَارِ تَجِـدْ بِهَــا   أُدَيْهِــمَ، يَرْمِــيْ المُسْــتَجِيْرَ المُعَــوَّرَا[7]

فلا يجوز أنْ يكون (يوماً) بدلاً مِن (متى)؛ لأنه كان يجب إدخال (إنْ) عليه، وإنما هو منصوب بـ(تَرِدَنْ) الناصب لـ(متى) لأنَّ الفعل يعمل في ظرفين اذا كان أحدهما مشتملاً على الآخر، و(متى) مشتملة على اليوم لعمومها. ولا يجوز أنْ ينتصبَ (يوماً) بـ(تَجِدْ)؛ لأنَّ (سَفارِ) في موضع نصب بـ(تَرِدْ)، فيؤدي (ذلك) إلى الفصل به بين (تَرِد) ومعمولها وهو (سَفارِ)، وهو أجنبي منهما، وبينه وبين عامله- وهو (تَجِدْ)- بـ(سَفارِ) وهو أجنبي منهما، والفصل بين العامل ومعموله بأجنبي منهما لا يجوز".

(1) العيني، المقاصد النحوية (ج1683/4).

(2) الجوجري، شرح شذور الذهب (ج791/2).

(3) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج5/3).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج178/3).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج338/3).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج48/13).

(7) البيت للفرزدق في ديوانه (ص252) ابن المثنى، مجاز القرآن (ج228/2) والمبرد، المقتضب (ج50/3) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج45/4) والأزهري، تهذيب اللغة (ج109/3) وابن سيده، المخصص (ج176/5) والصفدي، الشعور بالعور (ص46) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج285/1).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء البدل من اسم الشرط.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

721- الخلاف في جواز تقديم بدل الشيء من الشيء على المبدل منه

قال أبو حيان[4] : "ومن (البسيط) مسألة: (لا يجوز أنْ يتقدَّم بدلُ الشيء من الشيء على المبدل منه؛ لأنه لا يُدرى أيُّهما هو المعتمد عليه، وليس كالصفة، وأمَّا في بدل البعض فيظهر، لكن الأحسن الإضافة، فتقول: أكلتُ ثلثَ الرغيفِ)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز تقديم بدل الشيء من الشيء على المبدل منه.

واتبع ناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

722- عدم الفصل بين المبدل والمبدل منه

قال أبو حيان[7] : "الأحسن ألَّا يُفصَل بين البدل والمبدل منه، وهو دون الصفة؛ لأنه ليس من التمام، فيُفصل بالظرف والصفات ومعمول الفعل، نحو: أكلتُ الرَّغيفَ في اليوم ثُلُثَه، وكقوله تعالى: **﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ ﴾**[8]، ونحو ذلك".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص804).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج438/2).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3417/7).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج55/13).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3408/7-3409).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج184/3).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج56/13).

(8) [المزمل: 2-3] .

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم الفصل بين المبدل والمبدل منه.

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب السابع والأربعون : المعطوف عطف النسق

723-مصطلح الشِّركة

قال ابن مالك[3] : "باب المعطوف عطف النسق".

ويقول أبو حيان[4] : "الكوفيون يقولون: باب النَّسق، وأكثر ما يقول س: باب الشِّركة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح الشِّركة.

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6] ما ذكره أبو حيان.

ووافق خالد الأزهري[7] ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3422/7).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج143/3).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج343/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج57/13).

(5) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص806).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج441/2).

(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج153/2).

724-الخلاف في الأدوات التي وقع الخلاف فيها أنها أدوات عطف

قال ابن مالك[1] : "وليس منها (لكنْ) وفاقاً ليونس، ولا (إمّا) وفاقاً له ولابن كيسان وأبي علي، ولا (إلا) خلافاً للأخفش والفراء، ولا (ليس) خلافاً للكوفيين، ولا (أيْ) خلافاً لصاحب المستوفى".

ويقول أبو حيان[2] : "ونقص المصنف من الأدوات التي وقع الخلاف فيها أنها حرف عطف: حتى، وأم، وكيف، ولولا، ومتى، وأينَ، وهلا:

فأمَّا (حتى) فذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف، وإنما يُعربون ما بعدها بإضمار.

وأمَّا (أم) فذكر أنَّ فيها خلافاً النحاس، وأنَّ أبا عبيدة ذهبَ إلى أنها بمعنى الهمزة.

وأمَّا (كيف) فذهب هشام إلى أنها حرف نسق، وزعم أنه لا يُنسق بها إلا بعد نفي، وأجاز: ما مررتُ بزيدٍ فكيف عمرو. قال س: (قال يونس: امْرُرْ على أيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو، يعني، إنْ مررتَ بزيدٍ وإنْ مررتَ بعمرٍو). قال س: (وهذا يُشبه قول النحويين: ما مررتُ بزيدٍ فكيف أخيه). قال: (وهذا رديء لا تتكلم به العرب). قال س: (وزعم يونس أنَّ الجرَّ خطأ)، يعني أنَّ الذي مذهبه إضمار الخافض لا يجيزه هنا؛ لأنَّ هذه الحروف حروف ابتداء. ولا يجوز عند أهل النظر أنْ يُعطف بـ(كيف) لأنها اسم، ويُبتدأ بها، تقول: كيفَ زيدٌ؟ ولا يكون هذا في حروف العطف.

ونسب ابن عصفور العطف بـ(كيف) للكوفيين. وقال ابن بابشاذ: (لم يذهب إلى العطف بـ(كيف) إلا هشام وحده).

وأمَّا (لولا) و(متى) فحكى أحمد بن يحيى عن الكسائي أنه أجاز: مررت بزيدٍ فلولا عمرٍو، ومتى عمرٍو، بحذف الباء. وأبى ذلك الفراءُ كالبصريين. وعلة المنع كالعلة في كيف. و(لولا) للتحضيض، لا يقع بعدها إلا فعلٌ مُضمر أو مُظهر، فلا يُنسق بها.

وأمَّا (أين) و(هلا) فذهب الكوفيون إلى أنهما من أدوات العطف، واستدلوا بقول العرب: هذا زيدٌ فأين عمرٌو، ولقيتُ زيداً فَأينَ عمراً، وجاء زيدٌ فهلا عمرٌو، وضربت زيداً فهلا عمراً، فمجيء الاسم وفق الأول في الإعراب دلَّ على العطف.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج343/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج70/13-71).

والصحيح أنه إذا كان العامل رافعاً أو ناصباً أُضمِر بعدهما. ويدلُّ على أنهما ليسا مِن أدوات العطف أنهم لا يقولون في الخفض: ما مررتُ برجلٍ فهلا امرأة، ولا تُوجد أداة عطف تعطف المرفوع والمنصوب ولا تعطف المخفوض. ثم دخول حرف العطف عليها وعلى (كيف) دليلٌ على أنها ليست من أدوات العطف.

وفي بعض الشروح: مذهب البغداديين أنَّ (كيف) و(هلا) و(أينَ) مِن أدوات العطف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الأدوات التي وقع الخلاف فيها أنها أدوات عطف.

واتبع المرادي[(1)]، وابن عقيل[(2)] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[(3)] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

725-ما ينوب عن الزمان من المصدر المقارن للزمن

قال ابن مالك[(4)] : "ولا يقتضي ترتيباً على الأصح".

ويقول أبو حيان[(5)] : "مسألة: وينوبُ عن الزمان المصدر المقارِن للزمن، تقول: أقِمْ عندنا حتى طلوع الشمس وقيامِ زيد، تريد الزمان، أي: حتى إلى زمان هذا، وكلُّها خفض، ومنه: ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[(6)]؛ لأنَّ الأول فيه معنى الفعل.

فإنْ قيل: فإنْ جاز نفسُ المصدر فليَجُز ما يُسبك به.

قيل: لا يلزم؛ ألا ترى أنك تقول: آتيك يومَ يُفطِرُ الناسُ، ولا تقول: يومَ أنْ يُفطِرُ الناسُ، ولا: ما يُفطِرُ الناسُ".

---

(1) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص806) و(ص807-808).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج441/2) و(ج443/2) و(ج454/2).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج218/3-219).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج357/3).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج106/13).
(6) [القدر: 5] .

ويجوز في أنَّ المشددة: أقِمْ حتى أنَّ الناسَ يُفطرون. وإنما كان لأنَّ أنَّ لا تلزم الدخول على الفعل في الخبر، ولا تدخل عليه، بخلاف ما وأنْ، وحتى هنا طالبةٌ للأسماء للغاية، فلم يكن فيها ما يطلب الفعل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما ينوب عن الزمان من المصدر المقارن للزمن.

وأكد الشاطبي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

726- عدم جواز أنْ يجيء بعد (حتى) نكرة

قال أبو حيان[2] : "مسألة: لا يجوز أنْ يكون بعد حتى نكرة، لو قلت: أقِمْ عندنا حتى شهرٍ أو يومٍ، لم يجز إلا أنْ تُريد مقدارَ ذلك، كأنك قلت: أقِمْ عندنا إلى تمام اثنتي عشرة ساعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ حَتَّى حِينٍ ﴾[3]، كأنه أراد الموت أو زمناً يُحصَر. وتقول: أقِمْ عندنا حتى قليل تقضي حاجتك، فصار القليل جائزاً لأنه كالمحدود.

وأجاز الكسائي: أقِمْ عندنا حتى شهرٍ وحتى عصرٍ، فخفض، وهو غير جائز إلا بالألف واللام، ولو قال: ائْتِنا كلَّ وقتٍ حتى ظهراً، جاز لأنهما وقتان كما كان في غير الوقتين أيضاً. ولو قلت: كُنْ عندنا حتى غُدْوةً يا هذا وحتى سَحَرَ، جاز لأنه معلوم الوقت، ولو قلت: حتى غَداة، لم يجز لأنها لا حدَّ لأولها. ولو قال: أقِمْ عندنا حتى عَشِيَّة، جاز على قُبح، وذلك إذا جعل العشية ما بين الظهر إلى الليل، ولو لم يُرد ذلك كان محالاً.

وتقول: لا آتيك حتى عشر، فتضع حتى مكان إلى، ولو قلت آتيك لم يجز، ولو قلت: آتيك فأواظب إلى عشر، جازت حتى بطول الفعل ولنقض الجزء، كقولك: ارعَ الشاة حتى شهر. انتهت هذه المسائل، وهي مِن كلام الفراء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز أنْ يجيء بعد (حتى) نكرة.

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج3/607-608).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/107).

(3) [يوسف: 35] .

727-ماهية (أم)

قال ابن مالك[1] : "وأم متصلة ومنقطعة".

ويقول أبو حيان[2] : "و(أمْ) حرف بسيط وُضع على حرفين أصلين، وليست الميم بدلاً من واو، فيكون أصلها أوْ، خِلافاً لمن زعم ذلك، وهو ابن كيسان؛ إذْ هي دعوى لا دليل عليها... وأمَّا قول ابن كيسان (أُبدلت الميم من الواو لتُحوَّل إلى معنىً يزيد على معنى أو) فليس بشيء؛ لأنَّ إبدال حرف من حرف لا يُزيلُ دلالة المبدَل عن دلالة المبدَل منه، فمدلول أُباب مدلول عُباب".

ويقول المرادي[3] : "وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أنَّ (أم) قد تكون زائدة، وقال الأخفش: قال قوم: إنها لغة يمانية... و(أم) قد تكون حرف تعريف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية (أم).

واتبع المرادي[4] ما ذكره أبو حيان إلا أنه زاد عليه أراء أخرى للنحويين تخص أصل تركيب (أم) في هذه المسألة، ووافقهما ابن عقيل[5] في ذلك أيضاً.

728-أوجه الفرق بين (أم) و(أو)

قال أبو حيان[6] : "ولو كانت (أو) هي الأصل وأُبدلتْ ميم (أم) من واو (أو) لاتفقت أحكامها، ولكنها مخالفةٌ من أوجه: منها أنَّ السؤال بـ(أو) قبل السؤال بـ(أم)، فمَن سأل بأو بعد السؤال بأم فقد أخطأ. وأنه يتقدَّر مع أو بأحد، ومع أم المتصلة بأي. وجواب أو بالحرف نَعَمْ أو لا، وجواب أمْ بالتعيين، إمَّا بالاسم، وإمَّا بالفعل، على حسب ما يكون السؤال. والأحسنُ مع أو تقديم الفعل، ومع أم تقديم الاسم. وأنَّ أو في العطف لا تلزم معادلتها للاستفهام، بخلاف أم. وأنك إذا استفهمتَ باسمٍ، وعطفت عليه، كان بأو دون أم. وأنك إذا عطفت بعد أفعل التفضيل

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/357).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/124).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص811-812).
(4) المرجع السابق، ص806 وص807-808.
(5) ابن عقيل، المساعد (ج2/456-457)
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/124).

كان بأم دون أو. وأنَّ ما لم يَحسُن السكوت عليه كان العطف بأم، وما حَسُنَ كان بأو. فهذه وجوه مِن الفرق تدل على أنَّ أم ليست الميم بدلاً مِن واو أو، وأنَّ أصلها ليس أو.

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه الفرق بين (أم) و(أو).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الأثير[1] في هذه المسألة.

729-(أم) يكون لها اسمين أو فعلين إذا جاء بعد سواء ألف استفهام

قال أبو حيان[2] : "مسألة: قال س: إذا كان بعد سواء ألفُ الاستفهام فلا بُدَّ مِن أم، اسمين كانا أو فعلين، تقول: سواءٌ عليَّ أزَيدٌ في الدار أم عمرٌو، وسواءٌ عليَّ أقُمتَ أم قَعَدتَ. وإذا كان بعدها فِعلان بغير ألف الاستفهام عُطِف الثاني بأو، تقولُ: سواءٌ عليَّ قُمتَ أو قَعَدتَ. وإنْ كانا اسمين بلا ألفٍ عُطِف الثاني بالواو، تقول: سواءٌ عليَّ زيدٌ وعمرٌو. وإنْ كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وبأو حملاً عليهما".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بأنَّ (أم) يكون لها اسمين أو فعلين إذا جاء بعد سواء ألف استفهام.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الأثير[3] في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي[4] أيضاً.

(1) ابن الأثير، البديع (ج372/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج124/13).
(3) ابن الأثير، البديع (ج373/1).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج207/3-208).

730-جواز قولهم (ما أدري أقامَ أو قعدَ؟)

قال أبو حيان[1] : "مسألة: تقول ما أدري أقامَ أو قعدَ؟ إذا لم يَطُل القيام، وكان لسرعته كأنه لم يكن، كما تقول: تكلَّمتَ ولم تَتَكَلَّم، إمَّا لِقلة كلامه، أو لترك الاعتداد به، أو لأنه لم يَبلُغ به المراد، وليس لـ(أم) هاهنا مجال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز قولهم (ما أدري أقامَ أو قعدَ؟).

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن الأثير[2] في هذه المسألة.

731- مجيء (أم) و(أو) بمعنى واحد على السواء إذا تصدرت (هل) الكلام

قال أبو حيان[3] : "مسألة: إذا تصدر الكلام (هل) صَلَحتْ (أم) و(أو)، قال س: لو قلت: هل تضربُ أو تقتلُ، أو: هل تضربُ أم تقتلُ؟ لكان واحداً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (أم) و(أو) بمعنى واحد على السواء إذا تصدرت (هل) الكلام.

وتأثر أبو حيان بما ذهب إليه ابن الأثير[4] في هذه المسألة.

732- (إمَّا) تأتي بمعنى الإباحة

قال ابن مالك[5] : "والمعنى مع إمَّا شك أو تخيير أو إبهام أو تفريق مجرد".

ويقول أبو حيان[6] : "والإباحة: جالِسْ إمَّا الحسن وإمَّا ابن سيرين".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج124/13).

(2) ابن الأثير، البديع (ج374/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج125/13).

(4) ابن الأثير، البديع (ج374/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج365/3).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج142/13).

وقال أيضاً في المقام نفسه عبارة أخرى تفي معنى الاستدراك : "ولم يذكر المصنف كون إمَّا للإباحة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك (إمَّا) تأتي بمعنى الإباحة.

واتبع المرادي[(1)]، وابن عقيل[(2)]، وناظر الجيش[(3)] ما ذكره أبو حيان.

وأكد الشاطبي[(4)] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

733–جواز العطف على الضمير المستكن في (رُوَيْدَكَ)

قال ابن مالك[(5)] : "ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل".

ويقول أبو حيان[(6)] : "فرع: تقول: رُوَيْدَكَ أنتَ وزيدٌ، فلا تعطفُ على الضمير المستكن في رُوَيْدَكَ إلا بعد تأكيده".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز العطف على الضمير المستكن في (رُوَيْدَكَ).

واتبع ناظر الجيش[(7)] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[(8)] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص814).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج460/2)

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3479/7).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج130/5).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج372/3).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج168/13).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3503/7).

(8) السيوطي، همع الهوامع (ج221/3).

734-اختصاص (لولا) بجر المضمر

قال ابن مالك[1] : "وإنْ عُطِفَ على ضمير جر".

ويقول أبو حيان[2] : "فرع: (لولا) تجر المضمر في مذهب س، فلو عَطفتَ على مجرورها ظاهراً لم يجز؛ لأنه يلزمُ من ذلك أنْ تجر (لولا) المظهر، وهو لا يجوز. فلو رفعتَ على توهم أنك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر، نحو: لولاك وزيدٌ لكان كذا. وعلى هذا ينبغي أنْ يُقيد العطف على الضمير المجرور بأنْ يكون الحرف ليس مختصاً بجر الضمير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اختصاص (لولا) بجر المضمر.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

735- عدم جواز تأخير المعطوف على مبتدأ وتوسيط خبرهما

قال ابن مالك[4] : "وندر ذلك مع أو".

ويقول أبو حيان[5] : "مسألة: لا يجوز تأخير المعطوف على مبتدأ وتوسيط خبرهما، نحو: زيدٌ مُنطلقانِ وعمرٌو، لِما في ذلك من التقديم والتأخير المستغني عنه تركيب الكلام. وأجاز ذلك بعض أصحابنا، واستدلَّ على ذلك بقوله: أنتَ أعلَمُ وعبدُ الله، قال: (كأنك قلتَ: أنتُ وعبدُ اللهِ أَعْلَمُ)، فيشتركان في المعنى، ويكون أَعْلَمُ خبراً لهما متوسطاً بينهما، فعلى هذا يجوز: زيدٌ قائمانِ وعمرٌو، ولا مانع من ذلك. انتهى.

والفرقُ بينهما أنه إذا قدرنا (أَعْلَمُ) خبراً عنهما معاً لم يكن في اللفظ مُخالفة خبرٍ لمُخبَرٍ عنه متقدم. بخلاف ما يُثنى ويُجمع، فإنه يظهرُ التخالفُ؛ ألا نرى أنه يسوغُ: أنت أعلَمُ، ولا يسوغُ: زيدٌ قائمان، على أنه لا يتعيَّن في (أنتَ أَعْلَمُ وعبدُ الله) أنْ يكون من عطف المفردات حتى يشتركا في الخبر، بل الظاهر أنه مِن عطف الجمل، نحو: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو، ولو قلنا

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج373/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج177/13).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج459/2).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج378/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج195/13-196).

بالجواز في المثال المذكور – وهو أنْ يكون من عطف المفردات – لساغَ؛ إذ لا يظهر تخالفٌ في اللفظ، بخلاف: زيدٌ قائمانِ وعمرٌو، من حيث هو خبرٌ يحملُ ضميرهما فهو عائدٌ على متقدمٍ وعلى متأخرٍ؛ وذلك لا يجوز، وما وردَ مِن ذلك فهو مِنَ التقديم والتأخير الذي لا يجوز إلا في الشعر، نحو قوله:

وَجَـــدتُ أبَاهَـــا رَائِضِـــيْهَا وَأُمَّهَـــا فَأعْطَيْـتُ فِيْهَـا الحُكْـمَ حَتَّـى حَوَيْتُهَـا[1]

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز تأخير المعطوف على مبتدأ وتوسيط خبرهما.

736– شروط تقديم المعطوف بالواو ضرورة

قال ابن مالك[2] : "وقد يُقَدَّمُ المعطوفُ بالواوِ للضرورة".

ويقول أبو حيان[3] : "أهمل المصنف قيود هذه المسألة، وذكر أصحابنا لها أربعة شروط:

أحدها: أنْ يكون العاطف الواو، وهذا ذكره المصنف...

الشرط الثاني: ألا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً، لا تقولُ: وعمرٌو زيدٌ قائمان، تريد: زيدٌ وعمرٌو قائمان، ولا نعلمُ خِلافاً في هذا.

الشرط الثالث: ألَّا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، فلا تقول: إنَّ وَعَمْراً زيداً قائمان، تريدُ: إنَّ زيداً وعَمْراً قائمان، وكذلك: ما أحْسَنَ وزيداً عَمْراً.

الشرط الرابع: ألَّا يكون المعطوف مخفوضاً، فلا تقول: مررتُ وعمرٍو بزيدٍ، تريدُ: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو. ولا نعلمُ خِلافاً في هذا الشرط.

---

(1) البيت للبُعَيث الحنفي في ضرائر الشعر (ص205) والتبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج381/2).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج378/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج196/13–197).

وإذا اجتمعتْ هذه الشروط فمذهب البصريين أنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر، وهو عندهم في المنصوب أقبح منه في المرفوع؛ لأنَّ الفعل بالمرفوع مرتبط. ومذهب الكوفيين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام.

فلو كان الفعل مما لا يستغني بفاعل واحد، نحو: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز التقديم؛ لأنَّ الواو واو اجتماع. قال أبو جعفر النحاس: وهو مذهب البصريين. فتكون إذ ذاك الشروط عند البصريين خمسة، فلا يُقال على هذا المذهب: اختصمَ وعمرٌو زيدٌ. وأجاز ذلك احمد بن يحيى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط تقديم المعطوف بالواو ضرورة.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

737-معاني (الواو) في (فأصبحوا والنوى)

قال ابن مالك[6] : "وبتواليها الثلاث دخل في الضحى والصباح والمساء".

وقال أبو حيان[7] :

---

(1) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص821).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج2/475-476)

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج2/797).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3511).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج3/228).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/341).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج4/140).

"فَأَصْـــبَحُوا وَالنّـــوَى عَـــالِي مُعَرَّسِـــهِمْ[1] … … … …

فالواو عند الأخفش زائدة، وعند غيره أنها واو الحال، وأصبحوا تامة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (الواو) في قول الشاعر: (فأصبحوا والنوى).

738- الخلاف في (الفاء) الداخلة على (إذا) الفجائية أهي زائدة أم عاطفة؟

قال أبو حيان[2] : "واختلفوا في هذه الفاء الداخلة على إذا التي للمفاجأة: فذهب المازني إلى أنها زائدة. وذهب الزجاج إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط. وذهب أبو بكر مَبرَمان إلي أنها عاطفة.

ورجَّح أبو الفتح قول المازني وذلك أنَّ إذا الفجائية فيها معنى الإتباع، وكذلك كانت في جواب الشرط كما كانت الفاء، فقد اشتركت الفاء وإذا في هذا المعني، فدخول الفاء عليها دخول حرف زائد للتأكيد، ولا يعترض على هذا بكون الفاء لا يجوز حذفها، فرُبَّ زائد يلزم، كقولهم: افعلْه آثراً ما.

وقال بعض أصحابنا: ولا يجوز أنْ تقول: خرجتُ إذا زيدٌ، ولكن مع ذلك إذا وجد له نظائر لم يبعد. انتهى. ويعني أنه قد وجد زوائد كثيرة حذفت.

ورُدَّ مذهب الزجاج بأنَّ قولك خرجتُ فإذا زيدٌ إخبار عن حال ماضية قد انقضت؛ والشرط مبنيٌّ على الاستقبال، ولأنه لو كان في الكلام معنى الشرط لاستغني بما في إذا من معنى الإتباع عن الفاء كما استغني عنها في قولك: إنْ تفعلْ إذا زيدٌ يفعل.

---

(1) هذا صدر بيت لحميد الأرقط في سيبويه، الكتاب (ج70/1) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج266/3) وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج208/7) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج351/1) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج498/2) والمرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص503) وأبي البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي (ج234/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج629/2) وعجزه :

… … … … وَلَـــيْسَ كُـــلَّ النَّـــوىَ تُلْقِـــي الْمسَـــاكِينُ

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج325/7-327).

ورُدَّ مذهب مَبرَمان بأنَّ الجملة التي هي خرجتُ مركبة من فعل وفاعل، وقولك فإذا زيدٌ جملة اسمية، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه.

فإنْ قلت: ألست تقول: قام زيدٌ وأخوك محمدٌ، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى؟

فالجواب: أنَّ الواو يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها من حروف العطف؛ ألا ترى أنَّ الثاني في العطف بالفاء معلَّق بالأول، والواو ليست كذلك. انتهي معني كلام أبي الفتح.

قال الشلوبين الصغير: ويحتمل أن يُنتَصر لمبرمان بأن يقال له: امتناع قولك قامَ زيدٌ فعمرٌو جالسٌ لم يكن من جهة العطف، إنما كان من أجل أنَّ الفاء يصحبها في عطفها الإتباع، ولا إتباع هنا، فإذا صحَّ الإتباع فلا مانع من العطف، ومسألتنا هذه الإتباع فيها بيِّن على معنى المبالغة، فكأنه لارتباط حضور الأسد عند الخروج معلل بالخروج وإنْ كان ليس معلَّلاً في الأصل، وإنما هي موافقة ومصادفة، ولكن للزوم العلة والمعلول جعل هذا مثله يعطف بالفاء، ومع أنَّ في قولك فإذا زيد معنى: فحضرني زيد، وأنت لو قلت خرجتُ فحضرني زيدٌ لم يكن خَلفاً من الكلام، ولم يشك في أنَّ الفاء عاطفة، فجاز هذا جواز ذلك، فعلي هذا يكون توجيه مبرمان صحيحاً. انتهى.

والذي يقطع بأنَّ الفاء عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف مقامها، كقوله ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾[1]، فـ(ثُمَّ) لا يصلح أنْ تكون دخلت دخولها في جواب الشرط؛ لأنَّ ثُمَّ لا يُلَقَّى بها جواب الشرط، ودعوى الزيادة فيها على خلاف الأصل، فثبت أنها عاطفة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (الفاء) الداخلة على (إذا) الفجائية أهي زائدة أم عاطفة؟.

وقد اتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) [الروم: 20].

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص492).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج510/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1960/4).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج183/2).

739-الخلاف في مجيء الحال من المنادى

قال ابن مالك[1] : "وفي حال".

ويقول أبو حيان[2] : "ومجيء الحال من المنادى مسألة خلاف:

ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى المنع، واستدلوا على ذلك بأنَّ الحال منه يلزم عنه تناقضُ معنى الكلام، قالوا: إذا قلنا: يا زيدُ ضاحكاً، على الحال، كان المعنى أنَّ نداءه كان في حال الضحك، فإنْ لم يكن ضاحكاً فلا نداء، وذلك مستحيلٌ؛ لأنَّ النداء وقع بقوله: يا زيدُ، فإنْ لم يكن ضاحكاً لم يُخرجه عن أنْ يكون قد نادى زيداً بقوله: يا زيدُ. وهذا الذي احتجَّ به لا حُجَّة فيه إلا على تقدير أنْ تكون الحال مُبَيِّنة؛ إذ هي التي يُقَدَّ ارتفاعها لكونها مُنْتَقِلة.

وذهب بعض البصريين –ومنهم الأخفش والمازني والفارسي– إلى إجازة مجيء الحال من المنادى إذا كانت الحال مؤكدة لمعنى الكلام؛ لأنها إذ ذاك ليست مُنْتَقِلة، وذلك أنه إذا أقبلَ بندائه على شخص قائم، فلم يَرَ ذلك كل مَن رأى إقباله عليه أنه ناداه وهو قائم، فإذا قال: يا زيدُ قائماً، كانت الحال مؤكدة لِما كان يُفهَم من النداء قبل الإتيان بها، كما أنَّ ﴿ مُدْبِرِينَ ﴾من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾[3]، و﴿ حَيًّا ﴾ من قوله: ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[4]، و﴿ ضَاحِكًا ﴾ من قوله: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[5]، أحوال مؤكدة لما كانت تُفهَمُ من الكلام قبل الإتيان بها. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

يَـا بِشْـرُ أعْـوَرَ إنَّ القَـوْمَ قَـدْ ذَهَبُـوا   وَخَلَّفُـوا بَقَـراً جُمـاً صَيّاصِـيْه[6]

وقول الآخر:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج390/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج240/13-242).

(3) [التوبة: 25] .

(4) [مريم: 33] .

(5) [النمل: 19] .

(6) البيت بلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج241/13).

يَـــا دَارَ سَـــلْمَى بَـــيْنَ دَارَاتِ العُـــوْجْ جَـــرَّتْ عليهـــا كُـــلُّ رِيْـــحٍ سَـــيْهُوجْ[1]

فـ(بينَ) في موضع الحال من (دار سلمى) لأنها معرفة، ولا يمكن أنْ يقدر الظرف نعتاً لها. انتهى ما ذكره بعض أصحابنا في نقل الخلاف في الحال من المنادى والاحتجاج.

ولم يَفصل المصنف في مجيء الحال من المنادى بين أنْ تكون مُبَيِّنَة أو مؤكدة، وقد ذكرنا أنَّ مَنْ أجاز ذلك إنما أجازه على أنْ تكون الحال مؤكدة، إلا أنَّ في (البديع) ذكر الحال مطلقة، قال: (قد استقبح جماعة من النحاة الحال من المنادى، منهم المازني، فلا تقول: يا زيدُ قائماً. وأجازه آخرون، منهم المبرد، وقال: أناديه قائماً، ولا أناديه قاعداً، وأنشد:

... ... يَـــا بُـــؤْسَ لِلْحَـــرْبِ ضَـــرَّاراً لِأَقْـــوَامِ[2]

وفي البسيط: (وقد احتج على ذلك– يعني أنه لا يكون معمولاً للفعل– بأنه لو كان معمولاً لفعلٍ أو معناه لصحَّ وقوع الحال منه، فتقول: يا زيدُ قائماً، ولم يُسمع، وصَحَّ: يا زيدُ يومَ الجمعة؛ لأنَّ روائح الأفعال تعمل في هذه. وانفصلوا عنه على طريقين:

إحداهما: يجوز ذلك، وهو رأي ابن طاهر وابن طلحة من المتأخرين.

والثانية: أنَّ امتناع ذلك لا لِما ذكر بل لمعنىً آخر، قال س: لأنَّ النداء شبيه بالعام، فما بعده يُشبه التفسير للذات، فكان كالتمييز، والتمييز لا تكون منه حال لأنه ذات، والذات لا تنتقل. وقيل: لأنَّ النداء جرى في كلامهم على الإطلاق؛ لأنَّ قصد الإقبال إنما هو لِمُبهَم، وما هو كذلك لا يتقيد بشيء، والحال قيدٌ، فلا تكون) انتهى.

وتحصَّل في المجيء من المنادى بالحال ثلاثة مذاهب: أحدها: المنع على الإطلاق. والثاني. الجواز على الإطلاق. والثالث: التفصيل بين أنْ تكون الحال مؤكدة فيجوز منه، أو مبينة فلا يجوز. ولم ينص س على جواز الحال من المنادى ولا منعه".

---

(1) البيت لرجل من بني سعد في ابن السكيت، الكنز اللغوي (ص38) وأبي علي القالي، أمالي القالي (ج147/2) المرزوقي، الأزمنة والأمكنة (ص317) والبكري، سمط اللآلي (ج771/1)

(2) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص133) وابن سلام، طبقات فحول الشعراء (ج57/1) أبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج200/2) وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن (ص194) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص93) وابن منظور، لسان العرب (ج239/14) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج132/2)، وصدره:

قَالَـــتْ بَنُـــو عَـــامرٍ: خَـــالُواَ بِنَـــى أَسَـــدٍ ... ...

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في مجيء الحال من المنادى.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

740-الموقع الإعرابي في بناء المنادى كـ(اثني عَشَرَ)

قال ابن مالك[4] : "يُبنى المنادى لفظاً أو تقديراً على ما كان يرفع به".

ويقول أبو حيان[5] : "فرع: إذا ناديتَ (اثني عَشَرَ) رُوعي أصلُه، فبُنِيَ على ما كان عليه، ولا تُلحظ فيه الإضافة، ويُحمَل عليه رفعاً ونصباً؛ إذ مذهب س أنَّ أصله: اثنان وعَشَر، فضُمِّن (عَشَر) معنى الواو، فبُني آخرُه، فصار بصفة المضاف، فحُذفت النون، ونُزِّلَ (عَشَر) منزلة النون، فصار في الحكم بمنزلة (اثنان). ولو ناديتَ (اثنان) لقلت: يا اثنان، وكذلك: يا اثنا عَشَرَ، ويا اثنَتا عَشْرَةَ، ويا ثِنْتا عَشْرَةَ.

وأمَّا الكوفيون فيُجرونه على أصله مِنَ الإضافة، فيقولون: يا اثْنَيْ عَشَر. وفيه نظرٌ لأنَّ الإضافةَ غيرُ حقيقية، وهو عندهم أقوى مِنَ المثنى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الموقع الإعرابي في بناء المنادى كـ(اثني عَشَرَ).

واتبع ابن عقيل[6]، وناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان.

ووافق الأشموني[8] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص827).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج488/2).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3534/7-3535).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج391/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج244/13-245).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج489/2).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3543/7).

(8) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج22/3).

741-يشترط في اسم الإشارة أن يكون عارياً مِنْ كاف الخطاب

قال ابن مالك[1] : "واسم الإشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه كأي".

ويقول أبو حيان[2] : "ولم يَشترط المصنفُ في اسم الإشارة إذا كان منادى أن يكون عارياً مِنْ كاف الخطاب؛ كما شَرَطَه فيه إذا كان صفة لـ(أيّ)، وذلك في الشرح لا في الفص، وهي مسألة خلاف، وقد تقدَّم مذهب السيرافي في أنَّ اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يَجُزْ نداؤه، ومذهب س وابن كيسان خلافه، وهو الجواز، فتقول: يا هذا الرجلُ، ويا ذاك الرجلُ، ويا ذلك الرجلُ، ويا ذانِكَ الرجلان، ويا ذانِكُما الرجلان، ويا أولئكم الرجال، ويا أولئك الرجال، وحكى ابن كيسان عن بعض النحويين سماعاً عن العرب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يشترط في اسم الإشارة بأن يكون عارياً مِنْ كاف الخطاب.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

742-مجيء (ابنة) في المنادى المضاف

قال ابن مالك[6] : "إلا الأُمَّ والعَمَّ المضاف إليهما ابْنٌ".

ويقول أبو حيان[7] : "نَقَصَه أنْ يقول: أو ابنة، فإنَّ النحويين ذكروا أنَّ حُكْمَ ابْنة وبِنْت في الإضافة إلى أُم أو عَم حُكمُ الابن سواء".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج398/3).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج296/13-297).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص832).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج504/2).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج49/2).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج405/3).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج334/13).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (ابنة) في المنادى المضاف.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب التاسع والأربعون : الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

743-وجوه حصول الاستغاثة والتعجب بالنداء

قال ابن مالك[6] : "ومثال المنادى المتعجب منه قول العرب: يا للعجب".

ويقول أبو حيان[7] : "وإنما اشتركت الاستغاثةُ والتعجبُ في هذه الصورة لمشاركتهما في بعض المعنى؛ إذ سببُهما أمرٌ عظيمٌ عند المنادي:

أمَّا الاستغاثةُ فلوقوع أمرٍ يُطلَب دفعُه، أو المعونةُ عليه، أو الدخولُ فيه، ولهذا قد تكون على جهة الاستطالة والوعيد، وعلى التوبيخ، وعلى التذلل والخضوع.

وأمَّا التعجُّبُ فالنداء فيه على وجهين:

أحدهما: أنْ ترى أمراً عظيماً فتتعجب منه، فتناديَ جنسه ليحضر، كقولهم: يالَلْماءِ! ويا لَلْدَّواهي! ويا لَلْعَجَبِ!.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص837).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج521/2).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج813/2).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3585/7).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج53/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج410/3).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج350/13-351).

والثاني: أنْ ترى أمراً تستعظمه فتناديَ مَنْ له نِسبةٌ إليه ومَكنة فيه بوجهٍ ما؛ كأن ترى جُهَّالاً أخذوا المناصب، فتقول: يا لَلْعُلَماءِ! أي: فمِثْلُكم لهذا الأمر ولهذه العظائم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه حصول الاستغاثة والتعجب بالنداء في سياق الكلام.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

744-الخلاف في لام المستغاث من أجله

قال أبو حيان[5] : "واختلفوا في هذه اللام على مذهبين:

أحدهما: أنها زائدة- وهو اختيار ابن خروف- لأنَّ الفعل يتعدَّى بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف جر.

والثاني: أنها ليست بزائدة. واختلف أهل هذا المذهب على قولين:

أحدهما: أنها تتعلق بما في (يا) من معنى الفعل. وهو مذهب ابن جني.

والثاني: أنها تتعلق بفعل النداء المضمر بعد حرف النداء، وهو اختيار ابن عصفور وابن الضائع، ومذهب س.

ورُدَّ مذهب الزيادة بأنَّ الزيادة ليست بقياس، فمهما أمكن أنْ لا يزاد كان أولَى. ورُدَّ مذهب ابن جني بأنَّ معنى الحرف لا يعمل في المجرور ولا في الظرف.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص839).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج526/2).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3599/7).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج69/2).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج353/13-354).

ولابن جني أنْ يقول: قد عملتْ كأنَّ بما فيها من معنى التشبيه؛ ألا ترى عملها في الحال في قوله:

كَأَنَّـــهُ خَارِجــاً مِـــنْ جَنْـــبِ صَـــفْحَتِهِ ... ...

ورُدَّ المذهب الثالث بأنَّ دخول اللام على المفعول المتأخِّر عن الفعل قليل، لا يُقال منه إلا ما سُمع، بخلاف حاله إذا تقدَّم، فإنه فصيح، نحو: لِزيدٍ ضربتُ، ولا يجوز ضربتُ لزيدٍ إلا حيث سُمع، نحو قول الشاعر:

وَمَلَكْــتَ مَـــا بَــيْنَ الْعِـــرَاقِ وَيَثْــرِبَ مُلْكًـــا أَجَــــارَ لِمُسْــــلِمٍ وَمُعَاهِــــدِ

وقد اسُتعذر عن هذا بأنَّ الفعل لمّا كان مُلتزماً إضمارُه قُوِّيَ بوصوله بالحرف لَمّا أرادوا التفرقة بين معنيين.

وهذا كلُّه تكلُّفٌ، والأولى الزيادةُ، زيدتْ لمدّ الصوت؛ إذ يكون أعوَنَ على الانتصار وطلب الغَوث. والدليل على زيادتها معاقبتُها للألف في آخره، فزادوا الحرفين لمدِّ الصوت، ولَمّا كان معناهما واحداً في الزيادة تَعاقَبا، فبم يجُز الجمعُ بينهما".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في لام المستغاث من أجله.

واتبع المرادي[(1)]، وابن عقيل[(2)]، وناظر الجيش[(3)] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[(4)] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

745-ما يصح استعماله من حروف النداء مع المستغاث به

قال ابن مالك[(5)] : "وقد يُحذف المستغاث فيلى (يا) المستغاث من أجله".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص839).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج526/2).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3597/7-3598).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج70/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج409/3).

ويقول أبو حيان[1] : "واعلم أنه لا يكون المستغاث به إلا معلوماً، ولا يُستعمل من حروف النداء معه ومع التعجب منه إلا (يا) خاصة؛ وقد استُعمِلَ في التعجب (وا) إلا أنه قليل، ومنه قول عمر– رضي الله عنه– لعمرو بن العاص: **(وَاعَجَباً لَكَ يَا ابْنَ الْعَاصِ)**[2]".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يصح استعماله من حروف النداء مع المستغاث به.

واتبع ابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الخمسون : الندبة

746–ندب قولهم (اثنا عَشَرَ)

قال ابن مالك[6] : "آخر ما تم به المندوب يعم آخر المفرد نحو: وا زيداه، وآخر المضاف إليه نحو: واعبد الملكاه، وآخر الصلة نحو: وامَنْ حفر بئر زمزماه، وآخر المركب تركيب مزج نحو: وامعد يكرباه، وواسيبويهاه، وآخر المركب تركيب إسناد نحو: واتأبط شراه".

ويقول أبو حيان[7] : "فرع: إذا نَدَبتَ رجلاً اسمُه اثنا عَشَرَ قلتَ في قول س: واثْنا عَشَراه، كما تقول فيمن اسمُه رَجُلان: وارَجُلاناه، وفي قول الكوفيين: واثنى عَشَراه، كما تقول: واغُلامَي زَيداه. وأجاز ابن كيسان القولين معاً.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج362/13).

(2) [ابن مالك، الموطأ (طبعة الرسالة)، 56/1: رقم الحديث137] .

(3) ابن عقيل، المساعد (ج533/2).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3596/7).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج36/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج415/3).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج372/13).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ندب قولهم (اثنا عَشَرَ) وأمثاله.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه[3]، والرماني[4] في هذه المسألة.

747- الخلاف في رد الياء عند اجتزاء كسرة المنادى المضاف إلى المنادى في الندب

قال أبو حيان[5] : "مسألة من هذا الباب: إذا اجتزأت بكسرة المنادى المضاف إلى نفسك عن الياء ثم نَدبتَ، وعطفت عليه مثله، وطرحت الألف من الأول- رددته إلى الكسر، ولم يَجب ردُّ الياء عند الجمهور، فتقول: يا غلامِ واحَبِيباهْ، وأوجب الردَّ الفراء، فتقول: يا غُلامِي واحَبِيباهْ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في رد الياء عند اجتزاء كسرة المنادى المضاف إلى المنادى في الندب.

واتبع المرادي[6]، وابن عقيل[7]، وناظر الجيش[8] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص843).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج536/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج226/2).

(4) الرماني، شرح كتاب سيبويه (ج192/1).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج385/13).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص843).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج537/2).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3606/7-3607).

748-الخلاف في إبقاء ألف الندبة أو حذفها في كلمة (مُثَنَّى)

قال أبو حيان[1] : "مسألة: إذا نَدَبتَ مُنوَّناً مثل مُثَنًّى فإنك تَحذفُ التنوين، فتعود الألف لحذفه، فتلتقي مع ألف النُّدبة، فتُحذف، وتبقى ألف النُّدبة، كما تُحذف في: مُثَنَّى القومِ، فتقول: وامُثَنَّاهْ.

واختلف النقل عن الكوفيين: فقيل عنهم: إنهم يزعمون أنَّ هذه الألفَ ألفُ مُثَنَّى، واكتفوا بها عن ألف الندبة. وقيل عنهم: إنهم يحذفون الألف، ويُحرِّكون التنوين، فيقولون: وامُثَنَّاهْ، وحكوا من كلام العرب ذلك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في إبقاء ألف الندبة أو حذفها في كلمة (مُثَنَّى).

ووافق أبو حيان ما قاله أبو علي الفارسي[2] في هذه المسألة.

الباب الحادي والخمسون : أسماء لازمت النداء

749-القياس فيما يُبنى على مفعلان

قال ابن مالك[3] : "ويقال أيضاً في نداء العزيز الكريم: يا مكرُمان وفي نداء ضده يا مَلْأَمَان، ويا مَلأم ويا لُؤمان".

ويقول أبو حيان[4] : "أمَّا ما بُني على مفعلان فكلام المصنف في الفص وفي الشعر مشعر بأنه لا يُقال منه إلا ما سُمِع ولم يذكر المصنف منه غير مكرُمان ومَلْأن. فأمَّا بعض أصحابنا فيقولون أنه مُنْقاس فيقول: مكذبان، وملكعان، ويا مخبثان، ويا مَلْأمَان، وإذا أردتَ المؤنثة أدخلتَ التاء فقلتَ: يا مخبثانه.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج385/13).

(2) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج362/1-363).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج419/3).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق553أ-ق553ب).

وقال بعض أصحابنا وأمَّا مفعلان فالذي جاء منه مَلْأَمَان، ومخبثان، ومكذبان، وملكعان، ومطنبان. وهي من القلة بحيث لا يقاس عليها، وأكثر استعمال هذا البناء المختص بالنداء في الذم.

وزعم أبو محمد ابن السيد أنه مختص بالذم، وزعم أنَّ ما وُجِدَ في النسخ من قولهم يا مكرُمان تصحيف مكذبان. وليس كما زعم إذ قد ذكر الأخفش يا مكرُمان، وذهب سيبويه. ولم ينص سيبويه على الذم في بناء مفعولان هذا. وأمَّا يا مَلأم، ويا لومان، ويا نومان فلا يُقال هما على هذه الأوزان إلا ما سُمِع. لا يُقال يا مكذب، ولا يا كذبان قياساً عليها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك القياس فيما يُبنى على مفعلان.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

750-شروط جواز بناء (فعال) بمعنى اسم فعل أمر معدول

قال ابن مالك[5] : "وهو والذي بمعنى الأمر مقيسان في الثلاثي المجرد وفاقاً لسيبويه".

ويقول أبو حيان[6] : "وأهمل المصنف قيدين في جواز بناء فعال بمعنى الأمر:

أحدهما أنْ يكون الثلاثي المجرد تاماً فلا يجوز من الفعل الناقص، فلا يجوز كوان منطلقاً، ولا بيات ساهراً بمعنى كن منطلقاً وبت ساهراً.

والثاني أنْ يكون متصرفاً فلا يجوز: وذار زيداً، ولا وداع عمراً يعني ذرْ زيداً، أو دعْ عمراً".

---

(1) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص846).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج542/2-543).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3615/7).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج61/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج419/3).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق553ب).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز بناء (فعال) بمعنى اسم فعل أمر معدول.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، بينما يوافقهم ناظر الجيش[3] في البند الأول فقط.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الثاني والخمسون : ترخيم المنادى

751-حد الترخيم

قال ابن مالك[5] : "باب ترخيم المنادى".

ويقول أبو حيان[6] : "واصطلاحاً: حذف آخر الاسم باطراد، فلا يُسمِي مثل: يد مَنْ حَمِلا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الترخيم.

واتبع المرادي[7]، وابن عقيل[8] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[9] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص847).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج543/2-544).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3616/7).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج62/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج421/3).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق554أ).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص848).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج546/2).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج74/2).

752-ترخيم ما فيه التاء من المحذوف الفاء مما أصل عينه السكون

قال ابن مالك[1] : "ما فيه هاء التأنيث لا يشترط في ترخيمه علمية، ولا زيادة على الثلاثة، بل يرخم ما هي فيه وإنْ كان ثنائياً بدونها غير علم".

ويقول أبو حيان[2] : "فرع: إذا رخمت ما فيه التاء من المحذوف الفاء اللازم ردها عند الحذف مما أصل عينه السكون نحو: شية ودية على لغة من ينتظر الحرف. قلت: يا شي، ويا دي، أو لغة من لا ينتظر أبقيت العين على حركتها، ولم يردها إلى أصلها. فتقول في ترخيم يا وشي أقبلي في قول سيبويه فيرد الواو، وتدع الشين على حركتها؛ لأنَّ المقصود برد الواو المحذوفة إنما هو تقوية الكلمة. فلو رددت الواو، وحذفت الحركة لكنت بمنزلة من لم يرد شيئاً من جهة أنَّ الحركة حكم لها بحكم الحرف في مواضع في النسب إلى عمري أجريت مجرى قهقري بخلاف حبلي، وفي منع الصرف في مسفر أجريت مجرى زينب بخلاف هند. ويجب الإسكان في قول الأخفش، والمبرد، فيقول: يا وشي أصله شييه. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه بدليل أنهم لمَّا ردوا المحذوف في يد في التثنية أبقوا الدال متحركة، ولم يردوها إلى أصلها من السكون. قالوا: يديان، ولا حجة للأخفش في عدَّ؛ ولأنه جاء على الأصل، وعدَّ محذوف منه لا أنَّ عدواً رددت إليه الواو بعد حذفها، والزائد قبل الهاء كالأصل متحركاً كسرداح كما يذهب في مقصور الواو دمي في سعلاة، فجرت مجرى الصحيح. ويظهر من كلام سيبويه: (إنَّ من الناس من يقول: تحذف الزوائد مع الهاء)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ترخيم ما فيه التاء من المحذوف الفاء مما أصل عينه السكون.

واتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج421/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق554ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص848).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3645/7-3646).

753-قلب تاء التأنيث هاء إذا وقعت في آخر المركب المرخم

قال ابن مالك[1] : "ثم بينت ما يحذف من العلم في الترخيم، فقلت: يحذف عجزه إنْ كان مركباً، فيتناول ذلك المركب بمزج كحضرموت وسيبويه وخمسة عشر، فيقال: ياحضر، ويا سيب، ويا خمسة في المسمى بخمسة عشر".

ويقول أبو حيان[2] : "فرع: إذا وقعت على المركب المرخم وآخره تاء التأنيث قلبتها هاء فقلت في يا خمسة في الوقف يا خمسه. قال في البسيط: (إذا رخمت (خمسة عَشَر) حذفت الثاني، فإذا وقفت بالهاء في اللغتين لا بالياء؛ لأنها على أصلها قبل التركيب، وليس بمنزلة بنتان إذا رخمته، بل بمنزلة مسلمتان إذا رخمت؛ لأنه لا يراعي لها أصلها قبل لحرف ما رُخِمَ، وبعضهم وقف بالتاء لمَّا كانت وسطاً تشبيهاً بتأنيث أخت، وليس بصحيح؛ لأنَّ أخت في الأصل ليست بناء قبل لحوق الزيادة، ومن يقول: (يا بنه) بالهاء. لا يقول: (يا خمسة أجزا) للاسم الثاني في التركيب (أجزا) هاء التأنيث؛ لأنه لا يقول: في الوقف ألا يا خمسه بالهاء، ومن وقف بالتاء يقول: يا خمسة في من ترخيم المدغم يقول: يا خمسة. انتهى ملخصاً. وإنْ لم يكن فيه نحو، (يا حضر) وقفت بالهاء، فقلبت (يا حضرة)، وذلك في قياس من قال: (يا طلح) في الوقف (يا طلحة).

وأمَّا من قال (يا طلح) فسكن الحاء في الوقف هاء، أو رام، أو شم، فقياسه (يا حض) بالسكون، والروم، والإشمام. وهذا لا يكون في لغة من ينتظر الحرف، وأمَّا من جعله اسماً تاماً فلا يُلحقه هذه الهاء كما لا يُلحقها (يا زيد) إذا وقف عليه.

وذهب الأخفش إلى أنك إذا وقفت على المركب المرخم رددت المحذوف من جهة أنَّ الثلاثي محكوم له بحكم تاء التأنيث على الحذف، فوجب أنْ يرد كما يرد هي في الوقف. وهذه الهاء التي في الوقف في مثل، (يا طلحة) مرخماً هي عنده تاء تأنيث، وليست هاء سكت. وإنما قال ذلك؛ لأنها عنده ردت في المرخم، مثل (يا طلحة)، و(يا أميمة) فلما ردت في الوصل جاز أنْ يرد في الوقف لبيان الحركة، وأيضاً فهي تقلب في الوقف هاء فأشبهت هاء السكت اللاحقة؛ لتبين الحركة، وليكون عوضاً من المحذوف".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج421/3-422).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق555أ).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك قلب تاء التأنيث هاء إذا وقعت في آخر المركب المرخم.

واتبع المرادي[(1)]، وابن عقيل[(2)]، وناظر الجيش[(3)] ما ذكره أبو حيان.

ووافق المكودي[(4)]، والسيوطي[(5)] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

754-الخلاف في جواز ما يرخم ثانياً بحذف ما يلي الهاء المحذوفة

قال ابن مالك[(6)] : "وألحق بعض النحويين في جواز الفتح بذي الهاء ذا الألف الممدودة، فأجاز أن يقال: ياعفراء هلمي، بالفتح، وهذا لا يصح لأنه غير مسموع، ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل، لأنَّ حق ما نطق به ألا يقدر ساقطاً".

ويقول أبو حيان[(7)] : "ومن أحكام المرخم بحذف التاء أنه يجوز أنْ يُرخم ثانياً بحذف ما يلي الهاء المحذوفة، وهي مسألة خلاف ذلك عامة النحويين، وأجازه سيبويه بأنه كان فيه التاء، وذلك على لغة من لم يراعِ المحذوف إذا بقي بعد الترخيم الثاني على ثلاثة أحرف فصاعداً، ويظهر الاتفاق على أنَّ ذلك لا يجوز في مُرخم غير المرخم بحذف التاء، والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع، قال الشاعر:

أَحَـــارُ بـــنَ بَـــدْر قَـــدْ وَلِيْـــتَ وِلاَيَـــةً فَكُـــنْ جُـــرْذاً فِيْهَـــا تَخُـــوْنُ وَتَسْـــرِقُ[(8)]

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص849).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج548/2).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3634/7).

(4) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص253-254).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج82/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج428/3).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561أ).

(8) البيت لأنس بن زنيم في ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج727/2) وابن منظور، لسان العرب (ج157/10) والعيني، المقاصد النحوية (ج1771/4)، ونسب البيت لأنس بن أبي إياس في الجاحظ، الحيوان (ج59/3)، ونسب البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ق84/1 ص177) وابن قتيبة، عيون الأخبار (ج124/1)) وابن عبد ربه، العقد الفريد (ج374/2) والحصري، زهر الآداب (ج986/4) وابن حمدون، التذكرة الحمدونية (ج371/3).

يريد: حارثة بن زيد، وقال زميل يخاطب أرطأة بن سهية:

يَــــا أَرْطُ إِنَــــكَ فَاعِــــلٌ مـــــا قُلْتَــــهُ   وَالمَــــرْءُ يَسْــــتَحْيِيْ إِذَا لَــــمْ يَصْــــدُقِ[1]

يريد: يا أرطاة. رَخَّمَ حارثة، وأرطاة أولاً يحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف، ثم رخم حارث ثانياً، وأرطأ ثانياً بحذف التاء من حارث، والألف من أرطأ على لغة من نوي رد المحذوف والألف. ومن هذا النوع جعل سيبويه قول العجاج:

فَقَــــدْ رَأى الــــرّاؤُوْن غَيْــــرُ البُطــــلِ   أنَــكَ يَــا مَعَــاوِ يَــا بْــنَ الأفْضَــلِ[2]

يريد: يا معاوية، فرخم أولاً بحذف التاء على لغة من لم ينوِ، ثم ثانياً يحذف التاء على لغة مَنْ نوى رد الياء، ويدل على أنَّ (يا ابن الأفضل) منادي ثانياً، وأنَّ الياء ليست من معاوية. أنَّ ابن كيسان حكى أنَّ بعض المنشدين له من العرب، يقول: (يا معاو) فيقطع الكلمة في النداء عند الواو، ثم يقول: (يا ابن الأفضل)، وبعضهم يقول: (يا معاوي)، فيقطع على الياء، ثم يقول: (يا ابن الأفضل)، فيكون رخمه مرة واحدة بحذف التاء، وإنما كان هذا الترخيم على لغة من ينوي الرد لم ينو الرد لكان ذلك إجحافاً بالكلمة، وقد خالف ابن الطراوة سيبويه في جعله (يا معاو) مرخماً مرتين، فذهب إلى أنه مرخم مرة واحدة بحذف ياء النسب، وأصله (يا معاوي) منسوباً إلى (معاوية)؛ لأنَّ الممدوح هو: يزيد بن معاوية ولا معاوية. وردَّ عليه بأنه حالة النسب ليس بعلم، فلا يجوز ترخيمه، ولا يجوز أنْ يكون محذوفاً بغير ترخيم؛ لأنَّ حذف حرف المعنى لا يجوز من غير ضرورة.

فإنْ قلت: كيف سماه (معاوية)، وهو يزيد.

قلت: يكون على حذف مضاف أقيم المضاف إليه مقامه، كما قال:

يَحْمِلْــنَ عَبَّــاسَ بــنَ عَبْــدَ المُطَّلِــبْ[3]

---

(1) البيت لزميل بن الحارث في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561أ) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3660/7) العيني، المقاصد النحوية (ج1773/4).

(2) البيت للعجاج في سيبويه، الكتاب (ج250/2) وأبي محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج395/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561أ)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(3) البيت بلا نسبة في المبرد، الكامل (ج151/3) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج1328/3) وابن جني، الخصائص (ج454/2) وابن سيده، المحكم (ج395/8) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561أ).

و:

...   .   قَضَـى نَحْبَـه فِـيْ مُلْتَقَـى القّوْمِ هُـوْبَر[1]

يريد: بن عباس، وابن هوبر، وحذف هذا المضاف شذوذاً؛ لأنه ليس في لفظ البيت ما يدل عليه. ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ ما ذكروه من الترخيم بعد الترخيم ليس على ما ادعوه، وإنما هو ترخيم واحد، أسقط عنه تاء التأنيث وما يليها دفعة واحدة لا على التوالي لكان مذهبنا لا تكلف فيه كما أسقطوا من نحو: (منصور) و(مروان) حرفين، ولم يدعوا فيهما أنهما مما رُخِمَ مرتين، فيكون في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهان:

أحدهما: وهو الشائع الكثير ترخيمه بحذف التاء فقط.

والثاني: هو قليل ترخيمه محذوف التاء وما يليها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في جواز ما يرخم ثانياً بحذف ما يلي الهاء المحذوفة.

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) هذا عجز بيت لذي الرمة في ديوانه (ص112) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561ب) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج371/4)، وصدره:

عَشِـــيّةَ فَـــرَّ الحَـــارِثِيُّوْن بَعْـــدَمَا   ...   .

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص854-855).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3643/7-3644) و(ج3659/7-3661).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج83/2-86).

755- الخلاف في وصف المرخم

قال أبو حيان[1] : "ومن مسائل الخلاف وصف المرخم، أجازه الجمهور، ومنع الفراء والسيرافي. واستقبحه ابن السراج".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وصف المرخم.

واتبع المرادي[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة، إلا أنَّ السيوطي ذكر سبب منعهم وصف المرخم "قالوا لأنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه ومن يعني به فإن احتيج إلى النعت فرد ما سقط منه أولى".

الباب الثالث والخمسون : الاختصاص

756- عدم جواز وصف المختص باسم الإشارة

قال ابن مالك[4] : "إلا حرفه".

ويقول أبو حيان[5] : "وقوله (إلا حرفه) فلم يستثني من أحكام أي في النداء إلا حرف النداء، فإنه لا يدخل على أي في الاختصاص؛ لأنَّ أياً لا يراد بها وبما بعدها إلا المتكلم. والمتكلم لا ينادي نفسه. وكان ينبغي أنْ يزيد في الاستثناء فيقول: (إلا حرفه ووصفه باسم الإشارة) فإنه لا يجوز لا يقول أيها هذا الفقير يتصدق. وسواء كان اسم الإشارة مقتصراً عليه أم مصروفاً باسم الجنس".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق561أ).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص855).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج235/3).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج434/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق563أ).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز وصف المختص باسم الإشارة.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الرابع والخمسون : التحذير والإغراء وما أُلحق بهما

757-حد التحذير

قال ابن مالك[6] : "باب التحذير والإغراء وما أُلحق بهما".

ويقول أبو حيان[7] : "وأمَّا التحذير فيعرف بأنه: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه أو ما جرى مجراه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد التحذير.

واتبع المرادي[8]، وناظر الجيش[9] ما ذكره أبو حيان.

وأيد السيوطي[10] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص857).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج565/2).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج835/2).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3668/7).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج29/2).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص192).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق564أ).

(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص858).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3673/7).

(10) السيوطي، همع الهوامع (ج22/2).

758-حد الإغراء

قال أبو حيان[1] : "الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمَد عليه من صلة رحم وحفظ عهد، ونحوهما".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الإغراء.

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

759-الخلاف في الفعل الناصب لـ(سبوح) و(قدوس) أهو واجب الإضمار أم جائز؟

قال ابن مالك[5] : "وربما قيل: (كِلاهُمَا وتَمْراً) و(كلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)، و(من أنتَ زيد؟) أي: كلاهما لي، وزدني تمراً، وكلُّ شيء أَمَمٌ ولا ترتكب، ومن أنت كلامُك زيدٌ أو ذكرك".

ويقول أبو حيان[6] : "مسألة: سبوح قدوس ينصب ويرفع، يُقال عندما يسمع أحد بذكر الله، أو يخطر بالبال أنه يذكر الله، فيقول: (سبوحاً) أي: ذكرت سبوحاً بمنزلة أهل ذلك. واختلفوا في هذا الفعل الناصب أهو واجب الإضمار أم جائز؟ فذهب الأستاذ أبو علي وناس إلى أنه واجب الإضمار، وزعموا أنه مذهب سيبويه، وحذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً من (سَبَحْتُ) إلا فيما لا يُستعمل إظهاره. وذهب آخرون إلى أنه يجوز إظهار الناصب.

وقال: يعني سيبويه: أنه يُقال: (سبوحاً) في المعنى الذي يُقال فيه (سبحت) ألا ترى أنَّ معنى (سبوحاً) أذكر منزهاً مبراءً، كما أنَّ (سَبَحْتَ) في معنى: (إبراء الله)، وإنما يُقال سيبويه صار بدلاً من اللفظ بالفعل في الناصب للاسم.

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق564أ).
(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص858).
(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3673/7).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج26/2).
(5) ابن مالك، التسهيل (ص194).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق567ب).

وأمَّا (سَبَحْتَ) فليس ناصباً لـ(سبوحاً) فإنما يريد أنه صار بدلاً منه، أي يقال في المعنى الذي يُقال. وأمَّا رفعه على إضمار (مذكورك سبوح)، وسبوح قدوس ليسا بمصدرين".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الفعل الناصب لـ(سبوح) و(قدوس) أهو واجب الإضمار أم جائز؟.

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

760-مجيء التحذير في قول العرب: (اللهم ضبعاً وذئباً)

قال أبو حيان[2] : "مسألة: قالت العرب: (اللهم ضبعاً وذئباً)، فقيل: وهو الظاهر أنه دعا على الغنم بأنْ يجمع فيها هو ضرر هذين الصنفين. وقيل: دعا لها، والمراد أنَّ الذئب، والضبع إذا اجتمعا تقابلا، فتغلب الغنم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء التحذير في قول العرب: (اللهم ضبعاً وذئباً).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه[3] في هذه المسألة، وتابعهما الشاطبي[4] أيضاً.

761-الخلاف في قولهم (أهلك والليل)

قال أبو حيان[5] : "مسألة: (أهلك والليل) قال السيرافي: (أي بادر أهلك أي ألحقهم. و(بادر الليل) أي سابقه إلى أهلك. فيهما مبادران إلا أنَّ أحدهما على معنى ملحوق، والآخر على معنى مسبوق. فالمبادرة خلاف المبادرة، فهو مثل: (إياك والأسد)، وتقديره: إياك باعد من الأسد. انتهى). وباعد الأسد منك، فالأسد مباعد، وأنت قد باعدت نفسك منه، فهي أيضاً

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج21/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق567ب).

(3) سيبويه، الكتاب (ج255/1).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج163/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق567ب-568أ) .

مباعدة على معنى أنك باعدتها لا أنَّ الأسد باعدها إلا على المجاز؛ لأنها إذا باعدت الأسد، فكأنه باعدها فليست مباعدة هذه على حد مباعدة هذا.

قال بعض أصحابنا (فهل يصح هذا العطف أولاً لعدم الاشتراك في المعنى الصحيح أنه لا يسوغ؛ لاشتراك كل منهما في أنه مباعد؛ لأنه لا يلزم اشتراك المعطوفين في جميع أحوالها، فكما لا يُقال أحد أنَّ عمراً في قولك: (ضربتُ زيداً في داره وعمراً) منصوب في داره على اللزوم، ولا بدَّ فكذلك لا يلزم أنْ يكون مباعدة هذا على حد مباعدة هذا. وعلى هذا ينبغي أنْ لا يجوز (خوفت زيداً والأسد) وإنْ كان الأسد مخوفاً منه، وزيد مخوفاً؛ لأنَّ كل واحد منهما مخوف. انتهى).

وليس ما ذكر مطابقاً لما قبله؛ لأنَّ (عمراً) قد شارك (زيد) في كونهما منصوبين حقيقة، لكن ذكر (لضرب زيد) ظرف، ولم يذكر (لضرب عمر) بخلاف المباعدتين؛ لأنَّ أحديهما حقيقة، والأخرى مجاز. ففيه جمع بين الحقيقة والمجاز بلفظٍ واحد إذا لم يشتركا في مطلق المباعدة حقيقة، وكذلك حذفت (زيداً والأسد). ينبغي أنْ لا يجوز؛ لأنك لا تقول: (خوفت الأسد) فالمعنى الذي يقوله في (خوفت زيداً) إذ الأسد معنى خوف فيه جعلته يُخاف منه، وفي (زيداً) جعلته يخاف.

فاختلفا وذهب الفارسي إلى أنَّ المبادرة على حسب الأخرى، وذلك على حذف مضاف، والمعنى بادر لحاق أهلك، ولحاق الليل أي لحاق أهلك، ولحاق الليل أهلك، فاللحاق الأول أنه مضاف للمفعول، والثاني مضاف للفاعل، وهما على معنى واحد؛ لأنَّ الأصل مسوق، والليل مسوق أيضاً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (أهلك والليل).

وأكد الشاطبي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج492/5).

المبحث السادس
مسائل في الصرف

762-الخلاف في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أهي أصل أم مغيرة عن فاعل؟

قال ابن مالك[1] : "لماضيها المجرد مبينا للفاعل فَعُلَ، وفَعِلَ، وفَعَلَ، وفَعْلَلَ".

ويقول المرادي[2] : "وأمَّا صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، نحو: ضُرِبَ فهي عند جمهور البصريين مغيرة عن صيغة الفاعل-وهو عند سيبويه-.

وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها أصل ونسبه ابن الطراوة إلى سيبويه".

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أهي أصل أم مغيرة عن فاعل؟.

763-ما جاء اسم فاعله على فَعْلان ومَفْعُول وفَعُل

قال ابن مالك[3] : "وكثر في اسم فاعله فَعِيْلٌ وفَعْلٌ، وقَلَّ فَاعِلٌ وأَفْعَلُ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعَالٌ وفُعَالٌ وفَعَّالٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ وفَعُوْلٌ".

ويقول أبو حيان[4] : "وجاء أيضاً على فَعْلان، قالوا: صَرُعَ فهو صَرْعَانُ، وعلى مَفْعُول، قالوا: وَدُعَ الرجل فهو مودوع، وقالوا أيضاً فيه: وادع. وعلى فَعُل، نَدُس، وفَطُن".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجيء اسم فاعله على فَعْلان ومَفْعُول وفَعُل.

واتبع المرادي[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج435/3).
(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج239/1).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج437/3).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق568ب).
(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج239/1).
(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3713/8).

764-من معاني أَفْعَلَ: الإحواج إلى الشيء

قال ابن مالك[1] : "من أمثلة المزيد فيه أَفْعَلَ، وهو للتعدية، أو للكثرة، أو للصيرورة، أو للإعانة، أو للتعريض، أو للسلب، أو لإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه، أو لجعل الشيء صاحب ما اشتق من اسمه، أو لبلوغ عدد، أو زمان، أو مكان، أو لموافقة ثلاثي، أو لإغنائه عنه، أو لمطاوعة فعَل".

ويقول أبو حيان[2] : "وهو الإحواج إلى الشيء، ولم يذكره المصنف، وذكر ذلك أهل اللغة، قالوا ما يطلب إذا بَعُدَ، وأحوج إلى الطلب، وقالوا: طلبت الرجل إذا أعطيته ما طلب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معنى من معاني أَفْعَلَ، وهو: الإحواج إلى الشيء.

واتبع المرادي[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

الباب السادس والخمسون : همزة الوصل

765-ماهية همزة الوصل

قال ابن مالك[4] : "باب همزة الوصل".

ويقول أبو حيان[5] : "وسماها همزة أي هي همزة في النطق، واختلفوا فقيل وضعت أولاً همزة؛ لأنها حرف جلد وهي الحروف الزوائد، فصلحت للابتداء، أو لأنه أول المخارج وابتداؤها فناسب الابتداء وهو قول ابن جني قال: ولأنَّ عرضهم حرف يصلح الابتداء به يصلح إطراحه عند الوصل، ولم يجدوا ذلك إلا في الهمزة لأنها تُحذف كثيراً في التخفيف وهي مع ذلك أصل فكيف إذا كانت زائدة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج449/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق571ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج263/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج464/3).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق575ب).

وقيل: يحتمل أنْ يكون أصلها ألفاً؛ لأنها ليست مُبدأً؛ ولأنها من حروف الزوائد التي لا تكون أصلية بذاتها، وإنما قلبت همزة لأجل التحريك إذ لا يتحرك ذات الألف، ويدل على هذا قولهم في الاستفهام: آلرجُلُ؟ فظهرت الألف لمَّا لم يضطر إلى الحركة، وأُجيب بأنه يحتمل أنْ يكون همزة ساكنة ثم سهلت فقلبها ألفاً، وهذا النوع لازم التسهيل. ويدل على هذا أنهم سهلوها بين بين لأنَّ ما سهل بين بين في نية الحركة. ولا ضرورة إذ ذاك إلى قلبها همزة فتسهل بين بين.

وقال الأستاذ أبو علي (منهم من قال تجلب متحركاً لأنه إنْ اجتلب ساكناً كان نقضاً للغرض. ومنهم من قال: اجتلبت ساكنة كان نقضاً. ومنهم من قال اجتلبت ساكنة على أصل الحروف لكن لما علموا أنها لا تبقى كذلك ولا يجتمع ساكنان لم يكن بُدَّ من تحريكها واحتجوا بكونها مكسورة أبداً ما لم يمنع مانع على أصل التقاء الساكنين)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية همزة الوصل.

واتبع المرادي[(1)]، وابن عقيل[(2)] ما ذكره أبو حيان.

ووافق الشاطبي[(3)] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب السابع والخمسون : مصادر الفعل الثلاثي

766- المصدر من (كاد)

قال ابن مالك[(4)] : "وتنفى كاد إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج283/1).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج613/2).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج357/8).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك (ج396/1).

وقال أبو حيان[1] : "وفي البسيط: قال بعضهم إنَّ لِكاد مصدراً، يقال: كَادَ كَوداً ومَكَاداً. وحكى قطرب: كَادَ كَيْداً وكَيْدُودَة. وفيه نظر لأنَّ كاد من ذوات الواو، وقد حكى س: كدت، ولا يكون هذا إلا من الواو".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما يجيء مصدراً من (كاد).

وقد اتبع المرادي[2] أبي حيان فيما ذكره.

ويؤكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن سيده[3] في هذه المسألة، وتابعهم السيوطي[4] أيضاً، ولكن ابن سيده[5] أضاف مصدراً آخر، وهو أنْ يقال فيها أيضاً المصدر (مكادة).

767- التوكيد مصدر (وَكَّدَ)

قال ابن مالك[6] : "باب التوكيد".

ويقول أبو حيان[7] : "التوكيد مصدر (وَكَّدَ)، ويُقال: أَكَّدَ تأكيداً، وهما لغتان".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك التوكيد مصدر (وَكَّدَ).

واتبع المرادي[8]، وابن عقيل[9]، وناظر الجيش[10] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج372/4).
(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص335).
(3) ابن سيده، المحكم (ج128/7).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج472/1).
(5) ابن سيده، المحكم (ج128/7).
(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج289/3).
(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج176/12).
(8) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص777).
(9) ابن عقيل، المساعد (ج384/2).
(10) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3283/7).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان وتلاميذه في هذه المسألة.

الباب الثامن والخمسون : مصادر غير الثلاثي

768-مصادر أخرى للفعل غير الثلاثي كـ(افعيل) و(افونعل) وغيرها

قال ابن مالك[2] : "يُصاغ المصدر من كل ماض أوله همزة وصل بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، ومن كل ماض أوله (تاء) المطاوعة أو شبهها بضم ما قبل آخره إنْ صَحَّ الآخِرُ، وإلا خلف الضَّمَّ الكسر، ويُصاغ من (أفعل) على (إفعال) ومن (فَعّل) على (تَفْعِيْل)، وقد يشركه (تَفْعِلَة)".

ويقول أبو حيان[3] : "وزاد بعض النحويين: افعيل: اهبيخ الرجل أي تكبر، وافونعل: احونصل الطائر: أخرج حوصلته، وافعولل، نحو: اعثوثجج البعير: أسرع، وافوعل نحو اكوأل الرجل: قصر، واكواهد: ارتعش، وافعنلأ قالوا: احبنطأ، وافعال، نحو: احوال الشيء: ارتفع، واجتمع، واسمأد الرجل: غضب، واجفال، واشراب، واسحار الفرس: صلب، افعألل، اسمأدد: إذا غضب، وعلى افلعل، نحو: ازلغب الطائر: ازلغباباً: طلع ريشه، وهو من الزغب، وكذلك الشعر إذا نبت بعد الخلق، وعلى افاعل: ادارس اديراساً، وعلى افعل: ازمل ازمالاً، وعلى انفعل: وافمهل: اقمهد إذا صفت، وعلى افلاعل افليعاً لا نحو: اكلا واكلين، أي: إذا يغيض... وافعأل: من اكلأز إذا جمع".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء مصادر أخرى للفعل غير الثلاثي كـ(افعيل) و(افونعل) وغيرها.

واتبع ناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج164/3).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص206).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق580أ).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3793/8-3794).

ووافق الشاطبي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

769-مصادر أخرى ملحقة بالمصدر (فَعْلَلَ) نحو فَنْعَلَ وغيرها

قال ابن مالك[2] : "ومصدر (فَعْلَلَ) والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره، أو بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره".

ويقول أبو حيان[3] : "وزاد بعض النحويين فَنْعَلَ، نحو سَنْبَلَ، وفَعْيَلَ، نحو شَرْيَفَ الزرعُ: طالَ وَرَقُهُ، وفَأْعَلَ، نحو: تَأْبَلَ القِدْرَ، ومَفْعَلَ، نحو مَرْحَبَكَ اللهُ، ويَفْعَلَ: نحو: يَرْنَأَ لِحْيَتَهُ صبغها باليرناء وهو الحناء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء مصادر أخرى ملحقة بالمصدر (فَعْلَلَ) نحو فَنْعَلَ وغيرها.

واتبع المرادي[4]، والسلسيلي[5] ما ذكره أبو حيان.

وأكد الشاطبي[6] والأزهري[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج485/8).
(2) ابن مالك، التسهيل (ص206).
(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق581أ).
(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج302/1).
(5) السلسيلي، شفاء العليل (ج862/2).
(6) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج358/4).
(7) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج34/2).

الباب التاسع والخمسون : ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة

770-الخلاف في بناء مَفْعَلَة نحو (حية)

قال ابن مالك[(1)] : "يُصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرته أو مَحَلِّها (مَفْعَلَة)".

ويقول أبو حيان[(2)] : "واختلفوا كيف تقول من حية؟ فمذهب سيبويه أن عين الفعل منها ياء، يقال: أرض محياة، إذا كثرت فيها الحيات، وزعم بعضهم- أنها واو، قال صاحب العين: (أرض محواة)، وقال: حواي صاحب حياة. وهذا يدل على أنَّ عينها واو.

قال بعض أصحابنا والحق قول سيبويه، أمَّا ما في كتاب العين من أرضٍ محواة، فلا يوثق به؛ لأنَّ مؤلفه مجهول.

وأما الحواء والحوي فهو من حوي يحوي؛ لأنه يحويها ويجمعها، وينص مذهب سيبويه ما حكي في النسب عن الخليل أنَّ العرب قالت في: حية بن بهدلة: حيوي، فهذا نص على أنَّ العين ياء، وهذا أولى أنْ يُعتمد عليه. انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في بناء مَفْعَلَة نحو (حية).

واتبع المرادي[(3)]، وناظر الجيش[(4)] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش[(5)] في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص209).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق585أ).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1/317-318).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج8/3828-3829).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج4/149-150).

771-الخلاف في (هَلُمَّ) أهي مركبة أم لا؟

قال ابن مالك(1) : "ومنها لأحضِر أو أقبِل: هَلُمَّ الحجازية".

ويقول أبو حيان(2) : "(هَلُمَّ) مركبة إجماعاً هكذا قاله من عاصرناه. وفي البسيط (ومنهم من يقول: ليست مركبة، وفي كيفية التركيب خلاف. قال البصريون هي مركبة من (ها) التي للتنبيه، و(لمْ) التي هي فعل أمر من قولهم: لَمَّ اللهُ شعثَهُ، أي جمعه كأنه قال اجمعْ نفسكَ إلينا، وهذا أحد معانيها الذي هو معنى أقبل، فحذف الألف منها تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، ونظر إلى أنَّ أصل الأمر (لمْ) بالسكون وحركتها عارضة بنقل حركة الميم المدغمة إليها، والتركيب مع (ها) لا يضرُها.

وذهب الخليل-رحمه الله- إلى أنها مركبة، وأنَّ التركيب لم ينقلها على أصلها. وقيل: بل رُكِبا الإدغام فسقطت همزتها للدَّرْج إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، ثمَّ نُقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأُدغمت فصار (هَلُمَّ)".

وقال المرادي(3) : "وقال الفراء: (مركبة من: (هَلْ) التي للزجر، وأُمَّ بمعنى: اقْصُدْ، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحُذفتْ، فصار: "(هَلُمَّ)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (هَلُمَّ) أهي مركبة أم لا؟.

واتبع المرادي(4)، وابن عقيل(5) ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق586ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج331/1).

(4) المرجع السابق، ص330-331.

(5) ابن عقيل، المساعد (ج645/2).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش[1] في هذه المسألة، ووافقهم السيوطي[2] في ذلك أيضاً.

772-مجيء (تَيْدَ) مصدراً

قال ابن مالك[3] : "ولأَمْهِل: تَيْدَ ورُوَيْدَ ما لم يُنصب حالاً أو مصدراً".

ويقول أبو حيان[4] : "(تَيْدَ) مثل (رُوَيْدَ) في المعنى وفي أنها تكون مصدراً واسم فعل، يُقال: (تَيْدَكَ زيداً) حكاه البغداديون، فإنْ كان مصدراً فالكاف في موضع خفض، وإنْ كان اسم فعل فالكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (تَيْدَ) مصدراً.

واتبع المرادي[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش[7] في هذه المسألة.

773-لغات (هيت)

قال ابن مالك[8] : "ولأسرع هَيْتَ وهَيَّتَ وهَيَّا وهِيًّا وهَيْكَ وهيَّكَ".

ويقول أبو حيان[9] : "ونقصه منها (هِيّك)- بكسر الهاء وتشديد الياء، و(هِيْتَ) بكسر الهاء وبعدها ياء ساكنة وفتح التاء، و(هَيْتُ) بفتح الهاء وتسكين الياء وضم التاء، و(هَيْثْ) بفتح

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج29/3-30).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج109/3-110).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق587ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج332/1).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3852/8).

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج8/3-9).

(8) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق588أ).

الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وقد قُرِيء بالثلاثة، والأشهر فتح التاء، وبها قرأ ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وقتادة، والبصريون... والكاف اللاحقة لها للخطاب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء لغات أخرت لـ(هيت) قد قُرِئت عن العرب.

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

774-من استعمالات (بَلْه) مجيئها مصدراً ومضافة

قال ابن مالك[3] : "ولدعْ بَلْه".

ويقول أبو حيان[4] : "ويكون بَلْه أيضاً مصدر الترك النائب مناب اتْرُكْ، فتقول: (بَلْه زيداً)؛ لأنك قلت: (تَرَكَ زيد)، وعليه رُوي (بَلْه الأكُفِ) بالخفض، وروي أبو زيد القلب إذا كان مصدراً، وهو قولهم: (بَهْلَ زَيْدٍ)، وإنما قلنا بمصدرية إذا انجرَّ ما بعده؛ لأنَّ اسم الفعل لا يُضاف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك استعمالين من استعمالات (بَلْه) وهما: مجيئها مصدراً ومضافة.

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6]، والسلسيلي[7]، وناظر الجيش[8] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[9] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج334/1).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3859/8).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق588أ).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج335/1).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج647/2).

(7) السلسيلي، شفاء العليل (ج872/2).

(8) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3859/8-3860).

(9) السيوطي، همع الهوامع (ج291/2).

775-مجيء الاسم بعد (كذاك) منصوباً

قال ابن مالك[1] : "وكذاكَ".

ويقول أبو حيان[2] : "وأما كذاك فحكي النصب فيها بعض أهل اللغة، وأنشد لجرير:

أقُــــولُ وَقَــــدْ تَلاَحَقَـــتِ المطَايَـــا كَـــذَاكَ القَـــولَ إنَّ عَلَيْـــكَ عيْنَـــا[3]

أي: دَعَ القولَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الاسم بعد (كذاك) منصوباً في بعض لغات العرب.

واتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5]، والسلسيلي[6]، وناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان.

ووافق العيني[8]، ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

776-ماهية (كذاك)

قال أبو حيان[9] : "وهي مركبة من كاف التشبيه، ومن ذا اسم الإشارة، والكاف بعدها للخطاب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية (كذاك).

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق588ب).

(3) البيت لجرير في ديوانه، ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت لجرير في الفراهيدي، العين (ج195/8) والعيني، المقاصد النحوية (ج1794/4-1795).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج336/1).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج647/2-648).

(6) السلسيلي، شفاء العليل (ج872/2).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3860/8).

(8) العيني، المقاصد النحوية (ج1794/4-1795).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق588ب).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الحادي والستون : نوني التوكيد

777- عدم وجوب وجواز الفصل بين اللام والفعل بـ(قد)

قال ابن مالك[3] : "غير متعلق به جار سابق".

ويقول أبو حيان[4] : "ونقص المصنف قيداً آخر، وهو أنْ لا يكون الفعل المضارع الخالي من حروف التنفيس المقسم عليه المستعمل المثبت غير متقدم المعمول، وقد فصل بينه وبين اللام بقد، فإنَّ فيه الشروط التي ذكرها، ومع ذلك لا يجب دخول النون فيه، ولا يجوز بل يمتنع، نحو: (والله لقد يذهب خالد)، ولا يجب ولا يجوز (لقد يذهبنَ خالد) بالنون، وقال امرئ القيس:

كـذَبتِ لَقَـدْ أُصْـبي عَلَـى المَـرْءِ عِرْسَـهُ وَأَمْنَـعُ عِرْسِـي أنْ يُـزَنّ بِهَـا الخَـالِي[5]"

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم وجوب وجواز الفصل بين اللام والفعل بـ(قد).

واتبع المرادي[6]، وناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج336/1).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج648/2).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص216).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق596أ-596ب).

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص136) والمبرد، الكامل (ج59/1) وأبي علي القالي، أمالي القالي (ج19/1) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج261/4) والعيني، المقاصد النحوية (ج234/1).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج360/1).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3920/8).

ووافق السمين الحلبي[1]، وابن عادل الحنبلي[2] ما ذهب إليه أبو حيان.

الباب الثاني والستون : منع الصرف

778-وجوه الصرف ومنعه نحو (كلتا) و(حبلوي)

قال ابن مالك[3] : "يمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً".

ويقول أبو حيان[4] : "فرع: إذا سميت بـ(كلتا) من قولك: (قامت كلتا أختيك) امتنع الصرف؛ لأنَّ ألفه للتأنيث بمنزلتها في (شروى)، فإنْ سميت بها من قولك:

(رأيت كلتي المرأتين) في لغة من قال ذلك، أو من قولك: (رأيت كلتيهما) صُرِفَ؛ لأنَّ الألف إذ ذاك تكون منقلبة فلا تكون للتأنيث؛ لأنَّ ألف للتأنيث لا تكون منقلبة".

كما أنك لو رخمت (حبلوياً) قلت: (يا حبلي)، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فلو سميت به انصرف؛ لأنَّ الألف للتأنيث لا تكون منقلبة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وجوه الصرف ومنعه نحو (كلتا) و(حبلوي).

واتبع المرادي[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

779-ما جاء على فعلان مؤنثه فعلانة نحو (ألْيان) و(خَمْصَان)

قال ابن مالك[7] : "وصرفُ سَكْرَانَ وشبهه للاستغناءِ فيه بِفَعْلانة عن فَعْلى لغة أَسَدِيّة".

---

(1) السمين الحلبي، الدر المصون (ج460/3).

(2) ابن عادل الحنبلي، اللباب (ج15/6).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص218).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق601ب-602أ).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج386/1).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3967/8-3968).

(7) ابن مالك، التسهيل (ص218).

ويقول أبو حيان[1] : "ومما نقصه وما عده غيره قول العرب كَبْشٌ ألْيان، ونَعْجَةٌ ألْيانَة ورجل خَمْصَان- بفتح الخاء- لغة في خَمْصَان حكاها سيبويه".

ويقول المرادي[2] : "وقلتُ في ذلك:

وَزِدْ فِيْهِنَّ خَمْصَانَا عَلَى لُغَةٍ وَألْيانَا[3]"

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما جاء على فعلان مؤنثه فعلانة نحو (ألْيان) و(خَمْصَان).

واتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5]، وناظر الجيش[6] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الثالث والستون : التسمية بلفظ كائن ما كان

780- أوجه إعراب (كائن ما كان)

قال ابن مالك[8] : "يمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً".

ويقول أبو حيان[9] : "قوله:(ما كان) قيل: مصدرية، ولذلك تجيء بعد ما يعقل، تقول: (لأضربن زيداً كائناً ما كان)، ولا تقول: (كائناً من كان)؛ لكون زيد عاقلاً، وقال أبو الطيب محمد بن طوسي القصري: سألنا أبا علي- يعني الفارسي- عن قولهم: (لأضربنه كائناً ما كان)

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (604أ).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج390/1).

(3) البيت للمرادي في، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج390/1).

(4) المرجع السابق، ص390.

(5) ابن عقيل، المساعد (ج9/3).

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3978/8).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج112/1).

(8) ابن مالك، التسهيل (ص218).

(9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق632أ-632ب).

فقلت: (ما) أي شيء هي في هذه المسألة؟ وأي شيء (كان) أهي التي بمعنى (وقع) أم التي للزمان؟

فقال: عندي ما يقع إلى الساعة أنَّ (ما) و(كان) مصدر، وأنَّ (كان) هي التي بمعنى (وقع) والتقدير: (لأضربنه كائناً كونه)، يرتفع بـ(كائن) و(كائناً) حال منه- يعني من الضمير في (لأضربنه)- ويدل على أنَّ (كان) هي التي بمعنى (وقع) أنَّ المعنى: (لأضربنه كائناً حاله) أي: واقعاً حاله، ومعنى هذه المسألة: (لأضربنه ذهب أو مكث). انتهى جواب أبي علي.

وصح تقديره: (كائناً كونه)؛ لأنَّ (كائناً) يدل على المصدر و(كونه) مصدر، ولا بدَّ من مغايرة المحكوم به للمحكوم عليه، ولذلك امتنع ضرب ضروب، ثم تقديره: واقعاً حالة لا يُفهم له معنى، وإنما المعنى: لأضربنه على كل حال، لكن تنزيل اللفظ على هذا المعنى فيه عسر، ويتكلف له بأنْ تجعل (ما) موصولة بمعنى (الذي) وتكون واقعة على العاقل كما وقعت في قولهم: (لا سيما زيد) إذا رفعت، ألا ترى أنَّ التقدير: (لا سي) الذي هو زيد، فقد أُطلقت (ما) على من يعقل وهو (زيد) فكذلك هذا، ويكون (كائناً) اسم فاعل من (كان) الناقصة وفيه ضمير يعود على ذي الحال و(ما) بمعنى الذي خبر لقوله: (كائناً) و(كان) صلة لـ(ما) الاسمية الموصولة، وهي ناقصة واسمها ضمير يعود على (زيد) وخبر (كان) محذوف لفهم المعنى يعود على (ما). كأنه قال: (لأضربن زيداً كائناً الشخص الذي كان زيد إياه، أي لأضربنه على كل حال أي في كل حال كونه موجوداً من غير اعتبار حال أخرى من ضحك، وأبكى، وإقبال، أو إدبار، أو غير ذلك من الصفات، بل يضربه ما وجده، ويدل على أنَّ (ما) موصولة، وليست مصدرية كما ذهب إليه أبو علي أنك تقول: (لأضربن هنداً كائنة ما كانت)، و(لأضربن الزيدين كائنين ما كانا)، و(لأضربن الزيدين كائنين ما كانوا)، ولا يمكن أنْ تكون مصدرية إذ لو كانت مصدرية؛ لكان اسم الفاعل قبلها مفرداً مذكراً، لأنَّ (ما) المصدرية ترتفع إذ ذاك بالحال، وهي تجري مجرى الفعل، فتقول: (لأضربن هنداً دائماً هجرها)، و(لأضربن الزيدين دائماً هجرهما)، و(لأضربن الزيدين دائماً هجرهم)، فكونه لا يقال:

(لأضربن هنداً كائناً ما كان)، ولا (لأضربن الزيدين كائناً ما كانا)، ولا (لأضربن الزيدين كائناً ما كانوا) دليل على أنها ليست مصدرية".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (كائن ما كان) عند النحويين.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

781-وجه آخر في جمع (غِسْلِيْن)

قال ابن مالك[4] : "والمجموع وموافقه كغِسْلِيْن".

ويقول المرادي[5] : "وذكر السيرافي رابعاً وهو أنْ يلزم الواو وتفتح النون دائماً- ولم يذكره المصنف هنا".

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك وجه آخر في جمع (غِسْلِيْن).

ووافق الأزهري[6] ما ذهب إليه المرادي في هذه المسألة.

782-مجيء أسماء الإشارة نحو (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) متصرفة

قال أبو حيان[7] : "فرع: إذا سميت بـ(ذَيْنِ) أو بـ(تَيْنِ) اسمي الإشارة حال التثنية جازت فيه حكاية التثنية، قال: ومن لم يحكِ ألزمهما الألف وصرفهما، فقال: (جاءني ذان)، و(رأيت ذاناً)، و(مررتُ بذانٍ)؛ لأنه لا يكون في الأسماء المفردة ما آخره (ياء) و(نون) زائدتان قبلهما حرف مفتوح، فلا بدَّ من رده إلى مثال الأسماء، وهو أنْ تصير (الياء) ألفاً حتى يشبه الأسماء المفردة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج451/1).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج45/3).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4087/8-4088).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص225).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج453/1).

(6) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج593/2).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق633ب).

ويفيد بهذه المسألة قولهم في المثنى إذا سُمي به أنَّ فيه وجهين:

أحدهما: حكاية التثنية.

والآخر: إلزامه الألف ومنعه الصرف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء أسماء الإشارة نحو (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) متصرفة.

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش[3] في هذه المسألة.

الباب الرابع والستون : إعراب الفعل وعوامله

783- الخلاف في (إذَنْ) أهي بسيطة أم مركبة؟

قال ابن مالك[4] : "ويُنصب غالباً بـ(إذَنْ)"

ويقول أبو حيان[5] : "اختلف النحويون في حقيقة (إذَنْ)، فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط ظرف، وهو إذا لحقها التنوين، ونقلت إلى الجزائية، فيبقى فيها معنى الربط والسبب. وذلك نحو على الحرفية والفضلة، إذ يبقى فيها معنى العلو، وأصلها أنْ يقول: (إذا جئتني أكرمتك)، فحذف ما تضاف إليه إذا، وعوض منها التنوين كما عوضوا في حينئذ، وحذفت الألف للساكنين، ويستدل على أنها نون تنوين أنه توقف عليها بالألف في الوقف، وذلك بخلاف (أنْ) و(لن) وهذا المذهب فاسد؛ لأنَّ الاسم إذا كان عاملاً النصب لم يعمل إلا أنْ كان بمعنى الفعل، و(إذَنْ) ليس في معنى الفعل، وأيضاً فإنه لا يوجد اسم يعمل بمعنى الفعل، وليس النصب في الفعل.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج454/1).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4097/8-4098).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج355/2).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص230).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق634ب).

وذهب الخليل فيما حكى عنه غير سيبويه إلى أنها حرف مركب من (إذ) و (أن) غلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحذفت والتزمت هذا النقل، فكان المعنى إذا قال القائل: (أزورك أزورك)، فقلت: (إذَنْ أزورك)، قلت: (حينئذ زيارتي واقعة)، ولا يتكلم بهذا.

وذهب الأستاذ أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي وهو من تلاميذ الأستاذ أبو علي بن القاسم السهيلي وله شرح على جمل الزجاجي، وهو من مقرءي كتاب سيبويه إلى أنه مركبة من (إذا) و(أن)؛ لأنها تعطي ما يعطي كل واحة منهما فتعطي الربط كـ(إذا)، والنصب كـ(أن)، ثم حذفت همزة (أن) ثم ألف (إذا) لالتقاء الساكنين، والصحيح أنها غير مركبة؛ لوجوه:

أحدها: أنه يبطل عملها بخلاف (أن).

الثاني: وقوع الاسم بعدها نحو (إني إذَن قائم)، وأنْ لا يكون إلا بالفعل.

الثالث: أنَّ فعل الحال تليها أنْ يقول القائل: (أحبك)، فتقول: (إذَنْ أظنك صادقاً)، و(أنْ) إذا وليها المضارع يخلص للاستقبال.

الرابع: ولاية اللام لها نحو قوله تعالى: ﴿إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾[1]، ولا يكون ذلك في (أن).

الخامس: تقدم ما هو من جوابها عليها، نحو (ما أزورك إذَنْ) لا يُقال أنه بالتركيب حدث فيها معنى لا يكون في التفصيل للجواب الذي تقدم ذكره عند ذكرنا مذهب الخليل في (لنْ) أنها مركبة من (لا) و(أن)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في (إذَنْ) أهي بسيطة أم مركبة؟.

واتبع المرادي[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) [المؤمنون: 91] .

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج483/1-484).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج373/2-374).

الباب الخامس والستون : عوامل الجزم

784-تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط

قال ابن مالك[1] : "إنْ تنطلق خيراً تُصِبْ خلافاً للفراء".

ويقول أبو حيان[2] : "ولم يتعرض المصنف لمسألة تقديم معمول فعل الشرط على الأدوات نحو: (خيراً إنْ يُثِبْكَ الله). وهي مسألة خلاف، مذهب البصريين والفراء المنع. وأما مذهب الكسائي الجواز، فتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من لسان العرب، وفي شرح الكتاب ما نصه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط.

واتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

785-الخلاف في تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط

قال أبو حيان[5] : "وهي مسألة خلاف، مذهب البصريين والفراء المنع. وأما مذهب الكسائي الجواز، فتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من لسان العرب، وفي شرح الكتاب ما نصه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في تقديم معمول فعل الشرط على أدوات الشرط.

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص237).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق672أ).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج558/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4366/9).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق672أ).

واتبع ناظر الجيش[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

الباب السادس والستون : تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك

786-ماهية حروف التحضيض نحو(هلَّا) و(ألا) وغيرها

قال ابن مالك[2] : "حروف التحضيض (هلَّا)، و(ألا)، و(لولا)، (لوما)".

ويقول أبو حيان[3] : "وهذه الحروف التي في ظاهرها أنها مركبة لوجود كل حرف منها إذا فك جزآه كان له معنى، ألا ترى أنَّ (هل) لها معنى، و(لا) لها معنى، وكذلك (لو) و(لا)، و(لو) و(ما)، فأمَّا (ألا) فيحتمل أنه كان أصلها (هلا) فأبدلت الهاء همزة، وإذا كان أصلها حرفين، فكل حرفٍ منها كان له معنى، فلما تركب حدث فيه هذا المعنى من التحضيض بسبب التركيب، وصارت موضوعة لهذا المعنى بعد التركيب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية حروف التحضيض نحو(هلَّا) و(ألا) وغيرها.

واتبع المرادي[4]، وابن عقيل[5]، ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

787-الخلاف في (كلا) أهي بسيطة أم مركبة؟

قال ابن مالك[6] : "(كلا) حرف ردع وزجر".

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4366/9).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص243).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق693أ).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج601/1).

(5) ابن عقيل، المساعد (ج219/3).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص245).

ويقول أبو حيان[1] : "واختلف الناس في (كلا) أهي بسيطة أم مركبة؟ فذهب الجمهور إلى أنها بسيطة، وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من (كاف التشبيه) ضمت إلى (لا) للرد وشددت الكلام؛ ليخرج الكاف من معناها التشبيهي، وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ماهية حروف التحضيض نحو(هلّا) و(ألا) وغيرها.

واتبع المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب السابع والستون : الحكاية

788-حد الحكاية

قال ابن مالك[5] : "باب الحكاية".

ويقول أبو حيان[6] : "الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الحكاية.

واتبع المرادي[7]، وابن عقيل[8]، وناظر الجيش[9] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق696ب).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج614/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4503/9).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج601/2).

(5) ابن مالك، التسهيل (ص248).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق702أ).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج667/2).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج258/3).

(9) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4535/9).

ووافق السيوطي[1] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب التاسع والستون : التذكير والتأنيث

789-مجيء الحال كعلامة من علامات التأنيث فيما لم تظهر العلامة فيه

قال ابن مالك[2] : "ويعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره، أو وصفه أو ضميره، أو الاشارة إليه أو عدده أو جمعه على مثال يخص المؤنث، أو يغلب فيه".

ويقول أبو حيان[3] : "ونقص المصنف مما به تأنيثه مما لا علامة فيه... مجيء الحال منها، نحو: (هذه النار خامدة)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الحال كعلامة من علامات التأنيث فيما لم تظهر العلامة فيه.

واتبع المرادي[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

790-أقسام المؤنث الذي أضيف إليه مذكر المضاف إلى المؤنث

قال ابن مالك[5] : "أو مضاف إليه مقدر الحذف".

وقال أبو حيان[6] : "واعلم أن المؤنث له الفعل من المذكر المضاف إلى المؤنث أقسام:

أحدها: أن يكون بعض مؤنث، وهو مؤنث في المعنى، كقوله ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ في قراءة من قرأ بالتاء، وقول العرب: قُطِعَتْ بعضُ أصابِعِه، وقول الشاعر:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع (ج265/3).

(2) ابن مالك، التسهيل (ص253).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق616ب).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج633/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج110/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج189/6- 193).

إِذَا بَعْـــــضُ السِّـــــنِينَ تَعَرَّقَتْنَـــــا[1]   ...   .

فبعضُ السِّنينَ سِنُونَ، وبعضُ السَّيَّارة سَيَّارة، وبعضُ الأصابعِ أصابعُ.

الثاني: أن يكون بعض مؤنث، ولا يكون مؤنثاً في المعنى، مثالُه قول الشاعر:

وَتَشْـــرَقُ بِـــالقَوْلِ الَّـــذِي قَـــدْ أَذَعْتَـــهُ   كَمَـا شَـرِقَتْ صَـدْرُ القَنَـاةِ مِـنَ الـدَّمِ[2]

وقول الآخر:

لَمَّـــا أَتَـــى خَبَـــرُ الزُّبَيْـــرِ تَوَاضَـــعَتْ   سُـــوْرُ المَدِيْنَـــةِ وَالجِبَـــالُ الخُشَّـــعُ[3]

وقول الآخر:

عَلَـــى قَبْضَـــةٍ مَوْجُـــوءة ظَهْـــرُ كَفِّـــهِ   فَـلَا المَـرْءُ مُسْـتَحْيٍ وَلَا هُـوَ طَـاعِمُ[4]

وقولك: جُدِعَتْ أنفُ هند.

---

(1) هذا صدر بيت لجرير في ديوانه (ص412) وسيبويه، الكتاب (ج52/1) والمبرد، الكامل (ج103/2) وابن السراج، الأصول (ج71/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج314/1) وابن سيده، المخصص (ج182/5) والبكري، فصل المقال (ص286) والزمخشري، أساس البلاغة (ج647/1) والزمخشري، الفائق (ج34/4) وعجزه:
...   .   كَفَـــى الْأَيْتَـــامَ فَقْـــدُ أَبِـــي الْيَتِـــيمِ

(2) البيت للأعشى في سيبويه، الكتاب (ج52/1) والفراء، معاني القرآن (ج37/2) والطبري، جامع البيان (ج332/19) وابن السراج، الأصول (ج478/3) والأزهري، معاني القراءات (ج270/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج314/1) والثعلبي، الكشف والبيان (ج158/7) وابن منظور، لسان العرب (ج178/10) والعيني، المقاصد النحوية (ج1303/3) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج882/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج106/5) والزبيدي، تاج العروس (ج505/25) ولم أقف عليه في ديوانه.

(3) البيت لجرير في ديوانه (ص270) وسيبويه، الكتاب (ج52/1) وابن المثنى، مجاز القرآن (ج197/1) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج723/2) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج187/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج314/1) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج183/2) والثعلبي، الكشف والبيان (ج207/4) وابن سيده، المخصص (ج182/5) والواحدي، التفسير البسيط (ج87/3) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص42) وابن منظور، لسان العرب (ج137/2) والزبيدي، تاج العروس (ج507/20).

(4) البيت بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج37/2) والطبري، جامع البيان (ج334/19) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج186/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج190/6).

الثالث: أن يكون ليس مؤنثاً في المعنى ولا بعض مؤنث، لكنه شارك القسمين قبله في أنه يجوز أن يُحذف، وتلفظ بالمؤنث، وأنت تريده ... وقولهم: اجتمعت أهلُ اليمامة... وزاد الفارسي قسماً رابعاً، وهو أن يكون المذكر المضاف إلى المؤنث هو كل المؤنث، نحو ما انشده س في باب (هذا أوَّلُ فارسٍ مُقْبِلٌ) :

وَلِهَــــتْ عَلَيْـــــهِ كُـــلُّ مُعْصِــــفَةٍ   هَوْجَـــــاءُ لَـــــيْسَ لِلُبِّهَـــا زَبْـــرُ[1]

هَوْجَاءُ: صفة لـ(كل)، نص عليه س. ومن ذلك قول الآخر:

جَـــادَتْ عَلَيْـــهِ كُـــلُّ عَـــيْنٍ ثَـــرَّةٍ   فَتَـــرَكْنَ كُـــلَّ قَـــرَارَةٍ كَالـــدِّرْهَمِ[2]

وقال تعالى ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ ﴾[3].

وزاد بعض أصحابنا تأنيث المذكر إذا كان فيه علامة تأنيث، فتقول قامتْ عشرةٌ، وعلى هذا جاء قوله:

أَبُـــوكَ خَلِيفَـــةٌ وَلَدَتْـــهُ أُخْـــرَى   وَأَنْـــتَ خَلِيفَـــةٌ، ذَاكَ الكَمَـــالُ[4]

---

(1) البيت لابن أحمر في سيبويه، الكتاب (ج111/2) وأبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج441/2) والقاضي الجرجاني، الوساطة (ص429) وابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل (ص253) وابن فارس، الاتباع والمزاوجة (ص45) وابن سيده، المحكم (ج33/9) وابن سيده، المخصص (ج87/5) والخفاجي، سر الفصاحة (ص127) والزمخشري، أساس البلاغة (ج407/1) وابن منظور، لسان العرب (ج394/2) والزبيدي، تاج العروس (ج406/11).

(2) البيت لعنترة في ديوانه (ق21/1 ص196) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج82/1) والجوهري، الصحاح (ج604/2) وابن فارس، مجمل اللغة (ج155/1) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج367/1) والزوزني، شرح المعلقات السبع (ص249) والمرادي، توضيح المقاصد (ج795/2) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ (ج424/3) والعيني، المقاصد النحوية (ج1304/3) والسيوطي، شرح شواهد المغني (ج541/2).

(3) [آل عمران: 25].

(4) البيت بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن (ج208/1) وأبي بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج144/2) وأبي بكر الأنباري، الزاهر (ج230/2) والأزهري، تهذيب اللغة (ج174/7) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج52/3) وابن منظور، لسان العرب (ج549/2) وأبي حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج127/3) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج192/6) والسمين الحلبي، الدر المصون (ج149/3) وابن عادل الحنبلي، اللباب (ج189/5) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1595/4) والزبيدي، تاج العروس (ج264/23).

وعلى ذلك قول الآخر:

وَعَنْتَـــرَةُ الْفَلْحَـــاءُ جَـــاءَ مُلْأَمـــاً   كَأَنَّـــكَ فِنْـــدٌ مِـــنْ عَمَايَـــةَ أَسْـــوَدُ[1]

قال: الفَلْحَاءُ، ولم يقل الأَفْلَح".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين أقسام المؤنث الذي أضيف إليه مذكر المضاف إلى المؤنث.

واتبع كل من المرادي[2]، وناظر الجيش[3] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

وما ذكره أبو حيان في استدراكه على ابن مالك هو الدارج عند النحويين أمثال الفراء[4]، وأبي بكر الأنباري[5]، وأبي سعيد السيرافي[6]، وسلمة العوتبي[7]، وأبي علي القيسي[8]، والسمين الحلبي[9]، وابن عرفة التونسي[10].

---

(1) البيت لشريح بن بجير التغلبي في البكري، التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (ص30) والبكري، سمط اللآلي (ج175/1) وابن منظور، لسان العرب (ج548/2) والزبيدي، تاج العروس (ج29/7).

(2) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص402-403).

(3) تمهيد القواعد (ج1595/4-1596).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج208/1).

(5) أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث (ج184/2-187).

(6) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج441/2).

(7) ابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج53/3).

(8) أبو علي القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج662/2).

(9) السمين الحلبي، الدر المصون (ج149/3).

(10) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة (ج3/3).

791- (الحال) تُذكر وتُؤنث

قال ابن مالك[1] : "باب الحال".

ويقول أبو حيان[2] : "الحال تُذكر وتُؤنث، يقال: نحن في حالٍ حَسَنةٍ ، وفي حالٍ حَسَنٍ".

وقال المرادي[3] : "وقد يُؤنث بالهاء فيقال: حالة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أنَّ (الحال) تُذكر وتُؤنث.

واتبع المرادي[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة، ولكنه زاد إمكانية تأنيث كلمة (الحال) من خلال دخول الهاء عليها.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

792-القول فيما جاء (فعيل) بمعنى (فاعل)

قال ابن مالك[6] : "وصوغ فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس ويجيء أيضاً بمعنى مفعل ومفعل قليلاً وبمعنى مفاعل كثيراً".

ويقول ابن عقيل[7] : "﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾[8] أي مُبعداً صاغراً، وهو كليل منقطع. فعيل بمعنى فاعل من الحسور وهو الإعياء".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج321/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/9).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص557).

(4) المرجع السابق، ص557.

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج293/2).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص254).

(7) ابن عقيل، المساعد (ج38/1).

(8) [الملك: 4].

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك ذكر أنَّ (حَسِيرٌ) جاءت على وزن فعيل بمعنى فاعل.

وهذا الوزن أي (فعيل) فيما أفاده من معنى قد أكده ابن درستويه عند حديثه عن الفعل (عتق)، فيقول: "والمستقبل من هذا الفعل: يعتق، بفتح أوله، وكسر التاء. ومصدره: العتق والعتاقة والعتاق. وهو عتيق، فعيل بمعنى فاعل"[1].

وهذا الذي ذهب إليه ابن عقيل قد أكده السيوطي[2] أيضاً بقوله: "وكذا فعيل بمعنى فاعل كمريضة وظريفة وشريفة وشذ امرأة صديق".

الباب السبعون : ألفي التأنيث

793–وزن (معكوكاء) و(معلوجاء) مفعولاء

قال ابن مالك[3] : "وبعكوكاء، وخيلاء، ويشتركان في...فعلولى".

ويقول أبو حيان[4] : "وأورد من ذلك: (معكوكاء)، و(بعكوكاء) للجلبة والشر، يقال: هم في: (بعكوكاء)، وكذا هم في: (معكوكاء)، وذهب غيرهما إلى أن وزنها مفعولاء، نحو: (معلوجاء) لا فعلولى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (معكوكاء) و(معلوجاء) مفعولاء.

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6]، وناظر الجيش[7] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص162).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج331/3).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص256–257).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق723ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج698/2).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج326/3).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4642/9).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور[1] في هذه المسألة.

794-الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود

قال أبو حيان[2] : "وفات المصنف مما اشتركت فيه من الأوزان الألف المقصورة، والألف الممدودة (فَعَوْلَى) نحو: (قنونى) و(شرورى) اسمين- لموضعين، و(طرورى) للكيس و(شجوجاء) و(حجوجاء) للطويل الرجلين، و(طروراء) للكيس، و(فاعلى) نحو: (فاقلى)، و(فاقلاء)، وزاد ابن القطاع (مفعلى) قالوا: (مصطكى)، و(مفعلي)، و(مفعلاء) قالوا: (مصطكي)، و(مصطكاء)، والصحيح أنَّ الميم أصلية؛ لقولهم: (دوا مصطكاً) إذا جعل فيه المصطكا. وقد رجع ابن القطاع إلى أنَّ وزنه (فعللي)، فعلى هذا يكون الأول فعللاً مما اشتركت فيه ألف التأنيث الممدودة، والمقصورة. وذكر المصنف فلا يكون إلا مُستدركاً عليه، ويكون الوزن الثاني هو (فُعللي) بضم أوله مما استدرك على المصنف، إذ لم يذكره في الأوزان المشتركة، و(فعنلاء) (كرنباء) موضع بالأهواز، ويُقصر فيقال: (كرنبي)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود.

واتبع ناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وأيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن القطاع[4] في هذه المسألة.

---

(1) ابن عصفور، الممتع (ص102).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق723ب-724أ).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4642/9-4643).

(4) ابن القطاع، أبنية الأسماء والأفعال (ص125) و(ص299).

الباب الثالث والسبعون : النسب

795- إطلاق مصطلح الإضافة على مصطلح النسب

قال ابن مالك[1] : "باب النسب".

ويقول أبو حيان[2] : "قال سيبويه- رحمه الله-: (باب الإضافة وهو باب النسبة)، والإضافة أعم من النسبة إذ يُدغم النسب وغيره، فيصح في إضافة الخبر عنه والصفة للموصوف، والمضاف للمضاف إليه. فإذاً النسب أخص بهذا الباب، وكان بعض أصحابنا يقول: النسب في العرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يُقال: (فلان عالم بالأنساب)، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، كالإضافة إلى الحرف والأماكن والمذاهب، وغير ذلك. كانت تسميته (باب الإضافة) أجود من تسميته (باب النسب) لعمومها، وقصورها. ويُقال: نسبة ونسبته بكسر النون وضمها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح آخر يُطلق على مصطلح النسب، ألا وهو: مصطلح الإضافة.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الخباز[5] في هذه المسألة.

796- جواز مجيء ما شذّ عن العرب علماً عند النسب إليه

قال ابن مالك[6] : "يُقال في (فُعَيْلَة) (فُعَلِيّ)".

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص261).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق729ب).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج729/2).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج351/3).
(5) ابن الخباز، توجيه اللمع (ص535-536).
(6) ابن مالك، التسهيل (ص263).

ويقول أبو حيان[1] : "فرع: لو سميت رجلاً زبينة، ونسبت إليه لم تقل: (زباني) و(زبني) على القياس نص على ذلك سيبويه- رحمه الله تعالى- وهو مطرد في كل ما شذت فيه العرب في النسب إذا سميت به فصار علماً وأردت النسب إليه، فإنما تنسب على القياس لا على الشاذ الذي كان في النسب قبل أنْ يصير علماً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز مجيء ما شذّ عن العرب علماً عند النسب إليه.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق الشاطبي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الرابع والسبعون : أمثلة الجمع

797-مجيء جمع المذكر والمؤنث السالم من جموع القلة

قال ابن مالك[6] : "وأمثلتها: (أفعُل)، (أفعال)، (أفعِلة)، ومنها (فِعلة)".

ويقول أبو حيان[7] : "وقد جمعها بعض النحويين في قول الشاعر:

بِأَفْعُـــــــلٍ وبِأَفْعَـــــــالٍ وأَفْعِلَـــــــةٍ وَفِعْلَـــةٍ يُعــرَفُ الأَدْنَــى مِــن العَــدَدِ[8]"

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق733ب).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج743/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج365/3).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4704/9).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج599/7).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص268).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق742ب).

(8) البيت لابن الدباج الإشبيلي، في شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (ج20/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج106/8). ونسب البيت لجمال الدين بن مالك في والصفدي، تصحيح التصحيف (ص199).

وزاد على هذا البيت بيتاً الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدباج استدركه يذكر فيه جمع السلامة، وأنه من جموع القلة أنشدنيه شيخنا أبو علي بن عبد العزيز بن أبي الأحوص فيما قرأته عليه لشيخه أبي الحسن المذكور – رحمهما الله– وهو قوله:

وَسَالِمِ الجَمْعِ أيْضاً دَاخِل مَعْهَا فِي ذَلَك الحُكْم، فَاحْفَظْهَا وَلَا تَزِدْ[1]"

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء جمع المذكر والمؤنث السالم من جموع القلة.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3]، والسلسيلي[4] ما ذكره أبو حيان.

وذهب عبد القادر البغدادي[5] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

798–ما جاء على وزن (فاعل) فيما لا يعقل فيُجمع على (فواعل)

قال ابن مالك[6] : "ولدواعي الاستبعاد مخالفاً".

ويقول ابن هشام الأنصاري[7] : "فإنْ قيل: إنَّ (داعياً) فيما لا يعقل يُجمع على (دواعي)، بخلافه فيمن يعقل، فإنه غلب الأول: إنْ قُدِّر صفة، فهو صفة لما لا يعقل، فيكون كـ(نجم طالع) و(نجم طوالع)، وإنْ قُدِّر اسماً فيكون كـ(كاهل) و(كواهل)".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك ما جاء على وزن (فاعل) فيما لا يعقل فيُجمع على (فواعل).

---

(1) البيت لابن الدباج الإشبيلي، في شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (ج20/2) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج106/8).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج773/2–774).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج394/3).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج1029/3).

(5) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج106/8).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص2).

(7) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص479).

ووافق ابن هشام الأنصاري ما ذهب إليه ابن يعيش[1] في هذه المسألة، وتابعهما الشاطبي[2] في ذلك أيضاً.

799- علة عدم همز ياء (مقاييس) الأولى

قال ابن مالك[3] : "في النحو".

ويقول ابن هشام الأنصاري[4] : "و(المقاييس) جمع مقياس اسم الآلة التي يُقاس بها، وهو حقيقة في الذوات، مجاز في المعاني، ولم تُهمز ياؤه لأصالتها، كـ(معيشة) و(معايش)، ولبُعدها من الطرف، كـ(طاووس) و(طواويس)، ولتحرُّكها في الواحد، كـ(ضَيْوَن) و(ضياوِن)، فهذه أمور ثلاثة، كلٌ منها يُستعمل بإيجاب التصحيح".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك علة عدم همز ياء (مقاييس) الأولى.

ووافق الشاطبي[5] ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في هذه المسألة.

الباب الخامس والسبعون : التصغير

800- معاني التصغير

قال ابن مالك[6] : "باب التصغير".

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج296/3-297).
(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج88/7).
(3) ابن مالك، التسهيل (ص1).
(4) ابن هشام الأنصاري، شرح خطبة التسهيل (ص453).
(5) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج48/9-49).
(6) ابن مالك، التسهيل (ص284).

ويقول أبو حيان[1] : "ولم يتعرض المصنف لفائدته، وهو على خمس معانٍ:

أحدها: تحقير شأن الشيء وقدره نحو: (زُييد)، و(رُجيل) يريد: الوضع منه، وكقولك: (إنما أعطاني دُريْهماً) لا يريد: أنه صغير لكن تعرف أن أُعطي قليلاً، وكذلك (دُنَيْنِير)، و(قُفَيْز طعام)، لا يريد: تصغير أحداً منهما؛ لأنهما يُقدر معلوم لا يُصغر عنه، ولا يُكثر.

والثاني: تقليل ذاته، نحو: (كُلَيْب).

والثالث: تقليل كميته، نحو: (دُرَيْهِمَات).

والرابع: تقريب زمانه أو مسافته، نحو: (قُبَيْل)، و(بُعَيْد)، و(فُوَيْق)، و(تُحَيْت).

والخامس: تقريب منزلته، نحو: (أُخَيَّ) و(صُدَيِّقي).

وزاد الكوفيون معنىً سادساً، وهو أنْ يُراد به تعظيم الشيء، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فُوَيْـقَ جُبَيْـلٍ شَـامِخِ الـرَّأْس لَـمْ يَكُـنْ   لِتَبلُغَـــهُ حَتَّـــى تَكِـــلَّ وَتَعْمَـــلا"[2]

وقول الآخر:

وَكُـــلُّ أُنَـــاسٍ سَـــوْفَ تَـــدْخُلُ بَيْـــنَهُمْ   دُوَيْهِيَـــةٌ تَصْـــفَرُّ مِنْهَـــا الأَنَامِـــلُ"[3]

قالوا ومن ذلك قول العرب: (أُخَيَّ وصُدَيِّقي) إنما يريدون المبالغة والتعظيم في الأخوة، والصداقة. وقال بعضهم يُسمي هذا تصغير التقريب من النفس والملاطفة، وهو راجع لمعنى التعظيم، وقد تأول ذلك البصريون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني التصغير.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق763ب-764أ).

(2) البيت لأوس بن حجر، في ديوانه (ق23/35ص87) وابن السكيت، الكنز اللغوي (ص11) وابن سلمة العوتبي، الإبانة (ج332/1) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج36/1).

(3) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص132) وابن السكيت، الكنز اللغوي (ص11) وأبي بكر بن الأنباري، الزاهر (ج301/2) والثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (ص271) والعيني، المقاصد النحوية (ج2050/4).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

801-تصغير (يَضَعُ)

قال ابن مالك[4] : "وإنْ تأتي (فُعَيْل) بما بقى من منقوص لم يرد إلى أصله".

ويقول أبو حيان[5] : "فرع: (يَضَعُ) إذا سميت به ثم صغرته يقول فيه: (يُضَيْعٌ) هذا مذهب سيبويه؛ لأنه أمكن مثال فُعَيْل، من غير رَدٍّ كما جاز ذلك في هارٍ وبابه ولا يضيع ما لا تجهل مكبره بخلاف (يويضع) لأنه يحتمل أنْ يكون مكبره (يضع) أو (يوضع)، وقال أبو بكر يرد أبو عثمان في (يضع)، وفي هارٍ، ولا يرد في خير منك، وشر منك؛ لأنَّ المحذوف زائد، ففرق بين الزائد والأصلي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تصغير (يَضَعُ).

واتبع المرادي[6] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش[7] في هذه المسألة.

802-تصغير (فُل) و(فلان)

قال ابن مالك[8] : "يقال في النداء: يا فُلُ للرجل، ويا فلة، للمرأة. بمعنى يا فلان، ويا فلانة، وهما الأصل".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج851/2).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج492/3).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج377/3-378).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص285).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق767ب).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج860/2).

(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج406/3).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج419/3).

ويقول أبو حيان[1] : "ولذلك لو سمي بـ(فل) المختص بالنداء ثم صغّر لقيل: فلي بجعله من باب دم لأن أصله فلان فتردّ النون؛ لأنه ليس محذوفاً من (فلان)؛ إذ المعنى ليس المعنى ولا المادة، فحمله على الأكثر وهو أنْ تكون لامه المحذوفة حرف علة وليس بترخيم (فلان). والحاصل أنَّ تركيب فل: (فـ لـ ي)، وتركيب فلان: (فـ لـ ن)، ولمّا اضطر الشاعر وحذف من (فلان) وصيره في الشعر بلفظ (فُل) الذي في النداء. ذكر سيبويه فيه أنَّ أصله (فُلان) وهو صحيح، ولم يزعم سيبويه أنَّ (فلان) المختص بالنداء هو هذا الذي وقع في رجز الشاعر، قال سيبويه في التصغير في باب ما ذهبت لامه: (ومن ذلك (فُل) فتقول: (فلين)، وقولهم: (فلان) دليل على ما ذهب اللام، وأصلها نون، و(فُل) و(فلان) معناهما واحد)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تصغير (فُل) و(فُلان).

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب السادس والسبعون : التصريف

803-ضابط الميزان الصرفي عند الكوفيين

قال ابن مالك[6] : "ويُسمى أول الأصول فاء، وثانيها عيناً، وثالثها ورابعها وخامسها لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف".

ويقول أبو حيان[7] : "وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ نهاية أصول الكلمة ثلاثة، وما زاد على الثلاثة نحو (جَعْفَر) و(سَفَرْجَل)، فاختلفوا فيه، فمنهم من قال لا يزن شيئاً من ذلك، وإذا

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق553أ).

(2) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص846).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج542/2).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج3613/7-3614).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج60/2).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص293).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق800أ-800ب).

سُئل عن وزنه قال لا أدري. ومنهم من يزن، واختلف هؤلاء، فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد على الثلاثة، فيجعل وزن (جَعْفَر) (فَعْلَر)، ووزن (سَفَرْجَل) (فَعَلْجَلاً) نقل ذلك عن الفراء عن قوم من النحويين. ومنهم من جعل الزائد في (جَعْفَر) ما قبل الآخر فيجعل وزنه (فَعْفَلاً). ومنهم من يزن مثل: (جَعْفَر) و(سَفَرْجَل) كوزننا. فنقول: فعلل وفعلل مع المنقاد زيادة ما زاد على ثلاثة، ولذلك يُجري اللام.

وقال بعض أصحابنا زعم الفراء أنه لا يكون شيئاً بل إنْ بقي حرف تركه بلفظه فوزنه في جعفر (فَعْلَر) وإنْ جعلت الثلاثة في مقابلة الجيم، والفاء، وإنْ جعلتها في مقابلة العين والفاء والراء. قلت: جعفل أو في مقابلة الجيم والعين والراء قلت: فعفل. ويقع الفرق بين الزائد والأصلي بأنَّ المنفي يعلم أصالته بأنه ليس حروف الزيادة ألا ترى أنَّ الفاء والراء لا تقع أبداً لبس فيهما. فالفرق في زرقم ونحوه مما في ميمه خلاف أنه إنْ كانت أصلية فوزنه رعفل أو زائد ففعلم فيها لبس قال واللبس في مذهب البصريين؛ لاشتراك جعفر وقردد في أنَّ وزنهما فعلل، فلا يقع الفرق بين الزائد والأصلي. وأيضاً في مثل الخماسي خروج عن كلام العرب يقولون في نحو فرزدق ففعلل فيحذف ثلاث لامات وذلك مفقود في كلامهم ألا ترى أنه لا يُحفظ مثل سفيرج. انتهى. وهذا كله خبط من الكوفيين لأنا لا نذهب إلى زيادة حرف إلا إذا قام الدليل على ذلك وإلا لكان لمدع إذ يدعي أصالة الهمزة في أحمر ونحوه، لكن لما كان المعنى فيه أنه شيء له حمرة وعلمنا أنَّ الأحمر لم يتفق مع الحمرة اتفاقاً لم يُقصد، كما اتفق مع أحمد في الهمزة، والحاء والميم، بل علمنا بالاستقراء أنهم لحظوا في أحمد لفظ الحمرة، وكذلك في محمد وأحمد حكما بزيادة الهمزة ولا دليل يقتضي لنا أنْ نحكم في راء جعفر بالزيادة كما اقتضي لنا في همزة أحمد فكذلك افترقا، وسنذكر الدلائل.

فإنْ قلت: إذا كان تكرير اللام دلالة على أصالة الحرف فكيف جعلتموه مقابلاً للزائد في بعض المواضع، وذلك في نحو: وزن قردد؛ لأنهم يقولون أنَّ وزنه فعلل فلا فرق إذن بينه وبين سفرجل وبين جعفر في الوزن مع حكمهم بزبادة أحد المضعفين فقد جعل اللبس بين وزن الزائد والأصلي.

قلت: الفرق بينهما يتضح بالموزون لا بالوزن؛ لأنَّ كل حرف متضاعف زائد على الثلاثة نحكم بزيادته إلا إنْ قام دليل على زيادة ما سواه، فيكون التضعيف من الثلاثي نحو مكرر والتكرار لقيام الدليل على أنَّ ذلك مشتق من المكرر.

فإنْ قلت: هلا ذكرت أحد المضاعفين بلفظه.

فقلت: وزن قردد فعلر إذا قلنا الزائد هو الأخير، وفعلل إنْ قلنا هو الأول.

قلت: زيادة التضعيف مخالفة؛ لزيادة حروف سألتمونيها من حيث أنها عامة لجميع الحرف، ففرقوا فيهما في الوزن بإحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن كيل زيادتها فلما لم ترد منفردة أصلاً لم يجعلوها منفردة في الوزن.

فإنْ قلت: ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟

قلت: فائدته التوصل إلى معرفة الزائد الأصلي على سبيل الاختصار ألا ترى أنك إذا سألت ما وزن أحمر؟

قلت: أفعل، فيعلم بذلك زيادة الهمزة وهو أخصر من أنْ تقول: الهمزة لأحمر زائدة، ويظهر فائدة كثرة الوزن أنه إذا كان في الكلمة زوائد كثيرة، نحو: استخراج تقول: استفعال، فهذا أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد. وإذا ما ذهب إليه الفراء فإنه ينص إلى تكثير أمثلة ما يزن كثرة لا ينضبط لكثرة أشخاص الموزون، وكثرة اختلاف حروفه، ألا ترى أنه يجيز وزن جعفر تلك الأوجه الثلاثة وهي مادة مركبة من (ج ع ف ر)، ويعمل مثل ذلك في سلهب ونحوه نحو قمطر وجرشع وزبرج ومواد كل كلمة من الرباعي والخماسي لا ينحصر أي لمقابلتها الأصول في الوزن بهذه الأحرف التي هي: الفاء والعين واللام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ضابط الميزان الصرفي عند الكوفيين.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج899/2).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج30/4).

ووافق الشاطبي[1]، والسيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

804-وزن أولات

قال ابن مالك[3] : "والكسرة عن الفتحة في نصب أولات".

ويقول أبو حيان[4] : "وأُولاتٌ في المؤنث نظير أُولُو في المذكر، إلا أن أُولُو يخص العاقل. ولا مفرد لهما من لفظهما قال أبو عبيدة: (أُولاتٌ واحدها ذات). قال أبو علي: وزنها فُعَل مثل هُدَى، العينُ متحركة ولا تكون ساكنة لانقلاب اللام، ولا تنقلب اللام في القياس إلا لفتح ما قبلها، فاللام في أُولات كالعين في ذات في انقلابها، لكن حذفت الألف المنقلبة مع الألف والتاء فوزنه فُعات وصارت محمولة على نظيرتها، وهي ذَوات وهما في ذلك جَرَيا للزومهما الإضافة مجرى ما لم يتمكن نحو هيهات فيمن كسر، لأن قياس قوله أن تكون من مضاعف الياء، وأن اللام حذفت مع الألف والتاء، والأصل هَيْهَات.

فإن قيل: لو كانت أُولاتٌ على فُعَلٍ لم يقل في جمعه للمذكر أُلُون وقياسه أن يكون مثل مصطفون؟

فالجواب: أنه لعدم تمكنه أجري مجرى الذَّوِيْنَ فكسروا مع الياء، وضموا مع الواو، فكما كسروا الواو في الذَّوِيْنَ وكان حقها الفتح لأنه جمع ذَوَى وقد جاء في المتمكن ومنه قوله:

ظَعَـائِنُ مِـنْ بَنِـي الحَـلَّافِ تَـأْوِي إلَـى خُـرْسٍ نَوَاطِـقَ كَالفِتِيْنَـا[5]

وكقوله:

---

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج8/252-253).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج3/451-452).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/42).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/149-151).

(5) البيت للكميت بن زيد في ديوانه (ص449) وتهذيب اللغة (ج14/214) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة (ص165) والسخاوي، سفر السعادة (ج1/134) وابن منظور، لسان العرب (ج13/320) وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج1/150).

...   .   لا فَصَـــــافِصُ فِـــــيْ كِبِيْنَـــــا[1]

حملوا فيه الحركات بعضها على بعض.

ويحتمل أن يكون أصله أُلٍ، الآخرُ منه ياء وحُذِفَتْ للألف والتاء كما حذفت ياء (الذي) في (اللَّذانِ).

فإن قلت: ليس في الأسماء على فُعِل؟

فالجواب: أنه يجوز أن يكون كـ(ثُنٍ) ثم تحركت بالفتح لأجل الألف، وضُمَّت لأجل الواو في (أُلُوْنَ)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ذكر وزن (أُولات) عند النحاة.

واتبع المرادي[2] ما ذكره أبو حيان تماماً، بينما اتبعه ابن عقيل[3] في ذكر وضع (أُولاتٌ) في حال تأنيثها وإفرادها.

ووافق خالد الأزهري[4] ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) هذا عجز بيت للكميت بن زيد ولم أقف عليه في ديوانه. ونسب البيت للكميت بن زيد في الأزهري، تهذيب اللغة (ج217/10) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة (ص154) ؛ (ص165) وابن جني، المنصف (ص22) والجوهري، الصحاح (ج2471/6) والسخاوي، سفر السعادة (ج133/1) وابن منظور، لسان العرب (ج214/15) وصدره :

وبالعَـــــذَوَاتِ مَنْبِتُنَـــــا نُضَـــــارٌ   ...   .

وبلا نسبة في أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج150/1).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص88).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج24/1).

(4) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج82/1).

805-وزن أب وأخ

قال ابن مالك[1] : "من أب وأخ".

ويقول أبو حيان[2] : "وقوله (من أب وأخ) لا خلاف بين البصريين أن وزنهما فَعَلٌ بدليل أبوان وأخوان وآباء وإخاء، قال س: "هذا جِماع فَعَلٍ" بدليل إخراج أَبٍ على الأصل في قول الشاعر:

تقــولُ ابْنَتــي لمَّــا رَأَتِــي شَــاحِباً ... كأنــك فِينَــا يَــا أبــات غَرِيــبُ[3]

جعله مثل عصا.

وزعم الكسائي والفراء أن وزنهما فَعْلٌ بسكون العين...قال الفراء: استثقلت فيه الواو، فحذفت كما حذفوها من غد".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك وزن أب وأخ عند النحويين.

واتبع المرادي[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان تماماً.

وأيد كل من السيوطي[6]، والصبان[7] ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج43/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج158/1).

(3) البيت بلا نسبة في الأخفش الأوسط، معاني القرآن (ج80/1) وأبي علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة (ص170) وأبي علي الفارسي، الحجة (ج395/4) وابن جني، الخصائص (ج340/1) وابن فارس، مجمل اللغة (ج523/1) وابن فارس، مقاييس اللغة (ج252/3) وابن مالك، شرح التسهيل (ج407/3) وابن منظور، لسان العرب (ج8/14) وأبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2381/5) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج158/1) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (3583/7) والعيني، المقاصد النحوية (ج1730/4).

(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج277/1).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج144/1).

(7) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج107/1).

806-وزن حم عند البصريين

قال ابن مالك[1] : "وحم".

ويقول أبو حيان[2] : "وأما حَمٌ فوزنه فَعَلٌ عند البصريين، قالوا أَحْماءٌ".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (حَمٌ) عند البصريين.

واتبع المرادي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان.

واتبع كل من السيوطي[5]، والصبان[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

807-وزن فم

قال ابن مالك[7] : "وفم".

ويقول أبو حيان[8] : "ووزنه عند الخليل وس فَعْلٌ بدليل جمعه على أَفْوَاه كسَوْط وأَسْواط.

وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْلٌ بضم الفاء، واستدل لـ(س) بقول الفصحاء فَمٌ بفتح الفاء حالة التعويض. ونظير هذا استدلال س على أن ابْناً مفتوح الفاء بقولهم بَنُونَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن فم عند النحويين.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج43/1).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج159/1).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).
(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد(277/1).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج144/1).
(6) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج107/1).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج43/1).
(8) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج160/1).

واتبع المرادي[1]، وناظر الجيش[2] ما ذكره أبو حيان تماماً.

ووافق كل من السيوطي[3]، والصبان[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

808-وزن ذي

قال ابن مالك[5] : "وفي ذِي بمعنى صاحب".

ويقول أبو حيان[6] : "ووزن ذِي بمعنى صاحب عند س فَعَلٌ، وأصله ذَوَيٌ حُذفت لامُه. ولو سَمَّيت به على مذهبه أتممت. ويدل على أن هذا أصله قولهم: (ذَواتا) في التثنية فعادت اللام، كما قالوا في تثنية أَبِ: أَبَوانِ، ودل ذلك على أن وزنه فَعَلٌ وهو – عنده – من باب طَوَيتُ. وبه قال أبو الحسن واحتج بهذه الحجة.

وقال أبو علي وابن جني: لا يلزم هذا لأنه لما استمر تحريك العين لحذف اللام لم يُعتبر ردُّها لأنه عارِض، فتركوها محركة كما قالوا: غَدَوِيّ ودَمَوِيّ، وقد قال الشاعر:

يَـــدَيَان بَيْضَـــاوَانِ عِنْـــدَ مُحَلِّـــمٍ[7] ... ...

والجمهور على أنه فَعْلٌ على أن النحاس حكى أنَّ من النحويين من جعله فَعَلاً بهذا البيت. وهذا يلزم في مذهب س. وقد احتج أبو العباس في (دَمٍ) أنه فَعَلٌ بقول الشاعر:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج277/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج144/1).

(4) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج107/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج43/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج161/1-163).

(7) هذا صدر بيت لم يعرف قائله وعجزه:

... ... قـــد يَمْنَعانِـــكَ أَنْ تُضَـــامَ وتُقْهَـــرا

وبلا نسبة في الفراهيدي، الجمل (ص241) وابن جني، المنصف (ص64) وابن أبي السداد المالقي، الدر النثير (ج12/4) والواحدي، التفسير البسيط (ج458/7) والزمخشري، المفصل (ص231) وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج231/2) وابن الأثير، البديع (ج83/2) وأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج376/2) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج162/1).

...		...		...		...		جَـــرَى الـــدَّمَيان بِـــالخَبَرِ اليَقـــينِ[1]

والأكثر على أن هذا لا يلزم لما تقدَّم. وذهب الخليل إلى أن وزنه فَعْلٌ، وأنه من باب قُوَّة، فأصله ذَوٌ مثل قَوٌ. وقال ابن كيسان: يحتمل الوزنين جميعاً.

ومما يُعَكِّر على مذهب س في أنَّ أصله ذَوَيٌ، ثم صار ذَوًى، ثم حُذفت اللام، أنهم قالوا: ذَوُو مالٍ، فلو كان أصل هذه الواو الفتح على ما زعم س لقالوا: ذَوَوْ مالٍ كما قالوا: مُصْطَفَوْ زيدٍ، فكانت الألف تسقط لمكان واو الجمع، وينفتح ما قبل الواو ليدل على المحذوف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (ذي) متناولاً مذاهب النحاة فيها.

ووافق المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

واتبع كل من السيوطي[4]، والصبان[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

809-وزن هن

قال ابن مالك[6] : "والتزام نقص هَن أعرف".

---

(1) هذا عجز بيت لمرداس بن عمرو في حبيب الطائي، الوحشيات (ص85) ونسب البيت لعلي بن بدال من بني سليم في الزجاجي، أمالي الزجاجي (ص20) ونسب البيت لبعض بني سليم في الحميري، الحور العين (ص47) ونسب البيت للمثقب العبدي في ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (ج126/3) وصدره:

فَلَـــوْ أَنَّـــا علـــى حَجَـــرٍ ذُبِحْنـــا		...		...		...		...

والبيت بلا نسبة في الفراهيدي، الجمل (ص240) والفراهيدي، العين (ج320/4) والمبرد، المقتضب (ج231/1) والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج131/1) وابن السراج، الأصول (ج324/3) وابن دريد، جمهرة اللغة (ج686/2) وأبي جعفر النحاس، عمدة الكتاب (ص255) وابن درستويه، تصحيح الفصيح (ص395) وابن الوراق، علل النحو (ص552) والثمانيني، شرح التصريف (ص416) وعبد القاهر الجرجاني، درج الدرر (ج190/1) والأصبهاني، إعراب القرآن (ص27) والحميري، شمس العلوم (ج80/1) والسهيلي، نتائج الفكر (ص281) والبعلي، المطلع (ص53) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج162/1).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج278/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج144/1).

(5) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج107/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج43/1).

ويقول أبو حيان[1] : "ووزن هن أيضاً فَعَلٌ عند البصريين".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك وزن **(هن)** عند البصريين، ووافق المرادي[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وأيد كل من السيوطي[4]، والصبان[5] ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

810-وزن امرئ

يقول أبو حيان[6] : "واختلفوا في وزن امرئ: فذهب الجرمي إلى أن وزنه فَعَلٌ بفتح العين ولذلك قال: إن سميت به وجمعته بالواو والنون قلت مَرَؤُون، أو جمع تكسير قلت أَمْراءٌ لأنه على مثال ابْن. وذهب أبو بكر بن شقير إلى أن وزنه فَعْلٌ بسكون العين، قال تعالى: ﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾، ومن قال في النسب مَرَئِيّ فإنما غيره كما غيرت أشياء كثيرة في النسب".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (امرئ) عند النحويين.

ووافق المرادي[7] ما ذكره أبو حيان.

811-وزن كلا وكلتا

قال ابن مالك[8] : "وكلا وكلتا".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج164/1).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص90).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج278/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج144/1).

(5) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج107/1).

(6) أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل (ج174/1).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص93-94).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج63/1).

ويقول المرادي[1] : "ووزن كلا عندهم: فَعْل كمَعْنَى... ووزن كلتا فِعْلَى كذِكْرَى".

التوضيح والتحليل:

استدرك المردي على ابن مالك وزن كلا وكلتا، وهذا ما ذهب إليه السيوطي[2] تماماً.

812-وزن (دِرْحَايَة) فِعْلَايَة

قال ابن مالك[3] : "وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها".

ويقول ابن عقيل[4] : "أي قلب الهمزة الملحقة واواً أولى من إقرارها نحو: علباوان ودرحاوان، ويجوز علباءان ودرحاءان. يقال: رجل دِرْحَايَة أي قصير سمين ضخم الطن. وهو فِعْلَايَة ملحق بِجِعْظَارة. قال ابن السكيت يقال للرجل إذا كان غليظاً قصيراً جِعْظَارة بكسر الجيم".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك بذكره أنَّ وزن (دِرْحَايَة) يكون على فِعْلَايَة فهي مماثلة لقولهم: (جِعْظَارة).

وما قاله ابن عقيل في هذه المسألة هو الدارج عند النحويين أمثال ابن المبرد[5]، وابن السراج[6]، والجوهري[7]، وابن سيده[8]، وعلم الدين السخاوي[9]، وابن منظور[10].

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص109).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج151/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج92/1).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج60/1-61).

(5) المبرد، المقتضب (ج4/4).

(6) ابن السراج، الأصول (ج245/3).

(7) الجوهري، الصحاح (ج361/1).

(8) ابن سيده، المخصص (ج118/5).

(9) السخاوي، سفر السعادة (ج269/1).

(10) ابن منظور، لسان العرب (ج434/2).

813-وزن (هَرَاوَى)

قال ابن مالك[1] : "وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هَرَاوَى منقلبة عن لام الكلمة".

ويقول أبو حيان[2]: "وكونها منقلبة عن لام الكلمة هو موضح في علم التصريف، إلا أن الذي أجاز هذا ونقله هو الفراء، وعنده أن هَرَاوَى وأمثاله ليس مجموعاً على فَعَائِل فيلزم ما قاله المصنف، بل هو عنده جمع على وزن فَعَالَى، فالألف زائدة على مذهبه، وليس لام الكلمة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك في ذكر وزن (هَرَاوَى).

واتبع المرادي[3] شيخه أبا حيان فيما ذكره.

ووافق أبو حيان الثمانيني[4] في أنَّ وزن (هَرَاوَى) : (فَعَائِل)، فيقول: "فإن كانت لام الكلمة ياء، أو ياء مبدلة من واو أبدلوها ياء في هذا الجمع، ولم يعتدّوا بما انقلبت عنه لمّا لم تظهر في الواحد، والألف التي بعد الواو مبدلة من ياء أبدلت من واو كانت ظاهرة في الواحد، تقول في جمع (هِراوَة): (هِراوَى)، وكان (هَرائِيُ) ثمّ (هَراءا) ثمّ (هَراوى) فالواو مبدلة من همزة أبدلت من ألف زائدة، وإنّما أبدلت واواً ليدلّوا على أنَّ واو الكلمة كانت ظاهرة في الواحد، والألف التي بعد الواو مبدلة من ياء أبدلت من واو كانت ظاهرة في الواحد، وزن الكلمة: (فَعائِلُ)".

814-وزن (الأُلي)

قال ابن مالك[5] : "وبمعنى الذين الأُلي".

وقال أبو حيان[6] : "وقوله: (وبمعنى الذين الأُلى) هي على وزن (العُلَى)".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج96/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج36/2).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص127).

(4) الثمانيني، شرح التصريف (ص497-498).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج193/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج32/3).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (الأُلي).

واتبع ابن عقيل[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان وتلميذه ابن عقيل ما ذهب إليه النحويون أمثال الجوهري[2]، وأبي عبد الله الرازي[3]، وتابعهم خالد الأزهري[4]، والسيوطي[5] في هذا الوزن.

815-وزن (شَرَوْرَى) فَعَوْعَل

قال ابن مالك[6] : "وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء" إلى نحو قول الشاعر:

سرينَا إليهم في جُمُوعٍ كَأَنَّهَا   جبالُ شَرَورَى لوْ نُعَانُ فننْهَدَا[7]

وقال ابن عقيل[8] : "وشَرَوْرَى قال الجوهري: اسم جبل، وهو فَعَوْعَل... وقال الأخفش: والأصوب أن يذكر في شرَى، وهو عندي فَعَوْعَل".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن عقيل على ابن مالك أنَّ وزن (شَرَوْرَى) فَعَوْعَل.

ووافق السيوطي[9] ما ذهب إليه ابن عقيل في هذه المسألة.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج143/1).

(2) الجوهري، الصحاح (ج2544/6).

(3) زين الدين الرازي، مختار الصحاح (ص25).

(4) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج125/1).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج322/1).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج229/1).

(7) هذا البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل (ج229/1) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج158/3) والمرادي، توضيح المقاصد (ج1296/3) وناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج768/2) والعيني، المقاصد النحوية (ج1963/4).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج174/1-175).

(9) السيوطي، المزهر (ج134/2).

816-وزن (ذا)

قال ابن مالك[1] : "(ذا)".

وقال أبو حيان[2] : "وأما وزنها فقيل: فَعَلٌ محرك العين. وقيل: ساكن لأنه الأصل، إلا أن الأظهر التحريك لأجل الانقلاب؛ لأن الانقلاب عن المحرك أولى، كانت عينا أو لاماً، وإن كان يحتمل الانقلاب عن ساكن، لكن حمله على هذا قليل. وسأل ابن مهلب أبا الحسن بن الأخضر عن وزن (ذا) فقال: هو فَعَل محرك. فقال له ابن مهلب: أخطأت. قال الخشني: فذكرت ذلك لأبي عبد الله، يعني ابن أبي العافية، فقال: الصواب ما قاله أبو الحسن، وما قاله ابن مهلب خطأ".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك وزن من الأوزان الصرفية ألا وهو (ذا).

وقد اتبع المرادي[3] شيخه أبي حيان فما ذكره.

ونحا السيوطي[4] إلى ما قاله أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

817-وزن (أولاء)

قال ابن مالك[5] : "وفي الجمع مطلقاً أولاء".

وقال أبو حيان[6] : "ووزنه عند أبي العباس وأبي علي فُعَال كالغُثاء في الوزن لا في الانقلاب. فإذا قُصر فوزن فُعَل كهُدىً. وذهب أبو إسحاق إلى أنَّ وزنهما معاً فُعَلٌ كهدى، زيد في آخره ألف، فانقلبت الثانية همزة، كما تقول في النُّزاء والدُّعاء: زدت ألفاً قبل حرف العلة، فانقلبت همزة. والفرق بينهما أنَّ الهمزة في النُّزاء انقلبت عن ألف انقلبت عن واو، وفي أُولاءِ انقلبت عن ألف لم تكن منقلبة عن شيء".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/1).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج183/3-184).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص224).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج295/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج239/1).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج188/3).

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (أولاء).

وقد اتبع المرادي[1] ما ذكره شيخه أبي حيان.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

818-وزن (ليس)

قال ابن مالك[3] : "فبلا شرط".

وقال أبو حيان[4] : "ووزنه فَعِلَ بكسر العين، وخُفف، ولزم التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا جائز أن يكون فَعَلَ بفتح العين لصيرورته إلى لاسَ، ولا فَعُلَ بضم العين لصيرورته باتصال ضمير المتكلم أو المخاطب إلى لُسْتُ بضم اللام، على أنه قد سمع فيها لُسْتُ بضم اللام، فدل على أنها بنيت مرةً على فَعِلَ ومرةً على فَعُلَ. قال ابن هشام: "ولا تكون مضمومة لتعديها، ولأن هذا المثال لا يكون في المعتل العين بالياء" انتهى. وقد وُجد في المعتل العين بالياء، قالوا: هَيُؤَ الرجُلُ.

فإن قلتَ: لو كان على فَعِلَ لقلتَ لِسْتُ بكسر اللام كما قلت نِلْتُ، وإذا كانوا يكسرونها في فَعَلَ نحو بِعْتُ فلأن يكسروها في فَعِلَ أَوْلى.

فالجواب أنه لو كانت فَعَلَ لزم شذوذان: أحدهما تخفيف عينها بلا موجب وتصحيحها. والثاني عدم كسر فائها. وعلى أنها فَعِلَ يلزم الشذوذ الثاني لا الأول؛ لأن تخفيف فَعِلَ إلى فَعْلَ قياس مطرد، نحو عَلْمَ في عَلِمَ، فكان ادعاءُ أنَّ وزنها فَعِلَ أولى. وقد نقل الفراء أن بعضهم قال لِسْتُ بكسر اللام".

التوضيح والتحليل:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص226).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج296/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج117/4-118).

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (ليس) عند النحويين.

وقد اتبع المرادي[1] شيخه أبو حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

819-وزن (فَتُؤَ) فَعُلَ

قال ابن مالك[3] : "وفتئ وفتأ وأفتأ".

وقال أبو حيان[4] : "وذكر الصاغاني (فَتُؤَ) (يَفتُؤُ) على وزن ظَرُفَ لغة في فَتَأَ يَفْتَأُ. وقال في المحكم: ما فَتِئتُ أَفْعَلُ، وما فَتَأْتُ أَفْتَأُ فَتْئاً وفُتُوءاً، وما أَفْتَأْتُ، الأخيرة تميمية، أي: ما برحت".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (فَتُؤَ) فَعُلَ.

وقد اتبع المرادي[5] شيخه أبي حيان فيما ذكره.

وأيد السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان وتلميذه المرادي في هذه المسألة.

820-الخلاف في وزن (كان)

قال ابن مالك[7] : "وإن أريد بـ(كان) ثبت أو كفل أو غزل".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص284).
(2) السيوطي، همع الهوامع (ج422/1).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج333/1).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج123/4).
(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص286).
(6) السيوطي، همع الهوامع (ج412/1).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج341/1).

وقال أبو حيان[1] : "يقال: كنت الصبي: كفلته، ومصدرها كيانة، وكنت الصوف: غزلته. ووزن كان فَعَلَ بفتح العين. وذكر صاحب الكتاب المحلى –وهو أبو غانم المظفر بن أحمد النحوي– أنَّ الكسائي زعم أنَّ أصل كان فَعُلَ كقولك ظَرُفَ وكَرُمَ، قال: "ولو كان كما زعم لما قالوا: هو كائن؛ لأن فَعُلَ الاسم منه فَعِيل كقولك كريم وظريف، وخالفه جميع النحويين من أهل الكوفة والبصرة انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وزن (كان).

وذهب السيوطي[2] إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

821–وزن (سُبْحَان)

قال ابن مالك[3] : "وقالوا أيضاً سَبْحَل إذا قال سُبْحَانَ الله".

وقال أبو حيان[4] : "وفي البسيط: وأمّا ما لا يتصرف منها فضربان: مفردة، ومثناة، فالمفرد نحو: سُبْحَانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِ ورَيْحَانَه، وسَلَاماً، وحِجْراً، فَسُبْحَانَ ليس بمصدر، بل اسم وضع موضعه، فجرى مجراه ومعناه التنزيه، وهو قول الليث والزجاج وغيرهما، مأخوذ من التسبيح، وهو التنزيه، وهو تبعيد الله – تعالى– في الاعتقاد عن الصفات غير اللائقة، وكأنه مُغَيَّر من التسبيح بحذف زوائده، ثم زيدت عليه ألف ونون، ووضع بدل التَّسبيح، فصار بمنزلة مصدر سَبَّح الكائن على غير صدره، بمنزلة تَكَلَّم كَلاماً، وليس مثله، قال س: (لأنه لو كان مصدراً يتصرَّف تصرُّفه كالسَّلام والكَلام لعدم فعله) وهو رأي س والجماعة، وجاء على فُعْلَان كالطُّغْيان ونحوه من المصادر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (سُبْحَان).

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج139/4).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج422/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (ج185/2).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج171/7).

822-وزن (مَعَاذَ)

قال ابن مالك[1] : "الأصل في الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أنْ يكون بالفعل، وكثرت نيابة المصدر عنه في ذلك، لقوة دلالته عليه نحو مَعَاذَ اللهِ".

وقال أبو حيان[2] : "وأمّا (مَعَاذَ اللهِ) فهو مَفْعَل للمصدر مرادف للعِياذ، كأنهم قالوا: عِياذاً بالله، لكنه استُعمل بدلَ فعله. وفيه أمران: أحدهما: أنه لا يتصرف. والثاني: أنه مضاف بغير حرف الجر، والأصل: مَعاذاً بالله".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (مَعَاذَ).

823-وزن (رَيْحَانَه)

قال أبو حيان[3] : "وأمّا (رَيْحَانَه) فقيل: رَيْحَانَه معناه الاسْتِرزاق. وقيل: الطِّيب... وأصله فَيْعَلَان؛ لأنه من الرَّوح، فحكمه حكم سَيِّد من القلب والإدغام والتخفيف، وصار لازماً للتخفيف بسبب الزيادة، بخلاف سَيِّد، وحكى الأزهري الإجماع على ذلك. وذكر ابن خروف أنَّ أصله رَوْحان على فَعْلان، وقلبت ياؤه على غير قياس".

وقال ناظر الجيش[4] : "وحصل الإدغام فصار: ريّحان، ثم حذفت عين الكلمة، ووزنها بعد الحذف فَيْلَان، وهو حذف سماعي غير مطرد"

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (رَيْحَانَه).

واتبع ناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج192/2).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج174/7).

(3) المرجع السابق، ص174-175.

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1862/4).

(5) المرجع السابق، ص1862.

824- الخلاف في وزن (آمين)

قال ابن مالك[1] : "ولاستجب آمِين، وأمِين".

ويقول المرادي[2] : "واختُلف في وزن آمين- بالمد- فقيل: فاعِيْل، وهو أعجمي كهابيل، وقيل: فَعِّيل- والمدُّ إشباعٌ- لأنه ليس في الكلام: أفْعِيْل ولا فَاعِيْل ولا فَيْعِيْل، ونُقِلَ عن أبي علي".

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في وزن (آمين).

ووافق المرادي ما ذهب إليه ابن يعيش[3] في هذه المسألة.

825- الخلاف في وزن (أفعى)

قال ابن مالك[4] : "وربما اعتبر تقدير الوصفية في (أجدَل) و(أخْيَل) و(أفعَى)".

ويقول أبو حيان[5] : "ووزن أفعى: أفعل ولامه واو في الأصل، لقولهم: أفعوان، وهمزته زائدة لقولهم: (أرض مفعاة) كثيرة الأفاعي، وزعم أبو الفتح بن جني: أنَّ أفعى مشتقة من: فوعة السم، وهي حرارته، وكان أصله أفوع ثم قلبت فصار أفعى. وزعم الفارسي على زيادة الهمزة يصرفه في لغة من يصرفه، إذ لو كانت الهمزة أصلية؛ لكان وزنه فعل، فتكون الألف للتأنيث، فكأنه يمنع من الصرف نكرة، ومعرفة، والاستدلال بمعناه أنص، إذ ألفه فعلى قد تكون للإلحاق فيجب له الصرف في التنكير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في وزن (أفعى).

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص211).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج338/1).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج17/3).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص219).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (606ب).

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق الشاطبي[2] والأزهري[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

826- اشتقاق الاسم

يقول أبو حيان[4] : "ومذهب البصريين أنه مشتق من السمو، فالمحذوف منه اللام. ومذهب الكوفيين أنه من الوسم، وهو العلامة، فالمحذوف منه الفاء. والأول أرجح لقولهم أسميت وسميت وسمي وأسماء، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا أوسمت ووسمت ووسيم وأوسام، وادعاء أن هذه التصاريف كلها من باب القلب لا ضرورةً تدعو إلى ذلك".

وقال المرادي[5] : "واشتقاقه عند البصريين من السمو فمادته (سين)، و(ميم)، و(واو) وفي تقدير أصله قولان: أحدهما: سِمُّو كقِنُو، والثاني: سُمُّو كقُفل... واعتقاد الكوفيين أنه من المقلوب جعلت فاؤه موضع اللام فصار وزنه (علف) وجاء تصغيره وجمعه على ذلك، وهو بعيد".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان مذهب البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم.

واتبع المرادي[6] شيخه أبا حيان في هذه المسألة مُضيفاً تقدير أصل اشتقاق الاسم عند البصريين الذي مادته (سمو).

ووافق أبو حيان وتلميذه المرادي ما ذهب إليه ابن يعيش[7] تماماً. ولكن ابن يعيش[8] أضاف أنَّ كلام الكوفيين حسن من جهة المعنى إلا أنَّ اللفظ يشهد مع البصريين. وكذلك يرى

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج398/1).
(2) الشاطبي، المقاصد الشافية (ج462/8).
(3) خالد الأزهري، شرح التصريح (ج324/2).
(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج44/1).
(4) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص68).
(6) المرجع السابق، ص68.
(7) ابن يعيش، شرح المفصل (ج83/1).
(8) المرجع السابق، ص83.

ابن الأنباري[1] أنَّ "الصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وما ذهب إليه الكوفيون، وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة التصريف".

827-كلمة (المضارعة) أهي لفظ مشتق أم منقلب؟

قال ابن مالك[2] : "ومضارع".

ويقول أبو حيان[3] : "وأما المُضارع فهو في اللغة المُشَابِه، يقال: فلان يُضَارِع الأسد، أي: يُشَابِهُه، ولمَّا شابه الاسم سُمِي مُضارعاً، كأنه رَضِعَ معه ضَرْعاً واحداً، فالمُضارَعة من لفظ الضَّرْع. وزعم ابن عصفور أن المُضارَعة مقلوبة من المُراضَعة. ولا ضرورة تدعو إلي دعوى القلب لأن اللفظ إذا وُجد كاملَ التصرف فلا يُدَّعى فيه القلب، وأنت تقول: ضَارَعَ يُضَارِعُ مُضَارَعَةً وهو مُضَارِع ومُضَارَع".

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان عن تلاميذه باستدراكه على ابن مالك ببيان ما في كلمة (المُضارَعة) من اشتقاق أو قلب عند النحاة. ولكن الذي ارتأه أبو حيان في هذه المسألة أنَّ (المُضارَعة) مشتقة من الضرع وليست منقلبة من المراضعة. متبعاً في ذلك ما ذهب إليه ابن فارس[4] تماماً.

828-أوجه اشتقاق (هنيئاً) و(مريئاً)

قال ابن مالك[5] : "وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائذاً بك وهنيئاً لك".

وقال أبو حيان[6] : "وأما (هَنِيْئاً لك) فَهَنِيء صفة للمبالغة، تقول هَنَأني الطعامُ، أي: ساغَ لي وطاب، واسم الفاعل هانيء، وهَنِيء فعيل للمبالغة. ويجوز أن يكون صفة من هَنُؤَ

---

(1) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص36).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج15/1).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج67/1).

(4) ابن فارس، مجمل اللغة (ج576/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج192/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج223/7-226).

الطعام: إذا ساغَ ولا تنغيص فيه، كما تقول: شَرُفَ فهو شَريف. وكذلك مَرِيْئاً، يحتمل أن يكون من هَنَأني الطعامُ ومَرَأَنِي، ومن هَنُؤَ الطعامُ ومَرُؤَ. فإذا لم يكن هَنَأني قلت: أَمْرَأَنِي، رباعياً، واستعمل مع هَنَأني ثلاثياً للإتباع ... وتقدم من قولنا إنَّ هَنِيْئاً ومَرِيْئاً اسما فاعل للمبالغة.

وأجاز أبو البقاء العكبري أنْ يكونا مصدرين جاءا على وزن فَعِيل كالصَّهِيل والهَدِير، وليسا من باب ما يطَّرد فيه فَعِيل في المصدر؛ لأنَّ ذلك لا يكون في غير الأصوات إلا قليلاً كالنَّقِير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه اشتقاق (هنيئاً) و(مريئاً).

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، والسلسيلي[3]، وناظر الجيش[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ونجد أبو حيان في استدراكه على ابن مالك قد امتثل لرأي النحاة أمثال أبي جعفر النحاس[5]، ابن يعيش[6]، وابن الحاجب[7]، وتابعهم السمين الحلبي[8] أيضاً.

829- الراء بدلاً من اللام في نحو(رَعَنَّ)

قال ابن مالك[9] : "ورَعَنَّ".

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص469-470).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج479/1).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج460/1).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1873/4).

(5) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن (ج200/1).

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج303/1).

(7) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب (ج436/1).

(8) السمين الحلبي، الدر المصون (ج578/3).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج39/2).

وقال أبو حيان[1] : "وأما (رَعَنَّ) فيمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام، كما قالوا في وَجِل وأَوْجَلَ: وَجِرٌ وأَوْجَرُ، والنون بدل من اللام، كما أُبدلت اللام منها في أصَيْلَال، وأصله أُصَيْلَان".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الراء بدلاً من اللام في نحو(رَعَنَّ).

واتبع كل من المرادي[2]، وابن عقيل[3] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ووافق السيوطي[4] ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

830-الخلاف في غين (رَغَنّ) و(لَغَنّ) هل هما بدل من العين أم لا؟

قال ابن مالك[5] : " ورَغَنَّ، ولَغَنَّ".

وقال أبو حيان[6] : "وأما (رَغَنّ) و(لَغَنّ) فاختلفوا في الغين: فقيل: هي بدل من العين، كما قالوا في ارْمَعَلَّ: ارْمَغَلَّ؛ لأنَّها قريبة منها، إذ هما من حروف الحلق، وإذ يجتمعان في القافية الواحدة، كقوله:

كَأَنَّهَا كُشْيَةُ ضَبٍّ فِي صُقُعْ   قُبِّحْتِ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغْ[7]

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج178/5).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص358).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج335/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج489/1).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج39/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج178/5-179).

(7) البيت لرؤبة في ابن السكيت، الكنز اللغوي (ص34) ولم أقف عليه في ديوانه. ونسب البيت لجواس بن هريم في المرزباني، الموشح (ص11) والجواليقي، شرح أدب الكاتب (ص246) والبيت بلا نسبة في ابن سيده، المحكم (ج152/1) وابن منظور، لسان العرب (ج203/8) وأبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج179/5) وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب (ج325/11) والزبيدي، تاج العروس (ج504/22).

وقيل: إنَّهما لغتان، وليس الغين بدلاً من العين، وهو الأظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين.

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في غين (رَغَنّ) و(لَغَنّ) هل هما بدل من العين أم لا؟.

واتبع كل من المرادي[1]، وابن عقيل[2] شيخهما أبي حيان فيما ذكره.

ويذهب أبو حيان إلى ما قاله أبو البقاء العكبري[3]، وابن يعيش[4] في هذه المسألة.

إلا أنَّ ابن يعيش[5] أضاف على أبي حيان سبباً آخر، في مجيء الغين بدلاً من العين، وهو لكونها "أخف من العين؛ لأنَّ العين أدخل في الحلق، وكلما استفل الحرف، كان أثقل.

831- إبدال سين (سِيَّما) تاء

قال أبو حيان[6] : "وقد أبدلت العرب سين سيَّما تاء، فقالوا: لا تيَّما، كما قالوا في الناس: النات، وفي الأكياس: الأكيات، وقال بعضهم ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّات مَلِكِ النَّات إِلَهِ النَّات ﴾[7]".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إبدال سين (سِيَّما) تاء.

ووافق السيوطي[8] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص358).
(2) ابن عقيل، المساعد (ج335/1).
(3) أبو البقاء العكبري، التبيين (ص361).
(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج574/4).
(5) المرجع السابق، ص574.
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج371/8).
(7) [الناس: 1-3].
(8) السيوطي، همع الهوامع (ج288/2).

832-إبدال لام (لا سِيَّما) تاء

قال أبو حيان[1] : "وأبدلت أيضاً (لا) بـ(نا)، فقالوا: نا سيَّما، أي: لا سِيَّما، كما قالوا: قام زيدٌ نا بل عمرٌو، ويريدون: لا بل عمرٌو".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إبدال لام (لا سِيَّما) تاء.

833-الهمزة بدل من الواو نحو لفظة (النداء)

قال ابن مالك[2] : "باب النداء".

ويقول أبو حيان[3] : "وهمزته بدلٌ من واو؛ لقولهم نَدَوتُ القومَ: جلستُ معهم في النادي، وهو مجلسهم الذي يُنادي فيه بعضهم بعضاً. ومصدرُه النَّدْوة".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الهمزة بدل من الواو نحو لفظة (النداء).

واتبع ابن عقيل[4]، وناظر الجيش[5] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري[6] في هذه المسألة.

834-حد القلب

قال ابن مالك[7] : "من وجوه الإعلال القلب".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج8/371).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/385).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج13/219).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج2/480).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج7/3530).

(6) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/328).

(7) ابن مالك، التسهيل (ص315).

ويقول أبو حيان[1] : "القلب يُقال باصطلاحين:

أحدهما: تصيير حرف العلة إلى حرف علة أخرى، نحو تصييرهم واو: قال وباع إلى الألف، وكتصييرهم واو اغزو إلى الياء إذا بُني منه أفعل واستفعل، نحو: أغريت واستغريت...

والاصطلاح الثاني: تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد القلب.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3]، والسلسيلي[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

835- الخلاف في ألف (الآن) أهي منقلبة عن ياء أم واو؟

قال ابن مالك[6] : "ومنها الآن".

قال أبو حيان[7] : "(الآن) اسم في أصل وضعه واستعماله بدليل دخول أل وحرف الجر عليه. وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه الأوان.

وقيل: هي منقلبة من ياء لأنها من آنَ يَئِيْنُ: إذا قَرُبَ.

وقيل: أصلها أوان، فقلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين. وهذا بعيد لأنَّ الواو قبل الألف لا تقلب، كالجَواد والسَّواد. وقيل: حُذفت الألف، وغُيِّرت الواو إلى الألف، كما قالوا راحٌ ورَواح، استعملوه مرة على فَعَلٍ، ومرة على فَعالٍ، كزَمَنٍ وزَمان".

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق867أ-867ب).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1058/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج209/4-210).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج1109/3).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج479/3).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (ج218/2).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج5/8).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في ألف (الآن) أهي منقلبة عن ياء أم واو؟.

وقد اتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2]، وناظر الجيش[3] ما ذكره أبو حيان.

وقد وافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

836- الخلاف في قلب (حادي عشر)

قال ابن مالك[5] : "فيقال في التركيب حادي عشر وحادية عشرة".

ويقول أبو حيان[6] : "وحكي الكسائي أنه سمع من الأزد أو بعض عبد القيس: واحد عشر. وهذا هو القياس إذ فعله وَحّدَ يَحِدُ. وحادي عشرَ مقلوب من واحدَ عشرَ، فاؤه مكان لامه، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها، وجُعلت عينه مكان فائه.

وقال الفراء: ليس بمقلوب، بل هو من قولك يَحدُو، أي: يَسوق، كأنَّ الواحد الزائد يسوق العشرة، وهو معها. وأنشد الفراء:

أَنْعَـــتُ عَشْـــراً وَالظَّلِـــيمُ حَـــادِي

كَـــــأَنَّهُنَّ بِأَعَـــــالِيْ الــــــوَادِي

يَـــزْفُلْنَ فِـــي مَلاَحِـــفَ جِيَـــادِ[7]

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص496).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج515/1).

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج1980/4).

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج184/2).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج413/2).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج366/9-367).

(7) هذه الأبيات بلا نسبة في أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج293/4) وابن سيده، المخصص (ج201/5) وابن سيده، العدد في اللغة (ص41).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قلب (حادي عشر).

واتبع ابن عقيل[1] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه أضاف قولاً للكسائي يعضد هذه المسألة.

ونحا أبو حيان ما ذهب إليه ابن سيده[2] في هذا الاستدراك، ووافقهم السيوطي[3] في ذلك أيضاً.

الباب السابع والسبعون : باب مخارج الحروف

837-حد المخرج

قال ابن مالك[4] : "باب مخارج الحروف".

ويقول أبو حيان[5] : "المخارج جمع مخرج وهو الموضع الذي ينشأ منه الحرف، وتقريب معرفته أنْ تُسكن الحرف وتدخل عليه همزة الوصل؛ ليتوصل إلى النطق به فيستقر اللسان بذلك في موضعه، فيتبين مخرجه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد المخرج.

واتبع المرادي[6]، وابن عقيل[7]، والسلسيلي[8] ما ذكره أبو حيان.

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج97/2).
(2) ابن سيده، العدد في اللغة (ص41-42).
(3) السيوطي، همع الهوامع (ج262/3).
(4) ابن مالك، التسهيل (ص319).
(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق880أ).
(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1087/2).
(7) ابن عقيل، المساعد (ج239/4).
(8) السلسيلي، شفاء العليل (ج1115/3).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش[1] في هذه المسألة.

838- الخلاف في عدد مخارج الحروف

قال أبو حيان[2] : "والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه والأكثرين، وذهب الجرمي وقطرب والفراء وابن دريد وابن كيسان على خلاف عددها ولا مخرج واحد، وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عدد مخارج الحروف.

واتبع المرادي[3]، والسلسيلي[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش[5] في هذه المسألة.

839- الخلاف في عدد حروف العربية

قال المرادي[6] : "وهذه الحروف تسعة وعشرون حرفاً، جمعها في القرآن مع تكرار بعض الحروف في آية كاملة، وهو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا﴾[7] إلى قوله: ﴿ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾[8]، وكان المبرد يعدُها ثمانية وعشرين، أولها الباء وآخرها الياء، ويقول: (الهمزة لا صورة لها فلا أعدها مع التي أشكالها محفوظة معروفة، وهي جارية على الألسن ويُستدل عليها بالعلامات في الخط)".

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج516/5).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق880أ).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1087/2-1088).

(4) السلسيلي، شفاء العليل (ج1115/3).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج516/5).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1087/2-1088).

(7) [آل عمران: 154] .

(8) [آل عمران: 154] .

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في عدد حروف العربية.

واتبع ابن عقيل[1] ما ذكره المرادي.

ووافق المرادي ما ذهب إليه ابن يعيش[2] في هذه المسألة.

840- حد الهمس

قال ابن مالك[3] : "من الحروف المهموسة، يجمعها: (سَكَت فَحَثَّه شَخْصٌ)".

ويقول أبو حيان[4] : "(وأمَّا في الاصطلاح فقال سيبويه: المهموس حرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس، فيضعف الاعتماد على هذه الحروف في مواضعها وجرى النفس معها)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الهمس.

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6]، والسلسيلي[7] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق أبو حيان كلام سيبويه[8] فيما ذهب إليه في تعريف حد الهمس.

841- حد الجهر

قال ابن مالك[9] : "وما عداها مجهورة".

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج239/4).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج518/5).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص320).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق883ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1098/2).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج245/4-246).

(7) السلسيلي، شفاء العليل (ج1116/3).

(8) سيبويه، الكتاب (ج434/4).

(9) ابن مالك، التسهيل (ص320).

ويقول أبو حيان[1] : "قال سيبويه: (المجهور حرفٌ أشبع الاعتماد في موضع ومنع النفس أنْ يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الجهر.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق أبو حيان كلام سيبويه[4] فيما ذهب إليه في تعريف حد الجهر.

842-حد الشدة

قال ابن مالك[5] : "ومنها شديدة، يجمعها: (أجِدُكَ تُطبقُ)".

ويقول أبو حيان[6] : "ومعنى الشدة على ما ذكر سيبويه (امتناع الصوت أنْ يجري في الحرف، ويعتبر ذلك بالنطق، فيقول: الحق والحج، فلو مددت صوتك في القاف والجيم وغيرها لامتنع عليك)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الشدة.

واتبع المرادي[7]، وابن عقيل[8]، والسلسيلي[9] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق أبو حيان كلام سيبويه[10] فيما ذهب إليه في تعريف حد الجهر.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق883ب).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1098/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج246/4).

(4) سيبويه، الكتاب (ج434/4).

(5) ابن مالك، التسهيل (ص320).

(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق883ب).

(7) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1099/2).

(8) ابن عقيل، المساعد (ج246/4).

(9) السلسيلي، شفاء العليل (ج1116/3).

(10) سيبويه، الكتاب (ج434/4).

843-الصفات المؤثرة في الإدغام (الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة)

قال ابن مالك[1] : "وما سوى هذه من ألقاب الحروف نسب إلى مخارجها أو ما جاورها".

ويقول أبو حيان[2] : "وقد انقضى الكلام على صفات الحروف على ما ذكر المصنف... وقد نظمتها أنا مع زيادة بعض أوصاف في أبيات على طريق الغزل، فقلت:

أنَــــا هَــــاوٍ لَمُسْــــتَطِيلٍ أغَــــنّ	كُلَمّــا اشْــتَدّ صَــارَتْ الــنَفْسَ رَخْــوَه
أهمِــسُ القَــوْلَ، وَهُــوَ يَجْهَــرُ ســبِّى	وَإِذّا مَــا اِنْخَفَضَــتْ، أظْهَــرَ علْــوَه
فَــتْحُ الوَصْــل، ثُــمَّ أُطْبِــقَ هَجْــراً	بِصَــفِيْرٍ، والقَلْــبِ قَلْقَــلَ شِــجِوَه
لانَ دَهْــراً، ثــمَّ اِغْتَــدّى ذا اِنْحِــرّاف	وفَشّــا السِّــرّ، مُــذ تَكّــرَرَتْ نَحْــوَه"[3]

ويقول أبو حيان[4] في مقامٍ آخر: "وقد أهمل المصنف مما ذكر الناس في الصفات المؤثرة في الإدغام حروف الصفير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصفات المؤثرة في الإدغام (الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة).

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص320).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق886أ-886ب).

(3) الأبيات لأبي حيان الأندلسي، في أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق886أ-886ب) وابن عقيل، المساعد (ج250/4).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق886ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1105/2).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج249/4-250).

844- حد الإدغام

قال ابن مالك[1] : "فصل في الإدغام".

ويقول أبو حيان[2] : "وأمَّا اصطلاحاً فهو رقعك اللسان بالحرفين رقعة واحدة ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصفات المؤثرة في الإدغام (الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة).

واتبع المرادي[3] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[4] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب الثامن والسبعون : باب الإمالة

845- عدم جواز إمالة أول الحرفين اللذين بين الكسرة والألف متحركاً

قال ابن مالك[5] : "لتطرفها وانقلابها عنها، أو مآلها إليها باتفاق دون ممازجة زائد، أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه: (فِلْتُ)، أو متقدمة على ياء تليها، أو متأخرة عنها متصلة، أو منفصلة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء، أو لكونها متقدمة على كسرة تليها، أو متأخرة عنها منفصلة بحرف أو حرفين أولهما ساكن".

ويقول أبو حيان[6] : "وقد أغفل المصنف هذه المسألة، وهو إذا كان أول الحرفين اللذين بين الكسرة والألف متحركاً، ولا يجوز إمالة (هو يضربها)، لحجر الضمة بين الكسرة والألف،

(1) ابن مالك، التسهيل (ص320).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق887أ-887ب).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1106/2).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج482/3).
(5) ابن مالك، التسهيل (ص325).
(6) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق902أ).

وحكم الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله، فـ(الاسوداد) مثل: (عماد). وكلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى، و(كتاب) أولى من جلباب.

وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى. فجلبلاب أولى من جلباب.

ومن الإمالة (أن ينزعها)؛ لخفاء الهاء أمال عندها؛ لأنه لما صار (ينزعها) بمنزلة (ينزعا)، ولم يُقال بالهاء صار عندها بمنزلة عندا، فالهاء كأنها مطرحة عندهم".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم جواز إمالة أول الحرفين اللذين بين الكسرة والألف متحركاً.

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

846-الخلاف في أيهما أقوى الكسرة أم الياء؟

قال أبو حيان[3] : "وقد أُختلف في أيهما أقوى؟ فذهب ابن السراج إلى أنَّ الياء أقوى من الكسرة؛ لأنها حرف؛ والكسرة بعضها، وذهب الأكثرون إلى أنَّ الكسرة أقوى من الياء؛ لأنه قال: لأنها بمنزلة الكسرة يعني سيبويه أنَّ الياء بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرة أصلاً، وجعل الياء بمنزلتها.

وذكر سيبويه أنَّ أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر في الياء أنَّ أهل الحجاز، وكثير من العرب لا يميلون، فدلَّ هذا من جهة السماع على أنَّ الكسرة أقوى، ويدلُ من جهة المعنى على ذلك أنَّ الاستثقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة، وإنْ كانت مدة بالكسر معها، نحو: (ديماس) فلا شك أنَّ إمالة مثل هذا أقوى من إمالة سربال، وإنما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة".

التوضيح والتحليل:

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1141/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج417/3).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق902أ-902ب).

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف خلاف النحويين في أيهما أقوى الكسرة أم الياء؟.

واتبع المرادي[1] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[2] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

الباب التاسع والسبعون : باب الوقف

847-حد الوقف

قال ابن مالك[3] : "باب الوقف".

ويقول أبو حيان[4] : "الوقف قطع النطق عند آخر اللفظة وهو مجاز من قطع السير وكان لسانه عامل في الحرف ثم قطع عمله فيها وهو الاختياري الذي يلزمه تغييرات أواخر الكلم. وقال بعض شيوخنا هو قطع الموقوف عليه عن الاتصال، وهذا أقرب من الأول وهذا الحكم الوقفي يكون استثباتاً، وإنكاراً، وتذكراً، وترنماً في الشعر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الوقف.

واتبع المرادي[5]، وابن عقيل[6] ما ذكره أبو حيان.

ووافق المكودي[7] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1141/2).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج417/3).

(3) ابن مالك، التسهيل (ص328).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق907ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1153/2).

(6) ابن عقيل، المساعد (ج301/4).

(7) المكودي، شرح المكودي على الألفية (ص354).

848-من شروط التضعيف أنْ لا يكون منصوباً منوناً

قال ابن مالك[1] : "أو ضُعِّف الحرف إنْ لم يكن همزة ولا حرف لين ولا تالي ساكن".

ويقول أبو حيان[2] : "ونقصه من شروط التضعيف أنْ تقول: وأنْ لا يكون منصوباً منوناً في أشهر اللغة؛ لأنَّ المنصوب المنون في أشهر اللغة إنما يُوقف عليه بأنْ يُعوض من تنوين ألف ولا يكون فيه تضعيف؛ لأنَّ هذه التعبيرات إنما جيء بها ليبين حالة الوقف من حالة الوصل، وقد تبين ذلك في المنصوب المنون بالإبدال فلم يكن التضعيف؛ لأنه لا يكون الأثقل إلا حيث لا سبيل إلى الأخف".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد الوقف.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

849-شروط جواز النقل

قال ابن مالك[6] : "أو نُقِلَت الحركة الى الساكن قبله، ما لم يتعذر تحريكه أو يوجب عدم النظير أو تكن الحركة فتحة، فلا تُنقل إلا من همزة؛ خلافاً للكوفيين".

ويقول أبو حيان[7] : "ونقص المصنف شرط آخر في الساكن، وهو أنْ لا يكون مُضاعفاً، نحو: لَعَلَّ، فلا يكون النقل في مثل هذا العل، فلا تقول: العلل ولا انتفعت هذه بالعلل؛ لأنَّ ذلك مُفضٍ إلى فك المدغم، وقد اعتزموا على إدغامه، فلا يُفك مثل هذا إلا في ضرورة الشعر...

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص329).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق912ب).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1163/2).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج315/4).

(5) السيوطي، همع الهوامع (ج431/3).

(6) ابن مالك، التسهيل (ص329).

(7) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق913أ).

ونقصه أيضاً شرط آخر وهو أنْ يكون المنقول منه حرفاً صحيحاً، فلا يُنقل من غزو فتقول في الرفع: الغَزُو، وفي الخفض الغَزِي لما فيه المرفوع من كون الآخر واواً قبلها ضمة، وذلك مرفوض ولما في المخفوض من القلب والتغيير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شروط جواز النقل.

واتبع المرادي[1]، وابن عقيل[2] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[3] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

850-أوجه اختلاف تنوين الترنم عن غيره من التنوينات

قال ابن مالك[4] : "وإنْ تَرَنَّمَ التميميون، فكذلك، وإلا عوضوا منها التنوين مُطلقاً".

ويقول أبو حيان[5] : "وقد خالف هذا التنوين سائر التنوينات في شيئين:

أحدهما: كونه ملحقاً للاسم، والفعل، والحرف، والمعرب، والمبني، وغيره لا يلحق إلا الاسم المعرب المتصرف، أو الاسم المبني بناءًا خاصاً فقط على ما تبين في أقسام التنوين.

والثاني: أنه يُوقف عليه بخلاف غيره من التنوينات، فإنه يُحذف في الوقف غير الفتحة على ما تقرر من اختلاف اللغات في ذلك".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه اختلاف تنوين الترنم عن غيره من التنوينات.

واتبع المرادي[6] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1164/2-1165).

(2) ابن عقيل، المساعد (ج317/4-318).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج435/3).

(4) ابن مالك، التسهيل (ص331).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق920أ).

(6) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1178/2).

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش[1] في هذه المسألة.

851- الخلاف في الوقف على (كأيِّن)

قال ابن مالك[2] : "والأكثُر جَرُّه بـ(من) بعدَ كأيِّن".

ويقول أبو حيان[3] : "واختلف النحاة في الوقف على كأيِّن: فذهب السيرافي والفارسي وجماعة من البصريين إلى أنه بحذف التنوين؛ لأنه الذي كان في أيٍّ. وذهب ابن كيسان، وتعبه ابن خروف، إلى أنها لَّما تَركَّبتْ جُعل التنوين فيها كالنون الثابتة في الحرف، فوُقف عليها بالنون، وكُتبت بالنون".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الوقف على (كأيِّن).

واتبع المرادي[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

852- الخلاف في الوقف على (كائن)

قال أبو حيان[5] : "وفي الوقف أيضاً على كائن خلاف: فابن كيسان والمبرد يقفان بالنون. وعلة ابن كيسان ما تقدم في وقفه على كَأَيٍ. وعلة المبرد أنَّ النون صارت عوضاً من الياء المحذوفة، فلزمت لذلك.

وذهبت جماعة إلى الحذف؛ لأنها التنوين الذي كان في أيٍّ، فحُذف كما حذف.

وأجاز الفارسي الوجهين، قال في (الحجة): (فأمَّا النون فهو التنوين، وقياسه الحذف وتسكين الهمزة المجرورة للوقف، وقياسُ من قال مررت بِزَيدِي أنْ يقول: كائي، فيبدل من التنوين ياء.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج88/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج422/2).

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج52/10).

(4) شرح التسهيل (القسم النحوي) (ص616).

(5) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج56/10-57).

ولو قال قائل: إنه بالقلب الذي حدث في الكلمة صارت بمنْزلة النون التي من نفس الكلمة، كما جعلت النون في لدن بمنْزلة التنوين الزائد في قول من قال: لَدُنْ غُدْوةً– لكان قولاً).

وقال ابن يسعون: (يمكن أنْ يكون كائن مشتقاً من قولهم: كاءَ يكيء كَيْئاً وكَيْئةً: إذا رجع وارتدع، وأيضاً إذا هاب، فهو كاءٍ من هذا اللفظ، كجاءٍ ونحوه، ثم أُلزم الاستعمال بمعنى كم من حيث كان الرجوع والارتداع تردُّداً وانضماماً واجتماع بعض الشيء إلى بعضه؛ وهذا المعنى قريب من العدد والكثرة).

وينبغي أنْ يكون الوقف عليه في هذا القول بحذف النون لأنها تنوين. وهذا القول فاسد لأنها لو كانت اسم فاعل من كاءَ في الأصل لجاز إضافتها إلى التمييز كإضافة ما هي في معناه، وهي كم؛ إذ لا مانع من ذلك، لكنها بمنْزلة المحكي، فتمتنع الإضافة.

وحكى قطرب عن يونس أنَّ كائن اسم فاعل من كان، وعلى هذا تثبت النون وقفاً وخطاً لأنها من نفس الكلمة.

وهذا فاسد؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن لبنائه وجه إلا حمله على كم من حيث استُعمل في معنى كم، ولو كان كذلك لوجب أنْ تكون نونه متحركةً حتى يكون بناؤه على حركة؛ لأنه معرب في الأصل، طرأ البناء عليه. وأيضاً فإنَّ قولهم فيه كَأَيِّنْ وكَيْءٍ يبين فساد ذلك).

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الوقف على (كائن).

وأكد المرادي[1] في أحد مؤلفاته الأخرى ما تناوله أبو حيان في هذا الاستدراك تماماً.

853-الخلاف في الوقف على لغات (كَأَيِّنْ) نحو (كَيْءٍ وكاءٍ وكَأٍ وكَأيٍ)

قال أبو حيان[2] : "وفي الوقف على هذه اللغات خلاف: فمنهم من يحذف لأنه التنوين الذي كان في أيٍّ، فحَكم له بحكمه. ومنهم من يُثبته لأنها كالنون التي هي من نفس الكلمة، فجعل الكاف مع أيٍّ كالكلمة الواحدة.

(1) المرادي، توضيح المقاصد (ج1345/3).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ج58/10).

وإنما جُعلت هذه اللغات كلها مغيَّرة من كأيِّن لتقاربها في الحروف واتحادها في المعنى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في الوقف على لغات (كَأَيِّنْ) نحو (كَيْءٍ وكاءٍ وكَأٍ وكَأيٍ).

الباب الثامنون: باب الهجاء

854-مصطلح حروف الهجاء والعربية والمعجم

قال ابن مالك[1] : "باب الهجاء".

قال أبو حيان[2] : "وتسمى حروف الهجاء والتهجي، ويسميها سيبويه والخليل حروف العربية، وتُسمى أيضاً حروف المعجم سُميت بذلك؛ لأنها منقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وأمّا لأنها تنقط منها ما يُنقط النقط المعروف، وتنقط كلها أي: يُشكِل. فإنَّ النقط عندهم يكون بمعنى الشكل، وقال بعض أهل اللغة: النقط بالسواد كمثل أتت عليها نقطتان. يُقال: أعجمت الحروف والتعجم مثله، ولا يُقال: عجمت، ومعناه حروف الخط".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء مصطلحات أخرى ترادف مصطلح (باب المخارج)، وهي: حروف الهجاء والعربية والمعجم.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص332).

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق880أ).

(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1087/2).

(4) ابن عقيل، المساعد (ج239/4).

855-حد الهجاء

يقول أبو حيان[1] : "الهجاء لفظ مشترك بين الذم وبين النطق بحروف المعجم وبين كتابة الألفاظ التي تركبت من تلك الحروف، وتقول: هجوتُ زيداً هجاءًا إذا ذكرت له عيوناً فذمه بها، وتهجت الكلمة تهجياً إذا نطقت بحروفها حرفاً حرفاً، نحو: جعفر، فتقول: فيه جيم عين فاءًا. وأمّا الهجاء بمعنى الكتابة فهو الذي يُراد في هذا الباب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حد الهجاء.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

856-سبب ذكر الهجاء عند النحويين

قال أبو حيان[4] : "والكلام في الهجاء ليس من علم النحو، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه وفي كَتْبِه؛ ولأنَّ كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول، وذلك نحو كَتْبِهم الهمزة في أكثر أحوالها بالحرف تسهل به، وهو باب من النحو كبير، وقسم النحويون الهجاء إلى سبعة أقسام: ممدود، ومقصور، ومهموز، ومنقوص، ومزيد فيه، ومنقوص منه، ومكتوب على لفظه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك سبب ذكر الهجاء عند النحويين.

واتبع المرادي[5] ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي[6] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق920أ).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1181).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج4/335).

(4) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق920ب).

(5) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج2/1181).

(6) السيوطي، همع الهوامع (ج3/528).

857-الخلاف في كتابة (كلا) أتكون بالألف أم بالياء؟

قال ابن مالك[1] : "وإمَّا في غير وقف، ولذا نابت الياء عن كل ألف مختوم بها فعل أو اسم متمكن، ثالثة مبدلة من ياء، أو رابعة فصاعداً مطلقاً".

ويقول أبو حيان[2] : "فرع: (كلا) الصحيح في مذهب البصريين أنْ يُكتب بالألف ؛ لأنَّ الألف فيه منقلبة عن واو، ومن زعم أنَّ ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدي فإنه يُكتب بالياء، وأجاز الكوفيون كَتْبَه بالياء، وذلك خطأ على مذهبهم؛ لأنَّ الألف عندهم علامة تثنية، والتثنية حالة الرفع لا يجوز أنْ يُكتب بالياء بأنْ يكون معتدل الوسط بالواو نحو: هوى، ودوى، أو الأولى بها نحو: وفى، ووعى. وبالانقلاب ياء في التثنية، نحو: رحى، تقول: رحيان، أو في الجمع بالألف والتاء، نحو: حصى تقول: حصيات، وببناء فَعلَ، نحو: رمى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في كتابة (كلا) أتكون بالألف أم بالياء؟.

واتبع المرادي[3]، وابن عقيل[4] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السيوطي[5] ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

858-الخلاف في اتصال الألف بتاء التأنيث المنقلبة هاء أتكتب بالألف أم بالياء؟

قال ابن مالك[6] : "وفي التزام هذه النيابة خلاف، وكذا امتناعها عند مباشرة ضمير متصل".

---

(1) ابن مالك، التسهيل (334).
(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق924ب).
(3) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1193/2).
(4) ابن عقيل، المساعد (ج350/4) و(ج355/4).
(5) السيوطي، همع الهوامع (ج526/3).
(6) ابن مالك، التسهيل (334).

ويقول أبو حيان[1] : "واختلفوا إذا اتصل بتاء تأنيث، فقلب هاء في الوقف، فذهب البصريون إلى أنها تُكتب ألفاً نحو: الحصاة؛ لتوسطها.

وأجاز الكوفيون كتبها بالياء نحو: الحصية، ولم يعتدوا بتاء التأنيث".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في اتصال الألف بتاء التأنيث المنقلبة هاء أتكتب بالألف أم بالياء؟.

واتبع المرادي[2]، وابن عقيل[3] ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل (ق925أ).

(2) المرادي، شرح التسهيل (القسم الصرفي) (ج1195/2).

(3) ابن عقيل، المساعد (ج354/4).

الفصل الثالث

الموازنة بين استدراكات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه

المبحث الأول

تحليل مسائل الاستدراك

إنَّ الجداول المرفقة أدناه، تبين إجمالي تحليل المسائل، وتكشف كثيراً من العلاقات بين الشراح، وشروحهم وبينهم وبين ابن مالك والتسهيل، وبينهم وبين ثقافة الاستدراك النحوي. وإنَّ المتتبع لمسائل الاستدرك- التي بلغت (858) مسألة- يُلاحظ أموراً كثيرة فيها فائدة، ولإظهار الفوائد فقد صنفت المسائل في هذا الفصل ثلاثة أنواع: أولها: ما اتفق فيه أغلب الشراح، وهو يُمثل اشتراك نصف عدد الشراح الستة في المسألة الواحدة (4-6). وثانيها: ما اتفق فيه بعض الشراح، وقصدت به ما دون نصف عددهم، وأكثر من واحد (2-3). وثالثها: ما انفرد فيه كل شارح.

عدد مواضع المسائل (متن ابن مالك): (518) موضعاً									
عدد المسائل (إجمالي): (858) مسألة									
أولاً: المسائل المشتركة بين الشراح (543)								ثانياً: ما انفرد به كل شارح (315) مسألة	
ما اتفق فيه أغلبهم (103) مسألة				ما اتفق فيه البعض (440) مسألة					
6	5	4				3	2	أبو حيان الأندلسي	269
0	17	86				168	272	المرادي	8
								ابن هشام الأنصاري	9
أرقام المسائل التي اتفق فيها أغلب الشراح								ابن عقيل	6
6	29	47	52	53	54	58	69	السلسيلي	0
70	74	76	88	90	96	97	104	ناظر الجيش	23
107	115	120	131	136	137	139	152		
153	156	166	167	171	173	188	192		
209	221	245	253	294	303	308	329		
330	365	368	429	434	464	465	467		

468	477	484	486	491	493	505	530		
546	549	556	567	568	599	626	634		
663	672	681	688	690	695	707	714		
715	719	720	732	736	738	739	742		
743	744	747	749	750	753	756	767		
774	775	779	780	788	793	796	797		
802	828	834	835	837	840	842			

إجمالي توزيع المسائل بين الشراح

	أبو حيان الأندلسي	المرادي	ابن هشام	ابن عقيل	السلسيلي	ناظر الجيش
إجمالي المسائل	804	376	11	163	61	360
مسائل تفرد بها	269	8	9	6	0	23
مشترك مع غيره من الشراح	535	368	2	157	61	337
متفق مع الأغلب	102	102	1	88	49	86
متفق مع بعض	433	266	1	69	12	251

علاقة كل شارح بغيره من الشراح في المسائل المشتركة

الشارح	أبو حيان الأندلسي	المرادي	ابن هشام	ابن عقيل	السلسيلي	ناظر الجيش
أبو حيان الأندلسي	535	465	2	156	60	335
المرادي	465	368	0	140	56	186
ابن هشام	2	0	2	0	0	1

ابن عقيل	156	140	0	157	36	78
السلسيلي	60	56	0	36	61	34
ناظر الجيش	335	186	1	78	34	337

نتائج تحليل بيانات الجداول

الفئة الأولى: ما اتفق فيه أغلب الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه:

فقد ظهر في التحليل عدة أمور:

أولاً: بلغ ما اشترك فيه أكثر من شارح (543) مسألة، بنسبة (64%) تقريباً بالنسبة لإجمالي المسائل.

وأنهم يتوزعون إلى فئتين:

الأولى: ما اتفق فيه أغلب الشراح، أي أربعة فأكثر من الشراح:

وقد بلغ عددها (103) ثلاث ومئة مسألة، بنسبة (18%) من المسائل المشتركة، وبنسبة (11%) من إجمالي مسائل الاستدراك، تدرجت كثابة الاستدراك بين أربعة وستة.

والثانية: ما اتفق فيه بعض الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه:

أي يبدأ باثنين ويقل عن أربعة (2–3)، وقد بلغ عددها (440) مسألة، بنسبة (81%) من المسائل المشتركة، و(51%) من إجمالي مسائل الاستدراك، وقد تفاوتت نسبة البعضية بين الاثنين والثلاثة.

وأمَّا تفصيل التحليل السابق فيضيء لنا إضاءات جميلة في المحاور الآتية:

أولاً: في المسائل التي اتفق على اعتراضها أغلب الشراح:

1- رغم أنَّ عدد المسائل التي اتفق فيها الشراح على الاستدراك على ابن مالك قليل، فإنَّ ما وصل فيها إلى شبه الإجماع أقل بكثير، حيث بلغ (17) مسألة، خلت من السلسيلي- رحمه الله-، وهي المسألة (719) في المسائل، حيث استدركوا على قول ابن مالك (ويختص بدلا البعض والاشتمال باتباعهما ضمير الحاضر كثيراً) أنواع أخرى للبدل، وهما: (بدل النسيان) و(بدل كل من بعض).

2- يُعد ابن هشام الأنصاري أقل من اتفق مع الشراح في المسائل السابقة، حيث اتفق معهم في مسألة واحدة بنسبة (0.97%)، وربما كانت طبيعة شرحه الموجز لمقدمة ابن مالك الذي لا يتعدى (80) صفحة سبباً أساساً في ذلك، بالرغم أنَّ شرحه مليء بالفوائد النحوية والصرفية الكثيرة.

3- يُعد أبو حيان الأندلسي والمرادي الوحيدين اللذين اتفقا في أغلب مسائل الاستدراك دون غيرهم من شارحي التسهيل، فقد استدركا بنفس العدد (102) مسألة، أي بنسبة (99.02%) من أصل (103) مسألة من مسائل الاستدراك المجمع على أغلبيتها. ثم يليهما ابن عقيل في (88) مسألة تُقدر بنسبة (85.43%)، ثم يليه ناظر الجيش في (86) مسألة بنسبة (83.49%)، ثم السلسيلي في (49) مسألة تقدر بنسبة (47.57%).

4- لم يتقدم أحد من الشراح على أبي حيان الأندلسي في إجمالي مسائل الاستدراك والتي بلغت (804) مسألة بنسبة (93.70%) من أصل (858) مسألة من مجموع مسائل الاستدراك. في حين بلغت مسائل استدراكات المرادي (376) مسألة بنسبة (43.82%)، ثم يليه مباشرة ناظر الجيش بشكلٍ متقارب من المرادي بـ(360) مسألة، بنسبة (41.95%)، ثم ابن عقيل في (163) مسألة بنسبة (18.99%). ثم يليه السلسيلي بعدد قليل في (61) مسألة، بنسبة (7.10%). ثم ابن هشام الأنصاري الأقل استدراكاً في (11) مسألة، بنسبة (1.28%) من إجمالي مسائل الاستدراك.

5- مثل كل من أبي حيان الأندلسي، والمرادي، وناظر الجيش الوجه الأبرز في عدد مسائل الاستدراك، وهو ما يُكسب كتبهم أهمية خاصة، إذ يدل ذلك على سعة النقاش النحوي في مسائل شروحهم، واهتمامهم بإيراد مسائل الاستدراك.

6- يمثل عدد مواضع الاستدراك بكليته (518) موضع بنسبة (60.37%) من الإجمالي العام، وهذا يُشير إلى مدى حرص الشراح على دراسة وتحليل كل عبارة، ولفظة، وعرضها على أئمة النحو المتقدمين، وبيان الرأي الفصل فيها.

7- لم يخل باب من أبواب التسهيل إلا وورد فيه مسائل استدراك، إلا باب الإخبار، والمقصور والممدود، والتقاء الساكنين.

ثانياً: علاقة كل شارح بغيره من الشراح في المسائل المشتركة

الشارح	أبو حيان الأندلسي	المرادي	ابن هشام	ابن عقيل	السلسيلي	ناظر الجيش
أبو حيان الأندلسي	535	465	2	156	60	335
المرادي	465	368	0	140	56	186
ابن هشام	2	0	2	0	0	1
ابن عقيل	156	140	0	157	36	78
السلسيلي	60	56	0	36	61	34
ناظر الجيش	335	186	1	78	34	337

يمثل تقاطع الخط الرأسي والأفقي علاقة كل شارح بغيره من الشراح، ومقدار التوافق بينهم في المسائل، ويستنتج عدد من الفوائد، منها:

1- إنَّ أعلى نسبة توافق كانت بين أبا حيان الأندلسي والمرادي، حيث توافقا في (465) أربعمائة وخمس وستين مسألة، وهذا يُدلل على تأثر المرادي بكثير من مواقف أبي حيان. ثم يليه ناظر الجيش، الذي وافقه في (335) ثلاثمائة وخمس وثلاثين مسألة. ويليهما أيضاً ابن عقيل الذي وافق أبو حيان في (156) مائة وست وخمسين مسألة.

2- إنَّ ابن هشام الأنصاري والسلسيلي أقل من اتفقا مع أبا حيان في الاستدراك، فالسلسيلي اتفق مع أبا حيان بـ(60) ستين مسألة تجلت في شرحه البسيط الموجز، وأمَّا ابن هشام الأنصاري فهذه النسبة معه طبيعية؛ لأنَّ شرحه على مقدمة التسهيل موجز جداً لا يتعدى (80) صفحة؛ لذلك لا يحتوي على كثير من المسائل الاستدراكية، إذ أنَّ المسائل التي اتفق فيها مع أبا حيان لا تتجاوز (2) مسألتان.

3- كان ناظر الجيش أكثر من اتفق مع المرادي في مسائله المشتركة، التي بلغت (368) ثلاثمائة وثمانية وستين مسألة، منها (186) مائة وست وثمانون مسألة مشتركة مع ناظر الجيش، وهذا يوضح تأثر ناظر الجيش الكبير بالمرادي. ثم يليه ابن عقيل في موافقته للمرادي في (140) مائة وأربعين مسألة.

4- يضعف تأثير المرادي عند الشارحين المصريين: (ابن هشام الأنصاري، والسلسيلي) بشكلٍ كبير وملحوظ، فابن هشام الأنصاري لم يتفق مطلقاً مع المرادي، بينما السلسيلي قد وصلت نسبة اتفاقه مع المرادي إلى (60) ستين مسألة.

5- ويضعف التأثير تماماً عند ابن هشام الأنصاري، إذ لم يتفق معه أحد من الشراح إلا ناظر الجيش في مسألة واحدة فقط.

6- إنَّ السلسيلي وناظر الجيش قد وافقا ابن عقيل بنسبة (73%)، إذ بلغت موافقة السلسيلي لابن عقيل بحوالي (36) ستٍ وثلاثين مسألة، بينما بلغت موافقة ناظر الجيش لابن عقيل بمقدار (78) ثمان وسبعين مسألة، من أصل (157) مسألة من مسائل ابن عقيل المشتركة.

7- وأمَّا ناظر الجيش فقد كانت علاقته بالسلسيلي واضحة جداً إذ اتفق معه بـ(34) أربع وثلاثين مسألة تُقدر بنسبة (56%) من أصل (61) واحد وستين مسألة من مسائل السلسيلي المشتركة.

8- لم يظهر أثر ناظر الجيش فيمن بعده كثيراً لخلو الدراسة من شروح ما بعد القرن الثامن.

الفئة الثانية : ما انفرد فيه كل شارح في استدراكاته على التسهيل وشرحه

	أبو حيان الأندلسي	المرادي	ابن هشام	ابن عقيل	السلسيلي	ناظر الجيش
إجمالي المسائل	**804**	**376**	**11**	**163**	**61**	**360**
مسائل تفرد بها	**269**	**8**	**9**	**6**	**0**	**23**

بلغ مجموع ما انفرد به كل شارح (315) مسألة، فصلها الجدول السابق، وهو يظهر أنَّ عدد المسائل التي انفرد بها كل شارح كبير ولكنه يتفاوت كثيراً إذا ما قيس بعدد المسائل المشتركة، ولهذا عدة دلالات:

1-إنَّ المتطلع لشارحي التسهيل يجد أنهم يمتلكون ملكة الرأي النحوي التي كانت متوفرة في زمانهم؛ بسبب اطلاعهم على مؤلفات السابقين والمعاصرين لهم، فيتأملون تلك المؤلفات لحظة بلحظة؛ ليتنسموا ما فيها من آراء نحوية وصرفية إمَّا بالنقد أو الاستدراك من خلال الإفتاء في إصلاح خلل ما أو إضافة آراء جديدة لم يذكرها السابقون؛ ليتمموا معناها على أكمل وجه ممكن.

2-تتفاوت القدرة على الإفتاء النحوي والصرفي بين شارح وآخر، فأبو حيان الأندلسي يتسنم هذه المكانة بلا منافس، حيث بلغت المسائل التي انفرد بها (269) مسألة من أصل (315) مسألة من مسائل الانفراد، والتي تُقدر بنسبة (86%). بينما بلغت المسائل التي انفرد بها تلاميذ أبي حيان شارحي التسهيل ما يُقدر بحوالي (46) مسألة بنسبة لا تتعدى (14%).

3-ومن المدهش أيضاً في هذا المقام أنَّ ناظر الجيش بالرغم من كثرة انتصاره لابن مالك- رحمه الله- على شيخه أبي حيان الأندلسي في شرحه (تمهيد القواعد)، إلا أنه قد تلا شيخه أبي حيان الأندلسي في مسائل الانفراد بمقدار (23) مسألة استدراكية بنسبة (7%) قد انفرد بها عن غيره من الشراح، وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنما يدل على سعة ناظر الجيش العلمية في اطلاعه على كافة العلوم والفنون من خلال تفنيده الآراء النحوية ومناقشتها مختاراً الصائب منها.

4- يبدو لنا أنَّ ابن هشام الأنصاري صاحب التصانيف المشهورة لم تتجاوز مسائله الاستدراكية التي انفرد بها عن (9) مسائل، بنسبة (3%)، والسبب الرئيس وراء ذلك أنَّ شرحه على التسهيل موجز جداً لا يتعدى (80) ورقة. فهو شرح لمقدمة التسهيل فقط، ولو توفر شرحه المخطوط على التسهيل لعرفنا جيداً مدى استدراكاته على ابن مالك، ومدى تفاوتها مع غيره من شراح التسهيل.

5- وأمَّا المرادي بالرغم ما ذكره من مسائل استدراكية في شرحه إلا أنه كان مقلاً فيما انفرد به من مسائل لا تتجاوز (8) مسائل بنسبة (2.50%). وهذا يوضح تماماً في رغبته في عدم تجاوز السابقين.

وعلى ذات المنوال نجد ابن عقيل مقلاً أيضاً فيما انفرد به من مسائل حيث لا تتعدى (6) مسائل بنسبة (1.50%).

بينما السلسيلي لم ينفرد بأي مسألة من مسائل الاستدراك، وإنما كان متبعاً لغيره من شارحي التسهيل، كأنه لا يريد أنْ يتجاوز النحاة السابقين في إبداء أي مسألة.

ولا يتسع المجال لتكرار المسائل التي تفرد بها كل شارح، ولعدم وجود فائدة مرجوة من ذلك في ظل عرض جميع المسائل بالترتيب الموضوع لأبواب التسهيل.

ولكن نذكر أرقام المسائل التي تخص كل شارح، وهي كالآتي:

أولاً- أبو حيان الأندلسي:

وقد انفرد بتسع وستين ومئتين مسألة، وهي كالآتي:

8	12	13	14	15	17	18	19	20	22
28	30	32	33	35	37	41	42	46	49
50	59	77	78	81	85	87	91	93	101
110	116	119	123	125	126	134	143	149	165
169	184	187	197	208	210	211	215	225	244
254	264	265	274	275	276	277	278	279	281
283	284	285	298	300	301	302	304	305	319
321	324	328	332	335	336	337	338	340	341
343	344	346	347	348	349	350	351	352	353
354	355	356	357	358	359	360	361	366	367
372	373	375	376	377	380	384	385	386	388
392	395	396	399	400	401	402	403	404	405
406	407	408	409	410	411	412	413	414	415
416	421	423	427	435	436	438	439	440	441
442	443	445	446	447	448	449	450	451	452
454	455	456	457	458	459	463	466	470	471
473	474	475	476	479	485	489	490	499	507
508	509	511	512	513	514	515	517	520	522
523	524	532	536	537	538	543	547	552	554

563	566	572	576	577	579	582	584	585	587
592	593	594	598	600	601	603	607	608	609
610	611	617	619	620	623	624	635	636	638
639	640	641	642	643	648	649	653	655	656
657	659	660	661	662	665	671	673	674	676
680	699	700	701	702	705	706	725	726	728
729	730	731	734	735	737	748	759	760	761
809	820	821	822	823	827	831	832	853	

ثانياً– المرادي:

وقد انفرد بثمان مسائل، وهي كالآتي:

103	112	371	581	762	781	811	824		

ثالثاً– ابن هشام الأنصاري:

وقد انفرد بتسع مسائل، وهي كالآتي:

163	482	580	590	703	710	711	798	799	

رابعاً– ابن عقيل:

وقد انفرد بست مسائل، وهي كالآتي:

26	39	698	792	812	815				

خامساً- السلسيلي:

ولم ينفرد بأي مسألة استدراكية على الإطلاق، وإنما اكتفى بموافقة بعض الشراح وأكثرهم في المسائل الاستدراكية كما وضحنا فيما سبق.

سادساً- ناظر الجيش:

وقد انفرد بثلاث وعشرين مسألة، وهي كالآتي:

9	**36**	**38**	**43**	**45**	**75**	**82**	**155**	**204**	**206**
207	**237**	**256**	**262**	**320**	**334**	**478**	**480**	**497**	**502**
583	**591**	**677**							

المبحث الثاني

منهج الاستدراك : منهج الشراح في الاستدراك – كل شارح وبيان أثره

المبحث الثاني

منهج الاستدراك

لقد عبر أبو حيان الأندلسي وتلاميذه شارحي التسهيل عن استدراكاتهم على ابن مالك في متنه التسهيل وشرحه بأساليب مختلفة توضح منهج كل شارح عن غيره، وقد تمثلت استدراكاتهم في موضوعات النحو والصرف المختلفة من خلال ذكرهم آراء ومسائل لم يذكرها ابن مالك من قبل.

وسأتعرض- بإيجاز- منهج كل شارح من الشراح في الاستدراك على متن التسهيل وشرحه على السواء مضمناً ذلك مُثل ونماذج، وهي كالآتي:

- **أبو حيان الأندلسي:**

إذ لم يدخر أبو حيان الأندلسي جهداً في توضيح وتبيين ما تضمنه كتاب (التسهيل) وشرحه لابن مالك من مسائل وآراء وقواعد نحوية وصرفية صغيرة كانت أم كبيرة استدركها على ابن مالك في كتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، وغراراً على ذلك يتضح من خلال استدراكاته أنه كان في قمة الاحترام والأدب في استدراكه على ابن مالك، إذ لم يذكره في مسألة استدراكية ما باسمه هو أي (ابن مالك) بل كان يسمه بلقب (المصنف) أحياناً، وخير مثال نورده على ذلك ما قاله في مسألة (222) وهي الخلاف في دخول (كان) الناقصة على المصدر، فيقول: "وقد أغفل المصنف ذكر مسائل تتعلق بهذه المسألة: الأولى: أجاز السيرافي وابن السراج دخول (كان) الناقصة على هذا المصدر، فتقول: كان ضربي زيداً قائماً.

وقال ابن عصفور: هو قبيح لأنَّ تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر (كان) قبيح".

وأحياناً أخرى نجده يذكر المسألة دون أن يذكر اسمه أو لقب المصنف، وهذا ما نلمسه في قوله على مسألة (157)، وهي مذهب الكوفيين في (نِعْمَ)، فيقول: "وذهب الكوفيون إلى أنه لا فاعل مضمر في نعم، بل الاسم المرفوع بعد نعم هو الفاعل بنعم".

ونذكر أنموذجاً آخراً على ذلك، وهو ما قاله في مسألة (327) في مواضع كسر (إنَّ) وجوباً: "ونقصه موضع آخر وهو أنه يجب كسرها بعد (حيثُ) نحو: اجْلِسْ حيثُ إنَّ زيداً جالسٌ. وقد أُولِعَ عوام الفقهاء في قراءاتهم بفتحها يقولون: مِن حيثُ أنه، بالفتح".

ويتجلى منهج أبي حيان في استدراكه على ابن مالك من خلال استخدامه أساليب متعددة قد ذُكرت في مسائل الاستدراك، تتمثل بالكلمات الآتية (وقد أهمل المصنف، وقد أغفل المصنف، ولم يتعرض المصنف، وقد نقص المصنف، ولم يستوف المصنف، ولم يذكر المصنف، وكان ينبغي للمصنف أنْ يزيد، وذكر مسائل من هذا الباب، وزاد غير المصنف، ومما أهمل ذكره، وفرع:، ومسألة، وترك المصنف، وهذه تنبيهات، وزاد غيره، مسائل لها مسيس بهذا الباب).

وخير مثال نضربه في هذا المقام ما قاله أبو حيان في مسألة (508) الخلاف في جر (مذ) و(منذ) الاسم الظاهر أو المضمر: "ولنذكر مسائل من باب مُذ ومُنذ، تكون كالتتمة لكلام المصنف.

المسألة الأولي: مُذْ ومُنذُ لا يجرّان إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بُيِّن. وأجاز أبو العباس أنْ يجرّا مضمر الزمان، فتقول: يومْ الخميس ما رأيتك مُنْذُه أو مُذْه. والصحيح المنع لأنَّ العرب لم تقله".

وكذلك قوله في مسألة (322) وهي: الخلاف في قولهم (إنَّ رجلاً وزيداً): "فرع : (إنَّ رجلاً وزيداً) لا يجيزه الكوفيون لأنه قد اختلط بالنكرة المعرفة، ولا يجيزون حذف الخبر إلا مع النكرة. ويجوز ذلك على مذهب البصريين. فلو أبدلت فقلت: (إنَّ رجلاً أخاك) على حذف الخبر لم يُجزه الفراء لأنَّ الاعتماد هو على البدل، وخبر المعرفة لا يضمر عنده. وأجاز هذا هشام على الترجمة. والجواز مذهب البصريين".

- **المرادي:**

لقد سلك المرادي منهجاً متميزاً في استدراكه على ابن مالك سار فيه على نفس منوال شيخه أبي حيان الأندلسي في احترامه لابن مالك مستخدماً عدة ألفاظ معبراً بها عن استدراكاته نحو: (تنبيه، وتنبيهات، ومسألة، وفرع، ومسألة، ولم يذكر المصنف، وغيرها). ومثال ذلك ما قاله في مسألة (581) وهي: الخلاف في مجيء جملة الحال مصدرة بالواو نحو (جاء زيد والشمس طالعة): "فرع: إذا كانت الحال جملة مصدرة بالواو نحو: جاء زيد والشمس طالعة؛ فمنع المغاربة تقديمها على العامل المتصرف، وحكى ابن أصبغ جواز تقديمها عن الجمهور، والمنع عن الفراء".

ومن الرائع أيضاً نجد المرادي متعمقاً في ذكر المسائل النحوية والصرفية وتقليبها إلى عدة وجوه تمكنه من الوصول إلى الصواب معتمداً في ذلك على آراء النحاة السابقين، وهذا ما يؤكد كثرة اطلاعه على ما حققه النحاة السابقون من جهود قيمة في علم العربية، ومن ذلك ما تناوله في مسألة (103) في مذاهب النحاة في الألف والتاء، فيقول: "وحكى ابن إياز في الألف والتاء ثلاثة مذاهب:

الأول: أن كلا الحرفين يدل على الجمع والتأنيث.

الثاني: أن التاء تدل عليهما والألف إنما جيء بها فرقاً بين الواحد والجمع، واختاره ابن الدهان.

الثالث: أن الألف للجمع والتاء للتأنيث".

- **ابن هشام الأنصاري:**

لم تتحدد الرؤية التي ارتأها ابن هشام في منهجه من خلال استدراكه على ابن مالك كثيراً؛ لكون أنَّ استدراكاته قليلة جداً بسبب شرحه الموجز على مقدمة التسهيل فقط .

وبمزيدٍ من التأمل تجد أنه في غالب استدراكاته التي استدركها على ابن مالك يذكر المسألة دون أنْ يُورد فيها اسم ابن مالك، أو لقب المصنف، ولم يُشِر أيضاً إلى لفظٍ أو عبارةٍ تعبر عن استدراكه، وهذا ما لُوحظ تماماً في مسألة (798) فيما جاء على وزن (فاعل) فيما لا يعقل فيُجمع على (فواعل)، فيقول: "فإنْ قيل: إنَّ (داعياً) فيما لا يعقل يُجمع على (دواعي)، بخلافه فيمن يعقل، فإنه غلب الأول: إنْ قُدِّر صفة، فهو صفة لما لا يعقل، فيكون كـ(نجم طالع) و(نجم طوالع)، وإنْ قُدِّر اسماً فيكون كـ(كاهل) و(كواهل)".

ولكنه عبر عن استدراكه بلفظٍ واحد لا غير وهو اللفظ (ونزيد ها هنا)، وهذا ما وُجِدَ تماماً في مسألة رقم (482) فيما يخص جملة (هذا كتابٌ) إنْ كانت عاملة فهل هي من باب المفعول به أم المفعول المطلق؟، فيقول: "ونزيد ها هنا أنْ إذا قدرناها معمولة للقول، فهل هي من باب المفعول به، أو المفعول المطلق؟ قولان نقلهما ابن الحاجب في أماليه.

وقد يُرجح الثاني أنها نفس المقول؛ فاسم المفعول يُحمَل عليها غير مُقيد بالجار، ولا يَعنون بالمفعول المطلق إلا هذا، وعلى هذا فيكون من المفعول المطلق النوعي".

- **ابن عقيل:**

كان ابن عقيل سلساً واضحاً في ذكر استدراكاته بشكلٍ مبسط تخلو من التعقيد؛ ليسهل تناولها على طلاب العربية، ولكنه سار في أغلب الأحيان على غرار ما سلكه ابن هشام الأنصاري في منهجه في كونه يذكر مسائل الاستدراك لا يورد فيها اسم ابن مالك، أو لقب المصنف، أو الإشارة بلفظٍ أو عبارة تعبر عن استدراكه المراد، وأقرب مثال على ذلك ما ذكره في مسألة (812) فيما يخص وزن (دِرْحَايَة) فِعْلَايَة: "أي قلب الهمزة الملحقة واواً أولى من إقرارها نحو: علباوان ودرحاوان، ويجوز علباءان ودرحاءان. يقال: رجل دِرْحَايَة أي قصير سمين ضخم الطن. وهو فِعْلَايَة ملحق بِجِعْظَارة. قال ابن السكيت يقال للرجل إذا كان غليظاً قصيراً جِعْظَارة بكسر الجيم".

وكأنه في منهجه هذا يُكِن لابن مالك- رحمه الله- كبير الأدب والاحترام، إذ أنَّ ألفاظه التي استخدمها في استدراكاته قليلة جداً نحو: (هناك شرطين آخرين لم يذكرهما، وتنبيه، وغيرها).

- **السلسيلي:**

وقد اتضح منهج السلسيلي في استدراكاته على ابن مالك من خلال اتباعه منهجاً محدداً في كتابه (شفاء العليل)، وهو الإيجاز السريع والموجز في ذكر مسائل الاستدراك دون تفصيلات أو كثرة آراء. وهذه طبيعة الحال في كتابه بشكلٍ عام إذ يتسم بالنحافة وقلة المسائل الاستدراكية، فانعكس إيجازه في الشرح بقلة عدد استدراكاته بين الشراح. دون أنْ يذكر إشارة دون إشارة أو لفظةواضحة منه تشير إلى استدراكاته، ومن ذلك قوله في تعريف حد الشدة: "ومعنى الشدة امتناع الصوت أنْ يجري في ذلك"[(1)].

والملاحظ أيضاً كثرة اعتماده على غيره في مسائل الاستدراك كأبي حيان الأندلسي، وهذا ما نراه في مسألة (429) فيما يخص مذاهب النحاة في قيام الجار والمجرور مقام الفاعل مشيراً لأبي حيان بالرمز (ح)، فيقول: "قال ح: لم يذهب إليه أحد، بل مذهب البصريين إنَّ المجرور في موضع رفع. ومذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أنَّ ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو ما ضُرِبَ مِن أحدٍ. وإذا كان غير زائد فلا يجوز ذلك"[(2)].

(1) السلسيلي، شفاء العليل (ج1116/3).

(2) المرجع السابق، ص418.

•ناظر الجيش:

لقد كان ناظر الجيش مُلماً بمعرفة المسائل والآراء النحوية والصرفية في كتابه (تمهيد القواعد) فما من مسألة نحوية أو صرفية إلا ويعلم بها، وهذا من الطبيعي؛ لكون أنَّ كتابه من الشروح المطولة التي يجمع بين طياته ثلاثة شروح، وهي: شرح ابن مالك، وشرح أبي حيان الأندلسي، وشرح ناظر الجيش نفسه. مُتبعاً في هذه الشروح طريقاً واحداً لا غير ألا وهو طريق الموازنة واختيار الأصوب والأنسب من هذه المسائل من خلال وضعه معياراً محدداً يسير عليه قرب انتهائه من مسألة أو فصل أو باب ما من خلال وضعه عبارة (ها هنا أبحاث، أو ها هنا تنبيهات)، فيضع فيها ما استدركه أبو حيان على ابن مالك، فيقوم بتحليله، وإصدار الحكم عليه إما بالصواب أو بالخطأ وهذا ما رأيناه بالفعل في مسألة رقم (139) حيث استدرك على ابن مالك أموراً أخرى لم يذكرها شيخه أبي حيان الأندلسي، كذكره موضع من مواضع وجوب الخفاء في المضمر، فيقول: "وقد استدرك غير الشيخ أيضاً المصدر الآتي بدلاً من فعل الأمر؛ فإنه يجب معه استتار الضمير".

هذا إلى جانب استخدامه ألفاظ معينة كثيرة تشير إلى استدراكه على ابن مالك بشكل واضح كـ(ذكر بعض الفضلاء موضعين آخرين، ولم يذكرها المصنف، ولم يتعرض إليه المصنف، وهو استدراك لطيف)، وخير مثال على ذلك ما ذكره في مسألة (320) في عدم دخول (دام) على ما خبره فعل ماض، فيقول: "وقد استدرك بعض الفضلاء على المصنف هنا فقال: إن دام لا تدخل على ما خبره فعل ماض. ولا شك في جواز (إنَّ) عليه وهو استدراك لطيف".

ويتضح مما سبق أنَّ أبا حيان وتلاميذه شارحي التسهيل متفقين إلى حدٍ ما في مناهجهم حول الاستدراك على ابن مالك وإنْ كان هناك تفاوت بين بعض الشراح في طريقة المنهج المتبعة مما يُرجح الأسبقية فيما بينهم لأبي حيان الأندلسي.

المبحث الثالث

أنواع استدراكات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه

(شواهد – أصول– مسائل خلافية – آراء نحوية وصرفية...)

المبحث الثالث: أنواع استدراكات شراح التسهيل على التسهيل وشرحه

وقد تنوعت استدراكات أبي حيان على ابن مالك، إلى نوعين هما:

أولاً: الاستدراكات النحوية:

وتمحورت استدراكات أبي حيان وتلاميذه شراح التسهيل النحوية من خلال اشتمالها على العناصر الآتية:

أولاً: الآراء النحوية: وتشتمل على:

أ- الحدود والتعريفات: ونقدم نموذجين من النماذج التي تدلل على ذلك، وهما:

حد العمدة اصطلاحاً

قال ابن مالك : "مع انتفاء الحرفية لكونهما عمدتين، والحرف لا يكون عمدة".

ويقول أبو حيان : "وقد تقرر أن العمدة في الاصطلاح هو ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل".

التوضيح والتحليل:

لقد ذكر أبو حيان تعريف العمدة بوجهٍ لم يسبق إليه من قبل، وهو "ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل" وتابعه ناظر الجيش في هذا التعريف. بينما ذكر ابن مالك في مواضع أخرى من شرحه في باب اسم الإشارة بأنَّ العمدة هي: "عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به". ويعرف العمدة أيضاً في باب الحال بأنها "ما عدمُ الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض، كالمبتدأ والخبر".

ونجد السيوطي يمزج بين تعريف ابن مالك وأبي حيان في تعريف مصطلح العمدة بأنه: "عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل إعرابه الرفع". وكأن تعريف السيوطي للعمدة قريب من تعريف أبي حيان.

حد العامل

يقول أبو حيان : "والعامل هو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، والأصل في أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول، ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيْد بجبانٍ، ولا يمتنع أن يكون له معمولات".

التوضيح والتحليل:

قام أبو حيان بتعريف حد العامل بأنه: ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف. ذاكراً شروط ذلك. بينما عرف خالد الأزهري العامل بوجهٍ قريب من تعريف أبي حيان، بأنه "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو ساكناً : نحو : جاء زيد. ورأيت زيداً. ومررت بزيد".

ب– المسائل النحوية: وخير مثال على ذلك ما يتضمنه النموذج الآتي:

تقدير الحركات الثلاثة

قال ابن مالك : "ورفع الحرف الصحيح وجره".

ويقول أبو حيان : "وقد أغفل المصنف ذكر مسائل تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح، وجاء بهذه المسألة التي ذكر أنه يُقَدَّر فيها الرفع والجر قليلاً، وفيها الخلاف الذي ذكرناه.

فإحدى المسائل: أن يسكن الحرف للإدغام، كقوله تعالى: ﴿ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ ﴾، ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾، ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾.

الثانية: الحكاية إذا قلت: مَنْ زيداً؟ لمن قال: ضربتُ زيداً، ومن زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيد، ومَنْ زَيْدٌ؟ لمن قال: قَامَ زَيْدٌ، وذلك على مذهب البصريين، وعنهم في حال الرفع خلاف، أهي حركة إعراب أم حركة حكاية، والثاني أصح.

الثالثة: المضاف لياء المتكلم، نحو: قَامَ غلامِي، ورأيتُ غلامِي، ومررتُ بغلامِي، على أصح الأقوال فيه".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بذكره ثلاث مسائل تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح. ووافق السيوطي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ت- المصطلحات: وهذا ما نلاحظه في النموذج الآتي:

المضمر عند البصريين والكوفيين

قال ابن مالك : "المضمر".

وقال أبو حيان : "البصريون يقولون: (المضمر)، والكوفيون يقولون: (الكناية) و(المكني)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مسميات مصطلح المضمر عند البصريين والكوفيين.

ووافق المرادي أبا حيان في هذه المسألة مع إضافته تسمية مصطلح الضمير عند البصريين واتبعهما السيوطي في تسمية هذا المصطلح عند النحويين، ولكن مع زيادة منه في ذكر مسمى آخر للمضمر عند البصريين فيقول: "هذا مبحث المضمر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكنى".

ث- الإعرابات النحوية: وأجود مثال على ذلك ما توضحه المسألة الآتية:

إعراب (ساحران)

قال ابن مالك : "ومن حذفها في الرفع نثراً قراءة أبي عمرو من بعض طرقه ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَّاهَرَا ﴾ تشديد الظاء".

ويقول أبو حيان : "وأصله تَتَظاهران، فأدغم التاء في الظاء، وارتفع (سَاحِرَان) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قالوا أنتما سَاحِرَان تَظَّاهرا".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إعراب (سَاحِرَان) في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَّاهَرَا﴾.

واتبع المرادي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ج- الخلافات النحوية: والتي تتضح بشكلٍ كبير فيما يلي:

اشتقاق الاسم

يقول أبو حيان : "ومذهب البصريين أنه مشتق من السمو، فالمحذوف منه اللام. ومذهب الكوفيين أنه من الوسم، وهو العلامة، فالمحذوف منه الفاء. والأول أرجح لقولهم أسميت وسميت وسمي وأسماء، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا أوسمت ووسمت ووسيم وأوسام، وادعاء أن هذه التصاريف كلها من باب القلب لا ضرورةً تدعو إلى ذلك".

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان مذهب البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم. ووافق أبو حيان ابن يعيش ما ذكره في هذه المسألة تماماً، ولكن زاد ابن يعيش أنَّ كلام الكوفيون حسن من جهة المعنى إلا أنَّ اللفظ يشهد مع البصريين. وهذا ما يؤيده ابن الأنباري أيضاً، فيقول: "الصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وما ذهب إليه الكوفيون، وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة التصريف". وتابعهم المرادي في هذه المسألة مُضيفاً تقدير أصل اشتقاق الاسم عند البصريين الذي مادته (سمو).

الخلاف في المثنى أهو مبني أم معرب؟

قال ابن مالك : "وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء، ولا مقدراً في الثلاثة، ولا مدلولاً بها عليه مقدراً في متلوها".

ويقول أبو حيان : "اختلف الناس في المثنى: فذهب الزجاج فيما نقل عنه إلى أنه مبني. وذهب الجمهور إلى أنه معرب. وشُبهة الزجاج في ذلك أنه عنده تضمن معنى الحرف، فإذا قلت قام الزيدان فأصله قام زيدٌ وزيدٌ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بُنِيَ كما بُني خمسة عشر لتضمنه معنى الحرف، إذ أصله خمسة وعشرة".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر خلاف النحاة في المثنى أهو مبني أم معرب؟.

ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ح- **المذاهب النحوية:** ومن النماذج الدالة على ذلك ما يلي:

مذهب البصريين في تشديد النون مع الألف عند التثنية نحو (ذان) و(تان)

قال ابن مالك : "مجوزاً تشديد نونها".

وقال أبو حيان : "وظاهر كلام المصنف تجويز تشديد النون مطلقاً، أعني في الرفع والنصب والجر، وهذا هو مذهب الكوفيين.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة، ولا يجوز مع الياء، فتقول: ذانّ وتانّ، ولا يجوز: ذَيْنّ ولا تَيْنّ بالتشديد".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب البصريين في تشديد النون مع الألف عند التثنية نحو (ذان) و(تان). ووافق أبو حيان الأبذي ما ذهب إليه في ذكر مذهب البصريين فيما يخص هذه المسألة، وتابعهما كل من المرادي، وابن عقيل. إلا أنَّ الأبذي أضاف ما ينبغي جوزاه عند البصريين، فيقول: "وإنما ينبغي أن يقال: فذَيْنَك، أو يلتزم الإبدال كراهة الجمع بين ساكنين وليس الأول حرف مد ولين".

مذهب الكوفيين في (نِعْمَ)

قال ابن مالك : "أو رُفع بنعم أو شبهها".

وقال أبو حيان : "وذهب الكوفيون إلى أنه لا فاعل مضمر في نعم، بل الاسم المرفوع بعد نعم هو الفاعل بنعم".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك مذهب الكوفيين في (نِعْمَ)، واتبع أبو حيان ما ذكره أبو البركات الأنباري في هذه المسألة، ووافقهما أيضاً المرادي، والسلسيلي.

مذهب بعض النحويين في عدم زيادة (أل) في الحال

قال ابن مالك: "وعروض زيادتها في الحال".

وقال أبو حيان : "فزاد (أل) في الحال. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب بعض النحويين إلى أن الحال تكون معرفة ونكرة فعلى مذهب هذا لا تكون (أل) زائدة في الحال".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أقسام مذهب بعض النحويين في عدم زيادة (أل) في الحال.

ووافق أبو حيان مكي بن أبي طالب ما ذكره في هذه المسألة، وتابعهما أيضاً المرادي، وناظر الجيش.

مذهب البغداديين في زيادة (أل) في التمييز

قال ابن مالك : "وعروض زيادتها في التمييز...".

وقال أبو حيان : "وحكى البغداديون: الخمسةَ العشرَ الدرهمَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مثالاً على زيادة (أل) في التمييز عند البغداديين.

ووافق أبو حيان النحاة المتقدمين ابن قتيبة، أبي البقاء العكبري في هذه المسألة؛ لكنهما أضافا أنَّ مثل هذا القول لا يقاس عليه أبداً، وتابعهم ابن عقيل في ذلك.

ثانياً: الشواهد النحوية: وتشتمل على:

أ- **القرآن الكريم:** ومن النماذج التي تبرهن ذلك، ما يلي:

(لَعَلَّ) يعلق بها الفعل

قال أبو حيان : "وكنت قد ذكرت في (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) أنه ظهر لي أنَّ من المُعَلَّقات (لعلَّ)، ومنه ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ ، ورأيت مَصبَّ الفعل في هذه الآيات على جملة

الترجي، فهي في موضع نصب بالفعل المُعَلَّق، إلى أنْ وقفت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا، قال وقد ذكر ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ما نصه: والقول في لعلّ وموضعها إنه يجوز أنْ تكون في موضع نصب، وأنَّ الفعل لمَّا كان بمعنى العِلْم عُلِّقَ عَمَّا بعده، وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام؛ ألا ترى أنه بمنزلته في أنه غير خبر، وأنَّ ما بعده منقطع مما قبله، ولا يعمل فيه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه، فعلى هذا تكون لعلَّ وما بعدها بعد هذه الأفعال في موضع نصب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعليق (لَعَلَّ) بالفعل.

ووافق كل من ناظر الجيش، والسيوطي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

حذف النون من (اللائين) و(اللاؤون)

قال ابن مالك : "واللائين مطلقاً، أو جراً ونصباً، واللاؤون رفعاً".

وقال أبو حيان : "ويجوز حذف النون من اللائين واللاؤون، قرأ ابن مسعود ﴿ لِلَّائِي آَلَوا مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ وابن مسعود هُذَلي. وسمع الكسائي هذيلاً تقول: (هم اللاؤو صنعوا كذا). وحكي الفارسي في (الشيرازيات) عن بعض البغداديين أنه حكى: (هم اللائي فعلوا كذا)، فاستعمله بالياء في حالة الرفع محذوف النون كقراءة عبد الله".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك حذف النون من (اللائين) و(اللاؤون).

ووافق أبو حيان الفراء فيما ذهب إليه في هذه المسألة، ووافقهم المرادي أيضاً.

ب- الحديث الشريف: وخير مثال على ذلك ما تتضمنه المسألة الآتية:

دخول (أنْ) على أفعال المقاربة نحو (قارب ودنا وألم)

قال ابن مالك : "ومقروناً بأنْ مع أولى وما بعدها".

وقال أبو حيان : "وزعم أبو القاسم الزجاجي أن (قارَبَ) مما الأجود فيه أنْ يُستعمل بأنْ.

وُردَّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تُستعمل إلا بأنْ، وليست من هذا الباب لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام، تقول: قارَبَ زيدٌ القيامَ.

قال بعض أصحابنا: "وكذلك اخلولق". يعني أنها مثل (قارَبَ) ليست من هذا الباب.

وأما (دَنا) فذكر س اقتران الفعل بأنْ في قولهم: دنوت أنْ تفعل. وأمَّا (ألَمَّ) فجاء في الحديث "لَوْلَا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ لَأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ"، وفي الحديث أيضاً: "إِنَّ كُلَّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ" يريد: أو يُلِمَّ أنْ يقتل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك دخول (أنْ) على أفعال المقاربة نحو قولهم (قارب ودنا وألم). ووافق كل من ابن عقيل، والسيوطي ما ذهب إليه أبو حيان فيما يخص هذه المسألة.

ت- الشعر: ومن النماذج التي اشتملت على هذا الأمر، ما يلي:

الأمر من (أوشك)

قال ابن مالك : "وشذ استعمال اسم فاعل أوشك".

وقال أبو حيان : "وفي شعر زهير الأمر من أوشك، قال يصف قطاةً وصقراً:

حَتَّــى إِذَا قَبَضَــتْ أُوْلَــى أَظَــافِرِهِ وَأَوْشَــكَ بِمَــا لَــمْ تَخْشَــهُ يَقَــعُ

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء الأمر من (أوشك). وقد وافق النحويون أمثال المرادي، وناظر الجيش، والسيوطي فيما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

شواهد في أن التثنية أقوى من الإفراد

قال ابن مالك : "وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود".

ويقول أبو حيان : "وسمع من إقرار التثنية على حالها ما حكاه يونس من قولهم (ضربتُ رأْسَيْهما) ... وقول الآخر:

ظَهْرَاهُمـــا مَثْـــلُ ظُهُـــور التُّرْسَـــيْن

وقوله:

بمـــا فـــي فؤادينـــا ... ...

وقوله:

... ... إذا كَـــانَ قَلْبانـــا ... ...

... فهذه جملة من المسموع تقوي أن التثنية أولى من الإفراد هذا مع أن الأصل في هذه المسألة هو التثنية".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك شواهد سمعت من كلام العرب تدلل أن التثنية أقوى من الإفراد.

ووافق أبو حيان النحويين أمثال سيبويه، وأبي سعيد السيرافي، وابن الشجري، وأبي الحسن القيسي ما ذكروه في هذه المسألة، ووافقهم السلسيلي، والسيوطي أيضاً على نفس ذات النمط.

ث- أقوال العرب: ونقدم نموذجين على ذلك، هما:

الخلاف في قولهم (إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ)

قال أبو حيان : "العاشرة: أجاز س: إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ، جعل (فيها) ملغاة. وهذا لا يجوز عند الكوفيين لأنَّ (فيها) لو كانت لغواً لم تؤكد. والحجة لـ(س) قول العرب: إنَّ زيداً لَبِكَ مأخوذٌ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قولهم (إنَّ زيداً لَفيها قائمٌ).

ووافق أبو حيان أبي محمد السيرافي فيما قاله في هذه المسألة.

(فَتِئَ) تامة بمعنى (نسي)

قال ابن مالك : "وتتم فتئ إذا أراد بها كسر وأطفأ".

وقال أبو حيان : "وأما (فتئ) بكسر التاء فلا أعلم أحداً ذكر أنها تكون تامة إلا الصاغاني، فإنه ذكر أنَّ في نوادر الأعراب: (فَتِئْتُ عن الأمر فَتْئاً إذا نسيتَه)، فتكون على هذا (فَتِئَ) تامة بمعنى نسي".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء (فَتِئَ) تامة بمعنى (نسي).

ووافق كل من المرادي، والسيوطي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ثالثاً: الأصول النحوية: وتشتمل على:

أ- **السماع:** ويتضح هذا الأمر في النموذج الآتي:

لغات كلا وكلتا

قال ابن مالك : "مضافين إلى مضمر، ومطلقاً على لغة كنانة".

ويقول أبو حيان : "احترز بقوله: (إلى مضمر) من أن يضافا إلى ظاهر، فإنهما إذا أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقاً، وإذا أضيفا إلى مضمر كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والخفض، هذا الحكم المجمع عليه من السماع عن العرب، ولا يجيز البصريون غيره... فعلى ما نقل غيرُ البصريين يكون في كِلا وكِلتا ثلاث لغات".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك اللغات في (كلا) و(كلتا)، والتي اكتفى فيها ابن مالك بذكر لغة كنانة فقط وهي: إلحاقها بالمثنى مطلقاً سواء أُضيف إلى ظاهر أم مضمر. بينما لم يذكر اللغات الأخرى فيهما.

ووافق أبو حيان النحاة المتقدمين أمثال ابن جني، وأبو البركات الأنباريفي هذه المسألة، واتبعهم في ذلك النحاة المتأخرين أمثال المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش، وابن هشام الأنصاري.

ب- القياس: وأوضح مثال على ذلك ما يقدمه النموذج الآتي:

جواز جمع (أحمر) بالألف والتاء وبالواو والنون

قال ابن مالك : "واستثنيت فَعْلى وفَعْلاء المقابلين لفَعْلان وأَفْعَل لأنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون. ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم: امرأة عجزاء، وديمة هطلاء، وحُلة شوكاء، لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعهما بالألف والتاء".

ويقول أبو حيان : "قال بعض أصحابنا: وإن جاء شيء منه في الكلام فشاذ يحفظ، ولا يقاس عليه. ويقتضي قياس قول الكوفيين في جمع أحمر بالواو والنون أن يجيزوا جمع مؤنثه بالألف والتاء".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك بذكر ما قيل في جواز جمع (أحمر) بالألف والتاء وبالواو والنون.

ووافق أبو حيان ما قاله أبو سعيد السيرافي في هذه المسألة، ووافقهما من النحاة المتأخرين المرادي، وناظر الجيش.

ت- التعليل: ومثال ذلك ما يتضمنه النموذج الآتي:

علة ترجيح الجمع على التثنية والإفراد

قال ابن مالك : "وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى وإن لم يكن مثنى اللفظ... فإذا وجدت الشروط في المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد".

ويقول أبو حيان : "وعلة ترجيح الجمع عند البصريين على ما سواه أنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، إذ بينهما اتصال من جهة المعنى، ولما كان لفظ الجمع قد يُعَبَّر به عن الاثنين كرهوا هنا تثنيتين، فاختاروا لفظ الجمع مع فهم المعنى، ولذلك شُرط أن لا يكون

لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيء واحد؛ لأنه إذا كان له أكثر التبس، لو قلت: قطعتُ آذانَ الزيدَينِ، تريد أُذُنَيْهِما، لم يجز لأجل الالتباس".

التوضيح والتحليل:

استدراك أبو حيان على ابن مالك علة ترجيح الجمع على التثنية والإفراد عند البصريين.

واتبع النحويون أمثال المرادي، وناظر الجيش، والسيوطي، وعبد القادر البغدادي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ث- الإجماع: ويتضح ذلك من خلال المسألة الآتية:

مذهب جمهور النحاة في المعرف بالأداة

قال ابن مالك : "وهي (أل) لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه".

وقال أبو حيان : "أحدهما: مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان وهو أن الحرف المعرف إنما هو اللام وأما الألف فهمزة وصل جيء بها وصلة للساكن فكان ينبغي أن تكسر لالتقاء الساكنين كسائر همزات الوصل، ونذكر علة فتحها... وقال الجمهور: الذي يقطع بأن الهمزة وصل أنها تُحذف عند الوصل، فتقول: مررت بالرجل".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مذهب جمهور النحاة في المعرف بالأداة. وقد وافق النحويون أمثال المرادي، والسلسيلي، والسيوطي ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

رابعاً: متفرقات: وتشتمل على:

أ- لغات العرب ولهجاتها: وخير برهان على ذلك ما يقدمه النموذج الآتي:

لغات العرب في (كلمة)

قال ابن مالك : "الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام".

ويقول أبو حيان : "ولغة الحجاز (كَلِمة) على وزن نَبِقة، ويجوز في (الكَلِمة) تسكينُ اللام مع فتح الكاف وكسرها، قيل: وهي لغة تميم".

التوضيح والتحليل:

زاد أبو حيان على ابن مالك ذكر لغات العرب في (كلمة). ووافق أبو حيان ابن يعيش في هذه المسألة، واتبعهما المرادي تماماً إلا أنه ألحق كلامه بمثال على ما جيء على وزن (الكِلْمة) كـ(سِدْرة) و(الكَلْمة) كـ(جَفْنة) على لغة تميم. وهذا ما أقره الشاطبي أيضاً.

ب- الأمالي والمناظرات النحوية: وأفضل نموذج على ذلك، هو:

المناظرة النحوية بين المبرد والمازني فيما يخص أفعل

قال ابن مالك : "ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها".

وقال أبو حيان : "ولم يذكر المصنف ما رَدَّ به المبرد على أبي عثمان ولا ما صَوَّبَ به قول سيبويه. والذي قال المازني: إنَّ أَفْعَلَ هنا مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى أنه يجب صرف أفْعَل في قولنا: كُلُّ أَفْعَلٍ إذا كان صفة فإنه لا ينصرف. قال: فكذلك إذا قلنا: (هذا رجل أفْعَل) يجب صرفه لأنه ليس بصفة، بل هو مثال للوصف.

ورَدَّ أبو العباس على أبي عثمان فقال: أفْعَل في قولنا: (هذا رجل أفْعَل) في اللفظ صفة وليس في قولنا (كُلُّ أفْعَل) صفة في اللفظ فليس المُرَاعَى ما مُثِّلَ به، بل المُرَاعَى حكمُه في اللفظ.

وقال أبو سعيد: ما رَدَّ به أبو العباس على أبي عثمان صحيح إلا أنه مصروف خلافاً لـ (س) وذلك أنَّ أفْعَل هنا صفة، وكان ينبغي منع صرفه للوزن والوصف إلا أن أفْعَل أقصى أحواله في الوصف أن يكون كَأَرْبَع إذا وُصِفَ به، فهو اسم وُصِفَ به وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: "ما قاله أبو سعيد مُختل والصحيح في النظر قول س، وذلك أنَّ أرْبَعاً وُضِعَ على أن يكون اسماً ليس بصفة فعرض فيه الوصف، فلم يُعتد به وأفْعَل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فينبغي أن يُراعى فيه حكمُه الحاضر له، وقد وجدنا العرب تحكم للكناية بحكم المكني عنه، إلا تراهم يمنعون صرف (فُلانة) وليس في الحقيقة باسم عَلَم، لما كان كناية عن عَلَم وكذلك يحذفون التنوين في قولهم: (فلانُ بن فلان) إلى غير ذلك من الأحكام، وهذا في قولنا: (رجل أفْعَل) ليس في الحقيقة بصفة بل هو كناية عن صفة، فينبغي أن يحكم له بحكم ما كُني به عنه، فَيُمْنَع.

فإن قيل: قد تكون الصفة على هذا الوزن مصروفة كأرْمَلٍ.

قلت: علة صرف أرْمَلٍ معدومة في أفْعَل هذا، ومع ذلك فإن الأكثر في أفْعَل الوصف أن لا ينصرف لأن ما جاء دون شرطي منه صرفه- وهما أن لا تدخله تاء التأنيث ولا يكون اسماً في الأصل- قليل جداً.

فإن قيل: فَأفْعَل أيضاً في قولنا: (كُلُّ أفْعَل صفة لا ينصرف) كناية عن صفة.

قلت: بل هو اسم مُثِّلَ به الوصف، ولم يَجْرِ في اللفظ صفة على موصوف فيُمنع ولا فيه معنى وصف فيراعى وإن لم يَجْرِ صفة، فصح مذهب س" انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك المناظرة النحوية التي دارت بين المبرد والمازني فيما يخص أفعل.

ووافق أبو حيان كل من أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي فيما يخص هذه المناظرة النحوية.

ت- حروف المعاني: ومثال ذلك ما تتضمنه المسألة الآتية:

معاني (لا)

قال ابن مالك : "باب (لا)".

وقال أبو حيان : "ش: (لا) علي أربعة أقسام: تكون للنهي، وتختص بالمضارع، نحو: لا تَقُمْ. وللدعاء، نحو: لا عَذَّبَ اللهُ زيداً. وزائدة، نحو ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾. ونافية، فتنفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم، فيجوز أن تُهمل ويجوز أن تُعمَل، وإذا أُعملت فتارة تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتقدم ذلك في فصل (ما) بشروطه، وتارة تعمل عمل (إنَّ) بشروطه التي تذكر".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معاني (لا) المتداولة في النحو العربي.

ووافق كل من ابن هشام الأنصاري ومرعي المقدسي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ثانياً: الاستدراكات الصرفية:

وقد تنوعت استدراكات أبي حيان على ابن مالك، إلى نوعين هما:

أولاً: الآراء الصرفية:

وتمحورت استدراكات أبي حيان وتلاميذه شراح التسهيل الصرفية من خلال اشتمالها على العناصر الآتية:

أ- **الحدود والتعريفات:** ونقدم نموذجين من النماذج التي تدلل على ذلك، وهما:

حد الحكاية

قال ابن مالك : "باب الحكاية".

ويقول أبو حيان : "الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (كائن ما كان) عند النحويين.

واتبع المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

حد القلب

قال ابن مالك : "من وجوه الإعلال القلب".

ويقول أبو حيان : "القلب يُقال باصطلاحين:

أحدهما: تصيير حرف العلة إلى حرف علة أخرى، نحو تصييرهم واو: قال وباع إلى الألف، وكتصييرهم واو اغزو إلى الياء إذا بُني منه أفعل واستفعل، نحو: أغريت واستغريت...

والاصطلاح الثاني: تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك تعريف حد القلب.

واتبع المرادي، وابن عقيل، والسلسيلي ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ب- المسائل الصرفية: وخير مثال على ذلك ما يتضمنه النموذج الآتي:

مجيء الحال كعلامة من علامات التأنيث

قال ابن مالك : "ويعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره، أو وصفه أو ضميره، أو الاشارة إليه أو عدده أو جمعه على مثال يخص المؤنث، أو يغلب فيه".

ويقول أبو حيان : "ونقص المصنف مما به تأنيثه مما لا علامة فيه... مجيء الحال منها، نحو: (هذه النار خامدة)".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك أوجه إعراب (كائن ما كان) عند النحويين.

واتبع المرادي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ت- المصطلحات: وهذا ما نلاحظه في النموذجين الآتيين:

إطلاق مصطلح الإضافة على مصطلح النسب

قال ابن مالك : "باب النسب".

ويقول أبو حيان : "قال سيبويه- رحمه الله-: (باب الإضافة وهو باب النسبة)، والإضافة أعم من النسبة إذ يُدغم النسب وغيره، فيصح في إضافة الخبر عنه والصفة للموصوف، والمضاف للمضاف إليه. فإذاً النسب أخص بهذا الباب، وكان بعض أصحابنا يقول: النسب في العرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يُقال: (فلان عالم بالأنساب)، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، كالإضافة إلى الحرف والأماكن والمذاهب، وغير ذلك. كانت تسميته (باب الإضافة) أجود من تسميته (باب النسب) لعمومها، وقصورها. ويُقال: نسبة ونسبته بكسر النون وضمها".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مصطلح آخر يُطلق على مصطلح النسب، ألا وهو: مصطلح الإضافة.

واتبع المرادي، وابن عقيل ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن الخباز في هذه المسألة.

مصطلح حروف الهجاء والعربية والمعجم

قال ابن مالك : "باب الهجاء".

قال أبو حيان : "وتسمى حروف الهجاء والتهجي، ويسميها سيبويه والخليل حروف العربية، وتُسمى أيضاً حروف المعجم سُميت بذلك؛ لأنها منقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وأمّا لأنها تنقط منها ما يُنقط النقط المعروف، وتنقط كلها أي: يُشكِل. فإنَّ النقط عندهم يكون بمعنى الشكل، وقال بعض أهل اللغة: النقط بالسواد كمثل أتت عليها نقطتان. يُقال: أعجمت الحروف والتعجم مثله، ولا يُقال: عجمت، ومعناه حروف الخط".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء مصطلحات أخرى ترادف مصطلح (باب المخارج)، وهي: حروف الهجاء والعربية والمعجم.

واتبع المرادي، وابن عقيل ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ث- الأوزان الصرفية: وأجود مثال على ذلك ما توضحه المسألة الآتية:

وزن (معكوكاء) و(معلوجاء) مفعولاء

قال ابن مالك : "وبعكوكاء، وخيلاء، ويشتركان في...فعلولى".

ويقول أبو حيان : "وأورد من ذلك: (معكوكاء)، و(بعكوكاء) للجلبة والشر، يقال: هم في: (بعكوكاء)، وكذا هم في: (معكوكاء)، وذهب غيرهما إلى أن وزنها مفعولاء، نحو: (معلوجاء) لا فعلولى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن (معكوكاء) و(معلوجاء) مفعولاء.

واتبع المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن عصفور في هذه المسألة.

وزن فم

قال ابن مالك : "وفم".

ويقول أبو حيان : "ووزنه عند الخليل وس فَعْلٌ بدليل جمعه على أَفْوَاه كسَوْط وأَسْواط.

وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْلٌ بضم الفاء، واستدل لـ(س) بقول الفصحاء فَمٌ بفتح الفاء حالة التعويض. ونظير هذا استدلال س على أن ابْناً مفتوح الفاء بقولهم بَنُونَ".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك وزن فم عند النحويين.

واتبع المرادي، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان تماماً.

ووافق كل من السيوطي، والصبان ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ج- الخلافات الصرفية: والتي تتضح بشكلٍ كبير فيما يلي:

الخلاف في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أهي أصل أم مغيرة عن فاعل؟

قال ابن مالك : "لماضيها المجرد مبينا للفاعل فَعُلَ، وفَعِلَ، وفَعَلَ، وفَعْلَلَ".

ويقول المرادي : "وأمَّا صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، نحو: ضُرِبَ فهي عند جمهور البصريين مغيرة عن صيغة الفاعل-وهو عند سيبويه-.

وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها أصل ونسبه ابن الطراوة إلى سيبويه".

التوضيح والتحليل:

استدرك المرادي على ابن مالك خلاف النحويين في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أهي أصل أم مغيرة عن فاعل؟.

الخلاف في بناء مَفْعَلَة نحو (حية)

قال ابن مالك : "يُصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرته أو مَحَلِّها (مَفْعَلَة)".

ويقول أبو حيان : "واختلفوا كيف تقول من حية؟ فمذهب سيبويه أن عين الفعل منها ياء، يقال: أرض محياة، إذا كثرت فيها الحيات، وزعم بعضهم- أنها واو، قال صاحب العين: (أرض محواة)، وقال: حواي صاحب حياة. وهذا يدل على أنَّ عينها واو.

قال بعض أصحابنا والحق قول سيبويه، أمَّا ما في كتاب العين من أرضٍ محواة، فلا يوثق به؛ لأنَّ مؤلفه مجهول.

وأما الحواء والحوي فهو من حوي يحوي؛ لأنه يحويها ويجمعها، وينص مذهب سيبويه ما حكي في النسب عن الخليل أنَّ العرب قالت في: حية بن بهدلة: حيوي، فهذا نص على أنَّ العين ياء، وهذا أولى أنْ يُعتمد عليه. انتهى".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في بناء مَفْعَلَة نحو (حية).

واتبع المرادي، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش في هذه المسألة.

ح- المذاهب الصرفية: ومن النماذج الدالة على ذلك ما يلي:

وزن حم عند البصريين

قال ابن مالك : "وحم".

ويقول أبو حيان : "وأما حَمٌ فوزنه فَعَلٌ عند البصريين، قالوا أَحْماءٌ".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (حَمٌ) عند البصريين.

واتبع المرادي، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.

واتبع كل من السيوطي، والصبان ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ضابط الميزان الصرفي عند الكوفيين

قال ابن مالك : "ويُسمى أول الأصول فاء، وثانيها عيناً، وثالثها ورابعها وخامسها لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف".

ويقول أبو حيان : "وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ نهاية أصول الكلمة ثلاثة، وما زاد على الثلاثة نحو (جَعْفَر) و(سَفَرْجَل)، فاختلفوا فيه، فمنهم من قال لا يزن شيئاً من ذلك، وإذا سُئل عن وزنه قال لا أدري. ومنهم من يزن، واختلف هؤلاء، فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد على الثلاثة، فيجعل وزن (جَعْفَر) (فَعْلَر)، ووزن (سَفَرْجَل) (فَعَلْجَلاً) نقل ذلك عن الفراء عن قوم من النحويين. ومنهم من جعل الزائد في (جَعْفَر) ما قبل الآخر فيجعل وزنه (فَعْفَلاً). ومنهم من يزن مثل: (جَعْفَر) و(سَفَرْجَل) كوزننا. فنقول: فعلل وفعلل مع المنقاد زيادة ما زاد على ثلاثة، ولذلك يُجري اللام.

وقال بعض أصحابنا زعم الفراء أنه لا يكون شيئاً بل إنْ بقي حرف تركه بلفظه فوزنه في جعفر (فَعْلَر) وإنْ جعلت الثلاثة في مقابلة الجيم، والفاء، وإنْ جعلتها في مقابلة العين والفاء والراء. قلت: جعفل أو في مقابلة الجيم والعين والراء قلت: فعفل. ويقع الفرق بين الزائد والأصلي بأنَّ المنفي يعلم أصالته بأنه ليس حروف الزيادة ألا ترى أنَّ الفاء والراء لا تقع أبداً لبس فيهما. فالفرق في زرقم ونحوه مما في ميمه خلاف أنه إنْ كانت أصلية فوزنه رعفل أو زائد ففعلم فيها لبس قال واللبس في مذهب البصريين؛ لاشتراك جعفر وقردد في أنَّ وزنهما فعلل، فلا يقع الفرق بين الزائد والأصلي. وأيضاً في مثل الخماسي خروج عن كلام العرب يقولون في نحو فرزدق ففعلل فيحذف ثلاث لامات وذلك مفقود في كلامهم ألا ترى أنه لا يُحفظ مثل سفيرج. انتهى. وهذا كله خبط من الكوفيين لأنا لا نذهب إلى زيادة حرف إلا إذا قام الدليل على ذلك وإلا لكان لمدع إذ يدعي أصالة الهمزة في أحمر ونحوه، لكن لما كان المعنى فيه أنه شيء له حمرة وعلمنا أنَّ الأحمر لم يتفق مع الحمرة اتفاقاً لم يُقصد، كما اتفق مع أحمد في الهمزة، والحاء والميم، بل علمنا بالاستقراء أنهم لحظوا في أحمد لفظ الحمرة، وكذلك في محمد وأحمد حكما بزيادة الهمزة ولا دليل يقتضي لنا أنْ نحكم في راء جعفر بالزيادة كما اقتضي لنا في همزة أحمد فكذلك افترقا، وسنذكر الدلائل.

فإنْ قلت: إذا كان تكرير اللام دلالة على أصالة الحرف فكيف جعلتموه مقابلاً للزائد في بعض المواضع، وذلك في نحو: وزن قردد؛ لأنهم يقولون أنَّ وزنه فعلل فلا فرق إذن بينه وبين

سفرجل وبين جعفر في الوزن مع حكمهم بزيادة أحد المضعفين فقد جعل اللبس بين وزن الزائد والأصلي.

قلت: الفرق بينهما يتضح بالموزون لا بالوزن؛ لأنَّ كل حرف متضاعف زائد على الثلاثة نحكم بزيادته إلا إنْ قام دليل على زيادة ما سواه، فيكون التضعيف من الثلاثي نحو مكرر والتكرار لقيام الدليل على أنَّ ذلك مشتق من المكرر.

فإنْ قلت: هلا ذكرت أحد المضاعفين بلفظه.

فقلت: وزن قردد فعلر إذا قلنا الزائد هو الأخير، وفعلل إنْ قلنا هو الأول.

قلت: زيادة التضعيف مخالفة؛ لزيادة حروف سألتمونيها من حيث أنها عامة لجميع الحرف، ففرقوا فيهما في الوزن بإحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن كيل زيادتها فلما لم ترد منفردة أصلاً لم يجعلوها منفردة في الوزن.

فإنْ قلت: ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟

قلت: فائدته التوصل إلى معرفة الزائد الأصلي على سبيل الاختصار ألا ترى أنك إذا سألت ما وزن أحمر؟

قلت: أفعل، فيعلم بذلك زيادة الهمزة وهو أخصر من أنْ تقول: الهمزة لأحمر زائدة، ويظهر فائدة كثرة الوزن أنه إذا كان في الكلمة زوائد كثيرة، نحو: استخراج تقول: استفعال، فهذا أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد. وإذا ما ذهب إليه الفراء فإنه ينص إلى تكثير أمثلة ما يزن كثرة لا ينضبط لكثرة أشخاص الموزون، وكثرة اختلاف حروفه، ألا ترى أنه يجيز وزن جعفر تلك الأوجه الثلاثة وهي مادة مركبة من (ج ع ف ر)، ويعمل مثل ذلك في سلهب ونحوه نحو قمطر وجرشع وزبرج ومواد كل كلمة من الرباعي والخماسي لا ينحصر أي لمقابلتها الأصول في الوزن بهذه الأحرف التي هي: الفاء والعين واللام".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ضابط الميزان الصرفي عند الكوفيين.

واتبع المرادي، وابن عقيل ما ذكره أبو حيان.

ووافق الشاطبي، والسيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ثانياً: الشواهد الصرفية: وتشتمل على:

أ- القرآن الكريم: ومن النماذج التي تبرهن ذلك، ما يلي:

وزن امرئ

يقول أبو حيان : "واختلفوا في وزن امرئ: فذهب الجرمي إلى أن وزنه فَعَلٌ بفتح العين ولذلك قال: إن سميت به وجمعته بالواو والنون قلت مَرَؤُون، أو جمع تكسير قلت أَمْراءٌ لأنه على مثال ابْن. وذهب أبو بكر بن شقير إلى أن وزنه فَعْلٌ بسكون العين، قال تعالى: ﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾، ومن قال في النسب مَرَئِيّ فإنما غيره كما غيرت أشياء كثيرة في النسب".

التوضيح والتحليل:

أضاف أبو حيان على ابن مالك وزن (فم) عند النحويين.

ووافق المرادي ما ذكره أبو حيان.

ب- الشعر: ومن النماذج التي اشتملت على هذا الأمر ما تتضمنه المسألة الآتية:

عدم وجوب وجواز الفصل بين اللام والفعل بـ(قد)

قال ابن مالك : "غير متعلق به جار سابق".

ويقول أبو حيان : "ونقص المصنف قيداً آخر، وهو أنْ لا يكون الفعل المضارع الخالي من حروف التنفيس المقسم عليه المستعمل المثبت غير متقدم المعمول، وقد فصل بينه وبين اللام بقد، فإنَّ فيه الشروط التي ذكرها، ومع ذلك لا يجب دخول النون فيه، ولا يجوز بل يمتنع، نحو: (والله لقد يذهب خالد)، ولا يجب ولا يجوز (لقد يذهبنَ خالد) بالنون، وقال امرئ القيس:

كـذَبتِ لَقَـدْ أُصْـبي عَلَـى المَـرْءِ عِرْسَـهُ وَأَمْنَـــعُ عِرْسِـــي أَنْ يُـــزَنّ بِهَـــا الخَـــالِي"

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك عدم وجوب وجواز الفصل بين اللام والفعل بـ(قد).

واتبع المرادي، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ووافق السمين الحلبي، وابن عادل الحنبلي ما ذهب إليه أبو حيان.

ت- أقوال العرب: ونقدم نموذجين على ذلك، هما:

إبدال سين (سِيَّما) تاء

قال أبو حيان : "وقد أبدلت العرب سين سيَّما تاء، فقالوا: لا تيَّما، كما قالوا في الناس: النات، وفي الأكياس: الأكيات، وقال بعضهم ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّات مَلِكِ النَّات إِلَهِ النَّات ﴾".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك إبدال سين (سِيَّما) تاء.

ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ما جاء على فعلان مؤنثه فعلانة نحو (ألْيان) و(خَمْصَان)

قال ابن مالك : "وصرفُ سَكْرَانَ وشبهه للاستغناءِ فيه بِفَعْلانة عن فَعْلى لغة أسَدِيّة".

ويقول أبو حيان : "ومما نقصه وما عده غيره قول العرب كَبْشٌ ألْيان، ونَعْجَةٌ ألْيانَة ورجل خَمْصَان- بفتح الخاء- لغة في خَمْصَان حكاها سيبويه".

ويقول المرادي : "وقلتُ في ذلك:

وَزِدْ فِيْهِنَّ خَمْصَانَا عَلَى لُغَةٍ وَألْيانَا"

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك ما جاء على فعلان مؤنثه فعلانة نحو (ألْيان) و(خَمْصَان).

واتبع المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.

ووافق السيوطي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ثالثاً: الأصول الصرفية: وتشتمل على:

أ- السماع: ويتضح هذا الأمر في النموذج الآتي:

الخلاف في قلب (حادي عشر)

قال ابن مالك : "فيقال في التركيب حادي عشر وحادية عشرة".

ويقول أبو حيان : "وحكي الكسائي أنه سمع من الأزد أو بعض عبد القيس: واحد عشر. وهذا هو القياس إذ فعله وَحّدَ يَحِدُ. وحادي عشرَ مقلوب من واحدَ عشرَ، فاؤه مكان لامه، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها، وجُعلت عينه مكان فائه.

وقال الفراء: ليس بمقلوب، بل هو من قولك يَحدُو، أي: يَسوق، كأنَّ الواحد الزائد يسوق العشرة، وهو معها. وأنشد الفراء:

أَنْعَــــتُ عَشْــــراً وَالظَّلِــــيمُ حَــــادِي

كَــــــأَنَّهُنَّ بِأَعَـــــالِيْ الــــــوَادِي

يَـــــزْفُلْنَ فِـــــي مَلاَحِـــــفَ جِيَـــــادِ

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في قلب (حادي عشر).

واتبع ابن عقيل ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة. إلا أنه أضاف قولاً للكسائي يعضد هذه المسألة.

ونحا أبو حيان ما ذهب إليه ابن سيده في هذا الاستدراك، ووافقهم السيوطي في ذلك أيضاً.

ب- القياس: وأوضح مثال على ذلك ما يقدمه النموذج الآتي:

جواز مجيء ما شذّ عن العرب علماً عند النسب إليه

قال ابن مالك : "يُقال في (فُعَيْلَة) (فُعَلِيّ)".

ويقول أبو حيان : "فرع: لو سميت رجلاً زبينة، ونسبت إليه لم تقل: (زباني) و(زبني) على القياس نص على ذلك سيبويه- رحمه الله تعالى- وهو مطرد في كل ما شذت فيه العرب

في النسب إذا سميت به فصار علماً وأردت النسب إليه، فإنما تنسب على القياس لا على الشاذ الذي كان في النسب قبل أنْ يصير علماً".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك جواز مجيء ما شذّ عن العرب علماً عند النسب إليه.

واتبع المرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش ما ذكره أبو حيان.

ووافق الشاطبي ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة.

ت- التعليل: ومثال ذلك ما يتضمنه النموذج الآتي:

علة عدم همز ياء (مقاييس) الأولى

قال ابن مالك : "في النحو".

ويقول ابن هشام الأنصاري: "و(المقاييس) جمع مقياس اسم الآلة التي يُقاس بها، وهو حقيقة في الذوات، مجاز في المعاني، ولم تُهمز ياؤه لأصالتها، كـ(معيشة) و(معايش)، ولبُعدها من الطرف، كـ(طاووس) و(طواويس)، ولتحرُّكها في الواحد، كـ(ضَيْوَن) و(ضياوِن)، فهذه أمور ثلاثة، كلٌ منها يُستعمل بإيجاب التصحيح".

التوضيح والتحليل:

استدرك ابن هشام الأنصاري على ابن مالك علة عدم همز ياء (مقاييس) الأولى.

ووافق الشاطبي ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في هذه المسألة.

ث- الإجماع: ويتضح ذلك من خلال المسألة الآتية:

الخلاف في عدد مخارج الحروف

قال أبو حيان : "والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه والأكثرين، وذهب الجرمي وقطرب والفراء وابن دريد وابن كيسان على خلاف عددها ولا مخرج واحد، وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك خلاف النحويين في عدد مخارج الحروف.

واتبع المرادي، والسلسيلي ما ذكره أبو حيان.

ووافق أبو حيان ما ذهب إليه ابن يعيش في هذه المسألة.

رابعاً: متفرقات: وتشتمل على:

أ- **المعاني الصرفية:** وخير برهان على ذلك ما يقدمه النموذج الآتي:

من معاني أفْعَلَ: الإحواج إلى الشيء

قال ابن مالك : "من أمثلة المزيد فيه أفْعَلَ، وهو للتعدية، أو للكثرة، أو للصيرورة، أو للإعانة، أو للتعريض، أو للسلب، أو لإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه، أو لجعل الشيء صاحب ما اشتق من اسمه، أو لبلوغ عدد، أو زمان، أو مكان، أو لموافقة ثلاثي، أو لإغنائه عنه، أو لمطاوعة فعَل".

ويقول أبو حيان : "وهو الإحواج إلى الشيء، ولم يذكره المصنف، وذكر ذلك أهل اللغة، قالوا ما يطلب إذا بَعُدَ، وأحوج إلى الطلب، وقالوا: طلبت الرجل إذا أعطيته ما طلب".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك معنى من معاني أفْعَلَ، وهو: الإحواج إلى الشيء.

واتبع المرادي ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

ب- **المنظومات الشعرية الصرفية:** وأفضل نموذج على ذلك، هو:

الصفات المؤثرة في الإدغام كـ(الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة)

قال ابن مالك : "وما سوى هذه من ألقاب الحروف نسب إلى مخارجها أو ما جاورها".

ويقول أبو حيان : "وقد انقضى الكلام على صفات الحروف على ما ذكر المصنف... وقد نظمتها أنا مع زيادة بعض أوصاف في أبيات على طريق الغزل، فقلت:

أنَـــــا هَــــــاوٍ لَمُسْـــــتَطِيلٍ أغَـــــنّ ... كُلَمّـــا اشْـــتَدّ صَـــارَتْ الـــنَفْسَ رَخْـــوَه
أهمِـــسُ القَـــوْلَ، وَهُـــوَ يَجْهَـــرُ ســـبّى ... وَإذّا مَـــا اِنْخَفَضَـــتْ، أظْهَـــرَ علْـــوَه
فَـــتْحُ الوَصْـــل، ثُـــمَّ أُطْبِـــقَ هَجْـــراً ... بِصَـــفِيْرٍ، والقَلْـــبِ قَلْقَـــلَ شِـــجِوَه
لانَ دَهْـــراً، ثـــمَّ اِغْتَـــدّى ذا اِنْحِـــرّاف ... وفَشّـــا السِّـــرّ، مُـــذ تَكّـــرَرَتْ نَحْـــوَه"

ويقول أبو حيان في مقامٍ آخر: "وقد أهمل المصنف مما ذكر الناس في الصفات المؤثرة في الإدغام حروف الصفير".

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك الصفات المؤثرة في الإدغام كـ(الصفير) و(التفشي) و(الاستطالة).

واتبع المرادي، وابن عقيل ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة.

مجيء جمع المذكر والمؤنث السالم من جموع القلة

قال ابن مالك : "وأمثلتها: (أفعُل)، (أفعال)، (أفعِلة)، ومنها (فِعلة)".

ويقول أبو حيان : "وقد جمعها بعض النحويين في قول الشاعر:

بِأَفْعُـــــــلٍ وبِأَفْعَـــــــالٍ وأَفْعِلَـــــــةٍ   وَفِعْلَـــةٍ يُعـــرَفُ الأَدْنَـــى مِـــن العَـــدَدِ"

وزاد على هذا البيت بيتاً الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدباج استدركه يذكر فيه جمع السلامة، وأنه من جموع القلة أنشدنيه شيخنا أبو علي بن عبد العزيز بن أبي الأحوص فيما قرأته عليه لشيخه أبي الحسن المذكور – رحمهما الله– وهو قوله:

وَسَـــالِمِ الجَمْـــعِ أيْضـــاً دَاخِـــل مَعْهَـــا   فِـــي ذَلَـــك الحُكْـــم، فَاحْفَظْهَـــا وَلَا تَـــزِدْ"

التوضيح والتحليل:

استدرك أبو حيان على ابن مالك مجيء جمع المذكر والمؤنث السالم من جموع القلة.

واتبع المرادي، وابن عقيل، والسلسيلي ما ذكره أبو حيان.

وذهب عبد القادر البغدادي إلى ما قاله أبو حيان في هذه المسألة.

نتائج البحث:

وقف البحث على النتائج الآتية:

1- بلغ مجموع مسائل استدراك الشراح على التسهيل (858) ثمانمائة وثمان وخمسين مسألة، وبلغ ما اشترك فيه أكثر من شارح (543) مسألة، بنسبة (64%) تقريباً بالنسبة لإجمالي المسائل. وأنهم يتوزعون إلى فئتين: الأولى: ما اتفق فيه أغلب الشراح، أي أربعة فأكثر من الشراح: وقد بلغ عددها (103) ثلاث ومئة مسألة، بنسبة (18%) من المسائل المشتركة، وبنسبة (11%) من إجمالي مسائل الاستدراك، تدرجت كثابة الاستدراك بين أربعة وستة. والثانية: ما اتفق فيه بعض الشراح في استدراكاتهم على التسهيل وشرحه: أي يبدأ باثنين ويقل عن أربعة (2-3)، وقد بلغ عددها (440) مسألة، بنسبة (81%) من المسائل المشتركة، و(51%) من إجمالي مسائل الاستدراك، وقد تفاوتت نسبة البعضية بين الاثنين والثلاثة.

2- تضمن البحث قراءة لأهم كتب التراث العربي، وهي: كتابي التسهيل وشرحه لابن مالك، وكتاب التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، وكتب شارحي التسهيل تلاميذ أبي حيان الأندلسي، وهم: (المرادي، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل، والسلسيلي، وناظر الجيش)، والتي تعد من أجل كتب النحو العربي؛ لكونها كتب جامعة لمادة غزيرة من المسائل النحوية والصرفية واللغوية.

3- عرج البحث إلى تعريف الاستدراكات، وبيان أهميتها في اللغة العربية متضمنة أهم الكتب التي ألفت في الاستدراكات عند النحويين واللغويين قديماً.

4- لقد أبان البحث أنَّ الاستدراك مفهومه أوسع من الاعتراض؛ لكون أنَّ الثاني جزء من الأول، فالاستدراك لا يحتمل الخطأ في الكلام فربما كان شيء فات المتكلم، أما الاعتراض فهو نقض لكلام السابق وليس هذا في الاستدراك. فالاعتراض يحمل معنى التضاد، أما الاستدراك فأوسع من التضاد، فهو أعم من الاعتراض.

5- وتضمن البحث عمل موازنة بين شارحي التسهيل في شروحهم من حيث أسماء الشروح، وخطبها، ومتنها، وأسلوبها، وآلية شرحها في مدى سهولتها وصعوبتها، وشواهدها وأمثلتها، ومصادرها، والتنظيم والترتيب لأبوابها وفصولها.

6- وأظهر البحث أنَّ كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي من أوفى الشروح وأوسعها قد جمع فيه أبو حيان كل ما تناثر من آراء النحاة المتقدمين على اختلاف مشاربهم ومنازعهم، ووسمه بأنه كتابٌ "قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وفَرَعَ بما حازه تآليف الأصحاب". فشرح أبو حيان التسهيل شرحاً مفصلاً، وهو الذي فتح الباب على مصراعيه لمن جاء بعده؛ لذلك يعد هذا الكتاب الركيزة الأساس لأي شرح على التسهيل، إذ

كان الشراح يستنيرون به، فيزيدون، أو يقللون، أو يعترضون، أو يوافقون، فلم يخل شرح من ذكر أبي حيان وشرحه، وكان حضوره القوي واضحاً في شروح النحاة كعالم، ونحوي من أكابر العلماء والنحاة.

7- وقد أظهر البحث ما احتواه شرح أبا حيان على الكثير من المسائل الخلافية بين البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والأندلسيين، والمغاربة، ناهيك عن ذكره آراء العلماء التي لا عد لها ولا حصر، ولا سيما أنه يعد موسوعة شاملة حفظت أغلب آراء نحاة الأندلس ومؤلفاتهم النحوية واللغوية التي طوى عليها الزمن فأفقدها أثرها عبر التاريخ، فساهم في ذكره لهذه الآراء في الحفاظ على الثروة النحوية والصرفية واللغوية التي يمتلكها نحاة الأندلس منذ قرون والتي من شأنها رفع النحو العربي إلى أعلى مستوياته في ازدهار اللغة العربية وتطورها. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل قوة شخصيته، ومكانته العلمية، وقدرته على حفظ وفهم آراء النحاة، واستنباط عللها وأحكامها، وما ذهبوا إليه، فلم يكتف بنقل ما ورد عنهم فقط، بل كان يناقش آراءهم وعللهم، ويبين موقفه منها، مستنداً إلى الدليل الواضح، والنظر الثاقب، وهذا ما ظهر في استدراكاته على ابن مالك بالكمال والتمام.

8- وأوضح البحث معالم شرح التسهيل للمرادي، إذ شرحه شرحاً مفيداً جعل فيه تسهيل ابن مالك يسيراً للقارئ والباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرابه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفاً دانياً طيب الرائحة حلو المذاق، ومفتاحاً لكل طارق لأبواب النحو. فكان مصدراً وثيقاً للنحاة والصرفيين ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعته وحسن لباقته واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والاقتداء بهم.

9- وأزاح البحث الستار عن شرح جديد من شروح التسهيل، ألا وهو شرح خُطبة التسهيل لابن هشام الأنصاري؛ إذ هو شرح في غاية الإيجاز والاختصار لا تتجاوز عدد صفحاته عن أربع وخمسين صفحة. عكف فيه مؤلفه إلى تتبع ألفاظ ابن مالك، وإن كان لم يستوعبها كلها بالشرح والتفصيل، ويغلب على هذا الشرح استدراكات على ابن مالك صاحب المتن في شرحه، وكذلك على شيخه أبي حيان في كتابه التذييل والتكميل في كونهما لم يشرحا خطبة كتاب التسهيل. الأمر الذي دعاه في الإفاضة بذكر تلك الاستدراكات، وعلى الرغم من صغر حجمه إلا أنه يشتمل على نكت وفوائد نحوية وصرفية، ولغوية، وبلاغية، وإملائية تتعلق برسم الحروف وكتابتها.

10- وأشاد البحث بما تضمنه كتاب المساعد لابن عقيل، إذ هو شرح موجز وتعليق مختصر يجمع بين الإطالة والاختصار إلا أنه يُوفي بحاجته، ويحقق مقصوده ومراده بأسلوب مبسط في غاية الوضوح والبيان لكونه يمتاز بفوائد ووقفات نحوية، وصرفية، ولغوية، وإحاطته بتقارير وافية ومناقشات موضوعية هادئة لمذاهب النحاة وآرائهم. إذ أظهر فيه ابن عقيل اهتماماً واضحاً بالشواهد النحوية بمختلف أنواعها من القرآن الكريم، والقراءات، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأقوال العرب المأثورة، ولغاتهم المتعددة.

11- وأضاف البحث التعرف على كتاب شفاء العليل للسلسيلي الذي يُعد من الشروح المهمة لتسهيل ابن مالك، التي تجلت فيه براعة مؤلفه في عرض المادة العلمية بأسلوب يسير بعيد عن التعقيد، إلا أنه يميل إلى الاختصار والإيجاز، ويبتعد عن المناقشات النحوية فهو يبرز آراء نحوية وصرفية، ولغوية، ومسائل خلافية مكللة بالشواهد بمختلف أنواعها تعزيزاً للقاعدة النحوية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعة ثقافة السلسيلي واطلاعه على المصادر النحوية لدى المتقدمين والمتأخرين إلى عصره على حد السواء.

12- وعرج البحث الحديث عن كتاب تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش؛ لكونه يُعد موسوعة نحوية شاملة تضمنت شروح التسهيل، فهو شرح مع ذكر خلاصة لأهم الشروح، كشرح ابن مالك، وشرح أبي حيان، وشرح الشارح نفسه، بالإضافة لكونه جامعاً للمباحث النحوية التي جمعت من مصادر متعددة ومتنوعة من مؤلفات النحاة وأقوالهم سواء أكانت مشهورة أو مغمورة، والتي تشتمل على الآراء والأحكام النحوية والصرفية، والمسائل الخلافية، والفوائد والتنبيهات المهمة والمفيدة في معرفة دقائق النحو. كما ويحتوي على الأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان على ابن مالك التي تظهر مدى انتصاره لابن مالك وفق رؤيته الصحيحة في بلورة الأحكام النحوية من خلال تفنيدها وتحليلها مُحتجاً بالأدلة الساطعة والبراهين القاطعة والشواهد القوية المناسبة لذلك، فهو لم يكتف بسرد آراء السابقين ومذاهبهم وإنما تعرض لها بالشرح والتعليق؛ وحججه قوية سواء أَرَدَّ المذهب أم أخذ به.

13- أضاف أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل على ابن مالك في كتابيه التسهيل وشرحه استدراكات كثيرة ذات فوائد كبيرة في الدرس النحوي.

14- لقد شملت استدركات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على ابن مالك في كتابيه التسهيل وشرحه جميع أبواب التسهيل ما عدا ثلاثة أبواب فقط، هي: باب الإخبار، والمقصور والممدود، والتقاء الساكنين. إذ بلغت هذه الأبواب سبعة وسبعين باباً من أصل ثمانين باباً من عدة أبواب التسهيل.

15- توسع أبو حيان وتلاميذه شارحي التسهيل فيما استدركوه على ابن مالك من آراء نحوية اشتملت على أنواع كثيرة، هي: الحدود والتعريفات، والمسائل النحوية والصرفية، والمصطلحات النحوية والصرفية، والإعرابات النحوية، والأوزان الصرفية، والخلافات النحوية والصرفية، والمذاهب النحوية والصرفية.

16- طالت استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل جميع المذاهب النحوية من بصريين، وكوفيين، وبغداديين، وغيرهم.

17- تضمنت استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على ابن مالك ذكر الشواهد النحوية والصرفية بأنواعها كالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، وأقوال العرب.

18- واشتملت استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل على ابن مالك الأصول النحوية والصرفية التي تناولها النحويون في مؤلفاتهم النحوية، والتي تضمنت السماع، والقياس، والتعليل، والإجماع.

19- وتضمنت استدراكات أبي حيان وتلاميذه شارحي التسهيل متفرقات أخرى تشمل لغات العرب ولهجاتها، والأمالي والمناظرات النحوية، ومعاني الحروف، والمعاني الصرفية، والمنظومات الشعرية الصرفية.

20- وتناول البحث معرفة منهج أبي حيان الأندلسي وتلاميذه شارحي التسهيل من خلال استدراكاتهم على ابن مالك؛ لإيضاح أساليب تعاملهم مع ابن مالك صاحب التسهيل وشرحه في مسائل الاستدراك. مع تبيين علاقة كل شارح مع غيره من شارحي التسهيل، ومدى درجة تأثره بذلك.

التوصيات :

1- أوصي بدراسة الاستدراكات النحوية والصرفية لدى شارحي التسهيل في القرون الثلاثة المتأخرة، وهي: القرن التاسع، والعاشر، والحادي عشر؛ لتكشف عما أضافه اللاحقون على السابقين من مسائل وآراء جديدة لن يذكرها أحد من قبل.

2- أدعو الباحثين بضرورة البحث والتنقيب عن تراث أبي حيان الأندلسي المفقود، والمخطوط خاصة، ككتاب إعراب القرآن، والتجريد لأحكام سيبويه، والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها. وشروح التسهيل عامة، كشرح ابن هانيء السبتي، وشرح ابن قدامة المقدسي، وشرح التسهيل لابن هشام الأنصاري، وغيرها. والعمل على تحقيقها؛ ليستفيد منها طلاب العربية، فيذوقوا حلاوتها بما فيها من فوائد لغوية، ونحوية، وصرفية، وغيرها.

3- وأوصي أيضاً بدراسة مؤلفات أبي حيان الأندلسي بشكلٍ أكثر، إذ هي مليئة بآراء نحاة الأندلس المشهورين والمغمورين الذين ضاعت مؤلفاتهم عبر السنين.

4- أقترح بضرورة جمع استدراكات النحاة من أول القرون وآخرها تضم السابق في اللاحق في موسوعة إلكترونية موحدة؛ ليتم تناولها لدى الباحثين والمتخصصين في مختلف أقطار البلدان العربية؛ لتكون خير شاهد على جهود علماء العربية عبر السنين.

5- وأوصي بإعادة النظر في دراسة موقف أبي حيان الأندلسي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إذ أنَّ كتابه (التذييل والتكميل) المطبوع والمخطوط مليء بالأحاديث النبوية الشريفة في استشهاده على صحة القواعد النحوية، وهذا بعينه خير شاهد على تأييده الاستشهاد بالأحاديث النبوية التي تناولها أبو حيان الأندلسي في كتابه، وإنْ كان وفق قواعد معينة، فهذا بالطبع ينفي مقولة من يقول: (أنَّ أبا حيان الأندلسي لم يستشهد بالأحاديث النبوية).

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- **المصادر والمراجع العربية:**

الأبذي، أبو الحسن علي بن محمد (1406هـ-1423هـ-1424هـ). *شرح الجزولية*. رسائل متفرقة (ماجستير ودكتوراه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، وهم: سعد بن مشيب الأسمري. وسعد حمدان الغامدي. وحسن بن نفاع الحربي. ومعتاد بن معتق الحربي. ومحمد بن جمل الزهراني. إشراف الدكتور: سعد بن حمدان الغامدي. والدكتور محمد إبراهيم البنا. السعودية: جامعة أم القرى.

إبراهيم مصطفى، وآخرين. *المعجم الوسيط*. القاهرة: دار الدعوة. مجمع اللغة العربية.

ابن الأبرص، عبيد (1994م). تحقيق: أشرف أحمد عدرة. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الإبناسي، برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن موسى (802هـ)- *الدرة المضية في شرح الألفية*. السعودية: جامعة الملك سعود. رقم415. وهي نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية رقم109:2.

الأبشيهي، محمد بن أحمد (1419هـ). *المستطرف في كل فن مستطرف*. ط1. بيروت: عالم الكتب.

ابن أبي الربيع الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي السبتي (1986م). *البسيط في شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (1998م). *متن الآجرومية*. دار الصميعي.

الأخفش الأصغر، علي بن سليمان بن الفضل (1999م). *الاختيارين*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر- دمشق: دار الفكر.

الأخطل (1994م). *ديوان الأخطل*. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأخفش الأوسط أبو الحسن المجاشعي (1990م). *معانى القرآن*. تحقيق: هدى محمود قراعة. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (1979م). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (1420هـ). *البديع في علم العربية*. تحقيق: فتحي أحمد علي الدين. ط1. السعودية (مكة المكرمة): جامعة أم القرى.

ابن الأثير، نصر الله بن محمد الجزري (1375هـ). *الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور*. تحقيق: مصطفى جواد. مطبعة المجمع العلمي.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري. *اللباب في تهذيب الأنساب*. بيروت: دار صادر.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (1991م). *معاني القراءات*. ط1. السعودية: جامعة الملك سعود- مركز البحوث في كلية الآداب.

الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي. *شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية*. تحقيق: الدكتور البدراوي زهران. ط2. القاهرة: دار المعارف.

الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي (2000م). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي (1975م). *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية.

الإستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد (2004م). *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود. ط1. مكتبة الثقافة الدينية.

الأشموني، أحمد بن عبد الكريم بن محمد (2008م). *منار الهدى في بيان الوقف والابتدا*. تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني. القاهرة: دار الحديث.

الأشموني علي بن محمد بن عيسى (1998م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أبي الإصبع العدواني، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر. *تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن*. تحقيق: الدكتور حفني محمد شرف. الجمهورية العربية المتحدة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الأصبهاني، محمد بن عمر بن أحمد المديني (1986م– 1988م). *المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث*. تحقيق: عبد الكريم العزباوي. ط1. جدة: دار المدني.

الأصبهاني، قوام السنة إسماعيل بن محمد (1995م). *إعراب القرآن للأصبهاني*. تحقيق: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد. ط1. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (2008م). *الأغاني*. تحقيق: إحسان عباس، وغيره. ط3. بيروت: دار صادر.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (1993م). *الأصمعيات اختيار الأصمعي*. تحقيق: أحمد محمد شاكر– عبد السلام محمد هارون. ط7. مصر: دار المعارف.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (2003م). *الإبل*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط1. دمشق: دار البشائر.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (1971م). *ديوان العجاج* (رواية وشرح). تحقيق: عبد الحفيظ السطلي. دمشق: مكتبة أطلس.

أعشى همدان (1983م). *ديوان أعشى همدان وأخباره*. تحقيق: حسن عيسى أبو ياسين. الرياض: دار العلوم.

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. *ديوان الأعشى الكبير*. شرح وتعليق: محمد حسين. مصر: مكتبة الآداب. المطبعة النموذجية.

ابن الإفليلي، إبراهيم بن محمد بن زكريا (1992م). شرح *شعر المتنبي*. تحقيق: مصطفى عليان. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (1991م). *المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم*. تحقيق: ف. كرنكو. ط1. بيروت: دار الجيل.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). *أسرار العربية*. تحقيق: بركات يوسف هبود. ط1. بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2002م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين)*. ط1. لبنان (صيدا): المكتبة العصرية.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (1992م). *الزاهر في معاني كلمات الناس*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (1981م). *المذكر والمؤنث*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة– مراجعة: رمضان عبد التواب. مصر: وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (1987م). *الأضداد*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية.

الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (1971م). *إيضاح الوقف والابتداء*. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الأنصاري، حسان بن ثابت (1994م). *ديوان حسان بن ثابت*. تحقيق: عبدأ مهنا. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الإيجي، محمد بن عبد الرحمن الحسيني (2004م). *تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

البابانى البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم. *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (1997م). *إعجاز القرآن للباقلاني*. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط5. مصر: دار المعارف.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1422هـ). *صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. دار طوق النجاة.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1989م). *الأدب المفرد*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.ط3. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

البسيلي التونسي، أبو العباس أحمد بن محمد، *التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد*. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– كلية أصول الدين.

البعلي، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل (2003م). *المطلع على ألفاظ المقنع*. تحقيق: محمود الأرناؤوط– وياسين محمود الخطيب. ط1. مكتبة السوادي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط4. القاهرة: مكتبة الخانجي.

البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن. *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور*. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز. *سمط اللآلي في شرح أمالي القالي*. تحقيق: عبد العزيز الميمني. بيروت: دار الكتب العلمية.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (1971م). *فصل المقال في شرح كتاب الأمثال*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (2000م). *التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه*. تحقيق: دار الكتب والوثائق القومية – مركز تحقيق التراث. ط2. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

البكري محمد علي بن علان الصديقي الشافعي (2001م). *اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل*. تحقيق: ابراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

البَندنيجي، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان (1976م). *التقفية في اللغة*. تحقيق: خليل إبراهيم العطية. بغداد: مطبعة العاني.

البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي (1418هـ). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (2003م). *السنن الكبرى*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيهقي، إبراهيم بن محمد. *المحاسن والمساوئ*.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي. *شرح ديوان الحماسة*. بيروت: دار القلم.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (1352هـ). *شرح القصائدِ العشر*. ط2. إدارة الطباعة المنيرية.

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف. *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. مصر: دار الكتب.

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف. *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*. تحقيق: محمد محمد أمين. تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

التكروري التنبكتي، أبو العباس أحمد بابا بن أحمد (2000م). *نيل الابتهاج بتطريز الديباج*. تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة. ط2. ليبيا (طرابلس): دار الكاتب.

التنوخي المحسن بن علي بن أبي الفهم البصري (1391هـ). *نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة*.

ابن تولب، النمر العكلي (2000م). ديوان النمر بن تولب. جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي. ط1. بيروت: دار صادر.

ثابت قطنة، العتكي. شعر ثابت قطنة العتكي. جمع وتحقيق: ماجد أحمد السامرائي. وزارة الثقافة والإعلام.

ابن ثابت، حسان الأنصاري (1994م). *ديوان حسان بن ثابت*. تحقيق الأستاذ عبد مهنا. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. *الإعجاز والإيجاز*. القاهرة: مكتبة القرآن.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. *خاص الخاص*. تحقيق: حسن الأمين. بيروت: دار مكتبة الحياة.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. *أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مكتبة الحسين التجارية.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (2002م). *فقه اللغة وسر العربية*. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. إحياء التراث العربي.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (1981م). *التمثيل والمحاضرة*. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو. ط2. الدار العربية للكتاب.

الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999م). *شرح التصريف*. تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي. ط1. مكتبة الرشد.

ابن جابر الهواري، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأندلسي (2000م). *شرح ألفية ابن مالك*. مصر: المكتبة الأزهرية للتراث.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1423هـ). *البيان والتبيين*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1418هـ). *البغال*. ط2. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1964م). *رسائل الجاحظ*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1424هـ). *الحيوان*. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1432هـ). *المحاسن والأضداد*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب (1410هـ). *البرصان والعرجان والعميان والحولان*. ط1. بيروت: دار الجيل.

الجرّاوي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام (1991م). (الحماسة المغربية) مختصر *كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب*. تحقيق: محمد رضوان الداية. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر.

الجرجاني، علي بن محمد (1983م). *كتاب التعريفات*. تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2009م). *دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر*. تحقيق: طلعت صلاح الفرحان– محمد أديب شكور أمرير. ط1. عمان: دار الفكر.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1992م). *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر. ط3. القاهرة: مطبعة المدني. جدة: دار المدني.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1987م). *المفتاح في الصرف*. تحقيق: علي توفيق الحَمَد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2009م). *المقتصد في شرح رسالة الإيضاح*. تحقيق: الشربيني شريدة. القاهرة: دار الحديث.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2007م). *المقتصد في شرح التكملة*. تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش. ط1. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (2011م). *شرح الجمل في النحو*. تحقيق: خليل عبد القادر عيسى. ط10. بيروت: دار ابن حزم.

جرير، (1986م). ديوان جرير. بيروت: دار بيروت.

الجريري، أبو الفرج المعافى بن زكريا (2005م). الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي. تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (1351هـ). *غاية النهاية في طبقات القراء*. تحقيق: ج. برجستراسر. ط1. مكتبة ابن تيمية.

الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. *المقدمة الجزولية في النحو*. شعبان عبد الوهاب محمد. مراجعة: حامد أحمد نيل – فتحي محمد أحمد جمعة. مطبعة أم القرى.

ابن جماعة، العز عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم (2016م). *منتخب نزهة الألباء فيما يروى عن الأدباء*. تحقيق: محمود محمد العامودي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. *اللمع في العربية*. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية.

ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (1999م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (1962م). *التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)*. تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين. ط1. بغداد: مطبعة العاني.

ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (2000م). *سر صناعة الإعراب*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي. *علل التثنية*. تحقيق: صبيح التميمي. مصر: مكتبة الثقافة الدينية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (1954م). *المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني*. ط1. دار إحياء التراث القديم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. *الخصائص*. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن الجواليقى، موهوب بن أحمد. *شرح أدب الكاتب لابن قتيبة*. تحقيق: مصطفى صادق الرافعي. بيروت: دار الكتاب العربي.

الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (1982م). *أخبار النساء*. تحقيق: نزار رضا. بيروت: دار مكتبة الحياة.

الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (1422هـ). *زاد المسير في علم التفسير*. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (2004م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. ط1. السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (1987م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (1989م). *أمالي ابن الحاجب*. تحقيق: فخر صالح سليمان قباوة. الأردن: دار عمار. بيروت: دار الجيل.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر (1997م). *شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب*. تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد. ط1. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الرومي (1992م). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحارثي، قيس بن عمرو النجاشي (1999م). *ديوان النجاشي*. تحقيق: صالح البكاري، وآخرون. ط1. بيروت: مؤسسة المواهب للطباعة والنشر.

الحارثي، محمد بن حسين بن عبد الصمد (1998م). *الكشكول*. تحقيق: محمد عبد الكريم النمري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (1972م). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. ط2. حيدر أباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (1969م). *إنباء الغمر بأبناء العمر*. تحقيق: حسن حبشي. مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري (1975م). *كتاب الأفعال*. تحقيق: حسين محمد محمد شرف. مراجعة: محمد مهدي علام. القاهرة: مؤسسة دار الشعب.

الحديثي، ركن الدين علي بن أبي بكر. *الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي*. تركيا: مكتبة راغب باشا. رقم: 1340.

الحريري، القاسم بن علي بن محمد البصري (1998م). *درة الغواص في أوهام الخواص*. تحقيق: عرفات مطرجي. ط1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

الحريري القاسم بن علي بن محمد (2005م). *ملحة الإعراب*. ط1. القاهرة: دار السلام.

الحسن البصري، صدر الدين أبي الحسن علي بن أبي الفرج. *الحماسة البصرية*. بيروت: عالم الكتب.

الحريري، القاسم بن علي بن محمد البصري (1873م). *مقامات الحريري*. بيروت: مطبعة المعارف.

الحسني الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد المكي (1990م). *ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد*. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحُصري القيرواني، إبراهيم بن علي بن تميم. *زهر الآداب وثمر الألباب*. بيروت: دار الجيل.

ابن حمدون، محمد بن الحسن (1417هـ). التذكرة الحمدونية. ط1. بيروت: دار صادر.

الحميري، نشوان بن سعيد (1999م). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*. تحقيق: حسين بن عبد الله العمري وآخرين. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر . دمشق: دار الفكر.

الحميرى، نشوان بن سعيد (1948م). *الحور العين*. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (2001م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين. ط1. مؤسسة الرسالة.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير*. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد– ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مطبعة المدني.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (1986م). *تذكرة النحاة*. تحقيق: عفيف عبد الرحمن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: الأستاذ الدكتور حسن هنداوي. دمشق: دار القلم.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تركيا: مكتبة نور عثمانية. رقم: 4562.

أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (1988م). *البصائر والذخائر*. تحقيق: وداد القاضي. ط1. بيروت: دار صادر.

الخالديان، الخالدي، أبو بكر محمد بن هاشم – الخالدي، أبو عثمان سعيد بن هاشم (1995م). *حماسة الخالديين (الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين)*. تحقيق: حمد علي دقة. سوريا: وزارة الثقافة.

ابن الخشرم، هدبة العذري (1986م). *شعر هدبة بن الخشرم*. تحقيق: يحيى الجبوري. ط2. بيروت: دار القلم.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). *الحجة في القراءات السبع*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. ط4. بيروت: دار الشروق.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (1979م). *ليس في كلام العرب*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط2. مكة المكرمة.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (1982م). *غريب الحديث*. تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي. خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي. دمشق: دار الفكر.

ابن أبي الخطاب، أبو زيد محمد القرشي. *جمهرة أشعار العرب*. تحقيق: علي محمد البجادي. مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

الخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد (1285هـ). *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*. القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية).

الخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن. *الإيضاح في علوم البلاغة*. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. ط3. بيروت: دار الجيل.

ابن الخطيب الغرناطي، لسان الدين محمد بن عبد الله الأندلسي (1424هـ). *الإحاطة في أخبار غرناطة*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الخطيم، قيس. *ديوان قيس بن الخطيم*. تحقيق: ناصر الدين الأسد. بيروت: دار صادر.

الخفاجي عبد الله بن محمد بن سعيد (1982م). *سر الفصاحة*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (2004م). *مقدمة ابن خلدون*. حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله محمد الدرويش. ط1. دمشق: دار البلخي. مكتبة الهداية.

الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف. *مفاتيح العلوم*. تحقيق: إبراهيم الأبياري. ط2. دار الكتاب العربي.

أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق (2009م). *سنن أبي داود*. تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي. ط1. دار الرسالة العالمية.

الداوودي، شمس الدين محمد بن علي (1983م). *طبقات المفسرين*. مراجعة لجنة من العلماء. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن دُرُسْتَوَيْه، عبد الله بن جعفر بن محمد (1998م). *تصحيح الفصيح وشرحه*. تحقيق: محمد بدوي المختون. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (1987م). *جمهرة اللغة*. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين.

الدقيقي سليمان بن بنين بن خلف بن عوض المصري (1985م). *اتفاق المباني وافتراق المعاني*. تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر. ط1. الأردن: دار عمار.

ديكنقوز، شمس الدين أحمد (1995م). *شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف*. ط3. مصر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

الدميري، محمد بن موسى (1424هـ). *حياة الحيوان الكبرى*. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذبياني، النابغة 1996م. *ديوان النابغة الذبياني*. تحقيق: عباس عبد الساتر. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (1993م). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (1998م). *تذكرة الحفاظ*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. *العبر في خبر من غبر*. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (1991م). *تهذيب سير أعلام النبلاء*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وغيره. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ذي الرمة، ديوان ذي الرمة. تحقيق: أحمد حسن بسج. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (1420هـ). *مفاتيح الغيب*. ط3. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الرازي، محمد بن أبي بكر (1999م). *مختار الصحاح*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. ط5. بيروت: المكتبة العصرية- الدار النموذجية.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (1991م). *أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل*. تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودى. ط1. الرياض: دار عالم الكتب.

الرازي، منصور بن الحسين (2004م). *نثر الدر في المحاضرات*. تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الراغب الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد (1420هـ). *محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء*. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الراغب الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد (1999م)- (2001م)-(2003م). *تفسير الراغب الأصفهاني*. تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني وآخرين. ط1. طنطا: جامعة طنطا- كلية الآداب. الرياض: دار الوطن. جامعة أم القرى: كلية الدعوة وأصول الدين.

ابن رافع السلامي، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع (1402هـ). *الوفيات*. تحقيق: صالح مهدي عباس- وبشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الربعي، علي بن عدلان بن حماد (1985م). *الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن رشيق، أبو على الحسن القيرواني (1981م). *العمدة في محاسن الشعر وآدابه*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط5. بيروت: دار الجيل.

الرقيات، عبيد الله بن قيس (1995م). *ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات*. تحقيق وشرح: عزيزة فوال بابتي. ط1. بيروت: دار الجيل.

الرماني، علي بن عيسى بن علي. *رسالة منازل الحروف*. تحقيق: إبراهيم السامرائي. عمان: دار الفكر.

الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني. *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية.

الزبيدي، عمرو بن معدي كرب (1985م). *شعر عمرو بن معدي كرب*. جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي. ط2. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (1988م). *معاني القرآن وإعرابه*. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1987م). *الأمالي*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط2. بيروت: دار الجيل.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1979م). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: مازن المبارك. ط3. بيروت: دار النفائس.

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1957م). *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن فارس (2002م). *الأعلام*. ط5. دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1998م). *أساس البلاغة*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1412هـ). *ربيع الأبرار ونصوص الأخيار*. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). *المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق: علي بو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة الهلال.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. *الفائق في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: علي محمد البجاوي– محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. لبنان: دار المعرفة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1987م). *المستقصى في أمثال العرب*. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزَّوزَني، أبو سهل محمد بن الحسن (2006م). *قَشْر الفَسْر*. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. ط1. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

الزَّوزَني، أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين (2002م). *شرح المعلقات السبع*. ط1. دار إحياء التراث العربي.

ابن زيد العاتكي، أحمد بن محمد بن أحمد (2003م). *الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية*. تحقيق: هزاع سعد المرشد. ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (1413هـ). *طبقات الشافعية الكبرى*. تحقيق: محمود محمد الطناحي. وعبد الفتاح محمد الحلو. ط2. هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي (2003م). *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد (1999م). *جمال القراء وكمال الإقراء*. تحقيق عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي. ط1. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد (1995م). *سفر السعادة وسفير الإفادة*. تحقيق: محمد الدالي– وتقديم شاكر الفحام. ط2. دار صادر.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

السراج القاري، جعفر بن أحمد بن الحسين البغدادي . *مصارع العشاق*. بيروت: دار صادر.

السرقسطي، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي (2001م). *الدلائل في غريب الحديث*. تحقيق: محمد بن عبد الله القناص. ط1. الرياض: مكتبة العبيكان.

ابن السراج النحوي، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله (2008م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد حسن مهدلي. وعلي سيد علي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سعيد المغربي، أبو الحسن على بن موسى (1955م). *المغرب في حلى المغرب*. تحقيق الدكتور شوقي ضيف. ط3. القاهرة: دار المعارف.

السَّفَاقُسِي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (1430هـ). *المجيد في إعراب القرآن* المجيد. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط1. دار ابن الجوزي.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد (1987م). *مفتاح العلوم*. تحقيق: نعيم زرزور. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. *الكنز اللغوي في اللَسَن العربي*. تحقيق: أوغست هفنر. القاهرة: مكتبة المتنبي.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (1998م). *كتاب الألفاظ*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. مكتبة لبنان ناشرون.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (2002م). *إصلاح المنطق*. تحقيق: محمد مرعب. ط1. دار إحياء التراث العربي.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (1993م). *ديوان الحطيئة (رواية وشرح)*. تحقيق: مفيد محمد قميحة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السُكَّري، أبو سعيد الحسن (1998م). *ديوان أبي الأسود الدؤولي (رواية وشرح)*. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

ابن سلام، أبو عُبيد القاسم الهروي البغدادي (1964م). *غريب الحديث*. تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان. ط1. حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

ابن سلام، أبو عُبيد القاسم الهروي البغدادي (1980م). *الأمثال*. تحقيق: عبد المجيد قطامش. ط1. دار المأمون للتراث.

ابن سلام، أبو عبد الله بن عبيد الله الجمحي. *طبقات فحول الشعراء*. تحقيق: محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني.

السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (1986م). *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*. تحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي. ط1. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.

ابن أبي سلمى، زهير (1988م). *ديوان زهير بن أبي سلمى*. شرحه وقدم له: الأستاذ على حسن فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (1997م). *تفسير القرآن*. تحقيق: ياسر بن إبراهيم– وغنيم بن عباس بن غنيم. ط1. الرياض: دار الوطن.

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد (1962م). *الأنساب*. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. ط1. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم.

السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف (1996م). *عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (1992م). *نتائج الفكر في النَّحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد (1996م). *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*. تحقيق: مصطفى السقا– حامد عبد المجيد. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (2000م). *المحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (1996م). *المخصص*. تحقيق: خليل إبراهم جفال. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (1993م). *العدد في اللغة*. تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر– عدنان بن محمد الظاهر. ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم. لبنان (صيدا). المكتبة العصرية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1967م). حسن *المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*. تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. مصر: دار إحياء الكتب العربية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2008م). *تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب*. تحقيق الدكتور حسن الملخ. وتحقيق: الدكتورة سهى النعجة. ط2. الأردن (إربد) عالم الكتب الحديث.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي. مصر: المكتبة التوفيقية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2005م). *نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1974م). *الإتقان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2003م). *الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز)*. مصر: المكتبة الأزهرية للتراث.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1998م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1990م). *الأشباه والنظائر*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2006م). *الاقتراح في أصول النحو*. تحقيق: عبد الحكيم عطية. مراجعة وتقديم علاء الدين عطية. ط2. دمشق: دار البيروتي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1966م). *شرح شواهد المغني*. تحقيق: أحمد ظافر كوجان، وغيره. لجنة التراث العربي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *ذيل طبقات الحفاظ للذهبي*. تحقيق: زكريا عميرات. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1969م). *تنوير الحوالك شرح موطأ مالك*. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (2007م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين. ط1. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني العلوي (1992م). *أمالي ابن الشجري*. تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني العلوي (1984م). *ما لم ينشر من الأمالي الشجرية*. ط1. تحقيق: حاتم صالح الضامن. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني العلوي (1925م). *مختارات شعراء العرب*. تحقيق: محمود حسن زناتي. ط1. مصر: مطبعة الاعتماد.

الشوكاني، محمد بن علي (2004م). *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. بيروت. دار المعرفة.

الشيباني، أبو عمرو (2001م). *شرح المعلقات التسع*. تحقيق: عبد المجيد همو. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

الصاحب بن عباد، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني. المحيط في اللغة.

ابن الصائغ، شمس الدين محمد بن حسن (2004م). *اللمحة في شرح الملحة*. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (1998م). *أعيان العصر وأعوان النصر*. تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، وآخرين. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط. وتركي مصطفى- دار إحياء التراث.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2007م). *نكت الهميان في نكت العميان*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (1987م). *تصحيح التصحيف وتحرير التحريف*. تحقيق: السيد الشرقاوي. مراجعة: رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (1998م). *الشعور بالعور*. عبد الرزاق حسين. ط1. عمان: دار عمار.

الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد (1983م). *الشوارد (ما تفرد به بعض أئمة اللغة)*. مصطفى حجازي. مراجعة: الدكتور محمد مهدي علام. ط1. القاهرة. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

الصقلي أبو حفص عمر بن خلف (1990م). *تثقيف اللسان وتلقيح الجنان*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري (1403هـ). *المصنف*. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. الهند: المجلس العلمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (1341هـ). *أدب الكتاب*. تحقيق: محمد بهجة الأثري. مصر: المطبعة السلفية. بغداد: المكتبة العربية.

ابن الصيرفي، علي بن منجب بن سليمان (1985م). *المختار من شعر شعراء الأندلس*. تحقيق: عبد الرزاق حسين. ط1. عمان: دار البشير.

الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى. *المفضليات*. تحقيق: أحمد محمد شاكر– وعبد السلام محمد هارون. ط6. القاهرة: دار المعارف.

الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى (1981م)– (1983م). *أمثال العرب*. تحقيق: إحسان عباس. ط1–2. بيروت: دار الرائد العربي.

الطائي، حبيب بن أوس بن الحارث. *الوحشيات (الحماسة الصُّغرى)*. تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي– محمود محمد شاكر. ط3. القاهرة: دار المعارف.

ابن طباطبا، محمد بن أحمد بن محمد العلوي. *عيار الشعر*. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (2000م). *جامع البيان في تأويل القرآن*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط1. مؤسسة الرسالة.

طرفة بن العبد، أبو عمرو بن سفيان البكري (2002م). *ديوان طرفة بن العبد*. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عادل الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي (1998م). *اللباب في علوم الكتاب*. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود– الشيخ علي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك (2004م). *ديوان لبيد بن ربيعة*. تحقيق: حمدو طمّاس. ط1. دار المعرفة.

العامري، خداش بن زهير (1986م). *شعر خداش بن زهير*. تحقيق: يحيى الجبوري. دمشق. مطبوعات مجمع اللغة العربية.

العبادي، عدي بن زيد. *ديوان عدي بن زيد* (1965م). تحقيق: محمد جبار المعيبد. بغداد: شركة دار الجمهورية.

العباسي، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد. *معاهد التنصيص على شواهد التلخيص*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: عالم الكتب.

ابن العبد، طرفة (2002م). *ديوان طرفة بن العبد*. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي. *طبائع النساء وما جاء فيها من عجائب وأخبار وأسرار*. القاهرة: مكتبة القرآن.

ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد (1404هـ). *العقد الفريد*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن محمد التونسي (2008م). *تفسير ابن عرفة*. تحقيق: جلال الأسيوطي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن العجاج، رؤبة. مجموع *أشعار العرب (وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه)*. صححه ورتبه: وليم بن الورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (1419هـ). *الصناعتين*. تحقيق: علي محمد البجاوي– محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العنصرية.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. *جمهرة الأمثال*. بيروت: دار الفكر.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. *ديوان المعاني*. بيروت: دار الجيل.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. *الفروق اللغوية*. تحقيق: محمد إبراهيم سليم. القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (2007م). *الوجوه والنظائر*. تحقيق: محمد عثمان. ط1. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

العسكري أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (1984م). *المصون في الأدب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط2. الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (1996م). *الممتع الكبير في التصريف*. ط1. مكتبة لبنان.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (1980م). *ضرائر الشعر*. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط1. دار الأندلس.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (1998م). *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: فواز الشعار. إشراف إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي (1422هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير الصديقي، (1415هـ). *عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته*. ط2. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (1982م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات. ط1. دمشق: دار الفكر.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط20. القاهرة: دار التراث.

العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: عبد الإله النبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. *التبيان في إعراب القرآن*. تحقيق: علي محمد البجاوي. عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1999م). *إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. *شرح ديوان المتنبي*. تحقيق: مصطفى السقا وآخرين. بيروت: دار المعرفة.

العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1986م). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. ط1. دار الغرب الإسلامي.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1992م) *مسائل خلافية في النحو*. تحقيق: محمد خير الحلواني. ط1. بيروت: دار الشرق العربي.

العلوي، يحيى بن حمزة (2009م). *المنهاج في شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: هادي عبد الله ناجي. ط1. الرياض: مكتبة الرشيد.

العلوي، محمد بن محمد بن هبة الله (1425هـ). *المجموع اللفيف*. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي (1986م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق: محمود الأرناؤوط. وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. ط1. دمشق. بيروت: دار ابن كثير.

عنترة، ابن شداد العبسي (1970م). *ديوان عنترة*. تحقيق: محمد سعيد مولوي. القاهرة: المكتب الإسلامي.

عنترة، ابن شداد العبسي (1997م). *ديوان عنترة* ومعلقته. تحقيق: خليل شرف الدين. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

العوتبي الصحاري، سلمة بن مسلم (1999م). *الإبانة في اللغة العربية*. تحقيق: الدكتور عبد الكريم خليفة، وآخرين. ط1. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*. تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر، وآخرين. ط1. القاهرة: دار السلام.

الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن (1990م). ديوان الإسلام. تحقيق: سيد كسروي حسن. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الغندجاني، الحسن بن أحمد (2007م). *أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها*. تحقيق: محمد علي سلطاني. ط1. دمشق: دار العصماء.

الغنوي، طفيل (1997م). *ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي*. تحقيق: حسان فلاح أوغلي. ط1. بيروت: دار صادر.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (2003م). معجم *ديوان الأدب*. تحقيق: أحمد مختار عمر- مراجعة: إبراهيم أنيس. القاهرة: مؤسسة دار الشعب.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي (1979م). معجم *مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي (1986م). *مجمل اللغة*. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء. *الإتباع والمزاوجة*. تحقيق:كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء. (1997م). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. ط1. بيروت: محمد علي بيضون.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1990م). *التعليقة على كتاب سيبويه*. تحقيق: الدكتور عوض بن حمد القوزي. ط1. السعودية: جامعة الملك سعود.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1987م). *المسائل الحلبيات*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. دمشق: دار القلم. بيروت: دار المنارة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1985م). *المسائل البصريات*. تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. ط1. مطبعة المدني.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1993م). *الحجة للقراء السبعة*. تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرين. ط2. دمشق: دار المأمون.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1988م). *شرح الأبيات المشكلة الإعراب*. تحقيق: محمود محمد الطناحي. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1996). *الإيضاح*. تحقيق: كاظم بحر المرجان. ط2. بيروت: عالم الكتب.

ابن الفخار، أبو عبد الله حماد بن محمد الثمالي البيري (1410هـ). *شرح الجمل*. تحقيق: محمود محمد الطناحي. السعودية: جامعة أم القرى.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي (2000م). *الكناش في فني النحو والصرف*. تحقيق: رياض بن حسن الخوام. بيروت: المكتبة العصرية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1435هـ). *كتاب فيه لغات القرآن*. ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السري.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين. ط1. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

ابن فرحون اليعمري، برهان الدين إبراهيم بن علي. *الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب*. تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة: دار التراث للطبع والنشر.

الفرخان، كمال الدين أبي السعد علي بن مسعود (1987م). المستوفى في النحو. تحقيق: محمد بدوي المختون. القاهرة: دار الثقافة العربية.

الفرزدق (1987م). ديوان الفرزدق. تحقيق: علي فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو(1995م). *الجمل في النحو*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط5.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو. *كتاب العين*. تحقيق: مهدي المخزومي- إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

ابن فَضَّال المُجَاشِعِي، أبو الحسن علي (2007م). *النكت في القرآن الكريم*. دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الله عبد القادر الطويل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفهري، أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن البونسي (2004م). *كنز الكتاب ومنتخب الآداب*. تحقيق: حياة قارة. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (2000م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. ط1. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن فُورجة محمد بن حَمَد (1987م). *الفتح على أبي الفتح*. تحقيق: عبد الكريم الدجيلي. ط2. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد الشيباني (1416هـ). *مجمع الآداب في معجم الألقاب*. تحقيق: محمد الكاظم. ط1. إيران: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.

الفيروزآبادى مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. *بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز*. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الفيروزآبادى، أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005م) *القاموس المحيط*. ط8. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر (1407هـ). *طبقات الشافعية*. تحقيق: الحافظ عبد العليم خان. ط1. بيروت: عالم الكتب.

ابن قاضي شهبة، لتقي الدين أبو بكر (1974م). *طبقات النحاة واللغويين*. تحقيق: الدكتور محسن غياض. النجف الأشرف: مطبعة النعمان.

القاضي الجرجاني، أبو الحسن علي بن عبد العزير. *الوساطة بين المتنبي وخصومه*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (1975م). *البارع في اللغة*. تحقيق: هشام الطعان. ط1. بغداد: مكتبة النهضة. بيروت: دار الحضارة العربية.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. *الأمالي*. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (1999م). *أدب الكاتب*. تحقيق: محمد الدالي. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1423هـ). *الشعر والشعراء*. القاهرة: دار الحديث.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (1418هـ). *عيون الأخبار*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (1984م). *المعاني الكبير في أبيات المعاني*. تحقيق: سالم الكرنكوي– عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني.ط1.بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (1397هـ). *غريب الحديث*. تحقيق: عبد الله الجبوري. ط1. بغداد: مطبعة العاني.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. *الجراثيم*. تحقيق: محمد جاسم الحميدي. تقديم: مسعود بوبو. دمشق: وزارة الثقافة.

ابن قدامة، قدامة بن جعفر البغدادي (1302هـ). *نقد الشعر*. ط1. قسطنطينية. مطبعة الجوائب.

القرافي، شهاب الدين (1982م). *الاستغناء في أحكام الاستثناء*. تحقيق: طه محسن. بغداد: مطبعة الإرشاد.

القزاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني. *ما يجوز للشاعر في الضرورة*. تحقيق: رمضان عبد التواب– صلاح الدين الهادي. الكويت: دار العروبة. القاهرة: دار الفصحى.

ابن القَطَّاع ، علي بن جعفر بن علي (1983م).*كتاب الأفعال*. ط1. بيروت: عالم الكتب.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الخزرجي (1964) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط2. القاهرة : دار الكتب المصرية.

قطرب، محمد بن المستنير بن أحمد (1985م). *الأزمنة وتلبية الجاهلية*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. مؤسسة الرسالة.

ابن قُطْلُوْبَغَا، زين الدين أبو الفداء قاسم الجمالي الحنفي (2011م). *الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة*. تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. ط1. صنعاء: مركز النعمان للبحوث.

ابن قُطْلُوْبَغَا، زين الدين أبو الفداء قاسم الجمالي الحنفي (1418هـ). *تاج التراجم*. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. ط1. دمشق: دار القلم.

القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري. *صبح الأعشى في صناعة الإنشاء*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب (1983م). *الوفيات (معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين)*. تحقيق: عادل نويهض. ط4. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

القِنَّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن لطف الله (2007مـ). *التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول*. ط1. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

القُوجَوي، محمد بن مصطفى شيخ زاده (1995م). *شرح قواعد الإعراب لابن هشام*. تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر .دمشق: دار الفكر.

القيرواني، عبد الكريم النهشلي. *الممتع في صنعة الشعر*. تحقيق: محمد زغلول سلام. الإسكندرية: منشأة المعارف.

القيس، امرئ (2004م). *ديوان امرِئ القيس*. تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي. ط2. بيروت: دار المعرفة.

القيسي أبو محمد مكي بن أبي طالب (1405هـ). *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (1987م). *إيضاح شواهد الإيضاح*. دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد (1954م). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي. ط1. الرياض: أضواء السلف.

الكتبي، محمد ابن شاكر (1974هـ). *فوات الوفيات*. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (1988م). *البداية والنهاية*. تحقيق: علي شيري. ط1. دار إحياء التراث العربي.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي (1993م). *طبقات الشافعيين*. تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم. والدكتور محمد زينهم محمد عزب. مكتبة الثقافة الدينية.

كحالة، عمر بن رضا (ت1408هـ). معجم *المؤلفين*. بيروت: مكتبة المثنى. دار إحياء التراث العربي.

كراع النمل، علي بن الحسن (1989م). *المنتخب من غريب كلام العرب*. تحقيق: محمد بن أحمد العمري. ط1. السعودية: جامعة أم القرى– معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

الكرماني محمد بن يوسف بن علي (1424هـ). *تحقيق الفوائد الغياثية*. تحقيق: علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

الكرماني، محمد بن أبي المحاسن (2001م). *مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني*. تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج. تقديم: محسن عبد الحميد. ط1. بيروت: دار ابن حزم.

الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر. *غرائب التفسير وعجائب التأويل*. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية. بيروت: مؤسسة علوم القرآن.

الكرماني، محمد بن أبي المحاسن (2001م). *مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني*. تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج. تقديم: محسن عبد الحميد. ط1. بيروت: دار ابن حزم.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*. تحقيق: عدنان درويش. ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن كيكلدي العلائي، صلاح الدين خليل بن عبد الله الدمشقي (1990م). *الفصول المفيدة في الواو المزيدة*. تحقيق: حسن موسى الشاعر. ط1. عمان: دار البشير.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد (2009م). *سنن ابن ماجه*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط1. دار الرسالة العالمية.

أبو محمد السيرافي، يوسف بن عبد الله (1974م). *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. ومراجعة: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. دار الفكر.

المالقي، أحمد بن عبد النور. *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. تحقيق: أحمد محمد الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله (1967م). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكتاب العربي.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله (1990م). *شرح التسهيل*. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد. والدكتور محمد بدوي المختون. ط1. الجيزة: دار هجر.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله (2002م). *إيجاز التعريف في علم التصريف*. تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله. *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى تمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله (1967م). *ألفية ابن مالك*. دار التعاون.

ابن مالك، كعب الأنصاري (1997م). *ديوان كعب بن مالك*. تحقيق وشرح: مجيد طراد. ط1. بيروت: دار صادر.

ابن مالك، مالك بن أنس الأصبحي (1412هـ). *موطأ الإمام مالك*. تحقيق: بشار عواد معروف- ومحمود خليل. مؤسسة الرسالة.

ابن مالك، مالك بن أنس الأصبحي (2004م). *الموطأ*. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط1. الإمارات: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.

المالقي، عبد الواحد بن محمد بن علي الأموي (1990م).*الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني*. تحقيق: أحمد عبد الله أحمد المقرئ. جدة: دار الفنون للطباعة والنشر.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. *تفسير الماوردي*. تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم. بيروت: دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (1997م). *الكامل في اللغة والأدب*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط3. القاهرة: دار الفكر العربي.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (1421هـ). *الفاضل*. ط3. القاهرة: دار الكتب المصرية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي. *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت: عالم الكتب.

ابن المثنى، أبو عبيدة معمر التيمي البصري (1998م). *شرح نقائض جرير والفرزدق (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه)*. تحقيق: محمد إبراهيم حور- وليد محمود خالص.ط2. بيروت: دار المعرفة.

ابن المثنى، أبو عبيدة معمر التيمي البصري (1381هـ). *مجاز القرآن*. تحقيق: محمد فواد سزگين. القاهرة: مكتبة الخانجى.

المجاشعي، علي بن فضال بن علي القيرواني (2007م). *النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)*. تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو محمد السيرافي، يوسف بن عبد الله (1974م). *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. ومراجعة: طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. دار الفكر.

ابن مخلوف، محمد بن محمد بن عمر (2003م). *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*. تحقيق: عبد المجيد خيالي. بيروت: دار الكتب العلمية.

المدائني، أبو الحسن علي بن محمد (2003م). *التعازي*. تحقيق: إبراهيم صالح. ط1. دار البشائر.

المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد بن عمران. *الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء*.

المرابط الدلائي، محمد بن محمد بن أبي بكر. *نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: الدكتور مصطفى الصادق العربي.

المرادي، ابن أم قاسم (2006م). *شرح التسهيل (القسم النحوي)*. تحقيق: محمد عبد النبي محمد عبيد. ط1. المنصورة: مكتبة الإيمان.

المرادي، ابن أم قاسم (2008م). *شرح التسهيل (القسم الصرفي)*. تحقيق: ناصر حسين علي. ط1. دمشق: دار سعد الدين.

المرادي، ابن أم قاسم (2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان. ط1. دار الفكر العربي.

المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد الأصفهاني (1417هـ). *الأزمنة والأمكنة*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد (2003م). *شرح ديوان الحماسة*. تحقيق: غريد الشيخ. وضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيري النيسابوري. *صحيح مسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المستعصمي، محمد بن أيدمر (2015م). *الدر الفريد وبيت القصيد*. تحقيق: كامل سليمان الجبوري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المعافري، محمد بن عبد الله الإشبيلي (2003م). *أحكام القرآن*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن المعتز، عبد الله بن محمد العباسي. *طبقات الشعراء*. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط3. القاهرة: دار المعارف.

المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان (1907م). *رسالة الغفران*. ط1. تحقيق: إبراهيم اليازجي. مصر: مطبعة أمين هندية.

المُطرزي ناصر بن عبد السيد أبى المكارم الخوارزمي. *المغرب*. دار الكتاب العربي.

المفضل، أبو طالب بن سلمة بن عاصم، (1380هـ). *الفاخر*. تحقيق: عبد العليم الطحاوي. مراجعة: محمد علي النجار. ط1. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي.

ابن مفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد (1990م). *المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد*. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن مقبل، (1995م). *ديوان ابن مقبل*. تحقيق: عزة حسن. بيروت- حلب: دار الشرق العربي.

المقدسي، مرعي بن يوسف الكرمى (2009م). *دليل الطالبين لكلام النحويين*. الكويت: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية.

المقدسي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل. *إبراز المعاني من حرز الأماني*. دار الكتب العلمية.

المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد (1997م). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر. *السلوك لمعرفة دول الملوك*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المكودي، عبد الرحمن بن علي (2005م). *شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت: المكتبة العصرية.

مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي (1405هـ). *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المكي، عبد القادر بن أبي القاسم العباسي (1989م). *هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل* (رسالة دكتوراة إلى نهاية (باب النائب عن الفاعل). تحقيق ودراسة: عثمان محمود الصيني. إشراف الدكتور محمود محمد الطناحي. السعودية: جامعة أم القرى.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري (1997م). *العقد المذهب في طبقات حملة المذهب*. تحقيق: أيمن نصر الأزهري- وسيد مهني. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (1414هـ). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.

منق، علي بن لالي بالي القسطنطيني (1987م). خير *الكلام في التقصي عن أغلاط العوام*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: عالم الكتب.

ابن منقذ، أبو المظفر مجد الدين أسامة بن مرشد (1987م). *لباب الآداب*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط2. القاهرة : مكتبة السنة.

المُهَلَّبي، أحمد بن علي بن معقل (2003م). *المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبِّي*. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. ط2. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ابن ميادة (1982م). *شعر ابن ميادة*. جمع وتحقيق: حنا جميل حداد- مراجعة وإشراف: قدري الحكيم. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد. مجمع *الأمثال*. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. لبنان.

ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف (2007م). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، وآخرين. ط1. القاهرة: دار السلام.

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1421هـ). *إعراب القرآن*. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1409هـ). *معاني القرآن*. تحقيق: محمد علي الصابوني. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). *عمدة الكتاب*. تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. ط1. دار ابن حزم.

النعيمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي (1990م). *الدارس في تاريخ المدارس*. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب (1423هـ). *نهاية الأرب في فنون الأدب*. ط1. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (2002م). *كتاب تفسير القرآن*. تحقيق: سعد بن محمد السعد. تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. المدينة المنورة. دار المآثر.

النيسابوريّ، محمود بن أبي الحسن (1988م). *باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن*. تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الهذلي، أبو ذؤيب (2014م). *ديوان أبي ذؤيب الهذلي*. تحقيق: أحمد خليل الشال. ط1. بورسعيد: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية.

الهروي، أبو عُبيد القاسم بن سلام (1415هـ-1417هـ). *الغريب المصنف*. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية.

الهروي، محمد بن علي بن محمد (1420هـ). *إسفار الفصيح*. تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الهذلي، أبو ذؤيب (2014م). *ديوان أبي ذؤيب الهذلي*. تحقيق وتخريج: أحمد خليل الشال. ط1. بورسعيد: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. *شذور الذهب*. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (2001م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: الدكتور محمد أبو الفضل عاشور. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: الدكتور مازن المبارك. ومحمد علي حمد الله. ط6. دمشق: دار الفكر.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (1983م). *أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن*. تحقيق: محمد نغش. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (1986م). *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي.ط1. دار الكتاب العربي.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. *شرح خطبة التسهيل*. تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلين. السعودية: مجلة الجامعة الإسلامية.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (1983م). *المسائل السفرية في النحو*. تحقيق: حاتم صاح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (1430هـ). *التفسير البسيط*. ط1. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– عمادة البحث العلمي.

ابن الوراق محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). *علل النحو*. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

الوطواط أبو إسحق محمد بن إبراهيم (2008م). *غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة*. تحقيق: ابراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الوشاء، أبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق (1953م). *الموشى (الظرف والظرفاء)*. تحقيق: كمال مصطفى. ط2. مصر: مكتبة الخانجي- مطبعة الاعتماد.

ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد التميمي (1900م). *المقصور والممدود*. تحقيق: بولس برونله. مطبعة ليدن.

ياقوت الحموي، أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (1993م). *معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ياقوت الحموي، أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (1995م). معجم *البلدان*. ط2. بيروت: دار صادر.

اليحصبي، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون السبتي. *مشارق الأنوار على صحاح الآثار*. المكتبة العتيقة -دار التراث.

اليزيدي، أبو عبد الله محمد بن العباس (1938م). *الأمالي*. ط1. الهند: مطبعة جمعية دائرة المعارف.

ابن يعفر، الأسود. *ديوان الأسود بن يعفر*. تحقيق: نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام.

ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي (2001م). *شرح المفصل للزمخشري*. تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد (1986م). *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*. تحقيق: الدكتور عبد المجيد دياب. ط1. السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات.

اليوسي الحسن بن مسعود (1981م). *زهر الأكم في الأمثال والحكم*. تحقيق: محمد حجي- محمد الأخضر. ط1. المغرب: دار الثقافة.

الفهارس العامة

1-فهرس الآيات القرآنية

186	251	﴿ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ ﴾	.16
284	255	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾	.17
643	282	﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾	.18
سورة آل عمران (3)			
835	25	﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ ﴾	.19
549	37	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾	.20
772	97	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	.21
742	106	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾	.22
324	154	﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾	.23
874	154	﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا ﴾	.24
874	154	﴿ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾	.25
121	159	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	.26
140	159	﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ ﴾	.27
493	178	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ ﴾	.28
سورة النساء (4)			
571	4	﴿ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾	.29
571	4	﴿ فَكُلُوهُ ﴾	.30
339	24	﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾	.31

.32	﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾	69	351
.33	﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾	72	278 و 279
.34	﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾	96	399
.35	﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾	122	339
سورة المائدة (5)			
.36	﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾	52	407
.37	﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾	112	729
.38	﴿ أَنْ يُنَزِّلَ ﴾	112	729
سورة الأنعام (6)			
.39	﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾	22	292
.40	﴿ هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾	136	468
	سورة الأعراف (7)		
.41	﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾	11	608 و 609
.42	﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾	12	457
.43	﴿ حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيها جَمِيعاً ﴾	38	26
.44	﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾	59	511
.45	﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾	142	657
.46	﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾	142	658

.47	﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾	160	672
.48	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾	193	498
سورة الأنفال (8)			
.49	﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾	7	433
.50	﴿ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾	24	88 و 161 و 855
.51	﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ ﴾	22	341
.52	﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾	43	414
.53	﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾	43	414
.54	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾	59	484
سورة التوبة (9)			
.55	﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾	25	789
.56	﴿ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾	65	376
.57	﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾	80	613
.58	﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾	103	435
سورة هود (11)			
.59	﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	8	376
.60	﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾	18	344
.61	﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾	72	267

.62	﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾	74	142
.63	﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾	107	721
.64	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾	111	279 و655
.65	﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾	118	28
.66	﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	119	157
سورة يوسف (12)			
.67	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾	2	1
.68	﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾	10	133 و833
.69	﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾	11	712
.70	﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾	20	296
.71	﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ ﴾	35	317
.72	﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾	35	502
.73	﴿ حَتَّى حِينٍ ﴾	35	779
.74	﴿ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	43	539
.75	﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾	60	357
.76	﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	85	370
سورة الرعد (13)			
.77	﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾	43	511

سورة إبراهيم (14)			
78.	﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾	7	ح
سورة الحِجْر (15)			
79.	﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	2	682
80.	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾	9	1
81.	﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾	31	608
سورة النحل (16)			
82.	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾	62	430
83.	﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾	66	254
سورة الإسراء (17)			
84.	﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِن ﴾	19	566
85.	﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾	36	511
86.	﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾	100	429
سورة الكهف (18)			
87.	﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾	12	497
88.	﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى ﴾	19	497
89.	﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾	25	672
90.	﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾	60	369

سورة مريم (19)			
91.	﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾	23	420
92.	﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾	33	789
93.	﴿ يَكَادُ السَّمَاوَاتُ ﴾	90	134 و135
94.	﴿ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ ﴾	90	134
سورة طه (20)			
95.	﴿ طَه ﴾	1	545
96.	﴿ إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾	3	576
97.	﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾	17	284
98.	﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾	46	234
99.	﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾	74	267
100.	﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾	77	183
101.	﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾	78	294
102.	﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ ﴾	80	247
103.	﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾	118–119	435
سورة الأنبياء (21)			
104.	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾	22	604
105.	﴿ وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾	47	670

106.	﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾	60	313
107.	﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾	111	479
سورة الحج (22)			
108.	﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾	2	186
109.	﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾	46	267
110.	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾	63	141
سورة المؤمنون (23)			
111.	﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾	1	310
112.	﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾	32	511
113.	﴿ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾	91	829
سورة الفرقان (25)			
114.	﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ﴾	20	480
سورة الشعراء (26)			
115.	﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾	15	234
سورة النمل (27)			
116.	﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾	19	789
117.	﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾	72	539
118.	﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾	88	339

سورة القصص (28)			
119.	﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ ﴾	5	65
120.	﴿ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾	23	131
121.	﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا ﴾	48	172
122.	﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾	82	418
سورة العنكبوت (29)			
123.	﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾	2	406
124.	﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾	14	612
125.	﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا ﴾	33	490
سورة الروم (30)			
126.	﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾	20	788
سورة الأحزاب (33)			
127.	﴿ الظُّنُونَا ﴾	10	184
128.	﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾	34	77
129.	﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾	63	479 و480
130.	﴿ السَّبِيلَا ﴾	67	184
131.	﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾	173	77
سورة سبأ (34)			

.132	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ، يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ، وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	1-3	426 و427
.133	﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾	40	376
سورة الصافات (37)			
.134	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾	49	457
سورة ص (38)			
.135	﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا ﴾	21	234
.136	﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾	23	234
.137	﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾	33	405
.138	﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾	39	549
سورة فصلت (41)			
.139	﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾	29	282
.140	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾	46	721
.141	﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾	48	481
سورة الشورى (42)			
.142	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾	11	417
سورة الدخان (44)			
.143	﴿ حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾	1-3	426

144.	﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾	56	615 و 616
سورة الجاثية (45)			
145.	﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾	32	616
سورة الطور (52)			
146.	﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾	16	319
147.	﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾	28	435
سورة النجم (53)			
148.	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾	49	755
سورة القمر (54)			
149.	﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾	42	566
سورة التغابن (64)			
150.	﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾	7	468
سورة التحريم (66)			
151.	﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا ﴾	5	398
سورة الملك (67)			
152.	﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾	4	190 و 569
153.	﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾	4	837
سورة الحاقة (69)			

154.	﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾	2-1	294
	سورة الجن (72)		
155.	﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾	7	551
	سورة المزمل (73)		
156.	﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ ﴾	3-2	775
	سورة القيامة (75)		
157.	﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾	35-34	188
	سورة الإنسان (76)		
158.	﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾	14	343
159.	﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾	20	305
160.	﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾	31	534
	سورة النبأ (78)		
161.	﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾	28	561
	سورة عبس (80)		
162.	﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾	3	479 و480
	سورة الليل (92)		
163.	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾	4-1	744
	سورة التين (95)		

164.	﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾	5	715
	سورة القدر (97)		
165.	﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	5	778
	سورة العاديات (100)		
166.	﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾	1	186
167.	﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾	11	481
	سورة التكاثر (102)		
168.	﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾	6	520
	سورة الإخلاص (112)		
169.	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	1	267
	سورة الناس (114)		
170.	﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّات مَلِكِ النَّات إِلَهِ النَّات ﴾	3−1	869

2–فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

مسلسل	الحديث الشريف	الصفحة
.1	"لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ".	ح
.2	"لَسْتُ مِنْ دَدٍ، وَلَا الدَّدُ مِنِّي"	221
.3	"لَوْلَا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ لَأَلَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ".	404
.4	"إِنَّ كُلَّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ" يريد: أو يُلِمَّ أَنْ يقتل".	404
.5	"عسى الغُوَيْر أبْؤُساً".	406
.6	"اللَّهُمَّ عَائِذاً بِكَ مِنَ النَّارِ".	476
.7	"ووَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ عَلَى الأَرْضِ".	506
.8	"قَبْلَ أَنْ تَقَعَا كَفَّاهُ".	506
.9	"نَهَى عَنْ قَتْلِ جِنَانِ البِيُوْت الأَبْتَرُ وَذُو الطُّفْيَتَيْنِ".	621
.10	امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ"	726

3- فهرس الشواهد الشعرية

مسلسل	القافية	البحر	القائل	الصفحة
.1	الإِبَاءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	341
.2	يُستباءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	220
.3	الأذنابْ	الرجز	–	168
.4	الرَّيْبْ	الرجز	حارثة بن سراقة الكندي	553
.5	الصِّبَا	الطويل	النابغة الذبياني	154
.6	جَزَى	الرجز المشطور	أبو النجم العجلي	142
.7	العُلا	الرجز المشطور	أبو النجم العجلي	142
.8	تُثِيبُ	الطويل	–	397
.9	تَدْرُبِ	الطويل	امرئ القيس	514
.10	تَرِيْبُ	الطويل	–	168
.11	تَحْطِبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي	718
.12	ذِيْبُ	البسيط	–	559
.13	التُّرَابِ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	486
.14	حَالِبِ	الخفبف	الفرزدق	420
.15	الذَّهَبُ	البسيط	جمال الدين بن مالك	12
.16	الغَرَبُ	البسيط	جمال الدين بن مالك	12
.17	غَضِبَا	البسيط	للفرزدق	230

.18	فصَلِيبُ	الطويل	علقمة بن عبدة	232
.19	المُثَقَّبِ	الطويل	امرئ القيس	248
.20	المُخَضِّبِ	الطويل	علقمة بن عبدة	135
.21	فَتَغِيبُ	الطويل	حميد بن ثور	194
.22	أَرْنَبا	المتقارب	امرئ القيس	343
.23	سَكُوبِ	الطويل	هدبة بن خشرم العذري	402
.24	صَوِّبِي	الرجز	–	268
.25	عَجِيْبُ	الطويل	جرير بن ضرار	551
.26	غَرِيبُ	الطويل	ضابئ بن الحارث البرجمي	448
.27	غَرِيبُ	الطويل	–	851
.28	قَرِيْبُ	الوافر	هدبة بن خشرم العذري	402
.29	كَرِبِ	الطويل	اليزيدي	452
.30	مُتْعَبَه	الرجز التام	–	255
.31	مُذْهَبَهْ	الرجز التام	–	255
.32	أَعْذَبَهْ	الرجز التام	–	255
.33	المُطَّلِبْ	الطويل	–	804
.34	مُسْتَعْذَبَهْ	الرجز التام	–	255
.35	مَشْعَبُ	الطويل	الكميت بن زيد	634

.36	مُنْجَذِبُ	البسيط	ذي الرمة	631
.37	النُّجُبَا	البسيط	إبراهيم بن هرمة	653
.38	نُجْبَا	البسيط	جرير	654
.39	يُصِيْبَا	الرجز	–	619
.40	يَلْعَبُ	الطويل	الكميت بن زيد	576
.41	زَلَّتِ	الطويل	كثير عزة	549
.42	أجَرَّتِ	الطويل	عمرو بن معد يكرب	429
.43	اسْتَحَلَّتِ	الطويل	كثير عزة	573
.44	تَبِيْتُ	الوافر	عمرو بن قنعاس المرادي	390
.45	أَزَلَّتِ	الطويل	كثير عزة	548
.46	خَفِرَاتِ	الطويل	محمد بن عبد الله بن نمير الثقفي	670
.47	فَشَلَّتِ	الطويل	كثير عزة	204
.48	صَهَوَاتِهِ	الطويل	امرئ القيس	234
.49	ضَنَّتْ	الوافر	الفرزدق	449
.50	مَنَّنَتْ	الطويل	قتيلة بنت النضر	502
.51	الكُمَاةُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	585
.52	بِنِعْمَةٍ	الطويل	علقمة بن عبدة	131
.53	عَزِيزَةً	الطويل	–	365 و 370

.54	ضَئِيلَةٌ	الطويل	النابغة الذبياني	455
.55	قَصِيدَةً	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	370
.56	تَصِيْحُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	628
.57	رَائِحُ	الطويل	زياد الأعجم	379
.58	صِحَاحِ	الكامل	ابن ميادة	764
.59	الصَالِحُ	الطويل	زياد الأعجم	379
.60	طَارِحُ	الطويل	زياد الأعجم	379
.61	قُماحِ	الوافر	خالد بن مالك الهذلي	347
.62	مُرْتَاح	الطويل	جمال الدين بن مالك	13
.63	مَصْبُوحُ	البسيط	حاتم الطائي	387
.64	مَنَادِحُ	الطويل	حيان بن جبلة المحاربي	351
.65	صَاحِ	الطويل	جمال الدين بن مالك	13
.66	اعْدُدْ	البسيط	المرادي	666
.67	العَدَدِ	البسيط	ابن الدباج الإشبيلي	841
.68	اِوْرِدِ	البسيط	المرادي	664
.69	الأَسَدِ	البسيط	حسان بن ثابت	347
.70	أَسْوَدُ	الطويل	شريح بن بجير التغلبي	836
.71	تَرَّدُدْ	البسيط	المرادي	666

.72	تَزِدْ	البسيط	ابن الدباج الإشبيلي	842
.73	الجَوَانِحِ	الطويل	قسامة بن رواحة السنبسي	404
.74	فَاسْتَرَاحُوا	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	463
.75	الْمَخَارِجِ	الطويل	سُمرة بن الجعد الخارجي	468
.76	سَيْهُوجْ	الرجز	رجل من بني سعد	790
.77	بَعْدِي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	602 و604
.78	حَادِي	الرجز	–	872
.79	جِيَادِ	الرجز	–	872
.80	بِأَسْعَدِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	319
.81	زِيَادِ	الطويل	الفرزدق	277 و402
.82	غادِ	الوافر	–	185
.83	عَوَّدَا	الطويل	الفرزدق	76
.84	أمْلُودَا	الطويل	رؤبة بن العجاج	125
.85	البُرُودَا	الطويل	رؤبة بن العجاج	125
.86	الْبُعْدُ	الطويل	الحطيئة	757
.87	الشُّهُودَا	الطويل	رؤبة بن العجاج	125
.88	تَقَدَّدَا	الطويل	كعب بن جعيل	602
.89	غَامِدُ	المتقارب	امرأة من بني غامد	551

.90	فَالسَّنَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	287
.91	فننْهَدَا	الطويل	–	858
.92	كَائِدُ	الطويل	كثير عزة	410
.93	اللِّبَد	البسيط	النابغة الذبياني	613
.94	الوَادِي	البسيط	–	872
.95	لِلْمَوْلُوْدِ	الكامل	أعشى همدان	750
.96	مُبْتَدِ	البسيط	المرادي	664
.97	مُبْعَدِ	البسيط	المرادي	664
.98	مُحَمّدِ	الكامل	الفرزدق	206
.99	الْمُفْرَدْ	البسيط	المرادي	666
.100	مُفْتَأَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	454
.101	مُفْنَدِ	البسيط	المرادي	664
.102	مُقَيّدْ	البسيط	المرادي	666
.103	مُجِيْداً	الوافر	خداش بن زهير	365
.104	مُعَاهِدِ	الكامل	ابن ميادة	539 و795
.105	وَالِدَا	الرجز	–	619
.106	الوجْدِ	الطويل	رجل من طيء	182
.107	يَسُودُ	الوافر	أنس بن مدركة الخثعمي	293 و294

.108	أُزَارُ	الوافر	–	405
.109	أجُرْ	المتقارب	امرئ القيس	342
.110	الأَشْبَارِ	الكامل	الفرزدق	590
.111	أوْعَرَا	الطويل	امرئ القيس	613
.112	حُجُرا	مخلع البسيط	الربيع بن ضبع الفزاري	757
.113	مُثَارِ	الكامل	الفرزدق	590
.114	الْبَحَاتِرُ	الطويل	كثير عزة	341
.115	بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	423 و661
.116	بِكِيْرِ	الطويل	–	503
.117	بُهْرُ	الطويل	الأخطل	764
.118	تُعَارُ	الطويل	شداد بن معاوية العبسي	448
.119	تُصَاهِرُهُ	الطويل	الفرزدق	347
.120	انْحسَارُ	الوافر	القطامي	301
.121	فأحضرا	الكامل	–	248
.122	اسْتَعْبَرَا	الكامل	صلاح الدين الصفدي	38
.123	جِدَارَا	الرجز	العجاج	565
.124	سَرَى	الكامل	صلاح الدين الصفدي	38
.125	رَا	الكامل	صلاح الدين الصفدي	38

.126	زَائِراً	الكامل	جرير	458
.127	زَبْرُ	الكامل	ابن أحمر	835
.128	ثَرَى	الكامل	صلاح الدين الصفدي	38
.129	ثَغْرِ	الطويل	الفرزدق	231
.130	الدَّثِرْ	الطويل	امرئ القيس	735
.131	دِفْتَرِ	الرجز	–	300
.132	عَارُ	الكامل	ثابت قطنة العتكي	81
.133	عُمَرُ	البسيط	جرير	213
.134	طَائِر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	580
.135	الظَاهِرِ	الطويل	جمال الدين بن مالك	722
.136	مِئْزَرَا	الطويل	حذيفة بن أنس الهذلي	618
.137	مُتَأَخَّرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	131
.138	أَحْصَرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	132
.139	فأنظُورُ	البسيط	–	168
.140	قَارِ	الكامل	–	380
.141	الْمَشَافِرِ	الطويل	الفرزدق	447 و490
.142	نَارُ	الكامل	–	424
.143	النَّحْرُ	الكامل	المخبل السعدي	446

144.	النَّقُرْ	الرجز	بعض السعديين – عبيد بن ماوية الطائي– امرئ القيس– لفدكي المنقري	169
145.	النَّمِرْ	المتقارب	امرئ القيس	197
146.	مُجِيرُ	الكامل	الشمردل الليثي	380 و385
147.	المُعَوَّرَا	الطويل	الفرزدق	774
148.	هُوْبَر	الطويل	ذي الرمة	805
149.	وَزَرُ	البسيط	كعب بن مالك الأنصاري	633
150.	يَشْكُرَا	الطويل	امرئ القيس	344
151.	جَزَى	الرجز المشطور	أبو النجم العجلي	134
152.	السَّرِيسُ	الطويل	أبو زبيد الطائي	580
153.	فَارِسَا	البسيط	عباس بن مرداس	701
154.	خَمِيصُ	الوافر	–	232
155.	الْقَميصِ	الوافر	الفرزدق	233
156.	بِبَعْضِ	الطويل	زفر بن الحارث الكلابي	635
157.	بَعْضِ	الطويل	طرفة بن العبد	569
158.	الخُلُطِ	البسيط	وعلة الجرمي	367
159.	أَصْنَعُ	الطويل	العجير السلولي	382
160.	أصْنَعِ	الرجز	أبو النجم العجلي	489
161.	انْقِشَاعَا	الوافر	القطامي	301

.162	تُبَّعَا	الطويل	–	580
.163	عَارِفُ	الطويل	منذر بن درهم الكلبي	568
.164	عَاطِفٍ	الكامل	أبو وجزة السعدي	392
.165	الخُشَّعُ	الكامل	جرير	834
.166	صَانِعُ	الطويل	الكميت– قيس بن الحدادية	389
.167	صُقُعْ	الرجز	رؤبة	868
.168	قَذَعٌ	البسيط	النابغة الذبياني	743
.169	هَاجِعُ	الطويل	حميد بن ثور	285
.170	يَقَعُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	409
.171	مُزْعَفُ	الطويل	الفرزدق	381
.172	مَعْرُوفُ	البسيط	عنترة	269
.173	تُخْلَقِ	الكامل	كعب بن مالك الأنصاري	654
.174	تَسْرِقُ	الطويل	أنس بن زنيم	803
.175	تُقَى	الرمل	–	437
.176	رَفَقَا	الرمل	–	437
.177	عَاشِقُ	الطويل	جميل بثينة	277
.178	العَقِيْقُ	الطويل	جرير	546
.179	طَلِيقُ	الطويل	يزيد بن مفرغ الحميري	285

.180	يَصْدُقِ	الكامل	زميل بن الحارث	804
.181	فانْفَرَقا	البسيط	زهير بن أبي سلمى	280
.182	فَطَلِّقِ	الطويل	–	183
.183	تَملَّقِ	الطويل	–	183
.184	صَدِيقُ	الطويل	جرير	351
.185	نَتَفَرَّقُ	الطويل	الأعشى	595
.186	يَعْشَقِ	الكامل	الكميت بن زيد	399
.187	آلَكْ	الكامل	عبد المطلب ابن هاشم	271
.188	تَنْسَلِكُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	742
.189	عَسَاكَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	442
.190	لَكَا	الرجز	–	463
.191	لَكَا	الرجز	–	463
.192	مُلوكَا	المتقارب	–	78
.193	مُبَارَكاً	الرجز	أبو خالد القناني	116
.194	هَواكَا	الرجز	–	261
.195	العُلا	الرجز المشطور	أبو النجم العجلي	134
.196	الأَجْلَلِ	الرجز	أبو النجم العجلي	272
.197	أعزَلِ	الطويل	امرئ القيس	280

473	كعب بن زهير	البسيط	تَنْوِيلُ	.216
448	امرئ القيس	الهزج	تَنْهَلُّ	.217
338	طرفة بن العبد	الطويل	توَاصُلُهْ	.218
487	ذي الرمة	الطويل	جَعَائِلُهْ	.219
392	امرئ القيس	الطويل	صَالِ	.220
239	المتنبي	الطويل	طُبولُ	.221
640	الأخطل	الوافر	فَعَالَا	.222
415	النجاشي الحارثي	الطويل	فَضْلِ	.223
421	عبد الله بن مسلم	الطويل	عَوِيْلِ	.224
383	هشام بن عقبة	البسيط	مَبْذُولُ	.225
338	طرفة بن العبد	الطويل	مَاثِلُهْ	.226
338	طرفة بن العبد	الطويل	مسَائِلُهْ	.227
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	هُطَّلا	.228
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	فَصَّلا	.229
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	مُكْمِلا	.230
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	تَسَهلا	.231
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	مُحْملا	.232
13	تاج الدين ابن مكتوم	الوافر	مُهْملا	.233

.234	عُضَالَا	الوافر	النابغة الذبياني	539
.235	عَلْلا	الوافر	تاج الدين ابن مكتوم	13
.236	الغَزَلا	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	338
.237	أنْجَلا	الوافر	تاج الدين ابن مكتوم	14
.238	سَلْسَلا	الوافر	تاج الدين ابن مكتوم	14
.239	سَلْسَبِيْلَا	الوافر	عبد العزيز بن زرارة الكلابي	488
.240	فَعُولُ	الطويل	السموأل بن عادياء الغساني	721
.241	الكُحَيْلِ	الوافر	زُفَرُ بن الحارث	670
.242	الكَمَالُ	الوافر	–	835
.243	المُختالِ	الكامل	–	375
.244	المِفْضَالِ	الكامل	شرف الدين الحصيني	16
.245	الهُذَيْلِ	الوافر	زُفَرُ بن الحارث	670
.246	الاتِّصَالِ	الكامل	شرف الدين الحصيني	16
.247	إجفالِ	الطويل	امرئ القيس	220
.248	نَكَالُ	الطويل	ابن نباتة المصري	48
.249	جَمَالُ	الطويل	ابن نباتة المصري	48
.250	حَوْلِ	الكامل	–	420
.251	لَدَلِيلُ	الطويل	طرفة بن العبد	481

.252	مَالَا	الوافر	ذي الرمة	550
.253	مُرَجّلِ	الطويل	امرئ القيس	73
.254	مَكْحُولُ	البسيط	طفيل الغنوي	350
.255	يُنَازِلُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	409
.256	الخِدَالَا	الوافر	المرار الأسدي	81
.257	أقْوَامِ	البسيط	النابغة الذبياني	790
.258	أَلُوْمُ	المتقارب	–	506
.259	الأسْحَمِ	الكامل	عنترة	673
.260	الإِسْلَامِ	الكامل	الفرزدق	375
.261	الأشَائِمَا	الطويل	غلاق بن مروان	320
.262	أَظْلَمُ	الطويل	–	308
.263	تكلم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	192
.264	حَمِيْمُ	الطويل	عبد قيس بن خفاف البرجمي	267
.265	الحَوَائِمْ	الطويل	خُزّز بن لوذان السدوسي	721
.266	الذَامِ	البسيط	–	204
.267	زَعَمْ	الطويل	عمرو بن شأس	467
.268	صِرْتُمَا	الطويل	–	418
.269	الضَّخْمِ	الطويل	أبو خراشة	652

.270	كَلامِ	البسيط	جمال الدين بن مالك	12
.271	إمَامِي	البسيط	جمال الدين بن مالك	12
.272	بِسَلامِ	البسيط	جمال الدين بن مالك	13
.273	طَاعِمُ	الطويل	–	834
.274	ظَلامِي	البسيط	جمال الدين بن مالك	13
.275	مُحَلِّمِ	الكامل	–	853
.276	النَظْمِ	الطويل	تاج الدين بن مكتوم	18
.277	الفِهْمِ	الطويل	تاج الدين بن مكتوم	18
.278	الصَمّ	الطويل	تاج الدين بن مكتوم	18
.279	غَمَامِ	الطويل	ابن نباتة المصري	48
.280	لُزِمْ	البسيط	جمال الدين ابن مالك	755
.281	مَحْرُوْمُ	الكامل	الأخطل	381
.282	الْكَلَامُ	الوافر	نصر بن سيار	310
.283	هِشَامِ	الطويل	ابن نباتة المصري	48
.284	هُمُ	البسيط	طرفة بن العبد	252
.285	كَالدِّرْهَمِ	الكامل	عنترة	835
.286	يَظْلِمِ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	180
.287	دَّرَاهِمِ	الطويل	–	182

.288	الدَّمِ	الطويل	الأعشى	834
.289	زَمْزَمُ	الكامل	عروة بن أذينة	550
.290	السَّنَامَا	الوافر	حميد ثور	89
.291	أَلَأَمُ	الطويل	الفرزدق	154
.292	ابْنَمَا	الطويل	المتلمس	165
.293	صائِماً	الرجز	رؤبة بن العجاج	276
.294	الضَّخْمِ	الكامل	بعض نساء بني فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان	571
.295	فمَوَيْهِما	الطويل	الفرزدق	162
.296	القِدَم	الكامل	–	563
.297	كَلاما	الوافر	–	560
.298	المُسْلِمُ	المتقارب	–	707 و 710
.299	مُعَرَّسِهِمْ	البسيط	حميد الأرقط	787
.300	نِدامُ	الكامل	لبيد بن ربيعة العامري	327
.301	يَبْتَسِمُ	البسيط	الفرزدق	513
.302	هَيْقَمَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	204
.303	وَضَمْ	الرجز المشطور	العجاج	565
.304	البَنَانِ	الطويل	جحدر بن مالك الحنفي	682
.305	التُّرْسَيْنِ	الرجز	خطام المجاشعي	229

.306	تَحِينَا	الوافر	–	485 و493 و496
.307	تَنْطِقِينَا	الوافر	–	301
.308	تَعَرَّقْنَا	الوافر	جرير	834
.309	ثَهْلَانِ	الطويل	امرئ القيس	247
.310	الحَزَنِ	المديد	أبو نواس	321
.311	العَدَوَانِ	الطويل	امرئ القيس	247
.312	العَاذِلِيْنَا	الوافر	–	474
.313	جُنُونَا	الخفيف	حسان بن ثابت	448
.314	عيْنَا	الوافر	جرير	822
.315	غَضْبَانُ	البسيط	–	327
.316	غَيْلَانَا	الوافر	–	326
.317	القَرنَيْنْ	الرجز	–	460
.318	مُتَمَايِنُ	الطويل	مالك بن خالد الهذلي	728
.319	كَلامُنَا	الطويل	امرئ القيس	372
.320	الوِعَاءَيْنْ	الرجز	–	190
.321	اليَقينِ	الوافر	مرداس بن عمرو	854
.322	تُغَامِرُهْ	الطويل	الفرزدق	231
.323	جُوَيْنهْ	الرجز	امرأة من فقعس	194 و196

.324	جُمادَيَيْنَه	الرجز	امرأة من فقعس	194 و 196 و 227
.325	أَلْيانَا	مجزوء الوافر	المرادي	825
.326	الثُّدِينا	الوافر	–	217
.327	شُجِينا	الرجز	المسيب بن زيد مناة الغنوي	232
.328	ظَبْيَانَا	الرجز	رجل من بني ضبة	195
.329	الأَوْنانا	الرجز	–	195
.330	فؤادينا	الطويل	الفرزدق	229
.331	فَارْتَميْنَا	الوافر	عبد الشارق بن عبد العزى الجُهني	538
.332	قَلْبانا	الطويل	أم ضيغم البلوية	229
.333	القَطِيْنُ	الرمل	–	551
.334	كَالفِتِيْنَا	الوافر	الكميت بن زيد	849
.335	كبِيْنَا	الوافر	الكميت بن زيد	850
.336	مَقْتَوِينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	225
.337	الوَاعِدِيْنَا	الوافر	عبيد الله بن قيس الرقيات	549
.338	أَزُورُهَا	الطويل	الفرزدق	276
.339	أَضَاءَهَا	الطويل	قيس بن الخطيم	566
.340	أَلْقَاهَا	الكامل	أبو مروان النحوي	736
.341	أهْلَكْتُهُ	الكامل	النمر بن تولب	533

.342	بِهِ	الطويل	الأسود بن يعفر	625
.343	بِها	الرجز	–	180
.344	بها	البسيط	–	261
.345	تَثْنِيها	البسيط	مزاحم بن عمرو السلولي	432
.346	التَّحِيَّهْ	مجزوء الكامل	زهير بن جناب الكلبي	559
.347	حَوَيْتُهَا	الطويل	البُعَيث الحنفي	785
.348	رِدَاءَهُ	الكامل	–	380
.349	رَخْوَه	مجزوء الكامل	أبو حيان الأندلسي	877
.350	عَابُها	الطويل	–	393
.351	علْوَه	مجزوء الكامل	أبو حيان الأندلسي	877
.352	شِجِوَه	مجزوء الكامل	أبو حيان الأندلسي	877
.353	شُعَاعَهْ	مجزوء الكامل	عاتكة بنت عبد المطلب	550
.354	صَيّاصِيْه	المديد	–	789
.355	فِدَاه	المديد	الحسين بن الضحاك	652
.356	قِصَرِهْ	المديد	امرئ القيس	294
.357	قُيودُها	الطويل	علي بن عميرة الجرمي	646
.358	مُنَاه	المديد	الحسين بن الضحاك	652
.359	مَوَاطِرُهْ	الطويل	الفرزدق	686

.360	نَحْوَه	مجزوء الكامل	أبو حيان الأندلسي	877
.361	وعَلَّهَا	الطويل	صخر بن العود الحضرمي	442
.362	وَعُورُهَا	الطويل	مضرس بن ربعي	319
.363	يَرَاهَا	الوافر	عباس ين مرداس	750
.364	أَقارِبُهْ	الطويل	الفرزدق	507
.365	إلينَا	مجزوء الكامل	عبيد بن الأبرص	82
.366	تَحَمَّلُوا	الطويل	امرئ القيس	773
.367	يَحْوِي	الطويل	أبو حيان الأندلسي	17
.368	مَحْوِ	الطويل	أبو حيان الأندلسي	18
.369	أمثَالي	الطويل	امرئ القيس	548
.370	اعْتَرَانِي	الوافر	جحدر	575
.371	بِيا	الطويل	ذي الرمة	560
.372	ثَمَانِيا	الطويل	عروة بن حزام	619
.373	خاليا	الطويل	ذي الرمة	560
.374	الخَالِي	الطويل	امرئ القيس	823
.375	رَاضِيَا	الطويل	سوار بن المضرب	503
.376	الأَدِيْمُ	الوافر	الوليد بن عقبة بن أبي معيط	449
.377	فتُعِيُّ	الكامل	–	177

.378	فَلَيْنِيْ	الوافر	عمرو بن معدي كرب	711
.379	قَوْمِي	البسيط	جرير	771
.380	لِلْمَطِيِّ	الرجز	–	465
.381	نَدَي	الطويل	–	645
.382	نَجِيًّا	الوافر	–	198
.383	نُمِي	الطويل	جمال الدين بن مالك	427
.384	هَجَانِي	الوافر	النابغة الجعدي	579
.385	يَغْنِيْنِي	الكامل	شمر بن عمر الحنفي	141
.386	يَسْتَغْنِي	الرجز	–	352
.387	يَمَانِي	الطويل	رجل من طيء	89
.388	يَمَانِيَا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	184

4- فهرس المسائل الاستدراكية النحوية والصرفية